

الخ وانعدام هذه الافادة اعني بالنظر الى المبتدئ لا الى المنتهى
 والمقصود من التخصيصات ليس الا لاجل المبتدئ وترجيح له لاسيما الصبيان
 هذا الاستثناء بقوله غير ان من الوجوب وهو لا يدل الا بعدم الوجوب
 فيستفاد الجواز وهو ليس بمقصود قطعا مفعول مطلق يعني قطع قطعا
 قال صاحب المنافع قوله قطعا قيد للمعنى فكيف في التقي راجعا الى القيد قوله
 وجوب عدم الصدر باصنافين مفعول لم ينفذ لهما ان المقتضية قوله
 الذي صفة القول وجوب عدم الصدر بغير وجوب عدم الصدر
 المقصود من الاستثناء قد قلنا لم ينفذ هذا الاستثناء المقصود
 قلنا ان المعنى بلفظ غير الوجوب المفهوم من قوله ولها صدر الكلام
 وان في الوجوب بقى الجواز وكان المعنى يمكن وقوع الالف المفتوحة في صدر الكلام
 وعدم وقوعها وهذا المعنى فاسد قلنا اذكره بقوله فلا تقع قوله افادة جواب لما
 اراد المصنف وجوب عدم لهما بقوله ان المصنف فلا تقع في الصدر قال الامام
 قوله ولما لم ينفذ الخ تمهيد لذكر قوله فلا تقع في الصدر ودافع للسؤال بتمهيد رآه
 هذا الاستثناء ان غير ان قطعا ان يقينا قوله وجوب عدم الصدر مفعول لم ينفذ
 لهما ان الالف المفتوحة قوله الذي صفة لوجوب عدم الصدر وجوب عدم الصدر
 الذي معناه راجع الى الذي هو عبارة عن وجوب عدم الصدر المقصود لذاته
 قوله افادة جواب لما اراد المصنف وجوب عدم الصدر لهما بقوله ان المصنف
 فلا تقع ان الالف المفتوحة في الصدر في صدر الكلام اشارة الى ان الالف واللام
 عبارة عن المضاف اليه المحذوف بقية قوله ولها صدر الكلام او الى انه لا يقع
 اصلا ان لا تقع في الصدر بالنظر الى مدخولها ان الالف المفتوحة قوله لانه ان
 مدخولها علة لعدم وقوعها في الصدر بالنظر الى مدخولها قال البعض قوله لانه
 متعلق بلا تقع المحذوف في قوله لا بالنظر وعلة له ان لا مدخولها خرج عن الكلامية
 وصار ان مدخولها في حكم الصدر ولا تقع في الصدر بالنظر الى كلام جعلت في
 على صيغة المضاف المحذوف ان جعلت ان المفتوحة مع ان مع مدخولها جازا مفعول جعل
 في الصدر وقوم اصلا

قال في تفسيره
 في قوله افادة
 جواب لما اراد
 المصنف وجوب عدم
 الصدر لهما بقوله
 ان المصنف فلا تقع
 في الصدر بالنظر الى
 مدخولها جازا مفعول
 جعل في الصدر وقوم
 اصلا

منه ان الكلام لان جزء الكلام ليس بمستقل فضلا عن وقوعه في الصدر قال شارح
ميزان الادب لان الجملة معها كاللفظ بمنزلة الفعل مع ان المصدرية فلا يكون مستقلا
ولو صدرت لتدغم استقلالها كما في مثل عندي انك قائم فان مع الاكم والخبر
في محل الرفع بانه مبتدأ وعندى مقدم عليه خبره وتقدير عندى قائم اني قائم
حاصل عندي قوله لا التباس بها ان المفتوحة صلة لعدم وقوعها في الصدر
بالنظر الى الكلام جعلت معه جزءا منه قال البعض قوله لا التباس بها متعلق بلا تتبع
المحذوف في قوله ولا بالنظر وعنده ان لا التباس ان المفتوحة بالكسرة ان
ان بان المكسورة في التلخيص لم يعلم السامع ان المتكلم تلفظ بالفتحة او
بالكسرة قوله لا مكانه الذهول ان لا مكانه الغفلة من المخاطب صلة لا التباس
ان لا مكانه ان يكون غافلا عن الفتحة بل التباس عنده ان التلخيص بالفتحة
او بالكسرة قوله تحقارها ان الفتحة متعلق لا مكانه وعنده لا مكانه الذهول
عن الفتحة يعني ان المتكلم وان تكلم بالفتحة الا ان السامع المخاطب قد يظن
فيلبس قوله وجواز الحمل عطف على قوله لا مكانه الذهول ان وجواز حمل السامع
على سبق اللسان ان بان المتكلم من المكسورة الى المفتوحة اذا قلت انك قائم
عندي يجوز ان يكون خبرا آخره لان اوظف الخبر ان كما اشار اليه بقوله والمذكور
بعد ما الخ قوله لان التلخيص من هذا الكلام موضع المكسورة ان موضع المكسورة
اقول هذه المقدمات كلها منظورة فيها اما الاولى فلهذا لا التباس
في حال كونها مع بالفتحة وليس كذلك اذ لا اعتبار للاعجم واما الثانية فلان الفتحة
من العلل الظاهرة فكيف الحفاء واما الثالثة فلهذا لا التباس وجود الالتياس حين القراءة
بالفتحة وليس كذلك واما الرابعة فلا بها منها المصادرة لان الكلام في كونه الصدر
موضع المكسورة دون المفتوحة فلا يثبت بها الالتياس فلا يكون وجها لعدم الوقوع
في الصدر بل الوجه فيه ان يقول لكون الصدر موضع الجملة والمفتوحة مع مدحولها
ليس بجملة فلا تقع في الصدر فلهذا المذكور ان جواب سؤال مقدر كأنه قيل كيف
يجوز الحمل على سبق اللسان لانك اذا قلت انك قائم عندي يكون ان مع اسم وخبره
مبتدأ وعنده خبره ولو جاز ان المكسورة لكان عندي لغوا فاجاب بقولنا والمذكور
وهو

على جواز ان يكون خبرا

وهو عندي بعدها ان بعد ان المكسورة يجوز ان يكون ان المذكور
جزءا آخر ويجوز ان يكون طرفا لجزءها ان المكسورة وهذا عند تأخير المذكور
عنها يعني لو صدرت وقيل انك قائم عندي يجوز ان يكون المذكور خبرا
آخر او طرفا لجزءها وتحتها ان الحروف المذكورة ان الحروف الستة
المذكورة من غير استثناء شيء منها ما الكافة لا غيرها من الموصول وغيره
واعلم ان ما الكافة عن العمل حرف عند الجمهور واسم عند ابن درستويه
مبهم كغيره ان يفسر بالجملة بعده ونحن نقول اذا كان بمنزلة ضمير ان
فيكون ان يكون هما لهذه الحروف ولا تكون كافة وهي ثلثة اقام قسم
كافة عن عمل الرفع لقول انك عن صدرت فاطول الصدود وقتا وصال
على طول الصدود يدوم قبل فعل ماض وما حرف كافة كفته عن عمل الرفع
وعن مطالبة الفاعل وصال مرفوع على انه فاعل فعل محذوف وجوبا يفسر
به ومن المذكور في آخر البيت ولا يجوز رفعه على الالبته لان وقوع الفعل
لفظ بعدما الكافة مثل هذا المقام وهذا مقدر وهو يدوم المحذوف ثم اعلم
ان ما الكافة لم تكن الافعال عن العمل الاقل وطال وكثر لان هذه الثلثة
مشبهة برب من حيث المعنى وصفا وسميا لا وقسم كافة عن عمل الرفع والنصب
مع ذلك في ان واخواتها كقوله تعالى انما الله له واحد وقسم كافة
عن عمل الجبر وذلك في رب وكاف التشبيه مثل ربما قام زيد ونحو ذلك كانت
والفرق بين ما الكافة وما المزيدة ان ما الكافة لها معنى وهو صرح الحكم
في المذكور ونفيه عن غير المذكور نحو انما العالم زيد حضرت العلم في زيد ونفيه
عن غير زيد ان ليس العالم الا زيد وليس ما زائدة معنى فاذا قلت انما زيد
عالم بنصب زيد فما زائدة لانه لم يغير عمل ان ولا معناها لانه ليس معنى هذا الكلام
صرا العلم في زيد ونفي العلم عن غير زيد بل اخبرت بحصوله لزيد قال الفاضل العصم
فاذا النفي في كافة واذا عمل فزائدة وقال بعض الحكماء واعلم ان الالف مقيدة بالكافة
بجلا في ما الزائدة لان بها تحمل هذه الحروف صرح به الفاضل لهندس حيث قال

وقد قيل هذه الحروف قال حبيب اذا كانت ما زائدة قال صاحب المتافع قوله
الكافة من المتافع عن العمل قدر الصفة بقرينة فتلقى ان ما لم تكن كانه
لا يكون الحقاقتها سببا للالفاء ودخولها على الافعال كما افاده فاء التفرع
وما الكافة قسم من الزائدة على ما في اللفظ ان الزائدة تدعى ان كافة وغير كانه
قال السيلوني قوله فتلقى عطف على قوله تحقها ما من قبيل عطف المسبب على السبب
وهو على صيغة المجهول من المضارع المؤنث ونائب فاعله تحت هي راجع الى الحروف
الستة المذكورة اظاها ان سناد تلقى اليها حقيقة عقبيه اذ الالفاء عبارة
عن ابطال العمل لا ابطال الشيء نعم لو اريد معناها اللفظية وهذا ابطال الشيء
الذي هو العمل فها لكانه له وجه فالسناد مجاز عطف وتفسير الخارج يحمل
كلا الوجهين كذا في احمد نازي عن العمل لانه افاده معناها قوله ان يبطل
عملها اشارة الى ان الالفاء بمعنى الابطال على سبيل الوجوب قوله يبطل فعل
مضارع مجهول مفرد مذكر غائب وعملها بالرفع نائب فاعله والضمير الهارز
في عملها راجع الى الحروف الستة المذكورة الى الحروف المسببة بالفعل
ان يبطل عمل هذه الحروف على كونه ما الكافة لزوال ما بهتها بالفعل
حينئذ هذا تفسير باللائم لان الالفاء يلزم الابطال قال صاحب المتافع قوله
ان يبطل عملها بصيغة المجهول اشارة الى ان الالفاء بمعنى الابطال ولهذا تلقى
الى هذه الحروف مجاز فاعله المضاف محذوف بين الفعل ونائب فاعله المستتر تحت
وتدخل ان يجوز دخول هذه الحروف حينئذ او حين اذا الغيت هذه الحروف
او حين ابطال العمل كذا في شرح ميزان الادب او حين اذا الغيت هذه الحروف
عن العمل كذا في شرح امام الايوب على الافعال لان المتافع من دخولها على الافعال
استدعاؤها المبتدأ والخبر ليعمل فيها فلما لم يزل المتافع قال الاستد
قوله وتدخل حينئذ او حين ما كانه على الافعال ايضا ان كما تدخل على الاسماء
لان لزوم الاسماء كانه لاجل العمل فعند ابطال العمل يستوي الاسماء والافعال
ولو قال على الفعلية ايضا او على الافعال ايضا لكانه اولى وافيد تأمل تنل
قوله ولا تختص بالاسماء يشير الى ان تدخل فكتة عامة لا ضرورية ان ولا تختص هذه
الحروف بالاسماء بما الكافة كما تختص بها ان كما تختص هذه الحروف بالاسماء
بدونها ان ما الكافة قوله اذ لا يلزم تعليل لجواز دخولها على الافعال حينئذ

قال صاحب المتافع قوله لا يجوز دخول الفعل جازا لا وجوبا لكن لا يشاء سبب للمعطوف على ما عرفت ان وجوبه على تقدير كون ما كانه
فقد قيل ما على الظاهر من ان الالفاء جازية وقوف التعليل الى التعليل او فصل على وجه المتابعة لكافة اولى

انما هو على الظاهر من ان الالفاء جازية وقوف التعليل الى التعليل او فصل على وجه المتابعة لكافة اولى

حينئذ قال البعض قوله اذ لا يلزم تعليل لجواز دخولها على الافعال وقال الاستاد
قوله اذ لا يلزم تعليل لدخولها على الافعال حينئذ ان حين الفاء عملها او حين اذ لم يعمل
او حين الحذف ما الكافة وتلقى بغير الحروف عن العمل او حين كونه ما الكافة
ياها او حين كونه ما الكافة بها كونه مدحولها ان هذه الحروف بالاضافة في عمل لا يلزم
قال صاحب المتافع قوله اذ لا يلزم الخ لان ما الكافة اخرجهما عن العمل لانها
سبب الحاقها بها وحينئذ ورثها كما يجوز منها ضعف متساوية بالالف من حيث البناء
على الفتح وظاهر قوله تدخل على الافعال يفيد ان جميع تلك الحروف هي الحاق ما
الكافة بها تدخل عليها جوارا في اللفظ خلافه حيث قال ويقترن بليت ما الحرفية
فلا يربطها عن الاختصاص بالاسماء لا يقال ليت ما قال زيد خلافا لانه الربيع
وظاهر القيد في ويجوز حينئذ اعمالها لبقاء الاختصاص واعمالها على افعالها
ومرر بالوجهين قول الناجية قالت الا ليني بعد الحام اليها الى حمامية ونصف
فقد عاين المتكلمين في ان الحام بالنصب في رواية وبالرفع في رواية اخرى
وقد قيل كذا قال شارح الفقه قال فصب زاده قال الناجية الا ليني
هذا الحام لئلا الى حمامية ونصف فقد ورد في نصب الحام ورفعه على اللعينين
فقد انما ضربا زيدا في قوله في رواية في الاول مثال للفعل والثاني للام وبسبب
الاول قصر الحكم على شيء ان الضرب مقصور على زيد ولا يتجاوز على غيره والثاني
قصر الشيء على الحكم ان زيد مقصور على الضرب ولا يتجاوز على غيره وقس عليه
امثالهما قال احمد نازي في المثال الاول ما وجد الضمة من احد الامم زيد
فكسر القصر من قبيل قصر الصفة على الموصوف ومع المثال الثاني ما انصف زيد
بصفة الا بالضرب فيكون من قبيل قصر الموصوف على الصفة ولو قال انما ضارب زيد
لكانه على طبق المثال الاول في المتن لكن اختار انما زيد ضارب على انما ضارب زيد
ليوجد الخ لانه في ايضا وقال بعض المحققين لهذا الكتاب قوله ونحو انما ضارب زيد
اقول لا معنى له هنا لعدم جواز كونه مثلا لما في فيه فلا يصح عطفه ولما فرغ من بيان
مسائل تم لهذه الحروف الستة شرح في بيان خواص بعضها فقال فان المكسورة
المشددة او شري في بيان الفرق بين المكسورة والمفتوحة فقال فان المكسورة المشددة
لا تغير في الجملة الى المكسورة بان يأخذ من غيرها مصدرا متفقا الى اسمها وان يبدل

عن اسناد خبرها الى اخرها نسبة اضافية بل مؤكدة من مع الجملة فتكون لتأكيد
النسبة التامة بخلاف المفتوحة فانها لتأكيد النسبة المضافة المحبوبة من الخ
والجبر وان المفتوحة بخلافها في زنا تغير الجملة كما ذكرنا وهي مع جملتها قوله ان
مع خبرها وخبرها ان ان المفتوحة اشارة الى ان المراد بالجملة في قوله معنى الجملة حقيقة
وهي ما تضمن الاشياء الثلاثة اعني المسند والمُسند اليه والاسناد التام بخلاف ما ذكر
هنا فانها ليست بجملة حقيقة بل مجاز بعلاقة الكون ولذا قال الشيخ والتسمية
بها ان تسمية خبرها مع اطلاق الجملة عليها قوله والتسمية مبتدأ خبره قوله
باعتبار الكون ان مجاز بعلاقة الكون قال الاستاذ قوله ان خبرها ان في
كانا جملة قبلها فالسمية ان تسميتها بها ان باجملة باعتبار الكون ان باعتبار
المجاز الكوني وقال الاخر قوله ان مع خبرها ان ان المفتوحة اشارة
الى ان المراد بجملتها خبرها والتسمية ان تسميتها بها ان باجملة باعتبار
الكون ان باعتبار المجاز الكوني لانها كانت جملة قبل دخول كلمة ان في المفتوحة
عليها فيكون من قبيل قوله تعالى وآتوا اليها اموالهم لانهم يتيم قبل تعلق حكم الامر
بالايتية والاعطاء والله اعلم وقال بعض الحكماء قوله مع جملتها ان مع مجموع مدلولها
ان مجموع مدلولها اولاً في الكلام حذف مضاف وهو قولنا مدلول وثانياً اذا جملة
معنا ليست باصطلاح بل المراد بها ما هو يجب الاستعمال لغيره وهو قولنا مجموع فلذا
فسرنا مجموع مدلولها ولم تفسر الحاجة الى قول الشيخ والتسمية بها ان بالجملة
باعتبار الكون مع ان اضافة الجملة الى خبر المفتوحة لادني ملازمة الا ترى ان العصم
لم يرض الى هذه الاضافة حيث صرح بها الشيخ قال الفاضل العصم في شرحه للمكانية
والاضافة ان اضافة الجملة الى الخبر الرابع الى ان المفتوحة ليست ان هذه الاضافة
لادني ملازمة بل كانت هذه الاضافة حقيقة عرفية فيما بين النخاة قال العصم قوله
مع جملتها ان جملة دخلتها واضافة الجملة الى داخلها اضافة حقيقة لادني ملازمة لان
لها ملازمة متعارفة فيما بين النخاة فعلم من هذا ان الاضافة قسماً حقيقة عرفية
ولادني ملازمة فاعلم ان الاول فيما يكون المضاف اليه تعلقاً كاملاً للمضاف ككوب السوء
والثانية بالعكس ككوب الخرقاء ان ككوب المرأة الخفاء كذا في السيلولة والاضافة
لادني ملازمة من قبيل المجاز في الاسناد اذا نغم الاسناد من النسبة الاضافية والوقعية
ان من قبيل الاستعارة في الهيئة بعلاقة المشابهة قال الاستاذ عليه رمة
الوجهاب قال الفاضل العصم في شرحه للمكانية ليست هذه الاضافة لادني

انها جملة خبرها

لادني ملازمة بل حقيقة عرفية فعلم من هذا ان الاضافة قسماً حقيقة عرفية
لكوكب السوء ولادني ملازمة كقول الشاعر اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل
اذاعت غزلها في الغراب هو من البحر الطويل والثابت كوكب الخرقاء
حيث اضيف الكوكب الى الخرقاء امرأة كانه في عقلها نقصان لادني ملازمة سبب اجتهادها
في العمل عند طلوعه وسهيل بالرفع عطف بيانه على الكوكب او بدل منه واذاعت
فرقت كانت تنام عن الفضل ثم اذاعت بطلوع سهيل فرقت غزلها بين قه ايها
البحر كذا في المعنى شرح الفتح قال صوفي كانه قوله اذا كوكب الخرقاء
لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها في الغراب والخرقاء المرأة التي في عقلها
خفة وبها حماقة ويطلق العمل وهي المرأة تطيع اوقاتها ولا تسئل العمل المكاتب
لها في وقتها الذي طلع القصيد فاذا طلع سهيل وهو كوكب بقرب القطب الجنوب
يطلع عند ابتداء البرد وتنتهي لحي الشتاء وفرقت قطنها التي قصيرة غز لا فيها
يؤل المعنى استعداد له ولاح ان ظهر بسحرة بضم السين بمعنى السحر وسهيل
رفع على انه بدل من كوكب او عطف بيانه واذاعت بمعنى فرقت غزلها في الغراب
وقال حرر افندي كقول العرب كوكب الخرقاء لسهيل ان كوكب له اختصاص
بالمرأة الخرقاء بملازمة انها تسرع للتمتيع لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله
كما هو شأن النساء المدبرة للامور فصارت كان الكوكب فحقن بالمرأة الخرقاء
حيث يقال كوكب فحقن بها وقال صاحب المنافع قوله والاضافة اضافة الجملة
الى الخبر الرابع الى ان المفتوحة ليست لادني ملازمة ان ليست بمجاز عطف بل هي
حقيقة عرفية وهذا الكلام يشعر بان لفظة الجملة هي حقيقة والتأويل غاهو
في الاضافة وفيه تأمل في حكم المصدر ولا يصح الكون عليه ان المفتوحة تغير
معنى الجملة وتجعله كالصدر قال صاحب مغيب اللبيب ان المفتوحة على وجهين أحدهما
ان تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر والاصح انها فرع عن ان الكسوة
والاصح ايضاً انها موصول صفي مؤكل مع محورية بالمصدر قوله فيؤخذ تفصيل لذلك
ويؤخذ فعل مجهول من خبرها ان خبر ان المفتوحة سواء كان الخبر مشتقاً او جامداً
قوله مصدر بالرفع نائب فاعل يؤخذ قوله مضطرب صفة مصدر قوله الى الامم ان
الى اسمها متعلق بمضاف اما في الخبر المشتق ان اما اخذ المصدر من الخبر المشتق
قال صاحب المنافع قوله اما في الخبر المشتق ان اما اخذ المصدر من الخبر المشتق وقال

و

الاستاد قوله اما في الجز المشتق او اما صيرورتها مع جملتها في حكم المصدر في الجز المشتق
 فظاهر ان فهو ظاهر وبديهي نحو اعجبني ان زيداً كى ثم ان اعجبني قيام واما في الجز
 او اما اخذ المصدر من الجز الجامد او اما اخذ المصدر في الجز الجامد او اما
 صيرورتها مع جملتها في حكم المصدر في الجز الجامد فبالحق الياء المصدرية
 فهو بسبب الحاق الياء المصدرية والياء التي في المصدر في الجز بقدرية المثال
 نحو اعجبني ان ان اعجبني ان انية ان انية زيد مصدر من مادته
 قال صاحب منغ اللبيب فان كان الجز مشتقاً فالمصدر المؤله من لفظة فتدري
 بلغة انك تنطلق وانك تنطلق بلغة الانطلاق ومنه بلغة انك في الدار التقدير
 استقرارك في الدار لان الجز في الحقيقة هو المحذوف من مستقر او مستقر وان كان
 جامداً قد يكون فمخو بلغة ان هذا زيد تقديره بلغة كونه زيداً لان كل خبر جامد
 يقع نسبه الى الجز عنه بلغة الكون تقول هذا زيد وان شئت بهذا كائن زيداً
 ومناه واحد انتهى فعلى هذا يكون تقدير اعجبني ان زيداً ان اعجبني كونه زيداً
 ان ان كذا ان مثل ذلك وقع في الرضه قال الفاضل العصم في شرح الكافية
 هذا ان ما قاله الرضه في بيان تأويل المصدر هو تفصيل الرضه ليس بوفى ان ليس
 بتمام بالحاجة وهي اخذ المصدر من الجز ويضاف الى الاسم قوله فانه ان كان المصدر
 متلبيلاً لعدم وفاء ذلك قال بفتح الحاء في قوله هذا ان بيان الرضه ليس بوفى ان
 ليس بتمام بالمقصود وهو اخذ المصدر من الجز ويضاف الى الاسم فانه ان كان
 وقال صاحب المنافع قوله هذا ان هذا البيان ليس بوفى الباء زائد وفيه وزن
 ففعل بفتح كاف ان ليس بكاف للمقصود وهو اخذ المصدر من الجز ويضاف الى الاسم
 فانه ان المصدر قد لا يمكن الاخذ من اخذ المصدر او اخذه من الجز ان من خبر
 ان المقصود بل يؤخذ على صيغة المجهول من صيغة ان الجز قوله مصدر ان تشية المصدر
 نائب فاعل يؤخذ قوله بضاف على صيغة المجهول وقوله احد على احد المصدرين
 نائب فاعل بضاف وجملة صفة لقوله مصدران الى الآخر ان الى المصدر الآخر
 المأخوذ من صفة الجز ايضا وهو ان المصدر الآخر مضاف الى الاسم ان المفتوحة
 قال صاحب فتح الاسرار او يؤخذ من صفة الجز مصدران احد على مضاف الى الآخر
 المضاف الى الاسم كقوله ان الله تعالى ذلك بانهم قوم لا يعقلون والصغير هم ان قوله
 قوم خبره وقوله لا يعقلون صفة الجز ان بانتفاء فقا هتتم اخذ الانتفاء من لا والفقا

والفقا هت من يعقلون في صنيف الانتفاء الى الفقا هت وهي الى اسم ان وهو
 ضميرهم وبالوسط الانتفاء مضاف الى اسم ان قال البعض احد المصدرين
 الانتفاء المأخوذ من كلمة لا والآخر الفقا هت المأخوذة من يعقلون فاصنيف
 الانتفاء الى الفقا هت والفقا هت الى اسم ان وقال صاحب المنافع قوله بانتفاء
 فقا هت من المصدرين من صفة الجز وهي جملة لا يعقلون المصدر الاول
 وهو انتفاء اخذ منها باعتبار حرف النفي والمصدر الآخر وهو فقا هت اخذ
 منها باعتبار المنى والاول اضيف الى الفقا هت وهي الى اسم ان وهو ضمير الجمع فصار
 مع الباء بانتفاء فقا هتهم وقد يؤخذ على صيغة المجهول من جزائه ان من جزاء
 في الجز لان الجز بمجرى الشرط والجزاء لا الشرط فقط قوله مصدر بالرفع
 نائب فاعل يؤخذ ومضاف صفة المصدر الى المضاف الى الاسم ان مضاف الى الاسم
 الذي اضيف الى اسم ان والجار الاول متعلق بالمضاف الاول والثاني بالثاني
 قال صاحب المنافع قوله من جزائه الى ان من جزاء الجز وضافه الجزاء اليه
 من اضافته الجزاء الى الكل كيد زيد يعني قد يكون جزاء بالفتح شرطاً وجزاء
 كانه المثال الآتي فينبذ يؤخذ من الجزاء الذي هو جزاء من الجز الذي هو
 مجموع الشرط والجزاء مصدر ويضاف الى فاعله المضاف الى اسم ان مثل بلغة
 ان زيداً ان بكر الرخصة وسكون اللين حرف شرط ونقطه بالجزء ففعل شرط
 لان اصله تقطية سقطت الياء علامة الجزم وهو المضاف الى الخطاب من باب الافعال
 يشرك بالجزء جزاء شرط قوله ابو اسود ان زيداً فاعلى يشرك ومجموع الشرط والجزاء
 مرفوع محلا جزاء ان شكر ابي ان زيداً ايالة اخذ الشكر من يشكر وضاف
 الى فاعله المضاف الى اسم ان لان الصير مرجع عينه فالمضاف الى الصير كالمضاف
 الى مرجعه والشكر بالواسطة مضاف الى اسم ان ثم بدل الصير المنصب المتصل
 وهو الكاف الى الصير المنصب المتصل وهو ايالك قال صاحب المنافع قوله
 ان شكر ابي الى وذلك لانه لما اخذ من الجزاء وهو يشكر مصدر واصل فاعله
 وهو الاب صار الصير المنصب المتصل منفصلاً وصار الجزاء في معنى المفرد فخرج عن الصلابة
 للجزاء في الحقيقة واحتاج السطر ايضا الى التأويل فاؤله الشارح بقوله ان شكر ابي
 ايالة ان بلغة شكر ابي زيد ايالة بناء على تقدير اعطائك ان من اعطائك ايالة او زيد

واما في الجز المشتق او اما صيرورتها مع جملتها في حكم المصدر في الجز المشتق

يغني بفتح ان زيد ان تعطف يشرك ابوه بفتح شكر ابى زيد اياك على تقدير
اعطاك اياه وقد يؤخذ من جزئه من جزء الجزر مصدر كذلك من مضاف الى المضاف
الى الاكم يعني انه قد يكون خبران جملة غير الشرط والجزء فيؤخذ من جزء هذه الجملة
وهو الجزر هنا مصدر مضاف الى فاعله ذلك الجزء ويضاف ذلك الفاعل لفظا او
معنى الى اسم ان بالذات او بالواسطة مثل بفتح ان زيد ابوه قائم ابوه مبتدأ وقائم
جزره وهو مع جملة اسمية مرفوعة بخلا خبر ان ان قيام ابوه اخذ القيام من قائم
واضافه الى الالب المضاف الى اسم ان والقيام بالواسطة مضاف الى اسم ان قال
صاحب المنافع قوله ان قيام ابوه لانه اخذ من قائم مصدر واصنيف الى فاعله وهو
الضمير الراجع الى الالب واصنيف ذلك الفاعل معنى الى اسم ان بالذات وهو زيد
فصار المعنى بفتح قيام ابى زيد والمثال المضاف بالواسطة بفتح ان زيد ابوه قائم
غلامه ان بفتح قيام غلام ابى زيد وقال البعض قوله ان قيام ابوه اخذ من قائم الذي
هو جزء الجزر القيام فاصنيف الى اسم ان بالواسطة تأمل ولما بين الفرق بين المكسورة
والمفتوحة من التغير وعدم التغير ابهام واجمال يوضحها ويفسرهما ليفيد زيادة معرفة
به فقال ومن ثم الواو استيناف ومن حرف جر للتعليل متعلق بقوله وجب قد علم عليه
للمحصر ثم شارة اشار به الى الحكم السابق مطبق الاستقارة وان كان وضعه
للاشارة الى المكان الحسب مبني على الفتح محله القريب مجرور بمن ومحله البعيد منصوب
مفعول به متعلقه عند المصنف خلافا للجمهور فانه عندهم مفعول به غير صحيح لذكر
حرف الجر كما تقدم والهاء للسلكت وانما اتي به لحفظ الحركة النهائية وقيل للالتزام
بالالتباس بحرف العطف وفيه ان الالتباس مرفوع بدخول الجار عليه كذا في معرب الكافية
وقال صاحب الفلاح قوله ومن ثم بالفتح والتشديد وقد يكتب بالهاء فرقاً بينه
وبين ثم العاطفة ولم يعكس لان العاطفة منصوبة واكثر استحقاقاً لفتح فيها او لفتح
الحق في كتابه الفروق ثم بالفتح والتشديد من اسماء الاشارة للمكان الحسب وقال
في كتابه الصحيح ثم بفتح هناك وهو للبعيد بمنزلة هنا للقريب انتهى ورجا يشار به
الى غيره قال الهمداني في شرح قوله ابن الحاجب ومن ثم من سببية ومن ثم للاشارة الى المكان
الاعتباري وقال الحق في كتابه الفروق ايضا ان المراد بالهاء في ثم المفتوحة هاء الكسرة
الى تزداد في كل متحرك حركة غير اعرابية للوقوف خاصة فلا تزداد عند الوصل نحو حيدله

حيدله ومالية وسلطانية ولا تكسر الاسكنه وتحر كيانا الحسب خطا لانه لا يجوز
الوقوف على المتحرك وقال امام الايوب قوله ومن ثم لفظ من اجله متعلق بقوله
وجب ومن ثم بفتح التاء المثناة من اسماء الاشارة الى المكان كنهنا وههنا
الحقت الهاء بآخره للفرق بين ثم بضم التاء وبين ثم بفتحها وههنا مستعار من حيث
ان هذا الاصل سبه بمكان محسوس في التحقيق والتمثيل ما كان موضوعا للمكان المشار اليه
في اصل وقاعدة من اجل هذا الاصل الفارق بينهما وهو تغيير الجملة بالمفتوحة وعدم
في المكسورة قوله ان من اجل عدم تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة اشارة الى ان من قوله
ومن ثم للاجل ومن ثم اسم من اسماء الاشارة والمشار اليه عدم تغيير المكسورة وتغيير
والتغيير مصدر مضاف الى فاعله ومفعوله محذوف من معنى الجملة ان من اجل
عدم تغيير ان المكسورة المشددة معنى الجملة وتغيير ان المفتوحة المشددة معنى الجملة
لكن هذا في الظاهر وفي الحقيقة ان التغيير مصدر مضاف الى مفعوله وفاعله
محذوف من عدم تغيير المتكلم الجملة بالمكسورة وتغييرها بالمفتوحة والحال في الحقيقة
كذلك والله اعلم بذلك قال صاحب المنافع قوله ان من اجل عدم تغيير المكسورة
وتغيير المفتوحة يشير الى ان ثم اشارة الى علة الحكم الآتي في زاء بعلاقة المشابهة
لان ثم في الاصل للاشارة الى المكان ويشير الى ان ثم قد يشار به الى المتعدد كما يشار
الى الواحد لانه لا يثنى ولا يجمع وجب الكسر ان وجب كسر طرفة مادة الالف والنون
وجوباً عرضياً استحساناً او وجب كسر طرفة الف نون او وجب كسر طرفة انه وقوله
الكسر مصدر كسر وهو ان كان مصدر فعله المعلوم يكون المعنى وجب جعل المتكلم
طرفة مادة الالف والنون مكسورة وان كان مصدر فعله المجهول يكون المعنى كونها
مكسورة ان وجب كون طرحتها مكسورة يعني قرأته بالكسر وقوله في موضع الجمل مفعول به
لوجب او للكسر والموضع هم مكان من وضع يضع ولذا لا يجوز حذف في منه لعدم كون متعلقه
بمعنى الاستقرار وهو مضاف الى الجمل وهو جمع جملة ان في الموضع الذي هو موضع الجملة
او في موضع يقع فيه الجملة او وجب الكسر في ان اذا وقعت مع مدخولها في موضع الجمل
فستمدتها فلا ينتقض بما اذا وقعت بعد الفاء الجزائية واذا المفاجأة فانه موضع
مع عدم وجوب الكسر لانها على تقدير الفتح ليست مع مدخولها سادة مستأجلة
بل مستأجلة جزء الجملة قاله السيوطي وقال صاحب الافصح والنظري الاول اعني في موضع الجمل

متعلق بوجوب باعتبار سناده الى الفاعل المتبوع من الكسر والظرف الثاني اعني
في موضع المفرد متعلق بوجوب اعتبار سناده الى الفاعل التابع من الفتح
وجمله وجوب استيفاء الاولى اما جمع المفرد ففيه لطيفة والمصدر مضاف الى مفعوله
من اتياء المفرد بالجمع بان يقول وجوب الكسر في موضع الجمل او بان يقول وجوب الكسر
في موضع الجمل والفتح في موضع المفردات ولذا قلنا ففيه لطيفة او افراد الجمع بان يقول
وجوب الكسر في موضع الجملة قال البعض قوله الاولى اما جمع المفرد يعني الاولى ان يقول
المصنف موضع الجمل في مقام موضع او افراد الجمع بان يقول موضع الجملة وقال
صاحب فتح الاسرار الاولى موضع الجملة بجمع المفرد او افراد الجمع وقال صاحب
زبدة الانظار الانسب هو التطبيق بين المفرد والجمل افراد او جمعا وكذا بين
والمضاف اليه في موضع الجمل لان لكل منها موقعا لا للجمل موضع وقال صاحب
المنافع الاولى اما جمع المفرد او افراد الجمع يعني ان الاولى اما جمع الموضع او
او افراد الجمل ويقول في موضع الجمل او موضع الجملة وهو الظاهر وكون المراد بالمفرد
لفظ المفرد في الكلام الآتي فبعيد من عبارة الشارع وان كان محتملا بالنظر الى المتن
ومحتاجا الى التوجيه لانه لو كان المراد هذا كان المناسب ان يأتى بهذا الكلام بعد
قول المصنف والفتح في موضع المفرد وان يقول الاولى اما جمع المفرد او افراد الجمل
ويترك قوله على طبق قوله لانه لا يقتضيه ان يغير الكلام الاول ويجعل مطابقا للثاني
واما توجيه ايراد الجمل بصيغة الجمع والمفرد بصيغة المفردات فهو التنبية على ان الجملة
انواعا معينة كالاستينافيه والحالية والاثنية والخبريه والاسمية والفعلية وغيرها
وان لم يكن ان مع دخولها اثنية وفعليه بخلاف المفرد فانه ليس له انواع معينة
وقال بعض المحققين في هذا الكتاب قوله الاولى اما جمع المفرد او افراد الجمع اقول نعم
لكن اراد التنبية على ان تحت الجمل هذا انواع مختلفة وقال السيلوني في حاشيته
عبد الغفور او رد صيغة الجمل اشارة الى اختلاف انواعها كما قالوا في كتاب القواعد
بناء على صديق من على موافقة قوله ان المصنف وجوب الفتح في موضع المفرد من
موضع يقع فيه المفرد ولما شق الاجمال الى التفصيل شفع في بيان موضع الجمل
فقال فكسر او ولما كان مواردها غير معلومة جدا بينتها على ترتيب اللفظ كما في التفصيل
فقال فكسر ان اشارة الى ان نائب الفاعل تحت راجع اليها ان كانت الصيغة
للفعية

قال احمد بن محمد بن حنبل في مسنده في قوله الاولى اما جمع المفرد او افراد الجمع اقول نعم

للفعية و الى ان المفعول محذوف ان كان نائب الفاعل قال امام الايوب الفاء في كسر
للتفصيل وكسر فعل مجهول ونائب فاعله تحت ضمير راجع الى ان وانما انشت
للاشارة الى ان المراد بهما مادة ان لا صورتهما لانه لو كان المراد صورتهما للزم
تحصيل الحاصل وهو لفظ غير جائز لقوله ان مادتهما ان يعني مادة الالف
والنون الشدة اشارة الى ان المراد كسر هذه المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل
كذا في العصام على الجاهل ملخصا قال صاحب المنافع قوله ان مادتهما يعني
ان تحت كسر ضمير راجعا الى كلمة ان مع قطع النظر عن الكسرة والفتحة
فلا يلزم تحصيل الحاصل وبعد فيه مسامحة او مجازا وحذف مضاف والمراد كسرها
ويحتمل ان يكون كسر على صيغة الخطاب وان مفعوله المحذوف مع التوجيهات
الابنية وهذا ان قوله فكسر خبر ان جملة خبرية في موقع الامر او موقع
فليكسر او فكسر قال البعض قوله هذا خبر في موقع الامر ان كانت هذه الصيغة
ما ضميا مجهولا مفردا مدنيا عائليا يكون في موضع فليكسر مادتها وان كانت ماضيا
معلوما مفردا مذكرا محيا طبا يكون في موضع فاكسر مادتها فيستعار النسبة
الاخبارية في فكسر للنسبة الاثنية في فكسر او في كسر وهو الجهر
ابلى منه من الامر لانه اول على الوجود اعلم ان الجهر يراويه الامر مجازا وانما عدل
عن الامر الى الجهر لان الجهر به ان لم يوجد في الجهر يلزم كذب الجهر والما مذكوره
ان لم يوجد في الامر لا يلزم ذلك فاذا اريد المبالغة في وجود الما مذكوره عدل
الى لفظ الجهر مجازا قال بعض المحققين قوله هذا خبر في موقع الامر وهو ابلى منه
يعني قول المصنف فكسر جملة خبرية كسيرة بالاثنية والمقام مقام الامر بعمل
مادة الالف والنون مكسورة الهمزة في موضع كذا من موقع كذا لان الاثنيان بالاجزاء
ابلى من الاثنيان بالاثنيان و امرأ بعد الهمزة وكسر الميم اذ في الجهر تقريظ وتنشيط
لا يكون في الامر فذلك يوجد زيادة تقرير وثبت في ذهن السامع وسرعة اخذ
وقيل لكونه ليتا بخلاف الامر اذ يرى فيه شدة وحدة وقد يوجد الاستنكاف عن التكرار
فكان الجهر اشد تأثيرا واسرع ادراكا واسهل حفظا وقال الاستاذ قوله ابلى
ان ازيد في الدلالة على المبالغة منه ان من لفظ الامر انشد قال صاحب التلويح
واخبار الشرع كقوله والوالدات يرضعن اولادهن اكد بالاثني لانه اول على المقصود
اعلم ان اخبار الشرع يراويه الامر مجازا وانما عدل عن الامر الى الاخبار لان الجهر به

ان لم يوجد في الاخبار يلزم كذب الشارع والمأدبة ان لم يوجد في الامر لا يلزم
ذلك فاذا اريد المبالغة في وجود المأدبة عدول الى لفظ الاخبار في محال
في محله ان يمكن الجزم في موقع الامر لكونه ابلغ منه تقرير في علم الاصول الذي
هو محله قال البعض قوله كما تقر في محله ان سبب كونه الجزم ابلغ من الامر تقرير في محله
وهو علم الاصول قاله ان كونه خبراً في موقع الامر في قوله في محله قال الاستاذ
قاله ان كونه خبراً في موقع الامر وكونه ابلغ منه الفاضل العصم في شرحه للكافية
في الابداء ان حال كونهما ان ان لم يرد في ابداء الكلام وفي هذا التفسير
اشارة الى ان قوله في الابداء طرف مستقر منصوب المحل حال من نائب الفاعل في كسرت
واشارة الى ان الالف واللام فيه عوض عن المضاف اليه وللمعنى ان المراد
بابدء الكلام ان لا يكون معمولاً لما قبلها بتغيير المضمون بل بعين الجملة في حالها
جملة ولم يتغير ولو وجدت بعد كلام او بينه ولذلك وجب الكسر والياء اشارة بقوله
وجه الكسر هنا ظاهر قال صاحب فتح الاسرار قوله في ابداء الكلام بان لم يكن من تنبيه
كلام قبله بان لا يكون لفظاً قبله وقال صاحب المفاتيح قوله في ابداء الكلام ان في اول
غير مرجح بما قبله بالمعولية ولا بالتبعية سواء كان في اول كلام او لا وقد يستوي
في حاشية الجاني قوله في ابداء الكلام قيل يمكن ابداء الكلام اول الكلام سواء كان
وسط كلام المتكلم او اوله وعليه محله الشارع الرضى وحجته عليه انه لا مقابلة
بينه وبين كونه بعد القول وقال بعض المحققين قوله في ابداء الكلام ان سواء كان
في اول كلام المتكلم كما في المتن او في وسط كلام اذا كان ابداء كلام آخر كما في الآية
فقوله تعالى ان الغزاة للآخرة كلام متأنف وقع علة للنفي فالمراد بابدء الكلام
كلام المتكلم المتأنف وقال صاحب المنافع الظاهر ان المراد به هنا ما لا يكون متعلقاً
بما قبله من حيث الاعراب فيكون مثلاً جواب القسم والصلوة والمعلقة بكلام الابداء
والواقعة بعد صيغة الابدائية وهدوى التصدييق والافتتاح فلا يكون مقابلاً لها
الا ان يقال ان المراد بها ما وقعت في ابداء الكلام غير ما يذكر بعدها بقاعدة
اذا قبل العام بالخاص يراد به ما وراء الخاص فيكون جميع مواضع الكسر المذكورة
في المتن هي جواب الله عز وجل يا ايها الذين آمنوا ان الله اصطفى لكم الدين فيكون التعميم افيد
وان كان خلاف الظاهر لان الظاهر من المتن ان تكون واقعة اول كلام غير مسبوق

غير مسبوق بشئ من الكلام للفقهاء فلا يكون جميع مواضع الكسر المذكورة ولو لم يكن
ان ولو كان ابدء الكلام تقديراً وفرضاً قال البعض قوله ولو تقديراً ولو كان
الابداء تقديراً قد بان كونه استئنافاً ببيان لطريق ابدء الكلام تقديراً ان
بان يكون ذلك الكلام استئنافاً والمراد بالاستئناف هنا الاستئناف العرفي
وهو الذي يكون جواباً لسؤال مقدر كذا قال البعض قال الاستاذ والمراد
بالاستئناف هنا الاستئناف المعاني وهو الذي يكون جواباً لسؤال مقدر
مقدره طاعة ولا يجوز ان يكون قولهم ان اشراكهم وتكذيبهم وتهديدهم ان الغزاة
لله جميعاً ان الغزاة والقول لله جميعاً استئناف بمعنى التعليل ويدل عليه القراءة
بالفتح كما انه قيل لا تخزن بقولهم ولا يقال بهم لان الغلبة لله جميعاً لا يملك
غيره شيئاً منها فهو يقتصرهم وينصرف عليهم كذا في القاض قال صاحب
مفاتيح اللباب هذا جواب لما نشأ من الكلام السابق من انه هل الغزاة
لله جميعاً او ليس هي محكية بالقول لفساد المعنى لانه يكون لا يجوز ان ياخذ
كون الغزاة لله جميعاً ان الكفار لا يقولون بهذا القول وجه الكسر
ان سبب الكسر هنا ان في ابدء الكلام ظاهر لكونه موضع الجملة
لعدم الربط لما قبلها نحو ان زيد قائم فانه في ابدء كلام حقيقة لا ربطاً
فيها بما قبلها وفي مقام جواب القسم وانما كسرت هنا لانه ان جواب القسم
قال البعض قوله لانه ان جواب القسم علة لكسر ان فيه جملة متعلقة في الافادة
صفة مخصوصة لقوله جملة لا في اللفظ بل في المعنى من احياله من التخصيص عنه
وقيل ومصدر من حال الى كذا يقول اليه وجبر لا محذوف ان لا محالة موجودة
ولا احتفال قال حسي جلي في محله فيصدر بمعنى بمعنى التحرك من حال الى كذا
وجبر لا محذوف ان لا محالة موجودة خلافاً للكوفيين والمبرد خلافاً منسوب
مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً من خالف الكوفيين والمبرد خلافاً
كما في الرضى وارتضاء الفاضل العصم واللام في الكوفيين لتبيين الفاعل
فان اصل الكلام في هذا المقام خالف الكوفيين والمبرد خلافاً كما قد منا
فلما حذف الفعل مع فاعله لدلالة المصدر عليه وقع الابهام في الفاعل فبينما بان
البيان في قول خلافاً للكوفيين والمبرد قوله اذا لم يكن في جبرها من جبرها في طريق التعليل

لام لام الابتداء فاعلم لم يكن واذا قد نالنا لفتهم بقولنا اذالم يكن في خبرها لام
فانهم اس الكوفيين يجوزون من التجرى الفصحى ان اس ما داتها فيه اس
في جواب القسم حينئذ اس حين اذالم يكن في خبرها لام او حين عدم كون اللام
في خبرها ولعل ذلك لتأويلهم اس لتأويل الكوفيين جواب القسم بالمفرد
مثلا يؤكّدون نحو والله ان زيدا قائم باقصة والله قيام زيد ثابت او يؤكّدون
نحو اقمته بالله انك قائم باقصة بالله على قيامك كذا في الرضى واستبعد
اس تأويلهم او ما قاله الكوفيون والميرد او من ذهب الكوفيون والميرد الرضى
في سره على الكافية فاعلم استبعد اس وجده بعيدا بانه اس يطلق هو انه
اس الثاني لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم فكيف يفهم انكار قول
اس جواب القسم به اس بالمفرد اس لا يكل به قال بعض الافاضل قوله لتأويلهم
اس لتأويل الكوفيين لتلك الجملة بالمفرد نحو والله ان زيدا قائم اس اقمته بالله على قيام
فهم واستبعده اس تأويلهم الرضى في سره للكافية بعد ما بعيدا بانه
متعلق لا يستبعد وبيانه لطريقه لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم فكيف تول
اس تلك الجملة اس بالمفرد اس لا تؤول به نحو والله ان زيدا قائم وفي مقام الصلة
يعني اذا كانت صلة لاسم الموصول وانما كبرت هنا لانها اس صلة اسم الموصول قال
البعض قوله لانها اس الصلة صلة لكسامة ان فيها لا تكون اس الصلة
الاجملة كما هي في بحث الموصول من انواع المعارف يعني كما هي وجه كونها جملة
في بحث الموصول وهو كون مضمونها حكما معلوم الوقوع للسامع قبل التكلم بها
ولا حكم في المفرد فضلا عن المعلومية نحو قوله تعالى في سورة القصص وايضا
اس القاريون من الكثر اس من الاموال المدخرة ما ان معانها اس معان
مناذرة جمع مفتوح بالكسر وهو ما يفتح به الباب وقيل خزائنه كذا في القاموس
لتنوء بالعصبة اس لتقديم الجماعة الكثيرة وحاصل المعنى ان معانها لتفعل
بالجماعة الكثيرة بسبب كثرة المفتح قال الاستاذ قوله من الكثرة كلمة من ببيان
لا الله عند من جواز تقديم من البياينة على المبيته واما عند من لم يجوز فهو ببيان
لفعل ثا لا يتينا اس ايته شيئا من الكثرة كذا بين حاله معانها اس معان

اس اس الكوفيين

اس معان خزائنه لتنفذ فعل مضارع من ثاء ينوء وضميره راجع الى اسم ان بالعصبة
العصبة والعصبة الجماعة الكثير كذا قاله القاموس قال صاحب معالم التنزيل العصبة
هي الجماعة من العشرة الى خمسة عشرة وقال ابو الليث قوله لتنوء بالعصبة
اس قيل بها العصبة اذا دخلتها من ثقلها وفي موضع الجبر عن اسم عين اس اسم مدلوله
اس ذات علما واعلم ان الاسماء على ضربين عين وغير عين والعين ماله جرم وجهه
نحو زيد وجدار سوت فيه المكثف واللطيف وغير العين على ضربين زمان نحو اليوم
والوقت وغير الزمان وهو على ضربين احدها ان تكون له ثبوت مفرد
عند العلم والضرب والاكل وغيرها والثاني ان لا يكون له ثبوت نحو الجهل والعدو
ثا والعدم وغيرها قال صاحب الافتتاح اسم العين هو الدال على معنى قائم بذاته
كزيد والمعنى هو الدال على معنى غير قائم بذاته وهو على ضربين احدهما وجودي
كالعلم والاخر عدمي كالجهل انتهى قال حين كسر في كليته اعلم ان الاسم
ان دل على معنى يقوم بذاته فهو اسم عين كالرجل والحجر والافاقم معنى سواء كان
وجوديا كالعلم او عدميا كالجهل وقال صاحب فتح الاسرار قوله عن اسم عين
العين اسم مدلوله ذات علما نحو زيد انه قائم او غيره نحو الرجل العالم انه كثرتم لاسم
الاتحاد بين المبتدأ والخبر ولو فتحت لا يلزم الاتحاد بينهما فلا يصح الحمل ولو كانت خبرا
عن اسم حديث ان كانت صفة المعنى بالكسر كسر نحو العلم انه حسن والجهل انه
قبيح فله قرينة ان اذا كانت في الخبر عن اسم عين يلزم ان يكون جزءا من الخبر
وهو معمول فيلزم ان يكون مادتها معمولية مع انها حرف والحرف لا تكون معمولية
قلنا ان لفظي في قوله في الخبر للظرفية فيكون الخبر ظرفا لمادتها والمظروف ليس
جزءا من الظرف فلا يلزم ان يكون مادتها جزءا من الخبر فلا تكون مادتها معمولية
وقس عليه نظيره وانما كبرت هنا لانها اس مادة ان لو فتحت لا يصح الحمل اذ شرط
صفة الحمل الاتحاد الخارجي وذا لا يوجد لو فتحت اذ ما بعد المفتوحة يؤول بالحدث
وهو لا يتحد مع الذات في الخارج قال جابي زاده قوله لا يصح الحمل لكونها في تأويل المفرد
وقال الاستاذ قوله لا يصح الحمل اس حمل الخبر على ذلك المبتدأ بخلاف الخبر عن اسم معنى
فانها اس مادة الالف والنون تفتي ظهرها فيه اس في الخبر عن اسم معنى نحو ما مولى انك
قائم لانها لو كسرت لكان المعنى ما مولى انك ثابت القيام فلا يصح الحمل بينها لانها مولى
نفس القيام لانفس الخاطب لانه لو كان نفسه ليقال ما مولى انت ولو كان الخاطب من حيثانه

اس اس الكوفيين

اس اس الكوفيين

ثم لرجع المعنى الى صورة الفتح فلما فائدة في الكسر بل لا صحة له لعدم العائد من الجملة
 الى الجند كما تكسبه نحو العلم انه حسن لانها لو فتحت فيه لكان المعنى بعد التأويل
 بالمصدر العلم كونه حسنا فلا يصح الحمل بينهما لعدم الاتحاد الخارجي لانه ليس بمحمّد
 مع الكون المذكور بل متحد مع حسن غوييه انه قائم فان زيد لم يمتدح ووقع مبتدأ
 و اريد سبها وجبرها وقع خبرا عنه فانها وجبت ان تكون مكسورة لانها لو فتحت
 لزم تأويله بالمقدّم ومعه في زيد وهذا لا يجوز لانه لا يقال زيد قيامه فان زيدا
 لا يتحد مع القيام بل يتحد مع القائم وفي موضع جند دخلت فيها في تلك الجملة
 على خبر هذا ان لا باعتبار ما يؤيد اليه كلام الابداء وقوله لام الابداء فاعل دخلت
 والجملة صفة جند والعائد اليها محذوف وهو فيها كما اشار اليه الشارح
 انفا وانما كسرت مصراع لانها من لام الابداء لتأكيد مضمون الجملة كالمكسورة
 من كان المكسورة بمعنى كما ان ان المكسورة لتأكيد مضمون الجملة قوله فيكون
 تفرع على كونها لتأكيد مضمون الجملة اي اذا كانت لتأكيد مضمون الجملة فيكون
 موضع لام الابداء موضع الجملة قال الاستاذ قوله لانها من لام الابداء علة لدخول
 من وانما دخلت لانها لتأكيد مضمون الجملة كالمكسورة من كان المكسورة فيكون
 من في يكون موضع لام الابداء موضع الجملة وفي موضع الجملة كسرت مادة ان
 وقال الاخر قوله لانها من لام الابداء علة لدخول المقدر من وانما تدخل
 لانها لتأكيد مضمون الجملة كالمكسورة من كان ان المكسورة لتأكيد مضمون الجملة
 فيكون موضع لام الابداء موضع الجملة لانها لازم لها حتى يؤكد بها مضمونها انتهى
 فيمن سبها عن سبها واختار ما شئت قوله وفيما عطف على قوله في جملة وكلمة ما
 عبارة عن جملة والمضاف محذوف من وفي موضع جملة لم تدخل فيها على خبرها
 من ان وقوله لام الابداء فاعل لم تدخل والجملة صفة جملة مستفادة
 من ما يقتضيه المعطوف عليه والعائد اليها محذوف وهو فيها كما اشارنا اليه
 انفا فتفتح من ان ما دونها كما سيجي في التعليق بلام الابداء نحو علمت ان زيد
 قائم فان مادة الالف والنون اذا وقعت بعد عكست صارت مفتوحة لكونها
 في مقام المفعول لكن لما دخلت اللام في خبرها رجع جانب كونها جملة فيلزم
 عدم تغيرها فكسرت لذلك واما اذا لم تدخل اللام فمن مفتوحة لعدم رجوع جانب الجملة

لعدم رجوع جانب الجملة كذا قاله امام الابي وقال شريح ميزان الادب
 قوله جملة علمت ان زيد قائم فان حق اللام صدر الكلام ففتحت العلم من العمل
 في شقبت الجملة قوله وحال كونهما من ان اشارة الى ان قوله بعد القول
 حال من الفاعل في كسرت من وكسرت ايضا حال كونها واقعة بعد القول
 وما يشق منه كقال ويقول وقيل ولا يشق الكسر على وزنه ففعل صفة مشبهة في الحال
 من بعد القول الكسر عن الظن من الغير الدال على معنى الظن من الكائن بمعنى التلطف
 وانما كسرت بعد القول الكسر عن الظن لان تعلق القول الذي هو معنى التلطف
 بجملة انما هو ان ذلك التعلق كذا يتصرف من الجملة من فلا يتصرف من في لا يتصرف
 في مضمونها من الجملة مع انها من الجملة مفعولة من القول قوله لان مفعوليتها
 من الجملة علة لفهم المتصرف قال البعض قوله لان مفعوليتها متعلقة بقوله
 لا يتصرف وقوله لا انما على مفعوليتها والمفعولية باعتبار لفظها
 من الجملة فمن ان الجملة بالقياس من ان بالمشبه والنظر الى معناها من الجملة
 باقية على حالها من الجملة لانها لم تصر باعتبار مفعوليتها باعتبار التعلق بقوله من
 لاجل كونها مفعولة باعتبار لفظها وعدم كونها مفعولة باعتبار معناها
 وقوله كونه مفعوليتها باعتبار لفظها لا باعتبار معناها لا تدخل من الجملة
 باعتبار لفظها في قوله من المصنف مفعولة بمعنى ان المراد بقوله في سبها
 مفعولة مفعوليتها باعتبار المعنى فلا يدخل فيه ما هو مفعول بالنظر الى التعلق
 فلو فهم قوله لا به مفعوليتها من الجملة علة لعدم الدخول قال البعض قوله
 لان مفعوليتها من الجملة علة لدخول متعلق به انما على من مفعوليتها
 او المفعولية باعتبار معناها من الجملة لا باعتبار لفظها قال كافي في علمهم
 اختلفوا في مفعول القول هل هو مفعول به او هو مفعول مطلق ندعي كرجع
 فقال الذين عن الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كسبها بفهم
 في علمت لزيد مطلق لكنه ليس كذلك لان الجملة هي نفس القول والعلم غير المعلوم
 فافترقا فلا يحس القياس بينهما فلا يكون مفعولا به كما كان المعلوم مفعولا به واختار
 الجمهور على انه مفعول به تمسكا بهذا الدليل ويمكن ان يقال ان الشيخ ابن ابي جابت عمل

على ان المراد من قوله في سبها مفعوليتها باعتبار المعنى لا لفظها
 فلا يدخل في قوله من المصنف مفعولة بمعنى ان المراد بقوله في سبها
 مفعولة مفعوليتها باعتبار المعنى لا لفظها

قوله نظر في مفعول له لعله في مفعوله - لانه لا اجل للنظر الى اصلها
 ان الثانية لانها في الاصل مفعولة نحو بلغة اندك قائم فقول بلغة فعل فاض
 وان موصولة حرفية وكان الخطاب اسم وقائم خبره والجملة صلة ان وهي مع صلة
 في تأويل المفرد مرفوع خلا على انه فاعل بلغ ان بلغه قيامك قوله ومفعولة
 مفعولة على قاعدة ان فتحت ايضا حال كونها مفعولة معها ان مع جملتها لما رقت
 اننا نحو علمت ان زيدا قائم فانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد منصوب خلا
 على انه مفعول علمت ان علمت قيامه اشارة الى المذهب الاصح وهو ان مع اسمها
 وخبرها قائم مقام المفعولين قال السيد السند عليه رحمة الاحد وان مع اسمها
 وخبرها قائم مقام المفعولين عند سيبويه واما عند الاخفش فان مع مفعولها
 المفعول الاول والثاني محذوف تقديره علمت ان زيدا قائم حاصلا وقال
 البعض قدله ان قيامه اشارة الى المذهب الاصح وهو ان مع اسمها وخبرها
تقدم مقام المفعولين وقال الفاضل العصامي شرح الكافية وهو ان
 نحو علمت ان زيدا قائم كعلمت قيام زيد لكن الثاني قليل والسرفية
 ان ما لهما وان كانا واحدا لكن بينهما فرق بانه النسبة التي تعلق بها العلم
مفصلة في الاول فهي احق بالتصديق ^{النسبة المفصلة} وجملة في الثاني فهي ليست باحق
بل بالتصور وعلمت في مكتنى بمفعول واحد على مذهب سيبويه لان في نصب
 المفعولين لا ينصب ايضا عند التحقيق الا مفعولا واحدا وهو مفعول الجملة
 واذا وجدته بعينه لا يحتاج الى المفعول الثاني كما لا يخفى ولما خفي هذا التحقيق
 على الاخفش قد رفيه مفعولا ثانيا عاقل وجعل التقدير علمت ان زيدا
 قائم حاصلا وعلمت قيام زيد حاصلا قال بعض المحققين قدله ان قيامه حاصلا
 وفيه اشارة الى مذهب الاخفش الذي يحكي من الكراخ في بحث افعال القلب
 ان كائنه قلت علمت قيام زيد حاصلا الا ان منهم تروي في المفعولين مع ان
 لطول الكلام بان وصلة فلما حذف الثاني لم يبق الا الاول وهو مفرد فترجم الفتح
 بعد علمت واخره تأمل فامل ومبتدا ان فتحت ايضا حال كون تلك المادة
 مبتدا مع جملتها نحو عندك قائم ان عندك ثبوت قيامك فالمبتدا في التحقيق هو
 الثبوت الذي هو مدلول ان وهكذا البواني قال امام الايب قدله نحو عندك قائم
 وعندك

وارجو ان يكون هذا كافيا في بيان ما مر من هذه المسئلة
 وارجو ان يكون هذا كافيا في بيان ما مر من هذه المسئلة

وارجو ان يكون هذا كافيا في بيان ما مر من هذه المسئلة
 وارجو ان يكون هذا كافيا في بيان ما مر من هذه المسئلة

وعندك ظرف مستقر مرفوع خلا على انه خبر مبتدا وانما قائم في تأويل المفرد
 مرفوع خلا على انه مبتدا مؤخر اس ثبت عندك قيامك ومضافا اليها ان فتحت
 ايضا حال كونها مضافا اليها مع جملتها نحو اجلس حيث ان زيدا جالس حيث
 مبني على الضم ومنصوب خلا على انه مفعول فيه لاجس وهو مضاف الى الجملة ان
 وهي في تأويل مجرور خلا على انها مضاف الى الجاهل وانما فتحت حال كونها
 فاعلة ومفعولة ومبتدا ومضافا اليها لوجوب كون كل منها من كل واحد
 من هذه الاربعة يعني الفاعل والمفعول والمبتدا والمضاف اليه قال البعض
 قوله لوجوب كون كل منها من الفاعل والمفعول والمبتدا والمضاف اليه لتقليل
 لعله وفتحت فافهم وقال بعض الافاضل قوله لوجوب كون كل منها على لفتحت
 ان وانما فتحت في هذه المواضع الاربعة لوجوب كون كل واحد منها مفردا فان قلت
 ان المضاف اليه يكون كونه جملة في بعض المواضع فلا يجوز ان يقول في حقه لوجوب
 كونه مفردا قلت انه مفرد في هذا المقام لدخول ان عليه وان لم يدخل عليه فهو
 جملة فكونه مضافا اليه حيث ومن المعلوم ان من خصائص حيث ان يضاف
 الى جملة - واذا دخلها ان خرج عن كونها جملة فتكون في حكم المفرد فتفتح ان
 لا محالة قوله وقا ايضا عليه حيث الجواب سؤال مقدر كانه قيل مثال المضاف
 هذا غير صحيح لان ما يضاف اليه حيث لا بد ان يكون جملة مع انه سبق اذا وقعت
 ان في موضع الجملة - تكرر بل القياس ترك هذا المثال مما في غيره مع استثناء
 كونها مضافا اليها حيث بان يقول ومضافا اليها لغير حيث فان قيل هكذا
 احاب بقوله وما اس شئ يضاف اليه الى ذلك الشئ حيث نائب فاعل يضاف
 وان للموصلية كانه اس ذلك الشئ جملة لعل لكنه اس الا ان ذلك الشئ مفرد مع
 فاذا دخله اس ذلك الشئ مادة ان فاعل دخل تفتح اس مادة ان لا محالة اس
 جرم ولا مجال لغيره قال الحق في كتابه الفرق لا محالة بفتح الميم اس لاصيلة
 من التثنية عنهم وقيل مصدر من حال الى كذا يقول وخبر لا محذوف ان لا محالة موجودة
 ولا انتقال قال حسن جلي في كونه مصدر مبني بمعنى التحول من حال الى كذا وخبر لا محذوف
 اس لا محالة موجودة قدله وحال كونها اس مادة ان اشارة الى ان قوله بدله
 ظرف مستقر منصوب خلا حال من نائب فاعل فتحت ان فتحت حال كونها واقعة
 بدله قدله اس قدم المصنف كلمة لو على لولا لكانتها اس لباطة لو بالنسبة
 الى لولا فالباطة ايضا فيه وانما فتحت بدله لانه اس ما بعدها اس لو فاعل

هذا هو الوجه في حذف حرف الجر

المحذوف من الفعل المحذوف وهو ثبت دل عليه ان معنى وقد عرفت ان الفاعل يجب ان يكون
مفردا وما يجب ان يكون مفردا يجب فيه الفتح قوله لا مبتدأ عطف على فعل هذا
في جوزه ان يكون ما بعدها مبتدأ الكو قبيح فاعل جوزه قوله بقاء مفعول
لجوزه ان لا اجل البناء على تجويزه ان الكوفيين قوله دخول حرف الشرط مفعول به
لتجويزه اذ التجويز مضاف الى فاعله على الاسم فهو يحتمل كونه مبتدأ والضمير
لا يجوز دخول حرف الشرط على الاسم اصلا وانما تدخل على الفعل لان حرف الشرط
لتعليق امر بما مر من التعليق مضمون الجزاء يحصل مضمون الشرط والتعليق
لا يوجد الا في الفعل وانما لا يوجد في الاسم لانه يدل على الاستمرار الدوامي وهو
ينبغي التعليق قال الشاعر في حاشيته على الامتحان الاستمرار على نوعين احدهما
استمرار الدوامي وهو في الاسم والثاني على نوعين الاول استمرار الثبوت وهو
في الفعل الموجب والثاني لاستمرار النفي وهو في الفعل المنفي ولوانك قد علمت ان
كذا كذا في الجاني ان مثل ذلك الكلام وقع في الجاني بمعنى كون خبر الواقعة بعد
الشرطية لها مشتقا لا فعلا وقع في الجاني والصداب للمصنف ان يقول تحت مقام
بالخطاب ان بصيغة الخطاب لو جاز كون خبرها ان حينئذ ارجح وقوعه بعد
فعلا لو مشتقا ان لو كان الخبر مشتقا بعد دخول معنى ان كان الخبر مشتقا قال بعض
الحفاظين لهذا الكتاب قوله والصداب تحت بالخطاب الى اقول فيه مذهبان الاول
مذهب النحويين وهو خبر ان حين وقوعه بعد فعل وجوبا اذا كان مشتقا والثاني
مذهب ابن مالك وهو ان هذا الخبر اذا كان مشتقا لا يجب ان يكون فعلا واستدل
بقوله تعالى يوقلوا انهم يادون كذا في معنى اللبيب فلما اخذ ابن مالك صاحب البيضاوي
الاول فشر المصنف في الامتحان قوله على مراده واشارهنا الى ان ما اختاره
هو الثاني فلما في لغة بين كلاميه ولا خطأ وقال صاحب فتح الاسرار والجمهور
التزموا الفعل في خبر ان بعد اذا كان مشتقا وجوز ابن مالك غيره فقال المصنف
رحم الله سيدنا على مذهبه لا على مذهبه انتم اقول ان لو في الآية ليست شرطية
بل مصدرية كما قاله السيوطي في الجاني فقال المصنف ليس سيدنا على مذهبه
لانه يكون سيدنا لو كان مذهبه سيدنا وليست لانه محييا قوله لكي لا يكون الفعل
عملة لوجوب كون خبرها فعلا كالعوض عن المحذوف من الفعل المحذوف
المفسر فيقال لو انك قلت ولا يقال لو انك قائم وانما قال كالعوض لان الفعل
المحذوف لا بد له من مفسر وان يكونا دالة على معنى الحقيقي والشرطية في
على معنى ثبت المحذوف ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواضح خبر

عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المحذوف بل كالعوض
لان العوض الحقيقي لا يكون الا للعوضيه ولا يتعلق به امر اخر وهو ههنا خبر ان ايضا
كذا قاله الخارج في حاشيته الامتحان واما لو جاز ان اما لو كان خبر ان هذه
غير مشتق فلا يجوز كون خبرها فعلا قائما مقام الجامد لتعذر قيام الفعل
مقامه ان مقام الخبر الجامد كقوله تعالى ولقد انا في الارض من شجرة اقلام
فان الاقلام ليس مشتقا حتى يقدم فعله مقامه كوقوع تحت مقام قائم وكقولك
لوانه جبر لكاء كذا فان الخبر ليس مشتقا حتى يقدم فعله مقامه قال الاستاذ
قوله واما لو جاز ان واما لو كان خبره سما جامدا فلا يجوز كون خبرها فعلا
لتعذر قيامه ان الفعل مقامه ان مقام الجامد و قال صاحب المنافع قوله واما لو جاز
ان واما لو كان خبر ان هذه جامدا فلا يجوز كون خبرها فعلا بل يبقى جامدا كقوله تعالى
ولقد انا في الارض من شجرة اقلام لتعذر قيامه ان الفعل مقامه ان موضع الخبر الجامد
قال البعض قوله واما لو جاز ان لو كان خبر ان جامدا قبل دخول له فلا يجوز ان يكون
خبرها فعلا لتعذر قيامه ان الفعل مقامه ان الجامد و قال الاخر قوله واما لو جاز ان
ان واما لو كان الخبر سما جامدا فلا يجوز ان لا يتيان بالفعل لتعذر قيامه ان الفعل
مقامه ان مقام الجامد كقوله لوانه جبر لكاء كذا فان الخبر جامد ليس له فعل حتى يقدم
مقامه فليس سميها عن سميها واخر ما شئت كذا ان مثل ذلك البياض وقع في الامتحان
وبخيره ان غير الامتحان في بحث حرف الشرط والجواب عن قوله والصداب والجيب
الفصل العاشر قال الاستاذ وقوله والجواب عن هذا السؤال صاحب الجواب
عصام الدين قوله بان الخبر ببيان لطريق الجواب ان طريقه هو ان الخبر في الحقيقة جامد
محذوف وهو الشخص ولفظ قائم صفة ان ذلك الخبر تقديره لو انك شخص قائم
قوله والجواب مبتدأ وخبره قوله ليس بصواب لانه ان لا هذا الخبر مع كونه
ان ذلك الجواب تكلفا خبر الكون لانه فيه ارتكاب حذف بلا مقتضى خبر ان
عليه ان على ذلك الجواب او على الجيب ان وضع الفعل بان وضع الفعل واتيانه
موضع ان موضع الخبر الجامد المحذوف ليس ان ذلك الوضع بمقتضى حينئذ ان
حين كونه الخبر الجامد المحذوف موضع قوله في الحقيقة قال الاستاذ وقوله موضع ان موضع الخبر
الجاء ليس ان ذلك الوضع بمقتضى حينئذ ان حين كون الخبر الجامد محذوف وقا على صفة

هذا هو الوجه في حذف حرف الجر

ار باقتضاها بالنيابة عنه الرخصة حيث قال وتخص ما المصدرية بنيانها عن الظرف
الزمان المضاف الى المصدر المؤخر في وصلتها به ورخصه به ار بما مر في الرخصة
بالنيابة عنه او بما قاله الرخصة من اختصاصها بالنيابة عنه فتكون ار اذا كانت دالة
على الوقت وحققت بالنيابة عنه فتكون ما المصدرية ظرفا ار ظرف زمان متهما او
حقيقيا ولذا ار وكذا ظرفا تحتاج ار ما المصدرية الى كلام مستقل ار الوجود
كلام مستقل قبلها لان الظرف من حيث هو هدف فضلة غير مستقل بالافادة والمراد
من الكلام المستقل في مثال المتن اجلس مع فاعله المستتر ففع هذا لوقال له جلة
مستقلة لكاتب اولي فاعل قوله كسب ار ذلك الكلام المستقل تعليل لاحتياجها
الى كلام مستقل قال البعض قوله ليس متعلقا لاحتياج وعلة له فيها ار ما المصدرية
وقوله لانه متعلق بفتح ار انما فتحت اذا كانت واقعة بعد ما المصدرية لانه ار ما بعد
ار ما المصدرية فاعل وكون الفاعل مفردا واجب قال المصنف في الامتحان قوله لانه فاعل
فيجب الفتح لوجوب افراد الفاعل لاختصاص ما المصدرية بتوقيته او لا ار توقيته
كانت او لم تكن توقيته او سواء كانت توقيته او لم تكن توقيته يعني زمانية كانت
او غير زمانية قال صاحب مفتي اللبيب وكون ما مصدرية على نوعين زمانية وغير زمانية
فغير الزمانية نحو تحذير علي ما عنتم وادوا ما عنتم وصادق عليهم الارض بارحمتهم
فدوقا ما نسيتم لقاء يومكم لعذاب شديد بما سوا يوم الحساب والزمانية نحو
ما دمت حيا امددة دواي حيا فحذف الظرف وحلقت ما وصلتها كي جاء
في المصدر الصريح نحو جئتك صلوة العصر وآتيك قدوم الحجاج وقال شارح قد اعد
الاعراب وما المصدرية حرف غير محتاج الى عائد عند سبويه واما عند الاصطفي
وابن السراج انها لم فيحتاج الى عائد واما عند ابن البقاء انها على كلا التقديرين
لا يعود اليها شيء من صلتهما ولذا ار ولا جمل التميم قال البعض قوله ولذا ار
لكون المراد من ما المصدرية هنا اعم من التوقيته وغيرها الظاهرة في مقام الاضارعية
ان ما المصدرية اسمي ظاهرة لانه لو انه ضمير لكان مرجع عينه فينظرهم ان ما المصدرية
التوقيته تقتضيه بالفعل لا غيرهما مع ان الامر ليس كذلك فلماذا اظهر قال الاستاذ
قوله اظهر ار اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر حتى اتى ما المصدرية بما ظاهرا
مع ان مقتضى الظاهر انما ضمير السبق المرجع وقال البعض قوله اظهر بان قال
لاختصاص ما المصدرية مع كون المقام مقام الضمير سبق مرجعه بان قال لا اختصاصها بالارجح
الضمير الى ما المصدرية وانما قيد المصنف ما المصدرية بها ار بالتوقيته او لا ار

ار قبل الاطلاق او قبل تعليله بقوله لانه فاعل لانها ار ما المصدرية يعلم يرد على صيغة
اصلة يراد سقط الالف بدخول لم عليه لانها اجتمع فيه ساكنان من الالف والذال
فسقط الالف لدفعه بها ار ما المصدرية التوقيت في وقت الاستعمال قوله لم يجمع
على صيغة المجهول جواب لو الى ارادها ار الى ذكر ما المصدرية قوله لحصول المصدرية
على عدم الاحتياج ومتعلق بلم يجب بان ار بمادة ان بالفتح والتشديد قال صاحب
النافع قوله لحصول المصدرية بان بالتشديد فيه انه ان ار به بالمصدرية المصدرية فلما سلم
حصولها بان لان الى صلة بها مصدرية مدخولها وهي قديم زيد في مثال المتن والى صلة
بما مصدرية مدخولها وهي الثبوت وان ار به بالمصدرية مطلقة فتصو لها بان لا يستلزم
عدم الاحتياج الى ما لان الحاصل يا حدها غير الحاصل بالآخر وهذا لحصولها قاله
صاحب فتح الاسرار ونحن نختار الاول ونقول ان المصدرية الحاصلة بما جردا الثبوت
وهو داخل في الحاصلة بان لانها لتأكيد النسبة الاضافية المسبوكة من الاسم والجرار
وتلك النسبة هي الثبوت فلم يرد بها التوقيته لم يجب الى اراده وقال صاحب فتح الاسرار
فيل تقييدها بها او لا لان ما المصدرية مطلقا لا تقع قبل ان بد تقع التوقيته فاختار
لان ان تقييد المصدرية فلا حاجة الى ما وكما يقع في قوله ان كلاما ما وان يقيده
مصدرية مدخولها في الضرورية ثم رأيت ان اهل التفسير مثل تعلى في قوله تعالى
تود لو ان بينهما وبينه امدا بعيدا ومع كلام المصنف ايضا ما يدل عليه فله الحمد وقال
الاستاذ قوله وانما قيد الى جواب سؤال مقدر تقريره هكذا لو لم يقيد المصنف ما المصدرية
بالتوقيته او لا وان بالضمير ثانيا لكانه اولي واحصر ويحمل وانيد ولم يقيد ها بها
فان قيل هكذا اجاب بقوله وانما قيد المصنف ما المصدرية بها ار بالتوقيته او لا
ار قبل تعليله بقوله لانه فاعل لا فاعل ار ما المصدرية لو لم يرد على صيغة المجهول
بها ار ما المصدرية التوقيت في وقت الاستعمال ولم يقيد بالتوقيته لم يجمع على صيغة
المجهول الى ارادها ار ما المصدرية لحصول المصدرية تعليل لعدم الاحتياج
بان ار بلفظ ان بالفتح والتشديد كما لا يخفى عدم الاحتياج على ذوي الافهام والافكار
او على من له ادنى تأمل بالفعل ار بدخولها على الفعل الماضي ويجوز دخولها على الفعل
المضارع كما نقل او يكون ما بعدها فعلا مضيا ويجوز كونه فعلا مضارعا كما نقل وقوله
بالفعل متعلق بالاختصاص وهو مصدر مضاف الى فاعله والباء داخل على المقصورات
ار ما المصدرية مقصورة في الفعل ولا توجد في غيره ار مقصور في الفضول على الفعل
سواء كان الفعل لفظا او مفهوما او قد يراد او مقدر كما في مثال المتن وهو ثبت

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۚ مَا إِلَٰهٌ إِلَّا هُوَ يُحْيِي الْمَيِّتَ وَيُمِيتُ الْحَيَّ ۚ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۚ

أمثلة لها وأيضاً إشارات إلى مصدر يتكلم ما وبعد حرف الجر أو وقت
 أيضاً حال كونها واقعة بعد حرف الجر أية حرف كانت نحو هبت من اندع قائم
 وإنما فتح فيما بعدها للزوم كون ما بعدها من حرف الجر مفرداً لما عرفت
 أنها تدخل على اسم واحد فبجزة أو لاختصاص من حرف الجر بالكم والكم من أقام الكلمة
 والكلمة مفرد فيجب الفتح في موضع المفرد وبعد فتحه أي وفتحت كذلك حال كونها
 واقعة بعد كلمة هي والعاطفة للمفرد على المفرد قوله العاطفة للاختصاص عن غير العاطفة
 هذا أر قوله للمفرد بياناً للواقع وليس للاعتراض قال الأستاذ قوله هذا أن
 قيد المفرد بياناً للواقع من قيد وتقدم للاعتراض لأنها أر لأن هي أولان هي العاطفة
 لا تكون شيئاً من الأشياء ألا تكون لعطف المفرد فلا حاجة إلى ذكر المفرد وذكر المصنف
 أعلام للمبتدئ كما صرح به فيكونها لعطف المفرد فقط العلامة التفاضل في المصنف
 حيث قال أن هي لا يقع في عطف الجمل وقال الجمل الذي لا يفتح هي عاطفة للجمل
 وإنما تعطف مفرداً على مفرد وذلك مفهوم من اشتراط كون معطوفها بعض المعطوف عليه
 وأيضاً صرح به مولانا السيد محمد الله في شرح لب الباب حيث قال وأن كانت
 هي عاطفة أو جارة فتحت أن لأن العاطفة إنما تكون لعطف المفرد على المفرد
 وكذلك الجارة إنما تجر المفرد لهما والاصل فيها أن تكون جارة لكثرة اشتغالها بجارية
 وإنما استعملت عاطفة لاشتراكها مع الواو والعاطفة في المعنى وهذه شدت الحكم لما قبلها
 وما قبلها من غير ترتيب زجاني قوله مع الإشارة جارة من مولانا إلى وجه العطف بعد
 وبعد هي العاطفة حيث قال فتحه يفيد أن المعطوف بها مع الجزء من المعطوف عليه
 ثم قال في الأصل أن المعطوف به يجب أن يكون جزءاً ما قبلها أو كالجزء منه أو جزءاً
 ما يدل عليه ما قبلها انتهى ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات قوله أو اعتراض عطف
 على بيان أو وهذا اعتراض عن العاطفة أر عن هي العاطفة للجملة على الجملة
 قوله على ما يشعر أن كونه اعتراضاً عن العاطفة للجملة مبني على ما يشعر به قوله
 أر بوقع هي وجودها عاطفة للجملة في بحث العطف حيث قال وهي تأتي
 عاطفة ومبتدأ ما بعدها انتهى فتدبر وأيضاً يشير به كلام العلامة المذكور إلى
 العلامة المذكور وهو العلامة التفاضل في قول التصریح المذكور أن الكلام الكائن
 قبل الكلام المصريح المذكور في المطول وحمل كلامه في محالين مولانا حسن جليل
 الكلام المقرر والمهم عليه

على القولين وهما عطف المفرد وعطف الجملة واعلم انه قال صاحب التخصيص فيما قبل
 هذا الكلام المصريح بشرط كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو وخو
 ان يكون بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة ثم قال العلامة التفتازاني
 قوله وخو الظاهر انه اراد به نحو الواو من عطف العطف الدالة على التشريك كافا
 ومم وجه وهذا فاسد لان هذا الحكم يخص بالواو لان لكل من الفاء ومم وجه يعني
 اذا وجد كانه العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة
 او لا انتهى ثم قال مضاف قد له كالفاء ومم وجه يشعر اشعارا ظاهرا بان جهة اخرى
 في عطف الجمل وليس بسد يد لان جهة لا يجرى في عطف الجمل كما يقع تقريره به
 بعيد ذلك انتهى كلامه ثم قال حسن عليه قد له لان كلام الفاء ومم وجه يشعر
 بوقوع جهة في عطف الجمل كما يشعر به قول السكاك في بحث العطف ولا بد في جهة
 من التدرج كما ينبغي عند قوله وكتب فنه من جند ابليس فان في الحال من صار
 اليه من جندي وسيصرح الآن في التفصيل بان جهة لا يقع في عطف الجمل الا ان يجرى
 على اختلاف القولين لكن المختار على ما قيل ما ذكره في التفصيل لان شرط العطف
 جهة المقدر في كتب النسخ لا يتحقق في الجمل انتهى والمختار ان المذهب المختار
 من المذهبين في جهة بناء على ما قيل هو المختار الاول من المذهبين الاول منها
 ان يجرى به كون جهة لعطف المفرد على المفرد قال الاستاذ قد له والمختار ربهاء على ما قيل
 هو المختار الاول وهو كونها لعطف المفرد قد له والمختار ربهاء اول وهو مبتدأ ثان
 والاول خبر للثاني وهو منه جملة اسمية منفرد به للاول وهو منه جملة اسمية كبرى
 لا قبل لها استينافية قد له لان شرط العطف اثبات لكونه مختارا بجهة او بكلمة جهة قد له
 الذي منه شرط من الشرط الذي ذكره في جملة من كتب النسخ او في علم النسخ
 وانضم راجع الى الشرط وهو كون ما بعدها جزءا ما قبلها عند اكلت السمكة جهة
 رأسها قال في مقام من منغ اللبيب ان المعطوف جهة ثلاثة شروط اجمعا ان يكون
 ظاهرا لا مضمرا كما ان ذلك بشرط مجرورها والثاني ان يكون اما بوضعا من جمع
 كقوله كجاج جهة المشاة او جزء من كل عند اكلت السمكة جهة رأسها او كجزء
 عند اجماع الجارية جهة حديثها والثالث ان يكون غاية لما قبلها اما في زيادة او نقص
 فالاول نحو مات الناس جهة الانبياء والثاني زادك الناس جهة الحجابون وقد اجمعا
 في قوله قتلناكم جهة الكلمات فانكم لتخشوننا جهة بيتنا الا صاغرا قوله لا يتحقق ان ذلك

هذا القولين وهما عطف المفرد وعطف الجملة واعلم انه قال صاحب التخصيص فيما قبل
 هذا الكلام المصريح بشرط كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو وخو

ان ذلك الشرط جملة خبران في الجمل لان جهة لا تعطف الجمل وذلك لان شرط
 معطوفها ان يكون جزءا ما قبلها عند اكلت السمكة جهة رأسها او كجزء منها
 نحو اجماع الجارية جهة حديثها ولا يثنى في ذلك الا في المفردات وهذا هو الصحيح
 وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس سريت بهم جهة تكل مطيهم ومم وجه الكيد
 ما يقدر بارسان فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوف بجهة على سريت بهم
 على انه اس مع انه اس الثاني لو تم اس مع الثاني وهو كون جهة لعطف الجملة
 على الجملة لكان ما بعده اس مع العاطفة ما اس من مادة ان التي يجوز فيه
 ان تكل المادة الامران اس الفع والكسر قال البعض قد له ما اس من الموضع
 الذي يجوز فيه اس في ذلك الموضع الامران اس الفع والكسر قد له فافهم وجه الفهم
 ان النخلة لا يجوزون بعدها الامران فالقول بالثاني فاسد لا طائل تحته قال
 الاستاذ قد له فافهم اشارة الى بطلان الثاني لان وجه الامران النخلة لا يجوزون
 فيها بعد جهة الامران فالقول بالثاني باطل لا طائل تحته وقال صاحب المنافع قد له
 فافهم وجهه انه لو كانت عاطفة للجملة لكان المناسب وجوب كسرهما لكن
 لما امكن تحصيل الجملة بكونها مع اسمها وخبرها مبتدأ مخذوف لجزء حاز الفع والكسر
 في هذا الموضع لو تم وتحقق عند معرفت امورك جهة انك صالح اس عرفت امورك
 جهة صلاحك وبعد من ومنه اس وفتحت ايضا حال كونها واقعة بعد من ومنه
 الاسمين وانما فتحتها بالاسمين لدخول الكهفين قال صاحب المنافع قد له
 لدخول الكهفين متعلق بقيد المفهوم من التدصيف على طريق مزج الشرح للتمتين
 في حرف الجر وانما فتحت بعدها لانها اس من ومنه قال البعض قد له لانها
 اس من ومنه علة لفتح ان بعدها حينئذ ان حين كونها اسمين يكونان ان من ومنه
 مبتدئين بمعنى اول المدة او جميعها وكلمة ان بالفتح مع تنكيره التوحي مع جملتها اس
 مع اسمها وخبرها تكون اخرها عنهما اس من ومنه تدخيه على ما فهم من كلام الشارع
 في بحث حروف الجر ان ما رأيت من انك قائم بمعنى اول مدة عدم روية اياه
 زمانك قائم اس زمان قيامك فيكون من مبتدأ بمعنى اول المدة وجملة انك قائم
 خبره قال الكرخ في بحث حروف الجر قد له وقد يكونان اسمين بمعنى اول المدة او جميعها
 فيكون كل منهما مبتدأ وما بعده على خبر خلافا للزجاج فانها عند خبر المبتدأ او المبتدأ
 ما بعده ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل ذلك من يدومان نكرة والخبر معرفة

وذلك غير جائز واغتم انهما اذا كانا مبتدئين او ظرفهما من زمان لا ظرفان
فلا يصح عدتها من الظروف المبنيه الا ان يراد بظرفيتها كونهما من زمان الزمان
لانها يفتان ظرفان في تقديرهما كذا قاله الفاضل الجاني في تقدير زمان مضاف الى جملة
او الى ان مع جملتها قوله ليصح الحمل بين المبتدئ والجزء متعلق بتقدير وعده لتقدير زمان
مضاف الى اول زمان عدم رؤيته اياه زمان قيامك فيهم من هذا انه لو لم يقدر
لم يصح وتبين عدم صحة الحمل على قاعدة مشهورة عند اهل الميزان وهي انه
لا بد ان يوجد بين الموضوع والمحمول اتحاد في الخارج وتغاير في الذهن وفيما
الحال لم يوجد الاتحاد الخارجي فلم يصح الحمل كقولنا الانسان جحر والى حال
المضاف اليه وهو ان مع جملتها اذا المضاف المقدر قدر في اولها لا يكون الامور افتات
اقول هذا هو المرص للمصنف وان قال بعضهم جواز كونه جملة ولذا عده جملة
من الجمل الخ اريد بها معنى مصدرى بلا واسطة في الباب الثالث ولعل وجه التاقل
قول البعض في لاصح ان الجملة من حيث انها جملة لا يقع مضافا اليه قال احمد التميمي
الاطوى السنيير بكسارم قوله فتأمل وجه الاشارة الى السدان ثم الجواب
فنتقول اما اولاً فلا نخرج داخل في المضاف اليه الا انه لكونه بالتقدير غير ظاهر
لا سيما للمبتدئ الذين معه الخطاب بالكتاب المستطاب فعه في الاظهار بالاستقلال
للاظهار على ان التخصيص بعد التقييم لنكتة من لطائف البلاغ ذوى الاعتبار
واما ثانياً فلا ان الحكم المذكور ممنوع لجواز جملة المضاف اليه مثل قوله تعالى
يوم ينفع الصادقين صدقهم فان المضاف اليه فيه جملة على الصحيح فان قيل انه فعل
كما في الامتحان وغيره وسبجي ولكن يمكن تصحيح الحكم المذكور بانها مؤل باللام كما في
في الامتحان وصرح به في غيره واما اذا كانت بلاتاً ويلي على ما اشار اليه فيه ايضا
في المضاف اليه وثبت عليه في الجاسية فلا ويا في اوائل الباب الثالث ما ينهك فلا تفت
اشتهى عما ينفعك واما احتمال الاشارة بتأمل الى مجرد فهم المرام فبما حل عن تحقيق
مرام استاذنا المحقق من دوى الافهام في المعلوم اذا طلع الاصباح فلا حاجة
الى ضوء الصباح وقال احمد التميمي نازلي قوله فتأمل وجه الاشارة الى السؤال
ثم الجواب اما السؤال فبان يقال ان ان وقعت بعد مذكورة تكون مع غيرها
وغيرها في حكم المضاف اليه وهذا معلوم مما سبق فلا حاجة الى ذكرها والجواب
انه وان كان داخل في المضاف اليه الا انه لكونه بالتقدير غير ظاهر لا سيما للمبتدئ
الذي معه الخطاب بالكتاب المستطاب فعه في الاظهار بالاستقلال للاظهار على التخصيص
بعد التقييم لنكتة من لطائف البلاغ ذوى الاعتبار وبان يقال الحكم ممنوع لجواز

هذا هو المرص للمصنف وان قال بعضهم جواز كونه جملة ولذا عده جملة من الجمل الخ اريد بها معنى مصدرى بلا واسطة في الباب الثالث ولعل وجه التاقل قول البعض في لاصح ان الجملة من حيث انها جملة لا يقع مضافا اليه قال احمد التميمي الاطوى السنيير بكسارم قوله فتأمل وجه الاشارة الى السدان ثم الجواب فنتقول اما اولاً فلا نخرج داخل في المضاف اليه الا انه لكونه بالتقدير غير ظاهر لا سيما للمبتدئ الذين معه الخطاب بالكتاب المستطاب فعه في الاظهار بالاستقلال للاظهار على ان التخصيص بعد التقييم لنكتة من لطائف البلاغ ذوى الاعتبار

لجواز كون الجملة مضافا اليه مثل قوله تعالى يوم ينفع الصادقين الآية فان المضاف اليه
جملة على الصحيح وان قيل انه فعل كما في الامتحان وغيره وسبجي ولكن يمكن تصحيح الحكم
المذكور بانها مؤلة باللام كما في الامتحان وصرح به في غيره واما اذا كانت
بلاتاً ويلي على ما اشار اليه فيه ايضا في تعريف المضاف اليه وثبت عليه في الجاسية
فلا ويا في اوائل الباب الثالث ما ينهك فلا تفت اشتهى عما ينفعك واما
احتمال الاشارة بتأمل الى مجرد فهم المرام فبما حل عن تحقيق مرام
استاذنا المحقق من دوى الافهام في المعلوم اذا طلع الاصباح فلا حاجة
الى ضوء الصباح وقال الاستاذ فتأمل وجه التاقل الى السدان الاسمين
اشاره الى ان الحرفين داخل في حرف الجر واتفاق والمضاف اليه لا يكون الامور
لان المضاف اليه يكون جملة كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين الآية نحو ما رأيت
منازل قائم وكذا منذ انك قائم في جميع مدة عدم رؤيته له قيامك ارمدة فيك
ولما كان الموضع اليه دخلت عليها مادة الالف والنون ثلثة انواع نوع
انه موضع الجملة فقط ونوع انه موضع المفرد فقط ونوع منها يحتمل تقديرها
بين الاولين فشرح في بيان النوع الثالث فتان وحيث جاز التقديران
ان تقدير كون ان مادتها مع جملتها في مع اسمها وجزءها جملة وتقدر
كوبها ان ان معها في مع جملتها مفردة هذا تفسير اسلم من تفسير الفاضل العفصم
وهو تقدير كون الكلام جملة وكونه مفرداً كما كان تفسيره اولى من تفسير الفاضل
الجاني وهو تقدير المفرد وتقدر الجملة ولا يخفى ما فيها ومنع جواز التقديرين
ان يكون كل واحد منهما مؤدياً للمعنى المقصود من غير تفاوت كذا قال السيلكون
والمراد بالجواز ان مراد المصنف من الجواز المضمون من قوله جاز الامر ان جاز
جواز يجامع ترجيح احد الطرفين لا ما كان طرفاه سياان الترجيح والترجيح
احد الطرفين راجحاً بين والى الجواز مع الامكان العام وهو سلب الضرورة
عن احد الطرفين لا الكفاية وهو سلب الضرورة عن الطرفين في الوجود والعدم
قوله لان الحذف عن الحذف فيكون الحذف في الامكان الجواز حذف الجواز في الامكان
قال البعض قد ذكر لان الحذف في الامكان الجواز حذف الجواز في الامكان الجواز
عن الحذف في الامكان الجواز حذف الجواز في الامكان الجواز حذف الجواز في الامكان الجواز
في شرح الكفاية وقال في حاشية الجاني يرجح احدها لعدم تكلف الحذف لا ينافي جواز
فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف في من يكرهه فانه اكرم ونظاً لمره

قوله ما رأيت منازل قائم وكذا منذ انك قائم في جميع مدة عدم رؤيته له قيامك ارمدة فيك ولما كان الموضع اليه دخلت عليها مادة الالف والنون ثلثة انواع نوع انه موضع الجملة فقط ونوع انه موضع المفرد فقط ونوع منها يحتمل تقديرها بين الاولين فشرح في بيان النوع الثالث فتان وحيث جاز التقديران ان تقدير كون ان مادتها مع جملتها في مع اسمها وجزءها جملة وتقدر كوبها ان ان معها في مع جملتها مفردة هذا تفسير اسلم من تفسير الفاضل العفصم وهو تقدير كون الكلام جملة وكونه مفرداً كما كان تفسيره اولى من تفسير الفاضل الجاني وهو تقدير المفرد وتقدر الجملة ولا يخفى ما فيها ومنع جواز التقديرين ان يكون كل واحد منهما مؤدياً للمعنى المقصود من غير تفاوت كذا قال السيلكون والمراد بالجواز ان مراد المصنف من الجواز المضمون من قوله جاز الامر ان جاز جواز يجامع ترجيح احد الطرفين لا ما كان طرفاه سياان الترجيح والترجيح احد الطرفين راجحاً بين والى الجواز مع الامكان العام وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين لا الكفاية وهو سلب الضرورة عن الطرفين في الوجود والعدم قوله لان الحذف عن الحذف فيكون الحذف في الامكان الجواز حذف الجواز في الامكان قال البعض قد ذكر لان الحذف في الامكان الجواز حذف الجواز في الامكان الجواز حذف الجواز في الامكان الجواز عن الحذف في الامكان الجواز حذف الجواز في الامكان الجواز حذف الجواز في الامكان الجواز في شرح الكفاية وقال في حاشية الجاني يرجح احدها لعدم تكلف الحذف لا ينافي جواز فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف في من يكرهه فانه اكرم ونظاً لمره

مع صحة الكسر المستفيع عن الحذف انتهى كلامه جاز الامران / اس احد الامرين
 اس الكسر اس جاز الكسر على تقدير كون ان مع جملتها والفتح اس وجاز
 الفتح على تقدير كونها معها مفردة بان تكون في تأويل مبتدأ قال صاحب
 فتح الاسرار في الكسر على تقدير جعل ان مع اسمها وضميرها جمل - والفتح على تقدير
 جعلها معها مفردة كالتحريك اس كاد ان اليه وقتت بعد فاء الجزاء نحو من يكرم
 فاني اكرمه بالرفع قال فينه زاده في اسم شرط مبني على السكون مرفوع خلا مبتدأ
 ويكرم مضارع مجزوم بمن فاعله فيه محو راجع اليه من والنون وقاية لا محل له للكون
 حرفا قال الجني الداني نون الوقاية وهي مكسورة تحقق قبل ياء المتكلم اذ انصبت
 بفعل نحو اكرمه او بام فاعل نحو عليكي بمعنى انزمت اوبان واخواتها نحو ليتني وتلزم
 مع الفعل وهم الفعل الاماندر من قوله عدوت قومي كعبد الطيب اذ ذهب
 القدم الاكرام ليتني وانما سميت هذه النون نون الوقاية لتحق الفعل
 من الكسر ثم جعل على الفعل ما ذكره وقال ابن مالك سميت بذلك لانها تقي اللفظ
 في الامر نحو اكرمه فلو لا النون لكانت اس امر المذكر بامر المؤنث ثم جعل الماض
 والمضارع على الامر وقال شراح الارشاد والنون قبل ياء المتكلم في خبره وان
 ومنه وقاية سمي نون الوقاية والعهاد لانها تحفظ الفعل عن الكسرة التي هي
 اخذت الجر المحذوف من بالكم عند اتصال ياء المتكلم اما ايرادها للوقاية من كسرة
 ياء المنيطة فلا يجوز لانه كالجزء بمنزلة ياء يرمى فكأن الكسر ليس داخل
 في آخر الفعل ودخولها في الماض والمضارع لغرض عن النون الاعراب واجب للحفاظ
 المذكور وما فيه نون الاعراب جائز حذفها للاختصار عن اجتماع المثبتين نحو ضربان
 وجائز اثباتها اظهارا او ادغاما لجزء بنون الاعراب للفعل انتهى والياء في يكرمه
 مبني على السكون منصوب محلا مفعول يكرم وهو مع فاعله جمل فاعله لا محل لها فاعل الشرط
 والفاء في فاني اكرمه جزائية وان بالكسر والتشديد حرف مشبهة بالفعل والياء منصوب
 اسم واكرم مضارع متكلم مرفوع بامل معنوي فاعله فيه انا عبارة عن المتكلم
 والضمير منصوب المحل مفعول راجع اليه من واكرم مع فاعله جمل فاعله صغرى مرفوعة المحل
 خبران وهم وجره جمل اسمية كبرى مجزومة المحل جزاء الشرط ومجوع الشرط والجزاء
 مرفوع المحل خبر المبتدأ وهو مع جمل اسمية لا محل له لئيتانية هذا على تقدير الكسر
 واما على تقدير ان بالفتح فاسم وجره في تأويل المفرد مرفوع المحل مبتدأ وجره محذوف
 مؤخر عنه كما هو ظاهر كلام المصنف لان وجوب تقديم الجزاء ذكر على المبتدأ كما كان

او كالتحريك
 في الموضع
 ١٤١

في الموضع الالتهاس بان المكسورة وحذف الخ لم يبق وجه لرفع الالتهاس كالتحريك
 على اول الافهام وان حتى على الفاعل العصام او نحو من يكرم اذا كان المرفوع بالرفع
 مثال اذا المفاجأة باعتبار الصورة لان اذ ان جواب الشرط ثابت من باب الفاء
 لا لمقتضى المفاجأة كذا التنقيح من مذهب السيلولة واما مثال حقيقة المفاجأة
 فنقول ان امرؤ قد كنت اس زيد في قول سيد اذ ان عبد القهار الله بانهم
 فيجوز فيها على انها مع اسمها وجرها جمل وافتت بعد اذ المفاجأة والفتح على انها
 معها مبتدأ محذوف الخبر اس اذ ان عبد القهار الله بانهم ثابتة قوله اس على صيغة مجهول
 بمعنى الممنوع من زيد مفعول الثاني وسيد مفعول الثالث ولما قبل معوضه ومنه كونه
 عبد القهار والله اعلم انه كليم يخدم لقاه ولها زمر اس هتة ان يكل ليفطم قفاه
 ولها زمر اس لله زمران عطفان ثابتان في اللحيين تحت الاوئين جمعها بزيادة
 ما فوق الواحد او بارادتهما مع حوايهما تغليباً كذا في الجاني ثم فضل بقوله فان سرت
 قال فينه زاده في التفصيل وان شرطية وكسرت ماض معلوم في ظن او ماض مجهول
 على انه مبني على السكون او الفتح مجزوم المحل بان والفاء مرفوعة المحل فاعله او
 ناكحة الفاعل فيه راجع الى مادة الف ونون حركات العلامة التانيئة لا محل لها ولا محلة
 لا محل لها فعل الشرط انتهى ثم انه في هذا المقام اشكال وهو انه كلمة ان الشرطية
 عملت في محل الماض ولا بد للعامل من الواسطة لان مطلق الفاعل معرف بما اوجب
 بواسطه كونه آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب ومن المتعذر ان الواسطة في الفعل
 المشبهة التامة وهي في المضارع فقط كما في هذا الكتاب وما وجوابه ان هذا التعريف
 ليس لمطلق العامل بل للعامل بواسطه فالعامل بلا واسطه كالخروف الحارة الزائدة
 او غير المتعلقت مثل لولا ولعل وان الشرطية تعامل مع الماض وان النامة العاملة
 في الماض غير داخل في هذا التعريف ولو سلم كونه لمطلق العامل ففي التعريف محذوف
 اس او ما جعل عليه فالعامل بلا واسطه داخل فيما جعل عليه وهو اس الكسر لا نرم من قبل
 اعدوا هو اقرب للتفصيل او الكسر المجهول من كسرت من قبل اعدوا هو اقرب للتفصيل
 الارجح اعلم ان اسم التفصيل قد يرد به اصل مع التفصيل وقد يرد به معنى التفصيل
 الذي هو الزيادة عن ذلك الاصل فاذا كان كذلك فالمراد بالارجح اصل مع الفعل كما مر
 من ان الحذف من الحذف ارجح قال في اس معنى فاني اكرمه او معنى فاني اكرمه فاني اكرمه
 انا مع ياء المتكلم واما كلمة الماض فكذلك الماض في قول البعض قوله لما عرفت قيل

مؤنثا متورا في آخره جهنم فلا عبرة لا تكاد القائل الفصل الثاني في اللفظ الجاني قال
 السليمان وقد قال الفاضل العصم ليس في الالفاء يدل على ترتيب التاء على الاول
 لا على كونه جزاء باللفظ اللغوي وقال في آخره فاعلم ان الالف في كلام العرب
 مكسرة جدا وتقال في ذكره في تاء ويل ان حرف في حيث قال تقدره ان كلمة عليهم خبرا
 في اولهم حرف وقال البعض ويمكن الجواب عن رد الفاضل العصم بان كتاب الحذف
 قبل الحاء كغيره في كلام العرب وايراد لفظ الجزاء بعد فاء الجزاء ثابت في كلام العرب مثل قول
 تعالى ومن يقتل مؤمنا متورا فجزاؤه جهنم ثم سرح في تخفيف الحروف المكسرة من الالف
 المذكورة فقال وحذف ان المكسرة مع بقائها معانها التي هي في الحقيقة وفائدة
 التخفيف في كيد النسبة وحققتها كما قال الشيخ زادة في حاشية انوار التنزيل
 وتروى لفظ قد ثلاث رة الى ان تخفيفها شائع كثير كشد يد بها حذف النون
 متعلق بتخفيف المتحركة بالفتح قوله مع حركتها ان النون طرف قد او متعلق بحذف
 لان مع هذه بعضهم من الحروف في الجارية قوله لتقل التثنية متعلق تخفف وعلة
 لتخفيفها ان واخا تخفف لتقل التثنية وكثرة الاستعمال عطف على قوله لتقل
 مع قيل عطف العلة على المفعول مع واخا جعل التثنية ثقيلة لكثرة استعمالها
 في الكلام كما في بعض مواضع الجاني بقول هذه العلة غير صحيحة لما قلنا من ان تروى قد
 ثلاث رة الى فتأمل قوله فيلزم ان لزوما كليا عطف على تخفف بالفاء او جوبا
 شرط مقدم ثلاث رة الى ان اللزوم متفرع عن تخفيفها مع او اخفف فيلزم حينئذ
 الالف ان حين ابطالها في مدحولها سبب تخفيفها مع بقا اللفظ الحقيقي عند سببية
 من المقتضى من فانهم قالوا عند الاحمال لا يلزم اللام في خبرها الحصول الفرق بالالف
 وانما يلزم اللام حين الالف لان اللام علة لتثنية قوله فيلزم بقوله حين الالف
 كذا في اخرنا في ان لان اثبات اللام في خبره ان المكسرة المخففة للفرق ان الحصول
 الفرق بين ان المكسرة المخففة ان يهي كون ان حال كونها مكسرة الهامة
 وساكنة النون فانها بعد التخفيف انتقلت تلك الصورة وصورة ان اليه
 بمعنى التي كذا في حقيق الى فارق بينهما فحصلت اللام لازمة في خبرها حتى يحصل
 الفرق بينهما وبين النافية ان وبين ان النافية في مثل ان زيد آتيا وان زيد
 قائم وان في الاول للنفي ان ما زيد قائم لعدم اللام في خبرها وفي الثاني تخففة
 له خبرها في خبرها وهذا الاستحالة حاصل في الحقيقة على هذا التقدير لان زيد
 مرفوع في الصورتين ولا التباس بين ولان لا التباس بين المكسرة المخففة وبين النافية
 فيكون عطف على لان اللام حين الاحمال لعدم عمل النافية فلا يلزم اللام في خبرها الحصول

قال صاحب النسخة في الفرق بين المكسرة والنون في الالف في قوله فاعلم ان الالف في كلام العرب مكسرة جدا وتقال في ذكره في تاء ويل ان حرف في حيث قال تقدره ان كلمة عليهم خبرا في اولهم حرف وقال البعض ويمكن الجواب عن رد الفاضل العصم بان كتاب الحذف قبل الحاء كغيره في كلام العرب وايراد لفظ الجزاء بعد فاء الجزاء ثابت في كلام العرب مثل قول تعالى ومن يقتل مؤمنا متورا فجزاؤه جهنم ثم سرح في تخفيف الحروف المكسرة من الالف المذكورة فقال وحذف ان المكسرة مع بقائها معانها التي هي في الحقيقة وفائدة التخفيف في كيد النسبة وحققتها كما قال الشيخ زادة في حاشية انوار التنزيل وتروى لفظ قد ثلاث رة الى ان تخفيفها شائع كثير كشد يد بها حذف النون متعلق بتخفيف المتحركة بالفتح قوله مع حركتها ان النون طرف قد او متعلق بحذف لان مع هذه بعضهم من الحروف في الجارية قوله لتقل التثنية متعلق تخفف وعلة لتخفيفها ان واخا تخفف لتقل التثنية وكثرة الاستعمال عطف على قوله لتقل مع قيل عطف العلة على المفعول مع واخا جعل التثنية ثقيلة لكثرة استعمالها في الكلام كما في بعض مواضع الجاني بقول هذه العلة غير صحيحة لما قلنا من ان تروى قد ثلاث رة الى فتأمل قوله فيلزم ان لزوما كليا عطف على تخفف بالفاء او جوبا شرط مقدم ثلاث رة الى ان اللزوم متفرع عن تخفيفها مع او اخفف فيلزم حينئذ الالف ان حين ابطالها في مدحولها سبب تخفيفها مع بقا اللفظ الحقيقي عند سببية من المقتضى من فانهم قالوا عند الاحمال لا يلزم اللام في خبرها الحصول الفرق بالالف وانما يلزم اللام حين الالف لان اللام علة لتثنية قوله فيلزم بقوله حين الالف كذا في اخرنا في ان لان اثبات اللام في خبره ان المكسرة المخففة للفرق ان الحصول الفرق بين ان المكسرة المخففة ان يهي كون ان حال كونها مكسرة الهامة وساكنة النون فانها بعد التخفيف انتقلت تلك الصورة وصورة ان اليه بمعنى التي كذا في حقيق الى فارق بينهما فحصلت اللام لازمة في خبرها حتى يحصل الفرق بينهما وبين النافية ان وبين ان النافية في مثل ان زيد آتيا وان زيد قائم وان في الاول للنفي ان ما زيد قائم لعدم اللام في خبرها وفي الثاني تخففة له خبرها في خبرها وهذا الاستحالة حاصل في الحقيقة على هذا التقدير لان زيد مرفوع في الصورتين ولا التباس بين ولان لا التباس بين المكسرة المخففة وبين النافية فيكون عطف على لان اللام حين الاحمال لعدم عمل النافية فلا يلزم اللام في خبرها الحصول

لمحصل الفرق بينهما بعلها قوله ومطلقا عطف على قوله حين الالف ان سواها
 حين الالف او حين الاحمال قال البعض قوله ومطلقا عطف على قوله حين الالف
 ان حين الالف والاحمال عند ابن الحاجب اقول هذا هو المختار عند المصنف
 يدل عليه تقديم على جواز الالف قوله لان الفرق علة للزوم اللام مطلقا
 عند ابن الحاجب ان لان الفرق بين المكسرة وان النافية بالمثل ان يعمل المخففة
 لا يحصل من الفرق في التقدير ان في العرب بالاعراب التقدير ان تقول
 ان مدس قائم وان مدس قائم والمجلى ان وفي العرب بالاعراب المجلى
 كما تقول ان مدس قائم وان مدس قائم ومنه قوله تعالى وان كانوا من قبلي
 لاني ضلال مبين لانهم تخففة لدخول اللام وقوله تعالى ان هذا الاوحي يوحى
 فانها نافية لعدم اللام وجه عدم حصول الفرق بالمثل فيها انه لا يظهر فيها
 اعراب لفظية حتى كيد قرينة على كونها مخففة عند الفصيح ونافية عند الرفع
 واما في النطق ان اما لزوم اللام في العرب بالاعراب النطق حين الاحمال
 مع حصول الفرق بالمثل فلما طردوا في هذا للاطراد بالمجلى والتقديرى قال الالف
 قوله فلما طردوا ان فيمكن ان باب المخففة مطردة وجريا على سقي واحد من غير فرق
 بين الفارسي واما لهما قوله اللام بالرفع فاعل يلزم قوله عدم قرينة معنية
 عنها ان عن اللام قيد للزوم اللام وظرف ليلزم اللام وانما يلزم اللام عند عدم قرينة
 معنية عنها ان عن ايرادها قوله قرينة اعم من اللفظة والمعندية ومعنية صفة
 لقرينة وعلتها متعلق بمعنية قوله من حرف التي بيان للقرينة اللفظية كان زيد
 ان يقوم والكاف بمعنى المثل وان بكسر الهمزة وسكون النون مخففة المكسرة
 وزيد مبتدأ ولن حرف نفي من حروف النافية وله عملان احدهما لفظي والآخر معنوي
 عمله اللفظي في المضارع يبدل ضمة اخره فتحة علامة النصب وعمله المعنوي يخصه
 الى المستقبل ونفي فيه بمعنى يخص المضارع الذي يحتمل الحال والاستقبال الى الاستقبال
 ونفي فيه قوله واقتضا والمقام بالجزوالاضافة معطوف على قوله حرف النفي داخل
 تحت من البينة وبيان للقرينة المعندية من سقي القرينة والاقتضا مصدر صنف
 الى فاعله قوله الاثبات مفعوله ان ومن اقتضا والمقام الاثبات لا النفي حتى تلبس
 المخففة المكسرة بان النافية يمنع لا تلبس بها وان اقتضا والمقام الاثبات فيجوز
 منع اللام الفارقة حينئذ لعدم الحاجة اليها كقولهم ان الثامر وهو الطراح

كذا قاله في حاشيته الضوء عند طرحه من عند مدح القبيلة الى مالكة وان مالكة
 من قبيلة مالكة اي على تخفيفه من المكسورة المستدرة لان فيه لان المقام يقتضيه
 اثبات المدح لان فيه ولانه في لف المقام المدح لان مقتضى اثبات المدح لان فيه وقال
 مبتدأ وخبره قوله كانه من قبيلة مالكة كرام المعادن بالاضافة خبر كانه والكرام
 بكسر الكاف وهو اما من الكرم لانهم ممنوعون على الفقراء والمساكين واما من الكرم
 عند الله ولذا جعلهم اشرف والفرق بين الكرم والجود والسخاء ان من اعطى بعض
 فهو سخى ومن بدل الاكره فهو جواد ومن اعطى الكل فهو كريم كذا في شرح قصيد البصرة
 والمعادن جمع معدن والمراد بالمعدن الاصل تحصل ان قبيلة مالكة كانت اصول الكرم
 والاشراف في المقام مدح لا يناسبه النفي كذا قاله البعض فالمعادن مضاف والكرام
 مضاف اليه قدم المضاف اليه على المضاف حفظا للقافية قال بعض الافاضل قد مر
 مالكة هم قبيلة وضمير كانه راجع اليه بتأويل القبيلة والمعادن جمع معدن كسر ال
 المهملة منبت الجواهر من الذهب وغيره او مال خلة الله تعالى في الارض اي
 كانت هي كعادون الكرام في كونها باخرة ومقرها على الاستعارة المصروفة والقرينة
 الاضافة الى المعادن وتضمن تشبيه معادن الكرام بالذهب والفضة فيكون
 هذا التشبيه مستعاره بالكناية وقرينتها مصرية من قبيل منقبضون عند الله وقيل
 المعادن مواضع الذهب والفضة وقيل المعادن الخزان وقيل بعض الحاشية
 في قوله وان مالكة كرام المعادن من جهة التحقيق كانه قبيلة مالكة كرام المعادن
 فكلمة ان تخففه او المقام مقام المدح يقتضيه الاثبات قوله هذه اليت اياها الضمير
 من ان قال من البصر الوافر قال صاحب المناقب قد مر وان مالكة كرام المعادن في قوله
 راجع الى مالكة لانه هم قبيلة والمراد بالمعادن مواضع الاصول والكرام هم كريم وصدره اناس
 ابا الضمير من آل مالكة وقال شارح الفقه فيهم انهم اذ انزلها ورعا المتفهم عنها
 لظهور اللفظ كقولك اناس ابا الضمير من آل مالكة واما مالكة كرام المعادن
 فان فيها حقيقة مضافة وكما في الدارج ان يدخل اللام في خبرها ولكن لا يدرى ان كان
 ان من قوله بان مالكة كرام المعادن غير مدح بل مدح الكرام المعادن عن مالكة فاستغنى عن اللام
 اعني وان ظهر اللفظ قد مر وعنى ان اللام عطف على يلزم في الحق قال البعض قوله وتنعى الالام
 فهو مضاف الى قوله فيلزم اللام كذا في الحاشية عند وجود ظاهر في قوله وتنعى الالام
 وهذا امتناع اللام عند وجود القرينة او بما ذكر من قوله عند عدم قرينة الى عطفه قال البعض
 قوله صرح به ارمي بما ذكرنا من قولنا عند عدم قرينة الى هنا الفصل القصص حيث قال يلزم
 مشروط بان لا يكون بعد ان نفي في كانه يمتنع اللام يقال ان زيد لم يقوم بلام كذا قال
 احمد نازلي ثم ان المراد من مراد المصنف بها ان باللام او بهذه اللام الفارقة للام الابتداء التي
 تنبذت كيد مضمون الجملة الاسمية كذا قال احمد نازلي او ان لا يتركب جملة كذا في هذا المسار
 الى ان لا يتركب اللام مطلقا بلا تقييد او الى ان لا يتركب اللام لا ابتداء ولا غير ذلك سيبويه والافطحي

في قوله لام اخرى
 في قوله الفارقة

احد هما سيبويه فعدة الامام الفخر بنصره ذو التصانيف الجليلة
 الشهير بابي الحسن وهو الاوسط اخذ الفخر من سيبويه وكان اكبر منه
 سنا واخر على بن سليمان بن فضل وهو صغير العينين مع سوء البصر
 روس من الجرد وثعلب وغيره ولم يكن متعاضدا في علم الفخر وليس له تصنيف فيه
 وهو الاصفهاني ولهما الاخفش الاكبر في باب الخطابة عبد الحميد بن عبد الحميد
 اخذ عنه سيبويه وابو عبيدة وغيرهم من ومنه عبد بن سيبويه والافطحي
 وقيل قائله ابو علي الفارسي وابن ابي العافية والثوريين كذا قال ابن اريج
 في تعليقاته والثوريين بنحو الثين المجهول واللام وسكون الواو وكسر الباء
 الموحدة وسكون المثناة التحتية ومعه هاتون كذا ضبط ابن ملكان
 كذا في شرح المفتاح لام اخرى من المراد بها لام اخرى بمعنى لام غير لام الابداء
 قال صاحب المناقب قد مر وقيل لام اخرى قال المحقق السيلوني ذهب
 ابو جلي الى انها غير لام الابداء لان ما بعد الفارقة قد سجل فيها قبلها وبها
 عند وان كنا عن عا وتكم لغافلين ونحو قولك ان الله ربك ان قلت لسا
 اجاب عنه ابن مالكة بان رتبة التقديم فكأنه مقدم لفظا وقال البعض
 قوله لام اخرى من لام تغاير لام الابداء قوله اجتلبت على صيغة المجهول
 من باب الافتعال من اجتلبت لام اخرى للفرق متعلق باجتلبت من للفرق
 بين المكسورة المخففة وبين النافية وقال الاستاذ قد مر للفرق من للفرق المذكور
 قد مر للمجامعة من هذه اللام دليل لكون المراد بها لام اخرى او علة لكون المراد
 بها لام اخرى قال البعض قد مر للمجامعة دليل لكونها لاماً اخرى بفعل غير فعل
 داخل على الجسد والجز لانها لو كانت لام الابداء لما دخلت فيها لا يدخله لام الابداء
 كذا في المثال الثاني وقيل انها لام الابداء او انما لم يلزم التعليل في باب علمت
 لو كانت هذه اللام لام الابداء نحو قوله تعالى وان وجدنا اكثرهم لاننا انما دخلت
 على المفعول الثاني فلما نصب الاول فلهذا عن مانع ومعلق قد مر من نصب الثاني
 كذا قال السيد عبد الله في شرح الكتاب قال الرضي وذهب جماعة الى انها لام الابداء
 والجواب عن قولهم ان علمت لزيم قاعا ان التعليل واجب لو دخلت على اول
 مفعولي افعال القلوب الا انها لا تدخل بعد الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير وهو

في قوله لام اخرى
 في قوله الفارقة

استد كلامه قال الاستاد قوله لجامعها علمه لكونها لا فاعلا من لجامعها فلهذا
اللام الفاعلية بتقل غير فعل داخل على المبتدأ والجزء بملام لام الابتداء
فانها لا تجتمع بفعل غير فعل المبتدأ والجزء وقال صاحب المنافع قد لا لجامعها
بفعل غير فعل المبتدأ يعني انها لو كانت لام الابتداء لم تجتمع بفعل غير فعل المبتدأ
لانها لا تدخل الا على مبتدأ او خبر الحرف او اسمها او ما بينهما على ما سبق وقال
بعض الاقائل قد لا لجامعها بفعل غير فعل المبتدأ والجزء ولو كان اللام لام الابتداء
لجامعها بفعل غير فعل المبتدأ والجزء هذا مبنية على ما ذهب اليه الكوفيون
من ان ان الخففة تدخل على الفعل مطلقا كما سيجي من قولهم والكوفيين
يعملون بحرف قوله ان قول عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل قيل زوجها الزبير
في طيبته على من قتل بقولها شئت دعاء للمعصية ان ليابش عييتك ان قتل
للمسا وجبت عليك عقوبة المتقاة الهيت من الضرب الاول من بحر الوافر
وقبله عند رابن جرير بن عمار بن هشتم يوم اللقاء وكان غير معروف يا عمرو
لو شئت لوجدته لا طائشا رعى الهنان واليد والابيات قال ملا جلي
في شرحه في الباب والابيات قائلها على ما في مستدرك الحاكم عائكة بنت زيد
بن عمرو بن نفيل احد الصبيات المبايات المهاجرات واخت سعيد بن زيد
احد العشرة المبشرة وزوجها الزبير بن العوام الاسدي حواري رسول الله صلى الله
عليه وسلم وابن عمه صفية بنت عبد المطلب واحد العشرة والسنة الشري
رصوان الله عليهم اجمعين مرثية بها حين قتل ابن جرير عند منفرته من وقت الجبل
وكان مع عائكة في حرب على رضى الله عنها واما قول الشاعر في نحو ذلك نحو قوله
والوجه نحو قولها فيقول على ارادة الشخص الفدر ضد الوفاء والبهمة بضم الهمزة
وسكون الهاء وقال ابو عبيدة الفارس الذي لا يدري في ارج يذلة من شدة بانه
والجمع بهم ويقال ايضا للجيش بهمة ومنه قد لهم فلا في فارس بهمة وليس غاية
كذا في الصحاح وعلى الاول اضافة فارس اليه من اضافة الموصوف الى صفة والمرد
بالهمزة وتشديد الراء هم فاعل من مرد الرجل تعريدا وهو الطائش الخفيف
والرعى كذا رصفة مشبهة من الرعى بفتحين وهو اخذ الرعد شل به شللا
بهتة وشلت بالضم لغة روية وفي القاموس واشلت وشلت مجهولتين والجملة دعائية
ومن اراد التفصيل فليرجع الى ملاحية قال شارح ابيات المفصل قوله نحو قوله

نحو شلت بضمه ان قتلتم مسلما كانه قال انك قتلتم مسلما فلهذا وجبت
عليك عقوبة المتقاة قال ابو عمرو بن الجاهلي وجه مذنب الكوفيين تقدير الغير
في هذا وفي امثال وتزيل الجملة الفعلية الجزئية منزلة الجملة الاسمية كما اجروا
انما قام زيد مجرى انا زيد قام وكذا اجروا على ما قام زيد مجرى علمت ما زيد
قائم ولا بعد في مثل هذا وقال اهل البصرة والتقدير ان مسلما قاتلا واجب
عليك عقوبة المتقاة وهو بمنزلة قد لهم ان زيد لطفاً لكل قتل ما نقله
البصري غير مستقيم لانه جعل مسلما اسم ان وجعل قتل خبره فقدم الجزئية الظرف
وذلك غير جائز انتهى قال السيد عبد الله و اجاب صاحب الباب عن مقتضى
الكوفية بقوله وان قتلتم مسلما من النواذر والشواذ فلا اعتبار بها وقال
بعض المحققين قوله نحو قوله ان قول عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل ترق زوجها
الزبير شئت عييتك ان قتلتم مسلما حلت عليك عقوبة المتقاة لكن عييتك
شلتا في سره الضاعف ملاجج في وان خففة عند الهريز مرهلة واللام فارقة
ومسلما مفعول قتلتم والنون للتقظيم والتحويل وحلت من الحلول بمعنى النزول
وعقوبة المتقاة فاعل حلت ان وجبت لك عقوبة الدم الحمد وهذا القدر وعند الكوفيين
غير الكسائي فان نافية واللام بمعنى الا لانهم لا يلتفتون الى الخففة لاعاملة ولا مرهلة
وعند الكسائي ان دخلت على اسم نافية ان دخلت على فعل فان قتلتم فعله الشارح
ان يقول نحو قولها بضم الموحدة قتلتم هو من ماحيات المصنفين لا يلتفتون
الى تذكر القائل وتأنيته لعدم تعلق الغرض به فالخبر في مثله عائد الى القائل او
الى من قال وقال بعض شارح ابيات المفصل وعقوبة المتقاة ان يقتل قصاصا
كان الى طلب قتل انما ناعدا فوجب عليه القصاص وهذا وان كان بيان
للموقع شتميل للقصاص على الخطا وبهذا مقتضى الكوفيين في وقوع غير
افعال القلوب بعد ان المكسورة الخففة قوله ولعدم التعليق بها عطف
على لجامعها وذليل آخر لكون المراد بها لام اخرى او تعليل آخر لكون المراد بها
لاما اخرى او تعليل لكونها لاما اخرى ان لعدم التعليق بهذه اللام الفارقة
او باللام الداخلة على خبر الخففة وان كان معنى كما يجي كذا قال صاحب المنافع
في باب علمت اذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق بها فيه كما في المثال الالة في المتن
وهو وان تخطت لمن الكاذبين فاصهم ان منهم ما يدل على ان المراد بها لام الابتداء

وهو تقييدها بكونها في خبرها او فافهم الجواب عن استدلال الخالفين وهو
ان عند ان قلت لمساك ذوان التعليل انما يجب لودخلت على المفعول الاول
وفي المثال المذكور ليس كذلك كما قال احمدنا في قوله الاستاذ قد فافهم
اشارة الى الجواب عن مقتضى الكوفيين بانه ان قلت لمساك ذوان عدم التعليل
لعدم دخولها على المفعول الاول وقيل قد فافهم اشارة الى ان مقتضى الكوفيين
ضعيف لان دخولها على غير فعل المبتدأ والخبر لندوره وشذوذه كالعدم والى ان عدم
التعليل بها في باب علمت لعدم دخولها على المفعول الاول وقال صاحب المنافع
قوله فافهم وجهه على ما استفاد من الآتي في الشرح ان عدم التعليل بها لكون
ما دخلت اللام عليه خبرا لان الخفة بمعنى وان كان مفعولا لبا علمت لفظا
ولكونه مفعولا كائنا له والتعليل بدخولها على اول مفعول لا يكون لاما
اخرى والجواب عن قولك ان عبد الله ربك ان قلت لمساك انما لا يتيسر
عليه في خبرها سواء كان الخبر لفظا او معنى وانما قال لفظا او معنى لان مساكنا
من المثال وهو قد فافهم وان كانت لكيرة خبر كانت لفظا وخبر ان معنى قال
الاستاذ وهم الخبر بقوله لفظا او معنى لاننا اذا دخلت على فعل من افعال المبتدأ
والخبر يكون الخبر خبرا لها معنى ويكون من افعال المبتدأ والخبر لفظا قبل الاول
ناظر الى صورة الاعمال والثاني ناظر الى صورة الالقاء فافهم قوله ان
المكسورة الخفة اشارة الى ان خبر المحدث في خبرها راجع الى مكسورة الخفة
ودافع لاحتمال رجوعه في اول الدهلة الى اللام وان كان بعيدا عن المرام
قوله ولا يجوز جواب سؤال مقدم تقريره ظاهر ودخولها في ولا يجوز دخول اللام
بعد التخييف على اسمها في المكسورة الخفة فلا يقال ان في الدار لزيدا وايضا
لا يجوز دخولها على ما ان على الاسم الذي وقع بينهما اسمها وخبرها وليس
بأنم وخبر بل متعلق بالخبر فلا يقال ان زيدا لطفك ملك آكل فاسمها زيدا
وخبرها آكل وليس فيه لام بل اللام في لطفك ملك الذي هو مفعول آكل ولا يقال
وان زيدا لقي الدار قائم كما يجوز دخولها على اسمها وعلى خبرها وعلى ما بينهما
قبل التخييف ان قبل تخييف المكسورة كقوله تعالى ان علينا للهدى وان زيدا
لقائم وان زيدا لطفك ملك آكل فالاول مثال لدخولها على اسمها والثاني مثال لدخولها
على خبرها والثالث مثال لدخولها على ما بينهما وانما اختص هذا الحكم بالمكسورة
لعدم تقييدها معنى الجملة ومناسبتها للام في التاكيد فيها ومقتضى يجوز

يجوز الفاؤها في المكسورة الخفة ان ابطال عليها ان يجوز ابطال على المكسورة
الخفة لفظا لا معنى اشارة الى ان الجواز باكتسابه في المضائق قال الاستاذ
قوله ان ابطال عليها مع بقاء معناها وهو ان الالف الغالب يعني كما يجوز الفاؤها
يجوز اعمالها لكن الالف غلبت على سبب اعمالها لان التمثيل يعني الاخر تمثيل
ان لفظ بعض وجوه ثبوتها التي هي سبب اعمالها لان التمثيل يعني الاخر تمثيل
لبعض وجوه المثابة لا تمثيل للمثابة ان ثمة وان كان لها يجب الظاهر لكن صرفنا
عن الظاهر لان الابقاء على الظاهر لا يمكن لان فتح الاخر من قسم الوجود لامن قسم المثابة
فلا يكون تمثيلا للمثابة البقية بل يكون تمثيلا لبعض وجوه المثابة وانما قلنا
لفوات بعض وجوه المثابة لانه لم يفت جمع وجوه ثبوتها لبقاء معناها الذي
هو من جملة ذلك الوجود كفتح الاخر ان كفتح اخرها يعني مثال بعض وجوه المثابة
الثالث كون اخرها مفتوحا فانما لما خفت كان اخرها ساكنا وبقيت على حرفين
فتات بعض وجوه المثابة ولو قال كفتح الاخر وكونها على ثلثة احرف وملازمة الاعمين
لكانه انتم لان فتح الاخر وكونها على ثلثة احرف وجه المثابة لفظا وملازمة الاعمين
وجه المثابة استحقاقا فتات المثابة لفظا وفتح الاخر لوقال ان فتح
لفوات بعض المثابة بانثفا وفتح الاخر كما قال في كان الخفة لكاه احسن وفي الافادة
اخرى اما عدم ذكر ملازمة الاعمين لعدم ذكر المصنف واما عدم ذكر كونها على ثلثة
احرف لظهوره وقوله كما يجوز اعمالها في المكسورة الخفة اشارة الى ان الجواز
بمعنى الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين ان الوجود والعدم وبيان
لتحقيق معنى يجوز يعني انه كما يجوز الفاؤها يجوز اعمالها لبقاء المثابة المصنوية
وبمعنى الجواز علة الاعمال حيث قال على ما هو الاصل معنى الاعمال بمعنى على حالها التي هي
الاصل فيها كقوله تعالى وان كلاً لما ليوفينهم بتحقيق ان ولما ولا يجوز اعمال الخفة
عنده اكثر الكوفيين والآية مجمعة عليهم ان على مفرقهم كما في فتح الاسرار ولذا في الالف
لم يصرح ان لم يصرح المصنف به ان بالاعمال واكتفى بالغالب وفي بعض النسخ ولذا لم يصرح ان
ولكون الالف غالبا لم يذكر المصنف الاعمال صراحة ولو ذكر ليقول ويجوز اعمالها والفاؤها
بل ذكره هنا لانه لفظ الاخر للجواز او لكون الالف الغالب لم يذكر الاعمال صراحة ولم يذكر
ويجوز اعمالها بل اشارة الى ان جواز الالف والكوفيين يوجبون الالف كقوله تعالى

قال الاستاذ قدله ولذا لم يصره اس للكون الالف غاليا لم يذكر الالف صريحا ولم يخل
ويجوز اعمالها والفاؤها وقال صاحب النافع قدله ولذا لم يصره اس ولكون جوازها
مبتدأ على ما هو الاصل لم يحجج له النافع به فلم يصره ويمكن ان يكون الالف كون الاحمال
قليل المستفاد من قدله وهو اس الالف الغالب قوله ودخولها مبتدأ على تقدير كون الواو
اسمينا فيه او اعراضية وانما ترضى لذلك لدفع احتمال العطف على الفاء وها او على اللام
في اشارته الى ان وجه فيما بعد هذا الكلام جبره اس المبتدأ قدله مع فعل من افعال المبتدأ والخبر
اس من الافعال التي هي من دخول المبتدأ والخبر لان اضافة الافعال الى المبتدأ لا في ملازمة الالف
بين تلك الافعال وبين المبتدأ هي كونها تحققة بالدخول عليه وانما زاد الثالث قدله والخبر لدفع توهم
اختصاص دخولها على المبتدأ دون الخبر حتى يرد عليه بان هذا الكلام غير شامل على الفعل الذي دخل
على الخبر فانه كما جاز قدلت ان كان زيدا قائما بها زائدا ان كان قائما فزيد وقولنا لا غير بالنظر
الى غيرها من الافعال اعني ان المكسورة المحذوفة لا تدخل الا على تلك الافعال ولا تدخل على غيرها
من الافعال قال امام الايوب وقدله ودخل مبتدأ وقوله على فعل خبر المبتدأ وقوله من افعال المبتدأ
صفة لفعل والجدد اسمين فيه - كانه قيل انا علمنا حالها بها مشددة لا تدخل على فعل اصلا وعند
تخفيفها دخل يجوز دخولها عليه اجيب بانها عند تخفيفها لا يجوز دخولها على كل فعل بل يجوز دخولها
على فعل غير فعل المبتدأ والخبر كالافعال الناقصة وافعال المقاربة وافعال العطف عند البصريين
وفي هذه الاشارة الى ان تلك الافعال على نوعين احدهما من الافعال الناقصة مثل كان وكذا مثل على
وكاد والآخر من افعال العطف مثل ظن وعلم واعلم وغيرها وانما خصت البصريون ودخولها على تلك
الافعال دون غيرها لتلاخروج او التزم دخولها على فعل من افعال المبتدأ والخبر كالافعال الناقصة
وافعال العطف لتلاخروج اس المكسورة المحذوفة قال البصريون قدله لتلاخروج علة لفعله ودخولها
على فعل من افعال المبتدأ عند الفهرم معلقة الدخول عند البصريين بالحالية اس اصلا على لابل لا صلا
ولا بالاصطلاح على اصلها اس المكسورة المحذوفة التي هي اس الاصل الذي هو اس وذلك الاصل الدخول اس دخولها
حال كونها مشددة عليها ان على المبتدأ والخبر بان تدخل والباء للمطوق متعلق بالخبر فيكون قوله بان تدخل
بيانا لطريق عدم الخروج وقيداً للنفق اس بان تدخل المكسورة المحذوفة على ما اس على الفعل الذي يحتمل
اس ذلك الفعل هي اس المبتدأ والخبر لان الداخل على الداخل على الشيء داخل على ذلك الشيء يعني وانما التزم ذلك
لان اصل المكسورة ان تدخل على المبتدأ والخبر فاذا فقد هذا الاصل شرط ان لا يفتد الدخول على ما يقتضيه
المبتدأ والخبر لرعاية اصلها بحسب الاسكان كذا قال السيد عبد الله والكوفيون يعمرون بوجه ان البصريين
خصوا دخولها على تلك الافعال والكوفيون يعمرون لتقف الافعال وغيرها قال الاستاذ قدله والكوفيون
يعمرون اس وخالف الكوفيون البصريون حيث يعمرون ودخولها على فعل المبتدأ والخبر وعلى غيره يعني ان البصريين
اكثروا التعمير والكوفيون اقتصروا بقول الثالث من قلت يمين ان قلت لمسا اس ليا بس يمين ان قلت
قلت لمسا عليهما عند قال لو احدث دخلت المكسورة المحذوفة في هذا القول على فعل قلت مع انه ليس من دخول
المبتدأ والخبر فاجيب بان البيت ثلثا وعنا البصريين وروى عنهم انهم جعلوا المحذوفة نافية واللام بمعنى الا
ومعني ان قلت لمسا فاقبلت الاسمي وروى البصريون بان اللام لم يجرى بمعنى الا واللام في جازم القدم
زيد واجيب ايضا بان اربعة ابيات غير معلقة والكلام في الحذف فاسم ان فيه محذوف للمضروبة

للمضروبة والتقدير انك لقلت مسي فا دخل اللام في معون الخبر لانه لا حذف اللام
اعني الكافية انك لم يبق فاصل بين اية وجبرها وهو قلت وا دخل اللام على معوله وهو
مسما وقيل اللام زائدة قال الشيخ في حاشية الامتحان قوله والكوفيون يعمرون
اس يعمرون ودخولها على فعل المبتدأ وغيره وقال احمد نازلي قدله والكوفيون يعمرون اس يعمرون
ودخولها على فعل المبتدأ والخبر ودخولها على فعل غير فعل المبتدأ والخبر وقال صاحب النافع
قدله والكوفيون يعمرون ويقولون تدخل المحذوفة على الفعل مطلقا ان الكوفيين
لا يقولون بوجوده ان المحذوفة من المثقلة وما يرمى في هذه الصورة ان النافية
واللام بمعنى الاسواء كانه بعدتها الجدة الاسمية او الفعلية فالجانب ان الكوفيين
يعمرون ما في هذه الصورة ويقولون تدخل ما في هذه الصورة على الفعل مطلقا
او الجنب انهم يعمرون ان المحذوفة من المثقلة على رأي البصريين بهذا حاصل ما ذكره
السليكون ويمكن عطف دخولها اس لفظ دخولها على اللام اس على لفظ اللام
قوله بمعنى حال من فاعل يمكن اس حال كونها ملابا بمعنى انها اس المكسورة المحذوفة
لو دخلت على فعل من الافعال قوله بناء مفعول له لاجله من قوله دخلت اس انما دخلت
على فعل لا جمل البناء او البناء بمعنى الجنب خبر مبتدأ محذوف اس هذا اس الدخول على فعل
بمعنى على جواز الالف اس على جواز الفاء عملها على تقدير كونها مفعولا مفعول
ومع تقدير كونها خبر مبتدأ محذوف مرفوع قوله يلزم جواب لو ان يكون ذلك الفعل
المدخول عليه منها اس من افعال المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ منها بتثنية الفهر
اس من افعال الناقصة وافعال العطف قال صاحب النافع قدله منها اس من افعالها
اس المبتدأ والخبر قوله لا انها اس المكسورة المحذوفة - انها اس لا يعني انها على عطف
ودخولها على اللام لا يكون المعنى انها لا تدخل على الاسم اصلا اس بالحالية والايضا في
ما مر من جواز الاعمال قال بعض المحققين ويمكن عطف دخولها على اللام بمعنى انه
اس الثاني لو دخلت اس المكسورة المحذوفة على فعل بناء على جواز الالف اس الفاء
يلزم جواب لو قدله ان يكون ذلك الفعل فاعل يلزم منها اس من افعال المبتدأ والخبر قوله لا انه
اس الثالث عطف على انه اس لا يمكن عطف دخولها على اللام بمعنى انه لا تدخل اس المكسورة
المحذوفة على الاسم اصلا اس بالحالية ولذا قال يمكن قدس وقال الاخر قدله ويمكن عطف دخولها
على اللام وجه كونه قدله ودخولها على فعل من افعال المبتدأ والخبر بمعنى انها اس المكسورة المحذوفة
لو دخلت على فعل بناء على جواز الالف اس على جواز الفاء ابطال عملها يلزم جواب لو ان يكون
ذلك الفعل منها اس من افعال المبتدأ والخبر لا انها اس لا يكون قدله ودخولها على فعل

من افعال المبتدأ والخبر بمعنى انها ان المكسورة المحففة لا تدخل على اللام اصلا ان قلنا
وقال البعض قوله لا انه عطف على قوله بمعنى انها ان لو عطف دخولها على اللام
لا يكون المعنى لا تدخل المحففة المكسورة على اللام اصلا ان قلنا وقال الاخر
قوله لا انها عطف على قوله انها ان ليس عطف دخولها على اللام ملاب بمعنى
ان المكسورة المحففة لا تدخل على اللام اصلا فيزسمينها عن سقيمها واخر
ما شئت ولم يعمد ان لفظ دخولها عطفها ان معطوف على الفاعل وان
لفظ الفاعل مع القرب والظهور فتدركه التلايق على النقي ان عملة لعدم جعله
معطوف على الفاعل وان للتلايق ذلك العطف ان العطف على الفاعل وان
باختيار مذهب الكوفيين ان لكونه مشعرا باختيار مذهب الكوفيين ان قول هذا
ان ترك العطف على الالف لهذا الاشعار مع كونه في الفاعل المنفرد ان الحاسب يشتر
ايج من هذا الاشعار وهو عدم جواز دخولها على غير افعال المبتدأ والخبر سواء
عطف على اللام او جعل مبتدأ كما ذكرها فالاولى ان يجعل معطوفا على الالف قال
صاحب المناهج قوله للتلايق باختيار مذهب الكوفيين وهذا الاشعار لانه
لعطف على الفاعل كانه المعنى ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ والخبر
وعدم دخولها على ذلك الفعل وعدمه بدخولها بدخوله على الفعل الذي لم يكن
من هذه الافعال با رجاء النقي الى المقيد لان انتفاء المقيد كما يكون بانتفاء القيد
يكون بانتفاء المقيد هذا على رأي المصنف والثاني ان جعل دخولها
مبتدأ وعلى فعل خبر او ادخل معطوفا على اللام اخرج العبارة عن ظاهرها
من غير ادع ظاهر الي بل باسرها وهو يدفع ظهور المراد لانه لما كان ان وسائر
حروف المشبهة من خواص الجملة الاسمية فاذا قيل وتخفف ان ويجوز الفاعل وانها
ودخولها على ذلك الفعل يستفاد منه ان ذلك الدخول جاز بناء على التخفيف
والالفاء كما يجب ودخولها على الاسمية بناء على الاصل كما يقتضيه جواز الاعمال
لان الاعمال انما يتحقق بدخولها على الجملة الاسمية ولا يجوز دخولها على
على ما يستفاد من التقييد ولو كان كما قاله لصانع التقييد فعلى هذا دخولها
معطوف على الفاعل كما هو الظاهر فالمعنى ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ
والخبر

والخبر لا على فعل غيرها كما اشار الى هذا المعنى المولى الجاني بقوله لا غير ان لا غير
من الافعال قوله فان مذهب الكوفيين تقليل لعدم الاشعار ضعيف
قوله لان دخولها على المحففة المكسورة تقليل لكونه ضعيفا والاسباب في التعليل
ان يقول لمزجها عن اصلها بالكلية على غير ان غير فعل المبتدأ والخبر نحو قوله
يا الله ربك ان قتلت ملأ وجبت عليك عقوبة المتعمد لذوره ان ذلك الدخول
متعلق للتشبيه المستفاد من الكاف في كالمعنى قدم عليه للوهة وشدة
على اختلاف الرايين ان اول شدة هذه والشدة في بعض الشين المجيء مصدر
كالدخول والفرق بين الشاذ والناذر والضعيف ان هذا الذي
يكون في كلام كثير من مخالفة القياس والناذر هو الذي يكون وقدم
قليل لكن يكون على القياس والضعيف هو الذي لم يصح حكمه على البتة
انك ويطلق كثيرا على النادر وهو المراد هنا قيل وقد يطلق على النادر
وهو ما جاء على القياس قليلا لعل المراد هو الاخير فافهم وقال صاحب المناهج
قوله لذوره ان قلته وان كان موافقا للقياس قوله او شدة هذه ان المعنى لفته
للقياس قوله كالمعنى خبرا كذا ان مثل ذلك وقع في الامتحان الازكيا والمصنف
عقوله وان كانت كبيرة هذا مثال لدخولها على فعل من الافعال الناقصة التي
على فعل من افعال المبتدأ والخبر والواو وان حاله وان من الحروف المشبهة بالفعل
خفف والنقي عن العمل وكانت فعل من الافعال الناقصة لهم مسترخية على راجع الى القيد
واللام في الكبيرة ابتداءية وكبيرة منصوب لفظا على انه خبر كانت واصل التركيب وانها
كبيرة ولما خفف ان لزم اللام في خبرها ولما دخلت على كانت انقلب اسمها الذي
مقصودها انها اسمية كانت و خبرها الخبرية كذا قاله امام الايوب ان وال حال
ان التعليل المحتمل كانت لثاقفة عظيمة كذا في تفسير العيون قال ابن معاذ في تفسيره
ان معنى لفت واللام في قوله عز وجل لكبيره تأكيد لمعنى كانت كبيرة وهم كانت
مفرد ول عليه الكلام تقديره وان كانت التولية والصلوة لكبيره ان ثاقفة وقال
البعض ان في المحففة من الثقيلة واللام على الفاصلة والخبر في كانت لما دل عليه
قوله وما جعلنا القبلة التي كانت عليها من الجبل والتولية قال تحسبه شجرة زادة فائدة
المحففة تأكيد النسبة وتحقيقها ويلزم اللام في خبرها لتكون عوضا عما حذف منها ان

والناذر هو الذي يكون وقدم
قليل لكن يكون على القياس
انك ويطلق كثيرا على النادر
وهو ما جاء على القياس قليلا
قوله لذوره ان قلته وان كان
للقياس قوله كالمعنى خبرا
عقوله وان كانت كبيرة هذا
على فعل من افعال المبتدأ والخبر
خفف والنقي عن العمل وكانت
واللام في الكبيرة ابتداءية
كبيرة ولما خفف ان لزم اللام
مقصودها انها اسمية كانت
ان التعليل المحتمل كانت لثاقفة
ان معنى لفت واللام في قوله
مفرد ول عليه الكلام تقديره
البعض ان في المحففة من الثقيلة
قوله وما جعلنا القبلة التي كانت
المحففة تأكيد النسبة وتحقيقها

انته وان نظنتك لمن الكاذبين معطوف على المثال الاول واصله وانك من الكاذبين
 ولا خففه ان التي علمه ولزم اللام في خبره وادخل على فعل من افعال القلب التي هي
 فعل من افعال الجسد والحر وانقلب اسمها الى كونه مفعولا اولاً لنظنتك وانقلب خبرها
 الى كونه مفعولاً ثانياً له كذا قال امام الايوب قوله وان نظنتك خطاب لموسى من قبل فروع
 من الكاذبين في دعوات معناه انت من الكاذبين في ظنتنا قال البعض قوله وان كانت
 كبيرة مثال الدخول على الفعل الناقص وقوله وان نظنتك لمن الكاذبين مثال الدخول
 على فعل القلب قوله ويجوز ان جواب سؤال مقدر نشأ من هذه الآية تقريره هكذا
 لا يجوز دخول اللام على خبر الناقصة الداخلة عليها المكسورة المخففة لان الجزئيات
 لا للمكسورة فلم تدخلت في هذه الآية فان قيل هكذا فاجاب بقوله ويجوز
 دخول اللام قال احمد نازح قوله ويجوز دخول اللام ان لا يمتنع فيجتمع اس عدم
 مع الجواب كما يمتنع مع الجواز بمعنى فتاوى الطرفين على خبر الناقصة اس
 على خبر الافعال الناقصة قوله الداخلة صفة الناقصة صفة جرت على غير ما عدله عليها
 اس على الناقصة قوله المكسورة المخففة فاعل الداخلة كما في التسهيل اس لما في التسهيل
 قوله لان الجزء عدل جواز دخولها على خبرها قال البعض قوله لان الجزء متعلق بجوز
 وعلة جواز دخولها على خبرها وان للوصل كما في الجزئيات اس للناقصة لفظاً
 الا انه اس لكن ان الجزء للمكسورة المخففة بمعنى من جهة المعنى قوله اذ معنى الكاذب
 زيد لقائهما ان زيدا قائم بتدليل لكون الجزء لفظاً والمكسورة المخففة بمعنى
 قال البعض اذ معنى ان كان زيدا لقائهما ان زيدا قائم اثبات لكون الجزء للمكسورة
 معنى انته وان في ان كان زيدا في ان زيدا للمكسورة المخففة صرح به اس لكون الجزء
 لها لفظاً والمكسورة معنى وبالشيء عليه بالدليل المذكور الدماية فاعل صرح
 في شرحه اس في شرح التسهيل وكذا المفعول الثاني لباب علمت اس كمثل خبر كانه
 المفعول الثاني لباب علمت يعني ان المفعول الثاني لباب علمت مفعول ثان له لفظاً
 وخبر لكلمة ان المخففة من المكسورة معنى قال صاحب المنافع قوله وكذا المفعول الثاني
 يعني ان المفعول الثاني لباب علمت الداخل عليه ان المكسورة المخففة واج كانه
 مفعولاً لباب علمت لفظاً الا انه خبر للمكسورة معنى اذ معنى ان نظنتك لمن الكاذبين
 انت من الكاذبين فيجوز دخول اللام عليه كما في المثال واما اذا لم يدخل على باب علمت
 ان المكسورة المخففة فلا يجوز دخولها على مفعول الثاني فلا يقال علمت زيدا قائم لاقتضاها

لا يجوز دخول اللام على خبر الناقصة الداخلة عليها المكسورة المخففة لان الجزئيات لا للمكسورة فلم تدخلت في هذه الآية فان قيل هكذا فاجاب بقوله ويجوز دخول اللام قال احمد نازح قوله ويجوز دخول اللام ان لا يمتنع فيجتمع اس عدم مع الجواب كما يمتنع مع الجواز بمعنى فتاوى الطرفين على خبر الناقصة اس على خبر الافعال الناقصة قوله الداخلة صفة الناقصة صفة جرت على غير ما عدله عليها اس على الناقصة قوله المكسورة المخففة فاعل الداخلة كما في التسهيل اس لما في التسهيل قوله لان الجزء عدل جواز دخولها على خبرها قال البعض قوله لان الجزء متعلق بجوز وعلة جواز دخولها على خبرها وان للوصل كما في الجزئيات اس للناقصة لفظاً الا انه اس لكن ان الجزء للمكسورة المخففة بمعنى من جهة المعنى قوله اذ معنى الكاذب زيد لقائهما ان زيدا قائم بتدليل لكون الجزء لفظاً والمكسورة المخففة بمعنى قال البعض اذ معنى ان كان زيدا لقائهما ان زيدا قائم اثبات لكون الجزء للمكسورة معنى انته وان في ان كان زيدا في ان زيدا للمكسورة المخففة صرح به اس لكون الجزء لها لفظاً والمكسورة معنى وبالشيء عليه بالدليل المذكور الدماية فاعل صرح في شرحه اس في شرح التسهيل وكذا المفعول الثاني لباب علمت اس كمثل خبر كانه المفعول الثاني لباب علمت يعني ان المفعول الثاني لباب علمت مفعول ثان له لفظاً وخبر لكلمة ان المخففة من المكسورة معنى قال صاحب المنافع قوله وكذا المفعول الثاني يعني ان المفعول الثاني لباب علمت الداخل عليه ان المكسورة المخففة واج كانه مفعولاً لباب علمت لفظاً الا انه خبر للمكسورة معنى اذ معنى ان نظنتك لمن الكاذبين انت من الكاذبين فيجوز دخول اللام عليه كما في المثال واما اذا لم يدخل على باب علمت ان المكسورة المخففة فلا يجوز دخولها على مفعول الثاني فلا يقال علمت زيدا قائم لاقتضاها

لاقتضاها اللام الصدارة مثل ان المكسورة واما جواز دخولها على المفعول الثاني
 لباب علمت اذا دخل عليه ان المكسورة المخففة فلا بد لا يبطل صدارتها حينئذ
 لتصدر ما بعدها وهو ان فانها لنا كيداً نسبة الواقعة انتهى والمراد
 بباب علمت افعال القلب ولذا اس لاجل كون المفعول الثاني لباب علمت
 خبراً لان معنى كذا قال احمد نازح قال بعض المحققين قوله ولذا اس لاجل كون
 المفعول الثاني مفعولاً لفظاً لكنه خبر للمكسورة معنى وقال صاحب المنافع
 قوله ولذا اس ولكون ذلك المفعول خبراً لان المكسورة معنى وقوله استقام
 قوله وكذا المفعول الثاني اس الكاذبين هنا لباب علمت من افعال القلب يعني
 يجوز دخول اللام على المفعول الثاني لباب علمت فيكون الخبر خبراً لآية معنى
 كما كان مفعولاً ثانياً لباب علمت لفظاً ولذا اس ولجل جواز دخول اللام
 على المفعول الثاني لباب علمت لم يتعلق على صيغة المجهول قوله مع اس
 باب علمت نائب الفاعل بدخولها اس بدخول اللام عليه اس على المفعول الثاني له
 قوله ولانه اس باب علمت عطف على قوله ولذا انما يتعلق اس لا يتعلق انما يتعلق
 لولا لغير طية دخلت اس اللام على اول مفعوليه اس باب علمت عند علمت لزيد
 منطلق ولما دخلت اس اللام هنا اس في مقام التحفيف او في الآية الثانية
 وهو وان نظنتك لمن الكاذبين او في المثال الثاني وهو قوله وان نظنتك لمن الكاذبين
 او في باب علمت الذي دخلت عليه المكسورة المخففة على ثانياً اس على ثاني مفعولي باب علمت
 وهو لمن الكاذبين هنا ونصب على صيغة المعلوم عطف على دخلت اس اولها اس
 اول مفعولي باب علمت وهو كان الخطأ به هنا قوله لعدم المانع من نصب
 وهو دخول اللام على اول مفعوليه علة لنصب اولها ومتعلق بنصب قول البعض
 قوله لعدم المانع من نصب المفعول الاول كاللام قوله لزم جواب لما ان نصب
 اس باب علمت الثاني اس المفعول الثاني له ايضا اس في نصب الاول قوله لا متناع
 الاقتصار علة للزوم نصب الثاني ومتعلق بلزم اس لا متناع اقتصار نصبه على الاول
 او على واحد او على احدها قال البعض قوله لا متناع الاقتصار على مفعول واحد انتهى
 اخر لا متناع اقتصار نصبه على مفعول واحد كذا اس مثل ذلك وقع في الرضى على الكافية
 ولما صرح من بيان حكم تحفيف المكسورة في بيان حكم تحفيف المفتوحة فقال

لا يجوز دخول اللام على خبر الناقصة الداخلة عليها المكسورة المخففة لان الجزئيات لا للمكسورة فلم تدخلت في هذه الآية فان قيل هكذا فاجاب بقوله ويجوز دخول اللام قال احمد نازح قوله ويجوز دخول اللام ان لا يمتنع فيجتمع اس عدم مع الجواب كما يمتنع مع الجواز بمعنى فتاوى الطرفين على خبر الناقصة اس على خبر الافعال الناقصة قوله الداخلة صفة الناقصة صفة جرت على غير ما عدله عليها اس على الناقصة قوله المكسورة المخففة فاعل الداخلة كما في التسهيل اس لما في التسهيل قوله لان الجزء عدل جواز دخولها على خبرها قال البعض قوله لان الجزء متعلق بجوز وعلة جواز دخولها على خبرها وان للوصل كما في الجزئيات اس للناقصة لفظاً الا انه اس لكن ان الجزء للمكسورة المخففة بمعنى من جهة المعنى قوله اذ معنى الكاذب زيد لقائهما ان زيدا قائم بتدليل لكون الجزء لفظاً والمكسورة المخففة بمعنى قال البعض اذ معنى ان كان زيدا لقائهما ان زيدا قائم اثبات لكون الجزء للمكسورة معنى انته وان في ان كان زيدا في ان زيدا للمكسورة المخففة صرح به اس لكون الجزء لها لفظاً والمكسورة معنى وبالشيء عليه بالدليل المذكور الدماية فاعل صرح في شرحه اس في شرح التسهيل وكذا المفعول الثاني لباب علمت اس كمثل خبر كانه المفعول الثاني لباب علمت يعني ان المفعول الثاني لباب علمت مفعول ثان له لفظاً وخبر لكلمة ان المخففة من المكسورة معنى قال صاحب المنافع قوله وكذا المفعول الثاني يعني ان المفعول الثاني لباب علمت الداخل عليه ان المكسورة المخففة واج كانه مفعولاً لباب علمت لفظاً الا انه خبر للمكسورة معنى اذ معنى ان نظنتك لمن الكاذبين انت من الكاذبين فيجوز دخول اللام عليه كما في المثال واما اذا لم يدخل على باب علمت ان المكسورة المخففة فلا يجوز دخولها على مفعول الثاني فلا يقال علمت زيدا قائم لاقتضاها

وتخفف المفتوحة بمعنى انه كما تخفف المكسورة تخفف المفتوحة ايضا قوله فتعلم ان المفتوحة
 المفتوحة اشبهت الى فتح الفتح بفتح المكسورة المفتوحة فتعلم ان المكسورة
 المفتوحة يفتحها الفتح وانما يفتحها الفتح في غير مكان مقدرة لانهم لما وجدوا
 المكسورة المفتوحة عامله في اللفظ مع قلة مشابهتها الفعل بالنسبة الى المفتوحة
 ولم يجدوا عمل المفتوحة في اللفظ مع كثرة المشابهة قدر واعلم ان في غير مكان
 في هذا الباب قال شارح ميزان الادب قوله وتخفف المفتوحة فيكون اسمها ضميراً
 مقدراً لسواها كما في ضمير شان وهذا الغالب او غيره عذارة يا ابراهيم قد صدقت
 الرواية قال سيبويه كان قيل انك يا ابراهيم انت في الصواب ان يقول في ضمير
 مقدراً كما قاله صاحب الميزان الادب في قوله ان يقول في ضمير
 شان مقدراً وذهب سيبويه الى انه يجوز الفاء فيها فلا تفتح في اللفظ ولا في التقدير
 كذا في له الشارح في هاتين وجهين البان في ضمير غائب يتقدم قبل الجمله فيفسر ذلك الضمير
 الغائب لا بهما بل بالجمله المذكورة بعده قال فقبيل زاده واعلم ان ضمير شان في
 كلمة تتبع قبل الجمله ويفسرهما عند قوله تعالى قل هو الله احد اشان والفرق
 بينهما وبين ضمير القصة وهو ان مقدم الكلام لا يخلو من امرين اقامه كثر او مؤنث
 فاذا كان المقام مقام التذكير فتعيل فيه ضمير شان واذا كان مقام التأنيث فتعيل
 ضمير القصة كما في قوله تعالى انها لا تعلم الا بصار او القصة وتأتيه لقصد المطابقة
 لا المرجوع اليه ولا يفسران الا بالجمله ولا يكون في الجمله التي تتبع ضميراً يعود اليها
 ولا يعطف عليها ولا يؤكد ان ولا يبدل منها وتقعان مبتدأ والحق انها تعودان
 الى ما في الذهن من شان او قضية ولهما خواص منها ان لا يكونان الا غائباً
 فقد اختلف اهل العربية في المرجوع اليهما فعند البصريين انهما راجعان
 الى معلوم غير مذكور وعند الكوفيين ان المرجوع اليهما مجهول ولا يذفان الا قليلاً
 ويجوز حذف خبرها ولا يخبر عنهما بالذن ولا يجوز تشبيههما وجمعها ويكون لهما
 محلا من الاعراب بخلاف سائر المفسرات قال اهل المعاني فائدة ضمير شان تمكن ما
 يفتقنه في ذهن ال سامع لانه اذا لم يفهم منه انتظر ولذا لم يشترط ان يكون مضمون الجمله
 شيئاً عظيماً فلا يجوز دخول ضمير شان في كل كلام الا انه في عظيم ولا يقال هو
 زيد قائم الا ان يكون قيام زيد امراً عظيماً لا حقيراً قال البعض قوله فتعلم ان
 المفتوحة المفتوحة في ضمير شان مقدراً إشارة الى الفرق بين المكسورة والمفتوحة
 المفتوحة بان الاعمال جازية في الاول وواجبة في الثاني واليه اشار بقوله وجوباً

وجوداً مفعول مطلق مجازي لقوله تعلم ان تعمل عملاً واجباً كذا في شرح الارشاد
 قال بعض الحديث قوله وجوباً ان على سبيل الوجوب وقال احمد نازلي وقيل
 إشارة الى ان قضية تعلم ضرورة لا دالة انتهى ولما قدروا ضمير شان
 في المفتوحة المفتوحة حجة لا تخلو عن العمل ولم يقدروه في المكسورة المفتوحة
 ولم يبالوا بخلوها عنه اراد ان يبين سبب الفرق بقوله لانها ان المفتوحة
 المفتوحة القائمة وجوباً فعل هذا يكون قوله لانها حجة لتقدير ضمير شان
 في المفتوحة المفتوحة قال الاستاذ قوله لانها حجة للعمل في ضمير شان مقدراً
 وقال بعض الحديث قوله لانها تعليل لوجوب العمل في ضمير شان وقال البعض
 قوله لانها حجة لتقدير العمل بالوجوب مشبهة بمميز من شبه اقوى الى فاعلة
 من اقوى من جهة المشابهة بالفعل لفتح اولها وتغييرها مع الجمله كما قال
 المبتدأ والآخر قوله من المكسورة القائمة متعلق بقوله اقوى من اقوى من المكسورة
 المفتوحة القائمة جوازاً مفعول مطلق مجازي لقوله القائمة من العاملة عملاً جازياً
 او يميز من العاملة من جهة الجواز او على سبيل الجواز ولم يوجد في والى ل
 لم يوجد عملها من المفتوحة المفتوحة في ظاهر شان في ضمير شان مع قوة المشابهة
 اذا كان الامر كذلك فتقدم من العمل في مقدراً من ضمير شان مقدراً
 او في ضمير مقدراً جوازاً لا جوازاً قوله لتعلم ان تعمل على لتقدير العمل في مقدراً
 وجوباً متعلق بقوله قال البعض قوله لتعلم ان تعمل على لتقدير العمل في مقدراً
 ترجيح الاضعف من المكسورة المفتوحة على الاقوى وهو المفتوحة المفتوحة
 وذلك غير جائز قال بعض الاقوى قوله لتعلم ان تعمل على لتقدير العمل في الاقوى
 بل تاديبها يجب الظاهر مع ترجيح الاقوى بحسب الحقيقة لان الاقوى غير
 للضعف ووجه الاضعف وقال الآخر قوله لتعلم ان تعمل على لتقدير العمل في الاقوى
 بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فلا ترجيح للاضعف على الاقوى لان الاقوى
 غير للضعف ووجه الاضعف وقيل بعض الحديث قوله لتعلم ان تعمل على لتقدير العمل في الاقوى
 من جهة العمل بان يعمل الاضعف في اللفظ مع نقصان مشابته ولا يعمل الاقوى
 مع زيادة مشابته وقال صاحب الميزان في الاقوى فان قيل العمل في الظاهر اقوى من العمل
 في المقدراً فيلزم ترجيح الاضعف على الاقوى قلنا ان المفتوحة المفتوحة لا تعمل في العمل

ترجيح الاضعف على الاقوى في قوله لتعلم ان تعمل على لتقدير العمل في الاقوى

والمكورة المحففة - تحمل نادرة فقد لا تحمل فالمراد بالتحقق في الظاهر فلا يلزم
ترجيح الاضعف على الاقوى قوله ويلزم عطف على تحمل فيكون داخل في جهة التفرع
حينئذ ان كان يحتمل قبلها ان يكون لها في جهة الثاني او حين يكونها محففة او حين التحقن
ان يكون ان كان يوجد قبلها ان قبل المقصود المحففة قوله فعل بالرفع فاعل يلزم
وقوله من افعال التحقيق ظرف مستقر مرفوع المحل صفة لفعل ان من الافعال التي
يدل على حدث فيه معنى التحقيق والتبيين او من افعال دالة على التحقيق سواء
كان فعل التحقيق حقيقة او سواها كان فيه معنى التحقيق حقيقة كالعلم والتبيين
كوعلمت وتبينت فانها لا تدل على حدث فيه معنى التحقيق والتبيين او حكما ان
او كما حكما كالظن فلو ظنت فانه يدل على حدث ليس فيه معنى التحقيق لكنه
في حكمه فانه وان كان له احتمالا من التحقيق وعدمه لكن لما كان الطريق الاصح
الرابع هو التحقيق كانه في حكم افعال التحقيق والحق اليها في مثل عملها
فان العلم هو عبارة عن حصول صورة الشئ في العقل فاذا حصلت صورة
عند العقل لا يحتمل نقيضها فيتحقق وكذا التبيين واما الظن فانه الطريق الرابع
فيحتمل نقيضها احتمالا لا مرجوحا قال بعض المحققين قوله حقيقة كالعلم والتبيين
او حكما كالظن في العبارة مائة في التمثيل حيث ذكر المأخذ واريده المشتك
يعني ذكر العلم والتبيين والظن واريده علمت وتبينت وظهر وقد يقال انه جاز
في التمثيل على احتمال ان المراد بفعل التحقيق ما دل على حدث فيه معنى التحقيق
فيستلزم بفعل للفعل لانه بعد التمثيل لفعل للفعل وقال صاحب فتح الاسرار
قوله من افعال التحقيق ان من افعال دالة على التحقيق كالعلم والتبيين والتحقق
والانكشاف والظهور والنظر الفكري وغير ذلك ليقوى التحقيق الذي في ان
وللايزان من اول الامر الى انما هي المحففة لان الناصية لا تجي بعد فعل التحقيق
وقال بعض الشراح واما ان اليه بعد غيره فيصير له لا محففة كدرجته ان تفعل
وحشيت ان لا تفعل قوله بمعنى انها من المفتوحة المحففة خبر مبتدأ محذوف ان
طعن ان اللزوم المستفاد من يلزم متبسي بمعنى انها احوال من فاعل يلزم
اذا كان قبلها ان المفتوحة المحففة فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل منها ان
من افعال التحقيق يعني ان المراد باللزوم اللزوم المعنوي لا المنطقي فلهذا يجوز ان يكون
اسم قال الحمد نازله قوله بمعنى انها اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل متبانيا

يعني الاخبار باللزوم اخبار عن اللزوم المستفاد من الشرطية والمتبادر من الشرطية
كلما تحففت المفتوحة فكيف قبلها فعل التحقيق فلهذا الاخبار خلاف الواقع
فصرف عن الظاهر فقال بمعنى انها ان يعني الاخبار باللزوم اخبار عن اللزوم
المستفاد من الشرطية وعلى انه كلما تحقق قبلها فعل كونه ذلك العقل
من افعال التحقيق وكذا ان في ان فيما قبله من قوله يعني انها اذا كانت
قوله فلا يرد قوله في قوله يعني انها اذا كانت قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك العقل
منها انما كان الامر كذلك فلا يرد قوله في قوله يعني انها اذا كانت قبلها فعل
قد يقال في واحد وعدهم ان واحد دعوى اهل الجنة وهو مبتدأ وقوله انما كانت
محففة لانه وانما محففة كونه خبرا عن جهتهم اليه وقوله المدخلة لانها لو كانت
خبراً عن جهتهم لكانت مكسورة نحو قوله انما كانت المدخلة خبرا عن جهتهم لان قراءه
رفع المحذوف في ان لفظ الحمد ليس باسم لها فجملة الحمد للادب العالمين خبرها
ومحذوف الثاني ان الحمد لله تعالى الاستاذ قوله واحد وعدهم ان واحد وعدهم كذا
فلهذا انما في ان الحمد لله تعالى ان في المحففة من الشرطية مع عدم وجود فعل
قبلها قوله ما سياتي عطف على مثل قوله تعالى الحمد لله تعالى في قوله
قوله من قوله تعالى ما وبيانه له ان حال كونه من قوله تعالى وان
ان يكون هو من طعن محذوف على ملكوت وان في الشرطية من الشرطية ومنها
محررات ما كذا قوله القاض وغير ذلك عطف على الترتيب او البعيد ان وغير ذلك
من قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سقى قوله ولا يحتاج على صيغة المجهول
عطف على لا يرد فيكون داخل في جهة التفرع قال الطبيب قوله ولا يحتاج مطلق
على قوله فلا يرد وهو من التفرع في الدفع ان في دفع الايراد المذكور بمثل قوله تعالى
واحد وعدهم ان الحمد لله رب العالمين وبمثل قوله تعالى وان على ان يكون
وبمثل قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سقى وغير ذلك قال البعض قوله في الدفع
ان في دفع ما يرد من مثل قوله تعالى واحد وعدهم ان الحمد لله رب العالمين وما شبه ذلك
ان تعسف على اللزوم المستفاد من يلزم في المتن على العبارة في جملة الرغبات ولو تعسف
لفعل يلزم ان يكون قبلها فعل من افعال التحقيق عابا ان الشرا لا طيبا وهذا
خروج عن الطريق المستقيم واخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبار الى الاول
عليها دليل ولا يدلو عليه حاجة المستفاد الخروج عن الطريق المستقيم في التناج

التسيف ركوب الأمير من غير تدبير قال الاستاذ ولا يحتاج في الرفع من رتبة
المراد المذكور الى تعسف من اللزوم المتأخر كما يلزم في المقابلة الفلانية من اللزوم
ليس هذا على بل الكثر وقال صاحب المناهج قد لا يلزم في الرفع الى التعسف من اللزوم
على الفلانية ان كان كونه في الرفع من رتبة الفعل من افعال التحقيق
اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل منها بعيد عن العقل اولاد لا هذه
المبارزة في هذا المعنى اصلا ولا قرينة عليه قطعا فتعسف عمل العبارة على هذا المعنى
طاهر فليور الشئ في الصورة الكسرية مع ان مال هذا انه لا يلزم ان يكون
قبلها فعل من افعال التحقيق سواء كان بعد فعلها حجة اسمية او فعل متصرف وعاء
او غيره او غير متصرف ولكن اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون من افعال التحقيق
وهذا فاسد كما في خلاف ما افاده المتن بالاشارة وهو انه اذا كان بعد فعلها
متصرف غير الشرط والهاء يلزم ان يكون قبلها فعل من افعال التحقيق وصرح به
المحقق السيكي في احوال اللزوم على العلة كغيره في استحقاق النجاة فتوجه
عبارة المتن به مدح على حسب الامكان وهذا لكن الاحتياج الى هذه التوجيه
بالنظر الى عبارة المصنف لذكره الجملة الاسمية بعد ان المحقق في الامثلة واما
بالنظر الى ذات المسئلة في لفظه ان يقول بعد قوله فتأمل في طرثاوس مقدر
وتأمل على الفعل مطلقا ويلزم مع الفعل المتصرف الغير الشرط والهاء ان يكون
قبلها فعل من افعال التحقيق وبعد حرف النفي الى آخره لانه المقصود من هذه
اللزوم التفرقة بين المحقق والمصدرية ولا تدخل المصدرية على الجملة الاسمية
والفعل الغير المتصرف وفعل الشرط والهاء فلا يحتاج الى التفرقة في هذه البصيرة
هذه الخلاصة كما كانت المحققين في بيان هذه المسئلة ولا يرد عليه شيء من المواد
مثلا قوله تعالى وآخرون دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ان فيها محققا مع انه لم يوجد
قبلها فعل منها لكن مدحها جملة اسمية وقس على هذا باقي الامثلة الواردة
على المتن وجه اللزوم ان علة لزوم كونه الفعل قبلها من هذه الافعال لعلامة
على النجاسة ان كان كل منها مناسبا للاخر في التحقيق ان في افادة معنى التحقيق
او وجه اللزوم تأكيده التحقيق الذي في ان اول الايدان من اول الامر انما هي
المحقق لان النجاسة لا تأتي بعد فعل التحقيق كما قاله صاحب الاسرار قال المصنف
قوله وجه اللزوم ان يكون ما قبلها فعل من افعال التحقيق قوله وجه اللزوم
مبتدأ وغيره قوله النجاسة ان مقتضى المحقق بفعل التحقيق وبالعكس

وبالعكس في التحقيق ان في معنى التحقيق وقال الاستاذ قوله وجه اللزوم ان
سبب لزوم فعل التحقيق قبلها المناسبة ان مناسبة فعل التحقيق بان المحقق
المفتوح في التحقيق ان في افادة معنى التحقيق يعني ان التحقيق مستند
من ان المحقق المفتوح والقوم الزعموا الفعل الدال على التحقيق قبلها
لما سببه بها في افادة معنى التحقيق وعلى ان المناسبة وان للوصول لم تقتضيه
ان اللزوم بل تقتضيه الاولوية ان تقتضيه كونه من افعال التحقيق اولى والاولية
لا تقتضيه اللزوم قال بعض المحققين قوله وعلى وان لم تقتضيه الخ جواب سؤال مقدر
كأنه قيل ان المناسبة في التحقيق لا تقتضيه اللزوم بل مقتضاها الاولوية فاجاب
عن ذلك بالتسليم حيث قال وعلى وان لم تقتضيه بل الاولوية الا انه ان كان
الثان قال الاستاذ قوله الا انه ان كان والا يمتنع لكن استدراك من قوله
وان لم تقتضيه الخ التزم على صيغة المجهول وقوله رعايتها ان المناسبة نائب فعل
الزعم قال البعض قوله رعايتها رعايتها افعال العلة بشهادة الاستاذ
والشيخ بكمالات البقاء والقوى ثم الخ ان لم يكن ان كان قبلها ان
الظن ان فعل الظن مع الفعل الدال على الظن كقوله تعالى وحسبوا الاكبر فتنة
ان وحسب بنو اسرائيل ان لا يصيبهم بلا وعذاب تقبل الانبياء وتكفر بهم كذا قاله
القاضي فتأمل ان ان الخ كان قبلها الظن المحقق ان المفتوح المحقق باعتبار جريته
ان الظن مجرى التحقيق ان مجرى فعل التحقيق بسبب دلالة ان الظن على الوقوع
ان على غلبة الوقوع وتحتل النجاسة ان ان النجاسة باعتبار عدم جريته
مجرى التحقيق بعدم اليقين ان بسبب عدم اليقين بسبب عدم دلالة على اليقين
قال الاستاذ قوله ثم الخ ان لم يكن ان كان قبلها ان الظن ان الفعل الدال
على الظن تحتل ان ان الخ قبلها الظن المحقق ان ان المحقق باعتبار جريته ان الظن
مجرى التحقيق ان باعتبار تنزيه منزلة التحقيق لدلالة على الرجاء فيقرب من العلم
بسبب دلالة على الوقوع والنجاسة ان وتحتل النجاسة باعتبار عدم جريته العلم
مجرى التحقيق بعدم اليقين ان بسبب عدم دلالة على اليقين احتمال ان الخ كان قبلها
الظن النجاسة متباعدة عن الفعل المتصرف اذ الدخلة على الاحتمال لا تحتملها وعدم
لما سبب في غير لاق في الفصل بلا يمتنع احتمالها وان ما قبلها فعل التحقيق على ما سبب في
منا على قوله فانهم كذا قاله على الحدادى نحو علمت ان زيد قائم مثال لما خففت وعمل
في غير الثالث ووجه قبلها فعل من افعال التحقيق وان محققا واهمها في الثالث المقدر

واليه اشار الثالث بقوله ان ^{بفتح} الهمزة وسكون الفون ففتحة المفتوحة
 المستدرة والضمة للثان وزيد مبتدأ وقام خبره والجملة الاسمية مرفوعة
 على انها خبران واللام مع الجزر صفة ان وان مع صلتها في تأويل المفرد اما
 مفعول اول علمت ومفعول الثاني مخذوف اس علمت قياما بابتا او هو قائم مقام
 المفعولين فلا يحتاج الى تقدير الثاني ثم شرع في بيان فرق آخر بين المكسورة
 المخففة والمفتوحة المخففة فقال وتدخل يعني ان المكسورة المخففة انما يجوز دخولها
 على فعل من افعال المبتدأ والجزر والمفتوحة المخففة ليست كذلك فانها يجوز دخولها
 على الفعل مطلقا قوله ان يجوز دخولها ان المفتوحة المخففة اشارة الى ان تدخل
 ممكنة عامة لا ضرورية كذا قاله احمد نازي على الفعل مطلقا او سواء كان ذلك الفعل
 من افعال المبتدأ والجزر او لا ان اولم يكن من افعال المبتدأ والجزر يعني سواء كان ذلك الفعل
 من افعال داخلية على المبتدأ والجزر او لم يكن من افعال داخلية على المبتدأ والجزر متصرفا
 كان ذلك الفعل او لا ان اولم يكن متصرفا او دعاء او لا ان اولم يكن شرطا
 او دعاء قال على الحدادى قوله وتدخل على الفعل مطلقا يجوز ان يكون محظا
 على قوله يكون قبلها او ويكون ابتدائية ويكون تدخل ضرورية لا ممكنة عامة
 كما زعم احمد نازي انه ممكنة عامة لا ضرورية فيقع التقدير بين يكون يدخل ضرورية
 بالنظر الى قيد الاطلاق بمعنى انها اذا دخلت لزمت ان تدخل على الفعل مطلقا
 لا مقيد بكونه فعل المبتدأ او بكونه متصرفا او بكونه شرطا او بكونه دعاء او غيرها فمقتضى
 ما قاله الثالث من ان معنى الدخول في المفتوحة ليس بمعناه في المكسورة
 ولعل قوله فانهم اشاروا الى ما قلناه قوله ان يجوز كونه مفسر بكسر السين
 المستدرة ضمير الثالث المقدر قوله جملة بالنصب خبر الكون وفعلية صفة جده وقوله
 مطلق صفة جملة فعلية او سواء كان فعلها من دواخل المبتدأ والجزر او لا يعني
 الجملة الفعلية التي كان فعلها من دواخل المبتدأ والجزر او لا قال الاستاذ قوله
 فعلية مطلقا او سواء دخل فعل تلك الجملة على المبتدأ والجزر او لا هذا تفسير
 لما ل عبارة المصنف وما صلبها وقال صاحب المنافع قوله ان يجوز
 كونه مفسر ضمير الثالث المقدر جملة فعلية مطلقا يشير الى ان قضية تدخل مطلقا
 عامة يكفي الوقوع في بعض الاوقات وهو المقصود بالجواز هنا وقال البعض قوله

قدله ان يجوز كونه مفسر بكسر السين المستدرة مضاف الى ضمير الثالث وقوله
 المقدر صفة لضمير الثالث جملة بالنصب خبر كونه فعلية صفة لجملة مطلقا
 صفة لجملة فعلية كما يجوز كونه مفسر ضمير الثالث اسمية هذا شبه ان لا اله
 الا الله وعقوله هو الله ولزوم كونه مفسر ضمير الثالث اسمية خبر الكون الثاني
 قال الاستاذ قوله ولزوم كونه اسمية الى جواب سؤال مقدر وهو كيف
 يجوز كونه مفسر ضمير الثالث المقدر جملة فعلية مطلقا والحال ان مفسر الثالث
 لا يكون الا جملة اسمية كما قرره النحاة في الجواب ولزوم كونه اسمية انما هو
 ان لزوم كونه اسمية قدله ولزوم كونه اسمية مبتدأ وقوله انما هو اذا لم يدخل
 خبره عليه ان على ضمير الثالث شئ من النواسخ ان من نواسخ المبتدأ والجزر
 كان المستدرة والمخففة وافعال الناقصة وافعال القلوب وغير ذلك
 قال صاحب المنافع قوله انما هو ان ذلك اللزوم اذا لم يدخل عليه ان على ضمير الثالث
 شئ من النواسخ كما في جميع صور ان المخففة فانها من نواسخ المبتدأ والجزر
 وقال الاستاذ قوله انما هو ان ذلك اللزوم اذا لم يدخل عليه ان على ضمير الثالث
 شئ بالرفع فاعل لم يدخل من النواسخ ان من نواسخ المبتدأ والجزر وعلى اربعة
 الافعال الناقصة وافعال القلوب والحروف المشبهة بالفعل وما ولا المشبهتين
 وقال الآخر قوله انما هو ان ذلك اللزوم اذا لم يدخل عليه ان على ضمير الثالث
 شئ كان المخففة المفتوحة مثل قوله تعالى قل بعد الله احد من النواسخ ان من نواسخ
 المبتدأ والجزر واما اذا دخل عليه شئ منها فيجوز ان يفتقد يجوز كونه مفسر
 ضمير الثالث فعلية او جملة فعلية نحو قوله تعالى فانها لا تعنى الا بصار قال صاحب المنافع
 قوله فيجوز كونه فعلية كما يجوز كونه اسمية كما صرح به ان لزوم كونه اسمية اذا لم يدخل
 عليه شئ من النواسخ وجوابه كونه فعلية اذا دخل عليه شئ منها الرضى في شرحه
 على الكافية في بحث ضمير الثالث حيث قال فاذا لم يدخل عليه نواسخ المبتدأ والجزر فلا بد ان يكون
 مفسر جملة اسمية واذا دخل عليه جاز كونه فعلية اسمية كما في قوله تعالى فانها لا تعنى الا بصار
 ويقول ما هو قائم زيد انتمي كلام قوله فليس معنى الدخول يتبع مع قوله ان يجوز كونه
 الى كذا قاله احمد نازي في المفتوحة المخففة بمعناه ان معنى الدخول في المكسورة المخففة

قوله فافهم فيه اشارة الى ان الدخول على الفعل في المكسورة المخففة يكون
 صريحا ولا يكون بعدها معولا بخلاف المفتوحة المخففة لانه الدخول على الفعل فيها
 لا يكون صريحا بل على ضمير مقدر ويكون ما بعدها معولا لهما تأمل كذا قال بعض
 الافاضل وقيل اشارة الى ان الدخول في المكسورة المخففة ممتنع وفي المفتوحة
 المخففة مطلق وقيل اشارة الى ان الدخول في المكسورة المخففة واجب وفي المفتوحة
 المخففة جائز بقريته المطلقة وانه الدخول في المكسورة المخففة حقيقة وفي المفتوحة
 المخففة مجاز وقيل اشارة الى ان الدخول في المكسورة المخففة ضرورة وفي المفتوحة
 المخففة فكنة عامة قال بعض المحققين قوله فافهم لعله اشارة الى تذكر ما مر ان المخففة
 المكسورة تدخل على الفعلية والاسمية مثل ما نحن فيه من المخففة المفتوحة فانها ايضا
 تدخل على الفعلية والاسمية اذا دخل عليها شيء من النواسخ واذا لم يدخل لزم دخولها
 على الاسمية لكن دخول المخففة المكسورة على الفعلية ليس مطلقا وليس يلزم ايضا
 ادعى تقدير الدخول على الفعلية يلزم كون الفعل من دواخل المبتدأ والخبر وبهذا قد ظهر الفرق
 الفارق بين المخففتين واجتنى ايضا عمرة على انه ليس معنى الدخول في المفتوحة عند التخفيف
 بمعناه في المكسورة عند التخفيف ولما كان الفعل الذي دخلت على عليه ثلثة اقام فعل
 مشرف او غير مشرف مثل كاد وجبى والاول اما شرط او دعاء او غير شرط ودعاء وكل من الثلثة
 شروطا اراد ان يذكر شرطها فقال ويلزمها او ويلزم المفتوحة المخففة مع الفعل وانما قال
 مع الفعل لانها لو كانت مع الاكم نحو قوله تعالى واخذ عودهم ان الحمد لله رب العالمين لم يلزمها
 الحروف لانه لا يشبه بان المصدرية ولم يخرج الى التقوية لان التغيير مع الفعل كثر وهذا الخذف
 ودفع الفعل بعدها وليس مع الاكم الخذف ولما كان التغيير مع الفعل اكثر ما هو مع الاكم وهذا
 الخذف عوض مع الفعل ولا يبعد مع الاكم كذا في المتوسط المتصرف ان حال كونها مع الفعل المتصرف
 الذي له مصدر كضرب وعلم حيث يمكن تأويله بالمصدر قوله غير الشرط بالنصب على انه حال
 من الفاعل المستتر في المتصرف ان الفعل الذي يتصرف حال كونه غير الشرط وغير الدعاء لانها وان كانا
 متصرفين بحيث يكون لهما مصدر لكن مصدرهما انما هو مصدر رلها حين كونها غير الشرط والدعاء
 فانها ما دام شرط ودعاء لا يمكن اخذ مصدر منهما مع انهما في شرطية ودعائية فيلحق في حكم غير المتصرف
 ان يلزم مع دخولها في المفتوحة المخففة على ان يدخل الفعل المتصرف ومع قبلها او المفتوحة المخففة
 فعل التحقيق تفسيرنا هذا او وانما فسرنا بقرينة الامثلة الآتية وعلى الجزئية التي لا يضيغ القواعد
 وايضا لهما الى فهم المستفهم والشواهد على الجزئية التي يستند بها في اثبات القواعد كدوام التبريل
 كلام العرب المندرج بغير بيتهم في اخص الامثلة كذا في المطول قال بعض الجواث
 قوله بقرينة الامثلة جواز استبدال مقدر كانه قيل من اين اخذت هذا التفسير

هذا التفسير حيث قلنا ان مع دخولها عليه وقبلها فعل التحقيق ولانما اخذ لهذا التفسير
 في العبارة فاجاب عنه وقال بقرينة الامثلة التي ستل عليك في المتن في كانه العبارة
 ما اخذنا ولو متافرا تبصر لكن لو لم يفسرنا ق الفهم من العبارة حيث قلنا ويلزمها
 مع الفعل المتصرف الى لان المعية توجد بكونه قبلها بعدها ومن اين يفهم ان يكون
 قبلها فعل التحقيق وبعدها الفعل المتصرف وقال البعض قوله ان مع دخولها عليه
 ان مع دخول المفتوحة المخففة على الفعل المتصرف تفسير لقوله مع الفعل المتصرف
 ودفع لما يتوهم منه من كون الفعل المتصرف فيما قبلها قوله وقبلها ارمع فعل بالمفتوحة
 للمخففة فعل التحقيق ارمع فعل دال على التحقيق قوله بقرينة الامثلة الآتية متنا
 ارمع وانما قيدنا بقولنا وقبلها فعل التحقيق بقرينة الامثلة وقال الاستاذ قوله ارمع
 مع دخولها ارمع المخففة المفتوحة عليه ارمع الفعل المتصرف وقبلها ارمع وقبلها
 ارمع المخففة المفتوحة فعل التحقيق قوله بقرينة الامثلة ارمع وانما فسرنا قوله مع الفعل
 المتصرف بهذا بقرينة الامثلة المذكورة في المتن والواقعة فيه قال بعض الشراح
 قوله مع الفعل المتصرف ارمع الجمله الفعلية المتصرفه لامع الجمله الاسمية نحو قوله تعالى
 واخذ عودهم ان الحمد لله وقال الآخر قوله مع الفعل المتصرف مع فاعله غير الشرط والدعاء
 ارمع حال كونه غير الشرط والدعاء وقوله حرف النفي بالرفع على انه فاعل يلزمه ويلزمها
 ارمع يلزم حينئذ حرف من حروف النفي وعلى لا وما ولن ولم ولما وان بكسر الهمزة وسكون
 قال بعض الشراح قوله حرف النفي فاعل يلزم ارمع حرف النفي وهو لا وما ولن
 ولم ولما وان نحو علمت ان لا تقدم فعلت فعل ماض متكلم وحده وان بجع الهمزة
 وسكون النون مخففة من المفتوحة المشددة ولهما ضمير لكان المقدر ولا نافية وتقدم
 بالرفع مضارع فاعله قوله ارمع ان كانا اشارة الى ضمير لكان المقدر قال
 بعض المحققين قوله بالرفع ارمع ملابس بالرفع او يرفع بالرفع او ارفع بالرفع ونحوها
 وقوله ان بجع الهمزة وسكون النون مخففة من ان المشددة المفتوحة والتفسير لكان
 ونحو تبينت فعل ماض متكلم وحده من الشيين ان ان تقدم بالرفع ارمع ان قال
 البعض اسم ان ضمير لكان ارمع وحده تقدم وكذا سائر الامثلة وقوله تعالى
 احسب الانسان والاستفهام انكار ارمع لا يظن ان الانسان لا يظن ان الانسان
 من الانا ابو جهل الذي هو قوت قريش وشجعائهم وما يدركون الله عليه متحقق
 المؤمنين كذا في تفسير عيون ان لم يقدر بالنصب ارمع وقوله تعالى احسب ان لم يره بالجرم

ان الله مع قول عز وجل أيظن الانسان ان لم يره الله فعله ولا يعاقبه بما فعل من الشر
 كذا في تفسير العيون اقول هذان المثالان اوردتهما المصنف في الامتحان مثالا
 لاجتماع حرفي النفي مع ان المصدرية والثاني اوردتهما مثالا للزوم حرفي النفي
 لأن الخففة فاختلف مقتضاها وظننت اننا انما نتم بالجزم ان الله وعلمت اننا
 ان الله تقدم بالرفع ان علمت انه ما تقوم فالاول بفتح الهمزة وسكون النون
 خففة من المفتوحة المستدرة والثانية بكسر الهمزة وسكون النون نافية كما في قوله
 ان الله هو الا وحى يوحى ان ما هو الا وحى يوحى قوله او السبع عطف على حرف النفي
 ان او يلزمها سين الاستقبال بقرينة سوف كقولهم تعالى ان يكون بالرفع
 في الخففة في هذه الآية دخلت على الضمير المقدور ومجلة سيكون مفسرة له وعلامة
 كونها خففة على دخول السين في ذلك الفعل فانه لو كانت التركيب علم ان يكون
 بغير السين لم يفرق بين كونها خففة وبين كونها مصدرية فانه لما كان للفعل
 ههنا مصدر وهو الكون احتاج الى الفرق ولما دخلت السين علم انها ليست
 مصدرية لان الكون مصدر يكون لا مصدر سيكون قال صاحب تفسير العيون
 وان خففة من الثقيلة والسين عوض من التخفيف ولهما ضمير الثاني ان
 علم الله ان الثاني سيكون منكم مرصعة او سوف ان او يلزمها لفظ سوف كقوله
 ان الله اعلم فاعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدره فان الخففة كانت
 مقرونة ببيان وهو فعل له مصدر وهو الايمان ولما دخلت سوف علم انها خففة
 وليست بمصدرية بل هي داخلية على ضمير الثاني ومجلة سوف يأتي مفسرة له وان مع صلتها
 مفعول لقوله اعلم وقام مقام المفعولين في جواب الجاني قال ملاح حليم في شرح معنى
 اللبيب قوله واعلم فاعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدره هو من القرب الثاني
 من التبرج الا ان عروضة زوخت بالحين ان كانت الرواية بتشديد الدال
 من قدره الله تقديره او من الغرض الرابع منه ولا زحاف في العروضة لانها كثرها
 ان كانت بالتخفيف ولم يسم كما في قوله ووجه كون هذه الجملة المصدرية بالفاء اعراضية
 معبرة لتأكيد ان الاخبار بان علم المرء ينفعه فيه باعث وتقوية على امتثال المرء
 في قوله واعلم وان بالفتح والتخفيف الخففة من الثقيلة ولهما مخذوف ضمير الثاني
 لاضواء الامور لعدم عائد من الجز والمرد ان المقدور واقع قطعاً وان تأخر الحين
 وفيه حكمة لنفس وتسهيل لامور الشاقة وقال صاحب المختصر قوله كقوله واعلم

لا بد من العلم بالبيان

واعلم فاعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدره قوله فاعلم المرء ينفعه اعتراض
 بعبية اعلم ومفعول وهو سوف يأتي كل ما قدره وان على خففة الثقيلة والثاني
 مخذوف معنى ان المقدورات واقعة البتة وان وقع فيه تأخير وفي هذا تسليية
 وتسهيل للامر فالاعتراض ببيان التخييم لانه انما يكون بفضله والفضلة لا بد لها
 من اعراب وبيان التكيل لانه انما يكون له دفع ايها من خلاف المقصود وبيان
 لانه لا يكون الا في آخر الكلام لكن يشغل بعض صور التذييل وهو ما يكون
 بمجلة لا حمل لها من الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى لانه كما لم يشترط
 في التذييل ان يكون بين كلامين لم يشترط ان لا يكون بين كلامين فتأمل مع يظهر لك
 فساد ما قيل انه بيان التذييل بناء على انه لم يشترط فيه ان يكون بين كلامين
 متصلين وقال صاحب الهادي قوله فاعلم المرء ينفعه اعتراض بالفعل بين الفعل
 ومفعوله لتبنيه المحاطب على نفع العلم مطلقاً لا سيما على هذا الامر الذي عليه
 مدار امور الدنيا والآخرة وقائدة انشاء اشياء عليه ما بعد ما سببه ما قبلها
 ان على الخففة لان الناصبة لا تجامع سوف ولهما ضمير الثاني المتضمن الحذف
 معنى انه لا محالة سوف يأتي المرء كل ما قدره من خير وشر في ازل الازال بلا نزاع
 ولا جدال وقيل قوله فاعلم المرء مبتدأ خبره قوله ينفعه والمبتدأ مع خبره اعتراضية
 بعد الفاء وقيل قوله فاعلم ينفعه جملة مقترضة وان سوف يأتي كل ما قدره مفعول اعلم
 والالف في قدره للاشباع ان على الخففة من الثقيلة وضمير الثاني مخذوف معنى ان المقدورات
 آتية البتة وان وقع فيه تأخير وفي هذا تسليية وتسهيل للامر قوله او قد عطف على القريب
 او البعيد ان او يلزمها مع الفعل المتصرف لفظ قد كذا علمت اننا ان تقدم بالرفع
 ان الله فعلت فعل ماض متكلم وحده وان بفتح الهمزة وسكون النون خففة من المفتوحة
 المستدرة ولهما ضمير ثان مقدركما اشترنا اليه انفا وقد للتحقيق مع التقليل وتقدم
 فعل مضارع مخاطب فاعلم فيه انتع والمجلة مرفوعة المحل خبر ان الخففة ولهما ضميرها
 في تأويل المفرد منصوب المحل مفعول به لعلمت قائم مقام المفعولية قوله لم يكن علة
 للزوم هذه الحروف ان واغا يلزمها مع الفعل المتصرف هذه الحروف الاربعة لم يكن
 او علة للزومها مع الفعل المتصرف هذه الحروف او علة للزوم احد هذه الحروف او علة للشرط
 المقدور ان واغا شرط للزوم تلك الحروف في دخولها على الفعل المتصرف لم يكن قال البعض
 قوله لم يكن علة لقوله ويلزمها مع الفعل المتصرف هذه الحروف ان لكن كل واحد منها ان

من هذه الحروف الاربعة المذكورة في المتن كالعض عن المحذوف او عن النون المحذوفة او
عن ان المحذوف من النونين ولهذا سمينا النواة حروف التقديس قال البعض قوله
كالعض عن المحذوف او عن النون المحذوف من المشددة ولهذا يستعمل النواة حروف
التقديس كذا في فتح الاسرار قال الاستاذ قوله كالعض او كالعض من احدى نوني ان
المحذوف في هذا يكون قوله المحذوف - صفة لاحدى النونين المقدر لم يقل عوضا لان العض
لا يكون الا للعضوية وليس من شأنه كذا لثبوت النون في البعض والاستقبال في الآخر والتعكيل
في الآخر قوله وللفرق عطف على لكونه وعلة ثانية - للزوم هذه الحروف قال البعض قوله وللفرق
معطوف على قوله لكونه وعلة ثانية - بدو العطف لقول المصنف ويلزمها مع الفعل المتصرف
هذه الحروف او لخصوف الفرق بينهما او بين المتقدمة والخففة - وبين الناصبة او وبين ان
الناصبية لا تقع الا لئلا يباس بينهما اما لفظا فظاهرا واما معنى فلكونهما حرفي المصدر
قوله فان هذه الحروف تعليل واثبات لمصطلح الفرق بهذه الحروف او وانما حصل
الفرق بهذه الحروف قوله لا تقع جملة جواز او لا تقع هذه الحروف بينهما او بين الناصبة
وبين فعلها او الناصبة يقع لا يقع احد هذه الحروف بينهما وبين فعلها تأمل قال
بعض هؤلاء هذا الكتاب اقول ليس هنا على اطلاق لقول المصنف في الامكان ان حرف النون
لا يجتمع المصدرية ومثل بقوله تعالى ولا يرون ان لا يرجع واوجب ان لا يندروا ويجب
ان لم يره فالصواب اخراج حرف النون عن هذا الحكم كما اخرجها المصنف فلا يحصل الفرق
بحرف النون فيكون لزومها لمجرد العض عن المحذوف - وقال قاضى في حاشية الضوء
وانما كانت هذه الحروف الاربعة فارقة بينهما لانها لا تجتمع ان المصدرية لكونها لا تقبل
وهذه الحروف ايضا اما للاستقبال كالسبع وسوف ولا اول الحال مثل ما وقد لاها
لتعريب المضاف الى الحال فعل الاول يلزم الجمع بينهما في معنيين متضادين وكلاهما لا قد لا دخل
فعلا دخل عليه ما يجعله مستقبلا وحرف النون في ذلك للاثبات فلا يجتمعان لا يرد علينا ازيد
ان لا يقدم وعلت ان لا يقدم بالرفع لتعذر مجي مع الفصل معه اما حرف النون فللزوم التكرار
واما البواعي فلتوارد النون والاثبات معا وقال بعض المحققين وانما حصل الفرق لان الناصبة
لا تجتمع بهذه الحروف اما لفظا فلتقدم جواز الفصل بينهما وبين معموليها لضعفها في العمل
واما معنى فلان حروف الاستقبال مخصصة للفعل الى الاستقبال فلهذا لا تجتمع الناصبة للفعل
لانها ايضا مخصصة له فيلزم الاستدراك واما قد فلا يصح فعلا دخل عليه ما يجعله مستقبلا
واما حرف النون فزيادة مضادة مع تلك الحروف الثلاثة - لا يجمع بينهما وبما ذكرنا فظهر
وجه تخصيص اختيار هذه الحروف للفرق مع ان الفرق يحصل بمجرد الفصل قوله لانها او الناصبة
علة

وبعد ان كان العطف

في الاخر قوله وللفرق عطف على لكونه

علة لوقوعها بينهما وبين فعلها قال البعض قوله لانها او الناصبة علة لقوله
لا تقع بينهما وبين فعلها ومتعلق بلا تقع مع او مع فعلها بتأويل المصدر او
في تأويل المصدر والفصل بين الناصبة وبين فعلها بها او بهذه الحروف يتاقيه
او التأويل فان قلنا ان المخففة كالناصبية تجعل مدخولها مؤلا بالمصدر
فيلزم ان يكون الفصل باحد هذه الحروف متايقا لتأويل المصدر بها ان المخففة
قلنا بين التأويلية فرق فان ان الناصبة لو كانت بعدها احد هذه الحروف
لزم ان تقول جملة يتوسط بينهما وبين الناصبة احد هذه الحروف مع ان هذا
المتوسط يتاقي تأثير الناصبة بخلاف تأويل المخففة المتقدمة فانها مؤولة بجملة
عبارة عن ضمير شان كانه اسمها فكان المخففة لم تذكر فيما بعد هذه الحروف
فلا يكون هذه الحروف متايقا لتأويل المخففة ونقول ان المخففة لقولها تأثر
مع الفصل بخلاف الناصبة فانها لضعفها لا تأثر الا بلا او بجملة لا النافية
من هذه الحروف يقع الفصل بين الناصبة وبين فعلها بلا يتاقي التأويل قوله
ولانها او الناصبة عطف على قوله لانها وعلة ثانية - لعدم وقوعها بينهما وبين فعلها
قال البعض قوله ولانها علة ثانية لقوله لا تقع بينهما وبين فعلها ومتعلق به قوله
لضعفها او الناصبة يقع لضعفها في العمل لا تقوى او الناصبة يقع لا تقدر على العمل
او على النصب بالفصل بهذه الحروف الا بها او الاتقوى على العمل بالفصل بجملة لا
قوله فانها او لا تعليل للحكم المستفاد من الاستثناء بقوله الا بها وقوله لكثرة دورانها
او لكثرة دوران لا متعلق لقوله تدخل او لا وعلة لدخولها في مواضع كثيرة وموضع
غير متصرف على وزنه ما جدد لا يدخلها او تلك المواضع اخذتها او نظائر لا من حروف
قد جئت بلامال بدخول لا في اثناء الجار والمجرور مع شدة اتصالهما او بوقوع لابين حرف
ومعوله قال الدخلى ان الناصبة لا يفصل بينهما وبين فعلها شيء من حروف النون الا بلا
لكثرة دورانها في الكلام تقول علمت ان لا تقدم واريد ان لا تقم وقال بعض الشراح
ان الناصبة لا يفصل بينهما وبين فعلها شيء لضعفها بل قد يفصل بلا لكثرة دورانها
في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها اخذتها قد جئت بلامال فلا يحصل الفرق في جميع
بمجرد وجود لا النافية فانها تجتمع في بعض الصور مع كل منهما كما في قوله تعالى لا يكون
وامثاله قوله ان لا تقبلوا يعني تحب وجود لا النافية - لا يحصل الفرق بين المخففة
وبين الناصبة اوحين ودخولها اوحين الفصل بها لا يحصل الفرق بين المخففة وبين الناصبة

بها ان بلا بل بالمثل ان بل يحصل الفرق حينئذ بالمثل قوله فان ما بعدها اثبات
 للحكم المستفاد مما بعده كلمة بل ان فان الفعل المنفي بعد مادة الالف والنون
 بالفتح والكسرة او فان الفعل المنفي بعد مادة ان يفتح الهزلة ويكون النون
 ان كان ما بعدها منصوبا لفظا فالناصبه ان في الناصبه يفتح فائدة الالف
 والنون او فائدة ان ان الناصبه والاس وان لم يكن منصوبا بل مرفوعا
 كقوله لا يرجع اصله ان لا يرجع فقلبت النون لاما لقرب مخزجها من
 اذ تحت اللام المنقلبة في لام الاصل ويصار الالف الى الخففة ان في الخففة
 يفتح فائدة ان يفتح الهزلة ويكون الفعل الخففة من المشددة او فائدة الترتيب
 من الالف والنون الخففة من المشددة قوله او بالفتح عطف على بالمثل ان
 بل يحصل الفرق بحسب المعنى قوله فانه ان الثاني اثبات للحكم المستفاد
 مما بعده كلمة بل المستفاد من العطف ان معنى ان ان اريد وقصد به ان
 بما بعدها الاستقبال ان معنى الاستقبال ومن ارجع ضمير به الى لفظ لا نظرا
 الى العطف وفتر الاستقبال بالنفي في الاستقبال حيث قال ان النفي في الاستقبال
 فقد تعسف بل ضل ضللا لا يبيد ومن ارجع ضمير به الى المعنى نظرا الى قرينة ونظرا
 الى احتمال رجوعه اليه فقد ترد الاحسن قال البعض وضمير به راجع الى ما بعدها
 ويحمل رجوعه الى المعنى المراد به معنى ما بعدها ان معنى الفعل المنفي بعد مادة ان
 ومن قال المراد به معنى ان الناصبه لانها تدل على الرجاء والاستقبال كما يدل المضارع
 على الحال والاستقبال فقد خرج عن الطريق الذي هو مراد الشارع وقد اختلف
 خلاف مراده لانه نشأ من عدم التمام فلهذا فالناصبه ان في الناصبه والاس
 ان وان لم يكن به الاستقبال فالخففة ان في الناصبه لان الناصبه تخلص
 المضارع للاستقبال دون الخففة قال شارح الارشاد والمضارع منصوب
 ما وقع بعده ان المصدرية الناصبه وهي للاستقبال اذا دخلت على المضارع والمجرد
 المصدرية ان دخلت على الماضي ولذا لا يدخل على فعل غير متصرف ولا يقع مطلقا بعد العلم
 وما بمعناه كالتيبين والتعيين والكشف والاكشاف لانها للرجاء المنان للعلم
 والواقعة بعده على الخففة من المثقلة وبعد الظن جاز الوجهان انتهى كلامه قال
 قاضي في حاشية الفتوى واعلم ان اية المشددة وان الخففة وان المصدرية
 لكل منها موقع لان هذه الصورة ان صورة التركيب من الالف والنون انما يكون قبلها
 قبل مسقط عليها أولا والاو انما ان يكون فعل تحقيق او ظن او غيرهما فالاول مسقط

٢٧
 والخففة منها ولا يجوز وقوع المصدرية فيه لانها للرجاء والطبع فيقتضيه
 ان يكون ما بعدها لا معلوما محققا والعلم على خلافه ولا يجوز ان يذكر
 قبلها فعل للرجاء والطبع نحو ان زيد يقوم للمتناور وبينهما والثالث
 يتعين الناصبه والثاني يجوز فيه الامران كونها خففة وكونها مشددة لان الاشياء
 يثبت بالظن بخلاف غيرها وكونها مصدرية لانها مع ما بعدها في تأويل المصدر فيصح
 ان يقع مطلقا يقال حينئذ كقوله في كلياته والفاقر بين ان الخففة والناصبه اما من حيث اللفظ
 لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا في الناصبه والاف في الخففة واما من حيث المعنى
 لانه ان معنى الاستقبال في الخففة والاف في الناصبه وان الناصبه يجوز ان يتقدم
 على الفعل لانها معموله واذا كانت مفسرة لم يجوز ذلك لان المفسرة لا تتقدم على المفسر
 وان الموصولة المفسرة اذا وصلت بالماضي يؤكل بالمصدر الماضي واذا وصلت
 بالمضارع يؤكل بالمصدر المستقبل واذا اوليت المضارع تنصبه وكان معناها
 الاستقبال واذا اوليت الماضي خلع عنها الدلالة على المستقبل ولهذا يقع بعدها
 الماضي الصريح تقول ستر من ان قت امس ويكون الفارق بينهما حينئذ
 ان حين وجود النافية او حين دخولها او حين الفصل بها ما كان قبلها ان
 الخففة ان الفعل الذي كان قبلها من فعل التحقيق بانه لما قال البعض لفظا ماضيا
 او موصولا معنى على السكون منصوب محلا خبر ليكون وكان فعل ماض من افعال الناقصة
 ولهم مستتر فيه راجع الى ما قبلها ظرف مستقر منصوب محلا خبر لكان والضمير راجع
 الى ان الخففة وقوله من فعل التحقيق ظرف مستقر منصوب محلا صفة ما قال
 الاستاد واما التي كان قبلها فعل التحقيق الحقيقي فلا تحمل الناصبه لان الفعل
 المصدرية بها لكونها للطبع والرجاء غير مقطوع به فلا يناسب قبلها التحقيق
 انتهى فنقول اذا خففت المشددة تدمرت خطاها فلا تقع الا بعد فعل التحقيق
 كالعلم وما يجزى مجراه كالتيبين واليقين والاكشاف والظهور والنظر والفكر
 والايحاء والنداء ونحو ذلك او بعد فعل الظن بتأويل ان يكون ظنا غالبا مقاربا للعلم
 وذلك انها بعد التحقير شابهت لفظا ومعنى الناصبه اما لفظا فظن صر واما معنى فلكونها
 حرفي المصدر فاريد الفرق بينهما فالنظم قبل الخففة فعل التحقيق او ما يجزى مجراه
 من الظن الغالب ليكون مؤدنا في اول الامر انها خففة لان التحقيق بان الخففة التي
 فائدتها التحقيق انسب واولى فلهذا لم يجرى بعد فعل التحقيق اليه ان الناصبه فاما

بعد فعل الظن وما يجري مجرى العلم فيجب الناصبة والمشددة والمخففة كما في قوله تعالى
وحسبوا ان لا يكون قتيلاً قتيلاً بال نصب والرفع في الرفع على ان الحبان ظن غالب
فلا التباس بينهما الا في هذا الموضع قوله مع انضمام الفصل حال من الفارق او
ظرف ليعلم ان حال كونه مقدومة مع انضمام الفصل بينهما برأيهما بل قوله اليه
ان في فعل التحقيق او ما كان قبلها متعلق بانضمام فاذا اتفق وقع لا بعد المخففة
في ان كانت المخففة بعد فعل التحقيق لم يلبس بالناصب لما قد بينا ان الناصبة لا تقع
بعد فعل التحقيق وان كان بعد فعل الظن جاز ان تكون ان مخففة وناصب
كما في الآية السابقة والحاصل ان التي تقع بعد فعل التحقيق مخففة لا غير وكذا جاز مجرى
مجري التحقيق وجوز الفراء وابن الانبار وقول الناصبة بعد فعل التحقيق
غير المعدل وفي حرف جاهد لمن اراد ان يتم وذلك اما المحل على ما المصدرية او على المخففة
لا غير فانه ان الفصل او انضمام الفصل وان للوصلية جاز ان جاز الفصل
مع الناصبة او وان جاز انضمام الفصل بالناصب او وان جاز وقوع فعل التحقيق
قبل الناصبة لكن لا يجوز ان الفصل او انضمام الفصل او وقوع فعل التحقيق قبل
عن كونه ان الفصل او انضمام الفصل او وقوع فعل التحقيق قبل الناصبة خلاف
الظاهر في الجملة فافهم لعل وجه الفهم انه لا يفيد الفرق الكلي بل يحتمل ان يكون
ناصبه لكونه جائزاً وان كان خلاف الظاهر الا ان يقال ان خلاف الظاهر معتبر
والجواز غير معتبر مع ان الاصل في كونها ناصبة عدم الفصل والفصل خلاف
الظاهر وخلاف الظاهر معتبر في مثله كما قاله على الحدادي او وجهه ان كون
فعل التحقيق فارقاً ليس مطلقاً بل اذا كان صرفاً خالصاً كالعلم فاما بعد ما يرد
معناه كما اذا كان الظن بمعنى العلم فيجب المصدرية والمشددة او المخففة نص
عليه الرفع وكذا ان كان قبلها فعل الظن كما قال به آتينا او وجهه ان جواز
وقوع فعل التحقيق قبل الناصبة بطريق المحل على ما المصدرية او على المخففة لا غير
واما مع قطع النظر عن المحل لا يجوز لان الفعل المصدرية لكونها للطمع والرجاء
غير مقطوع به فلا يناسب قبلها التحقيق قال بعض المحققين اقول تدبر ما قاله الشارع
في قول المصنف عليه السلام في يظهر لك وجه التزم والدا علم بمقاييق الاشياء
كلاهما مختلفان العبد لكن الله تعالى وقتنا على هذا التحقيق والله قتيق لانه
ولي الله فيمن والحق لله ثم وعم حيث لم نجعلنا من احق الحق وهذا كرم
لما

لما تم احكام المخففة المفتوحة الداخلة على الفعل المتصرف غير الشرط والدعاء الواقعة
قبلها فعل التحقيق اراد ان يشرع احكام الداخلة على الفعل الغير المتصرف والشرط
او الدعاء فقال ولو كان او لم يكن احكام كون الفعل متصرفا غير الشرط والدعاء شرع
في بيانه احكام كونه غير متصرف فقال ولو كان الدعاء او لو كان الفعل الداخلة ان الفعل
الذي دخلت على ان المخففة المفتوحة عليه ان على ذلك الفعل قال الاستيا و
قوله ان الفعل الداخلة على عليه تفسير لم يرجع التفسير المستتر في كان وقوله الداخلة
صفة جرت على غير ما على للفعل والفعل هم كانه وقوله ولو كان غير متصرف الى عطف
وضمير عليه راجع الى الفعل قال في غير زاده قوله ولو كان غير متصرف الى عطف
على ما قبله بحسب المعنى فكانه قيل لو كان الفعل متصرفا غير الشرط والدعاء يحتاج
الى احد هذه الحروف ولو كان غير متصرف بان لا يجرى منه مضارع ولا غيره من الاصل
مخدوع وكاد او بال لا يجرى منه مصدر ولا غيره من الاصل وقوله او شرطاً عطف على غير
ان او كان الفعل متصرفا دخل عليه حرف من حروف الشرط نحو ان ولو او كان الفعل
شرطاً بان تدخل عليه واحد من ادوات الشرط مثل ان ولو وقوله او دعاء عطف
على القريب او البعيد ان او كان الفعل دعاء بان يتصل فيه وان كان وضعه لغيره
او بان كان مستقلاً في مقام الدعاء عليه اوله لا يحتاج مضارع مجهول وقوله الى احد
هذه الحروف نائب الفاعل للاحتياج في الجملة لا محل لها جواب لو قوله بل لا يجوز عطف
على قوله لا يحتاج وترقى من عدم الاحتياج الى عدم الجواز وفاعل لا يجب زعمارة
عن الاثبات ان لا يكون اثبات احد هذه الحروف متعلق بلا يحتاج ان لعدم التباس ان المخففة
لعدم الاحتياج الى احد هذه الحروف ومتعلق بلا يحتاج ان لعدم التباس ان المخففة
حينئذ ان حين كون الفعل الداخلة على عليه غير متصرف او شرطاً او دعاء او حين
دخول ان المخففة على فعل غير متصرف او شرطاً او دعاء او حين كان الفعل احد هذه
الافعال او حين وجد احد هذه الافعال قوله بالناصب متعلق بعدم التباس
ان لعدم التباس حينئذ بان الناصبة لعدم دخولها على واحد منها قوله لانها
ان الناصبة علة لعدم التباسها بالناصب بل علة لعدم مقدرة كاستثنا اليه اثنا
قال بعض الشراح في ان الناصبة لا تدخل على هذه الافعال لانها في نوقال البعض
قوله لانها ان الناصبة متعلق بلا يجوز وعلة له مع مدخولها ان الناصبة في حكم المصدر

ان في تأويله ولا مصدر ان والحال لا مصدر لغير المتصرف ان لغير الفعل المتصرف
 ان للفعل الجامد قوله والشرط والدعاء الخ ان وفعل الشرط والدعاء وهو
 جواب سؤال مقدر ثانيا من قوله ولا مصدر الخ فكأنه قيل ان فعل الشرط
 والدعاء متصرف لهما مصدر فيتم لا يحتاج حين دخول ان الخفة عليها الى احد
 هذه الحروف فاجاب بقوله والشرط والدعاء لا يؤولان بالمصدر وكذا غير المتصرف
 لعدم مصدره فمد قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم فان في
 وان عسى خفة اسم ضمير شان مقدر وعسى باض تام بمعنى قرب وان عسى ان يكون
 مصدرية ناصبة ويكون فعل مضارع ناقص منصوب بان المصدرية واسم ضمير شان
 فيه وخبره جملة قد اقترب اجلهم وجملة يكون في تأويل المفرد مرفوعة المحل خبر ان
 قال شهاب الدين وكون ان في وان عسى مصدرية قاله ابو البقاء لكن النجاة
 قالوا ان المصدرية لا توصل الا بالمتصرف وعسى غير متصرف وهو لا مصدر له فلذا
 منع من دخولها عليه ولم يدخل بعد لام المفارقة لعدم اللبس فالاحسن انها
 مخفة من الثقيلة وقال البعض فان قلت كيف تقول الخفة فعلا غير متصرف
 اعني عسى لعدم وجود مصدر غير المتصرف قلت يجعل غير المتصرف مصدرا باعتبار
 معناه اللغوي اعني الاقتراب فيكون المعنى اقتراب كون اجلهم وقال البضاوي
 قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم عطف على مذكور وان مصدرية
 او خفيفة من الثقيلة واسم ضمير شان وكذا اسم يكون والمعنى ان لم ينظروا
 في اقتراب اجلهم ويوقع خلوها فاروا الى طلب الحق والتوجه الى ان يخرجهم
 قيل ما غشاه الموت ونزول العذاب قوله مثال غير المتصرف خبر مبتدأ محذوف
 ان هذا النظم مثال غير المتصرف او نحو قوله تعالى مبتدأ وقوله مثال غير المتصرف
 خبره على طريق مزج الشرح بالمتن وهو اولى لكونه سالما عن الحذف ونحو قوله تعالى
 تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب فبينت ماض موقوت بمعنى علمت والجن فاعله
 وان خفة اسم ضمير شان مقدر ولو حرف شرط وكا ماض ناقص والواو اسم
 عائد الى الجن ويعلمون مضارع جمع مذكروا فاعله راجع الى الجن والغيب مفعول
 والجملة منصوبة المحل خبر كانوا قال القاضى قوله تبينت الجن ار علمت الجن بعد
 التباس الامر عليهم ان لو كانوا يعلمون الغيب انهم لو كانوا يعلمون الغيب
 هذا مثال للشرط او نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم
 في

ان الخفة من الثقيلة

في قرأته نافع غصب بكسر الصاد على وزن علم الله عليها فالواو عاطفة والخامسة
 منصوب عطفت على اربع فيما قبلها وان خفة اسم ضمير شان مقدر وغصب
 ماض ولغة الجملة فاعله وعليها متعلق بغصب وجملة مرفوعة المحل خبر ان
 واسم ضمير شان في تأويل المفرد منصوب المحل بدل من الخامسة او مرفوع المحل خبر مبتدأ
 محذوف ان على كذا في حاشية القاضى للشهاب قال القاضى قوله والخامسة ان
 الشهادة الخامسة ان غصب عليها ان مقول في حقه غصب الله عليها هذا
 مثال الدعاء ان مثال للدعاء ولما فرغ من ما قبل تخفيف مادة الالف الفون
 شرح في ما قبل تخفيف كان ولكن فقال وتخفف كلمة كان بان تحذف الفون
 الثانية المفتوحة فيبقى الفون الاولى ساكنة ان تخفف كان كما تخفف اخواتها
 من التوحيات قوله فتلقى عطف على قوله تخفف من قبيل عطف السبب على المص
 وهو مع صيغة المجهول من المضارع المؤنث ونائب في عله تحته راجع الى كان
 الظاهر ان اسناد تلقي اليها حقيقة عقليّة اذ الالف عبارة عن ابطال العمل
 لا ابطال الشيء نعم لو اريد معناه اللغوي وهو ابطال الشيء الذي هو العمل
 هذا لكأنه وجه فالاسناد مجاز عقلي وتغيير الخارج يحتمل كلا الوجهين قوله ان
 يبطل عملها ان كان اشارة الى ان الالف بمعنى الا بطل على سبيل الوجوب
 قوله يبطل مضارع مجهول مفرد مذكر غائب وعملها بالرفع نائب في عله ان يبطل
 عمل كان حين خففت قال الاستاذ قوله ان يبطل عملها بصيغة المجهول اشارة
 الى ان الالف بمعنى الا بطل واسناد تلقي الى كان مجاز والمضاف محذوف بين الفعل
 ونائب فاعله المستتر في هذا تفسير باللازم لان الالف يلزم الا بطل وهي حرف براسها
 كأخواتها على الصحيح على الاستعمال الاصح ارفاقها بمعنى على الاستعمال الافصح
 وذكر الاستعمال اشارة الى ان الافصح صفة وموصوفه محذوف قوله لفوات
 بعض المشابهة علة لالفاظها ومتعلق بتلقى قال البعض قوله لفوات بعض المشابهة
 متعلق لتلقى وعلة له ان لفوات بعض مشابهاها بالفعل وهذا المشابهة لفظا
 لكن لم يفت المشابهة لفظا بالكلية لكونها على ثلاثة احوال بانتفاء فتح الاخر متعلق
 بقوله لفوات بعض المشابهة وبيان لطريق فوات بعض المشابهة ان بسبب انتفاء
 فتح اخرها بالتخفيف ولو قال بعد قوله بانتفاء فتح الاخر وملازمة الاسمين
 لكأن اسم لانه في كانه اشارة الى فوات المشابهة استيعابا لاولها لانه نحو قوله ان
 كانه باء حقان ان تد يا صدر المستوف حقا بين كانه في الاستدانة والصرف والقبول

ان الخفة من الثقيلة

حقان لانه لا وجه لسقطات حقة عند التثنية وسقط على غير القياس لظهوره في الشر
 قال حسن جلي والقياس حقان لان تاء التأكيد لا تحذف من التثنية اذ لا جحشيان
 والبيان الا انه حذف هنا للضرورة صدره او صدر البيت وابتدأه يعني اول
 هذا المصراع يقال صدر كل شيء اوله وصدر النهار اوله اليوم فوجه التسمية
 بالصدر ظاهر وصدر مشرق البحر والواو بمعنى رب والصدر وهو معروف
 ومشرق بنظم الميم ويكون الثاني وبكر الميم يتم في عمل من اشرك بمعنى اضاء
 وتلا لا والخر بفتح النون وسكون الحاء المهيمنة موضع القلادة من الصدر
 ومشرق من جهة الاعراب صفة للصدر مضاف الى البحر من قبيل اضافة الصفة
 الى فاعله والمعنى رب صدر مضى والجمع محره لقيته قال الاستاذ والمعنى رب صدر
 لا يجمع محره من موضع قلاوته قال بعض شراح الابيات وصدر مجرور بالواو
 لانها بمعنى رب ومشرق بالجرا ايضا صفة مضافة الى البحر وقيل وصدر مرفوع
 على الابتداء وخبره محذوف اي ولها صدر ومشرق بالرفع ايضا صفة مضافة
 الى البحر قوله على ملأ الرض من كونه صدره هذا مبني على الرواية التي ذكرت في الرض
 او صدره ووجه اي رب وجه مشرق البحر اي مضى صدره لقيته والمراد
 بالبحر الصدر المعروف لانما قد فعل بتقدير كونه صدره وهكذا لا بد من تقدير
 مضاف في ثديا صاحب وهذا مبني على ما في شرح التسهيل للمصنف
 او صدره وتجر بفتح النون وسكون الحاء المهيمنة بالصدر وهو معروف
 اي رب مخر مشرق النون اي مضى لونه لقيته وهذا مبني على ما في شرح لب الابيات
 لمصنفه وكان حقة مضافة وثديا تثنية ثدي وهو مضاف الى الضمير
 الرجوع الى الصدر او الى صاحب الوجه على رواية ووجه مشرق البحر وثديا مرفوع
 مبتدأ وحقق خبره والظاهر فيه في تخفيف كان والفاء عملها ولما وقع الرواية
 بالالف علم انها لم تعمل فانها لو عملت تقضى ان يقرأ بالياء على غير الاصل ولذا قال
 ولو عملت هي ان كان المخففة على غير الاصل في غير المثال غير الاصل لغيره لكان
 تدرية لانه يقتضي ان تكون التثنية منصوبة بالياء ثم ان الظاهر من عبارة
 فتلقى على الاصل ان الالف ابطال العمل اي عمل كان لا ابطال في علم الظاهر كذا
 قال احمد نازلي يعني ثم ان الظاهر من عبارة المصنف هذه ان لا يقدر من التقدير
 بعدها

من عمل الظاهر

بعدها او بعد كان المخففة ضمير الثاني نائب فاعل للايقن لانه مجهول يعني ان لا يقن
 بعدها الى تقدير ضمير الثاني قوله لعدم الداعي عمله لعدم تقدير ضمير الثاني بعدها
 اليه اي الى تقديره في كان المخففة كما ان الداعي الذي كان في المفتوحة المخففة
 من لزوم ترجيح الاضعف على الاقوى ومن عدم انفكاكها عن العمل في جميع اللغات
 وكان المخففة ليست كذلك فانها ملغاة عن العمل في الاضعف قال الاستاذ عدم الداعي
 اليه في كان المخففة كما كان في المفتوحة المخففة لان كان المخففة كالملحقة المخففة
 في انها تلحق وتعمل فلا يلزم ترجيح شيء عليها بالاعمال حتى يدفع بتقدير عملها في ضمير
 مقدر كما في المفتوحة المخففة وقال البعض قوله لعدم الداعي متعلق للايقن
 وعلة له وهو لزوم ترجيح الاضعف على الاقوى كما ان الداعي الذي كان في المفتوحة
 المخففة او لعدم لزوم ترجيح الاضعف على الاقوى في كان المخففة كما لم يزم في ان
 المخففة المفتوحة وكذا ان لعدم الداعي اليه في كان المخففة كما كان في المفتوحة
 المخففة او لعدم وجود الداعي والسبب الى تقدير ضمير الثاني بعدها او لاجل
 عدم الداعي اليه لم يذكره ان لم يذكر المصنف بتقدير ضمير الثاني او لم يذكر المصنف
 العمل في ضمير الثاني المقدر وقال ابن مالك وهو صاحب التسهيل انها ان كان
 المخففة كالمفتوحة المخففة قوله في العمل ببيان لوجه التثنية ان كان المخففة
 بالمفتوحة المخففة في العمل في اسم مقدر متعلق بالعمل يعني انها احق بالعمل من الملغاة
 المخففة كما ان المفتوحة المخففة احق بالعمل منها لان ثباتها بالفعل اقوى
 كما للمخففة بالمفتوحة فلو لم تعمل في مقدر ولم يحكم بعملها لزم ترجيح الاضعف على الاقوى
 وهو غير جائز ولذا يلزم ذلك عمل في اسم مقدر الا ان كان انما انما الاكم المقدر
 لا يلزم ان يكون ضمير ثان مقدر فانه يجوز كونه ضمير غير ثان كما لكاف المقدر
 في مثل قوله تعالى كان لم تن بالامس ويجوز كونه ضمير ثان كما في مثل قوله في قوله لا متعلق بلزوم
 ويؤيده ان يؤيد ما قاله ابن مالك لزوم لم وقد فاعل يؤيد قوله كما متعلق بلزوم
 وعلة للزوم لم وقد ان الشيء كما في بعدها او بعد كان المخففة اذ كان ذلك الشيء
 فعلا خبر كان كالمخففة المفتوحة ان كان لم ولم وقد لما بعدها قال البعض قوله كالمخففة
 ان كان لم ولم وقد كالمخففة المفتوحة وهذا للزوم مبني على ما ان على دليل يستفاد من كلامه
 ان كلام ابن مالك قال البعض قوله على ما ان ما قلناه مبني على تأييد يستفاد من كلامه
 ان من كلام ابن مالك وصرح به ان ذلك للزوم في ذلك العمل الرض فاعل صرح قال البعض

من عمل الظاهر

١٠ المبتدأ في قوله والسابع إلا لأن المعتمد منه أنه الاعمال ينصب الاكم ويرفع
 الجذر لكونها الج و قال صاحب زبدة النظر قوله لكونها علة لما فهم من السوق
 يعني يمل إلا في المستثنى المنقطع كالخروف المستثناة لكونها بمعنى لكن المستثناة
 التي هي منها قوله فتعلم ان فهي تعلم الفاء للنتيجة او جواب لشرط محذوف
 ان فتعلم الا الواقع في المستثنى المنقطع عملها ان كعمل لكن المستثناة العائدة
 في جميع ناصبة ورافعة باتفاق المتأخرين ان باتفاق العلماء المتأخرين
 من النحويين واذا كان الحال في هذا المنوال فيقدر له ان الا الجز حيث لم يظهر
 في الاغلب والاكثر قال الاستاذ قوله في الاغلب متعلق بقدر ان في الغلب انتهى لها
 يعني انه في الغلب انتهى لها غير مذكور الجز بل يقدر ان ما قبلها قرينة معينة لكونها
 نحو جازية الاقدم الاحراز وشره بتفسير يفيد كونها بمعنى لكن فقال ان لكن محراز
 لم يجر وقد يظهر ان الجز محذوفه تعالى الا قوم يوش لما امنوا كشفنا عنهم
 قال البعض قوله وقد يظهر ان ذلك الجز محذوفه على قوله فيقدر ان لا يهدف محذوفه
 تعالى الاقدم يوش لما امنوا كشفنا عنهم والثامن ان الحرف الثامن من الثمانية
 ان من الاخرى الثمانية التي منصوبها قبل مرفوعها لا ان لفظ لا قوله الكائن
 اشارة الى المتعلق المحذوف في قوله لنفي الجنس والى انه ظرف مستقر صفة لا
 ان لنفي الحكم عنه ان عن الجنس ذكره ان ذكر المصنف هذا التفسير الامتنان في بحث
 المرفوعات في خبر لا لنفي الجنس حيث قال ان لنفي الحكم عن الجنس اقول الاولى فسر
 بقوله ان لنفي المحمول سواء كان وجودا او صفة بعد الوجود قوله فالاصناف
 ان اصنافه لنفي الى الجنس تفرد على التفسير بقوله ان لنفي الحكم عنه لادنى ملازمة
 فيتم تقي الوجود والصفة كذا قال الامتنان قال صاحب المنافع قوله
 فالاصناف لادنى ملازمة فهي اصنافه الشيء الى غير ما هو له من نسبة ضمنية فهي
 من المجاز المتعلق الذي هو المجاز في الاسناد وذلك لان النفي لكونه مصدرا يضاف
 الى الفاعل او المفعول به المفعول به الصريح او المفعول به اضاف حقيقي واما اذا اضيف
 الى غير ما ذكر كالصفتين الغير الصريح كما هنا فتكون مجازا عقليا وقال منج زاده
 في حاشية الحسينية والاصناف لادنى ملازمة من قبيل المجاز في الاسناد اذا حكم
 من النسبة الاضافية والوقوعية او من قبيل الاستفارة في الهيئة اذ الهيئة الاضافية
 وصفت بتسمية اللفظ على الاختصاص الملكي كقولنا مال زيد وجبل الفرس واذا استعمل
 في غير الاختصاص الملكي تكون استفارة بملازمة المشابهة وهي كمال تعلق المضاف للمضاف
 وهو قوله في الاختصاص الملكي تسمية الفرق بين لا ان لنفي الجنس وبين لا ان لنفي عنه

قال البغوي قوله لنفي الحكم الذي هو مفعول خبره عنه ان عن الجنس

بمعنى ليس ان الاول لنفي الجنس والمأهية والثاني لنفي واحد من الجنس مثلا اذا قيل
 لا رجل في الدار كانه معناه انه ليس في الدار هذا الجنس فاذن لا يجوز ان يكون
 فيها واحدا او اثنين او ثلاثة او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار كانه معناه نفي واحد
 من جنس الرجل ويجوز كون واحد اخر او اثنين او ثلاثة او اكثر فيها كذا في التوسط
 قال عبد القادر قوله لنفي الجنس اذا دخلت على النكرة وانما عملت عمل ان لانها
 مشابهة ان في افادة المبالغة فان لا لمبالغة النفي وان لمبالغة الاثبات فيكون
 من باب حمل النظر على النظر وقيل لا لا نقيض ان فيكون من باب حمل النقيض
 على النقيض وكما كانت الواسطة في عمله مشابهة بان ما حيث انه لتحقيق الاثبات
 وهذا لتحقيق النفي كانه عاملا ضعيفا يحتاج في عمله الى شرط فقال وشرط عمله
 ان شرط عمل لا لنفي الجنس ثلاثة الاول ان يكون له ان لا لنفي الجنس نكرة وانما شرط
 في عمله ان يكون له نكرة لامتناع تأثيره ان لا لنفي الجنس في المعرفة متعلق للامتناع
 قوله لعدم الجنسية علة لعدم تأثيره في المعرفة ان لعدم الجنسية فيها فان شرط تأثيره
 في مدلولها من النصب او البناء هو الجنسية او الاضافة والاولى وذا غير موجود
 في المعرفة متصلة او منفصلة مفردة او مضافة واذا لم يوجد فلا تأثير فيها ما اثر
 في الجنس فلو كان له معرفة وجب الرفع بالابتداء لرجوعه الى اصله لكونه لا مفردة
 من داخل المبتدأ والجزء قال الاستاذ قوله لعدم الجنسية التي هي مدار عمله في المعرفة
 كذا قال صاحب فتح الاسرار والثاني ان يكون تلك النكرة مضافة او مشابهة بها
 ان بالمضافة في تعليقها على وهو من تمام معناها قال صاحب فتح الاسرار
 والمشب بالمضاف باياته بعده ما يتم معناه به وهو محموله مرفوعا نحو لا حسنا وجهه
 او منصوبا نحو لا طالعيا جبلا ونحو لا حسنا وجهها ونحو لا عشرين درهما او مجرورا بحرف
 من الحروف الجارة نحو لا بعد اشد او معطوف الذي لا يفيد بدونه نحو لا ثلاثة وثلاثين
 لانه لو سكنت عن اثنين لا يفيد بخلاف لا رجل وامرأة وانما شرط في عمله ان يكون
 تلك النكرة مضافة او مشابهة بها لانها ان تلك النكرة التي هي اسم لا يوكف
 مفردة اعلم ان لفظ المفرد قد يطلق ويراد به ما يقابل المثنى والجمع اعني الواحد
 ويراد به ما يقابل المضاف وشبهه وقد يطلق ويراد به ما يقابل المركب وقد يطلق
 ويراد به ما يقابل الجمل والمراد بهذا المعنى الثاني حقيقة صفة المفردة وهي بالابدل
 جزء لفظي على جزء معناه يتبع ان تلك النكرة قوله على ما سئل يتبع تنصب مضارع محمول
 ونائبها الفاعل فيه على راجع الى تلك النكرة لولا الجملة الفعلية صفة ما او صفة

طلاق نفي المأهية يستلزم نفي جميع الاسرار
 ان لنفي الحكم الذي هو مفعول خبره عنه ان عن الجنس
 ان لنفي الحكم الذي هو مفعول خبره عنه ان عن الجنس

قوله بـ متعلق بـ تتبع والضمير راجع الى ما بـ يتبع على ما كانت تنصب به النكرة
قبل دخول لا هذه عليها وهو الفتح في الواحد نحو لاجل في الدار وانكسر في جمع المذكر
المعروف بـ الم لا تتوين نحو لا سلمت في الدار والياء المفتوحة ما قبلها في المتن
والياء المكسورة ما قبلها في جمع المذكر الم لا سلمت لك ولا سلمين
للك وليكن المراد بالمفرد المعنى الثاني فيدخل في قوله المفردة المتن والجمع
في قوله المفردة المتن والجمع على حدة اذا لم يكونا مضيا في فيبيان
واعلم ان للبناء ايضا شروط ثلاثة الاول ان يكون اسم نكرة والثاني ان تكون
مفردة غير مضافة ولا مثابة بها والثالث ان تكون غير مفصلة عنها وانما
ينبت بعد دخول لا هذه عند وجود هذه الشروط لتضمنها معنى من الاستغراقية
اذ معنى لاجل في الدار لا من رجل فيها للمطابقة اللازمة بين السؤال والجواب
لان قوله لا من رجل في الدار جواب لمن يقول سائلا هل من رجل في الدار حقيقة
او تقديرية وفرضا فذوق لفظة من من الجواب تحفينا وانما ينبت على ما تنصب
لكونه بنا وطاعا على حركة كالفتحة في المفرد الواحد والكسرة في الجمع المذكر
المعروف او حرف كالياء في التثنية والجمع المذكر الم لا تحققها النكرة في الاصل
لان المذكر الم لا يكون تلك النكرة التي هي اسم لا هذه مبنية على الحركة
كالفتحة والكسر او حرف كالياء لا تحققها تلك النكرة قبل ان تكون اسم لا هذه
لان المفرد المنصرف تحقق الفتحة في النصب والجمع المذكر الم لا الكسرة
والتثنية والجمع على حدها الياء واذا لزم البناء ينبغي ان يتبع على ما تحققه
في الاصل لتكون الحركات البناءية والحروف البناءية موافقة للاعراب من حركة
او حرف ولم يبين تلك النكرة المضافة ولا المثابة بها لان الاضافة لما كانت
من خواص الاسم وتؤثر فيه معنى ترفعا او تحفينا او ترجيح جانب الاكثية
فتصير تلك النكرة التي هي اسم لا هذه بما متوجها الى ما تحققه في الاسم
ايمن الاعراب كما سيأتي في آخر الكتاب والثالث ان تكون غير مفصلة عنها وانما
هذه معنى ان تقع بعدها بلا فاصلة بينهما وانما شرط في عملها ان تكون تلك
النكرة غير مفصلة لانها لا تكون لضعفها من لا يمين لكونها عاملة ضعيفة
او لضعف عملها لان عملها بالحل على اية المكسورة المشددة قبل لا تتوحد مع الفصل ومع فصلها
عنهما الوجه الرفع على الابتداء فالقائل فيها معنى لان لا هذه اذا لم تعمل فيها وجب

اعلم ان للبناء ايضا شروط ثلاثة الاول ان يكون اسم نكرة والثاني ان تكون مفردة غير مضافة ولا مثابة بها والثالث ان تكون غير مفصلة عنها وانما ينبت بعد دخول لا هذه عند وجود هذه الشروط لتضمنها معنى من الاستغراقية اذ معنى لاجل في الدار لا من رجل فيها للمطابقة اللازمة بين السؤال والجواب لان قوله لا من رجل في الدار جواب لمن يقول سائلا هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرية وفرضا فذوق لفظة من من الجواب تحفينا وانما ينبت على ما تنصب لكونه بنا وطاعا على حركة كالفتحة في المفرد الواحد والكسرة في الجمع المذكر المعروف او حرف كالياء في التثنية والجمع المذكر الم لا تحققها النكرة في الاصل لان المذكر الم لا يكون تلك النكرة التي هي اسم لا هذه مبنية على الحركة كالفتحة والكسر او حرف كالياء لا تحققها تلك النكرة قبل ان تكون اسم لا هذه لان المفرد المنصرف تحقق الفتحة في النصب والجمع المذكر الم لا الكسرة والتثنية والجمع على حدها الياء واذا لزم البناء ينبغي ان يتبع على ما تحققه في الاصل لتكون الحركات البناءية والحروف البناءية موافقة للاعراب من حركة او حرف ولم يبين تلك النكرة المضافة ولا المثابة بها لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم وتؤثر فيه معنى ترفعا او تحفينا او ترجيح جانب الاكثية فتصير تلك النكرة التي هي اسم لا هذه بما متوجها الى ما تحققه في الاسم ايمن الاعراب كما سيأتي في آخر الكتاب والثالث ان تكون غير مفصلة عنها وانما هذه معنى ان تقع بعدها بلا فاصلة بينهما وانما شرط في عملها ان تكون تلك النكرة غير مفصلة لانها لا تكون لضعفها من لا يمين لكونها عاملة ضعيفة او لضعف عملها لان عملها بالحل على اية المكسورة المشددة قبل لا تتوحد مع الفصل ومع فصلها عنهما الوجه الرفع على الابتداء فالقائل فيها معنى لان لا هذه اذا لم تعمل فيها وجب

وجب ان يعمل العامل المقدوس واذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة باسرها
تكون لا هذه ناصبة لاسمها ولا فلا لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المصروف
مثال المضافة بـ مع النكرة المضافة نحو لا غلام رجل جالس عندنا بـ
الجلوس عندنا هو المنقوله عندنا ظرف للجلوس لا وهو جالس بنا بـ
نحو الظاهر والراجح وخلاف الظاهر ما ياتي بقوله ويجعل ان يكون في قوله
قيده بـ جواب سؤال مقدر تقديره هكذا ايراد الجواب بقوله فلم يقيد به
فان قيل هكذا اجاب بقوله قيده بـ وانما قيد المصنف الجواب بـ بالظرف
او تقديره هكذا ايراد قوله جالس بلا قيد صحيح فلم يقيد به فان قيل هكذا
اجاب بقوله قيده بـ وانما قيد المصنف قوله جالس بـ بقوله عندنا باللاتزان
عن لزوم الكذب بنى الجلوس عن جرس غلام رجل لانه كثير ان يكون غلام رجل جالس
وانت تنفيه على سبيل العدم لان النكرة اذا وقعت في خبر النفي نعم فيكون كذا
اذا الكذب اخبار على خلاف الواقع ولان المراد من هذا الكلام بنى الخبر والظرف معا
عن الاسم لانني كل واحد منهما كذا فممن هو على الجاني قوله وانما لم يجعله بـ
جواب سؤال مقدر تقديره هكذا الوجه جعل المصنف قوله عندنا خبرا يذف جالس
لاقتصر واولي فلم لم يجعله فان قيل هكذا ايراد الجواب بقوله وانما لم يجعله بـ
لم يجعل المصنف قوله عندنا خبرا يذف جالس بان يقول لا غلام رجل عندنا
يجعله بـ قوله عندنا مستقرا بـ ظرف مستقرا قال صاحب المنافع قوله وانما لم يجعله
خبرا يجعله مستقرا وجعل جالس منه رجل قوله ليظهر على المنع ان لم يجعله
لا المنع ان لم يجعله بـ قال البعض قوله ليظهر على المنع ان لم يجعله بـ على الرفع
فاعمل يظهر في خبرها بـ لا هذه ايضا بـ كما يظهر عمل النصب في خبرها ويجعل
بـ يجوز ان يكون بـ كونه قوله عندنا خبرا يذف للا قوله فيكون يرفع على جعل
بـ ان فيكون ذلك اشارة الى تعدد الخبر بـ الى جواز تعدد الخبر فيرفع عليه سؤال
ايضا تقديره هكذا ايراد خبر واحد كاف في المثال فلم اورد ههنا الخبر متقدرا مع انه
ليس من دأبه فيجيب عنه ايضا بقوله للاعتزاز الى اوبان يعتبر الخبر ان كثر واحد
كما في هذا حلوجا مضى وكونه بـ اشارة الى كونه الخبر ظرفا ايضا بـ كاشارة
الى تعدد الخبر بـ كما كاه اشارة الى تعدد الخبر قال صاحب المنافع قوله ايضا
ان كونه غير ظرف ومثال المشابهة بـ النكرة المشبهة بالمضاف نحو لا عشرين بـ

اعلم ان للبناء ايضا شروط ثلاثة الاول ان يكون اسم نكرة والثاني ان تكون مفردة غير مضافة ولا مثابة بها والثالث ان تكون غير مفصلة عنها وانما ينبت بعد دخول لا هذه عند وجود هذه الشروط لتضمنها معنى من الاستغراقية اذ معنى لاجل في الدار لا من رجل فيها للمطابقة اللازمة بين السؤال والجواب لان قوله لا من رجل في الدار جواب لمن يقول سائلا هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرية وفرضا فذوق لفظة من من الجواب تحفينا وانما ينبت على ما تنصب لكونه بنا وطاعا على حركة كالفتحة في المفرد الواحد والكسرة في الجمع المذكر المعروف او حرف كالياء في التثنية والجمع المذكر الم لا تحققها النكرة في الاصل لان المذكر الم لا يكون تلك النكرة التي هي اسم لا هذه مبنية على الحركة كالفتحة والكسر او حرف كالياء لا تحققها تلك النكرة قبل ان تكون اسم لا هذه لان المفرد المنصرف تحقق الفتحة في النصب والجمع المذكر الم لا الكسرة والتثنية والجمع على حدها الياء واذا لزم البناء ينبغي ان يتبع على ما تحققه في الاصل لتكون الحركات البناءية والحروف البناءية موافقة للاعراب من حركة او حرف ولم يبين تلك النكرة المضافة ولا المثابة بها لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم وتؤثر فيه معنى ترفعا او تحفينا او ترجيح جانب الاكثية فتصير تلك النكرة التي هي اسم لا هذه بما متوجها الى ما تحققه في الاسم ايمن الاعراب كما سيأتي في آخر الكتاب والثالث ان تكون غير مفصلة عنها وانما هذه معنى ان تقع بعدها بلا فاصلة بينهما وانما شرط في عملها ان تكون تلك النكرة غير مفصلة لانها لا تكون لضعفها من لا يمين لكونها عاملة ضعيفة او لضعف عملها لان عملها بالحل على اية المكسورة المشددة قبل لا تتوحد مع الفصل ومع فصلها عنهما الوجه الرفع على الابتداء فالقائل فيها معنى لان لا هذه اذا لم تعمل فيها وجب

فان عشرين وان لم يكن مضافا الى درجته لكنه لما كانا معا بهما يحتاج الى تمييز
 كان مشبهها بالمضاف في الاحتياج كذا قاله امام الايوب قال صاحب معرب الكافية
 فلان في الجنس وعشرين منصوب بهم لا ودرجتها منصوب بتمييز من عشرين والى طرف
 مستقر مرفوع المحل خبر لا ووجه خبره جملة - شمية لا محل لها استئناف انتهى قال
 محرم اقتصر يذكر الجملة على قوله لان ذكر خبره لا هذه قليل والمافزع من بياض الحروف العائدة
 في الاسمين اللذين منصوبه مقدم على مرفوعه شرح في بياض الحروف العائدة
 في الاسمين لكن عملها فيها بالعكس فقال والقسم الثاني من العائد في الاسمين
 هو من القسمين وقوله من القسم الثاني ما امر عاقل كان مرفوعا من ذلك العاقل
 قبل منه قوله من ذلك العاقل ما ولا من الاول لفظا ما والثاني لفظا لا وقوله المشبهتان
 صفة ما ولا بليس من لفظ ليس المشبهة ما ولا بليس في نونهما اربعا ولا قال امام
 الايوب قوله في كونها متعلق بالمشبهتان وبياض الوجه المشبه ان هذين الحرفين
 مشبهتان بليس في كونهما متعلقين لكن مشبه ما اكثر من مشبهه لا قوله
 لاننا امر ما علة لكون مشبهه ما اكثر من المشبهتين في نون الحال وليس لني الحال وهو
 المرص عند ابن الحاجب بخلاف لا قوله فانها لا اثبات للمعنى لفة لني المطلق حالا
 او متقبلا وهو المرص عند الرضوي ولني الاستقبال وهو المرص عند الفاضل العصم
 وقال احمد التوقاوي مشبهه ما في خمسة الاول في النفي والثاني في نفي الحال والثالث
 في الدخول على المرص - والفكرة والرابع في الدخول على المبتدأ والخبر والمفرد في دخول الباء
 في خبره ومشبهه لا في ثلثة - الاول في النفي والثاني في الدخول على المبتدأ والخبر والثالث
 في دخول الباء في خبره والدخول من وفي الدخول قال امام الايوب قوله والدخول بالجر
 معطوف على كونها من الوجه الثاني من المشبهه وهو كونها مشبهتين بهما في دخولهما
 قوله ان في دخولهما امر ما ولا اشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه او علة
 خارجي على المبتدأ والخبر يعني ان في ان لفظ ليس داخل على المبتدأ والخبر كذلك هذان الحرفان
 يدخلان عليهما ولا يخفى ان الوجه الاول باعتبار معناه والثاني باعتبار الاستعمال قال الفاضل
 العصم ومن قال كصاحب العواجل العتيق اعني به الشيخ الامام عبد القادر بن عبد الرحمن
 الجرجاني قوله من وجوه مشبهه ما رلفظ ما خبر مقدم وقوله دخول الباء في خبره امر ما
 مبتدأ مؤخر والجملة منصوبة محلا مقول قال ويجوز ان يجعل مضمون من وجوه
 مشبهه ما مبتدأ يعني بعض وجوه مشبهه ما اذ وقوع الظرف في موقع المبتدأ ليس
 بمستبعد ودخول الباء في خبره خبره كما ذكره التفتازاني في حاشية الكتاب
 في الشرح مع معني اللبس قال الاستاذ يجوز ان يكون من بهما معنى البعض
 مضافا الى الوجوه فيكون مبتدأ والدخول خبره وفي حاشية القاص للشهاب
 لم يقل

لم يقل احد من النحاة يكون من بمعنى البعض لهما انتهى ويؤيده ان صاحب القاموس
 لم يذكر كونه لهما فتا كل كما في خبر ليس امر ما تدخل في خبر ليس يرد امر ما
 او ما قاله من قوله ما قالوا امر النحاة فاعل ليرده امر يرد ما قالوه من ان
 دخول الباء في الخبر امر خبر ما قال صاحب المنافع قوله يرد امر الضمير راجع الى امر
 بتقدير المضاف امر يرد قوله قول ما قالوا ان دخول الباء في الخبر الى اخره
 ما اما مقدرية واما موصولة او موصوفة - فلي الاول بكسر هاءه ان وعلى لاخيرين
 تنح لانه حينئذ بياض لما بتقدير من قاله فاعل محذوف بتقديره ما قالوه من ان
 دخول الباء في الخبر مختص امر مقصور بلفظ من وهذا اهل الجواز اعمل في ذلك
 الى ما امر لفظا واعتبر في ذلك الى ما مشبهه امر ما بليس فيكون دخول الباء
 بعد اعتبار المشبهه فلا يكون من وجوه المشبهه وجه الرد ان مشبهه ما
 بليس تقتضي بثوت عاين المشبهه قبل الاعتبار فيقتضي بثوت دخول الباء
 في الخبر قبله واختصاص هذا الدخول بلفظ من اعمل واعتبار المشبهه
 يقتضي بثوت بعد الاعتبار فتنا في كونه الدخول المذكور من وجوه المشبهه
 واختصاصه بلفظ من اعتبر المشبهه تأمل كذا قاله احمد تازي قال صاحب المنافع
 وجه الرد ان دخول الباء متفرع على المشبهه والعمل لا العكس على ما قالوه
 ويدفع ان اختصاص دخول بلفظ من اعمل ما لا يقتضي بناء الدخول على المشبهه
 بل الظاهر ان العمل مبني على المشبهه بكونه للنفي ودخول الباء في خبره
 في هذه اللفظ لان العمل لا يقتضي دخوله فيه بل الدخول يقتضي المشبهه في هذه اللفظ
 انتهى قال بعض المحققين لهذا الكتاب اقول من قال في هذه المشبهه المضاف في الاكثان
 في بحث لهما حيث علة منها ثلثة لثبات زائدة على مشبهه لا الدخول على المعرفة
 ودخول الباء على خبرها ونفي الحال بخلاف لا في هذه الثلثة - انما يرد ما قالوا
 من اختصاص الدخول بلفظ من اعمل على تقدير التسليم لو كان قول قال المشبهه
 المذكورة على غير هذه اللفظ - وليس كذلك غاية اختصاص هذه المشبهه فلا رة
 انتهى وقال اخر وهذا الرد مردود لان كلمة ما ذا لم يقل في قاعدة المشبهه
 ان الذين اعملوا ما منهم ادخلوا على خبرها الباء لانه علامة اعتبارهم مشبهتها
 بليس فلذلك الاعتبار اعملوها وهم القائلون وجه مشبهه ما دخول الباء
 في خبرها كما في خبر ليس فقوله واعتبر مشبهه ما بليس من قبيل عطف العلة على العلة

وقال ابن شارس واقول لم لا يجوز ان يكون الدخول محققا بتلك اللغة
و متقدما على اعتبار المشابهة فيكون من وجوه المشابهة ولا بد لنفي ذلك
من دليل والله الموفق و شرط عملها عند من اثبت العمل لهما قال امام الايت
قوله و شرط عملها وهو مصدر مضاف الى عملها و مبتدأ بمفعولها كانا
عاملين ضميمين كان عملها شرط شي فان و شرط عملها ان لا يفصل ان
ان لا يقع الفصل بينهما وبين ما ولا العاملين و بين اسميها ان بين اسميها
بان بكسر الهزة و سكن النون و هي زائدة عند البصريين لتأكيد النفي
لان ايا و ضمة للنفي كقوله تعالى ان عندكم من سلطان ان ما عندكم وقوله
تعالى ان انتم الا بشر ان ما انتم و ما وضع للنفي اذا جئ بعد حرف النفي
يكون لتأكيد و الا يكون لفظا و ذا غير جائز و سمي ان ان عازلة عن عملها
ان ما ولا قوله و نافية عطف على زائدة ان نافية مؤكدة للنفي من غير ان يكون
زائدة عند الكوفيين و لعلمهم يقولون هي نافية زيدة لتأكيد النفي و الا
ان وان لم تكن نافية مؤكدة بل للنفي فقط قال البعض قوله و الا ان تكن
مؤكدة بل للنفي فقط فنفى النفي اثباتا و قد نفى اذا دخل على النفي انفا و الا
ولا اثبات هنا و يريد عليهم ايضا لا يجوز الجمع بين حرفين متتقي المنة الا مقصودا
بينهما كما في قوله ان زيدا قائم قال صاحب المنافع قوله و الا فنفى النفي اثباتا
ان وان لم تكن ان النافية عند الكوفيين مؤكدة للنفي المستفاد من ما بل نافية
مستقلة فلا يقع المعنى لان نفى النفي اثبات فيكون المعنى على الايجاب وهو ليس بمراد
و في هذا ان و جعل الشرط المذكور شرطا لكل منهما كما قال احمد بن حنبل قال
صاحب المنافع قوله و في هذا ان و جعل الشرط مشتركة بين ما ولا ان قوله
و في هذا خبر مقدم وقوله اخيار مبتدأ مؤخر تخصص بتقديم الخبر تأمل قوله لما يتعلق
لاختيار ان الكلام نقله ان ذلك الكلام قوله الفاضل العصم فاعل نقله
قوله عن الاندلس متعلق بالنقل قوله انه ببيان لما ان من ان الاندلس
قال ينبغي ان يجب ان يراد في عمل لا المشبهة بليس الشرط غير ما يجمع ليجعل
عدم الفصل بغير ان شرط اخر قوله المعبرة صفة الشرط قوله في عمل ان كانهما
المشبهة بليس متعلق بالمعبرة بل هي ان الشرط في لا يراد في عملها ان من الشرط
الواقعة في ما ان في عمل ما قال الاستاذ قد لا يراد في رعاية الشرط في لا يراد في عملها
اولى منها ان من رعاية الشرط في ما ان في عملها قد لا يكونها ان لا على

و لا يجوز ان يكون النفي

عدة للاولوية ان يكون لا يشترط ان يكون مشابها ما اكرر قوله
و تبينه عطف على قوله اختيار و قد لا يكون متعلقا بمتبنيه حيث تعليلية
لم يذكر وها ان الشرط متعلق بمتبنيه ان شاء الله تعالى الشرط قوله
في عمل لا متعلق بمتبنيه وها ان الشرط متعلق بمتبنيه ان شاء الله تعالى الشرط
في لا على قصورهم او تبينه على ان عدم ذكرها ان عدم ذكر الخاء الشرط فالصدر
مضاف الى مفعوله في عمل لا متعلق بالشرط قوله لانها ما ان الشرط ظرف مستقر
خبر ان قال البعض قوله لانها ما على عدم الذكر و قال صاحب المنافع قد لا
او على ان عدم ذكرها في عمل لا لانها ما على ان عدم ذكر الشرط في عمل لا
ليس لقصورهم بل للاكتفاء بالانفهام و وجه الانفهام ان الشرط اذا اعتبرت
في الاقدس فلا اعتبار في الاضغاف بالاولوية قوله دلالة يتميز من الانفهام
ان من جهة الدلالة و الحاصل النصح اولى من الانفهام دلالة اراد بالقرع
قوله المصنف و شرط عملها بان رجاء الضمير الى ما ولا المشبهتين بليس ولم يكن
بذكر احد هما عند ذكر شرط العمل كما اكتفوا و ما قاله الفاضل الجاني نقلا ان
حال كونه ناقلا عن الغير و هذا الرضى قوله ان ان ببيان لما ان من ان كلمة ان
بكسر الهزة و سكن النون لا تزداد ان كلمة ان مع لا ان بعد لا بلا فصل
لان مع يي بمعنى بعد كقوله تعالى ان مع العشر عشر لانه لا يكون مع العشر
وانما يكون بعده فافهم في احتمالهم متعلق بلام تزداد ان في احتمال العرب فلا حاجة
الى ان يراد في عمل لا الشرط المعبرة قد لا و ما قاله الفاضل الجاني مبتدأ وقوله
فليس بوجه خبره ان فهو ليس بوجه كامل قوله لان الشرط على عدم كونه
بوجه و جيه ان لان الشرط في عمل لا عدمها ان عدم زيادة ان قوله فلا يقتضيه
الوجود تنزيح على لان الشرط عدمها ان اذا كان الامر كذلك فلا يقتضيه الشرط
او العدم وجود ان مع لا في احتمال الخاء بل يكفي الامكان ان امكان وجود ان
مع لا اقول نعم لكن عدم الوجود فيه يكفي وجها لترو الخاء وهو المراد هنا ذلك
فلا يلزم القصور لهم و يكون وجها وجها وانما هذا وجها لم شرط عدمها كالمص
لا رة الوجه فليس له وجه بعد تسليم عدم الوجود في احتمال العرب على ان عدم الوجود ان
ان مع ان عدم وجود ان الغير لا يستلزم عدم الوجود في الواقع ونفس الامر اقول

بل كما بعدد حسب الحقيقة - بخلاف الانتقاض بالان لا يكون العمل بعده حسب الظاهر
والحقيقة - قال بعض المحدثين قد لم يكن بعد الانتقاض حسب الظاهر بل كما بعد حسب الحقيقة
بخلاف الانتقاض بالان لا يكون العمل بعده حسب الظاهر والحقيقة - وقال الآخر قد لم يكن العمل
لم يكن بعد الانتقاض حسب الظاهر لعدم وجود العمل في لفظ الجزر وقال البعض قد لم وجهه
ان وجه عدم بطلان العمل ان العمل لا يكون الا بالانتقاض اليه وما ولا يعملان في غير قبل الاضافة
بحسب الظاهر لان الانتقاض لا يكون الا بالانتقاض اليه وما ولا يعملان في غير قبل الاضافة
وقال صاحب المنافع قد لم يكن حسب الظاهر فافهم هذا امر بغيرهم الظاهر والحقيقة - يعني انه
اذا كان غير معين الا لا يكون جزا في الحقيقة لكنه في بعض الحرف بل الجزر في الحقيقة - المضاف اليه لغير
وهو المستثنى فيكون العمل بعد الانتقاض في الحقيقة لان اعراب غير اعراب المستثنى اعطى لغير
لكونه سماعا في الظاهر وكذا المستثنى مستغلا بمعنى الغير بحسب الظاهر فكيف العمل قبل
الانتقاض بحسب الظاهر وقيل وجه الامر بالغير ان لا ينتقض النفي بحسب الظاهر
وقيل وجهه ان الجزر اضافي فلم يظهر بغيره ثم قال ان الانتفاض المعظم انه ان التقييد
بالا او الانتقاض بالان او الشرط الاخير او الشرط الثاني قال على الحداد قد لم انه ان
كون عدم انتقاض النفي بالشرط مستقضا بل كما هو مقتضى الانتقاض بل كما هو مقتضى الانتقاض
قال على الحداد قد لم مقتضى بل كما هو مقتضى انتقاض النفي بل كما هو مقتضى الانتقاض
بالا او الشرط الثاني لان لما علة لانتقاضه وانما كانت مقتضى بل كما هو مقتضى الانتقاض
في الجزر قد لم مقتضى فانها دليل الدليل كذا قال على الحداد قال الاستناد قد لم مقتضى بل كما هو مقتضى الانتقاض
لان لا يجرى مقتضى الانتقاض بل كما هو مقتضى الانتقاض بل كما هو مقتضى الانتقاض
لكونه مقتضى بل كما هو مقتضى الانتقاض بل كما هو مقتضى الانتقاض بل كما هو مقتضى الانتقاض
على المصنف ان يقول بعد قد لم بالا او لما بمقتضى بل كما هو مقتضى الانتقاض بل كما هو مقتضى الانتقاض
بمعنى الا قال البعض قد لم واقول جميعا ذلك الفاضل تركه ان لما بمقتضى بل كما هو مقتضى الانتقاض بل كما هو مقتضى الانتقاض
او لما بمقتضى بل كما هو مقتضى الانتقاض بل كما هو مقتضى الانتقاض بل كما هو مقتضى الانتقاض بل كما هو مقتضى الانتقاض
استحال لما بمقتضى بل كما هو مقتضى الانتقاض بل كما هو مقتضى الانتقاض بل كما هو مقتضى الانتقاض بل كما هو مقتضى الانتقاض
اكثر من ان يحصى ولما ذكر الشرط المستثنى بينهما شئ في بيان شرط يخص بل كما هو مقتضى الانتقاض بل كما هو مقتضى الانتقاض
فعل ما في جملة وقد لم في لا متعلق به قد لم معهما ظرف لقد لم شرط قد لم مع عدم الفصل وعدم الانتقاض
اشارة الى ان ضمير النسبة راجع الى الشرطين المذكورين وصح عدم الفصل وعدم الانتقاض
كون سماعا بالاضافة - فاعل شرط نكرة وانما شرط في عمل لا مع الشرطين المذكورين كون سماعا نكرة المعرفة
لانها ان لا قد لم مقتضى بل كما هو مقتضى الانتقاض بل كما هو مقتضى الانتقاض بل كما هو مقتضى الانتقاض بل كما هو مقتضى الانتقاض
لقلتها مشابها بل ليس لانها في حقيقة بنى الاستقبال لا تعمل الا في شئ من الاشياء الا ان النكرة التي هي
ان النكرة اضعف من المعرفة بخلاف ما فانها انما تكونها اقوى علام لان النكرة مشابها بل ليس لانها
لنفي الحال ليس بمثل ان لا في المعرفة ايضا انما تعمل في النكرة قال البعض قد لم لانها ان لا علة لشرط
ومتعلق به قد لم مقتضى بل كما هو مقتضى الانتقاض بل كما هو مقتضى الانتقاض بل كما هو مقتضى الانتقاض بل كما هو مقتضى الانتقاض
بل ليس قد لم لا تعمل جملة جزا ان النكرة اضعف من المعرفة لانها علة واو فائدة
لانها

لانها لازالة الابهام بخلاف النكرة بخلاف ما تسمى انما انما تحمل المعرفة ايضا
انما تحمل النكرة فكثرة مشابها فان ما لنفي الحال ليس فكان في علة في المعرفة
والنكرة كليهما بخلاف ما فانها مختصة بنى الاستقبال فقلقة المشابهة بل ليس
صار مخصوصا بالنكرة قد لم ولانها ان لا لا معطوف على قد لم لانها وتعليق
ثان لشرط في الاغلب ان في اغلب الاحتمال قد لم لنفي الجنس جزا وذلك لا يتصور
لان في النكرة قال الاستناد قد لم ولانها ان لا لا معطوف على قد لم لانها وعلة
ثانية لشرط بواسطة العطف في الاغلب لا تكون الا لنفي الجنس حتى سماعا اصلها
فيختص عملها بالنكرة كذا وقد عرفت انت في بحث لا لنفي الجنس انما ان لا
لنفي الجنس لا تعمل في شئ من الاشياء الا تعمل فيها ان النكرة تحت ان اذا ثبت ذلك
تحت لا هذه ان المشابهة بل ليس عليها ان لا لنفي الجنس في عدم العمل متعلق
بجملته ان في عدم العمل في شئ من الاشياء لا فيها ان النكرة وانما هو وقوع النكرة العلة
ان وانما جاز وقوعها مستندا اليها ان الجزر فلا يرد جاز في رجل والى متعلق مستندا
والغير الراجع الى النكرة محله القريب مجرور به ومحل البعيد مرفوع نائب الفاعل مستندا
ان وانما هو وقوع النكرة مستندا اليها مع انه ينبغي ان يكون معرفة لعمومها ان
لتخصها بالعموم لو قد عرفت في غير النفي مثل ما احد غير منك والضمير راجع الى النكرة
قال على الحداد قد لم وانما هو وقوع النكرة الى كانه لا يصح وقوع النكرة مستندا اليها
لان الفرض من الكلام حصول الفائدة والاضمار عن غير المعين لا يفيد ولان في تكميل
اخلا لا بالفرض المطلوب وهو الافهام والى جواب ان النكرة انما يصح ان يقع مستندا اليها
اذا كانت مختصة بوجه وقد عرفت والنكرة هنا قد عرفت بعمومها لكونها في سياق النفي
قان الافراد اذا احيطت جميعها بحيث لا يشك في شئ منها صارت معرفة فافهم قال
بعض المحدثين قد لم وانما يصح وقوع النكرة مستندا اليها لعمومها جواب سؤال مقدر
كانه قيل ان حق المستند اليه ان يكون معرفة فكيف يصح اشتراط النكرة في علم لا وهو
مستند اليه فاجاب عنه بما يتلى عليك وحاصله اذا تخصصت مع وقوعها مستندا اليها
قان النكرة الواقعة في غير النفي افادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت
فانه لا تعد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذلك كل نكرة قصد بها العموم كقوله خير
من جرادة قد لم لان لنفي الجنس تعليل واثبات للعموم في النكرة المستند اليها ان لا
لنفي الجنس نفي ان صرح جزا ان فيه ان في العموم قد لم لا يعمل غير صفة كاشفة لقوله نفي فيه

لا يمكن ان لا يتحمل لا النفي الجنس غير العموم ولا ار لفظ هذه ار المشبهة بليس ظاهرة
 فيه ار في العموم فتحمل على صيغة المجهول ار فتحمّل لا هذه عليه ار على العموم عند عدم
 وهي ما نصبه المتكلم للدلالة على قصده الصارفة ار المانعة عن العموم واما عند
 احوالها حمل لا هذه عليه عند وجود القرينة الصارفة كلا رجل ار لا رجل واحد
 قوله بل رجلا قرينة صارفة عن العموم ار على العموم رجل قوله واما عند ما مبتدأ
 وخبره قوله فلكونها ار ثابت لكون الفكرة موصوفة بالنصب خبر الكون بالوحدة
 تقريراً كما استرنا اليه انما قال البعض قوله واما عند ما ار واما حمل لا هذه عند وجود
 القرينة كلا رجل قوله بل رجلا قرينة صارفة عن عموم رجل فلكونها ار لكون الفكرة
 موصوفة بالوحدة تقديره لا رجل واحد عند ما زيد قائما ولا رجل حاضر
 وما فرغ من تمثيل كونهما عاملياً لوجود شرطهما اراد ان يبين حالهما عند انتفاء الشرط
 فقال وان لم يوجد احد الشرطين المذكورين من عدم الفصل وعدم الانتقاض
 وكون اسم لا نكرة بان فصل او انتقض النفي بالاولى او كان اسم لا مفعولة كذا في فتح الاكابر
 لم تحل ار ما ولا اشارة الى ان الالف فاعلم لم تحمل راجع الى ما ولا قوله لضعفها متعلق
 بهم تحللا وعلّة لعدم عملها ان لم يوجد احد الشرطين في العمل فكذلك بمشابهة غير متصرفا
 مشابهة ضعيفة لاصح الفصل بان بكر الهزة وسكون النون ار لا تحلان مع الفصل بان
 كذا ما ان زيد قائم ولا ان رجل حاضر ولا خبرها ار لا تحلان مع الفصل بخبرها والصير
 راجع الى ما ولا نحو ما قائم زيد ولا حاضر رجل ولا بطيرها ار لا تحلان مع الفصل
 بخبر ان و الخبر والصير راجع الى ما ولا نحو ما زيد عمر و صارب ولا بكر رجل صارب
 ولم يترك الفصل بخبرها بين اسمها وبين خبرها لان ما ولا يحلان حين الفصل بينهما
 وبين اسمها وخبرها اما في الاك ان فليقدم المانع من العمل فيه واما في الخبر فليست بقية الخبر
 بلا مبتدأ و الاك بلا خبر ولا مع انتفاء خبر لا تحلان مع انتقاض النفي الذي هو
 النفي النكرة ار المقصود في المشابهة ار مشابقتها بليس اما عدم العمل في الخبر
 فظاهر لوجود الانتقاض فيه واما في الاك فليست بقية الخبر بلا مبتدأ في نفسه والقياس
 ان يحل في الاك لكن روي جانب الخبر فلم يحل في الاك فليست بقية الخبر بلا مبتدأ فان قلت
 انها لم يحل في الاك والخبر مع انتقاض النفي وعلا في الاك والخبر مع الفصل قلت
 ان انتقاض النفي لقوته قد اثر فيها واما في صورة الفصل المبيّن فتعلا في الاك
 لعدم المانع فيه واما في الخبر فالقياس ان يحل في الفصل لكونها يحلان فيه لعدم قوة الفصل

قال علي بن ابي حمزة في قوله لا يتحمل لا النفي الجنس غير العموم ولا ار لفظ هذه ار المشبهة بليس ظاهرة فيه ار في العموم فتحمل على صيغة المجهول ار فتحمّل لا هذه عليه ار على العموم عند عدم وهي ما نصبه المتكلم للدلالة على قصده الصارفة ار المانعة عن العموم واما عند احوالها حمل لا هذه عليه عند وجود القرينة الصارفة كلا رجل ار لا رجل واحد قوله بل رجلا قرينة صارفة عن العموم ار على العموم رجل قوله واما عند ما مبتدأ وخبره قوله فلكونها ار ثابت لكون الفكرة موصوفة بالنصب خبر الكون بالوحدة تقريراً كما استرنا اليه انما قال البعض قوله واما عند ما ار واما حمل لا هذه عند وجود القرينة كلا رجل قوله بل رجلا قرينة صارفة عن عموم رجل فلكونها ار لكون الفكرة موصوفة بالوحدة تقديره لا رجل واحد عند ما زيد قائما ولا رجل حاضر وما فرغ من تمثيل كونهما عاملياً لوجود شرطهما اراد ان يبين حالهما عند انتفاء الشرط فقال وان لم يوجد احد الشرطين المذكورين من عدم الفصل وعدم الانتقاض وكون اسم لا نكرة بان فصل او انتقض النفي بالاولى او كان اسم لا مفعولة كذا في فتح الاكابر لم تحل ار ما ولا اشارة الى ان الالف فاعلم لم تحمل راجع الى ما ولا قوله لضعفها متعلق بهم تحللا وعلّة لعدم عملها ان لم يوجد احد الشرطين في العمل فكذلك بمشابهة غير متصرفا مشابهة ضعيفة لاصح الفصل بان بكر الهزة وسكون النون ار لا تحلان مع الفصل بان كذا ما ان زيد قائم ولا ان رجل حاضر ولا خبرها ار لا تحلان مع الفصل بخبرها والصير راجع الى ما ولا نحو ما قائم زيد ولا حاضر رجل ولا بطيرها ار لا تحلان مع الفصل بخبر ان و الخبر والصير راجع الى ما ولا نحو ما زيد عمر و صارب ولا بكر رجل صارب ولم يترك الفصل بخبرها بين اسمها وبين خبرها لان ما ولا يحلان حين الفصل بينهما وبين اسمها وخبرها اما في الاك ان فليقدم المانع من العمل فيه واما في الخبر فليست بقية الخبر بلا مبتدأ و الاك بلا خبر ولا مع انتفاء خبر لا تحلان مع انتقاض النفي الذي هو النفي النكرة ار المقصود في المشابهة ار مشابقتها بليس اما عدم العمل في الخبر فظاهر لوجود الانتقاض فيه واما في الاك فليست بقية الخبر بلا مبتدأ في نفسه والقياس ان يحل في الاك لكن روي جانب الخبر فلم يحل في الاك فليست بقية الخبر بلا مبتدأ فان قلت انها لم يحل في الاك والخبر مع انتقاض النفي وعلا في الاك والخبر مع الفصل قلت ان انتقاض النفي لقوته قد اثر فيها واما في صورة الفصل المبيّن فتعلا في الاك لعدم المانع فيه واما في الخبر فالقياس ان يحل في الفصل لكونها يحلان فيه لعدم قوة الفصل

لعدم قوة الفصل كقوة الانتقاض فيه اعي جانب الاك فيعملان في الخبر فليست بقية الخبر
 بلا مبتدأ و الاك بلا خبر نحو ما زيد الا قائم نحو لا رجل الا حاضر ولا مع انتقاض
 نكارة اسم لا ار ولا تحلان مع انتقاض نكارة اسم لا نحو لا زيد حاضر تركه ار ترك
 المصنف مثال انتقاض نكارة اسم لا حصوله ار حصول ذلك المثال بتبديل رجل
 في مثال المتن وهو لا رجل حاضر بزيد متعلق بتبديل قال البعض قوله بتبديل رجل
 في قوله لا رجل حاضر بزيد ثم شرح في مسأله اخرى فقال ولا يتقدم مفعولها
 عليهما ار على انفسهما كما مر ار لضعفهما في العمل والمافرغ من العامل في الاك
 شرح في بيان العامل في الفعل المضارع فقال والعامل في الفعل المضارع قوله
 من السماعي بيان للعامل في المضارع لا بتبديله ار من العامل اللفظي السماعي
 على نوعين ناصب وجازم ار احد هما ناصب للمضارع والاخر جازم له
 واما اخر العامل في المضارع على هذين النوعين اذ لا جازم ار لانه لا جازم
 في الفعل اصلا قوله والرافع معنوس جواب سؤال مقدركا انه قيل وللمضارع عامل
 سوى الناصب والجازم فكيف يصح العقر على هذين النوعين الناصب والجازم
 فاجاب عنه كانه قال ان بحثنا الذي كفا فيه هو العامل اللفظي ورافع المضارع معنوس
 كذا في بعض المحققين قال البعض قوله اذ لا جازم في الفعل والرافع معنوس قليل
 لكون العامل في المضارع على نوعين بطريق رة ماعدا هما اعي الجار والرافع
 بان الجازم لم يوجد في الفعل اصلا والرافع وان وجد في المضارع كما وجد الناصب
 الا ان الرافع له عامل معنوس وعشنا بحث العامل اللفظي فثبت ان العامل فيه
 اثنان بالنظر اليكنا وقال الاخر واما لم يقل وجازم اذ لا جازم في الفعل واما لم يقل
 ورافع لان الرافع للمضارع بقرينة المقام معنوس ار عامل معنوس والبحث عن اللفظ
 السماعي وقال الاستاد واما اخر العامل في المضارع على ناصب وجازم اذ لا جازم
 في الفعل والرافع معنوس ار والعامل الرافع للمضارع عامل معنوس فاعلم العامل
 العامل اللفظي السماعي في المضارع على ناصب وجازم اذ لا عامل سوى الناصب والجازم
 قبيل الباب الثاني حيث قال في الآت والعامل المعنوي اثنان الاول رافع المبتدأ
 والخبر والثاني رافع الفعل المضارع فالناصب ار في العامل الناصب للمضارع
 اربعة احرف بالاسقرار ان يكون الناصب له اربعة ثابت بدليل استقرار المصنف
 وتنهج بحالها ابلقاء والفقهاء وفيه اشارة الى ان اخصاروه في الاربعة

في قوله لا رجل حاضر بزيد ثم شرح في مسأله اخرى فقال ولا يتقدم مفعولها عليهما ار على انفسهما كما مر ار لضعفهما في العمل والمافرغ من العامل في الاك

حم استقراني قال امام الايوب واحضاروه في الاربعه حم استقراني ان كذلك
 وجد في كلامهم انتهى من شرط انتصاب المضارع ان لا يتصل به نون التاكيد
 او عند الاتصال فهو اما مبني على الضم او على الفتح او على الكسر وان لا يكون
 قبلها فعل من افعال التحقيق من العلم والظن والتبين والتيقن والوجدان
 والظهور والاثبات وغيرها انما هي المنخفضة للناسبة لفظا وهو ظاهر
 ومعنى جعل مدخولها في تأويل المصدر التزام قبل المنخفضة فعل من افعال التحقيق
 لا بد ان من اول الامر الى انما هي المنخفضة لا الناسبة وللناسبة بين فعل التحقيق
 والمنخفضة اذ معنى المنخفضة التحقيق بخلاف الناسبة كذا في الامتحان وهو شيها
 والكافية وسرورها وحديثها احدها ان يفتح الهمزة وسكون النون وانما نصب
 لمناسبتها ان قال البعض قوله لمناسبتها ان ان متعلق بقدر تقديره ان ان
 انما نصب المضارع لمناسبتها ان يفتح الهمزة وتشد يد النون من حروف المشبهة
 بالفعل وقال بعض المحققين لهذا الكتاب قوله لمناسبتها بان اقول هذا متعلق
 بالمعنى من كلمة ان بقرينة المقام وهو نصب في المادة لان الهمزة لا سيما
 كلمة لا سيما للاستثناء بمعنى اخراج ما بعدها عما قبلها في ان الحكم فيه بالطريق الاولى
 وحقيقتها ان لا النون الجس وسى بمعنى مثل اسم لا وما بعدها قد يخفص على ان ما
 مزيدة وقد يرفع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة صفة ما وزوي الوجهان في قول
 امرئ القيس ولا سيما يوم بدارة جليل وقد ينصب على التمييز وكثيرا ما يحذف عنها
 لا فيقال اكرم القدم سيما في وقت يقع بعدها الجملة المثلية مثل اجبت البقيع لا سيما
 وهو بليغ والاصل فيها ما في كلمة سيما من معنى الفعل ان لا مثل المحبة في هذه الحالة
 كذا في سعد الدين على المصباح قال امام الايوب في كتاب قوله لا سيما ان
 باحتمال عند التخفيف ان عند تخفيف ان المشددة المفتوحة قال احمد نازلي
 قوله لا سيما عند التخفيف ان لا سيما ان التي عند التخفيف في كون ان الدالة
 على الفعل المضارع مناسب لها موجودا في اصول كتابه عن ان وعند التخفيف صلة
 وهذه الكلمة تفيد اولوية نود بعدها بحكم الجنس المقدم قوله في كون الجملة
 عطية على قوله في المادة معها ان في تأويل المصدر ما هذا المصدر من مدخولها
 وجعل مضافا الى مرفوع مدخولها مثل ان تقصروا ان فيما لم وهي ان اصل
 في هذا النوع ان في نوع النواصب له ولذا قدمت على اخواتها كالم الاستاذ
 قوله لمناسبتها ان وانما نصب لمناسبة ان المصدرية بان التي على من الحروف المشبهة

في قوله لا سيما عند التخفيف ان لا سيما ان التي عند التخفيف في كون ان الدالة
 على الفعل المضارع مناسب لها موجودا في اصول كتابه عن ان وعند التخفيف صلة
 وهذه الكلمة تفيد اولوية نود بعدها بحكم الجنس المقدم قوله في كون الجملة
 عطية على قوله في المادة معها ان في تأويل المصدر ما هذا المصدر من مدخولها
 وجعل مضافا الى مرفوع مدخولها مثل ان تقصروا ان فيما لم وهي ان اصل
 في هذا النوع ان في نوع النواصب له ولذا قدمت على اخواتها كالم الاستاذ
 قوله لمناسبتها ان وانما نصب لمناسبة ان المصدرية بان التي على من الحروف المشبهة

بالفعل في المادة ان في اللفظ لا سيما ان لا مثل ولا نظير عند التخفيف ان
 عند تخفيف ان التي على من الحروف المشبهة بالفعل وفي كون الجملة معها ان
 مع ان المصدرية في تأويل المصدر وهي ان المصدرية اصل في هذا النوع
 ان في نواصب المضارع ولذا قدمت على غيرها واخواتها في نظائر ان المصدرية
 المحمودة عليها ان المصدرية قوله لمناسبتها متعلق لمحمودة وبها سبب
 حمل اخواتها عليها ان لمناسبة اخواتها لها ان المصدرية في الاستقبال
 ان في الدخول على الفعل المستقبل والعمل فيه او في تخصيص المضارع للاستقبال قوله
 على ان انما انما ان قوله للمصدرية طرف مستقر مرفوع الجمل خبر مبتدأ
 محذوف لا صفة لان قوله للمصدرية احراز عن ان الزائدة قال احمد نازلي
 انما هو من قوله من احراز عن الزائدة ان قوله للمصدرية صفة لان فينا في
 تقديره في المصدرية تأمل انتم كلامه قوله فانها تحليل للاحرار ان لان الزائدة
 لا تحمل ان لا تحمل النصب خلافا للاختصاص فان الزائدة عنده تحمل كقوله تعالى
 وما لهم ان لا يعذبهم الله وان فيه زائدة لكن تحمل النصب عند الاختصاص
 قوله ان لا يعذبهم اشار به ان كونها زائدة واحراز ايضا عن ان المصدرية
 قال احمد نازلي قوله وعن الفقرة ان واحراز عن ان التي وقعت بعدها فيها
 معنى القدر دون حروف ولم يقتصر بخافض وفترت مفعول تلك الجملة سواء كان
 مفعولا كقوله تعالى واوحينا الى اهل ما يدعي ان اقد فيه او مقدر كقوله تعالى
 واوحينا اليه ان اصنع الفلك فاصنع الفلك تفسير لقوله اوحينا ان اوحينا
 شيئا وهو اصنع الفلك واحراز ايضا عن ان المنخفضة وثانيها ان اصله ان
 ان لا ان النافية بقرينة كونها تنفي الاستقبال كقوله ان ان اصل لم لا هذا
 عند الفراء بدل الالف في احدتها ان لم يفتح بدل الالف في اصل لم غنا
 وفي الاخر يفتح بدل الالف في اصل لم ميم واصله لا ان يفتح ان لم مركب من النافية
 وان المصدرية وهذا عند الخليل فقصر كايش يفتح انه حذف الالف من لا والهمزة
 من ان واوصلت اللام المفتوحة بالنون يفتح ابقي حرف من اوله وحرف من اخره
 كما قصر ايش في ان يفتح يفتح في استفهام ماهية الشئ فابقي من الكلمة الاولى الهمزة
 والياء ومن الثانية الشين وصار ايش قال الاستاذ قوله بدل الالف في احدتها ان

فيه انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال ان النون المنخفضة تعقب في الوقف
 الف وكذا التنوين كذا قاله العصم وفي الاخر اني وبدل الالف في الاخر شيئا
 ولا ان اس واصل لن لان حذف الهمزة تخفيفا فالتنوين كذا في الالف
 والنون فحذفت الالف ثم ركب اللام مع النون فصار لن كذا قاله الزجاني
 هذا عند الخليل قوله كاش تنظير لا تخيل فافهم في اس شئ بالتشديد وحرف اس
 وهو حرف برأسه موضوع بهذا للنون المؤكدة في الاستقبال يعني ليس مركبا
 من الحرفين ولا مأخوذاً من لا واللام لان لا مفعول كلاً وليس فرع لا لان
 عند سيبويه قال البعض قوله وحرف برأسه موضوع للنون وليس بمركب
 من لا وان اذ لا معنى لمصدرية ما بعده ولا منع من تقديم مفعول عليه بخلاف ما
 في حيزان فلو كان اصله لان لما تقدم شئ مما في حيزه عند سيبويه اس
 هذا عند سيبويه وهو اس كون لن حرفاً برأسه الظاهر اس الرابع وغيره
 مرجوع اذ الاصل في الحروف عدم التصرف قوله اذ لا وجه تعديل للظا هر
 اس لانه لا سبب لرد اس ردة لن كما رد الفاء والخليل الى اصله اس لن قال
 السيد محمد الله قوله ام ازيداً فلي اضرب يدل على ان اصله ليس لان لان ما
 في حيزه ان المصدرية لا يتقدم عليها وهذا ارد على الخليل فانه قال ان اصله لان
 وبهذا بطل قول الفراء فانه قال ان اصله لا لان خبر لا لا يتقدم عليها ايضاً
 فتقو الصحيح وهو قول سيبويه ولورد على صيغة المجهول اس ولورد الى اصله
 فالظا هر في الرد مبتدأ وخبر قوله ما خطر ما خطر بالبال اس بيلا وقلبي
 او بقلب الفاضل العصم بناء على قوله كذا قاله الفاضل العصم قوله ان اصله
 بيان لما اس من ان اصل لن لا اس لفظ لا الحق على صيغة ماضية المجهول من باب
 الافعال به اس لا قوله النون المنخفضة نائب فاعل الحق التأكيد اس لن كذا في النون
 فصار لن بحذف الالف لا لتقاء الساكنين كذا اس مثل ذلك قاله اس هذا المذكور
 من قوله اصله لا الى هنا حيث قال ومذهب سيبويه انه مفردة كلاً وليس فرعاً
 وعند الفراء اصله لا كما ان اصل لم لا ابدل الالف في احد هاتون والآخرين
 وقال الخليل اصله لان والظاهر مذهب سيبويه اذ لا وجه لرد الى اصله ولورد
 فالظا هر ما خطر بالبال ان اصله لا الحرف النون المنخفضة للتأكيد فصار لن

او قد قيل سيبويه

الخط في هذا من مذهب سيبويه

فصار لن قوله على اس لن اشارة الى ان قوله للنون المؤكدة بتشديد الكاف وكسرهما
 اس موضوع للنون الجمل مع تأكيد كيد مستقلاً في الاستقبال اس في زمان
 الاستقبال لا المؤبد اس ليس لن للنون المؤبد كما زعم المفسرة فانظر للنون كقوله
 تعالى حكايه عن بعض اخوة يوسف عليه السلام فلن ابرح الارض اس فلن
 من ارض مصر حتى يا ذن لي اس الى ان يا ذن لي ابي وهو يعقوب عليه الصلوة
 والسلام يعني فاذا اذن لي في البراح عنها ابرح ولو كان مراد هذا الزاعم
 من قوله لن ابرح نفي البراح في الاستقبال مؤبداً بان يكون مراده لن ابرح ابداً
 لكان الاستقبال شاملاً لوقت اذن ابيه وعدم اذنه فيلزم حينئذ ان يوجد
 تناقض في كلامه وهو التأييد وعدمه لان لن على ما زعمه يقتضي التأييد لانه
 فرض عليه وقد ربه على صحة قول من قال به وهذا يدل على التأييد وايضاً لفظ
 يقتضي عدم التأييد قوله لان حتى علة لعلية قوله تعالى فلن ابرح الآية كذا قال
 احمد نازلي موضوع لانتهاء وهو اس لانتهاء يناقض التأييد قال الفاضل
 العصم في شرحه على الكافية ولا يكون الفعل معها اس لن دعاء بالقبض خبر لا يكون
 قوله اذ لم يستعمل في الدعاء لتلليل لا يكون غير نائب فاعل لم يستعمل من حروف النون
 بياض للغير ويجوز تقديم مفعول معمولها اس لن عليها اس على انفسها خاصة نحو
 اما زيدا فلن اضرب فانه زيدا مفعول اضرب بخلاف ان المصدر قال صاحب منافع
 الاختيار قوله ويجوز تقديم مفعول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب بخلاف ان فلا يقال
 زيدا لن تضرب خبر فينشد يلزم منية الفرع على الاصل لما تقدم ان اصل
 في هذا النوع ومع هذا يجوز هذا التقديم حملاً على سوف حمل النقيض على النقيض
 على ما في الرضة كما سيجي وثالثها في قوله على اس لن اشارة ايضا الى ان قوله للمسيبة
 مرفوعة المحل خبر مبتدأ محذوف اس سببية ما قبلها وهو مضمون الفعل الذي ذكر قبل كلمة في
 لما بعد ها وهو مضمون المضارع الذي دخل فيه اس للدلالة على كون ما قبلها
 سبباً لما بعد ها يجب الخارج بان يكون تحقق ما قبلها في الخارج سبباً لتحقيق ما بعد ها
 او سببية ما بعد ها اس لن لما قبلها اس لن بحسب الذهن بان يكون تصور ما بعد ها
 سبباً لوجود ما قبلها او سببية كل منهما اس كل واحد مما قبلها وما بعد ها للآخر
 بالاعتبار اس باعتبار الذهن والخارج قيد بالاعتبارين لتلازم كون الشئ معلوماً

الخط في هذا من مذهب سيبويه

قد سلمت لي ادخل الجنة مثال للتلاوة بالاعتبار لا يجمع مع اللام كثير
 وقد يجمع في مع اللام فان تقدمت فعل ما من موزون من باب التثنية
 اس فان قدمت في مع اللام كما في قوله من الشاعر وهو عبد الله بن قيس الرقيات
 جئتكم في لتقتضيه رغبة ما بالاضافة وعدتني غير فقلت مصدر مضي صفة
 لمصدر محذوف اس قضا وغير اختلاس فاللام بدل جزاء ان اس بدلي من في المتقدمة
 او زائد على ما في الرضى و ان تأخرت اس في اللام عطف على قوله فان تقدمت
 كما في قوله تعالى لى لا تأسوا على ما فاتكم قوله فكى اس لفظ في جزاء ان بدل
 من لام المتقدمة واللام للتعليل وقد يدل الحرف من مثله المدافق في المعنى
 قال فتم اذا اصبحت غاديا بدل ثم من الفاء قال الرضى فاذا تقدمها اللام
 فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام وقيل
 تأكيد اس كل واحد منهما تأكيد للآخرين الصورتين اس صورتى التقديم والتأخير
 يعني ان تقدم في فاللام تأكيد وان تقدم اللام فكى تأكيد لا يكر بعد هذا ان كثير
 وقد يذكر بعدها اس في ان نحو في ان تقدم فليل على ان زائدة وقيل هي
 بدل منها اس في ويدل فعل مضارع معلوم وفاعله قوله هذا اس كون ان بدلا
 من في قوله مع ان في متعلق بديل اس على ان لفظك يجعل خبرا والضمير المستتر
 في جعل راجع الى في المضارع بالنصب مفعول اول ليكمل مصدر مفعول ثان له
 لا يدخل عليه ما كثيرا وقد يدخل عليه اس يلحق بأخرى ما اس لفظا فيقال
 كما يضر وهو فلا يضر بالرفع او اقرأ قوله يضر بالرفع وهو على صيغة المجهول قوله
 كما يضر جزء سير من البيت وقام البيت اذا انت لم تنفع فضر فاشاء يرضى
 انفا كما يضر وينفع كذا في معنى اللبيب فليل ما اس لفظا ما كانت في مصدرية
 وفي جارة والمفعول اس معنى قوله كما يضر في تقدير كون ما مصدرية لمضرتة اخذ
 اللام من في لكونها جارة بمعنى اللام على قول هذا القائل واخذ المضرة التي على
 مصدر يضر من يضر و ابرز نائب الفاعل المستتر في يضر و اضاف ذلك المصدر
 اليه ولا يتقدم معونها اس في عطف اس على انفسها لانه في حكم الصلة فلا يقال
 جئتكم زيدا في تضر بذكره اس عدم التقديم الفاعل العضم في سرحه على الكافية
 واجازة اس التقديم الكساية قال البعض والضمير في ذكره واجازة راجع
 الى مصدر يتقدم من قبل اعدوا هذا اقرب للتقدم بناء على ما في الرضى و رابنها

من في قوله مع ان في متعلق بديل اس على ان لفظك يجعل خبرا والضمير المستتر في جعل راجع الى في المضارع بالنصب مفعول اول ليكمل مصدر مفعول ثان له

و رابنها اذن بكسر الهمزة وفتح الذال المعجمة وسكون النون اس لفظه اذن هذا
 عند سيبويه يعني كونها ناصبة عند سيبويه قال احمد نازلي قوله عند سيبويه
 اس وتنصب اذن عند سيبويه والمروى عن الخليل اس عن الامام الخليل قوله
 والمروى مبتدأ وخبره قوله تقدير ان اس لفظه ان المصدرية وهي العامل دون
 بعدها اس بعد اذن فان عند الخليل الناصب ليس الا ان فاعده انما ينصب
 بتقدير ان كذا قال البعض قال الاستاذ قوله والمروى عن الخليل مبتدأ وخبره
 قوله تقدير ان بعدها اس بعد اذن فينبغي لا يكون اذن ناصبة قوله وكتبها اس
 اذن مصدر مضاف الى مفعوله بالنون متعلق بالكتب مطلقا اس سواء انفي عملها
 اول او حين الالف والافعال او الفيت اول قوله وكتبها مبتدأ وخبره قوله
 مبني على ما نقل اس على كلام نقل عن الحارث متعلق بنقل اس عن الامام الحارثي
 قوله انه اس من انه اس ان بيان لما لا يصح الوقف عليها اس على اذن بالالف
 بل يصح بالنون اعتبارا باللفظ لانها لفظ اصلي قوله لكونها متعلق بلا يصح وعلة
 لعدم صحة الوقف عليها اس لكون اذن حرفا بالنصب خبر المكون كان اس في ان ان
 حرفا وقد يوقف عليها بالالف تشبيها بالنون الحفيفة في لا يبعد ان يكتب بالالف
 لكن الاولى ان يكتب بالنون حرفا بينها وبين اذا التي هي ظرف او توطأ بانها
 نون في الوقف وكتب اذا بالالف على الاكثر لان الوقف عليه بالالف على الاكثر
 قائل وهو اس الكتب بالنون المختار عند المصنفين رحمهم الله حتى اتفقوا
 على كتبها بالنون قال الاستاذ قوله وهو اس الكتب بالنون المختار عند المصنف
 رحمه الله بقرينة ذكرها بالنون وقال بعض المحققين قوله وهو اس ما نقله الحارثي
 المختار عند المصنف رحمه الله وقال صاحب المنافع قوله وهو المختار عند المصنف رحمه
 اس كون اذن حرفا المختار عنده ولذا قال الناصب اربعة احرف انتهى لكنه لا يثبت
 سوف العبارة وما نقل عن الفراء في كلام نقل عن الامام الفراء انه اس من انه اس ان
 منه بيان لما قال اس الفراء اذا الفيتما والفتيت فعل ماضى مذكور في طلب
 من باب الافعال والضمير راجع الى اذن اس اذا الفيت اذن عن الفيت اذا ابطلت عملها
 لم تملها قوله فكتبها جواب اذا وكتب امر من كتب يكتب والضمير راجع الى اذن

اذن بتأخير اذن فانه مرفوع لعدم دخول ناصب عليه قال الاستاذ قوله
 المدخول عليه فيه اشارة الى ان اضافة الفعل الى الضمير للمعند الخارجي
 مستقبلا بان يدل على حدث مستقبل وقد اصاب في تقديم هذا الشرط
 اذ في عبارة الكافية فصل بين العامل الذي هو اذن وبين المفعول الذي
 هو المستقبل حيث قال ابن الحبيب في الكافية واذا لم يعتمد ما بعدها
 على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا لاحالا ان لا يكون فعله حالا قال صاحب
 المنافع قوله لاحالا يعني ان قول المصنف ان يكون فعله مستقبلا احتمل ان يكون
 حالا لا على الماضي لان فعله لا يكون ماضيا اصلا قوله اذا الغالب تحليل
 لشرطية كون فعله مستقبلا ان وانما شرط كون فعله مستقبلا اذا الغالب
 قال البعض قوله اذا الغالب تحليل لقول المصنف وشرط عمله ان يكون فعله
 مستقبلا ان لان الغالب في اذن في لفظ اذن قوله اذا الغالب مبتدأ وخبر
 قوله معنى الشرط والجزاء والحال الاصل والغالب عطف تفسير للاصل فيهما
 ان في معنى الشرط والجزاء قوله والاصل مبتدأ وقوله الاستقبال خبره في يكون
 غائب حال اذن الاستقبال لان طبيعة الشرط الربط يقتضي الاستقبال
 بخلاف الماضي فانه لا يحتاج الى الربط والتعليق غالبا قوله واذا في لفظ اذن
 مبتدأ وخبر قوله عامل ضئيف حيث حمل على ان قوله فلا يعمل تفريع على قوله عامل
 ضئيف ان فلا يعمل اذن لا يعمل على حال الغلب ان على حاله الاغلب في الشرط
 والجزاء وهو الاستقبال فلهذا استشرط كون فعله مستقبلا واقوى عطف تفسير
 للاغلب وقيدنا كلام المصنف بالغالب في الموضعين احدهما قوله في الغالب
 وثانيهما اذا الغالب في اذن معنى الشرط قوله اذ قد يجرد عن الشرط تحليل لنية بالغالب ونظر
 الى الاول كقوله تعالى فعلتها اذ وانما من الضالين قوله وقد يكونان ان الشرط والجزاء
 عطف على قوله قد يجرد في الماضي ناظر الى الثاني كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته
 وقوله فظهر تفريع على قوله وقد يكونان في الماضي قوله ما فاعل ظهري من خلل ونظر
 في من ركاكة في قوله من وهذا الفاضل الجاني قال ان ذلك المسمى في تحليل قول
 ابن الحبيب وكان الفعل مستقبلا لكونها ان لكون اذن ان لكون مدخول اذن

ان شرطه هو ان يكون الفعل مستقبلا اذن فانه جاز ان يكون الشرط في الماضي

ان لكون مدخول اذن جوابا وجزاء ان انما شرطه في النصب كونه مستقبلا لكونها
 جوابا وجزاء والحال ان الجواب والجزاء لا يمكن ان لا يكون وقوعهما في زمن
 من الازمنة الثلاثة الا في الاستقبال قال الفاضل العصام ان في تحليل الشرط
 الشرط الاول بقوله لكونها جوابا وجزاء وهي لا يمكن الا في الاستقبال
 بحث لا نأ لا نسلم وجوب كونها مستقبلا لان جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه
 ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء يجوز ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من قال
 اسلمت صار جزاؤك ان عصم مالك ودمك قالوا ان يقال اذن لضعفها
 لا تقدر ان تحمل في الحال الذي هو جار في الماضي الذي هو معنى الاصل واجاب
 عنه بعضهم ان مراد الفاضل الجاني اخصاره بالنظر الى الحال لا بالنظر الى الماضي
 بقرينة المقام فلا يرد عليه نحو ان كنت قلته فقد علمته قال صاحب فتح الاسرار
 ومن قال لكونها جوابا وجزاء وهي لا يمكن الا في الاستقبال اراد اخصر بالنظر
 الى الحال الخ وقال الرضي والغالب في اذن تضمن معنى الشرط وانما قلنا
 يكون الغالب في اذن تضمن معنى الشرط ولم نقل بوجوبه فيه كما اطلق النحاة
 لانه لا معنى للشرط في قوله تعالى فعلتها اذن وانما من الضالين واذا كان الشرط
 جاز ان يكون للشرط في الماضي نحو لو جئتني اذن لا كرمك وفي المستقبل نحو
 اذن اكرمك بحسب الفعل واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجرى
 في ادخال اللام في جوابه كقوله تعالى اذن لا اذقناك ان لو كنت اليوم شيئا
 قليلا لا اذقناك غير معتمد بكسر الميم اسم فاعل من اعتمد يعتمد قوله اصلا ان لا كاملا
 ولا ناقصا ناظر الى وجوبه او كاملا ناظر الى جواز كونه ما قبله ان فعله غير متعلق
 بما قبله ان ان يكون فعله غير متعلق بما قبله اذن يعني غير معمول بما قبله ليسم
 عن المعارض المطلق وهو الاعتماد كاملا او ناقصا او عن القوى وهو الاعتماد
 كاملا لانه اذا اعتمد على ما قبله يلزم تقارض العاملين احدهما اذن والاخر
 ما قبله فترجح الاول للعمل لقوته ولضعف الثاني قال الاستاذ قوله ان فعله ان
 وان يكون فعل اذن غير متعلق ان غير معمول بما قبله من فاعل الذي قبله كذا
 فهم من تفسير الشرح الاول انتهى لما عرفت ان التعلق هو التثبيت وطلب القوة
 وهذا انما يكون من جانب المفعول الضئيف ناظر وقيل قوله ان فعله ان وان يكون

ان شرطه هو ان يكون الفعل مستقبلا اذن فانه جاز ان يكون الشرط في الماضي

ان شرطه هو ان يكون الفعل مستقبلا اذن فانه جاز ان يكون الشرط في الماضي

القدر الشديد قوله ولان المعتمد وهو فعل اذن عطف على قوله الضعفة
 وعلته ثانياً على ما قبله ان على شئ قبل اذن سابق خبر ان عليه ان على اذن حكماً
 ان سبقا حكماً بان حكم ان سابق على اذن وهو ان والحال ان اذن قوله
 لضعفه ان لكونه عاملاً ضعيفاً متعلقاً بقوله لا يعمل في السابق ان لا يقدر ان يعمل
 في الممحل القوي السابق عليه وتوالت وصل حكماً ان ولو كان السابق حكماً
 او ولو كان السابق سابقاً حكماً قوله فيعلم منه ان من عدم عمله في السابق
 حكماً تفريع على قوله لا يعمل في السابق ولو حكماً ان اذا لم يعمل في السابق حكماً
 فيعلم منه عدم عمله ان اذن في السابق عليه حقيقة قيد للسابق ثابت
 بالاولوية قوله فلا يرد اعتراض الفاضل المعصم قوله بان ما ذكر من الضابطة
 حقيقة بالاولوية فلا يرد اعتراض الفاضل المعصم قوله بان ما ذكر من الضابطة
 بياض لا اعتراضه ينتقض بفعل الكرمك بالرفع اذن قوله فانه ان اذن قليل لينتقض
 بخلاف الكرمك اذن لم يعمل مع اجتماع الشرط فيه ان في عمل اذن في نحو الكرمك اذن
 قال البعض قوله فيه ان في نحو الكرمك اذن واما على الثالث عطف على القريب او
 البعيد ان واما عدم العمل على تقدير الفصل بينه وبين معموله بغير ما ذكر
 قال البعض قوله واما على الثالث ان واما عدم العمل على الثالث وهو الفصل بغير ما ذكر
 وقال صاحب المنافع قوله واما على الثالث ان واما عدم العمل على تقدير الفصل
 بغير ما ذكر قل ضعفه ان ثابته لكونه عاملاً ضعيفاً ووجود مانع ان وجود
 المانع من العمل وهو الفصل بينه وبين معموله نحو اذن اظنك بالرفع ان برفع
 اظن لانه لم يعمل النصب فيه وكاذا بما معموله الثاني ان اظن في الحال كما ذكرنا من قال
 ان جواباً لمن قال قلت هذا القول بان الجواب عقيب قوله هذا قريئة على ان المراد
 بالظن هو الظن الواقع في الحال لانه لا يستقبل قال البعض قوله قلت هذا القول
 كأن يقول جئت في يوم كذا او فعلت فعلاً كذا مثلاً هذا مثال لما ان لا اذن الذي
 اريد به ان يفعله الحال قال البعض قوله مثال ان هذا مثال لما ان لفعل اريد به
 ان يترك الفعل الحال ونحو ان اذن الكرمك بالرفع ان برفع الكرمك ايضاً جواباً
 لمن قال جئت هذا مثال لما ان لا اذن اعتمد فعله على ما قبله فانه ابتداءً وجلة

وشرح على النقد في النقد في النقد

وجملة اذن الكرمك خبره فحصل اعتماداً على ما قبله وهو المبتدأ قال البعض قوله
 مثال ان هذا مثال لما ان لفعل اعتمد ان ذلك الفعل على ما قبله اعتماداً كاملاً
 بقريئة المقابلة وهو قوله واما اذا اعتمد اعتماداً ناقصاً قال البعض
 قوله بالرفع ان برفع الكرمك ولا يجوز النصب لان الفعل اعتمد على شئ قبل اذن وهو
 ان لا يجوز النصب لان وجود المستلزم بلا خبر وهو ممنوع ولو رفع لزم الفاء
 عمل اذن ونحوه بان لا يجوز النصب لان العمل في العمل لا يجوز الفاء البتة
 كما كان ان كذلك لانها قد يقع في موضع لا يكون لها عمل كما في هذا المثال جواباً
 لمن قال جئت هذا مثال لما اعتمد فعله على ما قبله ونحوه اذن الكرمك بالرفع
 ان برفع الكرمك مثال لما اعتمد فعله على ما قبله فان والله قسم وجملة اذن الكرمك
 جوابه فحصل اعتماداً على ما قبله وهو القسم قال البعض قوله ونحو اذن الكرمك
 بالرفع ان برفع الكرمك ولا يجوز فيه النصب بل يجوز الرفع اذا القسم قبلها مستدعي
 الجواب ولو نصب لبطل حكم القسم وذلك ممنوع فان القسم بدو الجواب غير مقصور
 هذا مثال للاعتماد الكامل جواباً بالقسم ونحو اذن زيداً برفع بالرفع ان برفع برفع
 مثال لما فصل بينه وبين فعله بغير ما ذكر فان زيداً مفعول برفع فصل بينه وبين اذن
 ونحو ان تاتى اذن الكرمك بالجزم ان بجزم الكرمك فانه اذن شرط وجملة اذن الكرمك
 جزاءه فحصل اعتماداً على ما قبله وهو الشرط قال البعض قوله ونحو اذن الكرمك
 بالجزم ان بجزم الكرمك ولا يجوز فيه النصب بل يجب الجزم اذا الشرط قبلها مستدعي
 الجزم ولو نصب لبطل حكم الشرط وذلك ممنوع فان الشرط به ونحوه غير مقصور
 هذا مثال للاعتماد الكامل جزاء شرط وقال صاحب المنافع قوله مثال لما اعتمد
 بان يكون خبراً عما قبله قوله والله اذن الكرمك مثال لما اعتمد بان يكون جواباً القسم
 قوله ونحو اذن زيداً برفع مثال لما فصل بينه وبين فعله ونحوه ثلثة اذن الكرمك مثال
 لما اعتمد بان يكون جواباً لشرط قبله ولا يخفى ان المناسب ان يقدم هذا المثال على ما قبله
 قال الفاضل المعصم في شرح الكافية وقد يكتفى ما مرفوع مما هم عليه ان الفعل الذي
 وقع قبل اذن وهو الختم في المثال قوله يجعل على صيغة المجهول وما مرفوع مما ناسب فاعمل
 ليحتمل ان الفعل الذي وقع بعد اذن وهو اذن الجنب قوله جزاء بالنصب مفعول ثانٍ ليحتمل
 ومفعوله الاول نائب الفاعل قوله كنه متعلق بقوله جزاء والصير راجع الى الموصول الاول

ان للفعل الذي قبل اذن قال الاستناد قوله قد يكون في الاصل المراد به الاسلام
في المثال قوله يجعل على صيغة المضارع المجهول قوله ما ايسر في المراد به دخوله الجنة
ثاني الفاعل يجعل قوله جزاء مفعول ثان لجعل والضمير راجع الى الموصوف الاول
وقال بعض المحققين قوله قد يكون ما وقع يتبع على السكون مرفوع محلا لهم يكون
مباراة عن سلمت في المثال قوله يجعل على صيغة المجهول قوله ما يتبع على السكون مرفوع
محلا ثانيا فاعل يجعل عبارة عن ادخل الجنة قوله جزاء مفعول ثان لجعل ومفعول
الاول صار نائب الفاعل قوله له متعلق بقوله جزاء والضمير راجع الى اسم يكون
وقال صاحب المنافع قوله وقد يكون ثانيا من الفعل الذي يجعل على صيغة المجهول
ما موصولة مرفوع محلا نائب فاعل يجعل من الفعل الذي يتبع بعد اذن قوله
جزاء بالنصب مفعول ثان لجعل قوله له من الفعل الذي يتبع قبل اذن فكونه الضمير
راجعنا الى الموصول الاول وهو اسم يكون قوله في كلام الجيب ظرف مستقر منصوب
جزء ليكون به اس باذن مثل سلمت انا اذن ادخل انا الجنة بالنصب مفعول ادخل
قوله فانه تعليل لتطبيق المثال بالممثل اس فان مثل سلمت اذن ادخل الجنة جواب
لم لا يرعى رزق من بسلامه اس الجيب قوله ولما اذا اعتد اعتدادا متصا عدل
لقوله السابق واذا اعتد اعتدادا كاملا اس واما اذا اعتد فعل اذن على ما قبله
اعتدادا ناقصا كما اذا وقع اس اذا وقع اذن مع فعله او اذا وقع فعله مع اذن
بعد الفاء والواو العاطفين وكان الاقتصار على الواو والفاء لعدم العتور
على وقوع اذن بعد غيرها من حروف العطف او خص ببيان هذا الحكم في كتبهم
بالواقع بعد الواو والفاء كما أنهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرها من حروف
العطف فدان تأني فاذن اكرمك بالنصب والجزم او ان تأني فاذن اكرمك
بالنصب والجزم قوله فيجوز جواب اذا التقرينة او جواب اما لابقية فيكون
جوابا لها على سبيل المناوبة اس فينبذ يجوز اعمالها اس اذك قوله بناء
بالنصب مفعول له لقوله يجوز اس لاجل البناء قال البعض قوله بناء على الجواز
وقيل على الجواز اعمالها وقيل على الاعمالها على ضعف الاعتماد اس اعتمادا ما بعدها
على ما قبلها بسبب وجود العطف او اعتماد فعل اذن على ما قبله قوله لا استقلال المعطوف

قوله لا استقلال المعطوف على ضعف الاعتماد قوله لانه ان يكون المعطوف عليه
على فلا استقلال اس وانما كان المعطوف مستقلا لانه جملة والجملة من حيث هي جملة
مستقلة بنفسها قال الاستناد قوله لانه على لا استقلال المعطوف اس
لان المعطوف جملة فيكون ما بعدها منصوبا قال بعض الافاضل فيجوز اعمالها
لان حرف العطف تكونها اصلا في عطف المقدرات يقتضي ان يكون المعطوف
كالجمل لما قبله لكن بدخوله على الجملة المستقلة ضعف الاعتماد فكما ان لم يبعد
فيجوز النصب تأمل وقال سيد محمد الله في شرح لب الالهاب فيجوز اعمالها
باعتبار انها في سورة جملة مستقلة معطوفة على جملة اخرى والنصل بينها
غير معتد به ما قبلها قوله والفاو لها عطف على اعمالها اس ويجوز الفاو لها
فيكون ما بعدها مجزوما او مرفوعا باعتبار ما قبلها ^{باعتبار ما قبلها} لنصب مفعول له لجوز
المعتمد من العطف وعلى الجواز وقيل على الجواز الفاو وقيل على لالفاو
اس لاجل البناء على وجود الاعتماد اس اعتمادا ما بعدها على ما قبلها او اعتمادا
فعلها على ما قبلها في الجملة اس قليلا لان المعطوف لا ارتباط بالمعطوف عليه
كالتمية به وكما لمعتد له قال سيد محمد الله ويجوز الفاو لها باعتبار كونها
من تمام ما قبلها بسبب ربط بعض الكلام ببعض ويكون وحده معطوفا على الفعل
الذي قبل اذن فيكون الفعل مجزوما ويجوز رفعه على الاستيناف على تقدير اذن
انا اكرمك وقال الفاضل العصم وقد يكون المضارع بعد اذن ذات اوجه ثلاثة
الجزم والنصب والرفع فدان تأني اذك واذن اكرمك الجزم بالعطف على المجزوم
والنصب والرفع على عطف الجملة على الجملة ولا يحتاج توجيه رفعه الى تقدير الجزم
اس واذن انا اكرمك كما قاله الرضي على ما لا يخفى و ضعف العامل الذي هو اذن والحاصل اس حاصل الكلام
اس ويجوز الفاو لها بناء على ضعف الاعتماد اس اعتمادا ما بعدها
في هذا المقام ان الاعتماد الناقص يمنع جريان وجوب العمل لا جواز اس لا يمنع
في جواز العمل كما في الاعتماد الكامل ولما فرغ من تعداد النعاصب شرع في بيان المسائل
فقال ويجوز افتراء ان اس تارة يراد اس لا يمنع سواء كان واحدا كما اذا كانت بعد جملة
لو كان الفعل المضارع مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وحق حرق بمعنى في النسبية

كما سلمت حتى ادخل الجنة او الى انتهاء الفاية كبريت حتى تغيب الشمس وبعد الام
 الجود وهي زيادة التأكيد بعد الشيء لحدوث كان بعد قوله تعالى وما كان الله ليضلهم
 وبعد الفاء لو كانت للسببية وبعد الواو للجمعية وما قبلها من او منى او من او منى
 او عرض او لتفهام وبعد او لو كانت بمعنى الى او الا او ممكنا خاصا كما اذا كانت
 بعد العاطفة لو كان المعطوف عليه محاضرا ومع لام كي نحو اعجبني قيامك وتذهب
 وان تذهب وجئت لك منى ولان تكر منى فالمراد بالجواز الامكان العام المقيد
 بجانب الوجود تأمل فان ادق كذا في احدنا في قوله قد خص اشارة الى ان قوله
 خاصة مفعول مطلق للفعل المحذوف المصدر بعد المقدر قوله او حال كون
 او ان مخصوصا اشارة الى ان قوله خاصة منصوب على الحالية عن المضاف اليه
 و اشارة الى ان المصدر وان وقع حالا يؤيد بالمشق لانه وضوح المفعول
 ان حال كون متمم لما بين النواصب قوله بجواز الاضمار متعلق بقوله مخصوصا
 قوله بجواز الاضمار متعلق بخصوصا والباء داخله على المعصور قوله لما
 عليه لكونه مخصوصا بجواز الاضمار قوله انه ببيان لما بين من ان اصل
 في هذا النوع او في نوع النواصب واخواته محمولة عليه لما سبقتها في الاستقبال
 قال صاحب زبدة الانظار قوله خاصة مصدر كفا فيه يقال خصصت الشيء
 بكذا اخصه خصوصا او خاصة والتقدير وحق ان بالاضمار خاصة لكونها
 كم النواصب او حال بمعنى مخصوصة كاخذت سمعا او سمعيا وقال الفاضل
 المعصم في حاشية الجاني في بحث المضمر قوله خاصة اما ضد العامة كما في القاموس
 واما مصدر حق كفا فيه بان يكون اصله خاصصة فادعى فان كانت ضد العامة
 يكون حالا من المضاف اليه وان كان مصدر يكون مفعولا مطلقا للفعل المحذوف
 او حتى خصوصاً وهذه الكلمة اما معترضة او حالية بقدر المقدرة او قد خص
 خصوصاً وتاؤه اما للتأنيث او للفعل او للمبالغة وقال البعض قوله
 قد خص خاصة يشير الى ان خاصة مصدر على وزن الفاعل منصوب على انه مفعول
 لفعل مقدر قوله او حال كون مخصوصا يشير الى انه يحتمل ان يكون مصدر بمعنى المفعول
 منصوب على الحالية من ان المضاف اليه لاضمار المضاف الى مفعوله وقال صاحب
 قوله قد خص خاصة مصدر على وزن الفاعل منصوب على انه مفعول لفعل مقدر
 قوله او حال كون مخصوصا يشير الى انه يحتمل ان يكون مصدر بمعنى المفعول منصوب على

في قوله او حال كون مخصوصا يشير الى انه يحتمل ان يكون مصدر بمعنى المفعول منصوب على

على الحالية وفي البعض قوله من بين النواصب متعلق بخصوصا قوله بجواز الاضمار
 متعلق بخصوصا قوله لما من لتمام مراد الكلام اجالا وفصله في الهمزة قوله
 انه من من ان ببيان لما من في هذا النوع او نوع النواصب قوله فينتصب المضارع
 معطوف على يجوز والفاء جواب لمقدر او اذا جاز تقدير ان واضاره يقبل
 الفعل المضارع الذي بعده النصب به بان المقدر بان المقدر
 وانما انتصب المضارع بان المضمر بشرط ان يكون المضارع او حال
 كونه ملابا بشرط ان يكون معنى انتصاب المضارع بان المقدر بشرط
 بشرط ان يكون او وانما اضمار لا انتصاب المضارع بشرط ان يكون
 او اضمار ان معنى اضمار لا انتصاب المضارع بشرط ان يكون احد
 ان يكون بعد الفاء السببية وهي ما يقصد به كون ما قبلها سببا لما بعدها
 او بعد الفاء السببية في جواب الامر وانما بشرط في انتصاب المضارع بان المقدر
 كونه بعد الفاء السببية لان العدول او وانما بشرط كون المضارع منصوبا
 كونه بعد الفاء السببية لان العدول او وانما بشرط كون المضارع منصوبا
 الفاء السببية كذا قاله امام الايدى في حاشية الجاني قال صاحب المتابع قوله لان العدول
 الى اخره دليل لكون الفاء سببية لكون ببيان الخارج شرط انتصاب المضارع بان المقدر
 يدعي ان انتصابه به منحصر على ان بعد الفاء السببية وليس كذلك بل الشرط فيه
 ان يكون المضارع بعد الفاء او الواو او او ثم وكيفية المعطوف عليه محاضرا
 نحو اعجبني ضربك زيد فتشتم او وتشتم او ثم تشتم وقوله تعالى الاوحيا او من وراء
 حجاب او يرسل رسولا واذا لم يكن المعطوف عليه محاضرا فانتصاب المضارع
 بان المقدر مشروط بكونه بعد الفاء او واو او ثم وكيفية ما قبلها انشا كما قاله الشاعر او يكون
 بعد الواو التي بمعنى مع وبكيفية ما قبلها انشا ايضا نحو زينة واكرمك ويكون بعد او
 التي بمعنى ابى او الا نحو لا لزمك او تعطيني حتى او يكون بعد هي التي بمعنى كي او الى
 بشرط كون المضارع مستقبلا باللفظ الى ما قبله نحو اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت
 حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس ويكون بعد لام كي مثل سلمت لا دخل الجنة
 ولا من الجود على الام تأكيده بعد النفي لتمام مثل وما كان الله ليضلهم هذا جمل الكلام في هذا المقام
 والتفصيل في الفوائد الضمانية وحد شيها من الرمي او عن رفع المضارع الذي هو الاصل

او وانما انشأ به ملايا بعد الشرط

ان يكون المضارع منصوبا

قوله الى النصب متعلق بالعدول الى النصب الذي هو ليس باصل في المضارع
قوله كيرشد علة للعدول الى النصب ان يكون العدول او ليكون النصب مرشداً
و دليلاً قال البعض قوله كيرشد اما بفتح اللام الداخل على خبر ان للتأكيد ان يرشد
ذلك العدول او بكسر اللام التي هي جارة والمضارع منصوب بعده بان المضارع
خبر ان ح متدر اي العدول الى ثابت و واقع لا اجل ان يرشد لكن التوجيه الاول
ارجح لكونه ما لحا عن المحذوف وهذا ما سيجي في فائت اختر ايهما شئت او اخر آخر
منها ان وجدت فانما معلق من اول الامر ان من اول الوهلة انه ان الثاني
مفعول به كيرشد قصد على صيغة المجهول قوله كونها ان الفاء نائب الفاعل لقصد
من العطف ان من عطف ما بعدها على ما قبلها عطف القصة على القصة قوله الى السببية
متعلق بتحويلها لا انه قصد التحول من مطلق العطف فانه ينافي بالتوجيهين الا يتبين
ان الذي قاله احمد نازي قال الاستاد قوله كيرشد من اول الامر انه قصد تحويلها
من العطف الى السببية لان الرفع لا يدل على السببية لانه جملة مستقلة لا تتعلق
لما بعدها بخلاف النصب وقال صاحب المنافع قوله من العطف الى السببية
ان من عطف الجملة على الجملة فلا ينافي كونها لعطف المفرد على المفرد فذلك تكون
الفاء وح للسببية مع عطف المفرد على المفرد على مذهب الجمهور قوله لان تغير اللفظ
وهو جعل المضارع منصوباً علة الارشاد ومتعلق كيرشد ان لان تغير لفظ الفعل
يدل ذلك التغير على تغير المعنى ان تغير معنى الفعل من الحالية الى الاستقبال
ومعنى الفاء الذي هو العطف الى السببية وذلك لان تغير اللفظ يشعر بتقدير ان
وهو علم الاستقبال ويؤثر الفعل بالمصدر ولا يعطف المفرد على الجملة التي لا محل لها
من الاعراب فلا يكون للعطف مكان في النصب شيئاً دفع كونه الفاء للعطف
وتتقوية كونه للجزاء كما قاله السيكوني قال الاستاد قوله لان تغير اللفظ علة
لقصد التحول ان لان تغير لفظ المضارع من الرفع الى النصب يدل على تغير المعنى
وهو قصد التحول من العطف الى السببية يعني ان تغير المعنى يحتاج الى تغير اللفظ
حتى يدل على قصد التحول من العطف الى السببية فانه اذا لم يقصد ذلك لا يحتاج
الى دلالة اللفظ على ذلك وقال سيد عبد الله انما نصب المضارع باظهار ان بعد الفاء
بشرط ان يكون الفاء للسببية ان يكون ما قبلها سبباً لما بعدها فيكون معنى الشرط

في زيارته واحداً من

فيكون معنى الشرط والجزاء ولهذا حذف ما بعد الفاء من الرفع الى النصب قصداً
للتخصيص على السببية وذلك لان المضارع المرفوع ظاهر في الحال ففي الصرف
الى النصب تنبيه على ان الثاني في الظاهر ليس بعطف الجملة على الجملة لان المضارع
المنصوب مفرد وتخصيص للمضارع للاستقبال لا للاحق للجزائية فيه دفع
كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء وثانيهما قبلها ان قبل الفاء ما
شيء يمنع من ذلك الشيء عن احتمال كونها ان الفاء عاطفة بالكلمة لانه لو كان
عاطفة لزم عطفها بالجملة الجزئية على الجملة الانشائية قال الاستاد قوله وان يكون
قبلها عطف على قوله ان يكون بعد الفاء وقال صاحب المنافع قوله وان يكون قبلها
الى آخره هذا الشرط لدفع توهم كونها لعطف الجملة على الجملة باعتبار غلبة السمع
عن النصب لحصول دفع احتمالها بنصب المضارع قوله ظاهراً ان يجب الظاهر
وانما قال ظاهر لانه يجوز عطف الاخبار على الانشاء بطريق عطف القصة
على القصة لكنه خلاف الظاهر وهو ان ذلك السمع الانشاء قوله كمال الانقطاع
بينهما علة لكون الانشاء ما يمنع عن احتمال كونها عاطفة ان كمال الانقطاع
بين الاخبار والانشاء قال الاستاد قوله كمال الانقطاع ان وذلك يمنع عطف
الجملة الجزئية على الجملة الانشائية لا يجوز كمال الانقطاع بينهما وفي المثال
ان مثال المصنف وهو قوله زرت فاكركم قوله وفي المثال خبر مقدم وقوله اشارة
مبتدأ مؤخر الى هذين الشرطين احدهما ان يكون بعد الفاء وثانيهما ان يكون قبلها
قال البعض قوله الى هذين الشرطين احدهما قوله بشرط ان يكون بعد الفاء السببية
والاخر قوله وان يكون قبلها ما يمنع عن احتمال كونها عاطفة وهو ان الانشاء
حقيقة او حكماً فلهذا عطف النفي على التثنية او الامر فيما بعد نحو زرت فاكركم
بالنصب بان المضارع ان يمكن من فعل زيارته فاكركم مني يعني ان مضون قوله فاكركم
هو الاكرام معطوف على مضون قوله زرت وهو الزيارة وانما ضرباه معكنا
او وانما ضرباه بهذا رعاية لكون الفاء عاطفة في الاصل وان كان بمعنى السبب
في الحال وهذا ان هذا التفسير والتقدير بقولنا يمكن منك زيارة والكرام مني
بقا ان معنى ما من التفسير الذي هو ان ذلك التفسير المشهور عند الجمهور
قال الرضي التقدير ان تقدير هذا المثال زرت فاكركم ثابت حال كونه ملاباً
بحذف الجر وهو لفظ ثابت هنا وجوباً لا جوازاً قوله لان ما بعد الفاء علة لكون التقدير

جواب وهو ان الجواب لا يكون شيئا من الاشياء الا يكون جملة والجواب عنه من طرف
 الجمهور ان معنى كون الجواب جملة فقط ان الجواب جملة صورة البتة او يجاب بما اجاب
 به الشارع بقوله الآية وكان الجمهور حكما الى آخره قوله والفاء السببية عطفت على ما
 بعد الفاء من ولان الفاء السببية لا تكون لعطف المفرد على المفرد بل تكون لعطف الجملة
 على الجملة والجواب عنه ايضا ان معنى كون الفاء السببية لعطف الجملة فقط ان مدلولها
 جملة صورة البتة قاله السيلكون قوله مع قوله ان مع قوله يتناول فاء السببية للعطف
 قال على الحدادى قوله مع قوله ليس بنسب يد اذ ظاهره يشترط ان يكون الفاء
 لعطف الجملة على الجملة قليل وهو ليس بمستقيم لانه ليس المدلول للشيخ الرضى لانه
 صرف القلة الى مجرد العطف حيث قال لان فاء السببية ان عطفت فهو قليل
 فهو ما يكون لعطف الجملة على الجملة تأمل مثل الى ما قال قال امام الايوب بقوله
 زر في المثال امر من زار يزور زيارة ومير المتكلم منصوب محلا على انه معنوله
 والفاء في فاكركم عاطفة واكمركم فعل مضارع متكلم وفاعله تحت انا واكمركم منصوب
 بان المضمر واكمركم مع فاعله صلة وهو مع صلة في تأويل المفرد مرفوع محلا على انه
 معطوف على الزيارة المنفصلة من زرن في فقد خبر الكلام ولكن ذلك زيارة ولكن
 مع اكرام وانما قد ران لان اصل الفاء عاطفة واصل العاطفة عطف المفرد على المفرد
 فاحتاج الى تأويل الطرفين بالمفرد فتأويل المعطوف عليه يحصل باخذ الزيادة من مادة
 زرن وبأخذ ولكن من هيئته لكونه امرا والامر لطلب الفعل والفعل ههنا هو الزيارة
 امر مطلوب حصول امرين احدهما زيارة منك الى والاخر حصول الكرام من اليك لا يقال
 ان العاطف وان كان الاصل فيه عطف المفرد لكن يجوز ايضا عطف الجملة فلم انحصر
 على الاصل ههنا لانا نقول ان ما ذكر من جواز عطف الجملة انما هو اذا كانت الجملة
 اخبارية او انشائية ههنا ليس كذلك بل المعطوف عليه انشاء لكونه
 امرا والمعطوف اخبار فيضطر على ان يحل على الاصل وقال صاحب زبدة الانظار
 قوله فاكمركم الفاء عاطفة سببية واكمركم منصوب بان المقدرة ومجملته في تأويل المفرد
 مرفوعة المحل معطوفة على المصدر الذي فهم من الفعل قبلها وهو الزيارة هذا عند الجمهور
 وعند البعض مرفوعة المحل مبتدأ والخبر محذوف وهو ثابت والمبتدأ مع الخبر معطوفة
 على زر في فعل الاول عطف المفرد على المفرد وعلى الثاني عطف الجملة على الجملة وانما وجب الحق
 ان حذف الخبر لان الفعل وهو اكرم ههنا لما التزم على صيغة المجهول فيه ان في الفعل قوله
 حذف ان ان لفظة ان نائب الفاعل لا التزم اليه صفة لان ان اليه بسببها ان ان
 يتبين ان يحضر الفعل للابتداء ان يكون مبتدأ لان الفعل لا يكون مبتدأ الا بواسطة الفاعل

وقال البعض قد ران واما قوله فاكمركم فاعله تحت انا واكمركم منصوب محلا على انه معنوله

الابتداء ان قوله لم يظهر جواب لما فيه ان في الفعل معنى الابتداء حق الظهور
 قوله فلما برز الخبر تفريع على الشرط والجزاء بقوله لما التزم الى آخره ان فلما ظهر
 الخبر وقيل زر في فاكركم ثابت لكافة ان الخبر كما انه ان الخبر اخبر عن الفعل بلا تقدير
 يعني كانه الفعل مبتدأ وكانه ثابت خبر عنه مع ان الفعل لا يكون خبرا عنه بل يكون
 خبرا به قال الاستاذ قوله فلما برز الخبر تفريع على قوله لما التزم الى حق الظهور وبرز
 على صيغة المجهول من باب الافعال والخبر نائب الفاعل قوله لكافة جواب لو ان كان
 الخبر كما انه ان الخبر اخبر على صيغة الماخبة المجهول من باب الافعال ونائب الفاعل
 مستتر تحت راجع الى الخبر عن الفعل ان الفعل بلا تأويل بواسطة حرف من حروف المصدر
 وذا لا يجوز قوله واما سمع بالمعنى خبر من ان تراه فتا و جواب سؤال مقدر استغنى
 استغنى من قوله فلما برز لكافة كما انه اخبر عن الفعل كما انه قيل انتم قلتم
 ان الفعل لا يكون خبرا عنه بلا تأويل بواسطة حرف من حروف المصدر ما تقولون
 قولهم سمع بالمعنى خبر من ان تراه مع ان سمع بالرفع مبتدأ بان جرود عن النسبة
 التامة والزمان واريد به معنى المصدر بلا واسطة حرف من حروف المصدر
 ان سمعك فاجاب بقوله واما سمع بالمعنى خبر من تراه فتا و جواب سؤال مقدر استغنى
 قوله واما سمع بالمعنى خبر من ان تراه فتا و جواب سؤال مقدر استغنى
 من قوله لان الفعل لما التزم فيه حذف ان اليه بسببها يتبين ان لم يظهر
 فيه معنى الابتداء كما انه قيل ما تقولون قولهم سمع بالمعنى خبر من ان تراه مع ان سمع
 يتبين للابتداء ويظهر فيه معنى الابتداء من غير التزم حذف ان فيه ومن غير حذف الخبر
 فاجاب بقوله واما قولهم بالمعنى خبر من تراه فتا و قال بعض حواشي الجاني
 قوله واما قولهم سمع بالمعنى خبر من ان تراه فتا و واما نصب سمع بان المفعلة
 في قولهم سمع بالمعنى خبر من ان تراه مع انعدام الشرط فتا و وانه قد انتهى
 فخذ هذا وكمن من ان كربين فان امثاله من سوانح الزمان وكثيرا ما يخل الزمان
 من اذهان الناس ان هذا من هذا فان ينادى في كل مقام مناسب قال ده افندي
 قوله هذا من هذا او فخذ هذا او الامر هذا او هذا كما ذكر قوله وكان الجمهور جواب

ان قوله لم يظهر جواب لما فيه ان في الفعل معنى الابتداء حق الظهور

عن سؤال مقدر كأنه قيل ان الجمهور جعلوا ما بعد الفاء جوابا وهو بيان تفسيرهم
 بقوله في المثال المذكور فلو كان منك زيارة والكرام من فاجاب بقوله وكان الجمهور
 حكما بكونه من ما بعد الفاء مع كونه من ما بعد الفاء قال البعض قوله بكونه من كونه
 الفعل الذي هو هذا كرمك مع كونه من ذلك الفعل في تقدير المفرد عند فهم الجمهور
 قوله نظرا على حكموا الى المال من الى المصنف قوله لان معنى قولنا زرني فاكرمك
 على حكمهم بكونه جوابا نظرا الى المال قوله معنى قولنا لهم ان وجهه قوله ان ترزني
 اكرمك بسقوط الفاء وجزم اكرمك كما لا يخفى على من له الاذعان او الاذهان
 او على اولى الفهم وقال الفاضل العصام في تأييد كلام الجمهور قال صاحب المنافع
 قوله وقال الفاضل العصام الى آخره تأييد للجواب بقوله وكان الجمهور الى آخره اتفاقا
 كلامه من وقال الفاضل العصام في شرح الكافية اعلم ان المنصوب من المضارع
 المنصوب بان المقدير او الفعل الذي نصب بان المقدر بعد الفاء السببية في غير
 قوله المنصوب بعد الفاء هم ان وجهه قوله ينجز من ذلك المنصوب بسقوط الفاء
 فتقول في زرني فاكرمك بالنصب زرني اكرمك بالجزم اكرمك بسقوط الفاء على
 ولذا من ولاجل ان المنصوب بعد الفاء في غير النفي يجزى بعد سقوط الفاء على
 قوله ولذا من يكون المنصوب بعد الفاء في غير النفي مجزوا بعد سقوط الفاء يعطف المجزوم
 على المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق واكن من اخرج صدقة من ماله واكن من الصالحين
 بالنداء وجزم اكن للعطف على موضع الفاء وما بعده كذا قاله عمر بن الخطاب
 قال شيخ زاده قوله فاصدق مضارع متكلم وحده منصوب بان مفعلة بعد الفاء
 في جواب التخي في قوله لولا اخرتني ومن قرأ واكون بالواو وفتح النون عطفه
 على لفظة اصدق ومن قرأ بالجزم عطفه على موضع محله لانه في موضع الجزم على انه
 جواب شرط مقدر اذا التقدير ان اخرتني اصدق واكن انتهى كلامه قال على الحداد
 اقول عطف المجزوم على المنصوب كما يجوز باعتبارها يجوز باعتبار كون تقدير
 زرني فاكرمك ان ترزني اكرمك بالجزم فيعطف المجزوم على المنصوب باعتبار المال
 وهذا الطعن واولى مما قاله الفاضل العصام قال الاستاذ قوله ونحو فاصدق مضارع
 متكلم

في قوله فاكرمك
 في قوله فاكرمك
 في قوله فاكرمك

متكلم وحده منصوب بان مقدره واكن بالجزم عطف على فاصدق قوله او نهى
 عطف على قوله اما امر عولا تشتمني فاضربك بالنصب امر لا يكتفى منك شتم
 فضرب من قوله ويندريج امر يدخل رفع اشكال وهو انه ما بال النخاء
 انهم تركوا الدعاء فاراد دفعه بان ينديج فيهما امر في باب الامر والنهي
 او في الامر والنهي الدعاء بالرفع فاعل ينديج امر وينديج فيهما الدعاء
 عند النخاء لا عند الاصوليين نحو اللهم اغفر لي فاقول بالنصب امر لا يكتفى الله
 غفران ففوز مع وهذا دعاء بصورة الامر قال البعض قوله نحو اللهم
 اغفر لي فافوز تقديره ليكن من الله مغفرة ففوز مع والله لا تأخذني
 فاهلك بالنصب امر لا يكتفى من الله مؤاخاة فملاك من وهذا بصورة النهي
 والحق الكافي بالامر الدعاء بالنصب مفعول به صريح لا الحق على لفظ الخبر
 امر واما الدعاء بلفظ الخبر فداخل تحت الامر نحو غفر الله لك قد دخل بالنصب
 الجنة بالنصب مفعول تدخل امر ليكن من الله مغفرة قد دخول الجنة منك
 قال البعض قوله نحو غفر الله لك قد دخل الجنة تقديره ليكن من الله غفران
 قد دخول الجنة منك قوله وهم فعل عطف على قوله الدعاء امر والحق هم فعل
 بمعنى الامر احتراز عما كان بمعنى الماضي نحو عليك زيدا فاكرمك بالنصب
 امر ليكن منك ملازمة لزيد فاكرم من قال حين كفوتك كفا به الكليات
 ونحو عليك زيدا امر الزم زيدا ولا تفارقه وقال المصنف فيهما بآية وعليك
 زيدا امر الزم قوله والامر المقدر عطف على القريب او البعيد من والحق
 بالامر الامر المقدر ايضا نحو الاسد الاسد فتجوز ان ليكن منك تبعيد
 من الاسد فتجوز منك قال البعض قوله نحو الاسد الاسد فتجوز ان ليكن منك
 اتفاقا من الاسد فتجوز منك وواقع الامر الكافي ابيه جنى في مثل نزال لانه امر
 مثل نزال في حكم الامر في الاطراد امر في القياس يعني ان نزال دائما يكون بمعنى انزل
 بخلاف عليك فانه قد يكون جازما ومجروبا وقولنا الاسد الاسد قد يقدر فيه فعل غير الامر
 فيقال رأيت الاسد الاسد بالتاكيد وغير ذلك ولم ير من به امر بالحق الكافي هذه
 بالامر الجمهور كما سمع في بيان جواز ان قال صاحب المنافع قوله

في قوله فاكرمك
 في قوله فاكرمك
 في قوله فاكرمك

لما سيجي وهو قوله الآية قبيل العامل القياسي وان لم يجر النصب بعدها عند الجمهور
الآخره وقال البعض قوله لما سيجي من ان الامر كاف في الجزم بخلاف النصب
فانه يكون مع الفاء وما بعده قد يرتفع فلا يكون وحده دليلا على اضرار ان فلا بد
من صريح الامر ونحوه تقوية لمعنى الفاء وانما قيد بقوله في غير النفي لان النفي خبر لانشاء
فلا يناسب مع الشرط كما يصحح الخارج في اضرار ان قوله او متى عطف على القريب
او البعيد قال البعض قوله او متى معطوف اما على قوله او متى واما على قوله
اما امر او المراءى من النفي في قوله او متى النفي الصريح بقرينة بيان مقابلة هو
النفي الغير الصريح بقوله ويلحق به ما جرى مجراه ويقول ولا للتخصيص لاستلزام
نفي فعل انتهى كلامه والفرق بين النفي والنهي اما من حيث اللفظ فظاهر لان دخول
النهي كانه مجزوما والنفي كانه مرفوعا واقامة حيث المعنى فان النهي من الانشائيات
والنفي من الاخباريات كذا في انوار مصباح وهو ان النفي في حكم الانشاء الذي
هو نهى ولذا قدم على النفي في استدعائه في اقتضاء النفي جوابا عن مآلاتنا
فتحدثنا بالنصب او ما يكون منك اتيان فتحدثت منك ومعنى هذا اني الايتان
فيستثنى الحديث فتحدثنا الى آخره ومعنى النفي في مآلاتنا اننا تحدثنا
فانتهى الحديث لانتهاء الشرط وهو الايتان كذا في قوله الدمامي في شرح الارشاد
ومعنى النفي في مآلاتنا اننا تحدثنا اننا تحدثنا لانتهاء الشرط وهو الايتان
و جاز رجوع النفي الى الحديث فحب ان ما يكون منك اتيان بعده حديث
وان وجد الايتان او ما يكون منك اتيان فتحدثت وقال شارح المسالك قول القائل
مآلاتنا فتحدثنا بالنصب له معنيان احدهما ان يكون الاول سببا للثاني فينتفي
بانتفاءه وثانيهما نفي اجتماعهما من غير اعتبار السببية عنه لم يكن منك اتيان
ولا حديث ويلحق به ان بالنفي ما جرى مجراه ان النفي نحو قلما يعبر بقلما عن النفي
كما يعبر بماولاتنا فينتفي بالنصب ان قلما يكن منك اتيان فاكرام منك
قال الاستاذ قوله نحو قلما تأتيني فتكرمني والمعنى لم يكن منك اتيان قليل فاكرام منك
انتهى قال ده وه افندي قوله قلما تأتيني فتكرمني اقول كلمة فانه قلما وكذا في طالما وجمالا
كالفعل للفعل عن طلب الفاعل في التركيب وان فهم منه ما هو القليل وغيره ولذلك

ولذلك كتبت موصولة واذا جعلت مصدرية والمصدر فاعلا فتحتمل ان تكتب
مفصولة وقال الشريف في حاشية ديباجة شرح المفتاح يجوز ان يكون ما
كافه فانها كما تكلف ان عن العمل تكلف الفعل عن العمل في الفاعل بحسب الظاهر
وانما قلت بحسب الظاهر لان المنع عن الفاعل حقيقة غير ممكن لا متنازع صدور الفعل
لا عن فاعل وقال ابو المحاسن في شرح مختصر الوقاية واهتمار كتبها متصلة بالفعل
يرد احتمال المصدرية وقال ابن كمال باثبات حاشية شرح المفتاح وهي تكلف
عن طلب الفاعل الخوس على ما افصح عنه صاحب الكشاف حيث قال تكلف
عن طلب الفاعل لفظا ثم قال وهذا مع ظهوره قد خفي على الشريف حيث قال
تكلف الفعل عن الفاعل بحسب الظاهر الخ وكما انه غافل عن اطلاق الفاعل الخوس
ايضا على وجه الحقيقة لاعيه وجه المجاز ويعبر بقلما عن النفي كما يعبر بالاكتر
عن الكل وعلى طريقة مسبوكة ويلحق بالنفي ايضا لولا للتخصيص ان للتخصيص
ان لخصيص الخطاب الى الفعل وانما يلحق به لاستلزامه ان يكون لولا مستلزما
نفي فعل وهو نفي الانزال في المثال ونفي كونه الملك مع الرسول مع لم يوجد
واحد منهما فاذا دل لولا على النفي بالاستلزام فماسب ان يلحق به كقوله تعالى
حكاية عن الكفار لولا انزل عليه ان على الرسول ملك بالرفع نائب فاعل لانزال
فيكون بالنصب ان فيكون ذلك الملك المنزل معه ان مع ذلك الرسول نذرا
ان لولا يكون نزول منك فيثبت كونه معه نذرا كما في بعض حواشي الجاني قوله او متى
عطف على القريب او البعيد قال البعض قوله او متى معطوف اما على نفي او على امر
تحولت لي مالا فانفقه ان ذلك المال ان ليت لي ثبوت مال فانما قاضي بالنصب
ان بنصب انفقه قوله او عرض عطف على القريب او البعيد قال البعض قوله او عرض
معطوف اما على امر او على امر قد مره لما سببه التبع والعرض يكون الراي على الاعلام
قال شارح قواعد الاعراب وهي بفتح العين وسكون الراء طلبا للشيء بليته كوالا
بالتحقيق تنزل بالرفع بنا فتصيب بالنصب ان فان تصيب خبرا ان الايكن بالرفع
منك نزول فاصابة خير بالاضافة من قوله او لهما معطوف اما على عرض او
على امر نحو هل عندك ما وفا سريه بالنصب ان فان اشربه ان الماء ان هل يكون

فقد ما في شرحه وانما اشترط ان يكون الفاء بعد الاشياء المذكورة لانه
الاشياء غير ثابتة المضمون فيكون كالشرط الذي ليس بمحقق الوقوع ويكون
كالجزء كذا قاله بعض الشراح قال صاحب الاقتناع وانما اشترط احد هذه
الاشياء الستة لان سببية ما بعدها لما قبلها انما يتحقق عند تحقق احد هذه
الامور انتهى والنصب في هذه الصور مع انتفاء السببية السببية مافيه السببية
كذا في شرح الارشاد قال الفاضل الجاني في جملة هذه المواضع معنى السببية
مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل المصدر معطوف على مصدر
آخر مفهوم مما قبل الفاء قوله ولما كانت الخ جواب سؤال مقدر كأنه قيل لم يذكر
امثلة البوائقي او كأنه قيل لم اكتفى في التمثيل بالامر ولم يستوف امثلة تلك
المواضع فاجاب بقوله ولما كانت مقصوده ان المصنف بيان عاملية ان مضمرة
لا ان ليس مقصوده ضبط المواضع التي يضر فيها ان في تلك المواضع ان
لفظ ان قوله اكتفى ان المصنف جواب لما في التمثيل بالامر الذي هو الامر
اصل الاشياء واشرفه ان الاشياء ولم يستوف ان ولم يقض امثلة تلك المواضع
بناء على ما هو دأبه ان المصنف في هذه الرسالة ان الاظهار قال البعض قوله
ولما كانت مقصوده الخ والغرض من هذا الكلام اعتذار من طرف المصنف
لعدم بيان هذه المذكورات مع انها مبينة في سائر الكتب النحوية والمصنف ان يبين
كذا ان ولما كانت مقصود المصنف ومراعاة بيان عاملية ان لفظ ان حال كونه مضمرة
لا ضبط المواضع ان لا يكون مقصوده ضبط المواضع فهو معطوف على قوله بيان
التي ان المواضع التي تضر فيها ان في تلك المواضع ان ان كلمة ان قوله اكتفى جواب لما ان
اكتفى المصنف في التمثيل بالامر الذي هو الامر اصل الاشياء وبالفاء التي هي اكثر استحقاقا لقوله
واشرفه ان الاشياء وعطف على اصل الاشياء قوله ولم يستوف عطف على اكتفى امثلة تلك المواضع
ان ولم يأت المصنف امثلة تلك المواضع كاملا بناء على ما هو دأبه ان دأب المصنف وعادته في هذه الرسالة
ان في رسالة الاظهار ولما فرغ المصنف من العامل الناصب للمضارع شرع في بيان الجازم لم
فان الجازم من العامل في المضارع قال امام الايوب قوله والجازم ان العامل اللفظ السماعي الذي
يعمل في المضارع محل الجزم فقوله الجازم مبتدأ وقوله خمسة عشر خبره وهو لكونه مركبا من جميع عدد
متممين لمعنى الواو بناء على الفتح وكونه مبنيًا كانه مرفوعا محليا وقوله كلمة بالنصب تمييزه لان يميز
احد عشر الى تسعة عشر مفرد منصوب واما قال كلمة لكونه بعض الجوازم حرقا وبعضها اختار
لفظ الكلمة ليكون ثلا لثلاثي النوعين وقال بعض الشراح وانما عبر بكلمة لكونه حرفا كاجز من اخرها لانه

ولو عبر باحد هاتين الاخر قوله اربعة مبتدأ وقوله منها ان تلك الكلمات
صفة وقوله حروف جز لمبتدأ وقوله تجزم جملة فعلية مرفوعة محلا على انها
صفة حروف ان تجزم كل واحد منها فعلا واحدا بالاصالة والافتقار يتعدد
بجزوه بالعطف فتقول لا تقرب وتقتل وهى ان تلك الحروف لم ولما
قوله متى ان لم ولما اشارة الى ان قوله لتني الجاني ظرف مستقر مرفوع محلا
خبر مبتدأ محذوف واختره عن الصفة لكونه المقام لتعدد العامل ان
لتنفي وجود مضمون مدخولها في الزمان الماضي بعد فعلها ان لم ولما والقلب
مصدر مضاف الى فاعله ومفعوله قوله الجنازع ان معنى المضارع قوله
اكتفى ان الى الماضي متعلق بالقلب ان يدخلان على المضارع ويقبلانه
من الاستقبال الى الماضي وينفيانه واعلم ان تأثير هذين الحرفين ثلثة
احدهما في لفظ المضارع وهو الجزم والاخران في معناه احدهما قلب
زمان المضارع الى الماضي والثاني نفيه هذا ما به الاشتراك واما ما به
الافتراق اشار اليه بقوله لكن الثانية ان لما قال البعض قوله لكن الثانية الخ
دفع لتدعيم المساواة من جهة الفظ بينهما المستفادة من قول المصنف
لتنفي الماضي موصوفا لا استغراق ازمة الماضي ان لا فائدة استغراق ازمة الماضي
واضافة اللازمة الى الماضي من قبيل اضافة الاجزاء الى الكل قوله من وقت
الانتفاء الى وقت التكلم بيان لا استغراق ازمة الماضي قال عيسى الشروى
قوله لا استغراق ازمة الماضي ان لا فائدة استغراق النفي في ازمة الماضي من وقت
الانتفاء الى وقت التكلم من زمان الانتفاء الى زمان التكلم في الماضي
انه ما صدر عنه ضرب في ازمة الماضي الى الآن والآن ايضا ولم يضرب لا يفيد
عدم الضرب الى الآن قال بعض الافاضل تقول ندم فلان ولم ينفع الندم
ان عقيب ندمه ولا يلزم استمرار رتقا نفع الندم الى وقت التكلم بكلمة لم
واذا قلت ندم فلان ولما ينفع الندم افاد استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم
بكلمة لما فليح هذا جاز ان يقول في ادم عليه السلام انه ندم ولم ينفع الندم
وفي ابيس انه ندم ولما ينفع الندم ولا يجوز ان يقول ندم ادم عليه السلام

لكونها مذكراً لاجتماعها وانما قال كلم المجازاة ولم يقل حرف المجازاة لكون بعضها
حرفاً وبعضها سماً قوله انما الجزاء تفسير للمجازاة بحسب اصل اللغة والافعال المجازاة
مجموعه جعل سماً لهذه الكلمات يعني ان المفاعلة بمعنى اصل الفعل هنا ولاصحة لمعنى المشاركة
في هذا المقام كمالا يخفى بناء على ما في القاموس من كتب اللغات قوله فاللغة تفريع
على التفسير من معنى كلم المجازاة فلم تقتضه الجزاء قال امام الايوب والمجازاة
مصدر بمعنى الجزاء من كلم تقتضه الجزاء اذا كاء الامر كذلك فالإضافة الى اضافة الكلم
الى المجازاة كإضافة الاداة الى الشرط يعني من قبيل اضافة المقتضى بكسر الصاد الى المقتضى
بفتح الصاد قال صاحب المنافع قوله كإضافة الاداة الى الشرط بان يقول
اداة الشرط يعني ان اضافة الكلم الى المجازاة اضافة المقتضى الى بعض مقتضاه
كما ان اضافة الاداة كذلك قوله فليس فيها من كلم المجازاة او في اضافة الكلم
الى المجازاة تفريع على التفريع تغليب الجزاء على الشرط قاله امر ما ذكرناه
من اول التفسير الى هنا الفاضل العصام في شرحه على الكافية قال الاستاد
قوله قاله من التغليب الفاضل العصام التغليب هو لغة ايراد اللفظ الغالب
وعرفاً وهو ان يغلب على الشيء ما يغيره لتناسب بينهما واختلاط كالابوين في الاب
والام والمشرقين والمغربين والحاقيين في المشرق والمغرب والعزمين في الشمس
والقرو والعزمين في ابي بكر وعمر والمرويتين في الصفاء والمروية ومدار التغليب
على جعل بعض المفردات تابعة لبعض داخل تحت حكمه في التغير عنهما بعبارة
مخصوصة للتغليب بحسب لوضع الشئ او النوعي ولا عبرة في الوحدة والتعدد
لان جانب الغالب ولا في جانب المقلوب وآلت كلمة وان فيها ايضا جعل بعض
تابعة لبعض داخل تحت حكمه في التغير عنه بعبارة المتبوع الا انه يعبر فيها عن كل
من الشاكلين بعبارة مستقلة وشبهة الجمع بين الحقيقة والمجازة في باب التغليب
انما وردت اذا اريد كل من المعنيين باللفظ وفيه اريد به معنى واحد مركب
من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في كل واحد منهما بل في المجموع
مجاز كذا قال حسين كندى في كتابه الكليات المسمى بكليات ابي البقاء
ونحو ان كلم المجازاة ان بكسر الهمزة وسكون النون حرف شرط نحو

فقد قوله تعالى ان تنهوا يفتد لهم ما قد سلف قوله تعالى ان كلمة ان اشارة
الى ان قوله للشرط طرف مستقر مرفوع المحل مبتدأ محذوف لاصفة لا ية ان
ان لتعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى سمي ان الشرط
به ان بالشرط محال صاحب المنافع قوله سمي به التفسير المستتر راجع الى الشرط
بالمعنى المصطلح والبارز راجع الى لفظ الشرط ففيه استخدام فلا يلزم
تسمية الشئ بنفسه وقال الاستاد قوله سمي به التفسير المستتر تحت سمي
راجع الى الاول والبارز في به الى الشرط او المستتر راجع الى فعل الشرط
والبارز راجع الى الشرط قوله لانه ان الشرط او الاول بقرينة الثاني
متعلق لسمي وعلته لافهم قال الاستاد قوله لانه ان الشرط او الاول او
فعل الشرط علته للتسمية به ومتعلق بسمي شرط ان سبب قال الاستاد
قوله شرط بفتح الشين والراء ان علامة التحقق الثاني ان لوجود الجزاء
قال الاستاد قوله لتحقق الثاني ان لوجود الفعل الثاني والجزاء قوله مجاز
ان لفظ الجزاء مجاز او التسمية به مجاز بطريق التثنية متعلق بمجاز وبها
لطريق المجاز قوله من حيث انه ان الجزاء اشارة الى وجه التثنية يعني ان تسمية
الجزاء جزاءً ناش من اجل كونه قال احمد نازي قوله من حيث انه ان فعل
او مضمونه يبين ان يترتب على الاول ان الشرط ابتداء الجزاء على الفعل ان
كابتداء الجزاء في الاحكام الشرعية على الفعل كما في قوله تعالى والبارق
والبارقة فاقطعوا ايديهما فهذا من قبيل تسمية التثنية باسم التثنية به
قال علي الحدادي قوله مجاز بطريق التثنية الخ يعني ان لفظ الجزاء مستعار
من الجزاء المبتدئ على الفعل استعارة مصرحة بعلاقة الماثبة في الابتداء
ان الترتيب فكما ان الجزاء يترتب على الفعل فكذا هذا الجزاء يترتب على الشرط
فان ان لفظان لاقتضانه ان تعليل للتخفيف المؤخر اياتها ان الشرط
والجزاء قوله وجعلها عطف على اقتضائه ان وجعلها ان الشرط والجزاء
كشئ واحد بناء على انه احدث الاتصال والارتباط بينهما وبسبب هذا الارتباط
صار شيئاً واحداً وبالنسبة الحكيمة يكون الاشياء واحداً تأمل كذا قاله احمد نازي

سنة البار من قوله المتضمنين صفة للاقتضاء والجعل في قوله لاقتضاء ايها
وجعلها كسنة واحد قوله طول لاجل الكلام مفعول به صريح لمقتضيين اعمل الجزم
اي اعمل لفظ ان الجزم في قوله اعمل خبر المبتدأ الذي هو ان في قوله فان لاقتضاء
اذ المراد قلنا لفظ كسنة اي اسير او خبر لان بناء على نسخة فانه لاقتضاء وما بينهما
جملة معتقدة كما اسير قوله تخفيفاً مفعول له لا عمل له لاجل التخفيف وكذا
اي مثل ان في علة الجزم العشرة الباقية قال الاستاد قوله وكذا العشرة
الباقية اي الحكم كذا في العشرة الباقية لتضمنها اي العشرة الباقية علة
لكون العشرة الباقية مثل ان في علة الحكم مع ان وهو الشرط والجزاء
قوله لنا سببها اي العشرة الباقية علة للتضمن لمع ان آية اي ان
في الابهام متعلق للنسبة اي في احتمال الوجود والعدم يعني في افادة الابهام
وحيثما اسم شرط لا يجزم على صيغة المجهول به اي حيثما بلاما قال ترح
عوا مل العتيق اعلم ان حيثما انما يجزم الفعلين اذا اتصل مع ما وهي اي
كافة اي مانعة عن الاضافة اي عن اضافتها الى ما بعدها قوله لتصير مبرهنة
علة لكون ما كافة عن الاضافة اي لان تصير حيثما مبرهنة قوله فتنا سبب عطف
على تصير وداخل تحت اللام اي فلان تناسب حيثما ان الشرطية مفعول تناسب
المحملة صفة لان الشرطية قوله للوجود والعدم صلة المحملة قوله في الابهام
اي في افادة الابهام متعلق بتنا سبب وبيان الوجه المناسبة وقوله ويجس اما عطف
على تناسب او على تصير وداخل تحت اللام اي فلان يجس تضمنها اي حيثما
معناه اي معنى ان وهو الشرط والجزاء واما اسم شرط يجزم على صيغة المجهول
به اي باي بما ان بكلمة ما نحو قوله تعالى ايها تكونا يدركم الموت وبدورها اي ما
تجدان تكي اكن وهي اي ما ليست بكافة عن الاضافة بل مزيدة حيث احتمل
قوله لزيادة الابهام متعلق بمزيدة قوله وذكره اي ذكر المصنف اي فالمصدر مضاف
الى مفعول به ونها اي ما ليست الجزم اي كائن لان يثبت الجزم بها اي ما بالطريق
الاولى متعلق بيبث واني نفع المهمة والنوالمشودة اسم شرط كل واحد من هذه
الثلاثة اي حيثما واني للمكانة اي موضوع للشرط والجزاء في المكانة
او موضوع للشرط والجزاء في ظرف المكان او موضوع لظرف المكان او مكان

او كائن لظرف المكان واذا ما قال السيراني ما للنفي علمت انا احدا من النجاة
قوله اثبتة جملة صفة لقوله احدا اي اثبت ذلك الاحد عمل الجزم باذا ما
او اثبت عمله بالجزم فالضاف محذوف الا سيبيويه واصحابه اي سيبيويه
حيث لم يدل يقول انما عرا اذا دخلت على الرسول فقل له حقاً غليلك
اذا طمأن المجلس كما في شرح عوا مل العتيق وهي اي اذا خرف براسه
عنده اي عند سيبيويه اي حرف موضوع للدلالة على الشرط والمستقبل
غير مركبة من كلمتين اي من اذ وما بل هي اي اذا ما فعل اي على وزن فعل
بكسر الفاء فالهيم لام الكلمة كما ان مرهما فعل اي كما ان مرهما على وزن فعل
بكسر الفاء يعني هي بسيطة كما ان مرهما بسيطة تدبر وقال المبرد هي اي اذ
في اذ ما او اذ ما في الاصل اذ الظرفية اي الزمانية قوله كنها صفة لاذ الظرفية
على طريق صفة جرت على غير من هي له والضمير راجع الى اذ الظرفية قوله الحاق ما
اي الحاق لفظ ما فاعل كلف قوله عن طلب الاضافة الى ما بعدها
متعلق بكف الا انه لما الحقت بها ما انتقلت من الاسمية الى الحرفية وتغيرت
دلالة على الماضي الى المستقبل واذا كان حرفا لم يكن لها موضع من الاعراب
وقيل انه اسم ودخول ما عليه لا يخرجها عن الاسمية كحيثما كذا في شرح اللباب
قوله وهيأها من باب التفعيل اي حضر الحاق ما باذ الظرفية معطوف على كنها
والضمير راجع الى اذ الظرفية قوله للشرط متعلق بهيأ كما هيأ اي الحاق ما
حيث مفعول لهيأ يعني كما هيأ الحاق ما بكلمة حيث للشرط قوله وجعلها
معطوف على هيأها اي وجعل الحاق ما باذ الظرفية بمعنى المستقبل مفعول ثان
لجعل قوله وجازية معطوف على بمعنى المستقبل اي وجعلها جازية ذكره اي
ما قلنا من قال السيراني الى هذا الفاضل العصام فاعل ذكر اي ذكره الفاضل
العصام في شرح الكافية والمصنف اختار منه هب المبرد حيث قال بعد قوله
مئة للزمان اذ هو ناظر الى اذ ما واذا ما ومئة واذا ما اسم شرط وما زائدة
لا يجزم على صيغة المعلوم اي لا يجزم اذا ما بلاما الا يجزم على قلة كقوله وستف
ما غناك بلك بالغن واذا تصيبك عصامة فتجمل قوله لقله مناسبتها اي اذا ما

متعلق بلا يجوز وعلة له يعني لقلة مناسبتها بل ما لانه الشرطية في الاعمال
او في احتمال الوجود والعدم قوله اذهب تعليل لقلة المناسبة او لان اذا ما
بلا ما للقطع او موضوع للمعنى المقطوع المنان للابهام ولما ثبت ما سبق انه
لا يجوز بدونه ما اصلا فذوقه بقوله الا انه من الثاني ان لم يكن انما احتمال
في الامر المقطوع او في المعنى المتيقن قوله ان يقع في تأويل المصدر فاعل لاحتمل
او لما احتمال وقوع المعنى المقطوع على خلاف ما او الامر الذي يتوقع او ينتظر
وقوعه قوله لعدم انكشاف الحال لنا متعلق بقوله احتمال وعلة له قوله جاز
جواب لما وقوله تضمنها او اذا ما بلا ما فاعل جاز ومفعوله قوله يعني ان
وهو الشرط والجزاء وجاز يجوز بها او با اذا ما بلا ما وقوى على وزن
رمنه معطوف على جاز او وقوى جزمها مع ما الكافة او المانعة عن الاضافة
او عن اضافة ما بعدها كما في حيث او كما كان ما كافي عن الاضافة
في حيث واعلم ان الضمائر المتعددة مطلقا كقوله يتحمل رجوعها الى اذا
في اذا ما او الى اذا مطلقا ومعهم شرط يجوز مع ما الزائدة قوله لزيادة الابهام
متعلق للزائدة او لتأكيد الابهام ويجزم بدونها او بدونه ما الزائدة للوجود
اصل الابهام كل واحد من هذه الثلاثة او اذا ما واذا ما ومعهم للزمان او
موضوع للزمان او موضوع للشرط والجزاء في الزمان ومهما يعني ما الشرطية او
الجازية لغير الظرف لا بمعنى مع اعلم ان معنى ما الشيء ومعنى مع الظرف
لانه من الظرف الزمانية المتضمنة للشرط الجازمة للفعل ولذا او ولاجل كونها
بمعنى ما لا بمعنى مع او لكونهما بمعنى ما دون مع لم يذكره او لم يذكر المصنف
لفظهما مع او مع لفظ مع حيث فصل بينهما بقوله للزمان وعدم ذكره
مع مع يدل على انه ليس للزمان كما زعمه ابن مالك قال بعض الكمل وهو عيسى
الثوري ومولانا السيد عبد الله والكمل جميعا كامل اصله او متهما ما الحق
فعل ماض على صيغة المجهول من باب الافعال باخرة او ما ما الزائدة نائب فاعل
لا الحق او لفظا ما الزائدة قوله لزيادة معنى الابهام متعلق بالحق وعلة له فانقلب
الفها او الف ما الاصلية او الف ما الاولى قوله هاء مفعول انقلب قوله
لا سكره تتابع المتولين باضافتين علة لانقلب او لا سكره تتابع المتولين في

في كلام العرب فصا رهما وقيل قائله الرضى والزجاج ان متهما مركب
من مة هم فعل بمعنى الكف او بمعنى الامر وهو الكف قال ذريح زاده في تعداد
الحل واجب الاستتار ومهما فعل بمعنى الكف بمعنى على السكون لا محل له
على الاصح فاعله فيه انتع عبارة عن المخاطب وكان الميزانيين وكان حرف تشبيه
بقية الميزانيين بالنصب بهم وجره قوله زعموا او وكان المنطقيين زعموا
انه او ان متهما مثل كلما ومعنى في الكون سور القضية الشرطية الكلية
قوله حيث جعلوه او متهما تعليل للزعم سور القضية الشرطية الكلية
متهما او مثل كلما ومعنى وما هم شرط بمعنى شيء وذكره هنا ايضا
يدل على انه غير زمان كما هو المشهور في التسهيل او وقع في التسهيل
او ذكر في التسهيل انه او ما قد يجي ظرف زمان ومنه او من ظرف زمان
او من مجيئه ظرف زمان قوله او الثالث وما تلحق بفتح التاء وبهم الكاف
مفرد مذكر مخاطب اصله تكون فلما دخل ما الشرطية على او كما سقطت النون
علامة للجزم فاجتمع الساكنان من الواو والنون ثم حذفت الواو لاجتماع
الساكنين والنون لكثرة الاستعمال فصا روماتك قال الشاعر في هامة
اصله تكون حذف الحركة للجزم ثم الواو لانتفاء الساكنين ثم النون
لتشبهه بالحروف اللينة تخفيفا قال بعض المحققين اصله تكون حذف نونه تشبيها
بحرف العلة قال بعضهم شبه بها في امتداد الصواب وقال الرضى النون مشابهة
بالواو في الفنة وقيل تشبيها بالتدوير وقال آخرون حذف تخفيفا لكثرة الاحتمال
حتى لا يجوز ان يحذف من نظائره مثل لم يؤن ولم يخن ولم يصن ونحوها
ومعنى كثرة الاستعمال انهم يعتبرون بكاءه ويكون عن جملة الافعال فيقولون
كان زيد يقدم وكان زيد يجلس فان وصلت ساكن ردت النون كقوله
تعالى لم يكن الذين كفروا ومن يكن الشيطان ولا يجيز سبويه سقوط النون
عند ملاقات ساكن وقد اجازه يونس وهو قليل كذا ذكره دهود افندس في لم يكن
ومن يك وقال الآخر قوله ومالك اصله تكون فلا اجتماع الساكنين من الواو والنون
الساكنة لدخول الجازم حذفت النون ثم حذفت الواو لكثرة الاستعمال بين النخاة

الا ان الاصل انما يطلق عليه باعتبار انه يتفرع عليه الجزئيات في احكامها وتبين عليه
 والقاعدة انما تطلق عليه باعتبار انه يرجع اليها الجزئيات في احكامها وتحتاج اليه
 فاما متقدمان بالذات وتختلفان بالاعتبار انتهى كلامه قال السيد السند الضبط في اللغة
 عبارة عن الجزم وفي الاصطلاح سماع الكلام كما يحق سماعه ثم فهم معناه الذي اريد به
 ثم حفظه ببذل مجهوده والتهات عليه بهذا كونه الحين اذ ان غيره انتهى كلامه موضوعها
 غير محصور قوله افراد بالرفع نائب فاعل لمحصور والضمير راجع الى موضوعها وفيه اشارة
 الى ان فيه جاز في الاعراب وقوله في عدد متعلق لمحصور افراد موضوع تلك القاعدة
 غير منضبة ومبين في عدد على وجه الحفظ والاحاطة بل ضبطها بتلك القاعدة وفيه اشارة
 الى ان السماعي خارج بهذه القيد فقط اذ يمكن ان يقال في عمل الباء مثلاً في سررت بزيد انه حرف جر
 وكل حرف جر يمل الجر فهذا الباء يمل الجر لكن موضوع هذه القاعدة الكلية محصور في عدد واحد
 في عشرين حرفاً لا يزيد عليها بخلاف السماعي والقياسي ملائمتين بخلاف السماعي
 كما عرفت انما عرفت تلك الخالفة ولما توجه عليه ان جزئيات موضوعها في بعض
 تلك القضايا سماعية في الحكم على جميع تلك القضايا بالقياسية غير صحيح اجاب عنه
 بقوله ولا يضره او لما توجه عليه كيف كان هذا النوع من العوامل قياسياً مع بعض افراد
 يتوقف اثبات صيغة على السماع كصنع الصفة المشبهة وسم الفعل وكعدم تصرف صيغة
 كما في افعال المدح والذم وفعل التعجب وعج وليس وكعدم التصرف في معوله بالتقدم
 والفعل وكعدم نصب المفعول كما في الفعل اللازم وكثمل الالفاء في افعال القلوب
 ومثل التعليق كما في كل فعل قلب ومثل الاحتياج الى منصوب كما في الافعال الناقصة ومثل
 عدم الاحتياج اليه كما في الافعال التامة في جاب عنه بانه لا يضر هذا التوقف كونه قياسياً
 لان التوقف على السماع انما هو في اثبات صيغ بعض انواعه ومرادنا بعدم توقفه على السماع
 توقف احكام جزئياته في اعمالها بعد اثبات الصيغ المدعومة بهيئتها لذلك المفع
 او لما توجه عليه ان الصفة المشبهة كحسن وكريم ومثل صعب وشديد فهكذا سمع
 من العرب فكيف يصح ان يعد من العادل القياس اجاب بقوله ولا يضره يعني ان كونه
 قياسياً ليس باعتبار الصيغة بل باعتبار امكان ذكر القاعدة الكلية موضوعها
 غير محصور في بياض عمله او لما كان مذهب المصنف في السماعي والقياسي خلاف
 ما ذهب اليه البعض من ان القياس مالم يكن مختصاً ببعض الاحكام والسماعي
 بخلافه اراد ان يبين ما هو الحق عند فقال ولا يضره ان لا يضر كونه من القياس
 قياسياً فله اختصاص من القياس فاعل لا يضر على طريق مزج الشرح بالمتن قوله

قوله ببعض الاحكام متعلق بالاختصاص والباء داخل على المقصور
 ذلك الاختصاص مثل كونه صيغة او وزنه سماعية لان كونه قياسياً
 ليس باعتبار الصيغة بل باعتبار امكان ذكر القاعدة الكلية في بياض عمله
 قال بعض الشراح قوله كونه صيغة سماعية او كونه صيغة جزئياتها سماعية
 اذ الحكم بكونها قياسية كونه مفهوم تلك القضايا الكلية قياسية كما ان الصيغة التي
 اوقعت في الصفة المشبهة يعني ان صيغتها يتوقف على السماع لان صيغتها
 سبعة عشر على ما بين في علم الصرف ولا يتوقف اعمالها على السماع بل يمكن
 في عملها قاعدة كلية وفي اسم الفعل يعني ان صيغتها يتوقف على السماع لان صيغة
 سبعة عشر قوله ومثل عدم التصرف عطف على مثل او ومثل عدم التصرف
 بالتثنية والجمع والتأنيث والتذكير والمعلوم والمجهول فيه من القياس قال
 الاستاذ قوله ومثل عدم التصرف فيه من عدم التصرف من جهة الصيغة في القياس
 كما ان عدم التصرف الذي وقع في افعال المدح والذم والتعجب وعج وليس
 ومثل عدم التصرف في معوله من القياس فيكون قوله في معوله عطفاً على قوله فيه
 قد ذكر بالتقدم والفعل متعلق بالتصرف المستفاد من العطف كما ان عدم التصرف
 الذي وقع في فعل التعجب وعج وما وضع لاثاء والتعجب وله صيغتان ما افعله وافعله
 وحما غير متصرفين مثل ما احسن زيداً واحسن بزيد ولا يبينان الا ما يبين منه
 افعال التفضيل لما يهتمها له من حيث ان كلامها للمبالغة والتأكيد وكذا اليبينان
 الالفاء على كمال التفضيل كذا في ابن الحاجب ومثله فلا يقال ما زيداً احسن
 بالتقدم ولا ما احسن في الدار زيداً بالفضل قوله ومثل عدم نصب المفعول به المبرج
 معطوف على قوله مثل عدم التصرف من ومثل عدم نصب المفعول به فيه كما ان مثل عدم
 نصب المفعول به الذي وقع في الفعل اللازم قوله ومثل الالفاء عطف على القريب
 او البعيد كما ان الالفاء الذي وقع في افعال القلوب مثل زيد علمت منطلق
 اذ انما سيطر بين معولها قوله ومثل التعليق عطف ايضاً على القريب او البعيد
 كما ان مثل التعليق الذي وقع في كل فعل قلب قوله ومثل الاحتياج عطف ايضاً
 على القريب او البعيد الى منصوب متعلق بالاحتياج او الى خبر منصوب كما ان
 كما لا احتياج الذي وقع في الافعال الناقصة قوله ومثل عدم ان عدم الاحتياج عطف

في قوله لا يضره ان لا يضر كونه من القياس
 في قوله لا يضره ان لا يضر كونه من القياس
 في قوله لا يضره ان لا يضر كونه من القياس

على القريب وهو مثل الاحتياج او البعيد وهو مثل عدم النقص كما ان عدم الاحتياج
الذي وقع في الافعال التامة وغير ذلك من كونه الفاعل مشروطا بكونه مفردا باللام
او مضافا مضافا بنكرة كذا في احمد بن حنبل قال احمد الاطون قوله وغير ذلك ان مثل احتياج
الى مفعولين كما في افعال القلب ولا شئ ان اعمال كل منها
المذكورة بخصوصه ان كل منها يعني بفرد شخصه لا يتوقف ان اعمال كل منها
على السماع من عرب العرب او افعال المتوقف عليه ان على السماع الاحكام المذكورة
مثل كون صيغة سماعية كما في الصفة المشبهة الخ اذا كان الامر كذلك فلا ينبغي
يجعل بعضها من هذه الافعال سماعية كما لا في افعال الناقصة وافعال القلب
وافعال المدح والذم واسماء الافعال كما جعلوا القدم سماعية كصاحب
المصباح وازجر جاني وغيرهما جعلوا في الافعال الناقصة سماعية وحضرها
في ثلثة عشر وجعل افعال القلب ايضا سماعية وحضرها في اربعة وجعل اسماء الافعال
افعال المدح والذم ايضا سماعية وحضرها في ثلثة عشر وجعل اسماء الافعال
ايضا سماعية وحضرها في ثلثة عشر وجعل اسماء الافعال
نما ان عدد ذكرنا ان القدم بل قد زاد عليه ان على ما ذكرنا المحققون المشبهون
قوله كثيرا مفعول به صريح لزيد كما استغنى عنه قول المصنف في مجموع ما ذكرنا
من العوامل ستون قال الاستاذ قوله على انه ان كان كلاً منها غير محصورا في
ومبني على وجه الحصر فيما ذكرنا ان القدم بل قد زاد عليه ان على ما ذكرنا
قوله المحققون من الحاجة فاعل لقوله زاد وقوله المتشبهون صفة المحققون قوله كثيرا
ان شيئا كثيرا من العوامل كما استغنى عنه قوله المصنف في مجموع ما ذكرنا من العوامل
فذلك صفة مشبهة ترفع الفاعل فاذا مضى الى هذه الكبرى صفران بان تقول هذا
صفة مشبهة وكل صفة مشبهة ترفع الفاعل ينتج من الشكل الاول هذا ترفع الفاعل
وتلك الكبرى قاعدة كلية افراد موضوعها غير محصورة بخلاف السماعي كما عرفت فليكن
كذلك اقاله صاحب زبدة الانظار قال امام الايوبي وقوله في كل صفة مشبهة ترفع الفاعل
تمثيل لما كانت صيغة سماعية مع عدم الضرر منه لكونه قياسيا في احكامه فان افراد
صفة الصفة المشبهة وان كانت محصورة بحسب الصيغة وهو وزنه لكنها
غير محصورة بحسب المادة ان وزنها بخلاف السماعي فان افراد محصورة لان

لان وزنها وموزونها واحد قوله فان افراد موضوعها ان الصفة المشبهة علة
لتطبيق المثال بالمثل ان هذا المثال مطابق بالمثل وهو ما كانت صيغة سماعية
مع عدم الضرر منه قال الاستاذ قوله فان افراد موضوعها علة لثبوت كون الصفة
المشبهة من العامل القياسي ان كونها من العامل القياسي ثابتة فان افراد موضوعها
الخ انتهت كلامه والمراد بالموضوع الصفة المشبهة وافراده غير محصور مثل حسن
وحسن وجبان ونحو ذلك الى ما يتناهى وعلى غير محصورة لكن صيغ تلك الافراد
سماعية وهذه غير مضمرة كما عرفت فلا يخرجها عن كونها قياسية فالصفة المشبهة
من العوامل القياسية اذا لم يكن في بيان عملها ان يذكر تلك القاعدة الكلية
كذا في بعض الشرائع وان كانت من افراد وان للوصلية محصورة ان مبينة
على وجه الحصر بحسب الصيغة ان بحسب الوزن حيث قيل لها سبعة عشر وزنا
لكنها من افراد من افراد موضوعها غير محصورة ان غير منضبطة ومبينة
على وجه الحصر بحسب المادة ان بحسب الموزون اذ يجيء من وزن واحد
منوزونات كثيرة قال البعض قوله لكنها من افراد موضوعها غير محصورة بحسب
اذ يجيء من وزن واحد مواد كثيرة بخلاف السماعي قوله فان افراد السماعي
ان افراد كل نوع منه تعليل للمادة السماعي للقياس محصورة ان مبينة على وجه الحصر
بحسب المادة ايضا ان كما في محصورة بحسب الصيغة كقول الجركاني
وهو ان العامل القياسي ان انواعه ثمة بالاستقرار النوع الاول الفعل
منها المراد بالفعل اصطلاح لا لفظ فلا يرد الاشكال الى التقييم الى التثنية تامل قوله
مطلقا اما حال عن الفعل على تقدير كونه اسم مفعول او مفعول مطلق لفعل محذوف
ان اطلق الفعل مطلقا على تقدير كونه مصدرا ممحيا ان يكون الفعل عاملا ليس
بمقييد بقتيد لكونه تاما او ناقصا او مستقيا او لازما وهو القياسي في التثنية
كما استرنا اليه آتيا قوله فكل فعل اشارة الى الكبرى والصغرى مطوية ان غير مذكورة
سواء كان لازما او مستقيا متصرفا وغيره ان غير متصرف فعل قلب او لا ان اولم يكن
فعل قلب يرفع مع لا واحد ان يعمل الرفع في مفعول واحد يسمى ان المفعول الواحد
فاعلا او نائبه كذا في الكائنات او سماعي كما اذا كان الفعل ناقصا قوله لان النسبة
علة ليرفع ان نسبة الفعل الى المرفوع ان الى مرفوعه مأخوذة في مرفوعه الفعل

وضعا على ما هو المشهور وظهرنا بحث قدس وهو ان المشهور ان الفعل موضوع
للحدث والزمان والنسبة الى الفاعل المعين ولا شئ ان تلك النسبة
لا تفهم بدون الفاعل المعين فلا يفهم هذا المجموع من الحدث والزمان والنسبة
الذي هو المعنى المطابق للفعل بدون الفاعل المعين فلا يدل الفعل بنفسه
على معناه المطابق بل على الحدث الذي هو معناه التضييع او الزمان فيشكل
هذا بخلاف ما اتفقوا عليه من عدم وجود الدلالة التضمنية بدون المطابقة
قال العصام وهذا مما يحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن وحقق هذا الفعل
موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئته التركيبية
كما في الجمل الاسمية اذ لا يخفى على المصنف انه لا يناسب جعل هيئته زيدا قائم
للسبب وجعل هيئته ضرب زيدا لغدا ومن امارات ان النسبة ليست مدلوله
للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا على ان دلالة المفرد
لا تكفي تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية الشطبية من مفردين وانما التزم
مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه يكون مستقدا
لان ينسب الى شئ فيلزم لئلا يكون احضاره على هذا الوجه
لغوا ولقد اطلت العصام في هذا المقام جدا بما تركناه خوف السأم ولقد
حل هذه الشبهة الفاضل عبد الحكيم الكوفي في حواشي الشمسية فقال
مقرر السؤال بوجه آخر وهو ان لفظ ضرب مثلا اذا لم يذكر الفاعل يدل
على الحدث وليس مطابقة وهو ظاهر ولا تضمنية لانه لم يفهم في ضمن الكل
ولا التزامية ولا لزوم تحقق الالتزام بدون المطابقة واجاب باننا لانسلم
دلالة ضرب بدون الفاعل على معنى اذ لا يستلزم بدون الفاعل اصلا ولو سلم
فبقوله انها مطابقة لان دلالة الفعل على الحدث بجوهره الموضوع له ودلالته
على النسبة والزمان بهيئته الموضوعه لهما وضعا نوعيا فلا يكون ان فنيته
لا يوجد الفعل بدون ان بدون المرفوع الا اذا كف بما الكاف وذلك في تلكه افعال
قل وكثر وطل وذل لشبههم برب ولا يدخل في الاعمى جملة فعلية صرح بفعلها
وقال الاندلسي لا يكف الا الحرف وما في هذه الافعال مصدرية مع دخولها في افعال
ومنه انظر معطوف على اسم ان في لان النسبة واسمارة الى علة رفع واحد والتقدير
ان لان منه العمل على الاقتضاء وينصب مفعولات بالكسر مفعول ينصب لان النسبة

لان النسبة تابع للجر فيما جمع بالالف والثاء جره بالكسرة قال امام الايوب قوله
مفعولات جمع مفعول وهو منصوب بالكسرة لكونه جمع مؤنث سالم على انه مفعول به
صرح اما لينصب او ليرفع على سبيل التنازع ثم ان كان مفعولا للثاء وهو
ينصب فمفعول يرفع محذوف وان كان للاول وهو يرفع فمفعول للثاء
محذوف كما هو قاعدة التنازع وهو ان يقع اسم بعد الفعلين صالحا لكونه
مفعولا لهما وانما جمع بالالف والثاء مع انه جمع فذكر لان القاعدة انه اذا وقع
مفرد مذكر من غير العقلاء واريد جمعه بالجمع المجمع بالالف والثاء
مثل المرفوعات والمنصوبات لان شرط جمعه بالواو والنون ان يكون
من العقلاء واذا انعدم هذا الشرط يدل على جمع المذكر الى صيغة جمع المؤنث
كثيرة بالنسبة صفة للمفعولات وصفها للتأكيد لنفي المجاز لانه قد يكره ويراد به
ما فوق الواحد كقوله تعالى يا ايها الرسل كلوا من الطيبات انما خاطب به
النبى عليه السلام وقوله صاحب الهداية في الديباجة رسلا وانبياء حيث اراد به
محمد عليه السلام كونه جمعا تعظيما واجلا لا لقدر صرح به اكل الدين وتأكيده الكلام
بما يقع احتمال المجاز يسمى في الاصول ببيان التقرير سواء كانت مفاعيل كنية
او غيرهما من المفاعيل قوله كالتحيز ببيان للغير يعني خبر الافعال الناقصة قال البغوي
قوله كالتحيز من كالتحيز المنصوب للفعل الناقص وهو تمثيل للغير والحال والتمييز من
التمييز عن ذات مقدرة مثل طاب زيد با فان عامله هنا طاب بخلاف التمييز عن ذات
مذكورة فان عامله الذات المذكورة فذكره في عشرة وعشرة في عشرة ركعة قال شارح المصباح
فان قيل العامل في التمييز الاسم المبهم لا الفعل قلت التمييز نوعان الاول ما يرفع الابهام
عن ذات المذكورة والثاني عن ذات مقدرة او نسبة في جملة او ماضيا لها والاسم
انما هو عامل في الاول واما العامل في الثاني الفعل وغير ذلك كالمستثنى نحو ضربت
القوم الا زيدا فان ناصب زيد هنا ضربت بخلاف المنقطع فان عامله الا كما تقدم قوله
لتعلق مفهوم من الفعل علة لينصب واسمارة الى ان النسبة بالمنصوب غير مأخوذة
في مفهومهما من المفعولات لكن اللازم ان يكون الفعل اللازم قوله لا ينصب
المفعول به بدون حرف الجر من غير حرف الجر فيه اسمارة الى انه ينصب غيره
من المنصوبات كما سيصح به والكاف في كما يعني المثل من وذلك مثل شئ سيصح

الافعال الناقصة
التي هي
التي هي

به ذلك الشيء بقوله ولا ينصب / المفعول به بغير حرف الجر ثم بين مسئلة ثالثة
 للافعال كلها فقال ويجوز تقديم منصوبه / ويجوز تقديم منصوب الفعل
 عليه / ان على الفعل قوله لقوة علة لعدم جواز تقديم منصوبه عليه قال البعض قوله
 لقوة متعلق بلا يجوز وعلة له / لقوة الفعل في العمل بسبب قوة الاقتضا
 قوله وما يجي الخ كأنه جواب عما قيل بين هذا الكلام وبين ما يجي من عدم جواز التقديم
 تنافي وهذا الجواب مبني على اعتبار تقديم المنصوب عليه قضية كلية واما على اعتبار
 مهلة فلا يجاب بهذا الجواب بل الجواب كونه مهلة فلا تناقض / وما يجي في بحث
 الافعال الناقصة من عدم جواز التقديم بيان لما / من قوله ولا يجوز تقديم
 اخبار افعال المقاربة على انفسها من قوله ولا يجوز تقديم اخبار افعال الناقصة
 عليها قال صاحب المناهج قوله وما يجي / من الافعال الناقصة وهو ما في اوله
 على ما سيجي وقال الاستاذ قوله وما يجي مبتدأ وخبره قوله فكالمستثنى منه قوله
 من عدم جواز التقديم بيان لما / وما يجي من عدم جواز تقديم منصوب الفعل
 عليه اذا كان ان وصلتها وقال بعض الافاضل قوله من عدم جواز التقديم
 لوجود مانع من التقديم وهو ان وصلتها نحو ان تضرب زيدا لا يقال زيدا ان تضرب
 فكالمستثنى منه / من جواز التقديم وهو ان الفعل على نوعين الاول لازم
 ان فعل لازم والثاني متعدي / من فعل متعدي قوله فالفعل اشارة الى ان قوله اللازم
 صفة وموصوفه مخذوف قدمه / من قدم المصنف الفعل اللازم على الفعل المتعدي
 لكونه مفهوما / من مفهوم الفعل اللازم وجوديا ولقوله بجته بالنسبة الى المتعدي
 وانما اختار تقديم ما هو مفهوم وجودي لكونه الوجودي اشرف من العدمي
 ان فالفعل الذي يقال له اللازم ما ان فعل اشارة الى ان ما عبارة عن الفعل
 بقرينة البحث والى انه موصوف يتم اصله يتم على وزن يضرب فهمه / من
 مدلوله من زمانه وحده ونسبته الى فاعل معين والصير راجع الى الفعل قال
 البعض قوله / من فهم مدلوله بتقدير المضاف وانما اتي الى لان الفهم لا يتعلق باللفظ
 بل بالمدلول بغير ما وقع عليه الفعل / من مدلوله قوله / من بلا مدلول مفعول به صريح
 اشارة الى ان غير معنى لا والى ان ما عبارة عن المفعول به والى ان المضاف مخذوف
 اذ تمامية الفهم لا يكون باللفظ بل بالمعنى بناء على ان المفعول به عبارة عن اللفظ

وانما قال بتقديم منصوبه لانه لا يجوز تقديم من فروع عليه لكونه مستثنا

عن اللفظ اذ في الفن البحث منه دونه المعنى كذا قال البعض وقال صاحب المناهج
 قوله / من بلا مدلول مفعول به صريح يعني ان المراد بما وقع عليه الفعل المفعول به صريح
 لان مفهومه وان كان اعم منه لغة لكنه خاص به بحسب الاصطلاح وقال احمد نازك
 قوله / من بلا مدلول مفعول به صريح تفسير لقوله بغير ما وقع اه مع ارتكاب الحذف
 اذ ما وقع عليه مدلول لادال ولذا قيل في تعريف المفعول به اسم ما وقع اه
 نحو قد زيد وتوقعه على مكانه القعود ليس على ما وقع عليه بل على ما وقع فيه وهو
 مستتر بين الافعال سوى فعل الله تعالى كذا في فتح الاسرار قال امام الايوب
 قوله نحو قد زيد فانه اذا قيل قد زيد فهم منه ان القعود ثابت لزيد في الزمان الماضي
 والحديث الذي هو القعود قائم به ولا يحتاج الى شيء في اثبات تحقق القعود بخلاف
 فانه اذا قلنا ضرب زيد عمرا لا يتم فهم الضرب بمجرد اسناده الى زيد لانه لا يتحقق الا بايقا
 الى عمرو واذا لم يتعلق بعمرو لم يوجد الضرب فانه حدث يؤثر فتاثيره انما يثبت
 في عمرو ولا ينصب / من الفعل اللازم يفسر الضمير المستتر في ينصب بلا / وهو مسلك
 / ايضا ومن المفعول به فيه اشارة الى انه ينصب غيره من المنصوبات كذا قال
 صاحب المناهج قال البعض احترز بقوله به عن المفعول المطلق مثل قد زيد قعودا
 وضربت ضربا وجلست جلوسا بغير حرف الجر / بغير دخول حرف الجر والنصب بدخول
 حرف الجر يتم اللازم والمتعدي ولا يخفى به احد منهما وسيجيء نحومرت بزيد وضربت
 زيدا با لعضا قوله لعدم الاقتضاء علة للنفي / من لعدم اقتضاء الفعل اللازم
 فهم معنى المفعول به قال البعض قوله لعدم الاقتضاء علة لا ينصب ومتعلق به
 / من لعدم اقتضاء الفعل اللازم اياه بدونه حرف الجر ولما فرغ من تعريف ما طية
 مطلقا شرع في تفصيل الدواعي فقال فنه الفاء للتفسير والتفصيل ومن التبعية
 اما مبتدأ بتأويل البعض او خبر مقدم لكن الاول اولى لان الاصل في المبتدأ التقديم
 قال البعض قوله فنه الفاء فصية / من اذا عرفت هذا فنقول منه افعال الجمع والذم
 وقيل تفسيرية ومن تبعية وقيل ابتدائية انا فتنا الى الجمع والذم بانها فاذ اقلت
 نعم الرجل زيد في نجاته الجمع وليس الجمع موجودا في الخارج فاخبرت بكلام مطابق له وكذا

بئس بخلاف مدحت وذمت وذمت فانه للاخبار عنها لا لاثباتها باللفظ
المذكور فيخرج عنها بالاضافة سواء اعتبر المعنى التركيب او اللفظ او الافعال
المشهوره بهذا اللقب لانه مبني على المعنى التركيب وانما عدا افعال المفعول والذم
من الفعل اللازم لصدق حده من الفعل اللازم قال البعض قوله لصدق حده
او وانما كان افعال المفعول والذم من اللازم لصدق تعريف فعل اللازم وقيل قوله
لصدق حده علة لمطلق عندها كائن عليها من افعال المفعول والذم قوله او افعال
موضوعه لاثباتها او المفعول والذم لا لاثباتها عما هو مدح وذم وشرف وكرم فانها
ليست مما نحن فيه بصدده وذلك اذا قلت نعم الرجل زيد فانك تنسب المفعول وحده
بهذا اللفظ وليس المراد ان المفعول لوجوده في الخارج في احد الازمنة وانما تقصد
تطابق هذا الكلام اياه حتى يكون ضربا بل تقصد مدحه على مودته الحاصلة خارجا
والانشاء مصدر فذلك انشاء فلان بفعل كذا او ابتداء وفي الاصطلاح ايجاد معنى
بلفظ يقارن في الوجود فلم يكن مثل مدحة وذمته وشرف وكرم وقبح وغير افعال المفعول
والذم لانها لم توضع لاثبات بل توضع للاخبار ولانشاء مدح او ذم عارضا
قال البعض قوله او افعال موضوعه لاثباتها او المفعول والذم اشار الى تعريف
افعال المفعول والذم وقال صاحب المنافع قوله او افعال موضوعه لاثباتها يعني ان المراد
بهذا اللفظ معناه التركيب انتهى قال الاستاذ قوله او افعال موضوعه لاثباتها وهذا
التفسير مبني على تقدير ان يراد بها المعنى الاضافي وهذا هو هذا التفسير الاظهر
من غيره مبني على ما هو التفسير الذي ادعاه او ذلك التفسير الفاضل العصام فاعل
ادعى او ادعاه الفاضل العصام في حاشيته على الجامي حيث قال والاظهر ان المراد
بافعال المفعول والذم افعال وضع لاثشاء مدح او ذم كما في نظائره ولاداعي الى ارادة المشهور
بهذا اللقب في هذا المقام خاصة قوله او مشهوره عطف على قوله موضوعه والتقدير او
افعال مشهوره عند الخاتمة بهذا اللقب وهو افعال دالة على المفعول والذم اخبارا وان
كما قال احمد نازلي وقال السيد السند اللقب ما يسمى به الاناء بعد العلم
من لفظ يدل على المدح او الذم لمعني فيه وقال الفاضل العصام اراد باللقب النبوي فيفتحين لا العلم
المختص كما هو المتبادر من إطلاق النحوس انتهى كلامه والنسب بالتحريك اللقب

وقال السجستاني في قوله بهذا اللقب او بهذا الاسم المشهور بالوضع النبوي كالمقام المشهور

اللقب والمراد به المعنى الجنب لا العلمي وهذا امر ظاهر غير محتاج الى البيان
كذا في حاشية العصم قال صاحب المنافع قوله او مشهوره بهذا اللقب الى
يعني ويحتمل ان يكون اللفظ المذكور بمجموعه لثباتها لانه النوع من الفعل فيكون
قوله مشهوره معطوفا على قوله افعال موضوعه بتقدير الموصوف او افعال مشهوره
لا على موضوعه لان المراد بموصوفها المذكور في المتن المضاف الى المدح واما
المراد منها فهو المسمى بافعال المدح والذم فلفظ افعال في المتن جزء من اللقب
على هذا فالجواب ان لفظ افعال في التفسير السابق ما هو المذكور في المتن
وفي هذا التفسير جزء من معنى ما في المتن فتقاربا ولذا قدر في هذا التفسير وقال
الاستاذ قوله او مشهوره بهذا اللقب او افعال مشهوره بهذا اللقب وهذا
التفسير مبني على تقدير ان يراد بها ذلك اللقب وقال بعض محققين الجامي العلم انهم
او لقب او كنية لانهم صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا
وان قصد مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم وهذا التفسير مبني على ما
هو على التفسير الذي ادعى او الكلام الذي قاله او ذلك التفسير او ذلك الكلام
قوله الفاضل العصم فاعل قال يعني ان التفسير الثاني مبني على ما قاله الفاضل
الجامي كما ان التفسير الاول مبني على ما ادعاه الفاضل العصم قوله ولما كان الخ
تمهيد لوجه تردد المصنف تعريف افعال المدح والذم او اعتذار من طرف المصنف
لتركه تعريف هذه الافعال قوله ومنها مصدر من وضع او وضع افعال المدح والذم
له او لاثشاء المدح والذم معلوما من اللغة قوله ومن لفظها او افعال المدح
والذم عطف على قوله من اللغة او معلوما من اللفظ الدال عليها وهو
لفظ افعال المدح والذم كما قال احمد نازلي قال البعض قوله ومن لفظها
عطف على قوله من اللغة او من لفظ افعال مضاف الى المدح والذم ايضا وكما كان
معلوما من اللغة على الاول او على التفسير الاول وهو ما ادعاه الفاضل العصام
ولما كان المحتاج اليه او الذي يحتاج اليه ههنا او في مقام افعال المدح والذم
قال البعض قوله والمحتاج اليه او الحال المحتاج اليه ههنا او في بحث العامل معرفة
الاصطلاح او معرفة اللفظ الذي اتفق على نقله من المعنى اللغوي ووضع لفظه قاله

ليتوصل بها ار بسبب معرفة - الاصطلاح المعرفة - الاحكام من كون الفاعل
معرفا باللام ومضافا اليه ومضرا مميزا بذكر قوله المختص بالجر صفة الاحكام
بها ار بافعال المدح والذم ولما كان ذلك ار معرفة - الاصطلاح تحصل بعد الافراد
والعد مصدر عد على وزن مد قوله استفتح جواب لما بالعد ار بعد الافراد عن الهمزة
متعلق استفتح ار عن تعريف افعال المدح والذم قوله ولما كان ال تمهيد لوجه فصل
قوله افعال المدح والذم عما قبله بقوله فنه او تمهيد لبيان المصنوع بقوله فنه
فنه افعال المدح ار افعال المدح والذم غير متصرفه - بان لا يكتفى منها فاعل المضارع
ولا غيره من الاشارة ولما كان ار لهذه الافعال احكاما مختصة كما سيظهر
فلذا ار لاجل كونها غير متصرفه ولها احكاما مختصة او لكونها غير متصرفه
ولكون لها احكام مختصة عدها ار افعال المدح والذم قوله بعضهم بالرفع فاعل عدها
ار بعض القوم او النخاة كصاحب المصباح والشيخ محمد القاهر الجرجاني
من السماعي ار من العامل السماعي قوله قال ار قال المصنف رحمه الله جواب لما
قوله فنه متعلق قوله اشارة مفعول له لاجله ار لاجل الاشارة الى هذا الفندق
بين افعال المدح والذم وبين فعل اللازم قوله وتقريرا عطف على اشارة للرد
ار لرد قوله بعض النخاة وقيل وجه الرد انها داخل في مطلق الفعل لصدق
عده عليها وانما مشتركة في العمل مع سائر الافعال فلا يضره اختصاصها
ببعض الاحكام قوله وهي ار افعال المدح والذم مبتدأ خبره ار المبتدأ قوله
نعم وما عطف عليه ار مع ما عطف عليه من بش وساء وجبذا الحكم بعد الربط
والخير في عليه راجع اليه قوله الكائنة اشارة الى ان قوله للمدح ظرف مستقر
مرفوع الجمل صفة لكلمة - نعم بتقدير المتعلق معرفة - ار لانشاء ار لانشاء المدح
وقيل قاله الفاضل الجاني في بحث ار اشارة في مثله ار مثل للمدح حال من الخبر
وهو ههنا نعم والفاعل في الحال معنى الفعل المفهوم من سببه الخبر الى المبتدأ وهو
ههنا نعم فيكون معنى نعم الى هي فيكون لفظ نعم فاعل سببه فكانت حالا
من الفاعل معنى ورد بان الخبر المجموع ار رد ههنا ال صاحب الرد الفاضل
العصام يجمع كون نعم فاعلا للنسبة لان نعم وحده ليس خبرا للمبتدأ بل الخبر هو المجموع
فيكون

فيكون المنسوب الى المبتدأ هو المجموع لانهم وحده وهذا يقتضي ان يكون فاعل النسبة
هو المجموع مع ان قوله للمدح حال من نعم وحده ولا يكتفى قصور عبارة عن افادة
هذا المعنى وما أخذها عبارة الامتحان في بحث ار اشارة ثم العصام
بعد ما بينه ركلا - الفاضل الجاني رجع ان يكون خبر هي فنه ار اربعة
وان يكون نعم مبتدأ والمدح خبره كما رجه صاحب الامتحان وزيغ زاده
وغير هي قال البعض قوله ورد ار رده ال فاضل العصام في قوله الفاضل
الجاني للعلامة المشتهر بان الخبر المجموع ار مجموع نعم وما عطف عليه فالمجموع
فرقتان فرقة للمدح وفرقة للذم ولوجعل الحكم بان المجموع للمدح او للذم
لا يجوز وقال الآخر قوله ورد ار وقع الرد عليه من طرف العصام بان الخبر
ار خبر المبتدأ المجموع ار مجموع المعطوف والمعطوف عليه وقال المصنف رجع
في الامتحان وايضا ار مثل هذا الرد وهو كون الخبر المجموع لم تر فعل مضارع
في الامتحان واما ار معكلم مع الغير اصله نر ار لينة الهمزة بسبب
جحد مطلق بناء معلوم نفس متكلم مع الغير اصله نر ار لينة الهمزة بسبب
حركتها فاجتمع ال كان الراء والهمزة وحذفت الهمزة واعلم حركتها الى ما قبلها
فصار نر ار ثم ادخل عليه حرف الجزم وهو لم وسقط الياء مع حركتها علامة للجزم
لانه سقط لام الفعل المعتل علامة للجزم من ذهب الى جوازها ار الحال
من الجزم بل نر جماعة من النخاة منهم ار تلف الجماعة ار مال ك موزها
ار حيث ذهبوا الى جوازها ار الحال من المبتدأ لانه فاعل حكما لا شملا
على علامة الفاعل او لكونه ماثلا بالفاعل في كونه مسندا اليه مرفوعا
وجعلوا ار جماعة منها ال فاعل في الحال ما ذكرنا من معنى الفعل المفهوم
من نسبة الخبر الى المبتدأ لا عامل ذي الحال لان كونه العامل المفنوي الذي
يحمل في المبتدأ والخبر عاملا في الحال لا يقدح احد من المتقدمين والمتأخرين
وما يقال من ان العامل في ذي الحال هو العامل في الحال ليس بكل بل ال نر
واختلاف عامل الحال وذيها جائز عند من جوز الحال من المبتدأ فلا يبرم كقول
ان العامل في ذي الحال العامل المفنوي وهو لا يبدأ والعامل في الحال معنى
وهو الثبوت المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ فلا يكون العامل فيه عاملا فيها
فلا يكون موافقا لقول النخاة من ان العامل في ذي الحال عامل فيها لكن يرد ان معنى

المفهوم من شبه الجزاء المبتدأ لا يصلح ان يكون عاملا لعدم وجود لفظ يدل عليه
في الذكر او التقدير فيذكر حينئذ جعل الطرف محولا من غير عامل ولو سلم كونه
عاملا فيلزم ح كونه العامل المعنوي ثلثة ثلثها المفهوم من شبه الجزاء المبتدأ
مع ان العامل المعنوي منحصر في الابتداء في المبتدأ والجزء والجزء في المضارع
وقال سيد المحققين في حديث شرح المفتاح وجعل جماعة من النحاة العامل فيها
انتساب الجزاء المبتدأ فانه مع فعل قابل للتقييد ان قصد هناك تقييد
انتهى كلامه اقول ترجيح الفاضل الجاني هذا التوجيه وتكلفه بما عرفت
لسلامة من الخذف ويمكن ان يجعل نعم لفظ نعم مبتدأ ثانيا والاول
لفظ هي بتقدير منها لفظ منها خبرا لفظها حال كونه خبرا لذلك المبتدأ
الثاني وجه التقدير ليحصل الرباط قوله وللمدح معطوف على قوله نعم ويمكن
ان يجعل لفظ للمدح حالا من فاعل الطرف يعنى به منها او العكس بان يجعل للمدح
خبرا ومنها حالا من فاعل الطرف اعنى به للمدح فتصوير العبارة وهي نعم للمدح
منها والجملة على التوجيهين من المبتدأ الثاني مع خبره جملة - بحسب صغرى
مرفوعة المحل خبر الاول من المبتدأ الاول وهو مع جملة - بحسب كبرى لا محل لها
من الاعراب استينافيه - وبئس عطف على نعم قوله الكائنة اشارة الى ان قوله
للمدح ظرف مستقر مرفوع المحل صفة لكلمة بئس بتقدير المتعلق معرفة - وهذا
ان نعم وبئس اعلان في الباب من باب افعال المدح والذم قوله فلذا اللام
متعلق بقدم المؤخر اي فلاجل كونهما اعلان فيه قد مرهما ان قدم المصنف
نعم وبئس على ساء وجبذا وشرطهما ان شرط نعم وبئس من حيث العمل
لام من حيث الاستعمال وهذا يؤيد انهما يستعملان بلا عمل لوقف الشرط وليس كذلك
فالاولى ان يعمل من حيث الاستعمال قال الاستاذ قوله من حيث العمل
لام من حيث الذات ولا من حيث المدح والذم ان يكون الفاعل قوله ان فاعلهما
ان فاعل نعم وبئس وفيه اشارة الى ان الالف واللام محو عن المضائق اليه
والى ان الالف واللام للمعنى الخارجى معترفا خبر يكون باللام الكائن للمعنى
يعنى لخصه عتبه معينة من الجنس كما فسرته بقوله فيكون ان ذلك اللام اشارة
الى واحد غير معين من الجنس ابتداء بغير قبل ذكر المخصوص وتعبير من واحد غير معين
معينا بذكر المخصوص بعد ذلك المعرف فيكون في الكلام ان فيحصل في الكلام تفصيل

منها والجملة على التوجيهين من المبتدأ الثاني مع خبره جملة - بحسب صغرى

تفصيل بعد الاجمال فيكون من التفصيل بعد الاجمال اوقع في النفس ان في القلب
لشوق النفس الى معرفة الاجمال وقيل للجنس قائله صاحب الضوء ووافقه
ابن هشام وصاحب المصباح والمطرزى والدليل على ان الجنس لا للمعنى لانها
لو كانت للمعنى لما امتنع وقوع سائر المعارف هناك والمضاد في نعم
غلام الرجل زيد بمنزلة ما فيه لام الجنس فقوله نعم غلام الرجل قد افاد
كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل كل رجل ثم خصصته بزيد كذا في زبدة الانظار
قال صاحب الضوء والدليل على ان اللام للجنس لا للمعنى اذ لا تقول نعم
الرجل الذي تعلم تريد واحد معهودا قالوا ولو كان اللام فيه للمعنى
لجاز وقوع سائر المعارف هناك نعم زيد انت او نعم هذا وهذا وذلك
لا يقول احد وقال صاحب الافتتاح والدليل على ان اللام في نعم الرجل زيد
للجنس لا للمعنى لانها لو كانت للمعنى لما امتنع وقوع سائر المعارف
هناك نعم نعم زيد انت والمضاد في نعم غلام الرجل زيد بمنزلة ما فيه
لام الجنس فقوله نعم غلام الرجل قد افاد كل غلام رجل كما افاد نعم الرجل
كل رجل ثم خصصته بزيد وقيل للاستفراق ان لا استفراق الجنس قائله
ابو علي ومن تبعه ورده ان كونه للاستفراق الرضى في شرح الكافية قوله
بان علامة متعلق برده ان بطريق هذا ان علامة لام الاستفراق صحة وضع كل
ان لفظ كل موضع من موضع لام الاستفراق ولا يصح ان يقال نعم كل رجل
زيد برفع الكل وجبر الرجل ورفعه زيد مكانه نعم الرجل زيد ولو كان للاستفراق
لصح ان يقال نعم كل رجل زيد وقال الفاضل العصامي ان ذلك ان عدم الصحة
مستتر بين الثلثة ان بين المعاني الثلثة معنى العهد الذهب والجنس والاستفراق
قال الاستاذ قوله وقال الفاضل العصامي في شرح الكافية ان ذلك ان رده الرضى
مستتر بين الثلثة ان بين معانيها الثلثة معنى الجنس والاستفراق والعهد الذهب
وقال الاخر قوله ان ذلك ان عدم الصحة مستتر بين الثلثة من العهد الذهب والجنس
والاستفراق قوله اذ لا يصح تحليل للاستفراق بينها ايضا ان لا يصح ان يقال نعم كل رجل

ان يقال نعم جنس رجل زيد برفع الجنس وجرا الرجل من حيث هو الرجل
هو اس شخص بالجنس فلا يلزم حمل الشيء على نفسه وهذا ناظر الى الجنس
او من حيث وجوده في ضمن فردا زيد برفع زيد مخصوص بالمدح وهذا
ناظر الى العهد الذهني يعني لا يصح ان يقال نعم جنس رجل زيد مكان
نعم الرجل زيد قال الاستاذ قوله من حيث هو اس الجنس هو اس ذلك الجنس
الاول مبتدأ والثاني خبر او من حيث وجوده في ضمن فردا زيد وهو مخصوص
بالمدح قوله من حيث هو هو مبني على تقدير كون اللام للجنس وقوله او
في ضمن فردا ما مبني على تقدير كون اللام للعهد الذهني والحق انه اس ان
يصح الحمل اس حمل اللام على كل منها اس من الثلاثة باعتبار العدد والمبنى قال
الاستاذ قوله على كل منها اس من العهد الذهني والجنس والاستفراق بادعاء
ان المدح مثلا زيد في نعم الرجل زيد او بادعاء ان المذموم مثلا زيد
في بئس الرجل زيد بمنزلة الجنس اس جنس الرجل لكونه جامعا لكلمات هذا
الجنس فكانه هو من حيث هو اس الجنس هو اس شخص بالجنس وهذا
ناظر الى الجنس قال الاستاذ قوله من حيث هو اس الجنس هو اس ذلك الجنس
اس في نفسه باعتبار امر خارج وهذا مبني على تقدير كون اللام للجنس او
من حيث وجوده اس الجنس في ضمن فردا وهذا ناظر الى العهد الذهني
قال الاستاذ قوله او في ضمن فردا من الجنس وهذا مبني على تقدير كون اللام
للعهد الذهني او من حيث وجوده اس الجنس في ضمن جميع الافراد اس افراد
الجنس وهذا ناظر الى الاستفراق قال الاستاذ قوله او جميع الافراد
اس افراد الجنس وهذا مبني على تقدير كون اللام للاستفراق وقال البعض
بادعاء ان المدح او المذموم بمنزلة الجنس وان كان في نفس الامر واحدا
يعني ان زيدا هو جنس الرجل لكونه جامعا لجميع كلمات هذا الجنس فكانه هو
من حيث هو اس الجنس هو اس ذلك الجنس الاول مبتدأ والثاني خبر بتأويل
شخص بالجنس فلا يلزم حمل الشيء على نفسه وهذا ناظر الى الجنس او من حيث
وجوده في ضمن فردا وهذا ناظر الى العهد الذهني او من حيث وجوده في ضمن

77
في ضمن جميع الافراد وهذا ناظر الى الاستفراق قوله وانه عطف على قوله ان المدح
اس وبادعاء ان المدح او المذموم او ان كلاما من المدح والمذموم متحد
مع اس مع الجنس لا مفارقة بينهما اس بين الجنس وبين المدح والمذموم
او بين المدح والمذموم وبين الجنس أصلا او قطعاً انتهى كلام العصام
قوله لما فيه علة لكون المدح والمذموم بمنزلة الجنس اس لئ كائن في المدح
او المذموم قال الاستاذ قوله لما فيه علة للشق الاول قال البعض قوله لما فيه
علة لكونه متحدا معه وقال الآخر قوله لما فيه علة لعدم المفارقة قوله من مثل ما
اس على بيان لما قوله يجمع الجنس صفة ما لا اصله اس يجمع ذلك الشيء الجنس
او يجمعه كل واحد من افراد اس الجنس قوله من المناقب اس الاخلاق
الحميدة ناظر الى المدح وبيان لما في مثل ما او بيان لما في ما يجمعه او بيان
للفظ ما المضاف اليه لمثل او من المناقب اس الاخلاق الذميمة ناظر
الى المذموم قال صاحب المنافع قوله من المناقب جمع منقبة وهي الفضيلة
التي يفتخر بها ناظر الى المدح قوله او المناقب جمع مثلية بفتح الميم واللام
وبهم اللام ايضا وهي النقيضة التي يعاقبها ناظر الى المذموم قوله
وباعتبار عطف على قوله بادعاء وبيان لقوله في ضمن فردا اس ويصح الحمل
على الجنس في ضمن فردا باعتبار قال البعض قوله باعتبار معطوف
على قوله لما فيه وبيان لصحة ادعاء ان المدح او المذموم بمنزلة الجنس
في ضمن فردا وقال صاحب المنافع قوله باعتبار انه اس معطوف على قوله
لما فيه ناظر الى كونه اللام للعهد الذهني انه اس المدح او المذموم
الجنس اس فرد وات بفتح الهمة والياء المشددة فرضه اس ذلك الفرد
العقل فاعل فرض وهذا ناظر الى العهد الذهني اذ لا فرد له اس لذلك الجنس
الا آياه اس المدح او المذموم فاس فرد فرض اس ذلك الفرد فهو اس
المدح او المذموم هو اس فرد فرض او الفرد المفروض قال البعض قوله
فهو اس فرد فرض هو اس المدح او المذموم واختار المصنف في الامتناع

هذا هو العهد الذهني او هذا الاعتبار هو العهد الذهني قال صاحب المنافع
قوله واختار المصنف هذا ان يكون اللام للعهد الذهني قوله لان كلا من لاني الجنس
والاستفراق متعلق باختار وعلته له وقوله لكون كل منهما ان
لكون مدخول كل منهما معرفة يفوت فعل مضارع من باب التفعيل ان يفوت
كل منهما نوعا من الابهام اذا كان الامر كذلك فلا يلزم ان فلا يتناسب كل منهما
المقام ان مقام المدح والذم بخلاف العهد الذهني لانه فيهما ما يتم تفسير
فيلازم المقام قال الاستاذ بخلاف لام العهد الذهني لكون مدخولها
نكرة لا يفوت نوعا من الابهام فتلايم وتناسب المقام وقال البعض
قوله فيلايم المقام لان هذا المقام موضوع للابهام او لا والتفصيل ثانيا
او مضافا اليه ان او يكون بهما مضافا الى المعرف باللام المذكور لانه
في حكمه تفسير لمرجع ضمير البارز المجزوء المتصل في اليه ان او يكون الفاعل
مضافا الى المعرف باللام نحو نعم غلام الرجل زيد ولو بالواسطة ولو للولية
ان ولو كانت الفاعل مضافا الى المعرف باللام بالواسطة او ولو كانت الضافة
الى المعرف باللام بالواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل هذا او ولو كانت المعرف
باللام بالواسطة قال شارح ميزان الادب قوله او مضافا اليه ان الى المعرف
بها بالذات نحو نعم غلام الرجل زيد وبالواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل
هذا ولو اريد هذا ان يكون بالواسطة او المفهوم العام له ولغيره كذا
قال احمد نازي قال بعض المحققين قوله ولو اريد هذا ان المعرف باللام بالواسطة
وقال صاحب المنافع قوله ولو اريد هذا ان ولو بالواسطة في المعرف باللام
قال الفاضل العصم ولو اعتبر التقييم في المعرف باللام بان يراد المعرف باللام
بواسطة او بغير واسطة انتهى فمع هذا يكون المشار اليه في قوله ولو اريد هذا
التقييم ان ولو اريد التقييم في المعرف باللام بان يراد المعرف باللام بواسطة
او بغير واسطة لا يستغنى جواب لو عن قوله ان المصنف هذا ان عن ذكر قوله
او مضافا اليه هذا ان المضاف الى المعرف باللام يكتب لتعريف من المضاف اليه
فيكون

فيكون في لغة المصنفات في حكم المعرف باللام في اللفظ المضاف
او الاستفراق قال الآخر قوله في حكم المعرف باللام في اللفظ المضاف
وقال صاحب المنافع قوله في حكم المعرف باللام في اللفظ المضاف او الجنس
او الاستفراق او مضمر ان او يكون ضميرا مستترا تحت ميمز وهو ملاس
بفتح الياء على صيغة هم المفعول من باب التفعيل قوله ان مفسرا بفتح السين
تفسير لقوله ميمزا ان ميمزا ذلك الضمير على طريق التفسير قال شارح الارشاد
قوله او مضمر مفردا مذكرا غير متصرف تشبيه وجما وتانيا وغير عائد الى شيء
معين لاشدية ابهام حينئذ من غيره وعلى المقصود بنكرة منصوبة لفظا
نحو نعم رجلا زيد او نعم فتي زيد او محلا نحو فتي حتى فان ما نكرة
منصوب محلا على انه تمييز من المضمر ان نعم شيئا قال بعض هؤلاء هذا الكتاب
ففي نعم ضمير بهم بغير رجلا وهو نكرة منصوبة على التمييز فان قيل جاز الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة مع انهم اجمعوا على عدم جوازها والجواب عن ان
على سريطة التفسير وانما اضرب قبل الذكر سدوكا بطريق المبالغة والتوكيد
فان السامع اذا اورد عليه ما لا يعرفه تحرش ذهنه لطلبه ووجد من تنبيه
داعية الاستعداد للتنبيه على البيان الذي ياتي فكان ذلك بمنزلة اخلاء
للتفهم ولا شك ان هذا اوكد وابلى من ان يبتدأ بالبيان ذكره صاحب المنافع
وصف النكرة المحيضة لمجرد التوضيح اذ التمييز اما منصوب او مجزوء
وهنا لا يحتمل الجرح الا ان يراد الاحتراز عن المجزوءة من كناية قائلة الله
من شاعر ولك ان تريد به المنصوبة لاحتمالها احترازه عن نحو ما في فتيها هي
ليحسن التقابل بين النكرة وبين ما في هذا التوضيح فافهم وقال
السيكون في قوله منصوبة لا مجزوءة بالاضافة ولا بمن وتوهم الاضافة بناء
على اختصاص الباب بخواص لم توجد في غيره ولكونها ملحنيين عند الكوفيين
وانما التزم تفسيره بنكرة ليحصل البيان ان بيان الفاعل قال احمد نازي

قوله ليحصل البياض علة لكونه مميزاً بنكرة اولاً ار قبل ذكر المخصوص اجمالاً
 حال من البيان بمعنى مجمل لا يحتمل التمييز وثانياً تفصيلاً بقوله بذكر المخصوص
 متعلق بمحصل قال السعد في المطول ليعلم جنس المتعلق في الذهن ويكون
 في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل رجلا السلطان
 ثم العامل في التمييز المظهر ار الضمير المستتر في نعم او بشي لانهم ار لا العامل
 في التمييز نعم ولا بشي قوله لانه ار الضمير علة لكون الفاعل في التمييز المظهر
 وقوله لا بهام ار المظهر علة لكون الضمير في حكم هم نكرة ثم ار هم نكرة بالتشوي
 نحو رطل زيت متعلق بهم ويذكر بعد ذلك ار بعد الفاعل الموصوف
 بما ذكر من كونه معرفاً باللام او مضافاً اليه او مضمراً مميزاً بنكرة قال بعض الحكماء
 قوله بما ذكر من كونه الفاعل معرفاً باللام العهد الذي في حكم النكرة
 ومن كونه مضافاً الى المعرف بذلك اللام ومن كونه مضمراً مميزاً بنكرة
 وقال الاخر قوله بما ذكر ار باحد الامور المذكورة من كونه معرفاً باللام
 او مضافاً اليه او مضمراً مميزاً بنكرة من حيث انه ار الفاعل موصوف بما ذكر
 بناء على ما ار على شيء هو ار ذلك الشيء مقتضى هم الاشارة اذ هم الاشارة
 يشار به الى مجموع الذات والصفة ولذا ار ولكن ذكر الفاعل الموصوف
 بما ذكر من حيث انه موصوف على ما هو مقتضى هم الاشارة قال البعض
 قوله ولذا ار لكونه مقتضاه ذكره ار ذكر المصنف هم الاشارة حيث قال
 بعد ذلك في موضع الضمير ار في موضع بعده ولو ذكر ضميراً لاحتمل الرجوع
 الى الفاعل الموصوف بالشرط الواحد من الشروط فتدبر قال بعض الحكماء
 قوله ولذا ذكره في موضع الضمير جواب سؤال تقديره فلم قال المصنف
 بعد ذلك ولم يقل بعده بارجاع الضمير الى الفاعل كما كانت الاشارة اليه
 ايضاً بقوله ذلك والضمير اخبر من هم الاشارة والاختصار اوجب
 على ذوي المتون فاجاب عنه بان المقام مقام هم الاشارة لا العائد لان المشار اليه
 ليس مجرد الفاعل بل الفاعل الموصوف باحد الاوصاف الثلاثة المذكورة
 آنفاً قال البعض قوله ذكره ار هم الاشارة في موضع الضمير اذ المقام مقام ان يقول
 بعده

بعده قوله المخصوص نائب الفاعل ليذكر قوله بالمدح او الذم اشارة
 الى ان صلة المخصوص محذوف والباء داخلية على المقصور عليه وتوابعه
 كذا قاله احمد نازح وقال شارح الارشاد قوله بالمدح في الجملة المدحية
 او الذم في الجملة الذميمة قوله لانه ار المخصوص علة لكونه المخصوص
 مذكوراً بعد ذلك كذا قاله احمد نازح في سلم الله الباري قال البعض قوله
 لانه علة ليذكر بعد ذلك ومتعلق له ار لان المخصوص للتعيين ار
 لتعيين الفاعل ار لتعيين فاعلهما قال صاحب المنافع قوله لانه لتعيين
 قليل لبعديّة الذكر هذا ظاهراً اذا كان اللام للعهد الذي او كان الفاعل
 مضمراً واما اذا كان للجنس او الاستفراق فكون ذكر المخصوص للتعيين الافراد
 لان المعرف بلام الجنس وان كان معلوماً من حيث الماهية مبهم من حيث
 المقصودة بالحكم وان المعرف بلام الاستفراق وان كان معلوماً غير مبهم
 من حيث الماهية والافراد اذا كان الاستفراق حقيقياً لكنه اذا كان ادعائياً
 فبهم في الحقيقة كما هنا فظهر ان الابهام من وجه لا يمنع التعريف بعد الابهام
ار الابهام الواقع في ذلك الفاعل قوله فلما بد تفريع على قوله لانه لتعيين
 بعد الابهام ان يذكر ار المخصوص بعده ار بعد الفاعل الموصوف بما ذكر
 او بعد الفاعل المذكور بناء على ما هو القالب لكونه بمنزلة البين والتمييز
 وفيه اشارة الى ان البينة ليست بواجبة لانه قد يتقدم المخصوص
 على الفعل بناء على ان الاجل في المبتدأ التقديم على الخبر فيقال يزيد
 ثم الرجل وهذه الجملة وهي قوله ويذكر مع فاعله معطوفة على الجملة
 الاسمية وهي قوله وشططها مع خبره لا يقال لا يجوز عطف الجملة
 الفعلية على الجملة الاسمية لانا نقل هذا باعتبار الصورة
 لا معطوفة على مدخول ان وهو كيد في قوله ان كيد الفاعل مفرقة باللام
 قوله فانهم وجهه ان قوله فيما بعد وقد يتقدم على الفعل يأتي عنه ار
 عن العطف على مدخول ان اذ لو عطف عليه لكانت هذه الجملة داخلية تحت الشرط
 فلزم عدم التقدم على الفعل مناقضا للكلام الآتي كذا بينوا قبل وجهه ان هذه

قال علي الخراساني الباء داخلية على المقصور لا على المفعول عليه

هذا هو القالب لكونه بمنزلة البين والتمييز

غير داخل تحت الشرط وقد وجهه ذكر المخصوص بعد ذلك الفاعل ليس بشرط
والحال واحد وقيل وجهه ان يذكر مرفوع بالفاعل المعنوي ليس بمنصوب
بان المصير لان ذكر المخصوص بعد الفاعل ليس بشرط قال صاحب المنافع قوله
فانهم وجه الفهم انه اذا عطف لفظ يذكر على مدخول ان في قوله ان يكون الفاعل
كان ذكر المخصوص بعد الفاعل شرطا لنعم وبئس وليس كذلك كما افاده قوله
على ما هو الغالب بناء على قول المصنف بعد وقد يتقدم قوله وبما استرنا
متعلق بظهور المؤخر قوله من اشارة الاشارة ببيان لما مر من اشارة
ذلك من اسماء الاشارة من ان المراد بذكر المخصوص بعد الفاعل
كونه مذكورا بعد الفاعل المميز بنكرة مثلا قال البعض قوله وبما استرنا
من ان المراد بذكر المخصوص بعد الفاعل كونه مذكورا بعد الفاعل المميز
بنكرة مثلا قوله من اشارة الاشارة من اشارة هم الاشارة وهذا
كون الفاعل موصوفا بما ذكر ظهر عدم الانتقاض من عدم انتقاض هذه
القاعدة بمثل نعم رجلا زيد من وهو ملاهس بمثل نعم رجلا زيد قوله بان المخصوص
متعلق بالانتقاض والباء للطرق قال البعض قوله بان المخصوص الباء متعلق
بالمنفي فقط بدونه ملاحظة النفي يعني ان الانتقاض بطريقه هو ان المخصوص
فيه من في مثل نعم رجلا زيد مذكور بعد المميز من رجلا لا مذكور بعد الفاعل
ان الضمير المستتر في نعم فلا حاجة من اذا ظهر عدم الانتقاض فلا حاجة
الى ما ان الى كلام ذكره من ذلك الكلام الفاضل العظم فاعل ذكر قوله
من ان المراد ببيان لما فيها ذكر او ببيان لما ذكره ذكره من المخصوص بعده
من بعد الفاعل المذكور ولو بالواسطة من ولو كان ذكر المخصوص
بعد الفاعل بالواسطة بناء على عدم دخول حرف الشرط يعني ان المتبادر من البعدية
بلا واسطة فعلى هذا ينتقض هذه القاعدة بنعم رجلا زيد فلهذا في الانتقاض
صرف عن الظاهر وجعلها شاملة للبعدية بالواسطة وجواب السامع على بقائها
على المتبادر من البعدية فهو اولى من جواب ذلك الفاضل تأمل كذا قال احمد نازلي
عليه السلام الباري قوله حال كون المخصوص وفيه اشارة الى ان قوله مطابقا حال

وقال بعض الحكماء قوله وبما استرنا من ان المراد بذكر المخصوص بعد الفاعل كونه مذكورا بعد الفاعل المميز بنكرة مثلا قال البعض قوله وبما استرنا من ان المراد بذكر المخصوص بعد الفاعل كونه مذكورا بعد الفاعل المميز بنكرة مثلا قوله من اشارة الاشارة من اشارة هم الاشارة وهذا كون الفاعل موصوفا بما ذكر ظهر عدم الانتقاض من عدم انتقاض هذه القاعدة بمثل نعم رجلا زيد من وهو ملاهس بمثل نعم رجلا زيد قوله بان المخصوص متعلق بالانتقاض والباء للطرق قال البعض قوله بان المخصوص الباء متعلق بالمنفي فقط بدونه ملاحظة النفي يعني ان الانتقاض بطريقه هو ان المخصوص فيه من في مثل نعم رجلا زيد مذكور بعد المميز من رجلا لا مذكور بعد الفاعل ان الضمير المستتر في نعم فلا حاجة من اذا ظهر عدم الانتقاض فلا حاجة الى ما ان الى كلام ذكره من ذلك الكلام الفاضل العظم فاعل ذكر قوله من ان المراد ببيان لما فيها ذكر او ببيان لما ذكره ذكره من المخصوص بعده من بعد الفاعل المذكور ولو بالواسطة من ولو كان ذكر المخصوص بعد الفاعل بالواسطة بناء على عدم دخول حرف الشرط يعني ان المتبادر من البعدية بلا واسطة فعلى هذا ينتقض هذه القاعدة بنعم رجلا زيد فلهذا في الانتقاض صرف عن الظاهر وجعلها شاملة للبعدية بالواسطة وجواب السامع على بقائها على المتبادر من البعدية فهو اولى من جواب ذلك الفاضل تأمل كذا قال احمد نازلي عليه السلام الباري قوله حال كون المخصوص وفيه اشارة الى ان قوله مطابقا حال

حال من المخصوص قال البعض قوله حال كون ذلك المخصوص يريد ان قوله
مطابقا حال من المخصوص قوله في الايراد اشارة الى وجه المطابقة
وهي في الافراد ان لا بد ان يطابق المخصوص للفاعل في الافراد
والشبهة والجمع والتذكير والتأنيث والجنس بان يكون المخصوص
من جنس الفاعل فلا يقال نعم الرجل فرس لان المخصوص تفسير للفاعل
فيجب ان يكون من جنس الفاعل كذا قال السيد عبد الله قال البعض
في الامتنان قوله والجنس فلا يقال نعم الرجل فرس لان الفرس منه
تفصيل الشيء على ما هو من جنس لا غيره لان المخصوص تفسير للفاعل
فيجب كونه من جنس وقال صاحب المنافع قوله والجنس ان النوع بان يكون
الفاعل والمخصوص من نوع واحد مثل الانسان وغيره اما حقيقة او تأويلا
نعم نعم الاسد زيد ونعم العدل بكره للفاعل قوله ان المجهود الذي اشارة
الى ان الالف واللام في الفاعل للمجهود الذي ربحي ان الفاعل الذي عهد وعلم محقق
هو ان ذلك المجهود الموصوف بما ذكر من كونه متفرقا باللام او مضافا اليه
او منفردا بنكرة قال البعض قوله المجهود الذي بناء على ان المعرفة
اذا اعيدت معرفة يكون الثاني عين الاول هو ان ذلك المجهود الموصوف
بما ذكر في المتن هو قال صاحب فتح الاسرار قوله للفاعل الذي كان فاعلا في المنفي
سواء كان فاعلا في اللفظ ايضا او لا مثل نعم رجلا الكزبي ونحوه فالزيد ونحوه
مطابق للفاعل المعنوي الذي هو تمييز الفاعل انتهى كلامه قوله ولذا متعلق
بقوله اظهر من ولكون المراد من الفاعل المجهود الذي الموصوف بما ذكر
ان اسماء ظاهرا حيث قال للفاعل قال البعض قوله ولذا من لكون المراد
من الفاعل ذلك اظهر المصنف بان قال للفاعل ولم يضر بطف تفسير لقوله اظهر
من ولم يأت مضافا حيث لم يقل له قال البعض قوله ولم يضر بان يقول له قوله
لكون المتبادر من الذي يتبادر علة للم يضر قال البعض قوله لكون المتبادر
متعلق للم يضر وعلة له من المصنف الذات من ذات الفاعل بلا اعتبار الوصف
وهنا ليس كذلك قوله فلا يرد تزييع على كون المراد من الفاعل المجهود الموصوف

وقال البعض والمركب بالجنس

كما سبق في مثل اظهار المصنف باثنيان هم الاشارة عند قوله يذكروا ذلك
بلفظ ذلك وقال الاخر قوله كما سبق في كما يظهر فيما سبق في المطلق ان ذلك
قوله لانه علمه لم يظهر في الاثنيان بهم الاشارة قال البعض قوله لانه
متعلق للم يظهر وقيد له وعلمه لعدم الاظهار في الاثنيان بهم الاشارة
وقال الاخر قوله لانه علمه لم يظهر في الاثنيان بهم الاشارة يعني في الاثنيان
بهم الاشارة او هم الاشارة بعلية الوصف المذكور في يدل ذلك
الاثنيان بدلالة خفية على العلم بعلية الوصف المذكور وهو كون الفاعل
معرفا باللام اه قال الاستاذ قوله يشير بعلية الوصف المذكور في ينبغي ذلك
الاثنيان عن علية الوصف المذكور وهو كون الفاعل معرفا باللام او مضافا اليه
او مفعلا مميزا بكرة وجه الاشارة انه لو قال كذلك لكان الوصف المذكور
داخلا فيما بعد اللام وهو غائب في العلية فظن ان الوصف المذكور علمه
لمطابقة المخصوص للفاعل وليس كذلك بل العلة للمطابقة التي هي الحكم
اتحاد المخصوص مع الفاعل هذا ما فرقه من سوق الكلام هذا خلاصة المرام
للكم متعلق للعلية وهو في الحكم المطابقة في مطابقة المخصوص للفاعل
قوله وعلية في الحكم مبتدأ وخبره قوله الاتحاد بين المفسر بالكر والمفسر بالفتح
لا الوصف المذكور بخلاف ما سبق فان العلة فيه الوصف المذكور كما ارشانا
اليه في المزمع الذي حيث قال الشرح فيما سبق من حيث انه موصوف قال
الاستاذ قوله كما ارشانا اليه في بقولنا من حيث موصوف الخ وقال الاخر
قوله كما ارشانا اليه علمه العلة التي ذكرنا بان مقتضى هم الاشارة اخذ
المشار اليه باوصاف في لما ارشانا اليه قوله ولقد احسن الواو للقسيم
والقسيم به مخذوف في واللام في ولقد جواب القسم كما في قوله تعالى
تالله لا كيد في امرنا والله لقد احسن المصنف في العدول في في عدم قوله
عن قول ابن الحاجب متعلق بالعدول وقوله مطابقة الفاعل به من قول ابن الحاجب
وعبارة ابن الحاجب هكذا وشرطه مطابقة الفاعل في ولقد اختار القول
الاخير في العدول عن قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل وما الى قوله
مطابقا للفاعل فانهم وجه الفهم ان في عبارة ابن الحاجب احتياج الى التأويل

الانه لا يعلم من اول الامر ان قوله مطابقة الفاعل مضاف الى الفاعل او لا المفعول
فعل الاول يكون المطابقة من جانب الفاعل وهو ليس بحسب بل الاحسن
ان يعتبر من جانب المخصوص قاله الاستاذ قوله فافهم اشارة الى ان مطابقة
مضاف الى الفاعل او المفعول فان اعتبر الثاني فيها وان اعتبر الاول ففيه نظر لان المطابقة
من جانب الفاعل ليس بحسب بل الاحسن ان اعتبر من جانب المخصوص وقيل
وجبه ان مطابقة الفاعل عكس المفعول الا ان يراد اضافتهما الى المفعول وهو خلاف
المتبادر وهو ان ذلك المخصوص مبتدأ في مرفوع على انه مبتدأ وما ان
الجملة الواقعة قبله وهي الجملة الفعلية المركبة من نعم وبش مع فاعلها خبره
ان خبر ذلك المبتدأ بقوله مقبلا ان حال كونه الخبر مقبلا او حال كونه ما قبله
مقبلا عليه ان على ذلك المبتدأ ان على انها جملة فعلية صغرى مرفوعة المحل
خبر مقدم للمبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية كبرى ولا يجوز العكس لان الفعل
مع فاعله لا يقع مبتدأ بل انما ويلزم المصدر قوله بغير خبره فيكون مقبلا على ان اعراب
المخصوص وهو على وجهين احدهما ما قاله واشار الى ان في الوجهين
وهو ان المخصوص مرفوع على انه خبر للمخبر وفي وجه آخر ذلك المحذوف
هو ان لفظ هو راجع الى الفاعل مثلا ان مثل ذلك المبتدأ مثالا واما اذا كان
المخصوص تشيئة او جمعا فالمبتدأ المحذوف على او هم شلايتي اذا كان الفاعل مفردا مذكرا
واما اذا كان الفاعل مفردا مؤنثا او جمعا بقدر المبتدأ ضمير مؤنثا واما اذا كان الفاعل
تشية بقدر المبتدأ ضمير متعدي ففيه هذا المخصوص متعدي ان جواب عما ان السؤال
الذي قيل ان سئل عن هو الممدوح او المذموم مثلا لو قيل نعم الرجل فكان الكلام
سئل عن هو فاجب انه زيد او هو زيد وكذا في شئ الرجل قال البعض قوله
متعدي ان هو متعدي عما قيل ان عما سئل عن هو ان من الممدوح او المذموم
قال كما قيل نعم الرجل قيل من الرجل الممدوح فقيل زيد ان هو زيد كذا قال السيد
عبد الله ففعل هذا ان على الوجه الثاني قال البعض قوله فعل هذا ان فعله تقدير يكون
خبر مبتدأ محذوف يكون الكلام جملة خبرية او خبرية اسمية او خبرية
وعلى الاول ان على الوجه الاول قال البعض قوله وعلى الاول وهو بيان المصنف في المتن
جملة واحدة نحو نعم الرجل زيد فهذا مثال ان هذا الكلام مثال او هو مثال لما في التركيب

ان للتركيب الذي كان الفاعل ان فاعل فعل المذموم فيه ان في ذلك التركيب مفعولا باللام
ومثال لما ذكره فعل ما ضا خبره بقوله ان بعد الفاعل مخصوص وهو زيد مطابق له
ان الفاعل في الافراد بكسر الهمزة وسكون الفاء ان في كونه مفردا مذكرا كفاعل ونعم
غلاما الرجل الزيد ان ونعم غلاما الرجل الزيد ان وهذا مثال لما في التركيب الذي
كان الفاعل وهو غلاما اصله غلامان سقط نونه بالاضافة الى الرجل ان مثال لما كان
الفاعل فيه مضافا اليه ان الى المرفوع باللام وهو الرجل قال الاستاذ قوله مثال ان هذا
مثال لما ان لفعل مدح كان الفاعل ان كان فاعله مضاف اليه ان الى المرفوع باللام وقال
الاخر قوله مثال لما ان لفعل مدح كان فاعله مضاف اليه ان الى المرفوع باللام وهو الرجل
قوله بلا واسطة متعلق بقوله مضافا ان بلا واسطة لهم ومثال لما كان المخصوص مطابقة
ان للفاعل في التشية ان في كونه تشية ومثال المضاف اليه ان الى المرفوع باللام
بها ان بالواسطة يعني بلا واسطة لهم مضاف الى المرفوع باللام نحو نعم فرس غلام الرجل
هذه فرس فاعل نعم مضاف الى الرجل بواسطة غلام مضاف الى الرجل ولفظ هذا
هو المخصوص بالمدح قوله قيل الخ جواب سؤال مقدر تقديره هكذا اذا كان
المخصوص مبتدأ والجملة التي قبله خبره فلا بد من عائد للرجل وما العائد ههنا
فاجاب بقوله قيل الخ قال الاستاذ قوله قيل جواب سؤال مقدر كأنه قيل اذا كان
الخبر جملة فلا بد من عائد الى المبتدأ ولا عائد ههنا فاجاب بقوله قيل فليكن السؤال
مبين على تقويم تخصيصه بالضمير المجرى لان ضمير الجاهل غير راجع اليه في ذلك
الضمير غير موجود ههنا ويكون الجواب بقوله قيل مبنيا على تعميم اللام كأنه قيل
لم لا يجوز كون العائد اللام وقال بعض المحققين قوله قيل جواب سؤال مقدر كأنه قيل
ان الجزا اذا كانت جملة يلزم العائد الى المبتدأ ولم يلزم الاخر رقبيل الذكر لتقدم المرفوع
رتبة حين تأخير المخصوص وحقيقة حين تقديم وعلى كلا التقديرين لا عائد في الجملة
قلنا لم تحسن حاجة في هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد
مقام العائد ولو ذهبن لان تقدم المبتدأ حكما ورتبة عند تأخير المخصوص قرينة للعرف
اليه فيكون في قول العهد الخارجي والعائد في نعم رجلا زيد ليس الضمير المجرى بل الضمير
مع تحيزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر مرتبطا للمبتدأ بهذا الاعتبار كما صرح به العاصم
العائد في باب نعم الى العائد الى المبتدأ من الجزا الذي هو جملة في باب نعم اللام اما باعتبار

ولو ذهنية لان تقدم المبتدأ حكمي قرينة للصرف اليه فيكون في قوة العهد الخارجي
قوله او لا احتمال مدلولها ان اللام عطف على قوله اما باعتبار العدية على المبتدأ هذا على تقدير
كونها للجنس او الاستفراق ونظير ذلك قول الثالث عمر واما القتال لا قتال لديكم لان القتال
في قوله اما القتال لا مبتدأ ولا قتال لديكم جملة وقعت خبراً له ولا خبر فيها الا ان يقال ان القتال
لكونه منفياً بلا التي لتي الجنس عليه سمة العائد كذا قال صاحب الضوء قال الا
ونظير ذلك قوله تعالى انه من يتق ويصبر فان للآلة لا يضيع اجر المحسنين مكانه اجريه
والمحسن عام لمن يتق ويصبر فيكون العائد العموم المستعمل في المبتدأ في المحسنين وفي قوله
في بعض النقا سير ان الرباط بين جملة الشرط وبين جوابها العموم في المحسنين وقال
الآخر العائد في مثل نعم الرجل زيد لام الجنس على تقدير ان المخصوص مبتدأ وما قبله
من الجملة خبره فانه ليس في الجملة هنا خبر لكن اللام في الرجل للجنس كما قيل والجنس مشتمل
على كل افراده فكان الرجل مشتملاً على زيد وغيره فجرى لثقاله عليه مجرى الذكر اللفظ
كذا وقع في شرح لب الابواب ورواه في ما قاله القيل او قول القيل او كون العائد
اللام المصنف رحمه الله في الامتنان بانه في بطريق هو ان في ما قاله ذلك القائل
لا يمتنع ان لا يجري في المصنف المميز بنحو الياء المستدرة الذي في المصنف الذي يقو
ان ذلك المصنف مبهم غير عائد الى شيء واجاب عنه ان رد المصنف لما قيل او عدم
بعض الكل وهو عيب الشرح بانه ان المصنف المميز وان كان في المصنف المميز وان
للموصلية ان ولو كان كذا ان مبهما غير عائد الى شيء الا ان كان في المصنف المميز
مع تمييزه ان المصنف المميز كان في المصنف المميز في حكم اللام هذا على تقدير كونه
للعهد الذهني فان مدلوله كالنكرة ولا يمتنع في الجنس والاستفراق لان مدلولها
معروفة والتمييز نكرة فيكون في المصنف المميز رابطاً في الجملة الخبرية تروى في الجملة
قوله وقال الفاضل العصم في شرح الكافية عطف على قتل الرابطة او عا كون القائل
عين المخصوص ذاتا وجنا مفعلاً كان او مفعلاً باللام اقول كما يرد ما اورد المصنف
يرد على ما قال العصم ان ادعاء العينية جارية على كل مبتدأ وجن لا تخادها
ذاتا فالوجه عندي ان هذا الجز مستثنى عن حكم لزوم العائد كخبر خبر الثاني
لاستثناهما في العلة حتى كون احدهما تفسيراً للآخر هذا فانه ما خفرت به ونعم
مختلف على المثال الاول ان ونحو نعم رجلاً زيد في نعم غير مبهم يمتزج رجلاً وهو نكرة منصوبة
على التمييز

على التمييز فان قيل كيف جاز الاضي ر قبل الذكر لفظاً ورتبة مع انهم اجمعوا على عدم جواز
والجواب عنه انه اضي ر على شريطة التفسير كذا في الافتتاح هذا ما ان لم يفعل
كانه الفاعل ان كان فاعله مفعلاً ميمراً بنكرة والمخصوص ان ومثال لما كان المخصوص
مطابق له ان للفاعل في الافراد ان في الكون مفرداً قال شارح الارشاد ونعم فيه
ضمير مستتر بهم يمتزج قوله رجلاً والفاعل فيه المصنف المستتر في نعم لانهم لانه لا بهام
يقضي فيه فينصبه وقال امام الايوبي نعم فعل ماض من افعال المدح وفعاله الضمير المستتر
تحت وهو ضمير مبهم ان غير راجع الى شيء ورجلاً بالنصب تمييز لذات مذكورة وهي
الضمير المستتر الجهم فتم مع فاعله جملة فعلية مرفوعة محلا على انه خبر مقدم وزيد مرفوع
لفظاً مبتدأ مؤخر فيكون هذا مثالا لما يضر فاعله وما ينبغي ان يعلم ان الابهام مقصود
في هذا الباب وكلما كثرت ابهام يكون احسن في المثالين الاولين ان جعل ابهام واحد
وهو انه المدح من جنس الرجل لان جنس الآخر فيشمل جميع افراد هذا الجنس
على سبيل البهالة وذكر المخصوص بعينه وان كان المخصوص جملة مستترة يحصل
ابهامان احدهما من السؤال المقتضى فكأنه اذا قيل نعم الرجل علم انه من جنس الرجل
ثم سأل سائل عن مفعول مفعول به في مثال الثاني ابهامان على التوجيه الاول
وثلاثة ابهام على التوجيه الثاني وهذا الضمير الذي كان تحت نعم والذي تحت افعال المدح
والذم او الذي تحت باب نعم او الذي تحت نعم وبس لا يكون ان ذلك الضمير شيئاً من الاشياء
الا يكون مفرداً مذكراً هذا عند البصريين واما عند الكوفيين يكون مفرداً مذكراً مؤنثاً
او مثنى او مجموعاً وكل للموصلية كان التمييز على خلافهما ان المفرد والمذكر كالمخصوص
ان كان المخصوص على خلافهما اقول هذا ايضا مبني على انه مفعول عن حال الضمير
المستتر في افعال المدح والذم من حيث الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
وهو انه لا يثبت التمييز وعلى عدم المطابقة بجهة احتياجه الى التمييز والا كيف يقال
البيان في ان المبتدأ فلا يمكن مخالفته التمييز والمخصوص الى الضمير لكونها بياناً
وتفسيراً له كما ذكره في تفسير نكرة آتفا بقوله ليحصل البيان اولاً اجمالاً وثانياً
تفصيلاً بذكر المخصوص ومع قطع النظر عن جميع ذلك فهو مكذب لنفسه بملاحظة التمييز
والمقصود فتأمل كما مر في شرحنا هذا او في الشرح مثلاً ان التمييز الخالف المخصوص
المخالف مثل نعم رجلاً الزيد ونعم امرأة هذه كذا في هذا زلي قوله لان الابهام

علة تكون الفاعل مفرداً مذكراً او علة تكون الضمير الذي هو الفاعل المستتر في باب
المدح والذم مفرداً مذكراً او علة تكون الضمير الذي هو الفاعل المستتر في باب
مفرداً مذكراً وقال البعض قوله لان الابهام علة لقوله لا يكون الا مفرداً مذكراً وقال البعض
قوله لان الابهام علة لتكون الضمير الذي هو الفاعل المستتر في نعم وبئس مفرداً مذكراً في المفرد
ار في الفاعل المفرد المذكر اكثر خزان مما ار من الابهام الذي يدل على التعدد كالتثنية
والجمع والتأنيث لان الابهام في المفرد يكون بالنظر الى المفرد والفرق يحقق في المتعدد
وليس المتعدد كذلك كذا قاله احمد نازي ولان المذكر يبع المؤنث بالتغليب وليس المؤنث
هكذا ولانه لا يستفاد من المفرد المذكر الا معنى شئ وهو يصلح للمعنى والجمع والمؤنث
بجلاف غيره فانه يستفاد من التثنية والجمع والتأنيث وابهام الفاعل مقصود في الباب
في باب نعم الذي للمدح او في باب افعال المدح والذم يذكر المخصوص كثيراً وقد حذف المخصوص
بالمدح او الذم ووضع الظاهر موضع الضمير لدفع توهم رجوعه الى الفاعل لقوله كذا قال
السليكون قال امام الايوب قوله وقد حذف المخصوص ان يذكر المخصوص كثيراً يكون الذكر
اصلاً وقد يدل عنه ويحذف قليلاً لكن لا على اطلاقه بل اذا علم ان علم معينا باسمه الضريح
بالقرينة واذا لم يعلم بها لا يجوز حذفه لقوله تعالى في قصة ايوب عليه السلام انا وجدناه
ان علمناه صابراً نعم العبد ومخصوصه مخذوف ان ايوب عليه السلام بقرينة ان الكلام
في ذكره ان في ذكر قصة ايوب عليه السلام وفي بعض النسخ في ذكره عليه السلام ان
في ذكر ايوب عليه السلام من قوله واذا ذكر عبدنا ايوب كذا قاله امام الايوب قال صاحب
الفتح يذكر المخصوص وهو المقصود وقد حذف المخصوص جوازاً للعلم به نحو انا وجدناه
صابراً نعم العبد ان هو اي ايوب فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير ايوب لتقدم ذكره
في قوله تعالى واذا ذكر عبدنا ايوب وقال شارح الارشاد قوله ايوب عليه السلام فان ذكره هذا
الكلام بقرينة السباق في بياض قصة ايوب عليه السلام قرينة عليه تيار المخصوص
عن الفعل كثيراً وقد يتقدم ان المخصوص عن الفعل ان فعل المدح او الذم قوله بناء على
لتقديم المخصوص على ان الاصل في الجسد التقديم على الجزاء وفي ذكره بقدر الدالة
على التقليل اشارة الى ان التقديم وان كان اصلاً من حيث كونه مبتدأ لكنه قليل بالنسبة
الى المقصود الذي هو في مقام المدح وهو الابهام الحاصل من التأخير وتأخير في الاعلى
ان وتأخير المخصوص عن الفعل في غالب الاستعمال في هذا الباب قوله وتأخير مبتدأ وقوله يكون
ان المخصوص طرف مستقر خبره بمنزلة البيان في اللغة على التفسير للفاعل وحقق ان يكون مؤخر

اداء المخصوص مبتدأ وانما انما في قوله تعالى واذا ذكر عبدنا ايوب كذا قاله امام الايوب

مؤخر وتأخير ما نزل منزلة بالطريق الاولى اقول الاولى اسقاط المنزلة عن منزلة
لغوية لهما وهذا من قوله وقد يتقدم على الفعل او تقديم المخصوص على الفعل اي
ان يتقدم ويحكم كونه ان المخصوص مبتدأ لان تقدمه يكون مبتدأ قال صاحب المنافع
قوله وهذا يؤيد كونه مبتدأ لان المخصوص اذا تقدم يكون مبتدأ وما بعده من الجملة
خبره البتة واذا تأخر يكون ايضا مبتدأ للتوافق وانما قال يؤيد ولم يقل يدل على كونه
الح لانه كونه مبتدأ على تقدير التقديم لا يستلزم كونه مبتدأ على تقدير التأخير
لتغاير التركيبين لفظاً وان كانا متحدين مآلاً كما لا يخفى هذا على من له القبول قوله
ولذا اللام متعلق بقوله اختاره تقدم عليه للحصر ويكون اسم الاشارة اقرب الى المشار اليه
ان ولاجل تأييده اختار المصنف في كونه مبتدأ قال الاستاذ قوله ولذا اس ولاجل هذا
التأييد اختاره ان كونه مبتدأ المصنف رح في هذه الرسالة حيث قال وهو مبتدأ وما قبله
خبره نحو الزيد في نعم الرجال قوله وساء عطف ان مقطوف على نعم ان على قوله نعم
في وهي نعم اصله ان اصله ساء وسوء بالفتح ان يفتح عين فله فنقل ان ثم نقل ساء
باعتبار اصله الى فعل بالضم ان بضم عين فله فصار ان ساء قاصراً عن المفعول به
لكونه لازماً قال صاحب منافع الاخبار قوله فنقل الى فعل بالضم فصار قاصراً
ان لازماً هذا ينبغي ان كونه ساء لازماً انما هو بالنقل لكن المستفاد من اللغة
والحدس ان ساء يجر مع الباب الاول متدياً ومن الخاص فيكون جسيماً لازماً
اصلاً لا بالنقل وقال شارح قصيدة البردة وساء اما لازم بمعنى حزن او متعة
بمعنى اخزن وقال البعض قوله اصله ساء وسوء بالفتح ان يفتح العين فله فصار
الواو مع الهمزة فقلبو الواو الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ساء فنقل ان
سوء الى فعل بالضم ان بضم العين يفتح نقل الى الباب الخاص فصار ان ساء قاصراً
عن المفعول به النزع ان صار فعلاً لازماً ثم ضم على صيغة المجهول من باب التثنية
ان ثم ضم ساء مع بئس الذي هو لا نشاء الذم فصار ان ساء جامداً ان غير متصرف
قوله هو ساء اشارة الى ان قوله مثل بئس خبر مبتدأ مخذوف قوله في افادة الذم
اشارة الى وجه الشبه ان في المدلول والشرائط ان وفي الشرائط الثلاثة المذكورة
في الفاعل ان كونه الفاعل معروفا باللام او مضافا اليه او مفعلاً مفعلاً بغيره كذا قال صاحب
والاحكام ان وفي الاحكام من ذكر المخصوص بعد الفاعل لفظاً بقوله وكون المخصوص مبتدأ

وما قبله خبره وحذف المخصوص بمفعول على الفعل أيضا كذا قال صاحب المنافع قال الأستاذ
 قوله وفي الأحكام أن في أحكام من ذكر المخصوص بعد ذلك الفعل مطابقة ومن كونه مبتدأ وما قبله
 خبره ومن جواز الحذف بالقرينة فتأمل مثل قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا
 وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا زيد ومثلا تغييره والقوم مخصوص بالضم لكن
 على حذف المضاف من ساء ومثل القوم المذكورين فيوجه تماشى الفاعل والمخصوص
 كما هو الشرط لكون المخصوص كالمتبين له والمتبين بالكره يماشي المتبين بالفتح
 كذا أقامه عيسى التلوي قال صاحب الضوء ساء فعل ماضٍ جار مجرى بس
 وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلا زيد ومثلا تغييره والقوم المخصوص بالضم
 ولكنه على حذف المضاف فالمتقدم ساء مثلا مثل التقدم ولا يجوز إجراء الكلام
 على ظاهره لا شريطة تماشى الفاعل والمخصوص لأن المخصوص كالمتبين له والمتبين
 كذا بديوان يكون تماشى المتبين قوله أم مثلهم إشارة إلى أن المخصوص محذوف
 في فتح هذا المكون الذين كذبوا صفة التقدم ^{معناه} كذا يحتمل أن يكون إشارة إلى أن الذين
 كذبوا مخصوص بحذف المضاف من ساء ومثل التقدم مثل الذين كذا أقامه أحمد نائنه
 قال السيلكونه وضمير مثلهم راجع إلى الذين تحمّلوا التوراة لأن المقصود
 ذمهم فالفتح بس حال المذكورين حال اليهود الذين حمّدوا وآيات نعمه محمد
 فلا يلزم اتحاد الفاعل والمخصوص لفظا ومعنى على ما ذهبوا وقال الأستاذ
 وإذا اردت الإحاطة بظواهره تقول في تقديره ساء المثل مثلا مثل التقدم الذين
 كما في نعم رجلا زيد يقال نعم الرجل رجلا زيد هذا تقديره وقال صاحب المنافع
 قوله أم مثلهم أم مثل التقدم الذين كذبوا يعني أن المخصوص محذوف ولا القوم
 فلا يرد أن المخصوص ليس بفاعل المفعول المميز بمثلا في الأفراد والجنس
 وقال ابن عباد ساء بمعنى ليس وفاعلها المميز فيها ومثلا يميز مفعوله وقد تقدم
 أن فاعل هذا الباب إذا كان ضمير يفسر بما بعده ويستغنى عن تشبيهه وجمعه وتأنيثه
 بتثنية المميز وجمعه وتأنيثه عند البصريين وقد تقدم أن ساء أصلها التقدير
 لمفعوله والمخصوص بالضم لا يكون إلا من جنس المميز والمميز مفسر للفعل
 فهو هو فلزم أن يصدق الفاعل والمميز والمخصوص على شيء واحد إذا عرفت هذا
 فتقول القوم غير صادق على التمييز والفاعل فلا يجرم أنه لابد من تقدير محذوف
 إيمان التمييز وأما من المخصوص فالأول يتدرس أصحاب مثل القوم أو فعل مثل القوم
 والثاني يتدرس

الذين كذبوا التوراة لا يكون التفسير ساء المثل مثلا مثل التقدم الذين

والثاني يتدرس ساء مثلا مثلا ثم حذف المضاف في التقديرين وأقيم المضاف إليه مقامه
 وهذه الجملة تأكيده للنهي قبلها فان قيل فظاهر قوله ساء مثلا يقتضي كون ذلك المثل
 موصوفا بالسوء وذلك غير جائز لأن هذا المثل ذكره الله تعالى فكيف يكون موصوفا بالسوء
 وأيضا فهو يفيد الزجر عن الكفر والدعوة إلى الإيمان فكيف يكون موصوفا بالسوء
 فالجواب أن الموصوف بالسوء ما أفاده المثل من تكذيبهم بآيات الله وأعراضهم عنها
 جهة صاروا في التمثيل بذلك بمنزلة الكلب اللاتعت قوله وهذا معطوف على القريب
 أو البعيد يقال حيث يفتح الحاء وتشد به الباء أصله جيب كظرف على وزن حسن لأنه فعل
 غير من حذف حركته الباء الأولى ثم ادغمت في الباء الثانية فصار جيب يعني أنه لازم
 بمعنى الجيب ولذا فسر به قوله أم صار جيبا أم صار محبوبا جذا وذلك أنه جاء النفل
 من باب الهمزة باب لا فادغم المبالغة نحوه يرمو فانه نقل من يرمى بالكسر إلى الهم
 لا فادغم المبالغة وكذلك جيب نقل من فعل بالفتح إلى فعل بالضم للمبالغة قال الشاعر
 في هامشه قوله يقال حب كظرف على وزن حسن ولا يستعمل هذا الفعل إلا للمحبة والتعب
 ويدغم بالسكان الباء الأولى بحذف حركته ونقله إلى الحاء لكن لا يستعمل مع ذا الافتقار الحاء
 صرح به في التسهيل وقال بعض المحشين قوله يقال حب كظرف على وزن حسن يحسن
 هنا قال السطري في شرح الألفية أصل حب حب كرم لأنه فعل غير مني
 ثم ادغم الباء فصار حب وكلمة ذا اسم متارة فاعل وقال الأستاذ قوله يقال حب أصله
 حب من باب نصر ثم نقل إلى باب فعل بضم العين للمبالغة وقال السيلكونه والمفعول ان حبذا
 مركب إيتا من حب المقدس يقال حبه يحبه بالكسر فهو محبوب بعد نقلة إلى فعل بالضم
 على ما نقل من أنه إذا جعل الفعل المتعدي من النعت حوّل إلى فعل كما في علم ورحم
 أو من حب اللازم بكسر العين أو ضمها وقال صاحب المنافع قوله حب كظرف من الباب
 الثاني من يعني أن حب في حبذا مأخوذ من اللازم للمبالغة التامة بين المفعول والأصل والمستوفى
 وهو إنشاء المحبة لأن حب يحب من الباب الثاني فانه متعدي وقال البعض قوله يقال حب
 كظرف أم صار جيبا يعني كما يقال ظرف بمعنى صار ظرفيا كذلك يقال حب بمعنى صار جيبا
 من الباب الثاني من قوله الكائنة إشارة إلى أن قوله للمحبة ظرف مستقر مرفوع المحل
 صفة للكائنة حبذا بتقدير المتعلق معرفة وليست حبذا للمحبة بالوضع ولذا قال قال
 الشيخ الكائنة للمحبة ولم يقل الموضوع للمحبة وإنما وصفها للمبالغة في معنى الحب
 وفاعله أو فاعل حب أو فاعل ذلك الفعل أو فاعل حبذا الكل الذي هو مجموع حبذا وأرواحه الجزئية

الذي هو جيب ذا او لفظ ذا وهو من هما، الاشارة اليه اي هما، الاشارة
الى التي هي اي هما، الاشارة من اليهما، بحسب الوضع قال السيلكون قوله
وفاعله ذا ويراد به المثار اليه في الذهن كي يراد بالرجل في نبح الرجل زيد بخلاف نعم
وبش فان فاعلهما ما تقدم وانما خص ذا لما في هم الاشارة من اليهما لمقصود في هذا
الباب والمثار اليه الامر الذي وان كان وضع اسماء الاشارة للمثار اليه
في الخارج قوله لما عرفت تعليل لجعل المصنف فاعله ذا ان الغرض من ان الغرض
بتقدير من البياينة المبينة لما في لما عرفت ان الجار ينفذ من ان قيسا
في الباب اي في باب المدح والذم الابهام او لا بالتفويه اي قبل التفسير والتفسير
في نيا لان التفسير بعد الابهام او وقع في النفس وادخل قال الاستاذ قوله
ان الغرض في الهاب الابهام او لا والتفسير ثانيا لان المراد بالمدح والذم المبالغة
هنا فاذا ارادوا زيادة المبالغة والتفهم ايهام الفاعل او لا ليستلحق النفس
اليه ويرغب في طلبه وفيه اي في قول المصنف وفاعله ذا او قلن زعم قال بعض
شراح قواعد الاعراب والنعم يستعمل في القول الباطل كما قال شيخنا في كل شيء
كنية وكنية الكذب زعموا وقال قره خليل في حاشية القاري قالوا ان الزعم
مطلية الكذب وقال السيد في كتابه التعريفات الزعم هو القول بلا دليل
ان فاعله اي من ان فاعله هذا هو اي فاعله المرفوع اي الاكس المرفوع وهو
زيد في هذا زيد مثلا بعد ذا اي بعد لفظ ذا زعم مفعول له لقوله زعم اي
لاجل زعم آخر منه اي من ذلك المن او من جانب قوله ان هذا اي من ان لفظ هذا
بيان للزعم بتقدير من قوله بتمامه اي هذا يعني خب مع واستلحق بقوله فعل قدم
المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح ليكون الضمير اقرب الى مرجعه اول دفع احتمال
رجوعه الى الفعل ليكون اقرب اذا قدم وهو فاسد وانما كان بتمامه فعل لان شدة الاستزاج
جعلتهما اي حب مع ذاكته واحدة وغلب على صيغة المجهول من التغليب الفعل
نائب فاعل غلب اي وغلب الفعل على الاكس وانما غلب الفعل عليه لتقدمه اي الفعل
على الاكس وهو ذا قوله وازال عطف على غلب اي وازال الفعل اسمية اي ذلك
الاكس فصار ذلك الاكس كعوض حروف الفعل قال مولانا سيد عبد الله وقيل
في التركيب ازال اسمية لان الفعلية مع ما هو مقدم وهو الفعل

فصار الفاعل

وهو الفعل فصار الفاعل كعوض حروف الفعل فصار هذا على هذا فعل والمخبر عن فاعله
ولا يتغير اي هذا يعني اصل فعله وهو جيب قال الاستاذ قوله جيب اي جيب هذا
بذكر الكل وهو جيبا واردة الجزء وهو جيب قوله بان يتغير فاعله اي فاعله
ذلك الفعل او فاعله جيبا قيد للمعنى وهو التغير لا للمعنى وهو عدم التغير وبيان
التغير جيبا على تقدير ارجاع الضمير اليه يعني لو تغير جيبا كأنه تغير بتغير فاعله وقوله
لا يتغير جيبا لا يتغير قال الاستاذ قوله بان يتغير فاعله اي فاعله جيبا قيد للمعنى بلا
وهو يتغير لا للمعنى وهو لا يتغير يعني لو فرض تغير جيبا كأنه تغير بتغير فاعله وقوله
لا يتغير فثبت انه لا يفرض تغير جيبا وقال الآخر قوله بان يتغير فاعله اي فاعله جيب
قيد للمعنى بلا وهو التغير لا للمعنى وهو عدم التغير يعني لو فرض تغير جيبا كأنه
تغير بتغير فاعله وهو لا يتغير فثبت انه لا يفرض تغير جيبا قوله او اذا عطف
على هذا لا على الفاعل لانه لو عطف على الفاعل لزم عطف الفاعل على الفاعل
لان ذا عبارة عن الفاعل مع ان التغير بين المعطوف والمعطوف عليه لازم
لكن في عطفه على هذا ازالة حس التركيب لا يخفى على من له ترتيب التركيب
قال الاستاذ قوله او اذا عطف على قوله جيبا لا على الفاعل لانه لا يجوز
عطفه على الفاعل لان التغير بين المعطوف والمعطوف عليه لازم ولا يتغير
هنا لان ذا فاعله فيكون من قبل عطف الفاعل على الفاعل وهو لا يجوز فثبت
انه معطوف على جيبا لا على الفاعل وقال بعض شراح هذا الكتاب قوله
جيبا بان يتغير فعله او فاعله او ذا اي قوله فيه انه لا معنى لعطف ذا على الفاعل
معنا تأمل ذكر الشراح في مرجع ضمير لا يتغير وجوبها لكن الموضع عندي
رجوعه الى ذا لانه الظاهر ولا مقتضى للعدول عنه ولان رجوعه الى جيبا
ليتم الفعل كما جعله الخارج يذهب اختصاصه عن عدم التغير الى حب من بين
افعال المدح والذم وليس كذلك في الاول فيفسد فقط انتهى كلامه
وقال الاستاذ في ضمير لا يتغير اما راجع الى ذا او الى الفاعل او الى جيبا لكن
رجوعه الى ذا القريب قوله بان يتغير او يجمع او يثبت وهو ايضا قيد للمعنى
وبيان لتغير الفاعل يعني لو تغير فاعله كأنه تغير الى هذه الثلاثة وهو لا يتغير اليها
ولو تغير اليها كأنه تغير ليعاين اي فاعله المخصوص الذي هو المخصوص الذي هو

ارمع لفظاً ما جعلتهما جملة خبر ان ارمعلت خبره او ذل اسمها ارمع واحد اقول
 فعلية وانه فعلية لعلها اسمها قد الشرف على فعلية وانه اسم الشرف والكون اسمها العقل
 وشرفية الاسم على الفعل لتربك الكلام من الاسم وحده بخلاف العقل قول الشيخ قوله
 لشرفه على الفعلية على الفعل والشرف يكون الفعل مشتقاً من الاسم ولتربك الكلام منه
 وقال الاخر قوله لشرفه اسم لشرفه الذي هو اسم من اسمي والاشارة على فعلية وانه
 على الفعل لتربك الكلام من الاسم وحده بخلاف العقل فصار ارمع مبتدأ والمخصوص
 خبره قال صاحب الفوائد وقد ذكرناه ارتفاع المخصوص هنا وجوبها اهدها ان يكون
 مبتدأ وزيد خبره والثاني ان يكون زامرفوعاً يجب وزيد بدل منه كأنه قيل يجب زيد
 والثالث ان يكون خبر مبتدأ محذوف واكرابع ان يكون زيد مبتدأ مؤخر وخبه افرمقدم
 عليه والآخر ان يرتفع زيد بفاعلية خبره وهذا لا يكون الا فيمن يقلب عليها
 الفعلية قوله وجه الرد من سبب الرد مبتدأ وخبر قوله كما في زعم السابق حيث قال
 الخارج ناقلاً وراداً ان خبره ابتداء فعل لان شدة الاشتراك جعلتهما كلمة واحدة
 وغلب الفعل لتقدم على الاسم وازال اسمية قال صاحب المنافع قوله كما في زعم السابق
 وهو ان خبره ابتداء فعل نحو خبره زيد فبمعنى فعل من افعال المرح وفاعله ذا وهو
 مرفوع محلاً على انه فاعله وهو مع فاعله جملة فعلية مرفوعة محلاً على انه خبر مقدم وزيد
 مرفوع لفظاً على انه مبتدأ مؤخر ثم انه لما فرغ من بيان الفعل اللازم شرع في بيان المتعدي
 فقال والفعل المتعدي ما وفي تقدير الفعل اشارة الى ان المتعدي صفة وموصوفها محذوف
 بقوله البين قد فعل اشارة الى ان ما عبارة عن الفعل ولا انه موصوف وهو اول
 في مقام التبريق فيهم قد لول ان الفعل وقد اشار البعض في تعريف الفعل اللازم الى باعث هذا
 التفسير ذكر في النسخ ان المسمى والمدلول والمفهوم والمفهوم شيء واحد وانما الاختلاف باعتبار
 فالشيء من حيث انه يدل عليه اللفظ مدلول ومن حيث انه يفهم من اللفظ مفهوم ومن حيث انه
 يعبر به باللفظ معنى ومن حيث انه وضع اللفظ له مسمى قوله بغير متعلق بلا يتيم وهو مضاف
 الى ما في بغير المعنى الذي وقع عليه من معنى ذلك المعنى الفعل كما حدث الذي يدل عليه المتعدي
 والمفهوم من ذلك المعنى المسمى باللفظ الاصطلاحي بتقدير مضاف الى معنى الفعل المراد
 ولذا اظهر ويجوز ان يكون المراد به الفعل الاصطلاحي بتقدير مضاف الى معنى الفعل المراد
 بالوقع عليه تعلقه بلا واسطة غير متعلق الاسناد فيخرج به للفعل المتعدي بواسطة حرف الجر
 لانه لا يقال في الاصطلاح انه متعدي كذا في فتح الاكرار وهو ان ذلك المعنى المفعول به المرفوع صريح
 عند تعريف المتعدي به ان بقوله ما وقع عليه الفعل قال الاستاذ في الله قوله فيخرج جواب شرط
 محذوف ان اذا اريد بما وقع عليه الفعل المفعول به

وقال سيبويه رحمه الله في المراءاة بالمرآتية والتعلق بالمعنى وهو تعلق فعل الفاعل شيء لا يعقل الفعل به وبه تعلق بالمرآتية وليس المراد بالمرآتية الا من المرآتية كالميراث والافعال برأفة على مفيد لها فحاشا بخذ عنت ربه وآرادته وشأنه

المفعول به الصريح فخرج به اس بما وقع عليه الفعل الناقصة اما الفعل الناقص
قوله فانه اس فان الفعل الناقص علة لمخرج ومتعلق به وان كان وان للوصلية
اس ولو كان اما اس من الفعل الذي لا يتم فانه اس ذلك الفعل مع فهم مدلوله
به وان الجبر متعلق بلا يتم لكنه اس الا ان الجبر ليس اما اس من المعنى الذي
وقع عليه اس على ذلك المعنى الفعل اما لا يخفى على من له ادنى تأمل عدل اس
اعرض المصنف عن التعريف اس عن تعريف المتقدم اما اس بالفعل الذي يتوقف
تعقله اس ذلك الفعل على متعلق والمتعلق بفتح اللام المفعول به الصريح
قال ال اس في حاشية الامتنان قوله على متعلق اس مفعول بحذف الايضال
اس به اذا اعتبار المتعلق من جانب الحدث اولى من اعتباره من جانب الذات
وقيل اس فاعل لانه معمول والفعل عامل ومعنى المتعلق التثبث وكون التثبث
معمولا صغيبا اولى من كونه عاملا قويا قوله كرده اس لرد ذلك التعريف متعلق
لعدول علة له والرد مصدر مضاف الى مفعوله وفاعله قوله الرضى في شرح الكافية
قوله بانه ال اس متعلق بالرد يدخل فيه اس في هذا التعريف مثل قرب لكرم
واما قرب من الباب الرابع فهو متقد وبعد اس ومثل بعد مع انهما ليسا من افراد المعرفة
قوله اما ببيان مثل قرب وبعد وما في مما عبارة عن الافعال وتذكير الضمير في انه
باعتبار لفظ الموصول قوله له ظرف مستقر خبر مقدم وقوله معنى شيع مبتدأ مؤخر
قوله لانه متعلق للظرف المستقر في قوله له معنى شيع واثبات لذلك الحكم بانه
اس لان مثل قرب وبعد لا يتصل بشيء من الاشياء الا يتصل بما هو مضاف اليه
وضمير هو والى راجع الى ما مع كونه اس مثل قرب وبعد من المواضع اس من الافعال
اللازمة وان للوصلية اس ولو اجاب عنه اس عن رد الرضى الفاضل الى مصاص
في شرح الكافية قوله بان المراد متعلق باجاب وببيان لطريق الجواب اس بطريق
هم ان مراد المصنف بالكر وهو ابن الحاجب بما يتوقف تعقله على متعلق متعلق
بالمراد اس بالفعل الذي يتوقف تعقل ذلك الفعل على متعلق قوله اما اس فعل خبر ان
اعتبر في مفهوم اس ذلك الفعل نسبة تقتضيه اس تلك النسبة ذكر متعلق بالفتح
بخصوص اس المتعلق وجه كون هذه النسبة المقضية ذكر متعلق بخصوصه معتبرة
في مفهوم المتعدي ان الحدث الذي له طرف الصدور وطرف الوقوع مأخوذ في مفهوم
على هذا الوجه فيقتضيه ذكر متعلق بخصوصه كما يقتضيه ذكر ما منه الصدور مخصوصا كقرب زيد
والذي له طرف الصدور فقط مأخوذ في مفهوم على هذا الوجه فلا يقتضيه ذكر متعلق بخصوص

قوله منها إشارة الى قوله القسم الاول فهو حذف وصفة محذوف وهو ظرف مستقر
 صرف نوع المحل صفة القسم الاول من الكائن من الاقوال الثلاثة المحذوفين
 الى مفعولين ما ان قسم كان مفعول الى ذلك القسم الثاني مبينا للاول
 لمفعول الاول قوله ان لا يصدق احد على الآخر تنبيه للمبانيه ان لا يصدق احد على الآخر
 على المفعول الآخر يعني لا يصح حمل احد المفعولين على المفعول الآخر بان يكون الاول
 مبتدأ والثاني خبرا له وبالعكس لعدم انهما في الخارج نحو اعطيت زيدا درهما
 فان المفعول الثاني وهو درهم مبين للاول وهو زيد حيث لا يقال زيد درهم
 او درهم زيد ويجوز حذفها من المفعولين حال كونها معا ان يجمعين لانه منسوب
 الى الحالية عند القسم قال الاستاذ قوله ما نصب على الظرفية المحذوف الى زمان
 او على الحالية ان يجمعين على الاختلاف كما في الرينة واختار الرينة الاول والفاضل القسم
 الثاني نقل عن القاموس وفي الرينة الفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا
 يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا يجمع كلنا سواء اجتمعوا او لا والالف في معا
 عند التحليل بدل من التثنية اذ لا لام له في الاصل عنده وفي عند يونس والافقش
 وهو الحذف مثل الف الفتح بدل من اللام استنكارا لا عراب الموضوع على حرفين
 فتح عندهما عكس اخوك برد لا مهاب في غير الامانة لقيام المضاف اليه مقام لا مهاب
 انتهى ويجوز حذف احد من المفعولين عند حذف الآخر في جملة اجزاء ما كان
 مفعول الثاني مبينا للاول فقط الف في جزاء شرط محذوف قط بفتح الف
 وسكون الفاء ثم فعل بمعنى انت بكسر الهمزة وسكون النون وفتح التاء وكسر الهاء
 على صيغة الامر انتهى سقط ياؤه للوقف كما ذكره سعد الدين حيث قال وقوله
 فقط من السماء والافعال بمعنى انت وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكأنه
 جزاء شرط محذوف انتهى ان اذا حذف احد المفعولين فانه عن حذف الآخر
 قال امام الايوب قوله وحذف احدهما معطوف على قوله حذفها ان ويجوز ايضا حذف
 احد المفعولين وذكر الآخر وقوله مع قرينة ظرف لقوله حذفها ولقوله حذفها
 على سبيل التنازع ان مع قرينة دالة على حذفها وحذف احدها لومنيا ولو للشرطية
 ان لو كان المحذوف منويا وملوظا في الذهن نحو قال زيد عمرا ان من عمرو درهما
 فاعطى ان فاعطى عمرو زيد درهما حذفها بقرينة سؤال زيد من عمرو الدرهم وقوله
 بدونها ظرف ايضا لقوله حذفها ولقوله حذف احدها ان ويجوز حذفها وحذف

وحذف احدها بدونه قرينة لحصول الفائدة عند الحذف وقيل لصحة السكون
 مع الحذف نحو ما يلي ان لو كان المحذوف منسيا غير ملتفت اليه في الذهن
 نحو فلان يعطى ان يعطى الفقراء الدنانير مثال حذف معا بدونه قرينة ويجوز
 استناد الاعطاء الى فلان من غير ذكر المفعولين قال صاحب المناهج قوله نحو فلان
 يعطى ان يعطى الاعطاء قال امام الايوب وقوله مع قرينة ظرف لقوله حذفها
 ولقوله حذف احدها على سبيل التنازع وكذا قوله وبدونها والحاصل انه يجوز
 حذفها مع قرينة وبدونها وحذف احدها بقرينة وبدونها مثال الاول
 نحو قوله اعطيت لمن قال اعطيت زيدا درهما فان السؤال قرينة تدل على ان الاول
 زيد والثاني درهم ومثال الثاني نحو فلان يعطى ان يعطى الاعطاء ويصدق منه
 والمقصود منه مجرد الصدور لا تعلق بشئ ومثال حذف الاول بقرينة نحو قوله
 اعطيت درهما لمن قال ما اعطيت زيدا ومثال حذف الثاني بقرينة نحو قوله
 اعطيت زيدا لمن قال لمن اعطيت درهما ومثال حذف الاول بدونه قرينة نحو فلان يعطى
 درهما اذا قصد الاخبار بتعلق الاعطاء الدرهم ومثال حذف الثاني بدونها
 نحو فلان يعطى زيدا اذا كان المقصود اخبار تعلق اعطائه لزيد والقسم الثاني
 ان من تلك الاقسام الثلاثة التي تنقسم الى المفعولين افعال القلوب ان افعال
 مشهورة عند النحاة بهذا اللقب ان بافعال القلوب وخص بهذا الاسم واشتهر به
 وهي افعال القلوب افعال اصطلاحية بمعنى انها كلمة تدل على معنى في نفسه مقترنة
 باحد الازمنة الثلاثة لا بمعنى مجرد الحدث دالة على بقاء الشيء بالدلالة النفسية على فعل المراء
 ان مراد المصنف من الفعل القائم بالغير كالعلم مثلا قائم بالعقل فيكون من باب
 تسمية الشيء بغيره تدل على ان العلم في الامتحان لا التامير ان ليس المراد به التامير
 قوله فان العلم مثلا تحليل لكون المراد به القائم بالغير كما كيف ان فسر بالصورة الى الصلة
 في العقل قال صاحب الهداية الكيفية هي النفسية في شئ لا يقتضيه لذاته قسمة ولا شبهة
 او اضافة ان فسر بحصول الصورة في العقل والاضاوة حالة شبيهة متكررة بحيث
 لا يعقل احدها الا مع الآخر كابوة وبوة او انفعال ان فسر بانقاس الصورة
 في العقل والانفعال يكون الشيء متأثرا عن غيره كانه قطع المنقطع مادام منقطع
 كذا في شرح طوابع يذهب جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهني الى ان العلم اضافة

في قوله منها إشارة الى قوله القسم الاول فهو حذف وصفة محذوف وهو ظرف مستقر
 صرف نوع المحل صفة القسم الاول من الكائن من الاقوال الثلاثة المحذوفين
 الى مفعولين ما ان قسم كان مفعول الى ذلك القسم الثاني مبينا للاول
 لمفعول الاول قوله ان لا يصدق احد على الآخر تنبيه للمبانيه ان لا يصدق احد على الآخر
 على المفعول الآخر يعني لا يصح حمل احد المفعولين على المفعول الآخر بان يكون الاول
 مبتدأ والثاني خبرا له وبالعكس لعدم انهما في الخارج نحو اعطيت زيدا درهما
 فان المفعول الثاني وهو درهم مبين للاول وهو زيد حيث لا يقال زيد درهم
 او درهم زيد ويجوز حذفها من المفعولين حال كونها معا ان يجمعين لانه منسوب
 الى الحالية عند القسم قال الاستاذ قوله ما نصب على الظرفية المحذوف الى زمان
 او على الحالية ان يجمعين على الاختلاف كما في الرينة واختار الرينة الاول والفاضل القسم
 الثاني نقل عن القاموس وفي الرينة الفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا
 يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا يجمع كلنا سواء اجتمعوا او لا والالف في معا
 عند التحليل بدل من التثنية اذ لا لام له في الاصل عنده وفي عند يونس والافقش
 وهو الحذف مثل الف الفتح بدل من اللام استنكارا لا عراب الموضوع على حرفين
 فتح عندهما عكس اخوك برد لا مهاب في غير الامانة لقيام المضاف اليه مقام لا مهاب
 انتهى ويجوز حذف احد من المفعولين عند حذف الآخر في جملة اجزاء ما كان
 مفعول الثاني مبينا للاول فقط فقط الف في جزاء شرط محذوف قط بفتح الف
 وسكون الفاء ثم فعل بمعنى انت بكسر الهمزة وسكون النون وفتح التاء وكسر الهاء
 على صيغة الامر انتهى سقط ياؤه للوقف كما ذكره سعد الدين حيث قال وقوله
 فقط من السماء والافعال بمعنى انت وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكأنه
 جزاء شرط محذوف انتهى ان اذا حذف احد المفعولين فانه عن حذف الآخر
 قال امام الايوب قوله وحذف احدهما معطوف على قوله حذفها ان ويجوز ايضا حذف
 احد المفعولين وذكر الآخر وقوله مع قرينة ظرف لقوله حذفها ولقوله حذفها
 على سبيل التنازع ان مع قرينة دالة على حذفها وحذف احدها لومنيا ولو للشرطية
 ان لو كان المحذوف منويا وملوظا في الذهن نحو قال زيد عمرا ان من عمرو درهما
 فاعطى ان فاعطى عمرو زيد درهما حذفها بقرينة سؤال زيد من عمرو الدرهم وقوله
 بدونها ظرف ايضا لقوله حذفها ولقوله حذف احدها ان ويجوز حذفها وحذف

بين العالم والمعلوم وهي المسماة بالمتعلق وبعضهم الى انه صفة حقيقية ذات تعلق
واما القائلون بالوجود الذي من الحكماء وغيرهم فاختلفوا اختلافا شديدا
من ان العلم ليس حاصل قبل حصول الصورة في الذهن بداهة توافقا من جهة العلم
عنده بداهة واتفاقا وآي حاصل معه امور ثلثة - الصورة الحاصلة وقبول الذهن
لها من المبدأ الفياض وآنفاة مخصوصة بين العالم والمعلوم فذهب بعضهم
الى ان العلم هو الاول فيكون من مقولة الكيف وبعضهم الى انه الثاني فيكون من مقولة
الانفعال وبعضهم الى انه الثالث فيكون من مقولة الاضافة - واما انه نفس حصول
الصورة في الذهن فلم يقل به احد منهم كما لا يخفى على من تتبع كلامهم والاصح من هذه الثلاثة
هو الاول كما قال مير ابو الفتح قوله فيكون من مقولة الاضافة - ان النسبة المتكررة بين
ان حصول الصورة التي هي صورة كونه سببا لغرض المعنيين المتضايفين
للعالم والسبب المعلوم اذ سببه يعرض للعقل كونه بحيث حصل عنده صورة السبب
ويعرض للسبب المعلوم كونه بحيث حصلت صورته عند العقل وهذا الكونان متضايفان
متكافئان ذهنا وخارجا اما تكافؤهما خارجا فظاهر واما ذهنا فكلان مفهوم
كل الكونين متضمن للآخر كما ان الكونين الذين معنى للابوة والبنوة اعني كونه الحيوان
من حيث خلق من ماء حيوان آخر وكون الحيوان الآخر بحيث خلق بحيث خلق من ماء
الحيوان الاول متضايفان متكافئان ذهنا وخارجا كما ان كل كلبوس ولا يصور فيه
ان في العلم بان معنى تربية التاثير ووقال ان ووقال المصنف بدل قوله على فعل
قلبي على احوال القلب كما في الامم ان كما قال في الامم ان قوله لكانه جوابا
اظهر منه لانه لا يحتاج حينئذ الى ما قلنا من المراد به القائم بالغير لا التاثير ولان فعل القلب
ليس بفعل حقيقة قال الاستاد وجه الاظهرية ان فعل القلب ليس بفعل حقيقة
قلبي ان منسوب الى القلب من قبيل شبه الفعل الى آلة خرج به ان يعلقه غيره ان
غير القلب قال المصنف قوله خرج به ان يعلقه غيره ان يعلقه من المتعدد الى واحد
والى ثلثة - والى اثنين من غير قلبه واللازم خارج من القسم داخل على المبدأ والخبر
خرج به غيرهما من الافعال القلبية ناصبة اياها ان المبدأ والخبر لانهما مفعولان
كادول عليه قوله على المفعولية مع انهما ان المبدأ والخبر بعد الدخول بمنزلة اكم واحد
لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة وهو مصدر الثاني المضاف الى الاول
اذ معنى علمت احزان زيدا علمت زيدا اخيك كما يجي الاظهر ان يقال كما سيجي
قوله دفعا مفعول له لقوله ناصبة اياها للتحكم يعني انها اذا كانت ناصبة في واحد
فقط

فقط يلزم ان يكون الآخر خاليا عن النصب بلا علة فيلزم التحكم ان الترجيح بلا مرجع
تدفع هذا فنصبتهما معا قال صاحب المطاف قوله دفعا للتحكم منصوب على انه
مفعول له لناصره اياها يعني انهما لكونهما بمنزلة اكم واحد يستحق اعرابا واحدا
الا انه لو نصب احدهما يلزم الترجيح بلا مرجع لان كلاهما اكم يقتضي اعرابا
وكل منهما يشارك الآخر في المفعولية انتهى كلامه قال الاستاد قوله دفعا مفعول له
لقوله ناصبة اياها لا اجل الدفع قوله للتحكم صلة للدفع ان للترجيح
بلا مرجع وهو محال وما يستلزم المحال فهو محال فنصب احدهما محال فثبت
المطلوب وهو انها ناصبة اياها دفعا للتحكم وقال الآخر قوله دفعا للتحكم
ان دفعا للزوم ترجيح احد المتأخرين على الآخر بلا مرجع فاراد بلزوم الترجيح
بلا مرجع وجود الممكن بلا علة وهو محال لكن يمكن ان يراد به ترجيح الفاعل
بلا مرجع وهو غير محال من الفاعل المتأخر عند المتكلمين لكنه محال عند الحكماء
ولو من الفاعل المتأخر لكن الكلام في الكتب النحوية مبني على من ذهب المتكلمين انتهى كلامه
قوله ترجيح الفاعل ان ترجيح الفاعل احد المتأخرين على الآخر بلا مرجع ان بلا سبب وداع
وهو غير محال بل هو واقع فان الهاتين من السبع اذا كان له طريقان متساويان
فانه يختار احدهما بلا داع وباعث عليه وكذا العطف ان اذا كان عنده قدحان ماء
متساويان من جميع الوجوه والحالين اذا كان عنده برغيفان متساويان من جميع
وانما الى ان ترجيح احد المتأخرين على الآخر بلا مرجع كذا قال السيلولة على الحيوان في بحث الصفات
ومن اراد التحقيق المناسب الى هذا فليسمع اليه قال الفاضل الفصم قوله ناصبة
اياها لان المفعول به مضمون الجملة الحاصلة من الجزئين فهما كالكتابة الواحدة
في اداة المفعول به الحقيقي فاجري اعرابهما علىهما نفي للتحكم انتهى كلامه ان نفي
للترجيح بين المبدأ والخبر في النصب كذا قال بعض الاستاد على المفعولية يعني بغير
كل واحد من تلك الافعال المبدأ والخبر فينصب كل واحد منهما على المفعولية فصار
ما كان مفعولا مفعولا او لا وما كان خبرا مفعولا نيا فخرج ان اذا قيد الافعال
في تعريف افعال القلوب بقوله ناصبة اياها فخرج عنه بهذا القيد الفعل القلي الذي
ينصب الواحد كعرف في نحو عرف زيد او فهم في نحو فهمت بهذا الكلام فان العرفان
والفهم لا يكونان الا بالقلب وهما وان كانا من افعال القلوب لكنهما ليسا ماصبة
الاثنين بل هما ينصب الواحد فلان يكونان من هذا القسم بل يكونان من القسم الاول

قال الاستاذ قوله خرج جواب شرط محذوف ان اذا قيد الافعال في شرطه افعال القلوب
وهو افعال دالة على فعل قلبي داخل على المبدأ والجزئانية ايها بقوله ناصية اياها
خرج عن هذا التعريف بهذا القيد الفعل العكس الذي ينصب الواحد من المفعول
الواحد كعرف نحو عرف زيداً وفهم فوفهم هذا الكلام وقال الآخر قوله خرج
ان اذا قيد الافعال في تعريف القسم الثاني الذي هو افعال القلوب بقوله ناصية اياها
خرج بهذا القيد عن هذا التعريف الفعل العكس الذي ينصب الواحد من المفعول الواحد
كعرف وفهم كما خرج عن المعرف فلا يكون من القسم الثاني بل من القسم الاول قال
صاحب زبدة ثم اعلم ان قوله وهي افعال دالة الى جملة مفسرة كاشفة لافعال القلوب
مستفادة منه التعريف لا تعريف لها صراحة فلا يتوهم انه تعريف بالافراد للافراد فتدبر
وقال امام الايوب وانما قيد بقوله ناصية اياها لان بعض الفعل العكس الذي ينصب
المفعول الواحد وليس هو دالاً على افعالها كعرف زيداً وعرفاً وفهم زيداً كلام عروق ان الفرق
والعلم لا يكونان الا بالقلب وطاوان كانا من افعال القلوب كغيرها ليا من هذا القسم
بل من القسم الاول ثم شرع في امثلتها فقال نحو علمت ان افعال القلوب نحو علمت
ورأيت ووجدت عمراً عابداً هذه الثلاثة للعلم ان موضوع اليقين قال امام الاجت
قوله نحو علمت ان افعال القلوب نحو علمت ورأيت اذا كان المراد رؤية القلب وهي
ايضا بمعنى علمت ووجدت بمعنى وجد ان القلب ايضاً هذه الثلاثة موضوع للعلم
ان لليقين وقال صاحب فتح الاسرار قوله نحو علمت لليقين وقد بحثي بمعنى عرفت
فتعدي الى واحد ورأيت من الرؤية القلبية للظن واليقين عند صاحب التسهيل
وقال الرضي للاعتقاد الجازم طابق الواقع اولاً ووجدت جعله صاحب التسهيل
لليقين والرضي بمعنى احاطة الشيء على صفة ويلزمها العلم اذا كان بمعنى احبب الشيء
نحو وجدت الضالة فهو ما يتعدى الى مفعول واحد انتهى كلامه قال الاستاذ قوله
للعلم ان للاعتقاد الجازم العار عن الاحتمال من علمت منظر في بين الظن والعلم
بمعنى يكونان تارة للعلم وتارة اخرى للظن بمعنى اليقين قد ظننت حقيقة الرضي للظن
والتسهيل للظن واليقين ويستعمل بمعنى انه من فقهدي الى واحد قال السيد عبد الله
وهو للظن في الظاهر مع احتمال بعض الموضع لليقين قال الله تعالى اني ظننت ملاحقاً
حانية فانه هذا لليقين لانه في صفة المؤمن وخلت بكسر الخاء بالفتح وسكون اللام
وحسب هذه الثلاثة للظن ان الرابع من الاعتقاد بين المتقابلة وبين المرجوح وط

في افعال القلوب

وهي كذا في شرح ميزان الادب قالوا مضان افندي الفرق بين الظن والشك والوهم
ان الظن هو الطرف الرابع والوهم هو الطرف المرجوح والشك ما كان طرفة متدبرين
وتعجب بفتح الهاء وسكون الهمزة على وزن دع بفتح الدال وسكون العين المهملي
يريد ان قوله وتعجب ليس الواو فيه من مادة الكلمة بل هي عاطفة خارجة عنها وما
من الحرفين كلمة مستقلة على وزن دع امر حاضر تقول تعجب زيداً منطلقاً بمعنى
زيداً منطلقاً على وزن اعلم او اضرب اسما رة الى ان يفي من الباب الرابع والثاني
قال بعض المحققين قوله على وزن اعلم او اضرب على صيغة الامر يعني ان فعل حسب
يحيى من بابين اس من باب الثاني وهو ضرب يضرب او من باب الرابع وهو علم يعلم فان كان
احسب من الباب الثاني تكرر السين ويجزم الباء وان كان من الباب الرابع
تفتح السين ويجزم الباء قوله فقد اس تعجب اسما رة الى ان قوله غير متصرف خبر مبتدأ
محذوف قوله لا يستعمل منه ماض ولا مستقبل عطف تفسير لقوله غير متصرف ان لا يستعمل
من لفظ تعجب ماض ولا مستقبل ولا وصف ولا امر باللام ويتصل به ضمير المؤنث
والمنع والجمع كذا في هي التوامع ثم شرع في مسئلة متعلقة بجملة محذوف احد المفعولين
او بكليهما فقال ولا يجوز حذف مفعوليهما اس مفعول افعال القلوب اصله
سقط ندون التثنية بالاضافة الى ضمير افعال القلوب معاً ان حال كونها مجتمعين
او احدهما اس لا يجوز ايضاً حذف احد المفعولين وذكر الآخر قوله بدونه قرينة
اس يمنع حذفهما وحذف احدهما بلا قيام قرينة دالة على حذف المفعول لو منوباً للشرطية
ان كان كانه حذف المفعول منوباً مراداً ملتفتاً اليه قوله اذ هو تعليل لعدم جواز حذف
بدونه قرينة ان لا حذف المفعول لا يعلم بدونها اس بدونه القرينة لو حذف وللشرطية
ان حذف المفعول فيفوت المقصود ان في يفوت المقصود وهو مقتضى فعل المتعدي
وهو التعلق الى المفعول لانعدام فائدة الجر ولازمها قال البعض قوله لو منوباً
ان لو كان المفعول المحذوف منوباً قوله اذ هو تعليل لقول المص لا يجوز ان لا المفعول
المحذوف لا يعلم بدونها اس بدونه القرينة لو حذف ان المفعول فيفوت المقصود
وهو التعلق الى المفعول لانعدام فائدة الجر واما لو منوباً ان واما لو كان
حذف المفعول انفسياً غير مراد ولا ملتفت اليه قال الاستاذ والمنع هو المزدور
راساً فلا قرينة فيه قال امام الايوب واما ان كان منسياً بان ينزل الفعل منزلة اللازم

ويراد به صدور الفعل عن الفاعل فقط فيجوز ان فيمنع يجوز حذفها من
حذف المفعولين من افعال القلوب مع ان حال كونها محتملين لقوله تعالى
قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون هذا شاهد على حذف المفعولين
منسيا تأمل وقال بعضهم ان بعض النحاة وهو الشيخ الرضوي ومن تبعه القاضى
لا يجوز هذا الحذف من حذف المفعولين منسيا ايضا ان كان لا يجوز حذف المفعولين
منويا هذا معارضة لقوله فيجوز حذفها قوله لعدم الفائدة ان لعدم حصول الفائدة
او لعدم وجود الفائدة لتقليل لقوله لا يجوز هذا الحذف ودليل للمعارضة ح
ان حين حذف المفعولين منسيا قوله اذن المعلوم علة لعدم الفائدة واثبات
لمقدمة دليل المعارض وهي قوله لعدم الفائدة يعني وانما لم توجد ولم تحصل تلك
الفائدة فيه لان من المعلوم ان الانسان من نوع الانسان لا يخلو ان الانسان
عن علم وظن ورده ان قول البعض او ما قاله البعض القائل بالخصف
رج في الامتحان بان هذا ان ما ذكره ذلك البعض او ما ذكره القائل من وجه
عدم الجواز وهو عدم حصول الفائدة كذا قال السيلكوني قال بعض الحواشي
قوله بان هذا ان التعليل الاخير وهو قوله اذن المعلوم انما يفيد ان لا يفيد
انما يفيد نفي الجواز ان جواز حذف المفعولين منسيا عند ارادة الجرح من مضمونه
ان مضمون العلم مثلا او مضمون كل من العلم والظن او مضمون فعل القاب وهو هذا
العلم او الظن قوله الحقيقي صفة المضمون وهذا بان يقال علمت مثلا فلا يفيد الجز بالعلم
بدونه المتعلق فلا بد من المتعلق لفظا او تقديرية والمضمون الحقيقي العلم بقيام زيد في قوله
علمت زيدا قائما وهو هذا ان في حذف المفعول منسيا او في الاية السابقة ليس كذلك ان ليس
الجز عن مضمونه الحقيقي بل نزل المتعدي من الفعل المتعدي منزلة اللاتم ان الفعل اللازم
ويراد به صدور الفعل عن الفاعل فقط قوله لقصد التعميم متعلق بنزل وعلة له ان لعقد
تعميم المتعدي بمعنى عدم تقييده بمفعول مخصوص او تعميم الفعل بمعنى عدم تقييده بمفعول مخصوص
قال البعض قوله لقصد التعميم متعلق بنزل وعلة له ان لعقد تعميم العلم بان شيء وعدم العلم
بان شيء فيفيد ان لعدم الافادة غير مسلم اذ يفيد الجز ان نفس العلم في قوله تعالى الذين يعلمون
والذين لا يعلمون بانى بفتح الهمزة والياء المشددة ان بانى شيء متعلق بقوله نفس العلم
سلم ان وجهه قوله غير ما للجهل بل هو ان العلم خير منه ان من الجهل فلو نقش ان

انما لا يناقش من طرف القائل ان كل فلو نقش ونوزع او لا يناقش من طرف البعض
فلو نقش قال الاستاد قوله فلو نقش ان لا يرخص في الجواب عن هذا الرد
فلو رخص وقال البعض قوله فلو نقش ان فان سئل من طرف هذا القائل
السائل بان العلم بانه في قوله تعالى الذين يعلمون والذين لا يعلمون بمعنى المعرفة
فلا يتم التقريب اذ المسمى حذف المفعول منسيا من افعال القلوب والدليل قائم
على حذفه من العلم بمعنى المعرفة وهو ليس فيها لانه من قبيل المتعدي الى مفعول واحد
فنقول العلة مشتركة ان عدم الفائدة مشتركة بين العلم المتعدي الى المفعولين
وبين العلم بمعنى المعرفة عند عدم ذكر المفعول به قال البعض قوله فنقول العلة
مشتركة ان علة التنزيل وهو قصد التعميم مشتركة ان كما توجد في العلم بمعنى
توجد في العلم المتعدي الى المفعولين فتسليم احدهما دون الاخر تحكم او العلة
التي ذكرها القائل في عدم جواز الحذف في مفعولي باب علمت مشتركة ان
كما توجد في العلم بمعنى المعرفة بناء على زعمه توجد في العلم بمعنى فتسليم احدهما
دونه الاخر تحكم ايضا وقال الشارح في هامشه قوله فنقول العلة مشتركة
ان كما توجد في العلم بمعنى المعرفة توجد في العلم المتعدي الى المفعولين فتسليم
احدهما دون الاخر تحكم وقال بعض الافاضل قوله فنقول العلة مشتركة ان
علة الاستغناء عن المفعول بتنزيل المتعدي منزلة اللازم وهو قصد التعميم
وقال الاخر قوله فنقول العلة مشتركة يعني عدم الفائدة مشتركة بين العلم المتعدي
الى المفعولين وبين العلم بمعنى المعرفة فيزعمونها عن سقيمها واخر ما شئت
من ان قوله وعلى عداوية لا شرابية ان مع ان قوله البعض اومع ان قول السائل
اومع ان قوله القائل حين اثباته مقدمة دليله بقوله اذن المعلوم كذا قال البعض
الانسان لا يخلو عن علم قوله غير مسلم خبر ان قوله اذ قد ينفي العلم عنه ان
علة لعقد غير مسلم بضرب من التجوز بحجة منزلة عدم العلم بمقتضا
كان يراد بالثبوت نفي كماله فيفيد اثباته قال الاستاد قوله بضرب من التجوز
ان بنوع من الجاز كان يراد بنفيه نفي كماله يقال فلان لا يعلم مع انه يعلم فيفيد الجز
ان فيمنع يفيد الجز بالاثبات ان باثبات العلم به قال البعض قوله فيفيد الجز
ان فيفيد ذلك النفي الجز ان اخبار المتكلم الى المتكلم بان يقول علمت
بجز في المفعولين بالاثبات ان باثبات العلم به وقوله ومع قرينة ظرف لقوله كثر

حذفها مما نصب على الظرفية - ظرف حذف وقيل على الحالية من نحو لغزها
 ان يجمعين كذا في الرخصة او وكسر حذف مفعولها مع وجود قرينة اختصارا
 مع حصول الفائدة عند من يسمع بالجزم بكل بالجزم عن الشرطية قال عليه
 قوله من يسمع بكل اصله يقال فلما اجزم لو قد علم جزاء من يسمع اجتماع الساكنات
 من الالف المتعوبة من الياء واللام في حذف الالف في حق كل مجزوما وهذا
 من افعال القلوب قد حذف مفعولا بقرينة المقام فلذلك قال ان يمكن
 مسموعه ان ذلك المصداق بالنصب فيهما على انهما مفعولان ليحل ان
 يحسب مسموعه صادقا والحسان ايضا من افعال القلوب قوله وقيل مفعول
 على قوله كسر ان وقيل حذف احدهما فقط مع قرينة والى اصل ان حذف المفعول
 في هذا الباب نعمان به وبن القرينة ومع القرينة فاذا كان به وبن القرينة
 فلا يجوز حذف المفعولين معا وكذا لا يجوز حذف احدهما واما اذا كان
 مع القرينة فقط كسر حذفها معا وقيل حذف احدهما فقط اما حذف المفعول
 فنحو قوله ان الله تعالى ولا يحسن الذين يجنون بما آتاهم من فضله مفعولهم
 على قراءة الغيبة يعني حذف المفعول الاول على قراءة من قرء ولا يحسن بالياء
 المنطوقه من تحت بنقطتين قوله فان المفعول الاول قد حذف في قوله تعالى
 الى دليل لتطبيق المثال للممثل ان لا يحسن هذه الآية يعني الذين يجنون ومفعول
 الى فاعله وقوله يجنون مفعوله الاول في حذف بقرينة لفظه - يجنون وعلى تدل
 عليه ومفعوله الثاني قوله خير لهم وهو ضمير فصل وانما قال على قراءة الغيبة فانه
 على قراءة الخطب لم يكن مما نحن فيه فانه حينئذ لا يقتضيه فاعلا ظاهرا للاستتار
 في الفعل وهما انت حينئذ يكون الذين يجنون مفعولا اول وخير لهم مفعولا
 ثانيا وهو ضمير فصل ايضا فلا حذف على هذه القراءة واما حذف الثاني
 فنحو قوله ان عر كان ان الثاني لم يكن بين ان قرينة اذا كان بعدة ان
 بعد بين تلاق اصله تلاق استنقلت النسخة على الياء في حذف الياء فالتق
 الساكنان من الياء والتنوين في حذف الياء دون التنوين في اللام وفي التنوين
 دون الياء وتنقلت

وتنقله التنوين الى القاف فصارت تلاق ولكن لا افعال بكسر الهمزة نفس الكلام
 على غير القياس بل القياس بفتح الهمزة قال الاستاذ رحمه الله قوله لا افعال
 بكسر الهمزة وهذا اللفظ وبنوا اسد تقول افعال بالفتح وهذا القياس
 كذا في فختا رصاح قال على القاف قوله لا افعال بكسر الهمزة في اكثر الاوقات
 وهذا اللفظ والفتح القياس على ما في النهاية وقيل الثاني هو اللفظ ان
 لا اظنه قوله التلاقي مفعول اول لا افعال اصله تلاق بالتنوين في حذف الياء
 فلما ادخل الالف واللام للتعريف فساد الياء المحذوفة لانعدام المانع والالف
 للتشابه قال صاحب المناهج قوله كان لم يكن الى آخره كان مخففة كأن
 بالتشديد وبين بالرفع في كل لم يكن ان لم يوجد فراق والتلاق بمعنى التلاقي
 واما حال مضارع المتكلم من الباب الرابع ما ظيه المتكلم خلت وظهره
 افعال المتكلم من المستقبل مذكورة على غير القياس وفتحها لغة ردية قوله
 فان المفعول الثاني محذوف فيه ان في قوله الثاني تعليل لتطبيق المثال
 للممثل ايضا ان كانا افعال التلاقي كانا وجه الفكرة ان سبب قوله
 حذف احدهما فقط مع قرينة كونها من المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مفعولهما
 معا بهذا المفعول به قال الاستاذ قوله كونها ان كون المفعولين معا بمنزلة اسم
 فاذا اتينا معا واذا حذفنا حذفنا معا كذا في فتح الاسرار قوله اذا المفعول به
 في الحقيقة مضمون الثاني من مضمون المفعول الثاني اقول قال في حاشية الامتياز
 نقلا عن المصنف بتقدير مضاف الى مضمون المفعول به او هم مضمون الثاني
 والحراد بالمضمون المعنى التضمين ومن قال لانها معا هو المفعول به في الحقيقة
 فقد شاع اذا المضاف الى خارج عن المضاف ومرة ان لهما دخلا في تحقق
 المفعول به شرطا او شطرا انتهى فنقول لو ابقى المضمون على ظاهره لم يحتاج
 الى تقدير المضاف اصلا وهو المصدر ان مصدر المفعول الثاني حال كون
 مضمون الثاني مضافا الى الاول ان المفعول الاول قوله فتقدير علمت زيد
 تفرع على التعليل بقوله اذا المفعول به الى ومبتدأ وخبره عرفت انا قيام زيد قوله
 في حذف احدهما ان حينئذ حذف احد المفعولين مبتدأ وخبره قوله كذا في بعضهم واحد
 بخلاف حذفهما ان حذف المفعولين قوله فانه بيان للمخالفه ان فان حذفهما كذا في

في قوله لا افعال
 في قوله لا افعال
 في قوله لا افعال

واحد وهو ان حذف اللفظ واحد كثير في الاحتمال قوله وعدم لزوم كون المذوق مبتلى
اضافات عطف على كونها والمذوق هنا زيدا قائما في مثال علمت زيدا قائما
بشيء والسنة هنا قيام زيد قال الاستاذ قوله وعدم لزوم كون المذوق في
الوجه الثاني للفتنة وعطف على الوجه الاول وهو كونها والمذوق هنا المفعولين
وهو زيد قائما في مثال علمت زيدا قائما بشيء ان بهم واحد وهو قيام زيد
في حكمه ان ذلك الشيء او المذوق به والفتنة تشمل على معنيين احدهما عدم
الثاني الجواز فالوجه الاول للمعنى الاول والوجه الثاني للمعنى الثاني وقال
الاخر قوله وعدم لزوم كون المذوق ان المفعولين وهو زيد قائما في مثال علمت
زيدا قائما بشيء ان بهم واحد وهو قيام زيد قوله وعدم لزوم كونه المذوق بشيء
مستند وخبره قوله في حكمه ان المذوق به من كل وجه من كل جهة ثم يستخرج عن هذا
هذه الافعال بحيث لا توجد في غيرها فقال ومن خصها بغيرها ان من خصها بغيرها
افعال القلوب هي جميع خصيصه بمعنى الخاصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد
في غيره قوله ومن خصها بغيرها ظرف مستقر خبر مقدم وقوله جواز الالفاء مبتدأ مؤخر
المزاد به ان الجواز عدم الوجوب والامتناع انما يقابل الوجوب بشي
الى ان الجواز معنا يكون من قبيل الامكان الخاص للكون الضرورية مملوفا
عن الطرفين والالفاء بالفتحة المعجمة مصدر التي بمعنى من باب الافعال وهذه
للضرورة ان تصير عملها لفظا كرسوله باطلا ولذا فسر بقوله ان ابطال عملها
ان ابطال عمل افعال القلوب في مفعولها لفظا او معنى اما اللفظ فظاهر
واما معنى فلكون كل من المفعولين راجعا الى اصلهما في الالفاء بخلاف التعليق
كما سيجي ولعل السامع اهل هذين القيدين اعتمادا على ما سيذكره في تفسير
التعليق قال الاستاذ والفرق بين التعليق والالفاء ان التعليق ابطال
العمل في اللفظ دون المعنى مع امتناع عمله والالفاء ابطال العمل في اللفظ
والمعنى مع جواز عمله وانما يكون الالفاء في مفعولها لاستقلال مفعولها ان
افعال القلوب بخلاف باب اعطيت لان مفعوليها ليسا بمستقلين لعدم معنى العمل
فلا يجوز الالفاء اذا توسطت او تأخرت كذا قال السيلوني قال البعض قوله
لاستقلال مفعولها متعلق لجواز الالفاء وعلة له كلاما يتميز عن شبه الاستقلال

في معنى الظرف بخلاف تقدير العمل فانها ليس كلاما تاما اذ المقصود نسبة الفعل
 اليها بطريق الوقوع عليها كذا قاله السيلكتي او كلاما تاما على تقدير الالف
 وجعلها مبتدأ وخبراً او كلاما تاما لكونها مبتدأ وخبراً فلا ضرر لهما بسبب الاعمال
 مع ضعفها ان مع ضعف عملها ان افعال القلب وانما ضعف عملها لثقل اثرها
ان اثر افعال القلب وانما ضفي اثرها لكونها ان افعال القلب قلبية ان افعالا
قلبية او لكون اثرها منسوبة الى القلب قال الاستاذ قوله مع ضعفها ان ضعف
افعال القلب في العمل على تقدير الالف اذ لا ضعف لها قبل الالف بالتوسط
قوله لثقل اثرها ان افعال القلب متعلق للضعف وعلته له وقوله لكونها ان
افعال القلب متعلق للثقل وعلته له قلبية ان منسوبة الى القلب وجواز الاعمال
وانما يجوز الاعمال في مفعولها لكونها ان افعال القلب قال البعض قوله لكونها
ان افعال القلب متعلق بالجواز المقيد بالاعمال قوله افعالا بالنصب خبر الكون
مع قطع النظر عن قلبيتها ان افعال القلب ولما كان المراد بالالف ههنا الابطال بعارض
لامطلقا وكان هذا العارض المصحح له التوسط والتأخر فبذلك المصنف بقوله اذا توسط
ان جواز الالف والاعمال اذا توسطت ان وقت توسط افعال القلب بين مفعولها
ان افعال القلب قوله في الجملة ان والتعبير بالمفعول لكونها مفعول في بعض الصور
كذا قال صاحب فتح الاسرار وقال الاستاذ قوله في الجملة جواب سؤال مقدر كأنه قيل
كيف اطلق المفعول بعد ابطال عمل عامله فاجاب الثالث بقوله في الجملة ان في بعض الاستعمال
وقال الاخر قوله في الجملة ان يجوز عملها في الجملة وكثيرا لا قيل بان يصح عملها ان
افعال القلب عملت بالفعل او لا الباء للطريقة ان بطريق هو ان يصح عملها قال صاحب
النافع الباء للسببية لا للطريقة كما لا يخفى انتهى اقول يخفى عليه كما لا يخفى فيها ان
في المفعولين حال التوسط بين مفعولها والتأخر عن مفعولها واحترز ان المصنف
بهذا القيد ان بقوله اذا توسطت بين مفعولها قال البعض قوله بهذا القيد
اعني به قوله بين مفعولها قوله عما متعلق باحترز وما عبارة عن افعال القلب
والضمير المستتر في اذا توسطت راجع الى ما باعتبار لفظ وظاهره بين هم الفاعل
وبين مفعول ان هم الفاعل كالمفعول لهما بكمز احسب زيدا فزيد مفعول به لكرم ومكرم
خبر ليس دخل الباء عليه ويكون معناه اني لست بكمز زيدا فزيد مفعول به فزيد واذا توسط

بين مفعول ان بكر الهزة وتشديد النون من الحروف المشبهة بالفعل اربعين اسمها وفهرها
قال البعض قوله وبين مفعول ان معطوف على قوله بين اسم الفاعل ايحيى بهما التام
والجذر قال الاستاذ قوله بين مفعول ان ومفعول تشبيه مفعول منصوب بالياء ومضاف
الى لفظ ان على انه مضاف اليه للبين كان زيد احب قائم حيث توسط احب بين اسمها
وفهرها واذ توسط بين سوف ومفعولها اي وبين مفعول سوف اي بين ما كانت مصاحبة
ودخلت عليه من الفعل نحو سوف احب يقوم زيد حيث توسط احب بين سوف وبين
دخلت عليه وهو يقوم وترت السيه لانه لا انفصل عن مفعولها اصلا واذ توسط
بين العاطف والمفعول اي بين العاطف وبين معطوفه وهذا اولي من قوله الفاضل
الكاسي وهو بين المعطوف والمعطوف عليه لان الالف بين المعطوف والمعطوف
لا يجب بل بين العاطف والمعطوف وانما قلنا وهذا اولي لامكان تأويل مراده
لان ما يقع بين العاطف والمعطوف يجوز ان يقع عليه انه واقع بين المعطوف والمعطوف
نحو جاء في زيد واحب عمر حيث توسط احب هنا بين الواو والعاطف وعمر
فجاءه اجابة ربه في هذه وظن وعمر يعني ان محي زيد محقق ومحى وعمر معه
مطلون واذ توسط بين الفعل وبين مفعوله من الفعل كضرب احب زيد
حيث توسط احب بين ضرب وبين مفعوله ويكون معناه ضرب زيد في حسابي
وظن قوله فان الالف لتلخيص لقوله احترز ان فان الالف افعال القلوب واجب
فيها اي في هذه الصور اي في صورة توسطها بين اسم الفاعل ومفعوله وبين مفعول
وبين سوف ومفعولها وبين العاطف وبين الفعل ومفعوله فان لم يمتنع
الاعمال صحتها لانه لم يوجد في تلك الصور اسم صالح للمفعول لها فكون جواز الاعمال
مقتضا بالتوسط بين المفعول وبين الفعل لا يمتنع الا في جواز الالف المشبهة عن جواز
الاعمال ايضا بقوله اذ توسط بين مفعولها قال الاستاذ قوله فان الالف واجب فيها
اي في افعال القلوب التي هي في هذه الامثلة فليكن في الخبر راجعا الى ما في عما باعتبار معناه
وباطنه وقال الآخر قوله فان الالف اي الالف افعال القلوب واجب فيها
اي في تلك المواضع لعدم صحة العمل فيها بتوسط فيه كذا في الامتحات
اي مثل ذلك المذكور وقع في الامتنان الازكيا شرح الملب وهو اي وجوب الالف
فيما ذكرت او كون الالف واجبا في تلك المواضع او تلك المذكورات خاصة اخرى
اي خاصة مغايرة للخاصة التي هي جواز الالف كما ان لافعال القلوب حال كونها
غير مذكورة صحتها في مقام الالف او في الحق وانما لم يذكرها لعدم شيوعها او تلك

اي تلك الخاصة يعني لعدم كثرة وقوعها في الكلام قال البعض قوله لعدم شيوعها
اي الخاصة الاخرى متعلق بقوله غير مذكورة كالجائز اي كشيوع جواز الالف
قيد للشيوع قال الاستاذ قوله وهو اي الالف الواجب خاصة اخرى لها اي
لافعال القلوب غير مذكورة هنا اي في بيان خاصتها قوله لعدم شيوعها لتقليل
غير مذكورة كالجائز اي كشيوع الالف الجائز وهو قيد للمعنى وهو الشيوع
لالمعنى وهو عدم الشيوع فللا لفاء معنيان احدهما الالف المقيد بعارض
وهو التوسط والتأخر وهو الالف الجائز والثاني الالف المطلق
اي سواء كان بعارض التوسط والتأخر او بعارض آخر كما بينه الشارح
من الالف الواجب وانما يخص المصنف الاول بالذكر حيث قال اذ توسطت
بين مفعولها وتأخرت عنهما مع ان مطلق الالف من خصا رخص افعال القلوب
ايضا لشيوعه وكثرة وقوعه في الكلام وقال الفاضل المصنف في شرح الكافية
ان الالف مفعول القول في القسم الاخير وهو التوسط بين الفعل ومفعوله
او وهو الوقوع بين الفعل ومفعوله او وهو كون التوسط بين الفعل ومفعوله
غير واجب خبر ان بناء على مذهب البصري او وهذا مبني على مذهب البصري لان تحت ضرب
ضمير مستتر وزيد مفعول احب بل يجوز ان الالف في القسم الاخير بناء على ما
في التسهيل قال صاحب فتح الاسرار في التسهيل ان مذهب البصري في نحو ضرب احب
زيد جواز الالف لا وجوبه فيكون من التنازع فيجوز ان يكون زيد منصوبا بمفعول احب
او مفعولا قاعلا لضرب وضرب مفعول ثان له قدم عليه قوله واحترز به معطوف
على قوله احترز به هذا القيد اي واحترز المصنف بهذا القيد ايضا اي كما احترز به
عما توسط الخ او مثل الاحتراز السابق بناء على ما اي على المولى في الجملة فسرناه
اي فسرنا المولى في الجملة بقولنا بان يصح عملها فيها او مبني على ما فسرناه
اي على جواز الالف الذي فسرناه بقولنا والمراد به عدم الوجوب تأمل قال
صاحب منافع الاضمار قوله على ما فسرناه وهو قوله بان يصح عملها فيها الى آخره
قوله عن مثل متعلق باحترز زيد لانه قائم على ما فسرناه فزيد مفعول لفظا مبتدأ اول وظن مفعول
تقدمه مبتدأ ثان وقام مفعول لفظا خبر للمبتدأ الثاني وهو مع جملة اعمية صفوى مفعول

خبر للمبتدأ الاول وهو معه جملة اسمية كبرى لا محل لها من الاعراب استينافية بوجه ثانيا
 خبر بعد خبر هذا مثال للتوسط بين المبتدأ والخبر والتقدم واحداً او عن محل لا يرد في
 ظن غالب مثال للتوسط بين الجزئين وللتقدم اثنين فاصل العبارة في هذين
 المثالين ظن زيد قائما غالب فزيد وقائم فيهما في الاصل مفعولان لظن فلما توسط
 اوتأخر وجب الفاء خرجا الى اصلهما قوله لانه ان هذا المثال علة للاحترز
 الثاني او علة للاحترز الثاني قوله لا بيان لمراجع ضمير لانه ان من جنس التركيب الذي
 يجب فيه ان في ذلك الجنس الالفاء والفاء والقول القلق قال الاستاذ قوله
 مما يجب فيه وما عبارة عن الشيء المراد منه الامثلة والضمير فيه راجع الى ما
 باعتبار الشيء وقال الآخر وما عبارة عن الامثلة والضمير فيه راجع الى ما
 باعتبار لفظه قوله لان المصدر وهو الظن في ظن علة يجب فيه او علة لوجه
 فيه لا يعمل فيما في المحول الذي يتقدمه ان المصدر لانه عند العمل يكون بان مع الفعل
 وهو موصول ومحول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم خبر على الشيء
 المترتبة الاجزاء عليه والحق جواز ذلك في الظروف لانها مما يكفيه راحة الفاعل
 قال صاحب فتح الاسرار وما يجب ان يتنبه له ان له ان المصدر والمأخر عنهما
 ان كان مصدر يجب الالفاء لان محول المصدر لا يتقدم عليه على ما سياتي في
 انتهى يعني ان جواز ابطال عمل هذه الافعال في وقت توسطها بين المفعولين
 نحو زيد علمت منطلق فان زيدا ومنطلقا وان كانا مفعولين لعلمت ويقتضي
 ضميرها لكنه لما وقع في وسطها جاز ابطال عمله فيها لفظا ومعنى بحيث يعود
 كل منهما الى اصلهما وهو المبتدأ والخبر ويجوز الاعمال حين التوسط ولما
 قدم الالفاء على الاعمال وانه المثال للالفاء وفيهم من ذلك ان الالفاء اولي
 من الاعمال فدفع الشارح بقوله لكن الاعمال ان الاعمال افعال القلوب اولى
 من الالفاء ان اقوى واحسن منه حينئذ ان حين التوسط بين مفعوليهما او
 حين توسطت بين مفعوليهما قوله لان لهما علة للاولى ومنطلق به وبيان لوجه الاول
 لان والضمير راجع الى افعال القلوب حينئذ ان حين التوسط بين مفعوليهما وقوله
 بوجه اهم فوض لهما تقدم لفظي ولان لهما ان لافعال القلوب وقوله قوة اهم ان
 المستفادة من العطف بقوله لكونها ان لكون افعال القلوب متعلق بقوة وعلة له

وعلة له وبيان انهما في العمل قوله افعالا بالضم خبر الكون ان لكونها افعالا
 وان كانا مفعولين فليس في ربح الاعمال على الالفاء وقوله اوتأخرت مقطوف
 على توسطت ان جواز الالفاء في وقت تأخرها عنهما ان عن المفعولين نحو زيد
 منطلق علمت فزيد المثالين مبتدأ محمول لفاعل معنوي ومنطلق خبره كذلك وجملة علمت
 اعتراضية قطعية في صورة التوسط لدخولها بين المقصودين واما في صورة التأخر
 فكونها اعتراضية يكون على مذهب من يجوز وقوع الالفاء في آخر الكلام واما
 على مذهب من لم يجوزه فينبذ تكون استينافية ويجوز الاعمال حينئذ التأخر
 عن المفعولين والالفاء ان الفاء افعال القلوب حينئذ ان حين التأخر
 عن المفعولين او حين تأخرت عن المفعولين قوله والالفاء مبتدأ خبره قوله اولى
 واقوى واحسن من الاعمال قوله لعدم التقدم اللفظي متعلق لا اولى وعلة له
 وبيان لوجه الاولية راسا ان اصلا وقطعا وبالكلمة والتقدم اللفظي
 في افعال القلوب شرط لما في سائر الافعال قال الاستاذ قوله والالفاء
 ان في صورة التأخر اولى ان اقوى واحسن من الاعمال لعدم التقدم
 اللفظي راسا ان بالكلية قال الفاضل القصص في شرح الكافية اعلم
 ان معنى زيد ظننت قائما هو ان معنى ذلك المثال او ذلك التركيب بعينه
 في ان معنى ذلك المثال معنى مثال ظننت زيدا قائما ان والمعنى في صورة الالفاء
 كما لمع في صورة الاعمال بعينه فمعنى زيد ظننت قائم معنى ظننت زيدا قائما فهو
 ان لفظ ظننت او فعل ظننت في المعنى متعلق بالجزئيين المبتدأ والخبر لكن
 لم يعمل ان لفظ ظننت فيهما ان في الجزئيين لفظا بل يعمل معنى لان المراد بقوله لفظا
 ما يقابل المعنى لا ما يقابل التقدير لانه لا عمل لافعال القلوب في صورة التوسط
 والتأخر تقديرا او محلا كي لم تعمل لفظا لما سيجي من الفرق بين الالفاء والتقدير
 كذا قال صاحب المنافع قال بعض الحكماء في هذا الكتاب قوله فهو في المعنى متعلق
 بالجزئيين لكن لم يعمل فيهما لفظا فهذا مخالف لما في القدم اذ قد صرحوا ونادوا باعل
 ان الالفاء ابطال العمل بالكلية ان لفظا ومعنى وقد مر انه قال الفاضل الهندك الالفاء
 افعال العمل لفظا ومعنى وكذا قال الرضي ابطال العمل لفظا ومعنى فكيف يكون
 المتعلق في المعنى بالجزئيين اذ خرج المتعلق كلياً من البين قال قول ما قاله الرضي
 نوالفاضل الهندك وزعم القصص ليس الا بعد العندس قوله لضعفه علة للم عمل متعلق

او لضعف لفظ ظننت او فعل ظننت قوله كما مر علة لضعف ظننت وما مر
من قوله لثبائها لكونها قلبية قال الاستاذ قوله لضعف عملها من وجهين
مع ضعفها لثبائها لكونها قلبية وما ارى التأويل الذي قاله من ذلك التأويل
الرضي قال الاستاذ قوله وما ارى التوجيه الذي قاله من ذلك التوجيه الرضي فاعل
قال من ان معناه من زيد ظننت قائم في زيد قائم فزيد مرفوع على انه مبتدأ
وقائم بالرفع خبره والجملة استئنافية وقوله في ظرف للنسبة قال الفاعل في
الفعل وهو ظننت في صورة الالفاء في معنى الظرف والظرف ضعيف لا يعمل فيما قبل
قال الاستاذ قوله فالفعل في في الفعل وهو ظننت في زيد ظننت قائم او في هذا
المثال في معنى الظرف من معنى الظرف قال بعض الافاضل اعلم ان معنى زيد قائم
ظننت زيد قائم في ظرف والظرف متعلق بحاصل المراد من حيث المعنى كأنه قيل حصل
مضمون هذه الجملة في ظرف فيكون الفعل عند الالفاء بمعنى الظرف كذا قال السيد
عبد الله قوله وما قاله الرضي مبتدأ خبره قوله يرد من ما قاله الرضي في توجيه
الرضي قوله انه ارى الثاني فاعل يرد لا يصح ان ذلك المعنى في زيد قائم في غالب
وهو ليس بظرف هذا مثال التأخر قال بعض الحكماء لهذا الكتاب قوله يرد ان
لا يصح في زيد قائم في غالب وفي هذا الرد بحث ونظر لان الرضي قد صرح بان الفعل بمعنى
ومراده الفعل من حيث انه فعل بنفسه فلا يدخل في باب الالفاء للمصادر من حيث انه
مصادر او تأخر المصدر عن المفعول خارج عن مجاز الالفاء والاعمال لان جانب
العملها حين التأخر متروك ومطروح ومعلوم بالكلية وجوب ذلك قال الرضي
في توجيه هذا المثال على صورة اعمال المصدر متقدمة على معموليه اذ معناه في زيد
قائما غالب لا كما يزعم المصنف في هذا المقام والعلم عند الملك العزيز العلام
قوله فانه ارى ان الشيخ الرضي وهو علة لقوله يرد لا يقول لا يصح فتفطن قال ان
الشيخ الرضي معناه ان معنى زيد قائم في غالب في زيد قائم غالب انتهى اي ما قاله
او انتهى كلام الرضي بمعنى ان يريد المصنف ان يقصد ان ما ذكره الشيخ الرضي قوله
من التوجيه الاول وهو ان معناه زيد في ظرف قائم او وهو زيد في ظرف قائم او وهو
في ظرفية الفعل غير متمسك بغير جوار في مثل هذا المثال وهو زيد قائم في غالب او
في مثال زيد قائم في غالب في اعتراف به او اقره بعدم التمسك به انتهى الشيخ الرضي حيث قال

حيث في توجيه زيد قائم في ظرف في غالب في زيد قائم في غالب كذا قال احمد نازله فيكون
ما ذكره الشيخ الرضي او توجيه الرضي في افاة المقصود بخلاف ما ذكره المصنف
فانه مستوفى في البيان قال صاحب المنافع قوله بخلاف ما ذكره من التوجيه الثاني للرضي
بقوله ان معنى زيد في الاخره واقول ان ما ذكره الشيخ الرضي من التوجيه الثاني للرضي
بيان لما اوبى ان الصبر ذكره قال الاستاذ قوله من التوجيه الثاني وهو توجيه في زيد قائم في غالب
غالب او وهو كونه مضمون الجملة مفعولا بمعنى في هذا المثال وهو زيد قائم في غالب
لا ينافي ان ما ذكره الشيخ الرضي توجيهها آخر وهو التوجيه الاول للرضي وهو
زيد في ظرف قائم او وهو كونه الفعل بمعنى الظرف مذكورا قبله من قبل التوجيه
بقوله معناه في زيد قائم قائما غالب كذا قال صاحب المنافع قال بعض الافاضل
قوله ان ما ذكره الشيخ الرضي من التوجيه الثاني بقوله معناه في زيد قائم في غالب
في هذا المثال من مثاله زيد قائم في ظرف غالب قوله لا ينافي خبر ان لا ينافي التوجيه الثاني
توجيهها آخر او توجيهها مفاير للتوجيه الثاني قوله مذكورا صفة لتوجيهها آخر
قبله من قبل التوجيه الثاني وذلك التوجيه الاخر مع قوله ان معناه زيد في ظرف
قائم او كونه الفعل في معنى الظرف في المثال قوله لا مكان معناه من معنى زيد قائم
في غالب او معنى ذلك المثال متعلق بقوله لا ينافي زيد قائم في ظرف قال جمال الدين
اذا قلت زيد قائم في ظرف فهناك اربع تقديرات الاول ان قيامه ثابت في ظرفك او في الواقع
ايضا والثاني ثبوته في ظرفك فقط والثالث انتفاؤه فيها والرابع انتفاؤه في ظرفك
فقط وهو صادق على الاولين دون الاخيرين قال الاستاذ قوله لا مكان معناه من
معنى زيد قائم في ظرف علة لا ينافي او علة لعدم المناقاة زيد قائم في ظرف غالب
لانه يجوز اعتبار الجذر لفظا وصفا معنى كما يجوز اعتبار المبتدأ لفظا ظرفا معنى
تأمل فليعلم ان الشيخ الرضي استبان ان الشيخ الرضي الى امكان التوجيهين
الاول ان يكون الفعل في معنى الظرف في زيد ظننت قائم والثاني ان يكون مضمون الجملة
مفعولا في زيد قائم في غالب الى احد من اشارة الى احد التوجيهين وهو زيد
في ظرف قائم او وهو كونه الفعل بمعنى الظرف في احد الموضعين وهو موضع التوسط
والاخر ان و اشار الى التوجيه الاخر وهو في زيد قائم او وهو كونه مضمون
الجملة مفعولا في الاخر ان في الموضع الاخر وهو موضع التأخر ثم شرع في بيان
خاصة اخرى فقال ومنها ان ومن حصا نصيبا من افعال القلوب قوله جواز مضاف

الى جملة ان يكون وقوله فاعلمها مرفوع على انه اسم يكون ومفعولها الاول مطلق
 عملية وقوله ضمير متصلي بالياء وعلى انه خبر يكون ولا يجوز ان يكون الفاعل
 ضمير متصلا والمفعول لهما ظاهرا كلاهما بمعنى في فعل من الافعال فلا يقال
 زيد ضرب به ولا زيد اطلق قائما با رجاء الضمير الى المفعول المقدم وقوله متصليين
 صفة لا بد من هذا القيد لانه اذا كان احدهما منفصلا يجوز في غيرها ايضا
 نحو ما ضربت الا اياي وانما ضربت اياك واياك ضربت وما ضربت الا انت فمما ضربت
 انت صرح به الرضى قال صاحب فتح الاسرار لا بد من هذا القيد لانه اذا كان احدهما
 منفصلا يجوز في غيرها ايضا نحو ما ضربت الا اياه وانما ضربت اياي وانما ضربت انت
 صرح به الرضى قال الفاضل الجاني وانما قلنا متصليين لانه ان كان احدهما منفصلا
 لم يقتض جواز اجتماعهما لفعل دون آخر نحو اياك ظلمت وقال شارح ميزان الادب
 قوله متصليين ان يكونا راجعين الى شئ واحد قوله متصليين منصوب بالياء ومضاف
 الى المعنى على انه صفة بعد صفة للضميرين ايضا نحو علمتني قائما بهم التاء فان فاعله
 ومفعوله الاول ضمير ان متصلا بعبارة عن المتكلم وعلمتني بفتح التاء قائما
 وهذا مثال لكونهما عبارتين عن المتخاطب وعلمه ان زيد علمه قائما وهذا مثال
 لكونهما عبارتين عن الغيبة اقول الصواب ترك هذا المثال لعدم خصوصه
 بالافعال القلوب لانه يقال ضرب به وايضا الظاهر من الضميرين البارزين ان لا يعمل
 هذا المثال ولا يقال ان لا يجوز ان يقال في غير افعال القلوب ضربتني بفتح
 التاء فيه يعني امتنع نحو ضربتني بل اذا اريد ان يعبر عن هذا المعنى يقال فيه ضربت
 نفسي بزيادة النفس وذلك يعني ان وجه عدم الجواز في غير افعال القلوب وان
 وجه العدول الى زيادة لفظ نفسي حين اريد الاداء بهذا المعنى لان المقارنة
 بين الفاعل والمفعول به او مقارنة الفاعل والمفعول في غير افعال القلوب
 غاية قال صاحب التنوير في التعليل فان النفس باضافتها الى الضمير صارت
 كأنه غيره لغلبة مقارنة المضاف والمضاف اليه بخلاف ضربتني فان الضميرين فيه
 متساويان معنى ومن حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل انتهى تأمل وقال شارح ميزان الادب
 في التعليل لان تعلق غير افعال القلوب بغير فاعلها اظهر واكثر ما تعلقها بفاعلها
 فزادوا النفس تصرحا وتأكيدا لما قد يفغل عنه فاذا اتحد اسم الفاعل والمفعول في غير

في غير افعال القلوب على هذا

في غير افعال القلوب على سبيل الندرة او اذا اتحد الضميرين زادوا النفس تصرحا
 في لاجل التصریح والتبيين فهو مفعول له لزيدوا اذ زمان الزيادة والتصریح واحد
 قال الاستاذ قوله فاذا اتحد اسم الضميرين يعني فاذا اريد اتحادهما في غير افعال القلوب
 زادوا اسم التامة النفس في غير افعال القلوب يعني زادوا اللفظة النفس في غير
 افعال القلوب تصرحا مفعول له لاجل لقوله زادوا وتبينها على ما اراد على شئ
 المراد منه اتحاد الفاعل والمفعول ان تبينها على الاتحاد الذي عني ان يعقل عنه
 ان عن ذلك الاتحاد بسبب الندرة ان ندرة الاتحاد وغلبة المقارنة في ضربتني
 او في غير افعال القلوب بخلاف افعال القلوب قوله فان الاتحاد تعليل للمخالف
 قوله بحال ان الانسان متعلق بعلم منه ان من الانسان ان من نفسه بحال غيره
 ان الانسان ان معرفة حال غيره لان صاحب البيت ادراها فيها فلما اتحد
 الفاعل والمفعول غالب فيها ان في افعال القلوب فلا يحتاج الى زيادة النفس
 لانه لا يفغل عنه بسبب الغلبة ان غلبة الاتحاد للغلبة علة للمعنى اعني به يحتاج
 عليه ان عن الاتحاد كذا في الامتحان ان مثل ذلك المذكور وقع في الامتحان
 وقال بعض الكل وهو عيب الشروى التكميل جمع كامل والمراد بالكمال الكامل في العلم
 ان وقال بعض الكل في وجه زيادة النفس في غير افعال القلوب قوله تبينها ان اذا اتحد
 والمفعول في غير افعال القلوب زادوا النفس تبينها على القول عن الاصل القالب
 ان عن الاصل الذي هو القالب وهو المقارنة بينهما او وهو عدم الاتحاد قوله وجب
 معطوف على تبينها بالمصنف الذي هو لفظ النفس في هذا المثال المضاف اليه والمكمل
 المستتر صفة المضاف اليه مضافا بالمصنف المستتر بالمقارنة متعلق بالمستتر قوله
 عما فات متعلق بجهل ان عن الاصل الذي فات وهو المقارنة وعدم الاتحاد قال
 صاحب المضاف قوله عما فات ان من المقارنة بخلاف افعال القلوب قوله فان مفعولها
 ان افعال القلوب تعليل للمخالف افعال القلوب في الحقيقة والمعنى مضمون المفعول الثاني
 مضافا الى المفعول الاول كما هو فلا عدول فيها ان في افعال القلوب عن الاصل الذي هو
 المقارنة اصلا ان بالكلية ان مقارنة باق لان مفعولها الثاني مقارن للفاعل او فالمقارنة
 باق بين الفاعل والمفعول جمع يحتاج الى التبيين ان لا يحتاج الى التبيين بزيادة النفس
 او اكبر عما فات وهو المقارنة واما الوجه المستشهد في زيادة النفس في غير افعال القلوب

في غير افعال القلوب على هذا

وهو الذي ذكره الفاضل الحاشي مثلاً بقوله لان اصل الفاعل ان يكون مؤثراً
واصل المفعول به ان يكون متأثراً واصل المؤثر ان يفاير المتأثر فاصل الفاعل
ان يكون متفايراً للمفعول فلهذا اذا اتخذنا معنى قصد تفايرهما لفظاً رعاية لهذا
الاصل بقدر الامكان فقد زينة ان فقد رد الوجه المشهور عند الجمهور بما لا مزيد عليه
المصنف رحمه الله في الامتحان حيث قال وقيل الاصل مفارقة المؤثر والمتأثر
الاصلين فيهما فاذا اتخذنا معنى كره اتفقا لفظاً فقصد المفارقة اللفظية بقدر
الامكان واما افعال القلوب في المفعول به في الحقيقة مصون الجملة لا المنصوب الاول
بل هو توطئة فلم يتبدأ فلم يكره الاتفاق اللفظي وفيه ضعف اذا الخالف للاصل
يناسب التنبية للتأثير لا التنبيس والتسليم فلا شئ لزوم المفارقة بقدر الامكان
فلم لا يتحقق المفارقة ذاتاً واعراباً وكذا لم يفتقن بجواز تخلفت الايات اذ فيه
اتحاد من وجه وهو الضمير والمفارقة ممكنة بازدياد هذا بان يقال ما ضربت
الاغصان مع عدم لزومها لمتى كلامه قوله اذا الخالف بان لا يوجد في الفاعل والمفعول
المفارقة تأثيراً او تأثراً يناسب التنبية بها عليها للتأثير لا التنبيس في ايقاع
التنبس بعد ما قوله ذاتاً من مادة واعراباً بان يكون احدهما ضميراً مرفوعاً والآخر
منصوباً بقوله ومن اراد الاطلاع فليرجع اليه ان الى الامتحان في معنى اراد لفظاً
تفكيكاً ليس له محل لعدم ما باب علم وفقد من باب ضرب قال ايام الايوب
قوله وحمل فعل مجهول وقوله عدم ان فعل عدم بضم الدال وهو نائب فاعل حمل
وقوله وفقد بضم القاف ايضا معطوف على عدم وقوله في هذا الجواز متعلق بحمل
و مفعول فيه له ان جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين مع اتحاد معانيهما
او في جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متقدمين على وجه ان على فعل وجود وهو
متعلق ايضاً بحمل وهذا من باب حمل النقيض على النقيض لانها نقيضاً وجود في اصل
فان وجود بمعنى اصاب ثم استعمل بمعنى علم ومعنى العلم موجود في الحول والمحول عليه فيتحقق
معانيها والنقيضان عبارتان عن ثبوت الشئ ونفيه كزيد موجود وزيد ليس موجود
واما اللفظان فهما امران موجودان بينهما رعاية الخلاف بحيث لا يصح اجتماعهما كالسواد
والبياض او حمل النظر على النظر فانهما من عدم وفقد نظيره ان وجود قوله في عدم
في المفعول بقاء توجه النظر قال اما لا يوجب حمل عدم على وجود من قبيل حمل النقيض على

على النقيض لان عدم نقيض وجود وحمل فقد على وجود من قبيل حمل النقيض
على النظر نحو عدم متع وفقدت بضم التاء فيهما كما يقال وجود متي ومنها
ان من خصائصها ان افعال القلوب جواز دخول ان المشددة المفتوحة
من حروف المشبهة بالفعل على مفعولها فلهذا في الجملة ان والتعبير بالمفعول
لكونهما مفعولين في بعض الصور ان في صورة قبل دخول ان قال البعض
قوله في الجملة اشارة الى ان المراد بالمفعول المفعول بالقدرة يعني قبل دخول ان
هنا انتهى قال صاحب المنافع قوله في الجملة اشارة الى جواب عما يريد على التعبير
بالمفعولين لان ما دخل عليه ان يكون احدهما ضميراً لها ولا يكون مفعولاً لها
واجاب عنه بان التعبير بهما باعتبار الكون وقال الاستاذ وقوله في الجملة
ان يجوز ان يكون مفعولاً قليلاً نحو علمت ان زيداً قائم قال الفاضل العصم
في شرح الكافية وهو ان نحو علمت ان زيد قائم او هذا المثال علمت قيام زيد
قال صاحب كشف الاسرار وانما جاز دخول المفتوحة على مفعولها كون مفعولاً
واحد في الحقيقة اذ تعدى علمت زيداً قائم قيام زيداً حاصل لكن الثاني
ان مثال الثاني وهو علمت قيام زيد قليل في الاستعمال والشرار الوجه والعلل
فيه ان في كون الثاني قليلاً ان ما لهما ان ما ل علمت ان زيداً قائم وعلمت قيام زيد
قال الاستاذ وقوله ان ما لهما ان ما ل هذين المثالين ومعناهما وان كان
ما لهما واحداً وان للوصلية لكن بينهما ان بين علمت ان زيداً قائم وبين علمت
قيام زيد او بين هذين المثالين فرق بان النسبة اعني قيام زيد التي تعلق بهما
ان النسبة التي تعلق بتلك النسبة العلم قائم على تعلق قوله مفصلة خبران في الاول
ان في المثال الاول وهو علمت ان زيداً قائم فهي ان النسبة المفصلة احق واليق
بالفصل يق ان القبول قوله وجملة معطوف على مفصلة في الثاني ان في المثال الثاني
وهو علمت قيام زيد فهي ان النسبة الجملة ليست باحق واليق به ان بالتصديق
بل هي احق بالتصور وتلك الافعال ان افعال القلوب حينئذ ان حين دخول ان
على مفعولها مكثفة بمفعول واحد بناء على مذهب سيمويه فذهب سيمويه الى ان
مع اسمها وخبرها مفعول واحد قائم مقام مفعولين لانها ان افعال القلوب على

مكتفية قال البعض قوله لانها في افعال القلوب على الاكتفاء على مذهب سبويه حيث نهت
 ان افعال القلوب المفعولين ان تتقد برئيسها المفعولين لا تقدير الفاعل لها لا تنصب
 ان لا تنصب افعال القلوب عند دخول ان ايضا ان كما تنصب المفعولين عند عدم
 دخول ان عند التحقيق لا تنصب مفعولا واحدا وهو ان المفعول الواحد
 مضمون الجملة الثالثة من اجزاء الجمل في الاستدراك قوله لا تنصب ان افعال
 عند عدم دخول ان ايضا ان كما لا تنصب عند دخول ان عند التحقيق ان في نفس الامر
 او في الحقيقة لا تنصب مفعولا واحدا وهو ان المفعول الواحد مضمون الجملة
 ان المبتدأ والخبر واذا وجدت ان مضمون الجملة بعينه ان مضمون الجملة لا تحتاج
 ان الى المفعول الثاني قال الاستاذ قوله واذا وجدت ان واذا وجدت افعال
 القلوب مضمون الجملة بعينه ان بذاته ان مضمون الجملة لا تحتاج ان افعال القلوب
 الى المفعول الثاني كما لا يخفى لان هذه الافعال لا يطلب في الظاهر الا مسنداً
 ومسنداً اليه وبها حاصلان هنا كذا قال السيد عبد الله ولما خفي هذا التحقيق
 ان تحقيق سبويه على الاخص قدر ان الاخص فيها ان في افعال القلوب
 مفعولاً ثانياً عاماً ان من افعال العام كالحصل وغيره وجعل ان الاخص التقدير
 تقدير المثال الاول او تقدير علمت ان زيداً قائم علمت ان زيداً قائم حاصل
 وجعل التقدير ان تقدير المثال الثاني او تقدير علمت قيام زيد علمت قيام زيد
 حاصل ثم انه لما كان في ابطال عمل الافعال تغيير آخر وهو تغيير التعليق
 وكان ذلك التغيير مخالفاً للخصائص المذكورة غير عبارة الى الجملة الاسمية المصدرة
 بما يقال واما التعليق ولم يقل ومنها التعليق قال بعض الشراح ولم يقل
 ومنها التعليق كما وقع في سائر المنون لكون التعليق مخالفاً لغيرها ان لغير
 افعال القلوب بكلمة الاستفهام قال صاحب الهادي كلمة الاستفهام احد عشر كلمة وهي
 الهمزة وظل وما ومن واي وكيف واين ومنه واي واين قوله الداخلة صفة
 لكلمة الاستفهام على طريق مزج الشرح بالمتن على الجملة ان على الجزئين او على الجزئين
 قال بعض المحدثين قوله على الجملة ان على كلا مفعولي افعال القلوب في تعليقها او الجزئين الثاني
 ان على مفعولها الثاني في تعليقها سواء كان كلمة الاستفهام حرفاً وهو الهمزة وجعل او كما
 مثل فاعلم وان واي ومنه واي وكيف قال بعض المحدثين قوله حرفاً او كما
 تحميم

هذا هو وجهها

في قوله الاستفهام

تحميم لكلمة الاستفهام واشارة الى وجه ذكر الكلمة في ضمن رد البعض او كلمة
 اشارة الى ان قوله الثاني عطف على الاستفهام او تعيين للمعطوف عليه الداخلة
 ايها ان كلمة الاستفهام او مثل كلمة الاستفهام على الجملة ان على الجزئين
 او على الجزئين الثاني وعلى ان كلمة الثاني ما ولا وان بكسر الهمزة وسكون النون
 قال البعض قوله وعلى ما ولا وان اشارة الى ان المراد بكلمة الثاني ليس بمطلق
 او منها ما لا يدخل على الاكم بل يدخل على الفعل كالم ولا او لام الابد ان او بلام
 قوله او لام اشارة الى ان قوله القسم معطوف على التقريب وهو التقريب او تعيين
 للمعطوف عليه ان او بلام القسم الداخلة على الجزئين ايها او ان المكسورة
 او بان المكسورة المشددة اذا دخل خبرها ان ان المكسورة لام الابد
 لتأكيد مضمون الجملة ان سرفاً على صيغة المجهول دخول اللام في خبرها
 اذ لولا ان لم يكن اللام في خبرها لفتحت ان ان كونه مفعولة فم يكن
 ان فينشد لم يكن ولم يوجد في الكلام تعليق فيكون من قبيل علمت ان زيداً قائم
 ثم اراد ان يبين وجه اختصاص التعليق بالاسباب المذكورة فقال وجه التعليق
 ان سبب تعليق افعال القلوب بالمذكورات ان بكلمة او التي بلام الابد والقسم
 و بان المكسورة الى دخل خبرها لام الابد قوله وجه التعليق مبتدأ خبره قوله
 انما ان تلك المذكورات تقع ان تلك المذكورات في خبر الجملة وقسمها فلما يجوز
 ان لغة فاعلى موضوعه لم فتقضى ان اذا كان كذلك فتقضى هذه المذكورات
 بقاء صورتها ان صورة الجملة بجملة جارية من المبتدأ والخبر او بجملة
 الجملة من المبتدأ والخبر قال الاستاذ قوله بقاء صورتها ان بقاء صورة الجملة على حالها
 قبل دخول هذه الافعال وهذه الافعال ان افعال القلوب تقتضي ان هذه الافعال
 ان توجب تغيرها ان تغير الجملة بنصب جزئها على المفعولية لكونها عاملة لفظة
 فينشد مقارن المتقضيان وامتنع جمعها فوجب التوفيق ان اذا وقع التباين
 بينهما فوجب التفريق بينهما ان بين المذكورات وهذه الافعال دفعا للتعارض
 بينهما قوله فروعت الفاء في تفصيلية حقول هذه المذكورات من الاستفهام الثاني
 ولام الابد والقسم وان المكسورة الداخل في خبرها لام الابد لفظاً ان من حيث
 اللفظ بان اقبلت الجملة على حالها بابطال مقتضى الافعال من العمل وروعت حقوق
 تلك الافعال ان افعال القلوب من حيث ان من حيث المعنى بان جعل الجزأين مفعولين

ابطال العلوية اللفظ فقط دون المعنى قوله فنعلم خبر للتعليل في قوله التعليل
وهو مبتدأ قال البعض قوله خبر للتعليل في اللفظ التعليل عند قول المصنف
واما التعليل هذه الافعال في افعال العلوية ان يوجد فيها نحو علمت ازيد عند
ام عمرو مثال للتعليل بكلمة الاستفهام اختار ان المصنف هذا المثال من بين
امثلة الاستفهام قوله لانه ان هذا المثال متعلق باختيار وعلة له اوضح اهم تفضيل
على وزن افخ امثلة الاستفهام ومنها علمت هل زيد منطلق وعلمت اين جلوسك
وان الجزئي احصى ولانه ابعدها ان امثلة الاستفهام من الاشتباه ببيان للابعد
لا ان الاختاره لانه ان المصنف قال من اجل الى ما قاله البعض يعني لم يختر ذلك
المثال لاجل ميله الى الكلام الذي قال البعض ذلك الكلام قوله انه ان الثاني الحال
بيان لما قاله البعض بتقدير من البيانية ان من انه قال البعض قوله ان من انه
بتقدير من البيانية البيانية لما فيها قاله البعض وقال الآخر قوله ان الثاني
بيان لما ان من انه لا يقع بعد فعل القلب قوله استفهام بالرفع فاعل لا يقع
ان لا يجوز بعد فعل القلب وقوع الاستفهام الذي جوابه ان الاستفهام نعم ان لفظ نعم
يفتح النون وسكون الميم او لا ان لفظ لا قال البعض قوله جوابه مبتدأ وقوله
نعم مراد لفظ خبره والجملة صفة لقوله استفهام وقوله او لا معطوف على نعم قوله فلا يبقا
تفريع على قوله لا يقع بعد الى ان اذا كان الامر كذلك فلا يجوز ان يقال علمت ازيد قائم
وعلمت هل زيد قائم قوله لان المقصود متعلق بلا يقع وعلة له ان لان المقصود متعلق
من هذا التركيب ان فعل القلب الواقع بعد الاستفهام وفي الحاشية من دخول افعال
او من هذا التركيب الذي بعد فعل القلب استفهام جوابه نعم او لا اعني علمت ازيد قائم
او هل زيد قائم افادة العلم او افادة التكلم على السامع او افادة التكلم
السامع العلم فالمصدر مضاف الى مفعوله بقوله بجواب هذا الاستفهام وهو ازيد
فانما قائم قيد للعلم قال الاستاذ قوله بجواب هذا السؤال ان السؤال بالهجرة
ان هل وهو ازيد قائم او هل زيد قائم انتهى والنسخة التي وجدناها هي الملام
الى ما بعدها بخلاف النسخة التي وجدناها الاستاذ فتأمل فكان ان التكلم بقرينة
قال ان فالتن ان قال علمت بجواب هذا الاستفهام وهو ازيد قائم قوله المعلوم
ان وجه المعلوم مبتدأ خبره قوله بضمير الجملة وهو قيام زيد قوله وجواب هذا الاستفهام
اعتد خبره قوله نعم ان لفظ نعم يفتح النون والعينه وبسكون الميم او لا ان لفظ نعم

ان لفظ لا وشيئا منهما ان نعم ولا ليس بجملة لانه لا يصدق عليها تعريف الجملة
مطلقا بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو قوله فانه ان جواب ازيد عندك
ان نعم وعلية للحكم المستفاد من قوله بخلاف الى او علة للمعنى لانه زيد عندك
ان نعم وعندي وطحا جملتان فلا بد ان اذا كان المعلوم مضمون جملة
وجواب هذا الاستفهام ليس بجملة فلا بد ان فلا فراق حاصل من وقوع ما
ان شيئا المراد منه الاستفهام قال البعض وما عبارة عن استفهام ان
من وقوع استفهام يكون جوابه ان ذلك الاستفهام بالتعيين ان بتعيين
احد الامر من وهو ان ذلك الاستفهام السؤال بالهجرة وام المتصلة
الى هنا كلام البعض قال السيكوت في حاشيته عبد الغفور اعلم ان الاستفهام
على قسمين قسم يكون جوابه بالتعيين وهو ما يكون بام والهجرة وبالاسماء
المتضمنة للاستفهام وقسم يكون جوابه بنعم او لا وهو ما يكون بالهجرة فقط
او بهل فاختر بعضهم ان القسم الثاني لا يقع بعد باب علمت لان مضمون الجملة
الاستفهامية لا يتعلق العلم به لتنا فيه الا بقاء ويل ان يقال علمت جواب هذا
الاستفهام فاذا كان الجواب بالتعيين يكون مشتقاً على النسبة فان زيداً مثلاً
في جواب ازيد قائم ام عمرو معناه زيد قائم فيصح تعلق العلم به فنعى قولنا علمت
ازيد قائم ام عمرو علمت احدها بعينه على صفة القيام ان علمت قيام وانما
لم يقل علمت زيداً قائماً لداع يدعه الى ابهامه واذا كان الجواب بنعم او لا لا يكون
مشتقاً على النسبة فلا يصح تعلق العلم به لا يستدعي النسبة فاذا قيل هل زيد قائم
كان معناه علمت نعم او لا فلا يصح والاكثرون على انه يقع القسمان بعد باب علمت
لان اداة الاستفهام التي بعده ليست لاستفهام المتكلم حتى لا يتعلق العلم
بمضمون الجملة المشتملة عليه بل لمجرد الاستفهام ففي جميع الصور المعنى علمت الذي
يشك فيه فيستفهم عنه الا ان المشكوك فيه المستفهم عنه في القسم الاول نسبة الفعل
الى هذا المعين او ذاك من المذكورين وفي القسم الثاني الى المذكور او عدم تعلق النسبة
فلا حاجة الى التاويل المذكور ولو سلم فلا شك ان نعم او لا ليسا بشتملين على النسبة
فان المقدور بعدها جملة فلنا يصح الجواب بهما هذا قوله لان هذا ان ما قاله البعض
علة لعدم ميل المصنف الى ما قاله البعض مردود بانه ان الثاني لا يخفى على كل احد
في فظي ان جواب ازيد قائم ليس نعم لم يجز ان يجاب عنه بنعم لان حرف تصديق لكنه

لا يفيد التبيين بل يفيد باقرار اصل القيام وهو خلاف المقصود قال البعض قوله
ان جواب ازيد قائم ليس مجرد نعم مع قطع النظر عن مدخوله في تأويل المفرد فاعلم للاختصاص
ان ليس ذلك الجواب مجرد نعم بل هو نعم توطئة من آية ووسيلة للجواب
ان جواب السؤال بالهامة وجوابه ان جواب ازيد قائم على انه ان
مع انه ان المصنف لو قال ان المصنف اليه ان المصنف اليه المصنف لقال
جواب له ان لقال المصنف في المتن صيغة الاستفهام لا كلمة الاستفهام ان لم يقل
كلمة الاستفهام ثم ان بعد العلم بتلك اتيان هذا المثال فاعلم ان هذا
هذا المثال ان مثال المصنف وهو علمت ازيد عندك ام عمرو مثال للداخل
ان لكلمة الاستفهام الداخلة على الجملة ومثال الداخلة ان ومثال كلمة الاستفهام
الداخل على الجزء الثالث منها نحو علمت ازيد من هو من مبنى على السكون مرفوع
محملاً مبتدأ وهو مبنى على الفتح عند البصريين ومبنى على الضم عند الكوفيين وعلى التقديمية
مرفوع مخلاً خبره وابطال العمل ان عمل علمت في الاول ان في المثال الذي في المتن
وهو علمت ازيد عندك ام عمرو بالنظر الى القطع الجزئين من الجملة - ومما المبتدأ
والجزء في الثاني ان وابطال العمل في المثال الثاني الذي في الشرح وهو علمت
زيداً من هو بالنظر الى الجزء الثاني وهو ما بعد من الاستفهامية لان علمت في المثال
المذكور عامل لفظاً ومعنى في زيد على المفعولية نحو الجزء الاول عن الاستفهام لعدم قوله
اليه كما زعم البعض بسايرة المصدر على الجزء الثاني الى الجزء الاول على ان الشرط
الصدارة لا السايرة ولا يجوز تعليقه ان علمت او فعل القلب فيه ان في المثال الثاني
بالنسبة اليها ان الى الجزئين اذ لا يجوز تعليق الفعل بجزئيهما اذ ادخل الاستفهام
على الجزء الثاني قوله كما زعم البعض ان كما زعم البعض ببيان لا محتمل له يعني
جواز تعليقه فيه بالنسبة اليها كما زعم البعض حال كونه متمكناً بان الاستفهام
يسرى في الجملة ان في جزئيهما كليهما ان الجملة وان للوصلية دخل على الجزء الثاني
منها قوله لان هذا ان تمسك البعض علة للايجوز قال البعض قوله لان هذا متعلق
بلايجوز وعله له والمث ر اليه هو الممتد المذكور في ضمن الممتد لا الممتد
المذكور لان الممتد لا يكون منقوصاً بل المنقوص الممتد فتدبر بان التثنية
ان كما لا استفهام يسرى فيها ان في الجملة مع انه ان التثنية لا يبطل من ابطال العمل ان

ان يحمل افعال القلوب او عمل فعل القلب او عمل علمت او عمل النصب فيمن
سببها عن سببها واخر ما شئت ان في الجزء الاول بدخوله ان التثنية على الثاني
ان في الجزء الثاني بل يبطل العمل في الجزء الثاني اتفاقاً ان باتفاق النحاة
او باتفاق النحويين او اتفاقاً بين النحاة نحو علمت ازيداً ما هو قائماً ما المبتدأ
بليس وهو مرفوع مخلاً خبره وقائماً خبره كذا في قوله الفاضل الصنع في شرح الكافية
تدبر وجهه ان فيه ان في لغة لما نقلنا عن الرضوي في بحث تخفيف المكسورة
وان الراجح ما هو المذكور هنا فافهم قال البعض وجه التدبر يجوز دخول اللام
على خبر الناقصة الداخلة عليها المكسورة المخففة كما في التسهيل لان الخبر وان كان
لها لفظاً الا انه للمكسورة معنى اذ معنى ان كان زيد قائماً ان زيداً قائم صرح به
الدامني في شرحه وكذا المفعول الثاني لبا ب علمت ولذا لم يعلق هو بدخولها
عليه ولانه انما يعلق لو دخلت على اول مفعوليه ولما دخلت هنا على ثانيهما ونصب
اولهما لعدم المانع لزوم ان ينصب الثاني ايضاً لا متناع الاقتصار كذا في الرضوي
ونحو رأيت ما زيد منطلق وهذا مثال للتعليل بكلمة التثنية فان رأيت فيه معلق
بسبب دخوله على كلمة التثنية التي دخلت على مفعوليه ونحو ظننت لازيد في الدار
ولا عمرو مثال للتعليل بلا النافية ونحو حسبت ان زيداً ذهب مثال للتعليل
بان النافية المكسورة ان حسبت ما زيداً ذهب ونحو وجدت لزيد منطلق
مثال للتعليل بلام الابتداء فان وجدت معلق بسبب دخول لام الابتداء على مفعوليه
ونحو قوله ان الشاعر لقد علمت انا ليا تين منيع ان المانيا لا يطيش شهماً
هذا مثال للتعليل بلام القسم فان علمت معلق بسبب دخول لام القسم على مفعوليه وعلاوة
لام القسم لوقوع التأكيد بعد دخولها ونحو علمت ان زيداً قائم مثال للتعليل
بان المكسورة الداخلة على خبرها لام الابتداء فان علمت معلق بسبب دخول ان المكسورة
الداخل على خبرها لام الابتداء قوله ويقيم اشارة الى ان قوله كل فعل معطوف على قوله
هذه الافعال ان ويقيم التعليل كل فعل قلبه ان كل فعل اصطلاحاً دال على معنى في القلب
غيرها ان غير هذه الافعال نحو شككت ازيد قائم مثال للتعليل بدخول كلمة الاستفهام
على مفعوليه فان شككت معلق بسبب دخول كلمة الاستفهام على مفعوليه ونحو نسبت لزيد
حاضر مثال للتعليل بدخول عمل الاستفهام على مفعوليه فان نسبت معلق بسبب دخول

او عمل النصب فيمن

هل الاستفهام على معمولية ونحو تبين ان جملته مثال للتعليل بدخول ابن الاستفهام
 على معمولية فان تبين معلق بسبب دخول ابن الاستفهام قوله ويتم اشارة الى ان قوله
 كل فعل معطوف على القريب او البعيد وقريبه كل فعل وبعيده هذه الافعال او يتم التعليل
 ايضا كل فعل يطلب به ان يترك الفعل العلم مما يكون من وسائل العلم نحو امتحنت ما زيد جاهل
 مثال للتعليل بدخول ما و النافية على معمولية فان امتحنت معلق بسبب دخول ما و النافية
 على معمولية ونحو سئلت هل زيد حاضر مثال للتعليل بدخول هل الاستفهام على معمولية
 فان سئلت معلق بسبب دخول هل الاستفهام على معمولية ومنه ان من الفعل الذي
 يطلب به ان يترك الفعل العلم افعال الحواس جمع حاسة ان افعال تدل على حاسة
 من الحواس الخمس صفة الحواس قوله الظاهرة صفة الحواس وصف الخارج
 الحواس بالظاهرة بقرينة الامثلة احترز بالظاهرة عن الباطنة المبينة هنا
 ككلمت اهلوتين ام خشن مثال للتعليل بدخول حمزة الاستفهام على معمولية فان لمست
 معلق بسبب دخول حمزة الاستفهام على معمولية والحق قوة توجد في البدن كله
 و ابرهت ما زيد لود مثال للتعليل بسبب دخول ما و النافية على معمولية فان ابرهت
 معلق بسبب دخول ما و النافية على معمولية والابصار قوة الباصرة يدرك بها المبهرات
 و سمعت ان صودته ان الغلان كريمة ان ما صورته كريمة مثال للتعليل بدخول ان النافية
 على معمولية فان سمعت معلق بسبب دخول ان النافية على معمولية والسمع قوة السامعة
 يدرك بها المسموعات و شمت اهلوطيب مثال للتعليل بدخول حمزة الاستفهام
 على معمولية فان شمت معلق بسبب دخول حمزة الاستفهام على معمولية والشم قوة الشامة
 يدرك بها المشمومات من الرياح و ذقت اهل حلو مثال للتعليل بدخول حمزة
 الاستفهام على معمولية فان ذقت معلق بسبب دخول حمزة الاستفهام على معمولية
 والذوق قوة الذائقة يدرك بها الطعم و قس هذه الامثلة الى امثلة الحق
 فان هذه الافعال افعال يطلب بها العلم فان الاول لطلب العلم بان المعلوم
 اهلوتين ام خشن والثاني لطلب بان المبهرا سود ام ابيض والثالث ان المسموع
 على ام كريمة والرابع ان المسموع اهلوطيب ام غير طيب والي من ان المذوق
 اهل حلو او حامض والتعليل غيرها كذا في اربعة الانظار ولما كان المطلوب منها ان
 من افعال الحواس الخمس العلم تركت افعال الحواس الخمس منزلة في منزلة العلم او منزلة

او منزلة فما يطلب به العلم كما قاله امام الايوب في هذا الحكم ان في حكم التعليل
 كما ذكر في القسم الثالث قوله من اقام الفعل المتعدي الى معمولية بيان
 للقسم الثالث افعال ملحقة بافعال القلوب ولما كان الحاق شيء بشيء محتاجا
 الى مناسبة بينهما ذكره بقوله في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر وفي مجرد نصبها ان
 المبتدأ والخبر على معمولية قوله وفي مجرد اشارة الى ان قوله عدم معطوف على دخول
 هو بيان لدخول المعطوف في وجه الحاق قاله البعض قوله وفي مجرد تعيين المعطوف عليه
 و بيان لدخول المعطوف في وجه الحاق قوله جواز حذفها ان المبتدأ والخبر
 مضاف اليه لعدم مفا ان حال كونها مجتمعين فهو حال من ضمير التثنية قال
 ذين زاده قوله مضاف على طرفية ظرف الحذف او نصب على الحالية من الضمير المجرور
 في حذفها لكونه مفعولا في الحقيقة كما مر انتهى او في عدم جواز حذف احدهما
 ان المبتدأ والخبر فقط بلا قرينة لو مضافا ان لو كان المحذوف مضافا بخلاف باب
 اعطيت قوله وفي مجرد اشارة الى ان قوله قلعة عطف على القريب او البعيد
 قريبه عدم وبعيده الدخول في اشارة الى تعيين المعطوف عليه وقوله حذف
 احدهما ان المبتدأ والخبر مضاف اليه لقلعة فقط بهما ان بقرينة قوله لا في خصائصها
 ان لا ملحقة بافعال القلوب في خصائصها من جواز الالفاء وغيره قال البعض
 قوله لا في خصائصها ان افعال القلوب عطف على مجرد الدخول بتقدير المضاف
 قال الاستاذ قوله لا في خصائصها ان لم تكن هذه الافعال ملحقة بافعال القلوب
 في خصائصها فلا يجوز فيها الالفاء في صورة التوسط والتأخر ولم تكن ايضا
 ملحقة في كونها عليها ضمير متصلين متعدي المعنى ولم تكن ايضا ملحقة بدخول
 على المفعولين ولم تكن ايضا ملحقة في جريان التعليل وانما لم يتعرض ان المص
 لكثرة حذفها معا ان حذف المبتدأ والخبر واللام في لكثرة صلة وزائدة ان بكثرة
 حذفها معا ان بقرينة ولو تعرض لقال وكثرة حذفها معا بقرينة قال البعض
 قوله وانما لم يتعرض ان المصنف قوله لكثرة حذفها ان المبتدأ والخبر قيد لعدم التعرض
 بها ان بقرينة ولم يقل و ملحقة في مجرد كثرة حذفها مع قرينة قوله لانها ان
 كثرة حذفها بها متعلق بل لم يتعرض وعلته للنفي ان لعدم التعرض قوله لعدم
 اختصاصها ان كثرة حذفها بها علة لمؤخر لا مدخل لها قال البعض وهو

وعد بتقدير الدال على وزن مد مقطوف اما على التي او على بعينه و...
وعد بعد بمعنى الاعتقاد الباطل ان يكون او مثل جعل كنت انا اعدت
ار الفلان واعد نفس متكلم وحده و التمهيد مفعوله الاول و فقير آ مقفولة
الثاني فبان ان ظهر غنيا و عدجا بمعنى ظن فعل ماض كغزى قال الاستاد
قوله وجا بالحاء المهملة المفتوحة بمعنى ظن و خوارى بهم الهزلة وكسر الراء
وفتح الياء مجهول ارسى بفتح الهزلة والراء وبالالف المقفولة في آخره قال حسن عليه
اعلم ان ارسى بضم الهزلة وكسر الراء فعل مجهول من ارسى لكن لا يتصل بمعنى الفعل المعروف
وحقيقة ذلك ان ارسى بمعنى ظن متعد الى مفعولين فارس يصير متعديا الى ثلاثة
مفاعيل ويكون معنى زيد ارسى خالداً عمراً فاضلاً ان زيد جعل خالداً طائناً عمراً
ويلزم هذا المعنى ظن خالداً عمراً فاضلاً فاستعمل ارسى في معنى لازم وقال صاحب المنافع
قوله وارسى مجهول ارسى و طها غائبان من ماضى الافعال او متكلمان من مضارع
اما على كونها ما ضيى فتهزلة الاول مضومة وراؤه مكسورة و آخره مفتوحة
وهزلة الثاني وراؤه مفتوحتان و آخره الف واما على كونها مضارعين
فهزلة الاول مضومة وراؤه مفتوحة و آخره الف وهزلة الثاني مضومة وراؤه
مكسورة و آخره ياء ساكنة و اعلالهما بسوطة في كتب الصرف والمجهول فاضيا
او مضارعا بمعنى المعلوم من الثلاثة ارسى ظن او اظن بحسب الاستعمال مجازاً بعلaque
السببية و نحو تقول اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيداً اذهب ارسى انقل
زيداً اذهب وهذه الثلاثة ارسى و ارسى وتقول بمعنى الظن كذا ارسى مثل المذكور
ذكره ارسى مثل المذكور المحققون المتبعون وفيه ارسى فيما ذكره المحققون من زيادة
التي وعد و ارسى وتقول وغير ذلك او وفي الحاق المص هذه الافعال بافعال
القلوب تنبيه على ان افعال القلوب غير منحصرة فيما ذكره ارسى المحققون المتبعون
بل قد زادوا عليها التي بمعنى وجد وعد بمعنى الاعتقاد الباطل و ارسى وتقول اذا وقع
بعد الاستفهام وغير ذلك فلا ينبغي ان تجعل سماعية قوله كما زعموا ارسى النخاة قيد
للحنى وهو منحصرة لا للحنى وهو غير منحصرة ارسى كما زعم النخاة الاختصار المراد منهم
عهد القاطن ومن تبعه حيث عدوا ارسى افعال القلوب وكلمة حيث للتعليل معنا
من السماعي فكيف ارسى مثل ما اخذنا استفيد مما ارسى من الكلام الذي ذكره ارسى ذلك الكلام في

التي وعد و ارسى وتقول وغير ذلك او وفي الحاق المص هذه الافعال بافعال القلوب تنبيه على ان افعال القلوب غير منحصرة فيما ذكره ارسى المحققون المتبعون بل قد زادوا عليها التي بمعنى وجد وعد بمعنى الاعتقاد الباطل و ارسى وتقول اذا وقع بعد الاستفهام وغير ذلك فلا ينبغي ان تجعل سماعية قوله كما زعموا ارسى النخاة قيد للحنى وهو منحصرة لا للحنى وهو غير منحصرة ارسى كما زعم النخاة الاختصار المراد منهم عهد القاطن ومن تبعه حيث عدوا ارسى افعال القلوب وكلمة حيث للتعليل معنا من السماعي فكيف ارسى مثل ما اخذنا استفيد مما ارسى من الكلام الذي ذكره ارسى ذلك الكلام في

في بعض تعليقاته ارسى في بعض تعليقاته وهو الذي جزمه في بيان العامل القياس
حيث قال اعلم ان المراد بالسماع ما يتوقف احواله بخصوصه على السماع
وبالقياس ما لا يتوقف احواله بخصوصه على السماع ولا دخل للاختصاص ببعض
الاحكام فيهما مثل كون الصيغة سماعية كما في الصفة المشبهة و اسم الفعل
ومثل عدم التصرف فيهما كما في افعال القلوب والمذم والتمج والتجب و عس وغيرها
وفي معولها بالتقدم والفعل كما في فعل التجب ومثل عدم نصب المفعول به
كما في فعل اللازم ومثل الانفاء كما في افعال القلوب والتعليق كما في فعل كل فعل
والاحتياج الى منصوب كما في افعال الناقصة وعدمه كما في افعال التامة وغير ذلك
ولا شذذ ان اعمال افعال الناقصة و افعال القلوب و افعال المذم والتمج
ولها في الافعال لا يتوقف على السماع وانما المتوقف عليه الاحكام المذكورة
فلا ينبغي ان تجعل سماعية على انها غير محصورة فيما ذكره ارسى بل قد زادوا عليه
المحققون المتبعون كثير ارسى افعال القلوب الفيت بمعنى وجدت وجعلت
بمعنى الاعتقاد الباطل نحو كنت اعدت فقيراً فبان غنيا وقال الله تعالى وجعلوا
الملائكة الذين هم عباد الرحمن انا ارسى اعتقدوا فيهم الانوثة و هجوت و ارسى
مجهول ارسى وتقول اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول عمراً اذهب وهذه الثلاثة
بمعنى الظن وغير ذلك وتقالوا كل فعل على فعل بضم العين يجوز استعماله في قول نعم نحو
حسن الرجل زيد وزادوا على الافعال الناقصة كثيراً ذكرنا بعضها في المتن واما
اسماء الافعال فانها كثيرة جداً ما ذكرنا منها خمسها ولا عشرها وكذا اللفظ عشرة
اذا ركبت و لفظ كذا وكائن وكلم داخل في الام التام بالتشوي التقدير كما بينه
المحققون فلا ينبغي ان يعد سماعية كما لم يعد عشرون واخذتها سماعية واما حروف النداء
فالصحيح انها غير عاملة بل العامل الفعل المقدر وكذا الا في الاستثناء المتصل ليس بعامل
على الصحيح بل العامل الفعل او شبهه او معناه على رأى البصريين وقال بعضهم العامل
المستثنى منه محتجاً بنحو التقدم الازيد اخوتك فانه لا فعل ولا شبهه ولا معناه واجيب
عن هذا الاحتجاج بتكلف وطعن في اخوتك معنى براخيل والمكان العمل هنا بواسطة
الحرف قدس العامل المفعول على العمل فيما تقدم وكذا واو المفعول مع ليس بعامل على الصحيح
بل العامل الفعل او معناه بواسطة الواو و لا لم ينصب نحو كل رجل وصنيعه ولا ينبغي ان يفتى
ان لا التبرأة عاملة فلا وجه لاستحاطة مع ادخال لا المشبهة بليس مع ان عمله قليل لم يرد
الا في الشرح اذ هي بعض المحققين انها غير عاملة وحمل قول الشاعر لابراج على التبرأة

والرفع وعدم التكرار مع الشذوذ مستقلاً بان الحمل على الشذوذ في موضع واحد
 اهدون من اثبات عمل الحرف التي لم يرفع في غير موضع واحد والحق بثبوت لور ووجه في الشعر
 آخر اوردها ابن هشام في معنى اللبيب وآن افعال التفضيل عامل في غير القاعل
 الظاهر والمفعول به بلا خلاف وفي الفاعل الظاهر في مسئلة الكل فلا وجه لاستحالة
 والصحيح من المذهب ان العامل نفس الظرف المستقر لتضمنه معنى الفعل لا الفعل
 كما بينه المحققون بدلائل منها شروط الاعتماد فانه لو كان العامل الفعل المقدر
 لما احتاج كما لا يحتاج اليه في سائر المواضع المقدر هو فيها وكذا الاسم المنسوب عامل
 عمل ما يتضمن معناه من معنى لفظ منسوب وكذا الاسم المستعار وسائر ما ذكرنا
 في معنى الفعل فلا وجه لاستحالة العامل في ضابط كلي ومفرد كل لفظ لا يتفق
 مع الفعل في الحروف الاصول ويستنبط منه معنى فعل فانه يعمل فيه افعالها
 باسرها فلذا عدنا معنى الفعل من العامل لقياسه واما عدنا معنى الفعل عاملاً واحداً
 مع لثباته على انواع كل منها يجوز ان يقدحها عاملاً قياساً كاسم الفعل والظرف المستقر
 والاسم المنسوب والمستعار فلتسهيل الضبط بتفصيل الاقسام ثم ان لولا في نحو لولاك
 ولولا في لولا حرف جر على مذهب سيبويه وكذا في حرف في كيمه عند البصريين على الصحيح
 وكذا لعل في لغة عميل على ما نقله الناقلون فلا اعتماد لقول من يقول ان الجر به شرط
 فلذا عدنا هذه الثلاثة في الحروف الجارة واما في بضم الميم وكسرها والميم كالميم
 في من الله ومن الله فالظواهر انهما مخففتان من ايمين وقد بينت ابن مالك فيه
 ثلث عشرة لغة ونحوها مقدر بحرف القسم فلذا اسقطناها واما الاء الاستثنائية
 المنقطع فالمحققون على انها بنفسها عاملة لكونها بمعنى لكن وكذا اذا ما فلذا
 عدناها واما الجرزم باذا فتاذا ونادر فلذا اسقطناه فانهم وجهه ان التي
 التي بمعنى وجد وما بمعنى الظن وكذا جعل بمعنى الاعتقاد الباطل وعد بمعناه
 لا ينبغي ان يكون مثالا للملحق بل هذه من افعال القلوب كذا قال الاستاذ او
 وجهه ان الجمهور ذكروا اصولها كذا قال بعض الافاضل او فانهم ما ذكره المصنف
 في بعض تعليقاته من ان لعل لطلب الرشيد قوله والقرب اشارة الى تعيين
 معنى ان قوله الثالث معطوف على الثاني او الاول او على القريب او على البعيد من المتقدم
 الى ثلثة مفاعيل مثاله نحو اعلم وهو فعل ماض من باب الافعال وارتى ينتج الهمة والراء
 وبالف التعليل في آخره فعل ماض ايضاً بمعنى اعلم نحو اعلم زيد عمر بكراً فاضلا
 ونحو اري زيد عمر بكراً فاضلاً قال الاستاذ واري بمعنى اعلم ايضاً بمعنى رؤية البصيرة لا

والصحيح من المذهب ان العامل نفس الظرف المستقر لتضمنه معنى الفعل لا الفعل
 كما بينه المحققون بدلائل منها شروط الاعتماد فانه لو كان العامل الفعل المقدر
 لما احتاج كما لا يحتاج اليه في سائر المواضع المقدر هو فيها وكذا الاسم المنسوب عامل
 عمل ما يتضمن معناه من معنى لفظ منسوب وكذا الاسم المستعار وسائر ما ذكرنا
 في معنى الفعل فلا وجه لاستحالة العامل في ضابط كلي ومفرد كل لفظ لا يتفق
 مع الفعل في الحروف الاصول ويستنبط منه معنى فعل فانه يعمل فيه افعالها
 باسرها فلذا عدنا معنى الفعل من العامل لقياسه واما عدنا معنى الفعل عاملاً واحداً
 مع لثباته على انواع كل منها يجوز ان يقدحها عاملاً قياساً كاسم الفعل والظرف المستقر
 والاسم المنسوب والمستعار فلتسهيل الضبط بتفصيل الاقسام ثم ان لولا في نحو لولاك
 ولولا في لولا حرف جر على مذهب سيبويه وكذا في حرف في كيمه عند البصريين على الصحيح
 وكذا لعل في لغة عميل على ما نقله الناقلون فلا اعتماد لقول من يقول ان الجر به شرط
 فلذا عدنا هذه الثلاثة في الحروف الجارة واما في بضم الميم وكسرها والميم كالميم
 في من الله ومن الله فالظواهر انهما مخففتان من ايمين وقد بينت ابن مالك فيه
 ثلث عشرة لغة ونحوها مقدر بحرف القسم فلذا اسقطناها واما الاء الاستثنائية
 المنقطع فالمحققون على انها بنفسها عاملة لكونها بمعنى لكن وكذا اذا ما فلذا
 عدناها واما الجرزم باذا فتاذا ونادر فلذا اسقطناه فانهم وجهه ان التي
 التي بمعنى وجد وما بمعنى الظن وكذا جعل بمعنى الاعتقاد الباطل وعد بمعناه
 لا ينبغي ان يكون مثالا للملحق بل هذه من افعال القلوب كذا قال الاستاذ او
 وجهه ان الجمهور ذكروا اصولها كذا قال بعض الافاضل او فانهم ما ذكره المصنف
 في بعض تعليقاته من ان لعل لطلب الرشيد قوله والقرب اشارة الى تعيين
 معنى ان قوله الثالث معطوف على الثاني او الاول او على القريب او على البعيد من المتقدم
 الى ثلثة مفاعيل مثاله نحو اعلم وهو فعل ماض من باب الافعال وارتى ينتج الهمة والراء
 وبالف التعليل في آخره فعل ماض ايضاً بمعنى اعلم نحو اعلم زيد عمر بكراً فاضلاً
 ونحو اري زيد عمر بكراً فاضلاً قال الاستاذ واري بمعنى اعلم ايضاً بمعنى رؤية البصيرة لا

بالجمعة رؤية البصيرة نحو انا ونبأ بشدة الباء واخبر وخبر يشد به الباء وايضا
 في حديث يشد يد الدال فالاولان اري اعلم واري بقرينة خصهما صفاً اري الاولان
 اصلان في هذه القسم اري القسم الذي يتعدى الى ثلثة مفاعيل فانها كانت
 قبل ادخال الهمة متعديين الى مفعولين قائما ادخلت عليها الهمة زاد
 مفعول آخر يقال له المفعول الاول كذا في الامعان ولذا اري ولاجل كونها
 اصلين في هذه القسم الذي يتعدى الى ثلثة مفاعيل وهو علة لقوله خصهما اري
 الاولان بالذكور واما البوائ منها وهي انا ونبأ واخبر وخبر وحدث فقد بينها
 اري البوائ اليها اري الى ثلثة مفاعيل ثابتة لا شتما لها اري البوائ في قول
 البعض قوله لا شتما لها اري البوائ متعلق بالتعدية وعلة له على معنى الاعلام بكسر الهمزة
 وسكون العين لا للاعتبار معانيها الوضعية فهي ملحقات بالمتعدى الى ثلثة مفاعيل
 لكن هذا مما مر منه الفاضل العصم حيث قال فيقول ثلثتها الخ وكثيراً يقع وخصها بالذكور
 ابوائ لانها كثيرة اما فيكون قوله وكثيراً مطبقاً على قوله ولذا يجب المال والله اعلم حقيقة
 الحال قال الزحري نصب كثير في هذا الموضع على الظرفية جازة لانه من باب حذف الموصوف
 واقامة صفة مقامه اري حيناً كثيراً والعامل فيه الفعل الذي بعده والتقدير بولائها
 يستعمل حيناً كثيراً وقال سيبويه وهو منصوب على انه صفة مصدر مخذوف اري ولاشتمال
 يستعمل ملحق لا كثيراً متعدية الى اثنين قوله ثانياً اري الاثنين اري ثانياً الاثنين
 من متعددين بالباء اري بواسطة الباء فيقال اخبرك بقيام زيد واخبرتك بالخبر
 قال الله تعالى انبؤني باسماء هؤلاء وقال انبئهم باسمائهم وقال فلما انبأهم
 باسمائهم قال الاستاذ قوله في كثير من هذه الافعال الخمس كثيراً ما تستعمل متعدية
 الى اثنين ثانياً اري الاثنين بالباء اري ثانياً ايضاً بواسطة الباء ولما فرغ
 من بيان انواع المتقدم شرع في بيان احوال المفاعيل بنسبة بعض منها الى بعض آخر
 فقال وهذه وشرنا شارح الحائر اليه لهذه بقوله اري الافعال المتعدية الى ثلثة
 مفاعيل للاشارة الى ان قوله هذه اشارة الى القريب فقوله هذه مبتدأ وقوله
 مفعولها الاول مبتدأ ثان وقوله كمفعول باب اعطيت خبر للمبتدأ الثاني وظرف مع خبر
 خبر المبتدأ الاول وهو اري مفعولها الاول بمنزلة الفاعل لانه العالم والاخر بمنزلة
 المفعول لانها معلومان كذا قال عصم الدين قال البعض قوله وهو اري مفعولها الاول
 بمنزلة الفاعل لان المفعول الاول فاعل في المفعول الثاني فحقه ان يفتتح حقه اري مفعولها الاول

والصحيح من المذهب ان العامل نفس الظرف المستقر لتضمنه معنى الفعل لا الفعل
 كما بينه المحققون بدلائل منها شروط الاعتماد فانه لو كان العامل الفعل المقدر
 لما احتاج كما لا يحتاج اليه في سائر المواضع المقدر هو فيها وكذا الاسم المنسوب عامل
 عمل ما يتضمن معناه من معنى لفظ منسوب وكذا الاسم المستعار وسائر ما ذكرنا
 في معنى الفعل فلا وجه لاستحالة العامل في ضابط كلي ومفرد كل لفظ لا يتفق
 مع الفعل في الحروف الاصول ويستنبط منه معنى فعل فانه يعمل فيه افعالها
 باسرها فلذا عدنا معنى الفعل من العامل لقياسه واما عدنا معنى الفعل عاملاً واحداً
 مع لثباته على انواع كل منها يجوز ان يقدحها عاملاً قياساً كاسم الفعل والظرف المستقر
 والاسم المنسوب والمستعار فلتسهيل الضبط بتفصيل الاقسام ثم ان لولا في نحو لولاك
 ولولا في لولا حرف جر على مذهب سيبويه وكذا في حرف في كيمه عند البصريين على الصحيح
 وكذا لعل في لغة عميل على ما نقله الناقلون فلا اعتماد لقول من يقول ان الجر به شرط
 فلذا عدنا هذه الثلاثة في الحروف الجارة واما في بضم الميم وكسرها والميم كالميم
 في من الله ومن الله فالظواهر انهما مخففتان من ايمين وقد بينت ابن مالك فيه
 ثلث عشرة لغة ونحوها مقدر بحرف القسم فلذا اسقطناها واما الاء الاستثنائية
 المنقطع فالمحققون على انها بنفسها عاملة لكونها بمعنى لكن وكذا اذا ما فلذا
 عدناها واما الجرزم باذا فتاذا ونادر فلذا اسقطناه فانهم وجهه ان التي
 التي بمعنى وجد وما بمعنى الظن وكذا جعل بمعنى الاعتقاد الباطل وعد بمعناه
 لا ينبغي ان يكون مثالا للملحق بل هذه من افعال القلوب كذا قال الاستاذ او
 وجهه ان الجمهور ذكروا اصولها كذا قال بعض الافاضل او فانهم ما ذكره المصنف
 في بعض تعليقاته من ان لعل لطلب الرشيد قوله والقرب اشارة الى تعيين
 معنى ان قوله الثالث معطوف على الثاني او الاول او على القريب او على البعيد من المتقدم
 الى ثلثة مفاعيل مثاله نحو اعلم وهو فعل ماض من باب الافعال وارتى ينتج الهمة والراء
 وبالف التعليل في آخره فعل ماض ايضاً بمعنى اعلم نحو اعلم زيد عمر بكراً فاضلاً
 ونحو اري زيد عمر بكراً فاضلاً قال الاستاذ واري بمعنى اعلم ايضاً بمعنى رؤية البصيرة لا

التتبع على الثاني والثالث فيجوز ان فيشذجون ارجاع ضمير الثاني الى
 ضمير مفعولها الثاني او ضمير الثالث اليه ان الى مفعولها الاول او الى الاول
 مع تأخير ان مفعولها الاول اقول هذا الجواز يحتاج الى دليل ولم يثبت بالمثل
 الذي ذكره الشارع اذ لم يسمع من غيره كما علمت اياه ان زيد فاضلاً زيداً فباه
 من منصوب بالالف مفعول ثالث لا علمت وفي ضل مفعول ثالث له وزيداً مفعول اول
 ان اعلمت زيداً اياه فاضلاً واعلمت هذه اخيه ان زيداً فاضلاً فاضلاً
 مفعول ثان لا علمت واخيه مفعول ثالث له وزيداً مفعول اول له ان اعلمت
 زيداً هذه اخيه قال صاحب المنافع قوله كاعلمت اياه فاضلاً زيداً مثال
 لارجاع الضمير المتصل بالثاني الى الاول المتأخر فقط ورجوعه الى المتأخر يدل
 على كونه مفعولاً اولاً وقال بعض الحكماء قوله كاعلمت اياه فاضلاً زيداً بارجاع
 ضمير اياه الى زيد المتأخر من جملة لا يلزم الاضمار قبل الذكر من حيث الرتبة
 لما ذكره الشارع قال صاحب المنافع قوله كاعلمت هذه اخيه زيداً مثال
 لارجاع ضمير الثالث الى الاول وهو زيد واما كون هذا مفعولاً اولاً وزيداً
 مفعولاً ثانياً واخيه ثالثاً فلا يجوز لعدم الاتحاد بين الاخيه وزيد مع كونه
 شرطاً للمفعولين الثاني والثالث لبا ب علمت على ما يجي كمنقول اول باب اعطيت
 في كونه بياناً لوجه السبه ان في كون المفعول الاول بياناً للمصوب خبر بذكره للثاني
 ان للمفعول الثاني معنى ان حكم المفعول الاول لهذه الافعال حكم المفعول الاول
 لبا ب اعطيت بحيث يكون ان يباين الاول للثاني وفي جواز الاختصاص عليه
 ان في جواز الاختصاص المتكامل في الاولات يعني ان حكم المفعول الاول لها حكم المفعول الاول
 لبا ب اعطيت فقد اعلمت زيداً في نه ذكر المفعول الاول ولم يذكر الثاني والثالث
 وظهر عرفي ضل كاعطيت ان اعطيت زيداً فانه ذكر المفعول الاول ولم يذكر المفعول الثاني
 وهو درهم وفي الاستغناء ان وفي جواز الاستغناء عنه ان عن المفعول الاول
 في حذفه لو يكتفى بذكر الاخر كاعلمت زيداً في ضل فانه ذكر المفعول الثاني والثالث
 ولم يذكر المفعول الاول وفي عدم جواز التعليل بالنسبة اليه ان الى المفعول
 قوله بالاستغناء والنفي واللام سواء كان لام القسم او لام الابتداء متعلقاً بالتعليل
 اذا كان الامر كذلك فلا يجوز ان يقال اعلمت زيداً عمرو فاضلاً قوله لبطلان الصدارة

في قوله اعلمت زيداً اياه فاضلاً واعلمت هذه اخيه ان زيداً فاضلاً فاضلاً

في قوله اعلمت زيداً فاضلاً واعلمت هذه اخيه ان زيداً فاضلاً فاضلاً

لبطلان الصدارة ان صدارة الاستغناء عنه لعدم الجواز حينئذ ان حين
 جواز التعليل به ووجهه توسط بين الهمزة والجملة كما في قوله البعض فافهمهم
 وجهه ان الهمزة ليست في صدر الجملة لان المفعول الاول مبين للثاني
 فلا يصدق احداهما على الاول فلا تكون في صدرها قال صاحب المنافع
 قوله فافهمهم اشارة الى جواب ما يرد على تعليله بان الصدارة تبطل في صورة
 دخول هذه المذكورات على الثاني والثالث ايضا فاعلمت زيداً وعمرو عالم
 مع انه يجوز هذا التركيب وامثاله على ما يأتى والجواب بالفرق بين الاول وبين الثاني
 والثالث بما اشير اليه بقول المصنف مفعولها الاول الى قوله كمنقول باب علمت
 وهو ان الاول لكونه مبيناً للثاني يكون مفرداً صرفاً في دخول المذكورات عليه
 تبطل الصدارة بالكلية واما الاخيران فلكونهما جملة في الاصل وبقاء صورتها
 بالتعليل لا تبطل الصدارة بالكلية والاخيران ان الثاني والثالث من مفاعيلها
 كمنقول باب اعطيت في كون احداهما ان الثاني والثالث بياناً لوجه السبه ايضا
 عين الاخر وفي عدم جواز حذفهما ان الثاني والثالث او في عدم جواز حذف احداهما
 ان الثاني والثالث بدو في قرينة دالة على المحذوف وفي كثرة حذفهما ان الثاني
 والثالث وفي قلة حذف احداهما ان الثاني والثالث معها ان في قرينة وفي جواز
 دخول ان المشدود المقتضى عليهما ان الثاني والثالث وفي جواز الالف
 اذ اتوسلت ان هذه الافعال بينهما ان الثاني والثالث نحو البكرة اعلمنا
 ماض مفرد منه كرا الله تعالى مع الاكابر فالبكرة مفعول ثان لا علم والنون في اعلمنا
 مفعول اول له ومع الاكابر مفعول ثالث له والاكابر بمنع الهمزة جمع الاكابر
 يفتها قوله او تأخرت عطفت على توسطت ان او تأخرت هذه الافعال عنهما ان
 الثاني والثالث نحو البكرة مع الاكابر اعلمنا الله تعالى وفي جواز التعليل بالافعال
 بالنسبة اليهما ان الثاني والثالث قال صاحب المنافع قوله في جواز التعليل بالنسبة اليهما
 كالثال السابق وكقولنا اعلمت زيداً ما بكر فاضلاً واعلمت زيداً اني الحزبين ناج
 ولو قيل اعلمت زيداً بكر ما يقوم ابوه او هل يقوم لم يرجع التعليل كما عرفت نحو اعلم زيد
 عمراً بكر فاضلاً ثم ان بعد ما علمت انقسم الفعل الى اللازم وبعد ما علمت انقسم المفعول
 الى ثلثة اضراب الى غير ذلك من انقسم المبتدئ الى المفعولين الى ثلثة اقسام ايضا وبيانها

في قوله اعلمت زيداً فاضلاً واعلمت هذه اخيه ان زيداً فاضلاً فاضلاً

اعلم ان للفعل انما ما آخر قوله للفعل خبر ان مقدما قوله انما ما آخر اسم ان يكون
 وفيه اشارة الى ان ثم عاطفة لا علم على مقدر فكانه قال اعلم ان الفعل على وجهين
 الخ ثم اعلم ان للفعل انما ما آخر مترشح عن الاقام الاول وهو ان لا انما ما آخر
 انه ان ثم ان لا بد ان لا فارق حاصل لكل فعل من مرفوع كما مر من ان النسبة
 الى المرفوع مأخوذة في مفهومه فلا يكون بدونه وبين الفعل على الاقتضا وهو
 تقليل للحكم المستفاد من قوله لا بد لكل فعل من مرفوع فان ثم ان الفعل
 به ان بالمرفوع او بمرفوعه كلاما يتميز من نسبة ثم الى فاعله ان ثم بكلامية او
 ضمن الفعل معنى صار واليه اشارة الى ان ثم بقوله ان صار الفعل بمرفوعه
 ان الفعل كلاما تاما قال الاستاذ قوله ان صار الفعل بمرفوعه كلاما تاما وفيه اشارة
 الى ان ثم من افعال الناقصة بسبب تضمنه معنى صار وكلاما منصوب على الخبرية
 و اشارة الى المتضمن بان يكون الاصل حالا والمضى ثابتا وقال صاحب المنافع
 ان ان صار الفعل الى اخره يشبه الى ان ثم تضمن معنى صار فصا ناقضا ويجوز
 ان يكون تاما وكلاما يتميز من نسبة ثم الى فاعله وقال امام الايوب قوله كلاما يتميز
 عن ذات مقدرة بين ثم وبين فاعله ان ثم بكلامية وهو ان يكون مفيدا لل سكوت
 التام لوجود المسند والمسند اليه وقال البعض قوله ان صار الفعل بمرفوعه
 كلاما تاما والفرق من التفسير اشارة الى ان ثم ضمن معنى صار والى فاعله ثم والى مرجع
 ضمه به قوله بان يصح السكوت عليه تفسيرا وبيان لمعنى الكلام التام في الافادة ان بان يصح
 سكوت المخاطب على قول الكلام بوجود المسند والمسند اليه ان بسبب وجود المسند
 والمسند اليه وقوله ولم يجز معطوف على قوله ثم ان ولم يكن الفعل محتاجا في الافادة الى
 الى غيره ان الى غير المرفوع كما جاز المنصوب قوله لا فادته ان الفعل مع مرفوعه علة
 لعدم الاحتياج الى الغير ومتعلق بلم يجز فائدة تامة بدونه ان بدونه الغير
 اقول تقييد الفائدة بالتامة يخرج الفعل المتعدي من الفعل التام اذ لا تمام لفائدة
 قبل ذكر المفعول لان تمام الفائدة انما يكون بتمام الفهم وهو ليس بوجوبه في المتعدي
 في لصداب في تفسير التام الاكتفاء بوجه السكوت ولم يعطف قوله ولم يجز الى غيره
 لاشارة خلافا لمقصود يسمى ان الفعل في الاصطلاح فعلا تاما قوله لتمامه
 ان الفعل علة للتسمية بل علة لمناسبة التسمية بالفاعل بمرفوعه ان الفعل
 الذي

المتعدي
 لا تمام لفائدة
 بوجوبه في المتعدي
 في لصداب في تفسير التام

الذي ان المرفوع الذي هو ذلك المرفوع كما جاز منه ان من الفعل معنى ان
 من حيث المعنى قوله ويسمى اشارة الى تعيين المعطوف عليه يعني ان قوله
 من مرفوعه عطف على المستكن في يسمى قوله لقيام معنى الفعل علة للتسمية الى
 من مرفوعه بسبب العطف بل علة لمناسبة التسمية بالفاعل به ان بالمرفوع او الفاعل
 فكانه ان المرفوع ان فاعله ان ثم مقدر بكسر التاء المشددة معنى فيه ان الفعل
 نحو طال زيد وحسن زيد وقصر زيد ومات زيد وغير ذلك ومدح آياه ان الفعل
 كما في ضرب زيد ان وجد الضرب او لوجود التائيه عطف على لقيام معنى الفعل في اكثره
 ان الفعل فوضرب زيد عمر لسرقته فخل الاقل على الاكثر قوله يسمى اشارة
 الى تعيين المعطوف عليه يعني ان قوله منصوبه معطوف على القريب والبعيد
 قربه مرفوعه وبقيده المتكسر يسمى ان كما ان الفعل متعديا الى واحد او اثنين
 او ثلثة وانما قال ان كما متعديا لان اللازم قال البعض قوله لان اللازم
 متعلق بمقدرة تقديره انما فائدة بقوله ان كما متعديا لانه اللازم وعلة له لا ينصب
 المفعول به بدونه حرف الجر مفعولا لا مفعولا به صريح لان الشيء اذا ذكر مطلقا
 يصرف الى كماله وانما يسمى منصوبه مفعولا لا لتصاق معنى الفعل قال البعض قوله
 لا لتصاق معنى الفعل بتعدي لمناسبة التسمية بالمنصوب مفعولا به ان بالمفعول
 ووقوعه ان معنى الفعل عليه ان على المفعول وقوله كالافعال السابقة اعذار
 عن ترك الامثلة للفعل التام لان الافعال التي سبقت متعديا اولازمة على تقدير
 تعديته الى مفعول واحد او زائد كلها افعال تامة مستغن عن التمثيل لها وان احتاج
 ان الفعل الى مفعول متعدي في الافادة بحيث لا يصير ان الفعل مع مرفوعه كلاما تاما
 بدونه ان بدونه مفعول منصوب وانما قيد التام الاحتياج بقوله بحيث لا يصير
 الخ لان الفعل المتعدي من الفعل التام محتاج الى المفعول المنصوب لكن بحيث
 لا يتم فهمه بغيره فلو لم يقيد به لزم التسمية بالفعل الناقص وليس كذلك فلا بد
 من القيد للاشارة الى ذلك الفعل ثم اقول تقييد الكلام بالتام هنا ايها
 فيج ولفور رجوع النفي الى القيد دون القيد فيفيد هذا ان الناقص يكون كلاما
 بمرفوعه لكن لا يكون تاما وهو خلاف الواقع فالصواب فيه ان يجعل القيد مقيدا للقيد
 قيداً ويقول بحيث لا يتم كلاما بدونه يسمى ان ذلك الفعل في الاصطلاح فعلا ناقصا

اما سى ذلك الفعل فلانا قصا لعدم تمام ان ذلك الفعل بمرفوعه ان ذلك الفعل
واحتياجه الى المنصوب والاحتياج مبنى عن النقصان قالوا وصف ان وصف الفعل
بالتمام والنقصان وصف بحال المركب يعني هذا الوصف وصف بحال المركب
من قبيل تسمية الجزء باسم الكل قوله منه ان من المركب قوله ومن المرفوع
على قوله منه بقرينة اعادة الجار قوله وقيل قائد عيسى المزني معطوف على مقدر
تقديره هكذا قيل في وجه التسمية بالفعل الناقص وقيل في وجهها قال البعض
قوله وقيل معطوف على مقدر تقديره هكذا قيل وقيل في بيان وجه التسمية
بالفعل الناقص لانه ان الفعل الناقص مستلزم للدلالة على الحدث لان زيد
قائما قوله كان زيد قائما لا يدل على الحدث وان كان يدل على الحدث لزم اجتماع
الحدثين في كلمة واحدة وهو كون زيد وقيام زيد وقيل لان الاسناد في الحقيقة
بين اسم خبره وهو اداة وانما جئ به لجرد الزمان لا للحدث لان الحدث يستفاد
من خبره الا يرس لا يجي منه المصدر فلما يقال كان زيد قائما كونا فان كان زيد قائما
بمنزلة زيد قائم امس ولما يتم الكلام بزيد امس كذلك كان زيد جارا قائما يدل ان
ذلك الفعل على الزمان والنسبة ففهم عنه ان معنى الحدث الجهر الدال عليه ان
على الحدث فلم يشك في مرفوعه ان ذلك الفعل بل اصبحت الى خبر منصوب ورد
ان رد قول القائل او رد ما قاله القائل او رد ما قاله ذلك القائل ان وقع الرد
عليه بان التسمية ان بطريق مدح التسمية ان تسمية ذلك الفعل فلانا قصا
لو كانت ان التسمية لهذا ان مستلزم للدلالة على الحدث او لكون الفعل الناقص
مستلزم للدلالة على الحدث قوله لكان جواب لو الافعال المنسوبة عن الزمان دون الحدث
كالفعال المدح والذم مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان كذا قاله عظم الدين
جديرة ان لا يفتقر الفعل عن غيره باعتبار الزمان والحدث يوجد في الكل قوله
بان شتى ان الافعال المنسوبة اليها فيه متعلق بجديرة افلا لانا قصه قوله وجعلها
ان الافعال المنسوبة معطوف على مدح الباء في قوله بان شتى الى ومدح الباء مؤل
بالمصدر ان وبان جعلها من قبيلها ان الافعال الناقصة اقول هذا الرد مردود
لان هذا العلة اعني مستلزم للدلالة على الحدث علة صحيحة لاعلة موجبة فلا يتعلق بها
النقصان بالتخلف والجريان فلا وجه لرد فافهم وقال الفاضل العصم في وجه التسمية

في الاشارة التسمية بالفعل الناقص اوضح بيان وجه التسمية بالفعل الناقص اي وقال
الفاضل العصم في شرحه الكافية لنقصان دلالة ان ذلك الفعل قوله لانه
ان ذلك الفعل علة لنقصان دلالة لا يدل على معنى نفسه ان ذلك الفعل قوله
لان معناه ان ذلك الفعل علة لعدم الدلالة ومتعلق بلا يدل النسبة ان نسبة
ذلك الحدث بين الاسم والجزء ولان معناه الزمان الذي ان الزمان الذي
هو ان ذلك الزمان قيد لها ان لهذه النسبة وشي منها ان النسبة والزمان
لا يفهم بدونهما ان الاسم والجزء انتهى ما قاله العصم ولا يخفى ان النقصان
بهذا المعنى استلزم لاوضعي في يلزم كونه ان ذلك الفعل حرفا يعني لا يلزم كونه حرفا
اقول قال المصنف في حاشيته في الامتحان في تعريف الفعل المستفاد من تقسيم الكلمة
اعلم ان في الافعال الناقصة مذهبين الاول استلزامها من الحدث وتخضها للزمان
فلذا سميت ناقصة فعلى هذا الكون مصدر من التام لان الناقص والثاني عدم الاستلزام
ونقصانها لعدم تمامها بالفاعل انتهى والثاني هو المختار ولذا اشار اليه الشارح
اولا بقوله لعدم تمامه بمرفوعه والى الاول ثانيا بقوله وقيل بصيغة التمرأض
ولما قاله الفاضل العصم فلا ينطبق لشي من المذهبين بل هو قول اهل الميزان
اذ لا قائل لهذا المعنى للافعال الناقصة الا اهل الميزان لكن لم يجعلوها فعلا ان
كلمة على اصطلاحهم بل يجعلونها اداة ان حرفا فلا يكون مما نحن فيه فلا معنى لقول الفاضل
العصم لعدم تطابق الاصطلاحية ولا لنقل الشرح لعدم كونه مما نحن فيه اذ الكلام
في الفعل الذي دل على معنى في نفسه واذا عرفت ما ذكرناه علمت عدم صحة توجيه الشرح
بقوله ولا يخفى ان النقصان بهذا المعنى استلزم لاوضعي حتى يلزم كونه حرفا لان القائل
لهذا المعنى وهذا اهل الميزان فقط يجعلونه اداة ان حرفا فلو صح في نفسه لم يصح توجيهها
لكلام هذا القائل قوله ويسمى اشارة ايضا الى تعيين المعطوف عليه يعني ان قوله مرفوعه
عطف على المستكن في سمي سمي لا بد ان الحاسب لانه سمي فاعلا ومنصوبه خبرا له قوله
استعارا مفعولا له لاجله لقوله سمي المنفرد من العطف ان انما سمي مرفوعه انما ومنصوبه
خبراً له لاجل اشارة باخطا طرأ ان باخطا طرأ حكمها ان حكم مرفوعه ومنصوبه عن حكمي القائل
والمفعول حتى يعمل معاملة الحرف العامل في جزئي الجملة بالنسبة اليها قال الاستاذ
قوله باخطا طرأ ان الامم والجزء عن حكمي الفاعل والمفعول لان الفاعل موجد للفعل ومعنى الفعل
ملتصق بالمفعول وواقع عليه والامم والجزء ليس كذلك بل الفعل الناقص انما يدل على النسبة
بينهما وعلى زمان وجود تلك النسبة وقال الاخر قوله عن حكمي الفاعل والمفعول حكم الفاعل

كون الفعل تاما به وحكم المفعول كونه تاما بدون واللام والخ ليس كذلك ولا بد من
 ان الفعل الناقص على شيء من الاشياء الا بدخل على المبتدأ والخ في الاصل او قبل دخوله
 عليها وانما قد دخل على المبتدأ والخ لان وصفه من الفعل الناقص او ذلك الفعل
 قال البعض قوله لان وصفه من الفعل الناقص تقييد للحكم المستفاد من الحصر
 بالنفي والاثبات قوله ليعطى الجز لان يعطى الجز صلة للدفع حكم معناه من الفعل الناقص
 قوله كالانتقال بيان لمعناه من كمال الانتقال في صارت وسجي معنى الانتقال فيه والاستمرار
 في كانه وسجي معنى الاستمرار فيه وغير ذلك من معاني افعال الناقصة كالصيرورة والحصول
 وغير ذلك وذا من اعطى الجز حكم معناه لا يحصل شيء من الاشياء لا يحصل بالدخول
 من دخول الفعل الناقص عليها من على المبتدأ والخ وينصب من الفعل الناقص الجز
 من خبره لشبهه من الجز علة لينصب بالمفعول به قوله في توقف تعقل العقل ببيان لوجه شبه
 او ببيان لوجه شبهه بالمفعول به عليه من على الجز يعني كما ان الفعل المتعدي لا يتم معناه
 بدون المفعول به لا يتم معنى الفعل الناقص بدون خبره فهو من الفعل الناقص يعني
 اذا توقف تعقل الفعل عليه فهو شبهه بالفعل المتعدي الذي تعدى الى مفعول واحد
 قوله في اقتضاء معناه من معنى الفعل الناقص ببيان لوجه الشبه بالفعل المتعدي
 شيئين من اللام والخ لانه عبارة عن الجملة ودون المفرد فلي اقتضى شيئين وجب ان يمل
 فيها كذا قال ابن الانبار ثم قسم الفعل الناقص الى قسمين فقال هو من الفعل الناقص
 على قسمين قوله القسم اشارة الى ان قوله الاول صفة موصوفة مخدوف ما من فعل
 لا يدل على معنى المقارنة من القرب من الحال من الى الحال قال صاحب المناهج قوله
 من القرب من الحال فيه انه غير جار في كاد يكاد لان المصنف قال في الامتحان ان كاد
 لا يدل على الحال كما اعترف به الشارح على ما سبقت ويدل عليه قوله تعالى وما كادوا يفعلون
 بل الظاهر ان يقال من قرب حصول الجز للام سواء كان في الحال كما في عيسى وطلق
 وامثالهما رونة الماضي او الحال او الاستقبال كما في كاد يكاد فلذا يستعملان ماضيا ومضاه
 بخلاف عيسى فانه لا يستعمل الا ماضيا انتهى قال صاحب فتح الاسرار قوله على معنى المقارنة
 من مقاربة الجز للام من قرب حصول مضمونه له في زمان التكلم على ما يأتي ان شاء الله تعالى
 فهو من القسم الاول السامع المتبادر الى لفظه السامع من اطلاق الفعل الناقص
 يقع لوقيل الفعل الناقص يتبادر لفظه السامع اليه لشيوعه فيه لا الى القسم الثاني
 لشيوعه بفعل المقاربة لا لفعل الناقص هذه اشارة الى وجه تقسيم هذا القسم نحو كانه

في قوله لا بد من
 في قوله لا بد من

في قوله لا بد من
 في قوله لا بد من

نحو كانه من لفظ كانه ثم اراد ان يرحم تقسيم كانه الناقص الى قسمين احدهما
 ما كان له خبره والآخر ما كان له خبره وهو كانه كسوت خبره او كانه
 لاسم كانه من كانه من كانه خبره لاسم كانه في الماضي من كانه في الماضي
 دائما من كانه في الماضي من كانه في الماضي من كانه في الماضي من كانه في الماضي
 او من كانه في الماضي من كانه في الماضي من كانه في الماضي من كانه في الماضي
 سواء كان في الماضي من كانه في الماضي من كانه في الماضي من كانه في الماضي
 كمال الثالث من كانه في الماضي من كانه في الماضي من كانه في الماضي من كانه في الماضي
 او من كانه في الماضي من كانه في الماضي من كانه في الماضي من كانه في الماضي
 وهو قرينة مقابلة للانقطاع يعني انقطاع غناه بعد ثبوته له في الزمان الماضي
 ولا يخفى ان القسم الاول محقق بالاجاب لله لان عدم الابق والانقطاع اللاحق
 على ان حقه من وجه واحد او ما سواه فكله مسبوق بالعدم واللاحق الانقطاع
 اذ كل شيء هالكة الا وجههم ثم شرع في القسم الثاني فقال وجميعه صارت عطف على قوله
 لثبوت خبره كذا افتقر زيد ثم كانه زيد غنيا وكقوله تعالى وكانه الشيطان من الكافرين
 على رأس وصار من لفظ صارت يكون للانتقال من كانه الى كانه ان مرفوعه انتقل الى منصوبه
 ثم فصل ذلك الانتقال فقال اما من صفة الى صفة نحو صارت زيد عالما من انتقلت
 صفة من الجهل الى العلم او انتقل من صفة الجهل الى صفة العلم كما قاله الثالث من الاول
 او من حقيقة الى حقيقة نحو صارت الطين حرقا من انتقل من حقيقة الطينية الى حقيقة
 الحزنية قد مرها من تقدم المصنف كانه وصار على ما بعده لسا طرهما او كانه وصار
 هذا بالنظر الى ما في اول لفظ ما ولاصالهما او كانه وصار وهذا بالنظر الى الحقيقة
 وغيرهما قوله ولغلبة الاول كانه علة لتقديم المؤخر قدم العلة على المعلول للحصر
 قدمه اما قدم المصنف الاول على الثاني من صارت هذا كلاما خفيفا على من فرق
 بين الاصل وبين الفرع بقوله وكذا ان بعد الف من الاول بمعنى رجع نحو ال زيد عالما
 او رجع زيد عالما ورجع نحو رجع زيد غنيا وحال نحو حال زيد فقير او سخي كقوله
 من ان عمر ان العداوة تتجمل مودة او تهيء العداوة الى بينة وبينك مودة او انتقل
 منها اليها آخره فيا لك من ثمن تحوّل ابنك كقوله فيا لك من ثمن تحوّل ابنك من اجل تحوّل النعمي
 اليه ونعمي بن النون الى النعمة وقوله ابوك بنيت الهرة وسكون الباء وبهم الهرة
 الثانية وسكون الواو اس بلاء وشدة وكحول وارثه مثل قوله تعالى فارتد بهيرا
 او صارت بهيرا يعني انه انتقل من صفة كونه غير بهير الى صفة البهير الذي هو كانه عليها

في قوله لا بد من
 في قوله لا بد من

في قوله لا بد من
 في قوله لا بد من

قدرة الذي يدل صفة للنهار الذي يدل عليه ان على ذلك النهار قد لا فعل فاعل يدل
 بعده ان اضحى وقد ان ما بعده ظل ومضاه ربحه يظل بفتح العين ضللا وضلولا
 بمعنى الكون في جميع النهار فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له السير في جميع نهاره
 هذا اذا كان الاقتران مضمون الجملة بوقته ان بوقت ظل فعلى هذا يكون قوله الذي يدل
 صفة للنهار ويرجع ضمير عليه اليه كما قلنا قال صاحب فتح السير وظل زيد قائما بمعنى صار قائما
 في جميع النهار وكذا ان لكونه اضحى متاسبا لما بعده او لدلالة على جزء من اوائل النهار
 في ضمن جميع النهار قد لا ان ظل على ما ارى على فعل بعده ان ظل وقد ان ما بعده
 بات ومضاه ربحه يبيت وبيات بيوتا ومبيتا وبيتوتة بمعنى الكون في جميع الليل
 فاذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله هذا اذا كان الاقتران
 مضمون الجملة بوقته ان بوقت بات قال صاحب فتح السير وبيات زيد قائما اي
 صار قائما في جميع الليل قد لا ان بات ان قد لا على ما بعده لكونه ان بات من الاصول
 ان من اصول الافعال الناقصة بخلاف ما في افعال بعده ان بات قد لا فانه قيل
 للمنفعة والضمير راجع اليها باعتبار لفظ من اللواحق وهذه الخمسة وهي اصبح
 وامس واضحى وظل وبيات موضوعات لا اقتران مضمون الجملة اكثرها من المعنى المأخوذ
 منها وهو مصدر اخبارها المضاف الى اسمها والمراد باقتران مضمون الجملة الاتصاف
 لا اتفاق فمضمون الجملة قيام زيد في قولنا اصبح زيد قائما باوقاتها من هذه الخمسة
 وهذه الاوقات الصباح والمساء والضحى والظلول وهو جميع النهار والبيتوتة
 وهو جميع الليل وقوله المدلول عليها ان على الاوقات صفة للاوقات بمعنى
 ان هذه الافعال الخمسة موضوعات لاجل بيان اقتران مضمون الجملة
 بالازمنة التي دلت تلك الافعال على تلك الازمنة بموادها لا بصورها
 لان الاوقات التي تدل عليها بصورها مشتركة في جميع الافعال سواء كانت
 ناقصة او لا اعني الزمان هو مدلول الفعل وتلك الازمنة الصباح والمساء
 والضحى والظلول ان جميع النهار والبيتوتة اي جميع الليل مثل اصبح زيد قائما
 وامس زيد مسرورا وضحى زيد حزينا وظل زيد سائرا وبيات زيد سائرا
 فاصبح يدل على اقتران قيام زيد بوقت الصباح فمعنى اصبح زيد قائما ان قيام زيد
 يقع بوقت الصباح وامس يدل على اقتران مسرور زيد بوقت المساء فمعنى
 امس زيد مسرورا ان مسرور زيد مقادون بوقت المساء وضحى يدل على اقتران حزن زيد

في هذا المثال

حزن زيد فمعنى اضحى زيد حزينا ان حزنه مقادون بوقت الضحى وظل يدل على هذا
 المثال اقتران بيوت السير لزيد في جميع نهاره فمعنى ظل زيد سائرا ثبت له
 ذلك في جميع نهاره ويدل بات في هذا المثال بيوت السير لزيد في جميع ليله
 فمعنى بات زيد سائرا ثبت له ذلك في جميع ليله قال السيلكوني قوله بموادها
 لا بصورها اي ليس المراد طهرها الاوقات المدلول عليها بصورها اعني
 الزمان الماضي لان المقصود ببيان المعاني التي يتميز بعضها عن بعض ولذا قال
 صار للماضيات من غير تعرض للزمان الماضي والزمان المدلول عليه بصورها
 مشترك بينها وبين سائر الافعال ولم يرد انها لا تدل على اقتران مضمون الجملة
 باوقاتها المدلول عليها بصورها فانها خلاف الواقع فان معنى اصبح زيد قائما
 انصف زيد بالقيام المتصف بالحصول في وقت الصبح في الزمان الماضي نصرة عليه
 في الرضى وغيره وقد يكون ان الخمسة او تلك الافعال الخمسة بمعنى صار بلا دلالة
 عليها ان على الاوقات المذكورة عند اصبح زيد عالما وكذا باوقات قد لا كون هذه
 الافعال الخمسة بمعنى صار واربعه فمعناها ايضا كونها بمعنى كما ذكره
 الشاعر مدلول قول البيضاوي على ما بينه المصنف في الامتحان لكنه مخالف
 لظاهر كلام المصنف حيث افترض هذه الافعال التسعة عما كانت بمعنى صار بقوله
 اذا كن بمعنى صار بعد تعداد ملحقات صار وجعلها من ملحقات ما زال بقوله كلما
 بمعنى ما زال بعد تعداد خمسة عشر فعلا فتفسير المصنف عبارة البيضاوي على خلاف
 البيضاوي في الامتحان لا يقتضيه صرف عبارة المصنف عن ظاهرها وتطبيقها
 لمراد البيضاوي لان لكل مقام مقال فالصواب جعل هذه الافعال التسعة
 من ملحقات ما زال كما هو الظاهر من عبارة المصنف لانه ملحقات صار كما جعل
 الشاعر واضح بعد الهزلة وعاش يقول اض زيد من سفره اي رجع او عاد زيد
 من سفره اي رجع من سفره اشارة الى انهما في الاصل بمعنى رجع فيكونان تامين
 وغدا يقال غدا زيد اي من في وقت الغداة اشارة الى انه في الاصل بمعنى من فيكون
 تاما ايضا وهو اي وقت الغداة كائن من اول النهار الى الزوال اي الى زوال الشمس
 من حد الوسط وراح يقول يقال راح زيد اي من في وقت الروح اشارة ايضا
 الى انه في الاصل بمعنى من في وقت الروح فيكون تاما ايضا وهو اي الروح ما بعد الزوال
 الى الليل والمراد الثالث باقواله يقال ويقال الى معانيها اللغوية ولا يخفى

في هذا المثال

ان الغالب في هذه الافعال الاربعة وهي اض وعاد وعذ وراح كونها في هذه
الاربعة تامة اذا كانت بهذه المعاني يعني اذا كانت الاولان بمعنى رجوع والاخيران بمعنى
وانما تكون هذه الاربعة في لا تكون هذه الاربعة ناقصة اذا كانت بهذه المعاني
انما تكون ناقصة اذا كانت في وقت كونها بمعنى صار نحو اض زيد عالما او صار
وكذا سائر فظهر ان عذ وراح اذا كانتا ناقصين لا بد لهما على الوقفين المدلول
عليهما من افعال ففكون في اذا كانت هذه الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار فنكون
هذه الاربعة من الملحقات في من ملحقات صار التي ذكرت سابقا من آل
القديم كما صرح في المصنف فيكون الغالب في هذه الاربعة كونها تامة او بما ذكر
في ان الغالب في هذا الامتحان في امتحان الازلياء فينبغي ان اذا كانت
هذه الاربعة من ملحقات صار فينبغي للمصنف ان تذكر هذه الاربعة في جنبه
ان صار مع سائر ملحقاته في صار لكن ان الا انه يمكن ان يقال في الجواب
من طرف المصنف اخر ان المصنف من التفعيل الاخير في اض وعذ وراح او وهما
عذ وراح لكونهما في الاخيرين متعلقين باض وعاد له نظيره كاصلة نظيره سقط
نونه بالاضافة الى اصبع وامس قوله في كونها في اصبح وامس او الاخيرين
بيانه لوجه النظر طرقي لاصلة طرفي سقطي نونه بالاضافة الى النهار
واخر ان المصنف الاولين وهما اض وعاد قد لهما في الاولان على
لاخر ومتعلق به في هذا الحمل كالمسافر الذي يعود الى المسافر في صد الرجوع
الى محله في المسافر في الى وطنه الاصلي وهذا معنى على ما في المعنى الذي هو
في ذلك المعنى المناسب لمعنا في الاولين الاصلي وهو الرجوع ولما فرغ
من الباطل في من المفردات بالنسبة الى ما في اوله لفظا ما قوله اراد في المصنف
جواب لما الشروع في الماويات في الى المركبات او الى الافعال التي كانت في اوله
لفظا ما فقال في المصنف وما زال ولما احتمل لفظ زال اشبه كما بين التام
والناقص اشار الى تعيين ما هذا المراد ففان في زال في زال في خاف
لا يستعمل الا ناقصا لا يستعمل في وقت صلاحية له ويلزم النفي
لا بد من زال يزيل مثل قال يزيل في خاف في خاف لان ما خوذ
من زال الذي كان مضارعه يزيل في ان ما زال الذي كان مضارعه في زال
يزول في تمام في فهو فعل تام لا فعل ناقص في الصحاح زال الشيء من مكانه يزيل

في ان الغالب في هذه الاربعة كونها تامة او بما ذكر في ان الغالب في هذا الامتحان في امتحان الازلياء فينبغي ان اذا كانت هذه الاربعة من ملحقات صار فينبغي للمصنف ان تذكر هذه الاربعة في جنبه ان صار مع سائر ملحقاته في صار لكن ان الا انه يمكن ان يقال في الجواب من طرف المصنف اخر ان المصنف من التفعيل الاخير في اض وعذ وراح او وهما عذ وراح لكونهما في الاخيرين متعلقين باض وعاد له نظيره كاصلة نظيره سقط نونه بالاضافة الى اصبع وامس قوله في كونها في اصبح وامس او الاخيرين بيانه لوجه النظر طرقي لاصلة طرفي سقطي نونه بالاضافة الى النهار واخر ان المصنف الاولين وهما اض وعاد قد لهما في الاولان على لاخر ومتعلق به في هذا الحمل كالمسافر الذي يعود الى المسافر في صد الرجوع الى محله في المسافر في الى وطنه الاصلي وهذا معنى على ما في المعنى الذي هو في ذلك المعنى المناسب لمعنا في الاولين الاصلي وهو الرجوع ولما فرغ من الباطل في من المفردات بالنسبة الى ما في اوله لفظا ما قوله اراد في المصنف جواب لما الشروع في الماويات في الى المركبات او الى الافعال التي كانت في اوله لفظا ما فقال في المصنف وما زال ولما احتمل لفظ زال اشبه كما بين التام والناقص اشار الى تعيين ما هذا المراد ففان في زال في زال في خاف لا يستعمل الا ناقصا لا يستعمل في وقت صلاحية له ويلزم النفي لا بد من زال يزيل مثل قال يزيل في خاف في خاف لان ما خوذ من زال الذي كان مضارعه يزيل في ان ما زال الذي كان مضارعه في زال يزيل في تمام في فهو فعل تام لا فعل ناقص في الصحاح زال الشيء من مكانه يزيل

يزول زوالا وعذ وراح فلان يفعل كذا انتهى قال الاستاذ قوله من زال يزال
في ما خوذ من زال يزال من باب علم اصله زول يزول قوله فان ما زال
تعليل ما خوذ من زال يزال او تعليل للتفسير بقوله من زال يزال مضارعه
في زال يزيل فقام في فهو تام لان ناقص كذا قالوا ولعلمهم ارادوا انه اذا كان
من باب علم يكون ناقصا مفتقرا الى خبر منصوب ويلزم النفي وان كان من باب نصر
يكون تاما فلا يحتاج الى خبر منصوب كذا افادوا قال الكرماني الفرق بين زال يزال
وبين زال يزيل الاول من الافعال الناقصة ويلزم النفي بخلاف الثاني وقال
بعض الشراح اذا كان من باب الرابع فهو من باب صار وهو ناقص بمعنى فرق
واذا كان من الاول يكون تاما بمعنى عجب وهو من الواو في خلا يقال في لا يجوز
ان يقال لا يزول امير بل يقال لا يزال امير وما فتنى يقع التاء وكسرهما في التاء
وبالهمزة بعد التاء وقيل بالياء المفتوحة بعد التاء وجه التمرير ان لم يوجد
هذه في الكتب المشهورة في اللغة والخف ولذا قال صاحب غايه التحقيق دو بالياء
وقال السبكي وما يرجح بكسر الراء من الهاء الرابع في الاصل في اصل اللغة
ان قيل لمتى نال ناقصا بمعنى زال عن مكانه في زال الشيء عن مكانه وما افتأ من الفعل
في من باب الافعال وما وني بالواو المفتوحة والنون المكسورة وبالياء المفتوحة
في من وني في ما خوذ من وني في الامر من الامور في في الفعل في بالكسر في كسر النون
فيها مثل وني في من باب يجب يجب فسر معناه الاصلي بقوله اضعف
يقال فلان لا يني يفعل في يفعل شيئا كذا في لا يني ال يفعل قال احمد نازي
ليقال في في الامر في بالكسر وني وني في في ضعيف وقال امام الايوب قوله
وما وني وهو فعل ماض يقال وني في مثل وني في في في ضعيف يقال فلان لا يني
يفعله او لا يني في فعله فان عدم الضعف عن شيء يوجب عدم الزوال عنه
وقال بعض المحققين قوله بالكسر في كسر النون في المضارع وبالفتح في الماضي
فيكون من باب ضرب يضرب كذا قيل لكن عند كسر فيها وما رام اصله روم
من رام يريم في وهو ما خوذ من رام يريم زجيا في برج قال الدمامي والغرض
من نقل ما قاله الدمامي ناقل عن صاحب التسهيل ان النون في الفعلين الاخيرين
فعلانا ناقصا في غايه الندرة نقلا عن ناقل عن صاحب التسهيل ان النون في الفعلين
او ما وني وما رام في ان النون في الفعلين الاخيرين ناقصين غير بيان
لا يكدان في لا يقران ان يعرفهما في الفعلين الاخيرين كما كونها ناقصين احد

في ان الغالب في هذه الاربعة كونها تامة او بما ذكر في ان الغالب في هذا الامتحان في امتحان الازلياء فينبغي ان اذا كانت هذه الاربعة من ملحقات صار فينبغي للمصنف ان تذكر هذه الاربعة في جنبه ان صار مع سائر ملحقاته في صار لكن ان الا انه يمكن ان يقال في الجواب من طرف المصنف اخر ان المصنف من التفعيل الاخير في اض وعذ وراح او وهما عذ وراح لكونهما في الاخيرين متعلقين باض وعاد له نظيره كاصلة نظيره سقط نونه بالاضافة الى اصبع وامس قوله في كونها في اصبح وامس او الاخيرين بيانه لوجه النظر طرقي لاصلة طرفي سقطي نونه بالاضافة الى النهار واخر ان المصنف الاولين وهما اض وعاد قد لهما في الاولان على لاخر ومتعلق به في هذا الحمل كالمسافر الذي يعود الى المسافر في صد الرجوع الى محله في المسافر في الى وطنه الاصلي وهذا معنى على ما في المعنى الذي هو في ذلك المعنى المناسب لمعنا في الاولين الاصلي وهو الرجوع ولما فرغ من الباطل في من المفردات بالنسبة الى ما في اوله لفظا ما قوله اراد في المصنف جواب لما الشروع في الماويات في الى المركبات او الى الافعال التي كانت في اوله لفظا ما فقال في المصنف وما زال ولما احتمل لفظ زال اشبه كما بين التام والناقص اشار الى تعيين ما هذا المراد ففان في زال في زال في خاف لا يستعمل الا ناقصا لا يستعمل في وقت صلاحية له ويلزم النفي لا بد من زال يزيل مثل قال يزيل في خاف في خاف لان ما خوذ من زال الذي كان مضارعه يزيل في ان ما زال الذي كان مضارعه في زال يزيل في تمام في فهو فعل تام لا فعل ناقص في الصحاح زال الشيء من مكانه يزيل

من الحجة الايكاد ان يعرفها من عنى ان من قصد اراد باستقراء القرين
 ان يتبع الغرائب والمص منهم كلها من كل واحد من المذكورات ببيان لكل واحد
 وقوله من مافتي الى ما دام ببيان للمذكورات بقول ليس كذلك بل من اصبح
 الى ما دام كما ذكرناه آنفا مع وجهه بعينه ما زال الا ان كان ان مافتي يختص
 بالجد ان يستعمل في مقام الانكار ويمتنع به عن غيرها قال صاحب المنافع قوله
 يختص بالجد ان لا يستعمل الا فيما يقتضي المتكلم وانكر مثلا لا تقول مافتي
 زيد يفعل هذا الا اذا استغنى هذا الفعل وانكره وقوله لا استغنى قوله
 يختص بالجد ان لا يستعمل من غير النفي اصلا بخلاف البعائ لانها تشمل بغيرها
 ان كانت تامة واما قوله تعالى تالله نفي تذكر يوسف فهو بعينه ما يقتضي
 ان ما زال في ذكره على ما في مختار الصحاح ان هذا البياح مبني على دليل
 بين في مختار الصحاح وهو ان ما زال له دوام خبره ان ما زال لاسم ان ما زال
 ان له دوام مفقود خبره لانه مبني على السكون ظرف من الظروف المبنية اما بعينه
 اول المدة وهو مبتدأ عند المص وخبر مقدم عند الزجاج وما بعده خبر مبتدأ وقوله
 قبله من قبل يقبل كعلم يعلم ماض من القبول وقاعله مستكن الى الامم والضمير
 الرجوع الى الخبر منصوب المحل مفعول الامم وقت يمكن ان يقبل الامم مفعول ذلك
 الخبر قال البعض قوله من قبله من زمان امكان قبول اسمه بمضمون خبره وقال
 السيد عبد الله قوله من قبله من زمان يكون الامم قابلا للخبر في المعناد فانه
 لا يفهم من قوله ما زال زيد امير انه كان كذلك في اول وجوده بل في زمان يمكن
 فيه الامارة به وهو وقت البلوغ الذي يمكن القيام بها فيه وانما تعيد هذه
 الافعال الاثبات مع انها للنفي لان ما للنفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الاثبات
 وانما يفيد استمرار الاثبات لان تعيد نفي الشيء سواء كان ذلك الشيء اثباتا او نفي
 بزمان يوجب ان يعلم ذلك النفي في جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانه تعيد
 اثبات الشيء بزمان لا يوجب عموم الاثبات في جميع ذلك الزمان الا ان
 اذا قلت ضرب كفي في صدد هذا القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمان الماضي
 بخلاف ما اذا قلت ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب في جميع اجزاء الزمان الماضي
 وقال صاحب المنافع قوله من قبله من قبل الامم الخبر وهذه مبتدأ وجلة قبل خبره
 بتقدير المضائق من ابتداء زمان دوام الخبر للامم زمان قبله من هذا التركيب وجه
 اخر

انما هو ان ما زال في ذكره على ما في مختار الصحاح ان هذا البياح مبني على دليل بين في مختار الصحاح وهو ان ما زال له دوام خبره ان ما زال لاسم ان ما زال ان له دوام مفقود خبره لانه مبني على السكون ظرف من الظروف المبنية اما بعينه اول المدة وهو مبتدأ عند المص وخبر مقدم عند الزجاج وما بعده خبر مبتدأ وقوله قبله من قبل يقبل كعلم يعلم ماض من القبول وقاعله مستكن الى الامم والضمير الرجوع الى الخبر منصوب المحل مفعول الامم وقت يمكن ان يقبل الامم مفعول ذلك الخبر قال البعض قوله من قبله من زمان امكان قبول اسمه بمضمون خبره وقال السيد عبد الله قوله من قبله من زمان يكون الامم قابلا للخبر في المعناد فانه لا يفهم من قوله ما زال زيد امير انه كان كذلك في اول وجوده بل في زمان يمكن فيه الامارة به وهو وقت البلوغ الذي يمكن القيام بها فيه وانما تعيد هذه الافعال الاثبات مع انها للنفي لان ما للنفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الاثبات وانما يفيد استمرار الاثبات لان تعيد نفي الشيء سواء كان ذلك الشيء اثباتا او نفي بزمان يوجب ان يعلم ذلك النفي في جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانه تعيد اثبات الشيء بزمان لا يوجب عموم الاثبات في جميع ذلك الزمان الا ان اذا قلت ضرب كفي في صدد هذا القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمان الماضي بخلاف ما اذا قلت ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب في جميع اجزاء الزمان الماضي وقال صاحب المنافع قوله من قبله من قبل الامم الخبر وهذه مبتدأ وجلة قبل خبره بتقدير المضائق من ابتداء زمان دوام الخبر للامم زمان قبله من هذا التركيب وجه اخر

او وجه اخر مفصلة في معرب الكافية في هذا البحر قوله فمض ما زال زيد
 عالما مثلا تفريع على قوله وهو له دوام الى هنا ومبتدأ خبره قوله دوام العلم له
 ان لزيد من زمان البلوغ لان ما فيه للنفي وفي زال مع النفي ونفي النفي يفيد
 دوام الوجود واستمرار الثبوت واعتباره من زمان بقرينة العقل او
 لان نفي النفي يفيد عموم النفي لان الشيء في حيز النفي عام فمض زال وقع زوالا
 ومعنى ما زال لم يقع زوالا وعموم النفي يفيد دوام الثبوت والوجود او من زمان
 المراهق من الغلام الذي قارب الاحتلام وفي الصحاح وراحق الغلام فهو
 مراحق ان قارب الاحتلام اذا كان الامر كذلك فلا يضر انتفاؤه من العلم
 في اوائل زمان الصبا او الصباوة قوله لعدم امكان القبول ان قبول العلم على
 لعدم الضر قال البعض قوله لعدم امكان القبول متعلق بلا يضر وعلة له ان
 بعينه امكان قبول الامم الخبر فربما قبول المراهق مثلا العلم ولزم ان كل واحد من المذكورات
 اذا اريد به استمرار الثبوت قال صاحب المنافع قوله ولزم ان ما زال وكذا كل ما كان
 بمنزلة النفي بدخول ادولته عليه لفظا وبصوفا او تقدير كقوله تعالى تفتأ تذكر
 يوسف ان لا تفتأ ولا تزال قال صاحب المنافع قوله النفي بدخول ادولته عليها
 لفظا او تقدير اشئ في كونه من كون كل واحد من المذكورات او في كون ما زال
 وكذا كل ما كان بمنزلة ناقصا وما دام وهو لتوقيت امر ان لتعيين وقت شيء
 والمعاد بالامر مضمون الفعل الذي ذكر قبله دام بمدة ثبوت خبرها او بمدة ثبوت
 مضمون ما دام وقوله لاسمها متعلق بالثبوت والضمير راجع الى ما دام مع وضع
 وذكر ما دام لا فائدة بياح وقت امر وتعيينه بوقت امتداد كون خبرها ثابتا لاسمها
 بان جعلت تلك المدة طرف زمان لذلك الامر قوله لان علة لتوقيت امر بمدة ثبوت
 خبرها لاسمها قال الاستاذ قوله لان ما من افادة بياح وقت امر وتعيينه بوقت امتداد
 كون خبرها ثابتا لاسمها حاصلة بلفظ ما لان لفظا ما او افادة ذلك المراد ودلالاتها
 مع الوقت هي حاصلة بلفظ ما لان لفظا ما فيها من في ما دام مصدرية بتقدير الزمان
 قبله فهو مع فاعله في تأويل المصدرية ان ما المصدرية موصولة حرفية وما بعدها
 من الفعل صلتها والموصول مع الصلة في تأويل المصدرية بتقدير الزمان قبل المصدر
 كثير كما في آتيت خفوق النجم ان آتيت وقت خفوق النجم ان غير وجه ولذا ان
 ولاجل انما لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها ولاجل كونها لتوقيت المذكور احتياج

انما هو ان ما زال في ذكره على ما في مختار الصحاح ان هذا البياح مبني على دليل بين في مختار الصحاح وهو ان ما زال له دوام خبره ان ما زال لاسم ان ما زال ان له دوام مفقود خبره لانه مبني على السكون ظرف من الظروف المبنية اما بعينه اول المدة وهو مبتدأ عند المص وخبر مقدم عند الزجاج وما بعده خبر مبتدأ وقوله قبله من قبل يقبل كعلم يعلم ماض من القبول وقاعله مستكن الى الامم والضمير الرجوع الى الخبر منصوب المحل مفعول الامم وقت يمكن ان يقبل الامم مفعول ذلك الخبر قال البعض قوله من قبله من زمان امكان قبول اسمه بمضمون خبره وقال السيد عبد الله قوله من قبله من زمان يكون الامم قابلا للخبر في المعناد فانه لا يفهم من قوله ما زال زيد امير انه كان كذلك في اول وجوده بل في زمان يمكن فيه الامارة به وهو وقت البلوغ الذي يمكن القيام بها فيه وانما تعيد هذه الافعال الاثبات مع انها للنفي لان ما للنفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الاثبات وانما يفيد استمرار الاثبات لان تعيد نفي الشيء سواء كان ذلك الشيء اثباتا او نفي بزمان يوجب ان يعلم ذلك النفي في جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانه تعيد اثبات الشيء بزمان لا يوجب عموم الاثبات في جميع ذلك الزمان الا ان اذا قلت ضرب كفي في صدد هذا القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمان الماضي بخلاف ما اذا قلت ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب في جميع اجزاء الزمان الماضي وقال صاحب المنافع قوله من قبله من قبل الامم الخبر وهذه مبتدأ وجلة قبل خبره بتقدير المضائق من ابتداء زمان دوام الخبر للامم زمان قبله من هذا التركيب وجه اخر

ار لفظ ما دام الى كلام ار الوجود كلام مستقل بالانفاد بقوله ار لفظ ما دام
 وقوله لانه مستقل باحتياج وعلة له انما احتاج اليه لان لفظ ما دام حينئذ مع
 ار لفظ ما دام وخبره ار لفظ ما دام ظرف ار لذلك الامر والظرف فصفة غير مستقل
 بالانفاد فلما بدل من ناصب كاجلس ما دام زيد جالس ار اجلس مدة دوام جلوس زيد
 فتقدم اجلس بعد الامر الذي ار يد تقييده وقوله ما دام ظرفه وليس في الصياح ان ليس
 كلمة نفي وهو فعل ماض واصلا ليس بكسر الياء فكنت مستقلا ولم تقلب
 الفا لانها لا تنصرف من حيث استعملت بلفظ الماضى للحال والدليل على انها فعل قولهم
 لست ولستما ولستم كقولهم ضربت وضربتما وضربتتم انتهى وقيل هو فعل ماضى
 ناقص اصله ليس كعلم حذف كسر الياء على خلاف القياس وقال قصب زاده
 اصله ليس بكسر الياء فكنت تخفيفا ولم يقلب الفا لانها لا تنصرف وقوله وليس
 مبتدأ وقوله لتنى مضمون الجملة ظرف مستقر خبره ار كائن لتنى مضمون الجملة وقوله
 حالا بالنصب على انه مفعول فيه لتنى ار في الحال معنى ان لفظ ليس الذي هو محدود
 من الافعال الناقصة كائن لتنى مضمون الجملة التي فيها مرفوعه ومنصوبه في زمان
 د معنى هو المبتدأ و زمانه سواء كان مبتدأ في الماضى والمستقبل او لا مثل ليس زيد قائما
 ار الآن وهذا هو مقتضى الجملة فان مضمون الجملة هو قيام زيد وهو مفعول في الحال
 او لتنى مضمون الجملة مطلقا ار حالا كانه او غيره ولذلك معنى ان كلمة ليس تكونها غير دالة
 بخصوصها بزمان الحال بغير تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن
 وتارة بزمان ماضى قد ليس خلق الله مثله فان الحقة المتنى ماضى عن وقت التكلم
 وليس بممتد الى وقت الاخبار وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يديهم يا ايها
 ليس مصروف عنهم فان المصروف في يوم القيمة وهذا استقبال بالنسبة الى وقت النزول
 وهو من ذهب سبويه اخره ار لفظ ليس ار اخره عما قبله مع اصله ار لفظ
 ليس في الفعلية ومع بساطة ار لفظ ليس بخلاف ما قبله لانه ما وى قال البعض قوله
 بساطة ار ليس ار مع بساطة بالنسبة الى المأويات وقوله لعدم كما كره ار
 لفظ ليس علة لتأخير او متعلق بآخر في الفعلية وقوله لتبهره ار لفظ ليس
 علة لعدم الكمال في الفعلية بالحرف في الصورة ار في التلطف كليت موازن
 وليس في هذا الحروف والحركات في الكونه وفي عدم التصرف من حيث الصيغة والمافع
 من ذكر الافعال الناقصة التي تكون ناقصا بالمرأه مشرعا في ذكر الافعال الناقصة
 التي تتضمن معنى الفعل الناقص فقال وقد يتضمن الفعل التام ار وقد يجزئ
 كثير من الفعل التام معنى صار ار يدل ار الفعل التام عليه ار على معنى صار مع

في هذا الموضع في قوله ار لفظ ما دام

مع دلالة ار الفعل التام على معناه ار الفعل التام قوله الاصل صفة للمعنى
 وهذا التفسير مدافق لتفسير القليل الثالث حيث قال فيما سبق التضمن هو عبارة
 عن ان يقصد بالذكور معناه الحقيقى ويلاحظ معنى آخر معناه لا لتفسير القليل
 الاول ولذا نقاه الشارع فيهما في بقوله وليس المراد بهذا التضمن الذي سبق
 ذكره قال بعض محققى هذا الكتاب قوله ار يدل عليه مع دلالة على معناه الاصل
 عين ما صرح به فيما سبق عند قول المصنف في الديباجة فوجب ترتيبها على ثلثة ابواب
 فتقول الثالث فيما سيأتى من وليس المراد بهذا التضمن الذي سبق ذكره فاسد
 غير صحيح اذ بين القولين منافاة كما لا يخفى اللهم الا ان يقال ان المراد بقوله الآية
 ليس المراد بهذا التضمن الذي سبق ذكره ار بالجملين المذكورين فيما سبق من جعل
 ثابتا والمضى حالا على رأي ومن جعل المضى ثابتا والاصل حالا على رأي آخر
 ولا انحصار الى هذين الجملين هنا بل لا استحال بالجمل الاول من هذين الجملين
 فهنا اصل كما هو المثال ههنا من تفسير امثلة البحث بل يجري هنا الحال والخبر
 والوصف وغيرها من التمييز جميعا او منفردا وفيما سبق حال لا غير باحد الجملين
 المذكورين ولذلك ار وكونه دالا على معنى صار مع دلالة على معناه الاصل او وكونه
 المراد بقوله وقد يتضمن الى ذلك قال البعض قوله ولذا ار لاجل كون قوله وقد يتضمن
 معناه بقوله مع دلالة على معناه الاصل لم يقل بقوله وقد يتضمن الفعل التام
 معنى صار وقد يكون الفعل التام بمعنى صار قوله فيصير مسطوف على يتضمن
 والفاء سببية والية اثبات الشارع بقوله ار يصير ذلك الفعل التام
 بسبب هذا التضمن ار تضمن معنى صار قال ذنب زاده الفاء في تفسير عا لفظ
 مع السببية ناقصا قوله ار محتاجا الى خبر منصوب تفسير لنا قوله او يكون معناه
 ار الفعل التام الاصل صفة كلفه حالا او خبرا بعد خبر او وصفا خبر يكون قوله لهذا الخبر
 المنصوب لذلك الفعل متعلق لقوله وصفا وقوله وكذا قوله في الحال قيل هو
 قيد لكل اقول لا يساعده طرفه قوله للتأكيد متعلق ايضا لقوله وصفا لكن
 الاول للمطلق والثاني للمقيد قال البعض قوله للتأكيد قيد لقول الشارع
 لهذا الخبر قوله والمبالغة عطف على للتأكيد من قبيل عطف اللازم على المنزوم
 اقوله في كون معناه الاصل حالا او خبرا بغير او وصفا جذا فلا معنى في كون معنى الفعل
 الاصل حالا او خبرا او وصفا لان الحالية والخبرية والوصفية مما يجري على الالفاظ
 لا على المعاني بل الحال والخبر والوصف ليس الا نفس الفعل بعد ان يغير لهما كي يصلح للالية

في هذا الموضع في قوله ار لفظ ما دام

٧ اقول قلادرجه لعلنا نرى وجهه المرجيه مني على ان الضيق هو الشراب من فضل
الفضل يعاقل مسامحة وتكبر. الشيخ جميل الضيق نايتا والاصل حاله على ان وجهه من فضلكم
الفضل

وقد صرح ان ارجن في هذا الباب بالانضمام المذكور الى امر تحقيقه هنا على عند قول المصنف رحمه الله تعالى في حاشية الاصل

مطهر
رحمہ اربیدل علیہ مع ولادت

فلا وهو المعلق المنصوب المذكور بعده ر بعد الفعل التام هنا ر
في قوله تعالى فتمثل لها بشراً سوياً او في مثال المتن او في كل من المثالين المذكورين
في المتن و المنصوب المذكور بعده في المثال الاول عشرة وفي الثاني عالماً
قوله اذا لم تعلق مبتدأ خبره قوله ليس باجنب للفعل التام كي لا يخفى على ذوي الاقدام
وقد لا يعتبر هذا التضييع ر تضييع معنى صار قبلي الفعل تاماً فيلزم ر فينبذ
ليكون المنصوب المذكور بعده ر بعد الفعل التام حالا خبر ليكون في الاغلب
والاكثر ر في الغلب الاستعمال وقد يحتمل ان يكون ر المنصوب حالا ومميزاً
ومفعولاً له كما صرح به ر في ذلك الاحتمال البيضاوي في تفسيره في قوله تعالى و تحت
كلمة ربك صدقات و الاخبار و المعاميد و عبدك في الاقضية و الاحكام عندكم التسعة
بهذا ر سبب هذا الواحد او ملاب به عشرة فبتم معنى صار ر صار التسعة
بهذا عشرة تامة حسب اللغة من تمام الشيء بالشيء كون الثاني جزءاً من الاول
فلفظ التام هو مأخوذ من الاصل الذي هو تم باعتبار معناه ر تم
الاصل صفة المفعول و ذلك اللفظ حال من المفعول في صار او خبر بعد خبر
او و صنف لهذا الخبر و على الاول يكون المتضمن ثابتاً بالضرورة قال بعض الكمل
التضييع ملاحظة معنى الفعل اللازم بمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعماله اعماله
و لا يبرزه في مقام التفسير طريقه جعل الاصل ثابتاً والمتضمن حالاً وثانها
عكس هذا بمعنى بان يجعل الاول حالاً والمتضمن ثابتاً وقد اختار المصنف في التفسير
الطريق الثاني حيث جعل الاصل الذي هو تم حالاً وجعل المتضمن اصلاً فليس
هذا التضييع كالتدريس سبق ذكره ر بالجوابين المذكورين فيما سبق من جعل الاصل
ثابتاً والمتضمن حالاً على من ذهب ومن جعل المتضمن ثابتاً والاصل حالاً على من ذهب
اخرى هذه المسألة من تفسير هذا المثال ومن تفسير ما بعده من قوله و كمل
زيد عالماً ر صار عالماً كما ملاماً مأخوذ من كمل باعتبار معناه الاصل و غير ذلك مثل
عدل زيد اصير ر صار اصير اعاد لا مأخوذ من عدل باعتبار معناه الاصل ثم شرع
في بيان مسئلتها فقال ويجوز تقديم اخبارها بفتح الهزة جمع الخبر ر يجوز تقديم
اخبار هذه الافعال الناقصة ان لم يكن خبرها على انفسها مالم يعرض ما يقتضي
تقديمها لكن كان مالم في يجب التأخير هذا ان اريد بالجواز نفي الضرورة من الطرفين
وان اريد نفيها عن طرف فقط وهو جانب التأخير فقول ويجوز التقديم مالم يمنع مانع

منه فيحمل الجواز للوجوب الا ان لا يجوز تقديم خبر ما من فعل ناقص بقرينة اليقين
 في اوله او في محل اوله لفظا تاما فيا والمراد به لفظ فلذا قدر اللفظ لكنه ينتقص
 بما الزائدة فيها واقعة في اول في اول ذلك الفعل ولو قدر الكلمة كانت ملا
 للناحية والمصدرية كما في مازال وملحقا به المصدريا كما في ما دام سواء اعتبر
 التقديم على مجموع ما ومدخله او على مدخله فقط اما الاول فلا يقتضيه الصدارة
 بل هو عدم جواز ما في خبر ما المصدرية عليها واما الثاني فلهذا امتزاجها
 او ما ليس في اوله كما اذا دخلت عليه يجوز تقديم على الفعل للجمع مما مثل ما في
 كان زيد لعدم الاستزاج ولا يقال قاعا ما كان زيد لوجوب الصدارة كما في
 في فتح الاسرار على كتاب الاظهار قوله من مازال الى ما دام بياض لما الاولى
 المصدر بفعل ناقص او بياض لما الاولى مقيدا بالصفة مع فاعلها وخضار مع
 المستثنى بقوله من مازال الى ما دام حملا على المتبادر لكن التحقيق في هذا المقام
 نقد الاطلاق وتعميم الكلام الى كل ما في اوله ما سواء كان ما في اصل الفعل ناقص
 المسموع من العرب ذكر ذلك الفعل مع ما اوجبت ما على فعل ناقص ليست فيه
 ما من كان وصار واصبح وغيرها اذح ايضا لا يتقدم الخبر على ذلك الفعل فلا يقال
 قاعا ما كان زيد الا ان الفرق بين الذي فيه ما في الاصل وبين الذي اثبت ما
 على ما ليس فيه ما جواز تقديم الخبر بادخال ما على الخبر المتقدم فيجوز ان يقال
 ما في قاعا ما كان زيد فلا يجوز هذا الفعل والتقديم في مازال واخواتها فلا يقال
 ما في قاعا ما كان زيد لان ناقصة هذا القسم مع ما يغير انفكاك ولما انفكاك
 من فعله فاذا انفك وانفصل منه خرج من كون فعله ناقصا واعلم انه قد وقع اختلاف
 في تقديم خبر ليس على ليس فاللهد والكوفيين وابن السراج والجرجاني ومن تبعهم
 قالوا لا يجوز تقديم خبر ليس مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم مفعول النفي عليه
 والمبصريون وسيبويه والسيامي والفارسي قالوا انه يجوز التقديم بناء
 على انه فعل ويجوز تقديم مفعول الفعل عليه اما اذا دخل لفظا تاما فيا كان او
 مصدريا اول لفظ ان بكسر الهمزة ونون الموحدة الساكنة يعني النافية على سائر
 الافعال الناقصة متعلق بدخل ما في الافعال الناقصة التي ليس في اوله لفظا تاما
 او ان قاعا ما كان زيد وان للتوصيلية لم يجز التقديم في خبر عينية على سائر
 الافعال معها ما وان لكن اي الا انه يجوز في التقديم بالفصل بينه وبين سائر
 الافعال وبينها وبين ما وان لان ما وان لا يمتنعان للفصل كانه وان لان مفعول فعلهما يتقدم

يتقدم عليها لانها لا يقتضيان الصدارة كذا قال الفاضل العصم غوما قاعا
 كان زيد مثال للفصل بينه وبين ما خبره او نحو ان قاعا كان زيد مثال
 للفصل بينه وبين ما خبره واما اذا دخل ما او ان في هذه الافعال الناقصة
 او على هذه الافعال الناقصة قال البعض قوله واما في هذه الافعال الناقصة
 من مازال الى ما دام فلا يجوز الفصل بينهما من بين هذه الافعال وبينها
 اما ان وعدم الجواز ثابت لثبوت امتزاجها من هذه الافعال قال البعض
 قوله لثبوت امتزاجها من هذه الافعال متعلق فلا يجوز وعلة له معها ان ما وان
 وكونها من وكون هذه الافعال بمنزلة افعال مثبتة بسبب دخول اداة النفي
 لان اداة النفي لما دخلت على هذه الافعال التي معناها النفي افادت الثبوت
 فصارت بمنزلة افعال مثبتة لان نفي النفي اثبات قوله حتى يجوز التقديم
 للنفي بقوله فلا يجوز الخ يعني فلا يجوز تقديم الخبر بالفصل بينهما وبينها وقوله
 فلا يجوز تفصيل الحكم المذكور من لا يجوز نحو قاعا ما كان زيد خلافا للكوفيين
 ووافقهم ابن كيسان من البصريين في غير ما دام فانهم يجوزونه نظرا الى كمال
 امتزاجها وصيرورتها مثل فعل مثبت في المفعول ولا نحو اجلس جالس ما دام
 زيد مثال لما المصدرية من ولا يجوز ايضا اجلس جالس ما دام زيد وعدم جواز
 التقديم ثابت لانه لان لفظه ما قال البعض قوله لانه من لفظه ما متعلق
 فلا يجوز وعلة له اما نافية كما في نحو مازال زيد بقوله لها من ما الداخلة على هذه
 الافعال ظرف مستقر خبر مقدم وقوله صدر الكلام مبتدأ مظهر من كانه لها صدر الكلام
 كما لا ينبغي ان يولد تقدم الخبر على هذه الافعال يلزم تقديمه على ما ايضا لا امتناع
 بينه وبين مدخله في يلزم تقديمه على ما وجب له الصدارة قال البعض قوله لها
 صدر الكلام ليعلم من اول الامر ان الكلام على النفي فلا يعمل من اذا كان لها
 صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها من فلا يعمل الفعل الذي وقع بعده ما النافية فيما قبلها
 من في المفعول الذي وقع قبل ما النافية قال الأستاذ قوله فلا يعمل من اذا كان الامر كذلك
 فلا يعمل ما من فعل بعدها من بعد ما فيا من مفعول قبلها من قبل ما قوله او مصدر
 مطلق على قوله اما نافية من اولها مصدرية كما في ما دام وسيجي ان مفعول المصدر
 لا يتقدم عليه من المصدر عند الجمهور لانه مقدربان مع الفعل ومفعول المصدر
 لا يتقدم على المفعول وكذا في حكمها وكذا في الحكم مثل ذلك يعني لا يجوز التقديم
 من تقديم الخبر في هذه الصورة ايضا قال السراج الاول قوله وكذا ان لا يجوز
 تقديم خبر ما في اوله ما النافية لا يجوز التقديم من تقديم الخبر ان بدل من التبديل

ار لفظ بمنزلة ما ار لفظا عند ابن قاسم لما مر آينا من الدليل على
 حيث قلنا فانها كما ان في قوله في شرحه على الكافية لا صدارة له ار لفظا
 قوله لانه ار لفظ لا علة لعدم الصدارة له وقوله لكثرة ار لكثرة ووجه ار لا
 متعلق بصار مبتدأ بعده في الكلام حتى انه لا يقع بين الحرف ومعمول ار الحرف
 مع شدة اتصافهما نحو كنت بلا مال مثال لو وقع بين الحرف ومعمول الذي هو
 هم وقوله ار يد ان لا يخرج من ل لو وقع بين الحرف ومعمول الذي هو فعل
 وقيل قوله ار يد ان لا يخرج حال من فاعل يقع ار والحال ار يد ان لا يخرج لفظا
 عن كونه حرف نفي انتهى اقول انه منفي من المقام قوله صار مبتدأ لا متعلقا بجملة
 خبره ان في قوله لانه لكثرة قوله عن منصب الصدارة متعلق بمنزلة ار
 عن رتبة الصدارة واما تقديم خبرها ار خبر كل واحد من هذه الافعال
 الناقصة على اسمائها ار على اسم كل واحد منها لان الجمع اذا قبل بالجمع يقتضيه
 انقام الاحاد الى الاحاد فيفهم ذلك التقديم جوابا عما في بحث المحول المقصود
 من الكلام الذي ذكره في بحث المحول المقصود قوله من قوله ار المصنف
 بيانه للكلام المقدر هنا الذي اشار اليه انما قال ان بعض قوله من قوله ار
 ار المصنف متعلق ليفهم من قوله المصنف وامره ار حكم خبر باب كانه
 كما مر خبر المبتدأ ار حكم خبر المبتدأ في التقديم يعني لم يذكر المصنف جوابا لتقديم اخبارها
 على اسمائها لكونه مفهوما من قوله وامره كما مر خبر المبتدأ في جواز التقديم لان تقديم
 الخبر على المبتدأ سبيل شريح في بيانه القسم الثاني من الافعال الناقصة فقال
 والقسم الثاني من القسمين ار من قسم الفعل الناقص وهو الذي لا يتبادر
 من اطلاقه لان له لهما خاصا ما ار فعل ناقص اشار الى ان ما موصوف وعبارة
 من فعل ناقص بمعونه المقام يدل على معنى القرب مع الحال ار الى الحال يعني يدل على معنى
 فهو قرب الجز الى الحال او يدل على قرب حصول الجز للكم او يدل على قربة زمان
 خبره الى زمان الحال او يدل على معنى هو قرب اتصاف الكم بمضمون الجز الى زمان الحال
 او يدل على معنى فهو قرب مضمون الجز من الحاضر الى الحال والله اعلم حقيقة الحال
 فقوله من الحال قيد للقرب خرج به ار خرج من تعريف القسم الثاني بقوله يدل على معنى
 الناقص المقارن وهو القسم الاول من القسمين قال الاستاذ قوله الناقص
 المقارن من كانه الى ليس وهذا ار وبهذا التعريف او وهذا الحد يعني قوله يدل
 على معنى القرب حد جامع لا افراد الحرف بالفتح وما عدا كانه قوله واما كون ذلك ان

ار ذلك القرب دفع لما سرد على التعريف ومبتدأ خبره قوله فخرج فيما بعده
 قوله مر جوا بالمتصل خبرا للكون كما في عني في قوله عني زيد ان يخرج فان عني فيه يدل
 على قرب حصول الجز لزيد الجز زمان الحال بسبب انك ترجو ذلك وطعمه لا انك جازم به
 او جزو ما كما في قوله قد لك كما مر ان يخرج فان كما في قوله يدل على قرب حصول الجز
 لزيد الى زمان الحال الجز ملك بقرب حصوله او مشروعا في صاحبه ار في صاحبه القرب
 وهو الجز فان معنى كرب زيد ان يخرج قرب حصول جزو زيد الى زمان الحال قال
 الاستاذ قوله او مشروعا في صاحبه ار في صاحبه القرب وهو الجز فرب في قوله
 كرب زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الجز لزيد الى زمان الحال بجزم المتكلم بشرع
 فيما يخص الجز وقس عليه غيره وقال الآخر قوله او مشروعا في صاحبه ار او مشروعا
 في صاحبه القرب ككرب وهلمبل وطفق واخذ واقبل وطيب وجعل وعلق فانها تدل
 على حصول شروع الفاعل في الخبر ومن ارجو ضمير في مثل لصاحبه على ما ذكره فقد اخطأ
 لعل هذا شأ من عدم يتبع كبت القدم قوله فخرج ان فهو خارج جواب لما عن الحد ار
 عن حد هذا القسم الثاني وهو قوله ما يدل على معنى القرب قوله وظيفه عطف على قوله
 فخرج تحت الفاء لفدية ار مشوية الى اللغة خارج عن العرف ولذلك ان وكونه خارجا
 عن الحد ووظيفه لفدية لم يتقرر ان المصنف هنا ان لهذه المعاني قال البعض قوله لها ار
 لهذه المذكورات عن كونه مر جوا او جزوا او مشروعا في كانه عني ان الحجب حيث قال
 افعال المقاربة ما وضع لدنو الجز رجاء او حصولا او اخذ فيه ار مشروعا فيه والاول عني
 والثاني كاد والثالث طفق وكرب وجعل واخذ وطفق كاد اشترى كلامه ويسمى هذا القسم
 في الاصطلاح افعال المقاربة ويعبر عنه بهذا اللقب ولا تشمل افعال المقاربة الا ما فيه
 الاكاد واوشك فانها في معنا رعيها وتدرج تحت اسم الفاعل منها قوله لدنا لهما ار
 هذه الافعال علة للتسمية ومتعلق يسمى عليها ار على المقاربة ولا تكون اخبارها
 بفتح الهمزة جمع الجز ار خبر كل واحد منها ار من هذه الافعال وفيه اشارة الى ان الاضمة
 للاستغراق وانما حملها به لدفع الفاء كما لا يخفى قال البعض قوله ار خبر كل واحد منها ار
 وفيه الاضمة لا يشتر الى ان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقام الاحاد الى الاحاد الا انك فعلا
 مضارعا يعني لا تكون اخبارها شيئا الا فعلا مضارعا وقوله الا فعلا مضارعا مستثنى
 مفرغ منصوب على انه خبر لقوله لا تكون فان معنى الاستثناء المفرغ وهو اذا كان الكلام
 غير موجب والمستثنى منه محذوف وهذا ان يكون اصل العامل مشغولا بالمحلول الذي يكرهه الا
 وفارغا بسبب اشتغال عن معمول الاصل فان اصل خبر لا تكون هو المحذوف يعني انه لا يجوز ان تكون
 اخبار هذه الافعال لهما ولا فعلا ما ضيا بل يجب ان تكون مضارعا كذا قال الامام الايوب

في قوله فخرج ان يخرج فان عني فيه يدل على قرب حصول الجز لزيد الجز زمان الحال بسبب انك ترجو ذلك وطعمه لا انك جازم به
 او جزو ما كما في قوله قد لك كما مر ان يخرج فان كما في قوله يدل على قرب حصول الجز لزيد الى زمان الحال الجز ملك بقرب حصوله او مشروعا في صاحبه ار في صاحبه القرب
 وهو الجز فان معنى كرب زيد ان يخرج قرب حصول جزو زيد الى زمان الحال قال الاستاذ قوله او مشروعا في صاحبه ار في صاحبه القرب وهو الجز فرب في قوله كرب زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الجز لزيد الى زمان الحال بجزم المتكلم بشرع
 فيما يخص الجز وقس عليه غيره وقال الآخر قوله او مشروعا في صاحبه ار او مشروعا في صاحبه القرب ككرب وهلمبل وطفق واخذ واقبل وطيب وجعل وعلق فانها تدل على حصول شروع الفاعل في الخبر ومن ارجو ضمير في مثل لصاحبه على ما ذكره فقد اخطأ

لا سيما ان لا يكون اسم لا يقال عنه زيد مطلقا واما قولهم عن الغدير ابو جعفر
فان ذكرا في حقنا والصحيح قوله الغدير تصغير على جميع الشدة والشفة والابو جعفر
جمع بآيس وهو ضمة العيش ولا يكون ما ضليا بالاسم في جميع كلام العرب
ولا يقال عنه زيد مطلق وذلك ان يكون الخبر مضافا فعلا فقط لما مر قوله من انما ان الافعال
المقاربة بيانه لما مر او بيانه لما مر قوله على معنى القرب من الحال ان الى الحال قوله
او جوا بالفتب حال من القرب او مجزوعا ومشرعا في صياجه ان في صاحب القرب
وهي ان الافعال المقاربة لا لا تتصل في القرب تقتضي كون خبرها ان الافعال المقاربة
ان لا فعل يدل ان ذلك الفعل على الاستقبال والحال وما يصح ان ذلك الفعل لان يدخل
ان لا فعل عليه ان على ذلك الفعل وما عبارة عن ان المقصد به وفاء على ليدخل يدل
جملة صفة ما او صلة والضم المستمرة راجع الى ما باعتبار لفظه على الرجاء والاستقبال
وذلك ان ما يدل على الاستقبال والحال لا يكون الا مضافا غالبا لا ماضيا ولا ما نحو
انما مثاله نحو عنى ثم ذكره اصله بقوله وخبره ان على يكون الفعل المضارع الكائن مع ان
المصدرية الدلالة على الرجاء والاستقبال وانما صدر المضاف بان توضيحي وتأكيد
للرجاء الذي فيه ان على قال البعض قوله توضيحي وتأكيد ان لاجل توضيحي وتأكيد
على تكون المضارع للرجاء الذي فيه ان على يستعمل خبره على ذلك اذ ان وما كانا
لست لا اشارة الى ان قوله غا بها ظرف او مفعول مطلق لفعل مفهوم بما قبله باعتبار الموصوف
نكته في ارتكاب تكلف بلا مقتضى الاولى ان يجعل ظرف للنسبة الحكيمة بين المجتهد والخبر مثله
بتقدير الموصوف ان زمانا غالبا او للظرف المستقر وهو مع او مفعول مطلق في زمانا او كونا
غالبا كما جعل في بحث المفسر حيث قال كونا او زمانا مطلقا فانهم ولا بد ان يتقدر
مضافا وذلك اما في جانب الاسم نحو على حال زيد ان يخرج فان الخروج انما يجوز
حمله حيث يتجه على حال زيد لا على نفسه فلا يقال زيد يخرج بل يقال حال زيد يخرج
او في جانب الخبر نحو على زيد ان يخرج ان في الخروج وانما يتقدر كذا في تصحيح الحمل
ان ليس على الخبر على الاسم وعلى هذا على ناقصة قوله فان ان يخرج انما ان لفظ
ان يخرج هو من تصغيره او من معنى كانه وما كانا خبرا وقع الاشكال فيه وهو
ان يخرج في تاويل المصدر والخبر عن ذات ولا يكون الخبر على الذات فلا يصح
خبر الخبر على الاسم ووقع الاشكال بتقدير مضاف اما قبل الاسم واما قبل الخبر فيصح
خبر الخبر على الاسم كذا قيل في قال البعض قوله ليس الحمل متعلق بتقديره انما قد رنا المضاف
في احد جانبيه تارة في جانب الاسم وتارة اخرى في جانب الخبر ليس الحمل على اسم العين
والعرض لا يعمل على الجوهري بل بالاشتقاق او به وقوله فان ان يخرج ان فان لفظ ان يخرج

فان لفظه ان يخرج تعليل للاحتياج الى تصحيح الحمل خبر له ان لفظه
قوله بتضمينه ان لفظه على معنى كانه وفيه دفع سؤال وقد اشار اليه في الحاشي
حيث قال وبهذا اندفع الاشكال وهو ان على للرجاء ولا يظهر له معنى يطلب
اسما وخبراً فعلى زيد بمعنى يرضى زيد وهو لا يطلب خبراً كذا ذكره الفاضل
العصام هذا بمنع على ما مر على التضمين الذي اختاره ان ذلك التضمين
العلماء المتأخرون حيث ضمه معنى كانه فكان ان كان في قيل في تقدير
معنى على زيد ان يخرج يرضى حال زيد كأننا ان يخرج بتقدير المضاف في جانب الاسم
او قيل يرضى زيد كأننا ان يخرج بتقدير المضاف في جانب الخبر وفيه ان
في على زيد ان يخرج محذوف تقدير المذكور شيئا منيا او في هذا المحذوف
في قول المصنف على زيد ان يخرج كما قال البعض قوله من المبالغة في القرب بيانه
لما لا آت قوله وفيه خبر مقدم وقوله ما لا يخفى مبتدأ مقدر وفيه ما لا يخفى
من المبالغة في القرب كما في رجل عدل فيه مبالغة لكون المضاف محذوفا
واما اذا كان المضاف مذكورا فلا يكون المبالغة فيه نحو رجل ذو عدل وقال
الفاضل العصام ولو ضمن ان على معنى صار لكاح ان ذلك التضمين احسن
من تضمين معنى كانه لان معنى صار الانتقال فينا سب معنى على وعلى هذا التكلف
من تقدير المضاف في احد الطرفين على ناقصة وهذا التقدير هو الموافق
لكون افعال المقاربة من الافعال الناقصة ثم نقل التقدير الآخر الذي يقتضيه
ان يكون على من الافعال الناقصة فقال وقيل قوله ان يخرج ليس بخبر كما كان
في التقدير الاول وانما لم يجعل خبراً لعدم صحة الحمل ان لعدم صدقة على الاسم
كخبر كانه حتى يلزم ان يكون الحدث خبراً عن الجثة قال الاستاذ قوله لعدم صحة الحمل
على لعدم كونه خبراً ان لعدم صحة حمل الخبر على الاسم لعدم صدقة عليه وتقدير المضاف
لتصحيح الحمل تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف في اللفظ اصلا لان الاسم ولا في الخبر
قال البعض قوله وتقدير المضاف في المحلين تكلف ان اختيار مشتقة بل قوله
ان يخرج سببه اضراب من قوله وليس خبر بالمفعول قوله لان المعنى الاصلي بتقدير
بالمفعول ان لان المعنى الذي هو اصل في على هو قوله قارب زيد ان يخرج ان يخرج
فلو بقي على في هذا المعنى الذي هو اخبار مقاربة زيد للخروج كانه لفظ ان يخرج مفعولا

لقرب لكنه لم يبق على هذا المعنى كما بينته بقوله ثم نقله من لفظه عن من مشاه
الاصح الا انشاء الطبع والرجاء فصارع زيدا ان يخرج منقولاً من اصله
الذي هو اخباراً المقاربة الى معنى الانشاء فكان المتكلم قال انا انشاء
طلى ورجاء بهذا اللفظ قال الاستاذ قوله انشاء الطبع اي طبع حصول الفعل
المقدس وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل بالمفعول فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي
وفي الاستعمال الثاني كاللازم كذا قاله السيلكون قوله والرجاء عطفه على الطبع والمفعولية
في ان يخرج وان لم يبق وان للموصلية اي وان لم يبق المفعولية حينئذ اي حينئذ كونه
مفعولاً للانشاء والطلب والرجاء او هي التعليل لكنه اي لك قوله ان يخرج ينصب
على صيغة المجهول لشبهه اي لشبهه ان يخرج بالمفعول الذي قبل النقل اي قبل نقله
الى انشاء الطبع والرجاء في صورة الجزع على هذا اي على ما قاله القائل او ما قيل
او على قول القائل على ان كونه على تمامه من الافعال التامة وورده اي ما قاله القائل
او ما قيل او قد قال القائل او ووجه القائل الفاضل العظم في شرحه على الكافية
بان القرب اي بطريق هو ان القرب مستفاد من الرجاء وليس الى الحال ليس
القرب بمعنى لفظه اي لفظه على لانه لم يبق بمعنى القرب مفعولاً عن كونه اي القرب اصلها
اي معنى اصلها وقال الكوفي اي العلماء الكوفي في توجيه ان يخرج ان يخرج
اي لفظه ان يخرج ليس منصوباً بالجزعية في التوجيه الاول ولا بانشاء المفعول
كما في التوجيه الثاني بل هو في محل الرفع حال كونه بدلاً عما قبله وهو زيد
بدل احتمال ان يدل مسبباً عما قبله اي احتمال احد المبدئين على الآخر وانما قلنا
غالباً لئلا يخرج عنه مثل العجينة زيد علمه اوجه لانه ليس فيه احتمال بمعنى ان يكون البديل
مسبباً بل المبدل منه فيه محل للمبدل وهو حال فيه فاللفظ اي اذا كان بديل احتمال فاللفظ
اي معنى عن زيد ان يخرج يرجي زيد مخرج اي زيد وخروج بديل من زيد فمعنى اي
لفظ عن حينئذ اي حينئذ ان يخرج بديل احتمال تمامه اي من الافعال التامة وارتقاء
اي كونه بديل احتمال الرفع اي الشيخ الرفع في شرح الكافية وانما كان بديل احتمال لان فيه
اي في كون ان يخرج بديل احتمال او في بديل احتمال قال الاستاذ قوله لان فيه اي في بديل احتمال
بيان لوجه اختيار بديل الاحتمال اجمالاً وهو ذكر زيد مجرداً عن احواله ثم تفصيلاً وهو ذكر الخروج
بعده وكل تعظيم اذا قصد الاحمال بالاول والتفصيل بالثاني يكون الثاني بديل احتمال من الاول
وفي ايهام الشيء ثم تفسيره ايحاح عظيم لذلك الشيء في النفس خلافاً ما يذكر تفصيلاً في اول مرة

الاصح الا انشاء الطبع والرجاء

اي لفظه ان يخرج ليس منصوباً بالجزعية في التوجيه الاول ولا بانشاء المفعول كما في التوجيه الثاني بل هو في محل الرفع حال كونه بدلاً عما قبله وهو زيد

اي معنى عن زيد ان يخرج يرجي زيد مخرج اي زيد وخروج بديل من زيد فمعنى اي لفظ عن حينئذ اي حينئذ ان يخرج بديل احتمال تمامه اي من الافعال التامة وارتقاء

في اول مرة لمصولة بعد الانتظار ثم شرع في بيان الاستحالة الاقله فقال
وقد حذف ان من خبره اي من خبره في الاستحالة الاول لا الثاني اي في احتمال
ناقصاً لا تاماً وقوله تشبهها له اي لعمد مفعول مطلق لقوله يحذف بكاد
لا شتر اكهما في كونهما فعلياً للمقاربة لا على وجه الشروع وفي كون ما بعد طلى
ثم مضارعاً قائم السيلكون بين ان الحذف لقصد تشبيه لفظه عن بلفظ كاد
فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذا في عن زيد يخرج لا يذكر فيه ان الفرق
بين عن وكاد وهو ان كاد لتقريب الشيء من الحال على سبيل الايجاب
والحصول ووجه لتقريب الشيء من الحال على سبيل الرجاء والطبع ولذلك
جاء التصديق والتكذيب في كاد ولم يجرى في عن لانه انشاء قوله فلا يحتاج
على صيغة المجهول تفريع تحت قوله تشبهها له كاد فيكون بمعنى التعليل اي لئلا يحتاج
الى محذوف اي الى تقدير مضاف محذوف في احد الجانبيين قال الاستاذ قوله
تشبهها له اي لعمد مفعول مطلق لقوله يحذف بكاد في الاستحالة وقوله فلا يحتاج
تفريع على المتي اي اذا حذف ان من خبره في فلا يحتاج الى محذوف اي الى تقدير
مضاف محذوف في احد الجانبيين تارة وفي الاخر تارة اخرى وذلك المحذوف
مثل حال او ذا كما سبق لنا قوله لصحة الحمل علة لقوله فلا يحتاج يعني انه تعليل
للفعل وهو لا يحتاج لا للمعنى وهو يحتاج اي لصحة حمل الجزع على الاكم يعني لصحة صدق
الجزع على الاكم بدونه اي بدونه المحذوف يعني فلا عيش الاحتياج الى تمة مضاف
محذوف في احد الجانبيين لصحة الحمل بدونه المحذوف ثم شرع في بيان الاستحالة
الثاني فقال وقد تكون اي كلمة عن او لفظه عن تامه اي من الافعال التامة
فتتم بفاعها اي غير محتاج الى خبر منصوب ملازمة بان مع الفعل اي بان يكون
الفاعل ان مع الفاعل اي لا يجوز حذف فاعله لهذا الاستحالة وانما عارض حذف ان في الاستحالة الاول
لعدم تشابه قولك عن ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج وقال العظم
هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان زيد امم عن وان يخرج خبر ام
او يكون امم عن خبر زيد كما جوزه فالتشابه متحققة كما كانت في الاستحالة الاول
بمعنى قرب قوله بان اقتصر ببيان لطريق كونه تامه اي بطريق هو ان اقتصر على المرفوع
الذي اي المرفوع الذي كان من زيد المرفوع خبراً منصوباً في الاستحالة الاول اي في احتمال

اي بطريق هو ان اقتصر على المرفوع

فعلنا ناقصا عنه زيد ان يخرج قال الاستاذ قوله في الاستعمال الاول وهو
عنه زيد ان يخرج وهو في هذا الجزاء مع المضارع ويجعل ذلك المرفوع
معتوف على يقتصر اس وبان يجعل فاعلا له اس للفظ عنه نحو عه ان يخرج زيد
ويجعل ان يكون اس لفظ عنه على هذا الاستعمال من استعمال عنه فعلا تاما او استعمال
الثاني وهو عنه ان يخرج زيد ايضا اس كالاستعمال الاول او كما كان في الاستعمال الاول
بقتدير المضاف ناقصة اس من الافعال الناقصة بان يكون ان مع الفعل مع فاعله
احتماله لكن استغنى اس انه كان لفظ عنه في هذا الاستعمال مستغنيا عن الجزاء واقم
هو مقامه فانه لو قدر الجزاء قدر لفظ الجزاء المنسوب اليه وهو اس الجزاء
حاصلا فيه قوله للاستعمال الامم اس هم عنه وهو ان يخرج ويقتصر على الاستغنى
ومتعلق به عن المنسوب وهو ان يخرج والمنسوب اليه وهو زيد فيكون فاعلا له
كما علمت ان زيد اقام تنظير لاستغنائه عن الجزاء كما استغنى عن المفعول الثاني
في علمته زيد اقام بان يكون ان مع هم وجزءه مفعولا اول له فان المفعول الاول
هناك مشتمل على زيد الذي هو مفعوله الاول ويحيى قائم الذي هو مفعوله
الثاني كان علمت مستغنيا عن مفعوله الثاني فاقم مفعول ان زيدا قائم
مقام المفعول الثاني هو التقدير الرابع في باب علمت فان بعضهم يقتضيه
المفعول الثاني كالسبوت والحصول قوله ولما كان في جواب سؤال مقدر
كانه قيل لم اقتصر من الاحتمالات في هذه الرسالة على الاحتمال الاول مع انه بين
الثاني ايضا في الامتحان فاجاب بقوله ولما كان في هذا اس في هذا الاحتمال
وهو كونها ناقصة في الاستعمال الثاني او في كون عه ناقصة على هذا الاستعمال
الذي يستغنى عن الجزاء فكيف اقتصر اس المصنف في هذه الرسالة اس
في رسالة الاظهار على الاول اس على الاحتمال الاول وهو كونها تامة في الاحتمال
الثاني وان للوصفية ببي اس المصنف الثاني اس الاحتمال الثاني وهو
كونها قسمة في الاستعمال الثاني كالاستعمال الاول ايضا اس كما بين الاحتمال
الاول في الامتحان حيث قال فعلى اماتاة بمعنى قرب او يستغنى عن الجزاء وهو
حاصلا للاستعمال الامم على المنسوب والمنسوب اليه كما علمت ان زيد اقام انتهى
وقال الشيخ الرضوي في شرح الكافية ويحتمل ان يكون هذا اس هذا التركيب المركب
من المجموع من باب التنازع في زيد فان عه اقتضى اس مرفوعا ويخرج اقتضى فاعلا

فعلنا مرفوعا ولفظ زيد صالح لهما فتنازعا فيه فان اعمل الاول كان زيد اعم
وان يخرج خبرا له مقدما عليه في يقدر فاعل يخرج مستكنا راجعا الى زيد
المؤخر لفظا والمقدم رتبة وان اعمل الثاني بان يكون زيد فاعل يخرج
فبقي عنه مجردا عن الاسم في كان هم عه الضمير الذي يستكن في عه
من ضمير زيد وجزءه ان يخرج زيد بمجموعه فهي على هذا الاحتمال ناقصة ايضا
قال البعض قوله ويحتمل ان يكون هذا اس المثال وهو قول المصنف عه ان يخرج
زيد من باب التنازع بين عه ويخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اعم عه
وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثاني كان هم عه ما يستكن فيه
من ضمير زيد وجزءه ان يخرج زيد فاعل هذا ناقصة ايضا كذا في الفوائد الضمانية
وقال الفاضل العصم ويحتمل ان يكون هذا الكلام او هذا التركيب المركب
من المجموع او هذا المثال وهو قول المصنف عه ان يخرج زيد من تقديم الجزاء
على الامم فان كان زيد اعم عه وان يخرج خبرا له مقدما عليه في يقدر فاعل يخرج
مستكنا راجعا الى زيد المؤخر لفظا والمقدم رتبة قال البعض قوله
ويحتمل ان يكون هذا الكلام من تقديم الجزاء وهو ان يخرج عه الامم وهو زيد
وقد اس تقديم الجزاء على الامم يجوز في هذا الباب اس في باب افعال الناقصة
فهي على هذا الاحتمال ناقصة ايضا اعلم ان عه صورتين احدهما عه
زيد ان يخرج بتقديم المرفوع على الفعل والاخر عه ان يخرج زيد بعكس
فهي في الصورة الاولى اماتاة واما ناقصة فان كانت تامة فزيد فاعلا
وان يخرج في محل النصب عه انه مثابه بالمفعول او في محل الرفع عه انه بدل الاحتمال
من زيد وهو قول الكوفيين وان كانت ناقصة فزيد اسمها وان يخرج في تاويل
المفرد جزها بتقديم المضاف باحد الطرفين وفي الصورة الثانية فهي ايضا
اماتاة واما ناقصة فان كانت تامة فان يخرج في تاويل المفرد مرفوع على انه
فاعل عه وزيد مرفوع على انه فاعل ان يخرج وان كانت ناقصة فان يخرج في تاويل
اسم عه وزيد بالرفع فاعل ان يخرج ولا خبر لها حينئذ لاستغنائها عنه واسمها زيد
وخبرها ان يخرج مستتر تحت راجع الى زيد او انها من باب التنازع فان كان زيد اعم
ففاعل ان يخرج مستتر تحت وان كان فاعل ان يخرج فاعل عه مستتر تحت او انها من قبل
تقديم الجزاء على الامم فان كان زيد اعم عه وان يخرج خبرا له مقدما عليه في يقدر فاعل يخرج

مستكنا راجعا الى زيد فخذ هذا وكذا من ان كرس كما ينبغي في آية الجحيم قال
 بعض الحكماء قال المصنف ع ان يخرج زيد الى بيتا خيرا واتيانه بغيره
 ان يخرج في هذا المثال اربع احتمالات الاول بان يذكر لعمى مرفوع فقط
 بغير منصوب وذلك المرفوع هو الذي كان منصوبا به بتقديم زيد وهو
 تأويل ان يخرج وفي هذه الصورة زيد فاعل ان يخرج وتجمع ان يخرج مرفوع
 فاستغنى عن الجزر المنصوب لئلا يخلو الاسم المرفوع عن المنسوب والمنسوب اليه
 فكانت ناقصة باعتبار هذا الاحتمال والاستغناء عن الجزر الثاني بان اقتصر
 على المرفوع من غير نصب اقامته مقام المرفوع والمنسوب جميعا بمنع قرب خروج زيد
 في تامة ليست بنا قصة مثال المص على هذا الاحتمال والثالث فحوال يكون
 زيد في المثال مرفوعا بانه اسم ع وفي ان يخرج غير الى زيد بتقديم رتبة
 وان يخرج في محل النصب خبر ع في تكون ناقصة كما في الاحتمال الاول
 والرابع ان يجعل ذلك من باب التنازع في زيد بين ع وبين ان يخرج فان عمل
 الاول كان زيد اسم ع وان يخرج خبر له مقدما عليه واذا عمل الثاني كان
 اسم ع ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد في تكون ناقصة فهذه الاحتمالات
 هي التي اشار اليها الفاضل الجاني قدس سره وقوله وكاد معطوف على ع
 او نحو لفظ كاد في الاصل او وهو في اصل المذاهب في اصل الدفع بمنع قرب
 فيكون تامة لكن لا يستعمل في لفظ كاد على هذا الاصل اصلا لاناما ولا ناقصة
 فلا يقال كاد زيد من الفعل او قرب زيد الى الفعل كذا في الرضة كما قاله البعض قال
 الاستاذ قوله لك لا يستعمل ان كاد على هذا الاصل اصلا بل يستعمل ناقصة
 وخبره ان خبر كاد غالبا او في غالب الاحتمال مضارع بلا ان على عكس خبر ع
 كما قاله احكام الايديب قال الاستاذ قوله وخبره غالبا مضارع بلا ان او يكون خبره
 فعلا مضارعا بلا ان زمانا غالبا او يستعمل خبر كاد وهكذا بلا ان زمانا او احتمالا
 غالبا قوله لدلالة ان كاد متعلق بمفهوم الكلام بين انما اخبر المضارع مجزوا
 من ان لدلالة على الجزم باشراف الجزم على حصوله للاسم قال بعض حواشي هذا الكتاب
 ان الشارع اراد بالجزم ما هو المقابل بالرجاء في اسير اليه فيسبق من الكون
 مرجوا كما في ع او الكون مجزوما كما في كاد وقال البعض قوله لدلالة ان لفظ كاد
 تقيل لكون الجزم مضارعا كذلك على الجزم دون الرجاء والقطع قوله فلا يباين كاد
 تفرع على لدلالة على الجزم كلمة ان الدالة على الرجاء وهو منافي للجزم المقصود قال

قال الفاضل الجاني في وجه كون خبره مضارعا بلا ان او في وجه تفرع دليل
 كون خبره مضارعا بلا ان او في مقام التعليل يكون خبره مضارعا بدون ان
 انما يكون خبره مضارعا بلا ان لدلالة لفظ ان على الاستقبال المتأني
 للحال وهو الاستقبال البعيد ان كان الفاضل الجاني قال وكاد يدل
 على الحال ورواه في ما قاله الفاضل الجاني او قول الفاضل الجاني او الفاضل
 الجاني قوله المصنف بالرفع فاعل رده مفعوله الضمير البارز المتصل به
 بان كاد او بطريق هو ان كاد لا يدل على الحال بل على القرب ولا ان على الاستقبال
 البعيد ان ولا يدل لفظ ان على الاستقبال البعيد بل يدل على الاستقبال
 القريب حتى يتنافيا ان كاد وان يعني لا يتنافيا وانما التنافي بينهما
 ان دل كاد على الحال وان على الاستقبال البعيد قال الاستاذ ولودل كاد على الحال
 وان على الاستقبال البعيد ليتنافيا لكن لا يدل كاد على الحال وان على الاستقبال
 البعيد فلا يتنافيا ولو تم هذا ان قول الفاضل الجاني ودليله وهو
 دلالة على الاستقبال المتأني للحال لما لم يرد واللام مفتوحة وما استغنى
 انكارية ولما استحسن جواب لو الاستحالة ان بان وبدونه او وطما بان
 وبدونه في او شئ وهو يستعمل استعمال ع بان وكاد بدون ان مع كونه
 ان او شئ من القسم الثالث للافعال المقاربة وهي على ثلاثة اقسام
 باعتبار اوضاعها القسم الاول ما وضع لقرب الجزم مرجوا والقسم الثاني
 ما وضع لقرب الجزم مجزوما والقسم الثالث ما وضع لقرب الجزم مشروعا
 مثل كرب وطمهل وطفق واخذ وانشا واقبل وهب وجعل وعلق وهذه الافعال
 تدل على الشروع قال الاستاذ قوله من القسم الثالث وهو الذي يدل على الشروع
 وقال البعض والمراد من القسم الثالث هنا كونه القرب مشروعا في صاحبه وقال
 صاحب ميزان الادب افعال المقاربة ما وضع لند الجزم رجاء كعب او حصولا
 ككاد او مشروعا في الجزم كاد وشئ وطفق واخذ وجعل وكرت فانها تدل على قرب
 حصول شروع الفاعل فيه الذي ان القسم الثالث الذي هو هذا القسم الثالث
 اقرب الى الحال قوله ما كاد متعلق باقرب نحو كاد زيد يخرج او قرب زيد خارا
 يعني انما تخبر عن قرب الجزم لعلك بالشراف على الحصول للفاعل في الحال فاعل اسم

محقق كما هو الأصل وجزه فعل مضارع ليدل على قربها من المكان باعتبار
 احد معنيين من غير ان لدلالة على الجزم فلا تناسبه ان الدلالة على الزجاء كما قاله
 الكاظمي ٢٢٢ وقد يكون مع ان تشبيها له ان كانا بجس كمانه فيجوز ان
 من جزمه تشبيها له بكاد فان عسى لما شابه لكاد في معنى المقاربة المستمرة
 لزوم ان يشابه كادله ايضا لا اشتراكهما في هذا المعنى نحو كاد زيد ان يجرى وكرب
 بفتح الراء في الماضي وضمها في المستقبل من باب نصر وكسرهما من باب كسرهما
 في الماضي والمستقبل من باب حب والاول ان كونها بفتح الراء اوضح من كونها
 بكسر الراء وذكره من الاول الدمامي مطلقا وكان معنى قرب في الاصل
 من الفروغ من غربت الى الغروب اثبات لكون كرب في اصل اللغة
 بمعنى قرب بكلام الفصحاء وهو ان لفظا كرب مثل كاد وقوله في وجهيه
 تشبيه الوجه متعلق بالمثل وبيان الوجه التشبيه اي في كل من احتماليه
 ان في كون جزمه من كاد بلا ذكر ان غالبا وبها من يذكر ان نادرا وظاهر
 ملاحظ او كان بمعنى قارب من الزيادة لزيادة اللفظ وظاهره على وزن زلزل
 فيستلزم ان يكون من هلهل ككرب وهو مثل كاد وقوله في وجهيه ان في كل
 من احتماليه ان في كون جزمه من كاد بلا ان وبها من بان لكنه ان هلهل
 قوله كدلالة من هلهل متعلق بالحق المؤخر على الجبالفة في القيد الحق
 بصيغة المجهول ونائبه المستتر فيه راجع الى هلهل بالافعال الدالة على الشروع
 قوله فالتزم تفرع عن الحق ان اذا الحق بالافعال الدالة على الشروع فالتزم
 كون جزمه من هلهل بلا ان وطفق بكسر الراء في الماضي وفتحها في المستقبل
 من باب علم وفتحها من هلهل في الماضي وكسرها في المستقبل من باب ضرب حال كون
 بمعنى شريح في الاصل ان في اصل اللغة قوله يقال طفق في الفعل اذا شريح فيه
 ان في الفعل اثبات لكون طفق في اللغة بمعنى قرب بكلام الفصحاء واخذ بفتح العين
 من عين فعله وهذا الخاء في الاصل ان في اصل اللغة حال كونها بفتح شريح قوله يقال
 اخذ فيه من في الفعل ان شريح فيه ايضا اثبات لكون اخذ في اصل اللغة بمعنى شريح بكلام
 الفصحاء وانما بالهمزتين احدية في اوله والاخر في الآخر من ان كان بمعنى وجد

في باب حب
 في باب نصر
 في باب كسرهما

بمعنى وجها الى الاصل ووجه في الاصل بمعنى بوجه يقال اقبل
 بوجه الى وجهه اليه وطببت بتشديد الباء على وزن رد بتشديد الدال قال الدمامي
 من ان يستعمل كلمة طببت ناقضة غريبة ولم ينج الا في ضرورة الشعر من شواهد
 استعملها من كلمة طببت ناقضة قوله الشاعر طببت ما من متكلم من طببت
 بمعنى شريح في اللغة يقال طببت في الفعل اذا شريح فيه فباعتبار هذا المعنى تام
 ثم من معنى كاد فصار ناقضا فالمنع شريعت كائنا الوم متكلم مضارع من لام يولم
 بمعنى الذم جزم طببت ووجه الضم البارز للمتكلم القلب ان قلبى فالوم لكونه مضاعفا
 يفيد الاستمرار ان قلبى مستمر في طاعة الهوى لفظه متعلق بالوم الانقياد
 والميل الى الهوى بمعنى الشهوات المهربكة والطاعة مصدر مصنف
 الى المفعول والفاعل متروك والمعنى الوم قلبى لميله الشهوات فيكون هذا القول
 علة الوم وفي طاعة الهوى بمعنى اللام قلبى ما من مفرد مذكر فاعله فيه راجع
 الى القلب التبع بمعنى القناد فيما هو ممنوع عنه وهذه الشهوات هي ما يمنع
 اصرة الميل الى الشهوات ولم يترك مكانه كنت متكلم من كاد ان قصدت
 بالعدم متعلق باعزيه قدم عليه لكون الفرض من البيت اللوم اعزيه
 مضارع متكلم من باب الافعال والاعزاء الحيث والترغيب ان كاد كنت
 احث وارغب الميل الى الهوى مستمرا لا لمضارع يفيد الاستمرار ايضا وقد وقع
 في الدمامي مغريا لغيره فاعل مكانه اعزيه وضمير اعزيه راجع الى الهوى كذا قال
 احمد التوقاوي قال بعض المحققين لهذا الكتاب قوله طببت ان قاربت الوم وهو
 عبارة عن ادراك المأخر من حيث انه منافر ومنافر الشيء وهو مقابل ما يلاجه
 والقلب وهو لطيفة ابانية لها بهذا القلب الجسمي في التصویر الشکل المودع
 في الجانب الايسر من الصدر تعلق وتلك لطيفة هي الحقيقة الانسانية ويسمى
 الحكيم النفس الناطقة والروح باطنة والنفس الحيوانية مركبة وهي المدرك
 العالم من الانسان والمخاطب والمطالب والمعاني كذا في السيد في طاعة الهوى
 وهو ميلان النفس الى ما تستلزم به من الشهوات من غير داعية الشروع قال صاحب
 قصيدة البردة الهوى بالقصر مصدر هوى من باب علم او هوى من باب ضرب بمعنى ميل النفس
 الى ما يقتضيه الشروع وهو مذموم انتم والمعنى قاربت الوم وهذا متكلم القلب

في طاعة ميلاد النفس والشهوات القانية المهلكة في الخ كانه كنت بالدم
اعز به يعني كانه قلت لنفسي اقدي وكني الى الشهوات والذوات وهي شريفة
الزوال هذا من البحر الطويل من الضرب الاول وجعل في الاصل في اصل اللغة
كان بمعنى اوجد كقوله تعالى وجعل الظلمة او اوجد الليل وخلق والنور
اس النهار وخلق بكر اللام قال الله ما مني وصي او يستعمل كلمة علق ناقصة
غيرية ومن شواهد استعمالها اس كلمة علق ناقصة قول الشاعر اراك مضارع
من رأي يري اس انظر علققت ماض في طيب من علق بكر العين بمعنى شرب فهذا
المعنى تام فتضمن معنى كانه فصار ناقصا لم ضمير الخاطب فالعنى اراك شرعت
كائنا او كنت ش رعا على الاعتبار في التخصيص تظلم مضارع مذكر في طيب
من ظلم بمعنى الجور من هم موصول مفعول تظلم اجزنا ماض متكلم من اجزنا لاجز
التخلص عن الظلم يعني تظلم من خلعناه عن الظلم وتظلم الجار الجارح
بمعنى المخلص هم مفعول من الظلم والظلم مصدر مضاف الى المفعول اذلال
هو التحقير المجبة المخلص هم فاعل من الظلم يعني تظلم من اخلصت من الظلم
وهذا الظلم تحقير كذا قاله احمد النقادى قال الاستاذ قوله اراك اس اظلمك
علققت انت اس كنت قربت تظلم من كانه اجزنا اس جارنا ومصابنا او اقربنا
و ظلم الجار اس اهانته الجار اذلال الجبر اس خيانه الجبر وتعظيم الصاحب
تدقيق المصوب ولو قطع النظر عن الجارية اغا المذموم اخوة هذا من البحر
الوافر من عروضه الاول فيكون من الضرب الاول ثم يستعمل كل واحد منها اس كاد
الى علق يستعمل كانه اس كاستعماله واغما يستعمل كذا لك لتضمنه اس كل منها قال البعض
قوله لتضمنه علة لقوله ثم استعمل ومتعلق له اس لتضمن كل منها معناه اس معنى كان
فصار ناقصا اس اذا تضمن معناه فصار ناقصا قال بعض الافاضل قوله وفيما ناقصا
تضمن معنى قوله لتضمن معناه اس فصار كل منها من الافعال الناقصة واخبارها قوله
اس خبر كل منها اس من ظلمها الى علق بقرينة بيانه السابق اشارة الى قاعدة مقابلة
الجمع بالجمع كذا قاله البعض قال صاحب المنافع قوله اس خبر كل منها معنى ان ضمير اخبارها
راجع الى الافعال الثمانية بعد كرب فيكون الضمير جمعا معنى فيكون الجمع مقابلا للجمع
وهذا اخبار فيصرف الاحاد الى الاحاد فيحصل ما فسر به الشارح ولذا اتى
الشارح بالخبر مفردا لفعل المضارع بلا ان لمثل ما مر وهو قوله لدلالة على الجزم فلا شبه

فلا يثبت ان الدالة على الرجاء قال صاحب المنافع قوله لمثل ما مر من الدلالة على الجزم
وايضا ان يثبت لان هذه الافعال تدل على الشرع وهو مثل الجزم لا عينه وقا صاحب
فتح الاسرار في تعليل كونه بلا ان لان هذه الافعال تدل على الشرع المستلزم لجزم
حصوله المشروع لا طبعه فتناسب المضارع بلا ان للطلع الذي يدل على حدوث مصدره
واو شلح في الاصل في اصل اللغة بمعنى اسرع اسرعا او كما في معنى اسرع
يقال او شلح فلان في السير اذا اسرع فيه وهو اسرعى اسرع يناسب القرب
وهو اسرعى لفظ او شلح يستعمل استعماله اسرعى اسرعى اسرع اسرع اسرع اسرع
بان اسرعى بلفظ ان تاما او بان ناقصا يقال او شلح زيدان يخرج مثال
للتناقض او يقال او شلح انه يخرج زيد مثال للتام بطريق اللفظ المعكوس
قوله اذ قد يستعمل على الاستعمال في قوله اذ قد يستعمل في الطبع وهو
فيما شبه ان قال صاحب المنافع قوله اذ قد يستعمل في الطبع كعب
متعلق بالمتن وقال البعض قوله اذ قد يستعمل في الطبع علة لقوله وهو
يستعمل استعماله تاما او ناقصا وقال الاخر قوله اذ قد يستعمل في الطبع
علة لقوله يستعمل بان تاما او ناقصا انتهى وحقيقة الحال في هذه المنتهى
والله اعلم بالعلم المنتهى وغيره موصوف بالجهل المنتهى بالنسبة الى علمه
المنتهى كما قال علي رضي الله عنه العلم نقطة كثرها الجاهلون قوله ويستعمل
كاد يقين للمعطوف عليه اس يستعمل اس او شلح بلا ان غالبا يقال او شلح
زيد يخرج قوله لانه اس او شلح متعلق يستعمل وعلة له سواء في المتن وفي الشرح
قد يستعمل في الجزم فلا يثبت ان الدالة على الرجاء قال الشارح الاول
قوله وهو يستعمل استعماله اس لما ركبه في اصل القرب لان السرعة تناسب
للقرب ولكون فعل او شلح مفاير في الاستعمال لما ذكرت من الافعال افره
بالذكر بعد ذكر احكام المذكورات ولا يجوز تقديم اخبار افعال المقاربة
اظهار في موضع الاضمار لئلا يتوهم رجوعه الى الاقرب والاخبار بفتح الهمزة
وسكونه الحاء جمع الخبر على انفسها اس على نفس تلك الافعال وذواتها
فان الوصول حاز تقدمها اس تقديم اخبار افعال الناقصة على اسمائها اس
الافعال المقاربة قوله لا يثبت اس الافعال المقاربة علة لقوله لا يجوز متعلق به

والمفعل وهو المفعول الذي ينتهي اليها الاول والآخر من الضروريات والمسلات
 مثل الدور والتسلسل وقيل وهو ان يذكر في اوائل الكتب معنى يستعمل به من بيان الموضوع
 والفاية والتعريفات فيمن سميها عن سميها فتناول ما كان ممزعا كالتعريفات المذكورة
 في علم النحو الذي من بعده كالتعريف الكلمة مثلا او كالتعريفات المذكورة
 من اول الرسالة الى هنا وترك البحث عن الصيغة كما تركها في تعريفاتها
 والبحث عن الصيغة البسيطة في فاعل تدرى حال كونه في الفا لرب الحاسب
 فقال عطف على تركها عطف سبب على سبب قال احمد تارة في قوله ترك تعريفاتها
 نظير قوله ولما كان الى قوله فخصرتها وقوله وترك في البحث نظير قوله وكان الجمع
 الى قوله من مباحث الصرف وقوله فقال نظير قوله من حيث العمل في تأمل
 فهو اسم اسم الفاعل يعمل جميع عمل فعله المعلوم بالمشق وهو منه سواء كان
 تاما او ناقصا لازما او مستقيا الى واحد او اكثر وانما يعمل عمل فعله المعلوم
 لا اشتقاق اسم اسم الفاعل منه من فعله المعلوم والقياس الثالث في التسعة
 اشارة الى ان الالف واللام للبعد الخارج المصنف اسم المفعول قد مر
 قد مر المصنف اسم المفعول على الصفة المشبهة مع كونها من المصنف المشبهة
 مشتقة من المعلوم من الفعل المعلوم ومع كونها عاملة في الفاعل قوله
 لموافقته للتعظيم او علة لقوله قد مر ومتعلقة باسم الفاعل في السطر قوله
 ولانه اسم المفعول معطوف على قوله لموافقته فهو علة ثانية للتعظيم قد ينصب
 المفعول به ان قدس فعله الى مفعولين قال صاحب المناقب ولانه قد ينصب المفعول به
 وهو اذا كان مشتقا من المفعول الى المفعولين كالمفعول فيقوم المفعول الاول
 مقام الفاعل ويبقى الثاني منصوبا نحو زيد معطوف ورطبا انتهى قال الاستاذ قد مر
 ولانه قد ينصب المفعول به وهو اذا كان مشتقا من المفعول الى المفعولين او
 الى ثلثة فمما عيل فيقوم المفعول الاول في الاول مقام الفاعل ويبقى الثاني منصوبا
 ويقوم المفعول الثاني في الثاني مقام الفاعل ويبقى الثالث منصوبا فمما عيل
 بخلافها من الصفة المشبهة في جميع فمما عيل اسم المفعول يعمل جميع عمله فله تمام
 المجهول وانما يعمل عمل فعله المجهول لا اشتقاق اسم اسم المفعول منه من فعله
 المجهول واكتفى بالشارة ايضا في ترك التعريف والصفة كما قال بعض
 هذا الكتاب فتأمل وشرط عملها اسم اسم الفاعل والمفعول في الفاعل سواء كان

والتعريفات فيمن سميها عن سميها فتناول ما كان ممزعا كالتعريفات المذكورة في علم النحو الذي من بعده كالتعريف الكلمة مثلا او كالتعريفات المذكورة من اول الرسالة الى هنا وترك البحث عن الصيغة كما تركها في تعريفاتها والبحث عن الصيغة البسيطة في فاعل تدرى حال كونه في الفا لرب الحاسب فقال عطف على تركها عطف سبب على سبب قال احمد تارة في قوله ترك تعريفاتها نظير قوله ولما كان الى قوله فخصرتها وقوله وترك في البحث نظير قوله وكان الجمع الى قوله من مباحث الصرف وقوله فقال نظير قوله من حيث العمل في تأمل فهو اسم اسم الفاعل يعمل جميع عمل فعله المعلوم بالمشق وهو منه سواء كان تاما او ناقصا لازما او مستقيا الى واحد او اكثر وانما يعمل عمل فعله المعلوم لا اشتقاق اسم اسم الفاعل منه من فعله المعلوم والقياس الثالث في التسعة اشارة الى ان الالف واللام للبعد الخارج المصنف اسم المفعول قد مر قد مر المصنف اسم المفعول على الصفة المشبهة مع كونها من المصنف المشبهة مشتقة من المعلوم من الفعل المعلوم ومع كونها عاملة في الفاعل قوله لموافقته للتعظيم او علة لقوله قد مر ومتعلقة باسم الفاعل في السطر قوله ولانه اسم المفعول معطوف على قوله لموافقته فهو علة ثانية للتعظيم قد ينصب المفعول به ان قدس فعله الى مفعولين قال صاحب المناقب ولانه قد ينصب المفعول به وهو اذا كان مشتقا من المفعول الى المفعولين كالمفعول فيقوم المفعول الاول مقام الفاعل ويبقى الثاني منصوبا نحو زيد معطوف ورطبا انتهى قال الاستاذ قد مر ولانه قد ينصب المفعول به وهو اذا كان مشتقا من المفعول الى المفعولين او الى ثلثة فمما عيل فيقوم المفعول الاول في الاول مقام الفاعل ويبقى الثاني منصوبا ويقوم المفعول الثاني في الثاني مقام الفاعل ويبقى الثالث منصوبا فمما عيل بخلافها من الصفة المشبهة في جميع فمما عيل اسم المفعول يعمل جميع عمله فله تمام المجهول وانما يعمل عمل فعله المجهول لا اشتقاق اسم اسم المفعول منه من فعله المجهول واكتفى بالشارة ايضا في ترك التعريف والصفة كما قال بعض هذا الكتاب فتأمل وشرط عملها اسم اسم الفاعل والمفعول في الفاعل سواء كان

كانت كالمفعول اصلا من اصليا كما في اسم الفاعل لونه نبتا او نبتا
 كما في اسم المفعول يعني الاول للاول والثاني للثاني قال صاحب المناقب قوله
 اصلا او نابتا يشير الى ان الفاعل مجاز باعتبار عموم المجاز بقرينة تشبيه الضمير
 لان مرفوع اسم المفعول يسمى نائب الفاعل لا الفاعل كما سيجي في بحث الفاعل
 قال بعض الافاضل قوله اصلا او نابتا اشارة الى ان المراد اعم من الفاعل
 الاصل الاصيل ومن الفاعل نائب الفاعل الاصيل بقرينة ادراج شرطها
 في الذكر كما قاله امام الايدوب المتفصل عنهما صفة الفاعل بارز ان كان في غير
 بارز ان كان في قوله تعالى ان غيب انت عن آلهم في قوله انت مرفوع مجازا غيب
 والالتزام المتفصل بين الفاعل الضعيف وهو غيب وهو غيب وهو عن آلهم
 باجتماع وهو انت وهو غير جائز او مظهر من مظاهر كونه في قوله اياكم زيد
 وهو وانما قيد الفاعل بالمتفصل لان المتفصل مستتر فيها اسم اسم الفاعل والمفعول
 قوله مستتر خبر ان وقوله داخل خبر بعد خبر كمت تصرفها اسم اسم الفاعل
 قوله وان اسم المتفصل المستتر عطف على ان المتفصل قال البعض قوله وان اسم
 المتفصل المستتر عطف على لان المتفصل اسم ولانه اعتباري محض في صرف لا يظهر
 فيه اسم في المتفصل المستتر اسم الفاعل فاعل لا يظهر بل هو اسم اثر الفاعل
 ايضا اسم كالمفصل المستتر اعتباري محض في غير موجود في الخارج قوله فلا يتوقف
 على رفع عن التعليلين بقوله لان الخ وبقوله وان الخ عملها اسم اسم الفاعل
 والمفعول قوله في في المتفصل المستتر متعلق بالعمل قوله على وجوده متعلق
 بلا يتوقف اسم المفعول الذي يتصرفها اسم اسم الفاعل والمفعول فيه اسم
 في العمل والمراد بالشرط المقدس الوجود هو الاعتماد ولا يتوقف عملها فيه
 على عدم ما مما لا يتوقف عليه اسم اسم الفاعل والمفعول عن المشاهدة
 متعلق بيبقى بالفعل متعلق بالمشاهدة وبالشرط العدمي وهو ان لا يكونا
 مصغرين ولا موصوفين بخلاف المتفصل قوله فانه لان المتفصل قليل للحكم
 المستقادم قوله بخلاف المتفصل وقوله لشدة اسم المتفصل علة ليقوقف المؤخر
 وقوله ولا استقلال اسم المتفصل عطف على ثبوت وتعليل ثاب لقوله يتوقف في ولا استقلاله
 يتوقف عملها اسم اسم الفاعل والمفعول وقوله في في المتفصل متعلق بالعمل

والتعريفات فيمن سميها عن سميها فتناول ما كان ممزعا كالتعريفات المذكورة في علم النحو الذي من بعده كالتعريف الكلمة مثلا او كالتعريفات المذكورة من اول الرسالة الى هنا وترك البحث عن الصيغة كما تركها في تعريفاتها والبحث عن الصيغة البسيطة في فاعل تدرى حال كونه في الفا لرب الحاسب فقال عطف على تركها عطف سبب على سبب قال احمد تارة في قوله ترك تعريفاتها نظير قوله ولما كان الى قوله فخصرتها وقوله وترك في البحث نظير قوله وكان الجمع الى قوله من مباحث الصرف وقوله فقال نظير قوله من حيث العمل في تأمل فهو اسم اسم الفاعل يعمل جميع عمل فعله المعلوم بالمشق وهو منه سواء كان تاما او ناقصا لازما او مستقيا الى واحد او اكثر وانما يعمل عمل فعله المعلوم لا اشتقاق اسم اسم الفاعل منه من فعله المعلوم والقياس الثالث في التسعة اشارة الى ان الالف واللام للبعد الخارج المصنف اسم المفعول قد مر قد مر المصنف اسم المفعول على الصفة المشبهة مع كونها من المصنف المشبهة مشتقة من المعلوم من الفعل المعلوم ومع كونها عاملة في الفاعل قوله لموافقته للتعظيم او علة لقوله قد مر ومتعلقة باسم الفاعل في السطر قوله ولانه اسم المفعول معطوف على قوله لموافقته فهو علة ثانية للتعظيم قد ينصب المفعول به ان قدس فعله الى مفعولين قال صاحب المناقب ولانه قد ينصب المفعول به وهو اذا كان مشتقا من المفعول الى المفعولين كالمفعول فيقوم المفعول الاول مقام الفاعل ويبقى الثاني منصوبا نحو زيد معطوف ورطبا انتهى قال الاستاذ قد مر ولانه قد ينصب المفعول به وهو اذا كان مشتقا من المفعول الى المفعولين او الى ثلثة فمما عيل فيقوم المفعول الاول في الاول مقام الفاعل ويبقى الثاني منصوبا ويقوم المفعول الثاني في الثاني مقام الفاعل ويبقى الثالث منصوبا فمما عيل بخلافها من الصفة المشبهة في جميع فمما عيل اسم المفعول يعمل جميع عمله فله تمام المجهول وانما يعمل عمل فعله المجهول لا اشتقاق اسم اسم المفعول منه من فعله المجهول واكتفى بالشارة ايضا في ترك التعريف والصفة كما قال بعض هذا الكتاب فتأمل وشرط عملها اسم اسم الفاعل والمفعول في الفاعل سواء كان

على وجود المفعول الكامل ومفعول الشرط الوجودي وهو الماعى على الاشياء والنسبة الالوية
 وعلى عدم المبعد ومفعول المصغر والموصوف وعدمهما الشرط العددي وهو
 ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين وقوله منها / من عن المشاهدة متعلق بالمبعد
 واما البارز المتصل / من واما الضمير البارز المتصل فمختص / من فهو مختص بالفعل
 / من لا يوجد في الاكم فلا يليق البحث منه قلنا كذا قال البعض قال الاستاذ
 قوله واما البارز المتصل / من واما البارز المرفوع المتصل فمختص بالفعل
 / الباء داخل على المقصور عليه / من لا يوجد فيما يشبهه ليجوز درجة الفرع
 من درجة الاصل بمنع هذا عنه وانما اختص هذا بالمنع والاختصاص لا يختص
 بالنسبة الى المنفصل وكثرة احتمال الفعل بالنسبة الى ما يشبهه وفي المفعول به
 الصريح وانما قيدنا المفعول به بالصريح لانه / من المفعول به الصريح معمول حيران
 قدس صفة لمفعول حتى لا يعمل فيه / من في المفعول به الصريح عامل من الافعال
 الا يعمل الفعل المتعدي فلا يعمل / من اذا كان معمولاً قدياً فلا يعمل / من
 هم الفاعل والمفعول فيه / من في المفعول به الصريح لا يعمل فيه بالمقدور الكامل
 / من بسبب المفعول وعدم المبعد / من وبعدم المبعد واما غيرهما / من واما عمل
 هم الفاعل والمفعول في غير الفاعل المتصل والمفعول به الصريح من المفعولات
 بيان للغير فلا يحتاج الى صيغة المعلوم او المجهول / من فلا يحتاج عملها او فلا يحتاج
 حيز العمل فيه / من في غيرهما الى الشرط متعلق بالاحتياج اما الطرف / من واما
 عدم احتياج جهما في العمل الى الشرط في الطرف قال عثمان فانصت قوله واما
 خبره كالحكيم فان قلت لم لم يدخل الفاء على الجر بل ادخلها على العلاوة مع انه
 اذا صدر المبتدأ بما يجب دخول الفاء على خبره قلت استاذ ان العلاوة
 بتامها من تنمة الجر لا المبتدأ فلو ادخلها على الجر يتوهم كون العلاوة بتامها
 من تنمة المبتدأ لا الجر وهذا فاسد فلدفعه ادخلها عليها لا على الجر وهذا وقال
 صاحب المنافع قوله واما الطرف والمراد به المجرور بجرن الجر سواء كان مفعولاً فيه
 او غيره ملفوظاً فيه حرفاً جر او مقدراً وهو مبتدأ خبره كالحكيم والفاء داخل عليه
 في المنع ومع متعلق بالنسبة بينهما وقال الاستاذ قوله واما الطرف مطلقاً فيكون

في قوله واما الطرف والمراد به المجرور بجرن الجر سواء كان مفعولاً فيه او غيره ملفوظاً فيه حرفاً جر او مقدراً وهو مبتدأ خبره كالحكيم والفاء داخل عليه في المنع ومع متعلق بالنسبة بينهما وقال الاستاذ قوله واما الطرف مطلقاً فيكون

من الطرف شرطاً ضعيفاً يكتفي به الطرف في العمل راجحة الفعل حتى يعمل فيه
 / من في الطرف حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت يا محمد بنعمة ربك بمجنون
 / من انتي المجنون منكم بسبب انعام ربك عليك بالنبوة وغيرها والباء في قوله
 بنعمة متعلقه بمجنون وهو في موضع النصب على انه حال كذا في تفسير الجلالين
 قال صاحب المنافع كل الاستشهاد بباء بنعمة لالاء بمجنون لانها زائدة
 في خبر ما المشبهة بليس وقال ابو السعود في تفسيره والباء متعلق بمجنون
 معوجال من الضمير في خبر ما والباء مل فيها مع النفي فكأنه قيل انت برئ
 من المجنون فانت يا بنعمة الله تعالى التي هي النبوة وقال عمر البياضى كانه قيل
 ما انت بمجنون مثلاً عليك بالنبوة والعامل في الحال مع النفي كالحكيم / من
 كالحكيم والقريب للعامل / من لعامله قوله لعدم خلوه من قوله / من مدلول عامله
 قال البعض قوله لعدم خلوه من قوله / من العامل معه للحكم المستفاد من قوله كالحكيم
 / من قريب وليس باجنب للعامل عن زمان ومكان في الاغلب احتراز
 عن فعل الله تعالى لا من جهة الزمان والمكان قال صاحب المنافع اما قول الشارح
 في حاشية الامتحان قوله في الاغلب الخبر / من عن العامل الذي هو فعل الله تعالى
 فانها منزهة عن الكلامية بالزمان والمكان فكل كلام طاهر في ان افعال الله تعالى
 خروجه عن الزمان والمكان واما مجرد الملازمة والمقابلة فلا بد فيه
 بل هو اقرب اليها بحسب التعلق كما تقر في موضع اخر من الخال كالطرف وكذا
 / من مثل الطرف في كونه كالحكيم لعامله قال البعض قوله وكذا / من كالحكيم له المفعول
 حتى يعمل فيه الطرف المستقر كالطرف لكنه / من المفعول المطلق لتلخيص الحكم
 المستفاد من قوله وكذا الخ ملائمة بمعناه / من بمعنى عامله وانما / من مستمراً
 واما المفعول له / من واما عدم احتياجهما في العمل الى الشرط في المفعول له فان الشرط
 كانه / من المفعول له مجروراً باللام او ما بمعناه في كل طرف / من فهو كالطرف وان كان
 / من المفعول له منصوباً فكل مفعول المطلق / من فهو كالطرف المطلق كما يجب
 في بحث المفعول له واما المفعول له / من واما عدم احتياجهما في العمل في المفعول له
 وصاحب / من فانه مصاحب لمفعول / من لمفعول عامل فيكون / من في كونه / من المفعول
 في حكمه / من المفعول قال الاستاذ قوله في حكمه من انه ان كان محتاجاً الى الشرط البين
 فكذا هذا والا فلا / من لا يكون / من هم الفاعل والمفعول مصغرين لانها لو كانا مصغرين

في قوله واما الطرف والمراد به المجرور بجرن الجر سواء كان مفعولاً فيه او غيره ملفوظاً فيه حرفاً جر او مقدراً وهو مبتدأ خبره كالحكيم والفاء داخل عليه في المنع ومع متعلق بالنسبة بينهما وقال الاستاذ قوله واما الطرف مطلقاً فيكون

في قوله واما الطرف والمراد به المجرور بجرن الجر سواء كان مفعولاً فيه او غيره ملفوظاً فيه حرفاً جر او مقدراً وهو مبتدأ خبره كالحكيم والفاء داخل عليه في المنع ومع متعلق بالنسبة بينهما وقال الاستاذ قوله واما الطرف مطلقاً فيكون

لا يميلان لان التصغير بمنزلة الصفة والموصوف وطحا كانا من الاستحسان
في نقول طرف الاسمية فيبعد ان عن المشابهة بالفعل قال البعض قوله لان التصغير
بمنزلة الصفة والموصوف علة لفعل المص ان لا يكونا مصغرين ومتعلق به وق ل
الاستاد قوله لان التصغير علة لشرط المقدر ان وانما شرط لعلها عدم كونها
مصغرين لان التصغير هذا التقليل او كون التصغير بمنزلة الصفة والموصوف
صحيح لان صويرها قال البعض وهو تحليل لكونه بمنزلة الصفة والموصوف
مثلا بمنزلة صا رب صغير او حقيق اشارة الى ان تنوين صغريا لا يتخير به عليه
بان التصغير قد يكون كمال الرفع والشفقة لا للصفاء والحقا لا يمكن
انكارها قال امام الايوب وقوله ان لا يكونا جبر للمصغرين شرط لعلها
فيها ان لا يكونا هم الفاعل والمفعول مصغرين تشية مصغر نحو مصغرين
وهو تصغير ضارب ومضرب وهو تصغير مضروب وان لا يكونا موصوفين
بصفة نحو جاء في ضارب شديد وانما شرط لعلها عدم كونها موصوفين
اذ بالصفة ان سبب كون الشئ صفة لهما يصير ان هم الفاعل والمفعول
مسند اليهما ان هم الفاعل والمفعول باسناد الصفة الى ضميرهما لان الصفة
كالجبر والموصوف كالمبتدأ في المال اولان الصفة جبر والموصوف مبتدأ
في المعنى كما في بعض الكتب فيبعد ان ان اذا كانا بالصفة مسند اليهما فيبعد ان
ان هم الفاعل والمفعول عن المشابهة بالفعل قوله لانه ان الفعل علة للبعد
قال البعض قوله لانه ان الفعل علة ليبعد ان ومتعلق له لا يكون ان الفعل
مسند اليه قوله كما مر علة لعدم كونه مسند اليه وقوله ان ان المسند اليه
بما مر لما مر بتقديم من ان من انه فخص باللاحق ان مقصور به ولو قدم بصيغة
المعلوم بقرينة اخرجه ففقد ان قوله موصوفين على الاول ان على قوله مصغرين
لكانه اولى من تقديم الاول لان الاول موقوف على الثاني فيكون الثاني مقدما
وضعا ولو قدم الثاني على الاول لكاء الوضوع موافقا للطبع ولان التصغير موصوف
في المعنى تابع للثاني ووقع له وانشاء الى ظهور وجه الاول في سبب لا يكتفى عليه
قال بعض المحققين قوله كما لا يخفى قيل وهو ان كونه موصوفين في هذا الموضع الاول يرد عليه
ان الظهور في الثاني جاء من الصفة ووجه الاول منهم من طهينة وجوهه كذا سبق على بعض

قوله لان التصغير علة للفعل لان التصغير علة للفعل لان التصغير علة للفعل

على بعض الاوهام ونقل عنه ان لا نسلم الاولوية لان محل عملهم الفاعل والمفعول
بمشابهة الفعل ووجه المشابهة قد سبق اما اذا كانا موصوفين فيخرج
عن المشابهة لانه لم يخبر عنه واما اذا كانا مصغرين كانا ابعد عن المشابهة
بتغير الصفة وقال صاحب المناقب قوله كما لا يخفى وهذا شرط عدم كونها
مصغرين لكون المصغر بمنزلة الموصوف كما سبق آنفا فيكون تابعا لا متبوعا
قال السيكوني قيد في التسهيل بغير المصغر والموصوف خلافا للكتاب فانه
جوز عمل المصغر والموصوف انهما وانما علة الترتيب هي ان وجه تقديم المص
في المصغرية على الموصوفية ان المانع لهما المصغرية والموصوفية والاول اقوى
من الثاني لان العلة وهي الموصوفية مشتركة بينهما في الاول ذات وفي الثاني
عارضه جاء من الصفة فلذا استحق المصغرية التقديم على الموصوفية وقال الاستاد
ولو قدم هذا على الاول لكأن اولى كما لا يخفى يرد عليه ان الاول اقوى من الثاني
لان العلة المشتركة بينهما في الاول ذات وفي الثاني عارضه جاء من الصفة لكن احره
في المصنف ههنا عن الاول لئلا يفضل ههنا عن قوله وان وصفا الى يقع اخر المصنف
قوله موصوفين عن قوله مصغرين لئلا يفضل قوله موصوفين عن قوله ان المص
وان وصفا الى قال البعض قوله ولو قدم هذا ان ولو قدم المصنف قوله
ولا موصوفين على الاول وهو قوله وان لا يكونا مصغرين لكأن اولى من تقديم
قوله وان لا يكونا مصغرين كما لا يخفى لكن احره ان اخر المصنف قوله ولا موصوفين
لئلا يفضل قوله ولا موصوفين عن قوله ان المصنف وان وصفا ان هم الفاعل
والمفعول ولو قال لكنه اخره لظول زيل الموصوف بقوله وان وصفا الى
لكأن اولى كما قاله صاحب فتح الاسرار ان هذا ان وصفا قبل الفعل واما
ان وصفا بعد الفعل ان بعد عملها لم يضر ان لم يضر ذلك الوصف المذكور
في ضمن وصفا قال الاستاد قوله لم يضر وفاعلم فيمراجع الى الوصف المذكور
عليه بوصف من قبيل اعدوا وهو اقرب للتقوى عملها ان هم الفاعل والمفعول
السابق على الوصف قوله لخصه ان العمل متعلق بلا يضر وعلة له بينه علة للنفي
ان لوجود العمل بلا مانع وهو الوصف عن الشبه بالفعل ولو قدم ان المص
ههنا ان قوله وان وصفا الى على قوله ولا موصوفين ايضا ان كقديم قوله

قوله لان التصغير علة للفعل لان التصغير علة للفعل لان التصغير علة للفعل

ابن الحاجب واقول نكرة لابن مالك ان حرف المفعول مقام ادعوى فلهذا ينبغي
في التقريب ولو اجيز الاعتقاد على ان المفعول لا يمتنع الا اذا لا بد لكل مفعول
من صاحب تجرى عليه مفعول هو المفعول لا ان لا يكون له في حقيقة الامر
قوله فهذا يكفي في التقريب وذلك لان الواجب للبدن ان لا يكون له في حقيقة الامر
وغيره فيكون كالفعل في هذه الحكمة ايضا غير ان الواجب له في حقيقة الامر ان لا يكون له في حقيقة الامر
انما وهي الشروط السبع التي اشترطتها في هذا الموضع وهي وجودي في نصيها
ان اسم الفاعل والمفعول اذا كانا مجردين واما اذا كانا باللام فيستوي فيهما الازمنة
الثلاثة كما اشار اليه المصنف بقوله امن فيما كنز انفا كنز انفا على الحداد
قال بعض الشراح قوله في نصيها ان في نصب اسم الفاعل والمفعول المجردين عن اللام
المفعول به وانما ينصبان المفعول به اذا كان اسم الفاعل ان وقت كونه مأخوذا او مشتقا
من المتعدي الى متعد كانه لول واحد له هذه وصليته ان ولو كان مأخوذا من المتعدي
الى مفعول واحد نحو انا ضارب زيد قوله وهم المفعول عطف على اسم الفاعل للثبات
في الجبر وهو من المتعدي ان واذا كان اسم المفعول من المتعدي ايضا لكن بشرط كونه
متعديا الى اكثر من واحد قوله ولو الى اثنين ان ولو كان مأخوذا من المتعدي الى مفعول
اثنين او ثلاثة نحو انا معطى زيد ادرهما وان معلوم عمر اكرام فاضلا قوله ورفع على
المعلوم ان ورفع اسم المفعول الاول من المفعول الاول قوله على النيابة عن الفاعل
متعلق برفع قال البعض قوله اذا كان اسم الفاعل بقرينة ان اللازم لما ينصب المفعول به
وكذا ما يشق منه جزاء الشرط مخذوف بقرينة ما قبله من المتعدي ان متعديا ولو للصلية
ان ولو كان من المتعدي الى واحد وهم المفعول ان واذا كان اسم المفعول من المتعدي
ايضا لكن بشرط كونه من المتعدي الى اكثر من واحد ولو الى اثنين ان ولو كان من المتعدي
الى اثنين قال صاحب المنافع قوله ولو الى اثنين لهذه للصلية فنلزم ان يكون
نقيض الشرط رولي للجزاء وهو نصب المفعول به في المعنى ونقيض الشرط هنا
يحمل شيئين احدهما ان يكون اسم المفعول مأخوذا من المتعدي الى واحد وثانيهما
ان يكون مأخوذا من المتعدي الى الثلاثة وهذا هو المراد هنا لانه هو الا ليق بالجزاء
بقرينة ورفع الاول من المفعول الاول على النيابة ان على كونه نائب الفاعل الدلالة
على الحال ان على زمان الحال سواء كان زمان الحال تحقيقا كزيد ضارب حجره قال
صاحب المنافع علم الشارع الزمان الحالى الى التحقيق والحكاوي ونسرا الحكاية

وقد كان الحكاية بتفسيرين الاول ان يكون زائرا للاندلس والثاني ان يكون زائرا للزمخشري
واستحسنه الرضوي ومنه المخرج عند قوله في كلهم باسطة ذراعيه الآية ويجوز
ان يكون قوله في كلهم باسطة ذراعيه الدلالة ان يكون ذلك الدلالة تحقيقا كما قاله
صاحب زبدة الاشارة الى ان ايام الانبياء والاشياء الدلالة على زمان الحال
اعم من ان يدل على حال تحقيقا كزيد ضارب حجره الان قوله او حكاية عطف
على تحقيقا قوله بان يقدر المتكلم الى بيان الطريق الحكاية او تفسير للحكاية
على رأي الاندلسي ان بطريق صفوان يفرض المتكلم نفسه موجودا في ذلك
الزمان الماضي وقوله او الزمان المذكور عطف على نفسه او تفسير للحكاية على رأي الزمخشري
واستحسنه الرضوي ان او بان يقدر المتكلم الزمان المذكور ان الزمان الماضي
موجودا الان ان حال المتكلم كقوله ان الله تعالى وكلهم باسطة ذراعيه الكهف
باسطة ذراعيه بالوصيد ان بعقبه الفارقان باسطة في تلك الآية عامل في مفعوله
الذي هو ذراعيه مع انه بمعنى الماضي بالنسبة الى نزول الآية لكنه وان كان ماضيا
تحقيقا لكن المراد ليس معناه الماضي بل المراد منه حكاية الحال والالقاء بسط قال
امام الايدوب قوله كقوله تعالى وكلهم باسطة ذراعيه ان كان باسطة الان او الدلالة
على الاستقبال لشيئهما بالمتصارع ان على زمان الاستقبال سواء كان زمان الاستقبال
تحقيقا ان محققا كزيد ضارب حجره غدا يشير الى الحكاية لا مجرد الاستقبال لعدم الاحتياج
الى بيانها كما قال صاحب المنافع ثم شرع في بيان توجيه سبب كون الدلالة على الحال
شرع في نصيها المفعول به فقال وجه الاستراط ان سبب كون الدلالة على الحال
شرطا حصول كمال القوة بتمام المشاهدة بالموافقة معنى كما كانت لفظا قوله
للتكتم علة - لحصول كمال القوة ان القدرة على العمل متعلق للتكتم ولما فرغ من بيان
الشروط في مفرد شيئين في بيانهما وجمعهما فقال وتبينهما فخصا ان منصوصا
وجمعهما سواء كان ذلك اجمع صحيحا كناصر ومنصور او مكسرا كنصرة ومناصرة
لمفرد شيئين ان حكم تبيينهما وجمعهما مثل حكم مفرد شيئين في العمل والاستراط اشارة
الى وجه الشبه لكن عملها ليس الا في المفعول به لوجوب اشتراك الفاعل فيهما على ما بينا
كما قاله صاحب فتح الاسرار قال بعض الحكماء هذا الكتاب قوله في العمل والاستراط
اقول ليس المراد منهما جميع ما ذكر في المفرد كما هو المتبادر منهما بل المراد من العمل مفرد
في غير الفاعل الظاهر اذا عمل لهما في الظاهر ولا شرط للعمل في الظاهر فكون الشرط معقودا
على شرط غير الظاهر اما التثنية والجمع الصحيح انهما كونه التثنية والجمع الصحيح منهما

كفروها فظاهر ان بديهي خفي او اذا كون التثنية والجمع الصحيح كالمفرد في العمل
والاشتراط فظاهر ان هو ظاهر او اما وجه كونه المثنى والجمع الصحيح كالمفرد
في العمل والاشتراط فظاهر ان هو ظاهر او اما وجه كونه المثنى والجمع الصحيح كالمفرد
بالمضارع واما الجمع المسمى لعدم بقاء صيغة مفردة في قولهم انهم في العمل
والاشتراط على المفرد قوله انهم في العمل المسمى لعدم بقاء صيغة مفردة في قولهم انهم في العمل
وكذا انهم في العمل كذا في قولهم انهم في العمل المسمى لعدم بقاء صيغة مفردة في قولهم انهم في العمل
الى وجه التثنية بقوله في العمل والاشتراط قوله في قولهم انهم في العمل المسمى لعدم بقاء صيغة مفردة في قولهم انهم في العمل
عطف على العمل وفي قولهم انهم في العمل المسمى لعدم بقاء صيغة مفردة في قولهم انهم في العمل
قال بعض من هذا الكتاب قوله وفي قولهم انهم في العمل المسمى لعدم بقاء صيغة مفردة في قولهم انهم في العمل
مبني على العمل من كون الاوزان ثلثة وقوله في قولهم انهم في العمل المسمى لعدم بقاء صيغة مفردة في قولهم انهم في العمل
في العمل والاشتراط ثلثة اوزان من اوزان مبالغة هم الفاعل فقال بنوع الفاء وتثنية العين
كنقار وقول بنوع الفاء وضم العين كجهد ومفعول بكسر الميم وسكون الفاء كملثار
قال الرضي هذه الثلثة تمل انما قاما البصريين وزاد سيبويه فعلا من وزن فيل كعليم
وفعلا بكسر العين وضمها من وزاد سيبويه ايضا وزن فعل بنوع الفاء وكسر العين وضمها
من العين كحذر وفي الصحيح يقال رجل حذر بكسر الهمزة والفتح وضمها من سيبويه
بمعنى كثير الحذر واعلم ان عمل هذه الثلثة من اوزان المبالغة دون غيرها منها مبني على الجمع
ولكن لان المقام مقام الاستدلال بسبب ايراد المص كلمة مركبة عن اداة التشبيه وهم الاثارة
فكبر قوله ولا يشترط تقديرها كما من قوله وكذا الثلثة اوزان الخ قال امام الايوبي قوله ولا يشترط
كالاستدلال من المذكورات ان يشترط فيها كل ما يشترط فيها سوى اشتراط الحال والاستقبال ان
لا يشترط في عمل هذه الثلثة قوله في المفعول به الصريح متعلق للعمل مع الحال والاستقبال ان
معنى زمان الحال والاستقبال بل هي كالصفة المبهمة قوله لان الفرض علة للاشترط ومتعلق به
انما لم يشترط كونها بمعنى الحال والاستقبال لان الفرض والمقصود من هذا الاشتراط بيان
لفرض ان يشترط معنى الحال والاستقبال قوله فيها من في اسم الفاعل والمفعول متعلق
للاشترط قوله اتمام المشابهة خبر ان اتمام مشابهة بالالفعل متعلق للمثابهة
وانما قصد فيها اتمام المشابهة بالفعل لعدم دلالتها من اسم الفاعل والمفعول قال
البعض قوله لدلالة ان اسم الفاعل والمفعول متعلق بالانتماء وعلته له على ما فرقتنا قوله
على الحدث الفعلي متعلق بالدلالة حال كون تدرك الدلالة قصدا في مقصود
قال صاحب منافع الاختيار قوله قصدا بل شعبا وانما يدان قصدا على الذات
فلا بد من التقوية بالدلالة على زمان فعل يوازيه كذا في حاشيته هذا بخلافها من
يختلف اوزان الثلاثة فانها تدل على ان الحدث الفعلي قصدا لا يتبعها اذ

اذ المبالغة انما تكون في الحدث دون الذات فافهم قال بعض من هذا
الكتاب قوله بخلافها من يختلف هذه الاوزان الثلاثة الموصوفة للمبالغة فانها
تدل على الحدث قصدا ان المبالغة انما تكون في الحدث دون الذات فافهم انهم
لفعل الامر فافهم انما في ان المبالغة كسرة الشئ كما في قوله تعالى الجاني العليم
بكسر العين فينبغي ان يترجم في الداء ايضا والكواب ان صيغة المبالغة تدل بالوضع
على كسرة الحدث لا الذات هذا من عمل هذه الاوزان الثلاثة او كونه هذه الاوزان
الثلثة عاملا في المفعول به من مذهب البصريين وقال الرضي انها من هذه الاوزان
الثلثة او اوزان المبالغة لا تمل في المفعول به الصريح قوله لفوات المشابهة
متعلق بلا تمل وعلته له من لفوات المشابهة اللفظية بالفعل قال الاستاذ قوله
انها من صيغة المبالغة مطلقا لا تمل لفوات المشابهة من لفوات مشابهة
بتغير الصيغة من بسبب تغير صيغة المبالغة اليها وان جاء بعدها من بعد هذه
الاوزان الثلاثة او بعد اوزان المبالغة او بعد صيغة المبالغة منصوب فاعل جاء
من اسم منصوب او مفعول منصوب فيفعل مقدر من فانتصابه بفعل مقدر او فيكون
منصوبا بفعل مقدر لا بها او فيكون منصوب بفعل مقدر او فيكون منصوب بفعل مقدر
بفعل مقدر عند علم من عند علماء الكوفية واجاب البصريين من واجاب علماء البصريين
لعلماء الكوفية بان ليس المبالغة انما يكون في قولهم المبالغة قوله من المشابهة اللفظية بيان
فات المتكلم ذلك الشئ بتغيره الى صيغة المبالغة قوله من المشابهة اللفظية بيان
لما فات فان المشابهة المعنوية والاستحالية بغيرها قال الاستاذ قوله بان المبالغة
جارية من بان مع المبالغة جارية من ان نقصان شئ فان انما المتكلم ذلك
الشئ بتغيره الى صيغة المبالغة قوله من المشابهة اللفظية بيان لما ورده من
جواب البصريين ان الفاعل العليم في حاشية الجاني بانها من بطريق حواشيها
ان المبالغة انما بان معنى المبالغة بخلاف الحذف كزيادة التفصيلية في اسم التفضيل
الكاف حرف جر والزائدة مجرورة لفظا والجمع ظرف مستقر منصوب محلا حال من فاعل جعل
ويجوز على قول الاخفش كون الكاف حاشية المثل منصوبا مفعولا مطلقا لجعل بتقدير
ان جعلنا مثل جعل زيادة التفضيلية او الطرف المستقر منصوب محلا مفعول مطلق مجازا
بتقدير الموصوف ان جعلنا كائنا كجعل زيادة التفضيلية بجعل جملة خبر ان ان جعل تلك
الزيادة الاكم بغيره عن المشابهة بالفعل فكيف تكون ان تلك المبالغة جارية
لما فات من المشابهة اللفظية بغير لائمه جارية واجاب عنه من رد الفاضل العاصم

على الاصل لانها للظهور في جميع المحظورات قوله لانها من الصفات المشبهة
 على التزييد ومتعلق به تنصب معمولها على التشبيه مثل زيد حسن الوجه بنصب الوجه
 عند البصريين واما عند الكوفيين تنصب على التمييز لا فعلها لانها لا تنصب فعلها
 من الصفات المشبهة لانه لا يرفع ولا ينصب في المفعول به قال بعض المشايخ
 في هذا الكتاب قوله لا فعلها لانها لا تنصب فعل تلك الصفة المشبهة لان فعلها لازم
 وليس بمقتضاها وقال الاخر قوله لانها على لزيادتها عليه ومتعلق بزيد تنصب
 فاعلمها تشبيها بالفعول لا فعلها فانه لا ينصب مفعولا ولا يشبه ذكره ان كونها
 ناصبة على التشبيه بالفعول عند البصرية او ذكره دليل تزييد في الامتحان قال بعض مؤلفي
 هذا الكتاب اقول لم يأخذ في هذه الرسالة اشعارا بعدم اختيار قول البصرية
 لانه يستلزم مزية الفرع على الاصل حال كونها ملتبسة بالشروط قوله المعبرة صفة
 للشروط بتأويلها بالجماعة او جماعة الشروط المعبرة في عمل اسم الفاعل قوله من عدم التمييز
 ومن الاعتماد على ما سبق من المبتدأ والموصوف وذا الحال والنفي ببيان الشروط
 المعبرة في اسم الفاعل قوله ومن معنى الحال والاستقبال ببيان الشروط المعبرة ايضا
 اتيان هذا المقال قبيل قوله المصنف الفاضل غير معنى الحال والاستقبال مما لا ربط فيه بل
 من مهملات القال فليكن بالتيقظ يا ابن خال عني الله سبحانه وتعالى عنا وعنكم
 خطيئات الاعمال وقوله غير معنى الحال والاستقبال بالنصب لانتفاء من الشروط قوله
 فانه ار معنى الحال والاستقبال الف وفيه تفصيل للاستثناء لا يشترط في عملها من الصفة
 المشبهة ان في نصب معمولها من الصفة المشبهة قوله تشبيها مفعول له لنصب اسم
 لاجل تشبيه معمولها بالمفعول لا بالتمييز لان المفعول هو الاصل في العملية نحو زيد
 حسن الوجه بنصب الوجه قوله لكونها من الصفة المشبهة متعلق بلا يشترط وعلة
 له قال النحرير بقول احمد عليه رحمة الحق المصنف الاستمرار على نوعين احدهما
 الاستمرار الدولي والاخر الاستمرار التجديدي والثاني على نوعين احدهما الاستمرار الثبوتية
 والاخر الاستمرار النفي الاول في الاكم والثاني في الفعل الموجب والثالث في الفعل المنفي
 لا الحدوث ان لا تكونها بمعنى الحدوث المقصود للزمان كما في اسم الفاعل والمفعول نحو
 زيد حسن وجهه بتثوين الصفة المشبهة ورفع وجهه بالفاعلية لها او نصبه
 على التشبيه بالمفعول به عند البصرية وهذا هو المراد ههنا فلذلك في قول المصنف
 لا يشترط في عملها بقوله ان في نصب معمولها تشبيها بالمفعول الخ واما عند الكوفيين فالنصب فيه
 على التمييز وليس في معنى فيه او جره على كونه مضافا اليه لها في ايضالين فاما في القياس
 الخامس من التسعة اسم التفضيل ان اسم يدل على تفضيل شيء على شيء كذا قاله

كذا في باب التفضيل الترتيب وعرفه صاحب المفيد بقوله فقد نعلم مشتق لموصوف وهو
 زائد فيها ليقين منه على غيره والفرق بين اسم التفضيل وافعل التفضيل الاول اعم من الثاني
 لان افعل التفضيل يكون من صيغة افعل فقط واسم التفضيل يكون من غيره كلفظ الخير
 كذا قاله فصب زاده قدّم ان قدم المصنف اسم التفضيل على المصدر مع كونه
 من المصدر عاملا في الظاهر من في الفاعل الظاهر مطلقا سواء كان المصدر
 بمعنى الفعل او لا وفي المفعول به الصريح قوله لمناسبة اسم التفضيل على التقديم
 بل على المناسبة التقديم قوله لما سبق من اسم الفاعل والمفعول على المناسبة
 او اللام زائدة حيث لتبين اللفظ قوله في كونه اسم التفضيل ببيان الوجه المناسبة
 مشتقا بخلاف المصدر وفي كونه النسبة الى المرفوع معتبرة في وضعه من اسم التفضيل
 بخلاف المصدر لان النسبة الى المرفوع غير معتبرة في وضعه لان الواضع نظره في وضع
 الى ما عليه الحدث فقط لا الى ما قام به في اقتضاؤه للمرفوع على لا وضى قوله وبه متعلق
 بقوله يحصل القوة في العمل ان في عمله قدّم للمصدر ان يكون النسبة الى المرفوع معتبرة
 في وضعه يحصل القوة في العمل ويحصل فعل مضارع من باب نصر قال الاستاذ
 قوله وبه ان يكون النسبة معتبرة في وضعه يحصل القوة في العمل ان في عمل اسم التفضيل
 ويحصل فعل مضارع من باب التفعيل وفاعله مستتر تحت راجع الى اسم التفضيل ولذا
 ان ولاجل كون النسبة معتبرة في الوضع وهو متعلق بعدم المؤخر قال بعض الافاضل
 قوله في لذا ان في الحصول القوة في العمل قدّم على صيغة المعلوم ان قدّم المصنف
 او على صيغة المجهول عليه ان على المصدر قوله ما سبق من اسم الفاعل والمفعول
 وهو فاعل قدّم او نائب في عمله مع كونه المصدر اصل في الاشتقاق ولذا ان ولاجل
 كونه اصل المشتقات على ابن الحاجب حيث قدّم المصدر على ما سبق نظر الى انه
 اصل المشتقات ولا يخفى ان ترتيب المصنف راجح انبى ان زيد في الانسية بمراده
 ان المصنف اذ مراد ببيان الفاعل والعمل لا الاشتقاق قال صاحب المنافع
 قوله انبى بمراده وهو ببيان الفاعل واسم الفاعل والمفعول اقوى من المصدر
 من حيث العمل لما سبق من كون النسبة معتبرة في وضعها بخلاف المصدر مع عدم
 عن المشابهة بخلاف اسم التفضيل ولذا كان تقديمه على المصدر للمناسبة المذكورة
 وقال بعض المشايخ في هذا الكتاب قوله ولا يخفى ان ترتيب المصنف انبى بمراده اقول
 وجرام الفين ايضا اذ البعث فيه من حيث العمل فينا سبه تقديم ما يكون قربة العمل

وهو ان اسم التفضيل قوله لضعف متعلق بلا ينصب وعلة له ان لضعف اسم التفضيل
 بالبعد عن المثابرة بالدلالة على الثبوت والزيادة ^{في حكمة} على الغير قاله الشيخ في حكمة
 هذا او بسبب خروجه عن معنى الفعل بملاحظة الغير في معناه لا بد لانه على معنى الزيادة
 لانه مقول كمنه المبالغة في مبالغة الفاعل على ما عرفت كما قاله صاحب فتح الاسرار
 او بسببه عن مشابهة لاشتماله على الزيادة التي لا تستغاد من الفعل كما قاله بعض الشراح
 وقال البعض قوله لضعف ان لضعف اسم التفضيل في العمل متعلق بقوله لا ينصب
 المفعول به القدي بنفسي وانما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل في المفعول به
 لانه يعمل فيه جري المقدس كذا قال العصم وانما قلنا بنفسه لانه ينصب باللام
 كما في اسم الفاعل والمصدر متقدمين لكنها فيها يجوز تركها وفي اسم التفضيل
 لا يجوز لانه لا ينصب بدونها فتدله واما مثل قوله تعالى في جواب سؤال مقدر
 كأنه قيل ان الموصول منصوب المحل وقع بعد اسم التفضيل فصار حكمه معاك
 متخلفا فاجاب بقوله واما مثل قوله تعالى هو اسد الله تعالى اعلم من يصل قوله
 واما مثل قوله تعالى مبتدأ خبره قوله فيقدر من التقدير فيه اس في هذا النظم
 او في قوله تعالى اعلم من يصل فعل ناصب كي علم اس اعلم من كل واحد يعلم من يصل
 بسبيله ولفظ اعلم يدل عليه قال الرضخ اسم التفضيل لا ينصب المفعول به بالرفع
 وان وجد بعده ما يدغم ذلك فافعل وال على الفعل الناصب له قال سبانه وتسا
 هو اعلم من يصل عن سبيله اس اعلم من كل واحد يعلم من يصل ولا ينصب شبه المفعول
 كما لحسن الوجه انتهى ما قاله الرضخ وانما لا ينصب المفعول ولا شبه المفعول لبعده
 عن المثابرة بالدلالة على الثبوت والزيادة على الغير كما اشار الى ذلك في الحاشية
 وقد مر آنفا ولا يرفع الفاعل الظاهر في جميع الاوقات فلا يقال مررت برجل
 افضل منه ابوه بخفض افضل على وصفيته رجل ورفع ابوه على فاعلية وقوله لقوله
 متعلق بلا يرفع وعلة له ان لقوة الفاعل الظاهر باستقلاله بسبب استقلاله اذ هو
 منفصله بخلاف الضمير فانه لا استتارة اعتباري فيسهل العمل فيه في كل وقت
 وقوله الا اذا صار مستثنا مفرغ من الاوقات صيرورة اسم التفضيل بمعنى الفعل
 بان لا يدل على الزيادة على الغير وذلك بان يكون اسم التفضيل اس مدلول اسم التفضيل
 في المعنى

في التفسير الكافي في بيان الفرق بين التفضيل والتعظيم

في المعنى ان في الذهب وفي نفس الامر اس وفي الخارج وصفا حقيقيا اس
 لغويا الوصف هو في الصفة مترادفان عند اهل اللغة والمعتزلة والقائ
 عوض عن الواو كالوعد والوعدة والوصف عند بعض المتكلمين كلام الوصف
 والصفة هي المعنى القائم بذات الموصوف ولا يكون الوصف اعم من الصفة
 بل يكون مساويا لها وقيل الوصف عبارة عما دل على الذات باعتبار معنى
 فهو المقصود من جوهره ورفه اس يدل على الذات بصفته كاجهر فانه جوهر
 خروجه يدل على معنى مقصود وهو الحجرة فالوصف والصفة مصدران كالوعد
 والوعدة والمتكلمون فرقوا بينهما فقالوا الوصف يقوم بالوصف والصفة
 تقوم بالوصوف وقيل الوصف هو القائم بالفاعل والجب كل العجب الشارح
 الاول حيث قال وصفا سببيا تقليدا للفاصل الجاني ولم يد رانه انما يصلح
 لشرح كلام ابن الحاجب ودون المصنف راجح كما لا يخفى على الناظر المتأمل بانه تأمل
 كذا قاله الشيخ في حاشيته هذا اقول الظاهر من كلامهم ان الوصف بحال الموصوف
 يسمى وصفا فعليا وبحال متعلقة بوصفا سببيا ولذا قال الشيخ وصفا سببيا
 لا للتقليد لكن كونه سببيا ليس له متعلق بل للرجل فلا يخلو من العجب واعلم
 ان الوصف على ضربين فعلي وسببي فالفعلي ما يكون مفهوما ثابتا للمتبوع نحو
 مررت برجل كريم والسببي داخل في الوصف الفعلي وراجع اليه في التحقيق
 فان معنى قولك مررت برجل كثير عدوه مررت برجل خائف لانه كثير العدو
 قوله متعلق بكسر اللام في عين فعله وهو اس المتعلق الكل في المثال اس في مثال
 المتن فان الاصل في الحقيقة الكل لا الرجل ما اس شئ اشارة الى ان ما موصوف
 وهو اس ذلك الشئ رجلا في المثال اس في مثال المتن وانما نصب رجلا لكونه وقع
 في الحكاية جري من الجريان قوله اسم التفضيل للضمير المستتر في جري قوله في اللفظ
 متعلق بجري على طريق مزج الشرح بالمتن عليه اس على ذلك الشئ ثم في طريق الجريان
 في اللفظ عليه بقوله بان يقع معنى ان جريان هذا التفضيل في اللفظ على ذلك الشئ اما
 بان يقع تحتها اس لذلك الشئ كما في مثال المتن الفرق بين التبع والصفة ان التبع
 يستعمل فيما يتغير فقط والصفة تستعمل فيما يتغير وفيما لا يتغير وقيل التبع يكون بالجنس
 كطول وقصر والصفة تكون بالافعال كضارب وجارح وعلى هذين الوجهين يقال صفات

ولا يقال نفت الله ولم يستعمل نفت في الله والحاصل ان الصفة اعم من النفث او بان يقع
جبراً عنه ان عن ذلك الشيء كما في مثل عا من زجل احسن في الحكم منه في العلم او بان يقع
حالاته ان من ذلك الشيء كما في مثل عا من زجل احسن في الحكم منه في العلم او بان يقع
و انما بشرط ما جرى عليه او و انما بشرط ان يكون اسم التفضيل في اللفظ جارياً
عليه ليعتمد ان اسم التفضيل عليه ان يعم ذلك الشيء ويحصل له ان و ايضا
ليحصل لاسم التفضيل اسم مظهر وهذا الكحل في المثال قوله يتعلق بجملة صفة
لمظهر والصفة المستتر كنه راجع اليه به ان بذلك الشيء في تفسير الفاء بمعنى
ان حتى يتبين عمله ان عمل اسم التفضيل فيه ان في المظهر قال الاستاذ قوله
فيتبين عطف على يعتمد او يحصل ان فليست عمل فيه او قوله فيتبين جواب
لشرط محذوف ان اذا اعتمد عليه ويحصل له مظهر فيتبين قوله عمله بالرفع
فاعل يتبين فيه ان في مظهر وقوله كالصفة المسببة اشارة الى دفع ما يوقع
من ان بشرط الاعتماد كافي في عمله كما كان كافياً في اسم الفاعل حيث لم يشترط
فيه كون المتعلق متعلق ما جرى عليه و اشارة الى دفعه بان اسم التفضيل
كالصفة المسببة في عدم الكفاية المذكورة لا يخطا ولا يترامى رتبة
اسم التفضيل والصفة المسببة عن رتبة اسم الفاعل لنقصان المسببة
للمفعول لان مساببة الصفة المسببة له بواسطة مساببتها لاسم الفاعل واسم التفضيل
بعد عنهما لانه لانه على الزيادة على الغير او على الثبات كما تقدم كذا قال صاحب المنافع
وكذا ان ولاجل اخطا رتبة عن رتبة لا يخلان ان اسم التفضيل والصفة
المسببة في مظهر ان في اسم ظاهر كاش بعدهما ان بعد اسم التفضيل والصفة
المسببة ان لم يكن ذلك المظهر من متعلقات ما ارشئ جرياً ان اسم التفضيل
والصفة المسببة عليه ان على ذلك الشيء في اللفظ فلا يبان بخلاف ان اسم الفاعل قوله
فانه ان اسم الفاعل اثبات للتحالف او تعليل للحكم المستفاد من قوله بخلاف ان لانه
يعمل فيه ان في مظهر مطلقاً ان سواء كان ذلك المظهر من متعلقات ما جرى عليه
خو زيد ضارب غلامه او لم يكن من متعلقات ما جرى عليه مثل زيد ضارب عمراً

في ان عمراً وقع مفعولاً مظهراً له ونصبه ضارب مع انه لم يكن من متعلقات زيد
ولهذا الفرق الحاصل بينهما وبين اسم الفاعل بشرط فيما كون المظهر
من متعلقات ما جرى عليه ولم يشترط ذلك في اسم الفاعل ولتأمل ان يقول
ان الكلام في عمله في الفاعل المظهر و ما قاله الشارع في عمله في المفعول المظهر
وقد وقع الالتباس في عمل اسم التفضيل والصفة المسببة في المفعول فان قيل
ان مراده من متعلق ما جرى عليه ما كان فاعلاً ومن غيره ما كان مفعولاً قلنا
عمل كلام مثل الشارع على هذا المعنى البعيد غير لائق والله اعلم قوله حال كون
ذلك المتعلق اشارة الى ان قوله مفعولاً حال من متعلق ان مفعولاً قبل التقي
اذ بعده يكون مفعولاً عليه قال امام الايوبي قوله مفعولاً بفتح الدال المشددة
حال من المتعلق وقوله باعتبار المتعلق متعلق بالمفضل ومضاف الى المتعلق
قوله ان باعتبار متعلق ان ذلك المتعلق اشارة الى ان الالف واللام عوض
عن المضاف اليه كما ان في مظهر جلا في المثال جري ان اسم التفضيل عليه
ان على ذلك الشيء وقوله على نفسه متعلق بقوله مفعولاً ان نفس المتعلق غير
الصفة المحرور ان على نفس ذلك المتعلق يعني ان ذلك المتعلق كما كان مفعولاً
باعتبار جريانه على الشيء يكون هو ايضا مفعولاً على نفسه حال كونه باعتبار غيره
ان باعتبار متعلق ان ذلك المتعلق بغير ما ارشئ وهو جلا في المثال جري
ان اسم التفضيل عليه ان على ذلك الشيء وهو ان غير ما جرى عليه زيد في المثال
ان في مثال المتن فيكون ذلك المتعلق بالاعتبار الاول مفعولاً وباعتبار الثاني
باعتبار عليه اعني اذا اعتبر كونه فيما جرى عليه وهو جلا في المثال يكون مفعولاً
واذا اعتبر كونه في غيره وهو زيد يكون مفعولاً عليه قوله بان يكون ان اسم التفضيل
او حال كونه اسم التفضيل او تفضيلاً اشارة الى ان قوله منفي اما جبره جبر ليكون
او حال من غيره او مفعول مطلق في ان مفعولاً ان تفضيلاً منفي ان لم يكن ذلك
المتعلق باعتبار الاول فاضلاً او باعتبار الثاني مفعولاً بل هو باعتبار الثاني
فاضل وباعتبار الاول مفعول بحسب الفرق وذلك لانه اذا كان في الكلام قيد
فالفاضة تدور عليه والكلام منفي فالنفي يتوجه اليه وينبغي ان يبقى اصل الحسن في المثال

كذا في فتح الاسرار قوله يعني ان المتعلق لا بد ان يكون مشتقا الى تفسير المجموع
 من قوله بان يكون وصفا لهذا واشاره الى ان شرط عمله ان يكون ذلك المتعلق
 مشتقا كايين ما جرت عليه وهو ما يكون هم التفضيل صفة له في اللفظ وجريا عليه
 وهو رجلا في المثال وبين غيره وبين غير ذلك الجرس عليه وهو زيد في المثال
 قوله الذي يذكر صفة للغير الغير الذي يذكر بعد من التفصيلية ظرف ليدكر
 ان يذكر بعد لفظ من التفصيلية وقوله ليكون من المتعلق المحظوظ علة للابداع
 مطلقا بلا اعتبار القيد من سواء كان فيما جرت عليه او في غيره يعني ان الكل
 الواحد المحظوظ في المسئلة الآتية مستعد لان يعتبر مفضلا ومفضلا عليه
 قال صاحب المناهج قوله ليكون مطلقا من غير مقيد بالاضافة الى الجرس عليه
 او الى غيره ليقبل التقييد بهما اذ لو اضيف الى احداهما لاختص به ولم يقبل التقييد
 بهما فلا منافاة بين هذا الاطلاق والتقييد بغير الاضافة وقوله وواحد عطف
 على قوله مطلق من وليكون واحدا بالذات وقوله ومختلفا عطف على واحد
 فان اوعى مطلقا من وليكون مختلفا باعتبار القيد من باعتبار ان المتعلق المحظوظ
 المقيد تارة يكون فيما جرت عليه وتارة يكون في غيره فيخرج من التفضيل
 قال البعض قوله فيخرج اما معطوف على قوله ليكون في فليخرج او جواب شرط
 محذوف من اذا كان المتعلق مطلقا وواحد الى فيخرج هم التفضيل عما روي في الاحوال
 وهو انهم التفضيل اصل فيه اي في ذلك الاستقبال وهو ان ذلك الاستقبال التقدير
 بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه في مثل زيد اعلم من عمرو فيستبعد الفاء
 فيخرج من روي في يستبعد ويشتق الى الفاء وجملة اللام فلا البعض الفاء في قوله فيستبعد
 اما عاطفة له على قوله ليكون ايضا او جواب لشرط محذوف كما مر انما في قوله
 فيخرج وكذا قوله ثم يخرج يحتمل الربط بين المخرج عن المفعلة التفضيل من مقباه
 التفضيل وهو الزيادة ثم يخرج من التفضيل عنه من المفعلة التفضيل
 بالكلية بالنسبة الى سبب النبي قوله لتوجهه الى النبي علة لخروج الى القيد ان قيد
 هم التفضيل وهو الزيادة عن الغير والزيادة على اصل الفعل فينتهي الى في ينتهي
 الزيادة وينتهي الى اصل الفعل فيكون احسن او لفظ احسن بمعنى احسن

فان اعتبرنا هذا فوجدنا ان التفضيل لا يكون في غير ما جرت عليه من غير ان يكون
 في غير ما جرت عليه من غير ان يكون في غير ما جرت عليه من غير ان يكون

ان يكون هم التفضيل بمعنى الفعل في المثال من في مثال المتن فيهم الزيادة
 في فيهم الزيادة في المفضل عليه وهو زيد على ما هو الاصل واما اذا دخل المنفي
 فهو مفضل عرفا كالفظة قال البعض قوله فيهم الزيادة الى جواب سؤال مقد
 في المفضل عليه قبل النبي على ما هو الاصل عرفا من لالة العرف لا بد لالة هم التفضيل
 فلا يضر عند قوله لان المساواة علة لفهم ان لا يكون كل من الكلين مساويا
 للاخر في الحسنه لان كل من الكلين في الحسنه مساويا للاخر وان كان
 جائزا بحسب ما يفيد التركيب لكنه غير ملائم في هذه المسئلة لانه ياباه
 من المساواة وفي بعض النسخ يا باها اي يرة ارادتها والظير راجع الى المساواة
 قوله مقام المدح فاعل يابى لان المقصود ههنا مدح الكل الذي في غير ما جرت
 مع انه من التفضيل لولم يعمل في حين كونه بمعنى الفعل او حين وجود
 شرط عمله بل رفع على صفة الجهور هم التفضيل نائب فاعل لرفع على الجبرية
 من على انه خبر مبتدأ وهو الكل فلو لم يكن منصوبا على النعتية وعلى متعلق برفع
 ورفعه ما يربط وهو الكل ههنا بعد من هم التفضيل على الابتداء من التفضيل
 على انه مبتدأ خبر وهو هم التفضيل يلزم الفصل جواب لو بضم اي بين هم
 وهو احسن في المثال وبين معمول من هم التفضيل وهو لفظ منه
 في المثال قوله باجنبة متعلق بالفصل وهو من ذلك الاجنبه المبتدأ وهو
 الكل في المثال والفصل بالاجنبه بين العامل والمفعول لا يجوز مطلقا كما هو
 المشهور وشاع منه في تفسير النضاي والفصل بين معمول هم التفضيل
 وهم التفضيل لا يجوز كمال ضعفه في العمل كما في الرضى ولو عمل من هم التفضيل
 يكون فاعله لا اجنبيا من لا يكون اجنبيا حينئذ لانه من معمولات التفضيل
 او لكونه معمول لا هم التفضيل نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكل منه في عين زيد
 من مع ذلك التركيب او مع ذلك المثال ما رأيت رجلا احسن في عينه من الرجل
 الكل كونه من حسن الكل الذي في عين زيد بل حسن الكل في عين زيد فوق حسنه
 من الكل في عين غيره او غير زيد وهو الرجل على ما هو المفهوم عرفا من كون
 حسن الكل في عين زيد فوق حسنه في عين غيره مبني على ما هو المفهوم عرفا من انهم
 من قول الشارح قبيل المثال جواب لسؤال فيهم الزيادة في المفضل عليه عرفا

ان كان التفضيل لا يكون في غير ما جرت عليه من غير ان يكون في غير ما جرت عليه من غير ان يكون

وقد اشتهر الى السائل بتفريع فلا يضر عمله فتعريف النظر الى ذلك المقام بتفريع
 في فهم مراد الساج ومراوده في هذا المقام سهل الله عليك فهم المرام كذا قال بعض
 فالقول الثاني للتفصيل مفضل عليه بحسب العرف بعد التقي حال كونه مفروضا في عين
 غير زيد وهو الرجل ومفضل اس والكل مفضل حال كونه مفروضا في عينه اس في عين زيد
 والحاصل بعد التقي زيد مفضل والرجل مفضل عليه وقبل التقي الرجل مفضل وزيد مفضل عليه
 ولو لا التقي وهو لفظ ما في المثال لكأن الامر اس المعنى على العكس وهو كون الكل
 مفضلا مفروضا في عين غير زيد ومفضلا عليه مفروضا في عين زيد كما لا يخفى على ذوق الفطن
 ويعمل اسم التفصيل في غيرهما اس في غير المفعول به المفعول والفاعل الظاهر
 قوله من المستكن اس من الفاعل المستكن ببيان غير قوله فانه اس لان اسم التفصيل
 تعليل للحكم المستفاد من قوله ويعمل في غيرهما وذلك الحكم اسم التفصيل عامل
 في المستكن قوله للاعتبارية اس المستكن علة لقوله لا يكاد اس لا يقرب ان ياتي
 عن عامل عامل هو اس المستكن مستتر تحت اس العامل ولو ضعيفا ولو هذه الوصلية
 اس ولو كان العامل ضعيفا قوله ومن الظرف والمفعول المطلق والمفعول له وغير ذلك
 من احوال والجملة عطف على قوله من المستكن لما مر من ان الظرف في كونه معمولا ضعيفا
 يكفيه راية الفعل وكذا المفعول المطلق واما المفعول له فان كان مجرورا فكا لظرف
 وان كان منصوبا فكا لمفعول المطلق كما يجي قال بعض الحكماء قوله لما مر في بيان شروط
 عمل اسمي الفاعل والمفعول حيث قال واما عمل اسمي الفاعل والمفعول في غير الفاعل والمفعول
 والمفعول به المفعول في المفعول لا فلا يحتاج فيه الى الشرط اما في الظرف في كونه
 معمولا ضعيفا يكفيه راية الفعل حيث يعمل فيه حرف التقي كالحجيم للفاعل وكذا المفعول المطلق
 واما المفعول له فان كان مجرورا فكا لظرف وان كان منصوبا فكا لمفعول المطلق كما يجي
 وقال البعض قوله لما مر علة لقوله يعمل في غيرهما اس لما مر في بيان شروط عمل اسمي الفاعل
 والمفعول حيث قال الساج هنا اما الظرف في كونه معمولا ضعيفا يكفيه راية الفعل
 حيث يعمل فيه حرف التقي كالحجيم للفاعل وكذا المفعول المطلق واما المفعول له فان كان
 مجرورا فكا لظرف وان كان منصوبا فكا لمفعول المطلق كما يجي قال القاضى العصفري
 ويعمل بلام التقدير في المفعول به ايضا اس كما يعمل في المستكن والظرف والمفعول
 والمفعول له وغير ذلك او كالعمل في المستكن والظرف الى نحو انما ضرب بفتح الراء من ذلك
 لزيد واذن قد اسم التفصيل باول مفعولين بلام التقدير وهذه اللام زائدة عليها

في قوله يعمل في غيرهما

مدحولها المفعول به المفعول يبقى المفعول الثاني حال كونه منصوبا بفعله اس
 اسم التفصيل المتقدم صفة للفعل قوله عند البصريين ظرف منصوب وعند الكوفيين
 الثاني منصوب باسم التفصيل للضرورة لانه لا يصح تكرار لام التقدير بل لا يصح
 تعلق حرفي جرب مع واحد بفاعل واحد فلا تقول جلست في الدار في الارض
 الا على سبيل البدل كذا قاله العصام في شرحه على الكافية نحو انما اكس واكس
 اسم تفصيل من كس من باب علم نكث لزيد الثياب اس اكس اس اكس زيد
 واكس فعل مضارع متكلم من باب علم انتهى ما قاله العفصم وانتهى كلام العفصم
 واذ ثبت عمله اس اسم التفصيل فيما ذكر من الفاعل المستمر مطلقا والفاعل
 الظاهر في هذه الصورة من الظروف وغيرها لكن اختلف في عمله
 في المفعول المطلق كما في شرح الالفية وحواشيه فلا وجه اس فلا طرقت
 لا سقاطه اس اسم التفصيل في الفاعل القياسي كما لحظ الشيخ عبد القاهر
 بن عبد الرحمن الجرجاني ومن بعده اس وكما لحظ من تبع الشيخ عبد
 والسادس من التسعة اس والفاعل القياسي السادس من التسعة
 المصدر ومصدر في التسعة اما مصدر معي بمعنى المصدر او لم مكانه بدل
 ومصدر من المصدر اس المصدر اس الحدث واصله الى الحدث من قبل اضافة
 الى الحدث اول اس لفظ يدل على الحدث اما دلالة مطابقة كالضرب الى
 عن قصد النوع والعدد او تفهنا كما لحظت والجملة فانه ما مركبان من الحدث
 ومن النوع والعدد قال بعض الحكماء قوله وهو اسم الحدث اس اسم يدل على الحدث
 مطابقة كالضرب او تفهنا كما لحظت والجملة قيل يعني بالحدث معنى قائما بغيره
 ساء صدر عنه كالضرب والمشي ولم يصدر كالطول والعمر ورد بان ليس المعنى
 القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى البياض
 ليس حدثا بل بمعنى سيا بقدرة فهذا المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره
 الجارس على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يمدد لتتقاف الفعل منه تأكيد
 او بيان النوع او عدة مثل جلست جلوسا وجملة فتل القادرية
 والعالمية ومثل ويلا له ويلا له عالم يثنى الفعل منه لا يكون مصدر وان كان
 الاخير ان مفعولا مطلقا كذا في الفوائد الضيائية قال صاحب المنافع قوله الجارس
 على الفعل اس الصالح لان يقع بعد لتتقاف الفعل منه مفعولا مطلقا تأكيد او نوعيا
 او عدديا ويعمل اس المصدر وقوله عمل فله بالنصب على انه مفعول مطلق تشبيها

في الاصل

ان يعمل كعمل فعله متعدي كمتديه ولازم كلازم وقوله المشتق صفة للفعل
ان الفعل الذي مشتق منه ان ذلك الفعل منه ان المصدر له هذه المنا
متعلق بقدم وعلة له انما سببه (لا اشتقاق بين الفعل والمصدر قدم والمصدر
المصدر على المضاف قال البعض قوله المشتق صفة للفعل وصحبه هو على مذهب
البهرين راجع الى الموصول الذي هو عبارة عن الفعل وصحبه منه الى المصدر
اذ مذهبهم اشتقاق الفعل من المصدر واما على مذهب الكوفيين فصحبه هو
راجع الى المصدر وصحبه منه الى الموصول الذي هو عبارة عن الفعل فلي الاول
الصفة بحال الموصوف وعلى الثاني الصفة بما متعلقة بشرط عمله ان المصدر
في الفاعل الغير المستكن اذ لا يعمل المصدر في المستكن لان النسبة الى الفاعل
غير معتبرة في وضعه كذا قاله البعض وقال بعض الشراح قوله بشرط عمله
في الفاعل الاصل او الثاني غير المستكن اذ لا يعمل فيه والمفعول به الصحيح قوله
لان العمل علة لشرطه انما شرط العمل في الفاعل والمفعول به ما سببه كذا
لان العمل ان لا عمل العامل انما يكون ان العمل بالافتقار الى باقي افعال
المعول هو ان المصدر لا يقتضيه الفاعل ان يجب الوضع وعمله فيه وفي المفعول به
في بعض الاستعمالات لاقتضائه بحسب قصد الحكم في الاستعمال بعد وجود الشروط
فلا يرد ان العمل مبني على الاقتضاء فاذا لم يقتضيهما يلزم ان لا يعمل فيهما اصلا
كذا قاله صاحب المنافع فضلا عن المفعول به قوله لكون النسبة علة للاقتضاء
ومتعلق به ان يكون نسبة المصدر اليه ان الى الفاعل والمتعلق الى المفعول
غير معتبرة في وضعه ان المصدر فلهما ان فينبغي ان الفاعل والمفعول به او اذا كان
النسبة غير معتبرة فلهما ان الفاعل والمفعول به اجنبيا ان لا يكون المصدر بحسب الوضع
فيجب ان ان فينبغي ان الفاعل والمفعول به يجتنبان او اذا كانا اجنبيين فيجب ان
ان الفاعل والمفعول به ان العمل ان عمل المصدر قوله فيهما ان الفاعل والمفعول به
لقد هما متعلق للعمل فلا بد له من صحة تأويلها اعتبر النسبة في وضعه ليحصل له
قوة يتمكن بها من العمل فيهما مع الاجتناب وهي انما تكون بوجود هذه الشروط
كما هي واما في غيرهما ان الفاعل والمفعول به من المفعولات متعلق بقوله يعمل
ان المصدر بلا شرط كما مر في بيان شروطهم الفاعل والمفعول حيث قال واما
غيرهما من المفعولات فلا يحتاج فيه الى الشرط اذ فيهم التفصيل عند شرح قوله المص

ويعمل في غيرهما ان لا يكون ان المصدر مصغر نحو ضرب باللام موصوفا نحو ضرب بشدة
قبل العمل ان قبل عمله قوله كما مر علة للتقسيم ان لما مر في بيان شروطهم الفاعل
والمفعول اذ في بحث هي الفاعل والمفعول فلهذا ان الوصف ان من ان الوصف
بيان لما بعده ان بعد العمل لا يضر العمل السابق نحو اعجب ضرب زيد عمر كذا
وذلك ان عدم عمله اذا كان مصغرا وموصوفا ثابت او اعتبار هذين الشرطين
العدميين في عمل المصدر لازم او ما ذكر من عدم كونه مصغرا وعدم كونه موصوفا
في عمله ثابت لانه ان المصدر انما يعمل ان لا يعمل انما يعمل لكونه ان المصدر علة لعمل
مقدرا ان ما ولا بان ان يلفظ ان مع الفعل يعني ان الضرب يتقدير ان يضرب او ضرب
فان قلت لم اخش المصدر بتقدير ان المصدرية مع الفعل قلت لان ان حرف
مصدر ان انحرق في ذلك من ما اذا اخش ذهب الى انه لم يقتضه عائدا اليه وغيره
بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل الذي يتفرع المصدر عليه في العمل
وان كان متواصلا عليه في الاشتقاق قال البعض قوله لكونه ان المصدر علة لعمل
ومتعلق به مقدرا بان مع الفعل ان مفروضا بان مع الفعل نحو اعجب ضرب زيد عمر
تقديره ان يضرب زيد عمر مقترنا مع مناسبة والاشتقاق بينهما او مع مناسبة الاشتقاق
من المصدر او كان المصدر والموصوف لا يقدران بهما ان بان مع الفعل
او بان والفعل قوله اذ الفعل ان لان الفعل تعليل للايقدران بهما لا يصغر
ولا يوصف لان التصغير والموصوف في المفعول مبتدأ والفعل لا يكون مبتدأ لدخول
الزمان الذي لا يستقر وعدم الاستقرار مناف للمبتدأ الذي يقتضيه الاستقرار
ليحكم عليه قيل لان المصدر والموصوف في المفعول مبتدأ والفعل لا يكون مبتدأ اليه
قوله ومجرد المناسبة ان مناسبة الاشتقاق بينهما جواب سؤال مقدرا كانه قيل
مجرد المناسبة بينهما يكفي في العمل حتى يحتاج فيه الى تقدير ان مع الفعل فاجاب بقوله
ومجرد المناسبة الى قال البعض قوله ومجرد المناسبة ان مجرد مناسبة الاشتقاق الفعل المصدر
مع قطع النظر عن تقدير ان مع الفعل جواب سؤال مقدرا كانه قيل مجرد مناسبة الاشتقاق الفعل
من المصدر يكفي في العمل في لا يحتاج فيه الى تقدير ان مع الفعل فلم قلت انه انما يعمل لكونه
مقدرا بان مع الفعل فاجاب بقوله ومجرد المناسبة لا يكفي في العمل ان في عمل المصدر
فيهما ان في الفاعل والمفعول به قوله فلا يقال ان فلا يجوز ان يقال تفرع عن المتي

العجيب ضربك ولا يقال العجيب ضربك زيد عمرًا الاول مثال لمصدر مصفر
 والثالث لمصدر فهو موصوف بشيء ولا مقتربا بآل الحال اس بدار زمان الحال
 وهو لفظ الآن مثلا قوله لانه ان لم يكن لشرط المقدر ان واغنا شرط
 في عمله ان لا يكون مقتربا بآل الحال لانه ان لم يكن لشرط المقدر ان
 بواسطه العطف وتعلق به وقال الاخر قوله لانه علة لعدم الاقترب ان اس لان المصدر لا يقترب
 بآل الحال لا يقول بان مع الفعل بالظن او و الحال علة مبنية على كونه مؤلا بهما قوله
 لان المصدر علة لعدم التأويل او علة لا يقول وتعلق به اذا دخل عليه اربع المضافات
 ان اس لفظ ان مخلص على وزن حسن من مخلص المضارع للاستقبال والمصدر يدل على الحال
 فثبت عدم دلالة اللى لحي الاحمال ولا احتمال في الماضي اس في الفعل الماضي اذا كان
 مؤلا بان مع الماضي او اذا كان مقتربا بالماضي ودخل عليه ان للحال فانه اذا دخل عليه ان بقي
 على الماضي وان يفيد مجرد المصدرية قال الشارح الاول قوله ولا مقتربا بالى ل
 لعدم كون المصدر المقترب بالى مقدرا بان مع الفعل لان الفعل الذى
 نصرفه ان ان كان ما ضيا يدل على الماضي لانه ان فيه انما يفيد مجرد المصدرية
 لا يكون للاستقبال وان كان مضارعا يدل على الاستقبال فان انما يفيد المصدرية
 ولا يكون المضارع الذى في قوله ان للحال فلا يكون المصدر المقترب بالى مقدرا
 بان مع الفعل وقال بعض الشراح وتوضيح ذلك الوجه ان الفعل الذى مع ان
 ان كان مضيا يدل على الماضي لانه ان فيه مجرد المصدرية لا يكون للاستقبال وان مضارعا
 يدل على الاستقبال لانه ان في الفعل المضارع للمصدرية مع الدلالة على الاستقبال
 ولا يكون المضارع الذى في قوله ان للحال فلا يكون المصدر المقترب
 بالى مؤلا بان مع الفعل فلا يقال تنزيح على الحق ان فلا يجوز ان يقال ضربك زيد
 الآن مثال للمصدر المقترب بآل الحال فلا يقول ذلك المصدر بان مع الفعل
 مطلقا ولا يقال العجيب ان ضربك زيد الآن والعجيب ان ضربك زيد الآن قال
 البعض قوله فلا يقال تنزيح على الحق ان اذا شرط في عمله عدم كونه مقتربا بآل الحال
 فلا يقال ضربك زيد الآن لعدم التأويل بالعجيب ان تنزيح زيد الآن ولا معرفة باللام
 قوله لعدم جريان التأويل المذكور وهذا التأويل بان مع الفعل علة لشرط المقدر ان
 واغنا شرط في عمله ان لا يكون معرفة باللام لعدم جريان التأويل المذكور قال البعض
 قوله

المصدر المقترب بالى
 المصدر المقترب بالى
 المصدر المقترب بالى

تقدم لعدم جريان التأويل المذكور متعلق بلا يكون بواسطه العطف فثبت
 وقال الاخر قوله لعدم جريان التأويل المذكور علة لعدم كونه معرفة باللام ان
 فيه اس في المصدر المعرف باللام قوله لا يقترب من اللام علة لعدم جريان التأويل
 الصريح الباء داخل على المقصور عليه قوله عند الاكثر قيد لكل اس لكل الشروط
 الاربع العدمية المذكورة او قيد لكل واحد من هذه الشروط او قيد لمجموع هذه
 الشروط او قيد لكل من الشروط الاربع العدمية المذكورة او قيد لكل اس لكل
 ما جعل شرط او لكل واحد مما جعل شرط بمعنى انما شرط في عمله فيها ان لا يكون
 مصفرا ولا موصوفا ولا مقتربا بآل الحال ولا معرفة باللام عند اكثر النسخة
 او بين كون المصدر عاملا بهذه الشروط انما هو عند اكثر النسخة او بين انما شرط
 فيها هذه المذكورات عند اكثر النسخة ووجه ما ذكر او بين انما شرط هذه الاشياء
 عند اكثر النسخة او بين انما شرط كل واحد من هذه المذكورات عند اكثر النسخة او بين
 انما شرط مجموع هذه المذكورات عند اكثر النسخة في سمينها عن سمينها واختر ما شئت
 قوله واما عند البعض عطف على عند الاكثر انما هو عند بعض النسخة فيجوز عمله اس
 على المصدر فيها اس في الفاعل والمفعول به بدون هذه الشروط بنى وهو انما
 اذ المأول وهو المصدر هنا علة لجواز عمله فيها بدون هذه الشروط بنى وهو انما
 هنا قال البعض قوله اذ المأول بنى علة لقوله فيجوز والمراد بالمأول المصدر وبالبنى
 ان مع الفعل لا يميزه اس ذلك المأول ان يكون اس ذلك المأول بنى لا يميزه كونه
 في حكمه اس ذلك الشئ من كل وجه اس لا يشاركه في جميع الاحكام لجواز ان يكون
 بعض احكامه مختصا بصريح لفظه كذا في السيلكون على المطلق ومنهم اس من النسخة
 من قال ان المقترب اس المصدر المقترب بقرينة البحث بالى اس بدار الحال مقدر
 بما المصدرية مع المضارع قال الاستاذ قوله مقدر اس مؤل بما اس لفظ مع المضارع
 فحينئذ اس حين كونه مقدرا بما مع المضارع لا حاجة الى هذا الجواب وهو قوله اذ المأول
 بنى لا يميزه ان يكون في حكمه من كل وجه او وهو ان المأول بنى لا يميزه ان يكون في حكمه
 من كل وجه او وهو عدم لزوم كون المأول بنى في حكمه من كل وجه قوله لكن المرص
 عند الرضى اس عند الشيخ الرضى تنزيح لما نقله بقوله ومنهم ان كونه اس كون المصدر
 المقترب بالى بالحال مقدر بان مع المضارع وانما كان كونه مؤلا بان مع الفعل مضيا عنده
 لكونها اس ان مع الفعل استمر واكثر من ما مع الفعل متى لا يميز من النسبة اس

من جهة الاستعمال قول البعض قوله لكونها من ان علة لكون المرصه عنده ذلك شهر
والكثير من ما المصدرية يتقلا لا من جهة الاستعمال فحينئذ ارجح كونه مقدرا بان
مع الفعل يحتاج الى ما ذكرنا من الاستعمال في ذلك الشئ قوله من الجواب ونحو قوله
اذ لا اول البياض كما قوله فيصح تفرع عن قوله واما عند البعض فيجوز عمله
فما به ومن هذه الشروط ان فيجوز عند ذلك البعض لا عند من قال ان المقترن
الح فقط ولذا اشار بذلك الموضوع للاشارة الى البعيد فيما ذكرنا آنفا
قوله من الامثلة بياض لما وفي ثلث امثلة الاول العجينة ضربك زيد والثاني
العجينة ضربك زيد عمرى والثالث ضربك زيد الان قال البعض وما ذكره الباق
من الامثلة من قوله فلا يقال العجينة ضربك زيد لان حين بياضه لا يقرن
عدم الموصوفية وعدم التصغير ومن قوله فلا يقال ضربك زيد لان حين بياضه لا يقرن
والمالم يثل الك ربح مثل هذه الامثلة عند قول المصنف ولا معرفة باللام احتياج
الى بياض مثاله اذ قلنا الامثلة عند ذلك البعض والثاني في صدد بياضه فذهب
واراد البياض بقوله ومثال عمل المصنف من عمل المصدر المعروف بقرينة المقام
كقول الك عرفت علمت انا قوله اولي المظفرة بضم الهمزة وسكون الواو
على وزن نصرى مؤنث اول من مقدم الجماعة المظفرة بهم فاعل من اغار على العمود
التي كررت انا فلم انكل عن الضرب مسحا ان لم ارجع ولم اعجز عن ضرب مسح
سيفي وهو ابن سبيان اخذ بن قيس ثعلبة وهذا البيت من البحر الطويل
من ضربه الثاني على قراءة الغيبة واما على قراءة التكلم لا يدخل تحت بيت ابيات
العروض كما لا يخفى على من له ادنى حفظ من علم العروض قوله فان مسحا تعليل
وبياض المطابقة المثال للممثل مفعول الضرب عنده ان عند ذلك البعض
الجواز من المصدر فمما به ومن هذه الشروط واما عند غيره ان ذلك البعض
فيجوز ان فهو يحتمل ان يكون ان مسحا مفعول كررت ان كررت مسحا
فلم انكل عن الضرب به فيه محذوف او يحتمل ان يكون بدلا من مفعول علمت وهو
ان مفعول علمت قوله ان قوله الك عرفت اولي المظفرة قوله ان مقدم تلك الطائفة
تفسير على تقدير الابدال والمراد بمقدم تلك الطائفة مسح كذا قاله احمد نازي
وعينه هم ان تلك الطائفة بين سيدهم ورئيسهم قاله ان ذلك الاحتمال او
ذلك الكلام وهو واما عند غيره فيجوز ان يكون مفعول كررت الخ بعض الكل وهو

وهو عيسى الشرو لا مفعول كررت ان لفظ كررت بالتخفيف ان بتخفيف الراء
الاولى لا يشهد بها قوله على الحذف والاصح ان قول ذلك الغير
ان قول بعض الكل مبني على الحذف والاصح ان يكون الحذف الجاز ويوصل
الفعل الى المجرور كما في قوله تعالى قيل ادخل الجنة الحذف عبارة عن عدم
او عبارة عن عدم المضاف الى الاتيان ان عدم بعد الاتيان كذا في المتعمد
قوله ان صلت وحملت جملة بعد جملة تفسير لقوله كررت على مسح وبيد ان
في قول بعض الكل نظر ان حذف على ان لان حذف لفظ على قليل من قليل الاستعمال
ليس للقياس ان لجران النظر اليه ان الحذف سبيل ان طريق كما صرح به
ان يكون حذف على قليلا الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز نقلا عن حال كونه
ناقلا عن الفارسي عن علي الفارسي قال لوجه ان في حذف الطريق في البيت
من جهة الاعراب ان يجعل على صيغة المجهول ان يجعل كررت في قول الشاعر
منزلة لا منزلة اللازم بعلامة التجريد للمبالغة والتاكيد قوله او مفعول
ان كررت عطف على المستكن في ان يجعل وهو ضمير راجع الى كررت قال الاستاذ
قوله او مفعول عطف على المستكن في قوله ان يجعل وقوله محذوف عطف على قوله
منزلة لا فليكن هذا العطف من قبيل عطف الشئين على معولي عامل واحد
وقال صاحب المنافع قوله او مفعول محذوف هذا من عطف الشئين على معولي
عامل واحد لان مفعول بالرفع معطوف على المستكن في جعل ومحذوف معطوف
على منزلة قوله للضرورة علة لمحذوف متعلق به ان او يجعل مفعول محذوف للضرورة
الشعر ان او وجدت الكثرة والجملة ان مطلقا سواء كان على مسح او لا على تقدير
كون كررت نزل منزلة اللازم او حملت على الاعداء على تقدير المفعول محذوف
قال البعض قوله ان او وجدت الكثرة والجملة ناظرا الى الاول وهو التثنية منزلة
كذا في الخامس وقوله او حملت على الاعداء ناظرا الى الثاني وهو حذف المفعول ضرورة
قوله ان قول بعض الكل او بدلا من بدل البعض من الكل قوله ان قول بعض الكل
وهو قوله اولي المظفرة ان اولي الجماعة المظفرة والهابة على الاعداء للمقتال معها
ان علمت ان اشارة الى انه بصيغة التكلم لكنه غي صحح بحسب العروض لان النظم
يتم على هذا كما لا يخفى على اهله كذا قال صاحب المنافع مسحا منها من الجماعة
المظفرة قوله عاجزا مفعول ثان لعلمت من المناوذة في هذا التفسير مبني على حذف

قوله ان قول بعض الكل

وهو عاجز بقرينة الفرق قال أحمد نازي وحذف احد المفعولين بقرينة جائز
وان قل قد لا او عرفت انا عطف على علمت انا حالهم من الجماعة المفيدة قال
الاستاذ قوله او عرفت انا حالهم اشارة الى ان علمت متقد الى مفعول واحد
كما ان تفسيره الاول اشارة الى انه متقد الى اثنين تأمل وقال صاحب المنافع
قوله او عرفت انا حالهم عطف على علمت يعني يجوز ان يكون علمت بمعنى عرفت
فيتقد الى مفعول واحد بتقدير المضاف قوله حال سمع بدل من حالهم
بدل البعض من الكل منهم من الجماعة المفيدة ببيان لمسمع قوله من العجز
ببيان الحال سمع قوله عنها من عن المقام ومن متعلق بالجر قوله او قول بعض الكل
او مقدم تلك الطائفة او الطائفة الاولى من الجماعة المفيدة قوله او قول
بعض الكل وعميد هم عطف تفسير له او مقدم تلك الطائفة قوله واشارة
مستوفى على عطف الى وجه صحيح كونه او كونه مضافا الى البعض بلا حصر من البدل
الى المبدل منه فافهم وجهه ان مضافا الى الكل من الكل معنى ولا يكتفى ببعض
من الكل لفظا قال احمد نازي لعل وجه الامر بالفهم انه لا يصح هذا التفسير
كون مضافا به لا من قوله اولى المفيدة لان وجود الضمير في هذا التفسير
لا يكفي في كونه بدلا لان التفسير والمفسر وان كانا واحدا لكنهما مختلفان لفظا
وعبارا وقال عثمان القاضي وجه الفهم انه اولى المفيدة على مقدم تلك الطائفة
لكونه تفسير لها وعميد هم عطف على مقدم تلك الطائفة كونه عطف تفسير له ووجوب الاعداد
في المفسر والمفسر لازم وعين العين عني كما حقه هنادنا الموفق الكلبوس
في بيان اعتراض المتأخرين على المتقدمين في بيان اجزاء القضية من ان المتصور متقد
متقد مع التصديق المتعلق بهما فينتج ان التصور متقد مع التصديق وكذا العكس
فثبت بتحقيقه ان عين العين عني فثبت بمقتضى هذه المقدمة ان اولى المفيدة عبارة
عن عميد هم وعين له فيكون بمقتضى هذا التحقيق بدل الكل من الكل في الحقيقة وان كان
بدل البعض من الكل بحسب الظاهر وبدل الكل من الكل لا يحتاج الى الضمير فعلى هذا
ان فعل تقدير كونه مضافا به لا من قوله اولى المفيدة يكون قوله او قول الشاعر
بالسر او بسر المهرة هتينا فاسما كانه ان الثاني قيل لك عر ما علمت او ان شئ
علمت معه او مع مسمع بعد العلم به او بسمع فاجاب او فاجاب انك عر لهذا
السؤال انك كبرت عليه ان علم مسمي فاذا علم على صيغة المجهول حال من يتقد او من
عميد هم من الجماعة المفيدة قوله ومعه هم عطف على تفسير لعميد هم علم على صيغة المجهول

في قوله او قول بعض الكل او مقدم تلك الطائفة او الطائفة الاولى من الجماعة المفيدة قوله او قول بعض الكل

على المجهول جواب اذا حال من سواهم من الجماعة المفيدة لظرفي الاولى يقع الهزة
وسكون الذوق قوله ويحتمل عطف على يحتمل او وعند غيره يحتمل ايضا ان يكون ارجع
مفعول الضرب على نزع الخافض فالمتقد به فلم انكل عن الضرب بسمع والطب
بنزع الخافض وفيه من في هذا الاحتمال ما من ان حذف حرف الجر قبل
ليس للقياس اليه سبيل قال صاحب المنافع قوله ما من من ان حذف حرف الجر
ليس بقيا من في مثل هذا قوله وان يكون عطف على ان يكون او يحتمل ان يكون
مسميا مفعولا للفعل مقدر وهو ان الفعل المقدر ايضاً او لفظ ايضاً فالمتقدير
او تقدير فلم انكل عن الضرب مسميا فلم انكل عن الضرب لشخص ايضاً بهذا الشخص
مسميا قال البعض وانما قدر الشارع قوله لشخص مسميا للمفتر الذي مره
بقوله ايضاً مسميا ايضاً حال المراد قوله او مصدر آخر منون عطف على قوله
لفعل مقدر تقديره او تقدير فلم انكل عن الضرب مسميا فلم انكل عن الضرب
ضرب مسميا قوله او هذا من الضرب ضرب اشارة الى ان المقدم جرم مقدر
لا بدل عن المفعول لان شرط ابدال النكرة من المعرفة مفعول وهذا كذا قاله
صاحب المنافع قال يعقوب بن سديد على قوله عن الضرب ضرب برفع ضرب مع انه
ضم مبتدأ مخذوف او بجره على البدلية من الضرب المعروف لكن يلزم ترك الواجب
انتر قال البعض قوله فالمتقدير او تقدير الفعل المقدر فلم انكل عن الضرب
لشخص ايضاً به مسميا قوله او مصدر آخر او المفاير مصدر المرفوع عطف على قوله
في الفعل مقدر تقديره او المصدر الآخر عن الضرب ضرب مسميا او هذا من الضرب
ضرب مسميا وقال بعض الافاضل وهذا يعقوب بن سديد على ان اولى المفيدة
فا على علمت هي على صيغة الغيبة او كونه فاعلا على صيغة الغيبة المذمومة
هذا هو الصحيح من جهة الفروض والمناصب لفظا ومعنى من جملة النفي لا النفي
كذا قال صاحب المنافع قوله فالتاخر ترجيح على قول بعض الفضلاء بقرينة قوله
مستشهد اعلم هذه الجماعة اذ على قول ذلك النافل علمت على صيغة الغيبة مستند
الى اولى المفيدة يصح ان التاخر نفي ان التاخر نفي عن الجماعة على وجه التاكيد
او تاكيد ما قاله في مدح نفي باسناد العلم اليهم يعني وصف التاخر نفي بالشيء
مبين على طريق التاكيد قوله مستشهد حال من فاعل يصف او حال كونه مستشهدا
بعلم هذه الجماعة المفيدة قوله عالما مفعول به مستشهد ان التاخر قوله
بانهم او تلك الجماعة ببيان الطريق الاستشهادا كانوا ان تلك الجماعة بحيث لم يبق

كما لظرف العامل من كالتلفظ المستقر في انتقال الضمير والعمل من العامل المحذوف الى لفظه
مقامه كمال الاستناد قوله كالتلفظ العامل فانه لما حذف الفعل منه وقام الظرف مقامه
عمل عمل الفعل لانه حيث انه ظرف بل من حيث قيام مقام الفعل وعمل الفعل
المقدر عطف على قوله فيعمل المصدر في المقدر من ويعمل الفعل المقدر لاصالته ويؤتيه
انتصاب المصدر به كذا قاله النحوي وقال السبكي قوله ويعمل الفعل المقدر لاصالته
وجوب الاضمار العارض لانه في تقدير العمل وقال عيسى النخعي في حاشيته
قوله ويعمل الفعل المقدر عند السير في لاصالته وسيبويه ان اصالته بمعارضة
باصالته المذكور والمقدر مفعول بما هو كالاجنب الصالح للعمل فخرج المصدر
وقال صاحب فتح الاسرار وقال السير في العمل للفعل ورجحه المبرهن وقال
المصدر ليس بقاء مقام الفعل حقيقة الا يرى انه مفعول له متأثرا منه
قوله لانه في الفعل المقدر عمله لعمل الفعل المقدر ومتعلق بعمله لولاه
ان لو لم يكن الفعل المقدر لم ينتصب على صيغة المجهول قوله المصدر نائب عنه
او على صيغة المعلوم وقوله المصدر فاعله فالمنع على الاول ان لم يجعل المصدر
منصوبا وعلى الثاني ان لم يقبل المصدر النصيب او لم يتأثر من الفعل قوله
فعل هذا تفريع على دليل السير وهو قوله لانه لولاه لم ينتصب المصدر
ومفعول له لقوله يجوز بتقدير البناء قدم ليكون لهم الاشارة اقرب الى المثار
والفاء في الحقيقة داخل على يجوز المؤخر ان بناء على دليل السير ايضا
كما يجوز تقديم مفعوله عليه بناء على دليل سيبويه وهو لقيام مقامه يجوز ان
يجوز تقديم المفعول ان تقدم معمول الفعل المقدر على المصدر قال الاستاذ
قوله فعل هذا تفريع على المفهوم من دليل السير وهو انتصاب المصدر بالفعل
المقدر ان بناء على تقدير انتصاب المصدر بالفعل المقدر ايضا ان كما يجوز
تقديم معموله بناء على تقدير قيام مقام الفعل يجوز تقديم المفعول ان لا يمنع
تقديم معمول الفعل المقدر على المصدر وقال الاخر قوله فعل هذا تفريع
على عمل الفعل المقدر او تفريع على دليل السير ومتعلق بجوز المؤخر والفاء
في الحقيقة يدخل على يجوز المؤخر ان بناء على هذا المصدر الغير العامل عند السير

في حاشيته

عند السير ايضا ان كما يجوز تقديم معمول المصدر العامل عليه يجوز تقديم المفعول
ان تقدم معمول الفعل المقدر على المصدر غير العامل عند السير ان وقال
بعض الافاضل قوله فعل هذا تفريع على عمل الفعل المقدر ان فعل تقدير عمل
الفعل المقدر ايضا ان كما جاز تقديم معمول المصدر عليه على تقدير عمله يجوز
تقديم المفعول ان تقدم معمول الفعل المقدر المصدر وقال البعض قوله فعل هذا
ان على دليل السير ايضا ان كما يجوز سيبويه يجوز تقديم المفعول ان معمول
وقال الاخر قوله فعل هذا في فعل جواز عمل الفعل المقدر ايضا ان كما جاز
عمل المصدر وفي قول الشاعر هذا ركابه بالنظر الى سياقه لوترق قوله ايضا
وجعل الملك راليه عبارة عن جواز عمل المصدر لكان احسن واصوب انتهى
نحو سقيا زيدا او سقيا قال امام الايوب قوله سقيا زيدا مثال لما حذف فعله
وجوبا فان فعل المفعول المطلق قد يجب حذف سماعا وهو عهدا وشكرا
وجدها وسقيا وسقيا وقد حذف قياسا كقوله تعالى فاما متابعدا واما فدا
فيكون سقيا في هذا المثال من المضاف الى يجوز حذف فعلها سماعا واحدا
سقيت سقيا زيدا في حذف فعله وجوبا سماعا وزيدا منصوب على انه مفعول به لسقيا
لا لسقيت كما هو مذهب المصنف وهو مذهب البصريين ويجوز حذف فاعله
ان المصدر بلانائب قوله لان النسبة على لقوله يجوز يعني وانما يجوز حذف فاعله
بلانائب لان نسبة المصدر قال البعض قوله لان النسبة على لقول المصنف يجوز
حذف فاعله بلانائب ومتعلق له ان لان نسبة المصدر الى المرفوع ان الى مرفوعه
غير مأخوذة في وضعه ان وضع المصدر هو قوله لان الواضع على لكون النسبة اليه
غير مأخوذة في وضعه ان وانما كانت النسبة اليه غير مأخوذة في وضعه لان واضع
المصدر نظري وضعه ان المصدر الى ما هيته الحدث فقط ان من غير ملاحظة الذات
لا الى ما هيته لا نظرا الى ذات او لم ينظر الى ذات قام المصدر به ان بذلك الذات
وهو الفاعل قال بعض الافاضل قوله لا الى ما ان لم ينظر الى ما قام المصدر به
من الذات كذا قاله امام الايوب وقال الاخر قوله لا الى ما ان لم ينظر الى الحدث الذي قام
به ان بالمرحوم كذا قاله صاحب فتح الاسرار اذا كان الامر كذلك فاقضاه ان المصدر
للمرفوع ان لمرفوعه وغيره من المتعلقات على لان الحدث امر عارض يحتاج الى العمل
يتقدم به البنية عقلا لا وصفي ان لانه وصفي لان النسبة الى المرفوع غير مأخوذة

في حاشيته

لا يكون فوقه رد حيث قال وفيه بحث أما أولاً فلأننا نضع صحة القياس لوجود المانع
 عن زعمهم في المقامين فكان كالفعل وأما ثانياً فلأنه لا يجوز في التأكيده فلو قيل قيس
 فقد عرفت حاله وأما ثالثاً فلأنهم ان أرادوا الاجتماع في اللفظ فباطل اذ الكلام
 في الاستتار ولا يردوا لانه من علالة في استتار ضمير المشقة والجمع ولما اخذ في الصلة
 اكتفى بتثنية ما جملها فلم يلزم الاجتماع بخلاف المصدر فغنى لزومها والسند الظرف وهم الفعل
 انتهى كلامه ولا يتقدم معمول المصدر ولو ظفرنا لوجهه للمصلحة ان ولو كان
 معمول ظرفاً عليه ان عي المصدر قوله عند الجمهور ظرف لقوله ولا يتقدم وقد روا
 ان الجمهور عاملاً مقدماً على الظرف وجعلوا المذكور تفسيراً في مثل قوله تعالى
 ولا تأخذكم بهما رأفةً ولا تأخذكم رأفةً بهما رأفةً فيكون من باب الاضمار على شرطية
 التفسير في مثل فلما بلغ مع السبي ان فلما بلغ السبي مع السبي فيكون ايضاً
 من باب الاضمار على شرطية التفسير فان المقصود بالثني في الآية الاولى
 اخذ المرافقة بالزانة والزاني لا مطلق اخذ المرافقة وهذا المقصود وانما يظهر
 بجعل الظرف معمولاً للمرافقة مؤخرأ عنها وان المقصود في الآية الثانية ان السبي عليل
 لما بلغ الى السبي الذي قد ران سبي مع ابراهيم في قضاء حوائجه امرنا بالمدح
 وهذا المقصود ايضاً وانما يظهر بجعل الظرف معمولاً للسبي مؤخرأ عنها ولا اعتبار
 للمفسر بكسر السين لانه كالعدم بل الاعتبار للمفسر فتح السين فانه كالمذكور
 بقرينة المفسر فالظرف وقع بعده قال ابن هشام في معنى اللبيب قوله تعالى
 فلما بلغ مع السبي فان المتبادر تعلق مع ببلغ قال الزحشرى ان فلما بلغ ان سبي
 مع ابيه في اشتغاله وحوائجه قال ولا يتعلق مع ببلغ لا اقتضائه انهما بلغا معا
 حدة السبي ولا بالسبي لان صلة المصدر لا تتقدم عليه وانما هي متعلقة بحذوف
 على ان يكون بياناً كأنه قيل فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السبي ففعل مع من
 ففعل مع اعطف الناس عليه وهو ابوه ان انه لم يستحكم قوته بحيث يسبي
 مع غير مشفق انتهى قال الكبيصاوي قوله فلما بلغ مع السبي ان فلما وجد ببلغ
 ان سبي مع في احواله ومع متعلق بحذوف دل عليه السبي لان صلة المصدر لا تتقدم
 ولا يبلغ فان بغيرها لم يكن معاً كأنه قال فلما بلغ السبي ففعل مع من قيل مع انتهى
 قال سعدى جليج قوله لان صلة المصدر راجع لانه عند العمل مؤول بان مع الفعل وهو موصول
 وموصول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كقيد من الشئ المترتب الاجزاء عليه وفيه
 ان هذا التأويل في المنكر وفي الحرف كما تقرر في التعليل عدم جواز تقدم معمول عليه بضمف في العمل

على ان الظرف يترتب عليه الفاعل مع التعليل في الكلام في اللفظ تقرر ان زيد حار في الدار

هذا الكلام لا يفسر بالثنية والجمع اذ كان مشغولاً بملأها صله

هذا انتهى وذلك ان عدم تقدم معمول المصدر عليه وعدم جواز تقدم معمول عليه
 ثابت لانه ان المصدر مقدراً بان ان مفروض بلفظ افعال الفعل يعني ان الضرب
 بتقدمه ان يضرب ومفعول الصلة لا يتقدم على الموصول لان الموصول حق الصلة
 كما لو كان كقيد من الشئ المترتب الاجزاء عليه والمفعول بالصلة مدخول ان
 هو بالموصول الموصول الحرف ومفعول وكذا ان الحكم كذلك لا يتقدم معمول ما
 ان عامل في حكمهما ان الصلة والموصول وما في حكمهما كالمصدر لانه مؤول
 بان مع الفعل يعني كما لا يقال ان يضرب زيد بان يتقدم عمر الذي
 هو معمول يضرب على ان لا يقال ان يضرب زيد بان يتقدم عمر على عامله
 الذي هو الضرب ومفعول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو
 صلة الحرف المصدرى لكن المرص عند الرض والقاضى البيضاوى والمصنف
 رحمه الله بناء على ما سيجي في بحث المفعول فيه من ان المفعول فيه يجوز تقدمه
 على عامله ولو كان العامل مع فعل قوله جواز تقدمه خبر لكن ان تقدم معمول المصدر عليه
 لو ظرفاً وقطعة بشرطية ان لو كان معمول ظرفاً قوله او قد مر تعليل لكون ذلك
 مرضياً لهم ان المؤول وهذا المصدر ربيح ان بان مع الفعل او الصلة والموصول
 لا يلزمه ان ذلك المؤول ان يكون ان ذلك المؤول في حكمه ان ذلك الشئ وحكمه عدم
 جواز تقدم معمول عليه من كل وجه مع ان الطرق الحقيقى ليتم التقريب وشبه الشئ
 محمول عليه كالحكيم ان كالتقريب للعامل ان عامله كما مر في بحث عجم الفاعل
 او المفعول من عدم خلو مدلوله عن زمان ما ومكان ما في الاغلب فيدخل ان اذا كان
 كالحكيم للعامل فيدخل ان الظرف فيما ان في موضع لا يدخل فيه في ذلك الموضع
 الاجاب بنوع الهزلة وكسر النون جمع تكسية للاجنية وفاعل لقوله لا يدخل وقدر
 في بحث هم الفاعل والمفعول او في بيان شرط عملها في الفاعل المتفصل والمفعول به
 الصريح انه ان من ان الظرف فهو بيان لما مر معمول ضعيف يكفه ان يمكن
 في المظروف او في المفعول الضعيف راية الفعل حتى يعمل فيه ان في الظرف قوله حتى عمل
 فيه مسجبه من قوله يدخل فيما لا يدخل فيه الاجاب كذا قال البصير حرف النفي ما انت
 بنوعه ربيح بجموده ان انتى منك الجنون ملا با انت بنعمة وكره والقياس السبع
 من التسعة الاكم المضاف ان الاكم الذي اضيف اليهم آخر حال كونه مطلقاً ان

هذا الكلام لا يفسر بالثنية والجمع اذ كان مشغولاً بملأها صله

لاجل الاضافة - متعلق بالكون المفهوم من قوله ان يكون او التجريد او متعلق
 بالتجريد المفهوم من قوله مجردا قوله فذو اللام ترفع على قوله لاجل الاضافة - ارجح
 اللام كالضارب لا يتناقض في ارجح يتبع اضافة ولا يجوز اضافة فلا يقال الضارب
 زيد قوله لانها ان اللام علة للايضاح في اضافة - في التلطف والظاهر
 سبقها ان اللام في الوجود والتحقق ايضا ان كما سبق في التلطف او مثل
 سبقها في التلطف اذا كان الامر كذلك فلم يرد التجريد من تجريد التنوين
 عن ذي اللام لاجلها ان لاجل الاضافة بل يرد لاجل اللام السابقة ان لاجل
 دخول لام التعريف عليه لان اللام للتعريف والتنوين للتكثير فيستحيل
 اجتماعهما فاذا دخلت اللام يزول التنوين وان الساقط او لا لا يمكن ان يعلق
 ثانيا واذا اضيف لا يكون في الاضافة فائدة فتضيق فوجب ان يتبع اضافة
 وينبغي للمصنف ان يزيده بعد قوله لاجل الاضافة - او نحو لا على ما جاز عا طفا
 على مجردا كذا قاله عبد الغفور قال الاستاذ قوله وينبغي ان يجب على المصنف
 ان يزيده بعد قوله لاجل الاضافة - او نحو لا على ما جاز ان لفظ او نحو لا على ما جاز
 عا طفا على قوله لهما مجردا ان وشرط ان يكون لهما مجردا الخ او يكون نحو لا على ما جاز
 قوله ليللا يرد علة ليزيد متعلق به الضارب للرجل لا ليللا يرد السؤال بل
 الضارب للرجل فانه من مثل الضارب الرجل تعليل للمنفى اعني يرد مثل الضارب
 الرجل جائز ان جاز اضافة الضارب الى الرجل مع عدم الشرط المذكور
 قوله اذ لا تجريد فيه علة لقوله جائز مع عدم الشرط ان لانه لا تجريد في مثل الضارب
 الرجل قال الاستاذ ليللا يرد تعليل ليزيد مثل الضارب الرجل ان ليللا يرد
 السؤال بل مثل الضارب في الضارب الرجل قوله فانه ان مثل الضارب الرجل
 تعليل ليزيد جائز مع عدم الشرط قوله اذ لا تجريد علة لجائز اذ لا تجريد فيه ان
 في مثل الضارب في تركيب الضارب الرجل فضلا عن كونه ان التجريد لاجلها ان
 لاجل الاضافة - اقول ليس كذلك لان فيه تجريد لكن ليس لاجلها بل لاجل اللام
 وسلب التجريد عن مثل الضارب الرجل ليس بلايق وانما جاز مثل الضارب الرجل
 عملا لمفعول له لجاز بجعله مصدرا مجهولا ليكون فعلا لفاعل المفعول المفعول او لا ما اجازوه
 المقدر او مفعول مطلق مجازا لجاز ان جواز حمل او الحمل المقدر او حال من الفاعل المستتر في

بعض الجوازات قد لم يرد فيه التجريد لاجلها بل يرد في الشرط وهو التجريد لاجل الاضافة

في جاز بمعنى نحو لا على مثل الحسن الوجه لا ستر اكهما في كون المضاف
 صفة والمضاف اليه جنس معرفته باللام ان وانما جاز مثل الضارب الرجل
 هلا على المختار في مثل الحسن الوجه وهو جبر الوجه بالاضافة - وفيه
 وجهان آخران رفع على الفاعلية ونصبه على التثنية بالمفعول كذا قال
 ان ضل الجاني كما ينبغي في جمع الاضافة - اللفظية - او في القسم الثاني
 للاضافة - ولا يخفى ان هذا القيد وهو او نحو لا على ما جاز او وهو
 قوله او نحو لا على ما جاز قوله اذ لا تجريد فيه ان في المحمول عليه علة
 لقوله غير مفيد في المحمول عليه ان لانه لا تجريد في المحمول عليه من التنوين
 وغيره فيلزم الجواز ان جواز المحمول عليه بدونه الشرط المذكور الا ان
 لكن ان يعم النائب وهو قول المصنف او نائبه غير النونين ان نون
 و نون جمع المذكور وهو الضمير نحو الحسن الوجه فهو مصروف اليه فالمراد
 القيام في مجرد حصول التخفيف بخذفها فيفيد حيث لا يلزم ما لزم الا
 ان التميم بعينه عن الفهم التسليم ولذا قال الا ان يعم كذا في حاشية الامتحان
 قال الاستاذ قوله غير النونين من الضمير المحذوف في المضاف اليه وهو ضمير
 في مثل الحسن الوجه لان اصله الحسن وجهه على ان يكون الوجه فاعلا عن غيره
 فحذف ضميره كالحذف من المضاف وهو الحسن واليه اشار الشارع في حاشية
 الامتحان بقوله وحذف ما اضيف اليه فاعله كجاء منه كانه حذف من المضاف
 لكاء الجزئية وبفرض وجود التنوين وقال الآخر قوله غير النونين وهو
 المضاف اليه للفاعل في مثل الحسن الوجه وقال البعض قوله غير النونين
 ان نون التثنية والجمع وذلك الغير الضمير المحذوف في مثل الحسن الوجه
 لان اصله حسن وجهه كذا في الامتحان ان في كتاب الامتحان تحقيق وتيقين
 ان بياح حقيقة البحث اجمالا وتفصيلا قال بعض الافاضل في حاشية على شحني
 التحقيق وهو اثبات المسئلة بدليلها والتدقيق وهو تقوية الدليل المثبت
 للمسئلة بدليل آخر فبينها تباين وقيل التحقيق اثبات المسئلة بدليل سواء
 على وجه دقة او لا والتدقيق اثباتها بدليل على وجه فيه دقة سواء كان الدقة
 اثبات المسئلة بدليل آخر او لغير ذلك فلهذا قال التحقيق اخفى وقال مفتي زاهد

احد صيغاته ما نسب اليه بالجار المقدر المؤثر وهو المشهور المستفاد من عبارة البياض
 والآخر انه ما نسب الى اخر بوسط حرف الجر لفظا او تقديرًا مرادف وهو الغير المشهور المستفاد
 من عبارة ابن الحاجب وبهذا المعنى اعم منه بالمعنى الاول حتى يقال للفعل المتقدر بحرف الجر المفعول
 او المقدر المؤثر مضاف بخلاف الاول فانه خاص بالآكم كما تقدم كذا قاله صاحب المنافع
 قال الاستاذ قوله وليس في كلامه من المضاف ما يشعر بكونه اللفظية بتقدير حرف الجر
 يعني لا يوجد في كلامه ما يشعر بكونه الاضافة اللفظية بتقدير حرف الجر ولكن
 يوجد في كلامه ما يشعر بكونه الاضافة المعنوية بتقدير حرف الجر قوله كما في عبارة
 البياض حيث قال المضاف اليه ما نسب اليه بالجار المقدر المؤثر هذا في الاصطلاح
 المشهور قوله وكما في عبارة ابن الحاجب في الكافية حيث قال والمضاف اليه
 كل اسم نسب اليه شيء بوسط حرف الجر لفظا او تقديرًا مرادف وهذا في الاصطلاح
 غير المشهور بل هو مذهب سيبويه وكأنه اختاره ليصح قولهم والجر اليه
 علم الاضافة اليه بقدر الامكان بلا تكلف حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه
 لفظا ايضا على نوعين او كائنه على نوعين بحسب تقدير حرف الجر فيه وعدم تقديره
 اضافة معنوية او احد صيغتين منسوبة الى المعنى او الاول منسوبة الى المعنى مفيدة
 ضمنية لقوله معنوية قوله شيئاً مفعول به مفيدة او مفيدة شيئاً من التقرين
 والتخصيص او مفيدة شيئاً مثل التعريف والتخصيص في المعنى او في معنى
 المضاف كما في اللفظ او كما افادت شيئاً في لفظ المضاف من التخفيف
 له في معناه لعدم سريانها اليه ولذا او لا لاجل كونها مفيدة شيئاً في المعنى
 او لاجل اخادتها شيئاً في المعنى سميت هذه الاضافة بها او بالمعنوية
 قال البعض قوله سميت او الاضافة المعنوية بها او بلفظ المعنوية قد مرها
 او المعنوية على اللفظية كما بين الحاجب او كما قدمها ابن الحاجب او كتقدم
 ابن الحاجب قوله لشيء في المعنى متعلق لقدمها وعلته لما كتبه التقديم واشارته
 الى تقدم بالسرف ومعنوية او المعنى بالذات او وقدم انما المقصودية المعنى
 بالذات اشارة الى تقدم بالذات وتقدم او المعنى على اللفظ بالنسبة الى المتكلم المحرث
 او الموجود له او للمعنى ظاهراً واخيراً لان المحرث في الحقيقة هو الله تعالى

او كما افادت اللفظية شيئاً

هو الله تعالى وان الله تعالى التي المعاني في قلب جبرائيل عزم ثم خلق الالفاظ
 في لسانه واخذ الرسل منه بالالفاظ وكذا ان الله تعالى التي المعاني
 في قلوب القلماء واخذنا منها بالالفاظ وعكسها بفتح الكاف من الثلثة
 او اخر المعنوية عن اللفظية كذا قاله صاحب المنافع ولما رجع الضمير
 الى التقديم لانه مصدر وتأتيه وتذكيره ما والكاء اولى البياض حيث
 قدم اللفظية على المعنوية او حيث اخر المعنوية عن اللفظية قوله لتقدم
 على المعنى علة لعكس البياض بالنسبة الى السامع قوله المقصود منه السامع
 من الكلام او من كلام المتكلم اذ المتكلم يلفظ الكلام ويتكلم لادراك السامع
 لان السامع يسمع اللفظ ويدرك المعنى منه او اذ المتكلم يلفظ الكلام ويتكلم
 لتفهيم السامع لان السامع يسمع اللفظ ويفهم منه المعنى واضافة اللفظية
 او الاخر منسوبة الى اللفظ او الثاني منسوبة قوله مفيدة صفة لللفظية شيئاً
 من التخفيف في اللفظ او في لفظ المضاف والمضاف اليه فقط يعني ان فائدتها
 منحصرة في اللفظ دون المعنى ولذا او لا لاجل كونها مفيدة شيئاً في اللفظ
 او لاجل اخادتها شيئاً في اللفظ فقط سميت هذه الاضافة بها او باللفظية
 او سميت الاضافة اللفظية بلفظ لفظية كذا قاله البعض ولما قسمها الى المعنوية
 واللفظية اراد ان يفصل كل واحد منهما ويبين شرائطها وانوامها وفائدتها
 ليفيد زيادة معرفة بهما كما هو دأبه فقال مصدراً بالفاء المشرع للتفصيل
 و تعريف اللام للعهد الخارجي على سبيل ترتيب اللفظ والنشر فالمعنوية التي هي
 على قسم من الاضافة او في الاضافة المعنوية علامتها او المعنوية انما قدرها
 اذ لا يصح حمل قوله ان يكون على الاضافة المعنوية لان حقيقتها نسبة شيء الى شيء
 بوسط حرف الجر تقديرًا مع ابراشها معنى وكذا المضاف غير صفة او ليس بعينها فاشغ
 الحمل مواطئة وانما لم يقل فعلا المعنوية ان يكون الخ لان الكلام مسوق للاضافة
 المعنوية لا لعلامتها قال العصام قدر علامتها ليصح الحمل والمشهور العام
 في مثله تقدير ذو ولكن تقدير العلامة ايجاد معنى انتم اذا المقصود هنا تمييز المعنوية
 عن اللفظية وبالعكس بعلامته مختصة بكل واحد منهما فتقدير العلامة يناسب المعنى
 المضاف فيها او في المعنوية يشير الى ان اللام في المضاف للعهد الخارجي والعائد

او كما افادت اللفظية شيئاً

به لث الاثم نحو زيد تار واحد من المستحقين زيد خير من زيدكم واما المظهر الاثم
 الضمير والمبهم وهو اثنان لهم الاشارة والموصول فلا يضافان لتعذر تجريدهما عن المظهر
 والمبهم قوله واما اذا كان الخ عدلي لقوله اذا كان معرفة به واما اذا كان ما اريد
 اضافة او واما اذا كان المضاف نكرة فلا حاجة فيه الى التجريد بل لا يمكن التجريد
 لان الحالى عن التعريف لا يقبل التجريد لان التجريد بعد الوجود قال البعض قوله
 بل لا يمكن التجريد لعدم التعريف في المضاف قوله او المارة عطف على مقدمه تقديره
 المراد بالتجريد ههنا تقريب الاثم عن التعريف وتخليته او المراد به والحاصل ان التجريد
 على المعنى الاول مضاف الى المفعول وعلى الثاني الى الفاعل بالتجريد التجريد والحد
 من قبيل ذكر المعلوم واردة الاثم جاز مرسل او تجرده وخلوه عن التعريف
 او وجوده مجردا وعاريا عن التعريف عند الاضافة سواء كان ما اريد اضافة
 او المضاف نكرة في نفسه كالغلام من غير تجريد عن التعريف او كان ما اريد اضافة
 او المضاف معرفة مجردة عن التعريف ثم شرع في تقسيم المعنوية بحسب كون
 الجار المقدر فيه ثلثة احرف فقال وهى ان الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء
ثلثة اقسام فالجهره تتقارن لانها اما يجمع من البينانية سميت ببيان
 لان المضاف اليه فيها يبين ان المضاف من اى جنس هو ومن البينانية ايضا
 يبين ان ما قبلها من اى جنس فتنا سببا وذا ان يكون الاضافة المعنوية بمعنى من
 كثير ورودا في ستمهم قدم هذا ان التقسيم كما قاله صاحب فتح الاسرار
 او قدم ببيان معنى الاضافة المعنوية باقسامها كما قاله البعض مع ببيان الفائدة
 وهى التعريف او التخصيص قوله لان مقصوده ان المصنف علة للتقديم قال
 البعض قوله لان مقصوده متعلق لتقديم وعلة لمناسبة تقديم هذا البيان
 على ببيان الفائدة قوله الاثم من الفائدة صفة المقصود ببيان العامل ان افادة ما هو
 في المضاف اليه فتناسب المبادرة او المباشرة او الشروع او لا ان قبل ببيان الفائدة
 قوله الى ببيان العامل الحقيقى متعلق للمبادرة ان الى ببيان العامل الحقيقى في المضاف اليه
 في الاضافة المعنوية وهو ان العامل الحقيقى حرف الجر والمضاف نائب منابه او حرف
 ثم تناسب المبادرة الى ببيان الفائدة قال البعض قوله ثم الى ببيان الفائدة معطوف على قوله
 الى ببيان العامل فالقدير تناسب المبادرة ثانيا الى ببيان الفائدة قوله وقدم معطوف
 على قدم الاول ان وقدم المصنف الشرط ان شرط الاضافة المعنوية عليها ان على ببيان

ان على ببيان الفائدة وبيان العامل الحقيقى قال صاحب المنافع قوله وقدم
 الشرط عليها ان ببيان العامل الحقيقى وبيان الفائدة على عكس ما في الكافية
 لانه قدم فيها ببيان الفائدة على ببيان العامل وقدم هذا على ببيان الشرط ولكل وجه
 هو ممكنها قوله لتوقف وجودها ان ببيان الفائدة وبيان العامل الحقيقى متعلق
 بقدم على وجوده ان الشرط وقوله ان كان جملة شرطية حذف جزاؤه ان
 ان كان المضاف اليه من حيث المعنى جنبا للمضاف لم يقل ان المصنف اعم وجه
 بدل قوله جنبا ملا للمضاف وغيره مع كونه ان القول اعم من وجه او هذا
 القول احصر من قوله جنبا ملا للمضاف وغيره قال صاحب المنافع قوله
 مع كونه اخصر لعدم الاحتياج حينئذ الى قوله ملا للمضاف وغيره قوله اشارة
 مفعول له لاجله لقوله لم يقل ان لاجل الاشارة الى ان المضاف اليه في هذه
 الاضافة ان في الاضافة التي يكون المضاف اليه فيها جنبا ملا للمضاف
 وغيره او في الاضافة يجمع من يجب ان يكون ان المضاف اليه اصلا للمضاف
 لان الجنس اصل بالنسبة الى الافراد كما اشار الى ان المضاف اليه وجوب كون
 في هذه الاضافة اصلا للمضاف او كما اشار الى ان المضاف اليه في هذه الاضافة
 يجب ان يكون اصلا للمضاف بالمثل الآية وهو خاتم من فضة ملا للمضاف وغير
 فالمعنوية مقطرة من البينانية كما كان المضاف ملا له ان المضاف اليه ولغيره
 ان المضاف اليه كما عرفت انت تعليل لقوله كما كان المضاف ملا له ولغيره قوله انه
 ان المضاف ان من انه فهو ببيان لما عرفت لا يكون احص منه ان من المضاف اليه
 مطلقا ان خصوصا مطلقا قوله فيكون تفريع على قوله كما كان مع ملاحظة المتن
 ان فيوجد بينهما ان بين المضاف والمضاف اليه في هذه الاضافة عموم وخصوص
 من وجه واعلم ان النسب اربع لانه اما ان لا يصدق احد الشئيين على ما يصدق
 عليه الآخر او يصدق والاخر الثاني والثالث والفرس والثاني اما ان يصدق
 احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر او لا الاول الثاني والثالث والفرس والثاني اما ان يصدق
 والثاني اما ان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس او لا الاول
 العموم والخصوص المطلق كالحيوان والاشنان فان الحيوان يصدق على كل ما يصدق عليه
 الاشنان بعكس والثاني العموم والخصوص من وجه كالحيوان والابيض وههنا

ثلث صور الاولى ما يجمعان في شئ كالحيوان والابيض في الحيوان الابيض والثانية
والثالثة ما يصدق احداهما دون الآخر كالحيوان والاسود والحيوان الابيض
التباين والتساوي والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه وهو
القسم الرابع ما يجمعان فيه في مادة ويفترقان في مادتين كذا في علم الطبيعة
مخد خاتم فضة هذا المثال مطابق للمثله فانها هي الفضة تسمى خاتما وغير
ار غير الخاتم يقال هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم وهذا الذهب خاتم
وهذه الدراهم فضة وتسمى هذه ببيانها وهذا جرس على مذهب ابن الحاجب
وقال الفاضل العصم ان اضافة العام المطلق مثل شجر الاراك وكتاب الاطهار
من هذا القسم لان الاراك هو الشجر والشار الى الفاضل الجامع في مواضع
من شرحه وصرح خلافه في بحث الاضافة جريا على مذهب مصنفه كذا في فتح الاسرار
ان اضافة مفعول الى مفعول لا يسمي لامية لان المضاف يصير مختصا للمضاف اليه بالاضافة
اليه فتاسب الاضافة ان تكون بمعنى اللام ولذا قيل المراد بها اللام الاختصاصية
لا التعليلية وان كان المضاف معلولا للمضاف اليه مثل قولك دخان النار وحرارتها
في وقت وجود المضاف اليه غيره قوله ان الجنس الثالث مل
بيان لم يرجع الضمير و لو قال ان المصنف بدل قوله في غيره ان كان المضاف اليه
غيره ان الجنس الثالث مل لكانه ان القول المفروض من المصنف انبى منه بقوله ان كان
المضاف اليه جنسا لكنه اختاره لكونه اخضر وللإشارة الى صحة وهو ان كونه
الاضافة بمعنى اللام الاكثر ورودا في ستمائة لا تهم او كونه الاضافة المعنوية
بمعنى اللام هو اكثر من كونه بمعنى جنس كما قاله امام الايدوب سواء كان المضاف اليه
مباينا ام للمضاف بحسب الحمل يعني لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف وعلى غيره
كما لا يصح حمل المضاف على المضاف اليه وعلى غيره نحو غلام زيد فان زيدا ليس
جنسا شاملا للغلام وغيره صالحا للحمل عليهما لعدم حمل زيد على الغلام حيث لا يقال
الغلام زيد لان الغلام رق وزيد حر ولا يقال ايضا الغلام عمرو وبالعكس فاضافة
الغلام الى زيد بمعنى اللام ان الغلام لزيد ان مخصوص وملك لزيد واضافة الغلام
الى زيد عهدي وقس عليه نحو رأس عمرو والاول مثال لما كان المضاف والمضاف اليه
كلما والثاني مثال لما كان المضاف جزوا والمضاف اليه كلاء لذا قيل ان الغلام في المثال
الاول مغاير لزيد باعتبار الكلية والرأس في المثال الثاني مغاير لعمرو باعتبار الجزئية
ولذا

ولو اتي مثلا ان للعكس لكان انبى قوله او اخضر عطف على مباينا او كان المضاف اليه
اخضر منه ان من المضاف مطلقا يعني يكون المضاف اليه اخضر بان تكون النسبة
بينهما بالعموم والخصوص المطلق والخاص المضاف اليه كيووم الاحد فان الاحد يوم
خاص لا يصدق لا يصدق على غيره وهو بالفارسية يكسبه واليوم اعم حيث يطلق
على الاحد وغيره قوله او اعم عطف على اخضر او على مباينا منه من المضاف
من وجه يعني يكون المضاف اليه اعم من وجه بان تكون النسبة بينهما بالعموم
والخصوص من وجه ولم يكن ان والحال لم يكن المضاف اليه اصل المضاف
كفضة خاتمة غير من فضة خاتمة باضافة الاصل الى الفرع لم يذكر ان المصنف
ما ان الاضافة التي بمعنى في قال البيهقي قوله لم يذكر ان المصنف ما اضافة
معنوية كائنة بمعنى في ان بمعنى لفظ في كضرب اليوم ان كان في ضرب اليوم
ان الحقيق بانها ايضا بمعنى اللام تنزيلا للملازمة بينهما منزلة الاختصاص
او بمعنى مثلها اضافة لا وفي ملازمة كما في كوكب الحرقاء كذا في شرح ميزان الادب
قال بعض المحققين قوله كضرب اليوم فان معناه ضرب له اختصاص باليوم على وجه
الواقع في كقول العرب كوكب الحرقاء السهل ان كوكب له اختصاص بالمرأة الحرقاء
بمعنى انها تسبح للشهيق لا سباب الاشياء عند طلوعه لا قبله كما يحدث النساء
المذمومة للامور مضار كان الكوكب مختصا للمرأة الحرقاء في كوكب فخص
لها بل ادخله في الضمير راجع الى ما ياتى باعتبار لفظه ان بل ادخل المصنف الاضافة
التي بمعنى في فيما ان في الاضافة بمعنى اللام وجعل هذه الاضافة لامية لما ان المضاف اليه
مباين للمضاف ويصير المضاف بالاضافة مخصوصا لما عرفت قال الاستاذ في قوله
بل ادخله ان ما كان بمعنى في فيما بمعنى اللام ان فيما كان بمعنى اللام التعليلية وقال
البيهقي قوله بل ادخله ان ما بمعنى في فيما ان في اضافة معنوية كائنة بمعنى اللام قوله
لقلته ان قلته ستمائة على المصنف في الضمير راجع الى ما وقوله تعظيلا نصب عليه
لقلته ادخله قال البيهقي قوله لقلته متعلق بلم يذكر وقيد للنفي لا للمعنى وقوله
تعظيلا تعظيلا لقلته ادخله انتهى معنى مفعول له لقلته ادخله وقوله للما قام
ان اقسام الاضافة المعنوية واللام فبين صلة وقوله وتسهيلا عطف على تعظيلا

وقوله للضبط عطف على الاقسام او المجموع عطف على مجموع قوله تقليله للاقسام
واللام فيه صلة ايضا واعلم ايها الطالب المنصف انه لا يلزم ان لا يجب كونها
اس الاضافة او الاضافة المعنوية بمعنى اللام قوله صهي التفرع او صهي تفرعها
فاعل لا يلزم بها اس باللام في الاستعمال لان المقصود من هذه الاضافة تخصيص
المضاف اليه بالمضاف ومنه حصل هذا المقصود لا يلزم اظهار اللام المفيدة
للتخصيص بل يكفي جعلها صهي اللام وصهي التفرع بها او صهي افادة الاختصاص
الذي هو مدلولها او صهي معنى الاختصاص الذي هو مدلولها بحسب الوضع
وحقيقة على ما افاده شارح اللباب ان اللام مقدرة في خبر يوم الجمعة
في اصل الاستعمال واظهارها ايضا صحيح فيه لكن لا يشاع استعمالها للاضافة لاظهارها
اللام صارت اللام منسية وقام مقامها المضاف فكان تركها مأنوسا
للطابع فلما اظهرها لا لعدم صحة قول البعض قوله ولا يلزم الى جواب سؤال مقدم
ناش من قوله ادخله في كونها اس في كون الاضافة المعنوية بمعنى اللام صحة التفرع بها
اس اللام في الاستعمال بان يقال ضرب له الاختصاص باليوم بل يكفي صحتها اس اللام
بحسب الوضع قوله فيصح تفرع على قوله ولا يلزم اه كذا قال البعض جعل مثل ضرب اليوم
قوله مما متعلق بجعل اس من الاضافة التي او من الاضافة المعنوية التي بمعنى اللام
قوله ولا يحتاج مبني للمفعول ومطوق على قوله فيصح في مثل شجر الاربع وكل رجل
الى التكاليف البعيدة مثل ان يقول في مثل شجر الاربع شجر مخصوص للاربع
وفي مثل كل رجل الكل مخصوص لرجل او كل له اختصاص بالرجل وسنجه اختصاص
بالاربع فانظر ما نقل من فتح الاسرار قال الاستاد قوله ولا يحتاج في مثل شجر الاربع
وكل رجل الى التكاليف البعيدة في تفرع اللام واظهارها بان يقال في قولنا
شجر الاربع شجر له الاختصاص بالاربع وفي قولنا كل رجل كل له الاختصاص
كذا في الامتحان اس مثل ذلك وقع في الامتحان ولما فرغ من تعريف الاضافة
المعنوية وتعيمها وايضاها بالامثلة شرع فيما هو المقصود منها وهو
اما لفظ وهو التخفيف ولكنه لم يثبت له وجوه لان المعنوية تفيد التخفيف
ايضا واما معنوي وهو قسمان تعريف المضاف او تخصيصه فقال وتفيد

وتفيد اس الاضافة المعنوية تقريرا للمضاف ان كان المضاف اليه معرفة
وانما شرط في اقامة المعنوية تقريرا كون المضاف اليه معرفة لان وضعها
اس للمعنوية يعني الاضافة المعنوية قال البعض قوله لان وضعها للمعنوية
متعلق لتفيد وعلة له كائنه لمعنوية المضاف قال الشارح في حاشية
الامتحان قوله لان وضعها اس هيئتها التركيبية كما سيصرح به لمعنوية
المضاف اس لمعنوية حصه معينة من ماهية مدلوله وكونه مثارا اليه فردا
او افرادا بالعهد الخارجي المتبادر عند الاطلاق اذ بها يحصل كمال التميز قوله
فيما اس في محل متعلق لمعنوية امكنت اربك المعنوية وهذا اس الامكان
المفهوم من امكنت كائن في المعرفة ووجه النكرة ثم اس بعد وضعها لمعنوية
المضاف لتعملت اس للاضافة المعنوية في الاستغراق نحو جاء في غلام زيد
الابشر بقرينة الاستثناء قال الشارح في حاشية الامتحان قوله ثم لتعملت
في الاستغراق حيث لا عهد خارجي لانه المفهوم عند الاطلاق لان الحكم
على نفس الحقيقة قليل جدا والدعوى موقوف على قرينة البعضية والاثارة
الى المعين موجودة في الكل وان اخصرت المادة في ثلثه كالماء
في الحاشية الآية في بحث المعرفة ولذا علة الكل معرفة وان كان الثالث
قد جعل في حكم النكرة وفي غيره اس غير الاستغراق كالجنس من حيث هو هو
مثل ماء الورد اطلب قال قوله وفي غيره اس وفي غير الاستغراق من الحقيقة
والعهد الدعوى وقال البعض قوله وفي غيره اس غير الاستغراق من الحقيقة و
الدعوى وغيرها كاللام بعينه عند المحققين والضمير راجع الى اللام قال البعض
واللام موضوع للعهد الخارجي عند المحققين ثم لتعملت في الاستغراق وفيه كذلك
الاضافة المعنوية موضوعه العهدية المضاف ثم لتعملت لها والاستغراق
وغيرها والكاصل ان الاضافة المعنوية تستعمل في اربعة مقامات احدها
بحسب الوضع وهو العهدية وغيره بحسب الاستعمال مثلا اذ قيل جاء في غلام
لزيد لفظه اس معنى هذا التركيب او معنى هذا المثال غلام مخصوص بزيد

قوله وسندب اليه ان زيد اشارة الى ان ما افاده اللام الجارة من الخصوص
 بمعنى النسبة والتعلق به غير اشارة الى واحد معين وعهد اصلا فيكون
 ان فيكون يكون الفلام في مثل هذا التركيب او فيكون المضاف في مثل هذا التركيب وهو
 نكرة لا مقربة اصلا قوله واذا قيل عطف على اذا قيل علام زيد مقناه ان
 معنى هذا المثال او معنى هذا التركيب ذلك ان علام مخصوص لزيد ومنسوب اليه
 مع كونه اس الفلام مثا را اليه باشارة ذهنية ومع كونه معهودا بينك
 وبين مخا طلب اما بمرالميم وتشديد الميم ترديدية قوله بكونه اس الفلام متعلق
 بمعهود اكبر علمانه ان زيد او شهرها اس شهر علمانه قوله او معهود مخا طلب
 عطف على اكبر معنى ان يكون الفلام معهودا بينك وبين مخا طلب قد يكون المخاطب
 عالما بذلك الفلام من علمان زيد وغير عالم بغيره كذا في المنافع قوله دونه غيره
 ان غير مخا طلب قيد للثلاثة كذا قال البعض فيكون اس في يكون الفلام او المضاف
 في مثل هذا التركيب وهو هنا علام معرفة هذا اس الاستعمال باشارة وعهد قال
 البعض قوله هذا ان يكون الاضافة المعنوية لمعهود المضاف اصل وضعها اس
 وضع الاضافة المعنوية بمسملية اس الاضافة المعنوية بدونه اشارة
 الى حصة معينة وعهد خارجي لوجود الاشارة الى حصة معينة بهذا
 فيها كما لا اول اس كما في المثال الاول او في التركيب الاول وهو جاء في علام
 بدونه اضافة قال صاحب المنافع قوله كالاول اس كعلام لزيد قال كاف
 للتشبيه لا لتمثيل فيكون اس في يكون الفلام او المضاف كالنكرة حكما فيقال
 معاملتها كثيرا كما يقال معاملته المعرفة بحيث يجوز وقوعه مبتدأ وذا حال
 كما في المعارف كذا في حاشية الامتحان قوله كقول الشاعر تنظير لا تمثيل
 والمثال ولقد امر على غلام السلطان بضرب الناس ولقد الاول للمقسم والمقسم
 محذوف اس والله واللام في ولقد جواب القسم كما في قوله تنكأ تالله لا كيد
 اس فعل مضارع متكلم وحده من مرير على اللئيم متعلق به واللئيم فيل

ان وعهد ان هذا ضارفي

فيل بمعنى فاعل للمبالغة من لام يلام مثل سأل سأل وهو من كان في الاصل
 وشيخ النفس بسبني من سب سب مثل مد يد وهو الشتم والقبح
 وقع صفة لقوله اللئيم لانه في المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه وهو
 مجهول غير معين ومثل قوله تعالى كمثل الحمار يحمل هفارا قال الشاعر
 في حاشية الامتحان قوله كقول الشاعر تنظير لا تمثيل ولقد امر على اللئيم بسبني
 فمضيت ثمة قلت لا يعنيين فقوله ولقد امر اس وبالله لقد مرت بقرينة فمضيت
 عدل عنه اليه للاستمرار وقوله على اللئيم اس لئيم التليام فاللام ذهنية لا لئيم
 معين معهود اذ ليس فيه اظهار ملكة الكلام ولا ماهية لانه حيث هي
 بقرينة المرور ولا من حيث وجودها في جميع الافراد لعدم الامكان وقوله
 بسبني صفة اللئيم اس لئيم عادة المستمرة بسبب لاحال منه لان الاول احق
 في المعنى وادل على وقارة من ان يجعل قيدا للمرور فكانه قال امر دائما مستمرا
 على لئيم فدا طلب على سبب فلا التفت اليه واقول لا يعنيين لا يريد في بل غيري
 او لا يهتمني الاشتغال به والانتقام منه وقوله ثمة بالتاء مخصوصة لعطف الجمل
 كذا في شرح المفتاح للسيد الشريف وآ كال ان المضاف غير غير بالكر والتوين
 مجرور على تأويله باللفظ او بالنقطة على تأويله بالكلمة فمع الاول مصرف وعلى الثاني
 غير مصرف للعلمية والتأنيضية كما ذكره الدماميني في شرح المعنى مضاف اليه لغير
 ومثل شبه يرا د بها لفظها معطوفان على لفظ غير والجملة منصوبة المحل على انها
 حال عن اسم كانه يعني انها تنفيه تعريفيا ان كانه المضاف اليه معرفة من المعارف
 علما او ضميرا او اسم الاشارة او موصولا او مفعلا باللام لكن هذا ليس على اطلاقه
 بل اذا لم يكن المضاف لفظ غير ولفظ مثل ولفظ شبه ونحوها اس نحو هذه الثلاثة
 انما لم تعرف بالاضافة فتراه في المعرفة كنظير وشبيه وصنوع ونحوها فان هذه
 الثلاثة ونحوها كانت مصنوعة من معرفة لا تعرف بالاضافة الا في المثال
 كما قال المصنف رحمه الله بقوله فانها الفاء للتفصيل وان حرف منبهة بالفعل
 والصير منصوب المحل اسم راجع الى هذه الثلاثة المذكورة اس فان هذه الثلاثة
 لا تعرف اس لاكتساب التعريف اصلا بالاقضية اس بسبب اضافتها الى المعرفة قوله

راجع من الكلام

اذا اضيفت فاضافها معرفة مع انما

لتوغلها ار هذه الثلاثة علة لا تتعرف و متعلق به في الابهام متعلق للتوغل قوله
 و انعدام العهد بين المتكلم والمخاطب عطف على لتوغلها و لا انعدام العهد
 فيها و في هذه الثلاثة في الاغلب ان في الاكثر بخلاف خلق الله و مقدوره
 ان الله و معلومه ان الله قوله فانها اثبات للمخالفه ان فان خلق الله و مقدوره
 و معلوم و ان للتوصلية كانت ان خلق الله و مقدوره و معلومه اكثر منها ان
 من غير ومثل و شبه ابهاما في اصل الوضع لان جهة الاستعمال قوله ابهاما
 بتعيينه من اكثر لكفها ان خلق الله و مقدوره و معلوم استغرق ان كتبت التعريف
 بالاضافه ان سبب اضافتها الى المعرفة قوله لكونها ان يكون اضافتها
 متعلق بتتعلق للعهد المتأخر او الاستغراق قوله ولو وجد العهد
 فيها الى جواب سؤال شأ من قوله والمضاف غير ومثل و شبه فانها لا تتعرف
 بالاضافه - كأنه قيل انه وجد العهد في غير ومثل و شبه بالاستشهاد او يعلم المخاطب
 او بان يضاف الغير الى ضد واحد لتعرفت فكيف يصح قوله والمضاف غير ومثل
 و شبه فانها لا تتعرف بالاضافه - فاجاب بقوله ولو وجد العهد فيها ان في غير ومثل
 و شبه قال البعض قوله ولو وجد العهد فيها الى جواب سؤال شأ من قوله
 بخلاف خلق الله و مقدوره و معلوم الى فعليك تصديرهما وقال الاستاذ قوله
 ولو وجد العهد فيها ان في مسيئات غير ومثل و شبه بالاستشهاد ان يشهدا رجل
 بمائتة للمضاف اليه في شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة وغير ذلك او بمائة من
 له فيه قال البعض قوله بالاستشهاد يعني اذا كان للمضاف مثل يشهد بمائتة
 في شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة فتقبل له جاء مثلك كانه معرفة - اذا قصد الذي
 بمائتة في الشئ الفلان كذا في الفرائض انية او يعلم المخاطب دون غيره عند عدم
 او بان يضاف الغير الى ضد واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالحكمة غير السكون
 وقوله لتعرفت ان لاكتسبت غير ومثل و شبه التعريف لكن جعل على صيغة المعلوم
 ان لكن جعل المضاف التعريف او على صيغة المجهول ان لكن جعل التعريف قوله لتدوره

ان المتكلم
 فانها ان قيل ان زيد يملك ثوبه من المجرى

منها
 في شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة وغير ذلك او بمائة من الاشياء

قوله لتدوره ان ذلك التعريف علة لقوله في حكم العدم حيث قال فانها لا تتعرف
 بالاضافه الى المعرفة قوله في حكم العدم متعلق بجعل وقيل قائده سيد على زاده
 لا تتعرف ان لاكتسب غير ومثل و شبه التعريف اصلا ان قطعا غلام زيد قوله وتفيد
 ان قوله تخصيصا عطف على قوله تعريفيا و تفيد المفعولية تخصيصا للمضاف
 ان كان ان المضاف اليه كونه غلام رجل قيل قائده الفاضل الجامع ان قيل في تطبيق
 المثال بالممثل لان التخصيص في عرف النحاة تقليل الشكاء ولا سكت ولا شبهة
 ان الغلام الذي اريد اضافته قبل الاضافة ان قبل اضافته الى رجل كان
 ان ذلك الغلام مشترك بين غلام رجل و غلام امرأة يعني يصلح لان يكون
 مملوكا لغد من افراد الانس رجلا كان او امرأة غير مختصة لواحد منها كما ان
 الى رجل كقولك غلام رجل وصار مملوكا له خرج عنه غلام امرأة لان ما يكون
 غلام رجل لا يكون غلام امرأة وحده و قلقت في الشكاء فيه ان في الغلام
 المضاف الى رجل لانه لم يتعرف بل صار خاصا بفرد من افراد الرجال من غير
 ان يتبين ورده ان قول ذلك القائل او ما قال القائل او دليله المصنف
 راجع في الامتحان و حاصل رده منع الملازمة بان التخصيص فيه ان في غلام رجل
 لم يحصل من الاضافة ان من اضافة الغلام الى رجل بكل حصل بالانتساب ان
 بانتساب المضاف الى المضاف اليه قوله بحرف الجر المقدر متعلق بالانتساب
 ان هو ملحق بحرف الجر قوله كقولك ان التخصيص علة للم يحصل بعينه ان التخصيص
 في غلام له رجل بدونه اضافة و بالجمل ان حاصل الكلام قال البعض قوله
 و بالجمل ان هذا كلام ملتبس بالتفصيل و اما الكلام الملبس بالاجمال ثم قال
 اليباء متعلق بملتبس تقديره ان الكلام الملبس بالاجمال او بظاهر تقديره الفرق
 ظاهر بالجمل بين غلام زيد بالاضافه - و غلام لزيد و بين غلام لزيد بدونه
 في المعنى متعلق بظاهر الفرق ظاهر بينهما في المعنى في انك اذا قلت غلام لزيد
 فعناه واحد من العلمان المنسوبين الى زيد واللفظ صالح لواحد لا بعينه من جميع
 و اذا قلت غلام لزيد فاما نعت به واحد ان خصوصاً تخصه من العلمان باعتبار عهد

بينك وبين مخاطبك مختصة كما في قولك الرجل والعلام على ما تقدم فكما صح
 اطلاق الرجل والعلام على الواحد باعتبار عهد الذهن في اطلاق المضاف
 الى المعرفة كذا في الواحد كذا في الايضاح وقال مجرم افندي والفرق
 بين غلام لزيد وعلام زيدا ان الاول غلام واحد غير متعين مساو كان له غلاما
 كثيرة او غلام واحد والثاني الغلام الجعلي سواء كان له غلمان كثيرة او غلام واحد
 لان الهيئة التركيبية موصوفة لتعيين المضاف دون الاول انتهى وقول الخويين
 في مثل غلام زيدا انه بمعنى غلام لزيد غير مستقيم على ظاهره فان غلام زيدا معرفة
 باتفاق وعلام لزيد تارة باتفاق ولا يستقيم ان يكون المقطعان بمعنى واحد
 واحدهما معرفة والاخر تارة وانما قصدوا ان يستفاد ان عامل المضافة المضاف اليه
 راجع الى ذلك فانه مشتمل على ذلك المعنى النسبي وزيادة التعريف كذا قال
 صاحب الايضاح فتح في لايق ان شئنا ان اذا كان الفرق ظاهرا
 بينهما في المعنى فتح ان شئنا الاضافة في مثل غلام زيدا معنوية او اضافة
 معنوية ولا يظهر الفرق فيه ان في المعنى بين غلام رجل بالاضافة وبين غلام
 بدو في الاضافة لان اختصاص الاول وضعي عرفي قريب من المعرفة واختصاص
 الثاني لغوي بعيد عن المعرفة ولذا انى الشارع ظهوره قال بعض ^{المفسرين} قوله
 ولا يظهر الفرق بين غلام رجل وعلام لرجل ان لا يظهر الفرق في توجيه افادة التخصيص
 بتقليل الشك بين هذين التعبيرين في المثال بل هما ان غلام رجل وعلام لرجل
 كضارب زيد بالاضافة وضارب زيد بدو في الاضافة قوله في حصول الفائدة
 اللفظية وهي التحقير باستقاط التثنية فيهما في حال الاضافة متعلق
 بحرف التثنية من جهة معناه وبما في الوجه شبه دون المعنوية ان
 مجاوزا للفائدة المعنوية وهي التخصيص ما وجد في ما وجد وما للاستفهام
 الانكار والوجه بمعنى العلة والسبب مضاف الى قوله شئنا الاولى ان
 ان اضافة غلام رجل معنوية او اضافة معنوية والثانية ان اضافة ضارب زيد
 لفظية او اضافة لفظية قال صاحب المنافع قوله والثانية لفظية آخر كلام المصنف
 في الرد قوله واقول في هذا من الشارع تحقيق للمقام وجواب لرد المصنف

على وجه الصواب نعم يعني ستمنا حصول التخصيص في غلام رجل قبل الاضافة ان
 قبل اضافة غلام الى رجل قوله حصول التخصيص مبتدأ خبر قوله بالانت بالذكور
 وهذا انت ب. المضاف بالمضاف اليه بحرف الجر لكن لما حذف الجار منه وانبت المضاف
 متا به الى الجار وجعل على صيغة المجهول عطوف على حذف عمله بالرفع نائب فاعل جعل
 ان وجعل عمل الجار له ان للمضاف يعني انتقل عمل الجار للمضاف بحيث انقطع
 كلمة حيث اما للتعليل او للتقيد وكذا ما سيجي من قوله بحيث انقطع الخ
 كذا وجدنا نسبة الى العمل او المجرور الى الجار المحذوف حتى صار ان
 المضاف جارا اصليا وعاملا قياسيا كما صرح به في ذلك العمل او
 بصيرورة جارا اصليا وعاملا قياسيا صراحة كائنه بنفسه ان بذات المص
 في هذا الكتاب حيث قال فيما سبق وهو يعمل الجر قوله انبت الاضافة
 جواب لما مناب الانتاب المذكور وهو انتاب المضاف بالمضاف اليه
 بحرف الجر قوله وجعل على صيغة المجهول معطوف على انبت المجهول وقوله
 لها ان للاضافة نائب فاعل جعل وقوله تلك الافادة وهي التخصيص
 الذي افاد الجار فاعل الطرف ان انتقل للاضافة افادة التخصيص
 بحيث انقطع عند النسبة نسبتها الى تلك الافادة اليه ان الى الانتاب
 المذكور او الى الجار وصحة التقدير ان صحة تقدير حرف الجر ليست
 ان تلك الصحة بوجوبه ان بمقتضى قوله له ان للتقدير واللام فيه صلة
 بلا داع ان بلا سبب ولا مقتضى كما في غلام زيد اذ فيه يصح تقدير اللام
 بان يقال غلام لزيد لكن لم يوجد موجب تقدير اللام ولا مقتضى وحصول
 وهو التخصيص هنا بنى ان بالانتاب المذكور كما هنا او بحرف الجر
 كما هنا قوله وحصول التخصيص مبتدأ خبر قوله لا ينافي ان ذلك الحصول
 امكان حصوله ان الشيء الاول بنى آخر ان بنى مفاير للشيء الثاني وهو
 الاضافة في غلام زيد هذا كمان الالفاظ المتبادرة كليث ولهم وكمان
 الالفاظ المتساوية كالان والناطق فتح القول ان قلايق الحكم
 بان التخصيص اذ القول اذا انتقل بالباء يكون بمعنى الحكم قوله فتح القول
 مبتدأ خبر قوله حاصل بها ان بالاضافة واستفاد منها ان من الاضافة قوله
 وسميتها عطوف على القول ان وحق سمية الاضافة بالمعنوية لا باللفظية

في ليس بحق تسميتها باللفظية بخلاف ضارب زيد قوله فان اضافة اثبات
 للمعنى انه ان كان اضافة ضارب الى زيد لما كانت من اضافة مقارنا مع وجود
 شرط العمل او شرط على حقيقة اخرى زيد قوله المذكور حقيقة لشرط العمل او
 المشعر والمعلم قال البعض قوله المودون بمعنى الملقين صفة لشرط العمل وقيل
 صفة لوجود شرط العمل للانفصال المحل بالاضافة متعلق للمودون ان الانفصال
 بين العامل والمفعول كان ضارب زيد ضارب زيد قال الاستاذ قوله المودون
 للانفصال ان لعدم الاضافة فانه وان كان مجرورا في اللفظ الا انه منصوب
 معنى وقال الاخر قوله المودون للانفصال وان كان فيها اتصال لفظا
 لان زيد فاعلا او مفعول وهو منصوب وان كان مجرورا لفظا وقيل بعض الافاضل
 قوله فان اضافة ان ضارب زيد لما كانت من اضافة مع وجود شرط العمل
 فيه ان في المضائق اليه المودون للانفصال ان الانفصال المضائق من المضائق اليه
 فان المضائق اليه ههنا وان كان مجرورا في اللفظ الا انه منصوب معنى قوله والنسبة
 عطف على الانفصال ان المودون للنسبة والمتعلق قوله الى المفعول متعلق للنسبة
 كما اشار اليه ان الى العمل الثاني بقوله مضافة الى مفعولها ايضا ان كما صرح العمل
 او كقصر العمل الاول قال الاستاذ قوله كما اشار اليه ان الى الانفصال بقوله مضافة
 الى مفعولها ان فاعلا او مفعولها لان المضائق اليه اما فاعل وهو مرفوع وان كان
 مجرورا لفظا واما مفعول وهو منصوب وان كان مجرورا لفظا كما ههنا وقال
 البعض قوله كما اشار اليه ان الى الانفصال حيث قال في الامتنان ان الاضافة
 في تقدير الانفصال ايضا ان كما صرح به نفسه فيه وقال الاخر قوله ايضا ان
 كقصر عدم الفرق بين غلام رجل وضارب زيد في الامتنان قوله لم يستحق جوابا لما
 ان لم يستحق الاضافة قوله الانابة مفعول لم يستحق متاها ان من باب النسبة
 الى المفعول في افادتها يا افاوتيه من التخصيص بالحيثية المذكورة وهي قوله بحيث انقطع
 نسبتها اليه اذا كان الامر كذلك فلا يحق القول ان فلا يلحق ولا يناسب الحكم
 بان التخصيص هو الحكم بنسبة التخصيص بنسبة ونفيه عما عداه وكلاهما عبارتان عن معنى
 واحد ويقال ايضا هو تمييز افراد بعض الجملة بحكم اختص كذا في ابي الهيثم
 مستفاد منها ان من الاضافة قوله والتسمية عطف على القول ان ولا يلحق التسمية
 بالاضافة اللفظية فالفرق ان في الفرق ظاهر بين غلام رجل وضارب زيد وحاصل

في ليس بحق تسميتها باللفظية بخلاف ضارب زيد قوله فان اضافة اثبات
 للمعنى انه ان كان اضافة ضارب الى زيد لما كانت من اضافة مقارنا مع وجود
 شرط العمل او شرط على حقيقة اخرى زيد قوله المذكور حقيقة لشرط العمل او

وحاصل هذا المقام ان الكتاب التخصيص في تركيب غلام رجل وتركيب
 ضارب زيد حاصل لكن التخصيص الحاصل في الاول بالاضافة فاستحق التسمية
 باللفظية و التخصيص الحاصل في الثاني بالانتساب لا بالاضافة فلم يستحقها
 بها تخص بهم اللفظية قال الاستاذ قوله فالفرق ظاهر لان التخصيص في الاول
 مستفاد من الاضافة وفي الثاني من النيا به وقيل قوله فالفرق ظاهر
 ان فالفرق بين غلام رجل وغلام رجل بد يرهن حتى لان التخصيص في الاول
 حاصل بالاضافة وفي الثاني باللام ومراد الاخر وهو المصنف
 والخبر بكسر النون الذي له نظر دقيق في تقرير الكلام بمثل هذا ان
 هذا الرد او هذا الاعتراض امتحان الاذكياء من الطلاب الامتحان
 بمعنى التجربة والذكاء بالفتح والمدة تمام كل شيء ونهاية يقال فلان ذكاء
 السن ان تمام السن وهذا النهاية في الشباب و فلان ذكاء الفهم
 ان تمام الفهم وسريع الفهم ومنه ذكي الرجل ذكاء فهو ذكي كذا في
 في الاخرس قال صاحب القاموس الذكاء بالمد والذال المعجمة سرعة الفطن
 انتهى ان تجر بهم والمراد به المعنى الاضافة لا العلم قال بعض المحققين
 قوله ومراد الخبر اني ولما كان شرح هذا مأخوذا في اكثر المقام من امتحان
 المصنف استيقظ وباشر باسرا مباشرة الى مدحه وثباته واعتد من دخله
 واعتراضه وتوجه الى جانب التأويل خوفا من مقاله الفحول وعدالة اطل
 الاصول قوله بانه بيا لطريق الامتحان والضمير للثان ان بطريق هو انه
 ان اثنان ايهم ان الاذكياء وان معنى الذي لا بمعنى الاستفهام والتقدير
 ايهم هذا اسرع ان الذي هو اسرع معاذ من قبيل ايهم اشهد على الرحمن عينا
 ان ايهم هو اشهد ان الذي هو اشهد الى استنباط الجواب ان الى استنباط الجواب
 قوله من رموزه والرموز جمع رمز بنوع الراء والميم ويكون الميم ايضا وبكسر الراء
 وسكون الميم لغة ايضا من باب الاول والثاني معناه الاشارة ان من اشارة الحفنة
 صفة للرموز وصفها بالحقاء للمبالغة ومن اشارة ان الخبر الدقيقة صفة للشارة
 ومن لطائف الخبر ان ومن كلام الحفنة لان اللطائف جمع اللطيفة التي هي
 بمعنى الكلام الخفي الانيفة صفة اللطائف ان الغامضة ولما خرج من بيان القسم الاول
 شرع في بيان القسم الثاني من الاضافة فقال وعلامة اللفظية قد راجعنا في جيب

في ليس بحق تسميتها باللفظية بخلاف ضارب زيد قوله فان اضافة اثبات
 للمعنى انه ان كان اضافة ضارب الى زيد لما كانت من اضافة مقارنا مع وجود
 شرط العمل او شرط على حقيقة اخرى زيد قوله المذكور حقيقة لشرط العمل او

من وجهه في اللام بدله واستتر في حسي رعاية لامر لفظي وهذا امتناع خلق الصفة
عن معمول مرفوع واضيف حسي اليه للتخفيف بحذف الضمة الثقل في المضاف اليه
فقط كما قال القناري في المختصر على التكميل قال الاستاذ قوله اصله حسي وجهه
فلما اريد اضافة حذف الضمة من المضاف اليه وحجى اللام بدله وقوله وحجى اللام
مبتدأ خبره غير مفر من وحجى لام التعريف في المضاف اليه بدله من بدل الضمة
الذي حذف منه وقوله للكونية من اللام متعلق بقوله غير مفر وعلته للمنفى وقدم
عليه لكون الضمة اقرب الى مرجعه ولدفع رجوعه الى غير اللام اذ علم حقيقة
الكلام قال صاحب المنايع وقوله لكونه متعلق بمضرب باعتبار النفي فيكون
علته للمنفى وجواز تقديم معمول المضاف اليه على المضاف لكون المضاف لفظا غير
كما سيجي ان شاء الله تعالى اخف منه من بين الضمة وهو الهاء مخزجا لان الهاء
حرف ثقيل في نفسه من اقصى الخلق بخلاف اللام فانه حرف خفيف من وسط
الخارج كذا في المشكات روم وسط اللسان قال صاحب زاده وقوله مخزجا
لان مخزج اقصى الخلق ومخزج اللام وسط اللسان ووصفا لان صفة الهاء
حركة وهي الصفة التي اثلل الحركات حصولها بتجريد الضمة بخلاف اللام فان صفة
سكون ابدأ كذا في المشكات قال صاحب زاده وقوله ووصفا لانه مضموم واللام
والاستتار امر حكيم لحفظ القاعدة ليس له تحقق فحصل التخفيف قطعا وقال الاستاذ
قوله وحجى اللام بدله الى جواب سؤال مقدر كما نه قيل وحجى اللام بدله مضى للتخفيف
هنا لانه وان حذف الضمة من الوجه لكن الضمة في الحس وحجى اللام بدله في الوجه
فاجاب بقوله وحجى اللام بدله لكونه اخف منه مخزجا ووصفا غير مضى للتخفيف متعلق
لغير مضى واصله له من غير مضى للتخفيف افاضل من الاضافة هذا مقال او قوله حسي الوجه مثال
للصفة المشبهة المضاف الى الفاعل او الى فاعلها وايضا لكونه مثالا لوجود التخفيف
في الطرفين فانه حذف التنوين من المضاف والضمة المحرورة من المضاف اليه لما عرفت ان اصله
حسي وجهه وهذا احسن الوجوه لوجود التخفيف في الطرفين ونظم زياد معمر الدار معمر الدار
يعني ان اصله معمر الدار برفع واربع اضيف معمر فاستلن الضمة المحرورة في المضاف وهو
معمر وهنا ضمير معمر الدار في اللام بدله ثم زيد عليه همزة الوصل لا بداء الساكن
لما مر ضمير معمر الدار فحصل التخفيف من الجانبين قوله من اسم المفعول المضاف
بيانه لنجد ايضا اذ قول المص ومعمر الدار معطوف اما على قوله حسي الوجه
او على قوله ضمير زياد في ايها عطف فلفظا نحو ملحوظ فيهما كما لوحظ هناك كذا في النسخ
قال الاستاذ قوله من اسم المفعول المضاف بيانه لنجد المستند من العطف الى نائب التكرار نائب

قوله واما بحذف نائبة من نائب التنوين وهو نون التنوين والجمع عطف على اما بحذف التنوين
وحده او حال كون النائب منفردا من الضمة في الحذف او حال كون النائب منفردا
في الحذف من الضمة نحو الضار بزيادة اصله الضار بان زيدا سقط النون بالاضافة
مثال للتنوين اسم الفاعل المضاف الى المفعول ولما حذف فيه نائب التنوين
وهو نون التنوين وايضا مثال لما يوجب التخفيف في المضاف فقط ونحو
الضار بزيادة اصله الضار بزيادة زيدا مثال لجمع اسم الفاعل المضاف المفعول
ولما حذف فيه نائب التنوين وهو نون الجمع وايضا مثال لما يوجب التخفيف
في المضاف فقط قال امام الايوب وقوله والضار بزيادة والضار بزيادة
مثالا لما حذف فيه نائب التنوين وهو نون التنوين في الاول ونون الجمع
في الثاني وايضا مثالا لما يوجب التخفيف في المضاف فقط ولما كان اسم الفاعل
فيها مصدر باللام لم يوجب الى شرط آخر قوله او مع الضمة عطف على قوله وحده
اس او بحذف نائبة مع حذف الضمة نحو الزيدان ضاربا الغلام بنصب الغلام
على المفعولية اصله ضاربان غلامهما ثم اضيف ضاربان الى الغلام سقط
النون فاستلن الضمة في المضاف وضاربا غلاما في اللام بدله ثم زيد
عليه همزة الوصل وضاربا الغلام فحصل التخفيف من الجانبين ونحو
الزيدون وضاربا الفرس بنصب الفرس على المفعولية اصله ضاربون فرسهم
عمل فيه ما عمل في ضاربا الغلام قال امام الايوب قوله نحو زيد ونحو ضاربا
الغلام اس ضاربان غلامهما ونحو القوم ضاربوا الفرس اس ضاربون فرسهم
مثالا لما يوجب التخفيف في الطرفين وقال البعض قوله نحو ضاربا الغلام
وضاربوا الفرس اصل الاول الزيدان ضاربان غلامهما واصل الثاني
الزيدون وضاربون فرسهم فحذف الضمة من المضاف اليه وحجى اللام بدله
وحذف النون من المضاف ولما فرغ من بيان الامثلة التي جازت لوجود تخفيف
شرع في بيان الامثلة التي امتنعت لعدم التخفيف وجازت بالحل على الجائز
فقال وامتنع اس لم يصح تركيب الضار بزيادة بان يكون الصفة مفردة معرفة
باللام ومضافة الى غير المفعول باللام وقوله لعدم التخفيف متعلق بامتنع
وعلة له يعني انه امتنع مثل هذا التركيب لعدم الفائدة في الاضافة وهي التخفيف
فانه لم يوجد في احد الطرفين كذا قال امام الايوب قال الاستاذ قوله لعدم التخفيف

علة لا يمنع لا متعلق به. ا. لعدم التحفيف المقصود من ا. لاضافة المفعولية
 او لعدم التحفيف بهذه الضافة. لا يحذف الضمير ولا يحدف التنوين لان اللام
 سابقة على الضافة. ولو كان بعد هذا الوجد التحفيف بحذف التنوين ولذا
 قال وسقوط التنوين من المضاف في هذا التركيب باللام لا بالاضافة. ا.
 ليس سقوط التنوين بالاضافة كما سبق في بيان شرط هم المضاف قال
 بعض الحكماء في قوله كما سبق لطافة اذ له معنيان احدهما كما سبق
 سقوط التنوين باللام على سقوطه بالاضافة وثانيهما وهو المراد هنا
 ان كما سبق يحذف فيما تقدم منه قوله فذواللام لا يضاف لانها سابقة على الضافة
 وجاز تركيب نحو الضارب الرجل والمراد بنحو الضارب الرجل هم الفاعل
 المعروف المضاف الى المفعول المصروف معروفا مع عدم التحفيف
 لان جانب المضاف ولا في جانب المضاف اليه حملا. ا. نحو الضارب الرجل
 اشار الشارح بقوله ا. ان حملا مصدر مبنى للفاعل متقدما بحرف الجر
 فيكون ا. في يكون ا. حين تقدير له يكون ا. او اذا قدرنا قولنا له فيكون
 قوله حملا مفعولا له محذوف منه اللام لكونه فعلا لفاعل الفعل المفعول به وهو
 اجيز وفاعله الجوز كذا قال على الحد ا. قال صاحب المنافع قوله فيكون
 مفعولا له ا. في تفرع على تقدير له يحذف حملا مصدر مبنى للفاعل فلا يكون
 مفعولا له لجاز لعدم شرط حذف اللام وهو كونه فعلا لفاعل الفعل المفعول
 عند الجمهور يعني اتحاد فاعلهما كما تقدم بل يكون مفعولا له لفاعل ولعل
 على ذلك الفعل قوله جاز ا. لفظ جاز فاعل دل وهو ا. ذلك الفعل المفعول
 عليه بجاز اجيز فيجوز شرط الحذف ولكن لا يخفى ان الواجب تقدير ا. جاز ولا
 معدوم على تقدير الشارح ايضا او لمجولية عطف على ا. او التقدير لمجولية ا.
 نحو الضارب الرجل فيه اشارة الى ا. قوله حملا مصدر مبنى للمفعول منصوب على انه
 مفعول له لذلك الفعل لوجود شرط نصبه قال البعض قوله او لمجولية ا. نحو
 الضارب الرجل عطف على ا. اشار الى ان الحمل مبنى للمفعول فيكون مفعولا له ايضا
 حذف منه اللام لكونه فعلا لفاعل الفعل المفعول به وهو الضارب الرجل والمجولية
 فلا فلا تغفل وقال صاحب المنافع قوله او لمجولية عطف على حملا يعني ان حملا يحتمل
 ان يكون مصدرا مجهولا فيكون مفعولا له لجاز لوجود شرط الحذف فينبغي ان يعلم
 مقتضى وهو التركيب المذكور وقال امام الايدى قوله حملا منصوب على انه مفعول
 لجاز حذف منه اللام لكونه الحمل فعلا لفاعل جاز على تقدير كونه مصدرا

مصدرا للمجهول ا. مجهولا فيكون كل من الجواز والمجولية. فعلا مستندا الى فاعل واحد
 وهذا المثال ومقارنا له في الوجود فان وقت الجواز والمجولية يجتمعان
 في زمان واحد وان كان ابتداء زمان حملا مقدما على ابتداء زمان الجواز
 فكونه علة للجواز والعلة مقدمة على المفعول وقوله متعلق بحمل والضيم
 المجزوء راجع الى المثال ا. لكونه مجهولا على الوجه المختار في الحسن الوجه
 وانما قال على المختار تر ويحتمل الحمل والوجه المختار الضافة لانه لو قيل بالرفع
 لكان قبيحا ولو نصب وان كان مع النصب احسن ايضا كما انه مع الجر
 احسن لكان مشتملا على تكلف التشبيه بالمفعول في النصب كذا قيل وفيه نظر
 لان اضافة الصفة ايضا الى الفاعل بعد تشبيهه بالمفعول للملازمة
 اضافة الصفة الى الموصوف فلا وجه ان المختار في حسن الوجه وجهان
 الا ان يحل الحمل هنا على ما هو المناسب له وهو متعين فلذا اطلق المصنف
 رحمه الله العبارة فلا يخفى ما في قوله على المختار في الحسن الوجه من الحسن
 كما قال العصم قال الفاضل الجاني والوجه المختار جرت الضافة
 وفيه وجهان آخر رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول وقال
 صاحب فتح الاسرار وفي الحسن الوجه ثلثة اوجه رفع الوجه وهو قبيح
 لحذف التركيب من الضمير ونصبه وفيه اجراء اللازم منزلة المقتضى وجبه
 وليس فيه قبح ولا الاجراء المذكور ولهذا كلف مختارا قوله لاشتر اكهما
 ا. لا اشتراك هذين التركيبين علة للحمل قال البعض قوله لاشتر اكهما
 متعلق لحمل وعلة له ا. لا اشتراك نحو الضارب الرجل والحسن الوجه
 قوله في كون المضاف والمضاف اليه جنسا بيان لوجه الاشتراك والجنس هنا
 لغوي قوله معرفين صفة المضاف والمضاف اليه ا. المضاف والمضاف اليه
 معرفين باللام وهذا الاشتراك ان يأخذ التركيب الاول لحكم التركيب الثاني
 وهذا الضافة وان لم يكن فيه التحفيف وكذا ا. كالضارب الرجل يجوز
 تركيب الضارب ذي المال بالاضافة الى ذي المال قوله فانه
 ا. فان ذي في هذا التركيب في حكم ذي اللام لكونه مضافا الى ذي اللام
 وهو المال فيكون المضاف الى المضاف الى ذي اللام مضافا الى ذي اللام

بالواصلة وكذا ان كذا اللام المضاف الى ضمير راجع الى ذى اللام
نحو الرجل الضارب غلامه بالاضافة الى الغلام المضاف الى ضمير راجع الى ذى اللام
وهو الرجل فيكون المضاف الى ضمير راجع الى ذى اللام مضاف الى ذى اللام بالواصلة
فيجوز ايضا هذا التركيب قال امام الايوب وكذا يجوز اذا كان المضاف الى
مضاف الى المصروف باللام نحو الضارب ذى الحال فانه في حكم ذى اللام وايضا
يجوز اذا وجد في المضاف الى ضمير راجع الى ذى اللام نحو الرجل الضارب
غلامه قال الاستاذ قوله وكذا ان مثل الضارب الرجل الضارب ذى الحال فانه
ان ذى الحال في حكم ذى اللام وكذا ان كالمضاف الى المصروف باللام المضاف الى ضميره
ان المصروف باللام المذكور عليه بالمصروفين باللام وقال البعض قوله وكذا ان مثل
الضارب الرجل الضارب ذى الحال قوله فانه ان ذى اللام قليل للحكم المستفاد
من كذا في حكم ذى اللام وكذا ان مثل الضارب الرجل المضاف الى ضميره ان
ضمير ذى اللام نحو الرجل الضارب غلامه ان الرجل قد علم اصله ان الوجه
الحسن وجهه جواب سؤال مقدركا انه قيل فما وجه التحفيف في الحسن
اجاب عنه بقوله اصله الحسن وجهه والتحفيف ان التحفيف الحاصل
فيه ان في الحسن الوجه اوجه ذلك التركيب يذف الضمير من المضاف اليه
واستتار به ان وباستتار الضمير في المضاف قال شافع ميم ان الادب
وانما جاز الحسن الوجه لوجود التحفيف يذف الضمير اذا علم الحسن وجهه
والثامن ان العامل القياس الثامن من البتة اشارة الى ان الالف واللام
في الثامن للبعد الخارجي الضمير الاسم المجهول التام ان الاسم الذي فيه اسماء
وختاء وهو تمام يجب النقطه باحد الاشياء الخمسة قال البعض قوله
باحد الخمسة متعلق بالتمام ان باحد الاشياء الخمسة وقوله الآتية صفة للخمسة
قوله اذ دلالة على التمام باحد الخمسة الآتية ان لانه لو لم يكن احد الخمسة الآتية
او لولا المذكور من كون تمامية الاسم المجهول باحد الخمسة لم يشبه ان الاسم المجهول
الفعل التام مفعول لم يشبه قوله بالفاعل متعلق بالتمام فلا يتمكن ان حين عدم الشبه
لا يقدرون الاسم المجهول من عمل النصب ان على عمل النصب في التمييز ان في تمييزه قال
البعض قوله فلا يتمكن ان اذ لم يشبه فلا يقدر الاسم المجهول التام من عمل النصب ان

ان على عمل النصب في التمييز وقال بعض المحققين قوله فلا يتمكن ان فلا يتقرب
من عمل النصب في التمييز ان ولا يحصل لذلك الاسم المجهول التام قوة التقرب
من عمل النصب في التمييز فانه ان جعل الاسم المجهول التام من العامل القياس
لانه او انما بعد مفعول الاسم من العامل القياس لانه ينصب ان يعمل
على التمييز لا الرفع والجواب ان يعمل عمل النصب في التمييز وانما يعمل الاسم المجهول
النصب لشيءه ان الاسم المجهول قوله بسبب تمام ان الاسم المجهول متعلق
لشيءه قوله باحد الاشياء الخمسة متعلق بالتمام قوله الذي يذكر صفة للخمسة
بعده ان بعد الاسم المجهول حقيقة او حكما ان سواء كان المذكور حقيقة او حكما
قوله كما في التمييز المجهول متعلق بقوله او حكما وهذا المستتر في قوله ان حكما كذا
قوله بعض الحواشي قوله بالفعل التام متعلق بقوله لشيءه قوله بالفاعل متعلق
بالتمام ان يكونه مشابها بالفعل الذي تم بفاعله قوله الذي يذكر صفة
للفاعل بعده ان بعد الفعل حقيقة او حكما ان سواء كان المذكور حقيقة
كما في ضرب زيد او حكما كما في الضمير المستتر في نحو زيد ضرب ولذا ان يكون النصب
للشبه بالسبب المذكور بالفعل المذكور او لكون نصبه لشيءه بالفعل التام
بالفاعل الذي يذكر بعده حقيقة او حكما لا ينصب التمييز مفعول لا ينصب وقوله
قوله ذو اللام يعني ان الاسم المجهول التام بلام التعريف لا ينصب التمييز بعده
لعدم الشبه المذكور انما قال صاحب المنافع قوله لا ينصب التمييز ذو اللام
لعدم شبهه بالفعل المذكور لانه ما يتم به وهو اللام لم يذكر بعده بل قبله
وان للوصلية وجه فيه ان ذو اللام معنى التمام لان اللام اذا دخلت على الاسم
يكون ذلك الاسم تاما لانه مع اللام لا يضاف فلا يقال عندي الراقد خلا ولا عندي
الرجل زينا ولا عندي المي غلا في القاصد الراقد الدن الكبير او الطويل الاسفل
يصبح داخله بالقار وفي الاستس نكيا ل معروف لا اهل مصر يا خذ اربع وعشرين
صاعا والتفسير الاول مناسب لقوله خلا لان عادة الناس ان يصفوا الدن
بالقار ويجعلوا فيه الخل قال بعض الحواشي قوله ولذا ان للزوم الذكر بعده حقيقة
او حكما او لكون تمامية الاسم مقيدا بذكر شيء بعده حقيقة او حكما لا ينصب التمييز
ذو اللام وان وجه فيه معنى التمام ان وان وجه في اللام معنى التمام لان الاسم يتم به

ولا ايضا فمع ولا ينصب التمييز عنه فلا يقال عند الرأى دخلا لان قامة بال دخول
مع اوله لا بالوصول الى آخره حقيقة او حكمي زالت الثانية بالفعل التام
بالقوة على ما ارتفعت وانقطعت رأسا وبالكلية بسبب دخول اللام على الاسم
لما ان لم ينصب في الاسم المجرى اليه من الاسم النكرة او الفرق بين المجرى
والنكرة ان المجرى يطلق على المحدود والنكرة على المحدود وغيره وانما وصف
الاسم بالنكرة اشارة او انما قيد الاسم بالنكرة اشارة الى ان اختصاصا من التمييز
من يميز بهما اسم بالنكرة هذا الاختصاص من حيث ما اراد على المذهب الذي
عليه من ذلك المذهب البصريون قوله كفايتها من النكرة على الاختصاص
في ازالة الابهام متعلق بالكفاية وعلة لكفايتها قوله وتخدم الى جهة التمييز
عطف على كفايتها من عدم الحاجة الى تمييز خلافها للكوفيين حيث اجازوا
المعرفة وليعلم ان المعرفة اظهر في ازالة الابهام قال البعض قوله
خلافها للكوفيين فانهم يجوزون كون التمييز معرفة دليلهم ان المعرفة اظهر
في ازالة الابهام قوله على التمييز متعلق بنبض التمييز مصدر بمعنى التمييز بكسر الهمزة
على معنى ان الاسم يميز مراد المتكلم من غير مراده او بفتحها على معنى ان المتكلم يميز
هذا الجنس من سائر الاجناس التي يرفع بها الابهام كذا في شرح لب الالباب
في ان قوله التمييز ملاس بها نية قوله اي على التمييزية يعني ان المراد بالتمييز
الحاصل بالمصدر لا اللفظ المصدر من ان على كونه تمييزا قال صاحب المنافع
قوله ان على التمييزية اشارة الى الحاق اليا والمصدرية به الى ان المراد بلفظ التمييز
معناه الاصطلاحي لانه بمعناه اللفظي مصدر فلا يحتاج حينئذ الى اليا
المصدرية والى ان فيه ما في بترك اليا المصدرية لا الى انها مخدومة
لنعم جواز حذفها قوله تمييزا له من تمييزا للتمييز مفعول له لقوله ينصب
يعني ان النصب لقصده تمييز التمييز الالة بعد الاسم المجرى قال شارح الباب
مولا في مشغلك والتمييز الذي بعده كانه تمييزا بالمفعول في المجرى بعد التام
بيان لوجه السبب يعني كما ان المفعول في بعد تمام الكلام وان كانه مقدما لفظا
كذلك التمييز في بعد تمام الاسم المجرى كذا في المحرم او يعني كما ان المفعول
في بعد تمام الفعل بناء على ذلك التمييز في بعد تمام الاسم المجرى باحد الاشياء

وقال صاحب المنافع في قوله التمييزية اشارة الى الحاق اليا والمصدرية به الى ان المراد بلفظ التمييز معناه الاصطلاحي لانه بمعناه اللفظي مصدر فلا يحتاج حينئذ الى اليا المصدرية والى ان فيه ما في بترك اليا المصدرية لا الى انها مخدومة لنعم جواز حذفها قوله تمييزا له من تمييزا للتمييز مفعول له لقوله ينصب يعني ان النصب لقصده تمييز التمييز الالة بعد الاسم المجرى قال شارح الباب مولا في مشغلك والتمييز الذي بعده كانه تمييزا بالمفعول في المجرى بعد التام بيان لوجه السبب يعني كما ان المفعول في بعد تمام الكلام وان كانه مقدما لفظا كذلك التمييز في بعد تمام الاسم المجرى كذا في المحرم او يعني كما ان المفعول في بعد تمام الفعل بناء على ذلك التمييز في بعد تمام الاسم المجرى باحد الاشياء

باحد الاشياء الخمسة قوله ولما وصف الى تمهيد لوجه ذكر ما به التام او تمهيد
لوجه اتياء قوله وقام من ولما وصف المصنف الاسم المجرى مفعول وصف
قوله بالتام متعلق بوصف اراد جواب لما اراد المصنف ان يبين من
المصنف ما اراد من المراد منه الاشياء الخمسة به من ذلك الشيء التام من
تمام الاسم المجرى قوله فقال عطف على اراد من قبيل عطف المسبب على السبب وقام
قوله ثم لما كان المفهوم الى توطئة للتفسير وبيان لمباني التفسير بحسب اللغة
من تمام الشيء وهو هذا الاسم المجرى بالشيء من شيء آخر وهو هذا احد الاشياء
الخمس قوله كون الثاني من كون الشيء الثاني خبر كان جزاء خبر المكون قوله من الاول
من الشيء الاول متعلق بجزء مثلا اذا قلنا تم التسعة بهذا عشرة فانهم اشارة
عائد الى البعض وهو جزء من التسعة فاعلموه هذا من في وقام او في بحث التمييز
ليس المراد من التام كذلك من ما هو اللفظي او ما هو المفهوم بحسب اللغة
او ليس كون الثاني جزءا من الاول قوله اراد جواب لما اراد المصنف ان يبين
من المصنف ان المراد به من التام هذا من في وقام او في بحث التمييز ما من التام
الذي هو من ذلك التام اللفظي من التام اللفظي وهو مدخول حرف التفسير
في المتن لا اللفظي من ليس المراد به التام اللفظي قال الاستاذ قوله هو العرفي
من هذا المعنى العرفي لا اللفظي من ليس ما هو اللفظي او ليس المراد به هذا المعنى
اللفظي قوله فقال عطف على قوله اراد من كونه من الاسم المجرى على حاله وهي
ان يكون الاسم المجرى مع احد تلك الخمسة يمتنع من لا يصح ولا يجوز اضافة
من الاسم المجرى معها من مع بقاء تلك الحالة قوله الى شيء آخر وهو التمييز
متعلق لا اضافة اذ يمتنع اضافة الاسم المجرى مع وجود التنوين او الاضافة اذ المضارع
لا يضاف ولا يمتنع اضافة من المجرى التام به من ذلك الشيء قال البعض قوله
واضافة من الاسم المجرى التام عطف على قوله اضافة فالانصاف بمعنى الاتصال
بقرينة الفاعل من الشارح فانهم به من ذلك الشيء قوله يكون ان قامه انما قدم
ليصح من قوله باحد خمسة اشياء على قوله وقامه قوله بان يدل ببيان لطريق التمييز
باحد خمسة اشياء من بطريق هو ان يدل احد خمسة اشياء على استقلاله من
الاسم المجرى وعلى امتناع اضافة من الاسم المجرى اليه من الى ذلك الشيء وعلى امتناع
انصافه من اتصال اسم المجرى بذلك الشيء قوله فان ذلك من ولما فاقبنا تمام باحد

وقال صاحب المنافع في قوله التمييزية اشارة الى الحاق اليا والمصدرية به الى ان المراد بلفظ التمييز معناه الاصطلاحي لانه بمعناه اللفظي مصدر فلا يحتاج حينئذ الى اليا المصدرية والى ان فيه ما في بترك اليا المصدرية لا الى انها مخدومة لنعم جواز حذفها قوله تمييزا له من تمييزا للتمييز مفعول له لقوله ينصب يعني ان النصب لقصده تمييز التمييز الالة بعد الاسم المجرى قال شارح الباب مولا في مشغلك والتمييز الذي بعده كانه تمييزا بالمفعول في المجرى بعد التام بيان لوجه السبب يعني كما ان المفعول في بعد تمام الكلام وان كانه مقدما لفظا كذلك التمييز في بعد تمام الاسم المجرى كذا في المحرم او يعني كما ان المفعول في بعد تمام الفعل بناء على ذلك التمييز في بعد تمام الاسم المجرى باحد الاشياء

بتدليها بان يدل على استعلاء و امتناع اضافة اليه واتصاله فان ذلك اس دلالة
احد الحجة على استعلاء و امتناع اضافة اليه واتصاله كذا قال البعض قال الأستاذ
قوله فان ذلك اس وانما قال اس كونه على حالة يمتنع اضافة معها فان ذلك اس
كونه على حالة يمتنع اضافة معها وقال الاخر قوله فان ذلك اس وانما قال
وتمامه باحد الحجة لان ذلك اس التمام باحد الحجة او كونه التمام باحد الحجة
الحجة قد عده بتثنية الدال على صيغة المجهول اس التمام باحد الحجة
او كونه التمام باحد الحجة او كونه على حالة يمتنع اضافة معها او دلالة احد
حجة الاشياء على استعلاء و امتناع اضافة اليه واتصاله في العرف اس في عرف النحاة
من تمامه اس الاسم المجرى قوله بنفسه اس الاسم المجرى بدل من احد بدل الكل
من الكل او خبر مبتدأ محذوف يعني ان احد الحجة التي يكون تمامها هو تمامه بنفسه
اس بذاته لا باخر اس لا بزيادة شئ اخر فيه مثل التثنية ونون التثنية
ونون شبه الجمع والاضافة قال الأستاذ قوله لا باخر اس لا بانتم في شئ اخر
من الحجة بل بنفسه وهو اس الاسم المجرى التمام بنفسه في حكم التثنية
وذلك اس التمام بنفسه يكون في الضمير المجرى اس في الضمير الذي فيه ابراهيم
من جهة عدم مرجعه وذلك الضمير يوجد بعد رب وبعد حرف اللام المذكور بعد حرف
البناء وهذا بارزان ومستتر في باب نعم كذا قاله امام الايوبي وقال صاحب
فتح الاسرار قوله في الضمير المجرى سواء كان ضمير غائب بان لا يكون له مرجع
او ضمير خطاب بان لا يكون لمعني صرح به في المغني اللبيب نحو ذلك لغة وبالك
فضلا في الاكثر اس في اكثر الاستعمال قوله بان لا يكون له مرجع بتمامه لظن يكون
الضمير متهما اس بطريق هذا ان لا يكون للضمير مرجع قوله اذ لو لم يكن متهما بتقليل
لتقدير الضمير بالجرم اس لانه لو لم يكن الضمير متهما بان يكون له مرجع مثل جاء في زيد
قيل له رجلا فالضمير في له ليس بجهل لرجوعه الى زيد فيكون هذا تمثيلا للتفسير
وعدم كونه الضمير متهما فلا يكون اس اذ لم يكن الضمير متهما فلا يكون التمييز عن المجرى
بل يكون التمييز عن النسبة كما في مثل يا زيد رجلا وذلك اس كون التمام بنفسه
في الضمير المجرى او يكون تاما بنفسه في الضمير المجرى او كونه الضمير متهما في الاغلب
اس في اغلب الاستعمال فيما اس في موضع او في مثال فيه اس ذلك الموضع او في ذلك

او في ذلك المثال معنى المبالغة والتفخيم بمعنى التفضيل يقال فخره عظمه كواضع
المجد والتعجب تمثيل لما فيه معنى المبالغة والتفخيم نحو ربه رجلا في مقام التفخيم
رب حرف جر متعلق بشئ والضمير متهما لا مرجع له مجرور والمحل برب ومحل المجرور
مرفوع على الابتداء والخبر محذوف وهو جملة لقيمة الذي قدره الشارع ورجلا
منسوب على التمييزية من الضمير المتهما كذا في حاشية سياحية قال ذين زاده قرب
حرف جر غير متعلق بشئ عند المصنف والضمير محذوف القريب مجرور برب ومحل البعيد
رفع مبتدأ خبره محذوف اس لقيمة ورجلا يميز عن الضمير المتهما لقيمة اس الرجل
اس لقيمة رجلا اس رجل اس لقيمة رجلا كما ملا في الرجولية ولفظ اس بالتثنية
اذا اضيف الى لفظ موصوفه بعينه يكون مجازا عن الكمال في حقيقة دل عليها
موصوفه كذا قاله بوستوي في حاشية على الجاني في مريت برجل اس رجل قال
صاحب المنافع قوله اس رجل بتثنية اس بمعنى رجل كامل في الرجولية رداً
حال كونه قائل قوله ربه رجلا راداً على من قال ما لقيمة رجلا وما للنفي
ولقيمة فعل ماضٍ مفرد مذكر مخاطب وفيه اس في نحو ربه رجلا قوله من المبالغة
بيان لما الآتي في قوله ما لا يخفى عند من جوز تقديم من البيان في الميتين
ان اردت تفصيله فارجع الى المغرب عند بيان اعراب قوله وآتيانه من الكفوز
الح: والتفخيم عطف على المبالغة ما لا يخفى اس وفيه ما لا يخفى من المبالغة والتفخيم
قال امام الايوبي وفي ذكر الضمير المجرى ثم يميزه بنكرة مبالغة في مدحه
وتفخيم لثامه والغير منه مبالغة مدح الرجل وهذا امثال لما وقع بعد
ومثال لا بهام الضمير حقيقة ونحوه رجلا في مقام التعجب فيا عرف ندا واللام
حرف جر متعلق با دعو المقدر عند سبويه ورجلا يميز عن الضمير المجرى وهذا
مثال لما وقع بعد اللام ومثال لا بهام الضمير حقيقة والغرض منه اظهار تعجب
لثان الرجل اللام فيه للتعجب كما في قولهم يا لثام ويا للدواهي وقوله اس
قول على كرم الله وجهه كذا في الرضة وان كان كلام الشارع مشعراً بكونه قول
الشارع وارجعوا اليه الضمير ياله مراما اس مقصوداً ما بعده على وزن ما انزه
فيكون ما للتعجب ايضاً اس ادعو واطلب مقصوداً واجب بعده وابعد كما هو

عادة الزمان والافان اذا طلب كان ابعده واذا ترك كان اقرب كما قال الشاعر
 سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا + وسكب عيناى الدمع لتجدا + ونحو
 نعم رجلا زيد فتم فعل مدح فاعله فيه ضمير مبهم لا مرجع له ورجلا يتخير عن ذلك الضمير
 وهذا مثال لما اخبر في باب نعم ومثال لا بهام الضمير حكما باستقارره واشار
 بقوله زيد الى ان المخصوص محذوف ولا يخفى ان التخيير فيه راس في نحو نعم رجلا
 زيد او في ذلك التركيب يكون عن المعرفة لا يكون عن النسبة قوله اذ لو ارد
 المعلن فيه بتعيين مرجع الضمير في ضمير المفعول لكان التخيير عن المعرفة لقليل من الرجل
 جواب لو وكذا راس الحكم حكم نعم من جهة كون الضمير مبهما في ربه او الحكم حكم
 نعم رجلا من جهة كون الضمير مبهما في ربه رجلا او كما يكون في نعم مبهما يكون الضمير
 مبهما في ربه او كما يكون الضمير مبهما في نعم في تركيب نعم رجلا يكون الضمير مبهما
 في ربه في تركيب ربه رجلا فتدله اذ لا يخفى فيه راس في ضمير ربه ازاوة المعلن لما
 في بحث حذف الجز بقوله من اختصاص ربه بالنكرة بيا في ما كقوله الارب يوم
 لك فهو صالح ولا سيما يوم بداهة جمل وذلك لانها لما كانت متنوعة
 للتقليل وكانت النكرة دالة على الاشياء اوجب اختصاصها بنكرة لان التقليل
 اذا يتصور فيما يحتمل القلة والكثرة وذلك لا يكون الا فيما يخص به معنى الجنس
 وليس ذلك الا النكرة لان المعرفة اما دالة على القلة واما دالة على الكثرة
 وحدها فلو جئ بها بحيث ليها غير محتاج اليها فيكون زيادة ضائعة فخصت
 بالنكرة ليصح معنى التقليل فيها قال بعض الحكماء وذلك لان وضع ربه
 للتقليل مدح من الجنس فوجب اختصاصها بالنكرة ووجه معرفة الحصول معنى الجنس
 فيها دون دون تعريف ولو عرفت لوقع التعريف زيادة ضائعة وفي اسم الاشياء
 راس وايضا التمام بنفسه يكون في اسم الاشارة والتسمية به باسم المبهم
 صحيح لانه راس اسم الاشارة من المبهمات بحسب الوضع قال البعض قوله لانه راس
 اسم الاشارة لتقليل لكون اسم الاشارة لهما مبهما ما كقوله تعالى حكايه
 عن الكافرين ما ذل الله بهما مثلا / فيقول الذين كفروا حين نزول القرآن
 مستغنا بمضروب الامثال ما ذل الله بهما وقوله بهذا اسم الاشارة مبهما لعدم
 ذكر صفته وقوله مثلا يتخير ذات مبهما تامه بنفسه وهذا متبع

وهو الضمير المبهم والمراد به ما اشار اليه من غير ان يسمي

قوله لانه راس اسم الاشارة لتقليل لكون اسم الاشارة لهما مبهما ما كقوله تعالى حكايه

وهذا التمثيل مبني على راس من قال انه راس مثلا يتخير عن اسم الاشارة لانه راس
 ليس على راس من قال انه حال منه قال البعض قوله عن اسم الاشارة وهذا
 في هذا متعلق بتخيير الاحال راس لا على قول من جعله حالا وقال القاضى البيضاوى
 بيض الله وجهه ورضي الله عنه ومثلا نصبه على التخيير او الحال كقوله هذه
 ناقة الله لكم الاية والتمام في الضمير المبهم واسم الاشارة لكونها من المعارف
 فلا يضافان كذا قال صاحب فتح الاسرار وقال المصباح الاول وانما امتنع
 الاضافة المعنوية في الضمير المبهم واسم الاشارة بنفسها لعدم تسمية
 الاضافة المعنوية وهذا التجريد عن التعريف انتهى وقوله وبالتنوين معطوف
 على قوله بنفس راس ثاني الوجود الخمسة التي يسميها الاسم المبهم تمامه بالتنوين
 وامتنع الاضافة بالتنوين لان التنوين دليل الانفصال والاضافة دليل الاتصال
 واجتماع الانفصال والاتصال في محل واحد وفي حالة واحدة فمتنع اما ترديد
 معنى او لفظا بمعنى ملفوظا حال من التنوين فانه مصدر مجرول نحو رطل زينا والرطل
 بفتح الراء وكسرهما وسكون الطاء المهملتين نصف المسمى بنوع المليم وتثنية النون
 وهو مأتان وستون درهما والرطل مائة وثلاثون درهما كذا في المحرم وفي القاموس
 الرطل اربعائة وثلاثون درهما انتهى فانهم قال السيلكون والمان رطلان والرطل
 اثنا عشر اوقية والاولاوقية اربعون درهما كذا في القاموس قال امام الايوب
 قوله عند رطل زينا راس نحو هذا رطل زينا فقول رطل لا نه يتخير وقوله او تقدير
 اسم مبهم تامه بالتنوين وقوله زينا منصوب برطل لانه يتخير وقوله او تقدير
 معطوف على قوله لفظا راس حال كون ذلك التنوين ليس ملفوظا بل مقدرا
 لوجود المانع لكونه غير منصرف نحو مثاقيل ذهب فان مثاقيل لكونه غير منصرف يمنع
 دخول التنوين وقس عليه كل اسم غير منصرف قال صاحب الاففتاح فان مثاقيل اسم تام
 بالتنوين تقديره لاللفظ لان عدم الانصراف في مثاقيل يمنع دخولها فيه يقال
 مثقال الشع ميزانه من مثله وقولهم القى عليه مثاقيله / مؤنثة قال صاحب
 البهائية في فصل الذهب والفضة ما يكون كل سبعة منها وزن عشرة دراهم ورو
 بانه عرف الدرهم في فصل الفضة بان يكون عشرة منها وزن سبعة مثاقيل فيتوقف
 معرفة كل منهما على الآخر وهو دور وكونه مبنيا على واحد عشر رجلا فان احد عشر
 لكونه تركيبا تعداديا مبنيا على الحركة يمنع عنه دخول التنوين لفظا وكذا قس عليه كل اسم
 مبني كذا قال امام الايوب قوله فان كلاما من غير المنصرف مثل مثاقيل لتطبيق المثال

راس

الذي بعد قوله او تقدير او اثبات لكونها منونا تقديرًا ومن العدد المركب
 مثل احد عشر وكذا في مثل العدد المركب كم في لفظ كم في كم رجلا وعدد
 للجبرية عن العدد وكأين في لفظ كاي في كايه رجلا فانه مبني على السكون
 آخره نون ساكنة ولذا يكتب بها لا بالتدوين كما يجب قال صاحب وانقوله وكأين
 اصله اتي ادخل عليه حرف الكاف لتكثير عدده لانه بمعنى كم الجبرية وتدوينه
 يكتب على صورة النون وينصب ما بعده على التمييزية تقول كأين رجلا لقيته
 وكذا في لفظ كذا في كذا رجلا قال صاحب وانقوله وكذا لهم مبرم وقد تجر
 مبرم كم وتنصب ما بعده على التمييزية تقول كذا وكذا رجلا لانه كالكناية
 في الاحتياج الى التمييز قال الشاعر في بحث الجنسيات وكم للجبرية عن العدد
 وكأين بمناها بوكه العدد قال الاستاذ قوله وكذا في لفظ كاي في كايه رجلا لقيته وكذا
 كم في لفظ كم فانه وان لم يكن في لفظ كم تنوين لكنه موجود بالقوة لكونه
 لها ولذا نصب عتيم اذا كانا ملتقيا مية لكونه لهما مبرما تاما بالتدوين
 بالفتحة في الوجود بالقوة وكأيه في لفظ كاي في كايه رجلا لقيته وكذا
 في لفظ كذا في كذا رجلا قوله انما يمنع على صيغة المجهول خبرا في ان كلا
 في لا يمنع انما يمنع عنه من كل من غير المنصرف والعدد المركب وكم
 وكأين وكذا قوله التنوين بالرفع نائب قائل ليجتمع لفظا لا تتقدرا في
 من جهة اللفظ لامن جهة التقدير اما منع التنوين عن نحو مثاقيل فلكونه
 غير منصرف واما عن نحو احد عشر الى كذا فلكونه مبنا لما يجب قال شارح
 ميزان الادب واما منع تنوين احد عشر فللبناء لا للتركيب لان تنوين التثنية
 لا يجتمع البناء بخلاف النون وقال بعض المشايخ واما منع التنوين عن احد عشر
 فلكونه مركبا فالتركيب يمنع التنوين لانه يقتضي الاستزاج والتدوين عدم
 ولكل وجهه وعدم المنع تقدير ثابت لا يستحقاقه من كل من غير المنصرف والعدد
 الخ قال المصنف قوله للاستحقاق في كل منها تعليل لقوله تقدير كذا في التنوين
 في اصل الوضع فمن عد هذه الاربعة اللاحقة وهي احد عشر وكم وكأين وكذا
 قوله من السماعي من العامل السماعي كالمشايخ عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني
 ومن سماعي ذلك الشيخ وذلك لمن كصاحب المصنف لم ينصب جواب لما
 كذا في حاشية من المصنف في تعليلاته للاظهار في اوائل بحث العامل القياسي حيث

وهذا الكلام في

حيث قال المصنف في تلك الحاشية وكذا لفظ عشرة اذا ركب ولفظ كذا
 وكأين وكم داخل في الاسم التام بالتدوين التقدير فلا ينبغي ان يعد سماعية
 كما لم يعد عشرون واحدا منها سماعية قوله ولما كان الخ تنوينه لذكر
 ما سبقت قوله لتمييز العدد نظير مستقر منصوب المحل خبر كان وقوله احكام
 مخصوصة بهم كان في ولما كان احكام مخصوصة كائنة لتمييز سماء العدد
 ولم يكن لتلك الاحكام بحث مخصوص في هذا الكتاب كما في الكافية اراد جوابا
 ان اراد المصنف ان يذكرها في الاحكام المخصوصة له في هذا المقام في
 في مقام الاسم المبرم التام توفية او كمالا للمرام في المقصود الذي هو
 عمل الاسم المبرم التام قال الاستاذ قوله توفية مقصود له لقوله يذكر واللام
 في المرام صلة ان لا مقام المقصود الذي هو عمل الاسم المبرم التام في ذكر احكام
 ليكون المقصود بتمامه مذكورا قوله فقال عطف على اراد في فقال المصنف
 ومميز تامة مجرورة بالفتحة بلا تنوين غير منصرف في بلا تنوين لكونها غير منصرف
 بالعلمية والثانية اللفظية مضاف اليها لمميز قوله لكونها في الثالثة علم لكونها
 غير منصرف علما لنفسها في الثالثة لان اللفظ لهما في موضوع لانفسها
 وضعها ضميا على ما قاله سعد الدين التفتازاني كذا في اهدنا في قال المصنف
 في الامتحان ولا جل كونها علما لنفسها جاز وقدمها مبتدأ او في حكمه في العلم
 لانه اذا اريد اجزاء حكم على لفظ مخصوص استغنى بتلفظه عما يدل على ذلك اللفظ
 ويحضره في ذلك السامع على ما قاله الفاضل العصم قال المصنف قوله علما عند
 التفتازاني لنفسها في لذاتها في الثالثة وقوله او في حكمه عطف على قوله
 علما في وكونها في حكم العلم لكن المختار عند الفاضل العصم انصرفها
 وكونها منونا لان اللفظ في احتمال الاقل مثله في استحقاقه الاكثر وهو لستى لم يفر
 به المصنف ولكن صرح الرضى بان ما اريد به لفظه كالعلم فان كان مؤنثا لفظيا
 او معنويا زائدا على ثلثة او ممتد الاوسط او انجيبا يجب منه والا يجوز والرائد
 في والعدد الذي زاد عليها في ثلثة حال كونه منتهيا اشار الى المتعلق المحذوف
 في قوله الى عشرة في المذكور وانما قال ومميز ثلثة الى عشرة اذ الواحد والاثنين لا مميز
 لا يقال واحد رجل ولا اثنين رجلا بل يقال رجل رجلا وستفنا بلفظ التمييز عنهما
 لا فائدة التخصيص المقصود بالعدد واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فلتما كيد بخلاف

والاشياء لا يتصلان مع التمييز لانه لفظ التمييز والاشياء لا يتصلان مع التمييز لانه لفظ التمييز والاشياء لا يتصلان مع التمييز لانه لفظ التمييز

فانه لو قيل رجال لم يعلم نحو وهو ولو قيل ثلثة واقطع على العدد ولم يعلم ما علم
يجب بين الجمع والعدد التمييز بل عشرة رجل غير عشرة فلا يرد أنه لا امتداد ولا انتهاء
في ثلثة مثلا فلا يصح استعمال الهمزة يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم
تناول صدر الكلام ايها قطعاً مع انه يجب وقوله فيه لان الامتداد والتناول
على هذا التقدير قطعي فيكون الفاية لا سقط ماورائها لانه الحكم اليها
كذا في الامتنان وقال صاحب فتح الاسرار كلمة الى في مثل هذا المقام لا سقط
ماورائها لانه الحكم في مدخوله فيدخل عشرة في الحكم المذكور وقال الاستاذ
قوله بل عشرة ايشارته الى انه الفاية وهي مفعلة عشرة داخلية حكم المفعلة
في قوله بل عشرة لا ينصب بل هو مجرور وجميع ايضا لكن عطف عشرة
على عشرة في المتن غير مفيد وهو ظاهر وروى الزائد او ثلثة فيفعل سكوت
عن المعطوف عليه وهو غير مفيد في مقام البياض وجعله عطف جملة على جملة
بقوله بل عشرة لا ينصب بل هو مجرور وجميع يجوز قال اقام الايدوب
وعشرة كذلك فتقوله ميم مبتداً وقوله لا ينصب بصيغة المجهول خبره ان ميم
ثلثة لا يكون منصوباً لفظاً بل هو من ذلك الميم مجرور يجب الاعراب لانه لما كثر
استعماله اثر واجر التمييز بالاضافة والاضافة اليه لتخفيف لانها تسقط
التنوين وبالسقاط التنوين يحصل تخفيف في اللفظ وهو المطلوب فيما كثر استعماله
قال الشيخ الاول اما كونه مجروراً لانه لما كثر استعماله اثر واجر التمييز بالاضافة
للتخفيف لانها تسقط التنوين والتنوين وجميع يجب اللفظ بان يكون اسم جمع او اسم جنس
هذه للوصلية من وليكان مجموعاً يجب اللفظ بان يدل على ما فوق الاثنين
او ولو جئت جمعية من جهة اللفظ بان يدل على ما فوق الاثنين
من غير تعيين بان يكون اسم جمع او اسم جنس نحو ثلثة رهط وقوم فان اللفظ
مفرد في اللفظ وجمع في المعنى لانه يطلق على ما دون العشرة من الرجال
كما قال صاحب المحرم لو ثلث مر وهو اسم جنس وحده ان يقع على القليل
والكثير كالماء كما قاله صاحب المحرم واما كونه مجموعاً فتايت ليطابق من
لتحصيل مطابقة العدد الذي هو جمع لكونه ثلثة آحاد العدد ومنهم العدد
الذي وضع له في ثلثة رجال يفتح الثاني والثاء وقوله الا في ثلثمائة يفتح الثاني والثاء
المفردة هتئنا ومن قوله مجموع من مجموع في كل التركيب الا في ثلثمائة لانهم لم يجمعوا
مائة ميم واهيا ثلثاً واخذت كذا قاله صاحب كشف الاسرار وهو الثالث من الاول

فانه لو قيل رجال لم يعلم نحو وهو ولو قيل ثلثة واقطع على العدد ولم يعلم ما علم
يجب بين الجمع والعدد التمييز بل عشرة رجل غير عشرة فلا يرد أنه لا امتداد ولا انتهاء
في ثلثة مثلا فلا يصح استعمال الهمزة يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم
تناول صدر الكلام ايها قطعاً مع انه يجب وقوله فيه لان الامتداد والتناول
على هذا التقدير قطعي فيكون الفاية لا سقط ماورائها لانه الحكم اليها
كذا في الامتنان وقال صاحب فتح الاسرار كلمة الى في مثل هذا المقام لا سقط
ماورائها لانه الحكم في مدخوله فيدخل عشرة في الحكم المذكور وقال الاستاذ
قوله بل عشرة ايشارته الى انه الفاية وهي مفعلة عشرة داخلية حكم المفعلة
في قوله بل عشرة لا ينصب بل هو مجرور وجميع ايضا لكن عطف عشرة
على عشرة في المتن غير مفيد وهو ظاهر وروى الزائد او ثلثة فيفعل سكوت
عن المعطوف عليه وهو غير مفيد في مقام البياض وجعله عطف جملة على جملة
بقوله بل عشرة لا ينصب بل هو مجرور وجميع يجوز قال اقام الايدوب
وعشرة كذلك فتقوله ميم مبتداً وقوله لا ينصب بصيغة المجهول خبره ان ميم
ثلثة لا يكون منصوباً لفظاً بل هو من ذلك الميم مجرور يجب الاعراب لانه لما كثر
استعماله اثر واجر التمييز بالاضافة والاضافة اليه لتخفيف لانها تسقط
التنوين وبالسقاط التنوين يحصل تخفيف في اللفظ وهو المطلوب فيما كثر استعماله
قال الشيخ الاول اما كونه مجروراً لانه لما كثر استعماله اثر واجر التمييز بالاضافة
للتخفيف لانها تسقط التنوين والتنوين وجميع يجب اللفظ بان يكون اسم جمع او اسم جنس
هذه للوصلية من وليكان مجموعاً يجب اللفظ بان يدل على ما فوق الاثنين
او ولو جئت جمعية من جهة اللفظ بان يدل على ما فوق الاثنين
من غير تعيين بان يكون اسم جمع او اسم جنس نحو ثلثة رهط وقوم فان اللفظ
مفرد في اللفظ وجمع في المعنى لانه يطلق على ما دون العشرة من الرجال
كما قال صاحب المحرم لو ثلث مر وهو اسم جنس وحده ان يقع على القليل
والكثير كالماء كما قاله صاحب المحرم واما كونه مجموعاً فتايت ليطابق من
لتحصيل مطابقة العدد الذي هو جمع لكونه ثلثة آحاد العدد ومنهم العدد
الذي وضع له في ثلثة رجال يفتح الثاني والثاء وقوله الا في ثلثمائة يفتح الثاني والثاء
المفردة هتئنا ومن قوله مجموع من مجموع في كل التركيب الا في ثلثمائة لانهم لم يجمعوا
مائة ميم واهيا ثلثاً واخذت كذا قاله صاحب كشف الاسرار وهو الثالث من الاول

فانه لو قيل رجال لم يعلم نحو وهو ولو قيل ثلثة واقطع على العدد ولم يعلم ما علم
يجب بين الجمع والعدد التمييز بل عشرة رجل غير عشرة فلا يرد أنه لا امتداد ولا انتهاء
في ثلثة مثلا فلا يصح استعمال الهمزة يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم
تناول صدر الكلام ايها قطعاً مع انه يجب وقوله فيه لان الامتداد والتناول
على هذا التقدير قطعي فيكون الفاية لا سقط ماورائها لانه الحكم اليها
كذا في الامتنان وقال صاحب فتح الاسرار كلمة الى في مثل هذا المقام لا سقط
ماورائها لانه الحكم في مدخوله فيدخل عشرة في الحكم المذكور وقال الاستاذ
قوله بل عشرة ايشارته الى انه الفاية وهي مفعلة عشرة داخلية حكم المفعلة
في قوله بل عشرة لا ينصب بل هو مجرور وجميع ايضا لكن عطف عشرة
على عشرة في المتن غير مفيد وهو ظاهر وروى الزائد او ثلثة فيفعل سكوت
عن المعطوف عليه وهو غير مفيد في مقام البياض وجعله عطف جملة على جملة
بقوله بل عشرة لا ينصب بل هو مجرور وجميع يجوز قال اقام الايدوب
وعشرة كذلك فتقوله ميم مبتداً وقوله لا ينصب بصيغة المجهول خبره ان ميم
ثلثة لا يكون منصوباً لفظاً بل هو من ذلك الميم مجرور يجب الاعراب لانه لما كثر
استعماله اثر واجر التمييز بالاضافة والاضافة اليه لتخفيف لانها تسقط
التنوين وبالسقاط التنوين يحصل تخفيف في اللفظ وهو المطلوب فيما كثر استعماله
قال الشيخ الاول اما كونه مجروراً لانه لما كثر استعماله اثر واجر التمييز بالاضافة
للتخفيف لانها تسقط التنوين والتنوين وجميع يجب اللفظ بان يكون اسم جمع او اسم جنس
هذه للوصلية من وليكان مجموعاً يجب اللفظ بان يدل على ما فوق الاثنين
او ولو جئت جمعية من جهة اللفظ بان يدل على ما فوق الاثنين
من غير تعيين بان يكون اسم جمع او اسم جنس نحو ثلثة رهط وقوم فان اللفظ
مفرد في اللفظ وجمع في المعنى لانه يطلق على ما دون العشرة من الرجال
كما قال صاحب المحرم لو ثلث مر وهو اسم جنس وحده ان يقع على القليل
والكثير كالماء كما قاله صاحب المحرم واما كونه مجموعاً فتايت ليطابق من
لتحصيل مطابقة العدد الذي هو جمع لكونه ثلثة آحاد العدد ومنهم العدد
الذي وضع له في ثلثة رجال يفتح الثاني والثاء وقوله الا في ثلثمائة يفتح الثاني والثاء
المفردة هتئنا ومن قوله مجموع من مجموع في كل التركيب الا في ثلثمائة لانهم لم يجمعوا
مائة ميم واهيا ثلثاً واخذت كذا قاله صاحب كشف الاسرار وهو الثالث من الاول

وهو الشارح الاول قال السكونية اسقاط التاء في ثلثة واخواتها واجب
اذا اضيف الى مائة واثنائها واجب اذا اضيف الى الف لان مميزها في الظاهر
لفظ مائة وهو مؤنث ولفظ الف وهو مذكر منتبها الى تنجاس يفتح العين
وكسر التاء المفعلة قال الاستاذ قوله الا ثلثمائة الى تسمية هتئنا ومن قوله
مجموع يفتح فميز ثلثة الى عشرة مجموع في كلها الا اذا اضيف الى لفظ المائة
فان المائة الذي هو تمييز ثلثة مجرور ومفعول في ثلثمائة وانما استثنى منه
فان التمييز فيها اس في ثلثمائة الى تسمية مائة بكسر الميم على ما هو المشهور
وجوز الاخفش فتحها قال البعض قوله فان التمييز فيها اس في ثلثمائة الى تسمية
تحليل لما استثناء بقوله الا في ثلثمائة وفيها خبر مقدم لان ومائة اسم مؤخر لها
وهي اس المائة ليست بجمع اس ليست ملازمة بجمع قوله لا لفظا ولا معنى تأكيد
للتنقي في ليس او تأكيد للـ ليست وقيل لانه في تأكيد للـ ليست بجمع
من جهة اللفظ وهو ظاهر لعدم مفردتها اولاً لانه لا وزن في هذا الوزن
ومن جهة المعنى لدلالة اس المائة قال البعض قوله لدلالة اس المائة
تحليل لعدم كونها جمعا من جهة المعنى على عدد معين وهو ليس بجمع الجمع فالعدد
ما يكون نصف مجموع حاشيته اس طرفة كالاثنتين لان احده حاشيته واحد
والاخر ثلث ومجموعهما اربعة فالاثنتان نصف اربعة فلا يكون الواحد
عدداً اذ ليس له حاشيتان بل حاشية واحدة وقيل هو ما يدخل في العدد فلهذا
يكون الواحد عدداً وكان القياس بالنظر الى كونه مميزها مجموعاً فلا ينافي عدم
مجموع اضافة العدد الى جمع المذكور السالم كذا قال السكونية قال الاستاذ
قوله وكان القياس في لفظ المائة جملة معترضة وفائدتها بيان ما هو القياس
في استعمال لفظ المائة اذا قصد جمعها يفتح انه كان القياس والقاعدة في لفظ
اذا فرض القصد بجمعها جمعا ان تجمع فيقال مثلي بالياء والنون على صورة
جمع المذكور السالم او يقال مئات بالالف والتاء على صورة جمع المؤنث السالم
وانما القياس فيها ان تجمع احد الجمعيين لان التسمية جميعين احدهما في صورة جمع المذكور
السالم وهو مؤنث والثاني في صورة جمع المؤنث السالم وهو مئات ثم شرع
في بيان وجه رفض القياس المذكور في لفظ المائة فقال وحاشا للمئين والمئات

وهو الشارح الاول قال السكونية اسقاط التاء في ثلثة واخواتها واجب
اذا اضيف الى مائة واثنائها واجب اذا اضيف الى الف لان مميزها في الظاهر
لفظ مائة وهو مؤنث ولفظ الف وهو مذكر منتبها الى تنجاس يفتح العين
وكسر التاء المفعلة قال الاستاذ قوله الا ثلثمائة الى تسمية هتئنا ومن قوله
مجموع يفتح فميز ثلثة الى عشرة مجموع في كلها الا اذا اضيف الى لفظ المائة
فان المائة الذي هو تمييز ثلثة مجرور ومفعول في ثلثمائة وانما استثنى منه
فان التمييز فيها اس في ثلثمائة الى تسمية مائة بكسر الميم على ما هو المشهور
وجوز الاخفش فتحها قال البعض قوله فان التمييز فيها اس في ثلثمائة الى تسمية
تحليل لما استثناء بقوله الا في ثلثمائة وفيها خبر مقدم لان ومائة اسم مؤخر لها
وهي اس المائة ليست بجمع اس ليست ملازمة بجمع قوله لا لفظا ولا معنى تأكيد
للتنقي في ليس او تأكيد للـ ليست وقيل لانه في تأكيد للـ ليست بجمع
من جهة اللفظ وهو ظاهر لعدم مفردتها اولاً لانه لا وزن في هذا الوزن
ومن جهة المعنى لدلالة اس المائة قال البعض قوله لدلالة اس المائة
تحليل لعدم كونها جمعا من جهة المعنى على عدد معين وهو ليس بجمع الجمع فالعدد
ما يكون نصف مجموع حاشيته اس طرفة كالاثنتين لان احده حاشيته واحد
والاخر ثلث ومجموعهما اربعة فالاثنتان نصف اربعة فلا يكون الواحد
عدداً اذ ليس له حاشيتان بل حاشية واحدة وقيل هو ما يدخل في العدد فلهذا
يكون الواحد عدداً وكان القياس بالنظر الى كونه مميزها مجموعاً فلا ينافي عدم
مجموع اضافة العدد الى جمع المذكور السالم كذا قال السكونية قال الاستاذ
قوله وكان القياس في لفظ المائة جملة معترضة وفائدتها بيان ما هو القياس
في استعمال لفظ المائة اذا قصد جمعها يفتح انه كان القياس والقاعدة في لفظ
اذا فرض القصد بجمعها جمعا ان تجمع فيقال مثلي بالياء والنون على صورة
جمع المذكور السالم او يقال مئات بالالف والتاء على صورة جمع المؤنث السالم
وانما القياس فيها ان تجمع احد الجمعيين لان التسمية جميعين احدهما في صورة جمع المذكور
السالم وهو مؤنث والثاني في صورة جمع المؤنث السالم وهو مئات ثم شرع
في بيان وجه رفض القياس المذكور في لفظ المائة فقال وحاشا للمئين والمئات

لا يجوز ان قال بعض الافاضل قوله وكأنه القياس ان القاعدة في لفظ ثلثمائة
 مئتين او مئتان وهي اس مئتين والمئات لا يجوز ان فلا يقال مئتان ثلاث مئتين او
 مئتان وقال الآخر قوله وكأنه القياس ان القاعدة في ثلثمائة مئتين او مئتان
 ان ثلاث مئتين او مئتان وهي اس مئتين ومئات حال كونها مئتين للثلاثمائة
 لا يجوز ان اما الاول اس اما عدم جواز الاول وهو مئتين فثبت ان فهو ثابت
 لعدم جواز كون جمع المذكر السالم من العدد فلا يرد نحو ثلاث عورات
 و سنبلات قوله مميزا كبراياء المضافة منصوب على انه خبر المكون للعدد
 باضافة العدد الى جمع المذكر السالم قال الاستاذ قوله لعدم جواز كون
 جمع المذكر السالم مميزا للعدد وضحا عن كونه معناه فاليه لانه لا يضاف العدد
 الى جمع المذكر السالم فلا يقال اس اذا لم يجز ذلك فلا يجوز ان يقال ثلثة مسلمين
 مثلا اس بالاضافة فلا يرد عليه انه يقال مررت بثلاثة مسلمين على ان يكون مسلمين
 صفة لثلاثة وانما لم يجز اضافة هذا العدد الى جمع المذكر السالم لان ثانيا
 صورة ثلاثة انما يكون في تأويل الجماعة في المعداد ومسلمون ليس في تأويل
 الجماعة ولا يمكن ان يقال ثلاث مسلمين لان الثلاث الى العشرة على غير القياس
 كذا في المحرم قوله لانه اس جمع المذكر السالم علة لكونه جمع المذكر السالم مميزا للعدد
 او تقليل لعدم كون ذلك الجمع مميزا له اما وصف مثل مسلمون وهو اس الوصف
 قاصر عن افادة الغرض اس المقصود قوله من التمييز ببيان الغرض وهو اس الغرض
 منه تعيين الجنس قوله لكونه اس جمع المذكر السالم علة لقصره ومقتضى به دال على ذات
 مبهمة مأخوذة مع بعض الصفات اربع بعض صفاتها وهو الاسلام في مسلمين
 قوله واما علم مثل الزيد وعطف على قوله اما وصف ولا بد اس لافراق حاصل العلم
 في جمعه اس العلم من اللام اس من لام التعريف بدلالة العلم كما وفق القاعدة في جمع العلم
 مثل الزيد وعطف على قوله اذ شئ العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي لان هذا
 التعريف انما كان سبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى والجمع ليس موضوعا
 الا في محال نحو بانين والتمييز نكرة اس والحال ان التمييز نكرة لما عرفت من قوله فانه ينصب
 بها نكرة وهذه عند البصر بين ما عرفت واما الثاني اس واما عدم جواز الثاني وهو مئتان او مائات
 جواز الجمع الثاني اعني مئتان فثبت ان فهو ثابت لعدم جواز الجمع المذكر السالم بتتابع الاضافة قوله بعد
 متعلق بالوقوع اس بعد لفظ الثلاث واخواته اس واخوات ذلك اللفظ من اربع الى سبع فضحا عن كونه

عن كونه مميزا قوله لكونه اس لكونه وقوع جمع المئتان السالم بعد الثلاث
 تحليل لعدم جواز وقوع جمع المئتان السالم بعد الثلاث خلافا للمعتاد
 اس خلافا للعادة الذي اس المعتاد الذي هو اس ذلك المعتاد وقوع ما
 اس العدد الذي هو اس ذلك العدد في صورة جمع المذكر السالم وانما زاد
 الشرح لفظ الصورة في جمع المذكر السالم ولم يزد في جمع المئتان
 السالم لانه لا اختلاف فيه في كونه جمعا للمائة واما في جمع المذكر ففيه
 خلاف بين الاخص والغير في كونه جمعا فقال الاخص انه جمع على وزن غنيين
 وقال الآخر انه مفرد في صورة الجمع فان اصله مثنى على وزن عصي ابدل الياء
 الاخيرة نونا فصار مثنى كذا في العصم بعد ها اس بعد الثلاث اعني اس
 اريد بالعدد الذي هو في صورة جمع المذكر السالم لفظ عشرين يقال
 ثلثة وعشرين واخواته اس واخوات تلك اللفظ من ثلثين الى تسعين
 قال صاحب المنافع قوله في صورة جمع المذكر السالم بعدها اس بعد الثلاث
 واخواته في بعض الصور وهي صور تركيبها مع عشرين واخواته
 نحو ثلثة وعشرون رجلا وخمس وثلاثون امرأة قوله ولانه عطف
 على قوله لكونه علة ثانيا لعدم جواز وقوع جمع المئتان السالم بعد الثلاث
 واخواته والتمييز للثان اس ولانه اس الثان يلزم عند ذكر مميزها
 اس تمييز المئات عند الاستحسان بالاعداد يعني يلزم عند استحقاقها مع تمييزها
 كما ان يقال ثلثمائة رجل مثلا وكذلك اربعمات رجل قوله ان يلي التمييز جملة
 فاعل يلزم يعني ان مصدرية ويلى منصوب بها والتمييز فاعله والجملة فاعل يلزم
 قال الاستاذ قوله عند ذكر مميزها اس المئات عند الاستحسان بالاعداد كما ان يقال
 ثلثمات رجل مثلا ان يلي التمييز الذي يذكر للمائة كما يقال مائة رجل وقال الآخر
 قوله يلزم عند ذكر مميزها اس عند ذكر مميز للمائة بعد المئات المستقلة بالاعداد
 او عند ذكر مميز المئات جمعا الذي يليه تمييز مخصوص للمائة كما ان يقال ثلث
 مائات رجل مثلا ان يلي التمييز الذي يذكر للمائة كما يقال مائة رجل فان جمع
 لا يستعمل مع التمييز قوله المجموع بالنصب مفعول يلي لان استحقاق جمع المائة مع تمييزها

قال صاحب المنافع قوله ووقع ما

في الاعداد مرفوض فلا يقال ثلثات رجل كذا قاله الفاضل الجاني قوله بالحواء والنون
متعلق بالجمع اعني ان اريد بالعدد الذي هو في صورة الجمع لفظ عشرين
منتهيا الى تسعين مرفوضا رجلا اذا كان الامر كذلك فاقصر على صفة
المجهول ان فاقصر التمييز او على صفة المعلوم ان فاقصر المصنف على المفرد
لا صلاته ان فاقصر على كونه مفردا في قوله الجمع يعني فاقصر على لفظ المائة دون المئين
والمئات مع كونه ان المفرد اخضر اقل حروفا من الجمع لفظا واقل معنى لفظا
واقل معنى ايضا بخلاف الجمع لانه اكثر حروفا من المفرد غالبا واكثر منه معنى
ايضا لكونه جمع لثلاثة احواد او اكثر في كلمة واحدة يعني ان الجمع بمنزلة ثلاثة
مفردات لا محالة فصاعدا قال بعض الحواري قوله مع كونه اخضر اقل
حروفا من الجمع غالبا ومعنى فان الجمع في معنى واحد واحد واحد قال بعض الكل
وهو عيسى الشروى قوله لا غناء مفرد علة للاستثناء قال الاستاذ قوله لا غناء
مفرد علة للمتن وهو قوله الالف ثلثمائة الى تسعين وقوله البعض قوله
لا غناء مفرد وهو لفظ مائة اذ في معناه كثرة تحليل للحكم المستفاد من الاستثناء
اعني به الاستثناء الى تسعين قوله دال صفة المفرد هم فاعل اصله دال
الاعتناء الدال الاولى في الثانية بعد حذف حركتها فصارت دال على الكثرة
متعلق للدلالة المدلول عليها به ال وقوله عن لفظ الجمع متعلق لا غناء
ومرتبة الاحاد جمع قلة وحكم القلة عندهم حكم الافراد في كثير من الاشياء
لتصغيرهم على لفظه وجمعه مرة بعد اخرى جمع التكثير كذا في الرضى ثم شرع في بيان
حال مميز نوع آخر من أسماء العدد فقال ومميز احد عشر في المذكر ومميز اثنان
عليه منتهيا الى تسع وتسعين قوله بل تسع وتسعين اشارة الى ان الغاية وفي
الاعتناء والتسعين واخبر في حكم المميز ان مميز تسع وتسعين منصوب مفرد ايضا
اقول كلمة بل للاضراب مع الايجاب نحوها في زيد بل عمرو ولا اضرب فلان في المنكح
هنا تبدل بل باو فعلة منصوب بالرفع خبر لقوله ومميز احد عشر ثم شرع في بيان
علة كونه منصوبا فقال نصبه لتقدير الاضافة او لامتناع اضافة العدد
امتناعا عاديا الى تمييزه حتى يكون مجرورا قال البعض قوله لتقدير الاضافة متعلق
منصوب وعلة له اقل من عشرين انما تعد في الاضافة في مثل عشرين من العقود

قال الفاضل الجاني

من العقود الثمانية والمراد بمثل عشرين العقود الثمانية فتأيت ان فهو ثابت
لكراهمتهم ان لعد العرب او النخاة مكرها فيما بينهم او لجهلهم مكرها فيما بينهم
ابقاء ما ان النون الواقعة في آخر العدد قال البعض وما عبارة عن نون
عشرون ونون اخراته وهو ان ذلك النون في صورة نون الجمع ان جمع المذكر
ال لم ان لم يحذف ان ذلك النون عند الاضافة ولا يقال عشرون رجلا
بالاضافة فيه مع اثبات النون او حذف غيره ان الجمع عطف على قوله ابقاء ما
بتتابع الاضافة ان حذف ان لو حذف ذلك النون عند الاضافة ان عند
اضافة العقود الى تمييزاتها لا يقال عشرون رجلا وامان في غير ان واما تقدير
في غير مثل عشرين مما فيما بين العقود وهو احد عشر مثلا فتأيت ان فهو
ثابت لكراهمتهم ان لعد العرب العرباء كرمها فكل ثلثة اشياء بتتابع الاضافة
ان جعل ثلثة اشياء وهي التمييز والعدوان اللذان تضمنهما المركب العددي
كاللحم الواحد لان العددين لما تركبا جعل كاحد فليكن الشيء الواحد
بالوحدة الاعتبارية مركبا من شيئين فاذا اريد اضافة ذلك المركب الى مابعد
لميزم ان يكون الشيء الواحد مركبا من ثلثة اشياء لانه حينئذ يكون تركيبا
اصنافيا قوله بخلاف قوله عشر جواب للفتق الوارد على هذا الدليل
بان هذا الدليل وهو جعل ثلثة اشياء كاللحم الواحد بعينه جاز في التركيب
الصحيح فيما بينهم وهو تركيب خمسة عشر باضافة خمسة عشر الى كاف الخطاب
مع ان حكم المدعي متخلف وهو كراهمتهم لذلك الجعل فاجاب عنه بمنع الجريان
بان يقول لا سلم جريان الدليل المذكور على هذا التركيب لان خمسة عشر
ليس من قبيل جعل ثلثة اشياء كاللحم الواحد قال البعض قوله بخلاف قوله
خمس عشر مما لم يكن المضاف اليه جزءا من المضاف لان مدلول كاف الخطاب
ليس من اجزاء خمسة عشر ولهذا كان غير ناجزا للاضافة لعدم كونه كاللحم الواحد
قوله فان المضاف اليه في خمسة عشر هو الكاف تعليل للحكم المستفاد من قوله بخلاف
خمس عشر فتليق تصويره ان لان المضاف اليه فيه ما كان ان المضاف اليه غير العدد
ان معايرة للعدد فلم يكن كجمل ثلثة اشياء شيئا واحدا من حيث اللفظ قوله كانه جواب لما
ان كانه المضاف اليه منتهيا على التقدير ان تعد الكلمة وفي خمسة عشر قال مولانا
الفاضل الجاني قدس سره لما كان المضاف اليه غير العدد لم يخرج مع العدد المضاف

استراج المميز الداعي في خمسة عشر رجلا الذي كرهوا اضافة اليه فلم يلزم منه المحذور
 المذكور وهو صورة ثلثة اشياء شيئا واحدا قال البعض قوله كان اركان
 كون المضاف اليه غير العدد ومنها على التقدير وعلى المفارقة بينهما فلا يلزم جعل
 ثلثة اشياء كالكم الواحد قوله وبخلاف نحو ثلثمائة رجل جواب لما يرد على اصل
 العدد بانهم ان كرهوا اتحاد العدد والمركب بالعدد ويزعمون ان كرهوا
 ايضا اضافة ثلثمائة الى مميزه لانه مركب ايضا من ثلثة اشياء فاجاب عنه بانهم
 انما جردوا تركيب ثلثمائة رجل مع ان فيها جعل ثلثة اشياء شيئا واحدا وليس
 هذا التبعيز لعدم المحذور المذكور بل فان اعراب الاولين يجمع
 الاتحاد اس يجمع اتحاد العدد للمعدود اس للمميز فان الاولين وهما الثلث
 والمائة في ثلثمائة رجل معربان بخلاف نحو خمسة عشر فان الاولين وهما
 خمسة وعشر فيه مبنيان ولا يخفى ان كراهة شيء لعدد لا ينافي بتقديره
 لعدد اخرس قال البعض قوله فان اعراب الاولين بتقيل للحكم في قوله بخلاف
 وانما قال فاعراب الاولين فان الاولين في المثال الثاني وهو ثلثمائة رجل معربان
 بخلاف المثال الاول ونحو خمسة عشر فان الاولين فيه مبنيان فانهم يجمع الاتحاد
 اس اتحاد العدد للمعدود وقوله مفرد بالرفع اما صفة منصوب او خبر بعد خبر
 وقوله وانما بالنصب مفعول فيه لقوله مفرد ومنصوب على سبيل التنازع
 اس مفرد زمانا وانما ومنصوب ايضا زمانا وانما ثم شرع في بيان وجه
 افراد مميزة هذا النوع فقال لكونه اس اعتبر مميز هذا النوع مفردا لكونه المفرد
 قال البعض قوله لكونه علة لكونه مفردا اس لكونه المفرد اخف من الجمع
 وسيجي ان اخفة ترجح على اطلاقه مع ثقل التركيب في المركب ومحل اليسر فيه
 التركيب عليه والقلة اس والاحال ان قلت الحروف في الفضلة وهي التي تميز
 هنا لانه من المنصوبات او لانه من الكثرة قال بعض الشراح قوله لكونه اس
 لكونه المفرد علة لكونه مميز هذا النوع مفردا اخف من الجمع وحصول الغرض به
 وهو رفع الابهام بلفظ العدد كافي في الدلالة على ان ثقل التركيب
 اس مع ثقل العدد المركب لكونه فوق العشرة ولوجع مميزه ايضا لكأنه اثقل
 فيلزم تخفيف احداهما بالافراد الدال على القلة والقلة في الفضلة وهي الميزة

فان كان
 المميز
 في المثال
 الثاني
 فانه
 يجمع
 الاتحاد
 اس

وهي الميزة الاولى من الكثرة باعتبار التخفيف فيها وقال مولانا القاضى الجامى
 واما افراد فلانه لما صار منقوصا صار منقوصا فاعترفا بزيادة كونه الفضلة
 قليلة بسبب كونه مفردا لما عرفت ان المفرد اقل حروفا من الجمع لفظا واقل
 معنى ايضا بخلاف كونه جمعا لانه اكثر حروفا من المفرد غالبا واكثر معنى منه
 ايضا لكونه جمعا لثلاثة آحاد او اكثر في كلمة واحدة قال بوسنوي في حاشية الجامى
 قيل وتلخيص هذا الوجه ان الجمع بمنزلة ثلث مفردات لا محالة فصاعدا
 فلو جمع الفضلة صارت في الكلام كثرة فافرد لتقليلها والاول ليس بشيء
 لان الامر في مثله سهل والثاني ناقص لعدم ذلك بصورة المعنى والاولى
 ان يقال فلانه اذا جاء لتبيين الذات في مثل عشرين رجلا وهو حاصل بالافراد
 كما يحصل بالجمع فكان الافراد اخف انتهى قيل لانه لو جمع لكأنه انقص في الدلالة
 ثم شرع المصنف في بيان احوال مميزة المائة والالف اللذين من الاصول
 فقال وميزة مائة والالف وميزة تشبيها من تشبة المائة والالف يعني به المائتان
 والالفات وميزة جمع الالف وانما زاد الالف لفظ الميزة في الموضعين
 ثلاثا رة الى ان قوله وتشبيها وقوله وجمعه معطوفان على قوله مائة وانما لم يقل
 وجمعهما كما قال وتشبيها فان جمع المائة لا يستعمل مع الميزة اصلا اذا اضيف
 اليها مثل ثلث لما مر من المعتادين وغالبا ان لم يضاف اليها لما مر ايضا
 من المعتاد الواحد وانت خبير بان لا يوجب العدم بل القلة وقد يستعمل نحو مات
 والسرحة وان لم يضاف نحو ثلث الى مائة جمعت واضيفت الى المفرد ايضا
 ولذلك لم يعمد المصنف كابن الحاجب حيث لم يقل وجمعهما فقوله القاضى العليم
 فالاولى ان يتكلف ويقال افراد التمييز بتأويل كل واحد ليس بمبرضى فضلا
 عن كونه اولى كذا في حاشية الامتحان وفي التسهيل ان العرب لا يستعمل
 جمع المائة مع الميزة اذا اضيف اليها مثل ثلث الا قليلا قال الرضوي اذا المائة
 لا يجمع في العدد مضاف اليها ثلث واخواته كما مر وان لم يضاف اليها ثلث
 واخواته جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مات رجل انتهى قال السيلوكي
 وان لم يضاف مائة مضافا اليها ثلث واخواتها جمعت واضيفت الى المفرد ايضا

كلمات رجل انتهى قال بعض الافاضل قوله لا يستعمل مع المميز في الاعداد لا يقال ثلثا رجل
كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال ما ستا رجل مثل الفارجل وذلك لما مر
من انه خلاف المعتاد ولنا كره هذا وانما قلنا في الاعداد لان استعمالها مع مميزها
بدون الاعداد واقع في الرضخ قال الرضخ لما مر من انهم كرهوا ان يلى التمييز المجموع
بالالف والتاء وبعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون قال امام الايوب وانما اورد
الضمير ههنا فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز وقيل شارج ميزان الادب ولم يذكر
جمع المائة لانه لا يستعمل مع المميز وقوله لا ينصب بصفة المجهول خبر لقوله ومميزه
لا ينصب لاصنافها اليه ولا يجمع بل هو من ذلك المميز مفرد وانما اورد مميز هذا النوع
لانه ان كان في بعضها من بعض المذكورات من مائة والف
وتثنيتهما وجميع قوله كقولك ثلث فاعل ليضاف قال الاستاذ قوله قد يضاف الي بعضها
من بعض المذكورات من مائة والف وجميعه وبعضها كما في ثلث فيقال ثلثمائة رجل
وقال الآخر قوله قد يضاف بصفة المجهول الي بعضها من بعض المذكورات كقولك
ثلاث مائة رجل وثلثمائة رجل ولا يقال ثلثة الف رجل وثلثة
ما في رجل كما لا يخفى فيحصل التركيب من في يحصل التركيب بثلثة اشياء فيشغل فاذا ناسب
ترجيح الحقة فيخرج من الترتيب الحقة بالافراد كما بالجر على المطابقة بين المعداد
ومميزه لو جمعا فتكررت ليحصل الحقة بالافراد لانها مطلوبة في الكلام ولذا حذف
لاجلها كثيرا اصول الكلمات قال البعض قوله فيخرج الحقة من حقة المفرد مثل رجل
لانها مطلوبة في الكلام على المطابقة من مطابقة المعداد والعدد وحمل المفرد من
غير المركب قال احمد تارة في قوله وحمل المفرد من ما ليس بمركب هو مائة في مائة رجل
مخوماة رجل ومائة رجل والف درهم وقال بعض الخوارج في قوله وحمل المفرد والمراد
من المفرد ههنا ما لم يضاف اليه نحو ثلثة وهو ما في الفان والآف وقال البعض قوله
وحمل المفرد والمراد من المفرد ما لا يضاف اليه نحو ثلثة فانهم عليه من على التركيب
الاصناف او على المركب الاصناف كثلث مائة رجل من وحمل المفرد عليه فيكون مصانفا
الي مميز مفرد او فيكون مميزه مفرد او مجرورا او اجرا او للباب من موافقة لبيان العدد
ومجرور بالاصناف من يضاف اليه او يكون مصانفا اليه والاصناف اليق للتحفيف
الظاهر من كلام المصنف ان هذا الحكم اعني كونه مفرد او مجرورا على سبيل الوجوب ولكن قال
في حاشية العصم ان مميز المائة قد يفرد منصوبا كما في قوله اذا عاشر الفتح ما ستر عما فقد
اللزادة والفتا وقد يجمع مجرورا في نحو مائة رجل انتهى وانما اجمع في قوله تعالى

في قوله تعالى او ولا يجوز جمع المميز في الصورتين وانما اجمع في قوله تعالى قال
البعض قوله وانما قوله تعالى او وانما وقع التمييز جمعا في قوله تعالى
ثلثائة سنين جمع سنة بلا اضافة من بلا اضافة مائة الى سنين او بلا اضافة
العدد الى المعداد ولا افراد فيما هو في صورة المميز قوله وانما قوله تعالى
سنة خبره قوله نحو قوله من هو محمول على البدل من على ان سنين بدل او بيان
لثلاث كذا فهم من شارج ميزان الادب قال الاستاذ قوله وانما قوله تعالى
او وانما مائة في قوله ثلثائة سنين بلا اضافة من باللتوين قال البعض
قوله بلا اضافة من بلا اضافة مائة الى سنين ولا افراد من بالجمع قوله نحو قوله
جواب اما من فهو محمول على البدل من بدل سنين من ثلثائة بدل الكل من الكل
وقيل عطف ببيان لانه عطف الهاء والتمييز كلالها للتفسير وعلى حذف المميز
من ثلثائة عدة باضافة مائة الى عدة او على تنزيل الجمع وهو سنين منزلة
وهو سنة ان كانت مضافه الى سنين كذا قاله قصب زاده قال الاستاذ قوله
وحذف المميز عطف على البدل من وعلى حذف المميز من ثلثائة عدة من عدة سنين
ولا يجوز ان يكون سنين هو المميز والالزم ان لا يثبت العدد نحو مائة رجل مثال
للواحد ومثل رجل مثال للتثنية والف درهم مثال للواحد والف درهم مثال
للتثنية والآف درهم مثال للجمع وقوله وينون التثنية معطوف على قوله باللتوين
او على قوله بنفسه وبيان السبب التسمية الثالثة من الحقة من حيث التسمية
الثالثة نون التثنية نحو منوان سمنا فان منوان تثنية من بالفتحة مرادف من
بالفتح والتثنية الان الاول ارفع للتحفيف وقوله سمنا بفتح السين المجرهلة
وسكون الميم وهو ما يخرج من التسمين قال امام الايوب قوله نحو منوان سمنا
فان منوان تثنية من وهو هم لوزن مخصوص وهو هم مبهمة تام بالنون وقوله
سمنا بالمسبب على انه تمييزه وقال صاحب الاففتاح قوله نحو منوان سمنا فان
قد تم بنون التثنية ويحمل لاجناس الموزونات فلما قيل سمنا تعين ما هو المقصود
ثم اراد ان يذكر خواص هذه التسمين فقال ويجوز في بعض هذه التسمين
الاول ما من القسم الذي تم باللتوين لفظا او تقديرا قال البعض قوله ما تم
من الاول هم مبهمة تام باللتوين والثاني ما من القسم الذي تم بنون التثنية
قال البعض قوله ما تم من هم مبهمة تام بنون التثنية احقر من المصنف بالبعث

اس بقية البعض او بلفظ البعض عن مثل احد عشر من اثنا عشر وثلاث عشر
واربع عشر الى سبع عشر وانما لزم الاحتراز لعدم جواز الاضافة - او اضافة
احد عشر الى التمييز قال الاستاذ قد له لعدم جواز الاضافة - الى التمييز على
لاحتراز فيه ان في مثل احد عشر مع قوله اس مثل احد احد عشر مما اس من القسم
الذي تم بالتفوي قد لا قال البعض قد لا مما اس من الاكم المبهمة الذي تم بالتفوي
الاضافة - اس اضافة - ذلك البعض الى تمييزه كذا قال صاحب فتح الاسرار قال
المشاريع الاول الاضافة - اس اضافة - الاكم المبهمة القائم وقال امام الايوبي قوله الاضافة
بالرفع فاعل يجوز ان يجوز اضافة الى التمييز - الى تمييزه اضافة - ببيان
لان اضافة - هم المضمون الى التمييز اضافة - ببيان باسقاط التفوي ونون التثنية
كذا قال بعض الشراح وعلل الجواز المدلول عليه بجوز بقوله لوصول الغرض
وهو ازالة الابهام بتلك الاضافة مع التحفيف في التفوي والنون قال امام
الايوبي قوله لوصول الغرض مع التحفيف اس وانما جاز بهذا لوصول الغرض مع التحفيف
فوزيل زيت الرطل درهم ٤٠ ومناوش سمن واجمع ايمان والمناوش درهم
٤٠ اصله مناوش سمن بالنصب والتفوي ثم اضيف اليه لوصول التحفيف بخلاف
النون من المضاف قال امام الايوبي قوله قد رطل زيت بخلاف تفوي رطل وبجوز
و مناوش بخلاف نون مناوش وبجوز سمن ولا يجوز الاضافة - اس اضافة - الاكم المبهمة
الى تمييزه في غير هذا في غير هذه القسوس اما في الاول اس اما عدم جواز
الاضافة في القائم بنفسه اس فيما تم بنفسه او اما عدم جواز الاضافة في الاول الذي
هو ما تم بنفسه فلما مر اس فثبت لما مر في بحث الاضافة - قال البعض قد لا اما في الاول الى
تفصيل وبيان لغير مع بيان على عدم جواز الاضافة - فيه قوله من تعذر تجريد المظهر
في ربه مثلاً بيان لما في لما مر قوله وهم الاشارة في هذا مثلاً عطف على قوله المظهر وقوله
عن التفرقة متعلق بالتجريد قوله وتكثيرها اس المظهر وهم الاشارة عطف تمييز
لتجريدها او عطف تمييز فقوله تجريد المظهر وهم الاشارة قوله الذي صفة تجريد
عنه قيل صفة تكثير فقوله التجريد عنه قيل اس التكثير شرط الاضافة - لخصوصية
وقد مر في بحثها واما في الرابع اس واما عدم جواز الاضافة - في القائم بنون شبه الجمع
او اما عدم جواز الاضافة - في الرابع الذي هو ما تم بنون شبه الجمع فلما مر اس فثبت لما مر
في بحث الاكم القائم ايضا اس كما مر في بحث الاضافة - عدم جواز الاضافة -
في الاول وجه الشبهة المبرور فقط قوله من كراهه ابتداء قوله اس شبه الجمع ببيان
لما مر او ببيان لما في لما مر قوله وعطف على قوله ابتداء قوله اس ومن كراهه

اس ومن كراهه حذف نونه واما في الخامس اس واما عدم جواز الاضافة -
في القائم بالاضافة - او اما عدم جواز الاضافة - في الخامس الذي هو ما تم
بالاضافة - فلا متنازع اضافة - المضاف اس فهو ثابت لا متنازع اضافة - المضاف
الى سبعة احد لفظاً او معنى فيجوز كما في حب زمانك لان اكم مضاف الى الزمان
باعتبار ان حب له ومضاف الى المقلب باعتبار ان ملك له حتى يجوز هذا الكلام
حيث يكون اكم جواز زمان قال الاستاذ قوله فلا متنازع اضافة - المضاف اس فثبت
لا متنازع اضافة - المضاف لعدم الفائدة في الاضافة - ثانياً وقال الشيخ زيني
فان امتنع الاضافة - معها لان الاضافة - مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف
اسم الى اسمين بلا حرف عالفا فان اضيفت مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي
مثل زيد رجلاً مثل رجل عند المفعول لانه تريد عندي رجل ولا تريد عندي شيء مثل رجل
وكذا لو قلنا في عندي ملوء علماً ملوء عمل لان المثل هو قوله ما يملأ ولا معنى لقوله
قد ر ما يملأ الفل وقوله وبنوعه شبه الجمع وهو رابع الخمسة التي تكوّن سببها
للتسمية اس واما ما يكون بنون شبه الجمع لا بنون الجمع اس لا يكون بنون الجمع
الحقيقي قد لا بل قد لا تفيد الا حصرين اعلم لا تخيل للمعنى اس انواعاً من العمل
كالضبيعة والزراعة قال البيضاوي قد لا اعلم لا نصب على التمييز وجمع لانه من سماء
الفاعلين او لتنوع الاعمال لانه انما لا تميز للا حصرين بجمع التي سرين كقولك
العه اكبر بجمع ان هم الجنس وان كان يتناول آحاد مدلوله الا انه لا يدل
على اختلاف فاعلم ولا على تنوع مدلوله ليدل على احد الامرين كذا قال الشيخ زاده
قال ابن عجيبة قد لا وجمع لانه من سماء الفاعلين انما جمع العمل وهو مصدر والمصدر
ولا يجمع لانه موضوع للجنس من حيث هو ولا تعد فيها وانما التعد في افرادها
لصدوره من الجماعة وهم الا حصرين او اريد به الانواع المختلفة وقال سنان
قد لا من سماء الفاعلين بجمع اعلم لا جمع عمل ككتف بجمع فاعلم كذا في التاموس وقيل
ان الاعمال جمع عامل كالاستعداد وجمع شاهد وقيل يشير الى ان التمييز في لانه ليس
للا حصرين قد لا وحسنون وجودها عطف على احصرين اعلم لا اس ومثل حسنون
وجودها وقوله وجودها تمييز لحسنون قال البعض والا حصرين في المثال الاول
جمع الا حصرين وهو علم تفصيل وحسنون في المثال الثاني جمع حسن وهو صفة
وانما لم تحمل نون الجمع من قامه فان التمييز بعدها اس بعد نون الجمع قال البعض

قوله فان التمييز بعد ما ارى بعد نون الجمع تعليل لتطبيق المثال بالمثال او تعليل
للقوله لا يكون الجمع وقال الاستاذ قوله فان التمييز بعدها ارى بعد نون الجمع
تعليل لعدم كون تمام بنون الجمع انما يكون من غير نسبة
خاتمة في شبه جملة من عن ذات مقدرة في شبه جملة لاعت ذات مذكورة
في مفرد قال الاستاذ قوله عن شبه جملة لاعت بهم تام في مفرد قال شارح
ميزان الادب لان هذا الجمع يعمل ككونه صفة لا ككونه مفعولا ما قد بر وقال
امام الايوب وانما خص هذا بشبه نون الجمع ولم يذكر التامة بنون الجمع
لان الابهام انما يوجد في هذا النوع فان المبشرين والناشرين مثلا ليس فيه ابهام
حتى يحتاج الى التمييز فان تسمياتها ذوات متصفون بالاسلام والنفرة فلا ابهام
فيه وانما عشرين فلكونه هم عدد يحتاج الى بيان العدد والله اعلم وقد
شبه الجمع عشرون او لفظ عشرون قال فصب زاده وقوله وبنون شبه الجمع وهو
عشرون وانما قيدها بالسبب لانه ليس جمعا لعشرة بل هم موضع لهذا العدد
وكذا اخواته وما برتها بنون الجمع في سقوطها بالاضافة تقول هذه عشرون
وعشرين بنون الياء وزائدة الى تعيين بل تعيين اربل هو تعيين قال
امام الايوب وكذا نون عشرون وعشرون ورطبا وهو رأس العقود من عشرين
وثلثين الى تعيين وقوله بالاضافة معطوف على ما قبله وبيان للوجه الثاني الذي
يكيد سببا للتامة من باب التامة للكم تمام الاسم المجرى بالثانية
لان يكون الابهام في الكم المضاف في النسبة التي بينهما فانه نوع آخر فان الابهام
في الاول في ذات مذكورة وفي الثاني في ذات تامة كذا قال امام الايوب والمراد بالاضافة
الاضافة التي لا يعرف المضاف بها لانه ان تعرف بها لا يقتضيه التمييز لعدم احتياجه
اليه نحو قوله مثلا هذا مثال لما تم الكم المجرى بالاضافة الى الضمير ولا يتقدم
مفعول الكم المجرى التام وهو التمييز عليه من على الكم التام قوله لضعفه
ارى الكم التام علة لا يتقدم ومتعلق به او علة لعدم تقدم مفعول الكم التام
عليه في العمل من انه لا يجوز تقديم التمييز المفعول على الكم التام العاقل فانه يكون
عاملا ضعيفا لا يعمل فيما قبله ولذا لا يجوز الفصل بينه وبين التمييز قوله لكونه
ارى الكم التام علة لضعفه او علة للضعف او علة لكونه ضعيفا في العمل جامدا
ارى الهم جامدا والتاسع ارى العامل التاسع من التسعة في اللام في التاسع
للمعنى الخارجى الضمى كذا قال البعض قال الاستاذ قوله من التسعة اشارة الى الالف
واللام للمعنى الخارجى معنى الفعل

معنى الفعل قوله ولما كانه انما هو من اضافة اللفظ الى الفعل الخ توطئة لقوله
الاخ والمراد منه الخ وتوطئة لبيان باعث التفسير بقوله والمراد منه الخ قوله
كونه من المعنى خبر منصوب لكانه قوله مفهوما خبر الكون منه من الفعل
فقطه كونه مفهوما منه اشارة الى احتمال ان الاضافة مبنية قوله ومدلوله
ارى للفعل عطف على قوله مفهوما منه و اشارة الى احتمال ان الاضافة لامية وهو
ارى ذلك الكون او كون المعنى مفهوما منه ومدلوله ليس مجرد هذا ارى في معنى الفعل
او في قوله معنى الفعل قوله اظهر المراد من معنى الفعل او من قوله معنى ارى اظهر
المصنف مراده منه بانه ارى بطريق هذا ان معنى الفعل كانه ارى معنى الفعل
فجازا من سلامه قبيل شمية الدال ارى كل لفظا باسم المدلول ارى معنى الفعل قال
البعض قوله شمية الدال وهو هو هيئات مثلا باسم المدلول وهو هو هيئات مثلا
وقال صاحب فتح الاسرار فاضل معنى الفعل دال معنى الفعل فاطلق المدلول على الدال
وقال بعض الافاضل قوله شمية الدال باسم المدلول ارى من قبيل ذكر المدلول وهو المعنى
وارادة الدال وهو اللفظ ثم صار من معنى الفعل حقيقة عرفية ارى كالحقيقة العرفية
بحيث لا يحتاج الى العرفية في استتماله في كل لفظ يفهم منه معنى الفعل قوله بقوله ارى
المصنف متعلق باظهر او بقوله اظهر بعد تقييده بانه كانه ارى اظهر ما هو المراد بقوله
والمراد ارى مراد التخييل من معنى الفعل الذي يقع تاسع عامل القياس كل لفظ
قال امام الايوب قوله والمراد منه مبتدأ وقوله كل لفظ خبره ارى المعنى الذي يرد من لفظ
معنى الفعل وهو كل لفظ غير مشتق ولا مشتق منه بمعنى والمراد من اللفظ ما ليس مشتق
كاسم الفاعل والمفعول والفعل الاصطلاحي ولا مشتق منه كالمصدر ارى كل لفظ ليس
بمشتق ولا مشتق منه ولا مطابق لوزن مخصوص من اوزان العرب وقوله في الحال
احتراز عما كان مشتقا في الاصل مصدر كرويد وترا كذا في منزهات الشارع
وقيل احتراز عما كان مشتقا في الاصل كما في فعال بمعنى الامر ومشتقا منه في الاصل
كما في غيره قوله بقرينة متعلق بمقدرو وهو انما قيدنا اللفظ بقولنا غير مشتق ولا
كذا قال البعض او هو انما قيدنا اللفظ بقولنا غير مشتق ولا مشتق منه بقرينة
انه ارى المصنف جعله ارى جعل المصنف معنى الفعل في بحث حروف الجر سيما ارى بيانها
ومفادها ومقابلا لكل منها ارى المشتق والمشتق منه حيث قال ولا بد لهذه الحروف من متعلق
وهو الفعل او شبهه او معناه وهذا الكلام صريح منه في كونه قيسا لهما وقد يفهم
من تعداد القياس حيث اورا المشتقات والمصدر وبعدها معنى الفعل

قوله وقد يراد منه ان معنى الفعل عطف على ما قبله من حيث المعنى ان يراد منه
غير ما يشتملها كثير وقد يراد منه ما ارى اللفظ الذي يشتملها من المشتق
والمشتق منه كما في تعريف الفاعل ان كل لفظ معنى الفعل الذي يراد منه ما يشتملها
في تعريف الفاعل او كمنه الفعل الذي يراد منه ما يشتملها في تعريف الفاعل
او كما يراد في تعريف الفاعل في بحث المجهول حيث قال وهو ما يشتمل اليه الفعل
التام المعلوم او ما يعينه حيث بين الشارح قوله او ما يعينه بقوله من الصفات
والمصدر وهو الفعل والنظر المستقر فيهم بصفة المجهول منه ان من ذلك اللفظ قوله
معنى فعل نائب فاعل ليفهم قوله اصطلاحى صفة لفعل على طريق منزع الشرح للمعنى
وقوله ان معناه ان يفهم منه معنى الفعل المطابق صفة المعنى تفسير للمعنى في قوله
معنى فعل معنى يفهم من ذلك اللفظ معنى مطابق كائن للفعل كما في أسماء الافعال
اقوله معنى ان يسمي الافعال موضوعا بالوضع الثاني لمجهول مطابق لدال اسماء
نفسه كما سيخرج به وهذا الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما يحاط به المشهور
او التضمن ان او يفهم منه معناه التضمن وهذا الحدث فقط كما في سائر
اسم في سائر أسماء الافعال وهذا الطرف المستقر والمنسوب والمستعار
قال البعض قوله ان معناه المطابق تفسير للمعنى في قوله معنى فعل المراد منه
تمام ما وضع له وهذا الحدث والنسبة الى فاعل ما او فاعل معين او التضمن
والمراد منه جزء ما وضع له وهذا الحدث فقط كما في سائرها ان كما يفهم معناه
التضمن في سائر أسماء الافعال وقال الاستاذ قوله ان معناه المطابق تفسير
للمعنى في معنى فعل ان يفهم من ذلك معنى الفعل المطابق كما في سائر أسماء الافعال
او التضمن ان او يفهم منه معناه التضمن كما في سائرها ان كما يفهم منه معناه التضمن
في سائر أسماء الافعال وقال الآخر قوله ان معناه المطابق وهو مجموع الحدث والنسبة
او التضمن وهذا الحدث فقط عدل ان المصنف يعني اعرض المصنف عما ارى
عن تعريف معنى الفعل الذي ذكره ان ذلك التعريف الفاضل الجاني في بحث الحال
عند قول ابن الحاجب وعاملها الفعل او شبهه او معناه قوله من ان معنى الفعل
بيان لما يستنبط ان المعنى الذي يستنبط ويستخرج من فحوى الكلام ان

ان من مفهوم الكلام بمعنى انه اذا تأمل من له الذوق السليم فيه فهم منه معنى الفعل
وان لم يعرف اصطلاح اللفظ في ذلك معنى يستنبط من فحوى الكلام لا بالوضع
لان اللفظ لم يوضع لذلك المعنى كالاشارة والتمثيل في نحو هذا زيد قائما وكالذات
والتمثيل والتزجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليت لك عندنا مقبلا ولعله في الدار
قائما وكأنه اسد صائلا من غير تصريح به ان ذلك المعنى او تقديره او تقديره او
من غير تقديره ان ذلك المعنى لانه اذا صرح او قدر يكون اما الفعل او شبهه
ولا يكون معناه قال الاستاذ قوله من ان معنى الفعل بيان لما في عا ذكره
الفاضل الجاني المستنبط ان المعنى الذي يستنبط ويفهم من فحوى الكلام
ان من مفهوم الكلام لان لفظ الكلام ومنطوقه من غير تصريح به ان يفهم
او تقديره او من غير تقديره في نظم الكلام كمنه الاشارة او التشبيه
في نحو هذا زيد قائما ولا شك انها ليس ما يقصد المتكلم الاخبار بينهما
عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام فعلها وهذا سيرة او ابنه انتهى وكشف هذا
المقام عند الملك العلامة ومن اراد فهم المقام فليرجع الى الفوائد الضمانية
لكن قال بعض الافاضل ان يحتمل ارجاع غيره به وتقديره الى المعنى لانه يعتبر
في حق المعنى الخابج عن لفظ الكلام ومنطوقه التصريح والتقدير ويحتمل ارجاعه
الى الفعل في معنى الفعل قوله لعدم سموله ان ما ذكره الفاضل الجاني علة لعدول
ومتعلق به قوله لا يتم الفعل متعلق لشموله وصلته له والظرف ان والظرف
مع كونهما ان هم الفعل والظرف منه ان من معنى الفعل عنده ان عند المصنف
لكن الثاني ان الظرف قال البعض قوله لكن الثاني وهو الظرف يستدرك من قوله
لعدم سموله اما داخل في العقل ان قدر المتعلق المحذوف فيه فعلا لاصالته في العمل
او شبهه ان او داخل في سببه الفعل ان المتعلق المحذوف فيه لانه خبره وحق الخبر
الافراد فتدبر الاول قول البصريين والثاني قول الكوفيين قال ابن هشام
في معنى التليين الثاني قول البصريين والاول قول الكوفيين وهو المشهور في التفسير
والاعراب انتهى عند ذلك الفاضل ان فاضل الجاني بخلاف الاول انهم الفعل
فانه ليس به داخل فيها قال البعض قوله بخلاف الاول وهو هم الفعل فانه ليس به داخل
فيه وفي غيره قوله وعما ذكره الفاضل المعصام معطوف على قوله عا ذكره الفاضل الجاني

ان بعد ذلك بعض على جهة قال البعض قوله ان بعد ذلك البعض
مستقلا لا يتبع منه من القياس وانما امكن العد منه لدخوله في ذلك
البعض قال البعض قوله لدخوله في ذلك البعض متعلق بقوله وانما عد
في ضابط كلي كما اشار الى المصنف اليه ان الضابط كلي بقوله ان المصنف
كل لفظ الخ. والضابط الكلي المشار اليه بقوله كل لفظ الخ. ان كل اسم فعل
يعمل الرفع وكل ظرف مستقر يعمل الرفع كذا قاله احمد نازي. واما ما ذكره
في بعض تعليقاته من انه كل لفظ لا يتفق مع فعل في الحروف الاصول ويستنبط
منه معنى الفعل فانه يعمل عمله فمنه تترى فافهم قوله وبمعنى عطف
على اشار الى وكما بين المصنف في التفصيل ان في تفصيل معنى الفعل
انه ان بان ذلك البعض يعمل في ذلك البعض كناية عن العمل تسريلا
نصب على العلية لقوله عد قال البعض قوله تسريلا مفعوله لقوله عد
عائلا واحدا وقال الاستاذ قوله تسريلا من وانما عد عائلا واحدا من القياس
ولم يقد بعضنا من انداعه مع انه يمكن ان يعد منه تسريلا وقال الاخر قوله
تسريلا من بين ذلك البعض في التفصيل وترى في الاجمال تسريلا للضبط
ان لضبط بتقليل الاقام ان بتقليل اقامه قال البعض قوله للضبط
ان لضبط القياس متعلق لتسهيل وصلة له وقوله بتقليل اقامه متعلق
للتسهيل

للتسهيل ان بتقليل اقامه من لم يعد من معنى الفعل يعني اذا ثبت ما قلنا
من لم يعد من القياس من القائل القياس كالشيخ عبد القاهر بن عبد الرحمن
الجرجاني ومن تبعه ان ذلك الشيخ كصاحب المصباح يعني كما لم يعد الشيخ
عبد القاهر ومن تبعه قوله في مبتدأ وقوله لم يجب خبره ان لم يجب
ذلك المن ثم اراد ان يفصل كل نوع منه فقال فمنه اسماء الافعال الخ
معانيها معاني الافعال اصله ان اصل قوله الافعال اسماء ومعاني الافعال
بحذف المقنات ايجازا من اسماء الافعال منقولة عنها الى الفاظ الافعال
كذا قاله احمد نازي قال شارح ميزان الادب قوله اسماء الافعال اسماء معاني
الافعال على الاصح وانما كانت اسماء لكونها على صيغة الاسماء ووجه الافعال
ولا هنا لما كانت منقولة عن المصنوع والاصوات والظروف لم تكن في الاصل
موضوعة للمعاني المقترنة باحد الازمنة نقلت عن المصدر كزويد وههنا
او الصوت كصه او الظرف كميلك وانما حكم به لانه ان الثاني لا يفهم منها
اسماء و الافعال قال الاستاذ التفسير راجع الى اسماء الافعال باعتبار روي
وترى ونزال وغيرها الالفاظ بل يفهم منها معان هي ان تلك المعاني
معاني افعال مخصوصة من الاعد والماض والمضارع مثلا روي اسماء الافعال
يفهم منه معنى امهل لا لفظ امهل كما لا يخفى تحذف ان اذا كانت اصله اسماء معاني الافعال
تحذف المضاف الى الافعال وهذا المعاني قوله ايجازا نصب على العلية لقوله حذف
ذكره ان يكون اصله ذلك في الامتحان في بحث اسماء الافعال وكذا المفهوم
من قوله في تعريف الفعل لكن المظاهر المتبادر من هذا المعنى وسائر كتب النحو
كونها موضوعة لالفاظها لا لمعانيها وما ذكره من انه لا يفهم منها الالفاظ
بل معان غير ملتم بل المفهوم منها اولها الالفاظ وبواسطتها يفهم المعاني وايضا
يراد انه ان اردت بكونها اسماء لمعانيها وضعتها لها مثل وضع الفعل ان وضع
مادته للحدث وحيثه للزمان والنسبة يلزم انتقاض تعريفها وان اردت مثل وضع
لمعانيها ان وضع مادتها فقط لمعان مطابقة لمعانيها مثلا ان معانيها
موضوع وضعها شخصيا لمعنى مطابق لبعد لزوم خروج عن الاكم لعدم استقلال
في واما اذا كانت اسماء لالفاظها كما هو الظاهر فلا يرد شيء منها ولا يحتاج
الى تعيين الوضع في تعريف الفعل بالاول لاخراجها عن تعريف الفعل كما ذكره في الامتحان

ويكن ان يقال ان مراده ما هو الظاهر من هذا المتن لكن اراد بانه الامتحان
امتحان الازكياء بانها ايهم اسرع الى استنباط الجواب من رموزاته الخفية
وهو اسم الفاعل الدال عليه اسم الفاعل لفظهما والافعال لان المفرد
داخل في الجمع فكان مرجعها بقا معنى مثل اعدوا فهو اقرب للمتقدم الضمير
يرجع الى الفعل الدال عليه اعدوا او التذكير باعتبار الجراحي ما على عكس
من كانه وقع اكثر الشيخ اس وقع في اكثر نسخ المتن وعلى اسم لفظه وصحى يدل
وهو موافق لظاهر المرجع ولغيره المبتدئين ولارادة التنبية على كثرة
الافراد في ابتداء الكلام والاول اس كوي الضمير مذكرا قال البعض قوله
والاول وهو نسخة وهو اصح من الثاني قوله لدا فقرة متعلق لاصح وعلة له
اس لموافقة الاول للضمير مسماه اس لفظ مسماه وسيل اس ولفظ يعمل وضمير
تثنية ضمير اصله ضمير في سقط ثبوت بالاضافة الى مسماه قوله ولانه اس الثاني
عطف على لموافقة وتقليل ثان لاصح يلزم رجوع الثاني اس ضمير على قال البعض
قوله يلزم رجوع الثاني اس الضمير الثاني وهو على ايضا اس كما يلزم رجوع ضمير
الى اسم الفاعل لكن رجوع الثاني الى اسم الفاعل يتأويل الكلمة قال البعض قوله
ايضا اس مثل رجوع الاول الى اسم الفاعل الدال عليه هما والافعال يتأويل الكلمة
اس يتأويل اسم الفاعل بالكلمة ليحصل الموافقة بين الضمير ورجعه قوله اذ لا يصح
رجوعه اس الثاني على ليلزم واشارات للملازمة الى اسماء الافعال قوله لان التعريف
وهو قوله ما كان الخ متعلق بلا يصح وعلة له كائن للمماثلة للافراد قوله الخ
تدل صفة للافراد لا للمماثلة عليها اس على الافراد صيغة الجمع وعلى اسماء الافعال
وصيغة الجمع فاعل تدل قوله ولا يمكن ادعاء العلمية جواب سؤال كانه قيل ان تركيب
اسماء الافعال علم نوع معروف من الكلمات فلا بأس ح بارجاع ضمير المؤنث الى ذلك
فاجاب عنه بقوله ولا يمكن الخ كذا في حاشية سياهية قال الاستاذ وقوله ولا يمكن
ادعاء العلمية جواب لسؤال مقدم بانه يصح رجوع اسماء الافعال لانه
علم للشيء كما يقال اوليا، وشركاء للشيء واحد فاجاب بانه مخالف للعرف
اذ لا يقال مثلا روي اس لفظ روي اسماء الافعال لان روي مفرد وصيغة الجمع
لا يطلق على المفرد بل يقال انه اس لفظ روي اسم الفاعل فتشأ من هذا الجواب سؤال
اخر كانه قيل فاذا لم يقبل التأويل بما ذكرنا فلم اتي بصيغة الجمع في صدر البحث فاجاب
عنه

وهو موافق لظاهر المرجع ولغيره المبتدئين ولارادة التنبية على كثرة الافراد في ابتداء الكلام والاول اس كوي الضمير مذكرا قال البعض قوله والاول وهو نسخة وهو اصح من الثاني قوله لدا فقرة متعلق لاصح وعلة له اس لموافقة الاول للضمير مسماه اس لفظ مسماه وسيل اس ولفظ يعمل وضمير تثنية ضمير اصله ضمير في سقط ثبوت بالاضافة الى مسماه قوله ولانه اس الثاني عطف على لموافقة وتقليل ثان لاصح يلزم رجوع الثاني اس ضمير على قال البعض قوله يلزم رجوع الثاني اس الضمير الثاني وهو على ايضا اس كما يلزم رجوع ضمير الى اسم الفاعل لكن رجوع الثاني الى اسم الفاعل يتأويل الكلمة قال البعض قوله ايضا اس مثل رجوع الاول الى اسم الفاعل الدال عليه هما والافعال يتأويل الكلمة اس يتأويل اسم الفاعل بالكلمة ليحصل الموافقة بين الضمير ورجعه قوله اذ لا يصح رجوعه اس الثاني على ليلزم واشارات للملازمة الى اسماء الافعال قوله لان التعريف وهو قوله ما كان الخ متعلق بلا يصح وعلة له كائن للمماثلة للافراد قوله الخ تدل صفة للافراد لا للمماثلة عليها اس على الافراد صيغة الجمع وعلى اسماء الافعال وصيغة الجمع فاعل تدل قوله ولا يمكن ادعاء العلمية جواب سؤال كانه قيل ان تركيب اسماء الافعال علم نوع معروف من الكلمات فلا بأس ح بارجاع ضمير المؤنث الى ذلك فاجاب عنه بقوله ولا يمكن الخ كذا في حاشية سياهية قال الاستاذ وقوله ولا يمكن ادعاء العلمية جواب لسؤال مقدم بانه يصح رجوع اسماء الافعال لانه علم للشيء كما يقال اوليا، وشركاء للشيء واحد فاجاب بانه مخالف للعرف اذ لا يقال مثلا روي اس لفظ روي اسماء الافعال لان روي مفرد وصيغة الجمع لا يطلق على المفرد بل يقال انه اس لفظ روي اسم الفاعل فتشأ من هذا الجواب سؤال اخر كانه قيل فاذا لم يقبل التأويل بما ذكرنا فلم اتي بصيغة الجمع في صدر البحث فاجاب عنه

فاجاب عنه بقوله وايراد صيغة الجمع قال الاستاذ وقوله وايراد صيغة الجمع الخ جواب سؤال
مقدم كانه قيل لم اورد صيغة الجمع مع ان المفرد اخبر واستب لمقام التعريف
مع السلامة من الخذف فاجاب بقوله وايراد صيغة الجمع اه وقال صاحب المنافع
قوله وايراد صيغة الجمع الخ اخبره دفع لسؤال مقدم وهذا اذا كان الضمير راجعا
الى اسم الفاعل كانه المظهر وما يبحث عن احواله وهو اسم الفاعل وهذا مل لجميع الافراد
فلا احتياج الى صيغة الجمع فيكون المناسب ان يقول فنه اسم الفاعل قوله من اول جملة
وهي بسكون الهاء ويجوز فتحها والوسطه ابتداء الاخر فاذا اضيف اليها اول
تجرد عن الابتداء ويراد بها الامر فقط فيكون معنى الجمع اول اس وهو منصوب
على الظرفية بكونه عبارة عن الوقت ما قوله اس اسم اشارة الى ان ما عبارة
عن الاسم بقرينة كونها من المبنيات العارضة وانما ضمه بغيره لكون المقام مقام التعريف
الذي هو الجنس للافراد اختار الموصوفية لكونه خبرا كان بمعنى الامر اس اسم كان
معناه المفهوم منه مقارنا بالمعنى المفهوم من لفظ الامر وقدمه اس قدم المصنف
الامر مع انه فرع الماضي لكثرة اس لكثرة ما كان بمعناه او لكثرة كونه بمعناه قال
الاستاذ وقوله قدم اس قدم المصنف كونه بمعنى الامر على كونه بمعنى الماضي لكثرة
اس لكثرة كونه بمعناه وقال الاخر وقوله قدم اس قدم المصنف الامر في التعريف
مع انه فرع الماضي او مع ان الماضي مقدم على الامر لكن قدم الامر لكثرة
اس لكثرة كون اسم الفاعل بمعنى الامر لان الكثرة تدل على الفصاحة والفصاحة
تدل على الاصاله وقوله او الماضي ببيان لنوع اسم الفاعل بين ان اسم الفاعل
نوعان احدهما ما كان مقارنا بمعنى الامر والاخر ما كان مقارنا بمعنى الماضي
لم يذكر اس المصنف المضارع ولو ذكر لقان او المضارع قوله لعل ما متعلق
بلم يذكر وعلة له اس لعل اسم الفاعل الذي كان بمعناه اس بمعنى المضارع كاق
بمعنى اتفجر مضارع متكلم واو به بتشديد الواو وتسكين الهاء كذا في شرح المفصل
بمعنى اتوجع مضارع متكلم بقولها العرب عند الشكاية عن حالها قال الفاضل الجاني
فا قيل ان اف بمعنى اتفجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تفجرت وتوجعت عبر عنه
لان المعنى على الانشاء وهو انشأ بان يعبر عنه بالمضارع الخالي قوله اس مضارع بمعنى
وضع الامر او الماضي له ان له ذلك المعنى تفسير لقوله كان بمعنى الامر او الماضي واشارة
الى ان كلمة كان بمعنى صار معنا والى ان اضافة المعنى الى الامر لامية ومجازية لم يقل

وهو موافق لظاهر المرجع ولغيره المبتدئين ولارادة التنبية على كثرة الافراد في ابتداء الكلام والاول اس كوي الضمير مذكرا قال البعض قوله والاول وهو نسخة وهو اصح من الثاني قوله لدا فقرة متعلق لاصح وعلة له اس لموافقة الاول للضمير مسماه اس لفظ مسماه وسيل اس ولفظ يعمل وضمير تثنية ضمير اصله ضمير في سقط ثبوت بالاضافة الى مسماه قوله ولانه اس الثاني عطف على لموافقة وتقليل ثان لاصح يلزم رجوع الثاني اس ضمير على قال البعض قوله يلزم رجوع الثاني اس الضمير الثاني وهو على ايضا اس كما يلزم رجوع ضمير الى اسم الفاعل لكن رجوع الثاني الى اسم الفاعل يتأويل الكلمة قال البعض قوله ايضا اس مثل رجوع الاول الى اسم الفاعل الدال عليه هما والافعال يتأويل الكلمة اس يتأويل اسم الفاعل بالكلمة ليحصل الموافقة بين الضمير ورجعه قوله اذ لا يصح رجوعه اس الثاني على ليلزم واشارات للملازمة الى اسماء الافعال قوله لان التعريف وهو قوله ما كان الخ متعلق بلا يصح وعلة له كائن للمماثلة للافراد قوله الخ تدل صفة للافراد لا للمماثلة عليها اس على الافراد صيغة الجمع وعلى اسماء الافعال وصيغة الجمع فاعل تدل قوله ولا يمكن ادعاء العلمية جواب سؤال كانه قيل ان تركيب اسماء الافعال علم نوع معروف من الكلمات فلا بأس ح بارجاع ضمير المؤنث الى ذلك فاجاب عنه بقوله ولا يمكن الخ كذا في حاشية سياهية قال الاستاذ وقوله ولا يمكن ادعاء العلمية جواب لسؤال مقدم بانه يصح رجوع اسماء الافعال لانه علم للشيء كما يقال اوليا، وشركاء للشيء واحد فاجاب بانه مخالف للعرف اذ لا يقال مثلا روي اس لفظ روي اسماء الافعال لان روي مفرد وصيغة الجمع لا يطلق على المفرد بل يقال انه اس لفظ روي اسم الفاعل فتشأ من هذا الجواب سؤال اخر كانه قيل فاذا لم يقبل التأويل بما ذكرنا فلم اتي بصيغة الجمع في صدر البحث فاجاب عنه

من المصنف ما وضع لمعنى الامر او الماخى بدل قوله ما كان بمعنى الامر او الماخى
 قوله لان دلالتها بر دلالة اسماء الافعال متعلق بلم يقل وعلة له على هذا المعنى
 من معنى الامر او الماخى ليست بر تلك الدلالة بحسب الوضع بل بحسب المعنى
 الموضع بل كانت تلك الدلالة بحسب الاستعمال بر بحسب استعمال المتعدي
 اقول هذا مبني على الفعلة ما ذكر في الامتحان وغيره من تعدد الوضع
 في اسماء الافعال حيث قال ولا يدخل اسماء الافعال فان الوضع فيها متعدد
 وقال ايضا في قبيله ولا يخرج اسماء الافعال لكونها منقولة عن المصداق
 والاصوات والظروف قال صاحب المنافع قوله بل بحسب الاستعمال هذا على تقدير
 عدم وضع اسماء الافعال لما فيها الفعلية واما على تقدير وضعها لها وضعا
 طاريا فوجه عدم قوله ما وضع الى آخره انه لو قال ما وضع الى آخره لنتا در
 الوضع الاصلي فيلزم فساد التعريف ولذا بر لعدم الوضع في هذه الدلالة
 ولا جل كون ذلك الدلالة بحسب الاستعمال خرجت بر اسماء الافعال عن تعريف
 الفعل فانها تدل على احد الازمنة بحسب الاستعمال والفعل بحسب الوضع
 اقول ليس الخرج عنه لعدم الوضع في هذه الدلالة بل هو لكون هذه
 الدلالة بالوضع الثاني كما ذكر في الامتحان في موضعين احدهما صراحة والاخر
 دلالة واسترنا اليها انما في حاشية فلو قال بر اذا تحول اسماء الافعال
 عن معناها الوضعية الى هذه المعنيتين او المعاني فلو قال ما صار بدل قوله
 ما كان لكان بر ذلك القول انبى من قوله ما كان بمقام التعريف لان التعريف
 للتوضيح ولفظا كان لفظا مشترك بين معنى صار وبين غيره والاسترناك بيان
 كذا قال احمد نازي قال الاستاذ قوله لكان انبى بمقام التعريف لان باب كان
 للاستمرار وصار للانتقال نحو صار الخمر خلا وقال العصم قوله لكان انبى بمقام
 التعريف والانبى جعل كان بمعنى صار ولا يريد كذا الضارب امس نقض بر
 حال كونه ناقضا على التعريف بر على تقدير حمل الفعل ولو ورد لتقل ان نحو الضارب
 امس يدل على معنى الماخى فينبغي ان يكون هم فعل وهو ليس بهم فعل قوله لما عرفت
 علة لا يريد ومتعلق به بينه علة للنفي لا للمعنى قوله انه يلى لما اراد من ان نحو الضارب
 خارج بقوله غير مشتق عن تعريف معنى الفعل الذي بر معنى الفعل الذي هو

ما كان لان دلالتها بر دلالة اسماء الافعال متعلق بلم يقل وعلة له على هذا المعنى

هذا بر معنى الفعل المقتسم الذي هو معتبر في الاقسام ويحمل قوله بر اسم فعل او
 ما كان الخ اشارة الى ان فاعل يحمل مسترحة راجع الى اسم الفعل او الى ما
 عمل والسماء بر كعمل والسماء في التقدس والمزوم غالبا فان كان
 والسماء لازما كما في اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل وان كان متعديا
 كان اسم فعله كذلك فلم يقتصر عليه قال الاستاذ قوله سماء وهو المعنى المطابق
 لذلك الدال الذي هو الفعل وضع اسم الفعل بالوضع الثاني لذلك المعنى ولما لم يصلح
 ذلك المسمى بكونه عاملا احتاج السامع الى تقدير الدال قال البعض قوله
 والسماء بر اسم الفعل او ما كان الخ والمراد من الدال اللفظ ومن المسمى
 وقال الاخر قوله يعمل عمل دال سماء بر كعمل دال سماء لكونها مسترحة كان
 في معنى مخصوص والمراد من المسمى معنى بحد مثلا وهو غير عامل بل العامل هو بعد
 فلذا قدر الدال وقال بعض الافاضل والمراد من الدال اللفظ الذي هو الامر
 او الماخى ومن المسمى معنى اسم الفعل الذي يدل عليه ذلك الامر او الماخى
 وانما قدرنا الدال بناء على حذف المضاف في عبارة المصنف او على الجدة
 بر على كونه مجازا مرسل بذكر المطلق وهو المسمى واردة الدال وهو
 اللفظ قال البعض قوله على حذف المضاف بر هذا الكلام مبني على حذف
 وانما احتيج الى حذف المضاف لكون البحث في الف من الالفاظ فاللفظ
 مثلا لا المعناه قوله او التجوز معطوف على قوله حذف بر او مبني على التجوز
 بذكر المطلق وهو المسمى واردة الدال وهو لفظ بعد مثلا ولو كان
 بر ولو فرض معنى قوله بر المصنف ما كان بمعنى الامر او الماخى مقول قال
 قوله ما كان خبر منصوب لكان في ولو كان بر ما كان ملبسا بمعنى بالتدوين وهو اس
 ذلك المعنى الامر او الماخى على طريق اضافة البيانية يعني ان اضافة معنى الامر
 اضافة بيانية لتدوين قل صاحب المنافع قوله ما كان بمعنى هو الامر او الماخى بان يكون
 اضافة المعنى الى الامر والماخى اضافة العام الى الخاص فيكون المعنى عبارة عن اللفظ
 ولا تحذف فيه لان المعنى ما يقصد به سواء كان لفظا او غيره قوله لكان بر قوله
 عمل مسترحة على ظاهره فلا يحتاج الى حذف المضاف ويكون المسمى ايضا عبارة

عن اللفظ جازاً ففعل هذا كيداً بمعنى قوله ويعمل عمل مسماه / يعمل اللفظ الذي
هو اسم فعل عمل اللفظ الذي هو مسماه من الامر او الماضى قال شارح عماد الصنيع
ان المراد من مسماه الفعل المفهوم من اسم الفعل كيداً المفهوم من مفعولات وانزل
المفهوم من ترالك وانزل المفهوم من نزال فيكون مفعولاتهما بترالك لا تترك
ونزال لا ينزل وهذه سميات لها لكن لا يساعدها ما كان بمعنى هذا الاسم
او الماضى قوله ما فاعل لا يساعده / كلام المراد منه قوله اصله مسماه معاني الافعال
الى قوله فخرى المضاف ايجازاً نقلناه / وذلك الكلام عن الامكان قال الاستاذ
قوله لكان هذا جواب لو ان لكان هذا الكون على ظاهره / ظاهر قوله الخ لكن
لا يساعده / وذلك الكون ما نقلناه من قوله اصله الى قوله ايجازاً ولا يتقدم
ان ولا يتقدم معمول اسم الفعل الذي هو قوله الا اذا كان المحول
ظرفاً مستثناه من قوله ولا يتقدم معموله عليه قوله فانه / العمل الظرف يتقدم
على معنى الفعل مطلقاً / سواء كان معنى الفعل اسم فعل او اسم منسوب او غيرهما
كما يجيء / ملابجى في بحث المفعول به حيث قال في بحثه يجوز تقديمه على عامله
ولو كان العامل معنى فعل وفي اكثر النسخ / وفي اكثر النسخ معمولهما
عليه بتأنيث الضمير الذي اضيف اليه لفظ معمول والصواب هو ان الصواب
الاول / ان تذكير الضمير الذي اضيف اليه لفظ معمول او هو تأنيث الثاني
ان الضمير الذي دخلت عليه على / كما الاول / ان الضمير الاول يقع كما كان الضمير الذي
اضيف اليه لفظ معمول مؤنثاً في اكثر النسخ وارجاعهما / الثاني والاول
المؤنثين الى اسماء الافعال متعلق بالارجاع قوله وارجاعهما مبتدأ خبره قوله
كما لا يخفى على من هو / من سليم البال / ان القلب لان قوله ولا يتقدم معمولهما
عليها جزء التعريف في لا يصح رجوعهما اليها لان التعريف للمماثية لا للافراد
قال الاستاذ قوله وارجاعهما / الضميرين المؤنثين المفروضين عطف على الاول او
على الثاني / والصواب ارجاعهما الى اسماء الافعال كما لا يخفى على من هو / وذلك
المن سليم البال / ان سليم القلب / اما الفاعل / اما عدم تقدم فاعل اسم الفعل
عليه فظاً ظهر / ان يهدي ضيق لا نخرج لا يسمى فاعلاً بل مبتدأ / اما المنصوب / ان

لا يساعده / وذلك الكون ما نقلناه من قوله اصله الى قوله ايجازاً ولا يتقدم معمول اسم الفعل الذي هو قوله الا اذا كان المحول

ابى واما عدم تقدم المحول المنصوب على اسم الفعل فتأيت لضعفه / اسم الفعل
في العمل قال الاستاذ قوله اما الفاعل / اما عدم تقدم فاعل اسم الفعل عليه فظاً
واما المنصوب / ان واما عدم تقدم منصوب اسم الفعل عليه فلضعفه / ان فهو
ثابت لضعفه / اسم الفعل في العمل لكونه عاملاً ضعيفاً قوله فان المراد به / ان
بالعمل قليل لضعف اسم الفعل في العمل هذا / ان في التعريف فيه اشارة الى ان قوله
ويعمل معطوف على قوله وهذا ومعدود من التعريف على / اسم الفعل
با عتبار معناه / ان اسم الفعل قوله الفعل صفة المعنى وهو / اسم المعناه الفعل
ليس بوصف / ان لاسم الفعل بل استعالي / او بل عارضه بغلبة الاستعالي
ولو سلم يعني لاسلم ولو سلم انه بوضعي / او ولو سلم وضع وجه عدم التسليم
خروجه عن تعريف الفعل فليس ذلك الوضع ملائماً باولى فلا يبلغ / ان
في لا يبلغ اسم الفعل او اذا لم يكن وضعه اولى فلا يبلغ اسم الفعل درجة الفعل
قال صاحب الاختصار الدرجة بفتح الدال وضما بمعنى المرتبة والطبق فيه
ان في العمل هذا / ان هذا التعليل بقولنا لضعفه في العمل / ان هذا التعليل
الملائم / ان المناسب لقوله ان المصنف ويعمل عمل مسماه اقول وجهه
ان وجه الشبه قدس في المشبه به على ان كيداً عمله منصوباً بشرع الخافض
هذا لكن بالنظر الى جهة قوة مسماه في العمل الملائم هو قوله لانه اما منقول
الخ واما قوله من قال وهو عيسى الشروى / ان واما قوله من قال في مقام التعليل
لانه / ان اسم الفعل على لما كان قوله لضعفه في العمل علة له اما منقول عن المصدر
كرويه / اما المنقول عن الصوت فليس له معمول منفصل فلا يتصور فيه التقدم
او منقول عن الظرف كما مالم / معمول كل منهما / ان المصدر والظرف لا يتقدم
عليه / ان على كل منهما قوله لضعفه / ان لضعف كل منهما في العمل علة للاستقراء
ومتعلق به وعدم تقدم معمول ما نقل عنه اولى قوله واما قوله من قال مبتدأ وخبره
قوله فغير ملائم / ان فهو غير مناسب له / ان لقوله ويعمل عمل مسماه اصلاً / ان فظاً
والاول / ان النوع الاول من نوعي اسم الفعل وهو / ان الاول ما / ان اسم كان بمعنى الامر

على صيغة الامر ومن نحو اليك بمعنى تنح بنح التاء والنون والحاء المشددة
على صيغة الامر بسقوط لام الناقص اربقة نفسك واذهب عن مكانك
قال البعض قوله تنح بالحاء المهملة المشددة من باب تنح بمعنى وهو بمعنى
انفصل وانزل عن موضعك وغير ذلك من قرار بمعنى صوت وعمرار
بمعنى تلاعبوا بالفرجة وهي لعبة وهما من الرباعي ولم ينج منه الا طعان
وغير ذلك مما لا يحصى كذا في فتح الاسرار قال الاستاذ قوله وغير ذلك من نحو نزال
بمعنى انزل ونحو بمعنى اقبل وعندك بكاء بمعنى الزم وعلى زيداً بمعنى اعط
زيداً وحذرني وحذرك ومكانك وبعدك بمعنى تأخر ووراءك بمعنى انظر
الى خلفك وقطع بمعنى ائت وجه بمعنى اسكت ومنه بمعنى الكفك وطلا بمعنى اسرع
وطهيد وطيها بمعنى اسرع وفرك وقطعك بمعنى الكفك وايها بمعنى اترك
وغير ذلك والثاني من النسخ الثاني من ندي هم الفعل وهو من الثاني ما
هم كانه بمعنى الماضى نحو طهيات الامر والفعل ارب بعد بضم العين فعل ماض
اينهم له قال بعض الشراي وطيها من هم للماض وهو بعد اصله طهيت
كدرجته قلبت الياء الثانية الفاعل لها وانفتح ما قبلها وجاز في تامة الحركات
والثلاث مع التنوين وبدايتها من هم يسكنها فيقول طهيات والبناء
على الفتح لغة اهل الجاز فهو شهر اللغات وينو تميم يكسرونه وقيل
بفتح التاء منقول عن المفرد وبكسرهما منقول عن الجمع اعلم انه اذا اريد الاخبار
عنه بمجرد البعد عنه قيل بعد زيد واذا اريد الاخبار عنه مع المبالغة مثل
طيها من الامر زيد ارب بعد جذا كذا قاله قصب زاده وشتان بتشديد التاء
وبفتح النون وقوله زيد فاعله وقوله وعمره منطوق على زيد ارب افتح قائده
اين افتراقا تفسير لشان لم يقل شتان زيد ارب افتراق لانه هم لا فرقاً وهو
يقض شئين قال قصب زاده وهو يقتض شئين لما قال المص انهم لا فرقاً
والافتراق لا يمكن الا بين الشئين او الاكثر وقال شارح عوامل العتيق
وهو هم للتنبيه وعلى افتراقاً وقال صاحب النسخ والافتراق من المعاني
النسبية التي لا تقوم الا باثنين وسرعان وهو بفتح السين وضم الراء

وضم الراء وفتح النون هم للماض وهو قرب عند المصنف قال شارح عوامل العتيق
وهو بفتح السين بضم الراء هم للماض وهو اسرع وقال الفاضل العصام
وسرعان بمعنى سريع مع تجب ارب ما اسرعه وقوله زيد فاعله ووشكان
بفتح الواو وسكون السين وفتح النون هم للماض وهو قرب وقوله زيد فاعله
قال الفاضل العصام ووشكان بمعنى قرب مع تجب ارب ما اقرب وقوله ارب قرباً
عطف بياء لسرعان زيد ووشكان عمرو وغير ذلك مثل بطن بضم الباء
وقتها ارب الباء وسكون الطاء وفتح النون والهمزة بمعنى بطون مع تجب
اينما اربطه كذا قال الفاضل العصام اشار ارب المصنف بقوله ارب المصنف
وغير ذلك قوله في الموضوعين متعلق باشار ارب في موضع بياء نهاية ما كان
بمعنى الامر وفي موضع بياء نهاية ما كان بمعنى الماضى قوله الى انها اربان في الافعال
متعلق باشار غير محصور فيما ذكرنا ارب غير منضبطة في عدد ذكر القدم
او النخاة ذلك العدد في كتبهم وقال ارب المصنف في بعض تعليقاته ان
المصنف انها ارب اربا في الافعال كثيرة جداً ارب سعي لوارث الشئ
قال صاحب الاخرى الجد بكسر الجيم وتشديد الدال بمعنى الشئ ما ذكرنا
اين القدم او النخاة وما للنون بغير ينة فاعطف عليه حمها ارب اربا في الافعال
والنخس بضم الخاء في التركي اعداد دن بشدة بر ولا عشرها ارب اربا في الافعال
والعشر بضم العين في التركي اعداد دن او نده بر قوله تقرضيا مفعول
لعله اشار وقال على سبيل التبادل وهو الاكمل او لا شار فقط او لقال
فقط وهو الانقص قوله لمن وهو الشيخ عبد القاهر صله لتقرضيا قال
البعض قوله لمن متعلق لتقرضيا وعلة له انتهى فان قلت ما الفرق
بين التقرض والتكناية قلت الكناية ان تذكر الشئ بغير لفظ الموضوع له
والتقرض ان تذكر شيئاً يدل به على شئ لم تذكره كما يقول المحتاج
للمحتاج اليه حيثك لاسم عليك فكأنه امالة الكلام الى عرض يدل وسي
التكديح لانه يلوح منه ما يريد قال السكاكي الكناية يتفاوت التقرض
وتكديح ورمز وايماء واسارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تفاوت

ولم يقل تقسم لان التعريف وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو
اعم وفيه نظر كذا في المطول عدوها من جملة الافعال سمعية ايها ذلك المين
لم يثبت في عدوه ومنه شروع في بيان نوع آخر من معنى الفعل غيرهما الافعال
اس من معنى الفعل اس بعض من معنى الفعل الظرف المستقر وقد مر تفسيره
اس الظرف المستقر في بحث حرف الجر والمراد من التفسير التعريف كأنه قال فيه
والظرف المستقر هو مجموع الجار والمجرور الذي كان متعلقا المحذوف فعلا
عاما متضمنا فيه قال امام الايوب قوله وقد مر تفسيره بانه مجموع الجار والمجرور
الذي استقر فيه معنى كان او كانت او غيرها من الافعال العامة وهذا اس
الظرف المستقر على قوله الآية وهو لا يعمل بقوله لضعفه اس لضعف الظرف
في العمل لان عمله ليس لذاته لجموده بل لنيابة مناب عاملة قال البعض
قوله لضعفه اس الظرف المستقر متعلق بقوله لا يعمل وعلة له
في المفعول به القدر وهو المفعول به الصريح بالاتفاق اس لا يعمل في المفعول به
حال كونه ملايا باتفاق النخاعة او عدم اعمال الظرف المستقر في المفعول به
باتفاق النخاعة قال الاستاذ قوله بالاتفاق بين سيبويه والخليل والكناني
او بين البصري والكوفي قوله ولان عاملة اس الظرف المستقر على قوله
لضعفه وعلة ثانية لا يعمل قال البعض قوله ولان عاملة اس الظرف المستقر
معطوف على قوله لضعفه ومتعلق لا يعمل وعلة ثانية له قوله الذي صفة العامل
اس العامل الذي تاب صفة اس الظرف المستقر ولفظ هو فاعل تاب مناب
اس مناب ذلك الفعل كوجه لا يقال وجده الله بل يقال اوجده الله
كذا في القاموس قوله لا يعمل اس ذلك العامل جملة خبر ان فيه اس في المفعول به
القصر للزومه اس يكون ذلك العامل من اللازم او لكونه فعلا لازما
اقول فيه خلاف المراد من انحصار المنوب فيه في الفعل اللازم فالاولى فيه
الاكتفاء بضعف العمل لانه انما يعمل لنيابة عن عاملة وعامله يجب ان يكون
من الافعال العامة وشئ منها لا يعمل في المفعول به وقوله ولا في الفاعل
الظاهر معطوف على قوله في المفعول به ولا زيادة يعنى ولا يعمل ايضا
في الفاعل الذي لا يستقر قوله الابشرط الاعتماد استثناء من قوله

استثناء من قوله ولا يعمل في الفاعل الظاهر اس لا يعمل في الفاعل الظاهر
شئ من اس شياء الابشرط الاعتماد قال الاستاذ قوله الابشرط الاعتماد
استثناء من قوله اس لا يعمل فيه في وقت من الاوقات الا وقت صار
بشرط الاعتماد واما المستكن اس اما الفاعل الظاهر فلكونه امرأ وجوديا
في الخارج و لكونه معمولا قويا بالنسبة الى المستكن لا يعمل فيه الابشرط الاعتماد
على ما ذكره و اما الفاعل المستكن قوله فلكونه اس المستكن متعلق بلا يعمل المؤخر
وعلة له قد مر ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وللعقد امرأ اعتباريا في الذهن
او منصوبا الى الاعتبار والفرض يعمل اس الظرف المستقر فيه اس المستكن
بلاشرط اس بلاشرط الاعتماد على ما ذكره اس على احد ما ذكر من الشروط
الخمس او على شئ من الشروط ذكر ذلك الشئ قوله في بيان شرط عمل اس
هم الفاعل والمفعول قوله من الاشياء الخمسة بيان لما ذكره على طريق مزج الشئ بالمق
واما قيد الاشياء بالخمسة لان الدلالة على الحال والاستقبال ليست بلازمة
فانهم قال امام الايوب قوله على ما اس على الشروط التي ذكر وطى الشروط
التي ذكرت في عمل اس الفاعل و اس المفعول في الفاعل الظاهر من الاعتماد
على المبتدأ او الموصوف او في الحال او الاستفهام او حرف النفي انتهى
وقال الاستاذ والموصول عبارة عن الشروط فتذكر كبر الضمير في ذكر باعتبار
لفظ الموصول قوله وجه الاشترط مما مر تأكيده المناسبة للفعل وذلك لان الواقع
بعد المبتدأ لا يكون مخبرا عنه فيزيد المناسبة والصفة والحال معوضه في الحال
ولا لاستفهام والنفي لتعلقهما بالحكام والاحوال بخالبا دون الذات اولى بالفعل
فالواقع بعدهما كالواقع موقع الفعل فينا كذا المناسبة هذا حاصل قال
امام الايوب ووجه الاشترط الخمسة المذكورة مع ما مر في اس الفاعل
وقال البعض قوله وجه الاشترط اس سبب الاشترط الاشياء الخمسة في عمل
المستقر ما مر وهو قوله لضعفه في العمل وقوله او الموصول بالجر معطوف
على ما اس او الاعتماد على الموصول وانما ذكره منفردا لانه غير داخل في شروط اس
لان اعتماد اس الفاعل على الموصول انما يكون بالالف واللام كما مر واما الظرف المستقر
فيصدق على الموصول فيكون جملة صلة له وانما الاشترط ان يفتح الظرف المستقر على

اس اسم المنسوب الذي في اخره ياء نسبية فانه ياء انما كان المنسوب معدوداً
 من العوامل لانه يعمل كعمل اسم المفعول يعني انه يرفع نائب الفاعل كما يرفع
 اسم المفعول وانما يعمل كعمل اسم المفعول لكونه من المنسوب مؤنثاً به اس
 باسم المفعول نحو مرتت برجل هاشمي اسم قبيلة اخذه فقوله برجل
 متعلق بمرتت وقوله هاشمي اسم منسوب مجرور لفظاً على انه صفة رجل وقوله
 اخذه بالرفع بالواو لكونه من الاسماء الستة على انه نائب فاعل لهاشمي
 ومر فوع به اس منسوب الى الهاشمي اس منسوب اخذه الى قبيلة بني هاشم
 ويشترط في عمله اس المنسوب ما يشترط فيه اس في اسم المفعول من الاعتماد على الاشياء
 المحنة لا الموصول لان المنسوب ليس بحملة قال امام الايوب قوله ويشترط
 في عمله ما يشترط اس يشترط في عمله اسم المنسوب الشرط الذي يشترط فيه
 اس في اسم المفعول من الاعتماد على الاشياء المحنة وقال بعض طلبة هذا
 الكتاب قوله ويشترط في عمله ما يشترط فيه اس عدم التصغير والموصوفية قبل العمل
 ان كان معرباً باللام كقبي هذا والافاق لا اعتماد على احد محنة اشياء معها ومنه
 اس من معنى الفعل الا اسم المستعار الذي يتعارف من معناه الاصل لمعنى يشبه
 بمعناه الاصل في اعراب ويطلق ذلك الاسم المستعار ويراد به معناه المشبه
 بمعناه الاصل نحو اسد فان معناه الاصل الحيوان المفترس فبشبه به غلام
 في الشجاعة ويستعار لفظ اسد فيتمثل الاسد في الغلام الشجاع قال
 الاستاذ ان اسداً استقارة عن غلام موصوف بالشجاعة في قوله مرتت برجل
 اسد غلام لا مطلق الاسد فانه اذا لم يكن مستعاراً لا يكون مثلاً لا فاصلة مرتت
 برجل غلام موصوف بالشجاعة فالغلام الشجاع قد اكتسب اسم الاسد
 كما اكتسب الحيوان المفترس والغلام الشجاع قد يبرز مع الشجاعة في معرض
 الاسد معها في انه كذلك ينبغي كما هو شأن العارية في معرض المستعار منه
 ويسمى المشبه به مستعاراً منه ويسمى المشبه به مستعاراً ويسمى المشبه مستعاراً له
 كذا في المطول اعلم ان في مقام الاستقارة اربعة اشياء الاول التفسير وهو التكلم
 والثاني المستعار وهو لفظ المشبه به والثالث المستعار منه وهو معنى المشبه به
 والرابع المستعار وهو معنى المشبه كذا في شرح العلاقة قال الازميري اعلم ان المجاز
 يحتاج الى ستة اشياء المستعار منه وهو الهيكل المخصوص للانسان مثلاً

مثلاً والمستعار له وهو الانسان الشجاع والمستعار وهو لفظ الاسد
 والعلاقة وهي الشجاعة والقرينة انصاره وهي الحسن والعقل
 والعادة والشرع والامر والياعي الى المجاز لفظياً كاختصاص لفظ
 بالعدو به او الوزن او المحسنات البدعية او معنوياً كاختصاص معناه
 بالتعظيم او التحقير كاستقارة ابي حنيفة لرجل عالم وغير ذلك قوله وهو عمل
 بتثنية الياء في على او نحو مرتت برجل اسد على او مجتزئ او مرتت برجل
 مجتزئ على قال امام الايوب وقوله واسد على بالجر معطوف على قوله اسد
 وفيه اشارة الى مثال آخر وهو مرتت برجل اسد على بتثنية الياء في على
 يعمل ان المستعار كما يعمل يجوز فيه تعلق الجاز به وقال صاحب المنافع قوله
 واسد على بالجر معطوف على اسد السابق مثال للام المستعار الذي عمل
 في المفعول به الغير الصريح انتهى فان قلت ان طرفي التشبيه اعني اسد وغلام
 في المثال الاول ورجل واسد في المثال الثاني وهما مذكوران في المثالين
 على وجه ينبغي عن الحمل بينهما لان لفظ اسد صفة لرجل في المثال الاول
 على طرفي صفة جرت على غير ما على له وصف لرجل في المثال الثاني على طرفي صفة
 جرت على ما على له والاوصاف قبل العلم بها اخبار وذكروها على هذا الوجه
 يمنع الاستقارة قلنا انما لا نسلم ان المشبه هو الغلام في المثال الاول والرجل
 في المثال الثاني بل المشبه شخص متصف بالجرأة وهو غير مذكور في المثالين
 في المثالين مجاز مستعمل في شخص متصف بالجرأة والشجاعة بقرينة كونه
 وصفاً لرجل ظاهر في المثال الاول لانه وصف في الحقيقة لغلام وبقرينة كونه
 وصفاً لرجل ظاهر في المثال الثاني وحقيقة في المثال الثاني ومعلوم ان الاسد
 لا يوصف بالاسدية وجب التخصيص الى التشبيه بخلاف اداة قصد اللبس
 فيكون حاصل مثال الاول مرتت برجل شخص متصف بالجرأة والشجاعة
 غلامه كالاسد او مرتت برجل غلامه هو شخص متصف بالجرأة وحاصل مثال
 مرتت برجل شخص متصف بالجرأة كالاسد او هو شخص متصف بالجرأة
 كالاسد ولذا ابي ولاجل ان الاسد يجمع المجتزئ وفي بعض النسخ قلنا بالفاء
 وهي ثمانية واللام حرف جر متعلق بعمل المؤخر وذات اسم لهما الاشارة واستقارة

في قوله اسد غلام لا مطلق الاسد فانه اذا لم يكن مستعاراً لا يكون مثلاً لا فاصلة مرتت برجل

١٢ كون هذا مجزئ فان قلت الفاء التقريرية تدل تفرع ما بعد هاء ما قبلها
 واللام مثلها فيفتح احدهما عن الآخر قلت كون الفاء تفرعية معلوم باللام
 ليس كذلك بل هو معلوم كون الفاء تفرعية فلا يفتح احدهما عن الآخر بل
 ولا تفعل وقيل الفاء لترتيب العلم واللام على لترتيب المعلوم فلا يفتح
 احدهما عن الآخر بل عمل ار الاسد على ار كعمل المجزئ من رفعه الفاعل
 او مثل عمل مجزئ من رفعه الفاعل هذا على رأي من جعل مستعاراً واما
 على رأي من جعله تشبيهاً مؤكداً فلا يكون عاملاً كذا قال صاحب فتح الاسرار
 قوله ومنه بيان لنوع آخر من معنى الفعل ار من معنى الفعل الذي عطف
 القيان على كل اسم ار كل اسم ليس بصفة يفهم منه ار من ذلك الاسم معنى الصفة
 التي دلت على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها عند لفظ الله ار اللفظة
 الجلالة التي وقعت في قوله ار الله تعالى وهو الله في السموات لان كل
 قانها لما وقعت في هذه الآية خبراً للضمير ولو كان لفظ في متعلقها يلزم
 اثبات المكاني له تعالى ثانياً فيكون المراد من اللفظة الجلالة صفتها
 لا ذاتها المقدسة وفرت تلك الصفة بقوله ار المعبود المفهوم منها
 قال ذين زاده فلفظ هو مبتدأ ولفظة الجلالة خبره وفي السموات ظرف لهما
 لفهم معنى المعبود منها كما ذكر المصنفين فلا يرد عليه انها اسم علم فلا يتعلق
 بها حرف الجر لان حرف الجر موضوع لا فضاء ومعنى الفعل ار الاسم فلا بد ان يكون
 مدخوله اسماً ومتعلقه اما بفعل او شبه فعل ولما كان لفظ الجلالة لم يكن فيها
 معنى الفعل فكيف يتعلق بها حرف الجر فالحق ان المصنف الى دفعه بقوله ار
 المعبود الى وجه الدفع ان لفظ الجلالة وان كانت علماً الا انها تتضمن
 معنى وصفاً وهو المعبودية وهذا هو الموافق لقول من قال ان لفظ الجلالة
 مشتقة من اله بمعنى عبده قوله ار يعبد ار الله من فيها ار في السموات
 والمراد منه الملائكة التي فيها قوله ار يعبد ار الله من فيها ار في السموات
 وضع لا يتوهم من انه اذا تعلق لفظه في بلفظة الجلالة يلزم ظرفية السموات
 لله تعالى

لله تعالى عن ذلك علواً كبيراً ومدار الدفع ان ظرفية الشيء للفعل
 يستلزم ان يكون فاعله الحقيقي في ذلك الشيء لان يكون مفعولاً فيه
 ففيما نحن فيه ظرفية السموات للعبادة المستعمل عليها المعبود المفهوم
 من الجلالة يستلزم ان يكون العباد فيها لان يكون المعبود فيها
 كذا قال صاحب المنافع قوله لا انه ار الله عطف على يعبد ار بحسب المعنى
 الكائن فيها ار في السموات ومنه ار من معنى الفعل ايضا ار في السموات
 لكون معنى الاشارة مفهوماً من هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جابراً
ار اسير اليه يوم الجمعة امام الامير حال كونه جالساً تصور المعنى لا تقدير
 بمعنى ان الطرفين متعلقان باسم الاشارة وخالف حال من زيد لكونه مفعولاً به
 غير مخرج معنى الاسم الاشارة وان كان خبراً في اللفظ فيكون اسم الاشارة عاقلة في الطرفين
 والحال لكونه معنى فعل لفهم معنى اسير وليت ار ومنه لفظ ليت لكونه معنى التمنى
 مفهوماً منه ولعل ار ومنه لفظ لعل لكونه معنى التمنى مفهوماً منه نحو
 ليت او لعل زيداً عندنا مسروراً ار ليت زيداً يوم الجمعة عندنا مسروراً
 او لعل زيداً يوم الجمعة عندنا مسروراً قوله ار اتمنى او اترجى يوم الجمعة عندنا
 مسروراً تصور المعنى لا تقدير اللفظ ار اتمنى يوم الجمعة عندنا مسروراً
 او اترجى يوم الجمعة عندنا مسروراً وقال الرضي ليس المعنى ار من هذا المثال
 وهو ليت او لعل زيداً يوم الجمعة عندنا مسروراً على تقييد التمنى المفهوم من ليت
 بالحال والظرف بل المعنى على تقييد خبره ار جرداً ار التمنى بها ار بالحال وهو
 مسروراً حال من فاعل الظرف لا التمنى فلا يكون التمنى عاملاً فيها بل هو الظرف
 وهو عندنا واذالم يكن المحل عاملاً وعدم عمل الدال اولى فثبت عدم كون
 عاملاً قال الكشاف قوله وقال الرضي في بحث الحال ليس المعنى ار من هذا التركيب
 على تقييد التمنى او التزمى بل على تقييد خبره بها ار بل المعنى على تقييد خبر التمنى وهو
 عندنا في هذا التركيب بالحال فلا يكون لعل عاملاً بل هو خبره وقال الاخر قوله ليس المعنى
ار من هذا المثال على تقييد التمنى بالحال بل المعنى على تقييد خبره ار التمنى بها ار بالحال

غير الاصل حيث لم يقل ومنه ليت

و هو سرور حال من فاعل عندنا و العامل به هو ذلك لالعل بخلاف ان يكون
 حالا من زيد فانه فيها لعل قال الرضي قاضي ما حرف التخي والتزجي نحو
 ليتك قائما في الدار وعلتك جالسا عندنا في لفظها هما ليسا بعاملين
 لان التخي والتزجي ليسا مقيدين بالجال بل العامل هو الجزع على ما هو
 من ذهب الاخفش كما يجي تكون مضمونه هو المقيد اقول ليس هذا ان
 ان يكون المعنى على تقييد خبره بها يعطى بل هذا المعنى محتمل للمارين
 ان على تقييد التخي بالجال والظرف وعلى تقييد خبره بها و هو سرور حال
 من فاعل التخي فيكون عاملا في الحال والظرف واذا كان المدلول عاملا
 وعمل الدال اولى فثبت كون ليت عاملا في صاحب المنافع قوله ليس هذا
 ان ليس كون المعنى على تقييد الجزع يعطى بل المعنى محتمل للمارين ان لتقييد
 وتقييد التخي والتزجي بمعنى ان الحال والظرف في صورة التخي وكذا الحال
 في صورة التزجي يحتملان ان يكونا قيدين للجزع وهو الرابع في المثال المذكور
 و اما في كون الظرف المستقر والمستحق قد بينا بالنسبة الى حرف التخي
 وحرف التزجي من حيث كونها مع الفعل فيكون يوم الجمعة في المثال
 في مفعول لا قيمة لعندنا و يكون سرورا حال من الضمير المستتر في عندنا فلا يكون
 ليت ولعل من معنى الفعل العامل في الحال والظرف ويحتملان ان يكونا
 قيدين للتخي والتزجي فيكونان من معنى الفعل وقول المصنف عليه
 وقال البعض قوله ليس هذا ان قول الرضي يعطى بل محتمل للمارين
 حدهما تقييد التخي بالحال والآخر تقييد خبره بالحال وقال الاخر قوله
 بل محتمل للمارين و هما تقييد التخي او الجزع بالحال و انما لم يقل ان المص
 و حروف المشبهة بالفعل بدل قوله وليت ولعل مع ان كلامها ان مع ان كل واحد
 من تلك الحروف يفهم منه ان كل منها معنى فعل كما سبقت الاشارة اليه
 اي الى فهم معنى الفعل من كل منها في جهة او ما عرفت فهم معنى الفعل من كل
 منها كما قال المصنف معنا تحيل للمنى وحرف النداء والتثنية والتثنية
 وقوله للتثنية علة للمنى ان لم يقل قال البعض قوله للتثنية تعليل للمنى في قوله

معقودين بالي والظرف بل العامل هو الجزع على ما هو
 من ذهب الاخفش كما يجي تكون مضمونه هو المقيد اقول ليس هذا ان
 ان يكون المعنى على تقييد خبره بها يعطى بل هذا المعنى محتمل للمارين
 ان على تقييد التخي بالجال والظرف وعلى تقييد خبره بها و هو سرور حال
 من فاعل التخي فيكون عاملا في الحال والظرف واذا كان المدلول عاملا
 وعمل الدال اولى فثبت كون ليت عاملا في صاحب المنافع قوله ليس هذا
 ان ليس كون المعنى على تقييد الجزع يعطى بل المعنى محتمل للمارين ان لتقييد
 وتقييد التخي والتزجي بمعنى ان الحال والظرف في صورة التخي وكذا الحال
 في صورة التزجي يحتملان ان يكونا قيدين للجزع وهو الرابع في المثال المذكور
 و اما في كون الظرف المستقر والمستحق قد بينا بالنسبة الى حرف التخي
 وحرف التزجي من حيث كونها مع الفعل فيكون يوم الجمعة في المثال
 في مفعول لا قيمة لعندنا و يكون سرورا حال من الضمير المستتر في عندنا فلا يكون
 ليت ولعل من معنى الفعل العامل في الحال والظرف ويحتملان ان يكونا
 قيدين للتخي والتزجي فيكونان من معنى الفعل وقول المصنف عليه
 وقال البعض قوله ليس هذا ان قول الرضي يعطى بل محتمل للمارين
 حدهما تقييد التخي بالحال والآخر تقييد خبره بالحال وقال الاخر قوله
 بل محتمل للمارين و هما تقييد التخي او الجزع بالحال و انما لم يقل ان المص
 و حروف المشبهة بالفعل بدل قوله وليت ولعل مع ان كلامها ان مع ان كل واحد
 من تلك الحروف يفهم منه ان كل منها معنى فعل كما سبقت الاشارة اليه
 اي الى فهم معنى الفعل من كل منها في جهة او ما عرفت فهم معنى الفعل من كل
 منها كما قال المصنف معنا تحيل للمنى وحرف النداء والتثنية والتثنية
 وقوله للتثنية علة للمنى ان لم يقل قال البعض قوله للتثنية تعليل للمنى في قوله

في قوله و انما لم يقل و حروف المشبهة بالفعل على ان ما عدا هذا
 ليت ولعل ليس بعامل من حيث انه معنى فعل وكأن داخل في حروف التثنية
 لعدم السماع فيه ان فيما عدا هذا و هو ان السماع مما لا بد منه ان السماع
 ولو نوعا ولو للوصلية ان ولو كان السماع نوعا اقول لزوم منه ان كل ما كان
 عاملا قياسا لا بد ان يكون نوعا سماعيا وايضا فهم من كلام المص
 من سباقه وسياقه الى هنا ان اللفظ الواحد من حيث انه عامل لفظي
 يجوز ان يكون عاملا في مختلفين نوعا فافهم وجهه ان حرف النداء
 والتثنية والتثنية محصورات لكنها داخله تحت كل لفظ يفهم منه معنى
 وقيل وجهه ان عدا كأن عاملا من حيث انه حرف التثنية لا انه معنى فعل
 اقول ان كان داخل في حرف التثنية وان وان ولكن وان كانت يفهم
 منها معنى الفعل لم يسمع عليها وقال البعض قوله فافهم اشارة
 الى الجواب بان عدم السماع غير مسلم لان عدم الوجدان لا يدل على عدم
 وقال صاحب المنافع قوله فافهم لعله اشارة الى السؤال وجوابه
 المقدرين واما الاول فمن وجهين فانه اذا تدقق اعمالهما على السماع
 يلزم ان يكونا من العامل السماعي من حيث انهما معنى الفعل ايضا
 فكيف يصح ان يعدها من القياس وانه اذا لم يعمل ما عدا هذا من حيث كونه
 معنى الفعل مع فهم المعنى الفعل منه ينتقض قاعدة كل لفظ يفهم منه
 معنى الفعل فهو التاسع من القياس واما الثاني عن الاول فانا لان لم
 ان تدققهما يستلزم كونهما من السماعي لانها وان توقفا على السماع
 داخلان تحت قاعدة كلية موضوعها غير محصور وهي ان كل لفظ يفهم
 منه معنى فعل فهو عامل تاسع من القياس كما مر اننا كفعل التثنية وانما المذكور
 والذم وعن الثاني ان القاعدة المذكورة مخوية بكيفية الكثرة فلا تنتقض
 بمخالفة النادر القليل وحرف النداء ان ومنه حرف النداء كونه معنى النداء

مفهوما منه لانه من حروف المعاني او لكون معنى ادعو مفهوما من حروف النداء
تد يا زيد راكبا ارادعوه ارادعوا زيدا حال كونه راكبا وحرف اشارة
الى ان قوله التثنية معطوف على قوله النداء ار ومنه حرف التثنية
لكون معنى التثنية مفهوما منه لفظا ار حال كونه ذلك الحرف ملفوظا
مثل زيد قائما كعمرو قائدا ار اسبته زيد قائما بغير قاعد هذا مثال
لما وقع اداة التثنية في المسببة على الاصل ومثل كانه ار زيد اسبته صائلا
ار اسبته زيد باسد حال كونه صائلا هذا مثال لكان ومثال لما وقع
اداة التثنية في المسببة ايذا للتثنية في اول الوصلة قوله
او تقديرا عطف على لفظا نحو زيد اسد صائلا ار زيد كالاسد حال كونه
صائلا وحرف التثنية ار ومنه حرف التثنية لكونه معنى التثنية مفهوما منه
كما مر اننا قوله من مثال لهم الاشارة من قوله هذا زيد يوم الجمعة
امام الامير جالس ببيان لما مر الا انه لا يجمع لكن يستدل بان قوله
كما مر ار يمكن ان ما مر او لكن ان مثال لهم الاشارة يقول ار حين كونه
مثالا لحرف التثنية من جهة كونه معنى فعل قال البعض قوله الا انه ار حرف التثنية
فهو يستدل بان من قوله كما مر ار حين كونه مثال لهم الاشارة مثلا لا
لحرف التثنية من جهة كونه معنى فعل قوله بانه متعلق بالتأويل وحرف التثنية
ار ومنه حرف التثنية لكونه معنى التثنية مفهوما منه كما ولا نحو ما انت بنعمة ربك
بمجنون ار انتني منك اكنون ملا با انت بنعمة وكرمه قال صاحب المنافع
قوله فما انت بنعمة ربك بمجنون فان باء بنعمة ربك متعلق بباء النافية
واما باء بمجنون فلا يتعلق بشئ لكونه زائدا فالجواب انتني بسبب نعمة ربك
منك اكنون ار واقفا ار لم يصيبك ولا يصيبك اصلا ونحو ما انت
بذي علم كاطلا الاول من الآية والثاني من غيرها قال صاحب المنافع قوله وانت
بذي علم كاطلا والتمثيل باعتبار كاطلا فانه حال من انت لكونه مفعولا به في الثانية
في المعنى والحال لان حاصل المعنى انتني العلم منك كاطلا واما كونه حالاً من العلم

من العلم لا يبا عده نكارة العلم صرفا وغيرها ار ومنه غير هذه
المذكورات مما يفهم منه معنى الفعل قوله من مثل ما شئت قائما
بيان لغير كلمة ما استقيا مية ار ما تصنع قائما فهذه المذكورات
قوله من قوله ار اطلق ببيان للمذكورات ومنه كل اسم الى قوله ار اطلق
ار منتقيا الى قوله وغيرها انما تتكلم في غير الفاعل والمفعول به قوله
من ممولات الفعل ببيان لغيرها كالحال كنهذا زيد قائما والنظر
كنهذا زيد في الدار قائما والمفعول به معطوف على النظر كما شئت
ار ما تصنع وزيدا ار مع زيد وعند البعض لا تتصل هذه المذكورات
في المفعول المطلق ايضا ار كما لا تتصل في الفاعل الظاهر والمفعول به
ذكره ار قول البعض او قولنا وعند البعض الى هنا الفاضل العظم
والكل ار كل ما ذكر من معنى الفعل داخل في ضابط كل ار تحت
قاعدة كلية فلا وجه ار اذا دخل الكل في ضابط كل فلا وجه ولا سبب
ولا باعث ولا طريق للاستقامة ار فلا وجه كائنا لاستقامته كل ما ذكر
واللام يحتمل التقليل والصلته في بيان القياس كما سقطوا من القوم
لما فرغ من العامل اللفظي شرع في العامل المعنوي فقال والعامل المعنوي
او لما فرغ المصنف من بيان العامل اللفظي شرع في بيان العامل
المعنوي فقال والعامل المعنوي ار العامل الذي سبب المعنى والعامل
الذي وقع قسما للفظي واللام في العامل للمعنى الخارجي النوعي
الصرحي ما ار عامل لا يكون للسان فيه ار في ذلك العامل حظا من نصيب
لانه ليس بلفظ يتلفظ به ويركب من الحروف ار ما لا يمكن ان يتلفظ بالسان
واما هو ار العامل المعنوي مع يعرف بالقلب قال امام ابيوب الانصاري
قوله وانما هو مع جواب سؤال مقدر فكأنه قيل ان العامل المعنوي موجود
لكن لما نفي وجوده اللفظي فاقى شئ هو جهة يكون من الموجودات فاجابته

في به ضمة زيد بالاعراب فجعل تابعه مرفوعا تارة محلا على لفظ
 وجعل منصوبا تارة اخرى محلا على محل وصار حرف النداء كالعامل
 لها فلا اختلاف باعتبار الاصل لان المتبوع والتابع باعتبار
 متحان في الاعراب وهذا النصب المحلي في المتبوع والنصب اللفظي
 في التابع في هذه الامثلة ومأل الجواب الى المنع المردود وتفصيل
 انه ان اريد باختلاف الحركتين اختلافهما باعتبار الاصل فالمقتضى
 الاستثنائية ممنوعة وان اريد به اختلافهما باعتبار العارض فالمقتضى
 الشرطية ممنوعة والتعبير الآخر فاللزوم ممنوعة والمذكور
 في الشرح بقوله ان الضم الى آخره سند المنع الاول واما المنع الثاني
 فلا يحتاج الى السند لظهور ان الاختلاف باعتبار العارض لا يستلزم
 عدم اتحاد العامل كذا قاله صاحب المنافع قاله في ذلك الجواب بعض المحققين
 وهو الشيخ الشروي او عبد العزيز الشيرازي في حاشية الامتحان
 وقال المحقق في الامتحان في بحث المنادى والاسم الاول والاني
 في الجواب ان هذا الرفع هو رفع العاقل مثلا او ضمة او الرفع العاقل
 لانعدام العامل مثل الجواب ان كذا قاله عبد العزيز الشيرازي في حاشية
 الامتحان الجواب صفة الجر او مثل الجر الذي حصل بسبب الجواب
 جر ضرب بسبب ضب فانه يقول من الرفع الذي لا تحق بسبب العامل
 المفعول لكونه صفة لجر الى الجر فاختلف به احرار العرب لكن لا من حيث
 انه معرب بل من حيث انه جار ضرب وليس هذا الجر من الاعراب على ما ذهب
 والالزم تحقق الاعراب بدو العامل والمقتضى كذا قاله السيكوني
 على الفوري في بحث الاعراب قال وحيد زادة قوله مثل الجر الجوارس
 كقول بعضهم هذا جر ضرب حرب جر ضم الحاء ثم سكون الجيم مضافة
 الى ضرب وهو حيوان مذكور وحرب بالجر صفة جر وقال بعض المحققين قوله
 مثل الجر الجوارس في مثل هذا جر ضرب حرب وجره جوارس لانه صفة مجر وهو

والفتحة المعرب يتبع الحرف الحرف والكلمة الكلمة اما ما قبله لما بعده
 واما ما بعده لما قبله كما قرئ في قوله تعالى فلياة التلث بكسر الهمزة اتباعا
 للام المكسورة قبلها والميم المكسورة بعدتها وقد قرئ ايضا المجدد
 شاذ بكسر الدال اتباعا لكسر اللام في الله والحمد لله بضم اللام اتباعا
 لضم الدال في الحمد ومن قبل الاتباع الجر على الجوار كقول الشاعر
 جرح ضب حرب جر ضرب اتباعا لضب وهو صفة لجر ثم قال صاحب القواعد
 والفتواتر وسقط الجر على الجوار ان لا يقع في محل الاشتباه كما يقال
 جاء غلام امرأة عاقل بالجر على جوار امرأة وجارية رجل عاقل على جوار
 رجل لان الاشتباه التام وحدهما ينفي الالتباس ولو قيل جاء غلام رجل
 عاقل بالجر لكان عاقل بالجر صفة للغلام لم يجوز له وقوعه في محل الاشتباه
 فتدبر ورفع للملائكة اسجدوا سقط على الجر الجوارس ومن رفع للملائكة
 اسجدوا على قراءة النبي جعفر او رفعها مبنية على قراءة النبي جعفر فتدبر
 للملائكة ناطق الى الجر الجوارس كذا قاله عبد العزيز الشيرازي في حاشية
 قوله الاتباع ناطق الى رفع للملائكة اسجدوا كذا قاله عبد العزيز
 الشيرازي في اتباع رفع للملائكة لضم جيم اسجدوا كذا قاله البعض
 اقول الثاني ناطق الى الاول لما عرفت ان الجر الجوارس من قبل الاتباع
 والاول ناطق الى الثاني على طريق اللف والنشر المشوش او على ناطق
 اليهما قال صاحب المنافع قوله للملائكة اسجدوا كل حركة آخر العاقل
 حركة آخر زيد او لتناسبها في الصورة كما ان ضم اخيرا للملائكة لكلمة
 ضم جيم اسجدوا انتهى فاعلم من تقرير هذا صاحب ان جوارس في ان هذا
 الرفع قوله للملائكة وكذا ليس باعراب جر بعد خبر لان هذا ركن وصم
 كونه اعرابا لانه لو كان اعرابا لزم تحقق الاعراب بدو العامل والمقتضى كما قاله
 السيكوني لاننا في انهم ولا بناء بل تابع محل زيد قال صاحب المنافع قوله
 ليس باعراب ولا بناء بل اعراب العاقل حين كون آخره منصوبا فتدبر

وهو المنسوب في العاقل والجرح في الملائكة والتسمية لهذين الرفعين
 أو الرفع الثاني فقط كذا قال الشيرازي قال البعض قوله والتسمية
 اسم تسمية الجرح الجوارين وامثال بالرفع والجرح من الرفع والجرح المسمى بهما
 مجاز أو مجازية للتبني في الشكل كذا قال الشاعر في حاشية الامتحان
 قال صاحب المنافع قوله والتسمية بالرفع والجرح مجاز فيه ماحية والجراد
 ان لفظ الرفع والجرح اللذين اطلقا على هذه آخر العاقل وآخر الملائكة
 وعلى الكسرة الجوارية كما في حديث من ملك ذارحم محرم عتق عليه
 بكسر الميم الاخيرة من محرم مجازان وفي حاشية على الامتحان توجيه آخر
 لهذه العبارة ان شئت فارجع اليها وهذا الجواب بمنع المقدمة الثانية
 فقط والفرق بين المنع الاول لبعض الكمل وبين منع المصنف بالسنن
 وحاصل شدة البعض نفي الاختلاف باعتبار الاصل وتطعيم اختلاف كثر
 اعلموا وبناء باعتبار العارض وحاصل سند المصنف في اختلاف المركبين
 اعلموا وبناء مطلقا هذا من ما ذكر كلامه من كلام المصنف بقية قوله
 سيؤيد الى اخره اشارته الى ان كلام المصنف في العامل المعنى على قول
 المختار وهو قول سيبويه والى دليل سيبويه كما لا يخفى كذا قال صاحب
 المنافع قال البعض قوله وقال سيبويه الى غير ذلك ان قول المصنف في العامل
 المعنوي هو المختار من قال سيبويه جوابا للاختلاف من طرف الجمل
 الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف اذا كان بمنزلة الجزء فالعامل
 يشتمل عليهما من جهة الوصف والموصوف في المعنى فيكون من العامل عاملا
 فيهما من الوصف والموصوف لا يري انك اذا حملت ابناء وفيه ما
 كنت حاملا للابناء والماء فلا اقتضاء للعامل الاخر في الصفة قاله
 من ذلك الجواب ايضا من كما قال الجواب الاول بعض الكمل قال البعض قوله
 قاله في ما قاله سيبويه ايضا من كما قال الجواب الاول بعض الكمل
 النوع الاول من الاثنين رافع المبتدأ والآخر من الاثنين يعمل عمل الرفع فيهما
 والواسطة الموجودة فيهما هو مبتدأ بالفاعل فيكون مبتدأ اليه

و من جهة الجرح بالمسند الى الفاعل في محض كونه جزءا من نية هو مقتضى الاطراف
 وقد عرفت ان معنى العمل على الاقتضاء كذا قاله امام الايتام اما الرفع
 الذي يعمل فيهما من في المبتدأ والجرح وفيه اشارة الى ان اضافة الرفع
 الى المبتدأ والجرح من قبيل اضافة المظروف الى الظرف اضافة معنوية فانهم
 على الرفع قال صاحب المنافع قوله ان ما يعمل فيهما على الرفع هذا تفسير المثال
 يعني ان الرفع صفة المقدور وهو معنى بقرينة تعريف العامل المعنوي فيكون
 التقدير الاول معنى رافع المبتدأ والجرح فيقول الى ما قاله الشاعر لان الرفع
 اذا كان صفة يلزم ان يكون معلوما للمخاطب قبل ايراد الحكم لان الاحوال
 قبل العلم بها اخصر وبعد العلم بها اوصاف فيكون المقصود بالاختيار ربياني
 ذات الفاعل الاول لا يبيانه حال من احواله وهو الرفعية هنا خلاف ما لو كان الرفع
 خبرا بنفسه اذ يكون المقصود ببيانه حال رافعية لما في هذه البيانه ليس مناسبا
 في هذا المحل لان العامل الاول من المعنوي لم يعرف حتى يثبت عن حاله لان المتعارف
 تعريف الشيء ثم ببيانه احواله فاذا قدم رافعية على التعريف ناسب ان يكون المراد به
 بيانه ذاته بوجه ما يكون مناسبا للتعريف بعده فلذلك اوله الشاعر بما في
 وقال الاستاذ وفي هذه اشارة الى ان الرفع صفة وموصوفه مخدوف وموصوف
 معنى فيكون حاصل العبارة العامل الاول من الاثنين معنى رافع المبتدأ والجرح
 فليكون ما فيهما يعمل عبارة عن المعنى وقال البعض كلمة ما فيهما يعمل عبارة
 عن عامل معنوي وقال الاخر قوله ان ما يعمل من العامل الذي يعمل فيهما على الرفع قوله
 لانه من ذلك الرفع او ذلك المعنى او ذلك العامل متعلق لعمل وعلته اس
 وانما يعمل فيهما على الرفع لانه قوله لدخول الاستاذ متعلق بيقضى الالة وعلته لم يقدم
 للمعنى ولذا يلزم الفصل بين الصفة التي هي قوله اللذين يشبهان الفاعل وبين
 هو المسند اليه والمسند في مفهومه ان في مفهوم ذلك الرفع او ذلك المعنى او ذلك
 العامل وهو التخيير عن العامل اللغوية لاجل الاستاذ كما سيجي حيث قال
 لاجل الاستاذ قوله يفتضح ان ذلك الرفع او ذلك المعنى او ذلك العامل جملة خبر ان
 المسند اليه وهو المبتدأ والمسند وهو الجرح اس لانه يقتضيه المسند اليه والمسند
 لدخول الاستاذ في مفهومه لان الاستاذ حالة بينهما وهي طرفاه اولان الاستاذ
 يقتضيه الطرفين قوله اللذين يشبهان صفة للمسند اليه والمسند مع الفاعل فالاول اس

فكون المبتدأ من حيثها بالفاعل وكونه الجرح جزءا منها

ففيه الاول للفاعل وهو المسند اليه كونه اس الاول مسند اليه والثاني اس
وسبه الثاني للفاعل وهو المسند في كونه اس الثاني جزءا ثانيا من الكلام وقدر
في بحث الفعل ان يسهل العمل على الاقتضاء ان عمل العامل مبني على اقتضاء العمل
قال البعض قوله ان مبني العمل على الاقتضاء وعلى اقتضاء الرفع وهو اس الترفع
الاول الذي هو العامل في المبتدأ والخبر كذا في فتح الاسرار او الرفع في المبتدأ
والخبر كذا في ذيق زاده وفي شرح امام الايوب التجريد للكم الذي هو اما مبتدأ
او خبر قال الك في الاول وانما عمل التجريد في المبتدأ والخبر لان التجريد للمبتدأ معنى
يقض الطرف من مسند اليه فوجب ان يعمل فيهما آتيا على الرفع في المبتدأ فلكونه
مشابها بالفاعل من حيث كونه مسند اليه واما الرفع في الخبر فلكونه مشابها بالفاعل
من جهة وقوعه جزءا ثانيا في الكلام وقال امام الايوب قوله التجريد يعني ان معنى كون
المفعول رافعا للمبتدأ والخبر هو تجريد الاعم وتخليته عن ماضية العوامل اللفظية
اس المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر وشبه الجزئية الى الكل
قال عبد الغفور قوله عن العوامل اللفظية من قبيل نسبة الجزء الى الكل انتم كلامه
واعلم ان المراد من المنسوب الخاص ومن المنسوب اليه العام كما في الخ والاشية فلا يلزم
انتساب الشيء الى نفسه وقال بعض الشراح قوله عن العوامل اللفظية شيئا او غيره
بان لا يكون اس بان لا يوجد له اس للام عامل لفظي أصلا اس مطلقا يعني لا يوجد عا ولا واحد
من الافراد فيه روي عن الفاضل الهندسي على ما هو المفهوم بحسب الشرح اس هذا التفسير
مبني على ما الخ فقوله بان لا يكون له عامل لفظي أصلا الخ جواب سؤال مقدر تدغم
وروده هنا وهو ان التجريد عن العوامل اللفظية لا يقتضي عدم وجود عامل أصلا
وهو المراد لان انتفاء الجمع لا يستلزم انتفاء الجنس في حصول ادعاء كون معنى السب
المتفاد من التجريد بحسب العرف محوم السب لا سب العموم فلا يرد فنقول باذن الله
ان ايراد هذا السؤال مبني على الفظة عن قول الخاتمة ان الجمع اذا عرف باللام اضمحل
معنى الجمع فكيف يمكن لكل الافرادى كما عرفت هذا علمت عدم ورود سؤال وعدم احتياج
الى التفكيات التي ذكرها الك في الثالث الخ في هذا قوله بان لا يكون له عامل لفظي
أصلا الخ يعني ان المراد عدم السب لا سب العموم فلا يرد ان التجريد عنها لا يقتضي عدم وجود
عامل أصلا لان انتفاء الجمع لا يستلزم انتفاء الجنس انتهى وسبب الكل المتفاد من اللام
الاستغراقية في العامل يوجب عدم السب اس يوجب ان لا يوجد فيه من العوامل أصلا لا مجموعا ولا واحدا
من الافراد لا يوجب سب العموم اس لا يوجب ان لا يوجد فيه جميع العوامل قال احمد ناز في قوله
بان لا يكون له عامل لفظي أصلا الخ يعني ان صيغة الجمع بمعنى المفرد عرفنا في هذا التركيب وقال بعض
قوله أصلا اشار الى ان المراد عدم وجود العامل اللفظي بل يترك السب الكلي لا يرفع الا الى الكل

كما يدعهم فظاهر الجمع اس العوامل وقال صاحب المنافع قوله بان لا يكون له
عامل لفظي أصلا اشار بهذا التفسير الى فائدتين الاولى ان التجريد
ليس بمعناه الحقيقي وهو بحسب اللغة اخلاء الشيء عن شئ بعد كون الشيء
الثاني موجودا في الاول بل بمعناه المجازي هنا وهو اخلاء الشيء عن شئ
سواء كان بعد وجوده فيه او قبله فظهر من هذا التقرير وجه غير وجه
الاشية لكونه مجازا وهذا إطلاق لهم الخاص على العام والثانية سلب المفهوم
من التجريد السلب الكلي المعبر عنه بعموم السلب لا السلب الجزئي
المعبر عنه بسلب العموم ويرفع الايجاب الكلي وهو المتبادر من تقديم
السلب المفهوم على الجمع المعرف باللام الظاهر منه الاستغراق
وهو نظير لم يقل كل انسان وهو ظاهر في رفع الايجاب الكلي كما تقر
في محله واسرار بهذا التفسير الى ان المراد منه الاول وان كان غير متبادر
من نفس اللفظ بقرينة ان لفائدة في سلب العموم لان مفاده ان لا يوجد
جميع افراد العوامل اللفظية في ذلك الاعم ولا يمكن ان يوجد جميع افراد فيه
حتى يتحدد نفيه ولو كان المراد ذلك لانتقض التعريف بحدوده على حال
جميع افراد الاعم مع دخول بعض العوامل اللفظية عليه فيكون قرينة التفسير
ما ذكر من القرينة اللفظية وفائدته تصحيح التعريف بمنع عدم كونه مانعا
عن اغياره قوله على ما هو المفهوم الى آخره هذا بيانه لما بين عليه الفائدة
الثانية لكن هذا العرف غير ثابت ولا احتياج اليه لان السلب الكلي
يحتل هذا الكلام بحسب اللغة والتركيب وان كان غير متبادر والقرينة
قائمة عليه كما عرفت نعم لو قيل ان بين السب المفهوم من حرف النفي
وبين السب المفهوم من لفظ التجريد فرق بحسب اللغة لان المفهوم
من الاول مطلق السب والمفهوم من الثاني السب الكلي لكانه له وجه
كما يقال جرد بضم الجيم وتشديد الراء المكسورة وبفتح الدال فعل ماض مجهول
من باب التثنية وزيد نائب فاعله عن ثيابه اس زيد قوله فانه اس الثاني
تثنية وبيانه لصورة التثنية في قوله كما يقال الخ يفهم منه اس من هذا المثال
او من هذا التركيب او من قوله جرد زيد عن ثيابه عرفنا اس من جهة العرف العام

انه ان كان لا ثوب ر ار لزيد اصلا ار قطعاً بينه لا وقت الكلام ولا قبله
ولو قال ر المصنف من العامل اللفظي بدل قوله عن العامل اللفظي قال
البعض قوله ولو قال عن العامل اللفظي ار ولو قال هذا اللفظ المفرد بدل قوله
عن العامل لكأن اظهر وجه الاظهرية ان سلب المفرد واستفادته اشمل
من سلب الجمع مثلاً اذا قلت الدار مجردة عن الرجال يجوز ان يكون فيها رجلان او
رجلين ولو قلت مجردة عن الرجل فلا يجوز ان يكون فيها احد اصلاً كما تقر
في علم المعاني فاجاب بحمل السلب المستفاد من التجريد العموم السلب
بقرينة العرف حتى يحصل المقصود وقد ذكرنا هنا لك عدم ورود هذا
السؤال تفصيلاً وهذا ان الجمع اذا عرف باللام اشمل معنى الجمعية
فيكون بمعنى كل الافرادى بمعنى يتناول كل فرد من العوامل فاللفظ التجريد
عن كل فرد من العوامل اللفظية ويكون اشمل وانيد من المفرد فيحصل
المقصود والشارح لما ذهل عن هذه القاعدة توهم وروده هنا
فقال ولو قال له وجه الاخرية وهو ظاهر قال بعض الحاشية قوله
ولو قال من العامل اللفظي لكأن اظهر من العامل اللفظي في اداء المقصود
واخصر منه وجه الاظهرية ان سلب المفرد واستفادته اشمل من سلب الجمع
وجه الاخرية وهو ظاهر فنقول ان ايراد هذا السؤال بينه على الغفلة
عن قول النخاعة ان الجمع اذا عرف باللام اشمل معنى الجمعية فيكون بمعنى
كل الافرادى فاذا عرفت هذا علمت عدم ورود هذا السؤال وعدم
الاحتياج الى التكاليف التي ذكرها الشارح وقال الاخر قوله
ولو قال من العامل اللفظي لكأن اظهر من قوله العامل واخصر منه
فنقول باذن الله تعالى اذا تأملت قول النخاعة حق التأمل لا يرد هذا
السؤال ولا يحتاج الى ارتكاب التكاليف التي ذكرها الشارح وهو
ان الجمع اذا عرف باللام اشمل معنى الجمعية فنصار بمعنى كل الافرادى
فاللفظ التجريد عن كل عامل لفظي وقال الاستاد وجه الاظهرية السلام
عن الوردات والتكاليف ووجه الاخرية وهو ظاهر وقال صاحب
المنافع قوله لكأن اظهر واخصر اما كونه اخصر فظاهراً واما كونه اظهر

فلا ان اذا كان العامل مفرداً فكون لامها للجنس راجح فافادة الكلام السلب
اظهر بخلاف ما اذا كان جماعاً لان كون لامه للاستفاد راجح كما تقدم فافادة
الكلام تحتاج الى القرينة او الى العرف على ما قاله وقال بعض الافاضل
قوله لكأن اظهر بمعنى ان التجريد عن العامل لا يستلزم التجريد عن العامل فاجاب
بحمل السلب المستفاد من التجريد العموم السلب بقرينة العرف حتى يحصل
المقصود ثم ان هذا ر هذا التفسير والجواب بقوله بان لا يكون له عامل
لفظي اصلاً كذا قال البعض قال الاستاد قوله ثم ان هذا ر ادعاء كونه
معنى السلب المستفاد من التجريد بحسب العرف عموم السلب لا سلب العموم
كما زعم الفاضل الهندس واثار الى ذلك الادعاء بقوله بان لا يكون
عامل لفظي اصلاً ففيه رد على الفاضل الهندس وقال الاخر قوله ثم ان هذا
ر هذا الذي ذكرنا مبنى على تجريد التجريد المراد بالاول المعنى وبالثاني
اللفظ فقد يره على تجريد لفظ التجريد الذي في التعريف بمعنى ان التجريد
مجرد عن مقتضاه ر التجريد قوله الذي صفة لمقتضاه ر مقتضاه
الذي هو مقتضاه ر ذلك المقتضى بفتح الضاد سبق الوجود ر سبق وجود
العامل اللفظي او سبق الامر الموجود وهو العامل اللفظي ثم جرد
لما هو المتبادر الى الذهن فيكون المعنى ههنا انه ليس فيه عامل لفظي
اصلاً وليس بعينه انه كانه له عامل لفظي ثم جرد عنه فلا يلزم ر
اذا ضربنا بقولنا بان لا يكون له عامل لفظي اصلاً فلا يلزم خروج عامل
وجزئه لم يبق عليها ر على المبتدأ والخبر عامل لفظي اصلاً وعلى
ان يقال في الجواب عن نقض التعريف وفي التفسير بالامكان اشارة
الى ان الوجود الالهي تكلفاً وتعتقات كما لا يخفى نعم لو قيل ان التفسير
بالمجاز للاشارة الى ان الاصل هو العامل اللفظي لكأن وجهها وجهها
فيكون الاشارة المذكورة فائدة المجاز لا مصححاً للمجاز كما يقتضيه سوق الشارح
حيث اوردته في اثناء الوجود المصحح للمجاز كذا قال صاحب المنافع قال البعض
وفي التفسير بالامكان اشارة الى ان الجواب الالهي ضعيف اذ فيه ارتكاب مجاز
وهو في التعريف غير جائز ان هذا ر اتيان المص لفظ التجريد في التعريف
بمعنى على تنزيل القوة القرينة ومعنى القبولية لمجيء العامل اللفظي او هو القابلية

لمجي العامل اللفظي منزلة الفعل قوله او الامكان معطوف على القوة القريبة او
 او مبني على تنزيل امكان وجود العامل منزلة الوجود او منزلة وجودها
 يعني ان امكان وجود العامل منزل منزلة وجودها فاق بالتحديد كذا
 قال صاحب الكشف في حاشية عليهم الجاني كما يقال حين نظرت اعلى البحر
 او كما نزل امكان السعة منزلة وجودها واتي بالتضييق في قولهم ضيق
 فلان هم البئر اذا خفرت البئر ضيق الفهم او فم ابتداء او ابتداء
 خفر البئر ان قوله ضيق يوزن ان يكون الفهم كبيراً او لا ثم ضيقه وكونه
 اولاً كبيراً يمكن وتوزن هذا الامكان منزلة الوجود فقل ضيق كذا
 فهم من حاشية الهندس ونزل امكانه الكبير منزلة وجوده واتي بالتفسير
 في قولهم سجان الذي صغر جسم البعوض وكبير جسم الفيل كذا قال
 الكشف في حاشية عليهم الجاني قال بعض المشيخين قوله كما يقال ضيق
 وضيق فعل ماض من باب التفعيل فلان هم البئر اذا خفرت ضيق الفهم
 ابتداء يعني ان امكان وجود الكبير منزل وجوده او انه هذا مبني
 على التنبية او تنبيه المص على ان الاصل كان او وجد العامل اللفظي
 وعدل فعل ماض على صيغة المجهول او وعدل عن العامل اللفظي الى العامل
 المعنوي فكانت او الاسم الذي وقع مبتداً او خبراً قوله جرد فعل ماض
 مجهول من باب التفعيل ونائبه المستتر راجع الى الاسم عنه او عن العامل
 اللفظي قوله او المص في معنى قول المص التجريد معطوف على قوله
 او على التنبية او على قوله على تنزيل القوة فهذا داخل تحت قوله يمكن اذ هو
 ضيق لكونه موجبا للتحذف في التعريف او يمكن ان يقال المص كذا
 قال البعض وقال الاستاذ قوله او المص معطوف على مقدر او المص هذا
 او المص التجريد عنها او عن العامل اللفظي اذا وجدت او العامل
 اللفظي واما اذا لم توجد او العامل اللفظي فلا حاجة الى في الاحتمال
 او الى التجريد بل لا يمكن التجريد هذا او خذ هذا البيت وكن من الاشياء
 فان امثاله من سوانح الزمان وكثيراً ما يدخل الزمان عند اذهان

في قوله او المص في معنى قول المص التجريد معطوف على مقدر او المص هذا

عن اذهان الاشياء قال البعض قوله هذا معطوف به لمقدر او خذ هذا
 او احفظ هذا وانما امر بالاختلاف لانه بحث لطيف وفي اكثر النسخ التجرد
 او وقع في اكثر النسخ التجرد او التفسير بتثنية الراء قوله واخذوا عطف تغيير
 للتفسير او التفسير واخذوا عن جنس العامل فيدل على السلب الكلي لا على
 رفع الايجاب الكلي وهو التجرد الاظهر لانه لا يحتاج الى التكاليف المذكورة
 او الى التأويلات المذكورة والاول او التجريد قال الاستاذ قوله وهو
 او اكثر النسخ الاظهر من النسخ الاول او من اقل النسخ لانه لا يحتاج
 الى التأويلات المذكورة والاول او النسخ الاول او في تعريف المجهول
 من قوله المجرى لانه معطوف التجريد لا التجرد فتدبر وموافق لما في نسخ
 من قوله واعلم ان العامل في المبدأ والتجريد هو الابتداء او تجريد الاسم
 عن العامل اللفظي والمراد بالعامل اللفظي الذي هو من اجزاء التعريف
 في ضمن قوله من العامل ما او العامل الذي يعمل بالاصالة قوله بان عمل
 في اللفظ بيان لطريق الاصل او بطريق هو ان يعمل ذلك العامل في لفظ
 الاسم وبان لا يبطل قوله محله او ذلك العامل معطوف لا يبطل وقوله
 غيره او ذلك العامل فاعل لا يبطل قال صاحب المنافع قوله ولا يبطل
 عمله غيره كما في التعليق وبان لا يكون ملحقاً بغيره او ذلك العامل قال
 صاحب المنافع وان لا يكون ملحقاً الى آخره كما في حرف الجر الزائد
 في العمل متعلق للحقا فيدخل او اذا كان المراد بالعامل هذا المعنى فيدخل
 في الحد او في تعريف عامل المبتدأ والخبر هنا او في تعريف النوع الاول او
 في تعريف العامل المعنوي للاسم عامل مثل زيد وعامل مثل حسبك
 في مثل علمت انا لزيد قائم علمت فعل وفاعل واللام ابتداءية وزيد مبتدأ
 وقسم خبره والجملة منصوبة المحل معطوف به لعلمت قائم مقام معنوية
 وفي مثل حسبك درهم فالباء حرف جر زائد غير متعلق بشيء وحسبك
 مجرور به لفظاً وحرفه مجرور بمبتدأ ودرهم مرفوع خبره وجه الجر لما مر
 قوله لصدق التجريد على لقوله يدخل او على له دخول مثل زيد وحسبك

في قوله او المص في معنى قول المص التجريد معطوف على مقدر او المص هذا

في الحد فلا يلزم تواردها العليتين فافهم عن العامل اللفظي المذكور
 وهو ما يعمل بالاصالة بان يعمل في اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون
 ملحقا بغيره في العمل قوله عليه السلام على عامل مثل زيد وصبيك في مثل علمت لمزيد
 قائم ويجوز ان يرتفع متعلق لصدق التجريد قال الاستاذ قوله عن العامل اللفظي
 متعلق بالتجريد قوله بالمعنى المذكور ان وذلك لصدق ملاس بالمعنى المذكور
 انما وهو قوله ما يعمل بالاصالة الى قوله عليه السلام على عامل مثل زيد وصبيك
 في هذا المثال قوله اذ في الاول تعليل لصدق التجريد او علة لصدق التجريد
 ان لان في المثال الاول وهو مثل علمت لمزيد قائم قال البعض قوله
 اذ في الاول تعليل لصدق التجريد ان لان في المثال الاول وهو قوله
 مثل علمت لمزيد قائم ثم قد ابطال التعليق باللام الكائنة في لزيد قوله التعليق
 فاعل ابطال ومفعوله بقوله عمل علمت بالاصالة ان عمل لفظ علمت في اللفظ
 ان في لفظ زيد قائم وعمله ان علمت في المعنى قوله وعمله مبتدأ خبره قوله
 ليس ان ليس عمله باصالي قوله وفي الثاني ان في المثال الثاني وهو مثل
 بحسبك درهم عطف على في الاول قوله البعض قوله وفي الثاني موقوف
 على قوله في الاول ان وفي المثال الثاني وهو قوله بحسبك درهم الباء
 زائدة ملحق بالاصلي ان بالعامل الاصلي في نحو مررت بزيد فلم يوجد فيها
 عامل لفظي يعمل بالاصالة فصدق الحد على زيد وحسبك كذا قاله الشارع
 في حاشية الامتحان كذا ان مثل ما ذكر ففهم من الامتحان في بحث المبتدأ
 واكثر العبارة في حاشية لاجل الاسناد اليه ان المبتدأ ناظر الى المبتدأ
 او اسناده او لاجل اسناد الاسم ناظر الى الخبر قال في الامتحان ففهم لاجل الاسناد
 متعلق بقوله التجريد وانه مفعول له القصيلي يعني ان التجريد انما يكون عبارة
 عن العامل المفرد اذا كان ذلك لتخصيل الاسناد بين جعل المبتدأ مسندا اليه
 وجعل الخبر مسندا وقال بعض المحققين قوله لاجل الاسناد اليه كما في النوع الاول
 من المبتدأ او اسناده الى شيء كما هو في النوع الثاني من المبتدأ وهذا الرفع

وهذا الرفع بيننا عامل في الخبر لا تقتضاه للمبتدأ والخبر على سواء لان التجريد
 يقتضيه الاسناد وهذا يقتضيه المسند والمسند اليه بالتجريد يقتضيه المسند
 والمسند اليه بالواسطة فاقصناهما على سواء كونهما عاملا فيهما على سواء
 والا يلزم الترتيب بلا مرجح وهذا لا يكون فلا يحل عبارة المصنف
 على ان تجريد الخبر للاسناد الى شيء عاملا فيه فانه وهم فلا يخفى ان تعريف
 هذا الرفع صادق على ما قام بالخبر والتعريف الصحيح تجريد المبتدأ
 عن العوامل اللفظية هكذا ففهم من عصم ايجاني وقال صاحب المنافع
 قوله اليه او اسناده الى شيء فالاول ناظر الى رافع القسم الاول من المبتدأ
 والثاني ناظر الى رافع الخبر والقسم الثاني من المبتدأ لما سمي في باههما
 وقال بعض الافاضل قوله لاجل الاسناد اليه ان المسند اليه كما في النوع الاول
 من المبتدأ او اسناده ان اول لاجل اسناده ان الاسم كما في النوع الثاني
 من المبتدأ الى شيء يعني الفاعل وخرج به ان بقوله لاجل الاسناد عن تعريف
 الفاعل المفرد للاسم وهو التجريد عن العوامل اللفظية او عن احد النوع
 الاول للعامل المفرد وهو التجريد عن العوامل اللفظية او عن احد عامل
 المبتدأ والخبر وهو التجريد عن العوامل اللفظية لاجل الاسناد تجريد الاسماء
 المعدودة بلا عطف نحو الف با تا او بالعطف نحو الف وبا واما موقوف
 اول او لهما بها بالعطف نحو زيد وعمرو وبكر او بغير عطف نحو زيد وعمرو
 بكر موقوف اول او لا قوله فانه تعليل لقوله خرج ان لان تجريد ذلك الاسماء
 ليس بعامل فيها قيل قوله الشيخ رضي التجريد عدمي ان امر عدمي فلا يؤثر
 او معدوم له خول السلب في مفهومه ففهم ان عدمي مؤثرا ان فاعلا
 مؤثرا قوله ففهم مبتدأ خبره قوله ليس بمرحى قال البعض قوله ففهم ان عدمي
 مؤثرا في المفعول باعتبار معناه اللفظي ان المؤثر ليس بمرحى فلم يكن عاملا في المبتدأ
 والخبر قوله لعدم صحة كون فاعل الوجودي با ربيع اضافات والمراد من الفاعل
 الفاعل المؤثر ومن الوجودي الرفع قال بعض المحققين قوله لعدم صحة فاعل الوجودي
 الذي هو الاعراب عدميا اذ عدمي لا يؤثر في الوجودي ولان الثاني من المبتدأ

فلا يتصف به العدمي اذ لا يؤثر في الوجودي الذي هو الاعراب اذ الوجودي لا يكون
 اثر العدمي كذا في السيكولة فلا يحس في لا يحس تشبيه العدمي بالوجودي بالفاعل
 المؤثر قوله وتنزيله امر العدمي فيقول على قوله تشبيه امر ولا يحس تنزيهه منزلة
 امر المؤثر فالاولي امر اذا اورد الاسئلة واجبت الى الاجوبة فالاولي
 ان يقصر عن صيغة المضارع المجهول ان يعرف العامل المعنوي الذي هو رافع
 المبتدأ والخبر اذ ان يعرف العامل في المبتدأ والخبر يكون الاكم في صدر الكلام
 في ابتداء الكلام قوله تحقيقا تميز من صدر الكلام وناظر الى المبتدأ
 وقوله او تعد برا عطفه على تحقيقا وناظر الى الخبر قال البعض الاول ناظر
 الى محذو زية قائم والثاني ناظر الى محذو جيبك درهم رواله مثل زيدا بوجه قائم
 واجيب لذلك القائل والمجيب بحمد الفقير او واجيب عنه بان العامل
 مطلقا لفظية او معنوية علامات لتأثير المتكلم فالمراد في الاعراب
 هذا المتكلم والعامل علامات يفهم منها تأثيره في الاعراب المخصوص
 كذا في السيكولة حاشية التقدير لا عذر ان ليس العامل بعد اثرات
 حتى يرد ما يرد وزد والعدم الخاص وهو التجريد عن العوامل اللفظية
 لاجل الاسناد او وهو العامل المعنوي الذي هو التجريد عن العوامل
 اللفظية او وهو العامل في المبتدأ والخبر وهو التجريد عن العوامل اللفظية
 لاجل الاسناد يجوز ان يكون علامة كسقوط الحركة والحرف علامة الجزم
 مع كونه عدما او كسقوط الحركة والحرف فانه علامة الجزم مع كونه عدما
 فقوله والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة جواب سؤال مقدركا انه قيل
 وهو يكون العدم علامة فاجاب انه اذا كان العدم خاصا يكون علامة
 فهمنا خاص وهو التجريد فبصيرورة خاصا كان ذلك العدم كانه موجود
 في المحل والله تعالى اعلم كذا في حاشية سياهية ويرد على ما في التفسير
 الذي جعله من جعل القائل ذلك التفسير اولى من تفسير المصنف ايضا
 كما يرد على تفسير المصنف انه ما جعله القائل اعتبارا من امر اعتباري
 فعد

في قوله تنزيله امر العدمي

في قوله تنزيله امر العدمي

فعد امر الاعتباري مؤثرا امر فاعلا مؤثرا قوله فعد مبتدأ خبره قوله ليس
 قوله لعدم صحة فاعل الوجودي الخارجي الذي هو الرفع بارب اعنات متعلق
 بليس قال الاستاد والمراد بالوجودي الخارجي هو الرفع هنا اعتباريا
 خبر الكون اذا كان اعتباريا فلا يحس تشبيهه امر الاعتباري بالمؤثر امر بالفاعل
 المؤثر فانهم وجهه انه ليس باعتباري صرف بل له تحقق في نفس الامر باعتباري
 معتبرا كذا قال احمد نازي قال بعض محشي هذا الكتاب لعل وجه الامر بالفهم
 ان التجريد فعل وهو التأثير فلا يكون عدما بل العدم لازم وهو التجريد فلا يرد
 ما قيل وقال صاحب المنافع لعل وجه الامر بالفهم ان تشبيه الوجودي وان كان
 اعتباريا بالمؤثر ليس كتشبيه العدمي به مع ان كون الاكم في صدر الكلام ليس
 باعتباري بل امر محقق لان المراد بالمصدر ليس معنى احدثي بل الحاصل بالمصدر
 وهو امر محقق واليه سبق الاشارة في اوائل الكتب محذو زية قائم والرفع الثالث
 من النوعين او العامل المعنوي الثالث رافع الفعل المضارع وهو امر رافع وقوة
 امر المضارع ملابا بنفسه امر لا بالنائب الجازم امر لا بالعامل الناصب
 والجازم الاول ان يزيه عليهما الفاعل ويقول لا بالنائب الجازم والفاعل
 لان المضارع لا يقع موقع الاكم مع فاعله لان الكلام في رافع المضارع لا في رافع جملة
 وان المضارع مع فاعله ليس بمرفوع بشان العامل المعنوي بل مرفوع باوله كقول
 الظاهر من قوله بنفسه فعد هذا فانه ينفك فيما سياتي موقع الاكم امر
 موقعا يليق به ومعنى وقوة موقع الاكم ان يقع موقع جنس الاكم لا ان يقع موقعا
 يصح وقوعهم الفاعل موقعا لانك تقول يضرب الزيدان ولا يصح وقوعهم الفاعل
 هنا نحو ضرب الزيدان لكونه غير مفعول كذا في سيرامي على اللباب قال بعض المحققين
 لهذا الكتاب المراد من موقع الاكم كل موضع وقع المضارع فيه حاليا عن ناصب
 وجازم بعد وقوعه في التركيب سواء كان ذلك الموضع موضع المفرد او الجملة وانه
 لا يلزم ان يكون المراد من موقع الاكم هنا موضع المفرد في الاصل كما اعترف به
 الشارح فيما سياتي حيث قال لانه بعد الوقوع في التركيب لا يخلو عن الجازم
 او الناصب او الوقوع موقع الاكم ففهم منه انه لا يلزم ان يكون موقع الاكم
 موقع المفرد في الاصل فعد هذا فاحفظه فانه ينفك فيما سياتي كوقوعه في
 المضارع خبرا محذو زية يضرب او كوقوعه صفة او كوقوعه حالا نحو جازي رجل

يضرب مثلاً في النصف من خوف جاء في زيد يضرب مثلاً في الحال لان الجملة في قوة النكرة
لان النسبة الى فاعلها مجهول فلا تقع صفة لعلم شخص قال صاحب المنافع في حجة يضرب
صفة بالنظر الى رجل لكونها في حكم النكرة وليست حالاً لكون رجل نكرة وحال
بالنظر الى زيد لكونه مرفوعاً حاصل ان يضرب لا يصح ان يكون حالاً من رجل لكونه نكرة
مرفوعاً وسرط الحال ان يكون صاحب مرفوع او نكرة فخصه كما سيجي ولا ان يكون
صفة لزيد لعدم اطلاق بقية بينهما في التثنية والتثنية قوله لان الاصل تقليل لوقوعه
خبراً او صفة او حالاً لتقليل لوقوع يضرب موقوع ضارب وان كان اقرب في هذه
المواضع الثلاث من موضع الجر والصفة والحال وقوع المفرد لا الجملة فالمفرد
هنا مقابله الجملة كما سيجي في بحث كل منها فان قيل ان ذلك الوقوع اس
الوقوع موقوع الاكم يوجد في الموضع ايضا انما وجد في المضارع او كما يوجد
في المضارع فلم يكره اللام وفتح الميم اصله لما يادخال لام الجارة للتقليل
في ماء الاستفهامية ثم حذف الفها لكثرة الاحتمال في الاستفهام او للفرق
بين ما والاستفهامية والجرية ولم يعكس بان تحذف في الجرية دون الاستفهامية
مع حصول التفرقة به ايضا اذ ليس لها تلك الكثرة من الاكثر احق بالتخفيف
وانما عن شدة اتصالها بحرف الجر حتى صارت كالجزء منه فبرز بالحذف
في صورة المفرد مثل ثم اولان ماء الاستفهامية تامة فيقع الفها كفا
في لقها في حكم الوسط قال بعض المحققين ويدل على كون اللام حرف جر
حذف الف ماء الاستفهامية على القاعدة في حذف الف الاستفهامية عند
دخول حرف الجر عليها وهذا الحذف واجب اذا كانت مجرورة بحرف الجر
ووجهه ان الاستفهام لما كان لها مصدر الكلام لكونها استفهام لزم
تقديمها ولم يكن تأخيرها عنها فقدم عليها وركب معها حتى تكون كلمة
واحدة موصولة للاستفهام لتلايق الاستفهام عن مرتبة المصدر
وحذف الفها ليكون دليلاً على تركيبها مع الجار ولاجل وجوب حذف
الف ما الاستفهامية المركبة بحرف الجر لما حذف الف ما الاستفهامية
جعلت فتحة الميم دليلاً عليها انتهى كلامه الشريف واللطيف لا يرقى ان

21
ان فلم لا يرفع ذلك الوقوع الماضى قلت لا يرفع الماضى من الاصل
فلا يكون في لا يكون الماضى معطوفاً لعل من فلا يكون معطوفاً لجميع
المواضع الا يكون معطوفاً الى موضع واحد منها بعد ان المصدرية وثانيها
اذا وقع بعد الجازم شرطاً وجزاء قال البعض احدهما بعد ان المصدرية
وثانيها بعد الشرط كما سيجي قبل بيان جملة الفعلية والاسمية قال البعض
قد لا يسيح في اوائل الباء الثاني وذلك الوقوع من وقوع المضارع
بنفسه من بياضه وجوهه من المضارع اشار بذلك التفسير الى ان الالف
واللام في قوله الوقوع للتعهد الخارجي الصريح او عوض عن المضارع اليه
على الاختلاف في مصدر مضاف الى فاعله ومفعوله قوله موقوع الاكم انما يكون
ان لا يكون انما يكون ذلك الوقوع الماضى في هذا الباب اذا تجرد عن المضارع
عن النواصب والجزاء فترى ان ذلك التجرد عن النواصب والجزاء بقوله
ان لا يكون فيه من في المضارع ناصب وجازم اصلاً من قطبا بينه وبين
اشار بهذا التفسير الى ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم
لكن المراد عموم تركيب اما باعتبار ان اللام ابطلت معنى الجمعية
فصار تركيباً متغنياً او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم بالعبارة
من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقية المقام واما القول بان العبارة
ان حلت على العدول افا د عموم السلب فغير ظاهر قال البعض قوله
ان لا يكون فيه من في المضارع بيان لطريق التجرد ناصب من عامل ناصب
ولا جازم من وعامل جازم اصلاً من سواء كان الجازم لفظاً او تقدير فلا يرد
في ال بوجه اذ في بعض النسخ انما يكون ذلك الوقوع اذا تجرد عن النواصب
او الجوازم فانه من المضارع قال البعض قوله فانه من المضارع تحليل لكون
في ذلك الوقوع بالتجرد اذ لم يتجرد عنها من النواصب والجزاء وفي بعض النسخ عنها
بغير المفرد المؤنث من عن احدهما يتبع ذلك الوقوع من وقوع المضارع بنفسه
موقع الاكم قوله لعدم دخول ناصب الفعل وجازمه من الفعل متعلق بمتبع
وعلة له على الاكم ففي مثل لم يضرب ولم يضرب لم يضرب واقع موقع

لعدم صحة ضرب لم يضرب ولم يضرب قال بعض المحققين قوله لعدم صحة دخول ناصب الفعل
 وجازمه على الاكم فلي لم يضرب لا يصح ان يقال لم يضرب وكذا ذلك الناصب فيمنع
 يكون ذلك الوقوع اذا جرد عن النواصب والجوازم وانما ارتفع من قبل الرفع
 هو في المضارع فاعل ارتفع او فاعله مستتر تحت راجع الى المضارع ولفظ هو
 تأكيد لذلك الضمير بذلك الوقوع من بوقوعه بنفسه موقع الاكم قوله لان من
 في المضارع تعليل لا يرتفع ومتعلق به حينئذ من حين وقوعه بنفسه موقع الاكم
 يكون في المضارع كالاسم فينتوي المشابهة بالاسم بين يزداد والمثابهة
 بعد المشابهة التي تقتضي تطفل المضارع له في الاعراب كما سبق والافاضل
 فاصلة في الاحوال الثلث كذا في حاشية بعض الفضلاء فاعطى من واذا كان
 كالاسم فاعطى له من المضارع اسبق اعرابه من الاكم من اعرابه التي هو
 اسبق من النصب والجزم لانها بواسطة العامل اللفظية قوله واقواه من
 اقوى اعرابه عطف تفسير لا سبق اعرابه من يكون ذلك الاعراب اقوى من النصب
 والجزم لكونه علامة المسند اليه من الفاعل والمبتدأ اذ هما العدتان في الكلام
 وهو من سبق اعرابه او وذلك الاعراب الذي هو سبق واقوى الرفع
 وذلك من ارتفاع المضارع بذلك الوقوع من وكون العامل في المضارع
 المرفوع وقوعه موقع الاكم او وكون العامل في المضارع الوقوع بنفسه
 موقع الاسم من ذهب البصريين وهو المذهب الذي اختاره المصنف في كثير
 من الاحكام واورد عليه من وقع الايراد عن طريق الكوفيين على مذهب البصريين
 او واورده بعضهم على مذهب البصريين بان كون عامل الرفع
 في المضارع كونه واقعا في موقع الاكم باطل بدليل انه من المضارع يرتفع
 في الرفع قبل الرفع في مواضع يعني انه كما يقع مرفوعا في المواضع التي يقع فيها موقع الاكم
 كذلك يقع مرفوعا في المواضع التي لا يقع فيها من المضارع في تلك
 المواضع موقع الاكم يقول الخليل بن احمد الفراهيدي في كتابه في حاشية الوقف
 على عدم ورود هذا لان نفس المضارع مع قطع النظر عن فاعله في الامثلة
 المذكورة واقع موقع المفرد اي ان وقوع المضارع مع فاعله صله لا يمتنع
 وقوع

هذا الكتاب في

وقوع بنفسه فقط موقع المفرد في الفاعل غير الفعل هنا هو المفهوم
 من قوله بنفسه فلا حاجة فيه الى التعليلات التي ارجعها الشارع كما في الصلة
 من كوقوعه مرفوعا في الصلة او كوقوعه في موقع الصلة نحو الذي
 يضرب لانه موقع الجمل فلا يقال الذي يضرب قال البعض قوله كما في الصلة
 الخ بناء للموضع بطريق التمثيل الذي يضرب فلا يقال الذي يضرب للزوم
 كون الصلة جملة او فانه لا يصح الذي يضرب كما قاله عصم الكافية وكما
 في السين وسوق من وكوقوعه مرفوعا بعد دخول حرف التنفيس
 لما عرفت ان دخولها من خواص الفعل في مثل سيقوم لانه موقع الفعل
 فلا يقال زيد سقام وسوق يقوم من وفي مثل سوف يقوم لانه موقع
 ايضا فلا يقال سوف قائم قال البعض قوله وفي مثل سيقوم وسوف يقوم
 فانه لا يصح وضع قائم مقام يقوم حتى يصح الحكم بوقوع يقوم مقام الاكم
 كما قاله عصم فلا يقال سقام وسوف قائم اذ هما مختصان بالفعل في خبر كاد
 من وكوقوعه مرفوعا في خبر كاد وهذا ايضا من خواصه او وكما في موقع خبر كاد
 نحو كاد زيد يخرج لانه موقع الفعل غالبا لما عرفت فافهم فلا يقال كاد زيد
 خارج وانما خص خبر كاد مع ان خبره كذلك لكون الاصل في كاد ان يكون
 مجردا عن ان وان استعمل مع ان ايضا بخلاف ع في فان الاصل فيه عكس
 ولا يرد المذكور مبني على تقدير خبرية وفي نحو يدخل الزيد من وكوقوعه
 في موضع يمنع وقوع الاكم فيه ولا يجوز في موضع يدخل الزيد من يعبر عنه
 بالكم مفرد بان يقال الزيدان داخل فان المفرد لا يصح ان يكون خبرا عن المنع كذا
 قلله امام الايم في بحث الفعل قال وجيه الدين في حاشية الجاني قوله كما في الصلة
 الخ اما في الصلة فظاهر واما في مثل سيقوم وسوف يقوم فلان حرف التنفيس
 من خواص الافعال واما في خبر كاد فلان خبر كاد يكون فعلا مضارعا ابدا واما في نحو
 يدخل الزيدان فلان المفرد لا يصح ان يكون خبرا عن المنع وقال الاستاذ قوله
 وفي نحو يدخل الزيدان من وكما قبل تشبيه علم الشخص بقريته المثال في نحو يدخل الزيدان
 فانه موقع الفعل لان ما يقال ان الفعل تشبيه بالنظر الى فاعله بخلاف الاكم لانه بالنظر

الى نفسه فلا يقال داخل الزيادة اجيب مع طرف البصر بين الكوفيين
 عن الاول اس عن الايراد الذي وقع بالمثل الاول وهو الذي يضرب او عن نحو
 الذي يضرب او عن المثال الاول وهو الذي وقع الصلة او عن الذي
 يضرب مع عن الواقع في الصلة والآخر اس وعن الايراد الذي وقع بالمثل
 الاخير وهو الذي يدخل الزيادة او عن نحو يدخل الزيدان او عن المثال الاخير
 وهو الذي يدخل الزيادة قوله بانه اس المضارع بيان لطريق الجواب عن الاول
 والآخر فيها اس في الاول والآخر واقع موقع اس موقع الاكم وهذا
 اشارة الى منع قوله لا يقع فيها باننا لا نسلم عدم وقوعه موقع الاكم وقوله
 لانه ان كان يقال اشارة الى سند المنع بعبارة الدليل يمنع انه انما يقع
 اذا لم يخرج قوله الذي مضارب هو بان يكون جوازه مبني على ان مضارب
 خبر مبتدأ وهو الضمير المرفوع حيث كان مضارب خبر مبتدأ مقدم بالجر صفة مبتدأ
 اس ان مضارب خبر للمبتدأ الذي قدم ذلك المضارب عليه اس على ذلك المبتدأ
 فيكون جملة اسمية صالحة واذا جاز ان يقال كذلك يحكم انه وقع موقع مضارب
 قال الاستاذ قوله لانه ان كان تعليل للواقع ومتعلق به او تعليل لوقوعه
 فيها موقعه يقال اس لانه يجوز ان يقال ولانه يصح ان يقال الذي مضارب هو
 صفة هذا القول معني على ان مضارب خبر مبتدأ مقدم بالرفع صفة خبر
 عليه اس على المبتدأ وكذا اس وكذا يقال في تأويل قولنا يدخل الزيدان داخلان
 الزيدان بان يكون داخلان عندنا الى المستتر محذوف ويكون خبر مقدم او الزيدان
 مبتدأ محذوف قال الاستاذ قوله وكذا اس ويجوز ايضا ان يقال او مثل الذي
 مضارب هو يقال داخلان الزيدان مع ان داخلان مع فاعله المستتر خبر مبتدأ
 مقدم عليه قوله ويكفي في جواب من طرف البصر بين السؤال مقدر وهو
 وان كان ما اورده عليهم مجابا لكن يلزم فيه محذور آخر وهو الاختلاف في الاعراب
 فاجاب بقوله ويكفي في قوله قد المضارع موقع الاكم اس في هذه بين الموضفين
 في الجملة وهذا يكفي في تصنيفه المانع وان كان وان هذه للصيغة اي ولو كان
 الاعراب اس اعراب يضرب ويدخل الذي اس الاعراب الذي مع تقديره هما
 معن مع كون يضرب على تقدير مضارب وكونه يدخل على تقدير داخل غير الاعراب مع

او عن طريق الزيادة مع عن الفعل السند الى التثنية

او عن طريق ما اورده عليهم مجابا

مع تقديره اس مع تقدير كل واحد من يضرب ويدخل فعلا فانها حين كونها
 فعلا يرتفعان بالمضارعية وحين تقدير كل منهما لمما يكون مرفوعا بالجزئية
 ولا يضر تأنيدها المفارقة كذا قال امام الايوب في حاشية الجاني في بحث الفعل
 قال السيلولة في حاشية الجاني قوله مع تقديره اس الواقع وقال البعض قوله
 مع تقديره اس مع تقدير الواقع موقعه وقال الاستاذ قوله مع تقديره اس الواقع
 وقوله هما مفعول ثان للتقدير لانه من افعال العكوب اس مع فرضه هما
 غير الاعراب الذي مع تقديره اس الواقع فعلا اس بحسب المقتضى وذلك لان المقتضى له
 على تقديره فعلا هو المثال به التامة وعلى تقديره هما هو الفاعلية حكما وهي
 الجزئية هنا ولذلك جعل اعرابه في مثل زيد يضرب ورأيت رجلا يضرب ومررت برجل
 يضرب على تقديره فعلا الرفع فقط مع جعله على تقديره هما في الاخير من النصب
 والجزم فافهم ^{وهذا هو الذي وقع في الجمل لا انهم} ^{وهذا هو الذي وقع في المثال الثاني وهو} ^{وهو الذي وقع في المثال الثاني وهو}
 سيقوم اس عن سيقوم اس عن مثل سيقوم اس عن المثال الثاني وهو سيقوم
 قوله بان الواقع بيان لطريق الجواب عن الثاني موقع الاكم هو اس الواقع موقعه
 سيقوم مع السين لا يقوم وحده مع انه لم يجر انه يقوم منفردا عن السين
 اس حال كونه منفردا ومجردا عن السين والحال صار السين كالجاء منه جعل
 سوف في حكم السين في كونه كالجاء من متبوعه قال البعض قوله وجعل سوف
 في حكم السين جواب سؤال مقدر كأنه قيل ان سوف ليس كالجاء فاجاب
 بقوله وجعل سوف في حكم السين قوله لكونه اس سوف علة لجعل سوف
 في حكم السين بمضاه اس بمعنى السين لما عرفت وعن الثاني اس واجيب عن الايراد
 الذي وقع بالمثل الثاني وهو كاد زيد يخرج او عن نحو كاد زيد يخرج او عن كاد
 زيد يخرج او عن المثال الثالث وهو كاد زيد يخرج قوله بان الاصل بيان لطريق
 الجواب عن الثالث فيه اس في الثالث وهو عبارة عن خبر كاد اس بان الاصل
 في خبر كاد الاكم بان يقول كاد زيد ان يخرج وعمل عنه اس عن الاكم او عن الاصل
 كما قاله الفاضل الجاني اس وعمل عنه صريحا حيث قيل كاد زيد يخرج لما مر من قوله

وخبره غالباً مضارع بلان المصدرية يعني نظر الى الغالب لا الاقل لانه كالمعلوم
فانهم واما عند اكثر الكوفيين فيد به لان الك في منهم جعل العامل حروف اتين
لانها كما حدث في اول حدث الرفع في اخره كذا في تعليلات صاحب في الاسرار
قال الشيخ الرضي اذ الك في منهم يجعل العامل حروف اتين لانها في اول الكلمة
حدث الرفع بحروفها اذ اصل المضارع اما الماضي او المصدر ولم يكن فيها هذا
الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالة عليها اولى من احالة على العامل
الخطي كما هو مذهب البصريين فالعامل في الرفع في الفعل المضارع
ذلك التجرد وهو التجرد عن النواصب والجوازم ولا يرد عليهم ان الكوفيين
ما في الايرات التي وردت فتذكير الضمير في ورد باعتبار لفظ ما الموصول
قال الاستاذ قوله ما في الايراد الذي او السؤال الذي ورد على البصريين
حتى يحتاج على صيغة المضارع المجهول من باب الافتعال يعني لا يحتاج
الى التعليلات التي بينها الشيخ في نافيها عن الغير بقوله واجيب عن الاول
والاخر الخ في التخصيص في التخصيص عنه والضحية راجع الى ما باعتبار
لفظ الم عا ورد لكن يرد عليهم ان الكوفيين ان التجرد في الفعل المضارع
عما ذكر من النواصب والجوازم قوله حاصل خبر ان قبل التركيب ان قبل
تركيب المضارع مع فاعله واعتباره معه مع ان ذلك التجرد غير عامل فيه
كما في الاسم ان كما حصل في الاسم قبله مثل زيد عمرو بكر خالد قال البعض قوله
كما في الاسم ان مثل التجرد الذي يكون في الاسم قبل التركيب كما في الاسماء المعدودة
فلا بد ان في لابد في تعريف العامل المعنوي للفعل المضارع من قيد هو قوله
لاجل الاستناد بخبر في غير المركب ان يخرج خبره غير المركب كما ان كالتقيد الذي وقع
في تعريف العامل المعنوي للاسم وهو قوله لاجل الاستناد اقول لا يخفى ان هذا مبني
على انه قول عن كون موضوع هذا الفاعل الواقعة في الكلام كما صرح به المصنف
في اول الامتحان ونبه عليه في الباب الثاني في هذه الرسالة بان الانفاذ الموضوع لمعنى اذا لم يقع
كما لا تكون عاقلة والا كيف يرد ما هو خارج عن موضوع الفاعل فلا بد ان في يحتاج الى قيد

خبره واما جمل الشارع قوله لاجل الاستناد قيداً مخرباً للاسماء المعدودة
عن تعريف العامل المعنوي للاسم مبني على هذه الفعلة وقد يجاب عنه ان
عن الايراد على اكثر الكوفيين ان لا يجاب عنه اكثر ان قد يجاب عنه قال
الاستاذ قوله وقد يجاب عنه معطوف على مقدر ان لا يجاب عنه اكثر ان
وقد يجاب عنه ان عن هذا المورد وقال احمد الاطوس قوله وقد يجاب عنه
الخ ضيقه لكنه مبني على كون الفاعل اللازم معيناً على ما اختاره البعض
لا غير معين على ما قالوا كما تقرر في محله ولعل لمثل هذا امر بالفهم قوله بان الفعل
بيان لطريق الجواب عنه وقوله لتوقف فهم معناه ان الفعل متعلق يستعمل
المؤخر في علة له قدم للمصدر وقوله على ذكر الفاعل متعلق لتوقف وقوله
لا يستعمل خبر ان ان لا يستعمل الفعل بدون التركيب وقوله مع الفاعل
متعلق بالتركيب وحاصل الترتيب لا يستعمل بدون التركيب مع الفاعل
لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل فانهم وجه ان هذا الجواب مبني
على تقدير سناد الفعل للفاعل المعين وعلى تقدير لغير المعين فلا يكون
جواباً لانفهام الفاعل من الفعل من غير ذكره فجميع ما ذكرنا الفاء فذلك
طريق داخلية على الاجمال بعد التفصيل ولفظة فذلك مشتقة من فذلك
فان قيل فاعله هذا الاشتقاق لا يكون الفاء فهنا فذلك لعدم دخوله
على ذلك فيقال انه لا يلزم الاطراد والانعكاس في وجه التسمية ومعنى الاستناد
فيه كلما تحقق وجه التسمية تحقق الاسم ومعنى الاطراد فيه انه كلما تحقق الاسم
تحقق وجه التسمية والمتنفي فهنا الاطراد لوجود الاسم بدون الوجه وهو
غير لازم بل يكفي وجود وجه التسمية في بعض افراد الاسم كما في قول الحساب
بعد تعداد شيء فذلك الف او مائة او غير ذلك او يقال انه وان لم يوجد الدخول
ظاهراً لكنه وجه حكماً لان اضافته مجموع الى ما المصرفة بالصلة للمعنى الخارجي
فيكون لفظ مجموع فهنا قائم مقام ذلك فيكون الفاء داخلية على مجموع ظاهر
داخلية على ذلك حكماً فيكون تعريف الفاء كذلك على هذا الجواب فاء داخلية

على الاجمال بعد التفصيل ظاهر او حكما والله اعلم قال صاحب فتح الاسرار
 قوله فمجموع ما ذكرنا فذلك ما ذكر من تفصيل العوامل وقال امام الايوبي
 والفاء في قوله فمجموع ما ذكرنا هي فاء فذلك فان الفاء العالقة ان كانت
 لعطف التفصيل على الاجمال فهي تفصيلية وان كانت لعطف الاجمال
 على التفصيل فهي فاء فذلك كما وقعت ظهورها في مجموع الاشياء التي ذكرناها
 من العوامل ببيانها حال كونها والعوامل جميعا عامل لا عاملة تأمل
 على ما ذكرنا انما قيد ما ذكره المصنفين بهذا القيد لان ما ذكره على ما ذكره
 الشيخ زائد على السنين كذا قال صاحب المنافع قال بعض الحكماء هذا
 الكتاب اقول ليس لهذا القيد فائدة مع انه يؤلف خلاف المراد من ان يكون
 العامل ستين عند المصنفين على ما ذكر الشارح ومثل هذا في قوله في بيده
 على ما ذكرنا فلا تغفل ستون واما مجموع ما في مجموع الاشياء التي ذكره
 في تلك الاشياء من العوامل فذلك كغيره باعتبار لفظ الموصول قوله
 الشيخ عبد القادر بن عبد الرحمن الجرجاني فاعل ذكر وما ذكره من بيده
 الشيخ عبد القادر من العوامل بناء على ما ذكرنا من القوم من العوامل
 قال صاحب المنافع قوله على ما ذكرنا قيد بهذا لان ما ذكره على ما ذكره
 المصنفين فاقص من مائة بل من ستين فائدة ان في قوله ما في تقسيم
 الى قسمين سماعية وقياسية فالسماعية منها احد وتسعون عاملا
 والقياسية منها سبعة عوامل والمقصود منها عدلان فالجمله مائة عوامل
 زاد من المصنفين على ما ذكره الشيخ ونقص من المصنفين منه قال صاحب المنافع
 قوله زاد ونقص من زاد المصنفين شيئا من العوامل على ما ذكره ونقص منه
 اما الاول ونقص ما زاده المصنفين من العوامل فبيده ان في قوله سبعة عوامل
 قوله خمسة منها بدل من السبعة ومبتدأ مختص بيده مقدار كما اشرنا
 انما خبره قوله كائن في السماعي او في العامل السماعي قوله الثلاثة الاخيرة
 مع ما عطف عليه بدل الكل من خمسة او عطف ببيانها في قوله مبتدأ محذوف
 اهي او مفعول اعمى المقيد كذا قال في زيادته في قوله من حروف الجر

الشيخ عبد القادر بن عبد الرحمن الجرجاني

وقوله من حروف الجر ظرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف ان هي
 ويجوز كونه صفة الثلاثة الاخيرة بتقدير المطلق معرفة ان الكاشنة
 او منصوب المحل حال من الثلاثة الاخيرة فانه لكونه مفعولا باللام مفعول
 ان عرفت الثلاثة الاخيرة حال كونها من حروف الجر قوله ولا من ولفظ لا عطف
 على الثلاثة الاخيرة وقوله لنفي الجنس ظرف مستقر صفة لا او خبر مبتدأ محذوف
 او حال من لا على قول وقوله وذا من لفظ ذا عطف على القريب او البعيد
 قوله من كلم المجازاة اعرابه مثل اعراب قوله من حروف الجر قوله واثنان عطف
 على قوله خمسة من واثنان من السبعة كائنان في القياس من العامل القياسي
 احد هي اسم التفصيل وثانيتها مع الفعل وهذا سابع القياس قوله واما الثانية
 وهذا ما نقصه المصنف من العوامل فبيده واربعون من في قوله سبعة واربعون
 عوامل قوله في السماعي خبر مبتدأ محذوف ان هي كائنة في العامل السماعي
 او كلها كائنة في العامل السماعي او هذا من ما نقصه المصنف كائنة في العامل
 السماعي او كله من ما نقصه المصنف كائنة في العامل السماعي قوله ثمانية
 وعشرون بدل الكل من سبعة واربعون ومبتدأ مختص بقوله منها
 ان كائنة من هذه السبعة واربعين قوله افعال خبر للمبتدأ قوله اربعة
 بدل الكل من ثمانية وعشرون ومبتدأ بصفة مقدرة ان اربعة منها من
 من هذه الافعال او من ثمانية وعشرين فعلا خبره افعال المدح والذم
 قوله واربعة عطف على اربعة ان واربعة من هذه الافعال او من ثمانية وعشرين
 افعال المقاربة قوله وثلاثة عشر منها عطف على القريب او البعيد فربيه اربعة
 ثمانية ببيده اربعة اولي افعال الناقصة قوله وسبعة عطف على القريب او البعيد
 فربيه ثلثة عشر ببيده اربعة في اربعة افعال المدح والذم افعال القلوب
 قال صاحب المنافع قوله واربعة افعال المقاربة مثل اربعة افعال المدح والذم
 وكذا قوله ثلثة عشر افعال ناقصة وقوله وسبعة افعال القلوب انتهى يعني اربعة مبتدأ
 بتقدير الصفة ان اربعة منها من ثمانية وعشرين فعلا خبره افعال المقاربة وكذا

قوله ثلثة عشر مبتدأ بتقدير الصفه - او ثلثة عشر منها ^{او من} ثمانية وعشرين
فعلا خبره افعال ناقصة وكذا قوله سبعة مبتدأ بتقدير الصفه - او سبعة
منها ^{او من} ثمانية وعشرين فعلا خبره افعال القلوب ادخل ^{او} المصنف
كلها ^{او} في الافعال الثمانية والعشرين في اول القياس متعلق بادخل
^{او} في اول العامل القياس وهو ^{او} في اول القياس الفعل مطلقا قوله
وثلثة عشر عطف على ثمانية عشر منها ^{او} كائنه من سبعة واربعين
اسماء قوله سبعة مبتدأ بتقدير الصفه - او سبعة منها ^{او من} هذه الاسماء
او من ثلثة عشر اسما خبره اسماء الافعال قال البعض قوله سبعة - او سبعة
من ثلثة عشر فهو مبتدأ بتقدير الصفه - المختصة اذ من المعلوم ان النكرة
الصفة لا تكون مبتدأ وكذا امثاله مما سبق وما سياتي وقد اشرنا اكثرها
ادخلها ^{او} ادخل المصنف اسماء الافعال او الستة في تاسع القياس
^{او} في تاسع العامل القياس وهو ^{او} في تاسع القياس معنى الفعل قوله
واربعة عطف على قوله سبعة ومبتدأ مخصص بقوله منها ^{او من} كائنه
^{او} كائنه من هذه الاسماء او من ثلثة عشر قوله اسماء خبر للمبتدأ ^{او} اسماء
غير اسماء الافعال قوله احدىها بدل الكل من الاسماء الاربعة ^{او} احد الاسماء
الاربعة ومبتدأ خبره قوله عشر ^{او} لفظ عشر قال البعض قوله احدىها
^{او} الاربعة مبتدأ خبره قوله عشر ^{او} لفظ عشر وقال الاخر قوله احدىها
^{او} هذه الاسماء مبتدأ وقوله لفظ عشر خبره اذ اركب ^{او} لفظ عشر
معنى وقت تركيبه مع احد ^{او} مع لفظ احد منتها الى سبعة قوله وثانيها
^{او} الاسماء الاربعة عطف على قوله احدىها كم ^{او} لفظ كم الذي يتعلق
في الاستفهام كناية عن العدد وثالثها ^{او} الاسماء الاربعة - كذا ^{او} لفظ كذا
ورابعها ^{او} الاسماء الاربعة كائين بتثنية الياء وسكون النون ادخلها
^{او} ادخل المصنف الاسماء الاربعة في الاسم التام متعلق بادخل وهو ^{او}
الاسم التام ثامن القياس ^{او} ثامن العامل القياس قوله وستة عطف على قوله
ثلثة عشر في قوله ثلثة عشر منها اسماء ^{او} على قوله ثمانية وعشرون ومبتدأ مخصص

ومبتدأ مخصص بقوله منها ^{او من} سبعة واربعين وقوله حروف خبر للمبتدأ
قوله خمسة بدل الكل من الحروف الستة ومبتدأ بتقدير الصفه -
^{او} خمسة منها ^{او من} الحروف الستة او بدل الكل من ستة ومبتدأ
بتقدير الصفه - او خمسة منها ^{او من} ستة خبره قوله حروف النداء ادخلها
^{او} ادخل المصنف حروف النداء او الخمسة في تاسع القياس وهو معنى الفعل
متعلق بادخل ^{او} في تاسع العامل القياس قوله واحد عطف على خمسة
^{او} واحد من الحروف الستة او من الستة الواو التي بمعنى مع
استعملها ^{او} استعمل المصنف الواو بمعنى مع لكونها متعلق باستعمل
^{او} لكون الواو غير عاملة بناء على الصحيح ^{او} على الفعل الصحيح واما
على قول الغير الصحيح وهو قول الشيخ عبد القاهر فهي عاطفة فلذا
امر بقوله فافهم او امر بها اشارة الى ان عدم صحيح قول الشيخ
بناء على عدم الواو من العوامل لا الوجه ^{او} اشارة الى فهم ما زاد
وتفهم قال صاحب المنافع قوله فافهم لعله اشارة الى ما ذكرنا من وجه
كون ما ذكره المصنف شيئين بزيادة ما ذكر وتنفيص ما ذكر ^{او} الى ان ما ذكره
من العوامل القياسية يصير سبعة فالعامل السماعية ثلثة وستون على ما ذكرنا
والى ان المصنف ذكر من افعال المقاربة اثني عشر وجعلها قسما ثانيا
من الناقصة وذكر من قسمها الاول المشهور خمسة وعشرين فعلا
ناقصة ومن افعال القلوب ثمانية واشار الى ان هذه الافعال المذكورة
ليست بمنحرفة في عدد فكون ما زاده زائدا على السبعة لكن الشارح لم يذكر
هذه الافعال المزيدة لعدم جعل المصنف اياها عوامل مستقلة بل ادخلها
في الفعل بخلاف السبعة السابقة فان كلامها عامل مستقل فلذا عدّه مستقلا
ولا فرغ من بيان العامل وانواعه واقامه اراد ان يشرح في بيان المفعول
فقال الباب الثاني من الابواب الثلاثة والعدد اذا كان على صيغة اسم الفاعل
كقوله فافهم فافهم تصيره وبما عتبار مرتبته فتأمل قوله الذي عليه جيفة
استعمل في باب الفاعل واللام في الباب للعدد الخارجي لتفهم فافهم في باب

الثالثة لان المفرد داخل في الجمع فكان ذكره مسبوقا ومقدما وقرينة العهد
انه علم جزاء فجزء مفعول ثان لعهد قوله من الرسالة متعلق بجزء من الباب
الذي عهد جزاء من الرسالة لفظا تمييز من شبه عهد الى ضمير الموصول وهو
الذي وهو عبارة عن الباب كما استرنا في تفسيرنا اننا والتمييز فيه اس في قوله
الذي عهد لفظا في حكم الفاعل لكونه نائبة في المعنى اس الذي عهد لفظا وكذا
قوله او معنى تمييز من شبه عهد الى ضمير الموصول والتمييز فيه اس في قوله الذي عهد
معنى في حكم الفاعل ايضا لكونه نائبة في المعنى اس الذي عهد معناه كانه في بيان
احوال المفعول كان قيل ان مدخول في الاصل ان يكون ظرف زمان او ظرف مكان
لمتصحح المعنى الحقيقي للكلمة لان في وضع بوضع عام وهو الظرفية المطلقة
الظرفية مخصوصة زمانية او مكانية فيقتضي ان يكون مدخول ظرف زمان
او ظرف مكان والبيان ليس منهما في جيب بان يحمل على المجاز والعلاقة بين
والزمان او المكان مثابة فيكون استقارة والاستقارة في مثل هذا تكون
في الحروف استقارة بتعية عند البعض او تكون في المدخول استقارة مكانية
عند البعض الآخر المذهب الاول مبني على ان البيان اعم من جهة كونه
يحصل بالفاظ هذا الكتاب وغيره وكذلك يكون بالفاظ العربية وغيرها
والعام يشمل على الخاص كما يشمل الظرف على المظروف فينبه السمو العمومي
بالشمول الظرفي المطلق في الاحاطة استقارة معرفة ثم يرسى الى الظرف
المختص الذي هو موضوع له الكلمة في حيث كل كلمة في الموضوعات للشمول
الظرفي المختص ويراد الشمول العمومي استقارة بتعية والمذهب الثاني
انه شبه البيان بالظرف المكان كذلك في الاحاطة بادعاء دخول المشبه في جنس
المشبه به فذكر المشبه واردة افراد المشبه به الغير المتعارفة استقارة
مكانية وكلمة في استقارة تخيلية فاحفظ في كل مقام لا يكون مدخول في
ظرف زمان او ظرف مكان كذا قاله منبغ زاده في حاشية الحسينية قال
البعض فان قلت مدخول في لا بد ان يكون ظرف زمان او ظرف مكان حتى يتحقق
المعنى الحقيقي للكلمة لانها موضوع للظرفية المختصة التي هي من جزئيات

من جزئيات الظرفية المطلقة الكلية وما هنا ليس كذلك اذ مدخولها
وهو البيان ليس ظرف زمان ولا ظرف مكان في جواب ان يحمل هنا على مجاز
والعلاقة بين البيان وظرف الزمان او المكان المثابة فيكون مجاز
استقارة فان جريت في الحروف فهي بتعية وان جرت في مدخولها فهي مكانية
فالاول على ان البيان عام من جهة كونه يحصل بالفاظ هذا الكتاب وغيره
وبالفاظ العربية وغيرها والعام يشمل على الخاص كما يشمل الظرف على المظروف
فيقال في اجراء الاستقارة شبه الشمول العمومي بالشمول الظرفي المطلق
بجامع الاحاطة فرى التشبيه الى الظرفية المختصة الموضوعية لها كلمة في
في استقارة منها كلمة في الى شمول عمومي خاص وهو بيان احوال المفعول
استقارة بتعية والثاني على تشبيه البيان بالمكان في الاحاطة بادعاء دخول
المشبه في جنس المشبه به وذكر المشبه وحذف المشبه به بعد استقارة
للمشبه استقارة مكانية ورمز له بشئ من لوازمه وهو كلمة في فهي استقارة
تخيلية فاحفظ في كل مقام لا يكون مدخول في فيه ظرف زمان او مكان قوله
في بيان تحصيل ادراكاتها اس احوال المفعول معطوف على قوله في بيان احوال المفعول
قال البعض قوله في بيان احوال المفعول ناظر الى قوله لفظا وقوله او في بيان
تحصيل ادراكاتها ناظر الى قوله معنى ولما توقف معرفة المفعول على بيان ما يكون
فعمولا وما لا يكون فعمولا اراد ان يبينها اولا فقال اعلم اولا قوله اس
قبل الشروع في المقصود الذي هو معرفة احوال المفعول اشار به الى ان اولها
ليس بصفة بل هو ظرف كذا قال البعض اراد علم ايها الطالب لمعرفة المفعول
قبل الشروع في المقصود ان الالفاظ وانما قال الالفاظ ليعلم الاقوال الثلاثة
للكلمة والجملة لان لكل الوقوع في التركيب وعدمه الموضوعات المعنى معنى
ان الالفاظ التي وصفت لمعنى سواء كانت لها او فعلا او حرفا قال البعض
خرج بقوله الموضوعات المهملات وبقوله لمعنى حروف الهجاء اذ لم تقع اس
تلك الالفاظ في التركيب مع الغير قال امام الايوب قوله اذ لم تقع في التركيب
اس اذ لم تكن جزءا من التركيب قوله كمال لفاظ المدودة تمثيل وبيان لما لم يقع
في التركيب من الاسماء بيان الالفاظ المدودة ليعلم الاصل من الافعال

والحروف الرومن الحروف مثل زيد غلام دار بكونه الاواخرناظر الى الاسماء
 هل بل قد بكونه الاواخرناظر الى الحروف واما الافعال من حيث انه
 اريد نسبتها الى الفاعل فلا توجد بلا تركيب واما اذا اريد تعدادها مثل
 يضرب يفتح يعلم فتوجد بلا تركيب لانه من الاسماء المعدودة اذ هو
 اعلام لانفسها كذا قال البعض قال بعض الحوكة واما الافعال فلا توجد
 بلا تركيب حين ارادة معناها لاتعداد الفاظها فلا تغفل وقال صاحب منافع
 الاختيار قوله واما الافعال الخ فيه انه ان اريد ان الافعال من حيث انها
 افعال لا توجد بلا تركيب فسلم لكن الحرف من حيث انه حرف كذا لا يوجد
 بلا تركيب وان اريد ان الفعل مطلقا ولو كان مؤنثا بالكم لا يوجد بلا تركيب
 فغير مسلم فيكون الحرف كالفعل في عدم وجوده بلا تركيب من حيث انه حرف
 ويكون الفعل كالحرف في وجوده بلا تركيب من حيث انه مؤنث بالاسم
 كما مر مثاله فالفرق بلا فارق كما مر انما من قوله ان الفعل لتوقف فهم
 على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب معه قال البعض قوله كما مر
 في امره يحتمل ان يكون قول الشارح في اول العامل القياس من ان النسبة
 الى المرفوع مأخوذة في مفهوم الفعل فلا يدبره وانه مرفوع فلذلك لا يوجد
 الافعال بلا تركيب ويحتمل قوله قبيل قول المصنف مجموع ما ذكرنا من ان الفعل
 لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب معه فاما لهما واحد
 في ختم ايتهما شئت لم تكن من تلك الالفاظ معمولية قوله لعدم العامل
 متعلق بلهم تكن وعلة له فانه لو كانت معمولية لزم ان يكون معه عامل ولو كان
 معه عامل لكان مركبا وهنا خلف لانا فرضنا انه لم يقع في التركيب ولان المحمول
 لا بد له من عامل والمفروض عدمه كما لا يكون من تلك الالفاظ عاملة ان انتفى
 المعمولية انتفاء مثل انتفاء العمالية قوله لعدم المحمول متعلق بلا يكون وعلة له
 ان لعدم معمولها قال صاحب المنافع قوله لعدم المحمول الاولى لعدم اقتضاها
 المحمول لانه اذا لم يقع في التركيب بل في العدد لا يرد منها المعاني على وجه يقتضيه
 المحمول وان وقعت لم تكن الالفاظ الموضوعية فيه ان في التركيب حاكمة

حال كونه مستعدة للمعمولية فهي من الالفاظ الموضوعية على ثلاثة اقسام
 ان كانت على ثلاثة اقسام والحاصل ان الالفاظ الموضوعية اما فعل او اسم
 او حرف فالاول مركب دائم والاخيران اما غير واقعة في التركيب او واقعة فيه
 فالاول ليس بعامل ولا محمول والثاني على ثلاثة اقسام القسم الاول ما
 من لفظ مركب او لفظ موضوع لمعنى لا يكون من ذلك اللفظ معمولا اصلا
 قوله لا بالاصالة ولا بالقيام ببيان لفائدة قوله اصلا من لا يكون معمولا
 بالاصالة ولا بالقيام به متناهي للمحمول او لا يكون معمولا بالاصالة ولا بالقيام
 كما قاله امام الايوب قوله من لا يكون له اعراب للفظ ولا تقدير ولا حملا
 من لا يكون لذلك اللفظ اعراب للفظ ولا تقدير ولا حملا تفسير لقوله
 لا يكون معمولا اصلا قوله لعدم مقتضيه متعلق بلا يكون وعلة له ان
 لعدم وجود مقتضى الاعراب وهو توارد المعاني المختلفة او المثلث به
 التامة كما في قسمي القسم الثاني كذا قاله صاحب فتح الاسرار قوله كما
 في قسمي القسم الثاني ببيان للمعنى قال صاحب المنافع قوله لعدم مقتضيه وهو
 توارد المعاني المختلفة او المثلث به التامة وقد تقدم انها يوجد
 في الاسماء والافعال انتم يعني الاول يوجد في الاسماء والثاني يوجد في الافعال وعدم القيام
 من لعدم قيام من ذلك اللفظ المركب مقام ما من معرب وهو الاسم او المضارع
 قال الاستاذ قوله مقام ما ان القسم الثاني وهو الاسم او المضارع يوجد هو
 من المقتضى او الاعراب فيه من ذلك المعرب او في القسم الثاني كما في نوعي القسم
 الثالث كذا قاله صاحب فتح الاسرار قوله كما في نوعي القسم الثالث ببيان
 للمعنى ايضا والله اعلم قطعا فعلم من هذه العلة ان المقتضى للاعراب
 ليس بمختص في الاثنين بل القيام مقام ما يوجد هو فيه مقتضى كذا قال قلت
 فلم لم يبيده في اوائل الرسالة من المقتضى قلت بسبب على اصطلاح الخويين او
 على فلكه كذا قاله ابو بكر ابن الخطيب وهو ان القسم الاول الذي لا يكون
 معمولا اصلا او ما لا يكون معمولا اصلا اثنان من نوعان النوع الاول الحرف
 مطلقا من سواء كان عاملا او لا من او غير عامل بالاتفاق وباتفاق الفريقين
 من المهرية والكوفية قال امام الايوب قوله الاول الحرف مطلقا فانه لا يكون

معمولا اصلا بل هو جنس مبني فانه لو كان معربا لزم قيام مقتضى الاعراب
به ومعنى الحرف غير قائم بنفسه وغير قائم بنفسه لا يقدم به غيره والندح الثاني
الامر بغير اللام يعني امر الحاضر قال صاحب فتح الاسرار مع اطلاق لفظه
في هذا الفن يراد به الامر بغير اللام فتدله بغير اللام قيد تحقيقه للام
منه هو قريب العهد من علم الصرف انه عام للتسمين لانه عام لهما
في ذلك العلم عند البصريين عند طرف مكان بمعنى الحرفة لكن استعمل
للاعتقاد لكون كل منهما في اما محلية المكان فظاهروا اما محلية الاعتقاد
فلنقول الحكم فيه فهو مكان تتركب منه لفظا على الظرفية معقول فيه للنسبة
الحكمية بين المتبدا والخبر او مرفوع محلا خبر مبتدأ محذوف اس هو يعني كونه الامر
مبنيا ولا يكون معمولا اصلا انما هو عند البصريين انما علم بان غير معمول
فانه امر الامر بغير اللام او الثاني قال البعض قوله فانه علة لعدم محو
الامر بغير اللام لما حذف عنه اس عن الامر المذكور الذي اصله المضارع
حرف المضارعة له فاع الا لتباس بالمضارع بعد حذف اللام للتحفيف لكثرة
الاستعمال لان اصل اضرب لتضرب بالتعقيد الفريقيين كذا قال صاحب فتح الاسرار
التي اس حرف المضارعة الخ قوله بسببها متعلق بهما والآية قدم عليه لخصم
والضمير راجع الى الاسم الموصول متعلق اليه اس بسبب حرف المضارعة
صار المضارع متبها للام اس لاسم الفاعل متبها تامة اذا المتبها
التاقصة قد جرد في الماضي ايضا كما فهم في جملتها فانهم على ما مر في اول الرسالة
من قوله فانه متبها به لاسم الفاعل لفظا ومعنى ولسبق لا قوله فاعرب ماض
مجهول نائب الفاعل فيه راجع الى المضارع والجملة معطوفة على جملة صار
والعمل ماض مجهول وقوله فيه وهو متعلق بالفعل والضمير المجرور مرفوع محلا
نائب فاعله وراجع الى المضارع خرج اس الامر المذكور عن المتبها المذكورة
قوله لانه خطاب سببها اس المتبها به الامر متعلق بخرج وعلة له جواب لما
اس قوله خرج جواب لما قوله فاعاد الفاعل عاطفة وعاد ماض فاعله فيه راجع الى الامر
المذكور وجملة معطوفة على جملة خرج الى اصله اس الامر وهو اس اصله البناء
الاصلي وهو السكون قال امام الايوبي قوله فاعاد الى اصله وهو البناء لان

لان الاصل في الفعل البناء فصار الامر مبنيا كما كان قوله وقال الكوفيون
معطوف على ما قبله بحسب المعنى فانه في قوة قال البصريون هكذا وقال
الكوفيون هو اس الامر بغير اللام معرب مجزوم بلام مقدرة منوية فكيف
معمولا وهي اس الامر المقدرة منية عند البصريين قوله ولهذا اس
لكون اللام المقدرة منية عند البصريين اللام فيه متعلق بقوله قالوا اس
البصريون هو اس الامر المذكور مبني موقوف لا مجزوم اس سكون اخر الامر
سكون موقوف وليس يكون جزم كما في او آخر اصحاء الكلمة واما
في معطوف لا و آخر قال السقوط وقفي عند البصريين وجزمي عند الكوفيين
قال صاحب فتح الاسرار قوله وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة
ولا علة لهذا الحكم في اللفظ بل في قول البصريين انه مبني موقوف وسكون
اخره وسقوط نونه بناء ووقف وقول الكوفيين انه مجزوم والسقوط
والسكون جزم واعراب و القسم الثاني من الاقسام الثلاثة التي وقعت
ولا لفاظ فيها في التركيب ما اس لفظ مركب كقوله اس ذلك اللفظ معمولا
دائما قوله اس يكون له اعراب لفظا او تقدير او محلا تفسير لقوله يكون معمولا
باعتبار قيد وهو قوله دائما اس يكون له ذلك اللفظ اعراب لفظا كيضرب زيد
او تقدير كيضرب الفارس او محلا كضرب زيد او محلا كضرب زيد او تقدير
يكون له اعراب لفظا او تقدير او محلا كيضرب زيد ويضرب الفارس وهذه
يضرب وقال البعض قوله اس يكون له اعراب لفظا مثل يضرب زيد او تقدير
مثل ينجي الفارس او محلا مثل النساء يضرب قوله لوجود مقتضى متعلق
لقوله يكون وعلة له اس لوجود مقتضى الاعراب وهو المعاني المختلفة او المتبها
التامة قال صاحب المنافع قوله لوجود مقتضى يراد عليه ان غلام زيد اذا وقع
في العدا كان يقال زيد عمرو بكر غلام زيد بشر وقع غلام في التركيب الاصلاني
ولم يوجد فيه مقتضى الاعراب فلا يكون معمولا مع انه من القسم الثاني واما
ان يكون المراد من التركيب الذي يتحقق معه عامل اللفظ الواقع فيه في عدم القرينة
على هذا التقييد لا يلزم قوله اذا لم تقع في التركيب لم تكن معمولا كما لا تكون عاملة
اذ لا يجوز ان يكون المراد من التركيب في هذه القول فاذا ذكر لا انتقا منه حينئذ بعلام

في التركيب المذكور في الصورة المذكورة لان لفظ غلام في هذه الصورة لم يقع
 في التركيب الذي هو يتحقق معه عامله مع انه عامل وان لم يكن معمولاً وحق
 ان القسم الثاني او ما يكون معمولاً دائماً اثنان ان نوحاً ايضاً ان كان القسم
 الذي لا يكون معمولاً اصلاً. وهذا القسم الاول يعني كما كان القسم الاول اثنان
 قال البعض قوله ان كما لا يكون معمولاً اصلاً اشاراً الى ان معروف ايضاً القسم
 الاول ان يكون القسم الثاني اثنان مثل كون ما لا يكون معمولاً اصلاً وهذا القسم
 الاول ان كان الايدي قوله ان كما لا يكون معمولاً اصلاً ان كان ما لا يكون معمولاً اصلاً
 اثنان الاول ان النوع الاول من الاثنين الاكبر مطلقاً ان سواء كان مفعولاً
 او مبنياً كما ساء الاشارات وغيرها قال امام الايدى قوله الاول ان من الاثنين
 الاسم ان جنس الاسم مطلقاً ان سواء كان مفعولاً او مبنياً كما ساء
 لم ينفى الاصل كالضائر والموصولات فانه ان كان مفعولاً يكون اعراباً لفظياً او تقديرية
 وان كان مبنياً يكون اعراباً محلياً فلا ينفك عن الاعراب اصلاً لكونه حاملاً
 لا محالة لواحد من المعاني المقتضية للاعراب مع حكم وضع ابتدائية سببية
 ومدخلها مسبب عن الحكم السابق قال الدماميني في شرح المغني نقلاً
 عن سيبويه والمازني وجاعة من النجاة قال البعض قوله قال الدماميني
 في شرح المغني عن سيبويه ان روس الدميني عن سيبويه اذا قول اذا استعمل
 بعد يكون معنى الرواية قوله انها معمولية بقول القول ان ان ساء الافعال
 معمولية فليكن لها ان اذا كانت معمولية فليكن الاسماء الافعال موضع ان محل
 من الاعراب واختلفوا ان النجاة في تعيين ذلك الموضع بانها ان ساء الافعال
 مرفوعة المحل على الابتداء ان على انها مبتدأ ولا خبر بل فاعلها ساء
 كما في اقام الزيادة اعلم ان بعض النحاة قالوا ان اقام الزيادة مرفوعة
 خبر مبتدأ مخذوف واصله اقامان الزيادة حذف المبتدأ ووضع الظاهر موضع
 المفضل دفعا للالتباس وبتعريف المحقق التفنا زان وقال الفاضل العصام الابتداء
 من التكلف ان يقال الزيادة مبتدأ خبره اقام ثم تروى المطابقة لكونه على صورة
 المسند الى الفاعل وقال ابن حبيب ومن تبعه ان اقام مبتدأ والزيادة فاعل
 ساء مخذوف كذا قال احمد نازي واختاره ان اختاره كونها مرفوعة المحل
 على الابتداء قوله ابن الحبيب في عل اختاره في ايضا المفضل بناء على قول غير

الاول ان يكون القسم الثاني اثنان مثل كون ما لا يكون معمولاً اصلاً وهذا القسم الاول ان كان الايدي قوله ان كما لا يكون معمولاً اصلاً اثنان الاول ان النوع الاول من الاثنين الاكبر مطلقاً ان سواء كان مفعولاً او مبنياً كما ساء الاشارات وغيرها قال امام الايدى قوله الاول ان من الاثنين الاسم ان جنس الاسم مطلقاً ان سواء كان مفعولاً او مبنياً كما ساء لم ينفى الاصل كالضائر والموصولات فانه ان كان مفعولاً يكون اعراباً لفظياً او تقديرية وان كان مبنياً يكون اعراباً محلياً فلا ينفك عن الاعراب اصلاً لكونه حاملاً لا محالة لواحد من المعاني المقتضية للاعراب مع حكم وضع ابتدائية سببية ومدخلها مسبب عن الحكم السابق قال الدماميني في شرح المغني نقلاً عن سيبويه والمازني وجاعة من النجاة قال البعض قوله قال الدماميني في شرح المغني عن سيبويه ان روس الدميني عن سيبويه اذا قول اذا استعمل بعد يكون معنى الرواية قوله انها معمولية بقول القول ان ان ساء الافعال معمولية فليكن لها ان اذا كانت معمولية فليكن الاسماء الافعال موضع ان محل من الاعراب واختلفوا ان النجاة في تعيين ذلك الموضع بانها ان ساء الافعال مرفوعة المحل على الابتداء ان على انها مبتدأ ولا خبر بل فاعلها ساء كما في اقام الزيادة اعلم ان بعض النحاة قالوا ان اقام الزيادة مرفوعة خبر مبتدأ مخذوف واصله اقامان الزيادة حذف المبتدأ ووضع الظاهر موضع المفضل دفعا للالتباس وبتعريف المحقق التفنا زان وقال الفاضل العصام الابتداء من التكلف ان يقال الزيادة مبتدأ خبره اقام ثم تروى المطابقة لكونه على صورة المسند الى الفاعل وقال ابن حبيب ومن تبعه ان اقام مبتدأ والزيادة فاعل ساء مخذوف كذا قال احمد نازي واختاره ان اختاره كونها مرفوعة المحل على الابتداء قوله ابن الحبيب في عل اختاره في ايضا المفضل بناء على قول غير

بناء على قول غير القدم حيث قال ومحلها رفع بالابتداء لانه وما بعده اسمان
 جردا عن العوامل اللفظية ليسند احدهما الى الآخر كقولك اقام الفعل
 وكونه واقعاً موقع الفعل لا يمنع الاعراب الا ان اقام وان كان واقعاً
 موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابتداء قوله لانها متعلق لا ختار وعلة
 قال البعض قوله لانها متعلق حكم مع ملاحظة قيوده وعلة له ان اسماء الافعال
 هي اسماء مجردة عن العوامل اللفظية وكل اسماء كانت مجردة عنها فوجب
 ان يحكم عليها بالابتداء او وما هو مجرد عن العوامل اللفظية يجب ان يحكم عليه
 بالابتداء فوجب ان يحكم على اسماء الافعال بالابتداء ان يكونها مبتدأ
 قال البعض قوله فوجب ان يحكم بالابتداء ان اذا كانت مجردة عن العوامل
 فوجب ان يحكم على اسماء الافعال بكونها مبتدأ ورد ان ذلك الاختيار
 او رد اختيار ابن الحبيب او رد الحكم بالابتداء او وقع الرد على ابن الحبيب
 قوله بانه ينبغي لطريق الرد ينتقض به ان يحكم الفعل المدلول عليه بهي الافعال
 حينئذ ان حين كون اسم الفعل مرفوع المحل على الابتداء اجماعاً يعني ان تعريف المبتدأ
 غير صادق على اسم الفعل مع انه من افرادة قال الاستاذ قوله ينتقض به ان يحكم بالابتداء
 حينئذ ان حين كونها مجردة عن العوامل اللفظية اجماعاً اذا المبتدأ هو الاسم المجرد
 عن العوامل اللفظية مسنداً اليه او الصفة الواقعة بعد الشيء او المقتضاهم رافعة لظاهر
 وسمي ولافال ليس مندرجاً فيه وهو ظاهر اولي مسنداً اليها ولا صفة واقعة
 بعدها بل هي مسندة والمبتدأ مسند اليه لانه ذكر في تعريفه كونه مسنداً اليه فخرج عن تعريف
 المبتدأ وقال صاحب المنافع قوله ينتقض به حينئذ تعريف المبتدأ اجماعاً ان ينتقض تعريف
 القميين من المبتدأ اذا خذ في تعريف القسم الاول المسند اليه ولا شيء من اسماء الافعال
 مسنداً اليه بل يكون مسندة دائماً واخذ في تعريف القسم الثاني الصفة ولا شيء منها
 صفة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من التعريفين تعريف افرادة المشهورة او بان التعريفين
 مبنيان على مذهب من لم يجعل اسماء الافعال مرفوعة على الابتداء وقال الرافعي قياسها
 ان قياس ابن الحبيب اسماء الافعال على اقام قوله قياسها مبتدأ خبره قوله مع الفارق

الاول ان يكون القسم الثاني اثنان مثل كون ما لا يكون معمولاً اصلاً وهذا القسم الاول ان كان الايدي قوله ان كما لا يكون معمولاً اصلاً اثنان الاول ان النوع الاول من الاثنين الاكبر مطلقاً ان سواء كان مفعولاً او مبنياً كما ساء الاشارات وغيرها قال امام الايدى قوله الاول ان من الاثنين الاسم ان جنس الاسم مطلقاً ان سواء كان مفعولاً او مبنياً كما ساء لم ينفى الاصل كالضائر والموصولات فانه ان كان مفعولاً يكون اعراباً لفظياً او تقديرية وان كان مبنياً يكون اعراباً محلياً فلا ينفك عن الاعراب اصلاً لكونه حاملاً لا محالة لواحد من المعاني المقتضية للاعراب مع حكم وضع ابتدائية سببية ومدخلها مسبب عن الحكم السابق قال الدماميني في شرح المغني نقلاً عن سيبويه والمازني وجاعة من النجاة قال البعض قوله قال الدماميني في شرح المغني عن سيبويه ان روس الدميني عن سيبويه اذا قول اذا استعمل بعد يكون معنى الرواية قوله انها معمولية بقول القول ان ان ساء الافعال معمولية فليكن لها ان اذا كانت معمولية فليكن الاسماء الافعال موضع ان محل من الاعراب واختلفوا ان النجاة في تعيين ذلك الموضع بانها ان ساء الافعال مرفوعة المحل على الابتداء ان على انها مبتدأ ولا خبر بل فاعلها ساء كما في اقام الزيادة اعلم ان بعض النحاة قالوا ان اقام الزيادة مرفوعة خبر مبتدأ مخذوف واصله اقامان الزيادة حذف المبتدأ ووضع الظاهر موضع المفضل دفعا للالتباس وبتعريف المحقق التفنا زان وقال الفاضل العصام الابتداء من التكلف ان يقال الزيادة مبتدأ خبره اقام ثم تروى المطابقة لكونه على صورة المسند الى الفاعل وقال ابن حبيب ومن تبعه ان اقام مبتدأ والزيادة فاعل ساء مخذوف كذا قال احمد نازي واختاره ان اختاره كونها مرفوعة المحل على الابتداء قوله ابن الحبيب في عل اختاره في ايضا المفضل بناء على قول غير

في قياس مع الفارق قوله أو معناه أو مع قائم أثبات يكون القياس مع الفارق
 معنى الاسم وأما مشابهة وان هذه للوصلية أو واثباته قائم الفعل لكونه
 الاستفهام بالفعل أولى كما ينبغي بخلافها في أسماء الأفعال قوله إذ ليس فيها
 أو أسماء الأفعال أثبات للمخالفة قوله من معنى الاسم ببيان الشئ على من جاز
 تقديم شئهم ليس بل انتقل من معنى الاسم إلى معنى الفعلية قوله ولا عبرة
 باللفظ جواب سؤال مقدر كأنه قيل ان لفظها كلفظ قائم في اقام في القياس
 في بيت في جواب بقوله ولا عبرة باللفظ كما في شئهم أو كما لا عبرة باللفظ في شئهم
 تفطير لا تمثيل في قوله أو في قول المنذر حين رأى المعيدى واستمره وقد بلغ اليه
 من كلامه شئهم بالمعيدى خبر من ان شأه أو المعيدى قوله فانه أو شئهم بتفطير
 للتفطير بقوله كما في شئهم مبتدأ لكونه أو شئهم بمعنى المصدر لان معناه سماعه
 كما ينبغي وان كان وان هذه للوصلية أو ولو كان لفظه أو شئهم فعلا
 فاقم الفعل اذن ككاف ذلك قوله بل جملة عطف على فعلا من قبيل عطف الكل على الجزء
 أو حكم على أسماء الأفعال بانها منصوبة المحل قوله بأفعال محذوفة متعلق بمضوية
 على المصدرية أو على انها أو أسماء الأفعال مفعول مطلق لأفعال محذوفة
 فرويد زيدا مثلا أو ففيع رويد زيدا مثلا في تقدير اوداد زيدا أو قال
 عهد والى وللخوين في موضع رويد في رويد زيدا مذهبان احدهما انه في موضع
 على المصدر كأنه قلت اوداد اوداد والثاني ان يكون في موضع رفع
 على المبتدأ والصير المستتر فيها فاعل سادسة الجزر كما في اقام الزيدان والثاني
 هو الوجه لان الاول لا يكون هم فعل وهو خلاف الاجماع ورد أو رد الحكم
 بكونها منصوبة المحل صاحب الرد الشيخ زينة يعني ولذا اردده الرضى قوله بان تقدير
 الأفعال قبل أسماء الأفعال ببيان لفظي الرد ببيان أو تقدير الأفعال كونها أو أسماء
 المصدر مضاف الى اسمها أو الأفعال أو الأسماء التي معانيها معاني الأفعال وكونها
 مبنية بل يوجب أو تقدير الأفعال كونها أو أسماء الأفعال مصادر غير منفرد على وزن
 مساجد معربة كقيا ورعيا قوله أو لا موجب تحليل لقوله يوجب باعتبار قيد معربة
 للبناء أو لبناء أو أسماء الأفعال حينئذ أو حين كون أسماء الأفعال منصوبة المحل
 بأفعال محذوفة قوله لان معنى الفعلية علة لعدم الموجب أو علة لقوله بياخ قال

أو لا اعتبار باللفظ

في تقدير الأفعال

قال البعض قوله لان معنى الفعلية متعلق لقوله بياخ وعلة له اى علة
 أو معنى الفعلية للأفعال المقدرة العامة في أسماء الأفعال لا كلها
 ليس معنى الفعلية لأسماء الأفعال وان قال بعضهم أو الجماعة من الخاة
 قال صاحب الهادي والواو الداخلة على اية ولو اوصليتين الحال عند الجمهور
 وللحظ في مقدر نقبض للمذكور عند الجرمي وللاعتراض عند بعض الخاة
 سواء توسطت بين اجزاء الكلام أو تأخرت أو وحكم بهذين الاعرابين
 لذلك ولو قال بعضهم وهم أو بعضهم المحققون من الخوين على ما نقله
 أو كونه ذلك البعض وهم المحققون مبني على الكلام الذي نقله ابن مالك فاعمل
 وهو تأكيد ابن هشام قوله أو الجمهور عطف على المحققين من قبيل العام على الخاص
 أو وهم الجمهور على ما نقله أو كونه ذلك البعض وهم الجمهور مبني على الكلام
 الذي نقله ابن هشام فاعمل نقل الثاني وهو أو قول ذلك البعض أو ما
 المختار عندنا أو عند ابن مالك وابن هشام وقال الدماميني هذا أو
 ما قاله بعضهم أو قول البعض وهو انه لا محل لها من الاعراب مذهب الاغشي
 لا محل لها أو لأسماء الأفعال من الاعراب قوله لكونها متعلق بلا في لا محل
 لغهم معنى الانتفاء منه والصير راجع الى أسماء الأفعال أو لكونها معناه
 ملا بها بمعنى الفعل مبني على ما هو المختار أو على القول الذي اولى المذهب
 الذي هو المختار عنده أو عند المصنف وعند الشيخ الرضى كذا في فتح الأشرار
 كما سبق في جمع أسماء الأفعال حيث قال اصله أسماء معاني الأفعال كذا ذكره
 في الامتحان قال الاستاذ قوله كما سبق في بيان مقتضى الاعراب حيث قال المص
 وفي الأفعال المشابهة التامة للآدم وهي في المصادر فقط لان سائر الأفعال
 قوله ونائية عطف على معنى الفعل أو وكونها نائية متناهية من باب الفعل
 بحيث لا يقدر من التقدير أو بحيث لا يقدر الفعل أصلا أو قطعيا ولذا أو
 لكون معناه معاني الفعل وكونها نائية منابه قال البعض قوله ولذا أو لكونها
 معنى الفعل ونائية متناهية بنيت هي أو أسماء الأفعال كالفعل أو كما بنى الفعل
 ان الاصل فيه البناء وحكموا بان الاصل في الأفعال كلها البناء لان الفعل لا يقع فاعلا

قال البعض في اعتبار المضاف

ولا مفعولا ولا مضافا اليه وانما اعرب منها ما اعرب كالضمير في قوله وهو
المشابهة التامة للمعرب كذا في الفلاح على المراح قوله وعلى ضمير الفصل مفعول
على قوله على المراح والافعال هي حجة حكم على ضمير الفصل قبل قوله وعلى ضمير الفصل
جواب سؤال مقدر كأنه قيل انتم قلتم ان كل اسم وقع في التركيب يكون مفعولا
دائما وان ضمير الفصل واقع في التركيب مع انه ليس بمفعولا فاجاب بقوله
وحكم على ضمير الفصل اني اعلم ان فائدة ضمير الفصل ثلثة الاول لفظه وهو
الاعلام من اول الامر بان ما بعده خبر لا تابع ولذا سمي فصلا لانه فصل بين الخبر
والتابع وعما دلالة يفتقر عليه معنى الكلام واكثر الفهمين يعبر عن ذكر هذه
الثلثة وذكر التابع اولى من ذكر اكرمهم الصفة لوقوع الفصل تحت انت
الترتيب عليهم والضمائر لا توصف والثاني معنى وهو التوكيد ذكره جماعة
وبنوا عليه انه لا يجاب مع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هذا الفاضل وعلى ذلك
سماه بعض الكوفيين دعامة لانه يدغم به الكلام من تقوى وتؤكد والثالث
معنوس انما وهو الاختصاص وكثير من البيايين يقتصر عليه وذكر الزمخشري
الثلثة في واولئك هم المفلحون فقال فائدة في ان الورد بعد خبر لا صفة
والتوكيد والايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمند اليه دون غيره كذا في معنى
وهو ان ضمير الفصل ما ارى الضمير الذي يقع بين المبتدأ والخبر اذا كان الخبر مفعولا
من وقت كونه معرفة اذ لا لتباس انما يوجد فيها دون النكرة لاستظهار الخطابة
بين النعت والمنعوت في التعريف او اذا كان الفعل من لفظه افعول متعللا من
خبر كان زيد هذا افضل من غيره لا لحاقه بالمعرفة لاستتاع دخول اللام
عليه مع التعلق به ولو دخل ولو هذه الوسيلة عليهما من المبتدأ والخبر
عامل تاسخ يعني يقع بينهما ولو دخل عليهما عامل تاسخ مع نواسخ المبتدأ
والخبر سمي هذا الضمير من اقام الضمائر به اي بالفصل قوله لفصله
اي ضمير الفصل متعلق لشي وعلة له اي لتمييزه بين كون ما بعده من ذلك الضمير
تعتا وخبر آية بعض المواضع وهو الذي التباس الخبر بالنعت كما اذا وافق اعربا
عند زيد هو القاعم قال صاحب فتح الاسرار وسماه البصريون فضلا للفصل

للفصل المذكور والكونيون عا دأ من عماد البيت لكونه حافظا لما بعده على الجزية
لا يسقط عنها كالعماد للبيت يحفظه عن السقوط نحو كان زيد هذا القاعم قوله
بالحرفية متعلق بلفظ حكم المفهوم من العطف اي وحكم على ضمير الفصل
بالحرفية وانما حكم على ضمير الفصل بالحرفية لدلالة اي ضمير الفصل على معنى
غير مستقل بالفهم وهو اي ذلك المفعول رفع اللبس اي رفع التباس الخبر
بالصفة فلا يكون اي فلدلالة على معنى غير مستقل لا يكون ضمير الفصل قال
الاستاذ قوله فلا يكون تفرع على قوله لدلالة على معنى غير مستقل وقال الآخر
قوله فلا يكون اي اذا كان دالا على معنى غير مستقل فلا يكون ضمير الفصل مفعولا
اصلا اي لا اتصال ولا نيابة يعني فيكون داخل في جنس حرف الذي لا يكون
مفعولا اصلا فضلا عن كونه اي ضمير الفصل مفعولا دائما اي مستمرا قوله وتسمية
بالضمير الخ جواب سؤال مقدر كأنه قيل انه اذا حكم عليه بالحرفية فيكون
من اقسام الحرف مع ان الضمير من اقسام الاسم فلم يسم بالضمير فاجاب
بقوله وتسميته بالضمير اي وتسميته ضمير الفصل بالضمير لكونه اي ضمير الفصل
على صورته اي الضمير قال البعض قوله وتسميته اي ضمير الفصل جواب سؤال مقدر
وهو ظاهر بالضمير مع ان الضمير هم وضمير الفصل بخلافه لكونه اي ضمير الفصل
متعلق لشي وعلة له خلافا لبعضهم اي لبعض البصرية وهو اي ذلك البعض
بعض البصرية يعني ان ضمير بعضهم راجع الى البصرية لا الى الكوفية اي خالف ذلك
البعض البعض الذي ذهب الى الحرفية حذف الفعل مع فاعله لدلالة المصدر عليه
ثم لما وقع الابهام في الفاعل اعيد باللام الكسرة وجعل صفة المصدر لتبيين فاعله
اي خلافا ثابتا للبعض ولا يقال ان المصدر يجب حذف فعله ويكون تابعا عنه
فلا يوصف كما لا يوصف المنعوب عنه وهو الفعل لا نقول هذه الخوسنة الله اي الله
سنة حذف فيه الفعل وجوبا وقيم المصدر مقامه واصنف الى الفاعل مع ان الفعل
لا يضاف والثاني لا يكون في حكم المنعوب عنه من كل وجه كذا في فتح الاسرار قوله
فانه قيل للحكم المستفاد من قوله خلافا لبعضهم اي لان ذلك البعض يقول انه اي
حكم بان ضمير الفصل هم اي لا حرف لا محل له من الاعراب اي لكن لا محل لذلك الاسم

من الاعراب فيكون بعض الاعم لا يكون معمولاً فينتقض قولهم كل اسم معمول ولذلك
قال المصنف في الامتحان هذا اسم معدوم المحل لذلك الاعم بغيره لعدم بطلان
عدم المحل من الاعراب في الاعم لانه معمول دائماً فلا يخلو عن الاعراب ولو خلا
لوجود مقتضيه قوله وما كان السابق الى وهو ضمير الفصل متمم لقوله
واما اللام الداخلة على الصفات في الاسماء واللاحق وهو اللام الداخلة على
حرف قل لبعض قوله واللاحق لهما من قبيل عطف الشئين بحرف واحد على معنى
عامل واحد صورة اسم سمية السابق وحرفيه اللاحق من جهة الصورة
او بحسب الصورة قوله بنه اسم اراد التبيين جواب لما على المفارقة
بين السابق واللاحق بتغيير الاسلوب وهو على اللام الداخلة قال بعض
قوله بتغيير الاسلوب والاسلوب ان يقول وعلى اللام الداخلة الى فقال
ان المصنف عطف على بنه عطف سبب على سبب واما اللام الداخلة
على الصفات قوله من سمي الفاعل والمفعول ببيان للصفات قوله واجمع
اسم واثبات الجمع جواب سؤال مقدر كأنه قيل اذا كان المراد منها سمي الفاعل
والمفعول فلم قال على الصفات ولم يقل على الصفات مع ان اقل الجمع عند العربية
ثلاثة و الكتاب من العربية فان قيل هكذا اجاب بقوله واجمع بالنظر
الى الانواع اس الى انواع سمي الفاعل والمفعول كالثلثة والرابع
واوزان المبالغة او بالنظر الى الافراد اس الى افراد سمي الفاعل والمفعول
قال البعض قوله واجمع اس وذكر الجمع بان يقول على الصفات بالنظر
الى الانواع من مبالغة سمي الفاعل ومن مبالغة سمي المفعول وسمي الفاعل
وسمي المفعول من غير مبالغة كذا في الحاشية ويحتمل ان يكون المراد
بالانواع صيغ الثلثة والرابع والسادس او الافراد عطف
على الانواع اس او بالجمع بالنظر الى الافراد اس بالنظر الى صيغها المطردة
والمواد وقال صاحب فتح الاسرار اراد بالصفات سمي الفاعل والمفعول
بارادة ما فوق الواحد والانواع او الافراد لان اللام الداخلة على الصفة

على الفارقة
على الاسلوب
بنه

على الصفة المشبهة وهم التفضيل حرف التعريف بالاتفاق لعدم تأويلها
بالفعل لكون الاول للشئ والثاني للزيادة قوله فقال جواب اما ان قال بعضهم
ان بعض النحاة وهذه اس ذلك البعض ابو عثمان الحارثي والاعراب
بكر الميمية ونحوها فانه ان كان المراد بالفعل الاعتقاد الجازم فهي
بكر الميمية وان كان المراد به الاعتقاد الرابع اعني بمعنى الظن فهي مقتو
والصغير المنسوب راجع الى اللام في ذلك البعض ان اللام المذكورة
حرف تعريف يرفع حرف التعريف للاسم موصول كغيرها من كسر الدخلة
عليها اس كلام غير اللام الداخلة على الصفات كالرجل والحسن والفرس
قال الاستاذ قوله اس كسر الدخلة عليها اس كلام غير اللام الداخلة على الصفات
كاللام الداخلة على الصفة المشبهة فانها حرف تعريف اتفاقاً ووجه المازة
والاعراب اجراء الاعراب المقتضى لما دخل على المحل باللام على الصفة
فلكان اللام لهما موصولاً لكأن الاعراب صفة ولا يجري على الصفة كذا قال
عصام الكاظمي وقال البعض قوله كسر الدخلة عليها اس كسر اللام الداخلة
على الصفات وقال بعض الافاضل قوله كسر الدخلة عليها اس كسر اللام
التي دخلت على الصفات فتكسر اس اذا كان اللام الداخلة على الصفات حرفاً
فتكسر اس هذه اللام او اذا كانت حرفاً فتكسر اللام المذكورة فما اس
القسم الذي لا يكون اس ذلك القسم معمول لا اصل من لا اضافة ولا تسمية
بل المفعول حينئذ اس حين كون اللام الداخلة عليها حرف تعريف او حين كونها
حرفاً مدخولاً فيها اس هذه اللام وقال بعضهم ان اكثر النحاة وهذه اس ذلك
الاكثر غير المدخلة في ولا اضافة وهذه اس هذه اللام
اس موصول لا حرف اس لا حرف تعريف قال الاستاذ وتحت الجهد
بمعنى المفعول ليعرفوا اطراف المبالغة بان معتمد على موصوف مخدوف
قوس الدالة عليه واللام امكن الرد على الاضغاث بصحة ضارب زيد عمر
لانه ايضا معتمد على موصوف مخدوف قال الرضا الخلف في اللام التي لم تكن
للمعتمد واما اذا كانت له كما جاء في زيد ضارب فالرمت الضارب فلا كلام
في حرفيتها وفيه نظر لان هذا انما يتم لو لم يكن الموصول للتعريف العهد والتحقيق

ان الاقسام الاربعة للتعريف تجري في الوصول كذا في بعض الكافية
 يعني التي في المفرد المذكور او التي في المفرد الموصوف قال بعض المحققين
 قوله في المذكور ان في محل المذكور وقوله في الموصوف ان في محل الموصوف قال
 الاستاذ قوله في المذكور ان في اول مدخولها المذكور نحو الضارب وقوله
 في الموصوف ان في اول مدخولها الموصوف نحو الضاربة وقال الآخر قوله في المذكور
 ان في صدر مدخولها المذكور وقوله في الموصوف ان في صدر مدخولها الموصوف
 وقال بعض الافاضل قوله في المذكور صفة لا الذي يتقدم به المتعلق معرفة ان
 المتعلق في المذكور او حال من الذي يتقدم به المتعلق نكرة على تقدير من جواز
 الحال من المضاف اليه فتكون ان اذا كان اللام الداخلة عليها هم موصول
 فتكون هذه اللام او اللام المذكورة هي من القسم الذي يكون ان
 ذلك القسم معمول لا دائما بل في بعض الاحوال فاما اذا كان اللام مما يكون
 معمول لا دائما فلا بد لهذه اللام من اعراب في كل موضع مع انه ان اعراب
 ليس موجودا فيها ان في هذه اللام كل يكون موجودا في مدخولها ان هذه
 اللام ان بل يكون في مدخولها فبين ان اذا كان اعراب في مدخولها فبين ان
 وجهه ان سبب كون اعراب في مدخولها قوله بقوله ان المص متعلق
 ببيت قوله اعطى فعل مجهول وقوله اعرابها ان اللام الداخلة عليها نائب فاعل
 لما بعدها ان اللام واللام في ما زائدة في المفعول على ما اختاره في بعض
 وقال الرضي كل موضع يتوهم فيه كون حرف الجر في غير معناه المستهوز
 او زائدة فالواجب فيه التضمن في كلام المص يعني العروض
 فاصل الكلام اعطى اعرابها ما بعدها عارضا له في حذف ما بعدها فانظر
 مجرورا ذكر مثله الفاضل العصا في حاشية الفاضل الجاحي قال
 امام الايوب قوله اعطى اعرابها لما بعدها ان اعطى اعراب تلك
 اللام الموصولة للصلوات التي بعدها قوله لما اتقبل متعلق باعطى
 وما مصدرية وهو بيا لعل الاعطاء وانما على اشقل راجع الى ما في ما بعدها قوله
 ان لا انتقال ما بعدها اشارة الى ما مصدرية انما اعطى اعرابها للمصنفات
 التي بعدها لا انتقال تلك الصفات التي بعدها هذه اللام او بعد تلك اللام
 من الفعلية ان من كونه فعلا الى الاسمية ان كونه لهما صورة قوله

قوله لهما ههنا ان العرب متعلق لا انتقال وعلته و المصدر مضاف
 الى فاعله ان بعد حكم كرها دخولها ان اللام على الفعل قوله لكونها
 ان هذه اللام متعلق بها كراهية وعلته لهما في صورة الحرف ان
 في صورة حرف التعريف وان كان مضافا لهما فصار كالا بمعنى غير
 حيث انتقل اعرابه الى مدخوله ثم اراد ان يفصل وجهه فقال فاصل
 جاء في الضارب زيد فقوله فاصل مبتدأ مضاف الى تركيب
 جاء في الضارب زيد لكونه مراداً لفظ وقوله جاء في الضارب زيد
 مرفوع تقديره ان جنس المبتدأ لكونه مراداً لفظ ايضا يعني هذا اللفظ هو
 هذا او اصل هذا التركيب هو هذا كما قاله امام الايوب قوله في الاول
 الفاء فيه لتفصيل ما قبله ان الذي ان لفظ الذي في الذي ضرب
 معمول قوله لكونه ان الاول تقليل لكونه الاول معمول او تقليل للحكم
 بقوله معمول والثاني ان ضرب ان لفظ ضرب في الذي ضرب غير معمول
 قوله لكونه ان الثاني تقليل لكون الثاني غير معمول او تقليل للحكم
 بقوله غير معمول ما ضيا واما اذا كان اصله ان اصل جاء في الضارب
 زيد جاء في الذي يضرب زيد انما ضارب بدل المضاف فلا شك انه
 ان الثاني الذي هو يضرب معمول مرفوع وانما اختار المصنف الاول
 ان الاصل الاول يعني كون الثاني ما ضيا حيث قال فاصله جاء في الذي
 ضرب زيد ولم يقل جاء في الذي يضرب زيد قال البعض قوله وانما اختار
 الاول ان اختار المصنف الاول وهو الذي ضرب على الثاني وهو
 الذي يضرب وقال الاستاذ قوله وانما اختار الاول ان وانما اختار
 المصنف الاصل الاول على الاصل الثاني حيث قال جاء في الذي ضرب
 زيد ولم يقل جاء في الذي يضرب زيد وقال بعض المحققين قوله وانما
 اختار الاول يعني وانما اختار المصنف المضاف على المضارع حيث قال
 فاصل جاء في الضارب زيد انما ضارب الذي يضرب زيد ولم يقل جاء في الذي

يضرب زيد لان الضارب مشتق من ضرب لامن يضرب كما قال الامام الاعظم
في مقصوده فان قيل قل قال ولم يقل يقول فويل هذا سقط توجيه الشارح
بقوله لكونه اس الاول متعلق باختار وعلة له أظهر من الثاني في التمثيل
لكونه ما ضيا مبنيا كذا قال بعض المحققين قوله فلما غير تغريغ على ما قبله
والفاء فيه تغريغية وغير بعض العيين وتشديد الياء المكسورة فعل ماض
مجهول وقوله هذا الكلام ثابت في عله اس لما غير قوله الذي ضرب الى قوله
الضارب بان غير الذي الى اللام اس بان غير لفظ الذي الى اللام
وضرب اس وغير لفظ ضرب الى ضارب قوله وقيل معطوف على غير
في قوله بان غير اس قيل بعد التغير جاء في الضارب مقول القول
قوله صار الاول هو جواب لما اس الذي اس لفظ الذي في جاء في الذي
ضرب زيد في صورة الحرف اس حرف التعريف اس في صورة حرف التعريف
واضافة حرف الى التعريف بمعنى اللام اس حرف للتعريف وهو
اس حرف التعريف اللام وان كان وان هذه للوصلية اس وان كان
الاول في المعنى والحقيقة اس ونفس الامر سلما موصولا قال امام
الايبوب وانما قال في صورة الحرف ولم يقل حرفا لان كونه حرفا
انما هو في صورته فان معناه اسم بمعنى الذي والثاني اس ضرب
اس لفظ ضرب في صورة الاسم اس اسم الفاعل وان كان هذه
للوصلية اس ولو كان الثاني في الحقيقة ونفس الامر وفي المعنى فعلا
فوجب ان يراعى الصورة وقوله فانعكس معطوف على قوله صار
والفاء عاطفة سببية من عطف السبب على السبب اس الصورة
المذكورة كانت سببا لانعكاس وقوله الحكم فاعله اس قيل الحكم
السابق وهو كونه الاول معربا وكون الثاني غير معرب لانعكاس وهو
كون الاول غير معرب لكونه في صورة الحرف وكون الثاني معربا لكونه
في صورة الاسم كذا قال امام الايبوب قال بعض الشارح فانعكس الحكم

٢١٦ فانعكس الحكم السابق وهو كونه الاول معربا والثاني غير معرب الى الحكم المسبوق
وهو كونه الاول غير معرب والثاني معربا لكون الاول في صورة الحرف
والثاني في صورة الاسم وقال الآخر قوله فانعكس الحكم وهو كونه الاول
معربا والثاني غير معرب فانعكس ذلك الحكم بان كان الاول غير معرب والثاني
معربا او قال صاحب زبدة الانطاس قوله فانعكس الحكم وهو الاعراب المحلى
والمراد بالنعكس هو الانتقال من حال عند الدين في المطول العكس في اللغة
البدل وفي الاصطلاح هو ان يقدم في الكلام جزء آخر ثم يؤخر المتقدم
عن الجزء الاخير وهذا ان يقدم في الكلام جزء ثم يعكس فتقدم ما اخر
وتأخر ما تقدمت قوله بان انتقل الاعراب المحلى بيا لانعكاس الحكم
السابق من الاول جزئ المنع في صورة الحرف الى الثاني اس ضرب
في صورة الاسم قوله وهو عطف على انتقل اس وصار الاعراب لفظيا
اس في صورة اللفظ وقوله لعدم المانع وهو البناء متعلق بصار وعلة له
فيه اس في اللفظ قوله كما في الاول تمثيل لكونه لفظيا او بيا له اس كما
في المثال الاول وهو جاء في الضارب زيد او تقدير يا كما في مثل جاء في
الفارس وكذا قال وصار لفظيا كما في الاول لعدم المانع فيه لكان التمثيل
قرينا الى التمثيل اول لكان البيا قرينا الى البيا بل لوقال وصار لفظيا
كما في الاول او تقدير يا كما في مثل جاء في الفارس لعدم المانع الذي هو
البناء لكان التمثيل صاحب فتح الاسر وقوله وصار لفظيا كما في المثال
المذكور او تقدير يا كما في مثل الفارس لانعكاس الذي هو البناء
وتحالة البعض قوله لعدم المانع متعلق بصار وعلة له فيه اس في الثاني
قوله كما في الاول التمثيل للمانع اس قبل المانع الذي في الجزء الاول وهو اللام
في الضارب وقال بعض المحققين قوله بان انتقل الاعراب المحلى من الاول
الى الثاني اس بان انتقل الاعراب المحلى في الضارب مثلا من اللام الذي
هو الاول الى الثاني الذي هو ضارب وصار من الاعراب المحلى الذي
في اللام لفظيا في ضارب بسبب هذا الانتقال لعدم المانع في ضارب

لانه هذا جمله ومحلها اذ هو اسم متصرف بخلاف اللام فانها حرف الصور
والحرفية مانعة للاعراب ولو محلا والى هذا اشار بقوله كذا في الاول وقال
تصب زادة قوله فانكس الحكم اعطى اعراب الموصول الذي هو اللام
لمابعده وقال بعض الشراح قوله فانكس الحكم يعنى صار غير المفعول وهو
حين صار اسما مفعولا لجاء في وصاية المفعول وهو الذي حين صار لاماً
غير مفعول لان الفاعل هو الضارب وليس للام مدخل فيه قوله ترجي
بالنصب اما على انه مفعول مطلق لقوله انكس اس انكاس
ترجيح واما على انه مفعول له او لانكس المفعول عليه بانكس
كما قاله صاحب فتح الاسرار ان انكاس في ذلك الحكم ترجيحاً او انما انكس
الحكم بتبدل الصورة ولم يبق على أصله مع عدم تبدل المعنى فان الاول
باق على الاسمية والثاني باق على الفعلية بحسب المعنى ترجيحاً كما قاله
امام الايوب بجانب اللفظ وهو ضارب على جانب المعنى وهو ضرب قد
صاحب الايضاح قوله ترجيحاً بجانب اللفظ الذي هو ضارب على جانب المعنى
اس على جانب معناه الذي هو ضرب ولم يوط اعراب الالف واللام في الضارب
لان لفظ حرف وان كان معناه اسما وقال بعض الشراح قوله ترجيحاً
لجانب اللفظ في الضارب وهو ضارب على جانب المعنى وهو ضرب لان ضرب
معنى ضارب وقال الاخر قوله ترجيحاً بجانب اللفظ وهو الضارب على جانب المعنى
وهو الذي ضرب فانه معنى الضارب كما قاله شامخ في ايد الاذنين للمصنوع
وقال بعض الاقاصيل قوله ترجيحاً بجانب اللفظ وهو لفظ الضارب
على جانب المعنى وهو الذي ضرب وقال الخاتم الايوب قوله ترجيحاً
لجانب اللفظ وهو حرفية الاول واسمية الثاني على جانب المعنى وهو بقاؤها
على معناها الاصلي وقال صاحب فتح الاسرار قوله ترجيحاً بجانب اللفظ
اس بجانب اللفظ فالاضافة بيانية واللام والحدة لتعريف المصدر
على جانب المعنى اس على جانب المعنى وقال البعض قوله ترجيحاً بجانب اللفظ وهو
لفظ ضارب على جانب المعنى وهو لفظ ضرب اس ترجيحاً بجانب اللفظ الاسمي على جانب المعنى
الفعل وقال الاخر قوله ترجيحاً بجانب اللفظ وهو لفظ اللام على جانب المعنى

على جانب المعنى وهو الذي اس بجانب اللفظ الحرف الصور على جانب المعنى
الاسمي في الاعراب قوله الذي اس لان الاعراب الذي فان التوضيف
لا يميز له لعل للترجيح هو اس الاعراب حكم لفظ اس اس لفظ اس منسوب
والى لفظ المحل لا الى معناه وكل شيء هو حكم لفظ يترجح فيه جانب اللفظ
والا فالاعراب في الحقيقة ونفى الامر للاول اس الذي الذي اس الاول
الذي هو اس الاول المفعول فانه هو فاعل وان ظهر وان هذه
في التوضيف اس ولو ظهر الاعراب فهنا في الثاني اس ضرب لانه كان بعد التفسير
في صورة الاسم ولم يظهر في الاول فانه كان بعد التفسير على صورة
الحرفي قال امام الايوب وكل شيء هو حكم لفظ يترجح فيه جانب اللفظ
والا فالاعراب حق الاول الذي هو المفعول وليس للثاني حق في الاعراب
لكونه فعلاً ماضياً لكنه ظهر الاعراب فهنا في الثاني لانه بعد التفسير كان
في صورة الاسم ولم يظهر في الاول لانه كان بعد التفسير على صورة الحرف
وقال الاستاذ قوله فالاعراب الى اشارة الى وجه ترجيح جانب اللفظ
في الحقيقة اس بحسب الحقيقة للاول اس الذي في صورة الحرف الذي
اس الاول الذي هو اس الاول المفعول لجاء في فانه فاعله وان ظهر اس
ولو ظهر الاعراب في الثاني اس ضرب في صورة الاسم الذي اس الثاني الذي
هو اس الثاني ليس بمفعول لكونه فعلاً ماضياً قال البعض قوله فالاعراب
في الحقيقة للاول اس للجزء الاول الذي هو اللام صورة الذي اس الاول
هو المفعول وان ظهر اس ولو ظهر الاعراب في الثاني اس في الجزء الثاني الذي
اس الثاني الذي هو اس الثاني الذي هو ضرب ليس بمفعول لكونه ماضياً
وقال صاحب فتح الاسرار قوله فالاعراب في الحقيقة للاول اس للام الذي
هو اس الاول المفعول وان ظهر اس ولو ظهر الاعراب في الثاني اس في مدخل
اللام بعد التفسير الذي هو اس الثاني ليس بمفعول قبل التفسير قوله ولا منافاة
في جواب سؤال مقدم كانه قيل ان بين كلام المصنف هنا وهو ترجيحاً بجانب اللفظ

على جانب المعنى وبين ما نقلناه آنفا من الرضى وهو ولاجرة باللفظ منافاة
 لان المعلوم من كلام المصنف هنا وجود الاعراب باعتبار اللفظ وان المعلوم
 ما نقلناه آنفا من الرضى عدم الاعراب باعتبار اللفظ فاجاب بقوله ولا منافاة
 بين هذا وبين كلام المصنف هنا وهو ترجيحاً لجانب اللفظ على جانب المعنى
 وبين ما بين الكلام الذي نقلناه من نقلنا ذلك الكلام آنفاً من قريباً
 من الرضى وهو ولاجرة باللفظ وذلك لان المعلوم مما نقلناه ان الاعراب
 الثابتة في اللفظ الذي اعرب لا يكون باعتبار اللفظ وهو لا يتنازع وجود
 اعراب لفظ في اعراب لفظ آخر باعتبار اللفظ وان المعلوم من كلام المصنف
 هنا ان اعراب لفظ يوجد في لفظ آخر باعتبار اللفظ ولذا امر بقوله فانهم
 ان فافهم دليل عدم المناقاة او وذلك لان المراد بعدم الاعتبار باللفظ
 عدمه في استحقاق اللفظ بنفسه للاعراب ولو محلياً وبالا اعتبار باللفظ الاعتبارية
 في مجرد ظهور الاعراب فيه او لان المراد بعدم الاعتبار باللفظ عدمه فيما يتعلق
 بالمعنى وكون اللفظ مبتدأ مما يتعلق بالمعنى الاسمي الحالى كما يستفاد من قوله
 اذ ليس فيها من معنى الاسمية شيء وبالا اعتبار المستفاد من قوله ترجيحاً
 لجانب اللفظ على جانب المعنى الاعتبارية فيما يتعلق باللفظ وظهور الاعراب فيه
 مما يتعلق باللفظ كما يدل عليه قول المصنف الذي هو حكم لفظي ولهذا امر
 بقوله فانهم وقال الآخر قوله فانهم دليل عدم المناقاة وهو ان البحث
 هنا من الالفاظ والبحث فيما ذكره الرضى من المعاني اعني الاسناد لان الابتدائية
 من شأن المعاني لا الالفاظ وان مال ما في الرضى لا عبرة باللفظ في القياس
 ومال هذا يعتبر اللفظ في الاعراب الذي هو حكم لفظي ولهذا امر بقوله فانهم
 وقال صاحب المناقاة بين هذا وبين قول المصنف ترجيحاً
 لجانب اللفظ على جانب المعنى وبين ما نقلناه وهو ولاجرة باللفظ كما في
 قوله فانهم ولا تكن من الغافلين الظاهر ان قوله فانهم اشارة الى وجه
 عدم المناقاة بينهما وان قوله ولا تكن من الغافلين تنبيه على عدم الغفلة
 عن وجه عدم المناقاة بينهما وهو ان المراد بعدم الاعتبار باللفظ عدم
 فيما يتعلق بالمعنى وكون اللفظ مبتدأ مما يتعلق بالمعنى الاسمي الحالى كما يستفاد
 من قوله اذ ليس فيها من معنى الاسمية شيء وبالا اعتبار المستفاد من قوله ترجيحاً

من قوله ترجيحاً لجانب اللفظ على جانب المعنى الاعتبارية فيما يتعلق
 باللفظ وظهور الاعراب فيه مما يتعلق باللفظ كما يدل عليه قول المصنف
 الذي هو حكم لفظي كقوله ان اريد من كون اللفظ مبتدأ مما يتعلق
 بالمعنى الاسمي الحالى ان كونه قسماً او كونه من المبتدأ مما يتعلق بالمعنى الاسمي
 الحالى فسلم لكن القائل بكون سماء الافعال مرفوعة المحل على الابتداء
 لا يدعي كونها من القسم الاول من المبتدأ بل يدعي كونها مبتدأ بالمعنى
 الغير المشهور كما سبق الاشارة اليه في قول ابن الحارثي وهذا المعنى
 مهم مجرد عن العوامل اللفظية المسند الى فاعله فقط وان اريد ان كونه
 مبتدأ بآية معنى كانه مما يتعلق بالمعنى الاسمي الحالى فغير مسلم بل يكفي
 في بعض المبتدأ المعنى الاسمي الاصل كما تقدم والثاني من الايتين وهو
 ما يكون معمولاً دائماً الفعل المضارع سواء اتصل به من المضارع نون
 جمع المؤنث او نون التاكيد ام لا من ام لم يتصل انما حكم بانه معمول دائماً
 لانه من المضارع قال البعض قوله لانه تحليل للدعوى الضمنية للمصنف
 عند المصنف المضارع مما يكون معمولاً دائماً فانهم وقال امام الايوب وانما
 اطلقه لانه بعد وقوعه من بعد وقوعه في التركيب مع الغير لا يخلو جملة خبر
 في لانه عن الفاعل الجازم او الناصب او الوقوع من وقوعه بنفسه
 موقع الاسم من موقع هم الفاعل ينفى لانه من عامل جازم او ناصب او رفع
 لوجود المقترض وهو المشابهة التامة لاكم الفاعل فيكون مجزوماً ومنصوباً
 او مرفوعاً والقسم الثالث من الاقسام الثلاثة للالفاظ الموضوعات في التركيب
 قال امام الايوب قوله من الاقسام الثلاثة من الاقسام الثلاثة التي تقع في التركيب
 ما من لفظ موضوع كانه الاصل فيه من ذلك اللفظ ان لا يكون من ذلك اللفظ
 معمولاً لعدم وجود المقترض فيه ذاتية وهو المشابهة التامة لاكم الفاعل لكن قد يقع
 من ذلك اللفظ موقع القسم الثاني وهو من القسم الثاني ما من اللفظ الذي
 يكون معمولاً دائماً سماً او فعلاً مضارعاً من يكون له اعراب البنية سواء كان لفظاً

من قوله ترجيحاً لجانب اللفظ على جانب المعنى الاعتبارية فيما يتعلق باللفظ وظهور الاعراب فيه مما يتعلق باللفظ كما يدل عليه قول المصنف الذي هو حكم لفظي كقوله ان اريد من كون اللفظ مبتدأ مما يتعلق بالمعنى الاسمي الحالى ان كونه قسماً او كونه من المبتدأ مما يتعلق بالمعنى الاسمي الحالى فسلم لكن القائل بكون سماء الافعال مرفوعة المحل على الابتداء لا يدعي كونها من القسم الاول من المبتدأ بل يدعي كونها مبتدأ بالمعنى الغير المشهور كما سبق الاشارة اليه في قول ابن الحارثي وهذا المعنى مهم مجرد عن العوامل اللفظية المسند الى فاعله فقط وان اريد ان كونه مبتدأ بآية معنى كانه مما يتعلق بالمعنى الاسمي الحالى فغير مسلم بل يكفي في بعض المبتدأ المعنى الاسمي الاصل كما تقدم والثاني من الايتين وهو ما يكون معمولاً دائماً الفعل المضارع سواء اتصل به من المضارع نون جمع المؤنث او نون التاكيد ام لا من ام لم يتصل انما حكم بانه معمول دائماً لانه من المضارع قال البعض قوله لانه تحليل للدعوى الضمنية للمصنف عند المصنف المضارع مما يكون معمولاً دائماً فانهم وقال امام الايوب وانما اطلقه لانه بعد وقوعه من بعد وقوعه في التركيب مع الغير لا يخلو جملة خبر في لانه عن الفاعل الجازم او الناصب او الوقوع من وقوعه بنفسه موقع الاسم من موقع هم الفاعل ينفى لانه من عامل جازم او ناصب او رفع لوجود المقترض وهو المشابهة التامة لاكم الفاعل فيكون مجزوماً ومنصوباً او مرفوعاً والقسم الثالث من الاقسام الثلاثة للالفاظ الموضوعات في التركيب قال امام الايوب قوله من الاقسام الثلاثة من الاقسام الثلاثة التي تقع في التركيب ما من لفظ موضوع كانه الاصل فيه من ذلك اللفظ ان لا يكون من ذلك اللفظ معمولاً لعدم وجود المقترض فيه ذاتية وهو المشابهة التامة لاكم الفاعل لكن قد يقع من ذلك اللفظ موقع القسم الثاني وهو من القسم الثاني ما من اللفظ الذي يكون معمولاً دائماً سماً او فعلاً مضارعاً من يكون له اعراب البنية سواء كان لفظاً

او تقدير او محلا لوجود مقتضيه فيكون او اذا وقع كذلك يكون ذلك اللفظ
الذي حقيقته من القسم الاول معمولا لوقوع موقع القسم الثاني ولقيامه مقام
ولجزمه عليه لا لوجود مقتضيه فكم من شيء يقدم مقام شيء فيأخذ حكمه وهو
من القسم الثالث اثنان ايضا من القسم الثاني من القسم الثاني من القسم الثاني
اثنان الاول من القسم الاول الفعل الماضي واما يكون الماضي معمولا
اذا وقع موقع القسم الثاني فانه من الماضي اذا وقع بعد ان المصدرية
الناصبه يحكم على محله من محل الماضي مجردا عن فاعله فانه مع فاعله
يكون جملة فيدخل في الثاني من هذا القسم قال بعض الشراح
قوله يحكم على محله من محل الماضي العارض الذي عرض له بعد دخول المصدرية
القدية في العمل عليه اذ لو لم يدخل عليه لايكون له محل من النصب لان الماضي
لا حظ له من الاعراب قطعا لا لفظا ولا محلا وكذا مجزوية محله عارضة عرض له
بعد دخول الجازم عليه ووقوع بعده اذ لو لم يقع بعده لم يتصور له المجزوية
محلا قطعا قوله بالنصب متعلق بحكمه واذا وقع من ايضا اذا وقع الماضي
بعد الجازم شرطا او جزاء من سواء كان ذلك الماضي واقعا موقع الشرط
او واقعا في موقع الجزاء لكن بشرط ان يكون الواقع في موقع الجزاء
بدون الفاء قال صاحب المنافع قوله بدون الفاء قيد الجزاء اذ لا احتمال
للفاء في الشرط وانما قيدناه به بقرينة المثال قوله بدون من بالفاء
تقليل للتقييد بقوله بدون الفاء من لانه به لا يعتبر الجزم في محل الماضي
بل يعتبر في محل الجملة الماضية كما هو المتبادر من فانه لو وقع بالفاء
يحكم بالجزم على محل جملة فيكون من الثاني ايضا كما يجب عن قريب من قوله او جوابا
لشرط جازم الى قوله فيكون مجزوما المحل كما يشير الى لا سيجي او في الجزم
من قوله وان كان الجزاء ماضيا الى فلا يجوز دخول الفاء فيه ومن قوله او ماضية
الى يجب دخول الفاء فيه فانه يستفاد من ظاهرهما ذلك فلا بد من تطبيقه فيما
للتدافع ولعله اولى من الاول فان فيه تفصيل كما يصرح به فتبصر ولا تعتبر بنظر
الاولى المستمارة بالنظرة الحمقاء كذا في الاطوية قال البعض قوله كما يجب

الاولى المستمارة بالنظرة الحمقاء كذا في الاطوية قال البعض قوله كما يجب

كما يجب في بحث المفعول المجزوم يحكم على محله من محل ذلك الماضي الواقع قبل ابتداء فعله
بالجزم من بانه مجزوم باداء الجزاء لقيامه مقام المضارع اذا الناصب والجازم
عاملان فيه اصالته وفي الماضي نيابة عنه قوله لظهور ذلك الاعراب الذي هو
النصب في الاول والجزم في الثاني متعلق بقوله يحكم على سبيل التنازع وهو مفعوله
الحصول من يحكم بالنصب الحصول ظهور ذلك الاعراب في المعطوف من في الفعل
المضارع الذي عطف على ذلك الماضي وظهوره فيه يدل على وجوده في المعطوف عليه
لانه يتبعيته له ولتأثير الجازم في معناه بقلبه الى الاستقبال فاشترط لفظه
الجزم ذكره في معنى اللبيب قال بعض الشراح قوله لظهور ذلك الاعراب
من النصب في المعطوف على الماضي المنصوب المحل او الجزم في المعطوف على الماضي
المجزوم المحل فظن غوا عجب ان ضربت انت فتر الضمير به ليناسب تقتل وتقتل
بالنصب عطف من معطوفا المصدر بمعنى هم المفعول مجازا سلا على ضرب
من على لفظ ضربت المنصوب محلا قوله لو وقع من ضربت علة لنصب ضربت
موقع ضربت المنصوب لفظا هذا مثال لوقوع الماضي موقع المضارع
بعد ان المصدرية ومثال وقوعه بعد الجازم غوا عجب ان ضربت وتقتل
بالجزم من يحكم للفظ عطف من معطوفا على ضربت محلا الواقع
موقع ضربت المجزوم لفظا شرطا من حال كون الماضي شرطا ضربت واقتل
بالجزم من يحكم اقتل لفظا عطف من حال كون معطوفا على ضربت المجزوم محلا
الواقع موقع ضربت المجزوم جزاء من حال كون الماضي جزاء قال امام الاصول
وقوله وان ضربت وتقتل بالجزم ضربت واقتل بالجزم ايضا مثال الماضي
الواقع شرطا وجزاء ويحكم عليه بالجزم قوله في غير هذين الموضعين متعلق
بلا يكون قدم عليه والتقدير والماضي في غير هذين الموضعين المذكورين للذين
احدهما ما دخله النصب وثانيهما ما دخله الجازم لا يكون من الماضي
معمولا لعدم مقتضى الاعراب ولعدم قيام مقام ما يكون معمولا في الماضي يقع موقع
الاخر والا وقع موقع القسم الثاني في الموضعين وفي غيرهما يحيى على الاصل قال امام
قوله وفي غير هذين الموضعين متعلق بقوله لا يكون واسم راجع الى الماضي وقوله معمولا

بالمضارع الذي عطف على ذلك الماضي وظهوره فيه يدل على وجوده في المعطوف عليه

خبره ان لا يكون المضاف معولا في غير وقوعه بعد المصدرية ووقوعه بعد الشرطية
في غيرها على اصله الذي هو ان لا يكون معولا اصلا وقال البعض قوله لعدم
مقتضى الاعراب متعلق لقوله لا يكون معولا له ومقتضى الاعراب في هذين وقوع المضاف
موقع المرفوع والثاني من الاثنين قال امام الايوب قوله والثاني من الاثنين
وهو ان يكون الاصل فيه ان لا يكون معولا وقد يقع في موقع المرفوع فيكون حينئذ
معولا على خلاف الاصل الجملة فانها من حيث هي لا يكون لها اعراب لعدم موجب فيها
واذا وقعت موقع الاسم او المضارع يكون معولا لنيابتها عنه لا لوجوده المقتضى
ولما كان معرفة احوالها موقوفة على معرفتها قسمها على قسمين وبين كل قسم
فقال وهي ارجل ارجل على قسمين او لما كان لفظ الجملة لفظا مشتركا بين حقيقتين
مختلفتين كاللفظ المستثنى فلم يكن جمعها في حد واحد ان يقسم اولاً ثم يفرق
كل قسم على حدة فقال وهي على قسمين كذا قال على الحداد وفيه رد على ما قاله
صاحب فتح الاسرار من انه لم يبين مطلق الجملة بتعريفها لقلة جدواه
لان التصنيف للمبتدئين وعليها ان نبينه فنقول الجملة اللفظ المركب الذي
فيه بناء مقصود لذاته فلا يكون له اعراب في موقعه فتوزيد قائم وقام زيد
كلام وجملة وكذلك زيد ابوه قائم واما ابوه قائم منه جملة ليس بكلام
وكذا ما وقع صفة وحالا ومفعولا ثانيا لعلم وثالثا لاعلم ومعلقا وغير ذلك
والحال اعراب فالجملة لا يكون لها اعراب وقد يكون وذو صفة بعضهم الى ترادفها
ولم يقيد الاسناد في الكلام بكونه مقصودا لذاته فكل كلام جملة وبالعكس
قال حسن جلع في بحثه التفتيش ان يقال الكلام ما اشتمل على نسبة
اصلية مقصودة بالذات والجملة ما اشتمل على نسبة اصلية مطلقة قائم الفاعل
مع فاعله ليس بجملة الا اذا وقع صلة الكلام فانها مع قدر بالفعل فيكون نسبة
اصلية او وقع في مثل انا ثم الزيدان فانه مع كونه جملة كلام وما عداها فليست
في نسبة اصلية بل على سبيل التشبيه بالفعل لاشتماله على معناه فان قلت لم يكن
لهم الفاعل مع فاعله جملة كما يكون الفعل مع فاعله قلت لان لهم الفاعل شيئا
بالخالي عن الضمير من جملة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة نحو انا قائم وانت قائم
وهو قائم كما لم يتغير الخالي عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل وهو رجل بخلاف

في غيرهما على اصله الذي هو ان لا يكون معولا اصلا وقال البعض قوله لعدم مقتضى الاعراب متعلق لقوله لا يكون معولا له ومقتضى الاعراب في هذين وقوع المضاف موقع المرفوع والثاني من الاثنين قال امام الايوب قوله والثاني من الاثنين وهو ان يكون الاصل فيه ان لا يكون معولا وقد يقع في موقع المرفوع فيكون حينئذ معولا على خلاف الاصل الجملة فانها من حيث هي لا يكون لها اعراب لعدم موجب فيها واذا وقعت موقع الاسم او المضارع يكون معولا لنيابتها عنه لا لوجوده المقتضى ولما كان معرفة احوالها موقوفة على معرفتها قسمها على قسمين وبين كل قسم فقال وهي ارجل ارجل على قسمين او لما كان لفظ الجملة لفظا مشتركا بين حقيقتين مختلفتين كاللفظ المستثنى فلم يكن جمعها في حد واحد ان يقسم اولاً ثم يفرق كل قسم على حدة فقال وهي على قسمين كذا قال على الحداد وفيه رد على ما قاله صاحب فتح الاسرار من انه لم يبين مطلق الجملة بتعريفها لقلة جدواه لان التصنيف للمبتدئين وعليها ان نبينه فنقول الجملة اللفظ المركب الذي فيه بناء مقصود لذاته فلا يكون له اعراب في موقعه فتوزيد قائم وقام زيد كلام وجملة وكذلك زيد ابوه قائم واما ابوه قائم منه جملة ليس بكلام وكذا ما وقع صفة وحالا ومفعولا ثانيا لعلم وثالثا لاعلم ومعلقا وغير ذلك والحال اعراب فالجملة لا يكون لها اعراب وقد يكون وذو صفة بعضهم الى ترادفها ولم يقيد الاسناد في الكلام بكونه مقصودا لذاته فكل كلام جملة وبالعكس قال حسن جلع في بحثه التفتيش ان يقال الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات والجملة ما اشتمل على نسبة اصلية مطلقة قائم الفاعل مع فاعله ليس بجملة الا اذا وقع صلة الكلام فانها مع قدر بالفعل فيكون نسبة اصلية او وقع في مثل انا ثم الزيدان فانه مع كونه جملة كلام وما عداها فليست في نسبة اصلية بل على سبيل التشبيه بالفعل لاشتماله على معناه فان قلت لم يكن لهم الفاعل مع فاعله جملة كما يكون الفعل مع فاعله قلت لان لهم الفاعل شيئا بالخالي عن الضمير من جملة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة نحو انا قائم وانت قائم وهو قائم كما لم يتغير الخالي عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل وهو رجل بخلاف

بخلاف الفعل كذا في شرح الباب فان بعض الافاضل فان قلت لم يكن لهم الفاعل
مع فاعله جملة قلت لكونه اسنادا عارضا بحيث لو اسند الى ضميره لتغير الحكم
والخطاب والغيبة فانما اذا لم يتغير فيها فلو اسند الى الخارج عن الضمير فاعتبر كما
لم يوضع لان اسناده الى اسناد اسنادا بسبب العارض فيكون اسنادا عارضا
ولما كان اسنادا عارضا لم يكن لهم الفاعل مع فاعله جملة وقال الاخر فان قلت
لم يكن لهم الفاعل مع فاعله جملة قلت لكون نسبة عارضة بسبب التشبيه
بالفعل لا اشتماله على معناه وقال السيد السند في تعريفاته ان الجملة
يشتمل على جميع بخلاف الكلام ولان يقال كلاما ولا يقال جملة الله فعلية من احد
فعلية من مشبهة بالفعل من نسبة الكل الى الجزء قال الشارح في حاشية
الامتحان قوله فعلية ان كان جزؤها الاول فعلا ولو تعدى كزيدا ضربته
وقال بعض الشارح قوله فعلية من جملة مشبهة الى الفعل لكون الجزء الاول
الفعل وقال الاخر قوله فعلية من القسم الاول جملة فعلية واما قدم الفعلية
على الاسمية لان السند اليه في الفعلية فاعل او نائبه وهذا اصل المرفوعات
على مدح البصريين والاسناد فيها فقد وهو اصل في الاسناد الى اصل الصلة
بخلاف اجزاء الاسمية كذا في المشكاة وهي ان الجملة الفعلية بناء على ما اس
الرأس الذي هو سر ذلك الرأي رأس صاحب اللباب وهو صاحب المصباح
ومعرب اللغة الشهير بالامام المطرزي قال البعض قوله على ما اس تعريف
وبيانه الجملة الفعلية مبني على التعريف الذي هو اس ذلك التعريف
رأس صاحب اللباب وهو صاحب المصباح ومعرب اللغة الشهير بالامام
المطرزي كذا قال السيد علي زاده قوله ونحوه ان المصباح هو فخر المصباح
في هذا الكتاب ان في كتاب الاظهر اربعة في الكتاب المسمى بالاظهار قوله الجملة اشار
الى ان الجزء محذوف وقوله المركبة صفة لا يقال يلزم حمل الشيء على نفسه مع عدم
وجود التفاضل الذي لا ينفصل لانا نقول انه مع اعتبار الصفة فلا يلزم حمل الشيء على نفسه
ونجد التفسير قال البعض قوله الجملة تعدى كوصف المركبة فهي مرفوعة
لما بقده ان الجملة التي ركبت من الفعل لفظا او حال كونه لفظا بان يكون

قال في شرح الباب فان بعض الافاضل فان قلت لم يكن لهم الفاعل مع فاعله جملة قلت لكونه اسنادا عارضا بحيث لو اسند الى ضميره لتغير الحكم والخطاب والغيبة فانما اذا لم يتغير فيها فلو اسند الى الخارج عن الضمير فاعتبر كما لم يوضع لان اسناده الى اسناد اسنادا بسبب العارض فيكون اسنادا عارضا ولما كان اسنادا عارضا لم يكن لهم الفاعل مع فاعله جملة قلت لم يكن لهم الفاعل مع فاعله جملة قلت لكون نسبة عارضة بسبب التشبيه بالفعل لا اشتماله على معناه وقال السيد السند في تعريفاته ان الجملة يشتمل على جميع بخلاف الكلام ولان يقال كلاما ولا يقال جملة الله فعلية من احد فعلية من مشبهة بالفعل من نسبة الكل الى الجزء قال الشارح في حاشية الامتحان قوله فعلية ان كان جزؤها الاول فعلا ولو تعدى كزيدا ضربته وقال بعض الشارح قوله فعلية من جملة مشبهة الى الفعل لكون الجزء الاول الفعل وقال الاخر قوله فعلية من القسم الاول جملة فعلية واما قدم الفعلية على الاسمية لان السند اليه في الفعلية فاعل او نائبه وهذا اصل المرفوعات على مدح البصريين والاسناد فيها فقد وهو اصل في الاسناد الى اصل الصلة بخلاف اجزاء الاسمية كذا في المشكاة وهي ان الجملة الفعلية بناء على ما اس الرأس الذي هو سر ذلك الرأي رأس صاحب اللباب وهو صاحب المصباح ومعرب اللغة الشهير بالامام المطرزي قال البعض قوله على ما اس تعريف وبيانه الجملة الفعلية مبني على التعريف الذي هو اس ذلك التعريف رأس صاحب اللباب وهو صاحب المصباح ومعرب اللغة الشهير بالامام المطرزي كذا قال السيد علي زاده قوله ونحوه ان المصباح هو فخر المصباح في هذا الكتاب ان في كتاب الاظهر اربعة في الكتاب المسمى بالاظهار قوله الجملة اشار الى ان الجزء محذوف وقوله المركبة صفة لا يقال يلزم حمل الشيء على نفسه مع عدم وجود التفاضل الذي لا ينفصل لانا نقول انه مع اعتبار الصفة فلا يلزم حمل الشيء على نفسه ونجد التفسير قال البعض قوله الجملة تعدى كوصف المركبة فهي مرفوعة لما بقده ان الجملة التي ركبت من الفعل لفظا او حال كونه لفظا بان يكون

لفظ الفعل كذا في فتح الاسرار ^{او صريحا} تفسير باللازم ولو تقدم سر اوله ^{منه}
فقد للموصلية ^{او لو كان} الفعل تقديرا لو وجدت قرينة نحو قوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك ^{وان زيد جاء} و زيد ضربته ^{فزيد يعلو} و زيد لمن قال من قام
و نعم لمن قال من قام و نعم لمن قال اقام زيد و غير ذلك قال لو تقدم
اس ولو كان الفعل مقدرا او المقدر داخل في الملفوظ بناء على ان المقدر كالملفوظ
وقال الاخر قوله ولو تقدم ^{اس ولو كان} الفعل تقديرا كزيد ضربته على سبيل
التفسير قوله بدو في اداة الشرط او بها ^{اس} باداة الشرط تنهيه آخر للفعل
او معنى ^{اس} او المركبة من الفعل معنى يفتح من هم يكون معناه فعلا او المركبة
من معنى الفعل والمراد به ^{اس} بمعنى الفعل ما ^{اس} كل لفظ يفهم منه ^{اس} من ذلك
اللفظ معنى فعل حال كونه مشتملا على النسبة القائمة كاسماء الافعال
ولا ما يفهم منه معنى فعل مطلقا كما كان فيما سبق قال صاحب فتح الاسرار
قوله او معنى ^{اس} منصوبا والمراد به ما فيه الاسناد كاسماء الافعال لا ما يفهم
منه معنى فعل مطلقا كما كان في السابق قوله بقرينة كون الكلام في الجملة
مستقلا بمقدرة تقديره قد علم ان المراد بمعنى الفعل ما يفهم منه معنى فعل مشتملا
على النسبة القائمة بقرينة كون الكلام في الجملة او تقديره وانما قلنا ان المراد
ذلك او وانما قلنا هكذا بقرينة كون الكلام في الجملة يفتح بقرينة المقسم بها
الجملة كما قال صاحب فتح الاسرار قال البعض قوله والمراد به الخ تفسير لفتح الفعل
والفرض من التفسير دفع لما يتبادر من قوله معنى بقرينة مشتملا اذ لو حمل
على المتبادر لزم ان يوجد في كل موضع فيه معنى فعل جملة فعلية وليس كذلك
سواء كان معنى الفعل مشتقا او غيره ^{اس} غير مشتق وانما عطفنا معنى الفعل
عليها بقرينة الامثلة الآتية او وانما معنى الفعل مشتقا او غيره بقرينة الامثلة
الآتية ومن فاعله وفي تقديره من اشارة الى ان قوله فاعله معطوف على قوله
من الفعل بدو واسطة الواو واشارة الى تعيين المعطوف عليه ^{اس} من مرفوعه
فما علا او نأته او لم ياب كما هو كذا في قوله تعالى وكاين الله عليهما هذا
مثال لما ^{اس} المراد منه الجملة ^{اس} كان الفعل فيه ^{اس} في ذلك ^{اس} قال الاستاذ قوله

قوله لما وما عبارة عن الشيء المراد منه الجملة كان الفعل فيه ^{اس} في ذلك ^{اس}
وقال بعض الافاضل قوله مثال لما ^{اس} هذا مثال لجملة كان الفعل فيه
في الضمير راجع الى ما باعتبار لفظه وقال الاخر قوله مثال لما ^{اس} هذا
مثال للكلام كان الفعل فيه ^{اس} في ذلك الكلام وهذا مبني على انه ذهب
من قال بقرينة الجملة والكلام وقيل الضمير في فيه راجع الى المثال
وهو بعيد عن سياق الكلام وسياقه لفظا او لفظا به
اداة الشرط ومثل ان تكررت اكرمتك هذا امثال لما ^{اس} جملة كان الفعل
فيه ^{اس} في تلك الجملة لفظا او لفظا بها ^{اس} باداة الشرط
ولا يخرج والضمير راجع الى ما الذي هو عبارة عن الجملة قال الاستاذ
والضمير راجع الى الجملة باعتبار القسم او الكلام وقال الاخر
والضمير راجع الى الكلام وقال البعض والضمير راجع الى الفعل
مع فاعله بقرينة اداة الشرط عليها او عليه عن الفعلية هذا
جواب سؤالي مقدرا كما قيل ولا يصح قوله ان تكررت اكرمتك مثالا لجملة فعلية
اذ لا يصدق تعريفها عليه لان الجملة يخرج بمفروض اداة الشرط عن الفعلية
و يستحق ان يعد قسما اخر من الجملة وهو الشرطية مع ان المص ان يقول
ان تكررت اكرمتك مثالا لجملة فعلية هو ذلك لان الجملة الفعلية تتركب من الفعل
وقاعله وانما مجموع الشرطية والجزء فيكون مركب من الفعل وقاعله بل
من الجملتين فلا يدخل في تعريف الفعلية ولا يصح مثالها قال الاستاذ
قوله ولا يخرج بقرينة الفعلية ^{اس} ان سأل مقدرا كما قيل
يخرج الكلام بمفروض اداة الشرط عن الفعلية ويستحق ان يعد قسما
اخر من الجملة وهو الشرطية فلا يصح قوله ان تكررت اكرمتك مثالا لجملة
فعلية فاجاب بقوله ولا يخرج ^{اس} ولا يخرج الكلام بقرينة الفعلية
او كما قيل يخرج الفعل مع فاعله بمفروض اداة الشرط عن الفعلية
و يستحق ان يعد قسما اخر من الفعلية وهو الشرطية فلا يصح قوله
ان تكررت اكرمتك مثالا لجملة فعلية فاجاب بقوله ولا يخرج ^{اس} ولا يخرج
الفعل مع فاعله بقرينة الفعلية او كما قيل ان ان تكررت اكرمتك
فعلية او اسمية اذ لا يصدق تعريفها عليه فاجاب بقوله ولا يخرج بقرينة

في جواب سؤالي مقدرا كما قيل ولا يصح قوله ان تكررت اكرمتك مثالا لجملة فعلية

ضربت زيداً ضربته وادعوه عبد الله والثانية ان وان ضربت الثانية
بما كان جزؤه الاول سهما مطلقاً كزيد قائم وزيد ابوه قائم وان زيداً قائم
وهل زيد قائم وما زيد قائم كما هو رأي الجمهور ان جمهور النحاة كابن
الكاظم وصاحب اللباب وابن مالك ومن تبعهم فادراجهم والادراج
مصدر مضاف الى فاعله افعي المص ومفعوله قوله اياها في الجملة
الظرفية في الفعلية ان في الجملة الفعلية قوله لكون الطرف ظرف مستقر
غير لقوله فادراجهم قال البعض قوله لكون الطرف متعلق للادراج وعلة له
من معنى الفعل متعلق للكون لا لكونها ان ليس ادراج اياها فيها لكون الظرفية
يعني ليس ادراج المص الظرفية في الفعلية لكون الظرفية مقدرة بفعل
فعل هذا لا يكون فاعله ضمير مستتر فيه متعلقه بل فاعله اسم ظاهر
بعده وهو زيد كما زعم البعض ان كما زعم بعض القدماء الذين جعلوا
الفعلية ما كان جزؤه الاول فعلاً لفظاً ولو تقدير كزيداً ضربته فلا يرد
ان اذا كان ادراجاً اياها في الفعلية لكون الطرف من معنى الفعل
لا لكونها مقدرة بفعل فلا يرد قال البعض قوله فلا يرد ان اذا كان
الادراج لذلك ولم يكن لكونها فلا يرد عليه ان على المص ما انما عرض
وما في على لا يرد او رده ان او رده المص ذلك الاعتراض على هذه البعض
في الامتناع في بحث الكلام اوائل الكتاب قوله بانها ان الجملة الظرفية
بيان لطريق الاستدلال على هذه البعض او متعلق باورده وان قدرت
هي وان هذه للوصلية ان ولو قدرت الجملة الظرفية بفعل لكن جعل
على صيغة الماضي المجهول الطرف نائب الفاعل لجعل قوله مقامه ان
مقام الفعل مفعول ثان له تأمل قوله وانتقل الضمير على جعل الطرف
منه ان من الفعل اليه ان الى الطرف قوله وجعل الفعل من عمل الفعل
منطوق على القريب او البعيد او على جعل الطرف كانه الى للطرف ولذا
ان لا جعل ضميره العمل له او لكون قيام الطرف مقام الفعل وانتقال الضمير
منه اليه وكون العمل للطرف كما قاله البعض استرط البصر بوجه فيه ان

وهو زيد قائم

ان في محل الطرف الاعتراف على اشياء مستمرة فيكون في حيث معنى الفعل في العمل
في الفاعل الظاهر لا في غيره من المفعول ولا ينصب المفعول به ايضاً والفعل ان والحال الفعل
لا يحتاج اليه ان الى الاعتراف لا لفظاً ولا مقدراً لما عرفت في بيان شرط
عمل الطرف قال البعض قوله لا مفعولاً ولا مقدراً تأكيداً لغير الاحتياج
اليه الفعل فيما امتازت الظرفية عن الفعلية والاسمية بهذه الاشياء
ان الاشياء الثلاثة احدها جعل الطرف مقام الفعل وثانيها
انتقال الضمير منه اليه وثالثها جعل عمل الفعل للطرف قال الامتداد
قوله فلما امتازت الظرفية عن الفعلية والاسمية بهذه الاشياء
يعني امتازت عن الفعلية المفصلة بالتفسير المذكور بشرط الاعتراف
وعن الاسمية بقيام مقام الفعل وانتقال الضمير منه اليه وقال الكاظم
في حاشية الامتحان امتازت عن الفعلية المفصلة بالتفسير المذكور
بشرط الاعتراف بوجه الاسمية بالتيار عن الفعل وانتقال الضمير منه اليه
قوله لا تحققت ان الظرفية جواب لما اصح جعل فعل هذا مع مجهول
مفرد موزون منصوب بانه التناصب هو الضمير المستتر تحت نائب الفاعل
راجع الى الظرفية ان بيان جعل الظرفية تحت مفعول ثان له تأمل
قوله برأسها ان الظرفية تتميز واعتنا شأنها ان باستقلالها فلا تخالف
ان اذا كان ادراجاً الظرفية في الفعلية لكون الطرف من معنى الفعل لا لكونها
مقدرة بالفعل فلا تخالف بين كلاميه ان كلامي المص في كتابه ان في كتابي
والمراد من الكتابين الكتاب المسمى بالانظار والكتاب المسمى بالامتنان
كما نحن ان وذلك الخالفة مثل الخالفة الى طرف تلك الخالفة وصاحب الظن
عبد العزيز السيروري حيث قال في حاشية الامتحان ان هذه الاعتراض
بالله ان او رده عن من جعل الجملة ثنتين يناقض ما اختاره في اظهار الاسرار
حيث جعل الجملة فيه قسمين فعلية واسمية قال احمد نازكي قوله فلا تخالف بين
كلاميه في كتابه كما نحن ان المص اعترض في الامتحان على جعل الجملة ثنتين فعلية واسمية
وفسر الاول بما كان جزؤه الاول فعلاً صريحاً ولو تقدير وجعل الظرفية داخلية فيها
لكونها مقدرة بالفعل بان قال ان الظرفية وان قدرت بفعل لكن جعل الطرف مقام

ان الدلالة لا تتوقف على الازالة كما هو من ذهب البعض لان اللفظ الموضوع مثلا
 مع اطلاق حصل الدلالة سواء اريدت اولا فلا بد من ان في نفسه لا فرق موضوع
 للفظها من الجملة من اعراب محكي كما ذهب اليه ابن الحاجب او تقديره على ما
 اختاره المصنف لان في آخره اعرابا محكيها قوله لكونه متعلق بلا بد من ان في اليد
 لكونه من لفظ الجملة - يقع انه يلزم ان يكون متعلقا باعراب لكون ذلك اللفظ
 في حكم الاسم المفرد من غير الجملة قوله لكونه من لفظها متعلق بقوله لكونه وعلة
 مؤلّا به من بالاسم المفرد والاسم المفرد اذا وقع في التركيب فلا بد من اعراب
 وكذا ما كان مؤلّا به كما يشير من كونه مؤلّا به مثل من سيظهر اليه من الى ذلك
 الشيخ قال البعض قوله كما يشير اليه من لما يشير المصنف الى كونه مؤلّا به
 تعليل للتعليل بقوله لكونه مؤلّا به وقال بعض المحققين قوله لكونه مؤلّا به كما يشير اليه
 من لكون اللفظ المعهود الذي هو لفظ الجملة من غير اعتبار دلالته على معناها
 مؤلّا بالمفرد كما يشير المصنف الى ذلك التأويل بقوله من المصنف من هذا اللفظ
 حتى ابتدائية يجوز وقوعها المصدر مضاف الى فاعله من وقوع الجملة التي
 اريد بها من تلك الجملة لفظ تلك الجملة في كل ما من في كل موضع
 ووجه ان ذلك الاسم المفرد فيه من في ذلك الموضع فتقع من تلك الجملة الى
 الجملة التي اريد بها لفظها مبتدأ وفاعلا ونائبته وغير ذلك قوله من المذكور
 بيان للشارح قوله من المفعول وهم باب ما واثبت وغير ذلك المذكور
 من اسم ولا التسميتين بل من مدخول حرف الجر ومن المضاف اليه المضاف
 بيان للمفرد من المذكور فظن ان من مواضع المفرد من من عملات الفاعل
 نحو زيد قائم جملة اسمية من هذا اللفظ جملة اسمية من لفظ زيد قائم جملة اسمية
 فان قيل قوله هذا اللفظ ليس بمفرد بل هو من المركبات التعيينية مثل الحيوان
 الناطق فلا يكون مفردا فلم يكن قوله زيد قائم في حكم الاسم المفرد قلنا قد يطلق
 المفرد ويراد به ما يقابل المشي والمجموع وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف وقد يطلق
 على ما يقابل المركب وقد يطلق على ما يقابل الجملة فقال هذا اللفظ مفرد من
 ليس بجملة وهذا اللفظ الاخير هو المراد هنا فلا اشكال وقال بعض الشراح قوله
 من هذا اللفظ من هذا الملفوظ وهو قوله زيد قائم فالصدر فظهرنا بفتح هم المفعول

في قوله من هذا اللفظ من هذا الملفوظ وهو قوله زيد قائم فالصدر فظهرنا بفتح هم المفعول

من الملفوظ فلا يرد ان المشار اليه لفظان فكيف يصح ان يقال هذا اللفظ
 ويشار اليها بالمفرد لان الملفوظ يعنى الاثنين فصا هذا وقال الاخر
 قوله من هذا اللفظ ليس المراد مجموع هذا اللفظ فانه ليس بمفرد بل المراد
 هذا اللفظ لتعيين المشار اليه وبهذا التأويل قبول اعراب الاسم وكونه
 مستندا اليها وقال الاستاذ قوله من هذا اللفظ ولذلك اعربت باعراب الاسم
 وجعلت مستندا اليها ونحو زيد قائم في تركيب يقع زيد قائم من هذا اللفظ
 جملة اسمية حال كونه فاعلا ليقع ونحو زيد قائم في تركيب جعل زيد قائم
 من هذا اللفظ جملة اسمية حال كونه نائب الفاعل لجعل اقول لفظها تين
 الجملتين مثال لمعناها قال امام الايوب فقوله نحو زيد قائم جملة اسمية
 مثال لما يقع مبتدأ فان قوله زيد قائم مراد لفظه ومعنونه وقوله جملة
 اسمية خبره من هذا اللفظ جملة اسمية واما مثال ما يقع فاعلا فنحو يقع زيد
 قائم فاعلا واما مثال وقوعها نائب الفاعل فنحو جعل زيد قائم نائب الفاعل
 قوله من هذا المارة الى ان ضمير المذكر راجع الى الجملة بتأويل ما ذكر
 وانما وجه ترجيح المذكر بالتأويل على المؤنث مع انه حقيقة فهو التفسير عنها
 بقوله العقول اصطلاحا لا بمقولة كذا قاله صاحب المنافع قال بعض المحققين
 قوله من هذا المارة ان افراد الضمير مذكرا مع ان المرجع مؤنثا يقتضيه
 ان يكون مؤنثا بتأويل ما ذكر على صيغة المجهول وقال صاحب زبدة الاظفار
 قوله ومنه من الجملة التي اريد بها لفظها وتذكير الضمير لسقوط مراعاة
 حق الكلمة لانها لم تكن ترتب على المذكر بزيادة حرف على صيغة التذكير
 كفنار بوضاربه ولما لم تكن كذلك سقط اعتبار حق التأنيث لعدم الترتيب
 وتقدر المراعاة كما في لفظ المعرفة والنكرة مثلا فان تأنيثها لم تكن مرتباً
 على التذكير اذ ليس لها مذكر ولا بصيغة اخرى فان لم تكن فيهما التذكير
 والتأنيث سواء وصفت به نحوهم نكرة وهم معرفة او جعلت خبراً نحو زيد معرفة
 والرجل معرفة بخلاف المعرفة فتبين ان التذكير والتأنيث مع لم يكونا مرتبين
 لم يراع حقهما كذا في المختصر من شروح المفصل ولذا قال جابر الله العلامة في المفصل
 في بحث المضمرات والمضمر في قوله ربه رجلا نكرة مبهم ولم يقل مبهمه وشاع التأويل
 فيما بينهم في مثل هذا الضمير بما ذكر او بما تقدم انتهى وذلك ان تقول ان كل ما
 تكون من جوهر الكلمة كالنكرة يجوز الاقران وتذكير باعتبار كونه جزءا من الكلمة

وتأنيثه باعتبار اصل الوضع للتأنيث وجه ترجيح المذكور على المؤنث ما مرنا
من قول صاحب المنافع قوله من الجملة التي اريد بها لفظها ببيان لما في كبر والعمارة
راجعان الى الجملة مقول القول / جملة محكية بالقول / رجعت مفعولا
كذا قال صاحب فتح الاسرار قال امام الايوب قوله مقول القول / وقوع
تلك الجملة مقولا لقول يعني من الافعال التي مشتقة من مادة القول
فوقوله تعالى واذا قيل لهم ان المناقعة امنوا / لفظ امنوا مستد الى
لكونه مفعول مالم يسم فاعله لعل قوله في رتبة وقيل ما من مجهول ولهم
متعلق بغير الضمير راجع الى المناقعة وامنوا مراد باللفظ مرفوع تقديره كتاب الفاعل
لعل فان قيل انهم اطلقوا مقول القول على المنصوب بالمفعولية ومثال
من الآية الكريمة ليس كذلك قلنا ان المراد بالمقول ما يطلق عليه هذا اللفظ
على الاطلاق سواء كان منصوبا او مرفوعا لا سيما ان اطلاقهم بالمقول
على المفعول اعم من ان يكون مفعولا في الحال او في الاصل والواقع في الآية
الكريمة مفعول في الاصل ولما صار فعله مجهولا صار المفعول تابعا
عن الفاعل فلذلك ارتفع المنصوب وهذا قال البعض ومقول القول مفعول
عند الجمهور ومفعول مطلق نوعي على ما اختاره ابن الحاجب والصواب
في هذا الاول على ما اختاره ابن هشام في معنى اللبيب لكن موقعه / مقول
يعني يكون له اعراب لكونه في تقدير هذا اللفظ لكن موقعه ليس موقع
يرشد الى / الى عدم كون موقعه موقع المفرد كسران / كسر
مادة ان فيه / في موقعه او في مقول القول كما قال البعض كما سبق
في بحث حروف المسببة بالفعل او في اوائل الرسالة في موضع كسران
كما قال البعض او كذا / ولا اجل عدم كون موقعه موقع المفرد فصل المصنف
مقول القول / في فرق المصنف مقول القول عما / عن الجملة التي اريد بها
لفظها الكائنة قبله / مقول القول / قول مراد المصنف بقوله ومنه تحقيق
على التفصيل لا الفصل لهذا الوجه الغير الوجه فلا يكون قول الشارح هذا
ليس في محله وكذا في محله كذا / مثل ما ذكر من الجملة التي اريد بها / الجملة
تضمنها / الجملة قال البعض قوله من الجملة التي اريد بها لفظها ببيان لما ذكر اشار

الجملة التي اريد بها لفظها ببيان لما ذكر اشار

اشار الشارح الى وجه الشبه بقوله في انه / لفظها او التي لا بد له / من
لفظها من اعراب كما عرفت قوله الجملة مبتدأ مؤخر خبره قول المصنف وكذا
قال صاحب المنافع ليس لفظ اعراب بمضاف الى الجملة بل الجملة مبتدأ مؤخر
خبره كذا اشار به كرها الى ان كذا خبر مبتدأ محذوف مؤخران اريد بها / من
بالجملة المطلقة معنى مصدر وهو نائب فاعل اريد / ان اريد بالجملة معناها
المصدرين الحاصل من تصغيرها بان اول خبرها بمصدر ر و اضيف الى اسمها
ان كان خبرها مشتقا او اول بالثبوت ان كان خبرها جافا وقوله اما بولط
متعلق بـ اريد / اريد ذلك اللفظ المصدرين لعل بولط ان للامية بالفتح والتشديد
/ بفتح الهمزة وتشديد النون / او ان / او بولط ان للفعلية ولو مقدرا
غير عامل كما في شمع بالمعنيين على المشهور كما سيأتي بالفتح والسكون / من
بفتح الهمزة وسكون النون قال صاحب فتح الاسرار قوله معنى مصدر / من
/ من منسوب الى المصدر بان قول بالمصدر اما بولط ان / او بولط
ان بالفتح والتشديد والخففة من المشددة كالمشدة او ما / او بولط
ما للفعلية قال شارح ميزان الادب للمصنف قوله او ان / او ما للفعلية
فكذلك الفعل بهما في تاويل المصدر وغير متبوعه يقول بعموم ما للامية ايضا وقال
قوله المصدرين صفة للاخيرين / من صفة لان وما احتراز عن ان المفترقة
والزائدة وما النافية والاستفهامية والشرطية وغيرها ولعدم كون ان
بالتشديد حرفا غير مصدرين لم يقيدها بالمصدرية لان المصدرية لا تطلق عليها
في عرفهم كما تقدم اذا اطلاقها عليها في عرفهم لا شبهة فيه لاحد لانها من حروف
فتدبر كذا قال في زلة عليه بخانة المصنف بوجه الكثرة كقوله تعالى بلغه ذلك
قائم هذا مثال لما اريد بها المعنى المصدرين بولط ان فان جملة انك قائم
بتاويل قيامك كما اشار اليه بقوله ان بفتح قيامك واغتركه في التفسير
لعدم الحاجة اليه وكون الفرض ببيان القول المصدر وكقوله تعالى وان تصوبا
خبر لكم هذا مثال لما وقعت الجملة مبتدأ بتاويل المصدر بان فان جملة ان تصوبا
بتاويل قيامكم واليه اشار بقوله / من قيامكم خبر لكم وخو اجلس ما دام زيد جالس
هذا مثال لما وقعت الجملة مفعولا في تقدير المضاف بعد تاويل المصدر بما كان جملة
ما دام زيد جالس بتاويل مدة دوام جلوسه بتقدير المضاف واليه اشار بقوله

ام مدة دوام جملتها ما المراد بها المفعول بعد اضافة ما المصدرية
التوقيفية والية اشار بقوله ام مدة دوام جملتها من جملتها قال احمد نازك
قوله ام مدة دوام جملتها من جملتها ان المراد بها المصدرية التوقيفية وقد سبق
تحقيقه انتم اعلم ان ما المصدرية التوقيفية يجعل مدخول في تأويل المصدر
بان يأخذ المصدر من مدخولها ويضاف ذلك المصدر الى فاعله فتكون في تلك
ظرفا كذا في حاشية طاش كبر او بغيرها او اريد بها معنى مصدر بلا واسطة
هذه الاشياء الثلاثة وهي ان شاء الله تعالى وقال صاحب المنافع قوله ان
بلا واسطة هذه الثلاثة اشار بها الى ان الضمير راجع الى الواصلة لا الى
وان وما والى ان لفظا غير مجزئ لا قوله غدا جملة التي مثال لما وقع بغيرها
او ذلك الغير جملة التي اضيف اليها من اجل ان جملة التي اضيف اليها مبتدأ او فاعلا
او غير ذلك وكلمة من ذكرها لبيان الخوض في قول المصنف جملة التي اضم
ان التمثيل على قسمين كل واحد في كل واحد من قول المصنف جملة التي اضم
اليها فيقتضيه عرفا لفظا كذا في مثل ما يكون له في ثلاثة قوائم كلها اخره والى ذلك
اشار بقوله من اجل ان جملة التي اضم اليها وليس هذا الا لبيان ذلك الكلي المماثل
لكلي الاول فلهذا في المصنف مما لا يخفى على الكل واحد من المماثلين الكليين
اذ الآية الكريمة الاولى مثال جزئية المماثل كلى وهو جملة التي اضم اليها
والاية الكريمة الثانية مثال جزئية المماثل كلى وهو جملة التي اضم اليها قال
احمد نازك قوله من اجل ان جملة التي اضم اليها ببيان للضمير وقال بعض من هذا الكتاب
قوله من اجل ان جملة التي اضم اليها من اجل مبتدأ او فاعلا او غير ذلك ببيان لقوله جملة التي
اضم اليها اقول هذا يدور ان كونه جملة مضافا اليها يستلزم كونها مسنداً
اليها وليس كذلك اذا استاذ اليه اخص منه ولا دلالة للاخص على الاعم
باحسن الدلالات الثلاث فيكون هذا بياناً بلاخص وذا لا يجوز انتم كلام
ذلك البعض قوله بان اريد بها جملة متعلق بالفعلين على سبيل التنازع
كما قاله احمد نازك عليه وجه الربان والمراد بالفعلين اضيف ولله
مجاناً حال كونها مجزئاً بعلاقة الاطلاق قوله مطلق جملة
نائب الفاعل لا يريد فيكون من قبيل ذكر الكل واردة الجزاء اذا كانت جزء مفرد جملة

والزمان والنسبة قال بعض الحاشيين قوله مجزئاً مجزئاً مطلقاً
مطلق جملة وقال الاخر قوله مجزئاً بعلاقة الاطلاق والتقييد مطلق جملة
وقال صاحب المنافع قوله بان اريد بها مجزئاً مطلق جملة فهذا على تقدير
تأويل جملة المضاف اليها وقد يحكى قريياً وجه آخر قوله المدلول عليه
صفة جملة من جملة الذي دل عليه ضمناً مفعول مطلق مجزئ للمدلول
ان مدلولاً ضمناً قال البعض قوله ضمناً من ضمن جملة قوله بلا نسبة تامة
ان بلا ارادة نسبة تامة متعلق باريه فلا يرد ان اذا قيدنا بقولنا بان اريد بها
مجاناً مطلق جملة الى فلا يرد انه ان الثاني يستلزم على صيغة المجهول
من التفسير الالية في المتن من قول المصنف ان نفع صدق الصادقين
ومن قوله ان انذارك وعدم انذارك ومن قوله ان سماعك ان المراد
بها ليس ذلك المراد مطلق جملة بل كناية المراد بها جملة مع النسبة
لانه جعل فاعل الفعل مضافا اليه فيما سيأتي ولانه اخذ جملة مضافاً
لامطلقاً وارادتها من جملة والنسبة قوله وارادتها مبتدأ خبره قوله
تقتضيه جملة الارادة وقوله امتناع كونه جملة باضافتين مفعول
والكون مضاف الى لعمه وخبره قوله مضافا اليها جملة فلا يكون الامثلة
مطابقة لمثلاتها ولا يكون التفسير مطابقاً لمفرداتها كما تقتضيه جملة
ذلك الامتناع قوله ارادتها من جملة والنسبة فاعل تقتضيه مع الرمان
ان حال كونها مقارنين بالزمان على ما ان ما قلناه من على الكلام الذي
صرح به من ذلك الكلام الفاضل العظم في حاشية انوار التنزيل والمراد
من انوار التنزيل تفسير قاضيه قوله لان المقتضى متعلق بلا يرد وعلته لا الامتناع
ان لا امتناع كونه جملة مضافا اليها ومسنداً اليها وقوله التامة من النسبة
التامة خبران في لان المقتضى لا المطلقة جملة ليس المقتضى للا امتناع النسبة
المطلقة تامة او غيرها هذا ايضا مبني على لزوم تأويل جملة المضاف اليها
بالمفرد اما اذا جاز وقوع جملة بلا تأويل مضافا اليها فالنسبة التامة
لا تمنع كالتناقض والحاصل ان بين المضاف اليه والمسند اليه فرق لان كونه جملة
مضافا اليها بلا تأويل مختلف فيه وكونها مسنداً اليه بلا تأويل لا يجوز بالاتفاق

كذا قال صاحب المصنف كقول الله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين
 صدقهم الآية قرأ الجمهور يوم بالرفع من غير تنوين ونافع بالنصب
 من غير تنوين واختاره أبو عبيدة ونقل الزحري عن الأعشى يوماً
 بنصبه منوناً فهذه أربع قراءات وأما قراءة أحدها أن هذه مبتدأ
 ويوم خبره كالقراءة الأولى والثانية لظرف لاضافة إلى الجملة الفعلية
 وإن كانت معرفة وهذا مذهب الكوفيين ولم يزلوا عليه بهذه القراءة
 وأما البصريون فلا يجوزون البناء إلا إذا صدرت الجملة المضاف إليها
 بفعل ماضٍ كذا في تفسير ابن عادل وقال القاضى وقرأ نافع يوم بالنصب
 على أنه ظرف لقول وخبر هذا محذوف أو ظرف مستقر وقع خبراً والمفعول هذا الذي
 من كلام عيسى واقع يوم ينفع الصادقين وقيل أنه خبر لكن بنى على الفتح
 لاضافة إلى الفعل وليس بصحيح لأن المضاف إليه معرف وقال الفاضل العصم
 قوله وليس بصحيح لأن المضاف إليه معرف المضاف إليه صورة وحقيقة معز
 فانه صورة الفعل المضارع وحقيقة المصدر وكلاهما مبريان والمراد المعز
 البصرى إذا المضاف إلى المضارع المنى يقع على الفتح لمخيلة حرف النفي
 في المضاف إليه وهو غير ممكن صرح به المحقق التفتازانى وقد روى ابن الحاجب
 بأن المضاف إليه جملة والجملة من حيث هي جملة لا نصيب لها من الأعراب
 فليبناء وجه انتهى وصدقهم مرفوع بالفاعلية والمراد بالصدق الصدق
 في الدنيا فان النافع ما كان حال التكليف كذا قال القاضى البيضاوى قال الأستاذ
 قوله يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم خبر هذا وينفع مضارع والصادقين
 مفعول وصدقهم فاعله والتخدير الرجوع إلى الصادقين مجرور المحل مضاف إليه
 والجملة في تأويل المفرد مجرور المحل مضاف إليها ليوم والواسطة هنا الاضافة
 فهذه مثال للجملة التي يريد بها معنى المصدر بكونها مضافاً إليها يوم ينفع
 الصادقين قال الفاضل العصم في حاشية الجاني اختلفوا في التوافق في المضاف
 في مثله في مثل قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم أو في مثل هذا النظم أو
 في مثل هذا المثال أو في مثل هذه الآية قال الأستاذ والتخدير في مثله راجع إلى هذه
 الآية باعتبار النظم أو باعتبار أن التاويل من الآية لأن الآية بهذا الاعتبار
 مذكرة وقيل تذكير التخدير تأويل المذكور الفعل فقط والفاعل قيد فيكون خارجاً

فكيف خارجاً عن المضاف إليه كذا قال أحمد نازى أو الجملة الفعلية مع أن حق الفعل
 أن لا يكون مضافاً إليه طابه من الإبهام المفرط لا يتخصص في نفسه وكيف يخصص
 غيره لا يقال الاضافة من خواص الأسم فكيف يكون مضافاً إليه لأننا نقول
 المراد من الاضافة كون الشئ مضافاً وكونه مضافاً إليه لا يكون من خواص الأسم
 لأن الفعل والجملة يقعان مضافاً إليه ذكره شارح الكافية قال الأستاذ
 قوله الفعل من الفعل فقط أو الجملة الفعلية قوله مع الاتفاق حال من فاعل
 اختلفوا في حال كونهم مقارنات بالاتفاق في الجملة الاسم بناء على أنه في
 المضاف إلى الجملة الاسمية بتمامها من مجموعها من المبتدأ والخبر إذا وقعت
 في الجملة الاسمية مضافاً إليها من الجملة الاسمية والمصحح الثاني من الجملة
 في الامتحان في بيان خواص الأسم حيث قال في نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم
 الصحيح أن المضاف إليه الجملة بل تأويل بل تأويل الأسم كما أشار إلى المصنف
 إليه من أن يكون المضاف إليه الجملة بل تأويل فيه من في الامتحان في تعريف
 المضاف إليه وكما بينه من بين المصنف كون المضاف إليه الجملة بل تأويل فيما
 من في منهواته أو في حاشيته علقه من علق المصنف تلك المنهوات أو تلك الحاشية
 فالخير الرجوع إلى ما باعتبار لفظ عليه من على الامتياز حيث قال فيما علقه على تفسير
 قول المصنف في تعريف المضاف إليه ما بقوله لفظ لم يفسر بالأسم لاحتياجه
 إلى التأويل في الجملة المضاف إليها كذا قال أحمد نازى قال شارح الكافية
 قوله وبينه فيما علقه عليه حيث قال لم يفسره بالأسم لاحتياجه إلى التأويل
 في الجملة المضاف إليها وقال صاحب المنافع قوله في تعريف المضاف إليه
 حيث فسر لفظ ما الواقع فيه بقوله من لفظ قوله وبينه فيما علقه عليه
 حيث قال فيه لم يفسر بالأسم لاحتياجه إلى التأويل في الجملة المضاف إليها
 انتهى فيقال في إذا صح الثاني وأشار فيقال في قوله في الامتحان أو فيقال في
 قول المصنف في الامتحان وبياناً فيما علقه عليه ما ذكره من الكلام الذي ذكر المصنف
 ذلك الكلام هنا من في هذا المقام قال في تفسير المصنف قوله هذا سهو ظاهر
 لم يكن مضافاً إليه ولا مبيناً وما علقه في الامتحان ناطق بخلافه وهو

وقال بعض المحققين في قوله أو الجملة الاسمية بناء على أنه في
 الجملة الاسمية بتمامها من مجموعها من المبتدأ والخبر إذا وقعت
 في الجملة الاسمية مضافاً إليها من الجملة الاسمية والمصحح الثاني من الجملة
 في الامتحان في بيان خواص الأسم حيث قال في نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم
 الصحيح أن المضاف إليه الجملة بل تأويل بل تأويل الأسم كما أشار إلى المصنف
 إليه من أن يكون المضاف إليه الجملة بل تأويل فيه من في الامتحان في تعريف
 المضاف إليه وكما بينه من بين المصنف كون المضاف إليه الجملة بل تأويل فيما
 من في منهواته أو في حاشيته علقه من علق المصنف تلك المنهوات أو تلك الحاشية
 فالخير الرجوع إلى ما باعتبار لفظ عليه من على الامتياز حيث قال فيما علقه على تفسير
 قول المصنف في تعريف المضاف إليه ما بقوله لفظ لم يفسر بالأسم لاحتياجه
 إلى التأويل في الجملة المضاف إليها كذا قال أحمد نازى قال شارح الكافية
 قوله وبينه فيما علقه عليه حيث قال لم يفسره بالأسم لاحتياجه إلى التأويل
 في الجملة المضاف إليها وقال صاحب المنافع قوله في تعريف المضاف إليه
 حيث فسر لفظ ما الواقع فيه بقوله من لفظ قوله وبينه فيما علقه عليه
 حيث قال فيه لم يفسر بالأسم لاحتياجه إلى التأويل في الجملة المضاف إليها
 انتهى فيقال في إذا صح الثاني وأشار فيقال في قوله في الامتحان أو فيقال في
 قول المصنف في الامتحان وبياناً فيما علقه عليه ما ذكره من الكلام الذي ذكر المصنف
 ذلك الكلام هنا من في هذا المقام قال في تفسير المصنف قوله هذا سهو ظاهر
 لم يكن مضافاً إليه ولا مبيناً وما علقه في الامتحان ناطق بخلافه وهو

بالاسم لا حتماً به الى التأويل في الجمل المضاف اليها يعني بلفظنا كلمة ما
التي هي جنس المضاف اليه بالاسم لم يكن التعريف جامعاً لا فرداً لعدم صدق الاسم
على الجمل المضاف اليها لعدم كونها لها حقيقة بل في تأويله فيحتاج الى التأويل
حتى يثبت الى الاسم حقيقة وتأويله فيصدق على الجمل المضاف اليها واذ عرفت
هذا علمت عدم المخالفة بين كلاميه في كتابيه ولعل من شأن هذا السهو
الاكتفاء بالنظرة الاولى فلم من كلاميه في كتابيه ان الجمل المضاف اليها لابد
ان تكون في تأويل المفرد ويحتمل قول المص في الامتناع انه ان المضاف اليه
الجملة بتأويل الاسم فلا يخالف اس اذا احتمل انه الجملة بتأويل الاسم فلا يخالف
قول المص في الامتناع ما ذكره هنا او فلا يخالف قول المص في الامتناع
وبيانه فيما علقه عليه ما ذكره هنا وفي كلامه ان المص في موضع اخر
ان في موضع اختصاص حرف الجر قوله وفي كلامه ظرف مستقر خبر مقدم وقوله
اشارة مبتدأ مؤخر اليه ان يكون المضاف اليه الجملة بتأويل الاسم ايضا
ان مثل الاشارة الى كون المضاف اليه الجملة بتأويل الاسم قال الاستاذ
قوله وفي كلامه ان المص اشارة اليه ان التأويل ايضا ليس كما يكون
اشارة الى عدم التأويل كما لا يخفى على من تتبع كلامه ان كلام المص في الامتناع
حيث قال في وجه اختصاص الجر بنقله عن الفراء انه اثر الحرف وهو لا يقتضي
معنى الفعل او شبهه الى الاسم او المؤول به وحيث قال في بحث الكلام في الحاشية
والجمل الفعلية قائم مقام الاسم المفرد فانه قوله عليه السلام يا عايشة
ما ازال احد الم الطعام الذي اكلته بخير فهذا او ان وجدت انقطاع
ابهرى من ذلك انهم قالوا في ذلك وقت وجداني على ما في شرح فتا مل كذا
قال احمد الاطوى قال صاحب المنافع قوله في موضع اخر اشارة اليه ايضا
قال في بيان اختصاص الجر قيل لانه اثر الحرف وهو لا يقتضي معنى الفعل او شبهه
الى الاسم او المؤول به فلا يدخل الاياها والمضاف واللفظية فخرج المعنوية
وهي بتقدير الحرف المذكورة وتوحيده قوله في الامتناع في بحث الكلام وقد عرفت
ان تلك الجمل ان الجمل اليه في حكم المفرد كالواقعة خبر لا اسناد لها في الحال وهذا
ما اختاره الشيخ الرضوي وعبد القادر حيث قال الرضوي ان الظاهر ان المضاف اليه

ان المضاف اليه لفظاً في نحو آتيتك يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل
وحده كما ان الاسمية في قولك آتيتك زيدا الجملة اسمية المضاف اليها واما
من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه للزمان في الجملة وقال عبد القادر
قوله ان قول الفاضل الجامي وقد يقال هذا بتأويل المصدر ينبغي ان يكون
هذا القول مرضياً للتلاخلف السابق من اختصاص الجر بالاسم فان الجر لازم
للاضافة اليه واختصاصه بالاسم مستلزم لاختصاصه بالمرزوم ولما يخالف
قول المص فيما سياتي المضاف اليه كل اسم من اسم الى شيء بواحدة حرف الجر
لفظاً او تقديرية وقال السيلكوتي ولم ينص القول ان يقول ان المخصص
بالاسم الجر لفظاً او تقديرية لا محلاً والمراد من المضاف اليه فيما سياتي المضاف اليه
الذي هو من اقسام المعرب بدليل انه في بيان الجرورات التي من اقسام المعرب
انتهى فيه ان دليل اختصاص الجر للفظ والاعتدال بالاسم يدل
على اختصاص المحل ايضا به لانه اثر حرف الجر المقدر كاللفظ والاعتدال
والفرق بينهما وبين النصف النصرة بتعبير السيلكوتي كما لا يخفى على الاطلاع
ويدل على التأويل جزالة المعنى كما لا يخفى ونحو جملة وقعت بعد سواء نحو قوله تعالى
قال امام الايوب وقوله ونحو معطوف على قوله كقوله تعالى في ان التأويل بواحدة
غير تلك الوسائط نحو قوله تعالى ان الذين كفروا ستروا الحق وجحدوه
وهو القرآن ونبوة محمد عليه السلام سواء لهم غير مشتق بمعنى الاستواء
وهو دليل لكونه بمعنى المصدر اثبت كونه بمعنى الاستواء لانه لو لم يكن لفظاً سواء
بمعنى المصدر لم يتعلق له عليهم قال ابن عادل سواء لهم بمعنى الاستواء فهو
اسم مصدر نعت به بمعنى مستو ان جعل سواء وصفا معنوي لا ينصب بالاستواء
كما نعت بالمصادر ان كما جعل المصادر كذلك اما نعتاً نحوياً كما في كلمة سواء
او لا كما في هذه الآية الكريمة مبالغة نحو رجل عدل قال بعض الافاضل قوله
قوله نعت به ان وقع النعت بسواء نعتاً معنوي كما نعت ان كما وقع النعت
بالمصادر مبالغة نحو رجل عدل والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
فيه سواء لانه في الافاضل مصدر وقال الشيخ زاده قوله نعت به كما نعت المصادر
مبالغة ان اجري الاستواء على الذي كفروا كما اجري المصادر على الموصوف بها
مبالغة في انصافه بها كأنه صار عين ما قائم فان معنى قولك زيد عدل انه العدل بعينه

كأنه تجسم منه ثم ان اجزاء المصادرة على الموصوف بها قد يكون بان يجعل
 نقلاً نحو تاي كما في قوله تعالى قل يا اهل الكتاب تعالوا تزل حديق قل اليهود
 نحن على دين ابراهيم فانه كان يهودياً وقال النصارى نحن على دين ابراهيم
 وكان نصرانياً فقال النبي عليه السلام كلاهما برئ منه لانه كان حنيفاً مسلماً
 ونحن على دينه فامر الله بنبيه بقوله قل يا اهل الكتاب من اليهود والنصارى
 الى كلمة من كلمة التوحيد وهي لا اله الا الله محمد رسول الله سواء صفة كلمة
 بمعنى مستوية بيننا وبينكم لا يختلف فيها الكتب السماوية وقد يكون بان يجعل
 نقلاً معنوياً غير تابع له في الاعراب كما في قوله تعالى سواء عليهم متعلق بدينهم
 كلمة في عليهم متعلق بسواء او عندهم اشارة الى ان كلمة على في قوله تعالى
 سواء عليهم بمعنى عند قال ابن هشام في معنى اللبيب على بحى للظرفية ولذا
 قال في لسان التفسير او مستو عندهم كذا قال الشيخ زاده وهو
 قوله سواء من فروع على انه من قوله سواء خبر ان في قوله تعالى ان الذين كفروا
 وقوله من قوله تعالى او يبينهم ام لم تذكرهم من فروع المحل اما على انه
 من ذلك القول فاعلم ان قوله سواء او على انه من ذلك القول مبتدأ
 وذلك ان قوله سواء خبره من ذلك المبتدأ قوله قد علم فعل ماض مجهول
 من باب التفعيل من قدم الخبر عليه من على ذلك المبتدأ قوله اعتناء مفعول
 لاجله لقوله قد علم ان لاجل الاعتناء والاعتناء بانه من ذلك الخبر فاجله
 او اذا كان قوله تعالى او يبينهم ام لم تذكرهم من فروع المحل اما على انه
 من ذلك خبر ان في قوله تعالى ان الذين كفروا هذا مثال للجملة التي اريد بها معنى المصدر
 بكونها فعلاً او مبتدأ او مثال للجملة التي اريد بها معنى المصدر بغير واسطة
 هذه الثلاثة بكونها فعلاً او مبتدأ والواسطة في مثل هذه الآية الاستفهامان
 المتناقضان على تقدير كون قوله لا تذكرهم ام لم تذكرهم فعلاً او مبتدأ او مثال
 للجملة الفعلية التي وقعت بعد كلمة سواء مع دخول الهمزة الاستفهامية عليها
 وقعت بعدها جملة مصدرية بام ومعلوفة على تلك الجملة فان ذلك الفعل
 الذي يلي الهمزة والذي يلي لفظ ام العاطفة يا قول بالمصدر على ان يكون
 فعلاً او مبتدأ والواسطة وقومها بعد كلمة سواء وبعد الهمزة الاستفهامية و ام

وانما الهمزة في قوله تعالى او يبينهم ام لم تذكرهم من فروع المحل اما على انه

و ام قال صاحب المنافع قدومه ونحو قوله تعالى ان الذين كفروا الى
 معطوف على قوله كقوله تعالى واعادة اداة التخييل وتغييرها للتنبيه
 على التباين بين المثالين فان الاول مثال للمضاف اليه وهو الجملة التي
 اضيف اليها وهذا مثال للجملة وقعت بعدها سواء وهي هنا الجملة المستديرة
 المتأخرة بمرحلة الاستفهام وعدلها المؤونة بالمصدر بلا واسطة بالانفاظ
 بالاتفاق انتهى قال البعض قوله مبتدأ وقوله من فروع المحل خبره اما على انه
 من قوله او يبينهم ام لم تذكرهم فاعلم ان قوله او انه من قوله او يبينهم
 ام تذكرهم معطوف على قوله اما على انه وذلك ان قوله تعالى خبره او المبتدأ
 قد علم من الخبر عليه من على المبتدأ اعتناء او اعتناء ما يشانه من الخبر
 وذلك لفظاً عناداً وهو بحيث لا يترجح الا انه اراد عدمه على الآخر وقال الآخر
 قد علم من فروع المحل خبر لقوله اما على انه من قوله او يبينهم ام لم تذكرهم
 فاعلم ان قوله سواء بمعنى مستو او على انه من قوله او يبينهم ام لم تذكرهم مبتدأ
 مؤخر وذلك ان قوله سواء خبره من قوله او يبينهم ام لم تذكرهم او خبره
 المقدم قد علم من خبره على المبتدأ اعتناء او اعتناء في لاجل الاعتناء بانه
 او الخبر ان الذين كفروا مستوفى في قول به اوسيان مصدر على وزن
 حرمان فسواء في معناه قال الاستاذ قوله مستو بمعنى على احتمال كون
 قوله او يبينهم ام لم تذكرهم فاعلم ان قوله سواء بمعنى مستو فيجب توحيدها كما هو
 حكم المسند الى الظاهر بعده وقوله اوسيان بمعنى على احتمال كون قوله
 او يبينهم ام لم تذكرهم مبتدأ وقوله سواء خبره في بيني ان يشي لكونه مستدأ
 الى ضمير شيتين لكن ترك تثنيته رعاية بجهة المصدرية فلذلك وحده
 على الاحتمال الاول وثناه على الثاني حيث قال اولاً مستو بلفظ التوحيد
 وقال ثانياً اوسيان بلفظ التثنية وكون ما بعده مبتدأ اولي من كونه فاعلم
 لان سواء هم ليسي بصفة فتتزيد منزلة الفعل واحماله كعمل الفعل يكون تركها
 للملفظ من غير ضرورة انه لا يجوز ومن المعلوم ان المراد وصف الانذار وعدم الانذار
 بالاستواء فوجب ان يكون سواء خبر مقدماً على المبتدأ فيكون الآية من جملة
 ادلة البصريين على ما ذهبوا اليه من جواز تقديم الخبر على المبتدأ والكوفيين
 لا يجوزون كما تقدم في الخبر كذا قال الشيخ زاده قال ابن هشام في معنى اللبيب

وانما الهمزة في قوله تعالى او يبينهم ام لم تذكرهم من فروع المحل اما على انه

وسيا ان تنبيه من عندهم ان عند الذين كفروا قوله في عدم الجدوى
 بقاء لوجه البه في عدم الفائدة وعدم النفع والجدوى بالنفع
 والقصر بمعنى النفع يقال فلان عدم الجدوى ان عدم النفع كذا قاله ^{الاستاذ}
 انه انذارك وعدم انذارك بافعال القيمة وعقوبات الخ فيهما فهو لا يؤمن
 في دار الدنيا في هذا التفسير اشارة الى ان ام بمعنى الواو وفيه ان في هذا
 التفسير اشارة الى ان المراد بالجملة هنا المصدر المضاف الى الفاعل
 من الفعل وهذا الكافي قال البعض قوله وفيه من وفي هذا التفسير واخذ المصدر
 في ام لم تنذرهم مجردتان عن معنى الاستفهام الذي هو طلب تعيين احد الشئيين
 المستويين او الاشياء المستوية في علم المستفهم على معنى انه يعلم بثبوت احدهما
 او احدهما من غير تعيين واذا استفهم لطلب التعيين فالجواب بمعنى ان جوابه
 بالتعيين فلام مدخل في الاستفهام كذا ذكره ابن الشيخ في حاشية انوار التنزيل
 فلا يكون ذكرا في بيان التبريد عن الاستفهام استطراديا كما زعم الفاضل
 العصام وقال الفاضل العصام في قوله لطلب التعيين لا يشترط هذا
 في ام المتصلة لانه ينتقض بقوله سواء عليهم ان نذرتهم ام لم تنذرهم
 فانه ليس اطلب التعيين اذ لا طلب الا ان يقال المراد انه في اصل وضع
 كذا وقد يستعار للتشوية ولا يخفى انه تكلف يفض الى تكلف آخر وان لم يتبين
 على حقيقتها بل لتفسيرنا الصحيح الاستواء ان لتقرير معنى الاستواء لافادة
 فلا يرد ما قيل ان ام لا يفيد معنى الواو قال في ذنب زاوه ثم ان كلمة الاستفهام
 و ام مجردتان عن معنى الاستفهام لمجرد الاستواء فلا يرد ما قيل ان التسوية
 تكون بين الشئيين و ام لاحدهما فيبينهما تنافي الا ان يقال ان ام بمعنى الواو
 فانه مما لم يعل به احد انتهى قال بعض الافاضل قوله والى ان الهمزة و ام
 ان و اشارة ايضا الى ان الهمزة و ام مجردتان عن معنى الاستفهام فلم يبق ما يثبت
 عليه من اقتضاء الصدارة وكونها لاحد الامرين او الامور فيصح كون مدلولها
 فاعلا للاستواء او مبتدأ وجره الاستواء وقال الاخر قوله والى ان الهمزة و ام

في ام لم تنذرهم مجردتان عن معنى الاستفهام الذي هو طلب تعيين احد الشئيين المستويين او الاشياء المستوية في علم المستفهم على معنى انه يعلم بثبوت احدهما او احدهما من غير تعيين واذا استفهم لطلب التعيين فالجواب بمعنى ان جوابه بالتعيين فلام مدخل في الاستفهام كذا ذكره ابن الشيخ في حاشية انوار التنزيل فلا يكون ذكرا في بيان التبريد عن الاستفهام استطراديا كما زعم الفاضل العصام وقال الفاضل العصام في قوله لطلب التعيين لا يشترط هذا في ام المتصلة لانه ينتقض بقوله سواء عليهم ان نذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس اطلب التعيين اذ لا طلب الا ان يقال المراد انه في اصل وضع كذا وقد يستعار للتشوية ولا يخفى انه تكلف يفض الى تكلف آخر وان لم يتبين على حقيقتها بل لتفسيرنا الصحيح الاستواء ان لتقرير معنى الاستواء لافادة

ان و اشارة الى ان الهمزة و ام مجردتان عن معنى الاستفهام
 فبطل اقتضاء الصدارة وكونها لاحد الامرين فلا يرد ما قيل ان همزة
 الاستفهام لها صدر الكلام فكيف يصح ان يجعل ما بعدها فاعلا لما قبلها
 او مبتدأ مقدم الخبر وان همزة الاستفهام يطلب بهما تعيين احد الامرين ^{المستويين}
 ولا طلب ههنا وانها يطلب بهما تعيين احد الامرين المستويين
 وما يتعلق به سواء لا يكون الا متعدد فان سواء لا يستدل الى شئيين
 وصا عدل لا الى احد الامرين فان قلت لما تجردت الهمزة و ام
 عن معنى الاستفهام لتحقيق الاستواء لتحقيق استواء الامرين كما في الاخبار
 عنهما بقوله سواء تكرار بلا طائل بمنزلة ان يقال المستويان مستويان
 اجيب عنه بان الاستواء المدلول عليه بالهمزة و ام هو استواء الامرين
 في علم المستفهم على معنى انه يعلم ان احدهما واقع لا على التعيين ولا يرجع
 عنده وقوع احدهما على وقوع الآخر والاستواء الذي هو مدلول الخبر
 هو الاستواء في الفرض الذي سبق له الكلام وهو الآية المذكورة
 ههنا عدم النفع فالتكرار لان حصول المعنى المستويان في علمك
 من حيث امكان الحصول مستويان في عدم النفع وفي الحديث الشريفة
 الاستواء المستفاد من الهمزة و ام هو الاستواء في علم المستفهم
 ومن قوله سواء هو الاستواء فيما سبق له الكلام وهو عدم الايمان
 كما انه قيل المستويان في علمك مستويان في عدم الجدوى قال بعض المحققين
 قوله لتحقيق الاستواء ان لتحقيق استواء الامرين لم يقل لافادة الاستواء
 لحصوله به ونها فيكون دخولها لتحقيق لافادة ابتداء كما انه قيل المستويان
 في علمك اذ في جهة الوقوع مستويان في عدم الجدوى وقال الاخر
 قوله لتحقيق الاستواء ان قهرا دخلنا لتحقيق الاستواء ان لتقرير الاستواء
 وتأكيده لان الاصل معنى الاستواء قد حصل في علم المستفهم الذي قد مر
 ان يستفهم ربه ويقول ان نذرتهم ام لا فنزله الاستفهام بمعنى على امرين

وبلاغته فارادة زيارته وقال سمع بالمعبد خير من ان تراه فقال المعبد
الرجال ليسوا بجوز انما المرء باصغريه لسانه وقلبه ان قال قال بلسانه
وان قاتل قاتل بجنانه فاجب المنذر كلامه قيل ان المعبد كان رجلا
شجاعا كرميا فصيح صغير الجثة قصير القامة وقد وصف عند الخليفة
بذلك كثيرا فامرسل اليه واعيا فبعاه فادخل عليه قيل هذا هو المعبد
فخره ما شاءه من منظره فقال سمع بالمعبد خير من ان تراه فقال مجيبا له
المرء باصغريه قلبه ولسانه وعند الامتحان يكرم المرء او يهان فينبط عنه
من يعرف قدره ثم صار مثالا تقرب اليه كانه خيرة خير من منظره وقيل انه كان
علما لابن حمزة الحكيم وطلاقات الحكيم وصف ابنه عند السلطان
فانه طبيب خبير طاهر فامر السلطان ان يحضره فلما جاء وهو احضره
عند السلطان وكان صغير الجثة كبريه المنظر قال السلطان سمع
بالمعبد خير من ان تراه قال المعبد يا صغيري عن القلب واللسان
فاجب السلطان وقال سيد عبد الله قوله اليك حين راس المعبد
واصله ان المنذر قد سمع بالمعبد واغنية ما يبلغه من فلما رآه استخف
وقال سمع بالمعبد خير من ان تراه فقال المعبد جوابا لانه ان الرجال
ليسوا بجوز انما المرء باصغريه لسانه وقلبه ان قال قال بلسانه وان تفكر
تفكر بجنانه فاجب المنذر كلامه وقال الاستاذ قوله من كلام المرء المعبد
بيانه من ما فيما يعجب قد سمع المنذر تأمل ان وقد بلغ ما يبلغه من كلامه الفصح
والبلوغ قوله سمع حطاب لطف بالرفع ان وقد بلغ ما يبلغه من كلامه الفصح
عن النسبة التامة والزمان قال البعض قوله بان جزا عن النسبة التامة
والزمان جواب عن سؤال من شأنه قوله بالرفع من شأنه وقوله من شأنه
لا يكون مبتدأ لدالته على النسبة التامة والزمان وكل شيء شأنه هذا لا يكون
مبتدأ فتسمع لا يكون مبتدأ فاجاب بقوله بان جزا عن النسبة التامة والزمان
وبهتارة اخرى ان سمع فعل وهذا لا يكون مبتدأ لانه على النسبة التامة
والزمان فتسمع لا يكون مبتدأ فاجاب بقوله بان جزا عن النسبة التامة
والزمان

والزمان قوله وازيد به معطوف على جرد ان وبان اريد بقوله سمع مع المصدر
قوله المضاف صفة للمصدر الى فاعله او المصدر كما اشار الى
مثل المضاف الذي اشار اليه ان الى ذلك المضاف بالتفسير الاتي في المتن
وهو قوله ان سماعك وجه الدول او سبب عدول المنذر عن الامية
الى الفمية او سبب العدول عن سماعك الى سمع او عن قول سماعك
الى سمع او عن المصدر الى الفعل كما قال البعض مثل ما من ايام التجدد
مر انفا واما على ما ارى واما قول سمع بناء على القول الذي هو ذلك القول
المشهور بين النحاة قوله من انه ان تسمع بيانه لما يحذف ان الناصبة ورفع الفعل
المضارع لفقد عامله ان ذلك الفعل متعلق برفع وعلة له لفظا او من جهة اللفظ
وفي هذا شبه وذات اعتبار المؤثر بلا اثر وتقديره بلا شرط قوله فليس جوابا ما
ما ارى من القول من قبه ان في بيانه ذلك القول من الجملة التي اريد بها معنى مصدر
بلا واسطة الاشياء الثلاثة المذكورة وما هو المشهور ليس منها قال صاحب
مغني اللبيب برغوش سمع بالمعبد اذا لم يقدر الاصل ان سمع بل قد سمع قائما
مقام السماع وفي حاشية الجلب واعلم ان الناصبة تنفي عن المواضع المذكورة
كثيرا من غير عامله لضعفها نحو قوله سمع فعل مضارع مبتدأ وقوله خيرة خبره ووقوع
الفعل مبتدأ بلا تأويله باللام لا يجوز فيمنع تقديره ان سمع يكون مؤثلا بالمفرد فيكون
معناه سماعك بالمعبد خير من رؤيتك اياه ولكن لم تنصب تلك المضمرة
للمضارع بل سمع بالرفع بالمعبد منسوب الى معبد وهو تصغير معبد بنم الميم
وفتح العين ويشد به الدال المهملة بناء على طريق الترخيم بحذف تشديد الدال
متعلق بالتخيم قوله استغالا له ان التشديد ان حذف في استغالا له فهو مفعول
حذف قوله مع ياء التصغير فتد لقوله استغالا قال بعض محبي هذا الكتاب
قوله على طريق الترخيم بحذف تشديد الدال وهذا الزعم اذا كان دال مع متشدد
وليس كذلك بل هو خلاف ما يكثر بين النحاة وهذا ان مع ياء الميم وتخفيف الدال
على وزن جده لم يثبت وعلم شخص فلا ترخيم في تفسير قوله خير من ان تراه

جرة ام المبتدأ وهذا ام قول المندرج مثل يقع الميم والثاء والتنوين
 قال حسين كقول في كتابه المسمى بابي البقاء المثل بفنئيل لغة لهم لنوع
 من الكلام وهو ما ترضاه العامة والخاصة لتعريف الشيء بغير ما وضع له
 من اللفظ يستعمل في السرا والقرأ يضرب لمن كان جرة ام الميم جرة من رتبة
 ام الميم قوله ام سماعك بالمعنى من ان تراه تفسير لتسمع حيث يؤيد بالمصدر
 لكونه مبتدأ ويضاف اليه فاعلة المخاطبة وهذا تأويل بغير واسطة اللائحة
 و بغير تركيب مخصوص بصورة كالاتية السابقة ولذا قال وهذا الاخير
 ام مثل ستم مقصور على السماع من اهل اللغة ام مقصور على انه يسمع كما
 من اهل اللغة ولا يقاس عليه ام على السماع غيره ام غير السماع بخلاف غيره
 ام غير الاخير قوله مما سبق بيانه للغير ام من الجملة التي اضيف اليها والى
 اريد بها لفظها قال الاستاد قوله بخلاف غيره مما سبق يقاس عليه غيره وقال
 الاخر قوله بخلاف غيره ام غير مثل ستم مما سبق ام مما سبق من الاولين فيقاس عليه
 غيره فانه يقاس على الآية الاولى كل فعل يقع مضافا اليه وعلى الثانية كل فعل
 وقع على صورة الآية المذكورة كذا قال امام الايوب ولما فرغ من بيان الجملة
 التي تقع موقع لغز فاجرت برقعها في شرع في بيان جملة لا تقع موقع ولم يكن لها
 اعراب فقال والواقع اشارة الى ان المبتدأ مخذوف وجملة لا يكون له اعراب
 جرة وقوله في غير هذين الموضعين ظرف لذلك المبتدأ المخذوف قال صاحب المنافع
 قوله والواقع في غير هذين الموضعين اشارة الى ان في متعلق بالمبتدأ المخذوف وقال
 بعض محبي هذا الكتاب قوله والواقع في غير هذين الموضعين الخ وعليه ان يقول والواقع
 لانه صفة الجملة والمطابقة تأنيذا شرط لا يترد انتهى قال بكر جليلي قوله والواقع
 في غير هذين الموضعين لا يكون له اعراب لكن الاولى لتعارض ان يقول والواقع
 ام الجملة الواقعة والادال على هذا التقدير قوله لا انه تقع لعل مراده من هذا
 التقدير اصلاح ارجاع الضمير في له انتهى وانما قال اوله لا مكانه التقدير بالسنة
 ام الشيء الواقع في غير هذين الموضعين قوله للذين صفة لهذين الموضعين
 اريد بالجملة في احدها ام احد الموضعين لفظها ام الجملة وفي الاخر ام

في قوله
 والواقع
 في غير هذين
 الموضعين
 اشارة الى
 ان المبتدأ
 مخذوف

ام واريد بالجملة في الموضع الآخر معنى مصدرى وذلك الغير ام غير
 هذين الموضعين قال البعض قوله وذلك الغير ام الغير المضاف
 الى لفظ هذين ههنا ام ذلك الغير الموضع الذي اريد بها ام بالجملة
 فيه ام في ذلك الموضع معناها ام الجملة قوله المطابق صفة المعنى
 وهو مجموع المندالي والمند والنسبة التامة قال بعض هؤلاء هذا
 الكتاب قوله اريد بها معناها المطابقة لطلاق المعنى المطابق على ما يرد
 من نفس الجملة المستجدة من المند والمند اليه لم يقل به احد سواء
 لان المطابقة والتضمن والالتزام ليس الا من معاني اللفظ الواحد
 والصحيح السيد ان يقال وذلك الغير هو ان يرد بالجملة معناها
 المستفاد من لفظها الدالة كل لفظ منها على معناه المطابق وصارت بها
 كلاما ولم يلاحظ فيها احد التأويلين السابقين وقال صاحب المنافع
 قوله معناها المطابق وهو مجموع المندالي والمند والنسبة التامة
 هو المعبر عنها بالاسناد ويدل على كون النسبة التامة داخلية في معنى
 ما قد انفا من قوله بان جرد عن النسبة التامة فيرد عليه ما مر من المص
 من الامتحان من ان الجملة التي في حكم المفرد كالواقعة جرة لا اسناد لها
 في الحال لان هذا يدل على ان الجملة الواقعة اخبارا ليست بمعناها المطابق
 وان لم تكن بالمعنى المصدرى لا يكون له ام للواقع في ذلك الغير ام
 لتعني الواقع في غير هذين الموضعين اعراب كوقوعها صلبة وابتهائية
 واعتراضية قوله لا ان تقع ام الجملة استثناء مفرغ من قوله لا يكون له
 اعراب ام لا يكون له اعراب في وقت من الاوقات الا لاه اعراب وقت
 ان تقع تلك الجملة خبرا لمبتدأ نحو زيد ابوه قائم هذا مثال للجملة الاسمية
 فان ابوه قائم جملة اسمية مرفوعة محلا على انها خبر للمبتدأ تترك المطابق مثال جملة
 الفعلية الواقعة خبرا لمبتدأ وتترك مثال الجملة الاسمية الواقعة خبرا لبيان
 والقياس ان ياتيها لصفة الاحتيال فبرها سعدى جليلي في حاشية النسخة
 فلا تفعل كذا قال على الحدادى قال البعض قوله مثال للجملة الاسمية ام هذا

مثال تكون الجملة الاسمية خبر لمبتدأ أعني الجملة الصفوية وهي أبوه في عم قوله
أو خبراً لهما أن والفرض من تقدير خبراً يقيناً المعطوف عليه وكذا المثال
أي أو تقع خبراً لحروف المسببة بالفعل نحو أن زيداً قام أبوه وكذا خبر
لنفي الجنس نحو لا غلام رجل أخوه عبد وخبر الآتي المستثنى المنقطع
نحو الموصية بتعد عن الجئة إلا الطاعة تقرب هذا مثال للجملة الفعلية
فإن قام أبوه جملة فعلية مرفوعة محلا على أنها خبر لأن قال البعض قوله
مثال للجملة الفعلية أي هذا مثال لتكون الجملة الفعلية خبراً لأن فنكون
أي الجملة الواقعة خبراً لهما أي لمبتدأ ولها أن قال الأستاذ قوله
لها أي لواحد منهما أي من المبتدأ وباب أن كذا قاله صاحب فتح الأبرار
مرفوعة المحل على الخبرية إذ التقدير من معدود محضور ليست الجملة منه
وأجراً لا عراب في لفظها غير ممكن أو تقع أي الجملة خبراً لهما كأنه أي
لأفعال الناقصة كلها نحو كأنه زيداً أبوه عالم فإن أبوه عالم جملة اسمية
منصوبة محلا على أنها خبر لكأنه أو تقع خبراً لباب كأنه أي لأفعال المقاربة
نحو كأنه زيداً يخرج وهذا إذا استعمل على أصله وأما إذا استعمل خبره بأن فيكون
من قبيل القول بالمصدر أو تقع أي الجملة منصوبة ثانياً لباب علم أي لأفعال
متعدية بنفسها إلى المفعولين وأما قيد يكون ثانياً لباب علم من دوخل
المبتدأ والخبر والجملة لا تكون إلا خبراً فيفهم من هذا الكلام فائدة التعيين بقوله ثانياً
نحو علم زيداً عمراً أبوه قام أو تقع مفعولاً ثانياً لباب علم أي لأفعال متعدية إلى ثلثة
مفاعيل نحو علم زيداً عمراً أبوه قام أو تقع الجملة وأما صرح فاعل تقع لمصدر
معلقاً عنها أي أو تقع الجملة بعد باب علم حال كونها معلقاً عن الجملة بحرف من أسباب
التعليق التي ذكرت فيما سبق كذا قاله إمام الأئمة وقال الأستاذ قوله معلقاً عنها أي
معلقاً عن الجملة بسبب الاستفهام والنفي ولأم الأبتداء وقد مر معنى التعليق سابقاً
وقال البعض قوله معلقاً عنها أي مبطلاً عنها العمل لفظاً وقال شارح قواعد الأعراب
قوله معلقاً عنها أي معلقاً عن الجملة العامل بسبب تصددها ماله صدر الكلام
وهو الاستفهام والنفي ولأم الأبتداء ومعنى التعليق تغذر وصول العامل
في اللفظ إلى المفعول لأجل تصددها هذه التلوية على الجملة المفعول بها ثانياً
يعني لفظاً عنها ثانياً نائب الفاعل لفظاً قال البعض قوله نائب الفاعل أي الجار والمجرور وهو

وهو عنها مرفوع محلا على أنه نائب الفاعل لقوله معلقاً وأما قال معلقاً
ولم يقل معلقاً لأن الجملة مؤنث قلنا يستوي فيه المذكر والمؤنث
لأنه إذا استند إلى الجار والمجرور يجب تذكير عامله وتأنينه مثل ضروريه
مجرور بها مرفوع بهما أي نحو علمت أن قام زيداً فإن قام زيداً جملة فعلية
مركبة من الفعل معنى وفاعله أن جعل قائم من لفظ قائم رافعا لزوم كما عرفت
حيث عرفت المصطلح ذلك المثال من مثال الجملة الفعلية قال الأستاذ
قوله كما عرفت أي لما عرفت أنه جملة فعلية وقال البعض قوله
كما عرفت أي لما عرفت في بحث الجملة من أنه جملة فعلية تأمل وآلا أي
وأن لم يجعل قائم رافعا لزيد فاسمية أي فإن قام زيداً جملة اسمية
أو تقع أي الجملة حالا نحو جاءني زيد وهو راكب ونحو جاءني زيد على بكي
محل جملة يركب نصب على أنه حال من الفاعل أعني زيد فيبكي لبيان حقيقة الفاعل
قال بعض الشراح قوله أو حالا أي أو تقع الجملة حالا بالواو نحو جاءني زيد
وهو راكب محل جملة وهو راكب نصب على أنه حال من الفاعل أعني زيد فهو راكب
لبيان حقيقة الفاعل أو بغير الواو نحو جاءني زيد عشاء يركب محل جملة يركب
نصب على أنه حال من الفاعل أي زيد فيبكي لبيان حقيقة الفاعل أي
مثال الأول في الآية نحو ولا تقر بوا الصلوة وأنتم سكارى أو الواصلين
وأنتم سكارى جملة اسمية في محل نصب حال من الواو ولا تقر بوا
ومثال الثاني فيها نحو وجاءوا أباهم عشاء يركب محل جملة يركب
نصب على أنه حال من الفاعل أعني الواو وجاءوا يركب لبيان حقيقة الفاعل
ومن أراد التحقيق فليجمع إلى شرح قواعد الأعراب المسمى بحل المعاني
ثم فصل محل الكل بقوله فنكون أي الجملة الواقعة في أحد هذه المواضع
قوله من خبر كأنه أي للموضع أجمالا أي من خبر بأن كأنه إلى الحال
منصوبة المحل لكونه كل منها من المنصوبات وكذا ما وقع خبراً لها ولا عند

نحو ما زيد ابوه جاهل ولا رجل غلام افضل ثم انما فرغ من بيانه ما منع
مرفوعة ومنصوبة شرع في بيانه الواقعة مجزومة فقال او تقع الجملة جوابا
كاننا لشرط اداة جازم بعد الفاء او كانتا ذلك الجواب بعد الفاء او
فيكون قوله لشرط حصة لقوله جوابا وقوله بعد الفاء صفة بعد صفة
قال بعض حديثي هذا الكتاب قوله او جوابا لشرط جازم ان او تقع
الجملة جوابا لشرط مجزوم جازم فاصافة قوله لشرط الى قوله مجزوم
بيان به و اضافة مجزوم الى جازم لامية او جوابا لشرط هو مجزوم
لجازم حال كونه ذلك الجواب بعد الفاء انتهى فيكون قوله بعد الفاء
حالا من قوله جوابا على هذا البناء الذي اس الفاء الذي يحكي للربط
او لربط الجزاء بالشرط زبطا لفظيا لمباعدة الجزاء عن الشرط
بعدم امكانه التاثير في الجزاء وعدم صلاحية الشرطية سواء كانت
واجبة الدخول او لا قال احمد نازلي قوله بعد الفاء الداخلة على تعاقب
الجزاء عن الشرط الرابطة بينهما لمباعدة الجزاء عن الشرط بعدم
امكانه التاثير فيه وعدم صلاحية الشرطية عن الشرط سواء كانت
واجبة الدخول او لا فيما اس في الموضع الذي لا تاثير لاداة الشرط
فيه في ذلك الموضع وهو ما خلا مدلوله الوضعي عن الزمان كالجملة
اللامية وما اشبه الزمان عنه كليس وحي والاشياء الغير الطولية
كعبث وشتيت وما رسيخ فيه الماضوية بعارض كالماض المتعبر
بقدر وما كان متحفظا للاستقبال كالاشياء الطولية والمضارع
المصدر باداة الشرط كذا قال احمد نازلي ولومن وجه ولو هذه
للوصلية او ولو كان انتفاء تاثير اداة الشرط من وجه وهو انما انتهى
فيه تاثير اداة الشرط من وجه المضارع المتيقن بلا شبهة وسوف والمنقضي
بلا تأمل او من حيث ان اداة الشرط لم تقلب من المضارع المتيقن والمنقضي
بلا وان حصلت للاستقبال بناء على ان المضارع المتيقن والمنقضي بلا شبهة
يحتمل الحال والاستقبال وسيجيء تفصيل ما اس موضع يؤثر فيه اس في ذلك

اس في ذلك الموضع الاداة ان اداة الشرط وسيجيء تفصيل ما اس موضع
لاتوثر اس اداة الشرط فيه اس في ذلك الموضع وسيجيء تفصيل ما
اس موضع يمنع فيه اس في ذلك الموضع الفاء اس دخول الفاء او
ما يجب فيه الفاء او ما يجوز فيه اس في ذلك الموضع الوجهان اس الفاء
وعدمه ويجوز ان تجعل المائات عبارة عن الجزاء او عن الجواب فانهم اعلم
ان اداة الشرط الواردة على الجزاء اما غير مؤثرة فيه اصلا لامن جهة القلب
ولا من جهة تخصيص المحتمل بهذه المذكورات والفاء جزائية واجبة في هذه
الصور واما مؤثرة فيه من جهة القلب كالماض المتصرف بمنع المضارع
والمضارع بلم ولم والفاء متممة في هذه الصورة واما مؤثرة من جهة
تخصيص المحتمل كالمضارع المثبت والمضارع المنقضي بلا شبهة واما
جائز في هذه الصورة قال البعض قوله لشرط لانه لا تاثير لاداة الشرط فيه
للمرابط او لربط الجزاء بالشرط فيما اس في جواب لا تاثير لاداة الشرط فيه
اس في ذلك الجواب ولومن وجه او لو كان عدم التاثير من وجه وسيجيء
في بحث المفعول المجزوم تفصيل ما اس في جواب لا تاثير لاداة الشرط فيه
الاداة اس اداة الشرط وما اس في جواب لا تاثير لاداة الشرط فيه اس في ذلك
وما اس جواب يمنع فيه اس في الجزاء الذي ان كان الجزاء ما صيغا
بغير قد او يجب في جواب الفاء او يجوز فيه اس في الجواب الوجهان
احد قلنا ان الفاء على الشان عدمه قوله او بعد اذا انشأ به التبيين
المعطوف عليه لانه قوله او اذا معطوف على الفاء ان او بعد لفظ اذا التي
للمفاجأة او لملامة الشيء بغيره بالضم والمذ او المقيمة وان لا تشعرب
المراد بالضم لا لا لانه على ترتيب ما بعد ما شربنا جدا على ما قبلها وفيه
اللفظ الجاهل لان اداة الشرطية لا يمكن جوابا للشرط لانها مختصة بابتداء الكلام
والتقائية بالجملة لا بجملة لا بجملة لا بجملة لا بجملة لا بجملة لا بجملة
الحال كذا في شرح قد اعدت الاخرى لانه لا تاثير لاداة الشرط في الجملة
اللامية مختصة بها على تأويل تحقق الجزاء مضافا لتحقيق مضمون الشرط

وسمي عليه للربط بعد شرط كذا في مفتاح الباب وتنبه
 ان اذا انجائية من انساب الفاعل في الربط في رطل الجزء بالشرط
 ولو قال وتنبه من انساب الفاعل في الربط وتنبه على انجائية لكانه اولى
 بل الاولى ان يقول وتنبه من انساب الفاعل في الجملة الاسمية لكانه اولى
 صاحب المنافع قوله وتنبه مع الجملة الاسمية من انساب الفاعل في الربط
 ولو قال وتنبه من انساب الفاعل في رطل الجملة الاسمية لكانه اولى للتأويل
 دخول الجملة في اداة الربط قوله لان معناها ان اذا انجائية علة
 لصحة النجائية قال البعض قوله لان معناها ان اذا انجائية متعلق
 لتنبه وعلة له ينسج ان يجزى عن حدوث امر او سقوطه الجزاء بعد امر او
 سقوطه الشرط فليكن من ان ان كان معناها ذلك ففي اداة النجائية معنى الفاعل
 التعيينية يعني انهما متقاربان معنى فانهن كقولهم تعالى وان تصبرهم سيئة يفتك
 ايد بهم اذا علم يفتكون من الجملة والجملة الاسمية في جملة هم يفتكون مقرونة
 باداة النجائية في محل الجزم جوابا للشرط جازم وهو ان وانما يجاب الشرط
 باداة النجائية في محل الجزم جازم وهو ان وانما يجاب الشرط
 باداة النجائية كما يجاب بالفاء والمتعرب معا فهما لان المفاجأة والتعقيب
 متقاربان كذا في حل معناه شرح قواعد الاعراب هذا مثال وحاشا هذا اذا
 واما مثال الفاعل نحو ان يكرم في فانت يكرم بفتح الراء فان قوله فانت يكرم
 جملة اسمية وقعت جوابا للشرط ولم يؤثر فيه اداة الشرط قال البعض هذا
 مثال للجملة الاسمية الواقعة جوابا للشرط جازم بعد الفاء فيكون في الجملة
 الواقعة بعد الفعل ان بعد الفاء واذا جوابا مستقولا به لقوله الواقعة للشرط
 جازم قوله الشرط متضاف الى جازم الامر موصوف له بالليل لانه جزم كل من الشرط
 والجزاء لا اداة الشرط لا يذهب السير في وتنبه الفاعل وان ذهب الى الحقيقة
 الى ان جزم الشرط بالاداة وجزم الجزاء بالشرط قال احمد بن محمد اعلم ان العامل
 في جزم الجزاء ثلاثة مذهب واحد وهو مذهب السير في ان العامل فيه
 اداة الشرط كما انها عاملة فيه وثانيها وهو مذهب الخليل والمبرد ان العامل فيه
 مجموع اداة الشرط والشرط واداة وحدها عاملة في الشرط وثالثها وهو
 مذهب الاخفش ان العامل فيه الشرط وحده كما ان العامل في الشرط اداة

في اداة النجائية

ان الشرط اداة جازم مجزومة المحل والحاصل ان الجملة الواقعة في تأويل المفرد
 ثلثة - اما مفردة المحل او منصوبة المحل او مجزومة المحل قوله لكونها
 جملة الجملة - متعلق لتكون وعلة لكون الجملة - الواقعة بعدها مجزومة المحل
 جوابا للشرط جازم ان جوابا للشرط اداة جازم ولقائل ان يقول
 جملة الجواب مطلقا ليس قائمة مقام المفرد فكيف يكون لها محل من الاعراب
 والاسمية ههنا لم تقع مقام الفعل الذي هو المفرد المجزوم بل قامت
 مقام الجملة الفعلية كذا في شرح ميزان الاوب للعصم قوله ولا متناع
 الجزم في لفظها ان تلك الجملة معطوف على قوله لكونها واللام متعلق ايضا
 لتكون وعلة لكون الجزم في محلها ولو تقديرا ولو هذه للوصلية ان
 ولو كان امتناع الجزم تقديرا قال البعض قوله ولو تقديرا ان ولو كان الجزم تقديرا
 وقيل الاخر قوله ولو تقديرا ان ولو كان ذلك الجزم في اللفظ تقديرا ووضعا
 فيكون ان اذا كان الجزم محتملا في اللفظ والتقدير او اذا امتنع الجزم
 في اللفظ والتقدير فيكون الجزم محتملا خبر يكون وسيجي الفرق في الباب الثالث
 بين المحل والتقدير ان بين الاعراب المحل والتقدير فالقدير
 مالا يظهر في اللفظ بل يقتدر في آخره والمحل مالا يظهر في اللفظ ولا يقتدر
 في آخره ولما فرغ المصنف من الجملة التي وقعت معولا من المفعول بالنبوة فقال او تقع
 اراد ان يشرح الى بيان وقوعها معولا من المفعول بالنبوة فقال او تقع
 ان الجملة صفة لنكرة قال امام الايوب ولما فرغ من بيان ما وقعت
 في موقع المفعول بالاصالة شرع في بيان ما وقعت في موقع المفعول بالنبوة
 فقال او صفة ان او تقع الجملة صفة لنكرة وقوله لنكرة قيد وقوي فان الجملة
 لكونها في حكم النكرة لصحة تأويلها بالنكرة لا تقع صفة اللانكرة وقال صاحب
 فتح الاسرار والنكرة اعم من ان تكون حقيقية كشال المص او حكمية نحو وقدر
 على التميم يستج قوله لعدم صحة وقوعها ان الجملة متعلق لمخوف وعلة له
 فالقدير وانما قيد بقوله لنكرة لعدم صحة وقوعها صفة لغيره به وانه قد سطر الذي
 قاله حسين كغوي في كتابه الحسني بطلان اية النبوة والجملة تقع صفة للمعارف بقوله

نحو جاء زيد الذي ابوه قائم وقال في موضع آخر ولا تقع الجملة صفة
 الا للنكرة لان الجملة في حكم النكرة لكونها لا فائدة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي
 لا فائدة فرد مجهول فلا بد من المطابقة بين الصفة والموصوف تقريباً وتنكيراً
 وقال بعضهم الجملة ليست معرفة ولا نكرة لانها من عوارض الذات وهي لم تكن
 ذاتاً وقولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتكبير يخص بالنعت المفرد
 وانما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة مع انها لم تكن معرفة ولا نكرة لما نسبتها
 للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول مررت برجل ابوه زيد بمعنى كائن
 زيداً وقال حسين كفوس في كتابه المسمى بذلك والجملة اذا وقعت صفة للنكرة
 جاز ان يدخلها الواو وهو الصحيح في ادخال الواو في قوله تعالى وثامنهم
 كلبهم والجملة اعتبرت فيها الرهينة الاجتماعية ولم يعتبر ذلك في الجمع وقال
 بعض المحققين وانما قيد المصنف بقوله النكرة لان الجمل كلها نكرات على ما مر هذا
 في كتبهم فلا تقع الجملة صفة للمعرفة قطعاً نحو جاء في رجل ابوه قائم فان ابوه قائم
 جملة اسمية مرفوعة محلا على انها صفة لرجل ومقام وقوع الصفة لنكرة مقام مفرد
 وقال بعض الحواشي قوله جاء في رجل ابوه قائم فابوه قائم جملة اسمية مرفوعة محلا
 على انها صفة لقوله رجل منكر لكون الجملة نكرة طالبت الصفة الموصوف
 في لم يتق حاجة الى قوله فيصح التأويل بقائم ابوه بل هو زائد لا يستفاد
 منه فائدة ما انتهى اليه اذا صح تأويلها بالنكرة فيصح تأويل هذه الجملة
 بقوله لنا قائم ابوه او معطوفة على مفرد او او تقع الجملة معطوفة على اسم مفرد
 ليس بجملة فان قلت لا يجوز هذا لانه يلزم عطف الجملة على المفرد قلت اذا كان
 للجملة محلا من الاعراب تكون في حكم المفرد نحو زيد ضارب ويقتل فان جملة
 يقتل معطوفة على ضارب وكونها معطوفة على مفرد مرفوع يكون محلا
 مرفوعاً او تقع الجملة معطوفة على جملة لها محل من الاعراب من الجمل التي تقع
 نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد فان جملة ابنه قاعد معطوفة على جملة ابوه قائم
 فانها بالجملة لا يكون لها اعراب وكذا يكون للمعطوف عليها اعراب قال
 شارح قواعد الاعراب قوله نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد بجملة ابوه قائم في موضع رفع

قوله تعالى وثامنهم كلبهم
 قوله تعالى وثامنهم كلبهم
 قوله تعالى وثامنهم كلبهم
 قوله تعالى وثامنهم كلبهم

في موضع رفع لانها خبر المبتدأ وهو زيد وكذا جملة ابنه قاعد في موضع رفع
 لانها معطوفة عليها من جملة ابوه قائم اذا لم يقدر الواو للحال
 ولا قدر العطف على الجملة الكبرى اذ حينئذ لا تكون محلاً في اواخر الاول
 فلو لم كونها من التوابع واماً في الثاني فلكونها محلاً لا محل وقد عرفت
 ان البحث في الجملة التي لها محل من الاعراب او تقع في الجملة بدلاً منها
 المفرد والجملة التي لها من الجملة محل من الاعراب قوله لكونها
 الجملة البدلية علة لوقوع الجملة بدلاً من الجملة قال البعض قوله لكونها
 اي الجملة البدلية اشارة الى نكتة اتيان الجملة بدلاً او في اتم
 منه اي من المبدل منه الذي هو الجملة المبدلة منها اي او في لكونها
 مستقلة على النسبة القائمة بتأدية المبدأ في تأدية المفعول المبدأ وفائدة
 قال شارح قواعد الاعراب كونه الجملة بدلاً من الجملة من غير نظر الى كونها لها
 محل او لا شرطه كونه الجملة الثانية او في من الاول بتأدية المفعول المبدأ
 مثل قوله اي الله تعالى هل هذا اشارة الى محمد عليه الصلوة والسلام
 الا بشر مثلكم في الماء كل والمشراب وسائر ما يحتاج اليه لا اعتقاد علم الرسول
 لا يكون الا ملكاً وان كل من ادعى الرسالة من البشر وجاء بالمعجزة فهو
 ساحر ومعجزة سحر فذلك قالوا افئدة السحر وانتم تبصرون
 على سبيل الانكار هذا مثال لكون الجملة بدلاً من المفرد قوله فانه اي
 قوله تعالى هل هذا الا بشر او نظم هل هذا الا بشر وهذا الكلام كله
 في محل النصب بدل من الجودس بدل الكل او البعض وهو مفرد الكائن
 في قوله اي الله تعالى واستروا الجودس اسروا فعل وفاعل والتجسس مفعول
 الذين ظلموا واعرابه على ثلاثة اوجه احدها الرفع وفيه وجوه الاول ان يكون
 بدلاً من الواو في اسروا والثاني ان يكون مبتدأ والخبر اما جملة متقدمة او
 جملة الاستفهام بتقدير يرا القتل كما قاله ابو البقاء وانما قال بتقدير القتل
 لان الانشاء لا يكون خبراً الا به على رأس البعض والثالث ان يكون جزءاً لمبتدأ محذوف
 اي هم الذين ظلموا والرابع ان يكون فاعلاً لاسروا والواو علامة الجملة وليست
 بضمير وآوجه الثاني النصب اما على الذم او باضاً راعياً وآوجه الثالث الجر على انها
 صفة للناس كذا قال الشيخ زاده في شرحه على قواعد الاعراب ملخصاً كما قيل وقيل

قوله تعالى وثامنهم كلبهم
 قوله تعالى وثامنهم كلبهم
 قوله تعالى وثامنهم كلبهم
 قوله تعالى وثامنهم كلبهم

انه تفسير له ان النجس يعني قوله هل هذا الايش مثلكم تفسير للنجس لان هل
ههنا للنفي ومثل قوله ان الله تعالى لا يؤمنون هذا مثال لكون الجملة بدلا
من الجملة التي لها محل من الاعراب قوله فانه ان قوله لا يؤمنون او نزل لا يؤمنون
تعليل لمطابقة المثال للمثل بدل على وجه ان قوله او حال مؤكدة او خبر ان
قوله من قوله تعالى متعلق لبذل سواء عليهم او نذر تنبيه ام لم تنذرهم ان
بدل الكل من الكل في لا يكون قوله سواء عليهم او نذرهم ام لم تنذرهم
مقصودا بالنسبة وهو بعيد ولذا لم يتعرض له صاحب الكشاف الا ان يقال
كون المبدل منه في حكم السقوط ليس بكلي وقوله لكونه ان يكون لا يؤمنون
تعليل لكون قوله لا يؤمنون بدلا قال البعض قوله لكونه ان يكون لا يؤمنون
تعليل لكونه بدلا واشارة الى شرط كون الجملة بدلا وهو كونه او في
ان اتم في تادية المراد من في تادية المعنى المراد الذي ان المراد الذي
هو ان ذلك المراد عدم حصول الايمان منهم ان من الكفار اصلا او قطعاً
قوله فانه ان قوله لا يؤمنون تعليل وبيان لكونه او في بدل عليه ان
على هذا المراد او على عدم حصول الايمان والمثال واحد مطابقة ان دلالة
مطابقة يعني صريحا بخلاف ما ان قوله سواء عليهم او نذرهم ام لم تنذرهم
قبله ان قبل قوله لا يؤمنون قوله فانه ان ما قبله اثبات للحكم المستفاد
من قوله بخلاف بدل عليه ان على هذا المراد او على عدم حصول الايمان الترتيب
ان دلالة الترتيبية يعني ضمنا ولا شك ان ما يدل على المراد مطابقة او في في تادية
ما يدل عليه الترتيبية وبيان مقطوع على قوله بدل له ان لقوله سواء عليهم
او نذرهم ام لم تنذرهم يعني قوله لا يؤمنون عطف ببيان لقوله سواء عليهم
او نذرهم ام لم تنذرهم على وجه ان على قوله او تفسير لاجمال ما قبله فيما فيه
الاستعداد قال صاحب المطالع قوله وبيان له على وجه ان عطف ببيان له على رأي
من جوز كونه جملة على ما يجي ايضا كما صرح به ان يكون ببياننا الفاضل العضم
فاعل صرح في حاشية انوار التنزيل متعلق لصرح الكائن للبيضاوي ظرف مستقر
صفة لانوار التنزيل حيث قال او ببيان مفرد من مفردات من الجملة السبع
التي جعلها الخلة على الاحمل لها من الاعراب وتفسيرها في المعنى انما قال المفسر
في الامتحان وذلك ان جعل لا يؤمنون عطف ببيان لما قبله فيكون له محل من الاعراب و

و قوله لكونه ان قوله لا يؤمنون علة لكونه ببياننا او صرح منه ان من الجيت
على ما هو المقرر بان عطف البيان او صرح من المبين فان قلت جعل الله
الكعبة البيت الحرام عطف ببيان فليس باو صرح من الكعبة قلت الا وضحة
اعم من المنفرد او مع الانضمام مع المبين وذلك ان تقول عطف البيان
قد يجي لمجرد التمدح لا للايضاح فقط وقال الزمخشري في جعل الله الكعبة
البيت الحرام ان البيت الحرام عطف ببيان على جهة المدح في الصفة لا على جهة
التوضيح فمع هذا لا يجتمع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي كذا
في معنى اللبيب واما الامثلة التي اوردها ان تلك الامثلة المعانيون
حيث قالوا في باب الفصل والوصل في مثال البعل خوامه كم بما تعلمون
امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ونحو قول له ارسل لا تقيم عندنا
والا فكن في السرا والجهر مسلما وقالوا في مثال عطف البيان نحو فوسوس
اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلكم على شجرة الخلد وملك لا يبلى وقالوا
في مثال التاكيد نحو لا ريب فيه ونحو هذه للمتقدمين قال شارح قواعد الاعراب
نحو واتقوا الله الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون
فان دلالة الجملة البدلية اعني امدكم بانعام الآية على نعم الله مفصلة
بخلاف الجملة البدلية منها اعني امدكم بانعام ومنه قوله ارسل لا تقيم
عندنا فان دلالة الثانية على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة
بخلاف الاول في غير ذلك الامثلة مما اراد من الجمل التي ليس له ان
تلك الجمل فارجاع للتفسير الى ما باعتبار لفظه محل من الاعراب في
وهو ان هشام اوردها ان اوردها ذلك المن تصوير وقوع الجملة بدلا او ببياننا
الاحمل ان محل الجملة فاذا قصد ان ذلك المن تصوير وقوع الجملة بدلا او ببياننا
او تاكيد لا ان لم يقصد تحسلا كما ان جملة بغيرية البيت هو ان تلك الجملة
تابع لما ان الجملة ان تلك الجملة محل من الاعراب او تاكيد ان او تقع الجملة
تاكيد والمراد من التاكيد التاكيد اللفظي لا المعنوي لان الشيء اذا اطلق يفرق
الى الكمال والتمام في اللفظي للتاكيد قوله ان الجملة التي لها محل من الاعراب تفسير
للتاكية وبيان المعنى اللام ان الجملة التي لها محل من الاعراب ولا يقع تاكيد للمفرد
لان اللفظي بتكرير اللفظ الاول والمعنوي بالالتفات لمخصوصة والجملة ليست مفردة

قال امام الايوبي قوله او تا كيداً او تقع الجملة تا كيداً لفظياً للثانية
للجملة التي لها محل من الاعراب فقط لا للمفرد فان الجملة لا تقع تا كيداً للمفرد
فوزيد ضرب ضرب مثال للتاكيد بالجملة الفعلية تا كيداً لفظياً فان جملة ضرب
تا كيداً لفظية من الجملة التي وقعت قبلها ونحو زيد ابوه قائم ابوه قائم
مثال للتاكيد بالجملة الاسمية تا كيداً لفظياً فان جملة ابوه قائم تا كيداً
لفظية من الجملة التي وقعت قبلها او بياناً ان او تقع الجملة عطف بيان
لها ان للثانية ان للجملة التي لها محل من الاعراب قوله لفظياً ان الثانية
تعليل للاحتياج الى بيان الجملة بالجملة ان لفظاً والجملة التي على الجبين
بنوع النية المشددة على رأي قيد للثالثة الاخرى من البدل والتاكيد
وعطف البيان لما بين في المعاني قال امام الايوبي قوله على رأي خبر لبتداً
مخدوف يعنى جواز وقوعها بدلاً وعطف بيان مبنى على مذهب اهل المعاني
فان الجملة انما تكون بدلاً وعطف بيان على رأي اهل المعاني لا على رأي النحاة
انهم فعله هذا قوله على رأي قيد للاخيرين من التاكيد وعطف البيان وقيل
قيد لقوله بياناً ان وقوع الجملة بياناً على رأي وقيل قوله على رأي خبر
على قوله او بياناً لها فقط وقال ابن هشام في معنى اللبيب في بيان الفرق
بينه وبين عطف البيان وبين البدل قوله انه ان عطف البيان او الثاني
مقوله القول لقال لا يكون ان عطف البيان جملة ولا تابعا لها بل للجملة
قال في ميزان الادب فان تابت للمفرد ثلثة الصفة نحو ليدم لاربيبة
والبدل نحو واسروا النجدي الذين ظلموا مثل هذا الا بشر مثلكم
على وجه والمخدوف نحو قائم وقيد ابوه اذا لم يجعل حالاً والتابعة للجملة
ايضا ثلث المخدوف والتاكيد والبدل هذا ما ذكره الجمهور كالنعت
ان كما لا يكون النعت نعتاً للجملة من حيث كونها جملة قال البعض قوله
كالنعت ان كما لا يكون النعت تابعا لها من حيث كونها جملة وقال صاحب
المناقب قوله كالنعت قيد للمخدوف ان لا تابعا لها فينشد يكون قيد للنعت
ان كما لا يكون النعت تابعا للجملة ويجوز ان يكون قيداً للمخدوف عليه ان لا يكون
جملة فيكون قيداً للنعت ان كما يكون النعت جملة لان النعت قد يكون
بالاتفاق كما سبق الاشارة اليه ولا يجوز كون الجملة موصوفة اتفاقاً ايضاً
فلا تكون قيداً لها كما لا يخفى وقال ابن هشام في موضع آخر ان في الجملة التفسيرية

منه ان من معنى اللبيب قوله ولم يثبت الجمهور مقول قال قوله ولم يثبت
جملة مطلق من باب الافعال والجمهور رفعاً عنه وقوله وقوع البيان والبدل
مفعول ان ولم يثبت جمهور النحاة وقوع عطف البيان والبدل جملة
مفعول لوقوع في قوله وقوع البيان والبدل يعنى ان جمهور النحاة
ساكنون عن وقوعها جملة ولم يثبت عندهم الا نكار لوقوعها جملة
ثم استأنف الاشارة الى اعراب هذه التوابع فقال فيكون اعرابها
ان اعراب الجمل الواقعة تابت من قوله او صفة لنكرة الى هذا او اعراب
المذكورات من قول المص وتقع صفة لنكرة الى هذا قال امام الايوبي
قوله فيكون اعرابها ان اعراب الجمل الواقعة صفة ومعطوفة وبه لا تا كيداً
وبياناً على حسب اعراب المتبوع وهو ظرف مستقر على انه خبر يكون
ان يكون اعرابها ثابته مبتدأ على اعراب يكون مطابقاً لاعراب متبوعها
فان المذكورات من قبيل المفعول بالتبعية كما سبق ان كان اعرابه ان المتبوع
رفعاً فاعرابها ان جمل الواقعة تابت بعد رفع وان نصباً فيجب ان
وان كان اعرابه نصباً فاعرابها نصب وان جراً جراً وان كان اعرابه
جرّاً فاعرابها جر وان جزم جزم ان وان كان اعرابه جزم فاعرابها
جزم قوله ولما بين احوال الجملة الى متهمة لما سبذ كرم قوله فظهر الى
ان ولما بين المص احوال الجملة بنوع تفصيل فكان في في التفصيل
نوع خرج بنوع النحاة والراء وقوله عندهم يعني العيون وسكون السين
عطف تفسير لخرج قوله اراد جواب لما اراد المص ان يبين محضه ان ما فصل
على وجه الاجمال ان على طريق الاجمال قوله ليسهل ضبط ان ما فصل متعلق
لا اراد وعلة له قوله وحفظ عطف تفسير لضبط بلا اطلاق ان بلا مثل
وسأله وكسل راجع الى كل من الضبط والحفظ قال بعض حشيت هذا الكتاب
قوله اراد ان يبين محضه الى ان اراد المص رخصاً للمبتدئ ان يبين محض ما ذكره

بامثلة السابعة - بيان ثانيا بطريق الاجمال كما هو العادة القديمة له
 فقال عطف على اراد من قبيل عطف السبب على السبب فظهر ان لفظة
 فذلكم وعلية التي تدخل على الاجمال بعد التفصيل وقيل ينبغي من هذه
 الجملة ان مجموع ما ذكر من قوله ان المص فان اريد بالجملة الى هنا
 قال بعض خوارج هذا الكتاب قوله فظهر من هذه الجملة - فظهر
 بالمعنى اللغوي ان هذا المجموع ان فظهر من مجموع ما ذكرنا من قولنا
 فان اريد بالجملة الى قولنا فظهر وقال امام الايوب قوله فظهر من هذه
 الجملة اجمال لما قصد فيما قبل والفا وفيه فذلكم ان فظهر من جملة ما ذكر
 من قوله فان اريد الى ما ذكر هناك وفائدة حصول العلمين للطالب
 احدهما علم تفصيل والثاني علم اجمال وهو اول من علم واحد ان الجملة
 ان الجملة المطلقة - او جنس الجملة - فسمان قسم في تأويل المفرد وفي حكمه
 فيكون له ان لهذا القسم اعراب على حسب اقتضا والفاعل في كل موضع
 كما لمفرد ان كما يكون للمفرد اعراب في كل موضع او كما يكون للمفرد الواقع
 في التركيب اعراب في كل موضع اذ الكلام ان كلاهما في الالفاظ الواقعة
 في التركيب قال بعض خوارج هذا الكتاب قوله كما يكون للمفرد
 اعراب في كل موضع قوله اذ الكلام ان البيت على مقتضى وهو انما يقس
 بالمفرد مع ان المفرد قد لا يكون له اعراب هكذا سمع فعله بقوله اذ الكلام
 في الالفاظ الواقعة في التركيب وقال صاحب المنافع قوله اذ الكلام في الالفاظ
 الواقعة في التركيب ببناء لوجه قول المص في كل موضع اذ فيه حقا لان الجملة
 المؤلفة قد لا تقع في التركيب بل في العدد فلا يكون لها اعراب وذلك القسم
 الذي يكون في تأويل المفرد ايضا ان الجملة حال كونها مطلقة من غير تبعية
 بفعلية واسمية ان سوا كانت فعلية واسمية وهذه الجملة المطلقة كما كانت
 قسمان احدهما في تأويل المفرد وثانيها لا يكون في تأويل المفرد كذا
 الجملة التي في تأويل المفرد قسمان الاول ان القسم الاول من القسمين
 ما ان قسم اريد به ان ذلك القسم لفظه ان ذلك القسم والثاني ان القسم الثاني
 من القسمين فان قسم اريد به ان ذلك القسم معنى مصدرى بواسطة او بدونها

او بدونها وقسم من الجملة - صرح ان المص هنا ان بالجملة حيث قال وقسم
 من الجملة ولم يقل وقسم منها مع ظهور مقسميتها من الجملة والمقسمية
 بنوع السبب وتشد يد الياء وقوله لبقدها ان الجملة متعلق بصرح وعلية
 قوله ولا يلائم مقسم معطوف على مقوله لبقدها وعلية ثانية لصرح من اول
 ان من اول الوهلة وبداية القاء النظر اليها بدو تحقيق النظران هذا
 القسم قسم من القسم الاول منها ان من الجملة لقربه وبعد الجملة لا يكون
 ان ذلك القسم في تأويل المفرد لا يسبق على حاله جملة - بالتأويل المذكور
 وهو ان يباد بها لفظها وان يباد بها معنى مصدرى قال البعض قوله
 بالتأويل المذكور ان ذلك المص على ثلثة ابداع ما اريد به لفظ
 وما اريد به معنى مصدرى بواسطة وما اريد به ذلك المعنى بدونها
 قال صاحب المنافع قوله بالتأويل المذكور وهو التأويل باللفظ
 او بالمعنى فينبغي ان ما يكون خبرا او مفعولا من هذا القسم
 مع انما في تأويل المفرد كما تقدم وحاصله ان القسم الثاني من الجملة
 قسمان كالقسم الاول لا يكون مؤلفا اصلا وما يكون مؤلفا بغير فاذكر
 من التأويل كالتأويل بام الفاعل كما سبق وقول الاستاذ قسره
 بالتأويل المذكور ان هذا اللفظ او المصدر وقول امام الايوب قوله
 لا يكون في تأويل ان لا يكون في تأويله بالتأويل المذكور ولا ينافي هذا
 ان يكون في تأويله بغير ما ذكر وان مع وان هذه للتوصيلية
 ان ولو صح كونها من الجملة في تأويله ان في تأويل المفرد بغير ان
 بغير التأويل المذكور قال البعض قوله وان مع ان ولو صح كونها بالجملة
 في تأويله ان المفرد بغيره ان بغير المذكور وهو ما اشار اليه السلك بقوله
 فيصح التأويل بقاء امه كما مر ان تأويل الجملة الواقعة صفة لغيره بالانكسار
 نحو جاء في رجل ابوه قال اني ابيوه فلما يكون ان الجملة التي لا تكون في تأويل
 مملوكة في جميع المواضع ان مواضع التي لا تكون لا تستعملها في الجملة متعلق
 ان لا يكون في تأويله من جواز البلاغ في افادة المعنى المراد منها لا شتى اليها
 على الاستعمال المقتضى المستعمل اليه والمستند وقوله ان في مواضع متشابهة

في تأويل المفرد بغيره ان بغير المذكور وهو ما اشار اليه السلك بقوله

من قوله لا تكون معولة ان لا تكون في كل موضع الا في موضع واحد
فانها في تلك المواضع معولة مع انها ليست في تأويل المفرد جازم
بتشديد الياء كما في الاول من الجملتين خبر اس خبر كان يقع سواء كان
خبر المبتدأ وخبر ان وغدهما قال صاحب المنافع قولنا خبر بتشديد الياء
لاستفهام في وضعه وهو هذا التي هي منصوب خبر كان قد تم عليه لصدرته
باعتبار اصله ومفعول ثان لعلم وثالث لا علم وجواب شرط جازم مع الفاء
او اذا وحال وتابع لمفرد او جملة لهما ان كانت الجملة محل من الاعراب
فتكون الجملة التي لهما محل من الاعراب سببا بفتح الجمل الى اريد بها لفظها
والجملة التي اريد بها معنى مصدر من اعلم ان الجملة لا محل لهما من الاعراب
سبع الابدائية وهي ايضا المتشابهة وهو اوضح لان الابدائية تعلق
ايضا على الجملة المصدرية بالابتداء ولو كان لها محل والمستأنفة منفوعة
الاولى الجمل المفتوح بها التور في الجمل المنقطعة عما قبلها نحو
ما في فلان رحمه الله والبيان في حصول الاستئناف بما كان جوابا للسؤال
مقدروا المعترضه بين شيئين لا فائدة الكلام تقوية وتشديد او تحسنا
وقد وقع في مواضع منها بين الفعل ومرفوعه ومنها بين وبين منصوبه
نحو رضي الله تعالى عنها ومنها بين المبتدأ والخبر وغيرها والمفتحة وهي الفضيلة
الكاشفة للحقيقة ما تليها وهي المنة مرفوعة باني مقرونة باني نحو
فاوحى اليه ان اصنع الفلك مجرورة عن حرف التفسير نحو واسم
النبي الذي ظلموا بهل هذا الا بشرطكم على وجه جواب القسم نحو والقرآن
الحكيم انه لمن المرسلين ونحو تالله لا اكون ارضا لكم وقد لينتد
في الخطه وجواب الشرط الغير الجازم ولم تقترن بالفاء واذا قيل اذا
ولو لا صلت الرحمن جعلت الناس كلهم عبدك وصلة الاسم او الجوف
والثانية لما لا محل له والحاصل الجملة لا محل لهما من الاعراب سبعة ايضا
الابتدائية والمفتحة والمفتحة وجواب القسم وجواب شرط غير جازم والتابعة
للجملة الى لا محل لهما من الاعراب والواقعة صلبة كذا في معنى البيت لما فرغ
من بيان المقدمة شرح في المعقود وهو تقسيم المفعول وبيان حكم كل منه فقال
ثم ان بعد ما علمت ما ان كان او فعلا لا يكون معولا او ما يكون معولا اعلم ان

اعلم ان اشار به الى ان قوله المفعول بالنصب عطف على الالفاظ في قوله
اعلم ان الالفاظ والخبر على الخبر فتدبر على نوعين احدهما مفعول بالاصالة
او مفعول ينصب باصالة فيه يكون مفعولية لذاته لا لتبعية لمفعول قول
اما لا يوجب قوله مفعول بالاصالة ان يقيام مقتضى الاعراب به وثانيها مفعول
بالتبعية ان يكون من المفعول تبعا لمفعول النوع فلا يرد له ان الياء
المصدرية في التبعية الخارج في طائفة الياء في التبعية مصدرية دخلت على المصدر
لانه بمعنى اسم الفاعل ولم يقل بالتابعية يا ذوال يا المصدرية على اسم الفاعل
لمفعول المصدر على تعدد التتابع لانه مشترك بين الواحد والجماعة بخلاف
اسم الفاعل فان مفعوله ليس كذلك فلا يبعد التعدد انتهى والى هذا البيان
اشار بقوله وهو ان التابع بمعنى التابع بمعنى انه مصدر بمعنى اسم الفاعل
وقد ورد لمن قال انه جمع تابع كغائب وغيب ومشتد او فمشتد مشترك بين الواحد
والجماعة نحو قوله تعالى انا كفالكم تبعا وفي مختار الصحاح والتبع يكون واحدا
وجماعة مثل قوله تعالى انا كفالكم تبعا وقال بعض الشراح قوله مفعول بالاصالة
وهو ما يكون في غير الفاعل مؤشرا من غير واسطة نحو زيد في ضرب زيد ومفعول
بالتبعية وهو ما يكون الفاعل فيه مؤشرا بواسطة موافقا للمجموع في الاعراب
نحو عمرو في ضرب زيد وعمرو في كسر الاول اشارة الى ان المبتدأ مخذوف
والاول صفة وبالأخرة ان الاول صفة وموصوفها مخذوف وهو اس النوع الاول
المفعول بالاصالة اربعة اقسام لان المفعولية يجب اقتضاء الفاعل وهو
رافع ونائب وجازم وجار فالمفعولية مرفوعة ومنصوبة مشتركة
بين الاسم والفعل ومجرورة فمقتضى بالاسم ومجرورة فمقتضى بالفعل اصالة
ولما استوفى الاممال التفصيل فقال واما المفعول المرفوع قدم المرفوع
على اخذية لانه هو العنصر في الكلام ومحتاج اليه وهي ليس كذلك ولا علام
المرفوع وهي الضمة اقدس المعلومات وتتركز تعريف المرفوع مما اشتمل على
كما في الكافية لانه مع اختلافه كما يعرف من الشروح لا احتياج اليه هنا
لانه بين الفاعل على وجه يعرف منه المرفوع مثلا بوجه يمكن ان يجمع منه وتقام
بالعدد لا بالتحديد في امثاله فتدبر كذا اقامة احد الاطوار فتدبر ان مفعول
ثانية منها من التسمية اسما حقيقة او حكما كما اريد به لفظ او معنى مصدر
او غير ذلك كالجملة الواقعة خبرا لمبتدأ اربعة منها من الثانية اصول وهي

الجملة الواقعة خبرا لمبتدأ
الجملة الواقعة خبرا لمصدر
الجملة الواقعة خبرا لظرف
الجملة الواقعة خبرا لظرف

كان المراد بالحل هنا ما يقابل اللفظ والظاهر وهو اعم من التقدير والجل
العدم ظهوره في اللفظ قوله بقرينة القسم الباء متعلق بالتفسير بقرينة
او انما ضربناه هكذا بقرينة القسم قال صاحب المنافع قوله بقرينة القسم
متعلق بالمحذوف ان انما ضربناه بمرفوع بقرينة القسم وهو المرفوع هذا
بيان لمصحح التفسير وقال بعض الافاضل قوله ولو محلا جواب سؤال مقدر وهو
ان جنس التعريف يجب ان يكون عاما شاملا لافراد المعرفة واعنياره ولفظها
الذي هو جنس اذا كان عبارة عن المرفوع لا يشمل جميع افراد المعرفة لان
الفاعل لا يكون مرفوعا نحو يضرب الذي جاء في فاجاب عنه بقوله ولو محلا ان
ولو كان مرفوعا محلا قوله بقرينة القسم متعلق بالمحذوف ان وانما فيه نكح ما
بقوله مرفوع بقرينة القسم وهو المرفوع متعلق بهذا بيان لمصحح التفسير
وقال الاخر قوله بقرينة القسم متعلق بمقدر وهو انما خصصنا لفظا ما
بالمرفوع بقرينة القسم وهو المرفوع اسند صيغة المجهول فعل ماض قوله
ان شبه يشير الى ان ليس المراد بالاسناد الاسناد الاصطلاحي الذي
هو النسبة التامة التي يصح السكوت عليها وانما ضربناه هكذا بقرينة قوله
المص قال البعض قوله بقرينة قوله ان المص متعلق لمقدر وهو انما ضربناه قوله
اسند باعم وهو شبه بقرينة قوله او ما بمعناه قوله اذ منه ان من ما بمعناه
تحليل للكون قوله او ما بمعناه قرينة كنه التفسير ما اراد اللفظ الذي ليس
بذلك لانه لفظ نسبة تامة يصح السكوت عليها كالصفة لما مر ان النسبة
في وضع الصفة تعييدية غير تامة وماله نسبة تامة كاسم الفعل لا يشمل
على النسبة التامة وقال الاسناد قوله اسند والمراد بالاسناد ما كان بلا اتصال
لا بالتعريف ليجز عن احد توابع الفاعل قال الهمداني قوله لانه بلا تبع فلا يدخل
في احد توابع الفاعل بدلا او عطفا او غيرها لان المراد بجميع حدود المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات غير التوابع بقرينة السياق وهو ذكر التوابع بعد ذلك
قال شارح غير ان الاوب والكتايب من الاسناد هو الاسناد ابتداء لا بواسطة
فخرج توابع الفاعل وكذا المراد في سائر المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
وقال بعض محققين هذا الكتاب قوله ان شبه باعث التفسير ان الاسناد قسما تام
كما في الكلام وعام كما في الجملة فالمراد هنا الثاني بقرينة قوله او ما بمعناه وقال
الاخر والفرق بين الاسناد والنسبة ان الاسناد شبه احد الجزئين الى الاخر

الى الاخر المهملة في يفيد الخطاب في تامة تامة يصح السكوت عليه والنسبة اعم
من هذه المناسبة عمومها وخصوصا مطلقا يعني ان كل موضع فيه اسناد يلزم فيه
شبه نحو قام زيد ونحو موضع شبه لا يلزم فيه الاسناد نحو غلام زيد وقال صاحب
فتح الاسرار والنسبة المتعلق والاسناد شبه يصح السكوت عليهما وقال
الفاصل الجاني والاسناد شبه احد الكائنين حقيقة او حكما الى الاخر
حيث يفيد المصطلح في تامة تامة بقرينة قوله انما فصل العضم والمراد بالاسناد
مجرد ثبوت شيء في نفسه وتعلق به او راي وقوعه وادراك عدم وقوعه او طلب
او انشاء في مقام سلب الوقوع لا حسب الاسناد وفي ان قام فرض الوقوع
لا يفرض الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل المنفي والشرط الى ما اشتهر
من تكلف بان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او نفيا محققا او مفوضا
وقال هذا جنة المتوسل وانما قال لانه لم يقل اخبر لي عن فعله الفاعل من الامر
والتعريف والاستفهام اليه ان الى الفاعل العقل الاصطلاحي خرج به ان بقوله الفعل
وبقوله ان وخرج ايضا بقوله المص او ما بمعناه مقول القول او مقول القول
تدبر المبتدأ فاعل مخرج المخرج والمعجم من العطف على سبيل التبادل لان ما
ان الجزء متعلق بمخرج المخرج وخرج المعجم من العطف على سبيل التبادل ايضا
ايحتمل ان الجزء اليه ان المبتدأ ليس ان ذلك الجزء بفعل ولا بمعناه ان ولا يعني
بل وهو اما جامع نحو زيد ابون او مركب نحو زيد قائم ابوه سواء قدم الجزء
ان جزئه نحو كرم من يكرمك او اخره ولذا ان يكون التقديم والتأخير متساويين
في الجزء لم يتكرر من المص التقديم في تعريف الفاعل حيث لم يقل جامع اليه
الفعل او ما بمعناه وقدم عليه على جهة قيام به كما ذكر ان كما ذكره ابن الحاجب
في الكافية حيث قال ما يلزم اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيام به وقيل
قوله ولذا ان ولا جل كونه ما يلزم اليه ليس بفعل ولا بمعناه لم يذكر المص
في تعريف الفاعل التقديم كما ذكر ان كما ذكره ابن الحاجب في الكافية التام
الذي لا يحتاج الى خبر منصوب خرج عن تعريف الفاعل به ان بقوله التام ما ان مرفوع
اسند اليه ان ذلك الجزء ناقص ان الفعل الناقص مقاربة اول قوله لانه ان
مرفوع الناقص او الثاني متعلق بجزء وعمله لا يسمي ان مرفوع الناقص فاعلا عنده
ان عند المص جل يسمي مرفوعا محالة ان للناقص كما مر في بحث الافعال الناقصة

حيث قال ورسى من فروع بحاله ومنتصوبه خبراً له المعلوم خرج عن تعريف الفاعل به
 ان يقول المعلوم الثاني ان نائب الفاعل قيل قائلة عبد العزيز المسمى في وصية
 الامتياز ذكر المعلوم في تعريف الفاعل يخرج عن التام قوله لا التزام ان يستلزم
 المعلوم التام فاللام عوض عن المضاف اليه اقول في الجواب ان دلالة الالتزامية
 ما جورة ان متروكة في التعريفات لان الغرض من التعريف ايضاح المجرود وحل معناه
 والدلالة الالتزامية محذرة لذلك الغرض ولذا كانت ما جورة في التعريفات على ان اعتنا
 اغناء التأخر وهو المعلوم هنا عن المتقدم وهو التام هنا مما لا بأس به ان
 ما لا ضرر فيه يعني ان التأخر لا ينفخ عن المتقدم لان ترك لا بأس به اولى قال
 بعض شراح المنطق في دفع الاسرار الذي وقع على تعريف الجنس ان الثاني لا ينفخ
 عن الاول بل الامر بالعكس خصوصاً ان ذكر المعلوم لا ينفخ عن ذكر التام لان المعلوم
 ما لا يكون مجهولاً ولا يلزم منه ان يكون تاماً فكان معلوم كقوله وليس تمام نعم
 ذكر المجهول في تعريف الفاعل مفعول عنه لكنه اغناء للتأخر عن المتقدم ولا ضرر
 فيه كذا في فتح الاسرار نقل من العبد الله البزدوي في حاشية الخط في علم الحشر
 في بحث التقييد ان الايراد على التعريف باغناء اللاحق عن السابق غير متعارف
 بل هو فاسد في نفسه كما لا يخفى من لا لا يخفى من له فكر دقيق او ما ارادوا
 اليه اللفظ الذي يلازم يشير الى متعلق الياء في معناه ان ينفخ الفعل التام
 المعلوم مما يعمل عمل الفعل وليس المراد منه ما هو المصطلح من التاسع من العامل
 القياس بل هو اعم منه وكما هو الواقعة في التعريف للتقسيم لا للتشكيك لان كذا
 ينافي التشكيك لانه للتوضيح والتقسيم لا كذا قيل بل كذا قيل بل كذا قيل بل كذا
 صورة التقسيم في التعريف قد يكون للمحدود وقد يكون للمحدود لا على طريق الشك
 والتشكيك بين ان التقسيم هو هنا للمحدود ولا للمحدود وقيل المراد ان التقسيم لو كان للمحدود
 لوجب ان يكون الانفصال بين المعلوم والمعلوم لان الماطية الواحدة لا تكون الا احد الماهيتين
 المتمايزتين واما اذا كان التقسيم للمحدود ووجب ان يكون الانفصال بين المعلوم والمعلوم
 علم ان التقسيم للمحدود لا للمحدود في ان المحدود قد يحتمل احد علميها ما اسند اليه
 الفعل المعلوم والثاني ما اسند اليه ما يحتمل ان احاط بالايوب بالانصارى
 عليه رحمة الباري وجعل الله مقامه جنة المأوى والاولى من العلم وهو جنة المأوى
 وكذا في الفاعل ان وكما في قال كذا في تعريف الفاعل لا ينفخ عن المعلوم
 على نوعين احدهما ما اسند اليه الفعل والآخر ما اسند اليه اللفظ الذي يلازم

يلازم بمعنى الفعل بقوله من الصفات ببيان لما والمراد من الصفات هنا اسم الفاعل
 والصفة المشبهة وافتل التفضيل سوى اسم المفعول واكم المسمى فان مرفوعها
 نائبه في عمل واما سميت صفة لدلالة التام انضاف الى ان بالصدر فان معنى قولك
 ضاع به مثلاً ذات مصنف بالضرب والمصدر المعلوم واسم الفعل والظرف المستقر
 بقوله في جملة عرفت والباء فيه متعلق بان دفع المؤخر ان كان من ان لفظ في ما اسند
 بكلمة من الهيانية محذورة من حيث لما في وبعرفت لان ان وان تحذف الجاز منها
 عبارة عن مرفوع بقرينة المقسم انه وقع ما اراد السؤال الذي اوردته
 اورد المصنف ذلك السؤال على التعريف في الامتحان حيث قال ان كذا
 ان حد الفاعل في اللب من الامتحان وهو ما اسند اليه المعلوم منقوض
 منقوض بغير من منقوض من جهة المنع لعدم متعلق لدخول الاعيان الذي
 هو المفعول به يعني غير قانع لا خياره قوله لدخول المفعول به متعلق لمنقوض
 وعلة له فيه ان كذا مع انه من الاعيان قوله لوجود النسبة الوقعية
 متعلق لدخول وعلة له قوله التي صفة للنسبة الوقعية ان النسبة الوقعية
 التي هي النسبة الوقعية نوع من مطلق النسبة ثمانية اولا قوله فيه
 ان في المفعول به فلا بد ان اذا انتقض احد به فلا بد من التقييد ان من تقييد
 احد الذي في اللب بنسبة وصفية قوله ليخرج متعلق للتقييد وعلة له الوقعية
 ان النسبة الوقعية قال الاستان قوله من التقييد ظرف مستقر مرفوع محلاً
 خبر لا او خبر مبتدأ محذوف ان هذا ليعني البدل المنق كائن من التقييد ويجوز
 ان يكون الجار متعلقاً بل لفهم مع الانتفاء منه او بلا ينتفي البدل المفهوم
 من السابق قوله بنسبة وصفية متعلق بالتقييد قوله ليخرج متعلق للتقييد
 وعلة لزوم التقييد بنسبة وصفية وقال الاخر قوله فلا بد ان لافراق حاصل
 او الفراق معدوم من التقييد ان من تقييد حد الفاعل الذي في اللب للبيان
 بنسبة وصفية قوله ليخرج الوقعية علة للزوم التقييد بنسبة وصفية
 لان عدم حصول الفراق يلزم للزوم ان يلزم التقييد بها ليخرج النسبة
 الوقعية قال المصنف فيه ان الامتحان فالحق الصحيح للفاعل ما شبه اليه المرفوع

ان مرفوع نسبة الى ذلك المرفوع الفعل المعلوم او شبهه ان او ما نسب اليه
 شبه الفعل المرفوع من الصفات غير انهما المرفوع والمرفوع لان مرفوعهما
 نائب الفاعل لانها مشتقان من المجهول ومرفوع نائب الفاعل فمرفوعهما
 نائب الفاعل نسبة وصفية وبما يتم المنع لعدم صدقها على الوقوعية
 قال في الحاشية وانما لم يقل نسبة قيام لئلا يرد غوامات زير وقرب وجه
 القيام ما في تعميم المرفوع انتهى فان قيل تعريضا وايراد الماد فوجه ذلك
 ما اورد في الامتحان قد صرح ان المص في الامتحان ايضا ان اورد
 في الامتحان ان كان صرح كون الحد منتقضا او ان اورد كون الحد منتقضا
 ان كون الحد منتقضا ما عبارة عن المرفوع لا يفيد للمبتدى في المنع ان في منع
 التعريف اعيانه اورد في منع التعريف عن الاختيار اورد في منع الحد دخول المرفوع
 فيه قوله لان الفرض هو المقصود الاصيل عليه لا يفيد قال البعض قوله
 لان الفرض متعلق بلا يفيد وعلة لم يرد لان غرض التعريف بالكسر مقصود قوله
 من الحد من التعريف متعلق للفرض قوله الفرض اسم ان وخبرها قوله
 معروف المحدود ان معرفة المرفوع لا مجرد معرفة الاصطلاح بل معرفة المرفوع
 بالسلافة او غيرها حتى يفيد كون ما عبارة عن المرفوع في المنع لانها ليست
 بنائدة يعتد بها حتى تصلح لان تكون غرضا قال صاحب المناقح قوله معرفة المحدود
 هو الفاعل هنا قوله لاجراء اعراب مخصوص فاذ لم يعرف المبتدى اذ الفاعل لا يعرف
 الاجراء فيوقف اجراء الرفع على معرفة الفاعل فاذا اخذ في تعريف الفاعل المرفوع
 ان ما اجري عليه الرفع يتوقف معرفة الفاعل على اجراء الرفع عليه وهذا دور
 وهذا حاصل ما ذكره هنا الى قوله لزم الدور كذا اقال صاحب المناقح وهذا دور
 الاعراب المخصوص الرفع هنا ان في بيان الفاعل والنيب وهنا دور الجرح
 ههناك ولو عرف على وزن عرب بصيغة المجهول ان ولو علم الحد به ان بالرفع
 باخذ المرفوع فيه كما ذكر كذا اقال صاحب المناقح قال في الحاشية قوله الحد به ان
 بالرفع بان فتر بعض اجزاء الحد بالمرفوع لزم الدور جواب له فمعرفة المحدود
 الذي هو عبارة عن المرفوع تتوقف على معرفة الحد ومعرفة الحد تتوقف على معرفة
 اجزائه فمعرفة المحدود تتوقف على معرفتها وبعبارة اخرى معرفة المحدود الذي هو عبارة

فان القول والكون لا يتوقفان على معرفة الحد

الذي هو عبارة عن المرفوع موقوف على معرفة الحد ومعرفة موقوفه
 على معرفة اجزائه ومعرفتها موقوف على معرفة الحدود ومعرفة موقوفه
 على معرفتها هل هذا الدور قال الاستاذ قوله ولو عرف ولو هذه الشرطية
 ان ولو علم الحد به ان باعراب مخصوص لزم الدور المهرزب غير
 لان تحصيل صورة المحدود لاجراء اعراب مخصوص يتوقف على تصور
 واذا توقف تصور الحد على تصور اعراب مخصوص لزم الدور تأمل وقال
 الاخر قوله ولو عرف الحد به ان بالرفع لزم الدور محصل الدور
 لما كان الفرض الذي هو اجراء الرفع مثلا متوقفا على معرفة كون الشيء
 مرفوعا فلو كان ما عبارة عن المرفوع لزم الدور لان معرفة كون الشيء مرفوعا
 متوقفة على معرفة الفاعل مثلا الذي هو المرفوع المتوقف على معرفة الحد
 المتوقفة على معرفة المرفوع المعتبر عنه بما فمعرفة كونه مرفوعا متوقفة على المرفوع
 وهل هذا الدور باطل وقال بعض المحققين لهذا الكتاب قوله لان الفرض
 ان المقصود من الحد معرفة المحدود به لاجراء اعراب عليه مخصوص به وهو
 ان الاعراب المخصوص الرفع هنا ان في هذا المقام ولو عرف الحد به ان
 بالمحدود لزم الدور فمعرفة الحد موقوف على معرفة المرفوع الذي هو الفاعل
 فلو عرف المرفوع به لزم الدور انتهى واجيب بان جهة التوقف مغايرة بالاجمال
 والتفصيل وبغير ذلك او بسلافة الطبع بان المعرفة مطلوبة بغير ذلك التعريف
 او بان التقييد خارج والتقييد داخل لعدم البصر في تعريف العمى وغير ذلك كذا
 قال البعض قلت في جوابه نعم ان سلمنا ذلك لكن قد بين ان المص قال البعض
 قوله نعم يعني يلزم الدور لو كان هذا الكتاب مثل ذلك الكتاب المخصص من الكافية
 المسمى باللب لكن قد بين ان المص في هذا الكتاب ان في كتاب الاظهار او لا
 ان قبل الشروع في الفاعل او قبل تعريف الفاعل قوله كونه ان الفاعل مفعول
 معمول لا خبر الكون ومرفوعا معطوف على معمول لا قوله بعاملة ان الفاعل متعلق مرفوعا
 حال كون ذلك الكتاب ملابا ببيان جميع العوامل قال البعض قوله ببيان
 جميع العوامل متعلق لبين وبيانه كيفية اعمال جميع عمل ان اعمال جميع العوامل
 وبيانه شرانظها ان اعماله قوله وان الفعل معطوف على كونه وما ان اللفظ

هذا المثال لما كان الفاعل متبوعا بالياء ابن الفاعل على ما في اللفظ الذي لا يلائم
بمعناه ان بمعنى الفعل قوله شبهة مفعول مطلق حقيق لشبه تامة حقيقة
لشبه قوله لما كان مفعولا كقولنا لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
ان واغنا قدينا لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
لما لا يوافق مفعولا لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
للمر الاستفهام لما كان متعلقا لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
ان لم يكن ذلك المثال جملة فعلية لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
شبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
شبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
و نحو قائم ابوه لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
ضرب زيد عمرا لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
ان بعد زيد هذا المثال لما كان الفاعل متبوعا بالياء ابن الفاعل على ما في اللفظ الذي لا يلائم
بمعناه ان بمعنى الفعل قوله شبهة مفعول مطلق حقيق لشبه تامة حقيقة
حقيق لا شبهة تامة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
ان واغنا قدينا لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
طبيبات زيد لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
ان المرفوع الثاني من لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
الصحة النحوية نائب الفاعل لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
المعقولة مفعول ما لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
ان لم يذكر فاعله لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
لكونه ان يكون نائب الفاعل لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
وهو ان يكون لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
مفعول ما لم يسم فاعله لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
اول قوله اظهر وبيان لوجه اظهر لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
نحو درهما في اعطى فعل ماض مجهول لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
اصلا قيد لا يتناول ان اللفظ ولا اصطلاحا حال كون ذلك ملابا لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
مفعول ما لم يسم فاعله لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة

تعلق لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
بمعناه ان بمعنى الفعل قوله شبهة مفعول مطلق حقيق لشبه تامة حقيقة
من اضافة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
ان اضافة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
العباراة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
قوله فانه انما لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
لكن يتناول لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
الاضافة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
واقم لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
بقائم لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
ان ليس لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
من اللفظ لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
من نائب لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
ان يقال لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
وهو الثاني لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
لا في ملائمة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
مفعول لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
علة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
نائب لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
للتوصلية لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
محا لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
تأمل لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
الفعل لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
بمعناه لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
او ما لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
او لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة
ان ما لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة لشبه تامة حقيقة

او الهندان ضرب بهما **او الهندان** ضرب بهما حال كون ذلك النائب الذي هو
 جاز و مجرور بخلاف الفاعل ونائبه **او نائب** الفاعل الذي هو نائب للنائب ليس كذلك
 او ليس كالنائب الذي هو جاز و مجرور قوله فان كلا منهما **او الفاعل** ونائبه اثبات
 للمخالفة النائب الذي هو جاز و مجرور للفاعل ونائبه الذي ليس كذلك اذا كان
 في كل منهما ضمير آخر كانه متبني صفة الضمير قوله **يشي** عامله **او عامل** كل منهما
 خبران في فان كلا منهما واذا كانا **او** كل منهما عطف على اذا كانا مجموعا **او ضمير**
 مجموعا يجمع **او يجمع** عامله وقوله واذا كانا **او** كل منهما عطف على القريب او البعيد
 مؤنثا **او ضمير** مؤنثا مؤنث **او** مؤنث عامله قال الاستاذ قوله فان كلا منهما
او الفاعل ونائبه الذي ليس كذلك لتقليل للمخالفة الذي صفة لنائبه اذا كانا **او** كل منهما
 ضمير **او** متبني عامله **او** كل منهما مثل الزيدان ضربا او ضربا وقس عليه ما عداه من الامثلة
 واذا كانا كل منهما مجموعا يجمع عامله واذا كانا كل منهما مؤنثا مؤنث عامله قال صاحب
 كشف الاسرار وهذا الشرح الاول قوله فيجب افراد عامله فلا يقال مر بزيد مر
 بزيد او مرت بهند او مرتا بهند او مرتين بهند بل يقال مر بزيد مرتين مرتين
 مر بهند مر بهند مر بهند **او** قال بعض الشراح قوله فيجب افراد عامله لئلا يلزم
 تعدد نائب الفاعل ولا يتعد نائب الفاعل لئلا يلزم قيام حدث واحد بمجملين فافهم وقال
 امام الايوب وقوله فيجب معطوف على يكون **يشي** انه اذا كانا النائب جازا
 و مجرورا يجب افراد عامله **او** جعل عامله مفردا وان كانا المجرور تثنية وجعا
 وتذكيره **او** يجب جعله مذكرا وان كانا المجرور مؤنثا فيقال مر بزيد ومر بزيد
 ومر بزيد **او** مر بهند وكذا اذا كانا المجرور ضميرا فيقال مر بهند ومر بهند ومر بهند
 ومر بهند ومر بهند **او** مر بهند وانما كانا كذلك لان الفعل تابع لفاعله في الافراد والتذكير
 وليس بتابع لمفعوله ولما حذفت **او** على هذا الى المجرور وهو ليس بفاعل حقيقة
 ولا يجوز تعدد نائب الفاعل ونائبه على عاملهما **او** الفاعل ونائبه قوله بالاعتراض
 يعني دليل عدم جواز تعدد نائب الفاعل ونائبه على عاملهما بالاعتراض وقيل في انه يبيح الشروع
 في الفاعل **او** عدم جواز التقديم على الفاعل في الفاعل لئلا يلتبس **او** الفاعل بالمتبدا
 قال الاستاذ وقوله وقيل في عهده العزيز الشيرازي في حاشية الامتحان وهذا المسمى يبيح
 الشيرازي

الشيرازي لا يجوز في الفاعل لئلا يلتبس **او** لئلا يلزم الالتباس بالمتبدا **او** قال بعض
 هذا الكتاب قوله وقيل في الفاعل لئلا يلتبس بالمتبدا **او** قول ميرزا عليه الله لا يفيد
 عدم الجواز لجواز الوجهين في اقام زيد ولو منع الالتباس بالمتبدا لم يجز هذين
 الوجهين في زيد وقيل قائمه الفاعل الجاهل وغيره لا يجوز فيه لانه **او** الفاعل
 كالجزء الثاني من عامله **او** الفاعل قوله ولا يجوز **او** التقديم في النائب **او** نائب الفاعل
 لا يفيد **او** نائبه حكم المتدبر عنه **او** الفاعل وقيل بعض محققين هذا الكتاب قوله
 ولا يجوز في النائب لاختاره حكم المتدبر **او** قول نقل عن الكتاب في جواز تقديمه اذا كانا
 جازا **او** مجرورا **او** قوله **او** اولئك كانه عنه مسؤولا لان نائب الفاعل مسؤولا
 وفيه **او** عدم جواز التقديم في النائب بحيث لا يليق ببيان **او** ذلك البيت في هذا الكتاب
او في كتاب الاظهر **او** قال البعض وفيه اشارة الى ان تقدم نائب الفاعل على عامله جائز
 عند الشافعي كما في قوله تعالى **او** اولئك كانه عنه مسؤولا **او** نائب الفاعل عند الشافعي
 وعند غيره لا يجوز تقدمه على عامله **او** عنه مقوله **او** غير صحيح لمسؤولا كما في قواعد الاعراب
 وقيل في صاحب المناهج قوله وفيه بحث الظاهر ان الضمير راجع الى القول الثاني
 وهو انه كالجزء الثاني لكن فيه بحث ان تخصيص البيت به من غير تخصيص اذ كانا
 فيه بحث كانه في القول الاول بحث بيته المصنف في الامتناع قال الشاعر في حاشيته
 واما ما قاله بعض الكمل من انه كالجزء الثاني ففيه بحث ايضا لما سبق انه كذلك
 في الضمير المتصل لانه مطلق الفاعل **او** الخ من حيث ان يكون راجعا الى القولين
 بتأويل ما ذكرناه **او** اردت ببيان البيت في القول الاول فارجع الى الامتناع
 وحاشية الكتاب راجع عليه ولا يجوز عندنا منعا عما لا يجوز عندنا فارجع الى كونهما
 مجتمعين قوله **او** كونهما متعلقين **او** لا يجوز **او** المفهوم من العطف قال البعض
 قوله كونهما متعلقين **او** لا يجوز **او** المتعلق **او** كونهما متعلقين **او** لا يجوز **او** المفهوم من العطف
او الفاعل ونائبه وضعا **او** غير ما خذوه من من قوله الموضوع **او** المصدر
 كونهما متعلقين **او** لا يجوز **او** المتعلق **او** كونهما متعلقين **او** لا يجوز **او** المفهوم من العطف
 لا الى ما قام به فاقضاه **او** للمرفوع عقل لا وضي فلا يحتاج الى ذكره البتة وقيل لان المصدر
 موضوع للحدث فقط عرض له الاستناد الى الفاعل في الاستعمال فلا يفيد **او** اذا كانت النسبة
 مأخوذة في مفهوم عاملها فلا يفيد عاملها فاشارة تامة بدو **او** الفاعل ونائبه

في بعض الاصل قوله وفيه الظاهر ان الضمير راجع الى القول الثاني ولا يجوز
 في بعض الاصل قوله وفيه الظاهر ان الضمير راجع الى القول الثاني ولا يجوز

وقوله اللام المصدرة استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف او لا يجوز حذفها
من بمائل الامة المصدرة فانه يجوز حذف الفاعل منه وقد مر في بحث المصدرة
بيان حذفها او الفاعل وثانيه مع ان حال كونها جمعيتين منه او من المصدرة حيث
قال المصنف في بحث المصدرة ويجوز حذف فاعله بلا ثالثة ولا يجوز حذفها في غير المصدر
ثم شرع في بيان آقسامها فقال وكل منهما او من الفاعل والثاني او من المفعول
فما ان مصدر او الاول مفعول وهو او المفعول ما او هم وضع لمكلم او من المفعول
عن نفسه او مخاطبا او له او مخاطبا او غائب او اول ليس بواحد منهما بل
او هو ما وضع للغائب الذي تقدم ذكره او الغائب ولو حذفه للموصلة
او ولو كان تقدم ذكره مع كونه تعالى اعدوا هو اقرب للتقوس قال شراح
ميز ان الاوب وهو على وجهين احدهما انه لا يبعد المرجع بل ما يدل عليه
كالعدل الذي يدل عليه اعدوا وثانيهما ان يكون المرجع مقدما في الرتبة
دونه الذكر نحو ضرب غلام زيد فيكون اضرارا قبل الذكر لفظا لا معنى وهو
جائز بلا شبهة واما الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى فلا يجوز الا في ستة مواضع
فهي الشان وضمير افعال المدح والذم كقوله رجلا زيدا وما فسر خبر مفعول نحو
ان هو الا حيا تا الدنيا وما دخله رب نحو رجلا وما ابدل منه ظاهر
نحو ضربه زيدا وما رفع باول المتنازعين عند البصريين واما ما اتصل بها على
مقدم وفتر بمفعول مؤخر نحو ضرب غلام زيدا فاجازه الاخفش ومنه
الجمهور وواجبوا تقديم المفعول كما في قوله تعالى واذا ابتغى ابراهيم ربه
انتهى ولو قال تقدم ذكره لفظا ومعنى نحو ضرب زيد غلاما او لفظا فقط لا معنى نحو
ضرب زيد غلاما فان زيدا مؤخر عن غلاما معنى لتقدم الفاعل على المفعول
في الرتبة او لفظا فقط لا معنى فواعدوا هو اقرب للتقوس كما في اوضح واتم قال بعض
الحريين قوله ولو معنى قيد للغائب ولو قال تقدم ذكره او معنى كما في مثل اعدوا
هو اقرب للتقوس او حكما كما في ضمير الشان والقصة والضمير الجهم او اعتبارا
كما في عم يتساءلون لتعنيته كانه ذكر لكاء اوضح واتم ومظهر او والثاني مظهر
وهو او المظهر ما او هم ليس كذلك فان الهم المظهر كله موضوع للغائب

واذا حذف الفاعل من المصدر كان المصدر مفعولا

من غير شرط تقدم الذكر قال البعض قوله وهو او المظهر ليس كذلك او
ليس ما وضع لمكلم او مخاطبا او غائب وقيل بعض المحققين بهذا الكتاب قوله
وهو ليس كذلك فيه انه يوضح عدم وضع المظهر للغائب مع ان الظاهر كلها
غيبه فالتناهي ان يقول ما وضع لغائب لم يتقدم ذكره وقال الاخر قوله
وهو او المظهر ليس كذلك او من المفعول موضوع للغائب فالتناهي قوله الذي
المظهر الذي تقدم ان ذلك المظهر قسمين او من الفاعل وثانيه وفيه اشارة
الى ان اللام في المصدر للمعهن او راجي الصريح كذا قال البعض ايضا او
ككل منهما او كما كان او الفاعل والثاني او المفعول على قسمين مستتر او من المفعول غير ملفوظ
حقيقه او من جهة الحقيقة قوله لعدم وجوده او المستتر علة لعدم الملفوظ حقيقه
اصلا او لا ظاهرا ولا تقديرا قال الاستاذ اصلا او في اللفظ والخط وقا صاحب المنافع
قوله اصلا او في الخارج لئلا ينافي بل حكما او بل ملفوظا حكما قوله بان حكم
ملفوظ طيبة او المستتر بيان لطريق ملفوظية حكما اقول هذا انقيض لقوله غير ملفوظ
الان هذا فليس هذا معنى كونه ملفوظا حكما بل هو كونه محكوما عليه ببعض احكام
غير الملفوظية ككونه فاعلا وموكدا ومعطوفا عليه وغير ذلك فالصواب ان يبيح
به ذلك قوله لوجود آثار اللفظ فيه او في المستتر علة لكونه ملفوظا حكما او علة
لمقدوره او وانما قلنا بل حكما لوجود احكام اللفظ في المستتر قال البعض
قوله لوجود آثار اللفظ فيه او في المستتر متعلق لحكم وعلة له قوله من كونه
او المستتر بيان لآثار اللفظ فاعلا وموكدا او بفتح الكاف المشددة ومعطوفا عليه
بواسطة التاكيد او الفصل كما في قوله الاستاذ قوله وموكدا او نحو ضرب انا ونفري
نحو ومعطوفا عليه نحو ضرب انا وعمرو ونحو زيد ضرب غلاما وغير ذلك من كونه
في الحال ومميزا قال صاحب المنافع قوله وغير ذلك من كونه مبدلا منه ومبينا
وقال البعض قوله وغير ذلك من كونه في الحال او محيية او مستثنى منه او مبدلا منه
ومميزا اليه او هم الفعل الناقص وغير ذلك وبارز او والآخر بارز متصل
فيه ان التقسيم غير حاصر اذ من الفاعل المظهر البارز المتفصل في نحو اراغب انت
وامضروب انت وانما قيدنا بمقتضى بقرينة ما في الكلام الذي سبقت به حيث قال المص
فيما سبقت واما البارز المتفصل ففي ثلثة الافعال قوله من التفصيل بيان لما وهو
او البارز المتفصل لفظا او ملفوظا حقيقه ولا يشمل الا بما اتصل به ولو غير متصل

او اذا حذف الفاعل من المصدر كان المصدر مفعولا

ولو هذه للوصلية من ولو كان البارز المفضل غير مستقل في النظم لاحتياجه
 الى ما يتصل به واما في المعنى فمستقل قطعا لانه لم قال الفاضل الجاني عليه
 رجة البارز وما يتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به
 ويكون كالجزء منه وقال بعض الافاضل للمستقل معنيته احد هما المستقل في الدلالة
 والثاني ما يصح الابتداء به والوقف عليه فيما انتفاء احد هما يصير غير مستقل
 والمراد من غير المستقل هنا انتفاء المعنى الثاني تأمل فالمستمر ايضا من كالمضمر
 من كانه المضمر قسمين او كان في المضمر الى قسمين او كان في مطلق المضمر
 قال بعض الحكماء هذا الكتاب قوله من كالمضمر يدعيهم ان المستمر شيء اخر من المضمر
 فالحق في التفسير ان يقال ان لمطلق المضمر او كاصل المضمر وانما قلنا يدعيهم
 لا يمكن الجواب بان في الكلام مضافا محذوف في هذا من الوجهين المذكورين انما
 قسمان الاول واجب الاستتار من واجب لتارة وهذه الاضافة اضافة
 لفظية مثل جسي الوجه من القسم الاول واجب الاستتار ملتبس بحيث للتعقيد
 لا يجوز ابرازه من ابراز واجب الاستتار واطلها به بالتلفظ ضمير منفصلا كلفظ
 او هما ظاهرا والالكاء جائز الاستتار ولا يستند عامله من واجب الاستتار
 الا اليه من واجب الاستتار قال صاحب فتح الاسرار قوله ولا يستند عامله الا اليه
 ان لا يجوز هنا عامله في غير ضميره او هم ظاهر والالكاء جائز الاستتار
 وقال احمد نازي فالمضمر الواجب الاستتار في الاصطلاح لا يجوز ابرازه ولا يستند
 عامله الا اليه والعيد الاول اجتزاز عن جائز الاستتار الذي في انت اراغب
 فانه يجوز ابرازه بان يقال اراغب انت والعيد الثاني المحذوف عن المحذوف
 في زيد ضرب فانه قد يستند عامله الى ظاهر وهو عبارة عنه بان يقال ضرب زيد
 لكن العيد الثاني مفعول عن الاول واعناؤه عنه اعناؤه اللاحق عن السابق
 وهو ليس بمضمر فالحق واجب في تعريف الجائز اتيان جواز الاجاز لا وجوب المستتر
 الجائز في انت اراغب الا ان يقال انه اراغب بالظاهر ما ليس بممكن او يقال
 يجوز في صورة جواز الاجاز انه قد يستند الى الظاهر تأمل فانه تعقيد عظيم
 وقال بعض الافاضل ثم بينه ببيان ما هيته في صورة العيد بقوله حيث ان ملتبس
 بحيث لا يجوز ابرازه من عتق ابراز ذلك المستمر ولا يستند عامله من ذلك المستمر
 الا اليه في ذلك المستمر ولا يجوز هنا في الظاهر كقوله امام الايوب
 قوله لا الى اسم ظاهر من لا يجوز هنا عامله الى اسم ظاهر كانه جائز الاستتار
 من كانه جواز هنا العامل الى اسم ظاهر في جواز الاستتار بان يجعل المستمر

في قوله لا الى اسم ظاهر من لا يجوز هنا عامله الى اسم ظاهر كانه جائز الاستتار

كما مظهر في و الثاني جائز الاستتار من القسم الثاني جائز استتاره يكون
 بحيث يستند عامله من جائز الاستتار او ما جاز استتاره تارة الى الجائز
 الاستتار وتارة من ويستند تارة اخرى الى اسم ظاهر او الى ضمير منفصل كخوزيد
 ما ضرب الا هو واراغب انت على وجه والتخصيص باللام الظاهر لكثرة
 والاول من واجب الاستتار يكون تخرج لمعلق الجاني المتكلمين بصيغة التثنية
 من المتكلم وحده مطلقا من سواء كان مذكرا او مؤنثا قال صاحب المنافع
 قوله مطلقا من مفعول او مجهولا اخباريا او انشائيا قوله ومع غيره
 عطف على وحده من والمتكلم معه غيره كذلك من مطلقا وقوله والمخاطب
 بالجزم معطوف على المتكلمين من ويكون في المخاطب لانه الغائب المفرد
 لا التثنية والجمع المذكور لا المؤنث والمنفقات سيجي ولو امرا او مهيئا ولو
 هذه للوصلية من ولو كان ذلك المخاطب امرا حاضرا او مهيئا حاضرا بخلاف
 المخاطبة المفردة مثل تفرين واضربه ولا تضربه قوله فان الهاء فيها من في اليه
 المفردة تعليل للمخاطبة بينهما ضمير بارز فاعل عند الجمهور وعلامة الخطا وفاعله
 عند الاخفش كما يجي في بيانه البارز من غير الماض من حال كون المتكلمين والمخاطب
 المفرد المذكور من غير الماض فانها في الماض بارزان ليسا بمستمرين نحو ضربت
 وضربتني وضربت والمعاد من غير الماض هو المضارع بانواعه سواء كان امرا
 او مهيئا وسواء كان مهيئا او متفيا كذا قال امام الايوب قال صاحب زبدة النظر
 قوله من غير الماض قيد لكل من المتكلمين والمخاطب وقال صاحب فتح الاسرار
 قوله من غير الماض مضافا او امرا او مهيئا قوله فان كلا منهما من الفاعل
 والثاني بقاء وتعليل لفائدة التعقيد بقوله بغير الماض يبرز في المتكلمين
 والمخاطب المفرد مذكرا او مؤنثا من سواء كان المخاطب المفرد مذكرا او مؤنثا
 من في الماض حال من مجموع المتكلمين والمخاطب المفرد من حال كون المتكلمين
 والمخاطب المفرد من الماض الذي من الماض الذي هو الماض اصل بالنسبة
 الى المضارع قوله وما يتفرع عنه من المضارع معطوف على قوله الى المضارع
 من وبالنسبة الى ما يتفرع عنه من الامر والنهي وهم الفاعل والمفعول قال صاحب المنافع
 قوله الذي هو اصل الى اشارة الى وجه ابرازها في الماض ولستازها في المضارع
 وما يتفرع عنه قوله فلا يبرز تفرع عن كون الماض اصلا بالنسبة الى المضارع وما يتفرع عنه

قوله لا الى اسم ظاهر من لا يجوز هنا عامله الى اسم ظاهر كانه جائز الاستتار

ار اذا كان الماضى اصلا بالنسبة الى المضارع وما يتفرع عنه فلا يبرر كل منهما
او فلا يبرر الضمير الذي يكون فاعلا ونائبه في متكلمية ار المضارع قال صاحب المنافع
قوله في متكلمية الضمير راجع الى المضارع اكتفاء بالاصل انتهى والاعتقال في متكلمية
بارجاع ضمير التثنية الى المضارع وقا يتفرع عنه ونحاط به ار المضارع المفرد المذكور
ار وفي نحاط به المفرد المذكور قال الاستاذ قوله في متكلمية ار المضارع وما يتفرع عنه
وانما لا يبرر المفرد مع ان المراد منه المضارع وما يتفرع عنه من كلة الضمير قوله
ونحاط به لانه راجع الى المضارع فقط لا الى ما يتفرع عنه لان بعضه نحاط به كالحاضر
ونهى الحاضر وبعضه غير نحاط به كالمفعول والفاعل ومنه المعلوم ان ليس
لها نحاط به والله اعلم مع كون كل منهما ار المتكلم والمخاطب المفرد المذكور اصلا
قويا قوله لان المتكلم متعلق بكون كل منهما اصلا قويا وعلته له مبدأ الكلام
والمخاطب منها ار منتهى الكلام وقوله لئلا يبلغ متعلق بلا يبرر وعلته له
ار لئلا يبلغ المضارع الذي هو فرع الماضى درجة الاصل الذي هو
قوله بل يشتر بصفة المجهول اضراب من قوله فلا يبرر ار بل يشتر كل من الفاعل
ونائبه في المتكلم والمخاطب المفرد المذكور للمضارع قوله لينحط درجة ار المضارع الذي
هو فرع الاصل لتقليل ليست وعلته له عنهما ار عن درجة الاصل قوله فان البارز
ار الضمير البارز بتقليل لاخطا لا درجة عنها او تفصيل قوله لكونه ار البارز
متعلق لقوله الآية قوله وعلته له او متعلق للاصل قوى الآية وعلته له لفظا حقيقيا
اصل قوى جر ان فيفيد ار اذا كان البارز اصلا قويا فيفيد البارز مزية
وفضيلة فيما ار في الفعل الذي اتصل به ار البارز به ار بذلك الفعل وهو
بخلاف المستتر قوله فانه ار المستتر اثبات وبيان للمخالف او تحليل للمخالفة
ليس كذلك ار ليس لفظا حقيقيا حتى يكون اصلا قويا وفيه مزية وفضيلة
فيما اتصل به لا يكون اصلا قويا فلا يفيده مزية وفضيلة قال البعض قوله ليس
كذلك ار ليس لفظا حقيقيا واصل قويا كما مر انما حيث قال في تحشية قوله مستتر
ار منور غير ملفوظ حقيقة الخ قال البعض قوله كما مر من انه منور غير ملفوظ حقيقة
الخ فيكون ار اذا لم يكن المستتر لفظا حقيقيا فيكون المستتر فرعاً ضعيفاً خبر يكون
فلا يفيده ار اذا كان فرعاً ضعيفاً فلا يفيده المستتر مزية وفضيلة فيما ار في الفعل

المتكلم والمخاطب المفرد المذكور للمضارع قوله لينحط درجة ار المضارع الذي هو فرع الاصل لتقليل ليست وعلته له عنهما ار عن درجة الاصل قوله فان البارز ار الضمير البارز بتقليل لاخطا لا درجة عنها او تفصيل قوله لكونه ار البارز متعلق لقوله الآية قوله وعلته له او متعلق للاصل قوى الآية وعلته له لفظا حقيقيا

ار في الفعل الذي اعتبر بصفة المجهول من باب الاقتال ار اعتبر المستتر فيه ر
في ذلك الفعل وهو المضارع قوله بل اخطا اضراب من قوله فلا يفيده ار بل يفيده
اخطا ونقيصة عطف تغير لاخطا او عطف على اخطا من قبيل عطف اللازم
على المعلوم لان الاخطا يلزمه النقيصة ولذا قيل لقوله الآية لم يبالوا
لا فائدة البارز مزية وفضيلة فيما اتصل به وفائدة المستر اخطا ونقيصة او
لعدم افادة المستر مزية وفضيلة فيما اتصل به بل اخطا ونقيصة او لاجل
اعتبار الدرجة بين الاصل والفرع ولاخطا لا درجة الفرع عن درجة الاصل
او لكونه المستر فرعاً لم يبالوا ار لم يعبه النفاة المساواة مفعول به للم يبالوا
بين الاصل وهو الماضى ظرف المساواة والفرع وهو المضارع في الاستتار
متعلق لقوله لم يبالوا قوله في الغائب المفرد متعلق للاستتار مذكراً او مؤنثاً
ار سواء كان الغائب المفرد مذكراً او مؤنثاً الذي صفة للغائب ار الغائب الذي
هو ار الغائب فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب قوله لعدم دخله ار الغائب
متعلق لقوله فرع وعلته له في تحصيل الكلام اذ الكلام يحصل بين المتكلم والمخاطب
ولا يمكن ان يحصل الكلام بين المتكلم والغائب وبين المخاطب والغائب
وبين الغائب والغائب ولذا كان فرعاً بالنسبة الى المتكلم والمخاطب ولوقال
في علة الفرع لان الغائب ليس مبدأ الكلام ومنتهاه لكاء مقابلة الاصل
وهو لكون المتكلم مبدأ الكلام والمخاطب منتهاه قوله ولا يظهر بصفة المجهول
من باب الافعال عطف على لا يبرر ار ولا يجعل كل من الفاعل ونائبه على ظاهره
في متكلمية المضارع ونحاط به المفرد المذكور ايضا ار كما لا يجعل ضميراً بارزاً قال الاستاذ
قوله ولا يظهر عطف على لا يبرر ار لا يكون لهما ظاهر ايضا ار كما لا يكون ضميراً بارزاً
وقال البعض قوله ولا يظهر معطوف على قوله فلا يبرر ار ولا يظهر كل من الفاعل ونائبه
ايضا ار كما لا يبرر قوله لكون المظهر متعلق بلا يظهر وعلته له لغائب ار موضوعاً
للفاعل او فاعلاً لصيغة الغائب كما يجب في بحث الموصول من ان الطوارى كلها غيب
وهو ار المظهر خلاف ما ار المعنى الذي يقتضيه ار ذلك المعنى صيغة المتكلم والمخاطب
فاعل يقتضيه فوجب الاستتار ار اذا لم يظهر كل من الفاعل ونائبه في متكلمية المضارع
والمخاطب المفرد المذكور كما لا يبرر فيها فوجب الاستتار فيها او اذا لم يكن كل منهما
ضميراً بارزاً وهما ظاهراً فيها فوجب الاستتار فيها او اذا لم يكن كل من الفاعل ونائبه
مطلباً بالبراز والاظهار فيها فوجب الاستتار فيها قوله لعدم اجمال متعلق لوجب

او علة له او علة له لأنه لا يستلزم عدم اللاحذ ولعدم الامكان لغيره
او لغير الاستتار فما ضرب للمتكلم وحده معلوما او مجهولا وكذلك في نظير
وتضرب قوله وحده بمعنى منفرد احوال من المتكلم والضمير راجع الى المتكلم
موضوع للمتكلم او مستعمل للمتكلم حال كونه منفردا من المتكلم مع غيره ونظير
اس ونحو نظير موضوع للمتكلم مع غيره والضمير راجع الى المتكلم ونظير
موضوع للمخاطب المفرد المذكور قال بعض الافاضل قوله فما ضرب للمتكلم وحده
اس مثال للمتكلم وحده ونظير اس ونحو نظير للمتكلم مع غيره اس مثال للمتكلم
مع غيره ونظير اس ونحو نظير للمخاطب المفرد المذكور اس مثال للمخاطب المفرد
المذكور فان فاعل هذه الثلاثة هو ان في الاول ونحن في الثاني وانت في الثالث
مستترات تحتها ابداء ولا يند هذه الثلاثة الا الى ما كتبه من الضمائر كذا قال
امام الايوب وفي هم فعل الامر وفي تقدير في اشارة الى تعيين المعطوف عليه
لانه معطوف على قوله في المتكلمين اس وكيفية واجب الاستتار في هم فعل كانه بمعنى الامر
فا لاضافة من قبيل اضافة الدال الى مدلوله قال البعض قوله وفي هم فعل الامر
اس هم فعل الذي بمعنى الامر فاضافة مثل اضافة كوكب الخرقاء يعني ان الاضافة
لاذني ملازمة وقال الاضطر في هم فعل الامر اس في هم بمعنى فعل الامر وقال بعض
الحق في قوله وفي هم فعل الامر اس واجب الاستتار في هم الفعل الذي بمعنى الامر
احترز به من هم الفعل بمعنى المانع اذ هو من جائز الاستتار كما يقال طهيها زيدا يقال
زيد طهيها باستتار الفاعل في الثاني وارجاعه الى زيد المبتدأ على رأي البصرية
بخلاف الكوفية اذ كلا المثالين عند الكوفيين على ذكر الفاعل المظهر مقدما في الثاني
ومؤخرا في الاول ولم يستروا ضمير في التقديم نحو تران بمعنى انزل وخصصه بكون
وه بفتح الميم وسكون الهمزة بمعنى اسكت بهم الهمزة وسكون السين ويضم الكاف
وسكون القاء ويجمع الكفف بهم الهمزة وسكون الكاف ويضم القاء الاول
وسكون الثانية واسكت معني حصة والكفف معني قد قال صاحب المناهج قوله
بمعني اسكت والكفف الاول للاول والثاني للثاني انتهى كلامه اللطيف عليه رحمة الله
اللطيف بعباده حيث قال الله تعالى اللطيف بعباده يعني اسكت معني حصة والكفف معني
له وحكمه اس حكمهم فعل الامر حكمهم اسماء اس حكمهم اسماء على حذف المضارع
او التمجيد زيدا كذا قوله وابداء الدال والضمير راجع الى هم فعل الامر قل الاستتار

قال الاستتار قوله وحكمه حكمهم اسماء اس حكمهم اسماء لكونه بمعنى وكذا اس وكون
حكمهم فعل الامر حكمهم اسماء لا يجب الاستتار اس استتار الفاعل في هم الفعل المانع
بل يجوز الاستتار وفيه قال البعض قوله بل يجوز اس بل يجوز الاستتار وفيه اضرب من قوله
لا يجب نحو طهيها زيدا وزيد طهيها والاول مثال لعدم الاستتار والثاني مثال
للاستتار وفيه افعل التفضيل في غير مسئلة الكل فان قلت ان قوله الآية بعد ذلك
من قوله اذالم يوجد شرط علمي معني عن قوله في غير مسئلة الكل اذالم يوجد شرط العلم
في الاكم الظاهر فاعلم ان الاكتماء بقوله الآية وترى هذا القول قلت المبادر اولاً
وبالذات غير تردد من قوله اذالم يوجد شرط علمي ان لا يوجد الاعتماد باحد المذكورات
الباينة وهنا الاعتماد ليس بشرط في تحمل افعول التفضيل فعدمه لا يوجب الاستتار فيه
بل موجه كونه في غير مسئلة الكل كذا في حاشية سياطية وانما قيد المص افعول التفضيل
بقوله في غير مسئلة الكل اذ فيه اس في غير مسئلة الكل قال البعض قوله اذ فيه اس في غير
مسئلة الكل تعليل لفائدة التقييد بقوله في غير مسئلة الكل لا يرفع اس افعول التفضيل
الظاهر اس لا يرفع الفاعل الظاهر لما سبق في بحث هم التفضيل مع قوله لقوة الفعل
الظاهر لا استغناء بخلاف الضمير فانه لا يستتار اعتباري محض يسهل العمل فيه في كل وقت
فيجب الاستتار وفيه قال صاحب زبدة الاشارة قوله في غير مسئلة الكل فانه في تلك المسئلة
يرفع الفاعل الظاهر لاعتماده على صاحبه كالصفة الملبسة وامان في غيرها فلا يرفع لضعفه
وقوة الفاعل الظاهر فيجب الاستتار وقال صاحب فتح الاركان قوله في غير مسئلة الكل
وفيها يعمل في الفاعل الظاهر وفي غيرها لا يعمل فيه الا على ضعف كما مر قال ابن هشام
في معنى اللبيب ومن المشكل قوله في غير نحن عند الناس منكم لان نحن ان قد رفق علما
على ان يكون غير مبتدأ لزم عمل افعول في غير مسئلة الكل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم
الفصل بالجنس بين افعول ومن وخرجه الفاضل العصم على ان نحن مبتدأ ومنكم مفسر
لمنكم المحذوف والتقدير في غير منكم نحن فحذف وفسر وخرجه ابو علي ومن تبعه على ان نحن
تأكيد لضمير افعول والمبتدأ نحن المقدور بقرينه المذكور نحو زيد افضل من عمرو فان فاعل
افضل هو ضمير غائب مستتر تحت ابداء او فان في افضل ضمير عائدا الى المبتدأ واجب الاستتار
وفي مفرد هم الفاعل والمفعول المجردين عن اللام الغير المعتمد على الاشياء المحنة
فانها اذا كانا باللام او اعتمد عليهما يعمل في الاكم الظاهر ايضا كما عرفت في افعول الفاعل والمفعول

كما سيأتي وما في الاسم الذي كان بمعنى المفعول و الفاعل و المفعول
قوله من اسم المستعار وسمي المستعير ببناء لما في قوله وما كان بمعنى المفعول الاول ناظر
الى اسم الفاعل والثاني ناظر الى اسم المفعول قال البعض قوله من اسم المستعار بمعنى الفاعل
بناء لما في قوله وما كان بمعنى المفعول و المفعول و المفعول و المفعول
المستعير و الطرف المستعير في الاستعارة واجب فيه اذ لم يوجد شرط عملين
عمل المذكورات من قوله و اسم الفاعل الى قوله و الطرف المستعير في الفاعل قوله ولو حكمي
ولو هذه للوصلية و لو كان الفاعل حكما كناية الفاعل دفع سؤال مقدر و ارد
على تخصيصه بالفاعل دون نائيه فاجاب عنه به قال الثالث في حاشية الامتياز الاول
على لو وان الوصلتين الى الابد الجهور و للعطف على مقدر نقيض المذكور عند بعض النحاة
ولما عارض عند بعض آخر سواء توسطت بين اجزاء الكلام او تأخرت فعمل الاول يفيد
اولوية نقيض الشرط للجزء و يحل الثاني يفيد ان المساواة بين النقيضين و يحل الثالث
يفيد ان معنى ما بعده يتعلق بمعنى الكلام السابق كما في اسم المفعول وما في الاسم الذي
بمعناه و من بمعنى اسم المفعول من اسم المستعير قال بعض النحاة قوله ولو حكمي الى
لا معنى لهذا القول هنا اذ لا دخل لعدم وجود شرط العمل في المفعول في لمتا والفعل
فلا فائدة في هذا التعميم الا ان يقال هذه النسخة غير صحيحة والصحيحة كما في اسم المفعول
او ما بمعناه الظاهر صفة الفاعل و اما اذا وجد شرط عملين فيه فلا يجب ان
فلا يجب الاستعارة في المذكورات قوله الاسناد و الاسناد و الاسناد و الاسناد
لعله لا يجب تارة اليه ان الظاهر و آخرى و الاسناد و الاسناد و الاسناد و الاسناد
ان حين وجد شرط عملين فلا يجوز اسناد هذا الى المذكورات الى البارز ان الظاهر
البارز المرفوع المتصل قال البعض قوله الى البارز المتصل اذ يجوز اسناد هذا الى البارز
المتصل كما في اراغب انه عن الهمزة يا ابراهيم قوله لان البارز المرفوع المتصل متعلق بالاجور
و علة له مختص جزا بالفاعل الباء داخل على المقصور عليه ان مقصور بالفعل لا يوجد
ان البارز المرفوع المتصل فيما في الاسم الذي يشبهه ان الفعل قوله لينحط متعلق
بمختص و علة له درجة الفرع ان ما يشبهه عن درجة الاصل ان الفعل قوله بمعنى هذا الظاهر
ان الظاهر البارز المرفوع المتصل متعلق ببنية عن الفرع و انما اختص هذا بالمنع والاختصاص
لاختصاصه بالنسبة الى المتفضل وكثرة استعمال الفعل بالنسبة الى ما يشبهه قال الاستاذ
قوله و اما اذا وجد شرط العمل في الفاعل الظاهر كما في زيد ضارب ابوه وعندك مضروب جاريتهما
وعندك حسن وجهه وصاحبك اسد ناطق او عجمي او في الدار غلام كذا قال بعض النحاة فلا يجب الاستعارة
قوله لا يشاهد

قوله لا يشاهد هذا ان هذه المذكورات علة للاجوب تارة اخاف ان او مصدر فان كان
ظرفا فالجواب مقدر والمضارع يتقدم في ان في سائر النسخة وان كان مصدر
فكذلك الموصوف مقدر ان ينادى واحدا وسميته مصدر على عاداتهم في السماع
المشهور حيث يجعلون صفة المصدر مصدرا والجمع تادات و يتر كعيب وربما
قالوا تارة بعد تارة في التاء وقولهم فعل ذلك تارة بعد تارة ان مرة
بعد مرة كذا نقل من القسطلاني اليه ان الى الظاهر و آخرى ان وتارة اخرى
الى المستعير من حين وجد الشرط ولا يجوز اسناد هذا الى هذه المذكورات
الى البارز ان الى البارز المتصل قوله لان البارز المرفوع متعلق ببل اجور
و علة له مختص ان مقصور بالفعل لا يوجد فيما في الطيف الى كاهت يشبهه
ان الفعل من الاسماء المتصلة به لما سبق قوله لينحط متعلق بمختص و علة له
ان لان ينحط درجة الفرع الى معنى به شبه الفعل عن درجة الاصل اعني به الفعل
قوله بمعنى هذا الظاهر البارز المتصل عن معنى ما يشبهه فان قلت لم لا يكون
البارز في الصفات لضعفها و لمتا والضمير لشيء بها بالفعل ولان الاعتبار
في الصفات طرف الذات لانها في الجامد والضمير لا يبرز في الجامد وفي الصفات
بالطريق الاولى لكونها فرعاً كذا قال الثالث في حاشية الامتياز في حاشية
هذا مثال لاسم الفاعل الذي لم يوجد شرط عمله في الظاهر ففعله مستتر كونه
او مضروب ان او كونه في مضروب هذا مثال لاسم المفعول الذي لم يوجد شرط عمله
في الظاهر ففعله مستتر كونه او اسد ان او كونه في اسد ناطق ففعله
مثال لاسم المستعير الذي لم يوجد شرط عمله في الظاهر ففعله مستتر كونه او كونه
ان او كونه في هذا شئ من مشق الى حتم هذه امثال لاسم المستعير الذي لم يوجد
شرط عمله في الظاهر ففعله مستتر كونه او كونه في اسد ناطق ففعله
للمصنف المشبه اليه لم يوجد شرط عملها في الظاهر ففعله مستتر كونه في بعض السماع
قوله او مضروب ان او كونه في مضروب او كونه في اسد ناطق ان او كونه في
ناطق و ناطق قرينه الاستعارة المصروفة صفة لاسد فائدة التوضيف به مع امكان
عمل الاسد على الحقيقة هو ان يكون الاسد لهما مستقار لا يتصور في معناه الحقيقي
فيجب صرفه عن معناه الحقيقي بالتوضيف المذكور الذي هو قرينه تلك الاستعارة وقال
بعض النحاة قوله او كونه في اسد ناطق ان او كونه في اسد ناطق ان او كونه في اسد ناطق

قرينة على قلته الاستقارة وخوفاً الدار زيد هذا مثال للظرف المستقر الذي لم يوجد
شرط عمله في الظاهر ففاعل مستتر تحت قوله فان زيداً مبتدأ مؤخر الفاعل المبتدأ المقدم
وبناء لتطبيق المثال للمثل وايضا ببناء الضمة كونه مثالا لما نحن فيه من هذا
المثال مطابق للمثل وصحيح لان يكون مثالا لما نحن فيه فان زيداً مبتدأ مؤخر لفاعل
المستقر ليس زيد فاعل الظرف المستقر اي في الدار قوله لعدم شرط عمله
في الظرف على الذي اعني بالشيء قوله لفاعل الظرف وانما اعاد ان ما اعاد وانما
اعاد المص نحو ان لفظ نحو هذا في المثال الاخير وهو في الدار زيد ولم يقل
ان المص يوفي الدار زيد مع انه مقتضى الظاهر عطفه ان حال كونه في الدار
زيد معطوف وهو حال منه قوله في الدار زيد اذ هو مراد لفظه مقول القول
على جاء في قوله لدفع توهم ان يكون زيد ان لفظ زيد هنا متعلق باعادة وعلة
قال الاستدلال قوله ليس توهم ان يكون زيد ان لفظ زيد في المثال الاخير
متعلق باعادة وعلته لم يقل لهما على سبيل التباديل وقال البعض قوله لعدم
توهم ان يكون زيد ان لفظ زيد متعلق بقوله اعاد وببناء النكتة العدول
عن مقتضى الظاهر اذ مقتضاها عدم اتيان لفظ نحو ان لدفع توهم كونه معطوفاً
غير كونه على ضارب متعلق بمعطوف وقوله والظرف معطوف على زيد ان ولدفع
توهم ان يكون في الظرف لفظاً متعلقاً بجاء في ان بلفظ جاء في فلا يكون المثال
مطابقاً للمثل ان في كون هذا المثال الذي هو في الدار زيد قوله من واجب الاستدلال
متعلق بالكون بخلاف ان قوله ان لا يلزم علة للبحث وتصوير لم يمنع الملازمة
ان لانه لا يلزم قوله من عدم جواز عمله ان الظرف متعلق بالشيء اعني به يلزم
في زيد متعلق بالعمل هذا عند اكثر البصريين واما عند الاصفهاني والكوفيين
فيجوز ان يكون زيد فاعل الظرف لانهم لم يشترطوا الاعتماد قوله عدم جواز
عمله ان الظرف فاعل يلزم قوله في ظاهر آخر ان في فاعل ظاهر آخر متعلق بالعمل
عند جعل زيد مبتدأ مؤخر قوله لجواز في الدار غلام زيد ان جواز مثال في الدار
غلام زيد بخلاف المضاف علة لا يلزم فيكون سداً لمنع ملازمة الدليل الضمني للمص

للمصنوع الذي صورته او صرحه بالثاني بقوله فان زيداً مبتدأ مؤخر اقول لا نسلم
جواز هذا القول لان شرط العمل في الفاعل الظاهر هنا هو الاعتماد على المبتدأ المقدم
ذكره المبتدأ مطلقاً كما هو الظاهر فلا يمتنع جوازه من دليل فلا يرد اليك المذكور
هنا قوله والاصح ان في جواب سؤال مقدم كانه قيل كيف جاز هذا لانه يلزم الاصح
قبل الذكر فاجاب بقوله والاصح ان جعل للذكر جازاً هنا ان في هذا القول او في مثال
في الدار غلام زيد عند جعل زيد مبتدأ قوله لتقديم ذكره ان الاصح ان متعلق بقوله
جاء وعلة له رتبة ان من جهة الرتبة لان زيد مبتدأ مؤخر والظرف ضم مقدم
وغلام فاعله وقوله قد جعل الى تنوير للسند والاولى الى ان في المثال قد جعل
فيما سياتي ان في البيت الذي سياتي او في المحل الذي سياتي قوله مثل زيد في البيت
مفعول جعل من جاز الاستدلال متعلق بجعل قال صاحب المصنف وقد جعل فيما سياتي
في البيت الذي سياتي الاستدلال مع كونه مثلاً في الدار زيد في اعتماد على المبتدأ
وعدم ذكر الفاعل المظهر وقد عرفت ان القياس مع الفارق لان الاعتماد على ما قبله
موجود فيما سياتي متفق في هذا المثال قوله لجواز زيد في الدار غلام بابرز فاعل الظرف
متعلق بجعل وعلة له باعتبار قبة الاخير والفرق بين في الدار زيد وفي الدار
تحكم ان دعوى بلا دليل اقول لا نسلم التحكم كما عرفت ان شرط العمل في الفاعل الظاهر
هنا الاعتماد على المبتدأ المقدم ذكره لانه المبتدأ مطلقاً فيوجد الفرق بين في الدار
زيد وفي الدار ولعل لهذا امر بقوله فافهم قال صاحب المنافع قوله والفرق تحكم
ان الفرق بين في الدار زيد وفي الدار بان الاستدلال في الاول واجب وفي الثاني
جائز حكم بلا وجه موجب له وقد عرفت ان الفرق يفارق وموجب عظيم قوله فافهم
اشارة الى وجه كون الفرق تحكما مع ان الاعتماد هنا على المتأخر على ما قاله في سياتي
على المتقدم ووجه التحكم على ما قاله ما ذكرنا من ان الظرف المستقر معتمد على المبتدأ
فيها والفاعل المظهر غير معتمد كذا ايضا والشرط في العمل الاعتماد مطلقاً ولا دخل فيه للتقدم
والأخرى هذا على رأي وقد عرفت ما هو التحقيق بالقبول ويمكن ان يكون اشارة الى مجموع
ما ذكرنا وقال بعض الافاضل وقد جعل من والحال قد جعل المص فيما سياتي ان في البيت الذي
سياتي مثل زيد في الدار من جاز الاستدلال مع كونه مثل في الدار غلام زيد في اعتماد على المبتدأ

والفرق بين الفرق بين في الدار غلام زيد وبين ما سياتي حكم بلا سبب موجب لرفاههم
فعل وجهه التنبية على أن الاعتماد على الجنب الذي هو شرط العمل في الفاعل الظاهر
انما هو على المبدأ المتقدم لفظا للعلم المتقدم زيدا فلا يرد اليه المذكور
لوجود الفرق بين هذا القول وبين ما سياتي فلا تحكم وقال الآخر قوله فافهم
الفرق بينهما وهو ان معنى العمل في الاقتضاء وان العمل في الظاهر من اقتداء
فلا بد له من اقتضاء اقوى ولا قوة لاقتضاء الطرف مستقلا بل بالاعتماد على
مبدأ مقدم لفظا يطلب في علاظا هرا واذا وجد عمل فيه والاقنى المستتر وانما
اذ لم يكن الا على ذلك لم يجعل له قوة مثله فيقع بالعمل في مستتر من اول الامر
ولا يطلب في علاظا غيره هذا ما عند الحكيم العليل والعلم بالحقيقة عند الحكيم الجليل وقال
بعض الكمل قوله والفرق بين في الدار غلام زيد وبين في الدار غلام زيد بل دليل اقول
ان في الدار غلام زيد على قبل الاعتماد بخلاف زيد في الدار ولعل لهذا امر بقوله فافهم
وقال الآخر قوله في فهم اشارة الى الفرق بينهما بان الجواز اذا قدم ضعف الاعتماد والعمل
وهو معنى على الاقتضاء او بان جعل المثال المذكور في المعنى في الا اعتماد له
لكن على تقدير ان يكون المرفوع بعده فاعلا او اشارة الى الفرق بين معنى لافرق
بينها لفظا او اشارة الى عدم الجواز في الدار غلام زيد في تفسير سببها عن سببها
واختر ما شئت وتكون ان يكون واجب الاستتار في تنبئ هم الفاعل والمفعول
مذكرين او مؤنثين ان حال كونه التثنية مذكرتين او مؤنثيتين وجمعهما ان وفي جمع
هم الفاعل والمفعول السالم قديم لان المكسر لا يجب فيه الاستتار كما يجوز في رجال
قيام يجوز قيام غلمانهم مذكرا او مؤنثا وكما في الجمع مذكرا او مؤنثا
قوله كونا او زمانا اشارة الى ان قوله مطلقا مطلق مجازي يتقيد بالموصوف
او مفعول فيه يتقيد بموصوف ان يكون كونا مطلقا او يكون زمانا مطلقا ان في زمانا
مطلق قوله غير مقيد بوجود شرط العمل فيها ان في التثنية والجمع المذكورين ببيان وتفسير
لمصروف قوله مطلقا قوله ولا بعده مصروف على قوله بوجود شرط العمل ان ولا مقيد
بعدم شرط العمل او بعدم وجود شرط العمل فيها وسيجيء في كلامه ان المكسر لا يجب فيه
وفي سبب الفعل كما ذكر اذا وجد شرط العمل غير التثنية والجمع المذكورين ما ان دليل يدل عليه
ان على تعميم مطلقا بهذا المعنى او على عدم التقييد قال الاستاذ قوله وسيجيء في كلامه
ان في كلام المكسر وهو غير التثنية والجمع المذكورين ما ان دليل يدل عليه ان على عدم التقييد
وقال البعض قوله وسيجيء في كلامه ما ان قوله ان اذا وجد شرط العمل في الفاعل الظاهر يجوز الاستتار

في التثنية والجمع المذكورين

غير التثنية والجمع المذكورين ومن ان السامع الاول وهو صاحب كشاف الاسرار
قال ان قال ذلك المن في تفسير مطلقا مذكرا او مؤنثا فقد بعد فعل ما في وزن حسن
ان بعد ذلك المن عن المرام ان عن مرام المن و مراده اقول لا يخفى انه لا شرط
في المستتر فصرف الاطلاق لبيان ان صرف عن ظاهره لكونه بيانا بما ليس بوجود
وهو لا يجوز بلا مقتضى وهو غير معلوم هنا في لظا هرا صفة الى بيان ما هو موجود
محقق وهو مقول من قال مذكرا او مؤنثا فقد بعد عن المرام من قال له بعد عن المرام
كذا قال بعض حجة هذا الكتاب وقال الآخر قوله ومن قال مذكرا او مؤنثا فقد
بعد عن المرام ان لا يخفى ان الشرط هو العمل في الظاهر لا في المستتر فليس هنا
مشرط ولا شرط حتى يكون مطلقا بيانا وما اورده المصنف في المثال من الموصوف
ليس للاعتماد اذ لا حاجة له بل ليكون مرجعا لتفسيرهما فتح القول قول من قال
فعل هذا يكون تقديم هذا البيا في الموضوعين من الاعمال محله وبيان السامع بقوله
غير مقيد بوجود شرط العمل فيها ولا بعده ليس بمقيد هنا وان لم يقتض الوجود
ولم يراع ان ذلك المن حق المقام اذ حق المقام بناء على تقييد المن بقوله
اذا وجد شرطه ما بينه السامع كما لا يخفى على ذوي الافهام اقول ولا يبعد ان يكون
اشارة اليها وانما وجب الاستتار ان ما وجب الاستتار وانما وجب الاستتار
فيها ان في تثنية هم الفاعل والمفعول وجمعهما السالم قوله لان تثنيتهما ان
هم الفاعل والمفعول متعلق لوجب وعلة وجمعهما ان هم الفاعل والمفعول
كثنية الفعل وجمعهم ان الفعل في الصورة ان في التلغظ ببيان لوجه الشبه
او ببيان لوجه التشبيه فكما لا يجوز سناد تثنية ان الفعل وجمعهم ان الفعل
الى الظاهر ان الى الفاعل الظاهر متعلق بالاشارة وقوله لتلا يلزم متعلق للايجوز
وعلة له تعدد الفاعل المستلزم لقيام العرض الواحد بجدي وهو باطل
في الظاهر ان في الصورة وانما قال لتلا يلزم تعدد الفاعل في الظاهر لانه
لا تعدد في الحقيقة بل في الظاهر لانه يرجع الى الظاهر بعده فهما متحدان
بالذات ومختلفان بالاعتبار ولا يلزم على هذا التقدير الاضمار قبل الذكر لانه جار
في العدة كما هو مذهب المهرين في قطع التنازع في الفاعل قال الاستاذ وانما قال
في الظاهر لانه يحتمل ان يخرج الواو من الامة الى الحرفية او يجعل المظهر لانه المظهر او مبتدأ

مؤخرًا فلا يلزم التعدد في الحقيقة بل في الظاهر وقال الآخر قوله للملأ يلزم تعدد الفاعل
في حال الرفع بالحق الواو والالف في الظاهر لا في الحقيقة قوله أو التاء ويل البعيد معطوف
على قوله تعدد الفاعل أو للملأ يلزم التاء ويل البعيد وهو جعل ما في تثنيته وجمعه
حرفًا والالف على تثنية الفاعل وجمعه لا فاعلاً أو جعل المظهر بدلًا من المظهر كذا في
كما لا يجوز اسناد تثنية وجمعه إليه أو مثل عدم الجواز السابق لا يجوز اسناد تثنيتهما
إلى هم الفاعل والمفعول وجمعهما إلى هم الفاعل والمفعول إليه إلى الظاهر
وإن لم يلزم وإن هذه للموصلية كما أن تعدد الفاعل لزوم أن تعدد الفاعل
في تثنية أو الفعل وجمعه إلى الفعل لأن الالف في تثنية الألف والواو في جمعه حرفان والالف
على تثنية الفاعل وجمعه لا لهما وفاعلان له بخلاف الفعل فانهما فيهما وفاعلان له قوله
للمثابه المذكورة وعلى ما ثبت به في الصورة علة للايجوز الثاني قال الاستاذ قوله
للمثابه المذكورة إلى ما ثبت به تثنيتهما وجمعهما السالم بتثنية الفعل وجمعه في الصورة
وقال الآخر قوله للمثابه المذكورة إلى لكون تثنيتهما وجمعهما السالم تثنيتهما
بتثنية الفعل وجمعه في الصورة وقال بعض الأفاضل قوله للمثابه المذكورة وعلى
كون تثنيتهما وجمعهما السالم كتثنية الفعل وجمعه في الصورة نحو جاء في رجلين ضاربان
أو مضروبان أو جاء في رجلين مضروبان أو رجلان ضاربون أو مضروبون أو رجلان
بمضروبين فإن المذكورات وإن وجدت شرط عملين لوجود الاعتماد على الموصوف يكون
قائلين فستتأت تحتين وهو ظاهر في التثنية وهي في الجمع المذكور السالم وهي في الجمع المذكور
السالم ولم يتعرض إلى لم يتصور ولم يشع المص لمثال ما إلى المثال كل تثنيتهما وجمعهما
السالم لم يوجد فيه إلى في كل منهما قوله شرط العمل فاعلم لم يوجد وقوله لظهوره إلى
ذلك المثال متعلق لم يتعرض وعلة له أو علة لعدم التعرض قوله مما سبق إلى من مثال
سبق ذلك المثال متعلق للظهور قوله من مثال المفرد بيان لما في مما سبق أو بيان لما سبق
قال البعض قوله ولم يتعرض إلى المص لمثال ما إلى المكسر والمكسرة اللذين لم يوجد فيه
إلى في كل منهما شرط العمل إلى شرط عمله نحو جاء في قيام ونصار ونواصر وهما من واجب الاستتار
لم يوجد شرط عملها وأما إذا وجد في جائز الاستتار كالمفرد وقال الاستاذ قوله ولم يتعرض
إلى المص لمثال ما إلى تثنيتهما وجمعهما السالم الذي لم يوجد فيه
إلى في كل منهما شرط العمل إلى شرط عمله نحو جاء في ضاربان أو مضروبان أو ضاربون أو مضروبون
لظهوره

لظهوره إلى ذلك المثال علة لم يتعرض مما سبق من مثال المفرد نحو جاء في ضارب
أو مضروب وفي عدا وحلا إلى ويكون أيضًا وجوب الاستتار في عدا وحلا وقوله فعلين
حال منهما إلى حال كونهما فعلين وهو إلى كونهما فعلين الأكثر من كونهما حرفين
احتراز إلى قوله فعلين احتراز أو وهو احتراز عن كونهما إلى عدا وحلا حرفي جر
وحرفي تثنية حرف أصل حرفين سقط نونه بالاضافه إلى جر قوله أذح علة لقوله
احتراز إلى لأنه حين كونهما حرفي جر لا يتصور بصيغة المجهول من باب التثنية
الاستتار إلى استتار الفاعل فضلًا عن الوجوب إلى عن وجوب استتار الفاعل
قال الاستاذ قوله احتراز إلى وهو احتراز عن كونهما إلى عدا وحلا حرفي جر
قوله أذح تعليل للاحتراز إلى أذحين كونهما حرفي جر لا يتصور فيهما الاستتار
إلى استتار الفاعل فضلًا عن الوجوب إلى عن وجوب الاستتار وفي ما عدا وما خلا
إلى ويكون أيضًا في ما عدا وما خلا ما إلى لفظ ما فيهما إلى في ما عدا وما خلا
مصدرية مختصة بالفعل من تدخل على الجملة الفعلية فتجعلها في تأويل المصدر
ولذا اختصت به لأن المصدر لا يوجد إلا في الفعل نحو قوله تعالى وضائق عليهم
الأرض بما رحبت إلى برحبها بسعتها وقوله تعالى وإن تصوموا خير لكم وهذا
مذهب سيبويه وجوزة غيره دخول ما في الجملة الاسمية نحو بقوا في الدنيا ما في الدنيا
بأقية كذا في الرضى قال الاستاذ قوله مختصة بالفعل لتعلقها بالحقم دون الذات
فلا احتمال إلى إذا ثبت الاختصاص به فلا احتمال لكونهما إلى ما عدا وما خلا حرفي جر
إلى رواية ضعيفة عن الأختش قال الاستاذ قوله فلا احتمال لكونهما حرفي جر
ولذا لم يقيد هي بقوله فعلين كما قيد عدا وحلا به دون ما وقال صاحب المنافع
قوله فلا احتمال لكونهما حرفي جر تدجيه لعدم تعيينه ما عدا وما خلا بقوله فعلين
وفي ليس إلى وفي لفظ ليس وفي تقديره إشارة إلى تعيين المعطوف ولا يكون إلى ولفظ
لا يكون في باب الاستثناء قوله إلى حال كون كل واحد من عدا متينًا إلى لا يكون فيه إلى
في باب الاستثناء إشارة إلى أن الظرف المستقر حال من المذكورات من عدا إلى لا يكون
قال الاستاذ قوله إلى حال كون كل واحد من عدا إلى لا يكون فيه إشارة إلى أن قوله
في باب الاستثناء حال من هذه الأفعال وقال صاحب الأزهاري على الأظهار قوله
في باب الاستثناء قيد لكل وقيل قوله في باب الاستثناء قيد للاختصاص إلى حال كونهما

مستعملين في باب الاستثناء، وأما وجوبه في وجوب اعتبار الفاعل في كل واحد منها قوله
 ليكون من كل واحد منها متعلق لوجوب وعمله كالا في الاستثناء، قال الاستناد
 قوله كالا التي هي الاصل في باب الاستثناء، لكونها موضوعا له فكانت حقيقة فيه
 وأما غيرهما فهو موضوع لفعله فاستعماله فيه يكون مجازا عن الاصل لا منها العلاقة
 قوله في عدم الفصل بين الضمير وبين الفعل في لوجم السبب وإشارة اليه بينهما وبين
 وبين المستثنى قال الاستناد قوله بينهما وبين كل واحد منها وبين قوله
 الافعال او بين هذه المذكورات من عدالة لا يكون وبين المستثنى وبين
 مستثنى بها ولو فصل به لزم العمل فيه فيجوز الاستناد في كل واحد منها وقال
 الاخر قوله بينهما وبين كل واحد منها وبين المستثنى وهو مفعول به للاربع الاول
 وغير مفعول للاخيرين وقال بعض الافاضل قوله بينهما وبين كل واحد منها وارجاع
 الضمير الى الاخير مناسب لسوق الكلام وبين المستثنى وبين مستثناء ولهذا
 من ولاجل كونه كالا او ولاجل كون كل واحد من تلك الادوات كاداة الاستثناء
 او ولاجل كون كل واحد منها كالا في الاستثناء لا يتصرف بصيغة المجهول من باب الفعل
 من لا يتصرف كل واحد منها تصرف الافعال من كتحرف الافعال نحو جاء في القوم عددا او خلا
 وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض
 مطلق من المستثنى منه والتقدير جاء في القوم عددا او خلا جميعهم او الجاء منهم
 او بعض منهم زيدا وإشارة الى التقدير الثاني منها بقوله من جاء وزا الجاء منهم
 من من القوم زيدا وإشارة الى تقدير عددا معنى جاء وزا ليس زيدا
 من جاء في القوم ليس الجاء منهم من من القوم زيدا كولا يكون زيدا من جاء في القوم
 لا يكون الجاء منهم من من القوم زيدا والاستناد واجب في هذه المذكورات
 وأما تردد مثال خلا وما عدا وما خلا لظهوره قوله والتفصيل الى جواب سؤال
 مقدركا أنه قيل أين يأتي تفصيل البحث المتعلق بهذه الاربع فاجاب بقوله والتفصيل
 من تفصيل البحث المتعلق بهذه الاربع سيما في بحث الاستثناء ولما فرغ مما وجب
 فيه الاستناد شرع في القسم الثاني الذي جاز فيه الاستناد فقال والثاني من
 جاز الاستثناء كونه إشارة الى متعلقة قوله في الغائب المفرد والغائبة المفردة

وقال الشيخ في شرحه في باب الاستثناء لا يجوز الاستناد في باب الاستثناء في كل واحد منها متعلق لوجوب وعمله كالا في الاستثناء، قال الاستناد قوله كالا التي هي الاصل في باب الاستثناء، لكونها موضوعا له فكانت حقيقة فيه وأما غيرهما فهو موضوع لفعله فاستعماله فيه يكون مجازا عن الاصل لا منها العلاقة قوله في عدم الفصل بين الضمير وبين الفعل في لوجم السبب وإشارة اليه بينهما وبين وبين وبين المستثنى قال الاستناد قوله بينهما وبين كل واحد منها وبين قوله الافعال او بين هذه المذكورات من عدالة لا يكون وبين المستثنى وبين مستثنى بها ولو فصل به لزم العمل فيه فيجوز الاستناد في كل واحد منها وقال الاخر قوله بينهما وبين كل واحد منها وبين المستثنى وهو مفعول به للاربع الاول وغير مفعول للاخيرين وقال بعض الافاضل قوله بينهما وبين كل واحد منها وارجاع الضمير الى الاخير مناسب لسوق الكلام وبين المستثنى وبين مستثناء ولهذا من ولاجل كونه كالا او ولاجل كون كل واحد من تلك الادوات كاداة الاستثناء او ولاجل كون كل واحد منها كالا في الاستثناء لا يتصرف بصيغة المجهول من باب الفعل من لا يتصرف كل واحد منها تصرف الافعال من كتحرف الافعال نحو جاء في القوم عددا او خلا وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاء في القوم عددا او خلا جميعهم او الجاء منهم او بعض منهم زيدا وإشارة الى التقدير الثاني منها بقوله من جاء وزا الجاء منهم من من القوم زيدا وإشارة الى تقدير عددا معنى جاء وزا ليس زيدا من جاء في القوم ليس الجاء منهم من من القوم زيدا كولا يكون زيدا من جاء في القوم لا يكون الجاء منهم من من القوم زيدا والاستناد واجب في هذه المذكورات وأما تردد مثال خلا وما عدا وما خلا لظهوره قوله والتفصيل الى جواب سؤال مقدركا أنه قيل أين يأتي تفصيل البحث المتعلق بهذه الاربع فاجاب بقوله والتفصيل من تفصيل البحث المتعلق بهذه الاربع سيما في بحث الاستثناء ولما فرغ مما وجب فيه الاستناد شرع في القسم الثاني الذي جاز فيه الاستناد فقال والثاني من جاز الاستثناء كونه إشارة الى متعلقة قوله في الغائب المفرد والغائبة المفردة

والغائبة المفردة مع الفعل بقرينة المقابلة لا التثنية والجمع وسياكتها كذا قاله
 صاحب فتح الاسرار قال بعض الشراح قوله في الغائب المفرد مع الفعل ماضيا او
 مضيا رعا او امرا او نهيا وقال الاخر قوله في الغائب المفرد ماضيا كاجاء او مضيا رعا
 امرا غائبا او نهيا غائبا وإشارة الى المفردة كذلك وقال امام الايوبي قوله في الغائب
 المفرد والغائبة المفردة من الماضى او غيره نحو زيد يضرب او يضرب زيدا او زيد يضرب
 او يضرب زيدا او لا يضرب او لا يضرب زيدا او لا يضرب زيدا هذا امثال للغائب المفرد
 من الماضى او غيره قال امام الايوبي قوله نحو زيد يضرب هذا امثال للغائب المفرد
 وقوله مستتر من الماضى او يضرب او لا يضرب زيدا هذا امثال ايضا من المضارع
 او يضرب زيدا او لا يضرب او لا يضرب زيدا هذا امثال ايضا من المضارع
 ضربه التاء للتأنيد لا اجتماع مع الفاعل لظاهر او مضرب او لا مضرب
 او لا مضرب او لا مضرب او لا مضرب او لا مضرب او لا مضرب او لا مضرب او لا مضرب
 وفي هذه مستتر ويقال من كذا يجوز الاستناد الفاعل الى الماشية في الامثلة السابقة
 يجوز ايضا ان يقال ضرب زيد باسناد الى الاسم الظاهر قال امام الايوبي
 قوله ويقال ان كذا يجوز الاستناد في الامثلة السابقة يجوز ايضا ان يقال ضرب زيد
 وقال البعض قوله ويقال متعلق مع ما قبله بحسب المعنى كأنه قيل يقال زيد ضرب
 ويقال ضرب زيد وكذا امثال ضرب زيد في اسناده الى الاسم الظاهر البوابة اما جمع
 باقية باعتبار القواعد واما جمع باقية باعتبار الامثلة كذا قاله قصب زاده
 قوله في ان الثاني لتقليل الحكم المستفاد من قوله وكذا البوابة يقال من يجوز
 ان يقال ايضا من كذا يقال ضرب زيد يضرب زيدا او لا يضرب زيدا او لا يضرب زيدا
 او يقال ايضا تضرب هذا او تضرب هذا او لا تضرب هذا فلا يستتر او اذا كان هكذا
 فلا يستتر فيه او تضرب زيد يضرب زيد من حين قيل ضرب زيد قوله لوجود الفاعل الظاهر
 عمله لعدم التثنية او لتقليل لعدم الاستناد متعلق بلا يستتر فلو استتر الضمير فيه لزم تعدد
 الا ان يعد الفاعل من الماضى قال البعض قوله فلو استتر الضمير فيه لزم تعدد الفاعل احدهما
 المستتر والاخر الظاهر وفي سببه الفعل من ويكون ايضا في ضمير الفعل في العمل به
 او يكون ايضا فيما يثبه الفعل في العمل به كما قاله صاحب فتح الاسرار او يكون جاز الاستناد

وقال الشيخ في شرحه في باب الاستثناء لا يجوز الاستناد في باب الاستثناء في كل واحد منها متعلق لوجوب وعمله كالا في الاستثناء، قال الاستناد قوله كالا التي هي الاصل في باب الاستثناء، لكونها موضوعا له فكانت حقيقة فيه وأما غيرهما فهو موضوع لفعله فاستعماله فيه يكون مجازا عن الاصل لا منها العلاقة قوله في عدم الفصل بين الضمير وبين الفعل في لوجم السبب وإشارة اليه بينهما وبين وبين وبين المستثنى قال الاستناد قوله بينهما وبين كل واحد منها وبين قوله الافعال او بين هذه المذكورات من عدالة لا يكون وبين المستثنى وبين مستثنى بها ولو فصل به لزم العمل فيه فيجوز الاستناد في كل واحد منها وقال الاخر قوله بينهما وبين كل واحد منها وبين المستثنى وهو مفعول به للاربع الاول وغير مفعول للاخيرين وقال بعض الافاضل قوله بينهما وبين كل واحد منها وارجاع الضمير الى الاخير مناسب لسوق الكلام وبين المستثنى وبين مستثناء ولهذا من ولاجل كونه كالا او ولاجل كون كل واحد من تلك الادوات كاداة الاستثناء او ولاجل كون كل واحد منها كالا في الاستثناء لا يتصرف بصيغة المجهول من باب الفعل من لا يتصرف كل واحد منها تصرف الافعال من كتحرف الافعال نحو جاء في القوم عددا او خلا وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاء في القوم عددا او خلا جميعهم او الجاء منهم او بعض منهم زيدا وإشارة الى التقدير الثاني منها بقوله من جاء وزا الجاء منهم من من القوم زيدا وإشارة الى تقدير عددا معنى جاء وزا ليس زيدا من جاء في القوم ليس الجاء منهم من من القوم زيدا كولا يكون زيدا من جاء في القوم لا يكون الجاء منهم من من القوم زيدا والاستناد واجب في هذه المذكورات وأما تردد مثال خلا وما عدا وما خلا لظهوره قوله والتفصيل الى جواب سؤال مقدركا أنه قيل أين يأتي تفصيل البحث المتعلق بهذه الاربع فاجاب بقوله والتفصيل من تفصيل البحث المتعلق بهذه الاربع سيما في بحث الاستثناء ولما فرغ مما وجب فيه الاستناد شرع في القسم الثاني الذي جاز فيه الاستناد فقال والثاني من جاز الاستثناء كونه إشارة الى متعلقة قوله في الغائب المفرد والغائبة المفردة

الفاء في حالة النصب ويا في حالة الجر او يقول ان او آخر الاسماء الستة بالاضافة
 خرجت عن الطرف لان الحذف والاضافة اليه بمنزلة كلمة واحدة فافهم وقال
 صاحب المناهج قوله غير صواب او ما قبلها منقوض من او واصب فلا يرد كقوله وفروا
 على قراءة حفص انتهى قال بعض الافاضل والمراد من الهم في قوله ولا يوجد في آخر الهم
 هو الهم الذي كانه على الحرفين فلا يرد نحو وفروا ولو لم تحذف من الواو لكان
 من عدم الحذف على خلاف ما من عدم الوجود الذي وقع عليه من عدم الوجود
 كلامهم ايم العرب قال البعض قوله على خلاف ما وما عبارة عن عدم وجود هم
 في آخره واو ما قبلها منقوض والصير في قوله عليه راجع الى فاعلاهم اى كلامهم
 وحذف الالف المكتوبة بعدها اى بعد الواو ايضا اى كما حذفت الواو او
 كذا في الواو قوله لعدم الاحتياج اليها اى الى الالف على حذف وذلك لان الالف
 تكسب للفرق بين واو الجمع وواو العطف وهذا الفرق حاصل فلا حاجة اليها ولكن
 الميم قوله لان ضمها متعلق لا سكت وعلة له اى لان ضم الميم كائن لاجل الواو وحذفت
 اى الواو بقيت الميم على اصلها اى الميم والميم حرف والاصل فيها الكون الذي
 اى اصلها الذي هو اى ذلك الاصل الكون ويضربون في جمع المذكور الغائب
 في المضارع وتضربون في جمع المذكور المخاطب واخر بوا في جمع المذكور الامر الحاضر
 ولا يضربون في جمع المذكور الغائب ولا تضربون في جمع المذكور الحاضر وفي جمعها
 اى الافعال اى مطلق الافعال بقرينة الامثلة المؤنثة يعني ويكون البارز ايضا
 في جمع الافعال المؤنثة غائبا او مخاطبا وهو اى البارز المتصل الذي في جمعها
 اى الافعال المؤنثة صفة الجمع النون اى النون المعنوية المحفزة فوضعت في جمع المؤنث
 الغائبة وضربت في جمع المؤنث المخاطبة اى اشد والنون فيه اى في ضربين لان اصله
 اى ضربين متعلق لقوله شد وعلة له ضربين بالميم الزائدة حملا على التنبيه اى وايماء
 اصله ذلك لاجل حملة على التنبيه او حال كون ذلك محمولا على التنبيه اذ تنبيه ضربين
 بالميم فدللت التنبيه على ذلك الاصل وقيل نونا قوله لقرينة متعلق لقيل وعلة له
 منه اى لقرينة الميم الى النون في الخرج لان الميم من الشدة والنون مما بين طرفي اللسان
 وفوق الثنايا ولا شك انها متقاربان فادغم اى فادغم الميم بعد قلبه نونا
 في النون كذا قال صاحب المنقول وقال الاستاذ قوله فادغم اى فادغم النون المقنونة
 من الميم في نون جمع المؤنث المخاطبة فصارت ضربين بفتح النون ويضربون في جمع المؤنث
 وتضربون

في ضربين او في الجمع المذكور الغائب

في النون الاولى سبيله من الميم الزائدة

وتضربون في جمع المؤنث المخاطبة له وليضربون في جمع المؤنث الامر الغائب واخرين
 في جمع المؤنث الامر الحاضر ولا يضربون في جمع المؤنث الغائبة للميم ولا تضربون
 في جمع المؤنث الغائب الحاضر وايماء ابرز اى الضمير والفاعل فيما ذكر اى في الاشياء التي
 ذكرت فتذكير الضمير في ذكر باعتبار لفظ الموصول قوله من التثنية بيان لما ذكر
 والتثنية بفتح التاء جمع تثنية واجمعين احدهما المذكور وثانيها المؤنث اى
 من تثنية الافعال وجمعها ولم يستتر عطف على ابرز من قبيل عطف اللازم على المذموم
 اى ولم يستتر الضمير والفاعل فيما ذكر قوله لان صيغة الفعل متعلق لا يبرز ولكن
 على سبيل التنازع وعلة لهما كذلك لا تدل اى صيغة الفعل على فاعل مثني
 او مجرد لانها وضعت لخاصية التثنية والجنس ووضع الكلام للانفاد والجنس
 في صنف فرد واحد لانه متعلق فلا تدل على ما فوق الواحد بل على فاعل مفرد
 اى يدل على فاعل غير معين ولان التثنية وعلى الدلالة الالتزامية عند الفعل
 فلا يرد لها صيغة الفعل لا تدل على الفاعل لان الدلالة المنفية هي الدلالة
 على فاعل معين اصلا وعلى غير معين بالتوضيح كما في الغائب المفرد والغائبة
 المفردة اى كما كانت الدلالة على فاعل مفرد في الغائب المفرد والغائبة المفردة
 قوله اذ ليس في صيغة اى الفعل علة لعدم الدلالة او تعليل لقوله لا تدل قوله
 علامة التثنية والجمع بهم ليس قوله كما في الصفة اى على ما دل على ذات مبهمة
 اى اى كما كانت علامة التثنية والجمع في الصفة وفي الخطاب المفرد اى ويكون
 البارز المتصل ايضا في الخطاب المفرد والتثنية والجمع ذكر اى مذكرا كان اى
 فذلك الخطاب اى متصلا والمتكلم وحده اى في المتكلم وحده في الخطاب
 اى في الخطاب المتكلم الذي في الخطاب لان البارز قرينة قوية
 فاعطاه البارز القوي للمتكلم القوي والخطاب القوي اولى من اعطاه
 الاستتار الضعيف لهما وقد الخطاب والمتكلم قوله في الخطاب لانهما
 لو كانا في المضارع لم يكن الحكم كذلك لان المتكلم والخطاب في المضارع
 ليس بقوي بالدرجة المتكلم والخطاب في الخطاب لان المضارع فرع
 عن الماضي اصل وهو اى البارز المتصل فيهما اى في الخطاب المفرد والمتكلم وحده
 في الماضي التاء نحو ضربت قوله ملتبسا بحركات التاء اشارة الى ان قوله بحركات التاء
 طرقه مستقر منصوب المحل على الحالية من ضربت في قوله نحو ضربت اذ هو مفعول في المعنى
 والتقدير لعقل نحو ضربت بحال كونه ملتبسا بحركات التثنية بالفتح للميم
 وبالكس للمخاطبة وبالفهم للمتكلم قال البعض قوله ملتبسا بدل من الحركات اوصفت لهما

وقال صاحب فتح الاسرار قوله بحركات الثلاث فتحها في الخطاب وكسرها في الخطابية
 وضمها في المتكلم لان هذه الصيغة محتمل لها ولهذا قصر على الواحد وقال
 بعض الافاضل قوله ملتبسا اشار به الى ان الباء في قوله بحركات التاء بمعنى الملتبسة
 واسرار المتعلق بها المحذوف وفي المتكلم او ويكون البارز في المتكلم
 مع غيره او ان راجعا الى المتكلم في الماضي ايضا او كما كان البارز المتصل
 في الخطاب والخطبة والمتكلم وحده في الماضي وهو او البارز المتصل الذي فيه
او في المتكلم مع غيره او في المتكلم مع الغير تارة لفظا تارة نحو ضربنا وجه الابرار فيه
او فيما ذكر من الخطاب والمتكلمين او وهو ان كلاما من الفاعل ونائبه يبرز
 في المتكلمين والخطبة المفرد مذكرا كان او مؤنثا من الماضي الذي هو اصل
 بالنسبة الى المضارع والماضي يتفرع عنه فلا يبرز في متكلمية ومخاطبة مع كون
 كل منهما اصلا قويا لكون المتكلم مبدأ الكلام والمخاطب منتهاه لكلا يبلغ درجة
 الاصل بل يستمر لينتظ درجة عنها فان البارز لكونه لفظا حقيقيا لصل
 قويا بخلاف المستتر فيفيد مزية وفضيلة فيما اتصل به بخلاف المستتر فانه
 ليس كذلك كما مر فيكون فرعاً ضعيفاً فلا يفيد مزية وفضيلة فيما اعتبر فيه
 بل اخطا طاً ونقصاً والحاصل ان الابرار اصل قويا بالنسبة الى المستتر والمتكلم
 والمخاطب قويا بالنسبة الى الغائب فاعطى الاصل بالاصل في الماضي الذي هو
 اصل بالنسبة الى المضارع قال في حاشية سياحية قوله وجه الابرار او سبب الابرار
 فيه او في كل من المتكلمين والمخاطب او من ان اول بحث واجب الاستحسان ما ملخصه
 ان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قويا بالنسبة الى المستتر وضمار المتكلمين
 والمخاطب المفرد مذكرا كان او مؤنثا من الماضي الذي هو اصل بالنسبة الى المضارع
 كانت قويا لكون المتكلم مبدأ الكلام والمخاطب منتهاه فاعطى الاصل بالاصل
 وقال البعض قوله وجه الابرار او على الابرار فيه او في كل من المتكلمين والمخاطب
 في الماضي او وهو ان كلاما من المتكلمين والمخاطب لكونه اصلا قويا لكون المتكلم مبدأ
 والمخاطب منتهاه مناسب للبارز المتصل الذي هو اصل قويا لكونه لفظا حقيقيا
 وقال الاخر قوله وجه الابرار او ايراد الفاعل في كل من الخطاب المفرد مطلقا
 والمتكلم مطلقا في الماضي او وهو ان كلاما من الخطاب المفرد مطلقا والمتكلم مطلقا

الابرار في قوله وجه الابرار

في الماضي اصل قويا فناسب الاصل للاصل هذا محصل ما مر اني لكن محصل ما مر ما بينا
 انما في انشاء قوله في الماضي وهو التاء قال صاحب المنافع قوله وجه الابرار
 فيه او في الماضي يعني ان وجه الابرار في الخطاب المفرد مذكرا او مؤنثا والمتكلم وحده
 في الماضي ما مر من ان الماضي اصل بالنسبة الى المضارع وما يتفرع منه وان الخطاب
 والمتكلم وحده اصل بالنسبة الى الغائب وفي الخطابية المفردة او ويكون البارز
 المتصل ايضا في الخطابية المفردة والتثنية والجمع مذكرا في غير الماضي مضارعا او امرا
 او نهيا وفي الماضي ما مر وهو ان البارز المتصل الذي فيه او في الخطابية المفردة
 الباء عند نظرين عند الجمهور او هذا عند الجمهور وعند الاخفش على علاقة التانيث
 والضمير مستتر وجوبا كما قال صاحب فتح الاسرار قال في حاشية زاده قال الله تعالى ارادة ضمير
 مضارع مرفوع بالنون بعامل معنوس والياء مرفوع المحل فاعله فيه هذا عند الجمهور
 وقال الاخفش الياء حرف لعلامة الخطابية وفاعله فيه انت بكسر التاء وقال صاحب
 الارشاد قوله وهو الياء نحو ضربنا وجه الابرار لان هذا الياء فيها
 ضمير الخطابية وعلامة التانيث ومذهب الاخفش انها علامة التانيث فقط والفاعل
 مضمر وانما ابرز او الضمير او كل من التاء وفيها او في الخطابية المفردة في غير
 قوله لئلا تلبيس متعلق لا ببرز او علة له او لئلا تلبيس الخطابية المفردة حين علم الابرار
 واجعل مستتر او الخطابية المفردة متعلق بالضمير ولم يبيح بالعكس للفقهاء بان ابرز
 في الخطابية المفردة والمستتر في الخطابية المفردة او لم يقطع الابرار للخطابية المفردة
 والاستمرار للخطابية المفردة مع ان الياء اصل قويا مناسب للمذكور قوله الاصل
 صفة للمذكور وقوله القوي صفة بعد صفة لم يحوط له لان الياء متعلق بلم يبيح وعلة له
 وان كان او ان هذه للوصفية او ولو كان الياء اصلا قويا من حيث كونه او الياء
 بارزا لكنه او الياء والضمير مبنين على الضم مفعول محلا لهم لكن وقوله فرع ضمير والجملة
 خبر ان من حيث جية او الياء للتأنيث كما في هذه الآية الله قال صاحب المراج
 الياء ابدت من الياء في هذه الآية الله اصله هذه الآية الله للتأنيث الياء
 للياء في الحقا فتناسب او اذا كان فرعاً من هذه الحاشية فتناسب الياء الموصلة
 الذي هو او الموصلة الضميمة بالنسبة الى المذكور الذي هو الاصل القوي
 قوله وليكون موقوف على قوله لان الياء واللام متعلق بلم يبيح بتوسط العاطف

اذ الفعل متعلق بحزج وعلته لعدم الخروج عن الموازنة لا يكسر من لا يجمع بالجمع التكسير
 وقال الاخر قوله اذ بالانكسار علة للفتى الذي هو لا يرد من بتكسيرة ما يشابهه
 خرج لفظا من خرج ما يشابهه عن الموازنة من موازنة باللفظ وقال
 بعض الافاضل قوله اذ بالانكسار خرج عن الموازنة اذ الفعل لا يكسر وذلك
 لان هم الفاعل المشابه بالفعل اذ اجمع بالانكسار خرج لفظا عن موازنة الفعل
 لان الفعل لا يكسر كذا قاله سيد عبد الله وقال بعض المحققين قوله اذ بالانكسار
 علة لعدم ورود مثل مررت برجل قعود غلما من اذ يكون القعود جمعا مكررا
 خرج من القعود عن الموازنة من كونه موازيا بالفعل لكن لا قرينة لهذه الارادة
 من لارادة الفعل وما يوازنه قال البعض قوله لهذه الارادة وهي ذكر المطلق
 وارادة المقيّد اعني ذكر الفاعل وارادة الفعل وما يوازنه به اللهم الا ان يجعل
 على صيغة المجهول الامثلة الآية في المتن نائب الفاعل لقوله يجعل قرينة مفعول ثان
 قوله لها من لهذه الارادة متعلق لقرينة فلو قال من المصنوع بدل قوله يجب افراد
 يجب افراد ان كان فاعلا او موازنا له من للفعل والا من لم يكن الفاعل فعلا
 او موازنا له فالوجهان من افراد واجمع المكسر جازان وهما في المثال
 قعود غلما من وقاعد غلما من ان كان المظهر من الفاعل المظهر جمعا خبر كان
 قوله لكان المظهر جواب لو من لكان ذلك القول المفروض من طرف المصنوع
 في اداء المراد من قوله المذكور ولكان القول المفروض اظهر في اداء المراد
 مما قاله لانه يعلم كون الموازنة معقودة واردة وسلم عن ورود التعارض
 بذلك المثال هكذا المثارايه قوله والمراد به هنا الى هنا والكاف للتشبيه
 والجار والمجرور متعلق بقوله متقيد من كلام من المصنوع في الامتحان في بحث النعت
 من الصفة قال البعض قوله هكذا من قوله والمراد به هنا الى والاولى تأخير قوله
 هكذا قبيل قول المصنوع وعينه اذ كلام الشارح الى هنا مستفاد من الامتحان
 في هذا البحث وقال الاخر قوله هكذا الى المثارايه قوله يجب افراد ان كان فعلا
 الى هنا والكاف للتشبيه والجار متعلق بقوله استفيد من كلام من كلام المصنف
 قوله في الامتحان من في امتحان الاذكياء متعلق بالكلام المطلق وقوله في بحث النعت متعلق

متعلق بالكلام المقيّد من الامتحان وجه الافراد من سبب وجوب الافراد في الفعل
 على ان يكون المراد بالفاعل الفعل قال الاستاذ قوله وجه الافراد في الفعل من وجه
 افراد الفاعل اذ كان المراد به الفعل وقال البعض قوله وجه الافراد من سبب افراد
 العامل في الفعل من في الفعل العامل في المظهر لزوم تعدد الفاعل بحسب الظاهر
 وانما قال بحسب الظاهر لانه يحتمل ان يخرج الواو والياء والالف عن الاسمية
 الى الحرفية او يجعل المظهر به لانه المظهر او مبتدأ مؤخر او مثنى او جمعا لهذه
 للشرطية من لو كان الفعل العامل مثنى او جمعا لان الواو والياء والنون ضمير
 قال امام الايوب قوله لو مثنى او جمعا من لو كان الفعل العامل مطابقا للمثنى
 والجمع لان الف التثنية وواو الجمع في الافعال لها فاعلان لها فيلزم حينئذ
 فاعلان احدهما البارز والآخر هو المظهر فلا يجوز هذا للزوم تعدد الفاعل
 ولذا وجب الافراد في الفعل قوله او التاويل البعيد عطف على تعدد الفاعل
 او لزوم التاويل البعيد كما مر وهو جعل ما في تثنية وجمعه حرفا دائما على تثنية الفاعل
 وجمعه لافاعلا او جعل المظهر به لانه المصنوع قوله وفي الموازن معطوف على قوله
 في الفعل من وجه الافراد في الكلام الموازن او في العامل الموازن المشابهة من
 المشابهة بالفعل وعينه من الفاعل من ويجب ايضا ايراد علة صيغة الغائب
 كذا قاله امام الايوب من قوله في المتكلم والمخاطب بتليل لوجوب كون الفاعل غائبا
 لا بتليل لوجوب اير العمل على صيغة الغائب لا يصح اسنادها من المتكلم والمخاطب
 انه المظهر بل يجب اسنادها الى الضمير بارز او مستكن لما سبق من ان المظهر للغائب
 وهو خلاف ما يقتضيه صيغة المتكلم والمخاطب قال البعض قوله لما سبق في واجب
 من ان الاستتار واجب في التكلم والمخاطب ان كان مضافا الى الفاعل البارز
 وقال صاحب فتح الاسرار قوله وعينه من الفاعل اذ وضع الظاهر للغيبة والتكلم
 والمخاطب يجب اسنادها الى الضمير بارز او مستكن ولو كان من ذلك الفاعل
 المظهر مثنى او جمعا قوله فوجوب الافراد من فوجوب افراد الفاعل اشارة الى ان لو
 هنا لكان صيغة مستوفى في موضع يكون فيه نفي الشرط اليق بالجزء او مفردا لهذه الشرطية
 من لو كان المظهر مفردا اولي او اولي بالظن بقوله فوجوب الافراد مبتدأ وقوله اولي
 خبره قال الاستاذ قوله اولي من وجوب الافراد لو مثنى او جمعا لان في كون المظهر
 مفردا مضافا الى الفاعل المظهر لوقال امام الايوب قوله لو كان في ذلك الفاعل المظهر مثنى او جمعا

او من وجه الافراد في الفعل
 او من وجه الافراد في الفعل
 او من وجه الافراد في الفعل

اعلم ان لو وائ استعملتا فيما يكون الحكم في نقيض المذكور اولى من المذكور ويقال لهما
 الوصلية وهو ههنا ان المذكور هو المثنى والمجموع ولو كانا افزاده واجابتهما وجوب
 في نقيضهما وهو المفرد اولى واحفظ هذا قوله اذ لا وجه لتغيره في لاسب ولا طريق
 لغير الافزاد ان حين كون المظهر مفردا او حين اذ المند العاقل الى المظهر المفرد
 قوله لان العاقل علة لقوله لا وجه الى يدل على ما طعمه الحدث ولا تعدد فيها
 في هذه الماهية فيكون اجمع مسبب عن عدم التعدد بينه لا يثنى ولا يجمع وتسميته
 بالثنائية والجمع باعتبار قاعده وقيل في تقليل عدم الوجه لغيره ان الفعل مدلوله
 جنس وهو واقع على العليل والكثير الا ترى انك تقول ضرب زيد عمرى على
 ان يكون ضرب مرة واحدة وعلى ان يكون ضرب مرات فهو اذن دليل على العليل
 والكثير والمثنى والمجموع انما يكون مدلولهما مفردا وهذا الثنائية والجمع نحو رجل
 الا ترى ان لفظ رجل لا يدل الا على واحد فكما كان الفعل لا يدل على شيء واحد بعينه
 لم يكن لثنائته وجمعه قاصرة فان قيل ان الفعل يثنى ويجمع في قولك يفعلان ويفعلون
 فالجواب ان ذلك باطل لانه لو كان يثنى ويجمع لجاز ان يقول زيد قاما وقاما
 اذا وقع منه القيام مرة والعرش لم ينقل ذلك فبطل ان يكون مثنى وجمعا نحو ضرب
 الزيدان او ضرب الزيدون فان الفاعل فيهما مثنى وجمع ولكن عاملة الذي
 هو ضرب مفرد وغائب وان كان ان المظهر المسند اليه مؤنثا لا مذكرا فانه
 لا يجب تذكر عاملة حقيقيا لا لفظيا ان لا مؤنثا لفظيا وسيجبان ان الحقيقي
 واللفظي فاللفظي ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرية والحقيقي ما بارائه
 ذكر من الحيوان كذا قال بعض الحكماء وقال الاخر قوله وسيجبان ان وسيجي
 حكمهما وما صحا وقال بعض الافاضل قوله وسيجبان ان وسيجي تقديرهما
 من الاداميين ان حال كون ذلك المؤنث الحقيقي لا من غيرهم ان من غير الاداميين
 كساقه تمثيل للغير مفردا ان حال ذلك المؤنث مفردا او مثنى يعني لاجمعا كالمسلمات
 والنساء متصلا او حال كونه متصلا بعاملة ان المؤنث المذكور فعلا او مؤنثا
 ان سواء كان ذلك العاقل فعلا او مؤنثا بالفعل قوله لا منفصلا مطوف على متصلا
 عنه ان عن عاملة بغيره ان بغير المظهر المسند اليه قوله فان هذه المنفصليات علة لثبوتها
 المقدرة تقديره وانما ثبوتها كونه لفظيا وكونه من غيرهم وكونه مجمعا وكونه منفصلا عنه
 بغير

على الاول

ان يبين ان يبين بينه وبين عاملة بغيره

بغيره فان هذه المنفصليات الاربعه قال البعض قوله فان هذه المنفصليات تقليل
 للقيعة المنفية ان فان هذه المنفصليات من قوله لا لفظيا ولا من غيرهم ولا جمعا
 ولا منفصلا لا يجب تانيث عاملة ان هذه المنفصليات بل يجوز الوجهان
 ان ان تانيث والتذكير في العاقل كما سيجي ان لما سيجي يجب تانيث ان عاملة ان
 يجب تانيث عاملة المظهر المسند اليه لا بد ان لا لاجل الايضاح والاعلام فانه
 تقليل لوجوب تانيث بتانيث الفاعل من اول الامر ان من اول الدهلة ان كان
 ان الفاعل ان هذا الوجوب مع وجود ما ذكره مقيد بقوله ان كان ذلك العاقل
 متصرفا بان يجرى الماضى والمضارع والامر وغير ذلك من المشتقات والا ان
 وان لم يكن متصرفا كفعل المدح والذم والتعجب قوله لا يجب تانيث ان الفاعل
 جواب ان في قوله والا كفعل المدح الخ قوله لانه علة للاجب ان لان الفاعل
 الغير المتصرف يشبه الحرف قوله في عدم التصرف ببيان الوجه الشبه فينبغي ان اذا كان
 الفاعل الغير المتصرف يشبه الحرف فيجب ان لا يلحق به ان بغير المتصرف من الفاعل
 او بما يشبه الحرف ما تانيث الفاعل ليلحق به وهو عبارة عن التام التام للفاعل
 والمتحركة للام وهو راجع الى ما علامه لتقسيمه ان الحرف فالتقسيم ما كان مقابلا
 للشيء ومنه رجا منه تحت شيء اخر ان لما قبله ومنه ومباينه قال البعض
 تقسيم الحرف هدف الفعل والام كتم المرأة هذه مثال للمدح واما مثال الذم
 فتمس المرأة هذه واكرم بهند ان وكما كرم بهند مثال للتعجب ويجوز تانيث
 بالنظر الى فعلية مثل نعمت المرأة هذه واما فعل التعجب فلا يتغير حتى يؤنث
 ان واما جواز التانيث في فعل التعجب فتايت لعدم تغيره اصلا ان سواء كان مذكرا
 او مؤنثا قوله لكونه ان فعل التعجب علة للتغير ومتعلق به كالمثل ان مثل ضرب المثل
 في عدم التغير او لعدم تغير ضرب المثل فلو تغير المثل لا يدل على معناه الاصل
 مع انه مراد والمعنى الثاني كقولك قد ضربت هذه او ضربت المهندة مثال ان
 مفصلا ان لما ان لم يركب كانه المظهر في مؤنثا حقيقيا حال كونه من الاداميين
 قال البعض قوله مثال لما ان لعامل كان له الام المظهر كانه المظهر ان الفاعل
 هم ظاهر مؤنثا حقيقيا خبر كانه من الاداميين ببيان للمؤنث الحقيقي ان حال كونه
 ذلك للمؤنث الحقيقي من مؤنث بن آدم لا من غيره من الحيوانات مفردا ان حال كونه
 المؤنث مفردا او مثنى يعني لاجمعا متصلا ان حال كونه متصلا بعاملة ان المؤنث المذكور

ان يبين ان يبين بينه وبين عاملة بغيره

المظهر مؤثره اس بالفعل وكذا اس كما يجب تأنيث الفاعل اذا كانا المظهر
 اس وقت كون الفاعل المظهر ما ذكر من كون المظهر مؤنثا حقيقيا من الاديبيين
 مفردا او مثنى مقصلا بفاعله يجب تأنيثه اس الفاعل ايضا اس كوجوبه في التأكيد
 كذا قال احمد نازي او مثل ذلك الوجوب اذا استند اس الفاعل الى ضمير المؤنث
اس الى ضمير راجع الى المؤنث حقيقيا اس سواء كان ذلك المؤنث حقيقيا من الاديبيين
 ام لا اس ام لم يكن من الاديبيين او غير حقيقي قال امام الايوب قوله اذا استند الفاعل
 الى ضمير المؤنث اس لا الى الظاهر بان يكون تحت ضمير راجع الى المؤنث مطلقا
 سواء كان ذلك المؤنث ادبيا او غير ادبي وسواء كان المؤنث حقيقيا او غير حقيقي
 وقال صاحب زبدة الانظار قوله اذا استند اس الفاعل الى ضمير المؤنث والمراد به
 اعم من الحقيقي الادبي وغيره ومن الاعتباري ليصح قوله غير جمع المذكر الخ لما مر
 علة الوجوب المفهوم من قوله وكذا قوله من اينما تأنيث الفاعل بياء لما مر
 قوله من اول الوصلة اس في اول الامر بياء للابتنان ولكن اذا كان اللفظ مؤنثا
 والمبني مذكرا او بالعكس يجوز الوجهان ^{كقوله} الا اذا كان المؤنث علما لمذكر فانه
 في حكم المذكر ^{كقوله} الا ان يمنع الصرف على ما يأتي في الجمع فانه يجمع كذا في التاد قوله حال كون
 ذلك المؤنث اشارة الى ان قوله غير جمع المذكر حال من المؤنث فانه وان كان مضافا
 الى لفظ الا انه لما صح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامة كانه مفعولا بـ اس
 حرف الجر معنى المكسر العاقل فانه مؤنث باعتبار الجماعة قوله فانه اس الفاعل
 تحليل للحكم المستفاد من قوله غير جمع المذكر المكسر العاقل اذا استند الى ضمير
اس الى ضمير راجع الى جمع المذكر المكسر العاقل لا يجب تأنيثه اس الفاعل كما يجب
 الكافي بمعنى اللام فهو علة لعدم وجوب التأنيث نحو هذه ضربت او هذه ضاربة
 مثال اس هذا مثال لما اس لتوكيد استند اس الفاعل فيه قال البعض قوله مثال
 لما اس لفاعل استند اس ذلك الفاعل الى ضمير الحقيقي اس الى ضمير راجع الى المؤنث
 الحقيقي قوله من الاديبيين بياء للحقيقي فيكون بياء التفسير لكونه حالا
 من الحقيقي فالحال من بياء التفسير لما بين في علم المعاني اس حال ذلك المؤنث
 الحقيقي من مؤنث بنى آدم لان غيره من الحيوانات قال البعض قوله

قال البعض قوله من الادميين ببيان الحقيقى وكذا الناقه سارت او الناقه سارة
معطوف على قوله نحو هذه ضربت او ضاربة هذا مثال لما يند الى ضمير الحقيقى حال كونه
من غيرهم اى من غير الادميين من الحيوان ثم ان تأنيث البهايم وان كان حقيقيا
الا انه دون تأنيث الادميين قال البعض قوله من غيرهم ببيان نحو الناقه
او نحوه وفى بقرينة السابق تقدمه وكذا الناقه الى مثال لما يند الى ضمير الحقيقى
من غيرهم فهذا ببيان الحقيقى كذا قوله من الادميين اما ببيان نحو هذه الى او للحقيقى
وكذا الشمس طلعت او الشمس طالعة الشمس كوكب ميارى مفتوح لجميع العالم
طلعت على صفة التأنيث لان الشمس مؤنث وكذا اطالعة على صفة التأنيث هذا
مثال لما اى لتركيب اسند اى العامل فيه قال البعض قوله مثال لما اى لعامل اسند
اى ذلك العامل الى ضمير الغير الحقيقى اى الى ضمير راجع الى غير المذنب الحقيقى قوله
وفى الاسناد اى اسناد العامل الى غيرهما ظرف ليجوز الاية ولو قال اى ولو قال
المص بدل قوله وفى غيرهما واذا يند الى غيرهما مقول القول المفروض لكأن اى
القول المفروض جواز لم يظهر منه فى افادته المراد الذى هو جواز التأنيث
والتذكير فى عامل غيرهما المسند اليه لانه عامل الغير المطلق وانسب لما قبله من حيث انه
جاء بعنوان الشرطية ويمكن ان يقال ان المراد بالغير فى غيرهما المسند اليه الذى
هو الفاعل ونائبه بقرينة المقام وتغيير العنوان ليدل على مغايرة الحكم بين هذا
وبين ما قبله كذا قوله اخذنازل قال البعض قوله ولو قال اى المص بدل قوله وفى غيرهما
اى القول المفروض من طرق المص اظهر من قول المص وفى غيرهما وانسب من قول المص
وفى غيرهما قال صاحب المناهج قوله اظهر وانسب لكن لم يكن مختصرا ولا اختصار
مطلوب فى الرسالة قوله اى غير المذنب الحقيقى وضمير المذنب المذكورين والغرض
من التفسير ببيان المرجع ضمير غيرهما اى غير المذنب الحقيقى وغير ضمير المذنب اللذين ذكر
فالذكرين صفة للمذنب الحقيقى ولغير المذنب قال الاسناد قوله المذكورين بصفة التثنية
صفة المذنب الحقيقى وضمير المذنب بصفة واحدة قوله وذلك الغير الى اى غيرهما غير
وبيان وايضا لقوله غيرهما ما اى مظهر او الفاعل المظهر الذى كان اى ذلك المظهر
حقيقيا اى مؤنثا حقيقيا ولم يكن اى والحال لم يكن من الادميين او كان ذلك المظهر
منهم اى من الادميين ولم يكن اى والحال لم يكن مفردا او متعجبا بل كان جمعا سواء كان مذكرا

او مؤنثا كما يجيئان او كان ذلك المظهر المؤنث الحقيقي من الادميين احدهما او
المفرد والمثنى ايضا ان كانا جميعا ولم يكن في ذلك المظهر متصلا بعامله
او ذلك المظهر وذلك الغير ما اراد المظهر او المسند اليه الذي هو الفاعل
او نونا ثانيا كما في ضمير ذلك الجمع او جمع المذكر المكسر العاقل قال الاستاذ وما كان
ضمير ذلك الجمع معطوف على قوله ما كان مؤنثا فالمعطوف ناظر الى ضمير المؤنث المذكور
والمعطوف عليه ناظر الى غير المؤنث الحقيقي المذكور وقال صاحب المنافع
قوله وما كان في الفاعل الذي كان عطف على ما كان مؤنثا غير حقيقي فقال على
قوله وما كان ضمير ذلك الجمع قاصر عن افادة المراد والاولى ان يقال وما كان ضمير ذلك
الجمع وما كان ذلك الجمع لان المص اتي فيما يجي بمثالين مثال لضمير الجمع ومثال لذلك الجمع
يجوز ثانيا عاملة او يجوز ثانيا نيت عامل ذلك الغير اعتبارا ثانيا الا ان الثانية
اولى للتطبيق اشار اليه بالتقديم وتذكيره او يجوز تذكيره عاملة نظرا الى عدم
عرفته في الثانية او الوجود الفصل وضعف الاستدعاء قوله وما كان الى
تمهيد لفائدة ذكر قوله الالة ان كان مؤنثا مفهوم الغير في قوله وفي غيرها مثلا
للمذكر ايضا ان كان مؤنثا مثلا للمؤنث او مثل شموله للمؤنث وهو ان المذكر
ليس مما من مظهر او من المظهر المسند اليه يجوز ثانيا نيت عاملة او ضمير المظهر
وتذكيره او يجوز ايضا تذكيره عاملة قوله اخرج جواب لما اراد المظهر
بقوله ان المص ان كان في ذلك الغير مؤنثا قال امام الايوب قوله ان كان مؤنثا
فقد اخرج المذكر فانه لما كان لفظ الغير مضى الى الحقيقي والضمير المؤنث دخل فيه
الاستناد الى المذكر فان خرجا زيد يصدق عليه انه غيرهما وارجاع الضمير الى
وارجاع ضمير كان او وارجاع الضمير الذي هو اسم كان الى المظهر كما ارجع الاول
وهو صاحب كشف الاسرار قوله وارجاع الضمير مبتدأ خبره قوله فاده ليدل على الارجاع
اظهر لان ضمير عاملة راجع الى الغير ولو كان هذا راجعا الى المظهر لكان تفكيك الضمير
كذا في بعض اقول امر التفكيك سهل لمن هو اهل لانا لاشتم بطلاة التفكيك
في كل مقام بل الاعتداد انما هو بالقرينة ثم قال الاستاذ قوله فاده اظهر لان المص
غير العنوان كما مر مع ان الضمير اذا دار بين البعيد والقريب فالاولى ان يرجع الى القريب وقال
الاخر قوله فاده اظهر ان عدم شموله في المظهر وقد علم من قوله الى غيرهما ان المقارنة شمل
اليها واما في المظهر فظاهر واما في المظهر فمثل ضمير جمع المذكر المكسر العاقل كما سيجي
وتدعى

والفعل على المظهر الذي في

وقال البصري في قوله وارجاع الضمير الذي هو المظهر الى المظهر الذي هو المظهر

ولقد احسن الشرح في عود الضمير الى الغير كما هو الصواب والحق وبالفتح اليق
وبالحق اشرف وقال بعض المحققين قوله وارجاع الضمير الى المظهر فاده اظهر كما انه
يجوز عن ان يكون الجمع مرجعا وحمل العامل ضمير مستتر ارجعا اليه فانه مظهر ايضا
فقط اظهر انه لا يوجب الاشارة لان المظهر اعم من ان يكون مذكورا بعد الفعل بل عمل ضمير
او قبل الفعل بحمل ضمير راجع اليه فقوله فاده اظهر ليس بظا هر فكيف بالظاهر فتبصر
وقال صاحب المنافع قوله فاده اظهر تأملت الاظهار والاختفاء فوجدت
ان ارجاع الضمير الى المظهر غير فاسد فضلا عن ظهور اظهرية بل هو المناسب
لان قول المتن غيرهما يشمل المظهر المذكور والمظهر المذكور الصريحين سواء كان مفردين
مخوضين زيد وزيد ضرب او اثنين غرض الزيدان والزيدان ضربا او جمعين
سالمين غرض الزيدون والزيدون ضربوا لانها لم تكن مؤنثات ولا ضميرها
فتكون غيرهما وايضا يشمل المظهر المؤنث الغير الحقيقي كمثل المتن والمظهر المؤنث
الحقيقي من غير الادميين والمظهر المؤنث الحقيقي الا الذي اجمع والمظهر المؤنث الحقيقي
اللاذي المفرد او الثنية الغير المتصل بعامله وامثلة هذه الصور الثلاث ايضا
في المتن وايضا يشمل ضمير الجمع المذكر المكسر العاقل ومثاله في المتن ايضا ومن هذا
يبين ان المظهر الذي يشمله غيرهما بنفسه مذكر وبغضه مؤنث وما كان مذكرا فانه
لا يجوز ثانيا نيت عاملة وتذكيره بل يجب تذكيره فمحتاج الى التقييد بقوله ان كان مؤنثا
واما المظهر الذي يشمله غيرهما فلا يحتاج الى التقييد المذكور فانه باعتبار حقيقة
في ضمير الجمع المذكر المكسر العاقل بين انه مؤنث ولذا استثنى منه واما باعتبار حقيقة
في ضمير الضمير المذكر الصريح فلا يحتمل ان يكون مؤنثا اصلا فيعلم دخول الاول في جوار
ثانيا نيت عاملة وتذكيره من غير تقييد بقوله ان كان مؤنثا واما الثاني فيخرج بقوله
ان كان مؤنثا بارجاع الضمير الى المظهر لان الشجر مقطوع مثلا لا يصدق عليه
كان المظهر فيه مؤنثا والحاصل ان المقصود بارجاع الضمير الى المظهر وللأشارة
الى ما ذكرنا من الدقايق يناسب ارجاع الضمير الى المظهر ولا يحصل هذه الاشارة
بارجاع الى الغير لكن بقي ههنا فوائد يجب التنبيه عليها الاولى ان المؤنث النظم الذي
جعل علما للمذكر نحو طلحة وحجرة خارجة ظاهرة داخل في غيرهما مثل قول طلحة لانه مظهر مؤنث
غير حقيقي كما سيأتي وقد عرفت ان قول المتن وفي غيرهما يشمله مع انه ليس مما يجوز

تأنيث عاملة وتذكيره بل مما يجب تذكيره عاملة وهو قوله قال داخل في ضمير المؤنث
غير جمع المذكر المكسر العاقل مع انه لا يجب تأنيث عاملة بل يجب تذكيره كظاهرة فيجب
استثناءها عما من القاعدتين كما يستثنى صاحب اللب ضميره بالعباراة وظاهره بالدلالة كما لا يخفى
على الاصل كما اشار اليه في حاشية الامتحان والثانية ان المؤنث الغير الحقيقي
الذي اريد به المذكر الحقيقي وليس بعلم نحو شاة ذكر وحمامة ذكر داخل في ضمير المؤنث
ايضا مع انه لا يجب تأنيث عاملة بل يجوز تأنيثه وتذكيره نحو عند من المذكور حمامة
حسنة او حسن كما يجوز في ظاهره نحو جاء او جاءت حمامة من المذكور ولذلك لا يستدل
بقوله تعالى قالت غدا على ان غدا سليمان عليه السلام مؤنث عند الجمهور واما ان لم يكت
فقال ان المؤنث الغير الحقيقي الذي اريد به المذكر الحقيقي ليس بعلم نحو حمامة ذكر
لا يجوز تأنيث عاملة ولا عامل ضميره بل يجب تذكيره كما كان عالما فلا يقال عنده في المثالين
الا عند من المذكور حمامة حسن وجاء حمامة من المذكور فعلى قوله يستدل بقوله تعالى
على ان الغلة المذكورة انشع كما نقل الاستدلال الفاضل العصام عن الامام ابي حنيفة
رحمه الله تعالى والثالثة ما سيذكره الخارج وهو ان ظاهر المؤنث الحقيقي الاوحي
المتفصل الذي نقل عن المذكر كزيد اذا سميت به المرأة داخل في قول المصنف في غيرها
مع انه مما يجب تأنيث عاملة لا مما يجوز تأنيثه وتذكيره نحو جاءات اليوم زيد فيجب
استثناءه ايضا والرابعة ان الفاظ التي لم يقصد مدلولاتها بل انفسها
لم يحقق التأنيث فيها فيجوز تذكير عاملها باعتبار اللفظ وتأنيثها باعتبار الكلمة كذا
قال السيلكوتية فهذا القسم لا يدخل في شيء من الاقسام المذكورة وقريب من هذا
ما يقال ان اللفظ اذا كان مؤنثا ومعناه مذكر كلفظ كلمة او كان مذكر كلفظ ما
ومن اذا اريد بهما المؤنث يجوز تأنيث عامل ضميره وتأنيث معانه داخل في ضمير المؤنث
ويمكن ان يكون المراد بقول المصنف وكذا اذا ائتمد العامل الى ضمير المؤنث الى ضمير يرجع
الى المؤنث من حيث انه مؤنث فيشعر بحرج هو وما ذكر في القاعدة الثالثة من ضمير المؤنث
و يدخل في غيرها والى ما يقال ان المؤنث الغير الحقيقي ويقال له المؤنث اللفظي
الذي لزم القاء ولا يستعمل به ونها كظلمة وغيرها يجوز تأنيث عامل ضميره وتذكيره
مع انه داخل في ضمير المؤنث والجواب عن ترك المصنف هذه المذكورات ان مقصود المصنف بيان
ما هو الغالب الكثير وهذه المذكورات بعضها مغلوب قليل وبعضها نادر كما لا يخفى وان الغالبة
كافية في قواعد العربية فلا يجب الاستثناء حتى يرد على المصنف انه ترك ما عدا الواجب

ما هو الواجب من السادسة ان المذكور المستفاد من قوله او الى ضميره العامل المستفاد منه
مع انه اذا ائتمد الى العاقل قل يجب تذكيره فهو من مباحث الفاعل من حيث عاملة وهو
كثير شائع والجواب عنه ان المصنف ذكر ما هو خلاف الاصل والكتفي بمفهوم الكلام
عن ذكر ما هو خلاف الاصل لانه اذا هيئت ما يجب التأنيث فيه وما يجوز التأنيث والتذكير
فيه يتبين ان ما عداها هو المذكور يجب التذكير فيه وقيل ببعض الافاضل قوله فاده
الظهر لبقا ضمير ذلك الجمع كما لا يخفى على من له من ذلك المن حظه ان نصيب
من الاطهار في لفظه اذا هو يحتمل ان يراد منه معناه العلمي او اللغوي غير ظلت
الشمس او طلوع الشمس مثال ان هذا مثال لغير الحقيقي ان لغير المؤنث الحقيقي
ونحو سارت الناقة او سار الناقة مثال ان هذا مثال للحقيقي ان للمؤنث
الحقيقي حال كون الحقيقي من غير الادبيين قال البعض قوله من غير الادبيين
بيان وايضا للحقيقي وانما جاز التذكير فيها ان في عاملها ان عامل نحو الشمس
ونحو الناقة قال الاستاذ قوله وانما جاز التذكير ان تذكير الفاعل فيها ان
في هذين المثالين قوله لفظ الاعتداد متعلق كذا وعلة له ان لفظ الاعتبار
تأنيثها ان نحو الشمس ونحو الناقة يكون الاول من غير الحقيقي والثاني من غير الادبيين
قال البعض قوله وانما جاز التذكير ان تذكير الفاعل فيها ان في نحو طلعت او طلعت
الشمس ونحو سارت او سار الناقة لفظ الاعتداد متعلق كذا وعلة له ان
لفظ الاعتبار تأنيثها ان تأنيث الشمس والناقة او تأنيث الغير الحقيقي
وتأنيث الحقيقي من غير الادبيين مع ان في لفظها ان نحو الشمس ونحو الناقة
قال البعض قوله مع ان في لفظها ان الشمس والناقة ما ان علامة في البعض
لفظ ما عبارة عن تأنيث وهو اعلم من ان يكون مذكورا او مقدر كذا في الشمس
وفي لفظها علامة التأنيث كما ان لفظها في تصغيرها وهو شبيه او لكون المقدر
كاللفظ يشعر من تلك العلامة فتذكير الضمير باعتبار لفظ الموصول به ان
بالتأنيث او بتأنيثها بخلاف المصنف ان المصنف المؤنث او الضمير الرجوع الى المؤنث
حقيقيا من الادبيين او غير حقيقي فاما ان يكون في الضمير ما يشعر بالتأنيث وجب تأنيث
عامله لكونه مستقرا بتأنيث الضمير الفاعل من اول الوهلة كما قال البعض قوله
لعدم ما ان علامة تعجيل واثبات لفظ الضمير قال البعض لفظ ما عبارة
عن تأنيث الضمير او بيان ان الضمير في قوله المصنف قال صاحب المنافع قوله
فيه ان في المصنف المتصل نفسه وان كان في مرجعه وكذا المراد من ضمير المصنف فيما تقدم

من جماعة الرجال جاءت وجاءت جماعة الرجال الاول والاو والثاني والثاني لكذا
 قال الاستاذ قال البعض قوله بتأويل الجماعة التي هي من المؤنث الغير الحقيقي ووجه
 تذكيره ان مؤنثه كير عامل جمع المذكر المكسر العاقل او تذكيره عامل مثل الرجال كونه من
 جمع المذكر المكسر العاقل او كونه مثل الرجال من الغير الحقيقي من المؤنث الغير
 الحقيقي قال صاحب المنافع قوله كونه من الغير الحقيقي الصواب ان وجه تذكيره
 كونه جمع المذكر المكسر العاقل وان كان غير سالم وسيجي وجه تانيث ما من
 من عامل اسند الى ضميره من الى ضمير جمع المذكر المكسر العاقل من الى ضمير راجع
 الى جمع المذكر المكسر العاقل وجمعية من وسيجي وجه جمعية ما اسند الى ضميره
 فهو مطلق على تانيث ما الى يجمع وسيجي وجه جمعية عامل اسند الى ضمير جمع المذكر المكسر
 العاقل قوله ولما ذكر الى تمهيد وتوطئة لوجه المقصد من الى المؤنث او
 توطئة للمحتوى من ولما ذكر المص فيما سبق المؤنث والمذكر وتوقف من ولما توقف
 معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى عامله من الفاعل قوله على مصرعها متعلق
 للتوقف من على معرفة المؤنث والمذكر قوله ومعرفة الاول من المؤنث متعلق
 بمعرفة يعرف في الثاني من المؤنث لان مفهوم الاول وجودي والثاني عددي ومن تصور
 الوجودي يعلم تصور العددي قوله لان الاعداد علة ليعرف ومتعلق به او تعليل
 لمعرفة الثاني بالاول تعرف بملكاتها من الاعداد بين تصور المذكر يعرف بتصور المؤنث
 وفيه اشارة الى ان بين المذكر والمؤنث من التقابل العدم والملكة بالنظر
 الى مفهومهما وهذا ان يكون احدهما التباين وجوديا والاخر عدم ذلك
 الوجودي لا مطلقا بل من موضوع قايده له كالبحر والعلم والجره
 قال جواب لما من قال المص والمؤنث في اللغة ضد المذكر وفي عرف النحاة
 من وهو في اصطلاح النحاة ما واعلم ان لفظا ما ههنا يحتمل ان يكون موصولا
 وان يكون موصوفا لكن التامح لما في قوله من انهم اشتهر به الى ان المختار
 عنده هو ان يكون موصوفا لانه لو كان موصولا لكان الواجب عليه ان يقول
 من انهم بلام التعريف قال البعض ترجيح الموصوفية لاقتضائها المقام فيه ان
 في اخره من ذلك الاكم قال بعض المحققين قوله من في اخره اشارة الى ان هذا
 مضاف الى حذف او اشارة الى ان المص في حذف علامة التانيث قوله بقرينة
 تفسيرها من بقرينة تفسير المص تلك العلامة بقوله وعلى التاء الموقوف عليها
 ها و من اي قرينة قوله في بقولنا في اخره بقرينة تفسيرها قال صاحب المنافع

وهو ان يكون موصوفا لانه لو كان موصولا لكان الواجب عليه ان يقول من انهم بلام التعريف

قال صاحب المنافع قوله بقرينة تفسيرها متعلق بالتفسير المستفاد من ان
 وقال البعض قوله بقرينة تفسيرها من تفسير المص العلامة بقوله وعلى التاء
 الموقوف عليها هي متعلق بمقدرة تقديره انما قدرنا لفظا الاخر بين الجار
 ومدخله بقرينة تفسيرها قوله اذا المفسرة بفتح السين المشددة تعليل لكون
 التفسير قرينة للمحذوف من لان العلامة المفسرة به من بذلك التفسير
 قال الاستاذ قوله اذا المفسرة علة لثبوت كون تفسيرها قرينة للمحذوف
 جعلنا تفسيرها قرينة للمحذوف اذا العلامة المفسرة به من بذلك التفسير
 وقال الاخر قوله اذا المفسرة علة لثبوت كون تفسيرها قرينة للمحذوف
 من كون تفسيرها قرينة للمحذوف ثابت لان العلامة المفسرة به من بذلك التفسير
 اولا علامة التانيث المفسرة به من بذلك التفسير وقال على الحد من
 قوله اذا المفسرة به اللام فيه بمعنى التي لا الذم وضمير به راجع الى التفسير فيما قبله فيكون
 المعنى اذ التي فترت من العلامة التي فترت تلك العلامة بذلك التفسير لا تكون
 من تلك المفسرة الا في الاخر من الاكس في اخر الاكم قوله والمراد به من بالاهر
 في في اخره ما من اكر في الذي بعد الاصول من بعد الحروف الاصول قال البعض
 قوله والمراد به الى جواب سؤال مقدرة تقديره ظاهر من التفسير فليقرر من والمراد
 بالاحتمال من حرف وهو التاء الموقوف عليها هاء والالف المقصورة والمحدودة
 على ما بينه المص بعد الاصول من بعد الحروف الاصول فيتم من اذا كان المراد به ما بعد
 فيتم التعريف نحو الضاربة وموصوفا ربتين وان لم تكن علامة التانيث في اخرها
 قال البعض قوله فيتم من اذا كان المراد ذلك فيتم ويشمل تعريف المؤنث مثل ضاربة
 وموصوفا ربتين وان لم تكن علامة التانيث في اخرها اذا كان الامر كذلك فتاء اخية
 ليست بعلامة التانيث بل هي من علامة التانيث مقدرة فيها من في كلمة اخية
 لان اصل اخية اخوة حذف التاء على غير القياس فجعلت تاء التانيث عوضا عنها
 فكانت كالاصول وسكن الحاء وضم الهاء كذا قال قره سنان قال عبد الغفور
 فتاء اخية ليست للتانيث لان تاء التانيث هي تاء زائدة في اخر الاكم مفتوحة ما قبلها
 تثبت في الوقف هاء فتاء اخية ليست كذلك لان تاء التانيث هي تاء زائدة في اخر الاكم مفتوحة ما قبلها
 بدل من اللام لان اصل اخوة وهذه التاء وان لم تكن للتانيث لكن لم يقترن تقدير التاء
 فيه معها فان هذه التاء كذا عرفنا كما قال السيد قدس سره فان الملقظة فيها ليست

في قوله بقرينة تفسيرها من تفسير المص تلك العلامة بقوله وعلى التاء الموقوف عليها

حذف التاء الواو صح

متحضة - للتأنيث فلا يغير منع الصرف ولا يمكن تقديره برباها اخرى معها فلا يكون تأنيثها
 مقدرا وهو الذي سماه ابن الحاجب معنويا لان التأنيث المضمون ما يكون تأنيثا مقدرا
 سواء كان التأنيث حقيقة كزيت او لا كعقرب وقال صاحب المنافع قوله فتاء اخذت
 ليست الخ لان تاءها ليست بعد الاصول بل بدل من اللام لكنه اختصر هذا الابدال
 بالتأنيث وجاء المذكر لتأنيث التاء للتأنيث فعمل هذا لو سميت بنت واخذت وهنت
 مذكر لغت قاله الرضي وقال الجاربرودي في شرح الشافية في بحث التصغير والتاء في
 ان تكون الزيادة تاء تأنيث كبنت واخذت وهنت اصلها بنوة واخوة
 وهنوة حذف الواو وجعلوا التاء عوضا عنها ولذلك يكتبون التاء طولية
 ويقفون عليها بالتاء وسكنوا ما قبلها فلو بنيت فعيلا لم يسم تصغير من هذا
 القبيل من غير رد المحذوف لا غدت تاء التأنيث وهي في حكم كلمة اخرى
 فوجب الرد فان اردت المحذوف زالت العوضية فزال حكمها فلذلك تقف
 عليها جاء وتكتبها هاء وتحررت ما قبلها فتقول احية وبنية وطينية انتهى فعمل هذا
 عدم صرفها اذا سمي بها مذكر لعدم تحضها للتأنيث وهو المؤثر في منع الصرف
 كما قال الزحشر في صرف عرفات عنده قوله بل هل مقدرة فيها يقتضيه ان تاءها ليست
 للتأنيث بل بدل من الواو المحذوف والتاء المذكورة في التصغير ليس بالتاء الذي
 في اخذت بل التاء المقدرة فظهر في التصغير وقوله لفظا او تقديره وهي منقوبة بانه
 على انها حالان من العلامة بالتاء ويل باكم المفعول كما فسر الشارح بعد قوله
 ان ملفوظة او مقدرة ان حال كون تلك العلامة ملفوظة او مقدرة او على خلاف
 فكانت المحذوفة - ووجه راجع الى العلامة ان سواء كانت تلك العلامة ملفوظة
 كامرأة او مقدرة يعني انها غير ظاهرة في اللفظ وذلك في الالفاظ التي كانت
 في كلام العرب مؤنثة ولم تظهر فيها علامة التأنيث الا في التصغير في الثلاثة كنار
 مثلا يقال فيه مؤنثة ولم تظهر فيها علامة التأنيث الا في التصغير في الثلاثة كنار
 عقيرة بل يقال فيه عقيرب وهي تمثيلا لمقدرة فافهم قال الاستاذ وقوله
 وعقرب اذ الحرف الرابع في المونث في حكم تاء التأنيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير
 من المونثات السماعية ولو قال ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة او حكما
 كعقرب كما قال الفاضل الجاني لكاء اظهر في الافادة قال ابن الحاجب في الايضاح
 وهو شرح المفصل للعلامة الزحشر صاحب الكشاف حكم على صيغة المانح المحذوف بان

بان التاء مقدرة في الجميع ان في الثلاثة والزائد عليه قال الاستاذ قوله في الجميع
 ان سواء كان التاء ثلثيا او رباعيا او خماسيا وقال الكندي قوله في الجميع ان
 ان في جميع الثلاثة والرباعي المؤنثين وقال عيسى الثوري وانما خص التقدير
 بالتاء لاصالتها لاستمرار الالتيان بهما في كل مصغر ثلاثي قياسا لكنها ان لم يكن
 تقديرها في الثلاثة اوضح من تقديرها في الزائد عليه لان التاء يظهر في تصغير
 الثلاثة بخلاف الزائد فانه لا يظهر في تصغيره بل يقدر التاء فيه قياسا على الثلاثة
 قال الاستاذ قوله لكنها ان التاء في الثلاثة اوضح من الزائد عليه لظهور التاء
 في تصغيره واما في الزائد عليه فلا يظهر في تصغيره واما الزائد على الثلاثة ان
 واما المؤنث السماعي الزائد على الثلاثة فحكموا ان يجوز على الثلاثة لانهم حكموا
 فيه ان في الزائد عليه ايضا ان كما حكموا في الثلاثة بتقدير التاء وان لم يرد التاء
 عند التصغير قياسا على الثلاثة كصغير اذ هو ان الثلاثة الاصل ان اصل الزائد عليه
 قال البعض قوله اذ هو ان وانما قياس على الثلاثة اذ هو ان الثلاثة الاصل بان
 الى الزائد عليه وقد يرجع ان يعود على صيغة المضارع المعلوم وقوله قوله التاء
 ان وقد يرجع التاء بالتصغير فيه ان في الزائد على الثلاثة ايضا ان كما يرجع
 في الثلاثة او كرجوعها في الثلاثة شاذ نحو قد يمتد في تصغير قد لم وورثة في تصغير
 وزاد الى هذا كلام الرضي فظهر من كلام النحاة ان ادخال نحو عقرب من الزائد
 على الثلاثة او قاء كان رباعيا في اللفظ ان في المؤنث اللفظي كما ادخله الفاضل
 الجاني بان جعل اللفظ الحكم من الحقيقي والحكمي قال الشارح في تعليقاته والجب
 من الشارح الاول حيث غفل عن هذا وتبع ذلك الفاضل في هذا وجعله شرحا
 لكلام الفاضل المصريح في كلف للعقل لا يمتد في ان لا يخالف الفرع الاصل بلا داع
 فلا داعي هنا للنقل من الائمة قال بعض هؤلاء هذا الكتاب وقوله في كلف للعقل والنقل
 ليس في محرة اذ قالوا به غير ان هذا الجاني مثل الفاضل الممنون والفاضل وجه الدين
 والفاضل الممنون وغيرهم من الفضلاء الاكابر واعلم ان لافرق بين المؤنث الحكمي
 وبين المؤنث التقديري ان الذي فيه التاء هي المقدرة قد ظهر تلك التاء المقدرة
 في محقرة ملفوظة وليس كذلك الحكمي لان فيه الحرف الزائد على الثلاثة بحرفه التاء
 فلا تظهر في محقرة فان قيل يخرج من التعريف الى ان من تعريف المؤنث نفس التعريف بان

وقال الرضي
 في الزائد على الثلاثة

المؤنثات الصيغة مع انهما من الافراد قوله اذ ليس فيها ر في تلك المؤنثات العلامة
المذكورة وهي كونها لفظا او تعدد ر بل صيغتها ر صيغ تلك المؤنثات موضوع
لها ر للمؤنثات كلها وانما بالكسر او بكسر التاء وياء مثل ضربين ونون
مثل ضربين وتا وتة وهذه وهذه وكلتا وثنتان وتا وكلتا وثنتان بدل من الواو
او الياء على الاختلاف لا للتأنيث اصلها كلوان وثنوان او كليان وثنيان
فيلزم ان اذا خرجت المؤنثات الصيغة من التعريف يلزم كونها ر تلك
المؤنثات مذكورات لعدم الوصل بين المذكر والمؤنث بان يوجب لفظ لم يكن مذكرا
ولامؤنثا قال الاستاذ قوله فيلزم ان اذا خرجت المؤنثات الصيغة من تعريف
المؤنث يلزم كونها ر هذه الامثلة مذكورات قلت في جوابه كونها ثانيا فيها
ر في تلك المؤنثات او في هذه الامثلة قال البعض قوله فيها ر في المؤنثات الصيغة
قوله بالصيغة متعلق بكون ممنوع بل التاء فيها مقدرة عنده ر عند المص
قوله طرد الباب تعليل بكون التاء مقدرة عنده قوله حفظا للقاعدة
ر لقا عدة التأنيث بقرينة المقام تعليل باعتبار اطراف الباب قوله
و شربلا للتبسيط عطف على حفظا للقاعدة اقول قسم المص التأنيث
فيما ساء الحقيق واللفظ وعرف الاول بما يراه ذكر من الحيوان
والثاني بالمتخالف له وهذا المفهوم اعني ما ليس بآرائه ذكر من الحيوان اعني
بما فيه علامة التأنيث لفظا او تقدير اولافعل منه ان مراده جعل
الصيغة داخله في اللفظ بهذا المعنى لا بمعنى الاول الذي هو قسم منه فلا يلزم
كونها مذكورات ولا حاجة الى ارتكاب تقدير التاء وهذا مفهوما عبارة
المص كما اعلم ان بعد ما علمت اجزاء التعريف ان هذا التعريف ر تعريف المؤنث
وهو ما فيه علامة التأنيث لفظا او تقدير لفظي فهو غير مختص بالمفرد بل يتحقق
في المركب يقصد به ر بالتعريف اللفظي قال البعض قوله لفظي ر تعريف لفظي قوله
يقصد به جملة صفة كاشفة للفظي ر يقصد باللفظي تعيين صورة حاصلة ر يتبين
الصورة من بين الصور الحاصلة في الذهن بالافراد ليعلم ان اللفظ موضوع
بازائها لا يحصل صورة غير حاصلة كما في التعريف الحقيقي والتبيين قوله وتبينها موقوف
على قوله تعيين صورة حاصلة ر ويقصد به ايضا تعيين الصورة الحاصلة عما اراد
الى سببها ر تجاوز الصورة الحاصلة لا لاسي ر لا تعريف لاسي اوليس هذا التعريف

تعليق
في جوابه

اوليس هذا التعريف لاسي ر يقصد به صفة كاشفة لاسي ر يقصد بالاسي
يعني بالتعريف الاسمي تحصيل صورة غير حاصلة فلا يرد ر اذا كان هذا التعريف
تعريفا لفظيا فلا يرد ان في هذا التعريف ر في تعريف المؤنث دورا قوله في هذا
التعريف خزان قدم على اسم لكونه ظرفا وقوله دورا اسم ان قوله لتوقف معرفته
تعليق لكون الدور في التعريف ر لتوقف معرفته المؤنث الذي هو المعرف بالفتح
على معرفة التأنيث متعلق بالتوقف وبالعكس ر بلا يبين بالعكس الذي هو
توقف معرفة التأنيث على معرفة ر انما يريد ان لو كان هذا التعريف اسما وفصلنا
واوردنا مثالا فيها شجرة وفيه ارادة التحقيق فليس جمع اليه ولا تنفيل كذا
في الامثلة بل في مثل ما قلنا من قولنا كنا ر وعقرب اليه هنا مذكور فيه بحسب الحال
كذا قال البعض وقال في هذا حيث المنافع قوله كذا في الامثلة ر بحسب الحال والا
في التعريف المذكور في المسألة كذا في هذا الذي صرح لانه المص ولا في الشرح
في المذكور في المسألة المص قوله في الامثلة وان اردت ان التأنيث لزم الدور
ثم قال لا يمكن ان يقال ان التعريف لفظي يراد به التبيين لا التحصيل فلا دور
وقال ان الشرح هنا لانه ر ان معرفة المؤنث بحاله لا يمكن بمجرد التعريف
المذكور في المسألة في الامثلة لا يعرف الا بالسمع فليس مقصوده
التبيين مفهومه عند علم وبيان علامة التأنيث ليعرف بوجه ما يمكن في هذا
المقام واما معرفتها بوجه يتميز عما عدلها فلا بد من ضبط الفاظ مؤنثة
لا سيما كتابه فاحالها الى المبسوطات انتهى ولو قال ر ولو قال المص بدل
قوله ما فيه علامة التأنيث لفظا او تقدير ر ما ارادهم فيه ر في ذلك الاسم التاء
المعقوف عليها ر في ذلك التاء لفظا او تقدير ر فيه اشارة الى ان التقدير
مختص بالتاء قوله او الالف المقصورة معطوف على قوله التاء الموقوف اه ان
او ما فيه الالف المقصورة او الممدودة معطوف على المقصورة ر او الالف
الممدودة قوله لكان لاسي جواب لدور لكان القول المفروض من المص لاسي
من السؤال الدور ر والاحتياج الى الجواب كذا قاله احمد نازلي ولما كان جزء التعريف
الذي هو علامة التأنيث مجهولا بخلاف باقي اجزائه اراد ان يبين معرفة جزء التعريف

تعليق
في جوابه

لثمة وقال صاحب زبدة الانظار قوله والالف المحدودة وهي الالف بالهمزة وقال
 الاتحاد قوله والالف المحدودة والمراد بها الهمزة المنقبة لا ما قبلها والسمية
 بالالف باعتبار الكون وبالحدودة باعتبار السببية فانهم نحو حمراء محتمل لهما
 ان للحمي والغير اذ لو كان موصوف من الحقيقي فهو مثال للمؤنث الحقيقي نحو امرأة حمراء
 ولو كان موصوف من غيره فهو مثال للمؤنث الغير الحقيقي نحو نار حمراء قال امام الايوبي
 قوله محتمل لهما ان محتمل لكونه مثالا للحقيقي وغيره فانه ان وصف بها حيوان مثلا
 امرأة حمراء يكون حقيقيا وان وصف بها غيره مثل حجر حمراء يكون من غيره نعم
 ان حمراء العدد لما كانت مخالفة لهذا الاصل اراد ان يبين عليه فقال وهذا
 قال البعض قوله وهذا الخ جواب عن السؤال المقدس كان السائل قال هذا التعريف
 غير جامع لا افراد المعرف وغير مانع لاغياره فاجاب بقوله وهذا قوله ان يكون
 المؤنث بعلامه التانيث لفظا او تقديرا تفسير للمثاليه بلفظ هذا وفيه رد لمن فسر
 المثاليه بقوله ان يكون المؤنث ملتبسا بالتاء او الالف المقصورة او المحدودة
 قوله كون المؤنث الخ مبتدأ خبره قوله حمراء وهو إشارة الى المتعلق المحذوف
 في قوله في غير ثلثة من حمراء العدد والانه ظرف مستقر لكون المقدر من الافعال العامة
 لان الجري عام للتاء ومثله في السيلاة بالفتح وهو محذور بالفتح لكونه غير منصرف
 للعلمية لنفسه والتانيث مضاف اليه قال البعض قوله بالفتح ان يفتح ثلثة
 بلا تنوين لكونها غير منصرف بالتانيث وبالعلمية لنفسها والزائد ان يفتح غير العدد
 الزائد عليها ان يفتح ثلثة وقوله منتزعا إشارة الى المتعلق المحذوف
 في قوله الى عشرة وهو حال من الزائد ان يفتح كونه منتزعا الى عشرة
 فالامتداد والتناول قطعيان فيكون القاطع الاستفاضة ما وراها لا الحكم
 اليها الذي هو حكم عدم التناول القطعي فان ذكرها ان مذكر كل واحد
 من الثلثة والزائد عليها منتزعا الى عشرة او مذكرها ومذكر الزائد عليها
 منتزعا الى عشرة بالتاء قوله اعتبارا على الملازمة المستفادة من قوله بالتاء
 اذ هو بتقدير فلا يس بالتاء والتانيث الجماعة الكائنة في ثلثة وفي الزائد عليها الى عشرة
 في الاضمار انما كان كذلك ان جاء بالتاء للمذكر في الزائد على الاثنين لان الثلثة
 جماعية فالتاء الجماعة في المذكر لانه السابق على جايوا بالمؤنث مذكرا ارادة الفرق بينهما
 انتهى ان انما كان على خلاف الظاهر في الثلثة لان عدد الثلثة فالزائد عليها جماعة فيصح
 ايراد التاء

في قوله محتمل لهما ان محتمل لكونه مثالا للحقيقي وغيره فانه ان وصف بها حيوان مثلا امرأة حمراء يكون حقيقيا وان وصف بها غيره مثل حجر حمراء يكون من غيره نعم ان حمراء العدد لما كانت مخالفة لهذا الاصل اراد ان يبين عليه فقال وهذا

ايراد التاء وفيها فانشوا بهذا الاعتبار في المذكر لكونه سابقا للاعتبار ثم جاءوا
 بالمؤنث فتركوا التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث اذ لو ورد التاء فيهما لزم الالتباس
 في صورة حذف الحمية اذ لا علامة فيها ولو اوردت اذ ان لزم اجتماع علامتي التانيث
 في كلمة واحدة فلزم التاء في المذكر وعدمه في المؤنث الى اخره كذا في السيلكة
 ومؤنثها ان مؤنث كل واحد من الثلثة والزائد عليها الى عشرة او مؤنثها
 ومؤنث الزائد عليها الى عشرة يحذفها ان التاء تحذف وتبين لرجوع الضمير
 ان يحذف التاء مع وجود تانيث الجماعة فيه في مؤنثها وانما حذف التاء
 في مؤنثها للفرق بين التحصيل للفرق قال البعض قوله للفرق تحليل لكون المذكر
 بالتاء والمؤنث يحذفها بينهما من بين المذكر الذي اتى بالتاء وبين المؤنث لان المذكر
 لما كان اصلا اتى بالتاء فيجب ان يفرق بينه وبين ما يتفرع عليه من المؤنث فذلك
 الفرق يحصل بحذفها ولم يفسد معنى وانما لم يفعل الامر بالعكس بان يكون مذكرا
 بغير التاء ومؤنثا بها كما هو القياس قال البعض قوله ولم يعكس بان يكون مؤنثا
 الى عشرة بالتاء ومذكرها بغير التاء قوله لان المذكر علمية فلم يعكس ومتعلق لغيره
 قوله تقدم ما منسوب اليه ان بالشرف كقوله ان يكر على عمر رضي الله عنهما والزمان
 ان وتقدمما بالزمان كقوله نعم على ابراهيم عليها السلام فاعطيت ربي
 اذا كانا للمذكر تقدمما بالشرف والزمان فاعطيت التاء له ان للمذكر اولاه
 فلو اعطيت ربي التاء له ان للمؤنث ثانيا ربي بعد اعطائها للمذكر يلزم الالتباس
 بين المذكر والمؤنث لانه لما كان الاول بالتاء علم ان التركيب تركيب المذكر
 فثلثة رجال مثلا المذكر لان العدد يتبع مفرد المعدود وهذا رجال ومفردوها
 رجل وهو مذكور في امام الايوبي قوله فثلثة رجال وهذا مثال للمذكر فان العدد وتابع
 في التذكير والتانيث لانه يميزها ومفرد ميمزها هو الرجل وهو مذكور وخارج سورة
 وهذا مثال للمؤنث لان المعدود هنا سورة ومفردها امرأة وهي مؤنث قال امام الايوبي
 قوله واربع سورة وهذا مثال للمؤنث فان مفرد ميمزها هو النساء وهو مؤنث ثم شرع
 في بيان حال المركب في هذا الباب فقال واذا ربيت ثلثة والزائد ربي واذا ربيت العدد
 الزائد عليها حال كونه منتزعا الى ستة بل ستة قال صاحب المنافع قوله والزائد عليها
 منتزعا يشير الى جواب سؤال من وجهين احدهما ان الى لا تنطبق الا بالمرممة ولم يوجد
 هنا وثانيها انه يلزم ان تكون ستة خارجة عن هذا الحكم لعدم شمول ما قبلها وهو ثلثة

في قوله محتمل لهما ان محتمل لكونه مثالا للحقيقي وغيره فانه ان وصف بها حيوان مثلا امرأة حمراء يكون حقيقيا وان وصف بها غيره مثل حجر حمراء يكون من غيره نعم ان حمراء العدد لما كانت مخالفة لهذا الاصل اراد ان يبين عليه فقال وهذا

على سبعة مع انها كثلثة في هذا الحكم المذكور في المتن وحاصل الجواب ان الى متعلق
بمختارها المقدر حالاً من فاعل المعطوف المقدر وهو الزائد المحتمل على ستة فيدخل
في حكم ثلثة والى الاستقاط ما وراو الجور وقوله مع عشرة ظرف لركبت
ركبت ثلثة والزائد عليها من اربعة مختاراً الى ستة مع عشرة اثبت على صيغة
الماضى المجهول من باب الافعال وقوله التاء نائب فاعله والجملة جواب اذا
جعلت التاء ثابتة في الجزء الاول وفي تقدير الجزء اشارة الى ان الاول متعلق
والموصوف مخذوف فقط من لافى الثاني من لافى الجزء الثاني في المذكور متعلق
بابث قوله ابقاء مفعول له تحصيلي لقوله اثبت التاء من لقصد الابقاء له
من الجزء الاول على حاله من الجزء الاول قبل التركيب مع العشرة مع ان التاء
لما جعلت علامة للتذكير حال الافراد جعلت علامة له حال التركيب ايضا للتأني
في التأنيف بين الحالىين وحال الجزء الاول كونه مذكراً بالتاء قال البعض
وحال الجزء الاول هو التذكير قوله كراهة منصوب بمنزعه الخافض وعلة حذف
من كراهة اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد بل يكونان في التانيث
اجتماع علامتي التانيث وهما التاء في آخرهما قوله من جنس واحد ببيان العلامة
فيما متعلق للاجتماع من في التركيب الذي هو في ذلك التركيب كالجملة الواحدة يعني
ان تركيب ثلثة عشر مثلاً واحد كائناً كائناً كان واحداً كانا كالجملة
الواحدة وحدة اعتبارية بخلاف احدى عشرة من خلاف تركيب احدى عشرة قوله
لكنها من علامتي التانيث في احدى مع العشرة تعليل للحكم المستفاد من قوله بخلاف
من جنسين بل في الجزء الاول احدى عشرة مؤنثة بالالف والثاني بالتاء فلا يكونان من جنس واحد
قال البعض قوله من جنسين في الاول الف المفعولة وفي الثاني التاء ولما اورد قوله
من جنسين بان يقول ان كونه علامتي التانيث في احدى عشرة من جنسين مسلم
لكن كونها في ثلثة عشرة واثنى عشرة غير مسلم لانها من جنس واحد لكون كل منهما
تاء فكيف يجوز ان فاجاب عنه بقوله وانما جاز ثلثة عشرة واثنى عشرة مع كونها
من علامتي التانيث فيهما من جنس واحد قوله لان التاء علة لجاز ومتعلق به في الجزئين
الاوليين وهما ثلثة واثنى عشرة من ثلثة عشرة واثنى عشرة لما كثرتم من
تلك التاء الوسط وتاء التانيث انما يكون في الآخر ولو في الاصل كضاربين وضاربين
قوله لعدم مفرديهما من الاوليين متعلق للزمت وعلة له قال البعض قوله لعدم مفرديهما
من الجزئين الاوليين منها متعلق للزمت وعلة للزوم التاء الوسط وقال الاخر قوله
لعدم مفرديهما من ثلثة عشرة واثنى عشرة في اثنى عشرة علة للزوم التاء بالوسط

وتماثلت في سبعة في هذا الحكم المذكور في المتن وحاصل الجواب ان الى متعلق
بمختارها المقدر حالاً من فاعل المعطوف المقدر وهو الزائد المحتمل على ستة فيدخل
في حكم ثلثة والى الاستقاط ما وراو الجور وقوله مع عشرة ظرف لركبت
ركبت ثلثة والزائد عليها من اربعة مختاراً الى ستة مع عشرة اثبت على صيغة
الماضى المجهول من باب الافعال وقوله التاء نائب فاعله والجملة جواب اذا
جعلت التاء ثابتة في الجزء الاول وفي تقدير الجزء اشارة الى ان الاول متعلق
والموصوف مخذوف فقط من لافى الثاني من لافى الجزء الثاني في المذكور متعلق
بابث قوله ابقاء مفعول له تحصيلي لقوله اثبت التاء من لقصد الابقاء له
من الجزء الاول على حاله من الجزء الاول قبل التركيب مع العشرة مع ان التاء
لما جعلت علامة للتذكير حال الافراد جعلت علامة له حال التركيب ايضا للتأني
في التأنيف بين الحالىين وحال الجزء الاول كونه مذكراً بالتاء قال البعض
وحال الجزء الاول هو التذكير قوله كراهة منصوب بمنزعه الخافض وعلة حذف
من كراهة اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد بل يكونان في التانيث
اجتماع علامتي التانيث وهما التاء في آخرهما قوله من جنس واحد ببيان العلامة
فيما متعلق للاجتماع من في التركيب الذي هو في ذلك التركيب كالجملة الواحدة يعني
ان تركيب ثلثة عشر مثلاً واحد كائناً كائناً كان واحداً كانا كالجملة
الواحدة وحدة اعتبارية بخلاف احدى عشرة من خلاف تركيب احدى عشرة قوله
لكنها من علامتي التانيث في احدى مع العشرة تعليل للحكم المستفاد من قوله بخلاف
من جنسين بل في الجزء الاول احدى عشرة مؤنثة بالالف والثاني بالتاء فلا يكونان من جنس واحد
قال البعض قوله من جنسين في الاول الف المفعولة وفي الثاني التاء ولما اورد قوله
من جنسين بان يقول ان كونه علامتي التانيث في احدى عشرة من جنسين مسلم
لكن كونها في ثلثة عشرة واثنى عشرة غير مسلم لانها من جنس واحد لكون كل منهما
تاء فكيف يجوز ان فاجاب عنه بقوله وانما جاز ثلثة عشرة واثنى عشرة مع كونها
من علامتي التانيث فيهما من جنس واحد قوله لان التاء علة لجاز ومتعلق به في الجزئين
الاوليين وهما ثلثة واثنى عشرة من ثلثة عشرة واثنى عشرة لما كثرتم من
تلك التاء الوسط وتاء التانيث انما يكون في الآخر ولو في الاصل كضاربين وضاربين
قوله لعدم مفرديهما من الاوليين متعلق للزمت وعلة له قال البعض قوله لعدم مفرديهما
من الجزئين الاوليين منها متعلق للزمت وعلة للزوم التاء الوسط وقال الاخر قوله
لعدم مفرديهما من ثلثة عشرة واثنى عشرة في اثنى عشرة علة للزوم التاء بالوسط

فعلنا على الفعل المفعول فافهم على التفسير على حذف من النظرية ان حذف الثاني
من الجزئين الاخيرين فيها محمول على حذف الثاني ومن الجزئين الثاني في ذلك عشر مثلاً
وهو نظري في كون كل منها من نوع واحد ويجوز ان يبقى العبارة على حالها
قال البعض قوله على النظر وهو ثلثة عشر واما ثلثها وقال صاحب المتافع
قوله على النظر من المذكور من نحو تركيب ثلثة عشر قوله وتبعوا على حمله
عن النقيض من عن الحذف من النقيض يعني ان حذف الثاني من الجزئين
الاخيرين فيها مبعود عن عدم حذفها من الجزء الثاني في احدى عشرة وثلث
عشرة مثلاً وهي نقيضها بكونها مؤنثين وان كان كل واحد منهما من نوع
واحد ويجوز ان يبقى العبارة على حالها قال البعض قوله على النقيض
وهو المؤنث وقال صاحب المتافع قوله على النقيض من المؤنث من نحو تركيب
ثلث عشرة نحو ثلثة عشر رجلاً الى تسعة عشر رجلاً في الثاني قوله ان ثبت الثاني
في الجزء الثاني اشارة الى ان قوله معطوف على قوله في الاول فقط في الاول
في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة الى تسعة عشرة امرأة قوله حقيقة مفعول له يحصل
للفعل المقدر به انظر الى النقط في الثاني قوله في الثاني فقط في المؤنث حقيقة
لتتام الخلف بينهما ان يبين المذكور والمؤنث وقيل القائل المولى الفاضل الثاني
اعني به عبد الرحمة الجاني عدم الاثبات من عدم اثبات الثاني في الاول من في الجزء الاول
من المؤنث ابقاء مفعول له لعدم الاثبات من لعقد الاثبات في الاول بجملة من الاول
الذي قبل التركيب وحال الاول قبل التركيب كون مؤنث جز في الثاني والاثبات من
اثبات الثاني في الثاني من في الجزء الثاني من المؤنث لا ينفع في الثاني وهو في الثاني
اللبس بين المذكور والمؤنث لانه لما كان الاول بحذف الثاني علم ان التركيب تركيب المؤنث
والتأنيث من المؤنث يريد ان المصدر يجمع هم المفعول قال الاستاذ قوله المؤنث
اشارة الى تصحيح الحمل لان التأنيث اذا كان بمعنى لا يصح الحمل وقال الاخر
قوله من المؤنث اشارة الى تصحيح الحمل بتأويل المبتدأ بجعله بمعنى المؤنث الحقيقي
قوله او تأنيث معطوف على المؤنث واشارة الى ان التأنيث بمعنى بتقدير المضاف
في جانب الخبر قال البعض قوله او تأنيث مضاف الى ما وما عبارة عن اسم بارز
من بارز مسماه من ذلك الاعم على حذف المضاف والمراد من المسمى المذكور
قال صاحب زبدة الانظار وازاء مصدر ثان لباب المفاعلة والتضريح راجع الى ما
بتقدير المضاف من بارز مسماه وقال سباهية في حاشية قوله والتأنيث المصدر
بمعنى هم المفعول والى هذا اشار بتفسيره بقوله من المؤنث يعني المؤنث الحقيقي
الذي هو الخلق والجنس والمصدر على معناه اكد في المضاف محذوف من التأنيث

من ان التأنيث الحقيقي تأنيث ما بارز ان قال البعض قوله بارز مسماه من مسمى المؤنث
الحقيقي يريد بهذا التفسير ان المضاف محذوف بين ازاء وصيغة متصل به وقال
امام الايوب قوله وان تأنيث الحقيقي ما من هو المؤنث الذي بارز ان من حاصل بارز مسماه
وبعقابه ذكر بضم الذاو والكاف وبتنوين الراء وهو ما ليس بمؤنث من مؤنث
وفي الاخر من الذكر بفتحين ضد اللنت قال الاستاذ قوله ذكر وهو ما يوصف بالذكورة
فيه خل فيه الخلقة اذ يقال خل ذكر لما لا يثمر ونخله انثى لما يثمر وتخرج منه بقوله
من الحيوان من جنس الحيوان من من ذوس الارواح مطلقا لانه الانسان
خاصة في الرضعة ولوقال الحقيقي ذات الفرج لكاه اولي اذ يجوز ان يكون
حيوان انثى لا ذكر لها من حيث التجديد العقلي انتهى لكن مادة النقص
غير محقق بخلاف نحو الخلقة وهي المخرقة قال البعض قوله بخلاف الخلقة التي تسمى
بالفعل قوله فانها من الخلقة تعليل لهذه المخالفة وان كان وان هذه للوصفية بارزاً
من الخلقة ذكر من ذكر قوله اعني تفسير لقوله ذكر من اقصد بالذكر المجرد من
الخل الذي جرد عن الثاني الا ان يكون انثى من ذلك الذكر او المجرد عن الثاني
ليس من الحيوان من ليس من جنس الحيوان فلا يفيد من اذالم يكن الذكر الذي
بارزاً من الحيوان فلا يفيد من الخلقة من الحقيقي من من المؤنث الحقيقي قال البعض
قوله ان من من الخلقة ليس من الحيوان فلا يفيد من اذالم يكن من الخلقة من الحيوان
فلا يفيد من الخلقة من الحقيقي من من المؤنث الحقيقي وقال امام الايوب وانما يفيد بقوله
من الحيوان ليخرج من تعريف التأنيث الحقيقي نحو الخلقة فانه يطلق على مؤنث النخل
ويصدق عليها ان بارزاً من ذكر لكنها لما لم يكن من الحيوان بل من الاشجار لا يطلق
عليها الحقيقي بل على لفظه نحو امرأة مثال للمؤنث الحقيقي من العقلاء قال امام الايوب
هذا مثال لما وقع بارزاً من ذكر من الآدميين بارزاً من الامراة يجمع في مقابلتها رجل
ونحو ناقة مثال للمؤنث الحقيقي من غير العقلاء قال امام الايوب قوله وناقـ وهذا
مثال لما وقع بارزاً من ذكر من سائر الحيوان بارزاً من الناقة حمل بفتح الهم الميم
قوله والتأنيث اللفظي الغير الحقيقي لتعيين المعطوف عليه قوله ملتبس بخلاف اشارة
الى كون قوله بخلاف خبراً للمبتدأ والى كونه ظرفاً مستقراً قال الاستاذ ثم شرع في تعريف
فقال والتأنيث اللفظي ملتبس بخلافه انما قد التأنيث اشارة الى ان قوله اللفظي
معطوف على قوله الحقيقي وانما قد ملتبس اشارة الى ان الباء في قوله بخلاف اللفظي
والى ان الفرق مستقر قوله من الحقيقي من المؤنث الحقيقي تخير لرجع الضمير بخلاف

يعني حال تعريف التانيث اللفظي معوانه ما ارسم مؤنث ليس بازائه او بازائه
 ذكر من الحيوان بل كانه تانيثا ار ذلك الاكم المؤنث في لفظه ار ذلك الاكم المؤنث
 فقط ار لا في معناه قال البعض قوله يعني ما ار المؤنث الذي ليس بازائه
 ار ذلك المؤنث ذكر من الحيوان بل كانه تانيثا ار ذلك المؤنث في لفظه ار ذلك المؤنث
 فقط ار لا في معناه بوجود العلامة ار بوجود علامة التانيث فيه ار في ذلك الاكم
 المؤنث ار في ذلك المؤنث لفظا كانه في عرفة او تقدير كانه في شمس وكذا ار
 لاجل تانيث في اللفظ او لكون تانيث في اللفظ او لوجود العلامة في لفظه سمي
 ار ذلك الاكم المؤنث او ذلك المؤنث لفظيا ار مؤنثا لفظيا كونه عرفة مثال
 ار هذا مثال كما ار للمؤنث اللفظي كانت العلامة في لفظه ار ذلك المؤنث
 لفظا ار من جهة اللفظ وكذا شمس مثال ار هذا مثال للمؤنث اللفظي الذي
 كانت ار علامة التانيث في لفظه ار ذلك المؤنث تقدير ار من جهة التقدير
 والقرض ثم اراد الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المص من قوله والجمع ما الخ فقال
 ولما سبق الخ قال البعض قوله ولما سبق الخ ببيان وتوطئة للتانيث اتيان المص
 بحث الجمع والتثنية ذكر الجمع والمثنى والمفرد ولما توقف معرفة احكام الفاعل
 بالنسبة الى الفاعل قوله على معرفتها ار هذه الثلاثة متعلق للتوقف قوله ومعرفتها
 ار الجمع والمثنى متعلق بقوله يعرف المفرد اجمالا لانه ما عداها قوله وبما للغة
 معطوف على قوله بمعرفتها ار وبما للغة يعرف تفصيلا وقوله اراد جواب لما اراد المص
 بيانها ار ببيان الجمع والمثنى وتربط بيانه قوله ولكن الخ توطئة لتعديم جمع المكسر
 وما يقابل على التثنية ار ولكن لما كان المكسر ار الجمع المكسر من اقسام المؤنث
 ار الجمع المؤنث قد تم جواب لما الثاني ار قدم المص المكسر وايضا قد تم ما يقابل ار
 ما يقابل المكسر من السالم قال البعض قوله وما يقابل ار المكسر معطوف على ضمير منصوب
 في قوله قدم وما عبارة عن الجمع السالم مذكرا او مؤنثا قوله فقال عطف على قدم
 من قبيل عطف المصوب على السبب لا جواب لشيء مخذون وان اشبهت و الجمع المكسر
 مطلقا ار سواء كان مذكرا او مؤنثا جامدا او مشتقا او سواء كان مفردا مذكرا او مؤنثا
 او سواء كان عاقلا او غيره بزيادة حرف او غيره مذكرا او غيره يعني حال تعريف جمع المكسر مطلقا
 معوانه ما ارسم ار جمع اشار به الى ان لفظا ما موصوف وعبارة عن الجمع تغير وهو فعل ما في معلوم
 من باب التفعل للجمعية ار لحصول الجمعية او لاجل الجمعية فيه يلتزم الدور الا ان يقال التوقف

التوقف على التعريف باعتبار الوصف الذي هو المكسر لابعبار الموصوف الذي
 بعد الجمع فلا دورج كذا قاله احمدنا في فخرج ار اذا كان التغير للجمعية او لاجلها
 قيد للجمعية ملحوظا في التعريف او اذا قيدنا التغير بقولنا للجمعية فخرج عن تعريف المكسر
 نحو مصطفون بالواو الساكنة المفتوحة ما قبلها من الجمع السالم التي يكون
 اخر مفردا بالالف المقصورة او بالياء المكسرة نحو قاضون قوله لان تغيره ار
 لان تغير المفرد فيه يلزم حكم قاعدة التعريف بعد الجمعية ار بعد حصول الجمعية للتفعل
 لان اصله مصطفون في البعض قوله لان تغيره ار مصطفون متعلق فخرج وعلة له هذه الجمعية
 لكونه للتغير قوله للتفعل خبران ار للتفعل او للفرق او نحوه صيغة مفردة ار ذلك الجمع
 ولو كان ذلك التغير ولو هذه الموصولة تقدير ار تقديره بالتحقيق ار مفردا
 كقولك ما كان الجمع والواحد مثنى بالصورة او ما كان الجمع والواحد مثنى لفظا
 هذا مثال لجمع لم تغير تقديره فان ضمة ار ضمة فلك يعني ضمة الفاء في ذلك حال كونه
 مفردا كانه قوله في الفلك المشحون فانه مفرد لا اتصال بالمفرد الذي هو
 المشحون كضمة فقل بضم القاف وسكون الفاء وهو وزن المفرد ار كضمة فقل
 في الاصل والوزن قوله وجمعا معطوف على قوله مفردا ار وان ضمة حال كونهم
 جمعا كانه قوله في اذ كنتم في الفلك وجري بهم فان جري جمع مؤنث وضمير الجمع
 راجع الى الفلك فيكون جمعا كضمة اسد بضم الهزة وسكون السين جمع اسد
 بضم الهزة ار كضمة اسد في الفرعية والعروض والحاصل ان وزن فعل بضم الفاء
 وسكون العين من الاوزان المستكة بين المفرد والجمع قال صاحب المجلد من ان اوزانها
 المجموع فعل بضم الفاء وسكون العين نحو سف بضم السين وسكون الفاء فانه
 جمع سفف بضم السين وسكون القاف وفلك بضم الفاء وسكون اللام وهذا
 اللفظ يستوي فيه الواحد والجمع ولم يأت على هذا الوزن من الثلاثة يعني الجمع
 غير هذين اللفظين انتهى كلامه والقاضي البيضاوي لم يذكر هذا القيد وهو
 قوله ولو كان ذلك التغير تقديره او قال صاحب المنافع قوله هذا القيد ان
 في اللفظ وامانة المعنى فتقيم ايضا ار كما لم يذكر المص بهذا القيد في هذه الرسالة
 او كما لم يذكر المص هنا في اللب ار في له متعلق للم يذكر وهو متين الامتياز قوله
 اكتفاء مفعول له لاجل لقوله لم يذكر او مفعول له لقوله لم يذكر بجا ار بالقيد الذي ذكره
 ار ذكر القاضي البيضاوي ذلك القيد قال البعض قوله بما ار بقيد تقديره ذكره البيضاوي

في قوله
 التغير
 لجمعية
 او لاجلها

في قوله
 التغير
 لجمعية
 او لاجلها

في تعريف مطلق الجمع حيث قال المجموع ما دل على افراد بحروف مفردة ولو اعتبر
بتغير ما ولو تقديرا كما ذكره ار ذلك القيد قوله المص رج فاعل ذكر في شرحه
ار في شرح اللب او في شرحه على اللب حيث قال بعد قول البيضاوي في لهما
وهو مكرر لو غير بناء واحده ولو تقديرا تركه اكتفاء كذا قال احمد نازلي
قال صاحب المضاف قوله كما ذكره في شرحه حيث قال في شرح تعريف جمع المكر
ولو تقديرا تركه اكتفاء وقال البعض قوله في شرحه ار اللب ار في شرحه
المسمى بالامتنان ولم يبق ار والحال انه لم يبق في هذه الرسالة ار رسالة
الافهار قال البعض قوله في هذه الرسالة المسماة بالافهار وفي تفسير الخارج
بقوله في هذه الرسالة اشارة الى وجه ترك تعريف مطلق الجمع وهو ان هذه
الرسالة مطاوع فيها الاختصار على قدر الضرورة كما اثبت اليه المص في اول الكتاب
ولذلك تركه واحاله الى المطولات حتى يكتب ار بها ذكره في تعريف مطلق الجمع
او بما في تعريفه لا يكتب ار فينبغي ار اذا شئنا ما قلنا فينبغي للمص ان لا يهل
ار ان لا يترك هذا القيد ار قيد ولو تقديرا او قيد تقديرا في كتابه ار المص هذا
ار الاظهار اقول اهل هذا في كتابه هذا لعدم تحمل كتابه هذا قال البعض
ويمكن ان يجاب عنه بانه اذا ترك المص رج هذا قوله ولو تقديرا لندور ما كان
تغيره تقديرا او اعتمادا لشهرته فاحاله الى الشرح اذ الكتاب للمبتدئين
وقال صاحب المضاف قوله فينبغي ان لا يهل في تعريف جمع المكر هذا القيد ار
قيد ولو تقديرا في كتابه ار المص هذا ار الاظهار ولم يقل فالصواب ان لا يهل
هذا القيد في كتابه هذا اشارة الى وجه صحة تعريف جمع المكر به وفي هذا القيد
وهو اما ان العموم مستفاد من اطلاق التغير واما ان الكنى بما ذكر فيهما احاله
الى المطولات من تعريف مطلق الجمع قوله والمراد بالتغير الى وهذا التقرير
لتصحيح طرد التعريف كذا قال احمد نازلي وفي بعض النسخ وهو التحرير
يصح طرد التعريف اقول وهو نقص لتعريف المص باستدراك الصيغة
مع والاصواب ان يقول واجمع المكر ما تغير مفردة للجمعية لان المراد بالتغير هنا
ما ار التغير الذي هو ار ذلك التغير المتعارف ار المصطلح عندهم ار عند الحاجة
وهو تغير الصيغة للجمعية اقول تصح بما علم ضمنا او من قبيل التاكيد فانهم خرج ار
اذا كان المراد هكذا فخرج عن تعريف المكر به ار بقوله تغير صيغة مفردة جمع السلام
بجلا قسيمه ار جمع السلام وهو جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم قوله فان

قوله فان تغير الآخر ار آخر المفردة علة لخروج جمع السلام وهو متعلق بخروج ار
لان تغير الآخر قال البعض قوله فان تغير الآخر الفاء تعليلية فهو علة لخروج
جمع السلام لا يبعد عندهم ار عند الحاجة من تغير الصيغة ار صيغة فلا مدخل
لمركه الآخر وهو يكون في الصيغة فلا يعتبر تغيره تغير الصيغة وان كان وان
هذه للصيغة ار وان كان تغير الآخر تغيرا بحسب اللغة وهو التحويل قوله
وهو المراد بالمفردة الى وهذا التحرير لتصح عكسه اذ المتبادر منه الحقيقي كذا قال
احمد نازلي وفي بعض النسخ وهو التحرير ليصح عكسه اذ المتبادر منه الحقيقي
ار مراد المص بالمفردة هنا ما ار المفرد الذي هو ار ذلك المفرد اعلم من الحقيقي
خود جال فان مفردة رجل فقد تغير بجعل الراد مكسورة وبادخال الف بين الجيم واللام
قوله والا اعتبار من معطوف على الحقيقي ار واعلم من الاعتبار ان كاسا ورجع سورة
جمع سوار بكسر السين وهو معروف وانا عليم وهو جمع انعام وهو جمع نعم يفتح
النون والعين وهو الحال الرامية وكعبا يد جمع عباد وهو جمع عبد يفتح
ار للمفظة عباد يد عبد و وذكر في القاموس والعباد يد بلا واحد من لفظها
م ار اراد الشرح ان يذكر مقدمة لما قاله المص من قوله وجمع المذكر السالم ما الى
او اراد ان يذكرها لترد تعريف السالم وارادة تعريف قسيمه بقوله وجمع المذكر
ال لم فقال ولما ظهر من تعريف المكر ار من تعريف الجمع المكر ان السالم ار ان الجمع
السالم ما ار جمع لم يتغير صيغة مفردة ار ذلك الجمع للجمعية ار لخصه الجمعية
لان الاعداد تعرف بمكائنها ترد جواب لما ار ترك المص تعريفه ار السالم واراد
عطف على ترد ار اراد المص تعريف قسيمه ار السالم وهو جمع المذكر السالم
و جمع المؤنث السالم قوله فقال عطف على القريب او البعيد من قبيل عطف المسبب
على السبب ار فقال المص وجمع المذكر السالم قد ار قد المص الجمع المذكر السالم
على جمع المؤنث السالم لما مر من ان للمذكر تقة ما شرفا وزمانا على المؤنث كقوله ادم
عم على حواء رضي الله عنهما اذا عرفت هذا فنقول المتقدم يقال عند الاول على خمسة
معان احدها التقدمة بالزمان وهو ظاهر لكل احد كقوله الاب على الابن بمعنى
ان للاب وجودا في زمان وللابن وجودا في زمان اخر وزمان الاب مقدم على زمان الابن
فيقال للاب انه مقدم على الابن بالزمان وثانيها التقدمة بالذات وهو المتقدم بالعلية
كقوله الشمس على الصنوء وحركة الاصبع على حركة الحاتم فاننا نعلم انه لو لا حركة الاصبع

وايمن جمع يمين فالايامين جمع في المرتبة الثالثة فلا يصدق على أقل من سبعة وعشرين
وقوله واو مضموم بالرفع فاعل الحق قدم مفعوله لكون ذيل الفاعل طويلا ما قبلها
في حالة الرفع قوله لكيما شدة علة وتوجيه لكون فاعل الواو مضموما بين
انما ضمت ما قبل الواو في الجمع ليكون الواو بجانبه للضمه انما من جنس الضمة
لان الواو حصل من ضمتين فيقتضى ان يكون ضمة ما قبلها بالضرورة سواء كانت
الفقه لفظا نحو مسلمون او تقديرية يعني سواء كانت الضمة تقديرية كمصطفون بالواو
الساكنة المفتوحة ما قبلها اصله مصطفون بفتح الفاء وضم الياء قبلت
الياء الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذف الالف لا لتقاء الساكنين
قال الاستاذ اصله مصطفون حذف ضمة الياء لاستئصال الضمة عليها
ثم حذف ضمة الياء لا لتقاء الساكنين من الياء والواو وقال بعض الافاضل
قوله لفظا من سواء كانت تلك المجازة ملفوظة نحو مسلمون او تقديرية يعني
سواء كانت تلك المجازة مقدرة كمصطفون مفعولا او ياء مكسورة ما قبلها
في حالتي النصب والجر ومكسورة ضمة للياء ايضا وكل من الضفتين صفة
جرت على غير من على له وكل او قلنا لتقييم الحدود وهو جمع المذكورين انما على قسمين
قوله لكيما شدة علة وتوجيه لكون ما قبل الياء مكسوراً يعني انما كسرت ما قبل الياء
في الجمع ليكون الياء بجانبه للكسرة انما من جنس الكسرة لان الياء حصل
من كسرتين فيقتضى ان يكون كسرة ما قبلها بالضرورة ايضا ان كالمواو يعني
كما ان الواو بجانبه للضمه لفظا من سواء كانت الكسرة ملفوظة كسليمين
او تقديرية يعني سواء كانت تلك الكسرة مقدرة كمصطفين بالياء الساكنة
المفتوحة ما قبلها اصله مصطفين قبلت الياء ايضا الفاء لتحركها وانفتاح
ما قبلها وحذف الالف لا لتقاء الساكنين قال الاستاذ اصله مصطفين
حذف كسرة الياء الاولى لاستئصال الكسرة عليها ثم حذف ضمة الياء لا لتقاء الساكنين
من اليائين وقال بعض الافاضل قوله لفظا من سواء كانت تلك المجازة ملفوظة كسليمين
او تقديرية يعني سواء كانت تلك المجازة مقدرة كمصطفين ونون او وحق نون
محمودا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة وقوله للتقادل والتعادل
حذف الفتح ثقل الواو والضمه علة وتوجيه لكون النون مفتوحة يعني انما فتحت النون

في قوله لفظا من سواء كانت تلك المجازة ملفوظة

بينه انما فتحت النون في الجمع ليكون حقة الفتح عدلا ثقل الواو المحذورة
ما قبلها بخلاف النون في التنوين فالحق هذه الحروف الثلثة لتعبيد المجموع
ان ليفيد الواو مع المحق او ليفيد الواو مع الواو مضموم ما قبلها
وياو مكسور ما قبلها ونون مفتوحة وحدها ان حال كون تلك الواو
منفردة يعني بدو النون المحق ان مع مدلوله مفردة ان الجمع فتشبه مع مدلول مفردة
غير مقدم لان وسامها قوله ما ان مثل ذلك المدلول وهو قوله جملة منضمة
مثلا مفعول ليفيد يزيه عليه ان يزيه ذلك المثل على ذلك المدلول قوله من جنس
حال ما ان من جنس ذلك المدلول وقوله ثابتة الى المتعلق المحذوف في قوله
في غير الاضافة والى انه ظرف مستقر لكون المقدر من الافعال العامة ان في غير
حال الاضافة فان النون كذا في فيها ان في حال الاضافة قوله لشبهها ان
النون علة لحذف النون فيها بالتنوين في كونها اشارة القيام بين ان حذف النون
في الجمع المذكور السالم في حال الاضافة لشبهها بالتنوين لا ان ليس حذف النون لقيامها
ان النون مقابلة ان التنوين في حال قد سبق تحقيقه ان تحقيق الحذف حيث قال
ان حذف النون في التنوين والجمع السالم في حال الاضافة لشبهها بالتنوين
لا لقيامها مقامه لانه يقتضي عدم وجودها الابدال التركيب بالعامل كتنوين المفرد
وليس كذا بل صيغتها موضوعية قبله كما حقه فيه في حيث المغرب قال البعض
قوله وقد سبق تحقيقه ان الحذف عند قول المحض وشرط المضاف ان يكون مضافا
وحذفها ان النون فيها ان في حال الاضافة لا ينافي كونها ان النون جزء من الدال
ان من اللفظ ان من لفظ الكلمة قوله لانه ان النون جملة لا ينافي قال البعض
قوله لانه ان النون متعلق بلا ينافي وعلته لعدم المناقاة كالترخيم في عدم اختلال
المعنى بعد فتر كما لا يخفى المعنى بحذف الآخر في يا حادث مثلا يقال يا حادث بالترخيم
قال البعض قوله كالترخيم يعني كما ان الترخيم لا ينافي دلالة الترخيم على ما يدل عليه
قبل الترخيم كذا نون الجمع في عدم المناقاة وقال الآخر قوله لانه متعلق بلا ينافي
وعلة له ان حذفها كالترخيم في عدم المناقاة والعجب من الشارح الاول وهو
صاحب كشف الاسرار حيث تبع ان لانه تبع فان حيث للتعليل هنا الفاضل الجاهل
وشرح كلام المحقق في قوله على خلاف مراد من المحقق متعلق بشرح وهو بالشرح
في اكثر المواضع من عادية ان الشارح الاول نحو مسلمون في حالة الرفع ومسلمين

في قوله لفظا من سواء كانت تلك المجازة ملفوظة

او نحو مسلمي في حالة النصب والجرح ثم شرع في مباحث القسم الثاني
 من الجمع الى الم فبان وجع المؤنث الى الم ثم شرع في تعريفه فقال
 ما وقوله الجمع الى ان الموصوف عبارة عن الجمع نحو اخر مفردة او
 مفردة ذلك الجمع قوله حقيقيا او سواء كان مفردة حقيقيا ككلمات في جمع المسئلة
 او اعتباريا كصوابيات في جمع الصواب وهو جمع مناجبة فهو
 باعتبار دلالة على جملة واحدة من التثنية او غيرها مفرد قال صاحب
 المناقب قوله حقيقيا حال من مفرد قال البعض قوله حقيقيا او سواء كان مفردا
 حقيقيا ككلمات وعلى جمع مسلمي وعلى مفرد حقيقيا او اعتباريا كصوابيات
 وعلى جمع صوابيات جمع صوابية مؤنثا او سواء كان مفردة مؤنثا ككلمات
 قال صاحب المناقب قوله مؤنثا حال من مفرد كما ان حقيقيا حال منه فيكونا
 مترادفين انتهى فيكون المثال الحقيقي مثلا للمؤنث فلذا ترد مثال المؤنث والى
 مثال المذكور حيث قال او مذكرا نحو قوله تعالى الحج اسئلكم معلومات جمع معلوم
 به ليل الموصوف وهو اسئلكم جمع مذكرا وهو مذكور في قوله البعض قوله ككلمات
 مثال للمؤنث منها ولذا ترد مثال المؤنث وذكر مثال المذكور حيث قال
 نحو قوله تعالى الحج اسئلكم معلومات جمع معلوم لان صفة ما لا يعقل بالالف
 والتاء وسيجي ان العاقل اذا ائتم الى ضمير الجمع المكسر الغير العاقل يجوز
 ان يكون جمعا مؤنثا كذا في فتح الاسرار والتسمية او تسمية هذا الجمع بالجمع المؤنث
 او تسمية هذا الجمع مؤنثا قال صاحب المناقب قوله والتسمية او تسمية الجمع بالالف
 والتاء بجمع المؤنث مع عدم كون بعضه جمعا للمؤنث بل جمعا للمذكر كما في هذه الآية
 انتهى وعلى قوله تعالى الحج اسئلكم معلومات باعتبار الاصالة والغلبة لكفاية
 وجود وجه التسمية في بعض افراد المسمى كذا قاله صاحب المناقب قال بعض الحكماء
 قوله والتسمية باعتبار الاصالة والغلبة او تسمية مثل هذا الجمع جمع المؤنث
 باعتبار ان تسمية ما مفردة مؤنثا بجمع مذكرا في الاصل وتسمية ما وجد هذه الزوائد
 جمعا مؤنثا ولو كان مفردة مذكرا لاصالة هذه التسمية في مثله ولغلبة هذا الاسم لثله
 وهذا جواب لسؤال ظاهر تقديره الف وتلك حالة النصب والجرح انما لم يأت
 الجرح في لفظة المذكورة في المذكر السالم حيث قال انما لم يأت هذه الحروف لتعيين

وقول الاخر قوله حقيقيا
 او سواء كان مفردا
 حقيقيا ككلمات
 او اعتباريا كصوابيات

لتعيين المجموع او اللواحق وحدها ان مع مدلول مفردة ما يبرز عليه من جهة قيل قائله
 ابن علان من شرح الاظهار لابد من التقييد برائدتان او بلفظ زائدتان
 قال البعض قوله لابد من التقييد او من تقييد المص الالف والتاء برائدتان او
 بلفظ زائدتان قوله ليخرج متعلق بلا ينشئ البد من التقييد به وعلة له او علة
 لعدم الانفكاك منه او علة لعدم الافراق منه او علة لمع الغراق منه معدوم
 وهذه المعاني حاصلة قوله لابد من التقييد به ليخرج من تعريف جمع المؤنث الى الم
 بهذا التقييد مثل ابنيات وقضاة قوله فان التاء تعليل او تفصيل للخروج في الاول
 او في المثال الاول وهو ابنيات اصلية والالف في الثاني او في المثال الثاني
 وهو قضاة منقبة عن الاصلية او عن الحرف الاصلية يعني الياء والواو قال
 البعض قوله منقبة عن الاصلية او عن الحرف الاصلية وهي الياء فيكون ايضا
 اصلية اقول هذا او قوله انما قال هذا يعني قوله القيل لابد من التقييد برائدتان
 او بما قاله القائل من لزوم قيد زائدتان لاجزاء مثل ابنيات وقضاة مبني
 عن العقلة او عن غفلة عن معنى الحق وهو ان معنى الحقوق الطرياق
 مصدر على وزن نزوان بمعنى العارض او العروض على الشيء كما هو الشائع
 في السننهم او النفاة على ما ذكره الفاضل العصم في الشرح او كون الحقوق
 بهذا المعنى شايعة في السننهم بمعنى على ما ذكره الفاضل العصم في الشرح
 قال البعض قوله على ما ذكره وما عبارة عن كون المعنى شايعة في السننهم
 الفاضل العصم او في ذكره ذلك الفاضل في شرح قول ابن الحاجب المعنى
 ما لم يأت نحو مسلميات وما فرغ من مسائل الجمع شرع في بيان مسائل المعنى
 فقال هو التثنية وما كان التثنية مصدرا من شئ يثنى ولو لم يثنى لكان مبتدأ فشره
 يقول ان المعنى لان المصدر مية ذكر لا يخلو في غالب الاستعمال من انه يكون بمعنى الفاعل
 او المفعول قال البعض قوله ان المعنى انما فسر الشارح بالمعنى لان التثنية عبارة
 عن المدلول وما عبارة عن المدال والبال لا يحمل على المدلول ما اس اهم قيد يخرج
 لتلايد خل تشية الفعل الحق في اصل الوصف فلا يخرج نحو جارية مسلمة لكونه ذلك القيد

قوله حقيقيا
 او سواء كان مفردا
 حقيقيا ككلمات
 او اعتباريا كصوابيات

تأمل فتأمل آخر مفردة لا آخر المتن نفسه ولو اعتبرنا راي اول هذه التوصية
ولو كان مفردة باعتبارها راي اول ولو كان ذلك المفرد اعتباريا قال البعض قوله ولو
ان ولو كان المفرد اعتباريا بغير بينة ان كلمة لو التوصية لا تدخل على الامم ثم جالان
تثنية رجال وهو جمع رجل والرجال مفرد اعتباريا لا حقيقة كذا قال البعض
والتأمل يعقل ان المص اخره يترك لفظ المفرد كما قال ابن الحاجب في الكافية
قوله مثل ما مر متعلق بلم يقل وعلة له ان لعلة مثل ما مر في تحشية تعريف جمع المفرد
السالم هو لانه يلزم مع ان لا يصدق الحد الى قال بعض المحققين قوله لمثل ما
ان في جمع المذكر السالم حيث قال لانه يلزم حينئذ ان لا يصدق الحد في وظهرنا
يلزم ان لا يصدق على نفس التثنية لان الزيادة لم تزد فيها بل زيدت في آخر مفرداتها
تأمل قال البعض قوله لمثل ما مر ان لو لم يزد في مثل ما مر من الحد لا يصدق على التثنية
بل على مفردة لان الالف والنون لا يمتثلان آخر مسلم بل آخر مسلم قوله
لكن ينتقض الحد بالحد من مثل ما مر ان لكن ينتقض تعريف التثنية حينئذ
ان حين قال آخر مفردة قال صاحب المناهج قوله حينئذ ان حين اخذ في التعريف
المفرد بالجمع اعني الجمع المذكر السالم قوله اذ يصدق ان الحد علة لينتقض عليه
ان على الجمع انه ان او الجمع الحق آخر مفردة ان الجمع الفاء او ياء مفتوح
ونون مكسورة قوله لان مسلم مثلاً علة ليصدق ومتعلق به كما انه ان مسلم
مفرد مسلم ان مفرد مسلمون قال البعض قوله مفرد مسلمون خبر ان في قوله
في قوله لان مسلم ومسلم اسم وان كان صورة صورة الرفع الا انه مراد لفظه
فانما به محلى فينبغي ان اذا انتقض الحد بالجمع فينبغي للمص ان يقول للرفع
انتقاض التعريف آخر مفردة الذي كان فيه والضمير راجع الى ما المعبر عنه باسم
ان ان يقول والتثنية بالحق آخر مفردة الذي كان فيه كذا ذكره الفاضل
في شرح الكافية ان كذا ذكر الفاضل العصام الانتقاض السابق ولو لم يجعل
مع صيغة المجهول ما ان لفظ ما عبارة عن الجمع في تعريف جمع السالم ان
في تعريف الجمع المذكر السالم لا ينتقض تعريفه ان جمع السالم بالمتن كما لا يخفى
على ذوي الافهام اقول على علمنا اذ يصدق عليه انه حق اهـ الجواب عنه ان

ما قبلها
في قوله
ان الجمع
الفاء او ياء
مفتوح
ونون
مكسورة
قوله لان
مسلم مثلاً
علة ليصدق
ومتعلق به
كما انه ان
مسلم
مفرد مسلم
ان مفرد مسلمون
قال البعض
قوله مفرد
مسلمون خبر
ان في قوله
في قوله لان
مسلم ومسلم
اسم وان كان
صورة صورة
الرفع الا انه
مراد لفظه
فانما به محلى
فينبغي ان اذا
انتقض الحد
بالجمع فينبغي
للمص ان يقول
للرفع
انتقاض التعريف
آخر مفردة
الذي كان فيه
والضمير راجع
الى ما المعبر
عنه باسم
ان ان يقول
والتثنية بالحق
آخر مفردة
الذي كان فيه
كذا ذكره
الفاضل

ان من الانتقاض الذي ذكره الفاضل العصام ان انتقاض المفرد الى الجمع
الراجع الى ما المعبر عنه باسم قوله للانتقاض من طرف مستقر مرفوع بحلاض ان
ان للمفرد الخارج بناء على ما ان الانتقاض الذي هو في ذلك الانتقاض
الاصل في الانتقاد ان في الانتقاد المعنوية فيقول ان اذا كان كذلك الانتقاد
للاختصاص فيقول ويرجع ويؤدى قوله آخر مفردة ان ما ان القول الذي
ذكره ان ذكر الفاضل العصام ذلك القول وهو آخر مفردة الذي كان فيه
قال الانتقاد قوله الى ما ذكره ان الى ما ذكره السائل بقوله فينبغي ان يقول
آخر مفردة الذي كان فيه وقال صاحب المناهج قوله لا ينتقض تعريفه ان
تعريف جمع السالم سواء كان جمع المذكر السالم او جمع المؤنث السالم وكذا
حينئذ ينتقض تعريف جمع المكسر بالجمع المؤنث السالم والتثنية لانه يصدق
على عاملين تثنية او جمعاً وعلى عاملات ما تقيمه صيغة مفردة ولو في علمها
وما ذكره السامح قوله والجواب عنه ان انتقاض حد التثنية بالجمع
وحد الجمع الى لم بالمتن على تقدير عدم كون ما عبارة عن الجمع وكذا الجواب
عن انتقاض تعريف الجمع المكسر على تقدير المذكور قوله فيقول الى ما ذكره
ان ذكر الفاضل العصام ان ان اقول لا تعريف قبل التمام حتى ينتقض ولا صدق
بعد ما يكون قوله مفتوح ما قبلها ونون مكسورة من التعريف فلا يرد حتى يحتاج
الى الجواب قال البعض قوله اذ يصدق عليه انه ان فيه حيث قال ان
لو اراد به ان يصدق التعريف صدق بتمامه فقد عطف عن دليل التعريف
غاية الفظة اذ عدم صدق التعريف بتمامه عن البيان لكل احد وان اراد به
ان يصدق التعريف صدق بعض اجزائه الاول فيصدق بعض الاجزاء على اعتبار
قبل تمام التعريف لا يعترض على التعريف بانه منقوض والى حال ان في عبارة السامح
ما في من هذه الاشارة حيث قال فالحق آخر مفردة الفاء او ياء وقيد بقوله
الى آخره قد اضطرب وتقصت على كلامه هذا من الاعراض على التعريف والجواب
عنه غاية الاضطراب فنظرت كثيراً في الحواشي والمطراف فلم أجده ما يدفع الاضطراب
الا اني قد وجدت حاشية بعض المحققين يقول عيني ما نسخ في حين مطالعته
وما قاله ذلك البعض يرد انه لا احد قبل تمامه حتى ينتقض ولا صدق بعده خروج
بببب مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فلا يرد حتى يحتاج الى الجواب والدفع اول

ما قبلها
في قوله
ان الجمع
الفاء او ياء
مفتوح
ونون
مكسورة
قوله لان
مسلم مثلاً
علة ليصدق
ومتعلق به
كما انه ان
مسلم
مفرد مسلم
ان مفرد مسلمون
قال البعض
قوله مفرد
مسلمون خبر
ان في قوله
في قوله لان
مسلم ومسلم
اسم وان كان
صورة صورة
الرفع الا انه
مراد لفظه
فانما به محلى
فينبغي ان اذا
انتقض الحد
بالجمع فينبغي
للمص ان يقول
للرفع
انتقاض التعريف
آخر مفردة
الذي كان فيه
والضمير راجع
الى ما المعبر
عنه باسم
ان ان يقول
والتثنية بالحق
آخر مفردة
الذي كان فيه
كذا ذكره
الفاضل

من الرفع فاعلم منه عدم انتقاض تعريف الجمع الى الم بالثنى وان لم يجعل ما عبارة
 من الجمع لم يوجب به او مفهوم ما قبلها او ياء مكسورة ما قبلها ونون مفتوحة
 فلا تغفل انتم مثل عقله الثالث قول الف او ياء مفتوحة لتقسيم المجدودين
 ان المثنى فثمان احدى ما قبل آخر مفردة الف وهو ما كان مرفوعا والآخر ما قبل
 آخر مفردة ياء وهو ما كان منصوبا ومجرورا ولما كان الياء مشتركة بينه وبين الجمع
 اراد ان يحترز عن التثنية الجمع بقوله مفتوحا ما قبلها من مفتوح حرف كان قبل الياء
 في حالتي النصب والجر قوله ولا حاجة الى بيان فتح ما قبل الالف جواب لما يقال لم يبين
 فتح ما قبل الالف بان يقول الف او ياء مفتوح ما قبلها بضم التثنية قال البعض قوله
 ولا حاجة الى بيان فتح ما قبل الالف الى جواب عما يقال من ان تخصيص بيان الفتح
 بما قبل الياء دون الالف يترجح بلا مرجح فاجاب عنه بقوله ولا حاجة الى قوله
 لظهور لزومه ان لزوم فتح ما قبل الالف محلة للاجابه قال البعض قوله لظهور لزومه
 متعلق بلا حاجة وعلته ان لظهور لزومه فتح ما قبل الالف كذا في الامكان ان
 في امتحان الاذكياء وانما فتح على صيغة الماضى المجهول ان وانما فتح ما قبل الياء
 في التثنية ولم يكسر مع ان المجازية ان في ثنية الياء للكسرة او مجازية الياء
 مع الكسرة فتجب تلك المجازية ان كسر ما قبلها قوله لئلا يلتبس ان
 التثنية متعلق بفتح وعلته ان عند حذف النون من نون التثنية بالاضافة وهو ليس
 بصواب فانهم لم يكسروا وانما لم يكسروا لان كسر ما قبل الياء في المثنى
 وفتح في الجمع قوله لان التثنية متعلق بلم يكسروا وعلته ان لفتح قوله لكونها
 ان التثنية متعلق باولى الالف وعلته للاولوية اكثر استقلا من الجمع وكونها اكثر
 تداولا في الالف بخلاف الجمع فانه لما كانت له جوع مكسرة كانت معينة له في الاستعمال
 فكان استعمال الالف منه اقل بالنسبة الى التثنية لانه ليس لصيغة التثنية ما يبينها
 من الصيغ فلما كثر المشتقات ناسب ان يتعين لها ما هو اخف من الحركات
 فتعين لها الفتحة فلذا قال اولى بالفتح الاخف وقوله ونون بالرفع معطوف
 على كل واحد من النوعين ان الالف ونون وياء ونون ان لفتح النوعين
 نون عوضا عن الحركات والتثنية وقوله مكسورة بالرفع صفة النون وقوله
 للتبادل ان لتبادل ثقل الكسرة خفة الفتحة والياء علة وتوجيه
 لكون النون مكسورة يعني انما كسرت النون في التثنية ليكون ثقل الكسرة
 عدلا لخفة الالف والياء المفتوحة ما قبلها بخلاف النون في الجمع كما عرفت فيما مر
 قال صاحب كشف الاسرار وهو الشارح الاول قوله ونون مكسورة لئلا يتوالت
 فتحات في صورة الرفع وهي فتح ما قبل الالف في حكم الفتحة فتحة النون انما لفتح هذه الحروف

الثالث من الالف والياء والنون قوله ليفيد المجموع ان ليفيد اللواحق والمحقق
 متعلق باغلق وعلته ان الالف او الالف ان او ليفيد اللواحق الذي هو الالف او الياء
 والنون قال البعض قوله او اللواحق معطوف على قوله المجموع ان او ليفيد اللواحق
 ان الالف والياء والنون واحدة ان حال كونها منفردة من المحقق او
 حال كونها بدو من المحقق ان مع مدلول مفردة ان المجموع فتقوله مع مدلول مفردة
 خبر مقدم لان وقوله مثله ان مثل ذلك المدلول بالنصب انهما وهو مع جملة
 منصوبة محلا معقول به ليفيد في الوحدة والجنس ببيان الوجه التثنية المفهوم قوله
 مثله قال الفاعل المقصود قوله في الوحدة والجنس الذي يفيد اللفظ من المفهوم
 الكل الثالث مل لها حقيقة او ادعاء كما في التثنية نحو عمون لابي بكر وعمر
 وقمرين للشمس والقمر لا دعاء كون احدهما داخل تحت المسمى بعمر او تحت
 مفهوم القمر ويسمى تغليباً وقال الشارح في هاشية الامتحان قوله في الوحدة
 والجنس ان في كون حقيقة احدهما حقيقة الآخر لا فيها امتياز عنه
 من العوارض نحو الزيدان او من الذاتيات كالحيوان فلا حاجة الى ما ذكره
 ابن الحاجب من جنس كما قال المولى الجامي والفاضل الهندى وقوله ثابتة
 اشارة الى المتعلق المحذوف في قوله في غير الاضافة وانما نظر مستقر
 لكون المقدر من الافعال العامة وفيها ان في حاله الاضافة تحذف ان النون
 لما مر من المشابهة قال البعض قوله لما مر من قول الشهاب بالتثنية الى نحو سلمان
 في حالة الرفع و مسلمين في حالة النصب والجر ولما خفي كون كل جمع مؤنثا
 اراد ان يبينه وحال العامل اذ لم يند اليه او الى غيره تنجيبا ليث المؤنث فقال وكل جمع
 سالم او مكسر كذا في فتح الاسرار قال امام الايوب ثم اراد ان يبين على الفرق بين الجمع
 بان بعضها يعتبر مؤنثا بئنا ويل الجماعة وبعضها لا يعتبر فقال وكل جمع سواء كان واحدا
 ان ذلك الجمع مذكرا او مؤنثا وسواء كان المؤنث حقيقيا او لفظيا من العقلاء وغيرها
 قال امام الايوب وانما في تلفظ كل لان المراد بالجمع ما هو تام لما كان واحدا مذكرا
 او مؤنثا وسواء كان المؤنث حقيقيا او لفظيا غير جمع المذكر السالم مؤنث ان داخل
 في تعريف المؤنث ويقصد بقرينة عليه فيجوز ان يكون من افراده قال الاستاذ قوله مؤنث
 ان يجوز ان يعامل معاملة التانيث كذا في فتح الاسرار وقوله لكونه ان لجمع متعلق بالتثنية
 بضم المبتدأ والخبر ان كونه مؤنثا لانه بان يكون فيه علامة التانيث بل لكونه مؤنثا بالجمع بضم

ان فاعلم ان قوله في الوحدة والجنس الذي يفيد اللفظ من المفهوم قوله
 ان فاعلم ان قوله في الوحدة والجنس الذي يفيد اللفظ من المفهوم قوله

جمعا بالواو والنون في الصفات المضافة لفعل من فاعله مفرد مذكر وانما نحو المجاهد
 قبل الفتح افضل من المجاهد من بعد الفتح وبقية المضارع منه فانه يجوز اورد
 كذا في فتح الاسرار قوله لا يذبح الله علة لكونه جمعا بالواو والنون او علة لوجود
 كون الصفة جمعا فذكر الالف الفعل لانه لا يقتضي العلم لا يستلزم جمعته حينئذ
 الى ذلك الضمير البتة من لا يذبح ولا الاعلان ولا الجواز قوله بان الضمير
 ان الواو او بان واو الضمير بيان للافعال المتوالية على ما في الاية ان المسند اليه
 صفة الضمير فيه ان في العامل ضمير الجمع المذكور في كل خبر ان قوله اذا كان العامل
 مشتقا من الفعل فيه لقوله بان يكون جمعا بالواو والنون ان وقت كون العامل
 مشتقا من الفعل والمراد بالمشق الصفات قوله ولا يلزم الى جواب عن سؤال
 مقدرا من قوله وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل وهو
 ظاهر من ولا يلزم الجمع بين الحقيقة التي هي مجموع الضمير او التي هي كون الضمير
 جمعا مذكرا والمجاز الذي هو جمع العامل او الفعل او الذي هو كون العامل
 جمعا مذكرا او الذي هو كون الفعل جمعا مذكرا قال البعض قوله بين الحقيقة
 ناظرا الى قوله بان يكون جمعا بالواو والنون وقوله المجاز ناظرا الى قوله
 بان يتصل به وقال الاخر قوله بين الحقيقة التي هي هذا الضمير والمجاز الذي
 هو الفعل فيمن سميها عن سميها واخر ما شئت قال مفعلة زادة في المجاز
 قد يطلق ويراد به المعنى المجازي دون الحقيقي وقد يطلق ويراد به المعنى المجازي
 في الحقيقي على سهيل البديل واختلف في انه جعل يراد منه المعنى الحقيقي والمجازي
 باطلا فاحد ام لا والثانية يجوز في ان يراد به الحقيقة والمجاز والمعنى
 الثاني لا اختلاف فيه وهو واقع في المحاورات كلفظ المقول الواقع في تعريف القضية
 بانه قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه بناء على قول من قال ان القول
 حقيقة في الملفوظ ومجاز في المعقول حين اريد من القضية الملفوظ ويراد من القول
 ايضا الملفوظ وان اريد المعقول فكذا من القول قوله لان الاول من جمعا العامل
 او جمع الفعل او كون العامل جمعا مذكرا بان يتصل الى علة لليلزم قال البعض
 قوله لان الاول وهو كون العامل جمعا مذكرا بان يتصل الى حقيقة غير حقيقة
 يقال العامل جمع ولا يقال ضمير العامل جمع او يقال الفعل جمع ولا يقال ضمير الفعل
 جمع نحو السهمون جاوا امثال لما لمند الى ضميرة فعلا ما ضيا او السهمون يجيئون
 مثال للمضارع او السهمون جاؤن مثال لما لمند الى ضميرة حال كون العامل
 اسم فاعل واما جمع المذكر المكسر العاقل اذا لمند على حقيقة المجهول

في قوله بان يكون جمعا بالواو والنون
 في قوله المجاز ناظرا الى قوله بان يتصل به
 في قوله الحقيقة التي هي هذا الضمير

على حقيقة المجهول انما هو العامل الى ضميره ان الى ضمير راجع الى جمع المذكر المكسر
 العاقل فيجب ان يكون عاملا في ذلك الجمع مفردا مؤنثا لكونه مؤنثا
 بتأويل الجماعة وانما يجب كون عامله مفردا مؤنثا اذ انما
 بتأويل الضمير المسند اليه الرابع الى الجمع من جملة المكسر العاقل
 قوله بتأويل الجماعة متعلق بالراجع وقوله في ذلك الجمع متعلق بالتأويل
 فطابق الضمير اليه في التأويل وقال امام الايوب قوله يجب ان يكون عاملا مفردا
 مؤنثا لان عامله حينئذ يسند الى ضمير محبة الضمير الذي تحته انما هو لفظي
 لكونه راجعا اليه باعتبار الجماعة والجماعة مفرد مؤنث في العامل يجب ان يكون
 مطابقا لما لمند اليه وهو مفرد مؤنث كذلك وكذا يجب ان يكون عامله
 كذلك او جمعا مذكرا فانه يفرق من قوله جمعا مذكرا إشارة الى ان الجمع
 المذكور لا يصلح في الله كيز يجب كون المسند الى ضميرة جمعا مذكرا لا لان
 بان الضمير المستقر فيه ضمير الجمع المذكور فخراد الشارح بقوله سيجي انية يحيى
 مرعا او إشارة الى ما ذكرنا قول الظاهر المتبادر من عبارة المحس
 اخصنا من بال لم فالتميم يحتاج الى دليل كما اذا كان العامل صفة واما اذا كان
 لفظا عاما لكونه العامل جمعا مذكرا اذا كان العامل فعلا فبالفصل الواو الضمير
 من كونه بفصل الواو الضمير بان بالفاعل او الفعل والمراد بالواجب هنا
 ان مراد المحس بالواجب في يجب ان يكون عاملا مفردا مؤنثا او في قوله فيجب
 ان يكون الى الواجب المحبة بالحاء المعجمة وتشد ياء الياء وهو ان الواجب
 المحبة الواحد اليهم وهو هنا كون عامله مفردا مؤنثا باسناد الى ضمير الجمع
 المذكور في قوله ذلك لا بهام فيه لان الاستدلال الى ضمير المذكر لا يقتضي كون
 مؤنثا بحسب العقل بل يقتضي كونه مذكرا وفي حاشية سبائك في قوله وهو
 الواحد اليهم بل الواحد معين كقوله العامل هنا لا يخلو من ان يكون مؤنثا
 او مذكرا فان كان مؤنثا فافراد واحد معين وان كان مذكرا فجمع واحد معين
 في كان الواجب واما حد معين فمفرد من الامرين وهما كون عامله مفردا مؤنثا
 وجمعا مذكرا او احدهما كون عامله مفردا مؤنثا والثاني كون عامله مفردا مذكرا

في قوله بان يكون جمعا بالواو والنون
 في قوله المجاز ناظرا الى قوله بان يتصل به

في قوله الحقيقة التي هي هذا الضمير

قال البعض قوله من الاخرين اعني مفرداً مؤنثاً او جماعاً مذكراً ولا ينافي ذلك
ان ذلك الواجب او الواجب الخير هو ازواج الملعين وهو كون عاملاً مفرداً
مذكراً ساداً الى ضمير الجمع المذكور الخ وسر ذلك التبعين فيه لما عرفت منها
ان من الامور وكذا ان يكون الواجب مفرداً الواحد المبدى او لكون المراد
من الواجب الوجود الخير عطفاً الى عطف المصنوع قوله جماعاً مذكراً باوفاً
حيث قال او جماعاً مذكراً وقال فيما سبق يجوز تأنيث عامله وعطف الى وعطف
الخصم قوله تذكيره بالواو حيث قال وتذكيره نحو الرجال جات مثلاً لما
الى ضمير المكسر واختاره في التأنيث او جاءوا الى الرجال جات مثلاً لما
الى ضمير المكسر واختاره في التذكير او جات الى الرجال جات مثلاً لما
لما لم يند الى الضمير حال كونه هم فاعل مفرداً مؤنثاً او جاءوا الى او نحو
الرجال جات الى مثلاً لما لم يند الى الضمير حال كونه العامل جماعاً مذكراً ولو ملل
من التثنية الى ولو ملل المصنوع بالمكسر الى بالجمع المكسر ايضا الى مما ملل بالجمع السالم
قال الاستدلال قوله ولو ملل الى ولو ملل المصنوع العامل بالمكسر الى بالجمع المكسر ايضا
الى مما ملل بالسالم او كما ملل المفعول وهو الرجال بالمكسر فافهم كما في بعض النسخ
و بالالف الحمد و ز من مراد تذكيره جاء كما انما اكتب بكسر الكاف
بالتقصير بان يقول الرجال جاءوا مثلاً لكان الى كانه ذلك التثنية المتفاد
من ملل اولى من عدم التثنية قال صاحب المنافع قوله كما في جمع جاء اصلها جينه
على وزن طلبه قلت يا و هذا التثنية قال البعض قوله كما في جمع جاء اصلها جينه
طلبه كسرة جمع تاسم جمع المكسر قلت يا و هذا التثنية فصار جاءة وغيرها الى غير جمع المذكور
السالم وغير جمع المكسر العاقل الى حال كونه غيرهما ولو قال الى غير جمع السالم والمكسر
العاقل المذكور من لكان احسن واحسن من الجمع التثنية وهو بيان للغير ومن بيانه
وهي الى الجمع جمع المؤنث سائماً او مكسراً الى سواء كان سائماً او مكسراً من العقلاء وبيان لقوله
سائماً او مكسراً قال صاحب المنافع قوله من العقلاء كالمسلمات والحواري او غيرهم الى او غير العقلاء
من الحيوان ببيان للغير العقلاء قال صاحب المنافع قوله او غيرهم من الحيوان كالحيتان والتمساح بقوم القوم
جمع ناقص الى او غيرهم الى او غيرهم من الحيوان كالحيتان والتمساح بقوم القوم
جمع ناقص قوله و جمع المكسر العاقل معطوف على قوله جمع المؤنث سائماً او مكسراً الى او غيرهم الى او غيرهم
قوله من الحيوان ببيان للغير العقلاء قال صاحب المنافع قوله من الحيوان كالحيتان والتمساح بقوم القوم
من غير الحيوان مثل الاثجار مذكراً او مؤنثاً الى سواء كان ذلك المكسر العاقل مذكراً او مؤنثاً
قال علي الخادوني قوله او مؤنثاً مذكراً او مؤنثاً مذكراً او مؤنثاً مذكراً او مؤنثاً مذكراً
من الحيوان او غيره وقال البعض قوله و جمع المكسر العاقل الى جمع المكسر العاقل الى جمع المكسر العاقل

الى جمع المكسر الى بقرينة جملة ما بلا للمؤنث من الحيوان مثل الاثجار
او غيره الى غير الحيوان مثل الاثجار مذكراً او مؤنثاً قوله مؤنثاً سائماً
من قلم النسخ كما صرح به على الخادوني هذا اذا استند الى اذا لم يند العامل فيها
الى ضميرها الى الى ضمير راجع الى المجموع تأنيث الفاعل الى قوله الى ضميرها
تأنيث الفاعل لا يستند الى لقوله لم يند او لفعل لم يند ولا ضمير فيه الى الى
او ضميره الى ضمير لم يند راجع الى العامل يجب قوله وجوباً مفعول مطلق تأنيث
وحقيقى يجب ضمير آتية الى الياء المتقدمة صفة لاجلها قال البعض قوله وجوباً
ضمير آتية بكلمة او الا تقي كون عاملها الى ضمير المجموع ضمير الى ان الضمير
ليس كضمير ضميرها لان ضميرها راجع الى ما بعد عبارة عن المجموع انفسها
و العامل في هذه الصورة ليس عامل المجموع انفسها بل عامل ضميرها فمفعولها
اما راجع الى ضميرها باعتبار اجتناب فيكون بمعنى الجمع بقرينة المضاف اليه واما راجع
الى ما رجع اليه ضميرها بتقدير المضاف الى عامل ضميرها قال امام الايوب قوله
كون عاملها الى عامل تلك الضمائر الراجعة الى تلك المجموع مفرداً مؤنثاً
وانما وجب كون عاملها مفرداً مؤنثاً لما سبق الى لقول سبق ذلك القول
سنا قوله من الايداء بتأنيث الضمير ببيان لما او جماعاً مؤنثاً باعتبار الافراد
فان قيل ان الافراد جمع المذكور المكسر الغير العاقل مذكراً فكيف يجوز كون عامل ضميره
جماعاً مؤنثاً باعتبار الافراد قلت لكونها مؤنثاً حكماً باعتبار انها ثمانية لاجل افراد
جمع المذكور العاقل قال الله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعاً كما ان المؤنث كذلك
كذا قاله الشرح الاول وهو صاحب كشف الاسرار سائماً او مكسراً الى سواء
كان جمع المؤنث سائماً او مكسراً كما اذا كان العامل قيد للسالم والمكسر معاً
صفة دون اقل من فافهم وانما يجب كون عاملها جماعاً مؤنثاً للايداء الى ان العلم
بان الضمير المستتر فيه الى في العامل ضمير جمع المؤنث او ضمير جمع المذكور الغير العاقل
قوله اجراء بالنصب على انه مفعول له لكون الضمير المستتر فيه ضمير جمع المذكور الغير العاقل
الى لعقد اجراء الى الى جمع المذكور الغير العاقل قال البعض قوله اجراء الى الى المذكور
الغير العاقل تحليل بالنظر الى قوله او جمع المذكور الغير العاقل مجرى المؤنث وانما اجري
جمع المذكور الغير العاقل مجرى المؤنث لعدم اصالته الى جمع المذكور الغير العاقل قال
البعض قوله لعدم اصالته الى جمع المذكور الغير العاقل على لاجل جمع المذكور الغير العاقل
مجري المؤنث او على لاجل ان الله يسمي متعلقاً باصالته الى لعدم اصالته في التذكير

لكنه غير العاقل واما اذا كان فعلا او واما كون العامل جمعا مؤنثا اذا كان ذلك العامل
فعلا فبما اتصال النون الضمير او فهو سبب اتصال النون الضمير قال البعض قوله
واما اذا كان فعلا فبما اتصال النون الضمير او واما كون العامل جمعا مؤنثا اذا كان
فعلا فثبت بسبب اتصال النون الضمير الذي وضع او النون الضمير جمع المؤنث
او ليس جمع الى جمع المؤنث او للدلالة على جمع المؤنث او للعلامة على جمع المؤنث
عاقلا او سواء كان جمع المؤنث عاقلا او غيره او غير العاقل او الذي وضع كجمع المذكور
والغير العاقل او ليس جمع الى جمع المذكور الغير العاقل او للدلالة على جمع المذكور الغير العاقل
او للعلامة على جمع المذكور الغير العاقل قوله فانه او الفعل علة لاتصال النون الضمير
باتصال هذا الضمير او النون الضمير او باللفظ بعد او الفعل جمعا مؤنثا
قال الاستاذ قوله فانه او العامل علة لكون العامل جمعا مؤنثا باتصال النون الضمير
اذا كان فعلا باتصال هذا الضمير او بسبب اتصال هذا الضمير او النون الضمير
به او بالعامل بعد او العامل جمعا مؤنثا وقال الاخر قوله فانه او الفعل علة
لكون الفعل جمعا مؤنثا باتصال هذا الضمير او النون الضمير به او بالفعل
بعد او الفعل جمعا مؤنثا وقال البعض قوله فانه او الفعل باتصال هذا الضمير
او بسبب اتصال النون الضمير الذي وضع لجمع المؤنث عاقلا او غيره او لجمع المذكور
الغير العاقل فيميز سمينها عن سقيمها واخر ما شئت وان كان الجمع وان هذه للصيغة
او ولو كان الجمع في الحقيقة ونفس الامر فهو او الجمع هذا الضمير او النون
الضمير او الذي وضع لجمع المؤنث الى لا بالفعل او ليس الجمع في الحقيقة هو
الفعل كما لو او كان الجمع في الحقيقة ونفس الامر هو الواو الضمير لكن وجوب كونه
او العامل جمعا مؤنثا اذا استند او وقت لهذا العامل الى ضمير جمع المذكور
الغير العاقل او الى ضمير راجع الى جمع المذكور الغير العاقل قوله وجوب كونه مبتدأ
وقوله متعلق بغيره قوله يجوز كونه او العامل علة لقوله ممنوع ومتعلق به جمعا مذكرا
مكسرا كالافراس ذهاب والافراس جمع فرس وذهاب بهم الذال مع تشديد الهاء
جمع ذاهب ولو قال او المص او جمعا غير واو بعد قوله او جمعا مؤنثا اذا كان
صفة او اذا كان العامل صفة كما في لب الالباب او مثل ما وقع في لب الالباب
قوله لكاه اسم جواب لدون لكاه ذلك القول المفروض من طرف المص للمعلم من سوال
المحتج قال البعض قوله لكاه للمعلم من سوال والجواب لخروج جمع المذكور الى كونه

كذا نقل من الشارح واستعمل مثل الافراس قال البعض قوله ولا يحمل لدخول جمع المذكور
المكسر كذا نقل من الشارح وذلك الغير من الجميع جمع المؤنث السالم نحو
المسلمات جاءت او جئت او نحو المسلمات جئت او جئت او جئت
او نحو المسلمات جئت او جئت او نحو المسلمات جئت او جئت
جمعا مؤنثا مكسرا وحق جمع جائية اصلها جواتي بعد قلب المكا بالمكان
بالتنوين لان الاصل في الاسم المنصرف هو مغير قبل الاعلال وعدم الصرف
فاستغلت الضمة حالة الرفع كما هنا او الكسرة حالة الجر فحذفت فاجتمع
الياء كذا في التنوين الذي هو عبارة عن النون الساكنة ثم حذفت
الياء وجعل التنوين تابعا لكسرة الهززة فيكون متصرفا لمغير صيغة منتهى الجموع
عند البعض وتكون غير منصرف عند الآخر وسيجيء تفصيله في بحث غير المنصرف
ان شاء الله تعالى مثال او هذا مثال للمعلم لفاعل استند الى ضمير جمع المؤنث السالم
العاقل او الى ضمير راجع الى جمع المؤنث السالم العاقل قال الاستاذ
قوله لما او لتوكيد المند او المند العامل فيه الى ضمير جمع المؤنث السالم العاقل
اي الى ضمير راجع الى جمع المؤنث السالم العاقل ومثال مازر العامل الذي كونه
او ذلك العامل الى ضمير جمع المؤنث المكسر العاقل او الى ضمير راجع الى جمع المؤنث
المكسر العاقل فلاحظ الى التثنية بالحياء قوله ومثال ما اه مبتدأ وقوله مثل الجوارس
جمع جارية جاءت او جئت او جئت او جئت او جئت او جئت
او جائية او جائيات او جوات واصل جوات جوات ومثال ما او العامل الذي
استند او ذلك العامل الى ضمير جمع المؤنث السالم الغير العاقل او الى ضمير
راجع الى جمع المؤنث السالم الغير العاقل من الحيوان ببيان لغير العاقل مثل الحشرات
فهر ذهبت او ذهبن او ذاهبت او ذاهبات او ذاهبت او ذاهبات
او ذاهبت او ذاهبات او ذاهبت او ذاهبات ومن غيره معطوف على قوله من الحيوان وبيان
لغير العاقل كما ان المعطوف عليه ببيان له او ومثال ما استند الى ضمير جمع المؤنث السالم
من غير الحيوان مثل الثمرات جئت بغير الجيم وتشديد الذال الجمع في قوله جئت بغير الجيم
وتشديد الذال الجمع والجد بمعنى القطع او قطعت او الثمرات جئت بغير الجيم
مثل مدد او الثمرات مجزوعة بغير مؤنث لاسم المفعول او الثمرات مجزوعة
بغير مؤنث صحيح لاسم المفعول ونحو الاستجار قطعت بغير الفاء بغير صيغة المجهول مثل ثمرات

وسواء عليهم ان نذرتهم ام لم تنذرهم كل ذلك في التحقيق ثم ارجعناكم وانذاره قل
الاستاذ قوله او المولود به ارجعناكم بخلاف ان تصوروا غيركم ونحوه سواء عليهم ان نذرتهم عند من
قال انذرتهم مبتدأ ونحوه شمع بالمعنى خبر من ان تراه وتاويلها سبق فادخل او ليدل
على النوعية والاستقلال بخلاف الاول اذ اصلها الاشتراك الشخص الا ان لا يمكن ان لا يدعى
الا ترى ان من قال على لفلان وفلان مائة درهم صار مقرا لكل شخصين لا بامانة لا بامانة
الشخص فيه الذي صدر الاصل في الاول ولا مقتضى للعدول بخلاف جاء زيد وعمر فان الاول فيه
لا اشتراك النوعي اذ احدث الصادر من شخص لا يتصور صدور من آخر فيعدل عنه النوعي
فكلمة ام هنا لمنع الحمل لان النوع الاول من المبتدأ لا يخلو عن ان يكون ما وضع له هذا او ذاك
دوم اجمع لان كليهما ما وضع له من النوع الاول من المبتدأ فيكون نقبي للمحدود وعند من قال
ان كلمة او هنا كنع اجمع فالقسم للمحدود والعمدة عليه في ذلك هذا اعلانه كونها نقبي للمحدود
وبعضهم ان تناول التعيين لفظ من القاطن احد فهو تقسيم للمحدود والا تقسيم للمحدود
وليس المراد بالتقسيم المحدود على سبيل الشك او التوكيد حتى ينافي التحديد قوله واما ضارب زيد
قام في جواب سؤال مقدر كانه قيل ان ضارب زيد في ضارب زيد قام خارج عن كل نوعي المبتدأ
مع انه من الافراد اما خبر وجه من الاول فكله صفة لا اسم واما خبر وجه من الثاني فكله صفة لا اسم
بذلك الاستفهام او النفي رافعه لظاهر فان قيل هكذا اجاب بقوله واما ضارب زيد قام ففي
تقدير شخص ضارب زيد قام في قوله في تقدير شخص ضارب زيد قام في قوله في تقدير شخص
محقق او مقدر فيكون من النوع الاول فيدخل فيه تدبير قال بعض محققين هذا الكتاب قوله واما
ضارب زيد قام في تقدير شخص ضارب زيد قام في جواب سؤال كانه قيل ان ضارب زيد قام
وقام خبره في قوله في تقدير شخص ضارب زيد قام مع انه صفة ليس باسم فاجاب ان ضارب زيد بالتركيبة الاضافية
صفة لمبتدأ محذوف تقديره شخص ضارب زيد قام في قوله في تقدير شخص ضارب زيد قام في قوله في تقدير شخص
محقق او مقدر قوله نعم في جواب سؤال مقدر ايضا كانه قيل اريد بالاسم هنا ما يقابل الصفة
فلم لا يجوز ان يراد به ما يقابل الفعل فاجاب بقوله نعم اسما يرد به ارجعناكم ما ارجعناكم
يقابل الفعل قال بعض محققين هذا الكتاب قوله يرد به ما يقابل الفعل في جواب آخر في قوله
عند من قال ان لكنه عند من قال القائل لفاضل العظام في الشرح ان المبتدأ اسم لمفهوم واحد
لكن هذا التعميم لا ينافي سبب هنا لان المصنف قسم المبتدأ الاول على نوعين الاختيارية وبين
جعلها اسم لمفهومين ثم عرق كل نوع منها فلذا جعل الاسم هنا مقابلا للصفة لا للفعل وهو
ان ذلك المفهوم الاسم الجبروت في العوازل اللفظية قوله المردود صفة للمفهوم المتخصص
بالوحدة بين كونه في ذلك المفهوم مستند اليه وكونه اس وحين كونه اس وذلك المفهوم قال
البعض قوله المردود صفة للاسم الجبروت بين كونه اس وذلك الاسم وكونه اس وحين كونه اس ذلك الاسم
صفة واقعة بعد كلمة الاستفهام او النفي رافعه لظاهر اقول لما عرفت ان المفهوم المردود
بينهما لا يلتفت اليه في تعيين المانع ولا يبعد عما وضع له اللفظ فلذا جعل الاسم هنا
مقابلا للصفة لا للفعل المستند اليه او وقع الاستناد اليه خرج به اخرج عن التعريف بقوله المستند اليه

الجزء الذي ليس بصفة بخلاف ارجعناكم واما ما كان صفة بخلاف ضارب فخرج
بقيد الاسم قال الاستاذ قوله الجزء الذي ليس بصفة على ان اريد بالاسم المقابل
بالصفة لان الجزء الذي يكون صفة ليس بدخلا في المقسم حتى يحتاج الى اخرج
وقال امام الايوب وهذا القيد في الاستناد اليه احتراز عن الجزء الذي ليس
بصفة بخلاف ارجعناكم واما الجزء الذي هو صفة بخلاف ضارب فان زيدا ليس بصفة
فان الاستناد اليه للصفة في الحقيقة هو ما علمه الذي حقه قال البعض قوله الجزء الذي
ليس بصفة لوجوه الاسم على الاول اذ الصفة غير داخل في الاسم او المطلق معطوف
على قوله الذي ليس بصفة اى اخرج به الجزء المطلق سواء كان صفة او اسما
لوجوه على الثاني وهو قول من قال ان المبتدأ اسم لمفهوم واحد او لوجوه على الثاني
وهو ما يرد به مقابل الفعل قال الاستاذ قوله او المطلق معطوف على قوله الجزء الذي
ليس بصفة اى اخرج به الجزء المطلق صفة او لا بناء على قول من قال ان المبتدأ
اسم لمفهوم واحد الى لانه يراد به ما يقابل الفعل وكان صاحب المناهج قوله فخرج به
الجزء الذي ليس بصفة او المطلق والاول على تقدير كون المراد بالاسم غير الصفة
كما هو المراد في عنده فلا يكون الصفة داخل في الجنس وهو الاسم هنا فخرج
بهذا القيد والثاني على تقدير كون المراد ما يقابل الفعل والحرف وهو الحق
فحينئذ يدخل الجزء الذي هو الصفة في الجنس فيخرج هو وباقي الخبر بهذا القيد
والنوع الثاني اى اخرج به ايضا النوع الثاني وهو ما يكون صفة من المبتدأ
بيان النوع الثاني قال الاستاذ قوله النوع الثاني معطوف على القريب او البعيد
اى اخرج به ايضا النوع الثاني بناء على قول من قال ان المبتدأ اسم لمفهوم واحد
واما عند البعض فخرج هو بقيد الاسم تدبير واما الاسماء والمعدود فقلت اى
فيها ليست بدخلة في المقسم حتى يحتاج الى اخرج والمراد بالمقسم هو المبتدأ
او المفعول قال الاستاذ قوله واما الاسماء والمعدود فقلت بدخلة في المقسم والمراد بها
عن التعريف فلا ينافي غير داخل في المقسم وهو المفعول كما عرفت اى على ما عرفت
في بحث المفعول اذ في بداية الباب الثاني من المصنف حيث قال الا لفظا الموضع
اذ المصنف في التركيب لم يكن مفعولا كما لا يكون عاملة استمر قال بعض الا ان قيل قوله
واما الاسماء والمعدود فقلت بدخلة في المقسم لانها ليست بدخلة في التركيب
وما لم يقع في التركيب لا يكون مفعولا كما لا يكون عاملا فالاسماء والمعدود لا يكون
مفعولا فلا يدخل في المقسم حتى يحتاج الى اخرج المردود اى المستلزم عن العوازل اللفظية

بضمه محلا محاط به فاعله بالتدوين وكذا / ار مثل هذه الاستفهامية مع نحو
راصب العرائن واين نحو اين جالس صاحبنا وكيف نحو كيف مصبغ ابناء واين
نحو ايان قادم رفقات قال صاحب المنافع قوله وكذا في الامة نحو في قاعة الزيادة
واين مضروب الزيداء وكيف فاعل البكرات وايات كاتب الرجلان وكذا اكم نحوكم ماكن
حديقان وقال الاستاذ قوله وكذا في الامة نحو في قاعة زيد فاعله في معنى اقام زيد اليوم
او غدا في غير ذلك كذا في المعصم واين نحو اين منار الزيداء وكيف نحو كيف قاعة زيد
وايان نحو ايان قاتل الزيداء واعلم انه قالاه الحاجب ان يمت وايات للزمان استغناها
واين للمكان استغناها وشروطا نحو اين زيد واين يمكن اكن وكيف للمحال استغناها
ومن اراد التحقيق فليراجع الى بحث الظروف في الجاني وغيره قال امام الايوب واعلم قال
كلمة الاستفهام ولم يقل همزة الاستفهام او حرف الاستفهام ليكون شاملا لحرف الاستفهام
كما لهمة وهل ولا هم الاستفهام نحو ما صنع الزيداء ومن ضابط البشارة وكذا في
واين وكيف وايات قوله او كانه التي بشارته الاتيين المعطوف عليه في قوله
التي معطوف على قوله الاستفهام سواء كان التي حرفا وهي حرف التي منه
ما النافية ولا النافية وان النافية نحو اين قاعة الزيداء فانه في معنى ما قاعة الزيداء
او لهما نحو غير قاعة الزيداء فان قاعة مبدا في الاصل ولما اضيف غير وصار مجرورا
انتقل اعرابه الى الغير فاعرب غير مستعار منه كما اذا انتقل الى المستثنى حيث ينتقل
اعراب المستثنى اليه فلا يرد ما قيل ان غير فيه مرفوع ولا وجه لرفعه للابتداء ولا يصدق
عليه شيء من التعريفين قال البعض قوله نحو غير قاعة الزيداء لان في تاويل ما قاعة الزيداء
او لا قاعة الزيداء قوله او فلا معطوف على التعريف او البعيد نحو ليس قاعة الزيداء
وايضا قال كلمة التي ليكون شاملا لحرف التي وهي ما في الاصل لان في تاويل ما قاعة الزيداء
ولفعل التي نحو ليس قاعة الزيداء وهذه العبارة هي عبارة المص وهي بكلمة الاستفهام
او التي قال الامام قوله وهذه العبارة هي قوله بعد كلمة الاستفهام او التي اولى
من عبارة ابي الحاجب حيث قال ان ابن الحاجب بعد حرفه التي والفاء الاستفهام
لانه خرج عنها هل وهم الاستفهام فلا يكون مثل وايد بخلاف عبارة المص قال البعض
وهذه العبارة مبتدأ خبره قوله اولى من عبارة المص وهي بكلمة الاستفهام
او التي اولى لكونها اشمل وايد حيث قال ابن الحاجب وحيث هنا في بيان
للتعليل بعد حرف التي والفاء الاستفهام خرج عنه هل وهم الاستفهام وقوله والبيضاوي
معطوف على قوله ابن الحاجب من وايضا اولى من عبارة البيضاوي حيث قال بعد حرف

في قوله ابن الحاجب من وايضا اولى من عبارة البيضاوي حيث قال بعد حرف

حيث قال بعد حرف التي لانه خرج عنها غير وليس وقال المص في شرحه ان المص
يعني وقال المص في شرحه على اللب للبيضاوي وارجاع الخبر الى البيضاوي
غير جائز قوله لفظ آخر مبتدأ خبره قوله حشو ان زائدة بلا فائدة محل اي مضر
لا فائدة المقصود لا يهمل الاختصاص بما يستفاد من الحرف مع انه ليس كذلك
وان امكن ان يقال غير الحرف مؤل به فالواضح المختصر بعد التي او الاستفهام
وبين من التبيين من وبين المص في شرحه عدمهما من عموم التي والاستفهام
للهم والحرف او عموم كلمة التي والاستفهام للهم والحرف كما بينا اتفاقهما
للهم والحرف فلم يترك المص ايضا من كما لم يذكر لفظ الحرف لفظ كلمة
ان في هذا الكتاب مكان عدم الذكر اخبر من الذكر لنقصنا لفظ كلمة
ايضا من كما كان اولى من عبارتهما فافهم لعل وجه ان المص لو قال بعد الاستفهام
او التي لتدغم انه اراد حرف الاستفهام او التي لتبادره ولشهرته فلا قال
كلمة الاستفهام فقد صرح بالعموم كما ان البصري على ما يليق بحال المبتدأ فلهذا
من قبيل الاطباء لكنته جليدة ولا بد منه كما لا يخفى او لعل وجه ان المص لم يذكره
لنقصهم بالاستفهام والتي المعنى المصدر مع ان المراد بها ادا ترهما في ذكره فائدة
او لعل وجه ان المص لم يذكر هذا اللفظ وان كانت العبارة اخبر كنهها
لا تكون نواحيه فذكره للاظهار والابصار قال صاحب المنافع قوله فافهم لعل وجه
ان الوقوع بعد الاستفهام او التي اغايب تحقيق بدو اسطة الوقوع بعد كلمتهما فلم تذكر
لنقص ان يكون مرادة في المعنى فذكرها في التعريف اولى لكشف الماضية او بعض ما ذكرنا
قبل وقال بعض محقق هذا الكتاب قوله اخبر ايضا فافهم اقول نعم لكن يتبادر
من الاستفهام والتي في الحرف والحمل عليه واجب هنا فيكون التعريف قاصرا لخرجه
الصيغة الواقعة بعد اسم الاستفهام وفعل التي فلا بد من ذكره حتى لا يكون قاصرا ولعل
لهذا امر بقوله فافهم رافعة لظاهر قال امام الايوب قوله رافعة حال من الضمير
المستكن في الواقعة ان حال كون تلك الصيغة الواقعة رافعة لظاهر ان لفاعل
ظاهرا وهذا اخبر ان عن صفة كونه فاعله مستتر نحو اياك الزيداء وما قامون
الزيدون فانها من النوع الاول للمبتدأ بان يكون الزيداء مبتدأ مؤخر ويكون قائمان
او قائمون مع ضمير المستكن تحته مركبا على انه خبر مقدم وقدم لكونه بعد الاستفهام وقال الهندي
قوله رافعة لظاهر حال من ضمير الواقعة واحتمل زعم مثل اقام الزيداء لان قائمان رافع للضمير
عائد الى الزيداء ولو كان رافعا لهدا الظاهر لم يميز تنبيه المراد ان مراد المص به ان الظاهر
هنا ما ان ظاهرا لا يكون مستكنا ان ما كان بارزا غير مستكن سواء كان ظاهرا او مضمرا

على التعريف ولعل مدار التسليم ما ذكرناه وان الاستفهام اليق بالفعل كما سيجي
لان الاستفهام على التقدير الثاني داخل على الفعل بمعنى بخلاف الاول كذا في ضام
الاخير قال الاستاذ قوله لانه فاع الاستفهام على عدم الضرر او على لئلا في
ان لانه فاع الاستفهام نحو اقام ابو زيد او جعل اقام ابو زيد لكنه ان
الثان يلزم التزام التكلف بلا حاجة ان يلامس الاحتياج اليها
او بلا حاجة ولا داع اما اولاً ان التزام التكلفات اولاً فلان ان
ثابت لان جعله ان قائم او اقام واجعل مصدر مضاف الى المفعول ان فلان
جبل الجاعل قائم مبتدأ لا يفتح ولا يجمع عن كونه ان قائم او اقام خبراً لانه اذا جعل
الصفة مبتدأ في المثال المذكور تكون مع فاعلها لا محالة خبراً للمبتدأ الذي هو زيد
فلا يفتح احد على من الآخر والصفة يفتح قائم في المثال المذكور ان والحال الصفة
اذا كانت ان الصيغة مع مفعولها ان الصيغة خبراً يكون جواب اذا الاعراب الذي
ان الاعراب الذي لا يحق ان ذلك الاعراب المجموع ان مجموع الصفة وفاعلها او
المجموع من الفاعل والفاعل قوله في لفظها ان الصيغة خبر يكون او متعلق بكونه
كما قال البعض في غير هذه الصورة ان صورة زيد اقام ابو زيد يعني بها الصفة مع
الاستفهام وغير هذه الصورة الصفة بدو الاستفهام مثل ازيد قائم ابو
قال الاستاذ قوله في غير هذه الصورة هي زيد اقام ابو زيد واما فيها ان واما الصفة
التي في هذه الصورة يفتح في صورة تكون الصفة مع الاستفهام فلو جعلت
ان الصفة مبتدأ يكون اعرابها ان الصفة من هذه الحسية ان من حيثية كونها مبتدأ
او من حيث كونها مبتدأ في لفظها خبر يكون ان كائن في لفظ الصفة قوله ومن حيث كونها
ان الصفة معطوف على قوله من هذه الحسية خبراً يكون اعرابها في حمله ان في محل المجموع
لكونها جملة مع فاعلها على تقدير كونها مبتدأ ثانياً قال الاستاذ قوله من حيث كونها خبراً يكون اعراب
الذي يحق المجموع في حمله ان في محل لفظها ولا خفا في كون هذا ان في كون اعرابها في لفظها
من حيث كونها مبتدأ وفي حمله من حيث كونها خبراً كما قال البعض قال الاستاذ قوله ولا خفا
في كون هذا ان ما ذكر تكلفاً قال صاحب المناهج قوله ولا خفا في كونها خبراً في كونها خبراً واحد
وجهان ويكونان انما باعتبارهما كثيراً ما يضافا لتكلف فيها اصلاً واما اذا لم يجعل
ان الصفة في مثال اقام ابو زيد او اقام فلان الصفة في المثال المذكور وهو اقام ابو زيد مبتدأ
قوله بان جعل بيا لطريق عدم جعلها مبتدأ على التقدير الاول وهو ازيد قائم ابو زيد كما في زيد قائم ابو
فتستغنى عن التكلف واما ثانياً ان واما التزام التكلف في المرتبة الثانية فلانه ان ثابته لانه
انما الثاني اذا جعلت ان الصفة مبتدأ بان جعل على التقدير الثاني وهو زيد اقام ابو زيد قال البعض
قوله اذا جعلت ان الصفة مبتدأ على التقدير الثاني وهو زيد اقام ابو زيد يكون المجموع ان الصفة
مع فاعله او الفاعل والفاعل عليه معنى اذا الصفة بعد الاستفهام بمعنى الفعل واما اذا لم يجعل ان الصفة مبتدأ

مبتدأ ان واما اذا لم يجعل الصفة مبتدأ بان جعلت خبراً قوله بان جعل عليه
ان على التقدير الاول فيكون بيا لطريق عدم جعل الصفة مبتدأ بان جعل
عليه في بيا التكلف الاول يكون خبراً بيا في ان يكون خبراً في المجموع
كذلك قيل مفرداً صورة ومعنى ان لفظاً ومعنى قال البعض قوله يكون ان يكون
ان خبر مفرداً صورة ومعنى ان لفظاً ومعنى والاصل في الخبر الاول والعدل عنه
ان عن الاصل بلا داع ان بلا مقتضى تكلف ان التزم تكلف لا يفتي صفة لتكلف
واما ثانياً ان واما التزام التكلف ثانياً فلان ان ثابته لان كون الصفة
الذي هو قائم او هو الصفة مبتدأ بان جعل على التقدير الثاني خلاف الاصل ان كونه
ان الصفة كونه خبراً في قوله في قيل مسبب من كونه خلاف الاصل ان ان كونه
ان الصفة مبتدأ في لفظها ان لا اختيار في قوله بحيث للتعقيب هنا لو وجد لرفع
ان الصفة وجه ان وجه راجح سوى الابتداء والحال ان وجد هنا وهو الرفع في الخبر
قوله يحكم عليه ان على الصفة جواب لوجه ان الصفة مبتدأ ولا خفا موجود في وجوده
ان في وجود وجه الرفع سوى الابتداء هنا ان في قولنا اقام ابو زيد او في مثل اقام
ابو زيد او في هذا المثال المذكور ان اقام ابو زيد لجواز كون قائم في اقام ابو زيد
خبراً مقدماً لمبتدأ مؤخر وهو زيد وفي ان الحكم ان ولا خفا ايضا ان الحكم به ان
بالابتداء تكلف ان التزام تكلف قوله وليس هذا ان اقام ابو زيد او نحو اقام ابو زيد
جواب سؤال مقدر وهو انه لم يكن اقام ابو زيد مثل اقام زيد في جواز الامر
فاجاب بقوله وليس هذا مثل اقام زيد حتى ينتقص ان قريب المبتدأ خبر عن مبتدأ
اقام زيد لان كون الخبر مقدماً للمبتدأ مؤخر خلاف الاصل لان الاصل كون المبتدأ
مقدماً والخبر مؤخراً كما ان كون المبتدأ في الاصل الاول وهو كون الخبر مقدماً
خبر لان في قوله كما ان كون المبتدأ في الاصل الاول وهو كون الخبر مقدماً
والمبتدأ مؤخراً جعلت ان الصفة في الوجود الاضطرار وهو كون تقدم الخبر على المبتدأ
خلاف الاصل كذا في احمد نازي في الجملة وبها نظر الى الثاني وهو كون المبتدأ
مبتدأ واحد ان ان يكون مبتدأ والكون خبراً يفتح عن الاخر في مثل اقام زيد
خلافاً ان المثال الذي نحن فيه ان في ذلك المثال وهو اقام ابو زيد كما عرفت
في المثال المذكور ان المبتدأ ان يكون خبراً في المثال المذكور ان المبتدأ
لا محالة خبراً للمبتدأ الذي هو زيد فلا يفتح احد على الآخر قال البعض قوله كما عرفت
ان كما عرفت في بحثنا هنا نحو اقام زيد ان وهو مثال لصفة وقعت بعد الاستفهام

اليه اس الى النوع الاول وقال صاحب المناقب قد علم ان السوفى اس ما يدعى من مقوله
والاصل تقدم وشرطه ان يكون معرفة الى آخره فان هذه الاحكام مخصوصة بالنوع
قوله بمخاطبة السوفى ان تفسر لقوله ولا يجوز تعدد المبتدأ وتكرير مراد المص من
لا يجوز تعدد اس المبتدأ لفظا اس من جهة اللفظ بلا عاطف اس التعدد لفظا بلا اس
بلا عاطف بشهادة الاستقراء اس استقراء المولى لغيره والمصنفين او استقراء الخلق
ومن تبهم واما التعليل بالمتنوع فيام عرض واحد في حالة واحدة في محليتين فبطلان
في الامتنان في بحث الفاعل والعلب من الخارج الاول حيث عقل عن هذا وعمل
كلامه بما بطله حيث قال ولا يجوز تعدد المبتدأ والخبر واحد لا متنازع في تمام
العرض واحد في حالة واحدة في محليتين واما التعدد بمعنى اس واما تعدد المبتدأ
للمن جهة اللفظ او لفظا اس والتعدد من جهة اللفظ يعاطف اس التعدد لفظا بلا اس
يعاطف قال الاستاذ قوله يعاطف قيد لقوله لفظا فيجوز اس التعدد ثم ان كان
ان في تعدد تعدد معنى او لفظا يعاطف خبر كل اس خبر كل واحد من المبتدأ المتعدد
معنى او لفظا يعاطف مخالفا من جهة اللفظ والمعنى الخبر الآخر اس خبر المبتدأ الآخر
يؤتى اس الخبر او خبر كل بالواو والا اس وان لم يكن خبر كل واحد مخالفا للخبر الآخر
فيشئ اس الخبر او خبر كل او يجمع اس الخبر او خبر كل نحو الزبيدي فقيه وكاتب وشاعر
مثال لتعدد المبتدأ معنى لكن الخبر مخالفا قال البعض هذه امثال لتعدد المبتدأ
معنى ولتعدد الخبر لفظا يعاطف وعند الزبيدي في مخالفا مثال لتعدد المبتدأ
معنى لكن الخبر غير مخالفا اس لكن الخبر مدافعة بخبر الآخر قال صاحب المناقب
قوله الزبيدي فقيه وكاتب وشاعر مثال لما تعدد معنى وخبره بالواو والواو في هذه
الصورة تواجبه كما اذا تعدد المبتدأ لفظا كذا في الموضع وحاشية عبد الغفور
وغيرها لكن المفهوم من كلام المص في الامتحان ان ترك الواو في هذه الصورة
جائز حيث قال يجوز ان يكون المرفوعات مبتدأ ومجموعا قوله والزبيدي عالمان
مثال لما تعدد معنى وخبره معنى للتدافع او نحو زيد وعمرو وبكر كاتب وشاعر
وفقيه مثال لتعدد المبتدأ يعاطف والخبر مخالفا قال البعض هذه امثال لتعدد المبتدأ
لفظا يعاطف والخبر ايضا كذلك او نحو زيد وعمرو وبكر عالمان مثال لتعدد المبتدأ
لفظا لكن الخبر غير مخالفا قال البعض قوله او عالمان اس او نحو زيد وعمرو وبكر عالمان
لا قال الزبيدي هو الزبيدي فقيه وكاتب وشاعر مثال لما تعدد لفظا يعاطف وخبره بالواو
مثال لتعدد المبتدأ لفظا يعاطف وتعدد الخبر معنى لكن غير مخالفا قال صاحب المناقب
قوله او زيد وعمرو وبكر كاتب وشاعر تعدد لفظا يعاطف وخبره بالواو

قال صاحب المناقب قد علم ان السوفى اس ما يدعى من مقوله

بالواو للمخاطبة وهذا المصطف واجب كما تقدم قوله او عالمان او بالواو زيد
وعمر و بكر عالمان مثال لما تعدد يعاطف وخبره جمع للموافقة والاصل في المبتدأ
اس في النوع الاول قوله من المبتدأ لان الثاني يجب تعدد كذا قال صاحب فتح الاسرار
ولما كان للاصل اربع معان احدها بمعنى اصل شيء وما يتبعه عليه الشيء وثانيها
بمعنى القاعدة وثالثها بمعنى الراجح ورابعها بمعنى الاولى وكان المناسب عنده
الاخير فقال على طريق عطف التفسير والاولى له اس للمبتدأ اقول قصره قاصر
لانه يجعل الى الثالث بل هو مناسب هنا منه فافهم قال صاحب فتح الاسرار
قوله والاصل اس الراجح في النوع الاول من المبتدأ وقال صاحب المناقب
قوله والاولى له بمعنى ان الاصل بمعنى الاولى اس ما يكون راجحا مع جواز خلافه
بالنظر الى ذات النوع الاول من المبتدأ وحقيقته فيخرج من الاصل والاولى
الصورة التي يجب فيها تعدد على الخبر بها رض موجب له كما خرج الصور التي
يخرج فيها تعدد لما عني عنه بل يجب تأخيرها وتفصيلها في الكافية وشرحها
قال البعض قوله والاولى له اس للمبتدأ اشار بهطف قوله والاولى له الى ان المراد
بالاصل من معانيه الاولوية وقال حسين كفوي في كلياته الاصل هو بطل الشيء
ويطلق على الراجح بالنسبة الى المرجوح وعلى القانون والقاعدة المناسبة
المنطقية على الجزئيات وعلى الدليل بالنسبة الى المدلول وعلى ما يتبعه عليه غيره
وعلى المحتاج اليه كما يقال في الحيوان الاصل في الحيوان الغذاء وعلى ما هو الاول
كما يقال الاصل في الانسان العلم اس العلم اولى واخرى من الجهل والاصل
في المبتدأ التقدم اس ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع انتهى كلامه
وقال امام الايوبي قوله والاصل في المبتدأ اس الاولى بحاله عند عدم المقنع
لتأخره فكلما اس المبتدأ على الخبر لفظا اس من جهة اللفظ قوله لكونه اس لكون المبتدأ
علما لكون تعدد اصلا قوله محكما عليه خبر لكون وقوله موصوفا بالخبر وهو
الوصف خبر بعد خبر لكون موصوف مقدم على الوصف المعنوي لا المصطلح
بين النفاة وجودا يتميز من المقدم اس من جهة الوجود فينبغي اس اذا كان
محكما عليه موصوفا بالخبر فينبغي ان يقدم ذكره يتميز من التقديم المفهوم من ان يقدم
تدبرا قوله لتوافقا اس الوجود والذكر على لان يتقدم وشرطه فسر بقوله
اس شرط صحة كونه اس المبتدأ ليعلم هل قوله ان يكون معرفة قال صاحب المناقب

قال صاحب المناقب قد علم ان السوفى اس ما يدعى من مقوله

ان الاظهار الى امكان التوفيق او التوفيق بين كلام المحققين
وكلام غيرهم من بين كلام غير المحققين وهو الجمهور قوله من النجاة بيا
لغير قوله بما قيل متعلق بالتوفيق او باسكان التوفيق قائله سيد الشريف
والعصام ان مراد الجمهور بنج الهمة من ان مرادهم بالتخصيص بنج
ليس الا شرط ان يشترط التخصيص بل الضبط ان بل مرادهم ضبط الامثلة
قوله فانهم من الجمهور تعميم لكون مرادهم الضبط لما رواه من الرواية الغلبة
ان المبتدئ بكسر الدال لا يفي ان لا يتم قوله من المبتدئ بالتعميم متعلق بنج
بين المبتدئ من الحكم على النكرة ككوكب انقض الساعة وبين غيره من غير المبتدئ
من الحكم على النكرة كرجل قائم ضبطوا من الجمهور جواب لما امثلة لكونه على غيره
في الحكم على النكرة وعلى ستة كما في الكافية او عشرة كما قاله مصنفك او تسع عشرة
كما قاله صاحب التسهيل لم يخلف ان لم يتفرق ولم ينقل عنهما من تعلق المبتدئ
الفائدة اقول لعل مراده الاشارة الى امكان التوفيق لكن لا بما قيل بل بتعميم
الى اللفظ والمعنوي بين سواء كان ما به التخصيص لفظا او معنى معتبر في المبتدئ
او في الخبر ويدل على ارادة هذا التعميم جعل الفاضل الجاهل مثل شرط اناب
من النكرة المخصصة باعتبار معنى في المبتدئ مع عدم شيء من المخصصات
اللفظية فيه وذلك المعنى في المثال المذكور هنا وهو كوكب انقض الساعة كون الخبر
مخصوصا بفرد من افراد الكوكب فيكون ما يصح كونه مبتدئا حال كونه نكرة غير مخصصة
بمخصص لفظي مخصصة معنى فلا يرد النقص بالمثال المذكور على الشرط ولا يحتاج
الى الصرف عن ظاهره كما صرفه القليل مع انه لا قرينة له غير فساد الكلام وهو
غير معتبر في القرينة نحو قوله تعالى ولعبد الكلام للابتداء تدخل على الجملة الاسمية
لتأكيدها والعبد في اللغة ما من شانه العبادة والانقياد سواء انقاد بالافعل
اولا فلي وصف بقوله مؤمن خرج من الانقياد له وقلت الشركاء فقرب من المعرفة
فصح وقوعه مبتدئا وقوله خير من مشرك خبره فان العبد لما قلنا متناول للمؤمنين
والكافر من آمن ومن لم يؤمن وحيث وصف بالذين تخصص بالعبادة وقلت
الشركاء لخروج العبد الكافر فقرب من المعرفة فجعل مبتدئا حال كونه متروكا لفظا وغير
خبره قال الاستاذ قوله خير من مشرك فان قوله ولعبد مبتدئا نكرة مخصصة بالصفة
وهو مؤمن خبره خير من مشرك فان قيل ان كلامك يقتضي ان يكون رجل في قولنا رجل عالم
قائم مبتدئا لانه تخصص بالصفة وقائم خبره وهذا مما لم يجوز له احد الجواب عنه انه لم يجوز
لعدم شرط التخصيص وهو ان لا يقصد بها واحد مختص بل كان في معنى العموم وهو غير موجود
فيه كذا في شرح الزينية والمراد به ان نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك يا

ما قيد بقيد صفة كانه في المقيد كانه المقيد او كانه مضافا اليه خصوصت بلبيل متعلق
بغيرها من او كانه غير الصفة والمضاف اليه كانه المقيد بحرف الجر ومجروره بان يكون متعلقا
نحو افضل منك افضل مني مثال للتخصيص بحرف الجر فافضل مرفوع مبتدئا ومنك متعلق
بافضل وافضل اسم تفضيل فاعل فيه راجع الى المبتدئ وهو مع مركب مرفوع لفظا
خبره والجملة اسمية لا محل لها استئناف وعنه متعلق بافضل الثاني قال الفاضل الجاهل
والمبتدئ والخبر فيه متساويان في اصل التخصيص لا في قدره وقال الاستاذ
والمبتدئ والخبر فيه متساويان في التخصيص بالمعول مع قطع النظر عن الخطاب
والتكلم الا فيكون الثاني اخيص قوله فان يقيد الجنس وهو ما يشمل القليل والكثير
تعميم لتعميم نحو قوله تعالى مثل ما ذكر جملة من الجنس مناط القاعدة فاحسن كقول
في كلياته المناط موضع المنوط وهو التعلق والاصاق من ناط الشيء بالشيء اذا الصفة
وعلته وقال صاحب الاخرى المنوط وهو المتعلق والمرتبطة يقال ناط الشيء
علقة وبها به قال وقال الاستاذ قوله مناط القاعدة مفعول ثان لجعل ان محلها
قوله والاصاق به عطية تفسر مناط القاعدة من او الا اصطلاح بالجنس بكلا في الجنس المطلق
قوله فان لا يطع بتعميم الحكم المستفاد من قوله بخلاف الجنس قال حسن كقول
والطبع قوة للنفس في ادراك الدقائق لا يقع به ان لا يستخرج بالجنس المطلق
قوله فيجوز ان اذا كان المخالف والمخالف هكذا فيصح حيوان ناطق كذا قوله حيوان
مبتدئا وناطق صفة وكذا خبره قال البعض قوله كذا ايضا كناية عن الخبر المحذوف
مثل خير من فرس مثلا لا اشياء كذا ان لا يصح ان كان كذا به وانه يقيد الانسان
وتوصيفه قوله كذا كناية ايضا عن الخبر المحذوف مثل خير من فرس مثلا
مع تساويهما من الحيوان الناطق والاشياء لان الحيوان الناطق مفعول ثان
والاشياء هو الحيوان الناطق قوله بل تركي كذا معطوف على قوله ان كذا
وكذا ايضا كناية عن الخبر المحذوف مثل خير من فرس او مثل قائم مثلا ان بل لا يصح
تركي كذا مع كونها من التركي بين الانسان التركي اخيص منه ان من الانسان
و يجوز حذف ان حذف المبتدئ من النوع الاول عند جواز كانه مثال للمتن وجوبا
من المفصلات قال صاحب المناط قوله ان المبتدئ جواز كانه مثال للمتن وجوبا
اذا كان الخبر صفة في الاصل وقطعت عن الوصفية بالرفع لقصد زيادة المدح او الذم
او الترحيم وصارت خبرا نحو الحمد لله اهل الحمد ان هو اهل واعدوا له من الشيطان الرجيم
ان هو الرجيم ورايت زيادة لغيره برفع الغير ان هو الغير او كانه الخبر مفعولا مطلقا

في الاصل حذف فعله سماعا واكيم مقام فعله فيكون حذفه واجبا نحو سماعا ثم رفع على الجريرة
ليكون على الدوام نحو سماعا وقال الاستاذ قوله ويجوز حذفه ان حذف المبتدأ
لانها لانه ركن اعظم من الكلام فلا يحذف الا وقت قيام قرينة معينة ولذا قال المصنف
عند قيام قرينة دالة على خصوص المبتدأ متالية نحو زيد في جواب من القائم ان القائم
في قوله زيد في قوله المبتدأ في قوله او حاله كذا المبتدأ لان في مقام
البيان ان يشار الى شيء ويحكم عليه بالهلاكية ويجب في مقام المصلحة والذم والترحم كذا في فتح الكرام
نحو لما فرغ من تعليم المبتدأ الى قسمين وتعليم قسميه وادفعها بالاشارة وبين ما هو
الحق المختار بالبيان اراد ان يذكر الخبر فقال والمرجع الرابع اشارة الى ان قوله والبراع
في المعطوف على القريب او البعيد او اشارة الى تعيين المعطوف عليه قوله من التسمية
في قوله كذا قال في التكوين وقال الاستاذ وانما قال المجرد هنا وفي تعريف المبتدأ المجرد وانما قال
المجرد هنا وفي تعريف المبتدأ الاسم ليشمل الاسم والجملة لا تأويل بخلاف المبتدأ فانه لا يكون
الا اسما صريحا او تأويلا ولذا قال في صدر الكتاب وكونه مبتدأ وفاعلا ولم يقل جزءا
كذا قال في التكوين وقال الاستاذ وانما قال المجرد هنا وفي تعريف المبتدأ الاسم
ليشمل الاسم والجملة لان خبر المبتدأ قد يكون غير اسم بان يكون جملة والجملة ليست
باسم لانها كلام والاسم كلمة كذا في المتوسط عن العوامل اللفظية تذكرا لما ذكر
في المبتدأ وهو ان المراد بالمجرد عن العوامل اللفظية ان لا يكون له عامل لفظي اصلا
وهو المفهوم بحسب العرف كقولهم خبر زيد عن ثيابه فانه يفهم منه بحسب العرف
انه لا ثوب له اصلا فلا ينتقض طرد التعريف بالمرفوع الذي دخل عليه حامل
واحد لفظي مثل قائم في ان زيدا قائم ورافعه او تذكر ما ذكر في رافع المبتدأ
في المذكر في رافع ان التجربة خبر عن مقتضاه الذي هو سبق العجود بل هو
سابق مطلق فلا ينتقض عكس التعريف بالجزء الذي لم يسبق عليه لفظي ان لم يوجد
فيه عامل لفظي في اعداد الاختراع كذا قال في المبتدأ في قوله بعض محسنه هذا الكلام
في قوله كذا ما ذكر في المبتدأ ورافعه اقول ينبغي ان يذكر في المصنفين المذكورين بما ذكرنا
بارادة عموم السلب وقد عرفت عدم ورود هذا في الموضعين المذكورين بما ذكرنا
ومن بنية قاعدة فيه وهي ان الجمع اذا عطف باللام اضمحل معناه الجمعية فيكون بمعنى كل الافراد
فتذكر هو ايضا فلا تكن من الغافلين المستنيرين قوله ان الذي التصق بالاصق
واصل الاستاذ به بان يشار به الى ان الباء متعلقة بالاصاق المصنوع لا بالاسناد
لانه بنفسه يتصلق بالاسناد فلا حاجة الى الباء كذا قال في الفطور قال الاستاذ

او في قوله كذا قال في التكوين وقال الاستاذ وانما قال المجرد هنا وفي تعريف المبتدأ الاسم ليشمل الاسم والجملة لا تأويل بخلاف المبتدأ فانه لا يكون الا اسما صريحا او تأويلا ولذا قال في صدر الكتاب وكونه مبتدأ وفاعلا ولم يقل جزءا كذا قال في التكوين وقال الاستاذ وانما قال المجرد هنا وفي تعريف المبتدأ الاسم ليشمل الاسم والجملة لان خبر المبتدأ قد يكون غير اسم بان يكون جملة والجملة ليست باسم لانها كلام والاسم كلمة كذا في المتوسط عن العوامل اللفظية تذكرا لما ذكر في المبتدأ وهو ان المراد بالمجرد عن العوامل اللفظية ان لا يكون له عامل لفظي اصلا وهو المفهوم بحسب العرف كقولهم خبر زيد عن ثيابه فانه يفهم منه بحسب العرف انه لا ثوب له اصلا فلا ينتقض طرد التعريف بالمرفوع الذي دخل عليه حامل واحد لفظي مثل قائم في ان زيدا قائم ورافعه او تذكر ما ذكر في رافع المبتدأ في المذكر في رافع ان التجربة خبر عن مقتضاه الذي هو سبق العجود بل هو سابق مطلق فلا ينتقض عكس التعريف بالجزء الذي لم يسبق عليه لفظي ان لم يوجد فيه عامل لفظي في اعداد الاختراع كذا قال في المبتدأ في قوله بعض محسنه هذا الكلام في قوله كذا ما ذكر في المبتدأ ورافعه اقول ينبغي ان يذكر في المصنفين المذكورين بما ذكرنا بارادة عموم السلب وقد عرفت عدم ورود هذا في الموضعين المذكورين بما ذكرنا ومن بنية قاعدة فيه وهي ان الجمع اذا عطف باللام اضمحل معناه الجمعية فيكون بمعنى كل الافراد فتذكر هو ايضا فلا تكن من الغافلين المستنيرين قوله ان الذي التصق بالاصق واصل الاستاذ به بان يشار به الى ان الباء متعلقة بالاصاق المصنوع لا بالاسناد لانه بنفسه يتصلق بالاسناد فلا حاجة الى الباء كذا قال في الفطور قال الاستاذ

قال الاستاذ قوله ان الذي التصق بالاصق جعل المسند به بمعنى الذي التصق به
الاسناد لتفصيل الكلام اذ لو لم يعرف عن ظاهره لم يصح شبه الاسناد الى المجرد
او الخبر وذكر الباء في به كذا في قوله بالفتور في مثل هذا التركيب وقال الاخر
قوله ان الذي التصق بالاصق على نصيبه المجهول الاسناد ان سنده به ان
بالمبتدأ وقال بعض الافاضل قوله ان الذي التصق بالاصق ان الذي التصق بالاصق
به ان الخبر بقريته قوله على ان يتعلق الاسناد بالخبر الى وقال الاخر قوله ان الذي
ان الخبر الذي التصق ان يتعلق الاسناد به ان بالخبر لان الاصل ان على ما ذكر
في التلويح يتعلق الشئ بالشئ وايصاله اليه قال ان الحاجب في المفعول به
انما سمي به لان يتعلق الفعل به قال الشارح في حاشيته على الامتنان اشار به
ما اشار اليه الشارح من الاصل ان على ما ذكر في التلويح يتعلق الشئ
بالشئ وايصاله اليه ويؤيده ما بعده من قوله وبه به على ان يتعلق الاسناد
بالخبر اشده منه الى هذا من فضل ربي وقال بعض المحسنين قوله ان الذي التصق
الاسناد به اشارة بهذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل في المسند هو مصدر
مثل قولك وقد حيل بين العير والشروان وان الضمير المجرور في به راجع الى الموصول
الذي هو عبارة عن الخبر لان الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول موصول
في سبق وان الباء للاصاق وقال الاخر قوله ان الذي التصق به اشارة الى
ان الباء للاصاق انتهى اقول المصنف في التفسير ترك الموصول وارجاع الضمير
المسند نفسه لان المصنف اختار في الكلام الدخلة على الصفات مذهب المازنة
وهو كونها حرفا تعريفيا كغيرها كما صرح به في بحث بشارته ففعل المصنف
لام الفاعل لا مذهب الاكثر وهو كونهما اسم موصول في كونه ذكر الموصول هنا
وارجاع الضمير اليه خالف مذهب المصنفين الاظهر ان يرجع الضمير الى المبتدأ
في كونه التعريف تافها به ويكون ذكر خبر الفعل ومعناه لا يوضح لالاخراج
فالباء انما اقر بما ذكر في الباء للاصاق وقيل الباء للشيء لان المسند هو الخبر
ولفظ ما به سنده معناه الى المبتدأ وفيه الى المبتدأ ايضا ما به الاسناد فلا وجه لتخصيص
به وقيل المراد المسند الى المبتدأ ابدل الى بالباء فرق بينه وبين المبتدأ وفيه ان الفارق
ليس الباء بمعنى الى بل لئلا المسند في ضمير لام الموصول في المسند وعدمه في المسند اليه
الا ان يقال جعل الباء علامة الاستحالة والعلامة الخلو كذا قال في العصام في مذهبنا
على الكافية وبه ان المصنف به ان يلفظ به فنية لظافة الى البعض قوله به ان يلفظ به
باء الاصاق او يلفظ به على تقدير كونه للاصاق فنية لطافة او بقوله المسند به

او في قوله كذا قال في التكوين وقال الاستاذ وانما قال المجرد هنا وفي تعريف المبتدأ الاسم ليشمل الاسم والجملة لا تأويل بخلاف المبتدأ فانه لا يكون الا اسما صريحا او تأويلا ولذا قال في صدر الكتاب وكونه مبتدأ وفاعلا ولم يقل جزءا كذا قال في التكوين وقال الاستاذ وانما قال المجرد هنا وفي تعريف المبتدأ الاسم ليشمل الاسم والجملة لان خبر المبتدأ قد يكون غير اسم بان يكون جملة والجملة ليست باسم لانها كلام والاسم كلمة كذا في المتوسط عن العوامل اللفظية تذكرا لما ذكر في المبتدأ وهو ان المراد بالمجرد عن العوامل اللفظية ان لا يكون له عامل لفظي اصلا وهو المفهوم بحسب العرف كقولهم خبر زيد عن ثيابه فانه يفهم منه بحسب العرف انه لا ثوب له اصلا فلا ينتقض طرد التعريف بالمرفوع الذي دخل عليه حامل واحد لفظي مثل قائم في ان زيدا قائم ورافعه او تذكر ما ذكر في رافع المبتدأ في المذكر في رافع ان التجربة خبر عن مقتضاه الذي هو سبق العجود بل هو سابق مطلق فلا ينتقض عكس التعريف بالجزء الذي لم يسبق عليه لفظي ان لم يوجد فيه عامل لفظي في اعداد الاختراع كذا قال في المبتدأ في قوله بعض محسنه هذا الكلام في قوله كذا ما ذكر في المبتدأ ورافعه اقول ينبغي ان يذكر في المصنفين المذكورين بما ذكرنا بارادة عموم السلب وقد عرفت عدم ورود هذا في الموضعين المذكورين بما ذكرنا ومن بنية قاعدة فيه وهي ان الجمع اذا عطف باللام اضمحل معناه الجمعية فيكون بمعنى كل الافراد فتذكر هو ايضا فلا تكن من الغافلين المستنيرين قوله ان الذي التصق بالاصق واصل الاستاذ به بان يشار به الى ان الباء متعلقة بالاصاق المصنوع لا بالاسناد لانه بنفسه يتصلق بالاسناد فلا حاجة الى الباء كذا قال في الفطور قال الاستاذ

على ان يعلق الاسناد بالخبر اشده منه ان من التعلق بالمبتدأ وهذا اشارة الى بيان
قوله الصق الاسناد به لان يعلق الاسناد بالخبر اشده منه بالمبتدأ يقتضيه الصاق
الاسناد بالخبر واتصاله به ذكره ان ذكر ما ذكر من قوله ان الذي الصق الى هذا او ذكر
ذلك التنبية الفاضل الفصل في السراج ان في شرحه على الكافية خرج عن التعريف به
ان بقوله المسند به او يلفظ به وفيه لطافة او بالباء الاتصال النوع الاول
من المبتدأ لانه ليس بمسند به بل هو المسند اليه اوقانه المسند اليه لا المسند به
قوله حال كون ذلك المسند به اشارة الى ان قوله غير الفعل ومعناه حال كون
قال البعض قوله حال كون ذلك المسند به يشير الى ان قوله غير الفعل ومعناه
حال من ضمير المسند او من ضمير به والمراد من معنى الفعل هنا مادل على النسبة
الثانية وهذا الصنف الواقعي بعد كلمة الاستفهام او النفي والصنف المعرف باللام
خرج به ان يتولد غير الفعل ومعناه او بهذا التيد نحو يقدم في مثل يقوم زيد
وخرج به ايضا مثل قائم في مثل قائم الزيدان وخرج به ايضا مثل قائم في مثل
زيد قائم ابوه قوله فان المسند به تعليل لقوله خرج به ويجعل التفصيل فانهم
في الاول ان في المثال الاول وهو يقوم زيد وفي الاخيرين ان وان المسند به
في المثالين الاخيرين وهما قائم الزيدان و زيد قائم ابوه ومعناه ان معنى الفعل
اقول ليس المسند به في الاخيرين معنى فعل اذ هو مفهوم من لفظ لا مذكور بل هو
فيهما شبه فعل وهو هنا داخل في الفعل فيكون المسند به في الاثنية المذكورة
كلها فعلا لا معنى فعل الا ان يحتمل معنى الفعل الى المذكور لا داخل شبه فيه كونه الظاهر
دخوله في الفعل قال بعض المحققين قوله وفي الاخيرين معنى ان المسند به في قائم الزيدان
وفي مثل زيد قائم ابوه معنى ان معنى الفعل وهو قائم ولكن النسبة في الاول
من الاخيرين وهو قائم في قائم الزيدان قال صاحب المنافع وكذا النسبة في الاول
اذ الاول من الاخيرين تامة كونه قائم مقام الفعل مستفهام اذ قد خرجت ان قائم
بمعنى ان يقدم وفي الثاني وهو قائم في زيد قائم ابوه تامة كما عرفت قوله وهو في
جواب سؤال من كان قيل ان التعريف غير جامع لافراد الخلف لان الثاني خرج
عن التعريف وكل تعريف شامك اذ باطل فخرج التعريف باطل فان قيل هكذا اجاب
بقوله وهو في الثالث لقرايد زيد واعلم ان هذا الصنف الثاني لقوله ليس خبر بل خبره
ان بل هو خبر الخبر والخبر ان خبر المبتدأ او مطلق الخبر لا يكون ان الخبر فعلا صرفا
والمراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ولا معنى له ان ولا يكون معنى فعل اصطلاحي

ان يعلق الاسناد بالخبر اشده منه ان من التعلق بالمبتدأ وهذا اشارة الى بيان

ان لا معنى له الدال على النسبة التامة ولا معنى له الدال على النسبة الناقصة
بل يكون هو خبر الخبر اما جملد كزيد ابوه هذا اشارة الى الخلاف بين الكوفيين
والمبصرين فان الكوفيين يقولون الخبر لا يكون خبر ويقتضون الجاء بالمشتق
فزيد ابوه كزيد بن زيد ويستدلون عليه بان ذات الخبر لا يكون عين ذلك المبتدأ
وعند المبصرين لا يحتاج الى هذا المتكلف لان ظاهره انه غير مشتق ومعنى حمل الخبر على المبتدأ
انها قيدت على ذات واحدة لان عين هذا المبتدأ عين تلك الذات كما هو محقق
في الخبرات في تحقيق الحمل والموضع واستدل في الكتاب على كون الخبر متضمنا للضمير
بأبوابه في زيد الخبر كله بفتح الحاء لان الاكل جري على غير من هو له وهو الخبر فيجب
واغلب ما كان مستقرا فيه قد دل على ان الخبر كان متضمنا للضمير ويمكن ان يقال اذا كان
مشتقا كان بمعنى الفعل فلا بد ان يكون له فاعل الا لم يكن ظاهرا كانه مضمر لا متناع الحذف
او مركب من الفعل ورفعه قال البعض قوله او مركب مع المرفوعات تاما او ناقضا
كالاشتقاقات على مرفوعاتها كالقفل وشبهه وما يجري مجراها كما كان معناها
كاسم المستعار والمستعرب والظرفي المستعرب واسم الفعل والضمير راجع الى المشتقات
قوله فلو الخبر تعليل لكونه الخبر من المشتقات مركبا ليس ان الخبر مجرد عنها ان المشتقات
بل الخبر على مع مرفوعاتها اسم المشتقات كما صرح ان المعنى ان بما ذكره الامثلة
ان في امتحان الاذكياء وما حرمونا من قوله ولكن النسبة في الاول تامة وفي الثاني
ناقصة والباء متعلق بقوله ظهر ان المراد بمعنى الفعل هنا ان في تعريف الخبر
ما سبق في تعريف الفاعل فيه انه يتحقق طرد التعريف لان ما سبق في تعريف الفاعل
ما كان بمعنى الفعل المعلوم فيصير في التعريف على مجرد مضموع في زيد مضروب ابوه
لانه الجرة عن العوامل اللفظية المسند به غير الفعل ومعناه باللفظ المذكور لانه
بمعنى الفعل المجهول فلو قال المراد بمعنى الفعل ما سبق في تعريف الفاعل وتعرفت تامة
لصح العلو والعكس تأمل كذا قاله احمد نازح وقال صاحب المنافع قوله ما سبق
في تعريف الفاعل وهو مادل بمرحبا على جدي من الصفات والمصدر ولهم الفعل
والظرف المستعرب فيخرج ايضا قائم في زيد قائم وقال الاستاذ قوله ما سبق في تعريف الفاعل
وهو ان الفاعل مالمسند اليه الفعل التام المعلوم او ما بمعناه من الصفات والمصدر
ولهم الفعل والظرف المستعرب لا مادل ان ليس المراد به معنى الفعل الذي سبق في بحث الحلة

وهو ما دل على النسبة التامة بل المراد به ما دل على مطلق النسبة سواء كانت تامة
او ناقصة كما زعم البعض وهو السامع الاول حيث قال والمراد من معنى الفعل
هنا ما دل على النسبة التامة قال بعض محشي هذا الكتاب قوله وما قررنا ظهور
ان المراد بمعنى الفعل هنا ما سبق في تعريف الفاعل لا ما دل على النسبة التامة كما زعم
البعض اقول يعني ان المراد من معنى الفعل هنا انما يكون والى على النسبة التامة
اولا يدل ان ما يوجد فيه شرط الفاعل الظاهر وبالايجد ولا يخفى ان ما لا يوجد
فيه شرط العمل من افراد الجبر ولما لا اعتبار ما يوجد فيه شرط العمل في الظاهر
فلا يجوز ارادة المانع ما دل على النسبة التامة لاخراج الافراد من المعروف ولما ذهل
الشارح عن هذه البظرة قال ان المراد بمعنى الفعل هنا ما سبق في تعريف الفاعل
لا ما دل على النسبة التامة كما زعم البعض انهم اذا عرفت ما ذكرناه انكسرت جميع
علم فترى ان قول البعض معنى الفعل بالصفة الواقعة بعد الاستفهام ان بعد
الاستفهام او النفي والصفة المعروفة باللام او بالصفة المعروفة باللام حيث قال وهو
الصفة الواقعة بعد كلمة الاستفهام او النفي والصفة المعروفة باللام قوله لانه علم
لعله لا ما دل على النسبة التامة ان لا ذلك المراد يعني ما دل على النسبة التامة
قال البعض قوله لانه ان قول البعض وهو علم للنفي في قول ما دل على النسبة
التامة وقال الاستاذ قوله لانه من قول البعض فلا لعدم كون المراد بمعنى الفعل
ما دل على النسبة التامة مع كونه يتناول المراد قال البعض قوله لانه انما يكون
اختلاق الظاهر وغير ملائم في معنى كونه غير ملائم لما صرح به المصريح وما صرح به المص
ان الجبر في زيد قائم بعده بمعنى قائم وابوه فهذا المجموع كما انه غير ما دل على النسبة التامة
كذلك لانه غير ما دل على النسبة الناقصة تأمل كذا قال البعض وقال الاستاذ قوله لما صرح به المص
من قوله والجبر لا يكون فعلا ولا معناه اصلا بل هو اما جامد او مركب قوله ينتقض خبره
ان ينتقض تعريف الجبر حينئذ انما يكون في قول على النسبة التامة او حين كون المراد
من معنى الفعل ما زعم البعض فمعناه انما يكون في حال كونه غير خارج لا اختياره قوله مثل قائم متعلق
بشخص الكائن في المثال الثالث وهو زيد قائم كما بوجه اخر وهو قوله فيما سبق انما
زيد قائم ابوه قوله لانه ان ذلك لا ينتقض بوجهه لا يتحقق منه خبره وقد عرفت
عليه ان على مثل قائم او على قائم انه ان مثل قائم او قائم المستند به غير الفعل ومعناه ان
غير معناه فهو منطوق على قوله غير الفعل قوله لانه على ليهود ان يكون مثل قائم او يكون
قائم غير ما دل على النسبة التامة مع انه ان مثل قائم او قائم ليس بجبر بل جزء او بل الجبر

وقال الاستاذ قوله انما يكون في حال كونه غير خارج لا اختياره قوله مثل قائم متعلق
بشخص الكائن في المثال الثالث وهو زيد قائم كما بوجه اخر وهو قوله فيما سبق انما
زيد قائم ابوه قوله لانه ان ذلك لا ينتقض بوجهه لا يتحقق منه خبره وقد عرفت
عليه ان على مثل قائم او على قائم انه ان مثل قائم او قائم المستند به غير الفعل ومعناه ان
غير معناه فهو منطوق على قوله غير الفعل قوله لانه على ليهود ان يكون مثل قائم او يكون
قائم غير ما دل على النسبة التامة مع انه ان مثل قائم او قائم ليس بجبر بل جزء او بل الجبر

او بل الجبر مع مرفوعه كما عرفت انه جزء الجبر وقال البعض قوله كما عرفت انما عند قوله
والاستاذ الجبر فعلا ولا معناه اصلا بل هو اما جامد او مركب كالمشتقات وما يجري مجراها
فان الجبر ليس مجردا بل مع مرفوعاتها وقوله الترتيب بين قائم في المثال الثالث وبين قائم
في المثال الثاني تحكم لانه لا قال بالفرق بين الاعتماد على المبتدأ والاعتماد على الاستفهام
كما يكون النسبة تامة في الثاني يكون تامة في الثالث فلا يصدق عليه التعريف حتى ينتقض
اذ هو مع معنى فعل فيخرج بقوله ومعناه وايضا ينتقض التعريف جمعا ان حال كونه
غير جامع لافراد المعروف فيكون جمعا مطوقا على معناه قوله يجوز قائم متعلق بمنتقض
المفهوم من العطف كما اشرنا اليه الكائن في نحو قائم زيد او في نحو ما قائم زيد
على وجه واحد وهو كونه خبرا بمعنى كونه قائم خبرا مقدما وزيد مبتدأ مؤخر اقول البعض قوله
على وجه واحد على وجه كونه قائم خبرا مقدما وزيد مبتدأ مؤخر انهم اقول لا يخفى عليك
انه يجوز للقائم في هذين المثالين اعتبار ان احدهما نسبة الى الظاهر وهو بهذا
الاعتبار ليس من افراد الجبر بل من معنى الفعل لكون نسبة تامة فلا تنقض للتعريف
بجذبه بهذا الاعتبار وثانيها نسبة الى ضميره في حقه وهو بهذا الاعتبار من افراد الجبر
لكن لا يخرج بالتفسير المذكور لعدم قيام النسبة فلا تنقض للتعريف بهما ايضا و
ايضا ينتقض التعريف جمعا بمثل المنطلق الكائن في مثل زيد المنطلق قوله لانه ان
علم ينتقض المفهوم من العطف لا يصدق عليه ان لا يصدق على التعريف على مثل المنطلق
او لا يصدق على المنطلق انه ان مثل المنطلق او المنطلق غير الفعل ومعناه ان وغير معناه
قوله لكونه ان مثل المنطلق علمه لا يصدق على قول البعض قوله لكونه ان مثل المنطلق متعلق
بلا يصدق وتقليل له من معناه ان معنى الفعل على ما فسرنا وهذا يبين على ما فسر البعض
لانه الصفة المعروفة باللام ايضا ان كما كان قائم في اقام زيد وما قائم زيد من معنى الفعل
قال البعض قوله ايضا ان كما كان اقام او ما قائم من معنى الفعل على ما قيل اذ مصروف بناء
على سوق العبارة كما كان من معنى الفعل عندنا كذا استفيد مع انه ان مثل المنطلق او المنطلق
خبر اقول ان اراد انه من معناه باعتبار نسبة الى ما حقه فليس كذلك اذ هي غير تامة فلا يخرج
بهذا الاعتبار حتى ينتقض به وان اراد كونه من باعتبار نسبة الى المبتدأ وهي ليست للصفة
فقط بل مع ضميره فلا يكون ايضا من معنى الفعل على التفسير المذكور اذ هو ما دل نفسه
على النسبة التامة لا ما دل مع ضميره فلا يرد النقض ايضا قال صاحب المنافع قوله مع انه
ان منطلق في مثل زيد المنطلق خبر ولا خفاء في ان من هذا وبين ما تقدم من ان المراد
بمعنى الفعل هنا ما سبق الى اخره منافاة لانه على هذا لا يكون قائم خبر اصلا اللهم الا ان يكون

وقال الاستاذ قوله انما يكون في حال كونه غير خارج لا اختياره قوله مثل قائم متعلق
بشخص الكائن في المثال الثالث وهو زيد قائم كما بوجه اخر وهو قوله فيما سبق انما
زيد قائم ابوه قوله لانه ان ذلك لا ينتقض بوجهه لا يتحقق منه خبره وقد عرفت
عليه ان على مثل قائم او على قائم انه ان مثل قائم او قائم المستند به غير الفعل ومعناه ان
غير معناه فهو منطوق على قوله غير الفعل قوله لانه على ليهود ان يكون مثل قائم او يكون
قائم غير ما دل على النسبة التامة مع انه ان مثل قائم او قائم ليس بجبر بل جزء او بل الجبر

المركب المجرى عن العامل اللفظي وكذا المركب المسند به المجرى عنه كما هو حقهما
لا يخفى ذلك التحكم أقول جوابه ما ذكرنا أنهما في المطلق وهو أن المسند
إلى المبتدأ ليس الصفة التي هي قائم بنفسه بل مع ضميره فهو بهذا الاعتبار
ليس من مع الفعل حتى يلزم عدم صدق التعريف على خبر أصلا فلا ورود ولا احتياج
إلى التخصيص بما فسر به كونه حكما والله أعلم بالصواب نحو قائم في زيد قائم
فيه مسامحة والمراد نحو المركب من قائم ومرفوعه لما ذكر وهو ظاهر قال في المأمور
قوله نحو قائم في مثال الخبر نحو لفظ قائم الواقع في تركيب زيد قائم ثم شرع في بيان
المسائل المختصة بالخبر فقال **مسألة** ويجوز تعدد المسند إلى الخبر لأنه حكم والحكم على شيء
يجوز تعدد لفظه أي بحسب اللفظ أو من جهة اللفظ بلا عطف وهو أولى
لشدة الاتصال لأن المجموع بمنزلة مفرد فلو عمل العطف لكأن عطف كلمة
على بعض تلك الكلمة من غير تعدد المبتدأ لأن تعدد الخبر مع تعدد المبتدأ
كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد أي من غير تعدد المبتدأ ولو معنى قوله يجوز
اجتماع الأعراس الغير المتناهية متعلق بجواز وعلة له في محل واحد متعلق
للاجتماع أي في محل واحد في زمان واحد وهو المتبادر من الاجتماع وأما
في الأثرية المتعددة فيجوز اجتماع الأعراس المتناهية في محل واحد نحو زيد قائم
بالفعل قاعد بالقوة أو بالعكس أي زيد قائم بالقوة قاعد بالفعل وأما قيد
بالفعل والقوة دفعا لتوهم الواحد اتصاف العرضين في محل واحد في حالة واحدة
ولأن كونه قائما وقاعدا في حالة واحدة محال لا يجتمعان أو لتوهم التناقض لأنه
في تقدير زيد قائم زيد ليس بقائم ولما قيد بالفعل والقوة دفع التوهم لأنه لو خالف
القيستين في القوة والفعل لم يتحقق التناقض بينهما مثل الخمر في الدكان مكر
أي بالفعل الخمر في الدكان ليس بمكر أي بالقوة وبالعكس والله أعلم بالصواب قال
البعض يريد الخارج بالتقييد بالفعل والقوة دفع سؤال التناقض الناشئ
من قوله قائم قاعد في الامتناع زيد قائم ضاحك أي وذكر في الامتناع في مثال
تعدد الخبر زيد قائم ضاحك أو مثل في الامتناع بقوله زيد قائم ضاحك وهو
أي زيد قائم ضاحك لا يظهر من زيد قائم قاعد لأنه لا احتياج إلى التقييد بالفعل
والقوة أو لعدم الاحتياج إلى السؤال والجواب فانهم قوله وحكم الاخبار المتضادة
المتنافية مبتدأ خبره مذكور في الركن حيث قال في موضع قريبه أما أن يتصرف جزء
ببعض تلك الاخبار وجزء الآخر بالجزء الآخر أو يتصرف المجموع بكل واحد منهما

مسألة
مسألة
مسألة

المركب بقوله مع أنه خبر أنه خبر على زعم ذلك البعض أن قال بأن مطلق في مثل زيد المطلق خبر
وأن قال بأن الخبر اللام الذي بمعنى الذي فلا بد فيه هذا التحريم وأما على ما هو التحقيق
فالمشتق بنفسه لا يكون خبرا كما تقدم فإن قلت إذا لم يكن المشتق خبرا يلزم أن لا يكون
مثل قائم في عمرو زيد قائم أو قائم أبوه من المرفوعات إذ لا وجه لرفعه سوى أن يكون
خبرا قلت وجه كونه مرفوعا أن الخبر مجموع المشتق ومرفوعه لكن لما كان الخبر
الثاني منه مستغلا بالأعراب الذي يقتضيه الجزء الأول أظهر أعراب الجميع في الجزء
الأول لكونه صالحا له ولأنه يخلو الكلام عن الأعراب على أن مثل قائم أي مع أن مثل قائم فكأنه
علاوية بما قبلها لا سرهانية قال الأستاذ كذا على معناها مع حال من فاعل ينتقض أو
من مفعوله وقال المبني بقوله على أن مثل قائم أي مع أن مثل قائم كلمة على علاوة بما قبلها
وقال الآخر قوله على أن مثل قائم أي مع أن مثل قائم الكاش في مثل زيد قائم وإن لم يدل
وأن هذه للموصلية أي وإن لم يدل مثل قائم على النسبة التامة بالنسبة المرفوعة
أي مرفوع مثل قائم الذي هو ضميره لكنه أي مثل قائم يدل عليها أي على النسبة التامة
أو على تلك النسبة أو على هذه النسبة التي هي النسبة التامة بالنسبة إلى المبتدأ
كما صرح به المصنف في الامتناع حيث قال في قول القاضى ما ملئنا إلى المبتدأ أي ما ملئنا
إسناده أتماما إلى المبتدأ كذا قلنا أحمد نازلي قال لا يخرج في حاشية الامتناع قوله
سناد أتماما إلى ولعله في الأصل فلا يخرج قائم عن الحد في مثل زيد أبوه قائم فإن سنده
إلى المبتدأ الثاني تام في الأصل وإن لم يكن كذلك في الحال يعني أن المراد بالاسناد
ما هو الاصطلاحي لتبادهله لا مطلق النسبة لعدم فيكون أي إذا دل على النسبة التامة
بالنسبة إلى المبتدأ فيكون مثل قائم مرفوعا بمعنى الفعل فيه أي المرفوع إلى المبتدأ
في المثال المذكور عليها بالنسبة إلى المبتدأ فلا يكون من معناه لأن ذلك البعض فسر
وبينة ما هو المراد بما دل على النسبة التامة بالصفة الواقعة بعد الاستفهام إلى آخره
كما سبق أنفا فيلزم أي إذا كان من معناه فيلزم أن لا يصدق التعريف على خبر
أصلا أي مشتقا أو جامدا فيكون التعريف تقريرا بالمباين فيبطل طردا وعكس
كذا قاله أحمد نازلي وقال صاحب المنافع فيلزم أن لا يصدق الخ وقد عرفت أن هذا
مبني على قطع النظر عن التفسير وعلى دلالة الخبر بنفسه على النسبة التامة وهذا
غير واقعي فالتخصيص أي تخصيص ذلك البعض معنى الفعل الذي وقع في التعريف
تحكم أي الدعوى بلا دليل قال صاحب المنافع قوله تحكم أي حكم بلا موجب بل هو قائم
على ما قاله وأما إذا عمل بفعل ههنا على ما سبق في تعريف الفاعل يخرج المشتقات
وما في حكمها عن تعريف الخبر وهو المطلوب كما سبق أنفا ويبقى الجامد المسند به

فلاول نحو قوله لا بلق هذا ابيض اسود وليس في الحقيقة في تقدير فيه الجز لانه
مثل قوله على عالم وجا طر الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجا طر
لا يرجع الى مجموع المبتدأ بل الى المعنى في رجل عالم ورجل جا طر واما الضمير في كل واحد من
واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدأ بل الى المعنى في ليل لمطابقتهما لافرادا وتثنية وجهها كقولك على
ابيضانه اسودا وظهر بيض وسود واما جاز ذلك مع ان المراد بضمنا ابيض وبيضا اسود
كما ان المراد بالاول ابيض على عالم والاخر جاز ذلك مع ان المراد بضمنا ابيض وبيضا اسود
فان كل واحد منهما منفرد عن الآخر واذا جاز لهما ذلك في الشيء مع المسند اليه في الحقيقة
متعلقة الى راجع مع قيام القرينة فلهذا احسن الفهم بنصب الفلام ووجه فلا ان يجوز
استدلاله الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه الى الظاهر اولى
وهذا كما تقول النار تنبع احمر انظر ظهركش ووجه قولهم زيد حسن الوجه ووجه
وجه ووجه وجهها نفسا وجزا واما الثاني اعني ما اتصف به المجموع بكل واحد
منها نحو هذا جملو حاض و لا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الجزين
الى مجموع المبتدأ اذ المعنى في جميع اجزائه صلاوة وفيها كلها حمزة لانه امتزج الظهور
في جميع اجزائه فان كسر احدها بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما اعلم
انه يجوز ان يعطف احدا الجزين على الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد
من الجزين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف
على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابنه الهمام وليث الكتيبة في المزدحم
وكذا ما هو بمنزلة في رجوع الضمير من كل واحد من الجزين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى
في جميع اجزائه قد هذا ابيض واسود وهذا جملو وحاض واما اذا لم يرجع ضمير
كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو هذا عالم وجا طر فلان من الواو لان المبتدأ مفكوك
تقديره ان احدهما عالم والاخر جاز طر انتهى كلامه ويجوز فيه ان في صورة التعدد
او في تعدد الجز او في هذا الجز المذكور العطف او عطف الثاني على الاول مثل زيد
عالم وعاطل ايضا ان كما يجوز فيه ترك العطف او كما يجوز فيه التعدد بدون العطف
والجز قد يكون جملة ان يكون الجز مفردا كثيرا وقد يكون جملة ولم يبق فيها بالجزا
لانها هي المتبادرة اولاً لانه قصد العموم الى انشائية ولو قسمه فقولته تعالى
والذين جاءهم من قبلي لعلهم يرجعون فليس هذه مؤلفا بقول ان مقول في حق كذا
لانه بعيد عن الشرح الكافية لقصص الدين واذا كان جملة والجملة مستقلة لا تتقيد
الادب بغيرها فلا بد الى كذا في الاستدلال قال الاستاذ قوله ويكون الجز
جملة لانه حيث على بل من حيث انه حال للمبتدأ او يتعلق به والجملة من حيث على
مستقلة لا تتعلق بغيره بل ان كانت خبرية فيها اعتبار مضمونها بخبرية قائم ابوه اعني
قيام الاب صالح لان يتعلق بزيد وان كانت انشائية فتأويلها شيء يقع تعلقه بالمبتدأ بخبرية
لان مضمونها خبرية

لان مضمونها خبرية اعني طلبها الضرب لا يصح تعلقه بزيد الا اذا اوتل بان يقال
زيد فنقول في حقه اضره على معنى انه مستحق لان في مضمونها واما يجوز الرض
وبغيره وقوع الانشاء خبرا بلا تأويل فيض مضمونها كما ذكره الشريف وغيره
قال عبد الحكيم السيلكون في حاشية المطول بخبرية اضره ان مقول في حقه اضره
ان يمكن ان يقال في حقه اضره واما يغتر بالاسحقاق لدفع ما يتوهم بان التأويل
بمقول في حقه يستدعي تقدم القول قبل هذا الكلام اذ الاصل في القول لكونه حكاية
ان يتلفظ بالحكي في غير حكاية سواء كان القول بلفظ الماضي او الحال او الاستقبال
كما ذكره الرض ان هذا القول مقول في حقه اضره فلا يصح زيد اضره الا بعد تقدم
انتهى كلامه قال السيد احمد حياي قيصر عن ان تقدير قولنا مقول يقتضيه تقدم
لفظ اضره وسبقه قبل التلفظ بزيد اضره وهذا لم يتقدم فيلزم الكذب
ولهذا لم يغتر بالاسحقاق اسمية كانت او فعلية وقد عرفت ان في اوائل
الباب الثاني في بحث الجملة ما ان بعضه هو ان ذلك المعنى المراد بهما ان بالجملة الاسمية
والفعلية وهذا ان الجملة الفعلية هي المركبة من الفعل لفظا او معنى ومن فاعله
والاشياء هي المركبة من المبتدأ والجز او من اسم الحرف العامل وجزءه او الفعلية ما كان
جزؤه الاول فعلا صريحا ولو تقديره والاشياء ما كان جزؤه الاول اسما مطلقا كما هو
رأى الجمهور وهذا المشهور قوله يعني ان الاصل كونه مفردا الى تفسير لقوله ويكون
جملة واشارته الى تعيين المعلوم عليه المقدر كما استرنا اليه في تفسيرنا آنفا ايضا
ان يقصد المضمون بقوله ويكون جملة ان الراجح في الجز كونه مفردا كثيرا والضمير في كونه
راجع الى الجز قوله ليتوافق الركنان احدهما المبتدأ والاخر الجز تعليل او كقولهم الاصل
فيه كونه مفردا ان ليتفق الركنان في كونها مفردين والركن يجمع بين الطرفين ويعني الجز
والمراد هنا الثاني لان الجز لا يكون بدون المبتدأ والمبتدأ لا يكون بدون الجز لانها متضايقتان
ولان صحة الجز تكون بالمبتدأ وصحة المبتدأ بالجز كما ان صحة الصلوة بتكبيره الافتتاح
والقيام والقراءة والركوع والسجود والقفدة الاخيرة مقدار قراءة التشهد وهي
اركانها التي توجد ما هيبتها بمجموعها فيقول الاول لان المبتدأ في طرف اول الجز
والجز في طرف ثان للمبتدأ اولان المبتدأ في طرف اول بالنسبة الى الجز والجز في طرف ثان
بالنسبة الى المبتدأ والله اعلم قوله وليكون احق تعليل ان لقوله ان الاصل فيه كونه مفردا
ان وليكون الجز الذي يكون مفردا اخر من الجز الذي يكون جملة او وليكون الجز المفرد اخر

اخضر من الجز الذي يكون جمل او وليكون الجز الذي يكون مفردا اخضر بالشيء الى الجز الذي يكون جمل
واسرع اي وليكون الجز الذي يكون مفردا اسرع من الجز الذي يكون جمل فتدور لا قبله لا يسرع للربط
اي من جهة قبول الجز لربطه الى المبتدأ ولكنه ان الجز قد يكون جمل على خلاف الاصل من الحمل الى
لها محل من الاعراب قال البعض هذا إشارة الى ان لفظ قد في عبارة المصنوع
انتهى اقول هذا مبني على النسبة الى ما لم يوجد فيها لفظ قد واما على النسبة الى
يوجد فيها لفظ قد يكون هذا إشارة الى تعيين المصنوع عليه كما قلنا لا نقاد له لانها
اي الجمل تقليل الحكم المستفاد من قوله لا بد او تعليل للابد من حيث هي اي الجمل
معنى اي مستحقة بالجمل فيكون الاول مبتدأ والثاني خبره ويحمل ان يكون الثاني
تأكيذا للاول والحيثية هنا للاطلاق لكن هنا على الوجه الذي اقول لانها كونها
على الوجه الذي عرفت في تفسير الثاني مستقلة بنفسها لا شئ لها على القاعدة في محله
فانه لم يكن فيها رابط لم يكن المبتدأ محلا للفتحة اصلا فكان ذكره لفظا بخلاف ما
اذا كان فيها رابطا فانه وان لم يكن محلا لتلك الفتحة لكنه يصير محلا للفتحة التي تضمنها
الرابط فان الشئ كما يتصف بصفات نفس يتصف بصفة ما يتصل به منها او ذما وغير ذلك
كذا اقله عند الفقيهين قال المحرم اخذ قوله مستقلة بنفسها لا شئ لها على الاستناد المشتمل
على المسند والمسنود اليه لا يقتضي اي الجمل التعلق بما ذكر بكلام قبلها اي الجمل لا فادتها
فائدة تامة وهذا منقوض بالمشقات فانها مع كونها غير مستقلة لا بد لها من تمام فالوجه
ما ذكره الفاضل العجمي من ان سبب ربط الجز اما اتحادا مع المبتدأ او مع ما يتعلق به وما اختلف
فيه الا اتحادا كالمشتق ومضون الجمل الذي هو خبر في الحقيقة فلا بد من عائد ليكون اسناد الخبر
علامة اتحادا مع المبتدأ او معناه انما المشتمل على خبره بالاضافة اليه او بجلالة اخرى بعلامته
اتحادا مع متعلقه وما لم يختلف فيه الاتحاد كما لا يحتاج الى العائد لعدم احتياجه الى العائد
كذا في حاشية الاميني قال الاستاذ قوله من حيث هي اي الجمل مع اي جمل مستقلة لا تقتضي
التعلق والنسبة بما قبلها لانها من حيث خبر غير مستقلة بل تقتضي التعلق بما قبلها اي
بكلام قبلها وهو قوله ان العائد الذي يربطها اليه الضمير للفتحة او الخطاب او الحكم
كقوله ابنه اذا كنت ابنتك اي وانما تبني عالم من الضمير العائد الى المبتدأ في الغالب
اي في غالب الاستعمال وقد يكون من العائد هم إشارة نحو والذين كفروا باياتنا الذين
يصطفون الجمل للاشارة بكثرة الكفر وايراد اللفظة لمربية المهابة او لتلك الإشارة الى الموصول
باعتبار ابعاضها في جهة الصلة من الكفر وهو مبتدأ اصحاب النار اي فلا زموها
وملا بسوها حيث لا يفارقونها خبره والجمل خبر للموصول او هم الإشارة بدل من الموصول
او عطف بيان له واصحاب النار خبره وايضا قد يكون المحموم المشتمل اي في جانب الجز
على المبتدأ كقوله ان يوسف عليه السلام من يتق الله يجعل له مخرجا من حيث يشاء او يتق
نفسه عما يوجب سخط الله تعالى وعذابه ويظهر على الحق او على مسخطة الطاعات او على المعاصي

او عن العاصي التي يستلزمها النفس في الله لا يضيع اجزا المحسنين اي اجرهم والمحسن
عام لمن يتق الله ويصبر وانما وضع المظهر موضع المظهر تبينها على ان المتقون بالتقوى
والصبر موصوفون بالاحسان كذا اقله ابو السعود وقال صاحب انوار التنزيل
وضع المحسنين موضع الضمير للفتحة على ان المحسن من جمع بين التقوى وتصبره انتهى
في تفسيره ان الجمل قد يكون مبتدأ او خبرا او مفعولا او مفعولا او مفعولا او مفعولا
مخدوف بقوله من المحسنين منهم ويحذف ان يكون في وضع الظاهر موضع الضمير
اي لا يضيع اجرهم انتهى قال البعض قوله خذوا من الذين من يتق الله ويصبر كذا قلنا
قوله اي لا يضيع اجر المحسنين مكانه اجرة والمحسن عام لمن يتق ويصبر كذا قلنا
المتقون في حاشية الاميني جملته خبر ان قال ابن خلدون الرباط بين جملة الموصوفين
وبين جملته اي المحسنين في المحسنين واما الضمير المخدوف اي المحسنين منهم واما لقيام
مقامه ولا يزيل تحسينهم فقام ان مقام ذلك الضمير وقوله صاحب المصنف
من يتق ويصبر لا بد من ضم شرط مبتدأ وخبر جملته ان الله لا يضيع اجر المحسنين
والعائد محموم المحسنين لمن يتق ويصبر لعل هذا مبني على من ذهب من قاله في مثل هذا
التركيب جزاء الشرط فكان للجزاء اعتباران فباعتبار ان خبره مجزوم بالحمل القرين
وباعتبار ان خبره المبتدأ مرفوع بالحمل البعيد واما على القول ثلثة اخرى فلا حاجة
الى المربط في جانب الجز بل الرباط عند الضمير في الشرط كما في مثل من قام فتح مولى الله
من كمال الناس ثقتة ورجاءه في ثقتة ورجاءه كما في الرتبة القول الاول منها
ان الجز مجزوم الشرط والجزاء والمثاني الشرط وحده والثالث ان هذا المبتدأ
لا يجره في لسانه ان يمثل بقوله نعم ان الذي امنوا وعملوا الصالحات هم في الاضياع
الجزء من احسن عملا لان خبره باب ان حكمه حكم خبر المبتدأ وهذا قال الرضا لا بد
من ضم ظاهر لا ومقدار وقد يقال ان الظاهر مع ضم الضمير انتهى فلهذا قيل ان الذي
امينوا في قوله من يتق ويصبر الى والذين كفروا الى ونعم الرجل زيد ما اقيم فيه
الضمير مقام الضمير وان لم يجر يقتصر الضمير الرجوع الى خبره في المثال الاخير لانه منه
من جهة المعنى وقد يكون لام المحسنين كالمثل نعم الرجل زيد قوله قدل المصنف
ولا يمتنع هذا في الجمل المحموم الذي هو مبتدأ غير عائد الى شئ مثل نعم رجلا واجاب عنه
يوسف الكامل بانه وان كان كذا الا انه مع تميزه كانه في حكمه فيكون رابطا وقال الفاضل
الرابطه او عايد يكون الفاعل عين المحموم فيقول الاولى من ان يحمل هذا الباب اي
اقوال المذبح والزم من قبيل المستثنى من لزوم الرباط مثل ضمير الشان لا يشتر كنه في الفلة

فيكون احدهما بياناً وتفسيراً للآخر على وجهه على قول من يجعل المخصوص بالمدح
مبتدأً واعترض هذا القسم حيث قال لا يخفى ان نعم الرجل زيد من قبيل وظهر
موضع المظهر الا ان هذا الظاهر صلي لوضعه موضع المظهر باعتبار لام المجرى
فلا معنى بجعله قسماً اقول اعلم ان صلاحية موضع ذلك الظاهر موضع المظهر
انما هو باعتبار لام العهد اذ لو لا هذا الاعتبار لايصح ذلك الموضع فهذا القيد
الذي واروا في الكون قسماً كما لا يخفى على من لا يعرف الاوضع والاخفى وضار
قول القسم لا يخفى اخفى قليلاً فظن وقال الشيخ الاول قوله على وجهه ان نعم الرجل زيد من قول من
ان زيداً مبتدأ والمجمل خبره فانه ليس في الجملة بهذا ضمير لكن الظاهر في الرجل للمجمل
كما قيل والجنس مشتمل على كلا افراده فكان الرجل مشتملاً على زيد وغيره فليس
عليه محذور كذا وقع في شرح لب الالهاب وقال احمد بن زكريا قوله على وجهه
ان نعم الرجل زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره وقال صاحب المناقب قوله على وجهه ان
على تقدير كون المخصوص بالمدح مبتدأ وجملة فعل المدح خبره واما على تقدير كون المخصوص
خبر مبتدأ محذوف كما قال به البعض فليس مما نحن فيه وقال الاستاذ بقوله على وجهه ان
على وجه كون المخصوص بالمدح مبتدأ وما قبله اعني فعل المدح خبره فان الفاعل لما كان
محملي بلام الجنس وهو يشمل كل فرد من افراده جاز ان يربط الجملة لذلك الفرد
وهو المخصوص لشمول الجنس لذلك الفرد واما على وجه كون المخصوص بالمدح خبر مبتدأ
محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد فلا يكون ذلك المثال مما نحن فيه وقد يكون الظاهر
في موضع المصراع ان وقد يكون العائد وضع الاسم الظاهر موضع الضمير الممكن
في ذهن السامع وتقرره فيه لان اعادة لفظ الشيء تنفي عن ضميره ويكون قائماً مقامه
فيما يؤدس مؤداه في نحو انا محبة مبتدأ ما استغنى عنها مبتدأ سبب وخبر مقدم
عند غيره الحاقه خبر او مبتدأ على اختلاف المذهبين والجملة خبر المبتدأ الاول ان
الحاقه ما هي ان شئ هي ووضع الظاهر موضع الضمير جاز في مقام التعظيم
مطلقاً قال عبد القادر وضع الظاهر موضع المضمرة ان كان في معرض التفتيح جاز
قياساً والا فمقتضى سبب يجوز في الشر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخير
يجوز مطلقاً وعليه قوله تعالى الذي امنوا وعملوا الصالحات ان لا ننصيح اهل من حسن
علا ان لا ننصيح اهلهم قوله ان لم تكن قد لقوله فلا بد من وجوب العائد
بشرطه وهو ان لم تكن تلك الخبر كذا قال امام الايوبي قال في زاده لم يكن ختم
راجع الى الجملة الواقعة خبراً او الى الخبر كونه عبارة عن الجملة خبراً عن ضمير الشايع
والقصة قوله فانها ان تلك الجملة تعليل للشرط المفترض ان وان شرط في لزوم العائد
عدم كون الجملة خبراً عن ضمير الشايع فانها اذا كانت ان تلك الجملة خبراً عنه ان

ان نعم الرجل زيد لا يحتاج الى تلك الجملة التي ان العائد وعدم الاحتياج
ثابت بوجود المظهر المقتضى بينهما ان بين ضمير الشايع الذي هو مبتدأ وبين الجملة
وهو بين المظهر الذي هو ضمير الشايع وبين الجملة قال قوله لوجود المظهر المقتضى
التي متعلق بها تحتاج وعلة له قوله لكونها ان تلك الجملة تعليل لوجود المظهر المقتضى
بينهما كما قال البعض قوله لكونها ان تلك الجملة متعلق لوجود وعلة له عبارة عنه
ان نعم الرجل زيد وتفسيره عنوانه زيد قائم لان الشايع عالمية زيد فان قلت العائد
الواو يكتفي في الخبر اذا كانت جملة بلا ضعف ولا يكتفي في كون العائد الواحد في موضع الحال
اذا كانت جملة اسمية فلا بد من العائد وهو الواو مع الضمير مع ان الحال خبر في المعنى قلت
كفاية الخبر بالواحد لانه خبر الكلام وركنه وطبيعته يقتضي ارتباطه فيكون بواحد
واما الحال فمقتضى ليست بركن فلا يقتضي الارتباط وان كان خبراً في المعنى ومولاه
تخويزه ابوة قائم او تخويزه قام ابوة الاول ان المثال الاول وهو زيد قائم ابوة الاول
ان مثال الجملة الاسمية والثاني ان المثال الثاني وهو زيد قام ابوة للثاني ان مثال الجملة
قال صاحب المناقب قوله الاول ان المثال الاول للاسمية والثاني ان
المثال الثاني للثاني ان الجملة الفعلية وقال البعض قوله الاول ان المثال الاول وهو زيد
ابوة قائم للاول ان المثال الاول الذي هو جملة اسمية والثاني ان المثال الثاني للثاني
ان للمثال الثاني الذي هو جملة فعلية وقال امام الايوبي قوله الاول ان المثال الاول
وهو زيد قائم ابوة للاول ان مثال لما وقع الخبر جملة اسمية والثاني ان المثال الثاني
للمثال ان مثال لما وقع الخبر جملة فعلية والعائد فيهما لفظ الضمير ويجوز حذف ان العائد
بمعنى لا يمنع حذفه لوجوه هذه للشرطية ان لو كان العائد ضميراً واما غيره فلا اذ لو حذف
لم يسبق الذم ان لا الى الضمير على ان العدول عنه الى الضمير لثبته فتوجب حذفه قال صاحب
فتح الاسرار قوله ويجوز حذفه ان العائد الضمير لتبادره قوله لفظاً غير من هذا يجوز
انما قاعله ان يجوز حذفه من جهة اللفظ لا معنى معطوف على قوله لفظاً ان لا يجوز حذفه
من جهة المعنى قوله بغير حذف ليس منسباً بتفسير لقوله حذفه في ويجوز حذفه ان يقصد المص
بقوله حذفه حذفه ليس منسباً بل منوياً لان الحذف لقريته يكون منوياً لا منسباً والضمير
في حذفه راجع الى العائد باللفظ لا بالمعنى حيث قال قوله بغير حذفه ليس منسباً
تفسير لعدم الحذف المتعقبات من قوله لا معنى اقول هذا ان من برودة اهل راس
لانه لا يابعد الساق فضلاً عن الساق لقريته ان وقت قيام قريته حاله
او مقاليه والله عليه قوله لا يحذف عنه للثبوتية المدة ان وانما قيد قوله حذفه بقوله
لقريته لانه لا يحذف بدونه القريته الانسباً قياساً قال البعض

قال البعض قوله قياسا مفعول مطلق في زائد الخذف يتعدى الى الموصوف ان يجوز
حذفه خذفا قياسيا وقال صاحب المناقب قوله قياسا مبرهنا بحدوثه في غير
حذفه خذفا قياسيا اذا كان في العائد مجزورا بين التبعيض والجملة من اركان
الجملة التي كانت جزءا من المفعول قوله والجملة معطوف على كانه وهو محذوف
وقوله اسمية معطوف على خبره من قبيل عطف الشبهين على مفعول عام واحد وقيل
ان واذا كان مبتدأ تلي الجملة جزءا من الاول ان من المبتدأ الاول قال البعض قوله
ومبتدأها معطوف على اسم كانه ايضا مثل العطف السابق وقال عبد الفتاح وقد يذف
العائد اذا كان ضميرا وذلك الخذف قياسيا اذا كان مجزورا بجملة اسمية
يكون المبتدأ فيها جزءا من المبتدأ الاول لان جزئية ضمير بالضمير في حذف الجار والمجرور
للتخفيف نحو البر مبتدأ الكرم مبتدأ ثان كائن بسبب خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره
خبر المبتدأ الاول والعائد فيه محذوف وهو ما فتره بقوله ان منه والقرينة كون المبتدأ
الثاني جزءا من الاول والمحذوف صفة المبتدأ قال عبد الفتاح والجاء والمجرور صفة
فيكون تقديره ان منه ان البر المكرم منه يستين درهما ويجوز ان يكون حالا من الضمير
الذي في الجز فيكون تقديره ان منه ان البر المكرم يستين درهما حال كونه منه ان حال
كونه الكرم من البر قال عبد الفتاح ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الجز في تقدير
منه مؤخرًا لئلا يحتاج الى القول بجواز تقدير الحال على القابل للمعنى اذا كان ظرفا
بقرينة ان بايع البر لا يستعمل خبره في حذف العائد في هذا المثال بقرينة جالية التيقن
يعني ان بايع البر يبين قيمته لا قيمة غيره ويحذف سماعا في غير ما كان
مجزورا بين والجملة اسمية ومبتدأها جزءا من الاول او في غير ذلك او في غير المذكور قال
صاحب المناقب قوله وسماعا في غير ان كان مجزورا او منصوبا واما المرفوع
في المبتدأ فلا يخفى اصلا وان جاز في عائد الموصول كما سبق كذا في الرضى نحو قوله
صبر على الاذى وعقر لمن ظلمه ولم ينتصر وفوض امره الى الله ان ذلك الذي ذكر
من الصبر والمفخرة لمن عزم الامور من غير الامور ان ذلك الصبر والصبر
او الصبر وما عطف عليه منه ان من عزم الامور في ذلك العائد كما حذف في قولهم البر
الكرم يستين درهما للعلم به اللام في قوله ولمن صبر موطنه للقسمة ومن شرطه
في قوله ان ذلك لمن عزم الامور جواب القسم القدر سادس الشرط الاول
ومن موصولة فتدلة صليته وعقر من سمها وجزءها خبر المبتدأ وعلى الوجهين العائد
الى ما محذوف لدلالة في الكلام عليه ان ذلك منه لمن عزم الامور كذا في شيخ زاده

كذا في شيخ زاده اصله ان الاصل في الخبر اشارة الى ان الاضافة بمعنى في
قوله والاولى له او لا يخفى ان الاصل بمعنى الاولى ان ما يكون راجعا
مع جواز خلافه ان يكون نكرة قوله لكونه ان الخبر علة لكونه نكرة قال البعض
قوله لكونه ان الخبر متعلق لكونه وعلة له علة ان معصوما ولازما للافادة
ان للافادة المتكلم وهو ان الافادة انما تحصل من لا تحصل انما تحصل بالاجزاء
ان باخبار المتكلم معنى طيب بغير ان لا يخفى ان صاحب المناقب قوله وهو انما تحصل
بالاجزاء بما لم يعرف ان اريد بما لم يعرف الخبر الذي لم يعرف فالحصر فاسد لما عي
من كونها معرفتين وان اريد النسبة التي لم تعرف حقيقة او تنزيلا فالحصر صحيح
لكن الدليل حينئذ لا يستلزم ان يكون اصل الخبر ان يكون نكرة اللهم الا ان يقال
ان المراد من انما تحصل بالاجزاء بالنسبة التي لم تعرف وكون الخبر نكرة مناسب
لجهولية النسبة فيكون الاصل في الخبر كونه نكرة وقال الرضى الاصل تنكير الخبر لانه مستند
في الفعل والفعل حال من التعريف والتعريف ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجزءه
فيما يطرا فيحتاج الى العلامة وهذا التعريف وبقية على الاصل فكان نكرة اخرى
وهذه من قبيل الاسرار ووجود الحنا من الامور الموصولة كما كان تقليل الجمهور
من قبيل الاسرار كما ان المبتدأ عمدة للبيان ولذا ان ولاجل كون المبتدأ عمدة للبيان
او لكونه المبتدأ عمدة للبيان كان اصله ان الاصل في المبتدأ التعريف قوله
ان و قد تحليل لكونه معرفة من كان كونه الخبر معرفة لا ينافي في الافادة ان في افادة المتكلم
للمناظر شيئا قوله لجواز كون النسبة متعلق بلا ينافي وعلة له ان لجواز كون خبره خبرا
في المبتدأ فاللام للبعد جهولية خبر الكون عند المناظر لا عند المتكلم قوله حقيقة في خبره
من النسبة في قوله كونه النسبة جهولية في حال كونها متعلقة في جهولية ان محققا قال
الاستاذ قوله حقيقة في الخبر كانه او تنزيلا وقال البعض قوله تحقيق كما اذا لم يعرف
الى طيب النسبة بينهما في الحقيقة وفي نفس الامر او تنزيلا كما اذا لم يعرف الى طيب النسبة
بينهما او علة وان عرفها في الواقع وفي نفس الامر فيفيد ان اذا كانت النسبة جهولية
فيفيد الاستاذ ان فيكون في الاسناد فائده او فيفيد كون النسبة جهولية الاسناد
او فيفيد الخبر الاسناد او فيكون في اسناد الخبر الى المبتدأ فائده فلي تقدير الاول والاول
يكون قوله الاسناد مرفوعا وعلى الثاني والثالث يكون قوله الاسناد منصوبا نحو قوله المطلق

من يعرفهما من زيد والمنطلق قال البعض قول من يعرفهما من هذا القول
مقد لا من يعرف المسند والمسد اليه وهذا زيد والمنطلق ولكن لا يعرف ذلك
المسند النسبة بينهما من بين زيد والمنطلق ونحو الله الهنا نظرا الى الثاني ومثال له تنزيلا
منزل من لا يعرف النسبة بينهما من بين الله والهنا او بين المسند والمسد اليه وهي الله والهنا
قوله جريه من الجاهل متعلق لتنزيلا للجاهل وعلة له على خلاف مقتضى علمه من الجاهل
فان من جريه على خلاف مقتضى علمه وهو الجاهل سواء لان مقتضى علم العمل ويجوز ان يكون
مثل هذا من مثل الله الجاهل المتقرب بالانقياد لا لقوله لا لقوله لا لقوله لا لقوله لا لقوله لا
بيانه لقاعدة قية الجهد وايضا قال والقاعدة في مثل الله الهنا الرد على منكر التمسك
وقال بعض الافاضل تكملة الطرفين في مثل هذا معلوم والنسبة مجتهدية فان كان النسبة
ايضا معلومة فالمراد القاطع ويجوز حذف من الجاهل عند قرينة من عند قيام قرينة
مقالية عند قرينة من زيد قائم لمن قال الجاهل بالانقياد الى زيد قائم ام عند حذف
الجهد هنا بقرينة السؤال المحقق او حاله كونه خرجت فاذا السبع من واقف بالباب
قال امام الايوب قوله ويجوز حذف الجهد عند قرينة وانما لم يبق بقرينة
او لقرينة فانها كانت الجهد عند اقصى حذف الى قرينة ثابتة ولهذا اشار اليه
بقوله عند قرينة من عند وجودها نحو زيد من عند لفظ زيد الواقع في موقع الجاهل
من قال من سائل سأل ازيد قائم ام محذوف فان السؤال قرينة قائم على ان السائل
عام للقائم لكنه جاء هل في ان ذلك القائم من شخصين مذكورين ولما فرغ
من بيانه حكم الجهد في نفسه شرع في بيانه احواله عند مقارنته للمبتدأ فقال وان كان
المبتدأ بعد اما من ولو وقع بعد كلمة اما الشرطية وجب دخول الفاء في خبره من
في خبر ذلك المبتدأ وقوله وجب يفيد ان ذلك الحكم في جميع الاوقات لان لا انشكاك فيها
ابدا بل يلزم الفاء سرمد فقال البعض قوله في جميع الاوقات يشير الى كون الاستثناء
مفرضا في قوله بالضرورة قوله رعاية تعليل لوجوب دخول الفاء في الخبر لئلا يخلو الشرط
من لغو الرعاية لجرد معنى الشرط فيها من في اما وحقه من معنى الشرطية
للتأني من يكون الاول سببا للتأني نحو الذي ياتي فيه فله درهم لان اتيانه سبب
لاستحقاق الدرهم من لو لم تأني لا يستحق قطعا كما في قوله ان جئت فلك درهم
او للحكم به يعني ان يكون الاول سببا للحكم بالتأني عليه وان لم يكن سببا فلا يرد
بان يقال لم دخلت الفاء في قوله تعالى وما بكم من نعم في الله مع ان الاول ليس سببا للتأني

من يعرفهما من زيد والمنطلق قال البعض قول من يعرفهما من هذا القول
مقد لا من يعرف المسند والمسد اليه وهذا زيد والمنطلق ولكن لا يعرف ذلك
المسند النسبة بينهما من بين زيد والمنطلق ونحو الله الهنا نظرا الى الثاني ومثال له تنزيلا
منزل من لا يعرف النسبة بينهما من بين الله والهنا او بين المسند والمسد اليه وهي الله والهنا
قوله جريه من الجاهل متعلق لتنزيلا للجاهل وعلة له على خلاف مقتضى علمه من الجاهل
فان من جريه على خلاف مقتضى علمه وهو الجاهل سواء لان مقتضى علم العمل ويجوز ان يكون
مثل هذا من مثل الله الجاهل المتقرب بالانقياد لا لقوله لا لقوله لا لقوله لا لقوله لا لقوله لا
بيانه لقاعدة قية الجهد وايضا قال والقاعدة في مثل الله الهنا الرد على منكر التمسك
وقال بعض الافاضل تكملة الطرفين في مثل هذا معلوم والنسبة مجتهدية فان كان النسبة
ايضا معلومة فالمراد القاطع ويجوز حذف من الجاهل عند قرينة من عند قيام قرينة
مقالية عند قرينة من زيد قائم لمن قال الجاهل بالانقياد الى زيد قائم ام عند حذف
الجهد هنا بقرينة السؤال المحقق او حاله كونه خرجت فاذا السبع من واقف بالباب
قال امام الايوب قوله ويجوز حذف الجهد عند قرينة وانما لم يبق بقرينة
او لقرينة فانها كانت الجهد عند اقصى حذف الى قرينة ثابتة ولهذا اشار اليه
بقوله عند قرينة من عند وجودها نحو زيد من عند لفظ زيد الواقع في موقع الجاهل
من قال من سائل سأل ازيد قائم ام محذوف فان السؤال قرينة قائم على ان السائل
عام للقائم لكنه جاء هل في ان ذلك القائم من شخصين مذكورين ولما فرغ
من بيانه حكم الجهد في نفسه شرع في بيانه احواله عند مقارنته للمبتدأ فقال وان كان
المبتدأ بعد اما من ولو وقع بعد كلمة اما الشرطية وجب دخول الفاء في خبره من
في خبر ذلك المبتدأ وقوله وجب يفيد ان ذلك الحكم في جميع الاوقات لان لا انشكاك فيها
ابدا بل يلزم الفاء سرمد فقال البعض قوله في جميع الاوقات يشير الى كون الاستثناء
مفرضا في قوله بالضرورة قوله رعاية تعليل لوجوب دخول الفاء في الخبر لئلا يخلو الشرط
من لغو الرعاية لجرد معنى الشرط فيها من في اما وحقه من معنى الشرطية
للتأني من يكون الاول سببا للتأني نحو الذي ياتي فيه فله درهم لان اتيانه سبب
لاستحقاق الدرهم من لو لم تأني لا يستحق قطعا كما في قوله ان جئت فلك درهم
او للحكم به يعني ان يكون الاول سببا للحكم بالتأني عليه وان لم يكن سببا فلا يرد
بان يقال لم دخلت الفاء في قوله تعالى وما بكم من نعم في الله مع ان الاول ليس سببا للتأني

للتأني بل الاول سبب والثاني سبب لان مقتضى النسبة بالحق طبيعي ليس سببا لكونه
من الله تعالى بل الامر بالعكس يعني بل كونها من الله تعالى سبب لكونها فيها فاستقر
سبب الحكم بكونها من الله تعالى ولو جعل المتكلم ولو هذه للقرينة او ولو كان الحكم بعمل المتكلم
واعتباره قال احمد الاطوار قوله ولو جعل المتكلم من النسبة في الحكم ظاهره وانما
لا بالنظر في نفس الامر ويجوز العكس ولو جعل المتكلم من النسبة بل اعتبار المتكلم
والا فلا حجية ولا ملازمة بين الشرط والجزاء نحو ان ضربت زيدا بكركت وقال
صاحب المنايع قوله ولو جعل المتكلم كما في اوائل الكتب من قوله اما بعد فكذا فلذلك
قالوا ان قضية لزومية ادعائية وقال البعض قوله ولو جعل المتكلم من ولو كان سبب
بجعل المتكلم واعتباره وهو مربوط بقوله او للحكم به فعلا وقال امام الايوب
قوله او للحكم به من بالسبب سواء كان في الواقع او في اعتبار المتكلم كما في اوائل الكتب
وقوله من معنى الشرط الرضائي فاعل فسر بلزوم الثاني للاول من بلزوم الجزاء
للشرط بخلاف كانت الشمس طالعة فالنهار موجود نحو اما زيد فمنطلق اعلم
ان معنى هذا القول اما يكن من شيء فزيد منطلق بمعنى ان يقع في الدنيا شيء ويصح
انطلاق زيد وهذا اجزم بوقوعه لانه ما دامت الدنيا لا بد من شيء فيها فتكون اما
مؤكد للنسبة ما بعد هذا فكما ان الفرض الاصيل من الملازمة لزوم الانطلاق من زيد
حقيق ما هو ملزوم في كلامهم ما يكن من شيء واقيم ما هو ملزوم في قصد المتكلم من زيد
ولا دخل في النسبة على الجزاء وان كان غير موقعها بينهما للفرض الاصيل وجنبا
عن كراهة تنبيه جرف الشرط والجزاء كذا في المفتاح وقال صاحب الدر المنثور ان اما
في هذا القول للتأني فان معناه ما يكن من شيء فزيد منطلق فيكون كالمثبت الجزاء
بل لا يخل لانه لا يعلم الدنيا من شيء ما فاما حذف ما يكن من شيء فجعل خبره مشغولا بجزاء
وهو زيد بان قدم على فاء الجزاء واخبرت الفاء الى الجزاء وروى بذلك حق الفاء ايضا وهو كونه
في وسط الكلام فانه لم يقدّم جزاء الجزاء لوقوع الفاء السببية في اول الكلام كما في شيء زاده
وقال امام الايوب قوله اما زيد فمنطلق واصله ما يكن من شيء فزيد منطلق وحذفت الجدة
المشعرية وعوض عنها اما وقدم مبتدأ الجملة الجزائية ليفصل بين الاداتين او اداء الشرط
والجزاء فالاولى اما والثانية الفاء وقوله بالضرورة الشرع يستثنى ويرفع
في قوله بالضرورة الشرع متعلق بوجوب ان وجبه دخول الفاء في خبره في جميع
الوقاات ويمنع حذف الضرورة الشرع قوله ان في وقتها ضرورة الشرع فانه يجوز حذفه اشارة الى ان

من يعرفهما من زيد والمنطلق قال البعض قول من يعرفهما من هذا القول
مقد لا من يعرف المسند والمسد اليه وهذا زيد والمنطلق ولكن لا يعرف ذلك
المسند النسبة بينهما من بين زيد والمنطلق ونحو الله الهنا نظرا الى الثاني ومثال له تنزيلا
منزل من لا يعرف النسبة بينهما من بين الله والهنا او بين المسند والمسد اليه وهي الله والهنا
قوله جريه من الجاهل متعلق لتنزيلا للجاهل وعلة له على خلاف مقتضى علمه من الجاهل
فان من جريه على خلاف مقتضى علمه وهو الجاهل سواء لان مقتضى علم العمل ويجوز ان يكون
مثل هذا من مثل الله الجاهل المتقرب بالانقياد لا لقوله لا لقوله لا لقوله لا لقوله لا لقوله لا
بيانه لقاعدة قية الجهد وايضا قال والقاعدة في مثل الله الهنا الرد على منكر التمسك
وقال بعض الافاضل تكملة الطرفين في مثل هذا معلوم والنسبة مجتهدية فان كان النسبة
ايضا معلومة فالمراد القاطع ويجوز حذف من الجاهل عند قرينة من عند قيام قرينة
مقالية عند قرينة من زيد قائم لمن قال الجاهل بالانقياد الى زيد قائم ام عند حذف
الجهد هنا بقرينة السؤال المحقق او حاله كونه خرجت فاذا السبع من واقف بالباب
قال امام الايوب قوله ويجوز حذف الجهد عند قرينة وانما لم يبق بقرينة
او لقرينة فانها كانت الجهد عند اقصى حذف الى قرينة ثابتة ولهذا اشار اليه
بقوله عند قرينة من عند وجودها نحو زيد من عند لفظ زيد الواقع في موقع الجاهل
من قال من سائل سأل ازيد قائم ام محذوف فان السؤال قرينة قائم على ان السائل
عام للقائم لكنه جاء هل في ان ذلك القائم من شخصين مذكورين ولما فرغ
من بيانه حكم الجهد في نفسه شرع في بيانه احواله عند مقارنته للمبتدأ فقال وان كان
المبتدأ بعد اما من ولو وقع بعد كلمة اما الشرطية وجب دخول الفاء في خبره من
في خبر ذلك المبتدأ وقوله وجب يفيد ان ذلك الحكم في جميع الاوقات لان لا انشكاك فيها
ابدا بل يلزم الفاء سرمد فقال البعض قوله في جميع الاوقات يشير الى كون الاستثناء
مفرضا في قوله بالضرورة قوله رعاية تعليل لوجوب دخول الفاء في الخبر لئلا يخلو الشرط
من لغو الرعاية لجرد معنى الشرط فيها من في اما وحقه من معنى الشرطية
للتأني من يكون الاول سببا للتأني نحو الذي ياتي فيه فله درهم لان اتيانه سبب
لاستحقاق الدرهم من لو لم تأني لا يستحق قطعا كما في قوله ان جئت فلك درهم
او للحكم به يعني ان يكون الاول سببا للحكم بالتأني عليه وان لم يكن سببا فلا يرد
بان يقال لم دخلت الفاء في قوله تعالى وما بكم من نعم في الله مع ان الاول ليس سببا للتأني

حيث ذكر الفعل والظرف وازاد بها الجملة الفعلية والظرفية فان الفعل والظرف هما جزءان
من الجملة الفعلية والظرفية او موصوفان او كانا هما موصوفان او بالوصول المذكور
او نكرة او او كانا مبتدأ ونكرة موصوفة باحدهما او بالفعل او الظرف او بالجملة الفعلية او
او كانا المبتدأ مضافا اليها او بالوصول باحدهما او بالفعل او الظرف او بالوصول
او بالوصول او الى النكرة الموصوفة باحدهما او بالفعل او الظرف ومنه قوله
الاول قصر على الثالث وهو المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما حيث قال في التحرير
في الموصوفات او مضافا اليها او الى النكرة الموصوفة باحدهما قصر على القصور
لا قول لا قصر موصوف غير المضاف في الثالث وانما لم يقصر فعلى البيان
يقول من يمتد بكلامه قال البعض قوله فقد قصر او فقد نقص في بيان مراد المصنف او كان
او المبتدأ لفظا كل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد قوله لا جملة او لا موصوفة
جملة اشارة الى ان المفرد هنا يقابل الجملة كالصاحب المضاف قوله لا جملة يشير الى ان المفرد
هنا يقابل الجملة وتخصيص المفرد بالذكر لان لفظ كل اذا اضيف الى نكرة موصوفة
جملة لا يدخل في خبره بل لانه اذا اضيف الى هذه النكرة يدخل فيما قبله من قوله او مضافا
اليها نحو كل رجل ياتني او في الارض فله درهم وقوله او غير موصوفة معطوف على قوله موصوفة
اصلا او لا بمفرد ولا جملة جاز جزاء الشرط لكان كانا المبتدأ كذلك جاز دخول الفاء
في خبره او خبر المبتدأ الموصوف باحد هذه الاوصاف قلنا المقصود قوله جاز دخول الفاء
في خبره بشرط قصد معنى الشرط يعني مع القصد ان شئت ادخلت الفاء مشابهة الجز
بالجزاء وان شئت تركت لعدم كونه جزاء وذكر جاز لانه ان يدخل مع القصد
لازم وبه ومنه منفتح فادراج الجواز لعدم لزوم القصد لا لعدم لزوم الفاء مع القصد
وانما جاز دخولها لان كلا متباين من المبتدآت المذكورة لا لانهما او لانهما كل منهما
متعلق بقوله كانا وعلته وهو خبر لان ان كانا كل منهما كاداة الشرط قوله وكل من الصلة
مبتدأ وخبره قوله كانا وقوله لكونها او الصلة والصفة او كل من الصلة والصفة
علته لقوله كانت فعلية او ظرفية قوله هي او الظرفية فتم منها او من الفعلية جملة لصفة
صفة ظرفية كانت او الصلة والصفة وزجوع خبر المفرد اليها على سبيل البدل او الخبر راجع
الى كل من الصلة والصفة كالشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا فصارت الجزاء في صا ر الجز
كالجزاء الذي يدخله او ذلك الجزاء الفاء او الوصف كعالم في كل او لفظ كل قوله
المضاف

او بالفعل او الظرف

قوله المضاف بالجر صفة لكل كونه معرفة بالعلمية او المضاف الى نكرة موصوفة
بمفرد في قول كل رجل عالم قلنا لا يشترط قوله ولا يوصف في كل او لفظ كل في مثل كل رجل عالم
المضاف صفة كل وان كانا او ذلك الوصف مفردا وقال الاخر قوله والوصف
في كل المضافين او في تركيب وقع كل المضاف الى نكرة مثل كل رجل عالم وان كانا
وان هذه للوصفية او وان كانا ذلك الوصف مفردا لكنه يؤكد من التأكيد ان يؤكد
ذلك الوصف وقال بعض الافاضل والوصف في كل المضاف او والوصف في كل المضاف
وقع فيه كل المضاف الى نكرة الخ وان كانا وان هذه للشرطية او وان كانا ذلك الوصف
مفردا يؤكد من التأكيد ان يؤكد الموصوف المفرد المشابهة او مشابهة المبتدأ
باداة الشرط كذا قاله صاحب المناهج او مشابهة كل المضاف باداة الشرط او مشابهة
المبتدأ بالشرط ومثابه الجز بالجزاء وقيل مشابهة الجز بالجزاء لكون الوصف قيداً
للموصوف وايضا تحقق الجزاء مفيد بتحقيق الشرط فكذا الماثبه كما لا يخفى ان بل يخفى
كما لا يخفى لان الشرط لا يكون مفردا حتى يؤكد الوصف المفرد مشابهة المبتدأ
باداة الشرط كذا قاله صاحب المناهج وجاز تركه ان الفاء عطفت على جاز دخول الفاء
على طريق منفتح الشرح بالفتح لعدم كونه او الجزاء علة لجاز تركه جزاء في الحقيقة قوله
فجاز تغريب على مجموع ما سبق لا على الاخير فقط اعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره
الذي لا يدخل عليه التواضع شرع في بيان ما يدخل عليه التواضع فقال وكذا او والحكم
كذا قوله او كما جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور او المبتدأ الموصوف بخلاف كونه
تقرع للمثبه والمثبه به ووجه الشبهة اذا لم يدخل عليه او على المبتدأ المذكور شرع في التواضع
بيان لشيء او تنويع المبتدأ والجزء المذكورة متنا هنا جاز دخول الفاء في خبره او
المبتدأ المذكور اذا دخل عليه او على المبتدأ المذكور او المبتدأ الموصوف بما ذكر
او المبتدأ المذكور في الموضع المذكورة ان من المذكورة المشددة وان او
المفيدة المشددة ولكن شئت التوب لان هذه الثلاثة لا تخرج الكلام من الجزاء
الى الاشارة بخلاف سائر تنويع المبتدأ او بانه تنويع المبتدأ قوله حرفا كانا الخ

او الموصوف بالشرط او الموصوف بالشرط

والاستعمال والجواز بالنظر الى القياس او الى صرف كل الى منه ذهب وقيل انما
الى جواز المذهبين وقيل انما اشارة الى عدم المناقاة بين كلاميه في كتابيه باعتبار
و المناقاة باعتبار واحد وقال صاحب المناقاة قوله فافهم وجهه ان المذهبين
في كتابيه هذا الى المذهب المشهور الشائع وفي الامتحان الى المذهب الحقيقي
او ان المصنف وان قال في الامتحان ان في ان وان وكان ولكن اختلاف في الصحيح
الجواز لكنهم لم يدركوا على جواز الدخول في كافي دليله بتقليد بل الدليل جيبه للتحقيق
ولو قلنا على ما ذكره الشيخ في حاشية الامتحان ولا يخفى ان هذا لا يوجب الجواز
ما لم يدل عليه الاستعمال فلهذا لا ينبغي ان يثبت في الدار فلهذا قال العاصم
الاولي او الثاني في الاول ان يقول اول الذي في الفرار يدرك قوله وفي الدار
بزيادته حفظ الذي قد لم يكتفي به في قوله الاول وعلة له بل يتعلق بقوله
المستدرك وعلة له كما قد مر فاذا انما الميرد في الصلة دون التمثيل انما هو في ذلك
الميرد في الترديد في التمثيل قال بعض محبي هذا الكتاب وما قاله اولي ليس يات
بل تركه اوله لا بـ كلمة او ليست لترديد الشرائع بل قيل عطف عبارة على عبارة اخرى
ان يقال يا شيخه او يقال في الدار كذا اصرح به الفاضل الهندس وليس قوله العاصم
الا الهندس مثله ان هذا مثال للمبدء الموصول بفعل في الاول او ظرفا او بطرفا
في الثاني ونحو قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه ملائكم ان الموصول للمبدء
اذ لا يريد ان كل موت تفرون منه يلائكم اذ رب موت فرمته الشخص فلاقاه
كالموت بالقتل فالمراد بالشخص فصح دخول الفاء مبنية على المفعول اذ به يصير مبنيا
باسماء الشرط في المفعول ولا يهاجم فيكون الفاء اذ لا يكون الموصول فيها
قلنا قال الشيخ رضي لا يجب العموم في الموصول كما في اسماء الشرط نعم الاغلب فيه
العموم كذا قال عبد الغفور هذا مثال للموصوف ان للام الموصوف بالموصول
قوله بفعل متعلق بالموصول قول الداجل صفة لقوله للموصوف او صفة للموصوف علمه
ان على الموصوف وهذا الموت انما قوله والفرار الى جواب سؤال مقدر كأنه قيل اذ دخل
الفاء على الجزم لزم ان يكون المبدء او ما كان متعلقا به سببا لتحقيق مفهوم الجزم فاجاب
عنه بقوله والفرار المفهوم من تفرون وان لم يكن وان هذه للموصوف سببا لملاقات الموت
لكنه ان الفرار سبب للحكم بها ان ملاقات الموت والا قرب ان الفرار سبب لها لانه قد يصير
سببا للبلوغ الى موضع قد رغبه الموت كذا ذكره الفاضل العاصم وقد يناقش فيه بان الموصول
الذي هو دخول الفاء في خبره موصوف بجهاك يكون عاما لتحقيق المشاهدة باداة الشرط
وهو ليس بعام هنا اذ رب موت فرمته الشخص فبات كالموت بالقتل فالمراد بالشخص فلاقاه

قاله زائدة و يجب منع الوجوب في ما صرح به الرضا وصحة الدخول مبنية على العموم الاغلب
كذلك انما اشارة الى حاشية الامتحان قال بعض محبي هذا الكتاب قوله والفرار وان لم يكن سببا
لملاقات الموت لكن سبب للحكم بها ان يقول بل يكون سببا لملاقات الموت اذ ينبغي به موضع قد
فيه المصنف و قد مر ما عالج به في حاشية الامتحان ان يبين معنى فسر ان ذلك المعنى
مع معنى الشرط وهو ان يبين معنى الشرط لا حاجة الى هذا
انما في قوله كلفه سبب الحكم بها فافهم انما سبب بلوغ فافهم الى ما قاله العاصم
من ان الاقرب ان الفرار سبب لها لانه قد يصير سببا للبلوغ الى موضع قد رغبه الموت
و ما ينبغي سبب للمبدء المقدم لانه انما سمعت من لقاى الفاضل العاصم انه قال جفرت لك الموت
فيكونا يجلس سلفي هذه البنية على السلام فلما رآه قال سليمان عليه السلام له اذ اترأت
يا عبد الله انهم قايض فقال يا ابا عبد الله ارجل جاء وقال يا شيخ الله لي على فلاة في بلدة
فلا نيت بعيدة كذا مرهم بولنا نية طلبة لبعدها اخرجوا منكم ان تأمروا للرجع جملته
والعتب في تلك البلدة فامرهما سليمان عليه السلام وجعلت الريح في القبلة
بما يريد ففتحت ملك الموت عنهما وقال سليمان هم ما سبب تفتحت فقال اني ما مور
بقيت روح في الوقت الفلاة في الساعة الفلانية في البلدة الى استدعي الوصول اليها
فلما رأيت هذا تخيرت فلما قال ما قال واخذته الريح وصفت به الى تلك البلدة
وانما الان ولا ذهب اليه واقتل ما امرت فسيح الى القيد الذي هو القادر على كل
ويقتل ما يريد وهو بكل شيء عليم كذا قال بعض المحققين في هذا الكتاب قال صاحب المناقاة
قوله فافهم لعل وجهه ان الفرار كما انه لم يكن سببا لملاقات الموت لم يكن ملاقة لازما للفرار
لانه ربما يفر المرء من الموت ولم يلاق الموت والجران عنه ما قاله الرضا ان الاغلب في الموصول
الذي يدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلة مستقبلة وقد يكون خاصا وصلة ماضية
وقد يكون الموصول خاصا وصلة مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملائكم
اذ لا يريد كل موت تفرون منه يلائكم اذ رب موت فرمته الشخص فلاقاه ذلك النوع
كوت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع اخر منه فاللفظ هذه الماضية الى تفرون منها يلائكم انتهى
وحاصل الجواب ان المراد بالفرار القلق وهو المراجعة الطبيعية لا الفرار بالبدن في بعض الاوقات
اذ امر بالفرار من مكانة نحو ان يفر من الملاقاة لازمة للفرار انتهى اي باعتبار العاقبة واذا جاز
ان يكون الموصول خاصا يلائم الجواب باعتبار سببية المبدء للملاقاة لان حاصل كون الموصول خاصا
الجزئية في السببية الجزئية خاصة في الفرار لانه قد يكون سببا لملاقاة الموت بان يكون الفرار الى موضع

من ان الظرف كالحجيم للعامل لعدم خلوه من زمانا ومكانا في الاغلب فيدخل
فيما لا يدخله الاجانب والمر فروع السبع من التسمية خبر لا لشيء الجنس ان لشيء الحكم عند
عن الجنس ذكره في الامكان فالاضافة لادنى ملازمة وفيه اضافته النفي الى الجنس فيعلم نفي الوجود
والصفة ومن فتر معنى صفة على حذف المضاف فيجعل التسمية باعتبار بعض الافراد
او الوجود وان كان صفة الا ان المتبادر منها ما هو بعده على ان المتبادر من نفي
صفة الجنس نفي صفة له في الواقع وهو خلاف الواقع والاضافة لادنى ملازمة من قبل
في الاستناد اذ انتم الاستناد من التسمية للاضافة والوقوع او من قبل الاستناد
في التسمية اذ التسمية للاضافة ومنعت يمنع اللفظ على الاختصاص الملكي كقولنا مال زينا
وجل الفرس واذا التمثل في غير الاختصاص الملكي كقولنا بقدر ما كان ملكا به
وهي كمال تعلق المضاف في اليد وهو قديم في الاختصاص الملكي فتدبر في قوله
ان خبر لا هذه ما ان مرفوع في هذا ال اسمها لا هذه لم يتصرف له ولم يتصرف في المص
لتعريف هذا او لم يتصرف في المص لقوله وهو ما انتم في اسمها وهو تعريف خبر لا لشيء الجنس
لتبين ان لفظه في ذلك لا لتعريف ما سبق من تعريف خبر المبتدأ لانه لا يبين في حيث العامل
ان باب ان لا يدخل الا على المبتدأ والخبر يسمى مرفوعا خبر لا هذه علم من تعريف الخبر كونه
سندا ظهرا انه ما اسند الى اسمها المداخل عليه ان كما سبق في مثل ما سبق في شرح قوله
خبر باب ان حيث قال الشارح لم يعرف لظهوره في سبق ايضا فتذكر المثل الاول ان يقول
وما في المقروضة بقوله في حكمنا بضمي كحكم خبر المبتدأ وهو تعريف من وجه فلا يقال لم يتصرف
قال الاستاد بقوله كذا سبق في مثل ما سبق في شرح قوله اسم باب كانه وهو ما يبين
في شرح قوله ما سبق انقل من قولنا لا لانه لا يبين في حيث العامل ان يبين ان في وقال بعض المحققين
قوله لم يتصرف في التبيين كذا سبق في الملازمة لعدم التعرض هنا لتعريف بالمتا
الى خبر المبتدأ بعد بيانه كون هذه الحروف من داخل المبتدأ والخبر فيما سبق وتعرف خبر
اشياء المبتدأ الى المبتدأ وحكم خبر لا هذه كحكم خبر المبتدأ ايضا كذا كان خبر باب ان
حكم خبر المبتدأ كما ذكرنا في خبر باب ان من كونه واحدا في وقوله لانها ان لا هذه علة
للتشبيه اللازم من قوله وحكم خبر المبتدأ من كونه واحدا في المبتدأ والخبر لا يثبت
خبر لا هذه على اسم ان لا هذه واعلم انه يرجع اليه خبر المذكر باعتبار كونه على التسمية في الخبر
باعتبار كونه حرفا ولو حرفا ولو صفة ولو صفة في الخبر فانه لا لانه ان لا هذه
متعلق بلا مقدم وعلة له اضعف عملا قوله لانه ان العمل متعلق لا متعلق وعلة له بالمتا
على ان كذا مر حيث قال في حيث حروف التسمية بالفعل لا لشيء الجنس لان في التسمية
وملازمة الاسماء جعل ما ويا لها في العمل فيكون من عمل النظر في النظر وقيل لان لا هذه

نقيض

نقيض ان يكون من باب عمل النقيض على النقيض قال عبد الغفور راية لا لشيء الجنس دخلت
في التسمية وعملت عمل ان لان لا هذه مشابه ان في افادة المبالغة لان لا هذه لمبالغة النفي
وان لمبالغة الاثبات فيكون من باب عمل النظر على النظر وقيل لا هذه نقيض ان في باب
قوله النقيض على النقيض قال الفقيه ان من نظر الى جهة المبالغة ففعلها من باب
عمل النظر ومن نظر الى جهة النفي والاثبات بالمبالغة فيها جعلها من باب عمل النقيض
قال الاستاد قوله كما مر من مشابهة لا لشيء الجنس لاية في التأكيد وملازمة الاسماء
جعل ما ويا لها في العمل لعدم عملها المرفوع قال البعض قوله كما مر في بحث العامل
وكثر حذفه ان حذف خبر لا هذه عند الجازيين ان عند جمهور الجازيين لو عاينا ولو هذه
الشرطية ان لو كان الخبر فعلا عاما لكل الموجودات كالكان والكامل والوجود والمستقر
لا لالة النفي عليه لولا انه الا الله فذكر لا اله الا الله قال الاستاد قوله لو عاينا ان لو كان
الخبر المحذوف فعلا من الافعال العامة يعني بشرط ان يكون منها لولا اله الا الله ان لا اله
موجود الا الله لا يقال ان الفعل لا يعلم ما يشابهه لانا نقول ان المراد به الدال على الحدث
فيعلم ما يشابهه وقال الآخر قوله لو عاينا ان لو كان خبر لا هذه عاما لكل الموجودات
واغلام يذكر موصوف عاينا كالفعل ليعلم قوله عاما الفعل وما يشابهه حتى يحتاج الى تقدير
ان ان يقال المراد به الدال على الحدث ليعلم ما يشابهه وقال بعض الافاضل قوله
لو عاينا واغلام يذكر موصوف عاما كالفعل لتدعم عدم سقوطه على ما يشابهه مع ان سقوطه
المطلوب فاجيب بان المراد بالفعل الدال على الحدث فيشمل عليه مركب من حذفه في عليم
ان عند قبيلة بن عليم ان دل عليه خبر لا هذه فمرئيه والا يجب ذكره كذا نقل الرضا عن الاستاد
قال الفاضل الجاني وبنوا عليم لا يظهر الخبر في اللفظ لان الحذف عند عليم واجب ان لا يظهر ونه
اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قوله لا اظهر ولا مال اتنى الاظهر والمال فلا يحتاج
الى تقدير خبر وعي التقديرين يكون ما يبر خبر في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر وقال بنو
صاحب المندرج واجمعوا على انه لا يجب حذفه الا اذا علم فشايع حذفه عند الجازيين ولا يجب عند بنو
ان يتصرف لذلك ان لكثرة حذفه عند الجازيين ووجوب حذفه عند بنو عليم كما تعرض ابن الحاجب
والبيضاوي ولا يهمل من الامتناع ان ولا يهمل ولا يترك المص ذلك ان كثر حذفه ووجوب حذفه
فانهم اقول وجهه ان كثر الحذف لو عاينا عند قيام قرينة متفرقة بها بقوله وحكمه ايضا اذ هي مستفادة
منه واما وجوب حذفه في بنو عليم في قول وعدم ظهوره في قول آخر فلا ينبغي ان يتصرف له لخصوصه لغة
مع الاختلاف في ظهوره وعدم ظهوره فيه ذكره في الاستحسان فتدبر في غلام رجل عندنا ان لا غلام
جالس عندنا والمر فروع الثامن من التسمية هم ما ولا المشتركتين بفتح الباء من التسمية
بليس وهذا المشبه به ان المشبهتين بليس في النفي والدخول على الجملة الاسمية لكن مشابهة اكثر

انه لنفي الحال بخلاف لافانه لنفي الاستقبال وهو اسم ما ولا ما اسم استند اليه اس
 الى ذلك الاسم قوله يليها اس ما ولا حال من الجبرور من تمام التعريف ومشتق بطلان العمل
 عند تقدم الجبر قال البعض قوله يليها جملة حال من ضمير اليه الرجوع الى ما لم يتفرض
 اس المصنف اس لتعريف هذا اول قوله ما استند اليه وهو تعريف ظاهر وهو ظهوره
 ما سبق ايضا اس كما ذكر في خبر باب ان اقول لا يناسب ان يقول لم يتفرض لتعريف
 من وجه بقوله وحكمه اس ذلك الاسم حكم المبتدأ كما مر في بحث العامل والمرفوع التابع
 من النعت المضارع الحالى من النواصب والجوارم واما الدال على اس واما المضارع
 الذي دخل عليه اس في هذه المضارع احدية اس احدى النواصب والجوارم فنقص
 او مجزوم اس فذلك المضارع منصوب او مجزوم كما مر في بحث العامل نحو يهرب
 ويظهر بان الاول اس المثال الاول وهو يهرب مثال لما اس للمضارع الذي كان رفعه
 اس ذلك المضارع بالحركة من انواع الاعراب والثاني اس المثال الثاني وهو يهرب بان
 مثال لما اس للمضارع الذي كان رفعه بالحرف وهو النون ولما فرغ من المرفوع شئ
 في المنصوب وقدم على الجبرور ليكثر له ولحقه النصب فقال واما المنصوب او واما تقدم
 المنصوب على الجبرور لان المنصوب في الكلام اكثر من الجبرور فيكون المنصوب اصلا
 بالقياس الى الجبرور اولان عامل المنصوب انما يكون فلا غالبا وقد قلنا انه الاصل في العمل
 فعمله ايضا يكون اصلا فقال واما المنصوب اس واما المفعول المنصوب من الانواع الاربعة
 للمفعول بالاصالة فثلاثة عشر اربعة عشر قوله اثنا عشر فبعضه بقوله منها
 اس كاشنة من ثلثة عشر وخبره قوله سبعة عشر وقوله خمسة من هذه الاحياء او من اثنا عشر
 مائة وخبره قوله مقاعيل وقوله وسبعة منها معطوف على قوله خمسة ملحقة خبر للسبعة
 بها اس بهذه المقاعيل وقوله واحد معطوف على قوله اثنا عشر ومبتدأ فخصص
 بقوله منها اس كاشنة من ثلثة عشر وقوله المضارع اس الفعل المضارع خبر لواحد
 المنصوب صفة المضارع الاول منها اس الكاشنة من ثلثة عشر المفعول المطلق اس
 المصطلح بين النية بذلك الاسم سمي به اس سمي المفعول بالمطلق يعني وصف
 المفعول بالمطلق لجهة اطلاق صيغة المفعول متعلق بسمي وعلته المناسبة التسمية
 فانهم اس لجهة اطلاق صيغة لفظ المفعول لفة يدل عليه لفظ الصيغة واما اصطلاحا
 فيصح الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل

بفعل او شبهه ولم ينفذ اليه متعلق به متعلقا بخصيصها واطلاق المفعول على نائب
 الفاعل مع كونه مستندا اليه باعتبار كونه مفعولا اصطلاحا حيا في الاصل قال
 بعض من هذا الكتاب ولا يخفى انه ينتقض بما تبين ان الفاعل فانه مفعول ولم يشمله
 التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحا
 قوله على كل فرد منه متعلق بالاطلاق اس على مفعول كل فرد من المفعول المطلق
 في الحاشية اغا قيدا بالكل لئلا يرد نحو خلق العالم وكرهت ضرب هذا الكلام فانه
 وان صح اطلاق صيغة المفعول على كل فرد من العالم والضرب في هذا المثال مع انه
 ليس بمفعول مطلق اصطلاحا بل مفعول به لكن لا يصح الاطلاق على كل فرد من افراد
 المفعول به فلا ينتقض به وجه التسمية والاطراد فيه وان كان غير لازم لكنه لو وجب
 لكافة اعذب كذا في بعض المحسوس قال الاستاذ واغا قيدا بالكل لئلا يرد نحو خلق
 العالم وكرهت ضرب فان العالم مفعول الخالق فيصح اطلاق صيغة المفعول على هذا
 مع انه المفعول به وان ضرب مفعول الكراهة فيصح صيغة المفعول عليه مع انه
 المفعول به لكن لا يصح الاطلاق على كل فرد من افراد المفعول به وقال الاخر واغا قيدا
 بالكل لئلا يرد نحو خلق الله العالم وكرهت ضرب فانه يصح اطلاق صيغة المفعول
 على كل منهما مع ان كلا منهما ليس بمفعول مطلق اصطلاحا بل مفعول به الا ان يقال
 لا يصح اطلاق صيغة المفعول على كل فرد من المفعول به بل على بعض فرد منه فحين
 سمينا عن سقمها واخر ما شئت قوله من غير تقييده اس المفعول متعلق بالاطلاق
 بحرف اس بالباء او في او اللام كالمفعول به وفيه وله او مع اس او مع كالمفعول به
 بخلاف الفاعيل الاربعة الباقية اليه هي المفعول به والمفعول فيه زمانا او مكانا
 او المفعول له او المفعول معه فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منها
 من غير تقييد قد مر اس قد مر المفعول المطلق على غيره قوله لكون عاملة اس
 المفعول المطلق علة لتقدم ومتعلق به او متعلق بتقدم وعلته المناسبة التقديم
 بمفعول اس المفعول المطلق بخلاف غيره اس غير المفعول المطلق من الفاعيل
 الاربعة الباقية قوله فانه اس ذلك الغير تعليل وتفصيل للمعنى لفة من متعلقا
 الفاعل وهو ان المفعول المطلق اصطلاحا اسم ما اس معنى فيه اشارة الى ان ما
 موصوفه لان التوضيف بالجملة يناسب التكثير ولو كان موصولة لفسره بالموصوف
 لان الموصولة معرفة وكون ما موصوفه اليق من كونه موصولة لان الموصولة
 لكونها معرفة ستلزم العموم بخلاف الموصولة قال البعض قوله اس معنى اس معنى

في قوله على كل فرد منه متعلق بالاطلاق اس على مفعول كل فرد من المفعول المطلق في الحاشية اغا قيدا بالكل لئلا يرد نحو خلق العالم وكرهت ضرب فانه وان صح اطلاق صيغة المفعول على كل فرد من العالم والضرب في هذا المثال مع انه ليس بمفعول مطلق اصطلاحا بل مفعول به لكن لا يصح الاطلاق على كل فرد من افراد المفعول به فلا ينتقض به وجه التسمية والاطراد فيه وان كان غير لازم لكنه لو وجب لكافة اعذب كذا في بعض المحسوس قال الاستاذ واغا قيدا بالكل لئلا يرد نحو خلق العالم وكرهت ضرب فان العالم مفعول الخالق فيصح اطلاق صيغة المفعول على هذا مع انه المفعول به وان ضرب مفعول الكراهة فيصح صيغة المفعول عليه مع انه المفعول به لكن لا يصح الاطلاق على كل فرد من افراد المفعول به وقال الاخر واغا قيدا بالكل لئلا يرد نحو خلق الله العالم وكرهت ضرب فانه يصح اطلاق صيغة المفعول على كل منهما مع ان كلا منهما ليس بمفعول مطلق اصطلاحا بل مفعول به الا ان يقال لا يصح اطلاق صيغة المفعول على كل فرد من المفعول به بل على بعض فرد منه فحين سمينا عن سقمها واخر ما شئت قوله من غير تقييده اس المفعول متعلق بالاطلاق بحرف اس بالباء او في او اللام كالمفعول به وفيه وله او مع اس او مع كالمفعول به بخلاف الفاعيل الاربعة الباقية اليه هي المفعول به والمفعول فيه زمانا او مكانا او المفعول له او المفعول معه فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منها من غير تقييد قد مر اس قد مر المفعول المطلق على غيره قوله لكون عاملة اس المفعول المطلق علة لتقدم ومتعلق به او متعلق بتقدم وعلته المناسبة التقديم بمفعول اس المفعول المطلق بخلاف غيره اس غير المفعول المطلق من الفاعيل الاربعة الباقية قوله فانه اس ذلك الغير تعليل وتفصيل للمعنى لفة من متعلقا الفاعل وهو ان المفعول المطلق اصطلاحا اسم ما اس معنى فيه اشارة الى ان ما موصوفه لان التوضيف بالجملة يناسب التكثير ولو كان موصولة لفسره بالموصوف لان الموصولة معرفة وكون ما موصوفه اليق من كونه موصولة لان الموصولة لكونها معرفة ستلزم العموم بخلاف الموصولة قال البعض قوله اس معنى اس معنى

لفظ ضربا في ضربة ضربا مثلا انما ذكر المص الاثم ولم يقل وهو ما الى اذ لو قال
لا يصح الحمل اذ الموضوع من اقسام اللفظ والحمل من قبيل المعاني ولذا قال
اسم ما الى نعم لو ارتكب التكلف في جانب المحمول بخلاف المضاف لضم الحمل
كذا قال احمد التوقا دي قال صاحب زبدة الانظار قوله اسم ما الى اسم جمع
ولو قال وهو ما لا يصح الحمل اذ الموضوع من اقسام اللفظ والحمل من قبيل المعاني
ولذا قال اسم ما الى نعم لو ارتكب التكلف في جانب المحمول بخلاف المضاف لضم الحمل
اشترى كلاءه وذلك بان قال وهو دوال ما الى معنى قال صاحب فتح الاسرار
صرح الاثم لانه من قبيل الالفاظ فلو اتى بالموصول لاحتج الى تكلف تقدير المضاف
قبله او قبل ضميره وارتكاب المساحة بان اعتبر المعنى لفظا فيه ان في هذا التعريف
وفي امثاله ان في امثال هذا التعريف من تعريف المفعول به وفيه وله قوله
لان ما الى حديث وهو القام مجازا على متعلق بذكر وعلة لم فعله ان ذلك الحديث
الفاعل ان فاعل عامل او فاعل فعل انما هو ان ذلك الحديث المعنى القام به
وهو الضرب في ضرب ضربا والموت في مات موتا وهو ليس بلفظ وما في لان ما
اسم ان وان في ان ما حرف مشبه بالفعل ملحق عن الفعل وما كفاية عن العمل ولفظ
هو مبتدأ وقوله المعنى خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية من فوعة خلا خبر لان
وطني مع خبرها جملة اسمية منصوبة بخلا مفعول له لذكر والمفعول ان المفعول المطلق
من اقسام اللفظ فيكون المفعول المطلق بما لذلك المعنى القام بالفاعل فمزم
ذكر الاثم في التعريف قال البعض والمفعول من اقسام اللفظ لان المفعول المطلق
من اقسام المفاعل والمفاعل من اقسام المنصوبات والمنصوبات من اقسام الاسماء
والاسماء من اقسام الكلمة والكلمة اللفظ الموضوع لمفعول مفرد فالمفعول المطلق
من اقسام اللفظ وكذا بانه المفاعل بل المنصوبات والمرفوعات والمجرورات
هكذا يستفاد من بعض هذه القوائد الضيائية وانما جعل ما عبارة عن المعنى
لانه لو جعل ما الى لفظ ما في هذا التعريف عبارة عن اللفظ قال البعض
قوله ولو جعل ان ولو لم يذكر المص الاثم وجعل لفظ ما عبارة عن اللفظ ان
من اقسام اللفظ لانه اقسام المعنى لاحتج جوابا لو انما لم يتكلف متعلق لاحتج
ان لاحتج الى ارتكاب تكلف بالمجاز من تقدير المضاف قبل ضمير الموصوف وهو ما
او بعد قوله وهو اسم ما قبل او في قول المص فله قال صاحب المناقب الى تكلف تقدير
المضاف بين فعل وضميره المفعول وقال الامام بقوله الى تكلف تقدير المضاف باضافتين
ان تقدير المضاف في قول المص فله او قبل ضمير فعله ان فعله قوله ان اللفظ او لاحتج

المجازية
اولا جميع الى ارتكاب المساحة متعلق لاحتج الاستفاد من العطف الى الارتكاب
في الاستفاد قوله من وصف اللفظ في مستقر منصوب بخلا حال من المساحة والحال
من بيان التفسير فيكون هذا ابيانا للمساحة قوله بوصف معناه ان اللفظ متعلق بالوصف
قوله فيكون التسمية بالمفعول تقريع على كل ما ذكر من ذكر الاثم وتفسير ما باللفظ او
ترد الاثم وتفسير ما باللفظ لا يتعدى المضاف بين فعل وضميره المفعول او ارتكاب
المساحة ان التسمية التي لا تمنع الذي فعله الفاعل بلفظ المفعول تسمية للدال
وهو اللفظ باسم المفعول هذا مجاز مرسل بمعلقة الدالية والمطلوبة وارتكاب المجاز
في التفسير غير جائز بلا قرينة بناء على هذا جعل المعاني عبارة عن المعنى فانهم
فعله ان فعل ذلك المعنى واوجده في كل عامل ولما كان المتراد باللفظ القيام لامعناه
الظاهر فصره بقوله ان قام به ان قام ذلك المعنى بقا على هذا العامل قال البعض
قوله ان قام به تفسير وبما في المعنى المراد من قوله فعله ان قام ذلك المعنى الذي هو كذا
بذلك الفاعل بحيث يصح سناده ان يمكن ان يقع سناد ذلك المعنى اليه ان هذا الفاعل
مؤثر في كانه ذلك الفاعل فيه ان في ذلك المعنى كضرب زيد ضربا اولاً ان اوله يكن مؤثراً
فيه كانه زيد موتا فلا ينتقص ان اذا كان المراد بالفعل القيام بحيث يصح اسناده
اليه مؤثراً فيه اولاً فلا ينتقص او اذا كان المراد بقوله فعله القيام به بحيث يصح سناده
اليه مؤثراً فيه اولاً فلا ينتقص او اذا كان المراد بالفعل القيام بسبب التقييم
مع هذه الصلة فينتقص تعريف المفعول المطلق قوله اذ فيه ان في مثل مات موتا
متعلق بلا ينتقص وعلة له القيام ان قيام الموت الذي هو معنى مات بزيد وذلك الموت
تسبب لموتا وموتا اسم لم او قيام الفعل الذي هو الموت بزيد لا التاثير ان ليس فيه
التاثير قوله المتبادر صفة التاثير من الفعل في فعله حتى ينتقص على مات موتا
قوله روي الهندس حيث قال ينتقص التعريف على مات موتا قال الاستاذ قوله
اذ فيه ان في الموت الذي هو معنى مات القيام بمعنى ان هذا المعنى يصح سناده الى ما قام به
وقيامه به بل التاثير فان الموت قائم بزيد وان لم يكن مؤثراً فيه لا التاثير ان ليس فيه التاثير
المتبادر ان الذي يتبادر وتراجع الى الفهم من الفعل ان من قوله فعله فيه روي الهندس
حيث قال ينتقص التعريف على مات موتا وقال الاخر قوله اذ فيه تعليل لا ينتقص ان
لان في موتا القيام بالفاعل لانه اسم طاقم هو به المتبادر الى المتبادر الى الفهم

من الفعل لانه كلما ذكر الفعل يتبادر الى الفهم لا التاثير فيز سببها
واخر ما شئت لم ينقل الى المصدر فقام بدل قوله فعل وبلا قوله فعل مع آية الى المصدر
لانه ان المصدر في الامتحان به الى الفعل في فعله او بقوله فعله القيام به قيام ذلك
المعنى او قيام معنى العامل بالفاعل بحيث يقع له الية مؤثرا فيه اولا قوله بلا فية متعلق
بعد قوله ان يرد به القيام بمفعول اول ليد و مفعول الثاني قوله تكلما لان العد
قد يتعدى الى مفعولين يقال عد الاغنام مائة فانهم قوله ليلايم متعلق بله ينقل او
متعلق بالنفي وعلمه اي ليناسب ما في اللفظ الذي في احد وهو الفعل او قوله
فعله والملايم في الحروف الاصلية للمجدود وهو المفعول او وهو المفعول المطلق
باعتبار معناه اي معنى ذلك اللفظ متعلق ليلايم قال الاستاذ قوله متعلق بله ينقل
وتقليل ما في الفعل في احد للمجدود وان المفعول لانه من فعل باعتبار معناه
الفعل اللغوي وهو التاثير والاياد فلا يلزم الدور ولم يشترط في المصدر
كون الفاعل مذكورا ولا شرايط بان يقول ما فعله فاعل مذكور بدون ذكر العامل
قال الاستاذ قوله ولم يشترط ان المصدر كون الفاعل مذكورا حيث لم يقل ما فعله
فاعل مذكور بدون ذكر العامل كما في الفاعل ان كما يشترط في العامل مذكورا
حيث قال ما فعله فاعل عامل مذكور بذكر العامل وجعل المذكر صفة له قوله ليلايم متعلق
متعلق لانه يشترط وعلمه ان ليلايم يرد النقص عما في مفعول مطلق عاملة
ان ذلك المفعول المطلق مصدر قوله محذوف الفاعل صفة مصدر
ان كان الاضافة للعهد الذهن لان العهد الذهن في حكم النكرة فيطابق الصفة
للموصوف او حال منه ان مصدر محذوف فاعله او مبنى للمفعول معطوف
على محذوف الفاعل ان او مصدر مبنى للمفعول يقال للمصدر مبنى للمفعول
ان كان فعله مبنى للمفعول يقع يقال للمصدر مجهولا ان كان فعله مجهولا الذي
مبنى للمفعول بان حذف الفاعل وجعل المفعول نائب الفاعل كما تجتمع ضربا
مثال لما عاملة مصدر محذوف الفاعل على تقدير الاضافة ان اضافة القرب او
اضافة المصدر الى المفعول وقاعله محذوف ان اعجبني ضرب زيد بك ضربا لك جعل
اخام الايون هذا مثلا لا المصدر عاملة مصدر مضاف الى الفاعل ومفعوله محذوف
ان اعجبني ضرب زيد ضربا وكذا ضرب زيد ضربا مثال لما عاملة مصدر مبنى للمفعول

فبعضه لا يجوز له لانه اذا قل على بناء المفعول ان على تقدير كون المصدر مبنى للمفعول
قوله اذا المصدر على عدم الانتقاض وجواب لسؤال مقدر وهو لا ينتقض التعريف
مع انه لا فاعل له فلا يصح ان يكون فاعله عامل فاجابه بقوله او المصدر لم يوضع
الا لانه ان لم يوضع الا ليعنى هو اي ذلك الحدث صفة الفاعل ان القائم بالفاعل لا يلاحظ
صفة المفعول وهو ان الحدث الداخل في مفهوم المشتق لانه الدال على الحدث قال الاستاذ
قوله او المصدر على النفي وهو لا ينتقض لم يوضع الا ليعنى هو صفة الفاعل ناظر الى الاول
وقوله الداخل في مفهوم المشتق الذي هو ضرب وان كان المفعول ناظر الى الثاني
تا مل خيلا حظ الفاعل فيهما عقلا وقال البعض قوله او المصدر على لا ينتقض لم يوضع
ان المصدر الا لانه ان الاو مضع حدث على ان ذلك الحدث صفة الفاعل لا صفة المفعول قوله
الداخل في مفهوم المشتق المصدر المبنى للفاعل وفي المبنى للمفعول كذا نقل من الفاضل
العصام وقال صاحب المنافع قوله او المصدر الى آخره متعلق ينتقض في لا ينتقض
ناظر الى المعطوف وهو ضرب زيد ضربا ولا يذهب عليك انه لا احتياج الى هذا التحليل
الا اذا كان الفاعل ملا لثابت بالتأويل لانه اذا كان معناه الحقيقي فلو اشترط ذكره
لم يشك في التعريف ضربا في ضرب زيد ضربا على بناء المفعول وان فرض كون المصدر موصوفا
لصفة المفعول فيصدق عليه ان على ذلك المفعول المطلق وهو عاملة مصدر محذوف
او مصدر مبنى للمفعول ان قال البعض قوله فيصدق عليه ان فيصدق التعريف ما عاملة
محذوف محذوف الفاعل وقال صاحب المنافع قوله فيصدق عليه تفرع على عدم شرايط
كون الفاعل مذكورا انه ان ذلك المفعول المطلق كما ان من المفعول الذي فعله ان
ذلك المفعول فاعل عامل مذكور قوله وان لم يذكر الفاعل وان معناه للعربية ان وان لم يذكر
فاعله سواء اريد بالفعل في فعله معناه الظاهر وهو التاثير والاياد والغير في مظهر
راجع الى الفعل والظاهر صفة المبنى او القيام به او اريد به القيام به اي بالفاعل قوله
او مضع المفعول الى بالاضافة متعلق بمصدق ناظر الى المعطوف وهو القيام به
انه اذا وضع المصدر على صفة الفاعل ولا يجوز الدال على مفهوم المشتق سكون وضع المفعول
لشبه المذوق الى المفعول قال البعض قوله لشيبة الذوق متعلق لوضع وصلة له وقوله
الى المفعول متعلق لشيبة لشيبة القيام اي ليس وضع المفعول لشيبة القيام الى المفعول
فيكون معنى المفعول المطلق للمفعول المجرى كما في بالفاعل الغير المذكور لا قاعلا بناء المذكر
اما لوضع المفعول لشيبة القيام الى المفعول بان كان وضع المصدر لما هو صفة للفاعل
او للمفعول وكما المردى فاعله ان ما قام به فيكون معنى المفعول المطلق للمفعول قائما
بذات الفاعل المذكور لا بالفاعل المحذوف فلو شرط كون ذكر الفاعل لم يصدق في التعريف على ذلك

المفعول المطلق لان معنى ذلك يكون قائما بنائب الفاعل وهو ليس بفاعل والفاعل معنى المفعول
المطلق قائما به هذا كله مبني على ان المصدر مع ضريح لما هو صفة الفاعل فقط وانكار
كون المصدر مبنيا للمفعول وهذا خلاف ما عليه المحققون كذا قال صاحب المنافع وقال
الاستاذ قوله اذ وضع المجهول للشيء الواقع الى المفعول لا للشيء القيام اليه كوضع
علة ليصدق وجواب السؤال مقدم وهو ان الفاعل اذ لم يعم من القيام به الفعل
كان نائب الفاعل ما يقدم به الفعل وكان الفاعل اعم من نائبه على ما حققه المفضل العصم
ار وهذا مبني على ما حققه الفاضل العصم في بحث غير المصنف في الفعل وقد عرفت
ما حققه المحقق في اول الكتاب كذا قال صاحب المنافع وقال ان الفاضل العصم
يصدق ان التعريف على مثل موتا في المثال المذكور وهو فوات موتا انه ان مثل موتا
فان من المفعول المطلق الذي فعله والظن المفعول راجع الى فاعله فاعل
عامل مذكور فاعل فعل في فعله وان ارى ان هذه التوصية ان وان ارى بالفعل
في قول المصنف ما فاعله معناه الظاهر وهو التأشير والاياد لا القيام وصية معناه راجع
الى الفعل قوله اذ المراد بالفاعل علة ليصدق او علة لصدق عليه ان لان مراد المصنف
بالفعل الذي هو من اجزاء التعريف وهو قوله فاعل عامل قال الاستاذ قوله اذ المراد
ان مراد المصنف متعلق بصدق وعلة له لان اذ للتعليل الذي هو معنى اللام ان لان مراد المصنف
بالفاعل في التعريف المفعول ان الفاعل المفعول وهو الله تعالى مثل مات موتا مثلا
فان المؤثر في الحقيقة في الافعال كلها هو الله تعالى قال الاستاذ قوله المفعول ان التقوي
لا الاصطلاحي ان ليس المراد بالفاعل الاصطلاحي والتلفظ فلا حاجة ان اذا كان
المراد بالفاعل المفعول لا الاصطلاحي فلا احتياج او فلا يمتس الاحتياج الى ان
ان صرف الفعل في ما فعله عنه ان عن معناه الظاهر وهو التأشير قال البعض
قوله فلا حاجة الى الصرف ان صرف قول المصنف فعله عن الظاهر ان عن معناه الظاهر
الذي هو التأشير الى ما قام به في صرف الخارج سابقا قوله واقول نعم الى
هذه الحجة مبني على ان المراد بالفاعل المفعول لا الاصطلاحي لكن الظاهر
المتبادر الى الفهم كون ذلك الفاعل في التعريف مدلول الفاعل الاصطلاحي الذي هو زيد
في مثل مات زيد موتا قوله فلا بد من الصرف ان اذا كان الظاهر المتبادر كون ذلك الفاعل
مدلول الفاعل الاصطلاحي فلا بد من صرف فعله قال البعض قوله فلا بد من الصرف بتفريح
على ذلك الظاهر ان اذا كان الظاهر المتبادر هذا فلا بد من صرف قوله المصنف فعله
عنه ان عن معناه الظاهر لان مدلول الفاعل الاصطلاحي للظاهر المذكور غير فاعل ان غير موجه
للفعل الذي هو الموت في مثل مات زيد موتا مثلا فلا بد من الصرف عن معناه الظاهر
يعني المراد بما فعله في التعريف ان قام به قوله وما ذكره في الامتحان الى جواب السؤال مقدم
كانه قبل ليس كل ذلك دفع الاشفاق بخرج ضربا في العجبة ضربك ضربا زيد ضربا لتعظيم
الفاعل لتعظيمه لان الذي في هذا الكتاب جيب ما مراد المصنف ههنا او لان كان كانه مراده

مراده فلا وجه لخصر التعجيب على ما ذكره في الامتحان والاعتراف على التعريف بانه مشتمل
على الجمع بين الحقيقة والمجاز او الجري على اصطلاح الغير بلا قرينة وان لم يكن مراده
فتعجيب لما لا يرد فاجاب بقوله وما ذكره في الامتحان ان السؤال الذي
ذكر المصنف ذلك السؤال في كتابه المسمى بالامتحان الاذكياء او الكلام الذي ذكر
المصنف ذلك الكلام في الكتاب المسمى بالامتحان الاذكياء قوله من ان ان الثاني ههنا
ما ذكره في الامتحان او يتبادر لما في ما ذكره يحتاج على صيغة المجهول ان يحسن الاحتياج
او يحسن الحاجة الى ان يراد بالفاعل الذي هو جزء من حد ابن الحاجب ما ان معنى
وهو ما يقدم به الفعل يتم ذلك المعنى نائبة ان نائب الفاعل لتلا يخرج مثل ضرب ضربا
على صيغة المجهول وذلك تكلف ايضا اذ فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز او محذور الجري
على اصطلاح الغير مع انه لا قرينة لهذه الارادة كذا قاله الشيخ في الحاشية ههنا قوله
على اصطلاح الغير وهو صاحب المفضل يقول لنائب الفاعل فاعله قوله وما ذكره
مبتدأ خبره قوله فاعله ان ما ذكره في الامتحان على مراد القاضيه البيضاء وبني الله
وجهه ورعى الله عنه ان على مراد القاضيه في اللب قرأنا ذكر ذلك التعجيب ليكون
او وانما ذكره في الامتحان على مراد القاضيه ليكون ما ذكره في الامتحان وجهه بقوله
ان لعدول القاضيه حيث قال المفعول المطلق ما نصب للتاكيد عن حد ابن الحاجب
وهو بهم ما فعله فاعله فعل مذكور قال الاستاذ قوله عن حد ابن الحاجب متعلق بقوله
لا انه ان ليس مراد المصنف ان لفظ الفاعل في حد ابن الحاجب لا يحتمل توجيهها اخرى وهو
التعظيم للفاعل المحدثون حتى يرد بسبب عن قوله لا انه لا يحتمل انه ان الثاني يرد على
ان على حد المصنف ان السؤال الذي اوردته ان اورد المصنف هذا السؤال على حد ابن الحاجب
ههنا ان في الامتحان من انه يحتاج الى ان يراد بالفاعل ما يعي نائبة او ما تقدم تمام مع
ولذا ان لاجل احتمال توجيهها اخرى اختاره ان اختار المصنف حد ابن الحاجب
ههنا ان في هذه الرسالة فابقي ان ترك المصنف على حاله ما ان الجزء الذي هو
لفظ الفاعل في حد ابن الحاجب وهو يحتمل توجيهها اخرى واصح ان المصنف
ما ان الجزء الذي هو لفظ الفاعل في حد ابن الحاجب لا يحتمل ان التوجيه الآخر
والغير المستتر لا يحتمل راجع الى ما حيث قال ان المصنف في هذه الرسالة
وكلمة حيث للتعليل كذا قاله البعض عامل بدل فعل قوله اذ يحتاج علة لاصح
لعدم احتماله توجيهها اخرى او علة لقول ان لانه يحسن الحاجة او لانه يحسن الاحتياج
فيه ان في حد ابن الحاجب الى ان يراد به ان بالفعل المضاد اليه ما ان معنى وهو
الذي لا الحدث يتم جيبه من المصنف في الحديث وهو المصدر قال الشيخ
في حاشية الامتحان قوله ما يعي المشتق والمشتق منه يعني يراد منه الحديث مع ان الظاهر

وذكره في الامتحان ان كان في الثاني احتياج

المتبادر الى الفهم

و يميز بعضه معطوف على القريب او البعيد اس و مسوق لبيان غير بعض النصب
عن بعض اخر اس عن بعض منسوب آخر في التنوين عوض عن المضاف اليه قوله
بعد ما ثبت كونه ظرف لمسوق وما مصدرية اس بعد مدة ثبوت كونه الاكمل المنصوب
معمولا لعامله اس الاكمل المنصوب قوله ومنصوبا معطوف على قوله معمولا اس وبعد ما
ثبت كونه منصوبا به اس يعامله قال البعض قوله ومنصوبا عطف تفسير لمعمولا
وبيان لمقتضى اعرابه قوله ببيان جميع العوامل ظرف مستقر حال من هذا التمييز
اس حال كون هذا التمييز ملائبا ببيان جميع العوامل قال البعض قوله ببيان
جميع العوامل الباء في قوله ببيان متعلق بثبت فيكون هذا القول ظرفا للفعل
وكيفية اعمالها اس و ببيان كيفية اعمال جميع العوامل و يرجع الخبر اليه
باعتبار المضاف اليه وهو العوامل او باعتبار معنى الجميع او باعتبار
ان اضافة الجميع الى العوامل من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اس
ببيان العوامل المجموعه ويحتمل رجوع الخبر الى العوامل كما يرجع البعض
وشرائطها اس و ببيان شرائط اعمالها لا لبيانها وذلك
حيث يرجع الخبر الى العوامل مع ان الشرائط لا اعمالها وذلك
الارجاع علة و منشؤه الخبر من تفكيك الخبر مع انه سهل لمن هو
اهل قوله وان الفعل اس و بقرينة ان الفعل فهو معطوف على قوله ان كلام
كذا ربي وما بمعناه اس و لم يعم الخبر بفعل ينصب خبر ان اس ينصب الفعل وما
بمعناه محمولات بالكسر منقول ينصب لان النصب تابع للمفعول بالالف
و التاء نصب بالكسرة كثيرة بالنصب صفة لمحمولات بتا و ملها بالجماعة فوجه
المطابقة بين الصنفين الموصوفين في التانيث بهذا التأويل فلا يرد اس اذا كان
المراد بالعامل العامل المذكور فلا يرد عليه اس على الصل ما اس السؤال الذي
اورده اس اورده الخاجب ببيان لما في قوله ما اورده اس منع حده لا غير الحدود
منع حده اس جواب الخاجب ببيان لما في قوله ما اورده اس منع حده لا غير الحدود
قوله كعدمه اس جواب الخاجب علة لعدم تمام منع حده على نحو ضربته و الحال في
شدة و ضربته فثبت قوله اوله سبق علة لقوله فلا يرد في كلامه اس ان الخاجب
هذا البيان اس ببيان جميع العوامل وكيفية اعمالها لا لبيانها وذلك فلا يرد اس او المتيقن
في كلامه هذا البيان فلا يرد فيه اس في كلامه اس الخاجب ما اريد في كلامه الصل و ذلك
ان لعدم تمام منع حده الا لا قبل عدم ارادة ما في كلام الصل في كلامه اس الخاجب علة لعدم
عنه اس على حد اس الخاجب في القلب و هو كونه الاكمل في الحقيقة المذكور او القدر المذكور
في اجزاء اخرى فانه اس تحقيق او تقويم فيسري في ان يثبت له في هذا المقام
و العلم بالحقيقة ان حقيقة الاشياء عند الملك العظام قد ضربت ضربا مثال اس وهذا

اس هذا مثال لما اس لمفعول مطلق فهو اس ذلك المفعول المطلق للتاكيد لان ضربا
دل على ما يفهم من ضربت فهو الضرب فيكون المصريح وهو الضرب المذكور تاكيدا
للمضمر وهو الضرب المفهوم من ضربت وضربت ضربا بالكسر اس ضربت بكسر الصاد
وسكون الراء مثال اس هذا مثال لما اس لمفعول مطلق فهو اس ذلك المفعول المطلق
للتنوع لان ضربت بكسر الصاد تدل على الضرب المفهوم من ضربت ونوعه لان الضرب
يتمتع باختلاف المحل كالترجيع والتورج وغيرهما وضربت ضربا بالفتح اس ضربت
بفتح الصاد وسكون الراء مثال اس هذا مثال لما اس لمفعول مطلق فهو اس ذلك المفعول المطلق
للعدد لان الضربة بالفتح تدل على الضرب المفهوم من ضربت وكونه مرة واحدة فان الواحد
عدد عند العامة قال الاستاذ ويكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه
زيادة على ما يفهم من الفعل وللتنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده
ثم ان تلك الملازمة اس ملازمة العامل بمعنى الاكمل المذكور او ملازمة معنى العامل بالمطلق
بمعنى المفعول المطلق دائما بخلاف الملازمة بلفظه اس بلفظه ذلك الاكمل او بلفظه المفعول
قوله فانها اس الملازمة بلفظه تعليل او تفصيل للمخالف غير دائمة بل اكثرية ولذا
اس لاجل كون الملازمة بلفظه غير دائمة - او لاجل كون الملازمة بلفظه اكثرية - قال اي المص
وقد يكون اس و الاصل الاكثر ان يكون العامل ملائبا بلفظه وقد يكون العامل ملائبا
اشارة الى ان الخبر المستتر في كونه راجع الى العامل و الى ان الباء في قوله بغير لفظ
للملازمة قوله اس انهم ما فعله او المفعول المطلق اشارة الى ان الخبر راجع الى اسم ما فعله
او المفعول المطلق اس يكون العامل مقابرا للفظ اسم ما فعله او المفعول المطلق او اشارة
الى ان خبر لفظه راجع الى احد الامرين يعني الى الاكمل او المفعول المطلق وهذا اس راجع
خبر يكون الى العامل و خبر لفظه الى احد الامرين قال بعض محسني هذا الكتاب قوله هذا
ان ارجاع خبر يكون الى العامل و خبر لفظه الى المفعول المطلق هو اس هذا الملازمة ان الخاجب
للسباق يعني بالسباق جعل بمعناه صفة ثابته للعامل و ارجاع خبره الى المفعول المطلق
لذا قال بعض محسني هذا الكتاب قال البعض قوله للسباق وهذا قول المص بمعناه ويجوز
اس ارجاع الخبر المرفوع المستتر الذي في كونه في قوله وقد يكون الى احد الامرين و خبر
المجور الذي في لفظه في قوله بغير لفظه الى العامل قال بعض محسني هذا الكتاب قوله ويجوز العكس
اقول يعني بالعكس ارجاع خبر يكون الى المفعول المطلق و خبر لفظه الى العامل لكن هذا العكس
اول من اصله اذ هذا المناسب للمقام وايضا يحتمل ان يكون بفتح صفة للاكمل او حاله من غير فعله و خبره

الى العامل ففعل هذه الية العكس ملاها المسباق والمقام جميعا هذا مما تفرد به يكون الله
الملك العلام وهو اذ قد يقال حق وما قرنا في تطبيقنا فاعلم ان سنادي وهو ليس على
فانهم وانصف ان كنت من اهل الانصاف وقال صاحب الملتقى قوله هذا هو الملام
للمسباق ان كونه ضمير كونه راجعا الى العامل وضمير لفظه راجعا الى الام او الى المفعول
هو الملام لفظه مذكور مذكور بمعناه لان ضمير مذكور والضمير المستتر في معناه راجعا الى العامل
وضمير معناه راجع الى الام كما مر والمفعول المطلق لكونه عبارة عن ذلك الام وارجاع
ضمير لفظه اليه كونه ملايا ايضا قوله ويجوز العكس ان ارجاع ضمير كونه الى الام او المفعول المطلق
وضمير لفظه الى العامل لان مال التوجيهين واحد وذلك المفارقة اما ان تكون
مادة اس بحسب المادة يعني الحروف الاصلية التي ركبت منها قال البعض قوله اما مادة
تتميز من اضافة غير الى لفظه او يتميز من المفارقة ولذا قيل يصرف هذا الى المفارقة
مثل قدمت جلوس وجئت فتدافان المادة مفارقة في العامل والمفعول المطلق
وهو ظاهر وباهر ايضا مفارقة لان القعود مع بابه دخل والجلوس مع باب ضرب
ولكن الثاني لم يفرق بينهما بل نظر الى الاشتغال لان احدهما يستعمل في مقام الآخر واوردهما
انما يقع لولم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام انتهى
والخص لم يفرق بينهما بل نظر الى الاشتغال لان احدهما يستعمل في مقام الآخر واوردهما
مثالا ومع هذا المناقشة في المثال ليست من باب المحصلين فكيف من الفاضلين او
تكون بابا ان بحسب الباب نحو انبت الله نباتا حسنا لان الاول من باب الافعال والثاني
من باب دخل مع انها مطابقة في الحروف الاصلية وقد عرفت فعله ان الفعل الناصب
للمفعول المطلق فكيف الاضافة بمعنى اللام الاصطلاحي صفة الفعل قوله والتخصيص
ان جواب سؤال مقدر تقديره طهرا ان تخصيص الحذف وخصره اليه قاصرا لانه يجوز
حذف شبه فعله وعامله كانه فان قيل فلهذا اجاب بقوله والتخصيص ان تخصيص
الحذف به ان الفعل لا يصلح ان الفعل في العمل وكثرة الحذف فيه ان وكثرة الحذف
في الفعل لا لان الحذف يخص به ان الفعل قوله او الدال على الحدث معطوف على قوله
الاصطلاحي يعني او المراد من الفعل في قوله فعله اللغوي وهو الدال على الحدث
بقرينة ذكر العامل في التعريف ان في تعريف المفعول المطلق قوله والفعل معطوف
على العامل ان وبقرينة ذكر الفعل بدك ان بدل العامل طهرا ان في قوله وقد عرفت
اذ السوق يقتضيه ان يقول وقد عرفت عامله قوله وكونه جواب سؤال مقدر تقرير
ان يراد بالفعل الدال على الحدث تخلف عندهما فان قيل فلهذا اجاب بقوله وكونه

وكونه ان ذلك المراد قل الاستعمال وقوله وكونه ان الدال على الحدث وهو يكون مصدر
مضاف الى اسم وقوله تخلفا خبرا يكون وقوله عندهما ان القرينة خبر لكونه لانه
مستند قال صاحب المناقشة قوله وكونه تخلفا ان كونه الفعل بمعنى الدال على الحدث
تخلفا عندهما ان عدم القرينة وقوله وللمتنبيه على هذا ان على الاصل وكثرة الحذف
معطوف على قوله ان المص قال البعض قوله وللمتنبيه متعلق بل لم يقل ولم يكف الا يتبين
منه التباين وعلم له ان قال صاحب المناقشة على هذا ان على احد الامر من احواله
الاصطلاحي وكثرة حذفه او ان كونه ارادة الدال على الحدث بالفعل تخلفا عندهما
بما مله بدل فعله مع كونه ان قوله عاينه اظهر مع قوله فعله وجه الظهور مطابقة
لما مر قال الاستناد قوله اظهر وتكمل ان يكون الظهور فلا بد من السؤال
واما اظهر وظاهر قال الماخر قوله ان العامل اظهر من الفعل فلا بد
من السؤال وقوله ولم يكف معطوف على قوله لم يقل ان ولم يكف المص به جموع الضمير
المستتر الذي في حذف المفعول من العامل بل ان قال ويحذف بترك فطه مع كونه
بمعنى ذلك الا كذا في قوله في ذلك الموضع اظهر على انه وكلمة على سبيل توجيه مع قوله
في المناقشة والضمير راجع الى الضمير في قوله في ذلك الموضع اظهر على انه وكلمة على سبيل توجيه مع قوله
قال البعض قوله في ذلك الموضع اظهر على انه وكلمة على سبيل توجيه مع قوله
التي تليها يحذف المفعول من العامل بل ان قال ويحذف بترك فطه مع كونه
وكلمة على سبيل توجيه في قوله في ذلك الموضع اظهر على انه وكلمة على سبيل توجيه مع قوله
ان هذا الضمير ان يرجع الى المفعول المطلق فيضربها عن سقمها واضعها شئت
لقيام قرينة ان وقت قيام قرينة الدال على المحذوف وانما علق حذفه بها اذ لا حذف
فيها ان بدو القرينة قال البعض قوله اذ لا حذف فيها ان القرينة بتعليل التعقيد
بقوله لقيام قرينة الا سيما وبعد لا يجوز في العامل في ذلك الحذف اما ان يكون
جواز المفعول مطلق المحذوف فجازا ان حذف جواز قال الاستناد قوله جواز المفعول
فجازا ان حذف جواز المحذوف غير مقدم بل مقدم على مقولا بل مقدم من سفره
ان قمت بالخطاب قد وها خبر مقدم حذف قدمت بالقرينة الحالية وقد عرفت ايضا
للاخصار فمضى خبر مقدم فتقدم مصدره كالمقدم في خبره تفصيل وكونه مستند
مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف او المضاف اليه قال صاحب المناقشة قوله ان قدمت

قدوما غير مقدم اشارة الى ان غير مقدم ليس مفعولا مطلقا حقيقة بل المفعول المطلق
 محذوف اقيم صفة مقامه فاطلاق المفعول المطلق عليه مجاز فلهذا يقال لثقل غير مقدم
 مفعول مطلق تجازيه وفيه وجه آخر وهو ان غير مقدم مفعول مطلق حقيقي باعتبار اضافته الى
 وهو مقدم مصدر ميمي وان كان كذلك فهو جوبا سماعا ومنه حذف
 سماعا سماعيا موقفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو ايضا ان امر ايضا
 فانه مصدر آخر بعد الهمزة اصله ايضا بمعنى عاذا الى الحال الاولى او الى الحالة
 الاولى قال الاستاذ قوله نحو ايضا ان امر ايضا القرينة هنا كون المصدر منصوبا
 ان عاذا يقال جاء زيد وعمر ايضا ان عاذا المجرى الى عمرو ثم تحذف ان ايضا بمعنى
 ما سبق ويجوز تقديم المفعول المطلق او امم ما قلناه اشارة الى غير تقديم
 راجع الى احد الامرين او اشارة الى ان غير مقدم اشارة الى المفعول المطلق
 او الى الامم على عاملة المفعول المطلق او امم ما قلناه لولم يفرق ولو حذفت للشرطية
 ان لو كان المفعول المطلق للنوع ينع بترتيب ان يكون المفعول المطلق للنوع او العدد
 ان او للعدد واما لو للتأكيد ان واما لو كان المفعول المطلق للتأكيد فلا ان فلا يجوز
 تقديم قوله لان حذف المؤكد يكسر الكاف متعدي لا يجوز التأكيد خبر عن المؤكد كقوله الكاف
 كذا في الامتياز ان مثل ذلك وقع في الامتحان ولا يلزم ان المفعول المطلق اشارة
 الى ان الضمير راجع الى المفعول المطلق لعامل ان يستعمل العامل بلا ذكره معه لان العامل
 يدل على ما يدل عليه المفعول المطلق فلا يحتاج اليه الا للتأكيد او لبيان النوع او العدد
 وكثيرا ما لا يقصد ان كذا في فتح الاسرار قال الثاني راجع الاول قوله ولا يلزم لعامل ان ذكره
 وتركه بالنسبة الى العامل سكتان ان لا يلزم لعامله كما يلزم العامل لعامله حيث
 للتعليل هنا لا يجوز حذف ان العامل جازا في غير المصدر من الفعل والصفة لكون النسبة
 الى المصدر متعديا خذوة في وضعه فيحتاج الى ذكره البته واما النسبة الى المرفوع في المصدر
 غير ما خذوة في وضعه لان الواضع نظر في وضعه الى ما عليه الحدث فقط لا الى ما قام به
 فاقتضاه للمرفوع عقل لاوضعي فلا يحتاج الى ذكره البته مع انهما ان العامل المفعول
 سكتان في كونها ان العامل والمفعول المطلق مقتضى النسبة يقول ليس المفعول المطلق
 مقتضى النسبة لان مقتضاها هو المجرى المفهوم من لفظ الفعل ولا يقتضي حدثا آخر
 والمفعول المطلق اما كيد ليد او بياح للنوع او بعده فلا يكون مقتضى النسبة
 فلا يكون ما وبالعامل التي ان النسبة الى شيء في تلك النسبة داخل في مفهوم الفعل
 ويشترط غير المصدر في قول النسبة داخل في مفهوم الفعل لانها عند قول الهيئة

ان حال كون المفعول المطلق

مدلول الهيئة وهي ليست جزءا من الفعل لعدم كونها من قبيل اللفظ بل هي مدلول
 مقارنه فالقول بدخولها فيه مبني على الغلط المشهور قال بعض المحققين قوله
 التي هي داخله في مفهوم الفعل الخ ان اريد من المفهوم المفرد فهي ليست
 بداخله فيه لكونه بسيطا وان اريد الاصطلاح وهي ايضا غير داخله فيه
 اذ هو لفظ دل على معنى مستقل بالفهم مقترن باحد الانعنة الثلاثة وان اريد
 غيرهما فعليه البيان فلا تكون النسبة داخله في مفهوم الفعل اصلا بل هو غلط
 مشهور ذكرناه في بحث الفعل من اراد تفصيله فلهو جمع اليه قوله وان فاعلية الفعل
 معطوف على مدلول مع ان ومع ان فاعلية الفاعل قوله بتمام مدلوله خبر ان
 ان مدلول المفعول المطلق وهو الحدث به سر بالفاعل فيكون اتصال المفعول المطلق
 بالفاعل والفعل ازيد من اتصال سائر الفاعيل بهما فلهذا قدم عليها
 قوله لان العامل متعلق بقول المص لا يلزم وعلة له يدل وضعا على ما اراد
 ان على معنى وهو الحدث يدل ان المفعول المطلق عليه ان على الحدث فلا يحتاج
 الى ذكره اشد الاحتياج قال صاحب المنافع فيه ان التقريب غير تام لان العامل
 لا يدل على ما يدل عليه المفعول المطلق النوعي والعددي بل على بعض مدلولها
 فهي لا يفتن عن ذكرهما مع ان عدم اللزوم شامل لهما بخلاف الفاعل قوله فانه
 تعليل لمخالفة الفاعل ان فان العامل لا يدل وضعا على ما اراد عن شخص يدل عليه
 ان على ذلك الشخص الفاعل فاعل يدل بل عقلا ان بل يدل على ما يدل عليه الفاعل
 عقلا ان باعانة العقل اقول كما يدل لفظ العامل على ما يدل عليه مفعول المطلق
 كذلك يدل هيئته وضعا ايضا على ما يدل عليه الفاعل ان كان العامل فعلا فلا فرق
 في كون الداليتين وضعا فتدله لا يدل وضعا بل عقلا فهو ظاهر مع كونه مخالفا
 لجعله النسبة داخله في مفهوم الفعل لانها فافترقا ان المفعول المطلق والفاعل
 او الفاعل والمفعول المطلق ثم ان اللازم ان الواجب من نفي اللزوم في قوله ولا يلزم
 لعامل جواز تركه ان ترك المفعول المطلق لا ما وانه ان لا يكون اللازم
 ما وانه تركه لذكره ان المفعول المطلق وهو علة لما وانه كما زعم البعض وهو
 الثاني الاول حيث قال ان ذكره وتركه بالنسبة الى العامل سكتان بل يجوز
 كون الذكر اولى من الترك ان بل يجوز كون ذكر المفعول المطلق اولى من تركه وان يكون
 مصدر مضاف الى المجرى خبره قوله اولى قوله بغيره علة لكون ذكره اولى ان يفتن ذكره

فائدة ان فائدة المفعول المطلق من التأكيد او بيان نوعه او عدده والا ان
وان يفيد الذكر فائدة كانه ذكره ان المفعول المطلق عبثا اقول فيه بحث
وهو ان الكلام هنا في جواز انفكاك مفعول المطلق عن عامله في هذه ذاتة واما
اولوية الذكر او الترتيب او وجوب احدهما او ما بينهما من اختلاف مقتضى المقام
فثبت في ضرورة وظيفة اهل المعاني ولا يدخل في لزوم النقل الى العامل في الاختلاف الفاعل
له كبح اختلاف مقتضى المقام فلا يمنع لقوله بل يجوز كون الذكر او في الجمله والمقصود
اشارة الى ان قوله الثاني المفعول به معطوف على قوله الاول المفعول المطلق
وقد مر من قدم المص المفعول به على غيره قوله لشدته شبهه ان المفعول به متعلق بقدم وعلة له
او علة لمناسبة التتبع بالفاعل قوله لتوقف تعقل المتعدي عليه ان على المفعول به علة لشدته
شبهه بالفاعل ايضا ان كالفاعل يعني كما توقف تعقل الفعل المتعدي على الفاعل قال البعض
قوله لتوقف تعقل المتعدي تحليل لشدته شبهه بالفاعل ان لتوقف تعقل معنى المتعدي عليه
ان على المفعول به ايضا ان كتوقف تعقل الفعل مطلقا على الفاعل بخلاف غيره ان المفعول به
من الفاعل الباقية وهو ان المفعول به في اللغة ان عند اهل اللغة قوله الذي الصق به
الفعل اشارة الى ان اللام موصول والباء للاتصاف قوله الذي ان المفعول الذي الصق به
ان بذلك المفعول قوله الفعل ان الحديث نائب الفاعل للاتصاف قال الراجح في الحاشية هنا
قوله في اللغة الذي الصق به الفعل اشارة الى الجواب عن اعتراض القاضل العضم بانه
لو كان كذلك لما حاز حذفا وهو جازم كثير بلا تنكير هذا كلامه وحذف الموصول بدو الصلة
قليل في السند على انه يلزم في ابقاء الضمير بلا مرجع وتفصيل الجواب ان كون اللام موصولا وطلب
الضمير مرجعا اغاظا قبل النقل لابعده اذ هو يكون المجموع بها للمفعول اليه وقد صرح ذلك
القاضل في بحث المعرفة ان المفعول اذا كان صفة او مصدر قد يجرد عن اللام كناية عن انه
قال بعد اعتراض المذكور في التحقيق انه راجع الى موصوف محذوف ان شئ مفعول به
واللام ليس بموصول لعدم قصد الحدث بالصفة اقول فيه انه لو سلم اغاظا بعد الفعل
لا قبله فافهم وبه ان لفظه نائب الفاعل للفظ المفعول وخبره ان ضمير لفظه عائد الى اللام
التي في المفعول ذكره ان ذكرنا ذكر من قوله في اللغة الذي الصق به الى هنا في الاصطلاح
قوله في الاصطلاح معطوف على في اللغة ان وهو في الاصطلاح يعني عند اهل الاصطلاح انهم يسمون
وقد عليه ان على ذلك المعنى ولما كان المراد بالوقوع عليه التعلق به مطلقا فسهو بقوله ان
تعلق به ان بذلك المعنى سواء كان التعلق حبا نحو ضربت زيدا او عقلا نحو عرفت زيدا باعتبار التعبير
ان كون الوقوع حقيقة سقوط الشئ عن الشئ في ضربت زيدا ولا يصح في عرفت زيدا قوله
وهذا الجواب سؤال مقدّر نشأ من التعبير كانه قيل لشمال الوقوع في معنى التعلق حبا او عقلا
مجاز من قبيل ذكر المذموم وارادة اللزوم وهذا المعنى ان في معنى التعلق حبا او عقلا وان كان
عنه فلا يجوز فاجاب بقوله وهو ان احتمال الوقوع في هذا المعنى ان في معنى التعلق حبا او عقلا وان كان
وان هذه لفظة ان وان كان سمي الوقوع فيه كما ان سمي الوقوع فيه مع ربا للغة والاشباه رقبه ان
ان في هذه اللفظة كما حقيقت

المعنى ان سمي الوقوع فيه ان سمي الوقوع فيه ان في هذه اللفظة بلا قرينة ولذا اختار
الاصحاب هنا جدا بين الحاجب بلا واسطة او بها ان سواء كان الوقوع بلا واسطة حرقا
سبحي في المقصود او بواحدة صرف الجرح كما في اللزوم وانما معنا ذلك الوقوع او
بوجه في المطلق يعني التقييم التقييم المفعول به الى قسمين كما سمي فلا يرد
ان سمي الوقوع بالمطلق ومعنى التعلق الى الحس والعقل فلا يرد ان
ان المصروف لا يتناول ان لا يشمل مثل عرفت زيدا ان مثل زيدا في عرفت زيدا
قوله اذ وقع الوقوع علة لعدم التناول على مثل عرفت زيدا على التعلق البسيط
عليه ان على ذلك التعلق والى ان لا يحسن في معنى الوقوع على زيدا في قوله عرفت
زيدا او في مثل عرفت زيدا اقول في وجود المطلق به لكون جزئي متعلق بقوله فلا يرد
وعلة له عقلا ان من جهة الفعل فعل الفاعل ولما كان المراد بالفعل هنا معناه
المتعدي فسمي بقوله ان حذفت ان الفاعل قوله القائم به ان بالالفعل في قوله عرفت
والمراد ان المراد المصروف بالمراد المصروف بالمراد المصروف بالمراد المصروف
فكذلك سمي المصروف بالمراد المصروف بالمراد المصروف بالمراد المصروف
ان لا البعض قوله وعبره ان من المصروف نائب الفاعل بعينه المصروف والمراد
ان مراد المصروف بالمراد المصروف بالمراد المصروف بالمراد المصروف
ان او في التبريق المصروف بالمراد المصروف بالمراد المصروف بالمراد المصروف
الضرب مثلا او ولو كان المصروف فلا يرد ان اذا كان المراد بالفاعل ما سمي المصروف
قوله فلا يرد على التبريق مثل زيد متفقا لكونه غير مانع من اعيانه او حال
كونه غير مانع لاعتبار المصروف او حال كونه مانعا لاعتباره او حال كونه مانعا من حصول
غير الايراد ودرجتها ان وايضا لا يرد مثل درجتها من حال كونه غير مانع
لا فائدة او حال كونه مانعا لدخوله افراده في مثل اعطى بالها والمفعول زيد
ما في مقام الفاعل ودرجتها ما في مقام المفعول الاول قوله اذ زيد ان لفظ زيد
تحليل للماير في حقيقته ان جميع ازيد باللام المصروف لوجوه المراد باللام المصروف في التبريق
قوله حقيقته ان جميع ازيد المراد باللام المصروف وبالمفعول ما سمي المصروف وغيره
او جميع ازيد المراد بالفاعل ما سمي المصروف لوجوه المراد باللام المصروف وبالمفعول ما سمي المصروف
في التبريق انما في حقيقته التبريق وهو في مقام الوقوع في اللفظ لكونه مرفوعا لا منصوبا
لا المرفوع قال البعض قوله لا يدخل ان زيد في حقيقته التبريق لكونه مرفوعا لا منصوبا
حيث يحتاج الى اخراج ازيد في الاحتياج الى اخراج وجهه في حقيقته التبريق على درجتها ان

در خلاصهم منصوب وقع على مدلوله ان ذلك الامر فعل فاعل وقع مخوف الفاعل صفة لفعل
والمراد ان مراد المصنف او المصنف بالواقع في التعريف بالدلالة عليه ان وقع الوقوع عبارة
الامر جملته العبارة وان لم يقع الوقوع في نفس الامر فيدخل ان اذا كان المراد بالواقع الدلالة عليه
عبارة فيدخل ان اذا كان المراد بالواقع ذلك المفعول فيدخل في التعريف مفعول به من غير ان يكون
ان ذلك المثال لم يزل ضرب من ضرب زيد غير ان المفعول بنفس الوقوع وهو السقوط
وعلم صدور الضرب من زيد كما قاله البعض او مع كذب الضرب فيه اصطلاحا وايضا يدخل
في التعريف ما ضرب زيد غير ان ذلك ما يفهمه نافية قوله لوجود الدلالة متعلق ببدل محل وعمله
ان لوجود الدلالة عليه ان وقع الوقوع مع قطع النظر عن حرف التي ثم يعتبر التي
ليصدق في الوقوع المدلول عليه بالعبارة عبارة ان من جهة العبارة والامر وان لم يكن الدلالة
عليه عبارة او وان لم يوجد الدلالة عليه عبارة لم يعد التي ان حرف التي تفي في الوقوع
قال صاحبها لما وقع قوله لم يعد التي بحرف نفي الوقوع فيكون التي لقوة انما يتم
لو كان حرف التي لفي الوقوع المدلول عليه بالعبارة وليس كذلك بل يدل على نفي الوقوع في نفس الامر
فيستدل لعل لا حظ لدلالة العبارة على الوقوع لقاعدة التي باخر في الوقوع في نفس الامر والموجود
في احوال مثل غير ان ما ضرب زيد غير ان يقول ان المراد بالواقع المفعول الثاني او نفي المفعول
من تعريفه شرع في تفسيره فقال وهو ان المفعول به في معنى ما ذهب اليه صاحبها للبيان
واختار في المصنف الاول عام للآزم والمفعل في الفعل المتعدي فيكون مفعولا
للمفعل الآزم والمفعل المتعدي قال امام الايب قول عام في الاول عام يكون مفعولا للآزم المتعدي
وهو ان ذلك العام المجزوء بالحرف ان حرف الجر سوى في ان لفظي واللام وسوى ما ان حرف الجر
معنا انما ان يجمع في واللام كالماء ويجمع في وكى يجمع العام في صلبه بالمسند وكية نصبت وانما يستلزم
او مدلول الاول ان يكون مفعولا في الآزم ان لا مفعول به ومدلول الثاني ان يكون مفعولا للآزم مفعولا
لآزم ان مفعول به قال البعض قوله او مدلول الاول ان لفظ في ان المستثنى الاول تعديل للمستثنى
بقوله سوى في ان مفعول به لآزم ان ليس بمفعول به والثاني وهو اللام ان المستثنى الثاني مفعول لآزم
ان ليس بمفعول به هذا على مذهب ابن ابي حنيفة واما على مذهب مالك فالحجور وبني واللام مفعول به
عندهم والمفعول فيه عندهم مشروط بتقديره ان كان المفعول في محارفة حيث حرف الجر قول يكرم المضاف
لشأنه وحرف السبب وفي الزائد ورسوخة وخلاصة ولولا لعل فان مدلولها لا يكون مفعولا والثاني
خاص بالمتعدي انما لفظ المتعدي وقد مر بحث الفعل المتعدي والآزم في بحث العامل في القياس والافعال
في المفعول به ان يكون متأخرا عن عامله لآزم مفعول وجب المفعول ان يتأخر عن العامل ولكن
يجوز ان لا يتأخر عنه ان المفعول به على عامله ان المفعول به قوله لفظ في لفظ في العامل في الفعل
فيكون فيه متقدما ومتأخرا وعدم التأخر ان عدم التأخر عن العامل في الفعل في قوله وفي التأخر
عنه من نفس المفعول به صدر الكلام كالمفعول به والشرط وكما في الجوزية وكما في المضاف الى احدتها في قوله رجل او
رجل ضربت وعلام كرم رجلا او رجلا ضربت في يجب تقدير المفعول به على عامله كذا قال المصنف في الاصل

والمراد به ان العامل ما رى العامل الذي ليس ام فعل ولا مصدر او قوله لما تقدم
على لقوله ليس ام فعل ولا مصدر انما بسبب التبادل وتقدم من باب البقيل قوله
ان مفعولها انما من ان مفعول ام الفعل والمصدر بيان لما لا يتقدم عليها ان
على ام الفعل والمصدر لصنفهما في العمل لعدم كمالهما في المثابرة لعدم
كون السبب معتبرة في المصدر وعدم الاشتقاق في ام الفعل كذا قال صاحبها حيث
قال الخارج فيما سبق اما عدم فاعل ام الفعل عليه فظاهر واما عدم تقدم المفعول
عليه فلا ضعف في العمل لانه باعتبار جمعنا الفعل الاستحالي لا الوضعي ولو سلم
فليس باو في فلا يبيح درجة العقل فيه وقال في حاشية الامتحان واما باعتبار
معناه الوضعي الاولى فهذا طريق هو لا يعمل في المفعول به فضلا عن التقدم واما
مصدر فهو ان عمل في الآلة لا يتقدم ايضا لكن الكلام في لفظ ام الفعل الذي هو
عامل في المفعول به لانه المفعول به خاصة وان كانت وليس له مفعول ايضا وقال
البعض قوله ان مفعولها لا يتقدم عليها فانها مفعول بتقدير ان عليها بالفعل لا بالاصالة
قوله لا المجزوء بحرف الجر استثناء من لا يتقدم ان لا يتقدم مفعولها المجزوء بحرف الجر
كما سبق في غيرها انهم الفعل والمصدر مع كما سبق عدم تقدم مفعولها عليها
الا المجزوء بحرف الجر في غيرها او كما سبق تقدم المجزوء بحرف الجر في غيرها ولا مضاف اليه
وهو مضاف به في المثال مخطوف على قوله ليس ام فعل لانه ام فعل ان وليس مضاف اليه
لانه مخطوف على المثال قوله اذا المفعول ان مفعول المضاف اليه وهو زيد في المثال
على وتقليل لكون المراد به ما ليس مضافا اليه قال البعض قوله اذا المفعول تعديل للحكم في
الاستفاد من قوله ولا مضافا اليه لا يتقدم على ما كذا ما عباد عما يمل في المضاف اليه
وهو علام في المثال لا يتقدم عليه والتقدير المجزوء راجع الى العامل في ذلك المفعول
وهو مضاف اليه في المثال قال الاستاذ قوله لا يتقدم عليه العامل وهو مضاف في المثال
في حال بعض المحشين قوله اذا المفعول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه العامل في ذلك المفعول
مضافا اليه فلا يجوز تقدير مفعول المضاف اليه كما لا يتقدم نفسه على المضاف لعدم افادة
النافذة من الاضافة فلا يقال ان فلا يجوز ان يقال انما زيد علام مضاف فزيد لا يجوز
تقديره على مضاف كما لا يتقدم هو على علام وانما ذكر لفظ انما شرط لوجود موجد باعتماده
على التبع كذا قال بعض المحشين تقديره انما علام مضاف فزيد انما شرط لوجود مضاف للمفعول
الذي تقدم على عامله المتعدي بلا واسطة وتؤيد ان يزيد مرتين مثال للمفعول الذي تقدم
على عامله المتعدي بلا واسطة او الاول مثال للمفعول به الصريح الذي تقدم على عامله والثاني

انما مفعولها انما من ان مفعول ام الفعل والمصدر بيان لما لا يتقدم عليها ان
على ام الفعل والمصدر لصنفهما في العمل لعدم كمالهما في المثابرة لعدم
كون السبب معتبرة في المصدر وعدم الاشتقاق في ام الفعل كذا قال صاحبها حيث
قال الخارج فيما سبق اما عدم فاعل ام الفعل عليه فظاهر واما عدم تقدم المفعول
عليه فلا ضعف في العمل لانه باعتبار جمعنا الفعل الاستحالي لا الوضعي ولو سلم
فليس باو في فلا يبيح درجة العقل فيه وقال في حاشية الامتحان واما باعتبار
معناه الوضعي الاولى فهذا طريق هو لا يعمل في المفعول به فضلا عن التقدم واما
مصدر فهو ان عمل في الآلة لا يتقدم ايضا لكن الكلام في لفظ ام الفعل الذي هو
عامل في المفعول به لانه المفعول به خاصة وان كانت وليس له مفعول ايضا وقال
البعض قوله ان مفعولها لا يتقدم عليها فانها مفعول بتقدير ان عليها بالفعل لا بالاصالة
قوله لا المجزوء بحرف الجر استثناء من لا يتقدم ان لا يتقدم مفعولها المجزوء بحرف الجر
كما سبق في غيرها انهم الفعل والمصدر مع كما سبق عدم تقدم مفعولها عليها
الا المجزوء بحرف الجر في غيرها او كما سبق تقدم المجزوء بحرف الجر في غيرها ولا مضاف اليه
وهو مضاف به في المثال مخطوف على قوله ليس ام فعل لانه ام فعل ان وليس مضاف اليه
لانه مخطوف على المثال قوله اذا المفعول ان مفعول المضاف اليه وهو زيد في المثال
على وتقليل لكون المراد به ما ليس مضافا اليه قال البعض قوله اذا المفعول تعديل للحكم في
الاستفاد من قوله ولا مضافا اليه لا يتقدم على ما كذا ما عباد عما يمل في المضاف اليه
وهو علام في المثال لا يتقدم عليه والتقدير المجزوء راجع الى العامل في ذلك المفعول
وهو مضاف اليه في المثال قال الاستاذ قوله لا يتقدم عليه العامل وهو مضاف في المثال
في حال بعض المحشين قوله اذا المفعول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه العامل في ذلك المفعول
مضافا اليه فلا يجوز تقدير مفعول المضاف اليه كما لا يتقدم نفسه على المضاف لعدم افادة
النافذة من الاضافة فلا يقال ان فلا يجوز ان يقال انما زيد علام مضاف فزيد لا يجوز
تقديره على مضاف كما لا يتقدم هو على علام وانما ذكر لفظ انما شرط لوجود موجد باعتماده
على التبع كذا قال بعض المحشين تقديره انما علام مضاف فزيد انما شرط لوجود مضاف للمفعول
الذي تقدم على عامله المتعدي بلا واسطة وتؤيد ان يزيد مرتين مثال للمفعول الذي تقدم
على عامله المتعدي بلا واسطة او الاول مثال للمفعول به الصريح الذي تقدم على عامله والثاني

مثال للمفعول به الغير المصرح الذي تقدم على عامه قال البعض قوله وبه مررت مثيل للقسيم الثاني
ويجوز حذفه من المفعول به مطلقا او بقرينة اي سواء كان بقرينة نحو اخذ الذي بعث الله رسولا
اي بعثه او اخذ الذي بعثه لما مر ان القرينة هنا اسم الموصول لانه لا بد من عائد اليه من صلة
الجملة الجبرية قال البعض والقرينة تخدم العائد من الصلة الى الموصول او القرينة على حذف العائد
وقوع بعث صلة اولى ونها اي بدون القرينة نحو علان يعطى مبنية للفاعل من باب الافعال
فلا يتقدر المفعول لعدم تعلق الغرض به اي يفعل الاعطاء وهذا من هذا التقييم تكرار لما سبق
في جميع العامل القياسي من انه يجوز حذفه بقرينة وبه ونها قال الاستاذ قوله وهذا اي
قوله ويجوز حذفه مطلقا او جواز الحذف مطلقا تكرار لما سبق في جميع العامل القياسي
من قوله ويجوز حذف مفعول المتعدي الى مفعول واحد بقرينة وبه ونها قال صاحب
فيه الاسرار ولا تكرار هنا لان ما ذكره فيما سبق بيان لى العامل وهنا بيان لى المفعول
فلا تكرار ويجوز حذف فعله اي المفعول به اي عامه مرفوع بحيث المفعول المطلق نظيره
اي نظيره قوله وحذف فعله حيث قال في جميع المفعول المطلق وقد يحذف فعله ويثبت
الكارح سبب التخصيص بالفعل حيث قال والتخصيص بالاصالة وكثيرا يحذف منه
وللتبني على هذا لم يقل عامه مع كونه اظهر واشمل قال البعض قوله مرفوع حيث المفعول
نظيره اي نظيره هذا التفسير يعني به سبب تفسير الفعل بالعامل انتهى وهو كونه اظهر
واشمل حيث قال وللتبني على هذا لم يقل عامه مع كونه اظهر واشمل وقال الاستاذ قوله
اي عامه من نظيره وهو قوله وقد يحذف فعله يعني بريد الجواب عن السؤال المقدر
بقوله متعلق الجواب لا صالة وكثرة الحذف فيه وللتبني على هذا لم يقل عامه مع كونه اظهر
لقيام قرينة مقابلة اي وقت وجود علامة دالة على تعيين المحذوف فهو لا يحذف بدون القرينة
نحو زيد اجابا لما قال من اضرب انا اي قال الجيب اضرب زيدا فحذف الفعل العامل فيه
وهو اضرب مع فاعله جوازك والقرينة السؤال بقوله من اضرب قال في الاول
وهو صاحب كشف الاسرار والقرينة السؤال المحقق هو من اضرب وقال امام الايب
قوله نحو زيد اي مثاله قوله زيد من اضرب فان السائل لما سئل عن شخص يتعلق
فعله به فجاز ان يجيب زيدا فعلا وان يجيب بقوله اضرب زيدا في الاول في مقام الايجاز
والثاني في مقام الاطلاق ولما فرغ من بيان المفعول به وبعض احواله شرع في بيان المفعول
وبعض احواله فقال والمصوب اشارة الى تعيين المصوب عليه لقوله الثالث من ثلثة
اشارة الى ان الالف واللام للمعدي الى ربى المفعول فيه مثل المفعول به اي وهو
مثل المفعول به في الاعراب والسؤال والجواب او في كون المجرور نائب الفعل

نائب الفاعل وكون الضمير عائدا الى الاكم او في اعتراف الفاضل بعضهم والجواب عنه قال
صاحب المناقب قوله مثل المفعول به في كون فيه نائب الفاعل وضميره عائدا الى اللام وقال
بعض المحققين قوله مثل المفعول به يعني ان الالف واللام فيه بمعنى الذي وقوله فيه نائب الفاعل
وضميره عائدا الى الالف واللام ومعناه المفعول الذي فعل فيه اي وجده فيه الفعل قد تقدم
اي تقدم المفعول فيه على المفعول له قوله موافقا للكافية حال من فاعله قد تقدم قوله لكونه
متعلق لعدم وعلة له او علة لما سببه التقديم ان يكون مدلول الفعل الاصطلاحي
في الجملة اي اذا كان المفعول فيه زمانا مبهما بخلاف المفعول له في انه لا يدل على الزمان بل
على سبب الفعل وعكس اي عكس البين والى التقديم في اللب ان في له حيث قدم
المفعول له على المفعول فيه قال بعض الافاضل قوله وعكس اي عكس صاحب اللب وهو
البين والى في اللب ان في له قوله لكون المفعول له سبب الفعل متعلق لعكس وعلة له
وجود اكان ذلك السبب قد قعدت عن الحرب جينا او تصور ان ضربت زيدا تأديبا له
بخلافه اي المفعول فيه وهو اي المفعول فيه في الاصطلاح هم ما ان سئل وهو اما زمان
او مكان يعني هم موضوع لمعنى وهذا اما زمان او مكان فعل بالبناء للمفعول يعني
بصيغة المجهول فيه اي في ذلك الشئ اشارة الى ان الضمير راجع الى ما المعبر عنه بشئ
مفهوم عامه اي ذلك الشئ اشارة الى ان ضمير عامه كضمير راجع الى ما المعبر عنه
بشئ اي فعل فيه مدلول عامه سواء كان عامه فعلا او شبهة اي شبهة الفعل او معناه
اي معنى العقل فالاضافة اي اضافة العامل الى الضمير الراجع الى ما المعبر عنه بشئ
قال صاحب المناقب قوله فالاضافة تفريع على تفسير ضمير عامه بذلك الشئ لان العامل
ليس له بل للكم الذي دل عليه قال في الثالث في الحاشية هذا قوله فالاضافة اي
اضافة العامل الى الضمير الذي هو راجع الى ما وهو مدلوله مع ان العامل عامل الاكم
لا المدلول وقال الاستاذ قوله فالاضافة تفريع على رجوع ضمير عامه الى ما المعبر عنه
بشئ اي حين رجوع ضمير عامه الى ما المعبر عنه بشئ فالاضافة اي اضافة العامل
الى الضمير الراجع الى ما المعبر عنه بالشئ لادنى ملازمة وهي فيما لا يكون للمضنا فاليه
تعلق كاملا للمضنا فكوب الخرق اي كوكب المرأة الخرق والاضافة لادنى ملازمة من قبيل الاستقار في السهبة
في الاسناد اذا اعمم الاسناد من النسبة الاضافية والوقوعية او من قبيل الاستقار في السهبة
بعلaque المثلثة والاضافة لادنى ملازمة هي زعقلى كقوله صاحب المناقب في بحثه عروف
المشبهة بالفعل قال بعض المحققين هذا الكلام لا بد من ملازمة بعلaque الدال المدلول او نحو
على التام من وصف المعنى بصفة دالة فيكون التسمية بالمصوب اليه تسمية الدال بهم مدلوله

كقعدت عن الحرب جبنا أو وقع لاجل تحصيله في ذلك الشيء كضربة تأديبا في الجمل
 السبيل وذلك المفعول له سبب حامل على الفعل وهو قد يكون غاية مرتبة معلولة في الخارج
 وقد يكون عليه باعثة فالاول من الاول والثاني من الثاني انتهى كلامه وقال في زادة اللام
 في الاصل على الاول للام حصوله واللام الداخلة على الثانية للام تحصيله واعلم ان المفعول
 التحصيلي يتضمن حكيمين وهما ان حصل الفعل يحصل المفعول له واللام يحصل فالدليل
 المسوق له قد يكون باعتبار الحكم الاول وقد يكون باعتبار الحكم الثاني مثل ضربت زيداً تأديبا
 حاصله ان ضرب يحصل التأديب وان لم يضرب لم يحصل التأديب انتهى قال الرافعي
 وذكر مثالين للمفعول له السببين اذ قد لا يتقدم وجوده على ما حصل له كما في ضربته
 تأديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت عن الحرب جبنا أو تأخر عنه كما
 في جئت اطلاقاً الى ذلك وقال امام الانبوت قوله ان وقع لاجل حصوله ان وقع
 اما لاجل حصوله كقعدت عن الحرب جبنا ان قعدت لحصول الجبن او تحصيله ان
 او لاجل تحصيله كضربة تأديبا ان ضربت لاجل تحصيل الضرب ويقال للاول مفعول
 له الموصول وللثاني مفعول له التحصيلي في المفعول له في الاول قبل الفعل وفي الثاني
 بعد الفعل وخروج من التعريف به ان يقول لاجل او بقيد لاجل سائر المفاعيل
 ان المفاعيل السبعة من المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه
 فان كل واحد منها ليس ما فعل لاجله بل فعل مطلقا او فعل به او فعل فيه او فعل معه قوله
 مضمون عاملة بالرفع نائب في فعل لفعل ولما كان المراد بمضمون العامل مدلوله فمر بقره
 ان مدلوله ان فعل مدلوله الذي هو ذلك المدلول الذي هو ذلك المدلول الذي هو ذلك
 قوله ان مدلوله ان مدلول عاملة الذي هو المدلول الذي هو ذلك المدلول الذي هو ذلك
 تذكر ان ما ذكر في المفعول فيه عند قوله مضمون عاملة انما هو قريبا من قوله فالاضافة
 لا في ملاحظة او تحول على التسامح او على حذف المضاف لكون ضمير عاملة راجعا الى ما
 واما ارجاعه الى الاسم كما ارجعه اليه في زادة ونقله عن الاستاذ فركا كنه غير حقيقية
 على من يدر لان هذا الضمير في حيز صلة المضاف اليه للكم في ارجاعه الى المضاف شائبة دور
 كذا قال صاحب المنافع قال الاستاذ قد ذكرنا ذكر من تفسير مرجع ضمير عاملة في كون الاضافة
 لا في ملاحظة او تحول على التسامح او حذف المضاف ومن تعميم العامل قوله فلا يرد تخرج
 على اضافة العامل الى الظرف الرابع الى ما كذا قال صاحب المنافع قال الاستاذ قوله فلا يرد
 ان اذا مضمون عاملة بدل قوله ابن الحاجب فعل مذكور فلا يرد مثل جئت التأديب

قال بعض الحكماء ان التأديب ليس بالتأديب بل هو التأديب في التأديب
 وقال ابن الحاجب المفعول به التأديب في التأديب في التأديب في التأديب

التأديب ان التأديب الذي ضربت انت لاجله ان التأديب الذي هو التأديب في التأديب
 فعل مذكور لكن ليس بمعامل فيه كذا قال صاحب المنافع قال بعض الحكماء ان التأديب ليس بالتأديب بل هو التأديب في التأديب
 فلا يرد مثل وجدت التأديب الذي ضربت لاجله ان التأديب الذي هو التأديب في التأديب في التأديب في التأديب
 لا مفعول له لان التأديب في هذا التركيب ليس سبب وعلة للوجود فليس من حيث
 فعل الوجود لاجله فلا يحتاج الى قيد يخرجه قوله التأديب مفعول اول لوجدت وقوله
 اعجب مفعول ثان لوجدت بمعنى علمت به حتى يحتاج قيد للنفي وهو فلا يرد او تمنع للنفي وهو
 لا يرد في فلا يرد بمعنى لا يحتاج الى دفعه ان دفعه لا يرد في فلا يرد في التأديب
 ان لا يرد في لاجله اعجب بقيد الجنبية كما في عبارة ابن الحاجب انما يحتاج اليه في عبارة
 لعدم ذكر عاملة حيث قال ما فعل لاجله فعل مذكور بشرط محبة ان شرط كون
 المفعول له منصوبا لا شرطا كون ان المفعول له مفعولا له كما هو من حيث الجهور
 لفظا وانما قال لفظا اذ نصه ان المفعول له محلا لا يحتاج الى الشرط لان العمل
 في المحل ضعيف لانه لا يظهر اثر العامل في المحل فلا يحتاج الى قدة العمل قوله بشرط
 نصه مبتدأ وقوله تقدير اللام خبره ان ان تكون مقدرة والمراد به تقدير غير مراد
 من حيث العمل اذ لو كان مراداً لما نصه كما في الاضافة اليه بمعنى اللام فان اللام
 مراد فيها انما قد كثر كقولهم العلية من نفس المفعول له لانه لفظ اللام وقد مر تقديره
 ان اللام ايضا ان كما مر بشرط تقديره او كما مر نفسه في بحث حرف الجر حيث قال
 اذا كان فعلا لفاعل الفعل المفعول به ومقارنا له في الوجود ويجوز تقديم اي المفعول له
 على عاملة ان لا يمنع تقديمه على عاملة ان لم يكن ان المفعول له نائب الفاعل كما مر في بحث
 حرف الجر من قوله ويجوز تقديمه على عاملة هذا على متعلقه فالكاف في قوله كما مر بمعنى اللام
 كما في قوله كما هديكم ان لما هديكم ان ويجوز تقديمه على عاملة بشرط عدم كونه نائب الفاعل
 وانما شرط جواز تقديمه على عاملة بعدم كونه نائب الفاعل اذ يجوز ان ينوب ان المفعول له
 عنه ان عن الفاعل ان كان ان المفعول له مجرورا ان بشرط كونه مجرورا نحو ضربت للتأديب
 اقول ليس ما يجوز ان يكون نائبا مجرورا هو المجرور فقط بل مع جازة كما سبق
 في بحث نائب الفاعل فنع هذا لا يدخل النائب المذكور في مرجع الضمير حتى يحتاج الى الاستثناء
 بقوله ان لم يكن نائب الفاعل لان المفعول له هو المجرور فقط والنائب بجميع الجار والمجرور
 كذا قال بعض الحكماء هذا الكتاب وقال صاحب المنافع قوله ان كان مجرورا وان كان منصوبا
 فلا يجوز ان ينوب عنه بخلاف المفعول فيه كما تقدم في بحث حرف الجر ويجوز تركه ان المفعول له
 مطلقا ان بقرينة اولها اختاره ان اختار المص تركه على الحد في ان على حذف في عن تعلق

قال بعض الحكماء ان التأديب ليس بالتأديب بل هو التأديب في التأديب
 وقال ابن الحاجب المفعول به التأديب في التأديب في التأديب في التأديب

في العبارة فقال بدل حذف تركه على خلاف ما سبق قال البعض قوله اختار واختار المص
قوله وتركه على الحذف ان على ان يقول وحذف قوله تبينها مفعول له لا اختار على الخطا
ورتبة ان المفعول له عن رتبة ما سبق من المفعول به وله اقول لا دلالة لهذا على الخطا
اذ لودل عليه يلزم ان يخطأ مرتبة مفعول المطلق لان قال فيه لا يلزم لعامل وهو مع
جواز الترك ويجوز اشارة الى تبين المفعول عليه يعني ان قوله حذف عامله مفعول
على قوله تقدم على القرينة ان وقت قيام قرينة كقولك تأديبا جواها لمن قال
لم ضربت انت زيداً قوله بكسر اللام وفيه الميم اصله لما با دخال لام الجارة
للتعليل في ما الاستفهامية ثم حذف الفها لكثرة الاستعمال او للفرق بين ما استعمل
والجبرية ولم يخلص بان حذف في الجبرية وفي الاستفهامية مع حصول القرينة ايضا
اذ ليس لها تلك الكثرة والاكثر احق بالتخفيف وانباء عن شدة اتصالها بحرف الجر
حتى صارت كالجزء منه فبرز بالحذف في صورة المفرد ويدل على كون اللام في لم حرف جر
حذف الفها الاستفهامية يعني حذف الفها في القاعدة في حذف الفها الاستفهامية
عند دخول حرف الجر عليها وهذا الحذف واجب اذا كانت ضرورة بحرف الجر ووجهه
ان الاستفهام لما كان لها صدر الكلام لكونها مستفهام لزم تقديمها ولم يكن تأخير الجار
عنها فقدم عليها وركب معها حتى تكون كلمة واحدة موضوعة للاستفهام لتلاصق
الاستفهام عن مرتبة المصدر وحذف الفها لكونه دليلا على تركبها مع الجارة ولاجل
حذف الفها الاستفهامية المركبة بحرف الجر ان قال الميم ضربت تأديبا ان ضربت زيداً
تأديبا فحذف ضربت بالقرينة المقابلة اليه على السؤل بهم ضربت زيداً والمقصود
ان الاسم المفعول المنصوب احكام من المفعول معه قيل قائده الفاضل الجامع مع اللفظ
نائب الفاعل لقوله المفعول فرقة تقدير لا اشتغال الآخر بالفتحة كونه ان كان به
نائب الفاعل له وله ان وكله وفيه ان وكفيه قال البعض قوله كونه وفيه ان كان
هذه الالفاظ الثلاثة نائب الفاعل ولما سئل بقوله كيف يصح ان يقع قوله مع نائب الفاعل
وهو منصوب ونائب الفاعل مرفوع فاجاب بقوله واعتذر بالبناء للمفعول ان بين
الغرض عن نصبه ان عن نصب معه مع كونه نائب الفاعل بقوله المفعول ونائب الفاعل
يجب ان يكون مرفوعا لقيام مقام الفاعل وهو ليس بمرفوع قال احمد وقادى قوله
واعتذر ان بين الغرض عن نصب معه مع كونه نائب الفاعل والفاعل ونائبه يجب ان يكون مرفوعا
وهو ليس بمرفوع هذا خلاصة ما ذكره بما جوزه ان القاعدة اليه اثبتها بعض النحاة

في العبارة فقال بدل حذف تركه على خلاف ما سبق قال البعض قوله اختار واختار المص قوله وتركه على الحذف ان على ان يقول وحذف قوله تبينها مفعول له لا اختار على الخطا

بعض النحاة فاعل جوزه قوله من اسناد الفعل الاصطلاحى فاكفى به عايت به بياح لما
في قوله بما يصح جوزه بعض النحاة اسناد الفعل او ما يثبت به سواء كان مبنيا للفاعل
او للمفعول الى لازم النصب ان الى الطرف الذي يجب نصبه على الظرفية قال البعض
قوله الى لازم النصب ان الى طرف لازم النصب قوله وتركه بالجر مفعول على قوله
اسناد الفعل والتقدير ارجع الى لازم النصب ان ومن ترك لازم النصب وابقائه
منصوبا ان حال كونه منصوبا جريا ان لكونه جاريا وواقعا على ما هو عليه الاكثر
ان على الحال التي يكون ذلك الظرف واقعا عليها في اكثر الامكان وهي النصب على الظرفية
قال الاستاذ قوله على ما ان على اعراب هو ان لازم النصب عليه ان على ذلك الا بغير
في الاكثر ان في اكثر المواضع والامكان وهو النصب على الظرفية قوله واياه يتعلق
بذهب المؤخر ان الى ما جوزه بعض النحاة واثبت او الى هذا التوجيه وهو
هنا الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا ذهب بالبناء للمفعول ونائبه قوله
اليه قدم ان نائب على عامله جريا على ما ذهب اليه الكثاف في قوله تعالى اولئك كان
عنه مسئلا فيكون هذا من قبيل اولئك كان عنه مسئلا في قوله تعالى لقد تقطع
البتقاع الطريق بينكم حال كون هذا القول جاريا على قراءة النصب ان نصب بينكم
او نصب بين مع اية فاعل لتقطع والفاعل يجب ان يكون مرفوعا واما على قراءة
يقع بينكم فليس محقق فيه وفيه ان فيما جوزه بعض النحاة او في هذا التوجيه
نظر ان حيث اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال الذي هو الجوز وتلاية على الاحتمال
والى ان الاستاذ ان اسناد الفعل الى المصدر ان الى مصدره وهو ههنا الفعل
الذي هو المفعول من المفعول وهذا التقطع الذي هو المفعول من تقطع يعني
اسناد الفعل الى مصدره وجعل المصدر تابعا له نائب الفاعل ثابت خبر مفعول
خبر خبره ان ثابت بالدليل القطعي لا الظني فوجب حمل ان اذا كان الاسناد
الى المصدر ثابتا مقطوعا فوجب حمل المراد عليه ان على هذا التوجيه وهو الاسناد
الى المصدر ههنا ان في قوله المفعول منه لتمام المجال فيه لغيره بخلاف ما سبق في قوله
للمفعول به منه ولذا لم يحل عليه فيه فقد عرفت ان في الثاني نظر لانه لكثرة النجاة لا يجوز
اصلا وفي الاول حسن لكونه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل وحين
المصدر مصدر الفعل وعن جعل المصدر تابعا له نائب الفاعل وفي حاشية القشيري
لكونه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر وانا به المصدر المؤكد مناب الفاعل مع ان اكثر

لا يجوز ان يصح المصدر المفعول لعدم الفائدة فيه قال البعض وفيه نظر لان اكثر النحاة على انه لا يجوز
 ان لا يكون المصدر المؤكد مقام الفاعل كذا بين العصم في حكمة الجاني قوله من الذي
 فعل الفعل منه تفسير بقوله المفعول منه ومنه مفعول فيه لفعل قال البعض قوله الذي
 من المصدر الذي فاعل الفعل منه ومنه مفعول فيه لفعل قال البعض قوله الذي
 بناء على الاستناد الى المصدر ذكره من ذكر المصدر ما ذكر من قوله قيل الى هنا
 قال البعض قوله ذكره من ذكر المصدر ما ذكر من قوله قيل الى هنا ومن هنا
 الى المتن ما ذكره المصدر في الامتناع وفي هذا التفسير بينه من الذي فعل الفعل
 مع استناده الى ان نائب الفاعل هو المفعول من المصدر المفعول المفعول باللام
 الخارجي لا المطلق من المصدر المطلق وجه الاستدراك ذكر الظاهر مقام التفسير
 معقبا باللام للفائدة لانه مناسب للضمير وكل منهما ما تقدم ذكره قال الاستاد قوله
 هو ان نائب الفاعل المفعول من المصدر المفعول وهو الفاعل في التفسير
 وقال الظاهر قوله هو ضمير مفعول وهو راجع الى نائب الفاعل المفعول من المصدر
 المفهوم من المفعول لا المطلق من المصدر المؤكد فينبغي ان المصدر المفعول
 من الفاعل قال صاحب المنافع قوله فينبغي ان نائب الفاعل
 للمفعول ضمير مفعول راجع الى مصدره المفعول باللام للمفعول وقد تقدم ان المفعول
 المطلق المفعول باللام المفعول مفعول مطلق نوعي فيجوز قيام مقام الفاعل فيقال
 لمن ينظر العقود قد تقدم او الجزم قد خرج بناء على قرينة التوقع قال الرضي هذا
 مبني على مذهب سيبويه من ان الضمير الراجح الى المصدر يجوز ان يكون نائب الفاعل
 واحا غيره فقد شرطوا في كون المصدر قايما مقام الفاعل ان يكون مفعولا به
 صريحا فمع هذا لا يجوز بهذا التركيب بهذا التوجيه كما قاله صاحب المنافع
 قوله فلا يرد تفريع على ان نائب الفاعل هو المفعول لا المطلق ان الاستاد ان ينادي الفعل
 الى المصدر المؤكد من المصدر المطلق مثل ضربت ضربا قويا في الاول على صيغة الماضى المجرى
 والثاني مصدر ولا يحال معقول من المصدر المؤكد مملوطة قوله لا يجوز خبر ان لعدم الفائدة
 على لا يجوز خبر من الاستاد الى المصدر المؤكد فكيف ان فكيف يجوز الاستاد -
 الى المصدر المؤكد يعني لا يجوز في الاستاد ان ينادي هذا الكلام معتبر مع المتى بكلمة لا
 في قوله فلا يرد لامع النفي قايما للمراد اذا نوى على صيغة المجرى على وزن نصر ان
 اذا جعل المصدر المؤكد مندوبا ولم يلفظ عطف تفسير لثبوت من ولم يلفظ المصدر
 المؤكد قوله والى الجواب معطوف على قوله الى ان نائب الفاعل من وايضا في هذا التفسير
 مستند اليه

دفع الابهام عن قوله معطوف على قوله وايضا وجب حمل عليه الآية النبوية

اشارة الى الجواب عما من الاعتراض الذي ذكره من ذلك الاعتراض الفاضل
 العصم فاعل ذكر قوله من ان الواجب بيان ما في عما حينئذ من حين هذا الفعل
 الى المصدر او حين هذا المفعول الى مصدره المفعول هو مع بالضمير المنفصل
 او بانفصال الضمير قوله لان مستند على لكون الواجب المفعول هو مع
 من لان مستند المصدر المفهوم او مستند المصدر المفعول او مستند نائب الفاعل
 الذي هو ضمير مستتر تحت المفعول راجع الى المصدر والمراد من المستند هو
 المفعول وهنا وفي التفسير هو فعل قال البعض قوله لان مستند من مستند نائب الفاعل
 و مستند لفظ فعل على صيغة الماضى المجرى ونائب الفاعل الذي هو الفعل
 مستند اليه وقال بعض الافاضل قوله لان مستند من لان مستند المصدر المفهوم
 من المفعول صفة جارية على غير ما فكلمة ما عبارة عن المصدر المفهوم
 من المفعول وكلمة ما عبارة عن الموصول وهو الذي او اللام بمعنى الذي
 ان صفة جارية على المصدر المفهوم من المفعول وذلك المصدر غير الموصول
 على ان تلك الصفة له ان لذلك الموصول قال بعض الافاضل والمراد من الضمير
 لفظ المفعول المفهوم من المفعول ومن ما الموصول وهو اللام بمعنى الذي نظرا
 الى الضمير بالرفع او الذي نظرا الى الضمير بالكسر وتقريره ان تقرير الجواب
 المشهور عن الاعتراض الفاضل العصم ان هذا ان يكون الواجب المفعول هو مع
 او ما ذكره الفاضل العصم من انفصال الضمير او اتيان المنفصل انما يجب ان
 ما يجب انما يجب اذا كان مرجع المستند الى مرجع الضمير المستند مقدما على البارز
 ان على مرجع الضمير البارز يجوز به ضمير ضاربه هو مع لولم يرد ان المستند
 ان بالضمير المنفصل لتمامه جواب لو ان لتبادر وتعارض الى الفهم أولا ان المستند
 ان ان الضمير المستند راجع الى الاقرب فيكون ان في بؤنة المستند ان بالمنفصل
 على خلاف الظاهر ان مع خلاف مقتضى الظاهر في هذا الظاهر كون الضمير مستندا
 متصلا قوله للتمييز على لئلا ان وما يؤيد به على خلاف الظاهر للتمييز على ان مرجع
 ان مرجع المستند خلاف الظاهر وهو ان خلاف الظاهر لا بعد ان المرجع لا بعد
 قال الاستاد قوله وهو ان مرجع الذي هو خلاف الظاهر لا بعد ان المرجع لا بعد
 وقال الاخر قوله وهو ان مرجع المستند لا بعد ان المرجع لا بعد وهذا لا مع قوله المفعول
 ليس كذلك ان ليس مرجع المستند مقدما على مرجع البارز بل بالعكس قوله اذا الموصول

دفع الابهام عن قوله معطوف على قوله وايضا وجب حمل عليه الآية النبوية

تقليل لبقوله ليس كذلك وهو الذي او اللام بمعنى الذي مقدم على الفعل الذي هو الفعل
الذي هو ان ذلك الفعل مفهوم من المفعول فيكون ان اذا كان الموصول
مقدما على الفعل فيكون رجوع التفسير المستتر في المفعول كما وفق الظاهر الذي هو
كون المستتر راجعا الى الاقرب وهو لفظ الفعل المفهوم من المفعول فيكون صفة
جارية على غير ما في له وكون البارز راجعا الى الابدال وهذا الموصول كذا فهم والشيء
اعلم بالصواب بقوله فلا حاجة الى التنبه المذكور فخرج على قوله فيكون رجوع التفسير
على وفق الظاهر ان اذا كان رجوع التفسير على وفق الظاهر فلا يحس الاحتياج الى التنبه
الذي ذكر وهو التنبه على ان مرجع خلاف الظاهر كما بينه الفاضل العفصم بقوله
المفعول هو مفعول وهو ان المفعول معه في اصطلاح النحاة المذكور ان المنصوب الذي ذكر
يريد ان اللام في المذكور بمعنى الذي ولفظ المذكور بمعنى ذكر على صيغة المجهول ونائب الفاعل
مستتر فيه راجع الى الموصول وهو عبارة عن المنصوب قال الاستاذ بقوله ان المنصوب الذي ذكر
تفسير لما قبل المعنى قوله فخرج فخرج على التفسير بقوله ان المنصوب الذي ذكر ان اذا كان المذكور
بالمنصوب الذي ذكر فخرج عن تعريف المفعول معه بقوله المذكور متلى وصيغته في قوله
كل رجل مبتدأ وجوه مذكوف ~~في قوله~~ وقوله وصيغته بالرفع عطفا على الجبر المذوق
ان كل رجل مقرون وصيغته في قوله قال البعض قوله فخرج فخرج على التفسير بقوله المنصوب
في مثل كل رجل وصيغته لعدم كونها منصوبا وفي حاشية سياطية فخرج مثل كل رجل وصيغته
فيكون الرفع واجبا فيه ولم يكن منصوبا على ما مر صوابه فلا حاجة ان اذا خرج عن التعريف
بقوله المذكور مثل كل رجل وصيغته فلا حاجة لاحراج ان مثل كل رجل وصيغته او مثل
وصيغته في كل رجل وصيغته في قوله لا حاجة لاحراج ان مثل كل رجل وصيغته او مثل
الفاعل غير معنوي مع انه ان الشايع او التسمية لا قرينة له ان التسمية ثم المراد به
ان بالمذكور في التعريف ما ان مذكور يقابل المقدور وانما يريد به ما يقابل المقدور
ليفيد ان لفظ المذكور قال البعض قوله ليفيد متعلق بالمراد وعلته له ان ليفيد لفظ
المفيد بما يقابل المقدور عدم جواز حذف المفعول معه لا كما في المذكور سابقا والمراد به
هنا مثل المذكور في تعريف المفعول المطلق والمراد بالمذكور في تعريف المفعول المطلق
ان كل المفعول والمقدور قال الشايع في الحاشية هنا قوله لا كما في المذكور سابقا
لم يكن لفظ المذكور هنا مثل المذكور فيما سبق في تعريف المفعول المطلق وقال البعض
قوله لا كما في المذكور سابقا ان لا المراد بالمذكور مثل المذكور في تعريف المفعول المطلق بقوله
عامل مذكور لفظا او معنى اذ هو متقدم على بقوله لفظا او معنى بعد الواو الى بمعنى مع

ان كان الموصول مقبلا على الفعل فيكون
المراد به ان الموصول مقبلا على الفعل فيكون

ان وضعا الواو موضع مع كونها اخصروا اصلها واو العاطفة الى فيها
معنى الجمع لتاسبه معنى المعية قال بعض نحويين هذا الكتاب قوله بعد الواو واذا
اختار الواو على مع مع انها نص في المعية للاختصار وللدلالة الواو على تقدم
المصاحبة ومع على اصلها من غير اعتبار الدوام والملا دوام الفرق بين الواو
بمعنى مع وواو العاطفة ان العاطفة تقتضي الشركة في الفعل والاعراب
دونه المصاحبة وتلك الواو تقتضي المصاحبة في الفعل من غير شركة في الاعراب
قال الفاضل الجاني ان الواو العاطفة لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل
دونه المصاحبة انتهى والواو الى بمعنى مع تدل على المشاركة في اصل الفعل
وعلى المصاحبة خرج ان عن التعريف بقوله بعد الواو سائر المنصوبات
ان باقى المنصوبات قوله كلها ان سائر المنصوبات باعتبار المضاف اليه
تأكيد معنوي لقوله سائر المنصوبات قال الاستاذ قوله سائر المنصوبات
ان المنصوبات السائرة فيكون من اضافة الصفة الى موصوفها وقوله
كلها ان المنصوبات السائرة تأكيد معنوي لقوله المنصوبات السائرة
سوى الحال بالواو ان غير الحال بالواو لمصاحبة معمول عامل مفعول له للمذكور
باعتبار تقييده ببعده الواو علة خارجية له ان المذكور بعد الواو الى
تدل على الجمعية لمصاحبة معمول عامل في الخواج او علة ذهنية له ان المذكور
بعد الواو الذي ذكره لمصاحبة معمول عامل ان لا فائدة اياها قال صاحب
فتح الاسرار قوله لمصاحبة معمول عامل من اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل
متروك ان لمصاحبة معمول عامل او الى فاعله والمفعول متروك ان
لمصاحبة معمول عامل اياه سواء كان العامل فعلا نحو جئت وزيدا او بشرا
ان شبه الفعل نحو انا جاء وزيدا او معناه ان معنى الفعل نحو مالك وزيدا
وخرج عن التعريف به ان بقوله لمصاحبة معمول عامل تلك الحال ان الحال بالواو
قال البعض قوله تلك الحال ان الحال المصاحب بالواو لان الحال عين في الحال
لا مصاحبة والمراد ان مراد المص او الموصوف بالمفعول في التعريف اعم من الفاعل
نحو استوى الماء والخبيث ومن المفعول عند قول الشاعر وحبيد والفتاك

ان كان الموصول مقبلا على الفعل فيكون
المراد به ان الموصول مقبلا على الفعل فيكون

سيف مرهنة الذي ليس بمنصوب بان كان نائب الفاعل او مضافا اليه قال البعض قوله
 صفة للمفعول اذ الفاعل لا يحتاج الى هذا التوضيح وقال صاحب المناهج والمراد
 بالمراد اعم من الفاعل والمفعول الذي ليس بمنصوب وشرط بعضهم ان يكون مفعول الفعل
 الذي يصاحب المفعول مضافا علا واشار الى رده بهذا القول وانما قيدنا
 المفعول بكونه عدم المنصب ليتحقق العدول من الجر او الرفع على ما هو الظاهر
 او من العطف الى المنصب ان نصب المفعول مع ما في الرضخ الذي صفة للعدول
 كذا قال البعض او صفة للمنصب فقد روي العدول او المنصب نعم ان دليل على القبول
 الذي هو المراد المقصود المصاحبة ولو كان المفعول منصوبا لمحل الواو جواب له
 الشرطية على العطف الذي هو الرضخ الاصل فيها ان في الواو فيكون مابعد
 من التوابع والبيت من الاصل فلا عدول حينئذ ان حين يكون المفعول منصوبا
 وحين المحل عليه الى المنصب ان نصب المفعول به اذ هو منصوب والمنصوب لا ينصب
 حتى يكون روي العدول او نصب المفعول مع نصا ان دليلا على المقصود الذي
 كون ما بعد الواو مفعولا معه والواو للمصاحبة يعني لا يكون نصا عليه نحو حصل
 وزيد درهم مثال لما كان المفعول غير منصوب لان حسبك مضاف ومضاف اليه
 فان الكاف في المفعول اذ المفعول يكفيت بخلاف نحو كفارك وزيد لانه مخالف
 لنحو حسبك وزيد لعدم الاضافة فيه لان ضمير كفارك منصوب فيجوز العطف على الكاف
 فيه قوله فانه ان نحو كفارك وزيد اثبات للمنفكة كضربت زيد وعمرا وهو
 ان ذلك المثال يعني ضربت زيد وعمرا او عمرا في ضربت زيد وعمرا من قبيل العطف
 لا غير بالاتفاق ان باتفاق النخاعة فهو يمنع كون زيد في كفارك وزيد مفعول معه
 قال امام الايوب قوله نحو حسبك وزيد درهم فانه لا يجوز عطف زيد على الكاف
 في حسبك فان العطف على المجرور المتصل بشرط فيه اعادة الجار وهو منتف
 ههنا ولان المقصود بهما في مصاحبة زيد مع الخاطب بخلاف نحو كفارك وزيد فانه
 لجواز عطف زيد على الكاف تعيين العطف لكونه اصلا ولا يعدل عنه لعدم النص على الحق
 فانه يكون كضربت زيد وعمرا وهو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق وقال البعض قوله وهو
 ان نحو كفارك وزيد من قبيل العطف لا غير بالاتفاق وقال بعض نحسب المقصود قوله نحو حسبك
 وزيد درهم مثال لما كان المفعول غير منصوب لان حسبك مضاف ومضاف اليه وليس بفعل
 ومفعول فلما وجد زيد منصوبا جعل في الفروقة مفعولا معه اذ لا وجه لنصب سواه بخلاف
 نحو كفارك وزيد درهم فانه فيه جعل زيد مفعولا به فقياسه عليه قياس مع التارق ويجوز

في قوله فانه ان نحو كفارك وزيد اثبات للمنفكة كضربت زيد وعمرا وهو
 ان ذلك المثال يعني ضربت زيد وعمرا او عمرا في ضربت زيد وعمرا من قبيل العطف
 لا غير بالاتفاق ان باتفاق النخاعة فهو يمنع كون زيد في كفارك وزيد مفعول معه

ويجوز ان يفتقر الجاني كونه الاول من المثال الاول وهو كفارك وزيد
 ان لا يفتقر الجاني كونه الاول من المثال الاول وهو كفارك وزيد
 ان مفعول قوله كونه الاول ان يكون زيدا في المثال الاول مفعولا معه وفي المثال
 ان المثال الثاني وهو ضربت زيد وعمرا قال الاستاذ قوله وفي المثال الثاني ان يكون
 كون عمرا في المثال الثاني مفعولا معه تحكم ان دعوى بلا دليل صرح به ان ياذكر
 من قوله ويجوز ان يفتقر الجاني الى هذا هو ذلك الحكم الفاضل المصاحبة
 في حاشية الجاني قال صاحب المناهج قوله تحكم صرح به الفاضل المصاحبة واجاب
 المحقق السيلكي عنه بان بين كفارك وزيد درهم وضربت زيد وعمرا قرابة
 كالمفعول في الاول بقرينة قطعية والى على المصاحبة بخلاف الثاني وان المراد بهما
 ولو كان المفعول منصوبا لمحل الواو على العطف اذ لم يكن هناك قرينة قطعية
 والله على المصاحبة وقال بعض نحسب الفاضل المصاحبة يدفع الحكم ان مع المصاحبة
 معبر في كفارك وزيد درهم وضربت زيد وعمرا وقال بعض المحققين والجواب عليه
 انما يجوز كونه الاول مفعولا معه لا اعتبار بمعنى المعية فيه ثم ان معنى المصاحبة
 التي هي من اجزاء التعريف المشتركة خبر ان ان مشاركة المفعول معه او المذكور
 بعد الواو للمفعول عامل او مشاركة مفعول عامل لمفعول معه في الفعل يعني كون المفعول
 او المذكور بعد الواو مشتركيا لمفعول الفاعل في فعل الفاعل فيها او يقع ان مابعد الواو
 يجب ان يكون شريكا لمفعول المذكور قبله في الفعل مع عدم المفارقة ان عدم مفارقة
 المفعول معه من مفعول الفاعل فيه ان في الفعل وهو السير في نحو ضربت زيد وعمرا
 في زعماء واحد متعلق بعدم المفارقة الحقيقية بين الفعل ومتعلق بالثانية حقيقة
 بين الفعل قال الاستاذ قوله في زمان واحد متعلق بالثانية وطرف له وهذا من
 على ان روي القول الذي ذهب اليه من كونه ذلك القول الاخفش قوله من ان
 انما الثاني روي هذا القول بهما لما لا مفعول معه الا يصح عطف روي المفعول معه
 مع مفعول عامل يعني لا يوجد المفعول معه في حال من الاحوال الا يصح عطف على مفعول عامل
 يعني يوجد اذ كان عطف صحيح على مفعول عامل ومع يوجد المشاركة وانما على ما ذهب
 غيره ان غير الاخفش ان معنى المصاحبة المقارنة ان مقارنته المفعول معه معبر
 ان مع مفعول عامل حين التلبس بالفعل ان حين تلبس المفعول بالفعل قال صاحب المناهج
 قوله المقارنة مع الواجب فالتقارنة كما لا يخفى الا ان يقال ان التقدير في قول هو المقارنة

علة للمعطوف والمعطوف عليه معا في الحق انتهى كلامه فعلى هذا يكون قوله لا يقتضاه
معنى الواو علة للمعطوفين فيكون بين كلاميه منافاة قوله لا في المصاحف متعلق
بلا يجوز المستفاد من المعطوف علة له في ولا يجوز التقديم مع المصاحف لانه
اما فاعل او مفعول قوله غير منصوب قيد للمفعول وهو ان ذلك المفعول يقع المفعول
الذي هو ظهوره منصوب اما نائب الفاعل او متعلق اليه وكل منهما ان نائب الفاعل المتعلق
لا يجوز تقديمه في كل منهما فاما عدم جواز تقديم نائب الفاعل فلما هو زام عدم جواز
تقديم المتعلق اليه فلا يخلو من المتعلقين وجزءا من لا يجوز تقديمه عليه قوله ولا يجوز
اشارة الى ان قوله تقدمه او المفعول مع عطفه في القريب او البعيد في لا يجوز تقديمه
او لفظ مع قوله لما مر في بحث حروف الجر علة لتقدم جواز تقدمه مع وقوله من عدم جواز
تعلق الجارين بجمع واحد بفاعل واحد بيان لما في لما مر في المصاحف عن المتعلقين
او عن بيان المتعلقين في شرح جواب كل امر في المصاحف في الحق في بيان
ما يلحق بها في المتعلقين في شرح من قيل عطف السبب على السبب والمنصوب
او المفعول المنصوب اليه فان قلت ما الفرق بين الصفة والحال قلت ان الصفة
ثابتة مستقرة والحال في رضة منتقلة او الى عبارة عن المعاني الثابتة الدائمة والصفة
اعم منها كذا قال ابو البقاء وقال بعض شراح رسالة الطائفة واعلم ان الى ملحق بالصفة
واذا قيل ان الالحاق بها يقتضي ما ركبتهما في معنى ونفاذتها باخر ففي امر في تشتركا
وبان في تشتركا يقال تشتركا في كون كل منهما وصفا فان الحال وصف لصاحبها في ان التبع
وصف لمبتدئ وحكم عليه كالجز وتفرقا في المقصد فان الحال تفرق عن الصفة بان يوصف فيها
ان صاحبها كانه في هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهي قيد للفعل وقيد لكيفية وقدمه
فلذا اعم فوطها بما بين هوية الفاعل او المفعول به بخلاف الصفة فان المقصود بيان حصول هذا
الوصف لذات المنصوب من غير نظر الى كونه مباشرة للفعل او غير مباشرة فلذا اعم فوطها بما بين
على معنى في متبوعه مطلقا فقال المصاحف في الاستحقاق والفرق من اتياء الحال في تفسير الحدث المنصوب
الى صاحبها وعلى ان الى ملحق بالمفعول فيه لوجود معناه او المفعول فيه فيها في الحال
فانه معنى جاء في زيد راكبا جاء في زيد وقت ركوبه قال الثالث في الاولى قوله لوجود معناه فيها
اذ معنى ضربت زيد راكبا ضربت زيد في حال ركوبه قد مرها في قدم المصاحف الى في التمييز
او التمييز ملحق بالمفعول به وهو مقدم على المفعول فيه من حيث انه في التمييز وكلمة حيث
للتقييد منصوب واقع بعد تمام الفاعل قوله لان لها في الحال متعلق لتقدم وعلة له او علة لثابتة
التقديم لثابتها بالمفعول به ايضا كما ان لها شيئا بالمفعول فيه من حيث انها في الى في كلمة
حيث للتقييد ايضا فصلة بين الكلام به واما في الحال مع كونها في الى اكبر لثابتها
او من التمييز الفرق بين الحال والتمييز ان التمييز لا يقع جملة والحال يقع جملة او ان التمييز
في عمل في كلفه والحقيقة بخلاف الحال او ان التمييز في يحتمل الاجناس ويطعن باحد الاجناس
والحال في يحتمل الاوصاف فيتمييز باحد الاوصاف او الى في صفة غير موجودة ولا مضمرة
في نفسها في علة بوصف او الى في عبارة عن المعاني الثابتة الدائمة بخلاف التمييز
وعلى ان الى انت الصفة لان الحال يؤنث ويذكر فباستباره مؤنثا يرجع الصفة
المؤنث اليها وباستباره مذكر يرجع الصفة المذكورة اليه في اللغة ان عند اهل اللغة

ان عند اهل ما هو ذمة من حال يكون ان يجمع القلب قوله وتغير عطف نفسه لا يتركب
سوى بها في الحال العرف في الحال العرف او المعنى العرف المبين في الحق قوله
لانقلاب مدلوله متعلق بسوى وعلة له او علة للمعاني الثابتة الدائمة ان في انقلب مدلول الحال
العرف في لانقلاب مدلول نفسه ان كان في العرف الافراد او لانقلاب مدلول افراد
ان كان في العرف مفهوم ما بين في كذا قال احمد بن زكريا قال في في الحاشية هنا وهذا
من قبيل نقل اسم صفة الموصوف الى الدال على ذلك الموصوف او الى الموصوف المتعلق
على الدال على ذلك الموصوف في لاشتمال الكل على الجزء وقوله وتغير عطف تفسير
لانقلاب في وتغير مدلوله في الحال العرف عاليا قيد بالغالب ليدخل الحال
الدائمة مثل والله خلق الاشياء كلها عاليا لها وقيل في في اللغة مأخوذة من الحال
او من زمان الحال الملايس بالمعنى المقابل للمعاني والمستقبل او للزمان الماضي
والمستقبل في يكون من قبيل نقل اسم الخاص الى العام فانهم سمي بها العرفي لانه
في العرف في الى الحال العرف يدل على زمان يكون العرفية في في ذلك الزمان فاعلم
في بين هوية الفاعل والمفعول مفعولا او بين هوية المفعول ودلالة الحال على ذلك
الزمان باعتبار تركيبه مع عامل ذي الحال لا باعتبار ذاته فلا يرد ان راكبا مثلا
لا يدل على الزمان ففصلنا عن الدلالة على زمان يكون الفاعلية فاعلا والمفعول مفعولا
كما ان الحال المرفوعة في المذكورة لغة وفي الحال بالمعنى المقابل للمعاني والمستقبل
تدل على زمان انت فيه في ذلك الزمان قال صاحب المنافع قوله كما ان الحال
المرفوعة تدل على زمان انت فيه في ان الحال العرفية يشابه الحال النصب بهذا المعنى
في الدلالة على الزمان مطلقا فسمى المصاحف بالمصاحف به لا بكم المصاحف به كما هو المتعارف
في امثاله فلذا لم يرضه انتهى كلامه في في بصفة التمييز حيث قال وقيل وفي في عن
ما او منصوب او مفعول منصوب بالافعال ولو خلا سواء كان المنصوب مفعولا او مفعولا
زيد راكبا او جملة مذكورة في زيد يركب بين هوية الفاعل او بين وصف حال صفة والفعل
عنه مثل جاء في زيد راكبا فان الى في هذا بين حال زيد ووصفه عند صدور المجيء عنه او هوية المفعول به حال وقوع
فيكون راكبا مهيئا لوصف الركوب عند كون المجيء صادرا عنه او هوية المفعول به حال وقوع
الفعل عليه مذكورا في زيد فارسا وانما قيد المفعول بقوله به لان الحال لا تقع بها في المفعول
لكنها فضلة بالنسبة الى المفعول به ولا يشكل مثل حيث انا وزيدا راكبين مع ان زيدا في الحال
وهو مفعول به لان في الحال عنه من حيث انه فاعل لانه مفعول به كذا في المتدسط
والحال يجوز ان بين هوية المبتدأ على مذهب اهل ما في قوله ان في الحال حجب وحضاجر

على ما يقع غير منصرف من حال كونه علما للضعف غير منصرف وصحة الحال ان تكون مقارنا
لذو الحال زمانا كذا في التيمات في تعريفات السيد الشريف والحال يقع عن المبتدأ
عند سبويه لا يتر في المعنى فاعل فان زيدا في قوله زيد قائم في المعنى شبه زيد الى القيام
وهذا في بعض حواشي الفوائد الضيائية لانه فاعل حكما لا شيئا له على علامة الفاعل او لكونه
مثلا بها فاعل في كونه مندا اليه مرادعا وقال سيد المحققين في حواشي شرح المفتاح وقد جرد
جماعة من النخلة الحال من المبتدأ انتهى فليح هذا يلزم ان يقال في تعريف الحال ما يبين
هيئة الفاعل او المفعول او المبتدأ اقول يكون الحال اما لبيان هيئة الفاعل
او المفعول اكثر لا كلي قال الاستاذ كون الحال اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول اكثر
لا كلي لانه يقع الحال من المبتدأ والخبر والمضاف اليه اليه لم يكن تأويلها بالفاعل والمفعول
لكنه قليل لا يوجد الا في كلام المضعفين والمؤلفين وفي كلام البلغاء كذا في ايضاح
الذي يابره وكلمة او لمع الخلو او وهذا التردد لمع الخلو يعني ان الحال لا يخلو من ان يبين
هيئة الفاعل او هيئة المفعول به او لمع الخلو لا اجمع لانها يبين هيئة الفاعل والمفعول
معا فليح هذا لا يحتاج بعد قوله او المفعول به الى ان يقول او كليهما كما قاله شارح
ميزان الادب فلا يخرج من اذ كان كلمة او لمع الخلو او اذ كان هذا الترددية لمع الخلو
فلا يخرج عن تعريف الحال مثل ضرب زيد عمر راكبين فصارت الصورة ثلثة الاولى ما يبين
هيئة الفاعل فقط مثل خرج زيد راكبا والثانية ما يبين هيئة المفعول به فقط مثل اخذت
الدرهم مكوكة والثالثة ما يبين هيئتهما معا مثل ضرب زيد عمر راكبين كذا في حاشية
سياحية خرج عن التعريف بها ان بقيد الهيئة او بذكر الهيئة التمييز بالرفع فاعل خرج
قوله لانه متعلق بالخروج وعلة له او علة لخروج التمييز بها ان لان التمييز وان كان مبينا
الا انه يبين الذات لا الصفة سواء كان الذات مذكورة او مقدرة بخبر ظل زيدا وطاب
زيد نفسا قوله وباضافتها معطوف على بها اي وايضا خرج عن التعريف بسبب اضافته
الهيئة اليه ان الى الفاعل او الى كل واحد من الفاعل او المفعول به المصدر فاعل خرج
المفعول من العطف او المستفاد من العطف في مثل ضربت ضربا شديدا في مثل رجعت
فترقي ان رجعت الى خلقى قال امام الايوب قوله وخرج باضافتها الى الهيئة اليه اي
الى الفاعل المصدر ان المفعول المطلق قوله فانه ان المصدر في هذين المثالين قليل
لخروج المستفاد من عطف قوله وباضافتها على بها يبين هيئة الفاعل لا الفاعل ولا المفعول
قوله وبما عرفت انه متعلق بعرفت الثاني المؤخر والآخر ان وبما عرفت في اوائل القول المنصوب به
قوله من ان القسم بكسر السين بيا في ما عرفت او بيا في ما عرفت التبيين بانته هو

هو ان القسم المنصوب بالاجابة لا المنصوب بالابتداء بحيث انت ان المنصوب بالفتح
ان بالفتحة غير داخل في الجنس ان في جنس تعريف الحال وبما عرفت في ادراكه بالفتح
المنصوب بالفتح غير داخل في الجنس فلا يبين الحال في اجزائه ان في اجزائه المنصوب بالفتح
الذي هو صفة المنصوب في ضربت زيد العالم قال الاستاذ قوله في اجزائه ان في اجزائه
المنصوب بالفتح عن تعريف الحال قوله الى اعتبار قيد الهيئة متعلق بالمعنى ان الاعتبار
قيد الهيئة لكل واحد من الفاعل او المفعول به بان يقول من حيث هو فاعل او مفعول به
بل لا حاجة له ان لا اعتبار قيد الهيئة لانه قد ير بلا حاجة فلا يجوز وقد عرفت ان الحكم
اليه محقق ليعيد التعريف فائدة معتد بها وهذا ركن في الاول والمولى الجاهلي
عم الهيئة التي في تعريف الحال وهي ان الهيئة الحالة والكيفية قال صاحب الخواص
الهيئة الصفة التي عليها صاحب الحال عند ملازمة الفعل منه واقامته او عليه قوله
عم الهيئة مبتدأ خبره قوله اعم من ان تكون اي الهيئة له ان للفاعل او لكل واحد من الفاعل
او المفعول به باعتبار نفسه ان الفاعل او كل واحد من الفاعل او المفعول به فاعل
قائما او باعتبار متعلقه بكسر اللام ان متعلق الفاعل او متعلق كل واحد من الفاعل
خارجا في زيد قائما ابوه وايضا اعم من ان تكون اي الهيئة محقة كما في المثال المذكور
في المتن وهو ضربت زيد قائما قال امام الايوب واعم ايضا من ان تكون محقة كالمثال
الاول في المتن او مقدرة ان او من ان تكون مقدرة مثل قوله تعالى سلام عليكم طينتم
فادخلوها من الجنة خالدين اي مقدرة الخلود لهم او مقدرة الخلود في حقكم اصله
مقدرين سقط قوله بالاضافة والمعنى فارضين الدوام في الجنة وتسمى الاولى
ان الهيئة التي تكون محقة او الهيئة الاولى التي تكون محقة او الحال التي تبين الهيئة
التي له محقة حالا محقة وتسمى الثانية ان الهيئة التي تكون مقدرة او الهيئة الثانية
التي تكون مقدرة او الحال التي تبين الهيئة التي له مقدرة ومفروضة بفرض الفارض مقدرة
ان حالا مقدرة وايضا اعم من ان تقوم ان للفاعل او لكل واحد من الفاعل او المفعول به
حقيقة ان سواء كان ذلك الدوام حقيقة بان يتصف بها دائما نحو كان الله عالما دائما او حكما
بان يتصف ببيان الطريق الدوام حكما ان بان يتصف كل واحد من الفاعل او المفعول به او بان يتصف
الفاعل بها ان بتلك الهيئة غالبا ان كثيرا نحو جاءني زيد راكبا او من ان لا تقوم له حقيقة
او حكما نحو جاءني زيد مخزونا وتسمى الاولى ان الهيئة التي تقوم له حقيقة او حكما او الهيئة
الاولى التي تقوم له حقيقة او الحال التي تبين الهيئة التي تكون دائما له حقيقة او حكما
دائمة ان حالا دائمة ومنها ان من الحال الدائمة المذكرة ان الحال المذكرة وهي التي
لا تنقل من صاحبها مادام موجودا غالبا نحو جاءني زيد عطفوا فان الجدة لا ينقل

عنه المطف ما دام موجودا ويقال بعضهم المذكرة هي التي تكون صفة لازمة لصاحب الحال
حتى لو امتد عنها لفرقت من قوله الكلام وتسمى الثانية الالهية التي لا تدوم له
حقيقة او حكما او الالهية الثانية التي لا تدوم له حقيقة او حكما او الحال التي تبين الالهية
التي لا تكون واقعا له حقيقة او حكما منتقاة او حالا منتقاة وايضا انتم من ان تدل عليها
ان على هيئة الفاعل او على هيئة الفاعل او المفعول قوله هيئتها ان الحال فاعل تدل قوله
وحدها حال من الالهية بمعنى منفردة والضمير راجع الى الالهية قوله او مع المادة عطف
عليه وحدها قال لا وحي ان مثال الحال التي تدل هيئتها وحدها عليها قال البعض
قوله في الاولى ان مثال الدلالة الاولى وهي الدلالة وحدها نحو جاء في زيد والشئ
طالعة فان هيئة الحال فيه ان في ذلك المثال قال البعض قوله فان هيئة الحال فيه
ان في ذلك جاء في زيد والشئ طالعة تعليل لدعوى مطابقة المثال للمثلي قوله وحدها
حال من الالهية بمعنى منفردة والضمير راجع الى الالهية تدل ان تلك الالهية هي
على هيئة الفاعل وهو زيد وهي ان تلك الالهية المقارنة او مقارنته الفاعل بطولوع
الشئ ويقال لها الحال والمقارنة قال البعض ويسمى لهذه الحال الحال المقارنة
قال الخارج في الحاشية هذا ما يتصعب دخوله في حد الحال حتى قال بعض الكامل
ان مثل هذا جازم بتزويل زمان الفعل منزلة هيئة الفاعل والتعريف انما يكون لا مر
حقيقي فلا لكال يجوزها عن تعريف الحال انتهى قال الفاضل المعصم هذا ما يتصعب
دخوله في حد الحال حتى قيل انه لبيان هيئة الزمان او المكان كما في زيد وعمر و
بين يديه وقال حسن چلب فان قلت كيف يصح وقوع قوله والشئ طالعة وما يشكك
حالا وقد وجب كونها هيئة لتهيئة الفاعل او المفعول وطلوع الشئ ليس بهيئة الفاعل
قلت الحال هنا ببيان هيئة زمان صدور الفعل عن الفاعل او تعلقه بالمفعول فتكون مبينة
للفاعل او المفعول لان زمان الاتيان لازم لهما والتعريف عن الملزوم باللازم فيكون ببيان
او نقول مبينة هيئة الملزوم وقيل التقدير موافق لطلوع الشئ الموقفة هيئة
فتكون مبينة كهيئة الفاعل او صاحب الضوء تعريف الحال منتقاة بالجهة الحالة التي لا صاحب لها
نحو جاء في زيد والشئ طالعة والجواب ان مثل هذا الحال امرها في غاية الاشكال حتى الجمهور وقوله في آخر
من حكمها اذ قوله والشئ طالعة حاله مع انها لا تحل في مفر ولا تبين هيئة فاعل او مفعول وليس مذكرة
فذلك الحيرة افرقت الفعل افرق شيئا فقال ابو الفتح ابن جني انها من قبيل الحال السمية كالقبيل السبع
في قولك مررت برجل قائم غلانه والتقدير هنا جاء في زيد طالعة الشئ عند مجيء قوله تبين الحالة انها
مؤولة بالمفرد او جاء في زيد مبكرا وقال صدر الا فضل بكمية الزجر هذه الجملة ليست بحال بل هي مفعول منه ان
جاء في زيد وطلوع الشئ قيل كذا وقيل كذا لكن عند ان هذه الجملة في حال صورة وطرف حقيقة اعني مثل ذلك طرف
في صورة الحال والاعتبار للحقيقة لا للصورة انتهى ما هذه الفتوة كذا ذكره الفاضل المعصم في الشرح لفظ او معنى او كذا

او المفعول به لفظيا اشارة الى ان قوله لفظا خبر لكانه المقدور وما كان قوله
لفظا مصدرا والمصدر بنفسه لا يكون خبرا اقول بقوله لفظيا ان منسوبه الى اللفظ
قوله بان يكون ببيان لفظيا ان بطريق هو ان يكون كل منهما فاعلا
او مفعولا به في اللفظ قوله او معنويا عطف على لفظيا قوله بان يكون ببيان
لطريق كل منهما معنويا ان بطريق هو ان يكون كل منهما احد طرفي ان احد
والمفعول به في المعنى قال الاستاذ قوله لفظيا اشارة الى ان المصدر بنفسه
لا يكون خبرا لان المصدر للمحدث والحديث لا يكون فيه هنا وما لا يكون فيه هنا
لا يكون خبرا لان الاستاذ في الخبر لازم قوله بان يكون الخ ببيان لطريق لفظيا
ان بطريق هو ان يكون الفاعل او المفعول به فاعلا او مفعولا به في اللفظ قوله
او معنويا معطوف على قوله لفظيا قوله بان يكون الخ ببيان لطريق معنويا
ان بطريق هو ان يكون الفاعل او المفعول احد طرفي ان احد الفاعل والمفعول
في المعنى وان كان وان هذه للوصلية ان وان كان احد طرفي في اللفظ خبرا
كزيد في هذا زيد قائما ان هذا مستحسن بزيد قائما او مبتدأ كذا في هذا زيد قائما
ان هذا مستحسن بزيد قائما كذا في مثال الحق وهذا المثال الثاني وهو وان كان واحد
الا انراشاة باعتبار كونه قائما حاله من زيد او من هذا قوله او مفعولا مطلقا عطف
على خبر كقربت القرب شديد فان شديدا حال من القرب وهو مفعول مطلق القرب
معرف باللام لان تعريف ذي الحال شرط لانه في حكم المبتدأ قوله فانه ان مثل قربت القرب
شديدا اثبات لكونه مفعولا به في المعنى وبمعبر آخر اثبات لدعوى مطابقة المثال
للمثلي كذا قال البعض ملاس بمعنى احدثت القرب شديدا فيكون القرب مفعولا به
وشديدا حال منه قوله او مع عطف على قوله مطلقا ان او مفعولا معه قوله فانه ان
المفعول معه اثبات لكونه اما فاعلا او مفعولا به في المعنى او اثبات لدعوى مطابقة المثال
للمثلي في المعنى اما فاعل او مفعول به نحو يلقى الماء والخشب قائم فان الخشب عطف
على الماء واذا كان المعطوف عليه فاعلا فيثبت ضرورة كون المعطوف فاعلا
لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه باللفظ الى ما قبله فاذا كان المعطوف عليه فاعلا
مثلا لازم كون المعطوف فاعلا لذلك الفعل فالخشب فاعل في المعنى وقائمة حال منها
ونحو حبيب وزيد قائما درهم فان زيدا عطف على الكاف الذي كان مضافا اليه
في اللفظ ومفعولا به في المعنى فان زيدا يفتيك وزيدا درهم فيكون زيدا مفعولا به
في المعنى لوقاي حال منه والحاصل ان الاول مثال لما كان فاعلا في المعنى والمثلي مثال
لما كان مفعولا به في المعنى على ترتيب اللف او مضافا اليه عطف على مفعولا مطلقا
او على خبرا ان وان كان مضافا اليه في اللفظ نحو بل تتبع مله ابراهيم حنيفا ان مخلصا

فان حقيقا حال من ابراهيم المضاف اليه لقوله ملا وهو مفعول متبع والى حال
المضاف جزو المضاف اليه فكان حال من المضاف الى هو الحال من المضاف فكان
حال من المفعول لكونه جزءا منه ثم اختلفوا في عامل مثل هذه الحال فبعضهم
لما فيها من معنى الفعل المشر به حرف الجر كأنه قيل ملا تثبت لابراهيم حقيقا والصحيح
ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من معنى الاتحاد بالوجه المذكور كذا قال
درة اقدى وحق ان يأكل لحم اخيه ميتا ميتا حال من قوله اخيه والاخ بعد اللحم
كذا في معرب عدل الصديق قوله فانه ان كان في تقليل لدعوى مطابقة المثال للممثل
يصح ان يقال ان يجوز ان يقال بخلاف ملا واقامة ابراهيم مقامها بل تتبع ابراهيم
مقام بل تتبع ملا ابراهيم او مقام ملا ابراهيم ويصح ايضا ان يقال بعد الخلف
والاقامة ان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او مقام لحم اخيه وكذا ان كان
المذكور من في كون الحال من المضاف اليه او مثل الآيتين السابقتين في كون الحال
من المضاف اليه قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع او تحكم عليهم بالقطع مصحبه
او داخلية في الصبح فقوله مصحبه حال من هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه
جزؤه فان دابر النبي اصله فكانه قال يقطع دابر هؤلاء او يحكم عليهم قطعاً
بالغضب حال كونهم داخلية في الصبح والدابر نائب الفاعل باعتبار ان الخبر المستكن
في المقطوع راجع اليه والمستكن فيه نائب الفاعل له في حكم المرجع كحكم الراجع فاذا كان
يكونه المرجع كذلك واذا كان تابعا عنه يكون المرجع ايضا كذلك وهو كانه حال
من نائب الفاعل وقيل حال من الضمير في مقطوع وجه الحمل على المعنى فان دابر هؤلاء
في معنى مدبري هؤلاء قوله فانه تقليل لكون قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع
مصحبه مثل ذلك او تقليل لمطابقة المثال للممثل او تقليل لدعوى مطابقة المثال
للممثل او فان قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصحبه او فان هؤلاء مقطوع
مصحبه في هذه الآية في معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية مصحبه في معنى ان قوله تعالى
ان دابر هؤلاء مقطوع على الجبال في قطعهم قال البعض قوله فانه ان قوله مقطوع
مصحبه في معنى مقطوعون بالكلية مصحبه في معنى ان قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع
على الجبال في قطعهم قال ابا الهيثم ولا تتبع الحال من المضاف اليه لكونه بمنزلة التنوين
من المنون من حيث تكميله للمضاف الا ان يكون مضافا الى معوله نحو عرفت قيام زيد
مسرحا او يكون المضاف جزءا كقوله تعالى وترعنا ما في صدورهم من عل احوالنا او
كجزئه كقوله تعالى واتبع ملا ابراهيم حقيقا وقال امام الايوبي قوله او مضافا اليه
للمفعول نحو قوله تعالى بل تتبع ملا ابراهيم حقيقا وان يأكل لحم اخيه ميتا وهذا
الاخير بشرط ان يكون المعنى صحيحا بخلاف المضاف فان حقيقا حال من ابراهيم
وحيثما حال من اخيه وطالب بمفعولين لفظا بل هو مضافا اليه للمفعول
لكنه لو قرئت المفعول واقيم ابراهيم واخيه مقامه وقيل بعد القيام بل تتبع

فان حقيقا حال من ابراهيم المضاف اليه لقوله ملا وهو مفعول متبع والى حال المضاف جزو المضاف اليه فكان حال من المضاف الى هو الحال من المضاف فكان حال من المفعول لكونه جزءا منه ثم اختلفوا في عامل مثل هذه الحال فبعضهم لما فيها من معنى الفعل المشر به حرف الجر كأنه قيل ملا تثبت لابراهيم حقيقا والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من معنى الاتحاد بالوجه المذكور كذا قال درة اقدى وحق ان يأكل لحم اخيه ميتا ميتا حال من قوله اخيه والاخ بعد اللحم كذا في معرب عدل الصديق قوله فانه ان كان في تقليل لدعوى مطابقة المثال للممثل يصح ان يقال ان يجوز ان يقال بخلاف ملا واقامة ابراهيم مقامها بل تتبع ابراهيم مقام بل تتبع ملا ابراهيم او مقام ملا ابراهيم ويصح ايضا ان يقال بعد الخلف والاقامة ان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او مقام لحم اخيه وكذا ان كان المذكور من في كون الحال من المضاف اليه او مثل الآيتين السابقتين في كون الحال من المضاف اليه قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع او تحكم عليهم بالقطع مصحبه او داخلية في الصبح فقوله مصحبه حال من هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر النبي اصله فكانه قال يقطع دابر هؤلاء او يحكم عليهم قطعاً بالغضب حال كونهم داخلية في الصبح والدابر نائب الفاعل باعتبار ان الخبر المستكن في المقطوع راجع اليه والمستكن فيه نائب الفاعل له في حكم المرجع كحكم الراجع فاذا كان يكون المرجع كذلك واذا كان تابعا عنه يكون المرجع ايضا كذلك وهو كانه حال من نائب الفاعل وقيل حال من الضمير في مقطوع وجه الحمل على المعنى فان دابر هؤلاء في معنى مدبري هؤلاء قوله فانه تقليل لكون قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصحبه مثل ذلك او تقليل لمطابقة المثال للممثل او تقليل لدعوى مطابقة المثال للممثل او فان قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصحبه او فان هؤلاء مقطوع مصحبه في هذه الآية في معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية مصحبه في معنى ان قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع على الجبال في قطعهم قال البعض قوله فانه ان قوله مقطوع مصحبه في معنى مقطوعون بالكلية مصحبه في معنى ان قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع على الجبال في قطعهم قال ابا الهيثم ولا تتبع الحال من المضاف اليه لكونه بمنزلة التنوين من المنون من حيث تكميله للمضاف الا ان يكون مضافا الى معوله نحو عرفت قيام زيد مسرحا او يكون المضاف جزءا كقوله تعالى وترعنا ما في صدورهم من عل احوالنا او كجزئه كقوله تعالى واتبع ملا ابراهيم حقيقا وقال امام الايوبي قوله او مضافا اليه للمفعول نحو قوله تعالى بل تتبع ملا ابراهيم حقيقا وان يأكل لحم اخيه ميتا وهذا الاخير بشرط ان يكون المعنى صحيحا بخلاف المضاف فان حقيقا حال من ابراهيم وحيثما حال من اخيه وطالب بمفعولين لفظا بل هو مضافا اليه للمفعول لكنه لو قرئت المفعول واقيم ابراهيم واخيه مقامه وقيل بعد القيام بل تتبع

بل تتبع ابراهيم وان يأكل اخاه لصح المعنى ومنه قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع
مصحبه فان مصحبه حال من هؤلاء وهو وان كان مضافا اليه لدابر لكنه لما كان
المضاف وهو دابر فارجع الضمير مقطوع وهو في المعنى نائب فاعل وهو وان كان
في التركيب مستقدا الى دابر جاز لئلا يخلط هؤلاء مع جاز ان يقال ان هؤلاء
مقطوعون مثل ضربت زيدا قاي فان قاي حال من الفاعل وهو المتكلم او المفعول
وهو زيد قوله اللفظ صفة الفاعل والمفعول به على سبيل البدل او قيد لها كما قاله
البعض ومثل هذه ازيد قاي فان قاي حال من اسم الاشارة وهي وان كانت مبتدئة
في اللفظ الا انها مفعول به في المعنى كما هو رأي الفاضل لعصم حيث قال وهي مفعول
او حال من زيد وهو وان كان خبرا في اللفظ بتأويل شخص زيد الا انه مفعول به
في المعنى كما هو رأي الفاضل الجاني حيث قال وهو مفعول اشير والفاعل في الحال
معنى التثنية او الاشارة قوله المفهوم صفة لمعنى التثنية او الاشارة او صفة
لكل من التثنية او الاشارة او صفة لمعنى كما قال البعض او صفة للاشارة
والتثنية على سبيل التبادل من هذا ان من لفظ هذا لان معنى التثنية مفهوم
من كلمة اليها والموصوغة للتثنية ومعنى الاشارة مفهوم من اسم الاشارة
او لان التثنية مفهوم من كلمة اليها والاشارة مفهومة من اسم الاشارة فمعنى
احدهما انبه والثاني اشير كما قيل وعاملها اسم عامل الحال لان الحال يؤتى
باعتبار ان صفة ويذكر باعتبار لفظ اما الفعل مطلقا او سو او كان مطلقا
او مقدر لا زما او مقديا تاما او ناقصا قال الالف الاول قوله مطلقا اي
سواء كان مطلقا نحو ضربت زيدا قاي او مقدر نحو زيد في الدار قاي ان كان الظرف
مقدرا بالفعل او شبهه كذلك ان كان الفعل قال البعض قوله كذلك اي مطلقا مطلقا
سواء كان من الفعل التام او الناقص او المتعدي او اللازم مثل اسم الفاعل او
او الصفة المشبهة وقال الاستاذ قوله كذلك اي كاللفظ في كونه مقيدا بمطلقا او معناه
اي معنى الفعل وقد مر معنا في بحث حروف الجر ما اس معنى فقد اس ذلك المعنى المراد
اي من شبه الفعل ومعناه حيث قال شبه الفعل ما دل على الحدث من الاحياء والصفات
والمراد بمعنى الفعل كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسم الافعال والظرف وهذا ان فعل
هنا او قول المص وعاملها توطئة لبيان امتناع تقديمها الى الحال على العامل المعنوي
ايضا توطئة لبيان جواز تقديمها على غيره اي غير العامل المعنوي من اللفظ
وجواز تقديمها على غيره ثابت لانها اي ذلك الجواب من خصيص الامتناع متعلق
لانها اي بالفاعل المعنوي حيث قال ولا تقدم على العامل المعنوي قال البعض
قوله لانها اي ذلك الجواب سؤال مقدر كأنه قيل ان المصنف لم يبين جواز
تقديم الحال على غيره مع يكون هذا توطئة لبيان جواز على غيره فاجاب بقوله لانها

من تخصيص الامتناع اي تخصيص المصنف امتناع تقديم الحال بالعامل المعنوي انتهى
كلام فاعلم هذا يكون قوله الامتناع تقليلا لقوله لبيان جوازها على غيره وهذه النقطة
على المستفادة من العطف وشرطها اي شرط الحال ان تكون اي الحال نكرة ولو معنى
كما زيد وحده فوجهه حال مع انه معرفة بالامتناع الى الضمير لكنه في تأويل متوقفا
ومنفردا فكانه نكرة في المعنى كذا في شرح ميزان الادب وانما اشترط كونها نكرة لان النكرة
اصح من الغرض منها اي من الحال وهو ان الغرض تقييد الحدث المنسوب سواء كانت نسبة
اسنادية كما في قوله جاء زيد راكبا او ايقاعية مثل رأيت زيدا ماشيا او اضافية نحو
مروى بزيد جالس الى صاحبها اي صاحب الحال قوله يحصل اي الغرض جملة خبره ان
يكونه بالنكرة ولا يحتاج الى تعريفها فيصير اي اذا كان الغرض منها يحصل بها
فيصير التعريف لكونه من العوارض والعارض كالمعروف نحو اي زائد
على العارض والزائد لا يثبت وقال الفاضل العصام في شرح الكاف الاظهر
في مكانه وشرطها ان تكون نكرة ان يقول ان الاصل في الحال التكميل اي
ان تكون نكرة كما في خبر المبتدأ اي كما يقال ان الاصل في خبر المبتدأ التكميل
اي ان يكون نكرة قال الاستاذ قوله الاظهر ان الاصل اي الرابع في الحال التكميل
والمرجوع فيها التعريف كما في خبر المبتدأ اي كما ان الاصل في خبر المبتدأ التكميل
والمرجوع فيه التعريف قوله فاشترطهم اي النخبة او القوم بمقتضى خبره كذا
الا في اي اذا كان الاصل فيها التكميل فاشترطهم التكميل اي ففهم التكميل
وتأويلهم عطف على اشترطهم الاصل في الخبر الواقعة معرفة قوله بالتكميل
متعلق بالتأويل يكاد اي يقرب كل من شرطهم وتأويلهم قوله يوجب كل منهما
خبر يكاد التكميل من الانكار اي يوجب انكار كون الحال معرفة انتهى ما قاله الفاضل
او انتهى كلام الفاضل العصام ويؤيده اي ما قاله الفاضل العصام او
كلام الفاضل العصام قوله اي قول النخبة الكائن في بيان وجه كون صاحبها
اي الحال معرفة غالبا اي كثيرا قوله انه اي من ان صاحبها فهو بيان لقوله
قوله لهم فحكموا عليه في المعنى نحو جاء زيد راكبا فانه في المعنى زيد راكب
حال جيته والتعريف اصل فيه اي في المحكوم عليه لكونه عمدة للبيان وهو
انما يحصل بما كان معرفة ولان الغرض حصول الفائدة والاختيار عن غير المعنى
لا يفيد ولان في تكميله اخلا لا بالفرض المطلوب من الكلام وهو الامتناع
لان في تكميله تنفير عن اجتماع الخبر لانه اذا كان مجهولا وهو مقدم على الخبر وما
يشتق السامع عن اجتماع هذا الخبر كذا في شرح لب الالباب قال صاحب التكميل ويؤيده
قوله الخ وانما قال ويؤيده ولم يقل ويبدل عليه لانه قد يلتزم في الفرع ما لم يلتزم في الاصل

فان قيل ان قوله لا يثبت في الخبر كذا في شرح الكاف الاظهر في مكانه وشرطها ان تكون نكرة ان يقول ان الاصل في الحال التكميل اي ان تكون نكرة كما في خبر المبتدأ اي كما يقال ان الاصل في خبر المبتدأ التكميل اي ان يكون نكرة قال الاستاذ قوله الاظهر ان الاصل اي الرابع في الحال التكميل والمرجوع فيها التعريف كما في خبر المبتدأ اي كما ان الاصل في خبر المبتدأ التكميل والمرجوع فيه التعريف قوله فاشترطهم اي النخبة او القوم بمقتضى خبره كذا الا في اي اذا كان الاصل فيها التكميل فاشترطهم التكميل اي ففهم التكميل وتأويلهم عطف على اشترطهم الاصل في الخبر الواقعة معرفة قوله بالتكميل متعلق بالتأويل يكاد اي يقرب كل من شرطهم وتأويلهم قوله يوجب كل منهما خبر يكاد التكميل من الانكار اي يوجب انكار كون الحال معرفة انتهى ما قاله الفاضل او انتهى كلام الفاضل العصام ويؤيده اي ما قاله الفاضل العصام او كلام الفاضل العصام قوله اي قول النخبة الكائن في بيان وجه كون صاحبها اي الحال معرفة غالبا اي كثيرا قوله انه اي من ان صاحبها فهو بيان لقوله قوله لهم فحكموا عليه في المعنى نحو جاء زيد راكبا فانه في المعنى زيد راكب حال جيته والتعريف اصل فيه اي في المحكوم عليه لكونه عمدة للبيان وهو انما يحصل بما كان معرفة ولان الغرض حصول الفائدة والاختيار عن غير المعنى لا يفيد ولان في تكميله اخلا لا بالفرض المطلوب من الكلام وهو الامتناع لان في تكميله تنفير عن اجتماع الخبر لانه اذا كان مجهولا وهو مقدم على الخبر وما يشتق السامع عن اجتماع هذا الخبر كذا في شرح لب الالباب قال صاحب التكميل ويؤيده قوله الخ وانما قال ويؤيده ولم يقل ويبدل عليه لانه قد يلتزم في الفرع ما لم يلتزم في الاصل

اي الثاني تعليل لتأيد قولهم ما قاله الفاضل المعصم بينهم من قولهم
ان يكون اي التكميل اصلا فيها اي في الحال قوله كذا في الحال متعلق
بكونه وعلته له فحكموا بها اي الحال في المعنى هو الاصل فيه اي في المحكوم به
التكميل لكونه عمدة للفائدة وهي انما تحصل بالاختيار بما لم يعرف ولا يتقدم
اي ولا يجوز تقدم الحال لهما عدا فعل فاض من عدا بعدد وعده وجميع جاوز
فان عليه فيه مستتر راجع الى ما اظهر عنه بالتركيب اي في تركيب جاوز مثل زيد
قائما كعمرو قائما يعني فيما دل على حدثين غير متميزين بالعبارة فمختلفين بالحال
بان تعلق بكل منهما حال فانه يجب ان يلى متعلق كل حدث صاحبه وانما لم يتم
على العامل الضعيف فان التثنية يدل على حدث قائم بالمشبه وحدث قائم
بالمشبه به وتعلق بما قام بالمشبه القيام وبما قام بالمشبه به العقود كذا في
العصام قال صاحب فيج الاسرار قوله قائما عدا مثل زيد قائما كعمرو قائما
يعني فيما كان العامل ذا حدثين ولكل حدث متعلق ولكل متعلق حال فيلحق كل حال
متعلق بغير التثنية يقتضي مشبهها ومثبها به في كل يلية انهم قوله في كل
العامل وهو معنى التثنية المفهوم من الكاف ذا حدثين احدهما كون زيد مشبها
والثاني كون عمرو مشبها به ولكل حدث متعلق وهو زيد وعمرو في المثال ولكل متعلق
حال وهو قائما وقا عدا في المثال فمعنى التثنية الذي هو العامل يقتضي مشبهها وهو زيد
في المثال او هو الحدث الاول ومثبها به وهو عمرو في المثال او هو الحدث الثاني
في كل يلية اي في كل زيد وقا عدا يلية وحال عمرو في قاعد يلية لئلا يلتبس احدهما
بالآخر قال الاستاذ قوله زيد مبتدأ وقوله كعمرو خبره وقائما حال من فاعل العامل
المعنوي المستنبط من الكاف وهو اسبه وهو عامل في المبتدأ وحاله المقدم
وعامل في الخبر على انه مفعوله الثاني وحاله وهو قاعد تقديره اسبه زيد
قائما كعمرو قائما وقال الآخر قوله زيد مبتدأ وقوله كعمرو خبره وقائما حال من فاعل
العامل المعنوي المستنبط من الكاف وهو التثنية المستنبط من الكاف وهو ذا حدثين
وقال بعض الافاضل قوله فيها عدا زيد قائما كعمرو قاعد وذلك لانه لو لم يكن مقوما
وقيل زيد كعمرو قائما لم يعلم ان قائما حال من زيد او عمرو وقال الآخر قوله فيها عدا زيد
قائما كعمرو قاعد اي في غير هذا التركيب فان العامل فيه معنوي مستفاد من حرف التثنية
قدم الحال عليه يعني يجوز تقدم الحال على العامل المعنوي في تركيب دل على حدثين غير متميزين

بالمعيارية يقال زيد كبر و قال التبيين دل على انه فيه حدثا قائما بالمشبه به
 الا انه لا يمتنع من مختلفين بان يتعلق بكل منهما حال لا يتحقق بالآخر فانه
 يجب ان يمتنع بكل صفة صاحب و ان لم تقدم على العامل الضعيف
 و في الموضع الا ان كاف التبيين لا يدل بصيغتها على حدثين معينين بل تدل بمعناها
 على حدثين مطلبيين لان معنى زيد كبر و ان هناك حالة يشتركان فيها فلمها حالتا
 متماثلتان و اما تلك الحالة ماضية فيخرج مصرح بها في اللفظ الى هناك كلامه فليتها
 حتى يقال و صنعته كنب المشبه و بحال اخرى و وضعت كنب المشبه به و لمها تقدم
 الى ان الاول على عاملها المعنوي على العامل المعنوي قوله لضعف ان لضعف العامل
 المعنوي في العمل او يكون العامل المعنوي ضعيفا في العمل بخلاف الفعل و مشبهه
 فانه الحال يتقدم بها اذ لم يكن مانع يمنع من تقدمها كما اذا كان العامل ظاهرا متصرفا
 او اقل التفضيل او مصدرا او صلة اللام او صلة بحرف مصدر كى و ان او كانت
 الحال صلة مصدرة بالواو او فعلا مقرونا بلام الابتداء فلهذا لا يصح محبة اولام القسم
 منه و الله لا يقبل طبعها مع كونها في الحال في المعنى كالمفعول فيه الذي يجوز تقدمه
 ان المفعول فيه عليه ان على العامل المعنوي كما مر في وجه المفعول فيه حيث قال
 يجوز تقدم على عامله ولو منع فعل اذ المآل في ليس حكم ذلك الشيء من كل وجه
 قال بعض المحققين قوله كما مر في بحث المفعول فيه جواز تقدمه على عامله في المتن و مر
 ايضا كون الحال بمعنى المفعول فيه في الشرح في اول تقريب الحال فقول كما مر يشهد بها
 فتفطن و لولا ان و لم يرد جواز تقدمه على عامله ولو منع فعل لم يقبل ان المصنف بقوله
 و لا تقدم على العامل المعنوي بخلاف الطرف في قال ابن الحاجب لانه لو قال بعد المبرور
 بخلاف الطرف لكان حشو و لو طرفا من لا يجوز تقدم الحال على العامل المعنوي
 و لو كان العامل في الحال طرفا قال احمد نازي قوله و لو طرفا من لا تقدم على العامل المعنوي
 و لو كان العامل المعنوي طرفا و قوله بعض المحققين و لو طرفا من لا تقدم على العامل
 المعنوي فتبصر عند سبويه يعني لا يجوز تقدمها على عاملها الطرف عنده مطلقا و هو
 قدمت على الطرف كوزيد قائما في الدار او المطلق نحو قائما في الدار فكلما غلب جاز
 عنده نظرا الى ضعف الطرف في العمل لانه انما يعمل لنيابة عن الفعل لان التامم مقام شيء لا يكون
 مثله و لانه غير مشتق و لانه مقدر باللام عند البعض و هو ضعيف فيه قال البعض قوله مطلقا
 سواء تقدم المبتدأ على الحال كوزيد قائما في الدار او تأخر المبتدأ عن الحال نحو قائما في الدار
 و قائما في الدار زيد و عند الاخصر يعني لا يجوز تقدمها على عاملها الطرف عنده اذ لم يتقدم

في الطرف من المعنوي عند المصنف كذا قال البعض

اذ لم يتقدم المبتدأ على الحال لئلا يلزم تقدم الحال على عاملها الذي فيه ضعف لانه
 لما تقدم على المبتدأ الذي صاحبها و اجمع اليه فكما ان تقدم الحال على عاملها الذي هو
 العامل في صاحبها ايضا سواء كان الطرف من الطرف او من الطرف في صاحبها
 نحو قائما في الدار زيد و اما اذا تقدم المبتدأ عن صاحبها في الحال جاز تقدمها
 ان الحال عليه ان على عاملها الطرف عنده ان عند الاخصر لا يلزم تقدمها في الحال عن المبتدأ
 الذي صاحبها و اجمع اليه فكما ان تأخر الحال عن عاملها الذي هو عامل في صاحبها
 ايضا و بناء على هذه ايضا ان الطرف عامل قوي لانه لنيابة عن الفعل اخذ
 حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد على احد الاشياء الستة كى هو يذهب الكوفي
 ايضا نحو في الدار زيد فزيد فيه في عمل الطرف عندهم و عند البصري و سيبويه
 المبتدأ جازان الطرف لا يعمل في الظاهر عندهم بلا اعتماد و كوزيد قائما في الدار
 فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه ان الاخصر حينئذ وافق سيبويه في المنع
 ان في منع تقدم الحال على عاملها الطرف سواء كان مؤخر عن المبتدأ كوزيد في الدار
 قائما او مقدما عليه نحو في الدار زيد قائما قال ابو البقاء و لا يتقدم الحال على الطرف
 المستقر العامل فيها و هو قائم بمعنى الفعل ايضا بخلاف للاخصر فانه يجوز تقدم حال
 على العامل المعنوي اذا كان طرفا بشرط ان يكون المبتدأ متقدما على الحال كوزيد
 في الدار قائما اما مع تأخره فوافق سيبويه في المنع فلا يجوز عنده ايضا قائما
 في الدار و لا قائما في الدار زيد و قال الرضوي يحيزه الاخصر بشرط تقدم المبتدأ
 على الحال كوزيد قائما في الدار لئلا يلزم تقدم الحال على العامل الذي فيه ضعف و على صاحبها
 من كل وجه و اما اذا تأخر عن المبتدأ الذي صاحبها نائب عنه فكما ان تأخر عنه
 و لعل يحوز به لا يختص بصورة تقدم المبتدأ بل يتم تقدم فامامه نائب عنه فيشمل
 نحو ممرت برجل قائما في الدار كذا نقل عن العصم و قال احمد نازي و اما اذا تأخرت
 عن المبتدأ الذي صاحبها نائب عنه فكما انها تأخرت عنه فلا ضير و قد سبق في تاسع العامل
 القياس و وجه عدم تقدم مفعول اسم الفعل عليه ان على نفسه و هو ضعف في العمل
 لما قلنا ان مشابته بالفعل ضعيفة لعدم الاستتقاق فيه و قد عرفت اننا و نبيها
 ان المفعول فيه يجوز تقدمه عليه و ان لم يجوز تقدم الحال عليه و جواز ابن الدهان
 تقدم الحال الطرف ضعفه للحال على العامل مثلا ان مثل الطرف يقع على العامل الطرف
 مثل زيد في الدار في بلاء كتاب و كما لا تقدم الحال على العامل المعنوي لا تقدم على الحال
 و لعل احسن ان المصنف في هذه الزيادة ان في زيادة ذي الحال او في زيادة قوله ذي الحال
 قوله اذ بها ان بهذه الزيادة تقليل لقوله احسن فيرفع الحكل الواقع في عبارة الكافية

لابن الحاجب حيث قال ولا على المجرور والمتبوع منها ولا على العامل المجرور قال العاصم
ولا يخفى ان المناسب ان يقول ولا على ذي الحال المجرور لكلامه ان الكلام بعد في العامل
مع ان ما ذكره في منع التقديم على ذي الحال يمنع التقديم على العامل وهو ان الحال تابع
لذي الحال والتابع لا يقع الا حيث يقع متبوعه ومتبوعها لا يتقدم على الجار وذلك لان الحال
تابع لعامله ايضا وهم صرحوا ايضا ان الحال الذي هو معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف
الا اذا كان المضاف غير محذوف غير ضارب راكبا فانه يجوز فيه زياد راكبا غير ضارب لتأويله
بلا ضارب وذلك ان تفسر المجرور بما يتبعه فيندفع ما تقدم من قوالت الترتيب ايضا والخلاف
المثار اليه في هذه المسئلة خلاف الكوفيين حيث قال بعضهم ان يتقدم الحال على صاحب
المظهر اذ الم يكن مرفوعا محذورا عن العامل قال الاستاذ قوله يندفع الكل وهو كون المجرور
صفة العامل الواقع في عبارة الكافية لابن الحاجب حيث قال ولا على المجرور فيكون المراد
بقوله ولا على المجرور ولا على العامل العامل المجرور لانه يوصف كون الكلام بعد في العامل
مع ان ما ذكره في منع التقديم على ذي الحال يمنع التقديم على العامل المجرور ويتقدم على ذي الحال
المرفوع او المندرج جوارا او وجوبا لانه لا يتقدم الجار على المتبوع لما سبق انهما في المعنى
محكم عليه وبه فافهم حكما سواء كان مجرورا بحرف الجر او الاضافة لان المطلق
الى المكان وهو لا يكون الا بالتعظيم قال العاصم في حاشية الجاني واما التقديم على ذي الحال
المرفوع او المنصوب فحاشي مطلقا عند الكوفيين ومنع عند الكوفيين الا في مرفوع تقدم
عامله على الحال قوله لانها من الحال متعلق بقوله ولا يتقدم على ذي الحال او تابع
لذي الحال لا لفظ عرض غير متقرر لا يقوم الا بصاحبها لانه صفة له في الاصل فلا تقع
الا حيث تقع متبوعها وقيل له ان لذي الحال في الوجود لان ذي الحال يوجد او لا
ثم الحال تصير منه وتقوم به والمجرور لشدة امتزاجه مع الجار كان كأنه جزء اخر
منه لا يتقدم ان لا يجوز تقدمه على الجار العامل في ذي الحال فلا يتقدم ان اذالم يتقدم
المجرور على الجار فلا يتقدم تابع المجرور على الجار ايضا ان لا يتقدم المجرور
على الجار ورد ان انه رد بان هذا الدليل وهو قوله لانها تابع وخرج له
منقوض بجواز مثل راكبا جائ في زيد لان كونها تابعا وقرعانه يقتضي عدم جواز تقدمها
على ذي الحال مع انها قدم عليه في مثل راكبا جائ في زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال فيه
ان في مثل راكبا جائ في زيد قال القاضل العاصم في حاشية الجاني قوله لان الحال تابع وخرج
لذي الحال نقض بجواز نحو راكبا جائ في زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال قال الاستاذ قوله
ورد يعني انه رد بان هذا ان عدم تقدم التابع اذالم يتقدم المتبوع او كون تقدم التابع

او كون تقدم التابع موقوف على تقدم المتبوع او هذه النتيجة منقوضة بجواز تقدم
راكبا جائ في زيد مع عدم جواز تقدم ذي الحال فيه ان في ذلك المثال قوله لكنه
ان يكون ذي الحال فيه علة لعدم جواز تقدم ذي الحال فاعلا واجيب عن هذا الرد
بمنع عدم الجواز ان لا تسلم عدم جواز تقدم ذي الحال اذ لا مانع من تقديم
لان هذا المعنى وهو محقق في زيد حال ركوبه يرد في ان يحصل بالتقدم ان يتقدم
ذي الحال وهو زيد الذي هو موقوف على عامله الذي هو جاء قال الاستاذ
قوله بالتقدم ان يتقدم ذي الحال على زيد على جاء في وقال المهندسين ولا يرد
نحو راكبا جائ في زيد لان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع
بعارض الالتباس بالمتبوع ايضا ان يرد في ذلك المعنى بتأخير ذي الحال فيه لكن
لا يسي ان ذي الحال حينئذ ان حينئذ تقدمه فاعلا بل قبله ان يسي مبتدأ بخلاف
المجرور ان ذي الحال المجرور فانه يتقدمه لا يرد في المعنى الذي في تأخير فلا نقض
ان اذ انما هذا المعنى يرد في التقديم ايضا فلا نقض بمثل راكبا جائ في زيد كذا
ذكره القاضل العاصم ان يمثله ما قلنا ذكرنا ذكر القاضل العاصم في حاشية الجاني
اقول والجواب بمنع عدم الجواز لا يخفى عن الكل لانه ان اريد الجواز حال الفعلية
وهو ظاهر البطلان وان اريد بعد زوال الفعلية يرد ما اورد في الشارح ويمكن
الجواب عنه بان عدم تقدم المجرور على الجار مقتضى الجار نفسه بخلاف عدم تقدم المرفوع
على الفعل فانه ليس مقتضى ذات الرفع بل هو كون المرفوع فاعلا فانه كالجاء الاخير
من الفعل ولذا اقتضى الاول عدم تقدم تابعه ووجه الثاني ولان الجار ما حرف
وهو موصوف لا فضاء الفعل او معناه الى ما يليه والتقدم ينافيه او مضاف والاضافة
تقتضي اتمام المضاف اليه باخر المضاف في اللفظ والتقدم ايضا ينافيه والحاصل
ان عدم تقدم المجرور على الجار مقتضى الجار نفسه من حيث هو جازم بخلاف عدم
تقدم المرفوع فانه لا يقتضي مقتضى الرفع من حيث هو رافع بل هو كون المرفوع فاعلا
اذ لو قدم لزال الفاعلية ويحصل ان القضية التي هي جزء الدليل وهي المجرور
لا يتقدم على الجار بشرط عامة يعتبر فيها وصف الموصوف ان المجرور من حيث هو
مجرور لا يتقدم على الجار وهذه القضية صادقة ولا يصدق المرفوع من حيث هو مرفوع
لا يتقدم على الرفع من حيث هو رافع بل عدم تقدمه من كونه فاعلا لان حيث اتفاد
بوصف الموصوف فلا يرد في الدليل في المرفوع فلا نقض قال بعض المحققين لهذا الكتاب
اقول لنا ان يقول في الجواب عنه بانه لما كان مقتضى ذات المجرور ان يلي الجاء
عدم جواز تقدمه على الجار مقتضى ذاته ولذا اقتضى عدم جواز تقدم تابعه بخلاف
عدم جواز تقدم الفاعل على الفعل فانه ليس مقتضى ذاته بل مقتضى كونه احد طرفي السببه
المعنونه من الهيئة التي هي متأخرة عن المنتسبين فاقضى ذلك عدم جواز تقدم

وقاصلة ان وصف الموصوف معترضة الفقيه الى على جزء الدليل وهو المجرور
من حيث هو جرد لا يتقدم على الجار وهذه الفقيه صادقة في المجرور
دوم المرفوع فلا يقال المرفوع من حيث هو مرفوع لا يتقدم على الراض فيشذ
لا يجرى الدليل في المرفوع فلا يرد النقض لكن يرد على هذا في جواب
او على الجواب يمنع عدم الجواز او على هذا الجيب وهذا ابطال سند الجواب
باستزاه ذلك ان يجوز التقديم او تقدم الى حال على المضاف اليه حال كونه
المضاف اليه مضافا اليه بالاضافة اللفظية قوله يجوز تقديم او المضاف اليه
بالاضافة اللفظية متعلق بقوله يجوز وعلى الجواز التقديم على المضاف اليه
على المضاف متعلق بالتقديم الثاني جزوال اسم المضاف اليه متعلق بالثاني
ايضا فقط اس من غير زوال اسم المفعول اذا كان اسم المضاف اليه مفعولا
قوله او بزوال اسم الفاعل عطفا على بزوال اسم المضاف اليه ايضا اس كزوال
اسم المضاف اليه فقط قال صاحب المناقب قوله فقط اذا كان مفعولا لا يتقدم
المضاف اليه عن الاضافة وتقدم مفعوله عليه قوله او بزوال اسم الفاعل
ايضا الى باضلاح الفاعل عن الفاعلية وجعله مبتدأ لانه لا يجوز تقدم الفاعل
على عامله وان ضحى عن كونه مضافا اليه لعامله اذا كان اسم المضاف اليه فاعلا
مع انهم اس النخبة صرحوا من التصرح بانه اس الثاني لا يجوز اس لا يجوز تقدم
تقديم الى حال على المضاف اليه قال البعض قوله بانه اس بان تقدم الى حال على المضاف
او تقدم المضاف اليه على المضاف لا يجوز اس ذلك التقديم قال وده اقدم
في ان تقدم المضاف اليه على المضاف جاز في الفارسية دوما العربية لا يجوز
اذا جاز حذف المضاف اس وقت جواز حذف المضاف واقامة المضاف اليه معناه
اس المضاف نحو فاتبع مله ابراهيم حنيفا اذ يجوز فاتبع حنيفا مله ابراهيم كذا
في المناقب واوجاه المضاف لفظ غير نحو زيد غير ضارب راكبا فانه يجوز فيه زيد
راكبا غير ضارب لتأويله بلا ضارب كذا في الامم في شرحه في الكافية ويمكن
الدفع اس دفع السؤال الذي اورد به قوله لكن يرد على هذا قال الاستاذ قوله
وعلى الدفع اس دفع هذا الرد او دفع الرد الثاني بان الاضافة المعنوية اس بطريق
هو ان الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع اس فرعها بناء على ان اللفظية
تفيد التحقير فقط والمعنوية تفيد الترفيع والتخفيف معا او التخفيض والتحقيق
فتكون اللفظية من حيث الافادة جزءا للمعنوية وجزءا من كونها فرع لانه محتاج اليه
فلما لم يرد ذلك اس تقديم الى حال على المضاف اليه قال البعض قوله فلما لم يرد اس اذا عرفت
ما هو الاصل وما هو الفرع فلما لم يرد ذلك اس تقديم الى حال على المضاف اليه
اشترى كلام اس فوقع عدم جواز تقديم الى حال على المضاف اليه في المعنوية اس في الاضافة
وان زال

وان زال اسم المضاف اليه وان هذه للمعنوية اس ولو زال اسم المضاف اليه فقد يفهم
اس بتقديم الى حال على المضاف اليه جوابا لما مطلقا اس سواء كانت الاضافة اللفظية
او معنوية قال البعض قوله مطلقا اس في الاضافة اللفظية والمعنوية وهذا
مبين على ما صرح به الرض والسيد عبد الله قوله في شرح لب الالبان قيد للملاحية
وقوله اس منع تقديم الى حال عليه مطلقا او منعهم تقديم الى حال على المضاف اليه
المفهوم من اطلاقهم اس النخبة قال البعض قوله من اطلاقهم اس من اطلاق
عبارة انهم وقال انه ما في شرح السهيل نقلا من ناقلا عن مصنفه اس التسهيل
ان المراد بالاضافة ما هو المحضة اس الاضافة المعنوية وانما كان المراد بالاضافة
ما هو المحضة اذ في غيرها اس في غير المحضة وهذا اللفظية اس الاضافة اللفظية
يجوز تقديم الى حال على المضاف اليه قوله لكونها علة لجواز التقديم في غير المحضة
و متعلق بقوله يجوز في قوله اذ في غيرها يجوز والضمير راجع الى لفظ غير باعتبار معناه
في تقدير الانفصال اس في فرض انفصال المضاف عن المضاف اليه فلا يفهم اس اذا كانت
في تقدير الانفصال لا يعتبر بها اس غيرها باعتبار معناه يعني تكون الاضافة الى
غير المحضة في تقدير الانفصال بخلافه بلك الاضافة في غير هذا ملتوتات رب السوي
الان او عند قوله هذا مبتدأ وملوتتا بمعنى مخلوطا بالماء حال من السوي الموضح
و ثارب السوي خبر مبتدأ و ثارب اسم فاعل مضاف الى المفعول بقرينة الان
او عند الان وعند بيان كسر لا نصب اسم الفاعل المفعول به بهذا مثال الاضافة
لغير المحضة فلا يقال اس فلا يجوز ان يقال ثارب جاك برية واسم ايضا لا يقال جاء في جرد
عن الثياب ضاربة زيد فان جردا حال من زيد المضاف اليه لثارب فهو مثال لعدم
جواز الى حال من المجرور بالاضافة والاول مثال لعدم جواز الى حال من المجرور بحرف الجر
ولا يجوز تقدمه عليها على ما عرفت هذا اس منع تقديم الى حال على ذي الى حال المجرور
مطلقا او عدم جواز تقديم الى حال على ذي الى حال المجرور مطلقا مذهب سيبويه
وايضا مذهب اكثر البصريين من قبل عطف الاسم على الخاص كقول الخضر مضمونا
في هذا الفن كونه اما ما فيه كذا في بعض النسخ القوائد القياسية وقوله اس منع تقدمها
عليه او عدم جواز تقديم الى حال على ذي الى حال المجرور مطلقا قال البعض قوله وقوله
اس مذهب سيبويه واكثر البصريين المختار عند المصريح ونقل على صيغة التامع المجهول
اس بعض النخبة وهو ابن كيسان وابو علي وابن برهان كذا في الرض قال الامام
قوله ونقل عن البعض اس بعض النخبة ومعهم الكوفيون وبعض البصريين قوله الجواز

نائب فاعل لنقل اس جواز تقديم الحال على ذي الحال المجرور في الاول اس في المجرور
بحرف الجر فرقاً مفعول له لقوله الجواز بينهما اس بين المجرور بحرف الجر وبين المجرور
بالاضافة حيث جواز الكونين وبعض البصريين تقدمها على ذي الحال المجرور بحرف الجر
ولم يجوز احد من الفريقين تقدمها على المجرور بالاضافة او بين حرف الجر والاضافة
كما قاله الغامض الحامي قوله لان حرف الجر الى بهاء لتفريق بينهما كما في قوله من العامل
اس مثل الجز من العامل وان كان جازاً حقيقة قوله لكونه اس حرف الجر لتفريق كونه
مثل الجز من العامل مع ما هم فاعل من عدس يندس من باب التفعيل اس للعامل
فكان اس حرف الجر مع فاعله ان حرف الجر من تمامه اس من تمامه العامل وبعض حروفه
كالهمزة والتضعيف كما انها من تمامه قال حرم افندي قوله كالمهمزة والتضعيف
اس في ان الهمزة والتضعيف من تمامه وبعض حروفه بخلاف الاضافة حيث لم يؤثر
في الفعل شيئاً لانها ليست من تمامه لا لفظاً ولا معنوياً ولا معنى لانها من خواص
اللام فكانت اجنبية عن الفعل بالكلية وحرف الجر وان كان من خواص ايضا لانها
لما دخلت على مفعول الفعل وتعلقت به كانه من جملة حروفه حكماً فالمجرور به اس
بحرف الجر في حكم المنصوب والحال يتقدم على ذي الحال المنصوب قال البعض قوله
فالمجرور به اس بحرف الجر مبتدأ خبره قوله في حكم المنصوب به وفي الواسطة فاذا قلت
انت مثلاً ذهبت انا راكية برئت بتقديم الحال الى هي راكية على ذي الحال المجرور
بحرف الجر وهو هو فكانت ارفاظك انك قلت انت اذهبت انا راكية فلهذا
يتقدمها على ذي الحال المنصوب فكما جواز التقديم على ذي الحال المنصوب في هذا
المثال كذلك جواز تقدمه قوله ولهذا لا مقطوف على قوله فرقاً بينهما بقوله
اس الله تعالى وما ارسلناك الا كاهن للناس فان كاهن حال من الناس
المجرور بحرف الجر واما ما روي بقوله اس الا للناس كاهن اس وما ارسلناك
لشيء من الاشياء الا ارسلناك للناس حال كونهما مجتمعين في قول رسول الله
ومرسلاً اليهم غير مخصوصين كالا بنها السابقة حيث كان بعضهم مخصوصاً
بقوم وانك لست كذلك والاستدلال هنا بالجزء الذي هو هذا الفعل على الكلي
الذي هو جواز تقديم الحال على ذي الحال المجرور عند البعض والمقصود في كتابه
هذا انه يقتضيه اس لم يقتضيه اس بما نقل عن البعض او جواز التقديم في المجرور
بحرف الجر ولذا اس ولعدم اعتداده به خصص اس المص التمثيل به اس بالاول وهو
عدم التقديم على المجرور بحرف الجر بقوله فلا يقال مررت جالساً بزيد ولم يأت بالمثال
المجرور بالاضافة قوله افاطول وهو المجرور بتقدير لقدم الاعتداده به بالشيء وهو المنصوب
اللازم من الاول في حكمه اس ذلك الشيء من كل وجه اس ان جزيئة اس مع ان جزيئة

اس مع ان جزيئة حرف الجر من المجرور بحرف الجر اس من جزيئة
حرف الجر من العامل بحسب المعنى واعتبارهما في اللفظ باعتبار جزيئة من المجرور
اولى من جازب المعنى باعتبار جزيئة من العامل في هذا النوع اس في الاستدلال
في هذا النوع من الاستدلال لامن المعاني والآية الكريمة بالاستدلال اس للاستدلال من طرف
بالشيء الخ قوله لا يصح اس الآية الكريمة بالاستدلال اس للاستدلال من طرف
الكونين على تقديم الحال على ذي الحال المجرور كذا في بعض حواشي النفاذ
الضمانية قوله جواز كون التقدير متعلق بلا تفصيل وعلة لما في الجواز
كونه تقدير الآية الكريمة وما ارسلناك الا رسلاً كاهن للناس على تقدير
ان يكون كاهن كاهن صفة مصدر مخذوف فيجوز كيد كاهن كاهن منصوباً على المصدرية
لا على الحالية فيكون المصدر للتأكيد هذا التوجيه للزمخشري قوله اي عامة
من الناس اس للناس تفسير لكاهن من الكف اس مأخوذة من الكف بمعنى المنع
من الشك والمعاصي مجداً فيه وحاشا على طلب الثواب وما عليك الا البلاغ
قوله فانها اس الرسالة لتفصيل كونهما مأخوذة من الكف اذا جمعهم اس الناس
فقد كفهم اس منعهم اس الناس ان يكره منهم اس من الناس احد فاعل جزيئة
قوله وكوفاً مقطوف على قوله كون التقدير اس وجواز كون كاهن حالاً من الكاف
اس من كافي الخطاب اس ارسلناك او من كافي الخطاب المتصل بارسلنا حينئذ
هيئة المفعول به هذا التوجيه لبعض النحاة وهذا الهندس والزجاج كذا
في حاشية الحامي قوله والتاء للمبالغة جواب سؤال مقدر تقديره ان الحال مؤنث
وذي الحال مذكر ولا مطابقة بينهما مع انهما في المعنى مبتدأ وخبر فان ذي الحال
مبتدأ والحال خبر فالمطابقة لازمة بين الحال وذي الحال كما كانت لازمة بين مبتدأ
والخبر فاجاب بقوله والتاء للمبالغة اس والتاء في كاهن للمبالغة لا للتأنيث اس
للمبالغة في الزجر والمنع والتبليغ والحث قال الدمامي وابطاله بان ما زيد فيه
للمبالغة ثلاثة اشياء سببه وفروقه ومهداة غير منج لان غاية شهادته على نفي
في مقابلة شهادته على اثبات من امام معتبر في ان الحصر في الثلاثة باطل لبثوث رواية
انهم وما قيل ان التاء ليست للمبالغة لانها خاصة لوزن فاعل ومفعول وفعال
فانه ليس بحسن لانه نفي مجرد في مقابلة الاثبات وهو باطل لوجود رواية غير الثلاثة
كذا في حاشية الطوس والمعنى ما ارسلناك الا رسلاً للناس على يفرهم ان قلت ان محمد اعم

جاء في سبويه على ذلك انتهى وظاهر هذا المنقول ان القاعدة الاولى ليست متفقاً عليها سواء كان صاحبها محمداً أو لا كما ان القاعدة الاولى ليست متفقاً عليها كما تقدم واشار اليه عبد الغفور حيث قال قوله او من المعنى تبع الشارح في جواز الحال عن النكرة من غير اشتراط ويجعل المنقول ان يكون كماله الفاضل المقصود يكون المراد بقوله وقوع الحال من النكرة جائز وقوله من النكرة المحروقة جاز من غير تقديرها عليها بقية المثال المحو عنه وهو الى كلمة سبويه اشارة الى تفصيل القاعدة الثانية بالاولى لا الى الخلاف في الثانية كما اشار اليه عبد الغفور في التمهيد هذا المعنى من قبيل ما قيل في حقه لم يزل الاول للآخر فليفتنم بهذا التفصيل المطلوب الى تحت عنوانها نحو جاز في بابها رجل ولما فرغ من بيان الحال المفردة على ما هو الاصل لان الاصل فيها الاخر كما ان الاصل في الخبر افراد شرع في بيان الحال الجملية على ما هو الفرع فقال وتكون في الحال جملة قوله لدلالتهما على الجملية على كونها جملة ومتعلق بكلمة على الهمية في على الصفة كما يفرد يعني ان الحال المفردة هي الجملية الحاصلة لصاحب كذا الجملة تدل على تلك الهمية فتقع حالاً متعلقاً في الهمية جواز كون الحال جملة فان مضمون الحال قيد لعامله ويصح ان يكون القيد مضمون كما يكون مضمون المفردة قال الاستاذ قوله لدلالتهما ان الجملة الحالية تحليل كذا الحال جملة على الهمية في على الصفة كما كفر في ان كان الحال المفردة تدل على الهمية وان كان الاصل وان هذه للوصفية ان وان كان الراجح في الحال انه تكون في الحال مفردة كما خبر في ان الاصل في الخبر مفرداً لما عرفت قال صاحب فتح القاري في الاصل الاكثر في الحال ان تكون مفرداً لحصول المقصود به وخفته وقده كلمة جملة خبرية محتملة للصدق والكذب لا انشائية ان قلنا لم لا يجوز كونها حالاً بالتأويل فكنت ان الحال فضلة يتم ما قبلها بدونها فهي ظاهرة في الاستقلال ولا ضرورة اليه بخلاف الخبر فان ما قبله لا يتم بدونه فلا بد من جعل ما بعده خبراً ولو بالتأويل على ان الخبر في هذه ايضا قوله لا سيما ان الحال في المعنى تحليل لتعيين الجملة بالخبر ثم بمنزلة الخبر عن ذي الحال للزوم التلصاق بينهما في الافراد واخويه والتذكير وخصه وتزوم الضمير الى ذي الحال للربط وكذا في مفرداً الى صاحبها اما بلا وعطو او بها كالخبر قال صاحب المنال قوله بمنزلة الخبر عن ذي الحال لقوله جل الخان على صاحبها واجراؤها ان الحال عليه ان على ذي الحال يعني جعل الحال حالاً منه او ربط الى حال ذي الحال قوله واجراؤها معاً منه خبره قوله في قوة الحكم بها عليه ان على ذي الحال والاشارة لملحق الذي لا ينفك عن

الآن لا يصلح ان يحكم به ان الالف اعمى سئ وان كان فاعله لانه لا يثبت له
في نفسه كيف يثبت لغيره فلا يصلح ان يقع حالا من شيء كما لا يصلح ان يقع خبر
عنه ثم اراد التمهيد والتوطئة لثبوت فقال ولما كانت الجملة من لفظ الجملة
مستقلة بالافادة من بافادة فائدة على النسبة التي بين طرفيها وان كانت غير مستقلة
باعتبار ما عرض لها من وقوعها موقع المفرد وقيداً للفعل مثلاً كذا قال السيد
في حاشيته على المطول قال لا يتبادر قوله ولما كانت الجملة مستقلة بالافادة من
بافادة ما هو المراد منها لا يستلزمها على الاسناد المقتضى التمسك اليه والمنه
وقال الاضرب قوله ولما كانت الجملة مستقلة بالافادة لا يستلزمها على الفاعلة ولا محلها
قوله لا يقتضي ان الجملة جواب لما لم يرتبطا من تعلقا بغيرها من باقبلها يعني
لا يتوقف على التعلق بما قبلها لان المستقل بالافادة لا يقتضي التعلق بغيره
ولا يتوقف على التعلق بما قبله ويكتفي بنفسه والحال مرتبط به من بغيرها لكونها
عوضاً عن قائم بنفسه ولان المقصود بالحال تخصيصه ووقوع عامله بوقت
وقوع مفعول الحال وهذا المقصود لا يحصل الا باضراح الحال عن الاستقلال
وجعلها مرتبطة بصاحبها فاذا وقعت جملة اشارة الى الفاء في فلابد بعد اية
وقال السيد الفصيح قال زينة زادة الفاء وجواب ادأ المقدر فيها من في الحال الكاشفة
جملة لكونها مستقلة بالافادة من رابط يربطها من الحال الكاشفة جملة الى صاحبها
حيث لا تكون اجنبية وتكون ايضا مخبرية عن الاستقلال وهذا ان الربط
طريقا اثنان المصير والواو وانما ربطوا الجملة الحالية بالواو لان الحال هي فضلة
بعد تمام الكلام فاحتج في الاكثر الى فضل ربط فضلة الجملة التي اصلها الاستقلال
بما هو موضوع الربط اعني الواو الى اصلها الجمع المطلق ليؤذن من اول الامر
بان الجملة لم تقع على الاستقلال بل تعلقت بما قبلها بحيث صارت من جملة تدابعه
ولوا حقه الضمير فقل ان يدوم الواو في المضارع المثبت قوله مع فاعله من المضارع
المثبت يعني في كلامي مجاز به فز الحزب واردة الكل وقوله اذ الكلام في الجملة علمه لمقدر
وهو انما قيدنا المضارع المثبت بقوله فاعله او هو انما ارادتنا قوله فاعله
لكونه ملحوظا في عبارته اذ الكلام والبحث في الجملة ولا يجوز دخول الواو عليه من
على المضارع المثبت بل انما هو المضارع المثبت ليعقل ومعنى وليس الا هم الفاعل
قوله المستثنى عنه من الواو مفعول لأم الفاعل يعني المستثنى عنه حيث يكون حالا او اذ وقع

هـ السنه في حاشية المطول واذ وقع الجواز لك وكنت لك ان جاءك زير فاكرم

[illegible]

قال الاستاذ قد له المستفاد من قوله والاداء الكفاية بالضمير فقط على ما في المضارع
المثبت وورد على اصل الحال من على الاستفاد والاداء الكفاية بالضمير فقط على ما في المضارع
والجواب على ما في المضارع والاداء الكفاية بالضمير فقط على ما في المضارع
وقوله من الجواب على ما في المضارع والاداء الكفاية بالضمير فقط على ما في المضارع
ثم ان الى اصله واسلوبا ونماجا في الاستفاد والاداء الكفاية بالضمير فقط على ما في المضارع
مستقلة والى على الجواب على ما في المضارع والاداء الكفاية بالضمير فقط على ما في المضارع
فلا يخفى بها عن ذلك الا بتأويل واما التخرج في الاستفاد والاداء الكفاية بالضمير فقط على ما في المضارع
بما هو في حق فلا يكاد يقال جاء في زبد لا ركايا اللهم الا في اللفظ العاقلية
فكلا المودعين ثم ان الجمل مع سبقت متى في هذا الاصل والى على الجواب على ما في المضارع
في استقفاها عن رابطة تجمع بينها وبين صاحبها بخلاف ما اذا اخذت عن هذا الطريق
فانها يتوسط ما تدل على الرابطة بينها وبين صاحبها حقيقة لما في المضارع الرابطة بالضمير
في المضارع المثبت مع وجود الواو وورد السؤال فاجاب ان راع عنه من طريق
فقال وكذا في اننا واصلت في الحال اصل واضرب وجهه من طريق وقوله تعالى
مكافاة عن موسى عليه السلام لم تؤذوني وقد علمون في الحال قد تعلمون منهم
في رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البعض وقوله ونحو ذلك واصلت في سؤال جوابه في المضارع
قد يراد ان قوله واصلت وجهه جملته حاله وكذا قوله تعالى وقد تعلمون وفعلها
مضارع مثبت والى على الجواب على ما في المضارع والاداء الكفاية بالضمير فقط على ما في المضارع
وجه وقوله تعالى لم تؤذوني وقد تعلمون في رسول الله صلى الله عليه وسلم في المضارع المثبت
في الاول تمت وانا اصل في الثاني وانتم قد تعلمون الاية او جعل الواو او جعل الواو
في الاول من في المثال الاول وهو في واصلت وجهه للمعطية لا الى قال القائل
المضارع في شرح الكافية ولو جعلوا في النجاة الحكم وهو ان الرابطة في المضارع المثبت
الواقع حالا يكون بالضمير فقط او هو كون الضمير فقط وابطاخ المضارع المثبت
او هو الرابطة الضمير فقط في المضارع المثبت او هو ان المضارع المثبت الواقع
حالا يكون بالضمير فقط او هو لزوم الضمير فقط في المضارع المثبت في سبقتها
عن سبقتها واخر ما شئت اكثر يا فان قالوا وقد الضمير في المضارع المثبت اكثر يا
لكان في ذلك الجمل الدال على جعل او جعل الضمير في او جعل المنفرد من جعلها
اقرب الى المعطية وهي فعل هذين المثالين حالا بلا تأويل او جعل مثل هذين المثالين
حالا بلا تأويل ولو كتبه في المضارع المثبت بكونه في المضارع المثبت عاريا
عن قد كما في المضارع المثبت في التسهيل او كما في صاحب التسهيل في التسهيل او كما في
او لفظ قد في المضارع المثبت في التسهيل او كما في صاحب التسهيل في التسهيل او كما في

ان في المضارع المثبت في التسهيل او كما في صاحب التسهيل في التسهيل او كما في

وكما في التسهيل لم يخج في الثاني من المثال الثاني الى التأويل بقدر المبدأ قال
السيد عبد الله في شرح اللب ان وجوب الاقتصار على الضمير في المضارع المثبت اذا لم يقدّر
به او اما اذا صدر به فخذله الواو كقولنا لم تؤذوني وقد تعلمون الاية نحو ما في
يكتب بالضمير انشاده الى ان قوله مع الواو عطف على قوله فقط قال عبد الله
اللازم هو ما كانت مالملة الحالية فقله احتجاجة على زيادة ربط وله في الاية الواو
رابط في الاية خبر او وضاع الاضطرار الى الفصل وذلك بوقوعها بعد الواو
فقد ياء حسب الاواني فيلزم في ذلك الاضطرار الى الفصل وذلك بوقوعها بعد الواو
قد لم يرد الواو معطوف حسب المعنى في قوله فقط كما في قوله وهو الضمير بلا واو او مع
لان الضمير للربط والواو لا يوجب في ذلك زيادة ربط او الواو وحده ان كان كونه
منفردا في الربط عند حال كونه منفردا عن الضمير لئلا يربط من اول الامر والضمير
وجوده في حال كونه منفردا في الربط او حال كونه منفردا عن الواو لوجود اصل الربط
بقوله في غيره قيد لمجوع هذه الثلاثة ان يجوز ذلك الثلاثة في غير المضارع المثبت
قوله من المضارع المثبت والمضارع المثبت والمضارع المثبت والمضارع المثبت والمضارع المثبت
اما الضمير او اما كونه الضمير امطلة في الجملة الحالية وطاهر ان يدرى في حق يحتاج
الى التلخيص والمضارع المثبت لا يدرى ان الضمير دليل وتبيين على ظهوره او على لظهوره
الواو في كل جملة مع فقت في الجملة موقع المفرد سواء كان ذلك الموقع موقع خبر
او فاعل او حذو او حال او غير ذلك واما الواو فيكون الواو رابطة في الجملة
الحالية او واما زيادة الواو مع الضمير بقرينة ما بعده من العلة ومن قوله
فيجوز الاكتفاء كما قاله صاحب المتابع فلا يحتاج الجملة الحالية ان تثبت لاحتياج
الجملة الحالية الى فصل ربط بخلاف ما في الجملة الحالية في الربط لان الخبر
من تمام الكلام هو بصلته من تمام خبره والصفة كونهما تابعة للموصوفين في خبر
كما في تمام خبره فلا حاجة لها الى فصل ربط نعم قد يصح الخبر والصفة بالواو
اذا فصل لهما اذ في انفصال كونهما حسب الاواني بخيل وما جاء في رجل الا وهو
فغير كذا ذكره الرض لاسيما انما يحسن قال في الاصل قوله لاسيما
للاستئناس في اجزاء ما جده عما قبله فان الحكم في بطريق الاواني وحققتها من
بغير مثل تام لا اذ كان ما من قوله او موصوفه او موصوفه او موصوفه او موصوفه
نكر ضمير موصوفه والمضارع المثبت الحالية الى فحين ربط الى ان لا يثنى في
او يثنى في فحين لزوم احتياج الجملة الحالية الى فصل ربط الى الاية في الجملة الحالية

ان في المضارع المثبت في التسهيل او كما في صاحب التسهيل في التسهيل او كما في

تعليل لقوله لابد من ربطها لتبيينه ان العامل فيه ما هو الا يجوز فافهم والرباط بين
 رابطا الحال بالعامل في المفرد هو ضمير فصل بين المبتدأ والخبر بقوله والرباط بين
 خبره بقوله النسب وقد احتفى على صيغة المضاف المجهول من باب الافتعال او قد احتفى
 النسب في الجملة الحالية قد ذكرت الدوا او اذا احتفى النسب في الجملة الحالية فذكرت
 الدوا بدله ان النسب قد دللنا ان الدوا متعلق بذكرت وعلته له على المقارنة
 والجمع اليه ان المقارنة التي قدلها باعتبارها ان تلك المقارنة متعلق بقوله يربط
 بين المفعول الحال بالعامل في التزم ان الدوا فيما ان في الجملة الاسمية والجملة
 المصدرية بليس هو ان تلك الجملة انظر في الاستقلال غايها ان كثيرا ومنه
 ان الدوا معطوف على التزم فيما ان في المضارع المبتدأ مع فاعله هو ان المضارع
 المبتدأ شبهه باسم الفاعل وزنا ان لفظا ومعنى وهو ان الدوا وهذه الثلاثة
 ان التزم من وصفت وجوزت على صيغة الماضى المجهول للفاعلية فيما ان في المضارع
 المسمى والماضى المسمى والمسمى قال البعض قدلها فيما ان في جملة خبرها الاول اما الماضى
 مطلقا واما المضارع المسمى ليست مشابهة ان ذلك المضارع والماضى مطلقا او تلك
 الجملة بتلك المماثلة ان مرتبة مشابهة المضارع المسمى باسم الفاعل لان مشابهة به لفظا
 ومعنى قال البعض قدلها المماثلة ان لفظا ومعنى واما الضمير انما يكون الضمير
 رابطا وحده ان حال كونه منفردا فيما ان في الجملة الاسمية قال صاحبها قدلها
 واما الضمير وحده فيها ان في الاسمية مربوط بما في المتن فمغلوب بصيغة ان ضمير
 مغلوب بصيغة قدلها لعدم الدلالة متعلق بصيغة وعلة له ان لعدم دلالة الضمير على الرباط
 ان ربطا الحال به ان الحال من اول الامر ولما اختلف كل واحد من الاتقان الاربع على قوله
 في مثلها او ان المصنف اراد بها انما في خبره في تركيبها بالضمير وحده ان حال كونه
 منفردا في الرباط او ولا يربط ان او نحو جاء في زيد ولا يربط به ان بالضمير مع الدوا
 او ولا يربط عمرو ان او نحو جاء في زيد ولا يربط عمرو بالدوا وحده ان حال كونه
 منفردا في الرباط هذه الصور الثلاثة مثال المضارع المسمى او ركب ان او نحو جاء في زيد
 ركب بالضمير وحده ان حال كونه منفردا في الرباط او ركب ان او نحو جاء في زيد
 وركب بر ان بالضمير مع الدوا او ركب عمرو ان او نحو جاء في زيد وركب عمرو بالدوا
 وحده ان حال كونه منفردا في الرباط وهذه الصور الثلاثة مثال الماضى المسمى
 او جاء في زيد ان ان هو ركب معطوف على قوله لا يربط في خبره

ان ركب بالضمير وحده ان حال كونه منفردا في الرباط او ركب ان او نحو جاء في زيد

في خبره جاء في زيد بالضمير وحده ان حال كونه منفردا في الرباط او هو ركب ان
 على القريب بالضمير وحده ان حال كونه منفردا في الرباط او هو ركب ان
 او نحو جاء في زيد وهو ركب ان ان بالضمير مع الدوا او عمرو ركب ان او نحو
 جاء في زيد وهو ركب بالدوا وحده ان حال كونه منفردا في الرباط مثال الاسمية
 ان هذه الصور الثلاثة مثال الجملة الاسمية ولم يتعرض ان ولم يتطرق للظرفية
 ان للجملة الظرفية حيث لم يذكر مثالها قال البعض قدلها لم يتعرض للظرفية ان
 ولم يبين ان بعض الجملة الظرفية مثالها قدلها لدورها ان الظرفية متعلق بمفعول
 وعلة او متعلق بالنفي وعلة له والمال واحد في الفعلية ان في الجملة الفعلية وحده
 ان عند المصنف كما مر في اليه الثاني في بحث الجملة حيث قال التاسع فادرج المصنف
 الظرفية في الفعلية ككون الظرف من الفعلية لا ككونها مع فعله كانه
 بعض القسم الذي جعله الفعلية ما كان جزؤه الاول فعلا لفظا ولوقته
 قدلها ولا للشرطية معطوف على قوله للظرفية لان لا هذا للظرفية ان ولم يتعرض
 للشرطية ايضا ان لم يتعرض للظرفية قدلها لانها ان الشرطية تعليل لعدم
 تعرض المصنف للشرطية المفعول به لفظا العطف لا تقع ان الشرطية حالا لاجلها
 لعدم تعرض المصنف للشرطية حالا لاجلها بل لا تتغير واما مع التغير بالثاني ويل
 فيمكن وقوعها حالا لا لالبعض قدلها تقع ان الجملة الشرطية حالا لاجلها ان بلان ويل
 قدلها لان الشرط متعلق بلا متعلق وعلة له يقتضى الصدرة ان يقتضى ان يقع
 في صدر الكلام للعلم من رول الامر ان الكلام هل اخباري او انشائي وعدم
 ان يقتضى عدم الرباط الى ما قبله قوله والحال بالنسب عطف على ان وتتميم للذيل
 لانه لو لم يظم هذا الى ما قبله لولا عليه انه يقتضى عدم وقوعها خبرا للمبتدأ مع انها تكون
 خبرا له غير لازمة لصاحبها ان الحال قوله الا يجعلها خبرا ان جعل الشرطية مقتضى منقطع
 من قوله لا تقع حالا لاجلها لانه غير داخل فيه كما لا يخفى يعني ان تقع حالا يجعلها خبرا الى ان
 فيه ماضية لانها لم تقع حينئذ حالا بل في الحال من خبر ذي الحال ان عن ضمير راجع الى ذي الحال
 فربط بين المفعول ان فيربط الخبر بالمبتدأ قوله لكونه ان الخبر متعلق ليربط وعلة له
 لازمة ان للمبتدأ قدلها فتكون ان اذا جعلت خبرا من خبر ذي الحال فتكون الشرطية

من قبيل الاسمية ان من قبيل الجملة الاسمية فلا يرد عليه بعدم التعرض للشرطية نحو جاز
 زيد وهو ان زيد ان شاء الله تعالى من زيد يعطى اصدقه يعطيك سقط
 الياء والكاف بالجرم فزيد ذوالحال والظرف هو ضمير ذى الحال قوله او باصلاح معنى الشرط
 معطوف على قوله جعلها جزأ فتكون ان اذا اشبع معنى الشرط فتكون الشرطية
 فعلية مثل انك وان لم تأت بهى اتيتك ان اتيتك وان لم تأت بهى اتيتك
 اتيتك و عدم اتيتك قال عيسى الشروى قوله مثل اتيتك وان لم تأت بهى اتيتك
 ان اتيتك وان لم تأت بهى مستديان اتيتك وعدم اتيتك ويجوز تعدد الاحوال
 كالجزم ان يجوز تعدد الخبر لان الحال في مثله الجزم عن صاحبها كما يجوز تعدد الخبر
 فكذلك يجوز تعدد الحال نحو جاز في زيد راكباً ضاحكاً وحذف عامله ان ويجوز حذف
 عامل الحال ان لم يقل حذف فعله لان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه كما في ارادة
 في نظيره المتكثرة والمقصود جواز حذف عامله باقائه الثلثة من الفعل وشبهه
 ومعناه مثله الثالث الهملال بيننا وبيننا كذا قال العمام
 في حاشيته على الجاني بقرينة اى بوجود قرينة متساوية كانت او كانت
 في مقامها بالقرينة لوقوله او حاله بالقرينة معطوف على قوله حاله بالقرينة
 او حاله بالقرينة لوقوله او حاله بالقرينة معطوف على قوله حاله بالقرينة
 مبهمة قوله او لم يرهنا له ان السفر قرينة حالية لحذف عامل راشد مبهمة
 وكذا قوله او شريح فيه او لم يرهنا له ان السفر قوله او لم يرهنا له ان السفر
 وبها في للعامل المحذوف وسر امر من سار يسير مثل باع يبيع وكذا اذهب
 امر من ذهب يذهب مثل جعل يجعل راشد ان فيما في طريق يمكن فيه ان
 الطريق الرشيد ان الاستقامة بنفك المهدى ان في طريق لا بد فيه ان في ذلك الطريق
 من دليل فلا يرد ان اذ ايننا ما هو المراد من الرشيد والهداية فلا يرد ان الرشيد
 ان فلا يرد السؤال بان الرشيد فرع الهداية فيبقى ان اذا كان فرعها فيبقى تقديرها
 ان الهداية عليه ان على الرشيد هذا حاصل الذي دفعه بتفسيره بقوله ان سراً قوله
 لا بد فيه من دليل اقول لا يخفى عليك ان هذا المثال منقول ومسموع من العرب فلا يرد
 عليه بان الرشيد فرع الهداية فيبقى تقديرها فيحتاج لدفعه الى هذا التأويل كذا قال
 بعض المحققين وقال الاخر الرشيد على غايته وعرض للهداية وهو مقدم في الملاحظة
 وان كان مظهراً في الوجود ولذلك قدم فلا يرد ما ذكر فلا يحتاج الى صرف العبارة عن الظاهر
 ان ذكره الشارح ثم ان هذا ان قوله راشد مبهمة او المثال الذي في المتن يحتمل الترتيب

في مقامها بالقرينة لوقوله او حاله بالقرينة معطوف على قوله حاله بالقرينة
 او حاله بالقرينة لوقوله او حاله بالقرينة معطوف على قوله حاله بالقرينة
 او حاله بالقرينة لوقوله او حاله بالقرينة معطوف على قوله حاله بالقرينة

يحمل الترادف من الى ال مترادفة بين المتبادر فيكون ذوالحال والعامل
 في كليهما واحد قال صاحب الحق في حقته وعلى الحق بيده صاحبها واحد
 والحال متعدد وقيل على ما يكون متعدد في اللفظ وواحد في المعنى
 نحو راشد مبهمة وايضا يحتمل التداخل من الى ال المتداخلة وعلى عبارة
 عن ان يكون الحال الثاني حالاً من الضمير المستتر في الاول فيكون صاحبها مشترك
 في الاول والعامل الحال الاول فيكون العامل في الاول محذوف وفي الثاني مذكور
 ففي الاحتمال الاول فاعمل كليهما محذوف قال شارح المفتاح قوله راشد
 مبهمة ياقيل مترادفة وقيل حال متداخلة المترادفة عبارة من ان يكون حالاً من ضميره
 ومبهمة حالين من ضمير اريد والمتداخلة عبارة من ان يكون حالاً من ضميره
 ومبهمة حالاً من ضمير راشد لكنه ان كان قوله راشد مبهمة او كان مثال المتن
 على الثاني ان على الاحتمال الثاني وهو احتمال التداخل لا يكون فيمكن فيه
 اذ ليس عامل محذوف بل يكون راشد كما اذا كان صفة ان كما اذا كان قوله
 مبهمة صفة لرashed تحمیل للمعنى فيكون كما لا يكون فيمكن فيه اذا كان صفة
 قال بعض اهل الفن قوله ثم ان هذا ان قوله مبهمة في قوله راشد مبهمة يحتمل
 الترادف والتداخل لكنه ان قوله مبهمة في الثاني ان على الاحتمال الثاني
 لا يكون فيمكن فيه اذ ليس عامل محذوف بل يكون راشد كما اذا كان صفة ان
 كما لم يكن فاعمل فيه اذا كان صفة ولم يعرض ان المص للزوم قد لفظا او تقدير
 لما في المصبت متعلق بزموم قد وصله له قال الاستاذ قوله ولم يتقرض ان ولم يبيع
 لزوم قد لفظا او تقدير لما في المصبت كما تقرض ان به الحاجب حيث قال ولا بد
 في المصبت من قد ظاهرة او مقدرة وقال الاخر قوله ولم يتقرض ان لم يصد
 المص للزوم قد المقربة زمان الحالى الى الحال لفظا نحو جاز زيد قد ركب
 غلام او تقديره منوباً نحو قوله تعالى او جاءكم حشرت صدورهم ان قد حشرت صدورهم
 للمص المصبت لا للمص المصبت ان للمص المصبت الواقع حالاً لا للمص المصبت قوله
 لان ان لانه ان الثاني متعلق بلم يتقرض وعمله بما ذكر في وجهه ان بعد ليل ذكر
 في وجه لزوم قد وهو ان الفعل اذا وقع قديماً لشيء غير كونها ماضياً او حالاً او مستقبلاً
 بالنظر الى ذلك القيد فاذا قيل مثلاً جاء زيد ركب يفرم منه ان الركوب قد كان متقدماً على المضي
 فلا بد من قد حقة تقرير الى زمان المضي مما ذكر في وجهه ان الكلام حقيقة فيه ان هذا

وهو لا بد من ضميره

بعد ما وضع ليدل على كيفية الفعل اي الحدث نحو ضربت ضربة بكسر الضاد فانها برزوا
الابهام عن صفة صاحب المنافع قوله وكذا المرة والنوع اي ويجوز ان
يقيد ذات المفعول المطلق العددي والنوعي لانها برزوا في الابهام عن الابهام وهي
من الصفات المذكورة تامة باحد الاسماء الخمسة وقد سبق ذكر الاشياء الخمسة الى
تكون سببا لتامة الاسم المجرم فلا حاجة الى ذكرها في بحث الاسم المجرم او عن ذات
اشارة الى ان قوله مقدرة معطوف على قوله مذكورة اي غير معبرة في نظم الكلام بل معطوفة
حين فهم قد لول المركب كطاب زيد نفعه فانه ليس فيه تقرير بمرام بل انما هو
في نفس السامع مع ان الطيب شئ من لثائه ويكفي في طابها لمعرفة ليعينه
المحكم في تلك المعرفة بالتمييز ذكره الفاضل القصم اشارة الى تقسيم التمييز
بقرينة او يجمع ان التمييز قسمان احدهما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
والثاني عن مقدرة قال امام الايدى قوله او مقدرة معطوف على قوله مذكورة
وهما في النوعين يجمع ان التمييز قد كان احدهما ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
والاخر ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة وقال صاحب المنافع قوله اشارة
الى تقسيم التمييز بين ان اوله ليس للثالث او التشكيك بل لتقسيم المحذوف
فلا ينافي في التعريف قوله في نسبة كائنه اشارة الى المحذوف والامتناع المحذوف
في قوله في جملة والى ان الظرف مستقر وصفة النسبة قال صاحب المنافع قوله
في نسبة كائنه الى هذا ليس بتقدير في العبارة بل اشارة الى ان الذات مقدرة
بين طرفي الجملة لكن لا يخلو ان النسبة لم تكن ظهرا للذات في ايا يجمع اليها السببية
لان النسبة سبب لتقدير الذات واعاظ فيه بتقدير المضاف الى جانب النسبة
او بتسليم النسبة بالظرف نحو طاب زيد نفعه فان نفعه يرفع الابهام
عن ذات مقدرة لانه في تقديره ان طاب شئ زيد نفعه بالاضافة الى باضافة
ذات المقدرة الى زيد وهي شئ ولا ابهام في احد طرفي الجملة بل في نسبة الطيب
الى زيد فنفى يرفع التمييز في تقديره ان طاب زيد نفعه لانه قائم بنفسه
غير اضافي لانه ليس من الاقوال الاضافية بحيث يتعقل منها بلا احتياج الى شئ
خاص بما انتصب عنه والمنصب عنه هو المنصب اليه لانه سبب الانتصاب
التمييز عن الفاعل قال صاحب المنافع قوله خاص بما انتصب عنه اي يحول عليه وعبرة
عنه ولا يحتمل المتعلق المنصب عنه هو المنصب اليه في الظاهر قال الفاضل الجاني
قوله عند طاب زيد نفعه في قوله قلنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفعه يرفع الابهام
عن ذلك الشئ المقدر فيه وقال سيد الشريف اعلم ان زيد في طاب زيد نفعه
ليس من انتصب عنه يجمع ان نسبة طاب الى زيد صارت سببا للانتصاب بالتمييز لا

الاشارة الى ان قوله مقدرة معطوف على قوله مذكورة اي غير معبرة في نظم الكلام بل معطوفة
حين فهم قد لول المركب كطاب زيد نفعه فانه ليس فيه تقرير بمرام بل انما هو
في نفس السامع مع ان الطيب شئ من لثائه ويكفي في طابها لمعرفة ليعينه
المحكم في تلك المعرفة بالتمييز ذكره الفاضل القصم اشارة الى تقسيم التمييز
بقرينة او يجمع ان التمييز قسمان احدهما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
والثاني عن مقدرة قال امام الايدى قوله او مقدرة معطوف على قوله مذكورة
وهما في النوعين يجمع ان التمييز قد كان احدهما ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
والاخر ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة وقال صاحب المنافع قوله اشارة
الى تقسيم التمييز بين ان اوله ليس للثالث او التشكيك بل لتقسيم المحذوف
فلا ينافي في التعريف قوله في نسبة كائنه اشارة الى المحذوف والامتناع المحذوف
في قوله في جملة والى ان الظرف مستقر وصفة النسبة قال صاحب المنافع قوله
في نسبة كائنه الى هذا ليس بتقدير في العبارة بل اشارة الى ان الذات مقدرة
بين طرفي الجملة لكن لا يخلو ان النسبة لم تكن ظهرا للذات في ايا يجمع اليها السببية
لان النسبة سبب لتقدير الذات واعاظ فيه بتقدير المضاف الى جانب النسبة
او بتسليم النسبة بالظرف نحو طاب زيد نفعه فان نفعه يرفع الابهام
عن ذات مقدرة لانه في تقديره ان طاب شئ زيد نفعه بالاضافة الى باضافة
ذات المقدرة الى زيد وهي شئ ولا ابهام في احد طرفي الجملة بل في نسبة الطيب
الى زيد فنفى يرفع التمييز في تقديره ان طاب زيد نفعه لانه قائم بنفسه
غير اضافي لانه ليس من الاقوال الاضافية بحيث يتعقل منها بلا احتياج الى شئ
خاص بما انتصب عنه والمنصب عنه هو المنصب اليه لانه سبب الانتصاب
التمييز عن الفاعل قال صاحب المنافع قوله خاص بما انتصب عنه اي يحول عليه وعبرة
عنه ولا يحتمل المتعلق المنصب عنه هو المنصب اليه في الظاهر قال الفاضل الجاني
قوله عند طاب زيد نفعه في قوله قلنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفعه يرفع الابهام
عن ذلك الشئ المقدر فيه وقال سيد الشريف اعلم ان زيد في طاب زيد نفعه
ليس من انتصب عنه يجمع ان نسبة طاب الى زيد صارت سببا للانتصاب بالتمييز لا